المُهِمّاتُ المُفِيدَة

فِي

شَرحِ الفَرِيدَة

مع

حواشي ابن القره داغي

المتن:

للإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكرالسيوطي

المتوفى سنة ٩١١هـ

و الشرح:

للعلامة محمد بن عبدالرحمن ابن زكري الفاسي

المتوفى سنة ١١٤٤هـ

الحاشية للشيخ عمر ابن القره داغي الكردي

المتوفى سنة ١٣٥٥هـ

اعتنى بها: جنيدبن جلال كريمي




بسم الله الرحمن الرحيم

الْمُهِمّاتُ الْمُفِيْدَة

فِي

شَرْحِ الْفَرِيدَة

مع حواشي ابن القره داغي

المتن: للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة 911 هـ

الشرح: للعلامة محمد بن عبد الرحمن ابن زكري الفاسي
المتوفى سنة 1144هـ

الحاشية للشيخ عمر ابن القره داغي الكردي
المتوفى سنة 1354هـ

اعتنى به: جنيد بن جلال كريمي

المجلد الثاني

سرشناسه	:	ابن زکری الفاسی، محمدبن عبدالرحمن، -۱۱۴۴ق. Ibn Zikri al-Fasi, Muhammad ibn Abd al-Rahman
عنوان قراردادی	:	الفریدة. شرح
عنوان و نام پدیدآور	:	المهمات المفیدة فی شرح‌الفریدة/ المتن جلال‌الدین‌عبدالرحمن سیوطی؛ والشرح محمدبن‌عبدالرحمن الفاسی؛ والحاشیه عمربن القرداغی الکردی؛ اعداد و تقدیم جنید کریمی.
مشخصات نشر	:	مریوان: امام ربانی، ۲۰۲۰ م.= ۱۳۹۹ -
مشخصات ظاهری	:	ج : دوم.
شابک	:	دوره : 978-600-6962-76-4 ؛ ج.۱ : 978-600-6962-75-7 ؛ ج.۲: 978-600-696277-1
وضعیت فهرست نویسی	:	فیپا
یادداشت	:	عربی.
یادداشت	:	کتاب حاضر شرحی بر کتاب «الفریدة» تالیف سیوطی است.
یادداشت	:	کتابنامه.
موضوع	:	سیوطی، عبدالرحمن بن ابی‌بکر، ۸۴۹-۹۱۱ق . الفریدة -- نقد و تفسیر
موضوع	:	زبان عربی -- نحو
موضوع	:	Arabic language -- Syntax
موضوع	:	زبان عربی -- نحو -- تاریخ -- قرن ۹ق.
موضوع	:	Arabic language -- Syntax -- History -- 15th century
شناسه افزوده	:	قرداغی الکردی، عمربن عبداللطیف، ۱۸۸۵-۱۹۳۶م.
شناسه افزوده	:	کریمی، جنید، ۱۳۶۵-، گردآورنده
شناسه افزوده	:	سیوطی، عبدالرحمن بن ابی‌بکر، ۸۴۹-۹۱۱ق . الفریدة. شرح
رده بندی کنگره	:	PJ۶۱۵۱
رده بندی دیویی	:	۴۹۲/۷۵
شماره کتابشناسی ملی	:	۷۳۵۴۸۱۲
وضعیت رکورد	:	فیپا

شناسنامه کتاب:

نام کتاب: المهمات المفیدة فی شرح الفریدة (جلد دوم)

المتن: للإمام جلال الدین سیوطی ﷺ

الشرح: للعلامة محمد ابن زکری الفاسی ﷺ

الحواشی: الشیخ عمر ابن القره داغی الکردی ﷺ

گردآورنده: جنید ابن جلال کریمی

ناشر: انتشارات امام ربانی

نوبت چاپ: اول ۹۹

تیراژ: ۱۰۰۰ نسخه

شابک : ۱-۲۷۷-۶۹۶-۶۰۰-۹۷۸

مرکز پخش: مریوان – پاساژ عدالت، تلفن: ۹۸۸۷۳۴۵۲۸۵۱۲+ مردوخی

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ المَفْعُولُ الْمُطْلَقُ ﴾

مفعول المطلق: أي الذي يصدق عليه قولنا "مفعولا" صدقا مطلقا -أي غير مقيد بالجار- بخلاف غيره من المفاعيل، فإنّ صدق اسم المفعول عليها مقيد بجار، حرفٍ كمفعول به، و له، و فيه، أو اسمٍ كالمفعول معه، بهذا وَجّهَ ابن هشام و غيره تسميته مفعولا مطلقا [1].

قلت: و فيه أنه لا يقال فيه في الاصطلاح مفعول، بل مفعول مطلق، فوصف الاطلاق للتقييد ليمتاز عن غيره من المفاعيل لا للاطلاق، فليس كقولهم: الواو للجمع المطلق، بل كقول الفقهاء: يرفع الحدث بالماء المطلق، و إلا لما كان وصفه بالاطلاق لازما في الاصطلاح، و كفى في تمييزه عن غيره قولنا: مفعول.

و **جوابه** أن المراد كما في تمام العبارة أنه يصدق عليه اسم المفعول صدقا غير مقيد بالجار، و إن كان مقيدا بالوصف، فليس المراد نفي التقييد بالكلية، بل نفي التقييد بخصوص الجار، فالمفعول الذي هو اسم مفعول تامٌّ بالنّسبة لهذا المفعول لا يفتقر في صدقه عليه إلى معد، و ناقصٌ بالنسبة لغيره؛ لأنه يفتقر في الصدق عليه إلى معد، و وصفه بالاطلاق إنما هو للتمييز و لبيان عدم الافتقار إلى الجار، و ليس من ضرورة صدق المفعول، و قولنا: "به" و نحوه في بقية المفاعيل من ضرورة اسم المفعول عليها.

---

[1] سمي المفعول المطلق بذلك لأنه مطلق من القيود، أي غير مقيد، بخلاف المفعولات الأخرى، فإنها مقيدة بحروف الجر و نحوها، فالمفعول به مقيد بالباء، أي الذي فعل به فعل، و المفعول فيه مقيد بفي، أي الذي حصل فيه الفعل، و المفعول معه مقيد بالمصاحبة، و المفعول له أي الذي فعل لأجله الفعل، أما المفعول المطلق فهو غير مقيد. (معاني النحو)

[تعريفه و عاملِه]

[٣٦٤] ﴿ الْمَصْدَرُ اسْمُ حَدَثٍ [1] بِمِثْلِهِ   مُنْتَصِباً أَوْ وَصْفِهِ أَوْ فِعْلِهِ [2] ﴾

عرَّف المفعول المطلق بأنه: المصدر المنصوب بمثله، أو فعله، أو وصفه، أو ما سد مسده بقرينة ما يأتي، فالمعرّف قسمان: أحدهما: تفسيره أنه المصدر المنصوب الخ. و ثانيهما: أنه ما سدَّ مسدّه المصدر و دل عليه، و سيذكر هذا.

و لمّا كان الجنس المأخوذ في التعريف -أعني (**المصدر**)- يحتاج إلى شرحٍ و إيضاحٍ فَسّره بقوله (**اسم حدث**) فهو تعريف في ضمن تعريف، و جائز في مقام التعريف أن يؤتى باللفظ المجمل و يبيّن على أثره، أو يبقى كذلك إلى أن يسأل عنه المخاطب فيجاب ببيانه، و هذا إذا كان المخاطب معينا لا غير معين كما هنا. فقوله (**المصدر**) خبرُ مبتدأ مضمرٍ يعود على المفعول المطلق.

و الأولى أن يقرأ (**منتصباً**) بالنصب على أنه حال من (**المصدر**) تحرّز به من نحو "أعجبني ضَرْبُك زيداً" و "عجبتُ من قيامِك" و "أحببت ضَرْبَك عمراً" لأنه و إن كان منتصبا بفعل لكنّه ليس فعله.

---

(1) الفعل "قام" يدل على الحدث، و هو (القيام)، و يدلّ على الزمن الذي حَدَث فيه القيام ، و هو : الزمان الماضي ، و المصدر يدلّ على (الحدث) فقط، فتعريف المصدر إذا: هو ما دلّ على الحدث مُجرَّداً من الزّمن. و تعريف المفعول المطلق: هو المصدر الْمُنْتَصِبُ. (شرح ألفية)

- قوله (**المصدر**) إشارة إلى تسميته بالمصدر كما أشار أولا إلى تسميته بالمفعول المطلق. (الجوري)

- و إنما بوّب الناظم للمفعول المطلق، و عرف المصدر، لأن المفعول المطلق يغلب أن يكون مصدراً، نحو: انتصر الحق انتصاراً، و قد يكون المفعول المطلق غير مصدر كما سيأتي. (دليل السالك)

- فإن قلت: هل المفعول المطلق و المصدر مترادفان؟ قلت: لا، بل بينهما عموم من وجه وخصوص من وجه. فقد يكون المفعول المطلق غير مصدر، بل "جاريا" مجراه كاسم المصدر و الآلة، و غير ذلك مما سيذكر. و قد يكون المصدر غير مفعول مطلق نحو: "يعجبني ذهابك". (توضيح المقاصد و المسالك)

(2) بيّن أن المصدر يُنصب بأحد أمور ثلاثة ، هي:

أ- المصدر، وهذا مراد الناظم بقوله : (**بمثله**) أي : ينصبه مصدر مثله، كقولك : عجبتُ من ضَرْبِك زيداً ضرباً شديداً . فضرباً: مفعول مطلق ،ناصبه المصدر: ضَرْبك .

ب- أو بفعله، نحو: تلا القارئُ القرآنَ تلاوةً حسنةً، فـ (تلاوةً) مصدر منصوب بالفعل قبله.

ت- أو بوصف، نحو: أعجبني الجالسُ جلوساً حسناً. فـ(جلوساً) مصدر منصوب بالوصف قبله. (شرح ألفية ، و دليل السالك)

و قوله (اسم حدث) بدل من (المصدر). و لو قال:"اسم الحدث" أولى لوجهين:

أحدهما: أن المصادر من أسماء الأجناس العامة، فكل مصدر اسم لماهية حدث ماهيته، لا اسم لحدث ما، و ذلك أن اسم الجنس النكرة حامل لمعنيين: الجنسية، و الوحدة، أي إرادة واحد من آحاد الجنس لا جنس ما من الأجناس، و هذا المعنى غير لائق هنا، و انصرافه لأحدهما لا يكون بمجرد الإرادة بل بقرينة بيّنة كـ "جاءني رجل لا إمرأة" .

و ثانيهما: أن عطف البيان التأتي مع التعريف هو الملايم لمقام التفسير. فما في الخلاصة حينئذ أحسن. و ما قلنا في حل المتن يقال في حلها، إلا أنها يدخل في عبارتها "أحببت ضربك عمرا" لعدم تقييدها الفعل بأن يكون فعل المصدر. و يمكن أن يراد أن ذلك هو المتبادر من ذكرها له بعد قولها «بمثله»، إذ الواجب حمل المماثلة على عمومها أي في المصدرية و المادة. و بهذا ظهر التئام الكلام و ارتباطه.

و قوله في تعريف المصدر (اسم حدث) غير صادق على اسم المصدر؛ لصراحته في أن مسمى المصدر تعيّن الحدث و اسم المصدر ليس كذلك، فإن مسمّاه لفظ المصدر الدّال على الحدث، فالدلالة على الحدث مشتركة بينهما، لكن المصدر يدل عليه مباشرة و اسمه بواسطة دلالته على لفظ المصدر، و قد تبين أن قوله (المصدر) خبر، لا مبتدأ، و قوله (اسم حدث) كقول الخلاصة «اسم ما سوى الزمان» تابع للخبر، لا خبر، انتهى.

تنبيه قول المتن (اسم حدث) أوضح من قول الخلاصة «اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل»؛ لأنه يحتاج في تعيين المراد منه إلى معرفة مدلولي الفعل و لم يتقدم لها ذكرهما. لا يقال تخرج من البحث عنهما فائدة أخرى و هي العلم بمدلوليه، فيكون صنيعها أفيد؛ لأن العلم بهما تقدم ما يستفاد منه صراحة في أول المتن. و جَرَّ هذا الكلام إلى مسألةٍ ذكرها ابن هشام فقال: كون الفعل يدلّ على الزمان هو مذهب الجمهور، و نازع في ذلك ابن الطراوة و لم أرَ مَنْ أفصح عن مذهبه. و هو عندي متجه و بيانه أن الفعل إنما وضع لإفادة الحدث كما أن المصدر كذلك، إلا أن بين الحدثين فرقاً به امتاز كل من النوعين عن الآخر، فحدثُ المصدرِ مطلقٌ، و حدث الفعل مقيد، فمعنى "قام": (أوجد زيد قياما سابقا

على زمن الاخبار)، و انجرّ من هذا اي لزم أن يكون ذلك القيام في الزمان الماضي لأن أفعال هذا الفاعل المعين لا تقع إلا في زمان. و معنى "يقوم" (يوجد قياما موصوفا بالتأخّر عن زمن التكلم) و انجر من هذا أن يكون إيقاعه في زمان، و يدل على صحة هذا قولهم: "خلق اللهُ الزمانَ" فمعناه (أوجد الله خلق الزمان إيجادا سابقا على زمن هذا) و لا يلزم من هذا أن يكون إيجاده في زمان لأن أفعاله تعالى لا تتوقف على زمان كما أن ذاته المقدسة كذلك، و أما على قول الجماعة فيشكل لأن معناه عندهم (أوجد الله خلق الزمان في زمان ماض) و هذا ظاهر الاستحالة لأدائه إلى كون الشيء ظرفا لنفسه، انتهى. و نقله يسن في حواشي الخلاصة و سلَّمه، و من أجل كون كلام الإمام ابن هشام و تسليم من نقله له تأكد التنبيه على ما فيه خشية الاغترار به في ردّ مذهب الجمهور، و ذلك أن مذهب المتكلمين انتفاء تحقق الزمان، فلا يتصف بالمخلوقية لعدم وجوده، و المخلوقية تقتضي الوجود للمخلوق، و بهذا استدل على أن الموت وجودي بقوله تعالى: ﴿ خَلَقَ الْمَوْتَ وَ الْحَيَاةَ ﴾ [ملك: ١] و حينئذ فنقول: لا يتكلم بهذا التركيب فضلا أن يستدل به على أنّا لو قلنا بوجود الزمان و تحققه و سلمنا صحة التركيب لأجبنا في شرح المقاصد و غيره من أنه يجوز أن يكون من الموجودات ما لا يتعلق وجوده بالزمان و لا يصدق أنه موجود في شيء من الأزمنة كالزمان، و "خلق" حينئذ في التركيب مجرد عن الدلالة على الزمان بقرينة الاستحالة العقلية عرض ذلك لنحو هذا الفعل، و لنحو: علّم اللهُ الأشياءَ في أزله و سمعها و أبصرها فيه و أراد ما تعلق به علمه فيه و نحو ذلك لهذه القرينة، كما عرض لافعال الانشاء، فلم يصرح ثبوت فعليتها.

فإن قلت: ما تقول في ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا ﴾ [نوح: ١]، و ﴿ قَالَ مُوسَى ﴾ [الصف: ٥]، و ﴿ عَصَى فِرْعَوْنُ ﴾ [النساء: ١٥٣] إلى غير ذلك؟ أتلتزم دلالة ذلك على الزمان الماضي فتعثر في شُبْهَة المعتزلة فقد قالوا: لو كان كلامه تعالى أزليا لزم الكذب في اخباره، فإن الاخبار بطريق المصير كثير في كلامه، و صدقه يقتضي سبق وقوع النسبة، و لا يتصور السبق على الأزل، فيتعين الكذب و هو محال، و ما أجاب به السعد عنها في شرح المقاصد لا يقاومها باعترافه كما يأتي في مبحث إذا.

قلت: التزم دلالة ما ذكر على الماضي و أحل الشبهة بأنها مبنية على أن معاني الآي القرآنية هي الكلام القديم و ليس كذلك، بل الكلام صفة قائمة بالذات كالعلم، و تلك المعاني متعلقاتها، كما حققه

الشهاب القاسمي، و حينئذ فليست تلك المعاني هي الأزلية حتى يمتنع التقييد فيها بالزمان الماضي، و في قياس ابن هشام الافعال على الذوات شيء فإن الأفعال حادثة كما قال الأشاعرة قالوا: و لا ثبوت لفعل من الأفعال إلا فيما لا يزال، و هذا عين وقوعها في الزمان و إن قلنا إنه يجوز أن يكون في الموجودات إلى آخر ما مرّ عن شرح المقاصد.

قوله: (بمثله) أي: في المصدرية و اللفظ نحو ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا ﴾ [الإسراء: ٦٣].

قوله: (أو وصفه أو فعله) نحو: ﴿ وَ الصَّافَّاتِ صَفًّا ﴾ [الصافّات: ١] ﴿ وَ كَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ [النّساء: ١٦٤]، و أضافهما لضمير المصدر احترازا من نحو قعدت جلوسا، و قمت وقوفا، فإن الناصب فيهما مقدّر، خلافا للمازني، و من نحو﴿ وَ تَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ [المزمل: ٨] فإنه من النائب الآتي؛ لأن فعله "بَتَّلَ" لا تبتّل.

[المصدر أصل للفعل و الوصف]

[٣٦٥] ﴿ وَ ذانِ فَرْعاهُ[1] .... ﴾

الاشارة لأقرب مذكور و هما: الوصف و الفعل، و الضمير المضاف إليه للمصدر. و الكلام في المسألة شهيرٌ.

---

(1) يريد أنّ المصدر هو الأصل ، والفعل والوصف مشتقان منه. (شرح ألفية) + لأن المصدر يدل على شيء واحد، هو الحدث المجرد، فهو بسيط و الفعل يدل على شيئين: الحدث والزمان، فهو مركب، و الوصف يدل على الحدث و الفاعل، فهو مركب أيضاً، والبسيط أصل المركب. (دليل السالك)

[أنواعه و فوائده]

[٣٦٥] ....وَ نَوْعاً أَوْ عَـدَد يَجيءُ أَوْ مُؤَكِّـداً ....

و بيّن بقوله (و نوعا ...) فائدة المفعول المطلق و بيان الغرض الذي يجاء به لأجله فذكر أنه تارة يؤتى به:

١- لبيان النوع نحو: سِرْتُ سَيْراً حَسَناً.

٢- و تارة لبيان العدد نحو: ضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ.

٣- و تارة لمجرد التوكيد نحو: سِرْتُ سَيْراً.

و (أو) في عبارته كالخلاصة لمنع الخلو لا لمنع الجمع، لأنه قد تجتمع الثلاثة نحو "ضربته ضربتي الأمير" على أن التوكيد لا يفارقه و إن كان للنوع أو للعدد.

و المؤكد به في الحقيقة مصدر الفعل العامل فيه، و كثيرا ما يقولون إنه لتأكيد الفعل توسعا، و التأكيد المذكور فيه من قبيل التأكيد اللفظي كما صرّح به أبوالفتح ابن جني.

و قال الأبدي: ليس من التأكيد اللفظي، بل ممّا يعنى به البيان، لأنّه يرفع المجاز و يثبت الحقيقة، و لذا لا يأتي التأكيد في المجاز، و أجاب عن قوله:

بَكَى الْخَزّ من عَوْف وَ أنْكَرَ جِلْدَهُ وعَجّتْ عجيجاً مِن جُذامَ المَطارِفُ

بأنه نادر جاء على سبيل المبالغة. انتهى.

و المعنى أن التأكيد به لرفع المجاز عن المسند، فإذا قلت "ضربت ضربا" علم أن المراد حقيقة الضرب لا الإهانة و نحوها، خلافا لما فهمه النيلي.

و ذكره ابن عصفور في شرحه الصغير من أنه لرفع المجاز عن النسبة و أنك إذا قلت "ضرب الامير ضربا" فأعلم منه أنه باشر الضرب بنفسه.

[ما ينوب عن المصدر]

[٣٦٥] ... ... وَ عَنْهُ سَدّ [1]

[٣٦٦] مُضافُهُ، كُلٌّ، وَ بَعْضٌ، [2] وَ عَدَد إشـارَةٌ، وَ هَيْأَةٌ، نَوْعٌ يُعَدّ

[٣٦٧] وَ مُضْمَرٌ، وَ آلَةٌ، وَقْتٌ وَ ما يَنْعَتْ، وَ ما لِلشَّرْطِ، أَوْ مُسْتَفْهِما

المصدر في الحقيقة ضربان: ١- مؤكِّد. ٢- و مبيِّن. و هذه الأشياء منها ما ينوب عن المؤكد و منها ما ينوب عن المبين فـ:

١- (كل و بعض) مضافتان للمصدر تنوبان عن المبين نحو: ضربتُ كُلَّ أو بعضَ الضَّرب. و ليس المراد خصوص لفظهما بل ما دل على كلّية أو جزئية فيدخل "ضربته جميع الضرب" أو "عامة الضرب"، و نحو ﴿ و لاَ يُظْلَمُونَ شَيْئاً ﴾ [مريم:٦٠]، ﴿ وَ لَا تَضُرُّونَهُ شَيْئًا ﴾ [هود: ٥٧]، ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ [الْبَقَرَة: ١٧٨]، و على هذا فما ذكر يغني عن ذكر ما الشرطية و الاستفهامية الآتيتين.

٢- و العدد ينوب عن المبين أيضا نحو: ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [3].

٣- و اسم الإشارة عنه أيضا نحو: "ضربته ذلك الضرب". قال ابن مالك: و لابد من جعل المصدر تابعا له في هذه الحالة، و لذا خطيء من حمل قول المتنبي (هَذِي بَرَزْتِ لَنا فَهِجْتِ رَسِيسًا ...) على أنه أراد هذه البرزة لأن مثل ذلك لا تستحمله العرب. قال الشارح: و هذا خلاف مذهب سيبويه و الجمهور، و من كلام العرب "ظننت ذلك" يشيرون به إلى الظن، و لذلك اقتصروا عليه، و على هذا خرج سيبويه.

---

[1] أي: ينوب عن المصدر بعد حذفه كل شيء يدل عليه. و الأشياء التي تصلح للإنابة عن المصدر كثيرة منها: ١- لفظ كلّ ، و بعض مُضَافين إلى المصدر نحو : جِدَّ كُلَّ الجدِّ ، ونحو : فهمتُ الدرسَ بعضَ الفَهْمِ. و حكم هذا النائب: النصب دائماً على أنه مفعول مطلق، ولا يقال: إنه مصدر، إذ مصدر العامل المذكور في الكلام قد حذف. (دليل السالك)

[2] الأولى كلاًّ و بعضاً، لئلا يتوهم عطفهما على مضافه و كون العاطف محذوفا. (ابن القره داغي)

[3] سورة النور الآية ٤، الشاهد "مجيء "ثمانين" نائبا عن المصدر؛ لأن الأصل: فاجلدوهم جلدا ثمانين جلدة؛ فحذف المصدر، و ناب عنه عدده. (مصباح السالك)

٤- و اسم الهيئة عنه أيضا نحو: "ماتَ ميتةً جاهليّة"، و "عاشَ عيشةً مرضيةً".

٥- و النوع أيضا نحو "رَجَعَ القَهْقَرَى"، و "قَعَدَ القُرْفُصَاءَ"، ﴿ و النازعات غرقا ﴾ [النازعات: ١] .

٦- و المضمر عنه أيضا نحو ﴿ لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾ [المائدة: ١١٥] أي ذلك التعذيب الخاص.

٧- و اسم الآلة عنه أيضا نحو: ضربتُهُ سَوْطاً ، و الأصل: ضَرْبةً بسوطٍ، أو ضربةَ سَوط، ثم حذف المصدر و خلفت آلته[1].

٨- و الوقت كذلك كقوله (ألم تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدا ...) أي اغتماض ليلة أرمد ثم حذف المصدر و خلفه الوقت.

٩- و كذا نعته نحو: ﴿ وَ اذْكُر رَبك كثيرا ﴾ [آل عمرَان: ٤١] أي: ذكرا كثيرا.

١٠- و كذا ما الشرطية [2] كقول جرير:

نَعَبَ الغُرابُ فقُلتُ بَينٌ عاجلٌ ... ما شِئتَ إذ ظَعَنُوا لبَينٍ فانْعِبِ

١١- و كذا ما الاستفهامية [3] كقول الآخر:

ماذا يَغِيرُ اِبْنَتَي رِبْعٍ عَوِيلُهُما ... لا تَرْقُدَان و لا بُوسَى لِمَن رَقَدا

"يغير" مضارع غار بالغين المعجمة أي نفع، و المعنى: أيّ نفع ينفعهما عويلهما، و العويل: رفع الصوت بالبكاء.

(عنه) متعلق بـ (سدّ)، و الضمير للمصدر، و (مضافُه) فاعل سدّ، و الضمير للمصدر أي المضاف إلى المصدر. و لا يريد خصوص الإضافة اللفظية بل مطلق النسبة في المعنى و يكون في اسم الاشارة على رأي ابن مالك. و (كل) و ما بعدها بدل من (مضافُه). و قوله (و ما ينعت) أي: به، فحذف العائد من غير شرط للضرورة. و قوله أو (مستفهما) أي: بها.

---

(١) أي أقيم المضاف إليه (سوط) مقام المضاف (ضربة) فانتصب. (شرح ألفية)

(٢) مَا الشَّرطِيَّة نَحْو مَا شِئْت فَقُمْ أَي أَيّ قيام شِئْت. (همع الهوامع)

(٣) مَا الاستفهامية نَحْو مَا تضرب زيدا أَي: أَي ضرب تضرب زيدا. (همع الهوامع)

و ينوب عن المؤكد ثلاثة أشياء:

١- مرادفه نحو: "قعدت جلوسا".

٢- و ملاقيه في الاشتقاق نحو: ﴿ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [نوح: ١٧].

٣- و اسم مصدر غير عَلَم نحو: "اغتسلت غُسلا". و قد فاته التنبيه عليه.

و كل هذا و ما في المتن مندرج في عبارة الخلاصة إلا أن المتن أتم تفصيلا.

[تثنية المفعول المطلق، و جمعه]

[٣٦٨] ﴿ وَ ثَنِّ وَ اجْمَعْ [١] عَدَدا، وَ امْنَعْ بِذي تَأَكُّدٍ، وَ الْخُلْفَ فِي النَّوْعِ خُذِي ﴾

[وَ ثَنِّ و اجمع عددا] أي: ما جيء به لإفادة العدد لك أن تثنيه و تجمعه، و هذا متفق عليه، لأنه لواحد من آحاد الجنس، فإذا انضم إليه آخر ثنيت، أو أكثر جمعت [٢].

[و امنع بذي تأكد]: و ما جيء به للتوكيد لا يثنى و لا يجمع [٣]، لأنه من أسماء الأجناس العامة كـ "ماء"، و "تراب" فيدل على القليل و الكثير بلفظ واحد و هو متفق عليه.

[و الخلف في النوع خذِ]: و اختلف فيما جيء به لإفادة النوع:

فقيل: يثنى و يجمع كالعددي، لأنه قد يراد نوعان من الحدث أو أنواع، و هو اختيار ابن مالك، كما صرح به في الخلاصة[٤].

و قيل: لا يثنى و لا يجمع، و هو ظاهر مذهب سيبويه على ما قيل. ويشهد للمجيز قوله تعالى: {وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا} [الأحزاب: ١٠].

مفعول **(امنع)** محذوف، أي: التثنية و الجمع. و الباء للظرفية. و **(الخلفَ)** مفعول مقدم بـ **(خذ)**، و **(في)** متعلق به.

---

(١) المفعول المطلق كما عرفنا ثلاثة أنواع، ولكلٍّ منها حكم بالنسبة للتثنية، والجمع، وإليك بيان أحكامها. (شرح ألفية)

(٢) نحو: ضربته ضربتين وضرباتٍ. (شرح ألفية)

(٣) بل يجب إفراده؛ تقول: ضربته ضرباً؛ وذلك لأنه بمثابة تكرير الفعل، والفعل لا يُثنى ولا يُجمع. (شرح الفية)

(٤) نحو: سرتُ سَيْرَيْ زيدٍ القويَّ و الضعيفَ، فقولك القوي والضعيف دلالة على اختلاف النوع. (شرح ألفية)

[حكم حَذْف عامل المفعول المطلق]

[٣٦٩] وَ حَـذْفَ عامِـلٍ أَجِـزْ ....

(حذفَ) مفعول مقدم بـ (أجز)، و مقتضي إطلاقه أنه لا فـرق بـين التوكيـد و غيـره، خلافـا لمـا فـي الخلاصة، و ارتضاه لبحث بدر الدين ابن مالك مع والده. و قد ارتضـاه أيضـا ابـن هشـام فـي المغنـي و المكودي. و الكلام في المسألة مبسوط معروف.

و مثال ذلك قولك "سَيْراً حَسَناً" لمن قال لك: كيفَ سِرْتَ؟ . و قِـسْ.

[مواضع حذف عامله وجوبا]

[الموضع الأول]

[٣٦٩] ....وَ يَلْزِمُ فِـي بَـدَلٍ مِنْ فِعْلِهِ [١]، يَنْتَظِـمُ

[٣٧٠] كَـوَيلَـهُ وَ وَيحَــهُ لَبَّـيكَـا سُبـحانَ مَـع مَعـاذَ مع سَعدَيـكا

[٣٧١] وَ عَجَباً مِنـهُ وَ حَمـداً شُكـرا كَـذا كَرامــةً سَـلامــاً حِجْــرا

فاعل (يلزم) ضمير حذفِ العامل، و (في) بمعنى مع، و (بدل) نعت لمحذوف.

و **المعنى**: يلزم حذف العامل مع مصدر بدل من فِعْله أي من اللفظ به.

و فاعل (ينتظم) الكاف الاسمية التي بمعنى مثل على حد قوله (و ما هداك إلى أرض كعالمها ...).

أي: ينتظم في ذلك أي ينخرط في سلك المصدر الآتى بدلا من فعله مثل هـذه المـذكورة، و تـدخل هي من باب أولى.

و في إضافة الويل والويح لضمير الغائب، و التلبية و الاسعاد لضمير المخاطب مـا لا يخفـى، و فيـه تنبيه على أنه لا فرق بين أن يكون العامل مهملا أي غير موضـوع و لا مسـتعمل فـي كلامهـم كويلـه و ويحه فتقديره: "أحزن الله زيداً ويله" و "أهلكه ويحه".

---

(١) شرع في ذكر المسائل التي يحذف فيها عامل المصدر في الأساليب الخبرية، وهي خمس مسـائل: الأولـى: فـي مصادر مسموعة عن العرب، كثر استعمالها، وحذف عاملها، ودلت القرائن على هذا العامل المحذوف، كقولهم عنـد تذكر نعمة: حمداً وشكراً لا كفراً، أي: أحمد الله حمداً، وأشكره شكراً، ولا أكفر به. (دليل السالك)

و منه (لبيك) فإنه لا عامل له من لفظه لأن مصدر لَبَّى: تَلْبِيَة لا لبا، بخلاف سعديك. و لا يستعمل سعديك إلا بعد لبيك، و لذا أخره عنه. و قد يستعمل لبيك دون سعديك.

و (سبحان الله) أي: براءة و تنزيها له عن كل كمال لغيره، و لا نقول عن السوء و النقص و إن كان صحيحا، لأنه كقولك: الملك ليس بجزار، فافهم.

و (معاذ الله) أي عياذا بالله. و (عجبا لزيد). و (حمدا و شكرا لا كفرا) يتكلم بالثلاثة مجتمعة كما قال ابن مالك. و قال ابن عصفور لا يستعمل كُفراً إلا مع حمدا و شكرا.

و قولهم: (أَفعلُه و كرامة) كأنه قيل أتفعل كذا؟ فقيل ذلك أي أفعله و أكرمك كرامة.

و قولهم: (سلاما) بمعنى: بَرَاءَة مِنْكُم لَا خير بَيْنَنَا وَ لَا شَرّ. وَ لَا يَتَصَرَّف بِخِلَاف "سَلام" بِمَعْنى التَّحِيَّة فَإِنَّهُ يَتَصَرَّف.

و قولهم: (حِجرا) بكسر الحاء يقال للرجل أتفعل هذا؟ فيقول: حجرا محجورا أي حراما ممنوعا أو عياذا معاذا، كانت العرب تستعيذ بهذه الكلمة مما تكرهه و لا يتصرف اللفظ و الحالة.

قال الرضي: الذي أرى أن هذه المصادر و أمثالها إن لم يأت بعدها ما يبينها و يعين ما تعلقت به من فاعل أو مفعول إما بحرف جر، أو إضافة، فليست ممّا يجب حذف فعله، [بل يجوز] نحو: سقاك الله سقيا، و رعاك رعيا.

و أما ما بين فاعله بالاضافة نحو: كتاب الله، و صبغة الله و سنة الله و وعد الله، و حنانيك و دواليك، أو بيّن مفعوله بالاضافة نحو: فضرب الرقاب و سبحان الله و لبيك و سعديك و معاذ الله، أو بين مفعوله بحرف الجر، نحو: عقرا له أي جرحا، و جدعا لك أي قطعا و شكرا و حمدا لك، و عجبا منك، فيجب حذف الفعل في جميعها قياسا.

و المراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلي، يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط، و الضابط هنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل أو المفعول لا لبيان النوع، احترازا من نحو قوله تعالى، ﴿ وقد مكروا مكرهم ﴾ [ابراهيم:۴۶] ﴿ و سَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾ [الاسراء:۱۹].

و إنما حذف الفعل مع الضابط، لان حق الفاعل والمفعول به أن يعمل فيهما الفعل و يتصلا به، فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع إما لأنه قصد الدوام و اللزوم فحذف ما هو موضوع للحدوث

و التجدد، نحو: حمدا لك، و شكرا لك، و عجبا منك، و معاذ الله، و سبحان الله، و إما لتقدم ما يدل عليه نحو ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء: ٢٤]، و ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٣٨] و: ﴿ وعد الله ﴾ [الروم: ٥] ، أو لكون الكلام ممّا يستحسن الفراغ منه بسرعة نحو: لبيك و سعديك، فبقي المصدر مبهما لا يدرى ما تعلق به من فاعل أو مفعول، فذكر ما هو مقصود المتكلم من أحدهما بعد المصدر قبح اظهار الفعل، بأن لم يجز، و لو ظهر الفعل رجع الفاعل أو المفعول إلى مكانه و مركزه متصلا بالفعل فوزانه وزان ﴿ إِنِ امْرُؤٌا هَلَكَ ﴾ [النّسَاء ١٧٦].

و أما نحو قولهم: حمدت حمده، و قصدت قصده و نحوت نحوه فليس انتصاب الاسم في ذلك على المصدر، بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول، أي قصدت جهته التي ينبغي أن يقصدها من يطلبه، و يجوز أن يكون المعنى: قصدت قصده الذي يقصده ، و حمدت حمده الذي ينبغي له و لا يكون مضافا إلى المفعول به بل المفعول به قبله ، كالفاعل في قول تعالى: ﴿ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ ﴾ [ابراهيم:٤٦] ﴿ وَ فَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ﴾ [الشعراء:١٩]، فيكون نحو قوله تعالى ﴿ و سَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾ [الاسراء:١٩] مضافا لبيان النوع كما في قوله تعالى﴿ و مَكَرُوا مَكْرَهُمْ ﴾ [ابراهيم:٤٦].

و الجار و المجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على أنه خبر لمبتدا واجب الحذف أي: هو لك، أي هذا الدعاء لك، و كذا كل ما فيه " من " التبيينية المبينة للمعرفة و أما المبينة للنكرة فهي صفة لها.

و قد تبين، أيضا، بعض أنواع المفعول به اللازم إضمار فعله بحرف الجر نحو: مرحبا و أهلا و سهلا بفلان، أي هذا الدعاء له، هذا إن فسرت مرحبا بموضع الرحب، أي أتيت موضعا رحيبا، و إن فسرت بالمصدر أي رحب موضعك رحبا، فهو من هذا الباب.

ثم هذه المصادر إما أن يتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوى قبلها بل يصير المصدر عوضا منه و قائما مقامه كالمصادر الصائرة أسماء الأفعال، كما يجيء في بابها، نحو: هيهات و رويد و شتان، و إما ألا تتوغل في حذف فعلها، بل يقدر قبلها، لينصبها، كالمصادر المتقدمة، و هذه المصادر كأنها قائمة مقام الفعل من حيث لم يستعمل [أفعالها] قبلها، لا أنها قائمة مقامه، إذ لو قامت مقامها لم يقدر قبلها و لم تنتصب، فبانتصابها عرفنا أن الفعل مقدّر قبلها، و ببناء هيهات و نحوه عرفنا قيامها مقام الفعل.

و قد يجوز الوجهان في بعض المصادر كرويد .

و الظاهر أن: ويله و ويحه، و ويسه و ويبه، من هذا الباب، و أصل كلها: وي على ما قال الفرّاء، جئ بلام الجر بعدها مفتوحة بعد المضمر، ثم خلط اللام بوي، حتى صار لام الكلمة فجاز أن يدخل بعدها لام أخرى، مثل ويلا له، لصيرورة الاولى لام الكلمة، ثم نقل إلى باب المبتدا، فقيل ويل له، ثم جعل ويح، و ويب، و ويس، كنايات عن ويل. انتهى المراد منه.

و به تتضح المسألة و يظهر وجهها التي لم يتعرض له أرباب التأليف المتداولة، و لذلك نقلناه.

و اعراض المتن عن مثال الخلاصة حسن لأنه غير مطابق. و قد اعترضه ابن هشام و ذكر في المسألة تحصيلا حسنا رأيت اثباته هنا زيادة في ايضاح هذه المسألة، و ذلك أنه كتب بهامش ابن الناظم عند قوله: «و الحذف حتم... » الخ: الحكم صحيح و المثل فاسدة، لأنه لا يمتنع انْدُل نَدْلاً، و إنما يجب الحذف في مواضع و هي: ما أهمل فعله، و ما كان للطلب و تكرر نحو (فَصَبْراً في مَجالِ المَوتِ صَبْراً ...)، و ما أضيف لمعمول الفعل فاعلا كان أو مفعولا، و ما كثر استعمالهم إياه و باب هذا السماع نحو سقيا و رعيا و جذعا، و ما قرن بحرف التوبيخ نحو (... أَلُؤْمًا لا أَبالَك و اغترابا). و المصدر مبين مؤكد في الاصل و أما الأب فإنه صار بمنزلة الذي سد مسده، و ذلك لا يكون مؤكدا و لا مبينا لنوع و لا عدد و في النظم خمس مسائل فتلك عشرة كاملة لأني أعد قوله مكررا أو ذوحصر واحدة، و إنما اختلف الشرط و أعد كلا من المؤكد لنفسه و غيره واحدة، و الخمسة الباقية المصدر فيها مؤكد في الأصل إلا الأخيرة، خمس للنوع، و العشرة مستثناة من قوله: و حذف عامل المؤكد امتنع، و من مفهوم قوله: و في سواه لدليل متسع و ارتفع التناقض و لله الحمد. انتهى.

قلت: قوله «في الرابع و باب هذا السماع» و كذا قوله في توضيحه «إحداها مصادر مسموعة» فيه نظر لاندراجها عند البيان الذي يجب معه الحذف في الضابط الذي ذكره الرضي و صرح بالقياس معه كما تقدم، غاية الأمر أن غير الرابع له ضابط أخص تحت الأعم الذي في كلام الرضي.

و قوله: «و أما الان» إلى قوله:« و ذلك لا يكون مؤكدا» مع قوله: «و العشرة مستثناة ...» الخ متدافع، و كون الاستثناء باعتبار الحالة الأصلية لا معنى له لأن الكلام ليس فيها بل في الحالة الراهنة.

ثُمَّ إنّ الناظم قال: المصدر المؤكد جيء به لتقوية عامله و تقرير معناه، و الحذف مناف لهما، و كيف يصح الاستثناء لصور يحكم بجوازها ممّا فيه المنافات، و هذا كله مبني على أن المصادر المذكورة

قامت مقام أفعالها، كما يصرح به قوله و أما الآن الخ و ليس كذلك إنما هي كالقائمة مقامه كما سبق للرضي، و من أجل البناء على ما ذكر قال: و ذلك لا يكون مؤكدا يعني: أنه لا مؤَكَّد -بالفتح- لقيام المصدر مقامه.

و قوله: «لا مبينا لنوع أو عدد» أي لأنه لا مبين، و حينئذ يجيء إشكال و هو انتقاض حصر فائدة المصدر في الأمور الثلاثة المتقدمة، و قد ذكر "يس" في حاشيته هذا الإشكال عند ذكر فائدة المفعول المطلق فقال: إن ذلك منتقض بنحو ضربا زيدا، فإنا لا نجد فرقا بينه و بين اضرب زيدا و ذلك لا تأكيد فيه.

و أجاب بأن المصدر في الأصل مؤكد فإنه مجامع لعامله في الأصل و بهذا باين اسم الفاعل، و إنما عرض له التجرد عن ذلك بعد وضعه موضع الفعل فافهمه، و إنما يفسر ههنا معناه من حيث هو مفعول مطلق لا من حيث ما يعرض له من النيابة عن الفعل لخروج ذلك عن حقيقته. انتهى.

قلت: أليس المصدر منصوبا، فلابد من تقدير ناصبه، و لو كان قائما مقام الفعل حقيقة و لم ينو الفعل قبله لزم نصبه بنفسه، و حينئذ فهو مؤكد للعامل المقدّر، و قد تقدم قول الرضي فبانتصابها عرفنا أن الفعل مقدّر قبلها.

و قوله «فإنا لا نجد فرقا» استدلال بعدم وجدانه، و لا يلزم منه عدم ثبوت الفرق في نفس الأمر، و قد وجدنا الفرق الظاهر بينهما، و إن شئت ذوقه فانظر ما بين "رويد زيد" مما توغل فيه المصدر في حذف العامل حتى قام مقامه و لم ينو معه، و "ضربا زيدا" ممّا لم يتوغل في ذلك و ينوي العامل معه، تجد الأول عاريا عن التوكيد، بخلاف الثاني، و لا التفات لرأي ابن مالك في المسألة، بل نقول هذا مقو لاعتراض ولده، و قد احوج ابن هشام للرجوع عن ما ذكره إلى كونه مؤكدا هذا الأمر الذي لاعيه عنه بحكم في آخر كلامه بأنه مستثنى من قاعدة امتناع حذف عامل المؤكد فافهم.

و قال في بعض حواشيه على الخلاصة كما في التصريح: الحق أن المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد و هو في معنى الاستثناء من قوله: "و حذف عامل المؤكد امتنع.

و قد خرج بحمد الله لبن خالص من بين فرث و دم فتثبت في هذا المقام فإنه مزلة الأقدام، و قد عرفت كم بين ما في المتن و الخلاصة من التفاوت.

[الموضع الثاني من وجوب حذف العامل]

[٣٧٢] وَ نائِبِ الفِعلِ الَّذي جاءَ خَبَر عَن اسمِ عَينٍ كَرَّرُوا أَوِ انحَصَر [1]

هذا عطف على مدخول الكاف أي: و كنائب الفعل الواقع خبرا عن اسم عين حال كونه مكررا أو محصورا، و ضابطه أمران:

أحدهما: أن يكون ناصبه خبرا عن شيء لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن إلا مجازا.

و الثاني: أن يكون [المصدر] مكررا أو محصورا -أي بعد إلا أو ما في معناها-.

نحو: "أنت سيرا سيرا"[2] و "ما أنت إلا سيرا"، و "إنما أنت سيرا" [3]، و كذا إن دخل على المبتدأ نواسخه نحو: "إن زيدا سيرا سيرا".

قال الرضي: و إنما وجب حذف الفعل، لأن المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه و لزومه له، و وضع الفعل على الحدوث و التجدد ، و إن كان يستعمل المضارع للدوام أيضا نحو قولك: زيد يؤوي الضرير[4] و يؤمن الخائف، و الله يقبض و يبسط، و ذلك، أيضا، لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعية على الزمان، فلما كان المراد التنصيص على الدوام و اللزوم، لم يستعمل العامل أصلا، لكونه: إما فعلا، و هو موضوع على التجدد، أو اسم فاعل، و هو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم الحذف، فان أرادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا ، نحو: زيد سير سير فينمحي إذن عن الكلام معنى الحدوث أصلا، لعدم صريح الفعل و عدم المفعول المطلق الدال عليه. انتهى.

---

(1) الموضع الثاني: أن يكون المصدر مُكَرَّرا، أو مَحْصُوراً، وعامله وقع خبراً عن اسم عَيْن. (شرح ألفية)

(2) مثالٌ للمكرَّر، والتقدير: أنت يسيرُ سيراً ، فَحُذِفَ الفعل (يسير) وجوباً ؛ لأنَّ المصدر تكرّر فقام مقامه فهو عِوَض عن اللفظ بالعامل ، و العامل (يسير) واقع خبراً عن (أنت). (شرح ألفية بتغيير)

(3) مثال المحصور و التقدير: ما أنت إلاّ يسير سيراً، و إنّما أنت يسير سيراً، فحُذف الفعل (يسير) وجوباً لِمَا في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير، و العامل (يسير) كما ترى واقع خبراً عن اسم العين (أنت). فإن لم يُكرّر، و لم يُحْصَرلم يجب الحذف، نحو: زيدٌ سيراً، و التقدير: زيدٌ يسير سيراً؛ فإن شئت حذفت الفعل(يسير) و إن شئت ذكرته. (شرح ألفية بتغيير)

(4) في الرضي « يؤوي الطريد».

و احترز بقوله (الذي جاء خبر) عن مثلِ قوله تعالى: ﴿ كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكّاً دَكّاً ﴾ [الفجر: ٢١].

و بقوله: (عن اسم عين) عن ما إذا وقع اسم المعنى مبتدأ، فإن المصدر على الخبرية نحو: أمرُك سير سير. **فإن قلت:** مقتضي الاحتراز أن يكون هناك فعل و هو خبر عن اسم المعنى. **قلت:** هو كذلك و المعنى أنه إذا كان كذلك فإنه يستغني عن الفعل و المفعول المطلق برفع المصدر على الخبرية.

و احترز بالتكرير و الحصر من عدمه فإنه لا يجب حينئذ حذف العامل نحو: "زيد سيرا" خلافا لما اقتضاه كلام ابن مالك من امتناع حذف عامل المؤكد.

قوله (الذي) نعت للفعل، و (خبراً) حال من الرابط، وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة. و (عن) متعلقة، و جملة (كرروا) حال من ناتب، و الرابط محذوف، إذ الصحيح صحة مجيء الماضي حالا بدون قد، و لذا عطف عليه قوله (أو انحصر).

[الموضع الثالث]

[٣٧٣] ﴿ كَذا ذُو التَّوْبِيخِ .... ﴾

مبتدأ و خبر، و الإشارة لوجوب حذف العامل [١]. و فهم من إطلاقه أنه لا فرق بين أن يكون مع استفهام أو دونه كما في التسهيل. قال الدماميني: فالثاني كقول الشاعر:

خُمُولاً و إِهْمالاً؟ وَ غَيْرُكَ مُولَعٌ   بِتَثْبِيتِ أَركانِ أسباب و الْمَجْدِ [٢]

قال الدماميني: و قد يقال: إن هذا على إضمار همزة التوبيخ كما يضمر الاستفهام الحقيقي. و الثاني قد يكون فيه التوبيخ لنفس المتكلم كقول عامر بن الطفيل " أَغُدَّةً كغُدّة البعير و مَوْتاً في بيتِ سَلُولِيَّةٍ ". و قد يكون للمخاطب كقوله " أَطَرَباً وأنتَ قِنَّسْرِيٌّ ". و قد يكون لغائب في حكم حاضر كقولك: و قد بلغك عن شيخ يلهوا الهوا[٣] و قد علاك الشيب نزلته منزلة الحاضر حين قاطبته. و كلام التسهيل يقتضي أنك لو قلت: "و قد علاه الشيب" بالغيبة لم يكن الحذف واجبا لأنك لم تنزله منزلة الحاضر.

---

(١) نحو: أبخلاً و أنت واسع الغنى؟ حذف عامل بخلا أي: أتبخل بخلاً؟ . (دليل السالك)

(٢) الشاهد فيه قوله "خمولا" حيث حذف عامله، مع أنه غير مقرون بهمزة الاستفهام [أي أخمولاً؟]. (محمد الگزنی)

(٣) جاء في تمهيد القواعد: و قد يقصد بمثل هذا غائب في حكم حاضر كقولك و قد بلغك أن شيخا يكثر اللهو و اللعب.

[الموضع الرابع]

[٣٧٣] .... وَ التَّفصِيلِ[1] ....

أي: بيان الأنواع التي يحتملها كلام متقدم إما طلب نحو ﴿ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَ إِمَّا فِدَاءً ﴾[2] أو خبر كقوله:

لأجْهَـدَنَّ فإمّـا دَرْءُ عاقبـةٍ تُخْشـى وَ إمَّا بُلُـوغ السُّؤْل و الأمَـل [3]

قال الرضي: ضابط هذا القسم أن تذكر جملة طلبية أو خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد و أغراض، فإذا ذكرت تلك الفوائد و الاغراض بألفاظ مصادر منصوبة على أنها مفعولة مطلقة عقب تلك الجملة وجب حذف أفعالها، و ذلك لأن تلك الأغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون، فيصح أن يقوم ما تضمن ذلك المصدر أعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الأغراض، أي أفعالها الناصبة لها، فلما صح ذلك، و تكررت تلك الفوائد، استثقل ذكر أفعالها قبلها، فالتزم قيام متضمن المصدر مقام متضمناته، فوجب الحذف فقوله تعالى:﴿ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ ﴾ [محمد: ۴] جملة تتضمن شد الوثاق، و المطلوب من شد الوثاق إما قتل، أو استرقاق، أو منّ، أو فداء، فقد فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله:﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَ إِمَّا فِدَاءً ﴾ [محمد: ۴]، و عليه القياس.

---

(1) الموضع الرابع من مواضع حذف عامله وجوبا قياسا: أن يكون المصدر تفصيلا لِعَاقِبَةِ ما قبله. . + جاء في "دليل السالك": أي: أن المصدر جاء لبيان الغاية و الغرض من مضمون جملة قبله، وذلك بوقوعه بعد أداة التفصيل نحو: "إذا سئمت القراءة فاتركها، فإما جلوساً مع الأهل وإما زيارة للأقرباء والأصدقاء"، فالوقت الذي تترك فيه القراءة مبهم، لا يعرف في أي شيء يُصرف، وتفصيل المراد جاء بواسطة المصدرين (جلوساً) و(زيارة) المسبوقين بحرف التفصيل، وهو (إما). وهما منصوبان بالفعلين المحذوفين وجوباً، والتقدير: فإما أن تجلس... وإما أن تزور ... و قد ناب كل مصدره عن فعله المحذوف في بيان المعنى. إهـ

(2) سورة محمد: ۴، فـ"منا" و"فداء" ذكرا تفصيلا وتوضيحا لعاقبة الأمر بشد الوثاق؛ والتقدير: فإما أن تمنوا منا؛ بإطلاق الأسرى بدون فداء، وإما أن تفدوا فداء؛ والفداء العوض المالي غيره، وهما مصدران منصوبان بالفعلين المحذوفين وجوبا، وقد ناب كل منهما عن فعله في بيان معناه. (ضياء السالك)

(3) الشاهد فيه قوله (اما درء .... و اما بلوغ) حيث حذف عامل المصدر وجوبا، و ذلك لأن المصدر تفصيلا لعاقبة: أي: بيان الفائدة المترتبة على ما قبله، و الحاصلة بعده و الجملة هنا خبرية. (محمد الگزنى)

[الموضع الخامس]

[٣٧٣] ﴿ .... أو مُؤَكِّدٌ لِجُمْلَةٍ قَبْلُ رَأَوا ﴾

أي: و كذا المؤكدة لجملة، و هو عندهم ضربان:

١- مؤكد لنفسه و هو ما تقدمت عليه جملة هي نص في معناه بحيث لا يتطرف لها احتمال يزول بالمصدر نحو: "عليّ ألف درهم اعترافا"[١].

٢- و مؤكد لغيره و هو ما تقدمته جملة تحتمل المقصود و غيره فتصير بالمصدر نصا في المقصود نحو "زيد قائم حقا" [٢] فالجملة محتملة لثبوت مضمونها بحسب الواقع و عدم ذلك و المصدر صيّرها نصّا في الأوّل.

قال الرضي: و المصدر في هذه الحقيقة مؤكد لنفسه، و إلا فليس بمؤكد، لأن معنى التأكيد تقوية الثابت بأن تكرره، وإذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوّى.

ثم قال: إن معنى هذا المصدر تدل عليه الجملة السابقة نصاً بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ، و جميع الأخبار لا تدل إلا على الصدق؛ و أما الكذب فليس بمدلول اللفظ، بل نقيض مدلوله، و أما قولهم: الخبر يحتمل الصدق و الكذب، فليس مرادهم أن الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق، بل المعنى أنه يحتمل الكذب من حيث العقل، لا يمتنع ألا يكون مدلول اللفظ ثابتا.

ثم قال: و إنما قيل لمثل هذا المصدر مؤكد لغيره مع أن اللفظ السابق دال عليه نصا لأنك إنما تؤكد بمثل هذا التأكيد إذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الأمر و غلب في ذهنه كذب

---

(١) فاعترافا: مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا، والتقدير: أَعْتَرِفُ اعترافاً . وسُمِّي مؤكِّداً لنفسه؛ لأنه مؤكِّد للجملة التي قبله وهي نَفْسُ المصدر، بمعنى أنها نَصٌّ في معناه فمضمونها كمضمونه، ومعناها الحقيقي كمعناه، فالمراد من جملة (له علي ألف) هو نفس المراد من (اعترافا) فالمضمون واحد . ومثل ذلك قولك: أعرف لوالديَّ فضلهما يقيناً، والتقدير: أُوقِنُ يقيناً . (شرح ألفية)

(٢) و نحو: أنت ابني حَقّاً . فحقّاً: مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: أَحُقُّه حَقّاً. وسُمِّي مؤكِّداً لغيره؛ لأن الجملة التي قبله تصلح له، ولغيره؛ لأنّ قولك: أنت ابني، يَحْتَمِلُ أن يكون ابنك حقيقة، ويحتمل أن يكون مجازاً (أي: أنت عندي بمنزلة ابني في العَطْفِ والحُنُوّ) فلما ذكر المصدر، وقال: حقّاً، صارت الجملة نصّاً في كونه ابنك حقيقة لا مجازاً . (شرح ألفية)

مدلولها، فكأنك أكّدت باللفظ النص اللفظ المحتمل لذلك المعنى و لنقيضه؛ فلذلك قيل فيه مؤكد لغيره، و أما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض. انتهى.

و على هذا يتنزل مثال الخلاصة "أنت إبني حقا" لا على ما ذكره شراحها من أنه يحتمل الحقيقة و المجاز، و المصدر يرفع احتمال المجاز فإنه مبني على قول ابن عصفور المتقدم.

و فهم من قوله (قبل) الواقع صفة لـ (جملة) أن المصدر المؤكد لا يتقدم على تلك الجملة، و لا يتوسط بين أجزائها. و هذه زيادة على الخلاصة، لا يقال يفهم ذلك من تسميتها إياه مؤكدا لأنا نقول: و إن كان مؤكدا فليس من التأكيد الذي هو من التوابع حتى يمتنع تقدمه من حيث كونه مؤكدا و قد نصّوا على جواز تقديم المصدر المؤكد على عامله.

قال أبواسحاق عند قولها في الحال و لفظها يؤخر: إنّ هذا الحكم ليس ثابتا للمؤكدة لعاملها التي قدمها بل يجوز تقدمها عليه لأنه لفظي قوي، بل نقول في عبارة المتن زيادة على قول التسهيل، و الأصح منع تقديمهما أي المصدرين المؤكد لنفسه و لغيره، لأنها لا تدل على امتناع التوسط، و قد اعترضها الدماميني بذلك، و علة الحكمين معا أي لزوم حذف العامل و وجوب تأخير المصدر كون الجملة المتقدمة دالة على العامل، و لا يتأتى ذلك إلا بعد تمامها، و تكون حينئذ كالنائبة عنه القائمة مقامه.

قال الرضي: و أنا، لا أرى بأسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل، كما ذكر فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل، و لا يكونان، إذن، من هذا الباب.

[الموضع السادس من وجوب حذف العامل]

[٣٧٤] كَذاكَ ذُو التَّشْبِيهِبالحُدُوثِ لَه ... أَشْعَرَ بَعْدَ جُمْلَةٍ مُشْتَمِلَة

[٣٧٥] لِاسْمٍ بِمَعناهُ وَ صاحِبٍ وَ لا ... لِعَمَلٍ يَصلُحُ أَوْ جا بَدَلا

مبتدأ و خبر. و الاشارة لالتزام إضمار العامل. و معنى (ذو التشبيه): الدال على إرادة التشبيه[1]: أي تشبيه غيره به فهو مشبه به. و للمسألة خمسة شروط:

أولها: أن يكون المصدر المشبه به مشعرا بحدوث معناه و تجدده، فخرج ما يشعر بثبوت معناه و رسوخه نحو: "له ذكاءٌ ذكاءُ العلماء" و "له علم علم الفقهاء" و "له هدى هدى الصلحاء"، لأنها ليست بمعنى يفعل كما كان له صوت بمعنى يصوت فلم يجز أن يكون دليلا على المحذوف.

ثانيها: أن يكون بعد جملة، احترازا من نحو "فإذا صوتُه صَوْتُ حِمار" فالرفع لا غير.

ثالثها: أن تكون الجملةُ مشتملةً على اسم بمعناه، احترازا من نحو "فإذا في الدار زيد يُصَوِّتُ صوتَ حمار".

رابعها: أن تكون مشتملةً على صاحبه -اي فاعله- احترازا من نحو "فإذا فيها صوت صوت حمار" فالأكثر فيه الرفع، و وجه النصب على ضعف أنه إذا قيل: فيها صوت فقد علم هناك مصوتا لاستحالة وجود الصوت فكأن الفاعل مذكور.

خامسها: أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل احترازا من نحو "فإذا هو مصوت صوت حمار" فإنه لا حاجة فيه للإضمار.

---

(1) أن يكون المصدر مقصوداً به التشبيه بعد جملة مُشتملة على فاعل المصدر في المعنى، نحو: لِزيدٍ صوتٌ صوتَ بُلْبُلٍ . فالمصدر (صوتَ بُلبلٍ) مصدر تَشْبِيهِي منصوب بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: يُصَوِّتُ صوتَ بلبلٍ، وقبله جملة هي (لزيدٍ صوتٌ) مشتملة على فاعل المصدر في المعنى، وهو (زيد) فزيد: فاعل في المعنى؛ لأنه هو الذي صَوَّتَ حقيقة . (وليس فاعلا نحوياً؛ لأنه لا تنطبق عليه شروط الفاعل فهو مسبوق بحرف جر، وليس مسبوقاً بفعل، أو شبهه). (شرح الفية)

و مثال ما استجمع الشروط قولهم: "مررت فإذا له صَوْتٌ صَوْتَ حِمار" [1]، و "صُراخٌ صُراخَ الثَّكْلَى"، و أكثر النحاة على أنّ هذا المصدر منصوب بفعل مقدّر تدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه و لذلك وجب الحذف، و الأصل: له صوتٌ يُصَوِّت صوتَ حمار، أي له تصويت، فاقيم الاسم مقام المصدر، كما في أعطى عطاء و تكلم كلاما.

قال الدماميني: قال الشارح: إنما لم يجعل صوت هو العامل لأنه لم يرد بقولهم له صوت أنه يعالج الصوت و يخرجه عن هذه الصفة، بل أريد به ما يسمع، و الصوت ليس هو المقدّر بأن و الفعل، و لا الواقع بدلا من الفعل، و إنما يراد به الناشيء عن التصويت.

قال الدماميني: قلت هذا مخالف لقول سيبويه فيما نقله الرضي فإنه قال: و ظاهر كلام سيبويه أن المصدر منصوب بقوله: له صوت، لا بفعل مقدّر. قال: و إنما انتصب لأنك مررت به في حال تصويت و معالجة، و أما دعوى الشارح أن المصدر لا يعمل إلا إذا بمعنى أن و الفعل أو بدلا من اللفظ بفعله فممنوعة. انتهى. **قلت:** كون المصدر هو العامل خلاف ما ارتضاه الرضي، و نقله عن سيبويه و نصه «و ظاهر مذهب سيبويه أن المصدر منصوب بقوله: له صوت، لا بفعل مقدّر».

قال سيبويه: و إنما انتصب لأنك مررت به في حال تصويت و معالجة، يعني أن هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل و الفاعل، فهي بمعنى يصوت، لأنها تدل على المصدر الحادث و على ما قام به ذلك المصدر، و قد وجد في الجملة ما دل على زمان ذلك المصدر الحادث أي الحال الماضية، وهو لفظ مررت، في مسألتنا، فالمجموع كالفعل و الفاعل و هذا وجه قوي.

و قد قيل: إن العامل في المصدر المنصوب: الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة، لأن المعنى: فإذا له تصويتٌ، و التصويت مصدر يعمل عمل فعله إذا لم يكن مفعولا مطلقا، كما يجيء في باب المصدر ، و هو كما تقول: عجبت من ضربك ضرب الأمير، أي من أن تضرب ضرب الأمير.

و في هذا تردد، لأن المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل إلا إذا صح تقديره بأن و فعل منه، و يسمج لو قلت: مررت فإذا له أن يصرخ صراخَ الثكلى، بمنزلة له صراخ حاصل لأن معنى له أن يفعل يصح وقوع

---

[1] فالمصدر (صوتَ حمار) مصدر تَشْبِيهِي منصوب بفعل محذوف وجوباً ، والتقدير : يُصَوِّتُ صوتَ حمار.

الفعل منه و لا يمتنع، و ليس قطعا بوقوع الفعل، بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل. و على هذين القولين الآخرين لا يكون من هذا الباب، لأن عامله ظاهر. انتهى.

فإن قلت: الموافق لقول المصنف فيما تقدم (**بمثله منتصب**) هو الأخير فكيف خالف؟

قلت: لكل من قوله "بمثله أو فعله أو وصفه" شرط معتبر، و شرط المثل كونه صالحا لأن يحل محله أن و الفعل كما مرّ في كلام الرضي ، و قول يسن عند قول الخلاصة بمثله الخ شرطه إرادة الحدوث، و لهذا قدر الناصب في "فإذا له صوت صوت حمار" فيه أن المصدر هنا مراد به الحدوث و هو أول شروط المسألة كما تقدم و ما توهمه هو عين ما ذكره الشارح و رده الدماميني. و قول الدماميني إن دعوى الشارح ممنوعة بناه على ما في التسهيل من أن الاشتراط أغلبي استدلالا بمسائل و أجاب هو بنفسه عنها. نعم قال ابن هشام قد يقال اشتراط انحلال المصدر إلى أن و الفعل إنما هو لعمله في المفعول به أما غيره كالمفعول فلا، انتهى. و هو ظاهر و عليه فتشكل المسألة.

و الذي ظهر لي في تحريرها أني أقول قول الرضي «يسمج لو قلت .. » الخ مبني على أمر غير لازم في المسألة، و هو حل المصدر إلى أن و المضارع، فنقول نحن نحله إليها و الماضي، و يحصل حينئذ القطع بوقوع الفعل فيزول موجب السماجة الذي ذكره، و هو قوله «معنى له أن يفعل » الخ.

فإن قيل: المراد أن له صوتا حاضرا حاليا لا منقطعا ماضيا.

قلت: تقدم عند قوله (**و رادفت كان كثيرا لم يزل**) أن الحق أن المضي لا يستلزم الانقطاع أو نحل المصدر إلى ما و المضارع و يكون معها حالا لا مستقبلا حتى يقتضي عدم القطع المذكور.

فإن قلت: أجد في كلا التقديرين أيضا سماجة و إن لم يوجد الموجب الذي قاله الرضي و لعل ذلك من جهة أن إذا الفجائية لا يليها كما قال ابن مالك إلا المبتدأ أو أنّ المشددة المفتوحة أو إنّ المكسورة.

قلت: ما قاله معترض كما في محله على أنك لو سلمته لأجبت بما أجاب به الدّماميني عن نحو ان ضربك زيدا حسن مع امتناع أنّ أنْ تضرب من أن اللفظ الذي هو بتقدير لا تلزم صحة النطق معه بذلك التقدير، و إنما القول الفصل في امتناع كون المصدر عاملا في المسألة أنه حيث قصد التشبيه و كان صوت حمار الواقع مفعولا مطلقا مشبها به لزم ألّا يكون هو عين المفعول المطلق في الحقيقة؛ لأن

فاعل المشبه غير فاعل المشبه به، ألا ترى أنك إذا قلت: فإذا هو يصوت صوت حمار لم يكن صوت الحمار عين فعل فاعل يصوت و قد تقدم أن المفعول المطلق هو المفعول الحقيقي الذي به كان الفاعل فاعلا فلزم أن يكون التقدير: فإذا هو يصوت صوتا مثل صوت حمار.

فإن قلت: قصد التشبيه البليغ فلا يكون الكلام على التقدير.

قلت: التشبيه البليغ ليس مبنيا على إدعاء تناسي التشبيه و إلا صار استعارة، فلابد من رده إلى ما يفيد التشبيه و تقديره فيه، غاية الأمر أنه حيث حذف فيه ركنان أو أحدهما كان أبلغ ممّا صرح فيه بذلك، و ذلك لا ينافي تقدير ما ذكر، و الكلام في مسألة "زيد أسد" شهير.

ثمّ نقول: التقدير المذكور لا يتأتي مع المصدر لأن التشبيه البليغ بإسقاط الأداة هو الذي يجري فيه المشبه به على المشبه و يجعل المشبه فيه عين المشبه به حصلت المبالغة و الاجراء غير متعقل مع جعل المشبه مفعولا للمشبه فافهم.

قوله (**أشعر**) حال من (**ذو**)، و (**بالحدوث**) متعلق به، و (**له**) أي لمعناه متعلق بالحدوث، و الظرف حال ثانية، و (**مشتمله**) نعت جملة، و اللام في (**لاسم**) بمعنى على، و (**صاحب**) عطف على اسم، و جملة (**لا ... يصلح**) عطف على (**بمعناه**) نعت لاسم، و (**لعمل**) متعلق بيصلح.

و وَكَّلَ في الخلاصة الشروط إلى المثال على عادته.

قوله (**أو جا بدلا**) [1] عطف على (**كذاك**) أي: ذو التشبيه نصب في كلامهم بعامل لازم الحذف أو جاء بدلا فتقول: "مررت فإذا له صوت صوت حمار" بالرفع. و هذا مزيد على الخلاصة.

❊ ❊ ❊

---

[1] أي و لا جاء بدلا من الاسم المذكور قبله. قاله الجوری.

قال في الشرح: ثم إذا اجتمعت الشروط فإن كان معرفة تعينت فيه المصدرية و إن كان نكرة جاز فيه مع ذلك الحالية، و يجوز الرفع في المعرفة و النكرة على الاتباع بدلا فيهما و هو معنى قولي (أو جاء بدلا). إهـ

﴿ المفعول له ﴾

[شروط نصبه]

[٣٧٦] ﴿ يُنصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ قَدْ عَلَّلَ فِعْلاً في زمانِ اتَّحَذ ﴾

[٣٧٧] ﴿ وَ فاعِلٍ، وَ الأَقْدَمون ما رأوا شَرْطَ اتِّحادِ .... ﴾

(المصدرُ) نائب فاعل (ينصب)، و (مفعولا له) حال منه [١].

و اشترط لنصبه كونه مصدرا، لأن مدلوله وصف من الأوصاف و معنى من المعاني يتعقل قصد التعليل به، بخلاف الذات، فإنه لا يتعقل كونها علة، من حيث إنها ذات، لأن الذوات من حيث هي ذوات متماثلة، فلا يكون بعضها مقتضيا لحكم دون البعض الآخر إلا لاختصاصه بمعنى فيكون ذلك المعنى هو العلة.

فإن قلت: هذا يقتضي عدم التعليل بها مع الجر باللام و قد صرحوا بوقوعه نحو: ﴿ وَ الْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾ [الرحمن: ١٠]، و ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة: ٢٩]؟

قلت: إذا تأملت لم يخفَ عليك أن المعنى لحلول الأنام فيها، و تعميرهم إياها، و انتفاعهم بها، و نحوِ ذلك مما يلايم المعنى. و كذا الآية الثانية.

و قولهم: «إذا فقدت المصدرية يجر بالحرف» معناه بحسب الظاهر و صورة اللفظ، فخرج من هذا أن اشتراط المصدرية لصحة التعليل، و شرط النصب إنما هو التصريح و التلفظ بالمصدر، اشترط له ذلك لأن التعليل حينئذ واضح لما لم تظهر اللام الدالة عليه اشترطوا وجود ما يتضح بعد، و لا يلتبس على هذا أصل كلامهم و إن لم يقصده من لم يتنبه له لأنه لو أنجئ لقال به.

قوله (قد علّل فعلا) حال من (المصدر)، توسّط به بين حاليه، و لم يسلك به مسلك الشرطية كما في الخلاصة لأنه مشكل من وجهين:

أحدهما: أنه محل الشروط، و محل الشروط لا يجعل شرطا.

---

(١) أي: ينصب المصدر على أنه مفعول له. (ضياء السالك)

و ثانيهما: أن جعله شرطا للنصب يقتضي أن ما فقده يجر باللام و هو غير صحيح، و لهذا اسقط في التوضيح ذكر مفهومه. و الذي يظهر لي تصويب ما في الخلاصة، لأنها لم تجعل الشرط إفادة التعليل، بل كونه بينا واضحا احترازا ممّا إذا كان خفيا، فإنه يجب ذكر اللام للتنصيص على إرادته كقولك: "جئتك زيدا لقبض دَيني منه" لمن يعرف أنه جئته و قبضت الدين منه، و يستبعد أن يكون الباعث على مجيئك إياه قبض الدين لاعتقاده أنك تجله عن ذلك، و أنك إنما تأتيه للزيارة و نحوها، فلو نصبت و الحالة هذه لتوهم أن النصب على المفعولية المطلقة بعامل مقدّر.

قوله **(اتحد)** [1] اي ما ذكر من الفعل و معلله بقرينة أن الاتحاد إنما يكون بين شيئين و لم يتقدم غيرهما. تحرز باشتراط الاتحاد في الزمان من نحو قوله (فَجِئْتُ وقد نَضَّتْ لِنَومٍ ثيابَها ...) [2]، و باشتراط الاتحاد في الفاعل من نحو قوله (وإني لَتَعْروني لِذِكْراكِ هِزَّةٌ ...) [3].

و الأولى أن يكون ضمير **(اتحد)** للفعل لتكون الجملة صفة له كما هو المتبادر. و في الكلام حذف أرشدت إليه القرينة اي مع المفعول له.

و ما ذهب إليه الأقدمون من عدم اشتراط الاتحاد فيهما [4]اختاره الرضي أما في الزمان فلأن المعلِّل ـ بالكسر ـ قد يكون تفصيلا و تفسيرا للمصدر المجمل نحو "ضربته تأديبا"، و ليس ههنا حدثان في

---

(1) قوله (اتحد) المراد من الاتحاد في الزمان: اتصال آخر أولهما بأول آخرهما و بالعكس و وقوع المفعول في زمن الفعل فيشمل نحو:(ضربت للتأديبِ)، و(جئتك خوفاً)، و(قعدت جُبناً). (ابن القره داغي)

(2) "لنوم"جر بلام التعليل؛ لأن زمن النوم متأخر عن زمن خلع الثياب، فلم يتحدا في الوقت. (ضياء السالك)

(3)"لذكراك" جره باللام، وهو علة لعرو الهزة، لاختلاف الفاعل؛ لأن فاعل العرو الهزة، وفاعل الذكرى، هو المتكلم. (مصباح السالك)

(4) أشار إلى هذا بقوله (وَ الْأَقْدَمون ما رأوا شَرْطَ اتِّحادٍ). قال ابن القرداغي: قوله (و الأقدمون...) و تمسكوا بقوله تعالى: {يُرِيكُمُ البَرْقَ خَوْفاً و طَمَعاً}[الرعد- ١٢] [ففاعل الارادة هو الله تعالى و الخوف و الطمع من الخلق]، و أجيب بالتأويل بالإخافة و الإطماع. و لك أن تجعلهما حالين من المخاطبين، و ليس لك أن تقول هما مفعولان للرؤية المتضمنة في (يريكم) إذ لا يظهر كون الخوف باعثا على الرؤية، لأنهم لا يرون لأجل الخوف بل الله يريهم هذا. (ابن القره داغي) ثم إنه مثل للمفعول له بـ (ضربت للتأديب) واعترض بأنه تعليل الشيء بنفسه لأن التأديب عين الضرب؟ و دفع بأن المراد بالتأديب أثره أي إرادة التأدب أو للتأديب و ان اشترط الاتحاد و فيه أن الضرب علة التأدب فيلزم جعل المعلول علة المفضي إلى تقدم الشيء على نفسه، و يدفع بأن وجود الضرب علة له، و تصورها علة للضرب كما هو شأن العلة الغائية مع المعلول. (ابن القره داغي)

الحقيقة حتى يشتركا في زمان، بل هما في الحقيقة حدث واحد، لأن المعنى: أدّبته بالضرب، فالضرب هو التأديب، و العلة ههنا في الحقيقة ليست هي هذا المصدر المنصوب، لأن الشيء لا يكون علة في نفسه، بل هي أثره، أي ضربته لتأدُّبه، لكن لو صرحت بما هو العلة لم ينتصب عند المتأخرين لعدم المشاركة في الفاعل و في الزمان، و أما في الفاعل فلمثل قول الزجاج:

يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ ... مَخافةً و زَعَلَ المَحْبُورِ

و الهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ القبورِ ... .

فإن الهول بمعنى الافزاع، لا الفزع، و الثور، ليس بمفزع بل هو فزع، انتهى.

و لم يجعل الهول بمعنى الفزع لأنه عين المخافة و لأن إطلاق لفظ الهول على الافزاع أظهر.

[حكم جر المفعول له]

[٣٧٧] .... وَ انْجِرارَهُ قَفَوا

[٣٧٨] لِفَقْدِ شَرْطٍ ما خَلا أَنَّ وَ أَنْ ... وَ جَرُّهُ مَعَ الشُّروطِ ما وَهَنْ

[٣٧٩] وَقَلَّ فِي مُجَرَّدٍ وَ شاعَ فِي ... ذي أَلْ وَ الإسْتِواءُ مَهْما تُضِفِ

(و انجرارَه قفوا لفقد شرط ما خلا أنّ و أن)[1]: (انجرارَه) مفعول مقدم بـ (قفوا)، و اللام[2] متعلقة به. و قد تقدمت أمثلة ما فقد شرطا من الشروط السابقة. و أطلق في الجار إيماء إلى أنه لا تتعين اللام بل ما يفيد التعليل كالباء و مِنْ و فِي. و استثنى (أنّ و أنْ) من ذلك لأنه يجوز إسقاط الجار معهما باطراد تقول: أزورك أنّك تحسن إلي، و أنْ تحسن إلي، و إن فقدت المصدرية و الاتحاد في الفاعل و الزمان.

---

(1) إذا فُقِدَ شرط من الشروط المذكورة أوجب النحاة جره بحروف التعليل و هي: اللاّم، ومِنْ، والبَاء، و في، فامتنع نصبه، مثال ما فَقَد المصدرية، قولك: جِئْتُك لِلْعَسَلِ . فالعسل ليس مصدراً؛ ولذا وجب جرُّه . و مثال ما فَقَد الاتِّحاد مع عامله في الوقت، قولك: سافرْتُ لِلْعِلْمِ . فالسَّفر زمنه ماضٍ، والعلم مَسْتقبل .و مثال ما فقد الاتِّحاد مع عامله في الفاعل ، قولك: جاء زيدٌ لإكرامِ عمرٍو غداً. (شرح الفية)

- و لا يعرب في حالة الجر مفعولاً له؛ على الرغم من أن معناه في حالتي نصبه و جره لا يختلف. (دليل السالك)

(2) في النسخة «أو اللام».

(و جرّه مع الشروط ما وهن و قلّ فى مجردٍ، و شاع في ذي أل، و الاستواء مهما تضف):

نبّه به على أن الشروط المقدمة ليست شروطا لوجوب نصبه بل لجوازه، فيجوز معها الجر أيضا، و ليس ذلك بضعيف [1]، فـ **(جره)** مصدر مبتدأ، و جملة **(ما وهن)** -اي ما ضعف- خبره.

ثُمّ ما يجوز فيه الجر و النصب ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- ما يترجح فيه النصب و هو المجرد من أل و الإضافة، و عليه نبه بقوله **(و قلّ)** أي: الجر **(في مجردٍ)** أي من أل و الإضافة بقرينة ما بعده، و شاهد القليل فيه قوله:(مَن أَمَّكم لرغبةٍ فيكم ظَفَر ...) [2].

٢- و ما يترجح فيه الجر و هو المقترن بأل، و عليه نبه بقوله **(و شاع)** أي: الجر **(في ذي أل)**، و شاهد القليل فيه قوله (لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ ...).

٣- و ما يستوي فيه الأمران و هو المضاف نحو: ﴿وَ لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ " خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾ [الإسراء: ٣١] ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤]، و عليه نَبَّهَ بقوله **(و الاستواء)** مبتدأٌ محذوفُ الخبر أي: لهما- أي: الوجهين المتقدمين- **(مهما تضف)** المفعول له.

و قد رفع إلي سؤال عن وجه التفصيل المذكور فإنهم لم يتعرضوا له، **فأجبتُ** بأن القصد من المفعول له بيان علة الفعل و ذلك حاصل بالنكرة، فكان الأصل تنكيره كالحال، حتى ذهب الرياشي و الجرمي و المبرد إلى أن المفعول له لا يكون إلا نكرة، و أن أل فيه زائدة، و إضافته غير محضة، لكن كان بعض العلل حدثا مقيّداً لزمت إضافته إلى قيده سواء كان القيد نكرة أو معرفة، و يتعرف المضاف حينئذ خلافا لمن تقدم، ثم إنهم قصدوا الجنس في بعض المواضع فعرفوه بأل الجنسية كالجُبن في البيت المتقدم فما جاء نكرة على الأصل لا يخفى فيه قصد التعليل فقلّ التصريح معه بما يفيده و ما تعرف بأل، و خرج عن الأصل بذلك احتيج معه إلى التصريح بما يوضح المراد منه و المضاف الحدث فيه مقيد، و كثيرا ما

---

(١) فيقال: ضربتُ زيداً للتَّأدِيبِ، أو تأديباً لَهُ.

(٢) الشاهد: قوله: "لرغبة" فإنه مصدر قلبي مجرد من أل والإضافة، قد جر بحرف التعليل على قلة، والكثير نصبه. (ضياء السالك)

يراد التعليل بالحدث المقيد فلا يخفى معه المراد لكنه شارك العرف بأل في التخصيص فاستوى لـذلك اي لظهور المراد و المشاركة المذكورة الوجهان -و الله تعالى اعلم-.

[حكم تقديم المفعول له]

[٣٨٠] ﴿ وَ جَوَّزُوا التَّقْدِيمَ فِي الْمُعْتَمَدِ .... ﴾

أي: جوّزوا تقديمَ المفعول له على عامله[1]، و هذا رأي الجمهور.

و منع من ذلك ثعلب في آخرين، و يرد عليهم قول الكميت:

طَرِبْـتُ وَ مَا شَوْقـاً إِلَى الْبيض أَطْـرَبُ وَ لَا لَعِبًا منـي و ذُو الشَّيْـبِ يَلْعَـبُ [2]

و قول جحدر: (فَمَا جَزَعاً و رَبِّ النّاس أَبْكِي ...)، و غير ذلك ممّا ورد به السّماع،و لهذا قال (في المعتمد) ردّاً على من ذكر. و هذه المسألة مفهومة من مثال الخلاصة.

[حكم تعدد المفعول له]

[٣٨٠] ﴿ .... وَ الْمَنْـعُ فِـي الْحالَيْـنِ لِلتَّعَـدُّدِ ﴾

أي: يمتنع تعدد المفعول له في حالتي نصبه و جره. فـ (المنعُ) مبتدأ و (للتعدد) متعلق به فهو لغو، و (في الحالين) خبر فهو مستقر، و ذلك لأن المنع إنما يحكم عليه مضافا إلى شيء و الممتنع هنا هو التعدد فقوله (للتعدد) من تمام المحكوم عليه، و لا يمنع من ذلك الفصل لأن المعمول ظرف و الفاعل غير أجنبي.

و هذه المسألة ذكرها المصنف في كتابه تبعا لأبي حيان في الارتشاف من غير توجيه و لاتمام ما تستحقه من التفصيل و هي مسألة غريبة، و لي فيها كلام ذكرته فيما لي من التفسير عند قوله تعالى ﴿ مَا

---

(١) فيقال: للتأديب ضربت.

(٢) الشاهد فيه قوله (شوقا ... أطرب) حيث تقدم المفعول له و هو شوقا على عامله و هو (أطرب) و هـذا استشـهاد على جوازه. (محمد الگزنی)

أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى، إِلَّا تَذْكِرَةً لِمَنْ يَخْشَى﴾ [طه- ١] و قد رأيت إثباته هنا ليتم شرح المتن و نص المراد منه كل من قوله {لتشقى} و {تذكرة} مفعول له إلا أن الأول منفي و الثاني موجب.

فإن قيل: قد نصّ السيوطي و غيره على أنه لا يجوز تعدد المفعول له مجرورا كان أو منصوبا، و قال أبوحيّان في الارتشاف: لا يجوز أن يكون للعاقل منه -اي من المفعول له- اثنان إلا على جهة البدل أو العطف، سواء جرّا بحرف السبب أو أحدهما، أم نصبا، و أما قوله {إلا تذكرة لمن يخشى} فمنصوب بفعل مضمر قاله الفارسي انتهى، و من هنا قال البيضاوي: لا يجوز أن يكون {تذكرة} مفعولا له، فإن الفعل الواحد لا يتعدي إلى علتين.

قلت: الذي أرى أن المنعَ مقيدٌ بما إذا لم يختلفا نفيا و اثباتا، فإن اختلفا كما هنا فلا منع؛ لأن وجه المنع و إن لم يذكروه أنك إذا قلت: "قمت إجلالا لزيد من ضيق المجلس" اقتضى عدم الجمع و التشريك؛ لأن العلة أحدهما فقط، و كل واحد منهما يدفع الآخر، و ذلك لأن الأصل عدم تعدد علة الشيء الواحد، حتى قال في جمع الجوامع: و الصحيح القطع بامتناعه أي: تعليل الحكم الواحد بعلتين عقلا مطلقا للزوم المحال من وقوعه كجمع النقيضين، قال المحلي: لأن الشيء باستناده إلى كل واحد من علتين يستغني عن الأخرى، فيلزم أن يكون مستغنيا عن كل منهما و غير مستغن عنه، و ذلك جمع بين النقيضين، و أجيب من جهة الجمهور المجيزين فإن المحال المذكور إنما يلزم في العلل العقلية المفيدة لوجود المعلول فأما الشرعية التي هي معرفات مفيدة للعلم فلا، انتهى. و هذا الجواب غير جار في اللغوية لأنها غير معرف للأحكام، بل المراد منها بيان الأصل الذي استند إليه الشيء و ترتب عليه، و تعدد الأصل المذكور و إن لم يلزم منه محال لكن كل أصل يقتضي أن المعلول مستند إليه و مرتب عليه على جهة التمام و الاستقلال، لأن الكلام في العلة، لا في جزء العلة، فيدفع بعض الأصول بعضا، لأن الغالب عند تمام الأصل و استقلاله الاستغناء عن غيره، و إن كان غير لازم، و من ثَمّ لم يلزم المحال عند التعدد، ألا ترى أنك قد تزور الشخص لابتغاء معروفه و لتعلم العلم منه، و يكون كل منهما في قصدك باعثا مستقلا بحيث لو انفرد لاستدعى منك الزيارة، و كثيرا ما يقال لو لم يكن لي في مواصلة فلان إلا كذا لكفى فكيف و لي فيها كذا، و كذا فثبت للأغلبية المذكورة أن الأصل عدم تعدد علة الشيء الواحد، و هذا هو الفارق بين المفعول له و الخبر و الحال و النعت، حتى جاز التعدد في الثلاثة بالعطف و غيره

دون المفعول له، فنقول حينئذ إذا وجد ما يقتضي الجمع و التشريك كان صريحا في قصد التعدد فيعمل بمقتضاه و إلا حمل الثاني على البدل و لو غلطا، لاستبعاد التعدد مع فقد ما هو صريح فيه، و هذا إنما يتأتى في المتفقين نفيا و اثباتا، أما المختلفان فالثاني منهما يؤكد ما أفهمه الأول من الاستقلال، و يرشدك إلى الوثوق بهذا ما تقدم في عبارة الارتشاف من استثناء مسألة العطف، فإن من جزئياتها اللهم اجعلني أعبدك ابتغاء مرضاتك لا رياء و لا سمعة، اللهم إنك لم تأمرنا بقراءة العلم للمباهات و الافتخار بل لتحصيل معرفتك و تصحيح عبارتك، و إنا لِغَفْلَتنا و غلبة الشهوة علينا لم نقرأه لمحض هذا لكن لمحض ذلك أولهما فامنُن علينا بالتوفيق لما يرضيك، فانظر كيف ساغ ذلك ممّا العاطف فيه غير مشرك معنى للتخالف المذكور، و في معنى العطف بلكن الاستثناء بإلا، حتى ذهب الكوفيون إلى أنها من حروف العطف على أنها في المنقطع كهذا مؤولة بلكن عند البصريين.

و في الكشاف: و كل واحد من {تشقى} و {تذكرة} علة للفعل إلا أن الأول وجب مجيئه مع اللام، لأنه ليس بفاعل الفعل المعلل ففاتته شريطة الانتصاب على المفعولية، و الثاني جاز قطع اللام عنه و نصبه لاستجماعه الشرائط. انتهى.

قلت: معنى قوله "ليس بفاعل الفعل" ليس حاصلا بفاعل الفعل المعلل أي: فلم يتحد الفاعل، و فيه أن {تذكرة} كذلك، فإن النبيﷺ هو المذكر بالقرآن كما هو في تفسير الآية أي: ما عليك إلا أن تبلغ و تذكر و ليس عليك أن يؤمنوا، فإن ادعي أن المعنى: إلا لتذكر به على لسانك قلنا: هذا و إن أمكن ليس في الكلام ما يعين الحمل عليه حتى يتعين النصب على أن شرط النصب ليس خصوص الاتحاد الحقيقي، بل مثله الحكمي كما ذكروه في قوله تعالى: ﴿يُرِيكُمُ البَرْقَ خَوْفاً و طَمَعاً﴾ [الرعد:١٢] أي: يجعلكم ترون، و المعنى هنا: ما أنزلناه عليك لتشقيك بل لنجعلك مذكرا، فجرّ الأول غير لازم. انتهى المرادُ منه.

❊ ❊ ❊

المَفْعُولُ فِيْهِ

[تعريف الظرف][1]

[٣٨١] الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكانٌ ضُمِّنا فـي بِاطِّـرادٍ[2] ....

من الواضح أنه ليس المراد لفظ الوقت و المكان، بل مسماهما و مدلولهما، فالمعنى حينئذ: دال وقت أو مكان، لأن الكلام في الظرف الاصطلاحي النحوي، و هو: اللفظ الدال على ما ذكر، فيدخل كل ما يدل عليهما دلالة أصلية أو عارضة كأسماء العدد المميزة بهما، و ما أفاد كلية أحدهما أو جزئيته، و ما كان صفة لأحدهما، أو مضافا إليه أحدهما ثم خلفه بعد [حذفه].

و خرج عن الجنس نحو ﴿ وَ تَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء: ١٢٧] إذا قدر بفي. و بقوله (ضمنا في) نحو ﴿ وَ اتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٨١]. و بقيد الاطراد نحو "دخلت الدار" و "سكنت البيت". و الكلام في البيت تكفل به شروح الخلاصة.

---

(١) المفعول فيه، تسمية الكوفيين، أما الظرف فتسمية البصريين.

(٢) المفعول فيه: هو الاسم الذي يدلّ على الزّمان، أو المكان، مُتَضَمِّن معنى "في" باطّراد (أي: إنّه يَتَضَمَّنُ معنى في مع سائر الأفعال) ويسمى ظرفا نحو: سافرت ليلاً، و التقدير: سافرت في الليل. و نحو: مَشَيْتُ يَمِينَ الطريق، والتقدير: مشيت في يمين الطريق. احترز بقوله (ضُمِّنَ) مما لم يتضَّمن من أسماء الزمان، أو المكان معنى في نحو: يومُ الجمعة يومٌ مبارك، فكلمة يوم في المثال الأول ليست ظرفاً لأنها لم تتضَّمن معنى في فهي واقعة مبتدأ و كذلك الأخرى فهي خبرٌ للأولى. و احترز بقوله: (باطِّراد) من نحو: دخلتُ البيتَ، و سكنتُ الدارَ، فإنّ كل واحد من البيت، والدار متضِّمن معنى (في) ولكن تضمُّنه ليس مُطَّرداً فهي متضمنة معنى (في) مع الفعلين (دَخَلَ، و سَكَنَ) وليست متضمنة معنى (في) باطِّراد (أي: مع سائر الأفعال) فلا يصح أن تقول: نِمْتُ الدارَ، و لا: جلستُ البيتَ، بل يجب ذِكر (في) معها؛ لأنها أسماء مُخْتَصَّة (أي: مُحَدَّدَة تدلّ على مكان معيَّن مُحَدَّد) كالبيت، والمسجد». (شرح ألفية)

- قوله (ضمنا) إن كان الضمير راجعا إلى أحد الأمرين المستفاد من (أو) فالألف للإطلاق، وإن كان راجعا إليهما فالألف للتثنية. و (أو) الفاصلة بمعنى (الواو) الواصلة. قوله (باطراد) احتراز عن نحو {وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ} [النساء -١٢٧]، إذ التضمن لخصوص المادة لا يقال يخرج بقوله: (وقتٌ، أو مكانٌ)، لأنا نقول النكاح مكانٌ وهمي. (ابن القره داغي)

- معنى التضمن أن يكون الحرف مقدّراً في الكلام. و معنى الاطراد هو أن تتعدي إليه سائر الأفعال، مع بقاء تضمنه لذلك الحرف. (معاني النحو)

[نصب ظرف الزمان، و بيان العامل فيه]

[٣٨١] .... وَ انْصِبَنَّ الْأَزْمِنَا

[٣٨٢] بِناصِبِ الْمَصْدَرِ مُطْلَقاً وَ لَوْ مُقَدَّراً ....

(مطلقا) نعت لمصدر محذوف أي: نصبا مطلقا (أي: غير مقيد بابهام) كما في المكان.

و المعنى: أن أسماء الزمان كلها صالحة للنصب على الظرفية، سواء في ذلك مبهمها و هو: ما دل على قدر من الزمان غير معين كوقت، و مختصها و هو خلاف الأول. فيشتمل المعدود، و غيره كالمُحرّم، و سائر أسماء الشهور، و الصيف، و الشتاء، و أسماء الأيام، و ما بصفة، أو إضافة، أو دخول أل عليه [١].

قوله (بناصب) يتعلق بـ (انصب) أي بكل ما يصح إعماله في المصدر [٢] من مصدر و فعل و وصف [٣]. و هو أوضح من قول الخلاصة «بالواقع فيه».

و لا فرق بين أن يكون العامل ظاهرا مذكورا، أو مقدّراً على صفة الجواز كقولك: يوم الخميس، جوابا لمن قال لك: متى صمت؟، أو الوجوب نحو: زيد عندك. و هو معنى الاغياء في المتن [٤]. و (مقدّراً) خبر كان محذوفة مع اسمها بعد (لو) أي: و لو كان الناصب مقدّراً.

---

(١) ما تختص بالإضافة كيوم الجمل، أو بأل كاليوم و الليلة، أو بالصفة كقعدت عندك يوما قعد فيه عند زيد. (المطالع السعيدة)

(٢) أي: في المفعول المطلق.

(٣) و إليك الأمثلة على ذلك:

أ- المصدر، نحو: عجِبْتَ من ضربِك زيداً يومَ الجمعةِ عندَ الأميرِ. فيومَ، وعندَ: ظرفان، والنّاصب لهما المصدر (ضَرْب) ونحو: القراءةُ صباحاً مفيدةٌ.

ب- الفعل، نحو: ضربْتُ زيداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأمير، ونحو: قرأتُ القرآنَ يومَ الجمعةِ تحتَ الشجرةِ.

ت- الوصف، نحو: أنا ضاربٌ زيداً اليومَ عندك، ونحو: أنا جَالسٌ غداً أمامَ البيتِ. (شرح ألفية)

(٤) أي: قوله (و لو مقدّرا).

[ما يقبل النصب من أسماء المكان]

[٣٨٢] .... وَ فِـي مَـكانٍ قَــدْ أَبَوْا

[٣٨٣] إِلّا الَّذي أُبْهِــمَ وَ الْمُـشْتَقَـا وَ قِـسْـهُ إِنْ كانَ لِفعْلٍ وِفْقـا [1]

[٣٨٤] كَذاكَ ما دَلَّ عَلَــى مِقْـدارِ كَالْمِيـلِ وَ الْفَرْسَــخِ وَ الْأَقْطــارِ

مفعول (أبوا) مقدّر أي النصبَ أي: النصب على الظرفية بقرينة ما قبله، و (في) متعلقة به. و ما بعد (إلا) مستثنى من مجرور (في).

و المعنى: أنهم منعوا النصب على الظرفية في أسماء المكان إلا في أربعة أنواع:

أولها: المبهم: و هو الذي لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف إليه مع صلاحيته لكل بقعة، كـ "مكان، و ناحية، و أسماء الجهات الست" [2]، بخلاف داخل و خارج و باطن و جوف و ظاهر، فإنها و إن لم تعرف معانيها إلا بالإضافة لكن فيها اختصاص ما، إذ لا تصلح لكل بقعة.

الثاني: المشتق كمقعد و مَجلِس و مَرمى.

قال في التسهيل: فيلحق بالظروف قياسا إن عمل فيه أصله أو مشارك له في الفرعية، و سماعا إن دلّ على قرب أو بُعد نحو: هو مِنّى منزلةَ الشَّغافِ، و مناط الثريا. انتهى.

و به يتضح ما في المتن و يعلم أن انتصاب هذا النوع و إن كان مقيسا بالشرط المذكور خلاف الأصل و إنما هو بطريق الالحاق، و ذلك لأنه لا يطرد تعدي الأفعال التي يصح تسلط معناها عليه على معنى في، و إنما ينصب كذلك ما شاركه في المادة، لكن يلزم حينئذ إشكال التعريف السابق لعدم شموله له، و قد

---

(1) **(و المشتقا و قسه إن كان لفعل وفقا)** الثاني: ما دل على محل الحدث المشتق هو من اسمه، و هو مقيس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتق هو منه، كـ: مقعد و مصلى، نحو: قَعْدتُ مقعدَ زيد ، و لا يجوز أن يعمل فيه غيره ، فلا يقال: ضحكت مجلس زيد أي فيه، و ما سمع من نصب ذلك يقتصر فيه على السماع. (المطالع السعيدة)

- قوله **(وفقا)** و لم يكتف بالموافقة معنى كما في "قعدت جلوساً" عند من لم يفرق بينهما لكون النصب هنا خلاف قياس بخلافه. (ابن القره داغي)

(2) نحو: {أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلى السَّماءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنا} بنصب "فوقهم" لابهامه.

اعترض بذلك الشاطبي و ابن هشام على الخلاصة، و هو اعتراض متجه، و ما أجاب به الشهاب من أنه مستثنى من اعتبار الاطراد ليس بشيء، لأن الاستثناء لا يدخل التعاريف لاخلاله بعكسها.

قال الدماميني: و الظاهر أن هذا من قبيل المختص، و هو ظاهر كلام ابن مالك، و به صرّح غيره و نحوه لابن قاسم و هو صريح عطف المضيق له على المبهم. و هو عندي مشكل: لأنه إن اعتبر فيه التخصيص الحاصل بالإضافة فليعتبر في النوع الأول نحو فوق زيد و تحته، و لا يفهم مبهم مع الإضافة، و إن اعتبر أصله دون الإضافة العارضة فهو مبهم، و لا فرق بينه و بين ما تقدم من أسماء الجهات و غيرها، و هذا الاعتبار هو المتعين، إذ به يتعقل الابهام في الجهات، و لأن المختص كالدار و البيت دال على المكان المخصوص بنفسه، فمقابله هو الذي لا يدل على ذلك بنفسه سواء أفاده بالغير أو لا، و حينئذ فما أحسن قول الخلاصة «و ما صيغ من الفعل» عطفا على أمثلة المبهم كما هو الظاهر، و جعله معطوفا على مبهم ما الواقع حالا لا يصح إلا مع جعل ما نكرة موصوفة و هو و إن أمكن خلاف التبادر.

قوله (و قِسه) أي نصبه على الظرفية المفهوم من الكلام. و (وفقا) بمعنى موافق أي: إن كان موافقا للفعل الناصب له في مادته. و هو أخص من قول الخلاصة «لما في أصله معه اجتمع» إذ لا يخرج عنها إلا المصدر. و أجاب المصنف عنها بأن المصدر يفهم منها بالاحروية. و يجاب عن المتن بأن المراد الفعل أو وصف أو مصدر بقرينة ما مرّ له في الناصب.

و الثالث: أسماء المقادير كميل و فرسخ [1] و بريد و غلوة[2]. قال الجوهري: الميل من الأرض: مدّ البصر. و الفرسخ: ثلاثة أميال. و البريد: أربعة فراسخ. و الغلوة: مائَة بَاع. و ظاهر المتن أنها من المختص و فيها اختلاف مشهور.

([1]) نحو: سرت فرسخاً.

([2]) هذا معنى قوله: (كَذاکَ ما دَلّ [2] عَلى مِقدارِ كَالْمِيلِ وَ الْفَرْسَخِ وَ الْأَقْطارِ). قال ابن القره داغي: قوله (كذاك ما دل) هذا مبني على مذهب من قال بكونه من المعين لأنه معلوم المقدار، أو على مذهب من قال بأنه مبهم حكما إن أريد بالمبهم في السابق الحقيقي، و أما على مذهب القائل بإبهاميتها لكونه مجهول الصفة فلا حاجة إلى ذكره. (ابن القره داغي)

[٣٨٥] ﴿ وَ مــا جَـرى مَـجْـراهُ بِـاطِّـرادِ   مَـصــادِرٌ نابَـتْ، عَـنِ اسْتِـنـادِ [1] ﴾

[٣٨٦] ﴿ كَزِنَةِ الْعَرْشِ كَذا وَزْنُ الْجَبَـلْ   نَصَّ عَلَيهِ سِيبَوْيهِ فِي الجُمَلْ [2] ﴾

الرابع: ما جرى مجرى ما هو للمكان باطراد و هو نوعان:

أحدهما: صفة المكان نحو: قريباً منك و شرقي[3].

و الثاني: مصادر قامت مقام مكان مضاف إليها تقديرا نحو: "قُرْبَ الدَّار، و وَزْنَ الْجَبَل، و زنته" أي مكان مُسامتته.

و المراد بالاطراد: أن لا تختص ظرفيته بعامل ما كاختصاص ظرفية المشتق.

قال الشارح: و فرق سيبويه بين "وزن الجبل" و "زنته"، فزعم أن "وزن الجبل" ناحية توازيه أي تقاربه قريبة منه كانت أو بعيدة، و "زنة الجبل" أي: حذاه أي: ما اتصل به. انتهى.

قوله: **(مصادر)** خبر لمبتدأ محذوف أي: و هو. و (نابت) صفته. و قوله **(عن استناد)** كأنه إشارة لوجه النيابة. و **(عن)** للتعليل أي: نيابة نشأت من استنادها أي: انتسابها للمنوب عنه لانحصارها، كما تقدم في الصفة و المضاف إليه، و كل منهما منتسب لما قبله، فصح لذلك أن يخلفه لذلك الارتباط.

تنبيه ذكر المصنف في الشرح: أنه سئِل عن وجه النصب في قوله ﷺ «سبحان الله عدد خلقه و رضى نفسه و زنة عرشه و مداد كلماته» فأجاب بأن الكلمات الأربع منصوبة على الظرفية على أن التقدير: قدر زنة عرشه، و كذا البواقي، فلما حذف الظرف الذي هو "قدر" قام المضاف إليه مقامه في

---

[1] قوله **(مصادر نابت عن استناد)** اي مثل مصادر نابت عن المستند أعني المضاف، لا هو مصادر حتى يشمل الصفة كـ "جلست طويلا"، والعدد كـ "عشرين سنة"، والكل والبعض المضافين إلى الظروف كـ "كل اليوم أو بعضه". (ابن القره داغي)

[2] **(نص عليه سيبويه في الجمل)** أي: على أن انتصاب زنة العرش و وزن الجبل على الظرفية، و هذا هو الاستناد المذكور. **(عن استناد)** أي هذا الحكم ناش عن السند و الدليل. (الجورى)

[3] نحو: هم قَرِيبا مِنك، و شرقي الْمَسْجِد. (همع الهوامع)

إعرابه، قال فاعترض عليه القاصرون بأن تلك الكلمات ليست من الزمان و لا من المكان، و أغرب من ذلك تقدير "قدر"، فإنه لم يصرح أحد بأنه ظرف.

ثم ردّ عليهم بنصوص الأئمة على أن المصدر يستعمل في معنى الظرف، و نصّ المرزوقي و التبريزي على ذلك في خصوص مقدار و قيد بمعنى قدر، و سيبويه في زنة الجبل و وزن، و ذكر نصوصهم و شواهدها. و قال المتكلمون على الحديث في حديث «-إنّ مُوسى- سَأَلَ ربَّه أَنْ يُدْنِيَهُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ رَمْيَةَ حَجَرٍ»[1]: إن رمية نصب على الظرف بتقدير "قدر" أي قدر رمية بحجر.

ثم قال: و بهذه الواقعة و أمثالها أخذت عن أهل مصر جانبا، و تركت كلامهم على ما هو عليه لا مفيد لهم و لا منبه على خطأ. انتهى.

قلت: الاعتراض صحيح و التشنيع في ردّه في غير محله، فان "قدر" و نحوه من المصادر إنما ينصب على الظرفية إذا ناب عن زمان أو مكان كما تقول: جلست قرب زيد و زنة الجبل أي مكان قربه و مكان زنته، و كما تقول: انتظرتك قدر حلب شاة أي: زمانا قدر زمان ذلك، و لما مثل في التوضيح بقولهم "انتظرته حلب شاة" لما حذف فيه اسم الزمان و خلفه، و قال شارحه: الأصل مقدار حلب شاة.

قال يسن: لعل المقدار هنا عبارة عن الزمان حتى يكون بعد حذفه ممّا ناب فيه المصدر عن الزمان، و المعنى: وقتا قدر وقت حلب شاة، فلابد من النيابة إما بطريق حذف المضاف و قيام ما بعده مقامه أو بإرادة الزمان بنفس الأمر.

و **بالجملة** فالظرف لابد فيه من معنى الوقت أو المكان بدلالة أصلية أو عارضة، كما تقدم في التعريف، و لا معنى لإرادة الزمان أو المكان في ألفاظ الحديث كما هو غير خفي، نعم إرادة المكان في الحديث الثاني بينة، فمن ثَمّ صح نصب "رمية" على الظرفية، و إنما النصب في ألفاظ الحديث المتقدم على المفعولية المطلقة، و الأصل سبحان الله تسبيحا مثل عدد خلقه و مثل زنة عرشه و مثل مداد كلماته، ثم حذف الموصوف و خلفته صفته نحو ﴿وَ اذْكُر رَبك كثيرا﴾ [آل عمران: ٤١] ثم المضاف و خلفه المضاف إليه كقولهم "ضربته ضربَ الأميرِ اللصَّ".

---

(١) راجع صحيح البخاري رقم (٣٤٠٧).

قال في التوضيح: و كذا ابن مالك أصله: ضربته ضربا مثل ضرب الأمير اللصّ فحذف الموصوف ثم المضاف، و لك أن تقدر بدل مثل "قدر".

و في "الورالنشير في تلخيص نهاية ابن الاثير" للمصنف في معنى «مداد كلماته» أي مثل عددها، و قيل قدر ما يوازيها في الكثرة بمعيار كيل أو وزن أو عدد، أو ما أشبهه من وجوه الحصر و التقدير، و هذا تمثيل يراد به التقدير لأن الكلام لا يدخل في الكيل و الوزن بل في العدد. انتهى.

قلت: القول الثاني الذي حكاه لا يصح في صدر الحديث للتصريح فيه بلفظ عدد، و الأصل في اللفظ الثاني: سبحان الله تسبيحا رضى نفسه، و (الرضى) بالقصر مصدر، و بالمد اسم مصدر، و على كل فالظاهر أنه بمعنى اسم المفعول أي: تسبيحا مرضيا في نفسه أي مرضيا عنده.

فإن قيل: كلمات الله تعالى لا تنتهي فما معنى تقدير التسبيح الحادث من المتكلم بها؟

قلت: ضرب بذلك المثل للدلالة على الكثرة و الزيادة.

و لنا أن لا نقدر "مثل"، بل نقول: سبحان الله تسبيحا كثيرا، ثم حذف المصدر النوعي و ناب عنه عدده، و سبحان الله تسبيحا لائقا مناسبا، ثم حذف المصدر النوعي، و ناب عنه مصدر فعل آخر يفيد النوعية بالإضافة، و سبحان الله تسبيحا عظيما، ثم حذف المصدر النوعي، و ناب عنه مصدر فعل آخر كذلك، و سبحان الله تسبيحا متزايدا مسترسلا ثم فعل به كذلك.

و أشار بعضهم إلى أن زنة عرشه و مداد كلماته باعتبار الثواب و الأجر، و هو بعيد من مقاصد الكمل -و الله تعالى اعلم بالصواب-.

و الأنواع الأربعة التي في المتن كلها في الخلاصة صراحة، و الرابع في قولها «و قد ينوب عن مكان مصدر».

[الظرف المتصرِّف، و غير المتصرِّف]

[٣٨٧] وَ ذُو التَّصَرُّفِ الَّذي ظَرْفاً يَرِدْ ... وَ غَـيْرَهُ، وَ مـا بِظَرْفٍ يَنْفَـرِدْ

[٣٨٨] فَغَيْرُ ذِي تَصَرُّفٍ ....

كل من ظرف الزمان و المكان قسمان:

١- متصرف.

٢- و غير متصرف.

فالمتصرف منهما هو: الذي لا يلزم الظرفية، بل يخرج عنها فيستعمل فـاعلا، و مفعـولا، و مبتـدأ، و خبرا، و مضافا إليه، كـ (يوم) من ظروف الزمان [١]، و (يمين و شمال) من ظروف المكان.

و غير المتصرف هو: الذي يلزم الظرفية بألّا يخرج عنها أصلا كـ (قط و عوض)، أو يخرج عنها إلـى خصوص الجر بمن كـ (عند و قبل و بعد).

قوله (و ذو التصرف) مبتدأ، و (الذي) خبره، و (يرد) صلة الذي، و (ظرفا) حال من فاعل (يرد).

(و غيرَه) عطف على (ظرفا).

و (ما) مبتدأ، و (ينفرد) شرطها، و الباء متعلقة به، و لا يقدح في هذا كون (ما) واقعة على الظـرف، لأن المعنى: و الظرف الذي ينفرد بالظرفية عن سائر الاستعمالات أي: تلازمه الظرفية.

و (غير) خبر لمبتدأ مضمر أي فهو، و الجملة في محل جزم على أنها جواب الشرط، و خبر ما جملة الشرط أو الجواب، أو هما على الخلاف المعروف.

و علم أن الجر بمن لا يخرج الظرف عن عدم التصرف من عده من الظروف الغير المتصرفة ما تـدخل عليه من كعند و لدن و غيرهما كما يأتي.

---

(١) فإنّ (يوم) يستعمل ظرفاً نحو: سرت يوماً، ولا يستعمل ظرفا، كما إذا وقع مبتدأ نحو: يومُ الجمعةِ يـومٌ مبـارك. أو وقع فاعلا، نحو: جاء يومُ الجمعةِ. (شرح ألفية)

[الظروف غير المتصرفة]

[سوى]

[٣٨٨] ﴿ .... وَ مِنْهُ سِوى لَدَى الْجُمْهُورِ، وَ اضْمُمَنْهُ ﴾

[٣٨٩] ﴿ وَ امْدُدْهُ مَفْتُوحاً وَ مَكْسُوراً، وَ مَنْ رَآهُ يَجْرِي مِثْلَ غَيْرِ ما وَهَن ﴾

(منه) خبر مقدم، و الضمير لغير ذي التصرف، و (سوى) مبتدأ مؤخر.

و القول بظرفيتها رأي جمهور البصريين ، و منهم سيبويه، فإنه صرح بأنّ استعمالها غير ظرف لا يحتمل إلا في الشعر. و صرّح أيضا بأنها بمعنى غير، و اعترضه ابن مالك بأن كونها بمعنى يستلزم نفي الظرفية كما هي منفية عن غير، فإن الظرف في العرف: ما ضمن "في" من أسماء الزمان و المكان، و ليس "سوى" كذلك، و لو سلم فلا نسلم لزومه للظرفية كيف و الشواهد قائمة على خلافه نظما و نثرا. انتهى.

و أجاب ابن قاسم في شرح الخلاصة عن جميع ما ذكره فلينظر، و استدل لظرفيتها بوقوعها صلة كقولهم: جاء الذي سواك، و تقدم في باب ظن و أخواتها أن سوى بعد الموصول لا يصح أن يكون للاستثناء فراجعه.

قال الرضي: و عند الكوفيين يجوز خروجها عن الظريفة فتتصرف رفعا و نصبا و جرا كغير، و ذلك لخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء. انتهى. و هذا رأي قوم منهم الرماني و العُكبري.

فالأقوال فيها إذن ثلاثة: ١- قول الجمهور. ٢- و قول ابن مالك، و سبقه إليه الزجاجي. ٣- و قول الكوفيين، و الظاهر أن المصنف أشار بقوله (و من رآه يجري **مثل غير ما** وهن) إلى الثالث أي: و من رآه لا يلزم الظرفية و يجري كغير ما ضَعُف قولُه. و قد رجح هذا القول ابن هشام و ابن قاسم. و قال الدماميني أنه أقرب الأقوال.

قوله: (و اضممنه) أي: "سوى" -أي سينه- مع الكسر المشهور. و (امدده) اي "سوى" حال كونه أي كون سينه (**مفتوحا و مكسورا**) [1]، و الكسر مع المد أغربها، و قلّ من ذكره. و هذا اعتذار عن إسقاط الخلاصة لها.

---

[1] في سِوَى أربع لغات هي:١- سِوَى وهذه أشهر اللغات. ٢- سُوَى. ٣- سَوَاء. ٤- سِوَاء. (شرح ألفية)

[عنـــد]

[٣٩٠] ﴿ وَ مِنْهُ عِنْدَ لِمَكانِ الْقُرْبِ في حِسٍّ وَ مَعْنَىً، وَ زَماناً قَدْ تَفي [1] ﴾

مبتدأ و خبر، و (لمكان القرب) خبر آخر، أو حال، أو خبر مبتدأ محذوف، و (في حس) حال من (القرب)، و الواو الداخلة على (معنى) بمعنى أو.

فمثال القرب الحسي ﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِنْدَهُ ﴾ [النمل: ٤٠].

و مثال المعنوي ﴿ وَ إِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ ﴾ [ص: ٤٧].

و في التسهيل و المغني: أنها تكون للحضور الحسي و المعنوي، و القرب كذلك، و الفرق بينهما أن الحضور أخص. و يصح التمثيل للحضور بالآيتين. و بهما مثل له الدماميني.

و بالجملة فالقرب لا يستلزم الحضور، و لذلك تقول: عندي مال، و إن كان غائبا، لكن في الرضي ما نصه: «إن "عند" تستعمل في الحاضر القريب، و فيما هو في حرزك [2] و إن كان بعيدا». انتهى. فيرد على ما ذكروه.

و قد تأتي [عند] لزمان الحضور أيضا [3] نحو: "الصبر عند الصدمة الاولى"، و "جئتك عند طلوع الشمس" [4].

([1]) قوله (لمكان القرب) أي: غير البعد فيعم الحضور و القرب، و كل إما حسي أو معنوي، فالأقسام أربعة نحو: {فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِنْدَهُ} [النمل- ٤٠]، {وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى} [النجم- ١٢-١٤]، و {قَالَ الَّذِي عِنْده علم من الْكتاب} [النمل: ٤٠] {رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتاً فِي الْجَنَّةِ} [التحريم: ١١]، و في الأمثلة لف و نشر مشوش بالنظر إلى الشقين الأولين و مرتب بالنظر إلى الأخيرين. (ابن القره داغي)

([2]) في النسخة «حوزك». و في الرضي «حرزک».

([3]) هذا معنى قوله (و زمانا قد تفي).

([4]) أي وقت طلوع الشمس.

[لـدى]

[٣٩١] ﴿ كَذا لَدى لكِنَّها لَيسَتْ تُجَرّ وَ لَمْ تَجِئْ ظَرْفاً لِمَعنىً استَقَرّ [١] ﴾

مبتدأ و خبر، و الإشارة للظرفية، و كونها بمعنى عند، كما قال في الشرح، إلا أن هذا يوهم أنها تكون للقرب الغير الحضوري كعند، و ليس كذلك.

قال في المغني: "عند" أمْكَنُ من "لدى" من وجهين:

أحدهما: أن تكون ظرفا للأعيان و المعاني تقول: "عندي مال"، و "هذا القول عندي صواب"، و "عند فلان علم"، و يمتنع ذلك في لدى.

و ثانيهما: أنك تقول: "عندي مال" و إن كان غائبا، و لا تقول: "لديّ مال" إلا إذا كان حاضرا، قاله الحريري، و ابن هلال العسكري و ابن الشجري.

و ذكر المصنف أنها تفارق "عند" من جهتين:

أحدهما: أنه لا تجر بمن بخلاف عند، فإنها كثيرا ما تجر بها نحو: ﴿ وءَاتَيناهُ رحَمَةً مِنْ عِندِنَا ﴾ [الْكَهْف: ٦٥]. فقوله **(ليست تُجَرّ)** يقرأ بالبناء للمفعول.

و ثانيهما و هو الأول وجهي الأمكنية الذين في المغني: أن "عند" تكون ظرفا للاعيان كما تقدم و للمعاني نحو ﴿ الَّذِي عِنْده علم ﴾ [النَّمْل: ٤٠] ، و يمتنع ذلك في لدى تقول: هذا القول عندي صواب، و لا تقول: لديّ، ذكره ابن الشجري في (أماليه)، و مبرمان في حواشيه.

---

(١) قوله **(كذا لدى)** و مما يفرق به بينهما أن "لدى" مختص بالحضور دون "عند"، فلا يقال: لديّ مال، إذا لم يحضر، ويقال (عندي) بشرط كونه في حمايتك. (ابن القره داغي)

[لدن]

[٣٩٢] ﴿ أَمَّا لَدُنْ فَإِنَّهَا مَبْنِيَّةْ لِلِابْتِدا فِي نَوْعَيِ الظَّرْفِيَّةْ[1] ﴾

[٣٩٣] ﴿ أَضِفْ لِفَرْدٍ وَ سِواهُ .... ﴾

تقدم تحرير توجيه بنائها في مبحث الشبه المعنوي فراجعه.

و ليست اللام في قوله (للابتداء) لتعليل البناء متعلقة لـ (مبنية) لوجهين:

أحدهما: أن لزومها لمعنى الابتداء غير كاف في إيجاب بنائها لأنه كثيرا ما يصرح معها بحرفه فلا تكون متضمنة له، نعم يذكر مقويا للموجب كما تقدم في محله.

و ثانيهما: أن مدخول اللام هو شرح مسماها، و بيان معناها، فهو محط الفائدة العظمى، و الخبر الحقيقي الذي تبنى عليه أحكامها، فافهم.

و لا يلزم من كونها للابتداء حرفيتها للقاعدة المشهورة المتقدمة في تحرير التفرقة بين معنى الحرف و الاسم، فقول بعضهم إنما قال في التسهيل لأول غاية زمان أو مكان و لم يقل للابتداء لأنها اسم لا حرف فيه نظر فهي ملازمة لمبدأ الغايات.

و قوله (**في نوعي الظرفية**) أي الظرفية الزمانية و المكانية نحو: نحو "الصبر لدن الصدمة الأولى"، و "جئت من لدن زيد"، و هذا حيث لم تضف للجملة، و إلا تمحضت للزمان، لأنه لا يضاف للجملة من ظروف المكان إلا "حيث" كما في الرضي.

(**أضف لفرد و سواه**) أي: أضفها -اي: لدن- للفرد، كما سبق، و للجملة اسميةً كقوله: (و تذكرُ نُعْماهُ لَدُنْ أنتَ يافعٌ ...)، و فعلية كقوله: (لَدُنْ شبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوائِبِ ...).

---

(١) أي: لدن من الظروف المبنية و هي لأول غاية من زمان أو مكان. (المطالع السعيدة)

- قوله (أما لدن..) بنيت لتضمنها معنى (من). و من الداخلة عليه في الصورة تأكيد و ليس لك أن تقول لأن وضع بعضها وضع الحرف لعدم جواز تفرع بناء الأصل على الفرع لأنه حاصل بعد بنائه. و قيل لأن الواضع إنما يضع وضع الحرف ما كان يعرف أنه يكون في التركيب مبنيا لمشابهة الحرف فهو لا يصلح وجها للبناء، و دفع بالمنع لجواز أن يكون الوضع لطلب الخفة و مبنيا عليه. (ابن القره داغي)

و قال ابن الدهان: لا تضاف للجملة أصلا، و أما نحو قوله (لَدُن شبّ) فتقديره: لدن أن شبّ، و هو قول سيبويه. قال الدماميني و لهذا قال في "مِنْ لَدُن شَوْلاً": إن التقدير: مِنْ لَدُنْ أنْ كانت.

[أحوال (غدوة) بعد لدن]

[٣٩٣] .... وَسُمِعْ في غُدْوَةٍ مِنْ بَعْدُ نَصْبٌ، فَاتَّبِع [1]

أي: سمع في (غُدْوَة) بعد "لدن" النصب [2]، فـ[في نصبها خلاف]:

١- قيل: إنه على التمييز، لأنها لأول زمان مبهم، ففسروا ذلك الزمان بغدوة. و قال الرضي: على التشبيه بالتمييز.

٢- و قيل: على التشبيه بالمفعول به. و على هذه الأقوال فهي غير مضافة، و جواز إفرادها عن الإضافة مخصوص بما إذا كان بعدها هذا الاسم.

٣- و قال ابن مالك غدوة خبر لكان محذوفة مع اسمها، و عليه فهي باقية على ما عهد لها من الإضافة. و المتن محتمل للأقوال كلها كالخلاصة، و تكون الباء فيها على الرابع بمعنى مع.

[حكم المعطوف على (غدوة) المنصوبة بعد (لدن)]

[٣٩٤] وَ اعْطِفْ عَلى غُدْوَةَ حَتماً وَ انصِبِ [3] وَ مَنْ يَقُلْ بِالْجَرِّ لا تُصَوِّبِ [4]

هذا الفرعُ من زوائد الكافية على التسهيل قال فيها:

و جوز الأخفش جرّ ما عطف | من بعد نصب "غدوة" و لم يحف
و النصب أيضا قد رأى سعيد | فيه و عندي نصبه بعيد

قال في شرحها: النصب بعيد من القياس، لأنه لم يرد نصب غير (غدوة) بعدها.

و قال أبوحيّان: الذي اختاره أنه لا يجوز في المعطوف إلا النصب لأن (غدوة) عند من نصب ليس في

---

(1) عرفنا أن لدن ملازمة للإضافة ؛ ولذلك يجرُّ ما بعدها على أنه مضاف إليه إلاّ كلمة (غُدْوَة) فلها بعد لدن النَّصب. (شرح ألفية)

(2) نحو قول الشاعر: (لَدُنْ غُدْوَةً حتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ) فقد وردتْ (غدوة) منصوبة بعد (لدن). (شرح ألفية)

(3) إذا عطف على غدوة نحو: " لدن غُدْوةً و عَشِيَّةً" وجب في المعطوف نصب. (المواهب الحميدة)

(4) قوله (لاتصوب) إذ هو من العطف على التوهم إذ ليس (غدوة) في محل الجرّ. (ابن القره داغي)

محل جرّ لاسيما على مذهب من نصب بكان مضمرة، و لا يلزم أن يكون (لدن) انتصب بعدها ظـرف غير (غدوة)، و هو غير محفوظ فيها، لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز فـي الأوائـل. انتهـى. أي: إنمـا يمتنع نصبها لغير (غدوة) مباشرة لا بالتبعية، و هو ظاهر، و لذا ارتضاه ابن هشام.

قوله (حتما) معمول (انصب) على أنه نعت لمصدره لا اعطف. و مفعـول (تُصـوِّب) محـذوف أي: قولَه. و هذا كمسألة عند و لدى من الزوائد على الخلاصة.

[مـــع]

[٣٩٥] ﴿ وَ مِنْهُ مَعْ لِوَقْتِ الاِجْتِماعِ أَوْ ... مَـــكانِهِ، وَ جَـرُّها بِمِنْ حَكَوا [1] ﴾

[٣٩٥] ﴿ وَ خَـبَـراً وَ صِلَةً حالاً [2] يَقَعْ ... وَ ساكِناً عَلى الْبِناءِ ما امْتَنَـعْ ﴾

(و منه مع لوقت الاجتماع أو مكانه و جرّها بمن حكوا) مثالها لوقت الاجتماع: "جئتك مع صلاة العصر"، و لمكانه: "دار زيد مع دار عمرو". و مثال جرها بمِن: "ذهبت من معِه" حكاه سيبويه، و قـريء ﴿ هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ ﴾ [3] [الأنبياء: ٢٤] و هو كتنوينها في نحو "جاءا معا" دليل اسميتها.

قال ابن مالك: و كان حقها أن تبنى لشبهها بالحرف في الجمود المحض و ملازمـة وجـه واحـد مـن الاستعمال، إلا أنها أعربت في أكثر اللّغات، لمشابهتها عند في وقوعها خبرا، و صـلة، و حـالا، و دالا على حضور و على قرب نحو ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشرح: ٥] ﴿ وَ نَجِّنِي وَ مَنْ مَعِـيَ ﴾ [الشـعراء: ١١٨] ، و" جاء زيد و بكر معا"، و هذا معنى قوله: (و خبرا و صلة حالا يقع).

و معنى قوله (و ساكنا على البناء ما امتنع) [4]: أنها لم تمتنع من البنـاء بالكليـة بـل سـكنت فـي بعض اللغات للبناء و هي لغة ربيعة و غنم، قال الرضي: قال بعضهم: هي على هذه اللغة حـرف جـر، إذ

([1]) من الظروف العادمة التصرف "مع"، و هي اسم لمكان الاجتماع أو وقته. (المطالع السعيدة)

([2]) قوله (حالا) بمعنى جميعا، و فرق بينهما بأن (معا) تدل على اتحاد الوقت بخلافه و ذلك عنـد عـدم القرينـة فـلا يرد قول إمرئ القيس: (مِكرٍّ مِفرٍّ، مُقبِلٍ مُدبِرٍ مَعاً ...). (ابن القره داغي)

([3]) بكسر ميم "من"

([4]) قوله: (و ساكنا) لو قال: (... بِنائُها عَلى السُّكونِ مَا امْتَنَعْ) لكان أوضح. (ابن القره داغي)

لا موجب للبناء على تقدير الاسمية إلا كونها موضوعة وضع الحرف، و الحق أنها من الأسماء الثلاثية المحذوفة اللام. قال: و هذا القول هو الحق. انتهى.

قلت: الصواب أنها متضمنة لمعنى حرف المصاحبة لدلالتها على الاجتماع، فنقول: كان من حقها أن تبنى، و إنما أعربت في أكثر اللغات لمشابهتها "عند" فيما تقدم، و لغلبة إضافتها لفظا. و لأن المنفردة في معنى المضافة، فمعنى "جاءا معا": جاء كل منهما مع صاحبه، غاية أنه لما تقدمها المصطحبان لم يبق ما تضاف له. و لنا فيها كلام في مبحث المعرب و المبني من حاشيتنا تبنغي مراجعته.

قوله (**ساكنا**) حال من فاعل (**امتنع**)، و (**عن**) متعلقة به قدم على ما النافية للضرورة.

[نيابة المصدر عن الظرف]

[٣٩٧] وَ مَصْدَرٌ يَنُوبُ عَنْ مَكانِ   وَ شاعَ هذا الْحُكْمُ فِي الزَّمانِ [1]

قد علمت أن قوله فيما مرّ (**و ما جرى مجراه باطراد**) مصور بما إذا حذف الموصوف و خلفته صفته، أو المضاف و خلفه المضاف إليه، و بهما صوره الدماميني، و حينئذ فالشطر الأول تكرير إلا أن يكون أعاد خصوص مسألة الإضافة للتنبيه على الفرق بين المكان و الزمان، و الفرق بينهما أن الزمان مشارك للحدث في دلالة الفعل على كل منهما بالتضمن، فلذا كثرت نيابة المصدر عن الزمان نحو "جئتك صلاة العصر" و "قدوم الحاج"، و الأصل: وقت صلاة العصر و قدوم الحاج، بخلاف المكان فإن الفعل إنما يدل عليه التزاما، فمن ثم قَلّتْ نيابة المصدر عنه -و الله تعالى اعلم-.

و سوغ الابتداء بقوله (**مصدر**) الصفة المنوية أي: مصدر مضاف إليه بقرينة (**ينوب**)، فإنه صريح في أن أصله غير ذلك فافهم.

* * *

---

(1) يكثر حذف ظرف الزمان المضاف إلى مصدر وإقامة المصدر مُقامه فيعرب بإعرابه، وهو النصب على الظرفية، نحو: أخرج من المنزل شروق الشمس. أي: وقت شروق الشمس، فحذف الظرف الزماني (وقت) وقام المصدر مقامه. وأعرب ظرفاً بالنيابة. أما ظرف المكان فينوب عنه المصدر بقلة، نحو: جلست قرب زيد، أي: مكان قرب زيد، فحذف الظرف المكاني (مكان) وقام المصدر مقامه، وأعرب ظرفاً بالنيابة. (دليل السالك)

﴿ الظُّروفُ المَبنيّات ﴾

[إذْ]

[٣٩٨] ﴿ مِنْ ذاكَ غَيْرَ ما مَضَى إِذْ جُمِعا مِنْ مُبْهَمٍ أُضِيفَ أَوْ ما قُطِعا[1] ﴾

[٣٩٩] ﴿ لِلْماضِ إِذْ، وَ رُجِّحَ المُسْتَقْبِلا ظَرْفاً وَ مَفْعُولاً بِهِ وَ بَدَلا ﴾

[٤٠٠] ﴿ مِنْهُ .... ﴾

(من ذاك) خبر مقدم، و (إذ) مبتدأ مؤخر. و (غيرَ) حال من (إذ) و ما عطف عليه. و (جُمِعا) عطف على (مضى). و (من مبهم) بيان لـ (ما). و (أضيف) صفة له يشير به إلى قوله في مبحث المعرب و المبني:

و الزمن المبهم إن أضيفا لجملة أو ذي بنا تعريفا

قوله (أو ما قطع) عطف على (أضيف)، و (ما) صلة يشير به إلى قوله في ذلك المبحث أيضا:

.... ثم ضم اطرد فيما نوى إضافة لفظا فقد

من الظروف مثل قبل أول و بعد و الجهات غير و عل

قوله (للماضي) حال من (إذ) أي: هي اسم للزمان الماضي، لا متعلق بظرفا، إذ ما عطف عليه يمنع من ذلك. و دليل اسميتها التنوين و الإضافة.

و اختلف هل تجيء للمستقبل؟ فقيل: نعم لقوله تعالى ﴿ يَوْمَئِذٍ تحدث أَخْبَارهَا ﴾ [الزلزلة: ٤].

و قال الجمهور: لا، و المستقبل في الآية منزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه.

قال في المغني: و قد يحتج لغيرهم بقوله تعالى﴿ فَسَوف يعلمُونَ إِذْ الأغـلال فِـي أَعْنَـاقهم ﴾ [غَـافِر: ٧٠، ٧١] فَإِن يعلمُونَ مُسْتَقْبل لفظا و معنى، لدُخول حرف التَّنْفِيس عَلَيْهِ، وَ قد عمل فِـي (إِذْ) فَيلْـزم أَن تكون بمنزلة إذا. انتهى. و لهذا قال في المتن (رُجِّح المستقبلا) أي: و رجح القول بمجيئها له.

---

[1] لمّا وقع الكلام في الظروف المعربة استطردت إلى الظروف المبنية، و قد تقدّم منها عند جمع المبنيات في باب المعرب و المبني نوعان: ١-الزمن المبهم المضاف لجملة أو لمبني. ٢- و الظروف المقطوعة عن الإضافة. و بقى أشياء غير ذلك فمنها إذ ... الخ. (المطالع السعيدة)

قوله (ظرفا ...) الخ حال من (إذ) من حيث هي، لا التي للمستقبل كما قد يتوهم، فهي على هذا غير ملازمة للظرفية. و هذا رأي الزجاج، و الأخفش، و ابن مالك، و اختاره الرضي.

مثال مجيئها ظرفا ﴿ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [التوبه: ٤٠]. و مفعولا ﴿ وَ اذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ ﴾ [الأعراف: ٨٦] أي: اذكروا ذلك الوقت. و بدلا ﴿ وَ اذْكُر فِي الْكِتابِ مَرْيَمَ إِذْ انتبذت ﴾ [مَرْيَم: ١٦]، ﴿ وَ اذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ ﴾ [الاحقاف ٢١].

و قال الجمهور: لا تكون إلا ظرفا أو مضافا إليها اسم زمان نحو: يومئذ و حينئذ، و إنها في نحو ﴿ وَ اذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا ﴾ [الأعراف: ٨٦] ظرف لمحذوف (أي:و اذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم قليلا)، و في نحو {إذا انتبذت} ظرف لمضاف إلى مفعول محذوف(أي: اذكر قصة مريم إذا انتبذت).

قال في المغني: و يؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في نحو ﴿ وَ اذكُرُوا نِعمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذ كُنتُم أَعدَاءً ﴾ [آل عمرَان: ١٠٣].

[أحوال "إذْ"]

[٤٠٠] ... مَبْنيَّةٌ، وَ بِالزَّمانِ، وَ أَضِفْ لِجُمْلَةٍ، وَ الْجُزْءُ رُبَّما حُذِفْ

[٤٠١] أَوْ كُلُّها فَنُوِّنَتْ مُعَوَّضا وَ لا يَلِيهَا اسْمٌ يَلِيهِ ما مَضى

١- [مبنية]، بنيت للوضع على حرفين، و الافتقارِ المتأصل للجمل، فإنها لازمة للإضافة إلى الجمل، كما أفهمه الأمر.

٢- [و أضف لجملة]، و فهم من إطلاقه في الجملة أنه لا فرق بين الاسمية نحو: ﴿ وَ اذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴾ [الانفال ٢٦] و الفعلية نحو: ﴿ وَ اذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا ﴾ [الأعراف: ٨٦].

٣- [و الجزء ربما حذف]، قال في المغني: و قد يحذف أحد شطري الجملة فيظن مَنْ لا خبرة له أنها أضيف إلى المفرد كقوله:

هَلْ تَرجِعَنَّ لَيالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنا وَ الْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذاكَ أَفْناناً

أي: إذ ذاك كذلك.

قوله (**مبنية**) حال أخرى من (إذ).

و الظاهر أن قوله (**بالزمان**) متعلق بمحذوف أي: أخصصها بالزمان، و لا تجز إطلاقها على المكان.

و مفعول (**أضف**) محذوف أي: أضفها.

(**و الجزء**) مبتدأ أي: جزء الجملة، و (**ربما حذف**) خبره.

٤- [**أو كلها فنونت معوضا**]: (**كلّها**) عطف على نائب فاعل (**حذف**) أي: قد تحذف الجملة كلها فيعوض التنوين عنها[1]، فتعويضه مسبب عن حذفها و مرتب عليه، و لهذا قرنه بفاء السببية، عكس ما توهمه الخلاصة.

و قد اعترضها بذلك الشاطبي، و أجاب بأن عبارتها على إضمار القصد أي: و ان يقصد الاتيان بالتنوين تفرد عن الإضافة، و تكسر الدال حينئذ للالتقاء الساكنين نحو ﴿و أَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤] أي: حين إذ بلغت الروح الحلقوم.

قوله (**معوضا**) حال من التنوين المفهوم من (**نُوِّنَت**) فهو بصيغة اسم المفعول.

٥- [**وَ لا يَلِيهَا اسْمٌ يَلِيهِ ما مَضى**] [2]: إذا أضيفت [إذ] إلى الجملة الاسمية جاز أن يكون خبرها اسما و فعلا مضارعا، قال في التسهيل: و يقبح أن يليها اسم بعده فعل ماض و نحوه لابن الحاجب، قال في شرح المفصّل: إنما قبح "إذ زيد قام" لأنه إن أريد الاسمية فليقل: إذ زيد قائم، إذ هو الأصل في الخبر، أو الفعلية فليقل: إذ قام زيد.

فإن قيل: أريد الاسمية و التنبيه على المضي. **قلنا**: المضي مستفاد من (إذ).

فإن قيل: فيلزم مثله في "إذا زيد يقوم" فيكون مستقبحا و لا قائل به.

---

[1] كقوله تعالى {فلَولا إذْ بلغتِ الرُّوحُ الحُلقُومَ، وأنتم حينئذٍ تَنظُرونَ} أي وأنتم حينَ إذْ بلغت الروحُ الحُلقوم تَنظرون. (جامع الدروس العربية)

[2] قوله (و لا يليها اسم يليه فعل) أي: و يقبح في الاسمية أن يكون عجزها فعلاً ماضيا. (ابن القره داغي)

قلنا: "يقوم" مفسرٌ، لا خبر، فليس أصله الإفراد، و إنما الجملة الاسمية فعلية لا اسمية.

فإن قيل: يلزم من جواز إضافتها إلى الجملة الاسمية أن يستقبح ذلك.

قلنا: يقوم على هذا لم يقصد به المستقبل بل الحال المحكية فصار مجيئه لمعنى مقصود لا يستفاد من (إذا)، و لهذا حسن "إذا زيد يقوم"، لأن الفعل مفيد لمعنى لا تفيده (إذا). انتهى.

و اعترضه الرضي بأن مثل "إذا يقوم زيد" فعل له كذا مقصود به القيام الاستقبالي، و حكاية الحال المستقبلة لم تثبت في كلامهم كما تثبت حكاية الحال الماضية. انتهى.

قوله: يلزم من جواز إضافتها -أي إذا- إلى الجملة الاسمية عند القائلين بذلك و هم الكوفيون، و الأخفش، و الحاصل أن (إذا) عند سيبويه و الجمهور داخلة على "يقوم"، و عند غيرهم ليست داخلة عليه.

قال الرضي: و لا مخلص لأهل هذا المذهب عن استقباح مثل هذا أعني "إذا زيد يقوم" و الحق أنه أيضا قليل قبيح. انتهى.

قلت: إذا اعتبرنا استفادة المضي من (إذ) و الاستقبال من (إذا) لزم قبح "إذ قام زيد" و "إذا يقوم زيد" و دائما كنت استشكل هذا المحل عند مُرورِي به، و الذي ظهر لي الآن في توجيه المسألة أن (إذ و إذا) لما كانا للزمان الماضي المبهم و المستقبل المبهم التزموا اضافتهما إلى ما يعين المراد منهما، و يفسر المقصود بهما، فإذا قلت: جئتك إذ قام زيد فكأنك قلت: وقت قيام زيد، فيعرف عين الوقت بذلك كما يعرف مدلول الموصول بصلته، فإن إضافة اسم الزمان إلى الجمل محضة مفيدة للتعريف على الصحيح، هذا مقتضي الترتيب الطبيعي في التقييد حيث قيد الوقت بالنسبة إلى القيام المقيد بالنسبة إلى زيد، فأخر قيد المقيد حينئذ عن القيد، و جيء بالماضي ليطابق التفسير المفسّر، فلا يعدل عنه إلا لمقتض كما في ﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ ﴾ [التوبة: ٤٠] لقصد حكاية الحال الماضية احضارا لذلك الأمر العجيب، و (إذ زيد يقوم) و (إذ زيد قائم) بالفصل يفيد القيد بين المقيد و القيد لمثل ذلك، و لتأكيد ذلك الاحضار بتقوية الاسناد في مقام يحتاج فيه لذلك، و لو قلت: (إذ زيد قام) لزم الفصل المذكور الموقع في مخالفة الترتيب الطبيعي لغير داع، و من ثمّ يمجه الذوق السليم عند عرضه عليه، أما انتفاء حكاية الحال مع التعبير بالماضي فواضح، و أما انتفاء فائدة التقوية فلأن أصل مضمون الجملة يجب أن

يكون معلوما في نفسه ليوضح به التوقت المبهم، و إذا كان كذلك فلا حاجة لتقويته، نعم قد تقصد تقوية إحضاره عند قصده فافهم، و قس على هذا مسألة (إذا) إلا أن فائدة وضع الماضي موضع المستقبل غير فائدة العكس، و قد تبيّن أن الثابت للمسألة المتكلم فيها القبح، و المتن يوهم المنع، فاطلاق الخلاصة في الجملة صحيح، لأن المراد بيان ما تضاف إليه أي ما تصح فيه الإضافة و إن لم يحسن فلا يرد عليها اعتراض الشاطبي. قوله **(يليه)** في محل رفع صفة لاسم، و **(ما)** فاعله.

[معاني "إذْ"]

[٤٠٢] ﴿ وَ عَلَّلَتْ حَرْفاً وَ قِيلَ ظَرْفا وَ لِلْمُفاجاةِ[1] بِخُلْفٍ يُلْفى ﴾

١- **(و عللت حرفا و قيل ظرفا)**: الفاعل ضميرُ "إذ" أي: أفادت التعليل و جاءت للدلالة عليه نحو: ﴿ و لَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [الزخرف: ٣٩].

ثم قيل: إنها حرف كاللام. و قيل: اسم، و التعليل مستفاد من قوة الكلام.

قوله **(حرفا)** حال من الفاعل و المحكي بقيل عللت.

٢- **(و للمفاجاة بخلف يلفى)**: اللام متعلقة بمقدّر معطوف على **(عللت)** أي: و وردت للمفاجاة بالقصر للوزن، نصّ على ذلك سيبويه.

قال في المغني: و هي الواقعة بعد (بينا) و (بينما) كقوله (... فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ).

و هل هي حينئذ ظرف مكان أو زمان، أو حرف لمعنى المفاجأة، أو حرف مؤكد أي زائد؟ أقوال، انظر بسطها[2]، و إلى ذلك أشار بقوله **(بخلف يلفى)**، و الباء للمصاحبة أي: ترد كما ذكر مع خلف فيما ترجع إليه و في إعرابها، و **(يلفى)** صفة **(خلف)**.

---

[1] قوله (و للمفاجاة) أي: بعد بينا وبينما كقوله: فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ. يستفاد منه أنه حين كونه للمفاجأة قيل بكونه زائدا وليس كذلك، فالصوب أن يقول: بعد المفاجأة أقوال، ثم يقول: و قيل: ليست للمفاجأة بل هي زائدة. (ابن القره داغي)

[2] اختار أبوحيّان أنها حرف بمعنى المفاجأة، و اختار ابن مالك أنها حرف مؤكد.

[إذا]

[٤٠٣] ظَرْفٌ لِلْاِسْتِقْبالِ وَ الشَّرْطِ إِذا [1]   وَ قَــلَّ أَنْ تَخْـرُجَ عَـنْ أَفْــرادِ ذا

(ظرف للاستقبال و الشرط إذا): (ظرف) خبر لـ (إذا)، و يستفاد حينئذ أنها من الظروف المبنية المترجم لها. و يصح أن يكون خبر (إذا) (من ذاك) تقدم في إذ.

و يقرأ (ظرفا) بالنصب على الحال، أو الرفع على الخبرية لمحذوف.

و عبارة المعربين في (إذا) قولهم إنها ظرف لما يستقبل من الزمان.

و عبارة المغني تكون ظرفا للمستقبل، و هي كقول جمع الجوامع ترد ظرفا للمستقبل.

و يرد عليهم اقتضاء ذلك أن المستقبل مظروف و هي محل له، و ليس كذلك.

و أوّل الدماميني عبارة المغني بأن المراد أنها ظرف للحدث المستقبل زمانه يعني أن مدخول اللام في الظاهر ليس هو مدخولها في التحقيق بل موصوف مقدّر، و لما كان الحدث لا يوصف بالاستقبال حقيقة جعل الضمير المستتر في الوصف خلفا عن مضاف محذوف، و هو متكلف كما قال الشمني، و اختار هو عدم التزام أن مدخول اللام هو المظروف بل مدلول الظرف، و اللام متعلقة بظرف لما فيه من معنى الوضع.

قلت: و هذا التأويل الثاني لا يجري في استعمالها للماضي و الحال إذا قيل إنها ظرف لهما لأنها ليست موضوعة لهما، و إلا لزم الاشتراك، و المتعين أن استعمالها في المستقبل حقيقة و في غيره مجاز، لأن القاعدة عند الأصوليين أن اللفظ الذي هو حقيقة في معنى إذا احتمل أن يكون في غيره حقيقة أو مجازا، فالمجاز أولى، و ان ممّا يعرف به المجاز تبادر غيره إلى الفهم لولا القرينة، و من الواضح أن المتبادر من (إذا) عند الإطلاق هو الاستقبال، و لا يسبق إلى الفهم سواه يعرف ذلك بمراجعة الوجدان عند تصحيح التراكيب، و لا يسمح الذهن بحملها على الماضي و الحال إلا لقرينة و دليل، و هذا شأن المجاز على أنهم لا يقولون (إذا) ظرف للماضي، و الحال إنما الواقع في عباراتهم تجيء

---

[1] "إذا" ظرف للستقبال، و فيها معنى الشرط غالبا، و لذلك وجب أن تليها الجملة الفعلية و دخول الفاء على جوابها نحو: {إذا جاءَ نصرُ الله و الفتحِ} -إلى قوله {فسبح}-. (المواهب الحميدة)

للماضي كما في المغني، و ندر مجيئها للماضي و الحال، كما في جمع الجوامع و نحو هذا، ثم ظهر لي أنه يصح التعبير بما ذكر، و يجري فيه التأويل الثاني رعيا للوضع النوعي الثابت للمجاز، و إنما يلزم الاشتراك لو عبر بالمسمى عن الماضي و الحال.

و عبارة التسهيل (إذا) للوقت المستقبل. و لم يتكلم عليها الدماميني، و لا يأتي فيها التأويلان معا، بل يتعين فيها الثاني.

إذا تقرر هذا فعبارة المتن خارجة عن تلك العبارات كلها، و لا يجري فيها واحد من التأويلين على ظاهرها، و الظاهر أنها على تقدير مضاف أي: لزمان الاستقبال، و ترجع حينئذ لعبارة التسهيل.

قوله (و الشرط) عطف على (الاستقبال)، و هي دالة عليه لتضمنها لمعنى إن.

[وَ قَلَّ أَنْ تَخْرُجَ عَنْ أَفْرادِ ذا] [1]: و قلّ خروجها عن آحاد الضابط المذكور بأن تستعمل للماضي أو للحال أو لمجرد الظرفية بدون إرادة الشرط فمن مجيئها للماضي قوله تعالى﴿ وَ لَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أحملكم عَلَيْهِ توَلّوا ﴾ [التوبه: ٩٢] و كذا ﴿ وَ إِذَا رَأَوْا تجَارَةً أَوْ لهواً انفَضوا إِلَيهَا ﴾ [الجمعة: ١١] فإن ذلك فيهما إخبار بقضية مضت، فتكون (إذا) للماضي. و أَوَّلَهما محيى الدين ناظر الجيش بتأويل متكلف.

و ههنا **إشكال** و هو أن استعمال (إن) و ما ضمن معناها كإذا في الماضي مشكل؛ لأن المقصود منها الدلالة على ما هو شرط عند المتكلم وقت التكلم نحو: إن جاءني أكرمته، فالمجيء عند المتكلم شرط

---

[1] و قد تخرج عن كل من الظرفية و الاستقبال و معنى الشرط، فمن خروجها عن الظرفية و وقوعها مفعولا به قوله ﷺ لعائشة رضي االله عنها « إنِّي لأَعْلَمُ اذا كنتِ راضيةً عَنّي وإذ كنتِ عليّ غَضَبِي» و ذلك أنه يعلم زمن الرضا و الغضب لا أنه يعلم شيئا حل في زمن الرضا و الغضب، و الجمهور على أنها لا تخرج عن الظرفية. و قد تخرج عن الاستقبال فتستعمل للمضي كقوله تعالى « وقالولاِخوانِهِم إذا ضَرَبُوا في الأرضِ} لأن قالوا ماض مستحيل أن يكون زمانه مستقبلا. و قد تجرد للظرفية فلا تتضمن معنى الشرط نحو: {وَ الليلِ إذَا يَغشَى} . (معاني النحو)

- قوله (و قل أن تخرج..) إهـ نحو قوله عليه الصلواة والسلام لأم المؤمنين عائشة - رضي الله تعالى عنها-«إني لأَعْلَمُ إذا كُنتِ رَاضِيَةً عَنّي » ، وقوله تعالى: {وَإِذا رَأَوْا تِجَارَة} [الجمعة: ١١] ، وقوله تعالى: {وَالليلِ إِذَا يَغشَى} [الليل- ١] ومن أنكر الخروج عن الظرفية قال (إذا) في الحديث ظرف لمحذوف (أي اعلم شأنكِ إذا)، الحديث. (ابن القره داغي)

الآن في الإكرام، و يفهم منه عدم وجوده الآن لاقتضاء الشرط الفرض، كما قال الرضي، و لا يعرض ما هو موجود ثابت، و قولهم القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع و لا عدمه معناه في المستقبل، فمعنى الشرط حينئذ توقف حصول الإكرام في المستقبل على حصول المجيء فيه، و الظرفان للحصول لا للتوقف لثبوته الآن، و إذا كان كذلك فلا يتصور في مدخول (إن) و ما ضمن معناها و المرتب عليه إلا الاستقبال، و إنما صح استعمال "لو" في الماضي لدلالتها على امتناع الثاني لامتناع الأول، و ذلك يتضمن شرطية الأول للثاني أي: أنه كان معتبرا عند المتكلم في الثاني على جهة الشرطية، فهي تدل على ما كان شرطا سواء بقي اعتبار شرطيته أم لا، و هذا إنما يقتضي استقباله عند اتصافه بالشرطية لا الآن و بقاء الشرطية في بعض الصور لا دلالة لـ "لو" عليه، و إنما تدل على ما كان معتبرا فيه فيما مضى فقط، فظهر أن "لو" لما كان شرطا و غيرها لما هو شرط الآن، و هذا فرق واضح، فلذا ساغ استعمال "لو" في الماضي دون غيرها.

و **الجواب** و الله تعالى أعلم أنه كما ساغ استعمال "لو" في الماضي لذلك الوجه ساغ استعمال غيرها فيه لوجه آخر كقصد الحكاية تقول: "كان زيدٌ إذا رأى عالما عظمه و إذا جاءه فقير أعطاه" فتستعمل الأداة لما كان شرطا مستقبلا لقصد الحكاية لا لما هو شرط الآن، لا يقال (إذا) هنا لمجرد الوقت خارجة عن الشرطية لأنا نقول: كثيرا ما يقصد المتكلم بذلك الشرطية و التوقف كما إذا كان زيد لا يحصل منه التعظيم و الاعطاء إلا عند الرؤية و المجيء فقد كانا معتبرين عند الذي قصدت حكاية حاله على جهة الشرطية فيما بعدهما، و كان الجميع إذ ذاك مستقبلا و عند الحكاية صار ماضيا، و استعمال (ان) في الماضي نصّ عليه الرضي.

و من مجينها للحال قوله تعالى ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ [الليل: ١]، ﴿ وَ النَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾ [النجم: ١].

قال في المغني: لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل القَسم؛ لأنه إنشاء لا إخبار عن قسم ثان؛ لأن قَسم الله سبحانه قديم، و لا لكون محذوف هو حال من {الليل} و {النجم}، لأن الاستقبال و الحال متنافيان، و إذا بطل هذان الوجهان تعين أنه ظرف لأحدهما على أن المراد به الحال انتهى. و الصحيح أنه لا يجوز التعلق بـ "أقسم" الإنشائي لأن القديم لا زمان له لا حال و لا غيره بل هو سابق على الزمان و أنه لا يمتنع التعليق بكائنا مع بقاء إذا على الاستقبال بدليل صحة مجيء الحال المقدّرة بالاتفاق. انتهى كلام المغني.

و اعترضه الشمني بأنه إن أراد القَسم اللفظي فحادث، و إن أراد النفسي فالكلام النفسي صفة واحدة ليست منقسمة إلى أقسام الكلام التي من جملتها القسم إلا عند حدوث المتعلقات، قال: و يمكن أن يجاب بأنه أراد اللفظي و مراده ما ليس بآت لا مالا أول لوجوده أو النفسي و هو قديم في حدّ ذاته و مع قطع النظر عن صيرورته قسماً عند حدوث التعلق انتهى.

فصريح كلام السغني أنها لا تجيء للحال رأسا، لأنه قيد مجيئها له بما إذا كانت بعد القسم ثم رده بما تقدم و هو المتعين.

و قول المحلي في الآية: فإن الغشيان مقارن لليل ظاهره الاستدلال على مجيئها للحال، و هو مشكل، فإن ما ذكره إنما ينتج الحال بالمعنى الاصطلاحي و هي تجامع كلا من الأزمنة الثلاثة لا الحال المقابل للماضي و الاستقبال المراد هنا، و قد استشكل عبارته بهذا العبادي، فإن ادعي أن أل في {الليل} للحضور فهو مع كونه مجرد مردود بما حققه في المغني من أن القسم النفسي القديم في حد ذاته لا زمان له، و بهذا يفسد معنى الحال الاصطلاحية و إن أجازها ابن الحاجب، و قدروا ليل حاصلا وقت غشيانه، لأن المعنى: أقسم بالليل في حال حصوله وقت غشيانه لكن إنما يلزمه ذلك إن أراد الحال المحققة لا المقدّرة لصحتها، كما تقدم للمغني، ثم الحق بعد هذا كله جواز التعلق بأقسم الانشائي، و في رد المغني على قائله و إن لم يتعقبه الشمني إلا بما أجاب عنه كما تقدم، و لم يعترضه الدماميني إلا من جهة أنه مشترك الالزام للزوم مثله في الخبر نظر من وجهين:

أحدهما: أنه لا قديم إلا الذات العلية و صفاتها الجليلة السنية، و أما المعاني التركيبية المدلول عليها بالآي القرآنية فلا شيء منها بقديم، إذ التركيب لا يجامع القدم و النسب كلها انشائيها و خبريها اعتبارات لا وجود لها في الخارج و من ذلك النسبة الانشائية في أقسم.

فإن قلت: قد صرح الشهاب القاسمي بأن المعاني المدلول عليها بعبارات القرآن متعلقات للكلام القديم و صرح غيره بانقسامها إلى حادث و قديم.

قلت: إنما يصح الانقسام المذكور في المدلولات الافرادية و إجراء بعضهم له في التركيب فيه بجعل الحكايات و الانشاءات قديمة بعد رده لكلام "القرافي" في المسألة مبني على رأي ابن الحاجب من أن الكلام هو النسبة، و قد اعترضه المحققون بأنها متأخرة عن المنتسبين و لا يعقل ذلك في الحادث.

قال الإمام المنجور رحمه الله: هذا إن قلنا إن النسبة موجودة في الخارج، فإن قلنا بمذهب الأشاعرة أنها معدومة فكذلك، لأن الكلام النفسي موجود في الاعيان، و لا شيء من النسب بموجود في الاعيان فلا شيء من الكلام النفسي بنسبة. انتهى. و لظهور هذا و عدم خفائه على مثل ابن الحاجب رحمه الله حمل الشيخ أبو العباس ابن زكري رحمه الله تعالى في نظمه المشهور عبارته على حذف مضاف اي الكلام ذو نسبة.

فإن قيل: إنما قال في المغني لا يصح التعلق بأقسم الانشائي فكلامه إنما هو في المدلول الافرادي للفعل و جعله قديما لما تقدم عن الشمني.

قلت: الانشاء من عوارض النسب دون المعاني الافرادية.

فإن قيل: قوله الانشائي وصف طردي لا يتوقف منع التعلق عليه و مراده لا يصح التعلق بالفعل لدلالته على المعنى القديم .

قلت: يلزم عليه ألّا يصح تعلق ظرف بفعل دال على معنى قديم في كلامه تعالى نحو﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ ﴾ [البقرة: ٣٤] و هو خلاف الواقع على أن تعلق المعمولات بالأفعال لا يتعقل في نفس الأمر باعتبار مجرد معانيها بل باعتبار انتسابها على أن الفعل نفسه يدل على النسبة كما صرّح به غير واحد.

و ثانيها: أن الكلام القديم إنما يمتنع اتصافه بالزمان في الأزل، قال السعد في شرح مقاصده: لعدم الزمان إذ ذاك، و يتصف بذلك فيما لا يزال بحسب المتعلّقات و حدوث الأزمنة و تحقيق هذا مع القول بأن الأزلي مدلول اللفظ عسير جدّا، و كذا القول بأن المتصف بالمضي و غيره إنما هو اللفظ الحادث دون المعنى القديم. و هذا الكلام هو الذي وعدناك بذكره في صدور المفعول المطلق و بمراجعة ما سبق هناك تعرف ما فيه.

فالصواب أن القديم يوصف بكونه مع الزمان عند ثبوت الزمان لا بوجوده فيه، و يمكن أن يقال في مسألتنا ليس المراد من الظرف تقييد الوجود بخصوص ذلك الوقت بل لبيان أن معنى القسم مصاحب كما هو مصاحب لغيره، و منفرد عن الجميع، و تكون الظرفية حينئذ مجازية، و اعتبرت مصاحبته لخصوص ذلك الوقت لظهور الآية المعجبة فيه بذهاب ضوء النهار و خلف ظلام الليل له في أقرب

زمان، فإن ذلك من الآيات العظام، قال تعالى ﴿ وَ ءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ [يس: ٣٧] و أظهر من هذا التوجيه في الآية قول السعد إذا فيها لمجرد الوقت بدل من الليل، و هو مسبوق به ، و قد حكاه الرضي و اعترضه من وجهين: **أحدهما**: من حيث إن إخراج (إذا) عن الظرفية قليل. و **الثاني**: أنه تعالى لا يقسم بالوقت بل بالليل و نحوه مصاحبا له.

قلت: جواب الأول أنه لما ظهر المانع من جعلها ظرفا إلا مع التكلف فلا محذور في جعلها لغير الظرفية و إن كان قليلا. و جواب الثاني أنه لا مانع من أن يكون المقصود بالذات هو القَسم بوقت الغشيان لأنه محط العظمة المسوقة للقسم كما سبق.

و اختار الرضي أن (إذا) متعلقة بمضاف مقدّر أي: و عظمة الليل إذا يغشى. و فيه أن الغالب القسم بالشيء العظيم لعظمته لا بنفس عظمته لأن العظمة مصححة للقسم بالشيء إذ لا يقسم إلا بعظيم، و قلّ أيضا خروجها عن الظرفية، و قد تقدم الآن مثاله على الجملة، و انظر المغني.

[حكم إضافة (إذا) إلى الجملة الفعليّة ، و عامله]

[٤٠٤] ﴿ وَ أُلْزِمَتْ إِضَافَةً لِلْفِعْلِ لَوْ مُقَدَّراً، وَ النَّاصِبَ الشَّرْطَ رَأَوْا [1] ﴾

(**و ألزمت إضافة للفعل لو مقدّراً**): نائب الفاعل ضمير "إذا"، و (**إضافةً**) مفعول ثان، و اللام متعلقة به، و في قوله (**للفعل**) تجوز، إذ هي مضافة للجملة بأسرها، و الغالب أن يكون الفعل بعدها مذكورا، و قد يكون مقدّراً، خلافا للأخفش و الكوفيين في قولهم إنها داخلة على الاسمية. سرُّ اختصاصها بالجمل الفعلية من جهة المعنى، فانظر الكلام على قول التخليص: و لكونهما (أي ان و اذا) لتعليق أمر بغيره في الاستقبال كان كل من جملتي كل فعلية استقبالية.

(**و الناصبَ الشرطَ**) مفعولان مقدمان على (رأوا) أي: النحاة -أي محققوهم- أي: اعتقدوا، فإن الصحيح أنّ "رأى" بمعنى اعتقد تتعدي لاثنين كما قال اللّقاني، و هذا جمع بين أمرين متدافعين، و ذلك

---

(1) و الاعتراض بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف مدفوع بمنع الإضافة حينئذ و الأكثرون على أن العامل هو الجزاء، و لا يرد أن اقتران الجواب بالفاء و إذا مانع لأن الظرف يتوسع فيه. (ابن القره داغي)

أن يقول إن العامل الشرط و هم المحققون لا يقول باضافتها، لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف كما في المغني، و من يقول باضافتها يقول: إن الناصب جوابها و هم الجمهور، و في المتن زيادة على هذا ردّ قول الجمهور بتعريف مفعولي الرؤية اللذين هما جزء الابتداء المفيد للحصر، و الكلام في هذه المسألة طويل صعب، و التحقيق فيها ما عند الرضي و هو أن "إذا" إذا تضمنت معنى الشرط حقيقة بأن شك في شرطها نحو "إذا جئتني فأنت مكرم" و المتكلم شاك في مجيء المخاطب فهي بمعنى متى، و العامل شرطها، و هي غير مضافة له، و الوقت مبهم كما في متى. و إن لم تضمن نحو "إذا غربت الشمس جئتك" تريد "أجيئك وقت غروب الشمس" فالعامل الفعل الذي في محل الجزاء، و إن لم يكن جزاء على الحقيقة، و ما بعدها قطعي، و معنى أن الدال على الفرض في هذه على شرف الزوال، و لهذا لم تجزم "إذا" إلا في الشعر، و الجملتان معها مرتبتان ترتيب الشرط و الجزاء، و إن لم يكن شرطا و جزاء، ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الأولى و الاستدلال من جانب المحققين على كون الشرط هو العامل بمجيء الجواب في بعض المواضع بعد ما لا يعمل ما بعده فيما قبله كان و الفاء و اللام نحو إذا جئتني فانك مكرم أو فانك لمكرم لا يتم، لأن الاسم و هو إذا إنما قدم لغرض، و هو تضمنه لمعنى الشرط الذي في الصدر، فمن ثم اغتفر ما ذكر، و معنى التضمن لمعنى الشرط ما سبق من إرادة اللزوم و كذا الاستدلال بقوله تعالى ﴿ أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ [مريم:٦٦] فإن الجواب لو كان عاملا لكان المعنى: لسوف أخرج وقت الموت، لأن المعطوف مع واو العطف محذوف في الآية للقرينة أي: أئذا ما مت و صرت رميما أبعث كما قال تعالى ﴿ أَءِذَا كُنَّا تُرَباً أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [الرعد: ٥]، و كذا الاستدال بنحو "إذا جئتني اليوم أكرمتك غدا " لأن "إذا" هذه بمعنى متى فالعامل شرطها أو المعنى: إذا جئتني اليوم كان سببا لإكرامي لك غدا، و هي في هذه الحالة مضافة لشرطها، و بذلك تخصص الوقت الذي دلت عليه إذ لا مخصص هنا إلا الوصفية أو الإضافة، و الوصفية باطلة لعدم الرابط، و أيضا فإن الصفة لا تعمل في الموصوف. و قال ابن الحاجب خصصت بذكر الفعل بعدها كما تقول: جئتك زمانا طلعت فيه الشمس. قال الرضي: لو كان مجرد ذكر الفعل بعد شيء يفيد تخصيصه لتخصصت "متى" في: متى قام زيد، و أما مثاله فالجملة فيه صفة.

[إذا المفاجأة و أحكامها]

[٤٠٥] ﴿ وَ لِلْمُفاجاةِ فَقِيلَ حَرْفا أَوْ لِمَكانٍ أَوْ زَمانٍ ظَرْفا ﴾

[٤٠٦] ﴿ وَ تَلْزَمُ الْفاءُ، وَ لا يَلِيها فِعْلٌ وَ قِيلَ جازَ مَعْ قَدْ فِيها ﴾

(و للمفاجأة) عطف على قوله (ظرفٌ للاستقبال)[1]، و (حرفا) حال من مقدّر أي: فقيل جاءت لها حرفا، و قيل: جاءت لها ظرفا لمكان، و قيل: للزمان. و هي مختصة بالجمل الاسمية و لا تحتاج لجواب. و القائل بحرفيتها الأخفش، و يرجحه قولهم: "خرجت فإذا إن زيدا بالباب" بكسر إن لأنها لا يعمل ما بعدها فيما قبلها. و زعم الشلوبين أن العامل حينئذ معنى الكلام الذي فيه إن. و القائل بمكانيتها المبرد. و بزمانيتها الزجاج.

(الفاء) فاعلُ (تلزم)، و المفعول محذوف أي: تلزمها -أي إذا الفجائية- الفاء الداخلة عليها. ثمّ قال المازني: هي زائدة للتوكيد، و قال مبرمان: هي عاطفة لجملة إذا على الجملة التي قبلها. و (فعل) فاعل (يلي)، و سبق غير مرّة أنها مختصة بالجمل الاسمية، و قال قوم: يجوز دخولها على الجملة الفعلية المقرونة بقد[2]، و تقدم توجيهه عن المغني.

[الآن]

[٤٠٧] ﴿ الآن وَقْتٌ حاضِرٌ وَ الْمُرْتَضَى إعرابُهُ كَقَولِ بَعْضِ مَنْ مَضى ﴾

(الآن) مبتدأ على تقديرِ مضاف أي: معنى الآن، و (وقت حاضر) خبرٌ . و (المرتضى) مبتدأ، أي: من الخلاف في بنائه، و خبره (إعرابه).

و هو كما قال في التسهيل لوقت حضر جميعه أو بعضه، و ظرفية غالبة لا لازمة، مثال الأول قولك: "بعت الآن" تريد إنشاء البيع، و مثال الثاني:﴿ الآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنكُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٦]، ﴿ فمن يستمع

---

[1] "إذا" على وجهين: ١- أن تكون للمفاجأة فتختص بالجمل الاسمية و لا تحتاج إلى جواب نحو: خرجت فإذا الأسدُ. ٢- أن تكون لغير المفاجأة فالغالب أن تكون ظرفا للمستقبل ضمن معنى الشرط. (مختصر مغني اللبيب)

[2] نحو: خرجتُ فإذا قَدْ قَامَ زيدٌ.

الآن ﴾ [الجن: ٩]. و مثال خروجه عن الظرفية قوله -عليه الصلاة و السلام- لما سمع وجبة: «هَـذَا حَجَرٌ رُمِيَ بِهِ فِي النَّارِ مُنْذُ سَبْعِينَ خَرِيفًا فَهُوَ يَهْوِي فِي النَّارِ الآنَ حين انْتَهَى إِلَى قَعْرِهَا »[1]، أعرب ابن مالك «الآن» مبتدأ، و «حين انتهى» خبره

و هو مبني عند الجمهور، ثمّ قال الزجاج لتضمنه معنى الاشارة إذ معناه: هذا الوقت.

قال الرضي: و فيه نظر، إذ جميع الاعلام هكذا متضمنة معنى الاشارة أي المعنوية.

و قال أبوعلي لتضمنه معنى حرف التعريف، و اللام الظاهرة زائدة، إذ شرط اللام المعرفة أن تدخل على المنكرات فتعرفها و "الآن" لم يسمع مجردا منها.

و ضعفه ابن مالك بأن تضمين اسم معنى حرف اختصارا ينافي أن يزاد فيه ما لا يعتد به هذا مع كون المزيد غير المتضمن معناه فكيف إذا كان إياه.

و قال السيرافي: لشبه الحرف، بلزومه في أصل الوضع موضعا واحدا و بقائها في الاستعمال عليه، و هو التعريف باللام، و سائر الأسماء تكون في أول الوضع نكرة، ثم تتعرف، ثم تتنكر، و لا تبقى على حال واحد، فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لأن الحروف لا يتصرف فيها. انتهى . و اختاره الرضي، و أقره الدماميني، و يرد عليه الأسماء التي لزمتها اللام، و أنه لو كانت مخالفة اسم لسائر الأسماء موجبة لبنائه لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره.

و قال في التسهيل: لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد. قال الشارح: لأنه لا يثنى، و لا يجمع، و لا يصغر. قال أبوحيّان: و هو مردود بلزوم بناء كل اسم كذلك.

و ذهب بعضهم إلى أنه معرب، و فتحته إعراب على الظرفية، و استدل بقوله: (كأنهما ملآن لم يتغيرا ...) أراد: من الآن، فحذف نون (من)، و كسر نون (الآن) لدخول من عليه.

قال ابن مالك: و في الاستدلال بهذا ضعفٌ لاحتمال أن تكون الكسرة بنائية، و يكون في بناء (الآن) لغتان: الفتح و الكسر إلا أن الفتح أكثر و أشهر. قال الدماميني: و فيه نظر. انتهى. و وجهه ظاهر.

---

(1) أخرجه : مسلم ٨/١٥٠ (٢٨٤٤) بلفظ" "الآنَ حَتَّى انْتَهَى".

[أمْسِ]

[٤٠٨] ﴿ أَمْسِ لِما يَوْمُكَ تالٍ فَإِنِ نَكَّرْتَ أَوْ عَرَّفْتَهُ لَمْ يَنْبَنِ ﴾

(أمس) مبتدأ، و (لما يومك تال) خبره أي: هو اسم لما يليه يومك، و فيه أن هذا لا يجامع قوله: (فإن نكرت)، فالصواب أنه اسم لكل يوم قبله يوم آخر. قال الرضي: كل يوم متقدم على يوم آخر فهو أمسه، و الجواب أن هذا التفسير من المصنف إنما هو في المبني الذي الكلام فيه، فمعنى قوله (فإن نكرت): إن أردت به يوما مبهما لا ما يليه يومك، (أو عرفته) أي: تعريفا ظاهرا بأل الظاهرة، أو الإضافة الصريحة، هذا معناه و إلا فالمبني معرف لكن بغير أداة ظاهرة.

و الحاصل أن له ثلاث حالات:

١- التنكير، فيعرب اتفاقا.

٢- و التعريف الصريح فيعرب أيضا اتفاقا [1].

٣- و التعريف بغير أداة ظاهرة، فإن كان ظرفا بني على الكسر اتفاقا نحو: جئتك أمسِ، و إلا ففيه ثلاث لغات:

أ- لغة الحجازيين بنائه على الكسر لتضمنه معنى أل.

و لم يبنوا "غداً" مع قصد غد [يوم] التكلم تفضيلا لتعريف الداخل في الوجود على تعريف المقدّر وجودة، و ذلك لأن التعريف فرع الوجود، و وجود عند ذهني، فكذا تعريفه، بخلاف (أمس)، فإنه قد حصل له وجود، و إن كان منتفيا عند التكلم.

ب- و لغة بعض التميمين إعرابه في حالة الرفع إعراب ما لا ينصرف، للعلمية المقدّرة، و التأنيث باعتبار المدة أو القطعة من الزمان.

ت- و لغة بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقا أي رفعا و نصبا و جرا.

هذا حاصل ما عند الرضي و الدماميني. و يقرأ (فإنِ) بكسر النون.

---

[1] مثال التنكير نحو: "كلُ غدٍ يَصيرُ أَمساً"، مثال التعريف نحو: "كان الامسُ طيباً".

و بهذا التقرير تميزت الحال التي لا ينبى فيها و إلا فيقال لا واسطة بين التنكير و التعريف اللذين حكم فيهما بانتفاء البناء فافهم.

[حيث]

[٤٠٩] ﴿ حَيْثُ مكانٌ وَ أَضِفْ لِلْجُمْلَةِ [١] وَ قَلَّ أَنْ تَخْرُجَ عَنْ أَفرادِ تِي [٢] ﴾

فهم من ذكره لها في الترجمة أنها مبنية، و من نطقِهِ بها مضمومة أن بنائها على الضم، أما بنائها فلمشابهة الحرف بلزوم الافتقار إلى الجملة، و أما كونه على الضم فلمشابهتها للظروف المنقطعة عن الإضافة، لأنها منقطعة عن الإضافة الأصلية التي هي الإضافة للمفرد.

و هي موضوعة للمكان، و قد ترد للزمان كقوله:

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهْ

و فهم من إطلاقه في الجملة أنها تضاف للفعلية و الاسمية، لكن الفعلية أكثر، كما في المغني.

و ندرت إضافتها للمفرد كقوله: (.... بِبِيضِ المَوَاضِي حَيْثُ ليِّ العَمَائِمِ).

و أندر منه عدم إضافتها لفظا بأن تضاف إلى جملة محذوفة كقوله: (إذا رَيْدَةٌ من حيث ما نَفَحت لَهُ ...)، أي من حيث هبت.

و إلى هذه الأمور المخالفة للأصل فيها أشار بالشطر الأخير، و المعنى: و قلّ خروجها عن آحاد هذه الحالة.

([١]) قوله (و أضف لجملة) و شرط الاسمية ألّا يكون خبرها فعلا و لكونه استحسانيا بدليل جواز الرفع في (جَلَسْتُ حيثُ زيداً أرَاهُ) مع ترجيح النصب لم يذكره. (ابن القره داغي)

([٢]) كأن لا تضاف لفظا بل تضاف إلى جملة محذوفة عوض عنها ما، أو تضاف لمفرد، أو تكون للزمان، أو تكون غير ظرف. (الچوری)

[عَوْضُ، , قط]

[٤١٠] ﴿ عَوْضُ لِوَقْــتٍ قابِـلٍ قَدْ عُمِّما وَقَـطُّ لِلْماضِـي وَنَـفْـيــاً لَـــزِما ﴾

(عوض لوقت قابل قد عمما): من الظروف المبنية أيضا "عوض" و هو لوقت قابـل بمعنـى مقابـل أي: غير حاصل، و هو المستقبل، عام فهو لاستغراق المستقبل [١].

و قل مجيئها للمضي كقوله: (فَلم أر عَاما عوض أَكثر هَالكا ...).

و قد يضاف إلى العائضين، يقال: لا أفعله عوض العائضين أي: دهر الداهرين فيعرب.

و بني لتضمنه معنى لام الاستغراق. و بنائه إما على الضم كقبل، أو على الفـتح للتخفيـف، أو الكسـر على أصل التقاء الساكنين.

(و قط للماضي و نفيا لزما): و من الظروف المبنية أيضا "قط"، و هي لاستغراق الماضي [٢]، و بنيت لتضمنها معنى لام الاستغراق، و بنائها على الضم كقبل.

و لا تستعمل "عوض" و "قط" إلا بعد النفي. و ربما استعملتا دون النفي.

قوله **(عوض لوقت)** قد علمتَ إعرابه من نظائره، و كذا ما بعده. و **(نفياً)** مفعول مقدم بـ **(لزما)**، و ألف **(لزما)** فاعل عائدة على عوض و قط.

---

(١) لا أَفعلهُ عوْضُ" أي لا أَفعلَهُ أَبداً. (جامع الدروس العربية)

(٢) القط: القطع، فمعنى ما فعلته قط: ما فعلته فيما انقطع من عمري لأن الماضي انقطع عن الحال و الاستقبلال، و لا تقول لا أفعله قط. (معاني النحو)

[كيـف]

[٤١١] ﴿ كَيْفَ تُرى مُسْتَفْهِماً عَنِ الْخَبَرْ وَ الْحالِ ظرفاً نُصَّ لكِنْ ما اسْتَقَرّ ﴾

ظاهر ذكره لها هنا بل صريح قوله (**ظرفا**) أنها من الظروف. و قد روي ذلك عن سيبويه.

و قال ابن مالك: لم يقل: إنّ (كيف) ظرف، إذ ليست زمانا و لا مكانا، و لكنها لما كانت تفسر بقولك على أي حال لكونها سؤالا عن الأحوال العامة سميت ظرفا، لأنها في تأويل الجار و المجرور، و اسم الظرف يطلق عليهما مجازا.

قال في المغني: و هو حسن و يُؤيّده الاجماع على أنه يقال في البدل كيف أنت أ صحيح أم سقيم؟ بالرّفع، و لا يبدل المرفوع من المنصوب. انتهى. و إليه أشار بقوله (**لكن ما استقر**).

و الغالب أن تكون استفهاما إما حقيقة نحو: كيف زيد؟، أو غيرها نحو:﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٨] ، فإنه خرج مخرج التعجب.

و يستفهم بها عن الخبر فتقع خبرا قبل ما لا يستغنى نحو كيف أنت؟ و كيف كنت؟ و كيف ظننته زيدا؟ و كيف أعلمته؟، لأن ثاني مفعولي ظن و ثالث مفعولات أعلم خبران في الأصل قاله في المغني.

و يستفهم بها عن الحال فتقع حالا قبل ما يستغنى نحو كيف جاء زيد؟ أي: على أيّ حالة جاء زيد.

قوله (**كيف**) مبتدأ، و جملة (**تُرى**) بضم التاء خبره، و (**مستفهما**) أي: بها مفعول ثان، و (**عن**) متعلقة به، و (**الحال**) عطف على الخبر، و (**ظرفا**) حال من نائب فاعل (**ترى**)، و (**نصّ**) بالبناء للمفعول أي عليه أي: أن ظرفيتها منصوص عليها لكن ما استقر ذلك النص على ظاهره بل أُوّل بما تقدّم.

❊ ❊ ❊

﴿الْمَنْصُوبُ عَلى التَّوَسُّعِ﴾

وجه المناسبة بينه و بين الظرف بيِّنٌ، و قلّ من عقد لهذا بابا من النحاة، و قد عقد له ابن السراج بابا في كتابه الأصول.

[التَّوَسُّع فِي ظرفي الزَّمَان وَ الْمَكَان و المصدر]

[٤١٢] ﴿تَوَسَّعُوا فِي مَصْدَرٍ وَ ظَرْفِ مُصَرَّفٍ فَأَضْمَرُوا لا مَعْ فِي﴾

[٤١٣] ﴿وَ نَصَبُوهُ و هُوَ مَفْعُولٌ بِهِ ....﴾

أي: توسّعوا في المصدر المتصرف فنصبوه نصب المفعول به نحو: الكرمَ أكرمته زيدا، ذكره أبوحيّان. و توسعوا أيضا في الظرف المتصرف فنصبوه نصب المفعول به مجازاً، و يسوغ حينئذ إضماره غير مقرون بفي نحو: اليومَ سرته، و قوله: (وَيَوْما شهدناه سليما و عامرا ...) (١).

فقوله (مصرف) نعت لـ (ظرف) و حذف من الأول لدلالة الثاني عليه. و قوله (فأضمروا لا مع في) أي: أتوا بالظرف ضميرا بدون في، و لا يجوز ذلك في المنصوب على الظرف، بل إذا أضمر وجب التصريح بفي. قال الدماميني: و هنا سؤلان:

أحدهما: أن يقال هلا جاز التوسع في المفعول له فأجيز الاكرام جئته أي جئت له.

و جوابه أن الظروف في الاستعمال أكثر فكانت بالتوسع أجدر، و أيضا التوسع فيها قد ثبت بما لم يثبت في غيرها من الفعل و التقديم.

الثاني: أن يقال إذا نصب مع التوسع على المفعول به فهلا قيل "شهدناه و سليما و عامرا" بالعطف لأنه لا يتعدي عامل إلى أكثر من معمول من جنس واحد إلا بالتبعية.

و جوابه: أن الاتساع في ذلك من جهة اللفظ، و أما من جهة المعنى فهو مفعول فيه.

قال الرضي: و قد اتفقوا على أن معناه متوسعا فيه و غير متوسع فيه سواء.

---

(١) الشاهد فيه قوله "و شهدناه" حيث وقع ضمير اليوم منصوبا بشهد تشبيها بالمفعول به اتساعا و مجازا: و المعنى شهدنا فيه. (محمد الگزني)

و اعلم أنه يجوز في الظرف حالة التوسع الاضافة و الاسناد إليه كقوله: (يـا سـارِقَ اللَّيلـةِ أهـلَ الـدَّارْ ...)، و قولهم: سير عَلَيْهِ يَوْمانِ.

و فهم من إطلاقه في الظرف أنه لا فرق بين الزماني و المكاني، و هو كذلك.

و جملة (**و هو مفعول به**) حالية، و قد علمتَ أن ذلك من جهة اللفظ.

[شروط التوسع خمسة]

[٤١٣] .... لا مَعَ حَـرْفِ عامِـلٍ أَوْ شِبْهِهِ

[٤١٤] أَوْ كـانَ أَوْ ما لِثَـلاثٍ عُـدِّيا قِيلَ أَوِ اثْنَيْـنِ وَ بَعْـضٌ رَضِيـا

و تقدم أن من شروط التوسع: التصرف، و أشار إلى بقيتها بقوله (**لا مع حرف عامل أو شـبهه**)[1]، و (أو) بمعنى الواو أي: و لا مع شبهه اي شبه الحرف، و هو الاسم الجامد، لأنهما لا يعملان في المفعول به، و المتوسع فيه شبيه به.

[أو كان]: و يشترط أيضا آلّا يكون العامل "كان" أو إحدى أخواتها حذراً من كثرة المجاز، لأنها إنمـا رفعت و نصبت تشبيها بالفعل المتعدي، و هذا هو الذي يقتضيه النظر، كما قال الدماميني.

و قال ابن عصفور: يجوز الاتساع مع الفعل الناقص، و نقله الرضي عـن النحـاة، و لـم يـذكر غيـره، فانظره.

[أو ما لثلاث عديا] [2]: و يشترط أيضا آلّا يكون العامل متعديا لثلاثة، لأنه يستلزم مشبها دون مشبه به، إذ ليس لنا فعل يتعدي إلى أربعة.

و قيل بجوازه و هو رأي سيبويه و الجمهور، لأن تعدّي الفعل للظرف اتساعا غير متعد به، و لولا أنـه غير متعد به لم يجز في قام و نحوه ممّا لا يقتضي مفعولا.

قوله (**أو كان**) عطف على (**حرف**)، فهو مدخول للنفي أي: و لا مع كان، و كـذا مـا بعـده، فــ (**أو**) بمعنى الواو، و (**لثلاث**) متعلق بـ (**عدي**) المبني للمفعول.

---

(1) آلّا يكون العامل حرفا و لا اسما جامدا. (المطالع السعيدة)

(2) قوله (أو ما لثلاث..) إهـ إذ لم يسمع المتعدي لأربعة حتى يجعل مشبها به. (ابن القره داغي)

[قيل أو اثنين] [1]: و قيل يشترط أيضا ألّا يكون الفعل متعديا لاثنين، إذ ليس لنا فعل يتعدي إلى ثلاثة بطريق الأصالة، لأن باب أعلم و أرى متعد بالنقل فهو فرع فلا يحمل عليه.

و صحّح ابن عصفور هذا القول.

و قيل يجوز ذلك في المتعدي لاثنين، و هو مختار ابن مالك، و ينسب إلى المبرد، و زعم ابن عصفور أنه قول أكثر النحاة.

قوله (**قيل أو اثنين**) معناه: قيل و لا مع ما لاثنين عدي و المسوغ للابتداء ببعض الإضافة المنوية أي: و بعض النحاة.

و ما شرحنا به النظم هو تقرير ما قالوا.

قال الرضي: و الذي أرى أن جميع الظروف متوسع فقولك: "خرجت يومَ الجمعة" كان في الأصل: خرجت في يوم الجمعة، فتوسع فيه بحذف الجار قياسا. و كذا المفعول له هو في الحقيقة مفعول به متوسع فيه بحذف اللام، فهذان البابان قسمان من المفعول به خصا بهذين الاسمين مع الضوابط المعينة لكل منهما، ثم سأل كيف قيل ذلك، و حذف الجار ليس بقياس في المفعول به لا يقال في مررت بزيد: مررت زيدا، و أجاب بأنه لما توفّرت شرائط المفعول فيه و المفعول له صار الحذف قياسا كما كان قياسا في الاتفاق إذا كان أنّ و أنْ، و ذلك لقوة الدلالة في البابين على الحذف. قال: و أما قول ابن الحاجب: إن الضمير لا يجوز أن يكون مفعولا فيه إذ هو لا يكون إلا ظرف زمان أو مكان فمنقوض بنحو "خرجت هذا اليوم"، و لفظ «هذا» هنا ظرف اتفاقا، بدليل صفته، و قوله: إن الزمان في ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ وَ النَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] و "يا سارق الليلة" ليس مفعولا فيه و إلا انتصب و المضاف إليه المصدر لا يكون إلا فاعلا أو مفعولا به، قلنا [2]: على ما أصّلنا إن جميع المفعول فيه هو مفعول به لا يجب نصبه، فإن المفعول به ينجر بالإضافة نحو: ضارب زيد، فكذا تقول في "سارق الليلة". انتهى.

❊ ❊ ❊

([1]) قوله (أو اثنين) إذ المتعدي إلى ثلاثة فرع، فلا يجعل مشبها به للأصل. (ابن القره داغي)

([2]) قلنا في الرد على المصنف: و مقول القول، هو لا نسلم ... الخ. (تحقيق على شرح الرضي)

المَفْعُولُ مَعَهُ

[تعريف المفعول معه، و ناصبه]

[٤١٥] يُنْصَبُ تالي الْواوِ مَفعُولاً مَعَهْ بِسابِقِ الفِعْلِ [١] وَ شِبْهٍ فِي السَّعَةْ [٢]

عرّفوه بأنه: اسم فضلة تالٍ لواو بمعنى مع تاليةً لجملة ذات فعل [٣]، أو اسم فيه معنى الفعل و حروفه[٤]. أما الفضلية فعلمت من كون كلامه في الفضلات، فيخرج عن ذلك نحو: "عمرو" من قولك: اشترك زيد و عمرو. و يخرج من تالي الواو تالي نفس مع. و أما كون الواو بمعنى مع فمستفادة من قوله **(مفعولا معه)** فيخرج نحو: "رأيت زيدا و عمرا قبله، أو بعده". و كون الواو تالية للجملة يستلزمه كونه فضلة، إذ لا يكون مع ذلك من أجزاء الكلام الذي لا يكون إلا جملة.

و كون الجملة ذات فعل الخ يعرف من قوله (**بسابق** ...) الخ . ففي قوله (**ينصب** ...) الخ ذكر الحكم مع التصور و لا ضرر فيه. و (**مفعولا**) حال من نائب فاعل (**ينصب**)، و (**بسابق**) متعلق [بـ] (**ينصب**). و ما ذكره من أن العامل فيه هو الفعل و شبهه هو الصحيح، و فيه أقوال أخر مردودة.

و فهم من قوله (**بسابق**) أن المفعول معه لا يتقدم على عامله، فلا يجوز "و الخشبةَ استوى الماءُ"، لأن أصل هذه الواو عاطفة، و هذا ظاهر على أن المصاحب يشترط فيه أن يكون فاعلا، كما يأتي، أما إذا لم نشترطه فلا وجه للمنع إذا تأخر عن المصاحب نحو: "زيدا و عمرا رأيت".

و تحرز بقوله (**في السعة**) من الضرورة.

---

(١) قوله (**بسابق الفعل**) فيه ردّ على من يقول أن الناصب الواو، و ذلك لأن كل حرف مختصٍّ بالاسم و لم يكن كالجزء منه لم يعمل إلا الجرّ كحروفه. و في هذا البيت إيماء إلى وجوب تقديم الناصب عليه و عدم الفصل بين الواو و مدخوله لأنهما بمنزلة الجارّ والمجرور. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (**في السعة**) أي قياس و ليس يختص بالشعر و قيل سماع فلا يقاس في الباب. (الچورى)

(٣) [نحو] سِيرِي والطريقَ مسرعةً. فالطريقَ: مفعول معه منصوب بالفعل (سيري) والواو فيه بمعنى: مَعَ (أي : سيري مع الطريق). (شرح ألفية)

(٤) و شبه الفعل هو: ما أَشْبَه الفعل في العمل، كاسم الفاعل نحو: زيدٌ سائرٌ والطريقَ، وكالمصدر نحو: أعجبني سيرُك والطريقَ، وكاسم المفعول نحو: النّاقةُ متروكةٌ وفَصِيلَها. (شرح ألفية)

[شرط نصب المفعول معه]

[٤١٦] ﴿ إنْ صَلُحَ الْعَطْفُ [1] وَ لَوْ مَجازاً وَ كَونُ هذا جُمْلَةً ما جَازا ﴾

(إن صلح العطف و لو مجازا) أي: شرط صحة نصب الاسم على أنه مفعول معه أن يكون صالحا للعطف على ما قبله، و هذا مذهب ابن جني، و الأخفش، و السيرافي، و الفارسي، و الشلوبين، و ابن الضائع، و ابن عصفور، بل نقل ابن الباذش الإجماع عليه، فلا يجوز "جلس زيد و السارية" و لا "ضحك زيد و طلوع الشمس"، مراعاة لأصل الواو، و رُدّ هذا الرأي.

قال ابن مالك: أنكر على ابن جني و هو بالانكار خليق بدليل قولهم: "استوى الماء و الخشبة"، و "ما زلت أسِيرُ و النَّيلَ"، و "أنت أعلم و مالك" أي: مع مالك كيف تريده، و مالك معطوف في اللفظ، أي و مفعول معه في المعنى، و لا يجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، لأن المال لا يخبر عنه بأعلم، و أجيب بأن هذه المثل متأوّلة.

قال الرضي: استوى ليس بمعنى استقام، و هو ظاهر، و لا بمعنى ارتفع، كما توهم المستدل، بل بمعنى تساوى، و المعنى: تساوى الماء و الخشبة في العلوّ، أي وصل الماء إلى الخشبة فليست الخشبة أرفع من الماء، و الخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته.

قال: و للأخفش أن يقول: إن السير استعير لجري النيل، لما اقترن بما يصح منه السير، كقوله تعالى: ﴿ وَ لِلّهِ يَسجُدُ مَن فى السمَوَتِ وَ الأَرْضِ طوْعاً وَ كَرْهاً وَ ظِلَلُهُم بِالْغُدُوِّ وَ الآصالِ ﴾ [الرعد: ١٥] و لا يجوز النصب في قولك: أنت أعلم و مالك، لأنك لا تقصد به مصاحبة المخاطب في العلم لماله، و التقدير الاصلي فيه: أنت أعلم بحال مالك فانت و مالك، ثم خفف بحذف مفعول أعلم، و حذف المبتدا المعطوف عليه مالك، لقيام القرينة على كلا المحذوفين، فهو مثل: كل رجل وضيعته، أي: فانت و

---

[1] قوله (إن صلح العطف) إن أراد أن نصب المفعول معه قياس حين صحة العطف كما هو مذهب ابن جني ففيه أنه ينتقض بـ كل رجل وضيعته حيث يتعين العطف، و بـ ما صنعت وزيدا لتعيّن النصب. و إن أراد أنه قياس حين صحته مع المعية لا يفصح به قوله (وحيث لا يصلح مع والعطف) [اي في الشطر الأول من البيت الآخر في هذا الباب] ففيه أنه يلزم ألّا يكون النصب في الثاني قياسا، تأمل. (ابن القره داغي)

مالك مقترنان، و المعنى: لا أدخل بينك و بين مالك و لا أشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت أعلم بما يصلحه. انتهى.

قال الدماميني: و الذي يظهر أن الإقتران ليس هو المصحح لاستعارة السير للجري، بل الاستعارة صحيحة بدون هذا الاقتران. انتهى.

قلت: ما قاله ظاهر في استعارة السير للجري لا في استعارة السير مجرى النيل المراد هنا، و ذلك أنه لو قيل جرى النيل بالتعبير بالجري لكان مجازا كجري النهر، كما في التلخيص و غيره، فاسناده الجري إلى النهر كالنيل لما كان على خلاف الأصل، و الحقيقة بعدت استعارة السير له فاحتيج لما يقربها، و يلزم حينئذ أن يكون لفظ المسند مستعملا في حقيقته، و مجازه بالنسبة للمعطوف عليه و المعطوف، و إلى هذا الجواب أشار الماتن بقوله (و لو مجازا) يعني: أن العطف المشترط في الصحيح المفعول معه ليس خصوص الحقيقي بل ما يعمه و المجازي.

قلت: إذا اعتبر المجازي فباب المجاز متسع مبني على علاقة ما تصححه، و ذلك متأت في عين ما احترزوا عنه من نحو: (مات زيد و طلوع الشمس)، و (ضحك زيد و طلوع [الشمس]) و (جلس زيد و السارية)، فينسب الموت لطلوع بموت زيدٍ لغرض من الأغراض كان الضوء قد ذهب بذهابه، كما أنه قد يراد هذا المعنى مع الاعتراف بطلوع كقول جرير، يرثى[1] عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه:

فالشمس كاسفةٌ ليست بطالعةٍ   تبكي عليك نجوم الليل و القمرا

أي: ليست بكاسفة النجوم و القمر أي: ساترة لهما لعدم ضوئها، أو كان الزمان انقرض بانقراضه من باب قول القائل:

فَإِذَا وَلَّى أَبو دُلَفٍ   وَلَّتِ الدُّنْيَا علَى أَثَرِهِ

و ينسب الضحك لطلوع الشمس بضحك زيد لغرض من الأغراض، و هذا واضح مبتذل.

و ينسب الجلوس بمعنى الاستقرار و السكون، و ذهاب الروع إلى الأمكنة بجلوس شخص فيها، أو إليها، كما ينسب لها ضد ذلك بفقده كما قال:

---

(1) في النسخة «يندب»»، و في الكتب النحوية «يرثى».

فأصبـــحَ بطنُ مكّــةَ مُقْشَعِــــراً   كأنَّ الأرضَ ليـــسَ بهـــا هِشامُ

و المعنى في المثال أن السارية التي هي عمدة في المكان و دعامته و الحاملة كأنهـا إنمـا اسـتقرت و سكنت عند استقرار زيد و سكونه، و قد يجاب بأنه يتصور أن يقال: مات زيد أو ضحك و العصر و الظهر و نصف النهار و ثلث الليل و وقت قيامك إلى غير ذلك مما لا ينحصر جوابه بالنصب على المعيـة، و لا يحسن فيه ما ذكر و لا يظهر للتجوز فيه وجه، و لكنه لا يقال لما تقدم من الاشتراط.

و قوله **(إن صلح...)** الخ شرط حذف جوابه لدلالة ما قبله عليه أي ينصب المفعول معه قياسا، و قد سبق أن رأي ابن مالك عدم الاشتراط، و لهذا مثل في الخلاصة بـ" سيري و الطريق" ممّا لا يتـأتى فيـه العطف على ما قال، و "مسرعة" في مثاله حال من فاعل الأمر، و فيه التنبيه على نكتة فاتت المصنف، و لم ينبه عليها شرّاح الخلاصة، و هي أنه إذا وقع بعد المفعول معه حال ممّا قبله أو خبر عنه نحو: كنت و زيدا قائما، و سرت و زيدا راكبا، فحكمه في مطابقة ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه.

قال الرضي: و قد يجوز أن يعطي حكم ما بعد المعطوف، فيقال: كنـت و زيـدا منطلقـين، و سـرت و زيدا راكبين، نظرا إلى المعنى، وإلى أصل الواو، أي العطف. و منع ذلك ابن كيسان. انتهى.

(و كونُ هذا) -أي: المفعول معه- مبتدأ، و **(جملةٌ)** خبره من جهة نقصانه، و جملة **(مـا جـاز)** خبره من جهة ابتدائيته. و أشار بهذا لرد على صدر الأفاضل، فإنه أجاز مجيء المفعول معه جملـة، و خرج عن ذلك قولهم "جاء زيد و الشمس طالعة" و فر من جعلها حالا لأن الجملة الحالية لابـد مـن صحة تأويلها بالوصف، إذ هي صفة لصاحبها، و أجاب بعضهم بأنها مأولة بالحـال السـببية أي: جـاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه، و الصواب أنها مأولة من جهة المعنى.

[أقسام المفعول معه]

[أ- وجوب العطف]

[٤١٧] ﴿ وَ الْعَطْفُ بَعْدَ مُفْرَدٍ [١] وَ بَعْدَ ما لَمْ يَتَضَمَّنْ شِبْهَ فِعْلٍ حُتِما [٢] ﴾

مسائل هذا الباب على خمسة أقسام:

الأول: ما يجب فيه العطف، و ذلك شيئان:

أحدهما: أن لا يتقدم الواو إلا مفرد نحو: أنت و رأيُك، و "كل رجل وضيعتُه".

و ثانيهما: أن يتقدم الواو جملة ليس فيها ما يصلح للعمل في المفعول معه نحو: "أنت أعلم و مالك" فـ مالُك عطف على "أنت" لفظا، و تجوز في نسبة العلم إلى المال أو على الخبر، و الأصل: أنت أعلم بمالك، فجيء بالواو موضع الباء، و قد مرّ ما قاله الرضي، و هذا الذي ذكره المصنف في التسهيل، و لم يتعقبه الدماميني، و الصواب أن العطف يتعين أيضا في نحو اشترك زيد و عمرو ممّا بعد الواو فيه عمدة، و في نحو جاء زيد و عمرو قبله أو بعده ممّا الواو فيه لغير المعية.

قوله (**و العطف**) مبتدأ، و (**حتما**) بالبناء للمفعول خبره، و (**بعد**) متعلقة به، و (**ما**) واقعة على الجملة بدليل عطفها على المفرد.

([١]) **قوله (و العطف بعد مفرد)** بيان للقسم الأول من الأقسام الخمسة للباب و هو ما يجب فيه العطف لأن الجعل عمدة أولى من الجعل فضلة، و لأن الأصل في الواو العطف نحو {اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ} لا يقال هو معمول لمحذوف لأن الأمر لا يعمل الرفع في الظاهر أي ليسكن لأنا نقول يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع. في الشرح نحو: (كل رجل وضيعته)، أقول هذا إنما يصح إذا قدر الخبر "مقترنان" إذ لو قدر مقترن قبل وضيعته فإن قيل:(كل رجل موجود هو وضيعته) جاز النصب، و إن قيل (موجود وضيعته) وجب. (ابن القره داغي)

([٢]) **قوله (لم يتضمن شبه فعل)** نحو (أنت أعلم ومالك) وليس لك أن تقول (اعلم) عامل فيه لأنه شبه فعل لأن المراد به شبهه في العمل بشرط صحة عمله في المفعول به. (ابن القره داغي)

[ب- وجوب النصب]

[٤١٨] ﴿ وَ النَّصْبُ حَتْمٌ بَعْدَ مُضْمَرٍ وُصِل   لِغَيرِ نَصْبٍ لَمْ يُؤَكَّدْ مُنْفَصِل[1] ﴾

القسم الثاني: ما يجب فيه النصب على المعية، و ذلك أن يتقدم الواو جملة فعلية أو اسمية متضمنة معنى الفعل، و قبل الواو ضمير متصل مجرور أو مرفوع لم يؤكده منفصل نحو: "ما لَكَ و زيداً"[2]، و "ما شأنك و زيدا". مثل بهما المصنف في الشرح تبعا، و "ما صنعت و أباك" مثل به في الشرح أيضا. أما المثال الأول فمنع العطف فيه مذهب أكثر البصريين، خلافا للأخفش و الكوفيين في إجازة العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض.

و أما الثاني فقال الدماميني: لا يخفى أنه تجوز فيه أوجه ثلاثة:

١- الجر على حذف المضاف و إبقاء المضاف إليه على حاله.

٢- و الرفع على حذفه و خلف المضاف إليه له في إعرابه.

٣- و النصب على المعية، و ليس في الجر الخلاف المذكور في "مالك و زيدا" بل هو جائز عند الجميع، و حينئذ فأين وجوب النصب في هذا عند الأكثر.

و أما الثالث فمنع العطف فيه هو رأي البصريين، خلافا للكوفيين و إبن الأنباري في تجويز العطف على المرفوع المتصل بلا فاصل.

قوله **(و النصبُ حتمٌ)** مبتدأ و خبر، و **(بعد)** متعلقة بـ **(حتم)**، و **(وصل)** صفة **(مضمر)**، و كذا **(لغير نصب)**، و تحرز بذلك من المظهر، و المنفصل، و المتصل المنصوب، فإن العطف عليها جائز بلا شرط. و كذا أيضا قوله **(لم يؤكد منفصل)** و الرابط مقدّر أي: لم يؤكده، احترازا ممّا إذا أكده، فالعطف سائغ، و كان من حقه أن يقول: لم يأت بعده فاصل، لأن الشرط في صحة العطف ليس هو خصوص التوكيد بالمنفصل بل مطلق وجود الفاصل، كما يأتي إن شاء الله تعالى.

---

[1] قوله (و النصب حتم) أي الثاني: ما يجب فيه النصب . (ابن القره داغي)

[2] يَمْتَنِع العَطْف، و يَتَعَيَّنَ النَّصْب، لَعَدَمِ صِحَّةِ العَطْفِ على الضَّمِيرِ المَجرُور. بدُون إعَادة الجار. (مجمع القواعد العربية) + تقديره ما تصنع و زيدا، يعني : چه كار خواهى كرد با زيد.

[ت- ترجيح العطف]

[٤١٩] ﴿ وَ الْعَطْفَ رَجِّحْ بَعْدَ ذِي رَفْعٍ فُصِلْ أَوْ ظاهِرٍ جُرَّ، وَ بَعْدَ ما نُقِلْ ﴾

[٤٢٠] ﴿ وَ كَيْفَ نَصْبٌ مُضْمَراً كَوْنٌ نَقَصْ[1] .... ﴾

القسم الثالث: ما يختار فيه العطف على النصب على المعية، و ذلك بعد ضمير الرفع المنفصل نحو: (ما أنت و زيدٌ)، و بعد الظاهر المجرور نحو: (ما لزيدٍ و عمرٍو)، و (ما شأن زيدٍ و عمرٍو)، و لا مفهوم للرفع و الجر، بل و كذلك ضمير النصب المنفصل، و الظاهر المنصوب و المرفوع، بل نقول مفهومهما أخروي، لأنه إذا ثبت ذلك في صورة المنع المتقدم لتبدل الاعراب، ففي غيرها أولى.

و قال ابن الحاجب: يتعين العطف فيما يمكن فيه بلا تكلف كما تقدم، لأنه الأصل، فلا يصار لغيره لغير ضرورة. قال الرضي: و ليس بشيء، لأن النص على المعية هو الداعي إلى النصب، و قد يكون [الداعي إلى النصب] ضروريا، و لو سلمنا أنه لا يضطر إلى هذا قلنا: لم لا يجوز مخالفة الأصل لداع ؟ و إن لم يكن ضروريا. و قال غيره: العطف هو المختار مع جواز النصب، و الأولى أن يقال: إن قصد النص على المصاحبة وجب النصب وإلا فلا. انتهى. و به يظهر لك انتفاء إطلاق الماتن.

و كذا يترجح العطف أيضا في قولهم (ما أنت و زيدٌ) و (كيف أنت و زيدٌ)، و يجوز فيهما النصب بكان مقدرة، إلا أنه في المثال الأول يتعين أن تكون ناقصة، لأن "ما" لا تكون حالا، قاله الدماميني. و ظاهر إطلاق أنها لا يتعين نقصانها. و قد نصّ ابن هشام في الحواشي على أن ما فيه على تمامها مفعول مطلق، و في المثال الثاني تحتمل التمام فتكون كيف حالا، و النقصان، فتكون خبرا، و اختار الشلوبين تمامها، و أبوحيان نقصانها، و عليه مرّ الماتن، و بهذا يتبين الجواب عن ما يقال إن المثالين لم يتقدم فيهما على المفعول معه فعل، و لا ما يشبهه.

قوله (**و العطفَ**) مفعول مقدم بـ (**رجح**)، و (**بعد**) متعلق به، و (**ظاهر**) عطف على (**ذي**) و جملة (**جرّ**) صفة له. و (**نصبٌ**) نائب فاعل (**نقل**)، و (**بعد**) متعلق به، و (**ما**) مضاف إليه، و (**كيف**) عطف عليها، و (**كون**) فاعل (**نصب**) أضيف المصدر لمفعوله، و كمل بفاعله، و جملة (**نص**) صفة كون.

---

[1] معنى قولي: **(و بعد ما نقل و كيف)** أي: نقل النصب بعد (ما) و بعد (كيف) بإضمار فعل الكون، قال أبوحيّان الصحيح أنها الناقصة، و أنها تعمل هنا، فكيف خبرها، و كذا ما، و إلى هذا أشرتُ بقولي: **(كون نقص)** . (المطالع السعيدة)

[ث- ترجيح النصب]

[٤٢٠] .... وَ النَّصْبُ رُجِّحْ حَيْثُ شَرْطُ الْعَطْفِ نُصّ

[٤٢١] وَ خِيفَ فَوتُ الْقَصْدِ لِلْمَعِيَّةِ[1] ....

القسم الرابع: ما يترجح فيه النصب على العطف، و ذلك إذا اجتمعت شروط العطف، و لكن خيف بسببه فوات المعية المقصودة نحو: "لا تغتذ بالسّمك و اللَّبنَ"[2].

و كذا إذا[3] ما يرجح العطف نحو "مالك و زيدا" على رأي غير الأكثر[4].

قوله (نص) خبرُ (شرط) أي: كان شرط العطف حاصلا لها.

[ج- جواز العطف و النصب]

[٤٢٠] .... وَ إِنْ تُؤَكِّدْ جازَ بِالسَّوِيَّه[5]

القسم الخامس[6]: ما يستوي فيه الوجهان، و ذلك الواقع بعد ضمير الرفع المؤكد نحو: ما صنعت أنت و أباك.

و هذه أمكن فيها العطف بلا ضعف، فالظاهر أنه يترجح فيها، و هذا القسم مفقود عند صاحب التسهيل، كما ذكره الدماميني.

---

(1) قوله (و خيف فوت القصد ...) يفهم منه أن واو العطف لمطلق الجمع، و واو المفعول معه للمعية و من وجوه الفرق وجوب المشاركة في الحكم في الأول دون الثاني كـ (استوى الماء و الخشبة)، و وجوب عدم الفصل بين الثاني و المفعول بخلاف الأول و المعطوف. (ابن القره داغي)

(2) أي مَعَ اللَّبن ، لِأَن النصب يبين مُرَاد الْمُتَكَلّم والعطف لَا يُبينهُ. (همع الهوامع)

(3) في النسخة «إذ».

(4) تقدم في بيت ٤١٨ أن نحو "مالك و زيدا" يجب فيه النصب على المعية.

(5) قوله (و إن تؤكد جاز ...) أي: الخامس: ما يستوي فيه العطف والنصب. (ابن القره داغي)

(6) سقط «الخامس» في النسخة.

[نصبه بفعل مضمر]

[٤٢٢] وَ حَيْثُ لا يَصْلُحُ مَعْ وَ الْعَطْـفُ أُضْـمِـرَ فِـعْـلٌ صالِـحٌ لِيُقْفُـوا العرب

لم يعد هذا قسما سادسا لخروجه عن مسائل الباب، و ذلك أنه إذا تعذر النصب على المعية لعدم صحة المعنى معها، و العطفُ لعدم المشاركة تعين النصب بعامل مضمر كقوله: (... و زَجّجْنَ الحواجبَ و العُيُونَا)، فإنه لا يصح نصب (العيون) على المعية لأن مصاحبة (الحواجب) للعيون أمر معلوم لا فائدة في الاخبار به، و لا يصح عطفه على ما قبله لعدم مشاركته له في مضمون العامل، إذ التزجيج أي التدقيق و التطويل مختص بالحواجب لا تشاركها فيه العيون، فالناصب للعيون حينئذ مضمر أي: و كَحّلْنَ العيونَ.

قوله (**حيث**) متعلقة بـ (أضمر) المبني للمفعول، و جملة (**لا يصلح**) مضاف إليها (حيث)، و (**مع**) فاعل يصلح، و (**العطف**) عطف على (**معْ**) المسكنة العين، و المعنى: حيث لا معية و لا مشاركة. و لا يخفى ما في المتن من الزيادة على الخلاصة.

❊ ❊ ❊

المُسْتَثْنى [1]

قال في الشرح: عبرتُ بالمستثنى كابن مالك في التسهيل خلاف تعبير النحاة و ابن مالك في الألفية بالاستثناء، كما ترجم في بقية الأبواب بالمفعول و الحال دون المفعولية. انتهى. و في المسألة كلام أنظره في حاشيتنا.

([1]) قوله (المستثنى) و هو المخرج بإلا أو إحدى أخواتها تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك لفائدة. و المراد بالمخرج: المظهر الخروج بإلا فهو من ذكر العام وإرادة الخاص، لأن عمومه مرادتنا ولا لا حكما، وقرينته لفظية لا من العام المراد به الخصوص حتى يكون مجازا. (ابن القره داغي)

- الاستثناء، هو: إخراج ما بعد أداة الاستثناء من حكم ما قبلها، نحو: نجح الطلاب إلا طالباً . فطالباً، هو المستثنى أُخرِج من حكم النّجاح . و أركانه ثلاثة: ١- الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ٢- أداةُ الاستثناءِ ٣- الْمُسْتَثْنَى .

- تعريفات لبعض الأمور المتعلقة بباب الاستثناء:

الاستثناء التام فهو الذي ذكر فيه المستثنى منه، نحو: قام القوم إلا علياً.

الاستثناء المفرغ فهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه نحو: ما قام إلا علي.

الاستثناء الموجب فهو الذي لم يسبق بنفي و لا بشبه نفي نحو: قام القوم إلا عبد الله.

الاستثناء غير الموجب فهو المسبوق، بنفي أو بنهي أو باستفهام نحو: ما حضر الرجال إلا عبد الله.

الاستثناء المتصل فهو ما كان المستثنى فيه من جنس المستثنى منه نحو: قام الرجال إلا محمداً.

الاستثناء المنقطع هو ما كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه تقول قام الطلاب إلا فاطمة، ومنه قول الله عزّ وجلّ ? مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ? [النساء: ١٥٧] لأن اتباع الظن ليس من العلم، فهذا مما يعد من الاستثناء المنقطع. و هذه أمور كما ذكرت لكم، لابد من بيانها أولاً. (شرح الأجرومية لحسن حفظي)

[نصب المستثنى وجوبا]

[٤٢٣] ما اسْتَثْنَتْ إلّا مُوجباً تَمّ بِها ... فَانصِبْ [1] ....

(ما) شرطية مفعول مقدم بـ (استثنت)، و (إلا) فاعل، و (موجبا) حال من محذوف -أي: حال كون الكلام المشتمل على الاستثناء موجبا-، لا مِن (ما) كما قد يتوهم، و جملة (تمّ) حال ثانية، أو صفة، و (بها) متعلق بـ (انصب)، و هو جواب الشرط.

و **المعنى:** أن المستثنى يالا يجب نصبه بشرطين:

أحدهما: أن يكون الكلام موجبا أي: لم يتقدم فيه نفي و لا شبهه.

و ثانيهما: أن يكون تاما أي: ذكر فيه المستثنى منه. فقول الخلاصة «مع تمام» فيه حذف أي: و إيجاب بقرينة قولها: «و بعد نفي» الخ.

و مفهوم إطلاقه أنه لا فرق حينئذ بين أن يكون متصلا أو منقطعا، و هو كذلك [2].

و كون الناصب للمستثنى هو إلّا صحّحه ابن مالك، و عزاه لسيبويه و المبرد و الجرجاني، و حجتهم أنها حرف اختص بالاسم، و لم يكن كالجزء، فاستحق الاعمال.

و رُدّ بأنّا لا نسلم الاختصاص بدليل "ما تأتيني إلا قلت خيرا" و قولهم: "نشدتُك الله إلاّ فعلتَ"، و بأن مقتضي الاختصاص إن سلم عمل الجر، و بأن الضمير لا يتصل بها.

و **أجيب** عن الأول بأن الفعل بعدها مؤوّل بالاسم، و المعنى في المثال الأول: إلا قائلا خيرا، و في الثاني: ما أسألك إلا فعلك، فهو نظير "يوم قام زيد". و عن الثاني بأن حروف الجر توصل معاني الأفعال إلى الأسماء، و هذه تسلبه. و عن الثالث بأنه لم يتصل بها في التفريغ لإهمالها، و التزم في الباب طردا

---

(1) قوله (فانصب) أي: وجوبا بناء على أنه الأصل في الأمر. و اعترض بجواز الإبدال في قوله تعالى: {فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ} [البقرة- ٢٤٩] بالرفع؟ و دفع بأن الكلام منفي فإنه في معنى (لم يكونوا مني إلا قليل) بقرينة {فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي} [البقرة- ٢٤٩]، و فيه أن النفي التأويلي غير معتبر كما سننقله، فالأولى أن يقال: (قليل) مبتدأ، خبره (لم يشربوا) المحذوف. (ابن القره داغي)

(2) مثال المتصل نحو: جاء القوم إلا زيداً، مثال المنقطع: نحو: جاء القوم إلا حماراً.

له، و أيضا فإن إلا إياه اختصار لجملة فلو اختص الضمير باتصاله لزم الاجحاف، و إنما أهملت وجوبا في التفريغ لئلا يبقى العامل الأقوى بلا معمول، و إنما أهملت جوازا في نحو "ما قام أحد إلا زيد" لقصد التشاكل اللفظي الحاصل بالتبعية. و في عامل المستثنى أقوال أخر. و ما في المتن هو المأخوذ من قول الخلاصة «يكن كما لو إلا عدما»، و من قولها: «و ألغ إلا».

[الاستثناء المتصل و المنقطع]

[٤٢٣] .... وَ تالٍ نَفْياً أَوْ ما أَشْبَهَها

[٤٢٤] مُتَّصِلاً يُتْبَعُ[1] لا إِنْ يَسْبِقِ وَ لا إِذا يُقْطَعُ ه،ذا ما انتُقي

الاستثناء: ١- متصل. ٢- و منقطع. و ضابط الأول عند الأكثر أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه. و الثاني عكسه. و يأتي ما فيه.

ثم الأول كما قال الرضي مشكل باعتبار معقوليته، لأن المستثنى إن لم يكن داخلا في حكم المستثنى منه فهو خلاف الاجماع على أن المتصل مخرج، و إن كان داخلا ثم حكم له بمنافي حكم المستثنى منه كان تناقضا، فقال بعضهم: نختار أنه غير داخل، و أن المستثنى منه عام أريد به خاص، و الاستثناء قرينة إرادة الخصوص، و هو نقض للاجماع المتقدم، و أيضا يلزم أن يريد المتكلم بعشرة في نحو "له علي عشرة إلا واحدة" تسعة، و هو باطل لأن ألفاظ العدد نصوص في غير ما هي موضوعة له.

و قال عبد الجبار: لا دخول و لا إخراج، و قولك "له علي عشرة إلا واحدا" بمنزلة قولك: "له علي تسعة" لا فرق بينهما، و هذا نقض للاجماع، و أيضا فـ (عشرة) في التركيب الأول تدل على تلك العدة و إلا تفيد الاستثناء، و (واحدا) مخرج، و (تسعة) في التركيب الثاني لا تفيد شيئا من هذه المعاني.

---

(1) قوله (يبدل) [كذا في نسخة] بدل بعض. و اعترض بأنه مثبت، و متبوعه منفي مع أنه يجب التطابق بين البدل و المبدل منه ليصح وضعه موضعه؟ و دفع تارة بأن البدل هو المقصود بالنسبة و الاختلاف بهما اختلاف في الحكم، و أخرى بأن البدل مجموع إلا زيد مثلا و هو يصح إحلاله محل المبدل منه و لا يرد أن الرابط مفقود هنا مع أنه محتاج إليه لأنّ (إلاّ) رابط و خصوص الضمير غير لازم. و أورد أنه لا معنى لإبدال جزء كلام من جزء كلام آخر، و دفع بأنه ليس الكلام بحسب اللفظ إلا واحدا و الاثنينية بحسب المآل و البدل أمر لفظي. (ابن القره داغي)

و قال آخرون: و هو الصحيح الذي يندفع به الاشكال، إنما يلزم ذلك لو كان الحكم منسوبا إلى المستثنى فقط، و ليس كذلك، بل إليه مع المستثنى، فالمجيء في نحو "جاءني القوم إلا زيدا" منسوب إلى قولك: القوم إلا زيدا، و مجموعهما هو المسند إليه، فالدخول و الإخراج إنما كان قبل إسناد الفعل أو شبهه، و المعنى: القوم المخرج منهم زيد جاءني. انتهى. و قد تقدم نقله و إيضاحه في صدر باب المعرفة و النكرة فراجعه.

قال الدماميني: و هو كما تراه يقتضي أنّ الإخراج من الاسم الشامل لا من الحكم، و هذا إنما يتمشى على قول الكسائي أن المستثنى مسكوت عنه لم يحكم له بحكم المستثنى منه، و لا بانتفائه.

و ذهب الفراء إلى أن المستثنى ليس مخرجا من المستثنى منه، بل حكمه مخرج من حكمهم.

و ذهب سيبويه و جمهور البصريين إلى أن الأداة أخرجت الاسم الثاني من الأول و حكمه من حكمه.

ثم إن أصل الجواب لابن الحاجب رحمه الله و هو من القائلين إن الاستثناء من النفي اثبات و بالعكس، و هو إنما يتأتي على مذهب الكسائي لا على مذهبه الذي عليه بنى الجواب، كما أن قولهم في حد الاستثناء هو الإخراج من مذكور أو متروك مبني على مذهب الكسائي. انتهى.

قلت: و لي في الجواب السابق الذي ارتضاه الرضي و كثير من المحققين إشكال آخر، و هو أنهم صرحوا بأن المستثنى منه في "جاءني القوم إلا زيدا" و ما كان مثله عام، و الاستثناء مخصص له، و صرّحوا بأن مدلول العام كليّة، و ذلك إنما يصح باعتبار الحكم بالجملة، فالتخصيص الذي يفيده الاستثناء فرع العموم الذي يفيده المستثنى منه، و لا تتحقق تلك الإفادة بدون اعتبار الحكم، و إنما قلنا في جاءني القوم و ما كان مثله احترازا من "له عليّ عشرة إلا واحدا" فإن المستثى منه فيه ليس عاما، لأن ألفاظ العدد و إن استغرقت ما تصلح له، لكن تفيد مع ذلك الحصر.

و لي فيه أيضا إشكال آخر و هو أن المتكلم قد يريد ثبوت حكم المستثنى منه لجميع افراده، ثم يبدوا له في آخر نطقه إخراج فرد فيستثنيه متصلا، و ينفعه ذلك في الشرع، بل صرّح الفقهاء بأن الحالف حالة حلفه و نطقه بآخر الجملة إذا قال له شخص: قل إلا كذا، فقال ذلك متصلا ينفعه ذلك على مشهور مذهب مالك، و المسألة عند من لا يشترط الاتصال في الاستثناء أوضح و أبين، فالمتكلم في الفرض

المذكور ليس مراده إلا جميع الافراد و إن لم تتعرض نيته مطابقة لخصوص الفرد الذي حدثت له نية إخراجه، و هذا ممّا يجده الانسان في نفسه، و الذي يظهر لي في الانفصال عن المسألة و ارتضيه و إن لم أره منصوصا أنه إنما يلزم التناقض لو أقر الحكم السابق بالنسبة للفرد المخرج، و نحن لم نقره، بل أبطلناه بالأدات، و إذا بطل أحد النقيضين بقى الآخر، فليس للفرد المخرج إلا الحكم الثاني، و قولهم "إلا" إبطال للنفي أو للايجاب كالتصريح بهذا، و إن لم يتفطن له من تكلم على المسألة، فإن قيل: و لم يحكم المتكلم على المستثنى بحكم باطل في اعتقاده ثم يبين إبطاله، قلت: بدا له الإخراج و لم يكن في نيته أولا فلم يكن فاصلا في اعتقاده كما تقدم، و أما إذا قصد الإخراج من أول وهلة فلا إخراج في الحقيقية، بل نقول قد يكون المتكلم حال نطقه بالمستثنى منه مستحضرا للفرد الذي يستثنيه و لحكمه و يكون المستثنى منه حينئذ عاما أريد به خاص، و الاستثناء قرينة إرادة الخصوص، و حينئذ فقولهم الاستثناء إخراج لا يصح على إطلاقه بل نفصل، و نقول إن عرض للمتكلم قصد الإخراج فالاستثناء إخراج و تخصيص، و إن كان عارفا بحكم المستثنى مستحضرا له فالاستثناء ليس باخراج و لا تخصيص، بل لفظ المستثنى منه أريد به أولا الخصوص كقولك "زيد العالم لا عالم في البلد إلا هو" فبوصفك لزيد بالعلم علم أنه عالم بحكمه، و بتقديك لذكره و إتيانك بالحديث لأجله علم أنك مستحضر لذلك غير غافل عنه، فلا يتأتي مع ذلك أن تريد بلا عالم الاستغراق الشامل لزيد.

[ترجيح الإتباع على النصب في الجملة التامة المنفية]

[و تال نفيا أو ما أشبها متصلا يبدل]: قوله (و تالٍ) مبتدأ، و (نفيا) مفعوله، و (أو ما) عطف عليه، و المبتدأ في الحقيقة موصوف مقدّر أي: أو اسم تال أو مستثنى تال، و **(متصلا)** حال، و جملة **(يتبع)** خبر، و لا يريد به وجوب التبعية، بل أرجحيتها، لأن قوله بعد هذا **(ما انتقى)** يرجع لهذا.

و **المعنى**: أن المستثنى إذا كان واقعا بعد نفي صريح نحو "ما قام أحدٌ إلا زيدٌ"[1] أو مؤوّل نحو "هل في البلد عالم إلا فلانٌ"، و منه ﴿ وَ مَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، ﴿ وَ مَنْ يَقْنَطُ مِنْ

---

(١) فزيدٌ : يجوز فيه وجهان :١- النّصب، ٢- ويجوز إعرابه : بدل بعض من كل ، وهو بذلك تابع للمستثنى منه . وإعرابه (بدل) هو الأرجح والأفصح ، ومن ذلك أيضا قولك : هل مررت بأحدٍ إلا زيدٍ ، ولا تسأل أحداً إلا زيداً . (شرح ألفية)

رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦]، و "أيّ الناس يترفع على الفقراء إلا الجاهلون"، و في شرح الجزولية لابن معط في باب كم تقول: "كم مالك إلا درهمان"، فـ (كم) هنا استفهامية، و (درهمان) بدل من خبر كم و هو (مالك)، و "إلا" موجبة، فصارت كم في هذا المعنى مثل "هل" في قوله عليه الصلاة و السلام «هَل أنتِ إِلَّا إِصْبَعٌ دَمِيتِ»[1]، و ما أشبه النفي هو النهي الصريح نحو "لا يدخل القوم عليّ إلا العلماء" أو ما في معناه كقول عائشة رضي الله عنها أم المؤمنين «نَهَى عَنْ قَتْلِ حَيَّاتِ الْبُيُوتِ، إلاَّ الأَبْتَرَ، وَ ذَي الطُّفْيَتَيْنِ»[2] فإنه بمعنى (قال لا تقتلوا)، فإنه يترجح اتباعه للمستثنى منه على أنه بدل بعض عند البصريين، و عطف نسق بإلّا عند الكوفيين، فإنها عندهم تكون من أدوات العطف، و يجوز مع ذلك نصبه على الاستثناء، و إنما ترجحت التبعية لما فيها من التشاكل اللفظي.

[نصب المستثنى المتصل المنفي المقدم وجوبا]

(لا إن يسبق) أي المستثنى على المستثنى منه، فإنه لا يتبع، بل يجب نصبه، لأن التابع لا يتقدم على المتبوع كقوله:

وَمَا لِيَ إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيْعَةٌ ... وَمَا لِيَ إِلاَّ مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ[3]

هذا هو المختار و لغة الجمهور، و بعضهم يجوز التبعية مع التقدم و عليه قول حسان -رضي الله [عنه]-:

لأنهم يرجون منه شفاعة ... إذا لم يكن إلا النبيون شافع[4]

على أن المستثنى منه عام مقدّر قبل المستثنى و شافع المؤخر أريد به خاص و هو بدل من المستثنى بدل كل. فقوله (هذا ما انتقي) يرجع لهذا أيضا.

---

(1) رواه البخاري (٢٨٠٢).

(2) رواه أحمد (٢٢٨٨٣).

(3) فقد نصب الشاعر المستثنى، وهو قوله (إلا آلَ أحمد) وقوله (إلا مذهبَ الحقِّ) لأنه متقدِّم على المستثنى منه والكلام منفي. (شرح ألفية

(4) فالشاعر رفع المستثنى (النبيّون) مع أنه متقدِّم على المستثنى منه (شافع) والكلام منفي. (شرح ألفية)

[نصب المستثنى المنقطع وجوبا]

(وَ لا إِذا يُقْطَعُ) أي: فإنه لا يتبع، بل يجب نصبه في لغة أهل الحجاز نحو: ما قامَ القومُ إلّا حماراً.

و أجاز بنوتميم فيه الاتباع على أنه بدل بعض مجازا، فقوله (هذا ما انتقي) يرجع لهذا أيضا، و تقدم الضابط المشهور للمتصل و المنقطع، و يرد عليه نحو "جاءني بنوا زيد إلا بني خالد"، فإن الاستثناء فيه من الجنس مع أنه منقطع، قال بعضهم: فالصواب أن المتصل هو ما كان فيه المستثنى بعض المستثنى منه، و يرد عليه نحو قوله تعالى: ﴿لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٨]، و ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦] فإن الاستثناء فيهما منقطع، فالصواب في ضبطهما أن يقال: الاستثناء المتصل هو أن تحكم على بعض ما حكمت عليه أولا بنقيض ما حكمت به أولا و متى انخرم القيدان أو أحدهما كان الاستثناء منقطعا، فمثال انخرام الأولِ المثالُ الأول، و مثال انخرام الثاني الآيتان، و مثال انخرامهما: "سافرت القافلة إلا حمار زيد".

[منعُ صدارة المستثنى، و تعدده]

[٤٢٥] وَ سَبْقَهُ صَدْرَ الْكَلامِ وَ الْعَدَدْ أَيْ بِأَداةٍ مَنَعُوا فِي الْمُعْتَمَدْ

(سبقَه) -أي المستثنى- مفعول مقدم بـ (منعوا)، و (صدرَ الكلام) منصوب على الظرفية المجازية. (و العددَ) عطف على (سبقه) أي: منعوا تعدد المستثنى، فأل خلف عن الضمير، و التاء في (أداة) للوحدة أي: بأداة واحدة. و (في المعتمد) راجع للمسألتين.

أما المسألة الأولى: و هي تقدم المستثنى على المستثنى منه و المنسوب إليه معا بأن يقع صدر الكلام نحو: (إلا زيدا قام القوم) فالجمهور على منعها، لعدم السماع، و لأن "إلا" مشبهة بلا العاطفة، و واو مع، و هما لا يتقدمان. و جوزها الكوفيون و الزجاج.

و مفهوم قوله (صدر الكلام) أنه يجوز تقدمه على المستثنى منه وَحْده كما تقدم، و هنا مسألة و هي أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه و عامله، لكن يتوسط بين جزئي الكلام نحو: (القوم إلا زيدا جاءوا) حيث يجعل زيد مستثنى من الضمير في جاءوا.

قال الدماميني: قال الشارح: و في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

١- المنع مطلقا سواء كان العامل متصرفا أو جامدا.

٢- و الجواز مطلقا، قيل: و هو الصحيح.

٣- و الثالث التفصيل بين أن يكون متصرفا فيجوز، أو لا فيمنع، قيل: و هو المختار، لأن السماع إنما ورد في المتصرف.

و استدل المجيز لتصدير المستثنى بقول الشاعر:

خلا الله لا أرجو سواك، و إنما أعد عيالي شعبة من عيالكا

و إذا جاز في خلا مع أنها فرع فليجز في الأصل بالأولوية. و أجاب المانع بشذوذه.

و **أما المسألة الثانية** و هي استثناء متعدد بأدات واحدة، فمذهب الأكثرين المنع، لضعف أداة الاستثناء، إذ الأصل فيها "إلا" و هي حرف، فلا يستثنى بها شيئان لا على وجه البدل، و لا على غيره، فلا تقول: في البدل[1] "ما سخى بشيء إلا عمرو بدرهم"، و لا تقول في غير البدل: "ما سخى أحد بشيء إلا عمرا الدينار".

و يجوز مطلقا عند جماعة. و بعضهم فصّلوا:

إن كان المستثنى منهما مذكورين و المستثنيان بدلين جاز، و ذلك لأن البدل واقع موقع ما أبدل منه فكأنه ليس مستثنى.

و إن كان المستثنى منهما مقدّرين نحو: (ما ضرب إلا زيد عمرا) اي: أحد أحدا، أو كان أحدهما مذكورا أو مذكورين معا لكن المستثنيان ليسا بدلين لم يجز.

فإن استدل من أجاز مطلقا بقوله تعالى: ﴿وَ مَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ﴾ [هو ٢٧]، فإنه لم يذكر المستثنى منهما، و التقدير: (ما نراك اتبعك أحد في حالة إلا أراذلنا في بادي الرأي)

---

(١) في النسخة «فلا تقول في البلد».

فلغيرهم أن يعتذروا بأنه منصوب بفعل مقدّر أي: اتبعوا في بادي الرأي ،أو بأن الظرف يكفيه رائحة الفعل.

و المسألتان مزيدتان على الخلاصة. و مفهوم (بأداة) أي: واحدة الجواز مع تعددها، و تقيد المسألة بما إذا لم يكن ذلك بطريق العطف، و إلا جاز اتفاقا نحو: (قام القوم إلا زيدا و عمرا).

[الاستثناء المفرغ]

[۴۲۶] وَ أَلْغِ إِلَّا إِنْ تُفَرِّغْ قَبْلَها لِتِلْوِها ....

أي: لا تعملها في المستثنى و لا تنصب بها إنْ تُفَرِّغْ ما قبلها له. (قبل) صلة لما محذوفة.

و معنى تفريغ ما قبلها: عدم اشتغاله بالعمل في المستثنى منه، و ذلك بحذف المستثنى منه، فالاستثناء المفرّغ هو الذي حذف فيه المستثنى منه و سلط عامله على المستثنى، فيعرب المستثنى بحسب ما يقتضيه ذلك العمل من رفع نحو "ما قام إلّا زيدٌ"، و نصب نحو: "ما رأيت إلّا زيداً"، و جر نحو: "ما مررت إلّا بزيدٍ". و قد علمت وجه تسميته مفرغا.

و لا يجوز التفريغ عند الأكثر إلا في نفي أو نهي أو استفهام نحو: ﴿ وَ مَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران: ۱۴۴]، ﴿ وَ لَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [العنكبوت: ۴۶] ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [الاحقاف: ۳۵] .

و قال ابن الحاجب: الاستثناء المفرغ يقع بعد الايجاب بشرطين:

أحدهما: أن يكون فضلة لا عمدة.

و الثاني: أن تحصل به فائدة، فلا يجوز (ضربتُ إلا زيدا)، إذ من المحال أن يضرب جميع الناس إلا زيدا، و يجوز (قرأتُ إلا يوم كذا) لأنه يجوز أن يقرأ في جميع الأيام إلا في ذلك اليوم.

[حكم المستثنى إذا تكررت إلّا]

[٤٢٦] ﴿ .... أَوْ إِنْ تُؤَكِّـدْ مِثْلَهَا ﴾

[٤٢٧] ﴿ وَإِنْ تُكَـرِّرْ لا لِتَـوْكِيـدٍ فَـإِنْ فَـرَّغْـتَ أَوْ أَخَّـرْتَ نَـصْبُـهَا يَبِن ﴾

[٤٢٨] ﴿ لا واحِداً، فَاجْعَلْ لَهُ الَّذي اقْتَضَى وَنَـصْـبُ كُلِّـها مُـقَـدَّماً رِضى ﴾

(أو إن تؤكد مثلها): فاعل (تؤكد) إلّا، و ذلك بأن تكرر، و لها في التكرير حالتان:

[الحالة] الأولى: أن تكرر للتأكيد، فتجعل كأنها زائدة لم تذكر، و هو معنى إلغانها، و يكون ذلك في بابي العطف و البدل [1]، و قد اجتمعا في قوله:

مَالَـكَ مِـنْ شَيْخِـكَ إِلاَّ عَمَلُهُ إِلاَّ رَسِيمُـهُ، وَ إِلاَّ رَمَلُـهُ [2]

(و إن تكرر لا لتوكيد فإن فرغت أو أخرت نصبها يبن لا واحدا فاجعل له الذي اقتضى):

الحالة الثانية: أن تكرر لا للتوكيد بل لإفادة التأسيس و في هذه الحالة حالتان:

١- أن يفرغ العامل لما بعدها، و الحكم حينئذ نصب جميع المستثنيات إلا واحدا منها، فإنه يعطى حكم المنفرد نحو: "ما قام زيدٌ إلا عمرا إلا خالدا" [3] ترفع واحدا على الفاعلية و تنصب ما سواه. و هذا معنى قوله **(فإن فرغت)**.

---

(1) مثال البدل نحو: ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ إلا أخيك . فأخيك: بدل من زيد، ولم تُؤَثِّر فيه (إلاَّ) شيئاً؛ لأنَّها ملغاة فلم تُفِد فيه استثناءً مُسْتَقِلاً، فكأنك قلت: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ أخيك. مثال العطف نحو: قام القومُ إلا زيداً وإلا عمراً، والأصل: قام القومُ إلا زيداً وعمراً، وتكرار إلا للتأكيد . (شرح ألفية)

(2) الشاهد: إلا عملُه إلا ريسمُه وإلا رملُه . وجه الاستشهاد: اجتمع في هذا الشاهد تكرار إلاَّ في البدل، وفي العطف . فرسيمُه: بدل من (عملُه) ورملُه: معطوف على (رسيمه) وتكرار إلاَّ فيهما توكيداً؛ و لذلك أُلغيت فلم تُفِدْ فيهما استثناء مستقلا. (شرح ألفية)

(3) في هذا المثال تكررت إلاَّ لغير التوكيد؛ وذلك لأن التوكيد يكون في العطف والبدل، ولا عطفَ ولا بدل هنا ، والاستثناء في المثال مُفرَّغ؛ ولذلك شُغِل العامل (قام) بالعمل في المستثنى الأول (زيد) فرفعه على أنه فاعل له، وبَقِيت المستثنيات الأخرى منصوبة . (شرح ألفية)

٢- أن يكون الكلام تاما، و في هذه الحالة حالتان:

أ- أن تتأخر المستثنيات عن المستثنى منه، و الحكم فيها كالحكم في التي قبلها نحو: "ما قام القومُ إلا زيدٌ إلا عمرا إلا خالدا" ترجح في واحد التبعية، و تنصب غيره. و هو معنى قوله (أو أخرت ...).

و نائب فاعل (تكرر) ضمير إلّا، و (لا) عاطفة على مقدّر أي: لغير توكيد. قوله (فإن فرغت) شرط ثان، و (أخرت) ثالث، و القاعدة أنه إذا اجتمع شرطان و عطف الثاني بالفاء فالجواب للثاني، و الثاني و جوابه جواب الأول. قال ابن عقيل: و تخرج الفاء حينئذ عن العطف، و إن عطف الثاني بأو فالجواب لأحدهما، و جواب الآخر محذوف، لدلالته عليه، و قد اجتمع هنا الأمران، فقوله (نصبها يبن) جواب أحد المتعاطفين، و يرد من الفاء مع كونه جملة اسمية ضرورة و هو و جوابه جواب الأول. و الضمير المضاف إليه (نصب) يعود على المستثنيات المفهومة من تكرير إلا.

و قول الخلاصة في المسألة الأولى: «و ليس عن نصب سواه مغني» و في الثانية: «و انصب لتأخير» في وجوب نصب غير واحد. و (واحدا) مفعول بمقدّر أي: لا تنصب واحدا أي: النصب المتقدم، و هو الواجب، و لما لم يفهم من إخراجه من الحكم السابق عين حكمه بيّنَه بقوله (فاجعل له الذي اقتضى) بالبناء للمفعول أي: طلب لشيء من الأسباب المتقدمة [1] .

---

[1] قول الناظم: (و إن تكرر لا لتوكيد) فائدة، الاستثناءات المتعددة إن تعاطفت فهي للمستثنى منه أوّلا، و إلا فكلّ لما يليه ما لم يستغرقه و إلا فان استغرق كل بطل و إن استغرق غير الأول ما يليه عاد الكل إلى الأول وإن استغرق الأول فالاقيس بطلانه و العبرة بما بعده، و الظاهر أنه إذا استغرق غير الأول ما يليه و المستثنى منه الأول لا يعود كل إليه بل ما قبل المتغرق فقط وهو باطل وكذا ما بعده إن استغرق وإلا فالأقيس صحته والمستثنى الأول في الكلام الموجب واجب النّصب كالأوتار و القياس في الشفع النصب و الرفع على البدل عند الوضع لأنه غير موجب، و ردّه عصام بما قاله من أن النفي التأويلي لا يعتبر فلا يجوز (مات الناس إلا الأنبياء) بالرفع بتأويل لم يعش ومن أن المستثنى لا يبدل غير مرة فيتعين النصب في ما عدا الأول هذا. ثم في الكلام المنفي يكون بالعكس. (ابن القر داغي)

ب- أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه نحو: "ما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا خالدا القومُ"، و الحكم فيها وجوب نصب الجميع [1]. قوله (و نصب كلها) مبتدأ، و (مقدما) حال من كل، و جملة (رضى) خبر.

[حكم الفصل بين النعت و المنعوت بإلا]

[٤٢٩] ﴿ وَ لا يَلِيها نَعْتُ ما قَبْلُ، وَ لا يَعْمَلُ ما يَسبِقُها فِي ما تَلا ﴾

[٤٣٠] ﴿ وَ عَكْسُهُ .... ﴾

(و لا يَليها نعتُ ما قَبْلُ) أي: لا يلي "إلا" نعت ما قبلها [2]، و هذا رأي الأخفش و أبي علي، و ذلك لأن الصفة و الموصوف كالشيء الواحد، فلا يفصل بينهما، خلافا للزمخشري.

قال في التسهيل: و كل ما أوهم ذلك فحال أو صفة بدل محذوف فالأول نحو: "ما مررت بأحد إلا زيد خير منه"، فجملة (زيد خير منه) حال، و الثاني نحو: "ما مررت برجل إلا قائم"، فيقدر لـ (قائم) موصوف محذوف أي: إلا رجل قائم، و رجل بدل من الأول، و قائم صفة البدل.

(وَ لا يَعْمَلُ ما يَسبِقُها فِي ما تَلا وَ عَكْسُهُ): قال في الشرح: و لا يعمل ما قبل "إلّا" في ما بعدها، و لا ما بعدها في ما قبلها، فلا يقال: ما ضرب إلا زيدٌ عمراً، و لا: ما زيداً إلا أنا ضاربٌ، لأن الاستثناء في حكم الجملة المستأنفة. انتهى.

و في هذه العبارة شيء، و عبارة التسهيل كالمغني: لا يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى نحو: ما قام إلا زيد، أو مستثنى منه نحو: ما قام إلا زيدا أحد، أو تابعا له نحو: ما قام أحد إلا زيدا فاضل؟. انتهى.

و أسقط الرضي ذكر تابع المستثنى منه. و المسألة تحتاج إلى تحرير انظره في باب الفاعل من حاشيتنا.

قوله (و عكسه) مبتدأ محذوف الخبر أي: ممتنع كما يدل عليه ما قبله.

---

(1) هذا معنى قوله: (وَ نَصْبُ كُلِّها مُقَدِّماً رِضى).

(2) فلا يقال: جاءني رجل إلا راكبٌ. (المطالع السعيدة)

[وقوع الفعل بعد إلّا في كلام منفي]

[٤٣٠] ﴿ .... وَبَعْـدُ فِي النَّفْيِ تَلا مُضارِعٌ، وَالْماضِي إِنْ فِعْلٌ خَلا [1] ﴾

أي: و بعد إلّا، و الظرفان متعلقان بـ (تلا)، و (مضارعٌ) فاعل تلا، لـو قـال: (إياها فـي النفـي تـلا مضارع) لكان أحسن.

و المعنى: أنه يجوز أن يلي "إلا" في النفي فعل مضارع، سواء تقدمها فعل أو لا، و يكون التـالي لهـا إما خبر مبتدأ نحو: "ما زيد إلا يقوم"، أو حال نحو: "مـا جـاءني زيـد إلا يضـحك"، أو صـفة نحـو: "مـا جاءني منهم رجل إلا يتبسم".

و اشترط كون الفعل مضارعا لمشابهته الاسم، و قد علمت ممّا سبق أنه مؤول بالاسم.

و يشترط أن يكون ذلك في التفريغ لتكون "إلّا" ملغاة عن العمل، فيسهل دفعها عن ما هو مقتضـاها من الدخول على الاسم لانكسار شوكتها بالالغاء.

قوله (و الماضي) ليس عطفا على مضارع، لأن ذلك يوهم مشاركته له في قيده -و هو تقدم النفي- و ليس كذلك، لقولهم: نَشَدْتُكَ اللّه إلا فَعَلْتَ، بل هو فاعـل بمحـذوف يـدل عليـه مـا قبلـه أي: و تلاهـا الماضي بشرط أن يسبقها فعل سواء كان السابق: ماضيا نحو قوله عليـه الصـلاة و الصـلام: «مَـا أَيِـسَ الشَّيْطَانُ مِنْ بَنِي آدَمَ إِلَّا أَتَاهم مِنْ قِبَلِ النِّسَاءِ» [2] أي: ما أيس منهم من جهة غير النساء إلا عازما على اتيانهم من جهة النساء جعل المعزوم عليه كالحاصل. أو مضارعا نحـو قولـه تعـالى: ﴿ مَـا يَـأْتِيهِمْ مِـنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [الحجر: ١١]. و كذا يليها الماضي أيضـا إذا كـان مقترنـا بقـد، و إن لـم يتقدمها فعل، كما في التسهيل نحو: "ما زيد إلا قد قام"، و إن تقدم في هذه الحالة فعل فلابد من اقترانه بالواو نحو: "ما زرته إلا و قد زارني"، كما قال الدماميني. و هذه المسائل مزيدة على الخلاصة، لكن فاته التنبيه على ما فيها من حكم المستثنيات المتعددة باعتبار المعنى المقصود.

---

(1) قوله (إن فعل خلا) أي: سبق إلا نحو {مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ}، و لم يشترط في دخولهـا علـى المضارع شيء، لأنه مشابه للاسم، والأصل في إلا دخولها عليه. و اشترط في الماضي إمـا تقـدم فعـل منفـي نحـو: مـا أنعمت عليه إلا شكرا، أو اقترانه بـ"قد" ليقربه عن الحال المشابه للاسم نحو: ما الناس إلّا قد عبروا. (ابن القر داغي)

(2) و الحديث في مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح بلفظ "إلا أتى".

[غير ، سِوَى]

[٤٣١] ﴿ وَ اسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرٍ وَ سِوى وَ لِيُعْرَبا كَما تَلا إلّا سِوى ﴾

من أدوات الاستثناء "غير" و "سوى"[١]، و يستثنى بهما اسم مجرور باضافتهما إليه ، و تعربان بما يستحقه المستثنى بإلا في ذلك الكلام [و هو كالآتي]:

فيجب لهما النّصب في الكلام الموجب التام نحو: "قام القوم غيرَ زيدٍ، و سواه"[٢].

و يترجح الاتباع في التام الغير الموجب نحو: "ما قام القومُ غيرُ زيد، و سواه"[٣] بالاتباع راجحا و النصب مرجوحا.

و يجب النصب عند الأكثر في المنقطع نحو: "ما سافرت القافلة غيرَ حمار، و سواه"، و في السابق نحو: "ما جاءني غير زيد، أو سواه أحد".

و يعطي لهما في التفريغ ما يستحقه العامل و المتقدم عليهما نحو: "ما قام غيرُ زيد و سواه" بالرفع، و "ما رأيت غيرَه و سواه" بالنصب [٤]. و سبق الكلام على ظرفية سوى.

قوله **(مجرورا)** نعت لمحذوف أي: اسما، و الباء متعلقة بالأمر.

و نائب الفاعل بـ **(يعربا)** عائد على **(غير)** و **(سوى)**. و مجرور الكاف مقدّر، و الجار و المجرور صفة لمقدّر أي إعرابا كإعراب ما تلا "إلا".

و (سَوى) بالفتح و القصر للضرورة حال من المشبّه و المشبّه به أي حالة كونهما مستويين تحقيق للمراد، لأنّه لا يلزم من التّشبيه المساوات.

---

(١) أدوات الاستثناء أربعة: أحدها: حرف مثل إلا. ثانيها اسم مثل غير و سوى. و سيأتي ثالثها، و رابعها.

(٢) فغير: مستثنى منصوب وجوباً، و زيد: مضاف إليه مجرور؛ فأُعربت (غير) إعراب المستثنى بإلا في قولك: قام القومُ إلا زيداً. وكذلك (سِوَى) إلاَّ أنّ سوى لا تظهر عليها الحركات؛ لأنها مقصورة. (شرح ألفية)

(٣) فغير: مستثنى مرفوع، و زيد: مضاف إليه مجرور؛ و بذلك تكون (غير) قد أُعربتْ إعراب المستثنى بإلاَّ في نحو قولك: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ. و كذلك "سِوَى" . (شرح الفية)

(٤) فغير: فاعل في المثال الأول، و مفعول به في الثاني و ذلك هو إعراب المستثنى بإلا في نحو قولك: ما قام إلا زيدٌ، وما رأيت إلا زيداً. (شرح ألفية)

[لَيْسَ ، لا يَكُونُ]

[٤٣٢] ﴿ بِلا يَكُونُ لَيْسَ[١] نَصْبٌ حُتِما .... ﴾

من أدوات الاستثناء "ليس" و "لا يكون"، و المستثنى بهما واجب النصب على أنّه خبرهما، و اسمهما ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من كلية الكلام السّابق، أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق نحو: "قام القوم لا يكون زيداً أو ليس زيداً".

قوله (نصب) مبتدأ و المسوغ الإضافة المنوية أي: نصب المستثنى، و جملة (حتما) خبر، و الباء متعلقة بنصب، و إن كان مصدرا مؤخرا، لأن الظرف يغتفر فيه ذلك، و ليس معطوفة بأداة مقدّرة.

[خلا ، عدا]

[٤٣٢]﴿ .... كَذا خَلا عَدا[٢]، أَوِ اجْرُرْ بِهِما ﴾

[٤٣٣] ﴿ وَ بَعْدَ ما انْصِبْ وَ انْجِرارٌ نَدَرا وَ ذانِ فِعْلانِ إِذا لَمْ يَجُرُرا[٣] ﴾

(كذا خلا ...) مبتدأ و خبر، و الإشارة راجعة إلى نصب المستثنى بهما، لا بقيد التحتم بدليلِ قولِهِ (أو اجرر بهما) المعطوف على قوله (كذا ...) الخ لكونه في معنى انصب بهما فتقول: "قام القومُ خلا أو عدا زيداً"، و القول فيهما كالقول في ليس، و لا يكون، أو "عدا زيدٍ" بالجر، و هل هما -أي خلا و عدا- متعلقان أو لا؟ قولان.

و جواز الوجهين مقيد بما إذا لم تتقدم عليهما ما المصدرية، فإن تقدمت وجب النصب نحو: (أَلاَ كُلُّ شَيءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ ...) و نحو: (تُمَلُّ الندامى ما عداني؛ فإنني ...)، و هو معنى قوله (و بعد ما إنْصب)، (و انجرارٌ) مبتدأ سوغ ذلك الإضافة المنوية أي: و انجرار المستثنى بهما، و جملة (ندر) خبر

---

(١) ذكر القسم الثالث من أدوات الاستثناء، وهو ما كان فعلاً. (دليل السالك)

(٢) ذكر القسم الرابع من أدوات الاستثناء، و هو ما كان متردداً بين الفعلية والحرفية. (دليل السالك)

(٣) كلٌّ من الأداتين (خَلاَ، وعَدَا) تكونُ فعلا ، وحرفا . فإن كانتا فعلين نُصِبَ المستثنى بعدهما على أنه مفعول به نحو : قام القومُ خلا زيداً ، وقام القوم عَدَا زيداً ، وفاعلهما ضمير مستتر وجوباً تقديره (هو) يعود على البعض المفهوم من القوم ، والتقدير : خَلا بعضُهم زيداً ، وعَدَا بعضُهم زيداً. وإن كانتا حرفين كان المستثنى مجروراً بهما على اعتبار أنّهما حرفا جَرّ نحو : قام القوم خلا زيدٍ ، وقام القوم عدا زيدٍ . (دليل السالك)

أي و الموضوع بحاله و هما بعد ما لكنها حينئذ زائدة. و (ذان) -أي خلا و عدا- مبتدأ، و (**فعلان**) خبره، و الجملة دليل جواب قوله (إذا لم يجررا)، و احترز به ممّا إذا جرّرا فإنهما حينئذ حرفا جر.

[حَاشَا]

[٤٣٤] وَ كَخَلا حاشا حَشا حاشَ وَ ما لا تُصْحِبَنْ وَ أَوِّلَنَّ مُوهِما [1]

و (**كخلا حاشا...**) مبتدأ و خبر، و التشبيه في أن المستثنى بها يجوز فيه الوجهان [2].

و فيها ثلاث لغات: إثبات الألفين. و إسقاط الأولى. و إسقاط الثانية. و ظاهره كالخلاصة أن هذه اللغات في الاستثنائية، و ليس كذلك، بل تنزيهية الآتية، لكن قال الدماميني: إنه جاء الاستثناء بمحذوفة الألف الثانية قليلا كقوله:

حشى رهط النبي، فإن فيهم بحوراً، لا تكدرها الدلاء

و نبّه بقوله (**و ما لا تصحبن**) على أن "حاشا" تفارق خلا و عدا في أنها لا تدخل عليها ما، فـ (**ما**) مبتدأ، و (**لا تصحبن**) بنون التوكيد الخفيفة خبره، و الرابط مستتر، و المفعول مقدّر أي: لا تصحبنها - أي: حاشا- و إن جاء ذلك أول كقوله:

رأيتُ الناسَ مَا حاشا قريشًا فإنّا نحنُ أفضلُهم فَعَالا [3]

قال في الشرح اللمحة: "حاشا" فيه فعل متعد متصرف من حاشَيتُه بمعنى استثنيته، و اشتقاقه من الحاشية، كأن المراد أنك أخرجته منه، و عزلته عنه. انتهى.

و أما حديث «أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ ما حاشا فاطمة» [4] فـ "ما حاشا فاطمة" ليس من كلامه عليه

([1]) أي: أن "حاشا" شبيهة بـ خلا في كل أحكامها، لكن لا تجيء "ما" قبل حاشا -و ما ورد أول-، ثم ذكر أن فيها لغات: (حشا) بحذف الألف الأولى، (و حاش) بحذف الألف الأخيرة. (دليل السالك)

([2]) حاشا تُستعمل فعلا فينتصب ما بعدها على أنه مفعول به، وتستعمل حرفا فَيُجَرُّ ما بعدها؛ يقولون: قام القوم حاشا زيداً، و حاشا زيدٍ. (شرح الفية)

([3]) الشاهد فيه: قوله " ما حاشا قريشا " حيث دخلت " ما " المصدرية على " حاشا " و ذلك قليل، و الاكثر أن تتجرد منها. (محمد الكزنى)

([4]) مسند احمد ٥٤٤٩.

الصلاة و السلام، و إنما هو من كلام الراوي، و ما نافية بدليل أنه في معجم الطبراني: «ما حاشا فاطمة و لا غيرها». و هذا معنى قوله (و أَوِّلَنَّ موهما) بالنون المشددة.

[استعمال حاشا فعلا متصرفا]

[٤٣٥] وَ قَدْ يَجِيء فِعْلاً لَـهُ تَصَـرُّفُ وَ اسْماً كَتَنْزِيْـهٍ [1] بِناهُ يُؤلَـفُ

فاعل (يجيء) حاشا، و (فعلا) حال منه، و جملة (له تصرف) صفة فعل. أي: قد تجيء حاشا في غير الاستثناء فعلا متصرفا تقول: حاشيته بمعنى استثنيته، و منه قول الراوي: «ما حاشا فاطمة»، و قول النابغة: (... و لا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَد) [2].

[استعمال حاشا اسم مصدر]

قوله (و اسما) عطف على (فعلا)، و (كتنزيه) نعت له، و التشبيه في المصدرية و المعنى. و هذه هي التي فيها اللغات الثلاث [3]، و قد قريء بها في قوله تعالى:﴿ وَ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ [يوسف: ١٦]. و ذهب المبرد إلى فعليتها. و يدل على اسميتها قراءة ابن مسعود "حاش الله" بالإضافة مثل سبحان الله، و قراءة أبي السَّمَّال"حاشاً لله" بالتنوين، مثل رعيا لزيد، فالوجه في قراءة من لم ينون أنها مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا و معنى، و هذا معنى قوله (بناه يؤلف).

---

(1) قوله (و اسما كتنزيه) و زعم بعض أنه اسم فعل بمعنى (انبرء) أو (برنت). و ردّ بأنها يعرب في بعض اللغات بدليل لحوق التنوين بها، وفيه أنه فليكن للتنكير كما في صهٍ. (ابن القره داغي)

(2) الشاهد فيه قوله: "أحاشي": حيث جاء بالفعل المضارع من "حاشى"، فدل على أنه فعل متصرف. (محمد الكزني)

(3) تأتي "حاشا" على ثلاثة أحوال:

أ- استثنائية: وهي فعل جامد، وقد تأتي حرفا وقد سبق الكلام عليها.

ب- تنزيهية: تدل على التنزيه الخالص وتبرئة ما بعدها من سوء. والصحيح أنها اسم مرادف لكلمة "تنزيه" التي هي مصدر "نزه".

ت- أن تكون فعلا متعديا متصرفا بمعنى أستثني. و تكتب ألفها الأخيرة ياء في هذه الحالة. (مصباح السالك)

[بَـيْـدَ]

[٤٣٦] ﴿ وَ بَيْدَ في مُنْقَطِـعٍ كَغَيْـرِ عَنّ   لازِمُ نَصـبٍ وَ إضافَـةٍ لِأَنَّ ﴾

(بيدَ) مبتدأ، و (كغير) خبر، و (في منقطع) متعلق بالاستقرار، نبّه به على أنها و إن كانت كـ "غير" إلّا أنها أخصّ منها، لأن غير تستعمل في الاستثناء المتصل و المنقطع، و "بيد" لا تستعمل إلا في المنقطع. قوله (عنّ) أي: عرض ذلك فيها، أشار به إلى أن ذلك غير لازم لها، لأنها قد تستعمل بمعنى من أجل كقوله:

عمـدا فعلـت ذَاك بيـد أَنّـي   أَخَـاف إن هَلَكـت أَن تـرني

قوله (لازم نصب) خبر ثان، و النصب حال من المنتقل للظرف، و صريحه مع قوله (كغير)، و هو ظاهر كلام غيره .

قال الدماميني: و قد كنت قديما أقول: لو قيل: إنها حرف استثناء كإلا لم يبعد حيث وقفت على توضيح المصنف الموضوع للكلام على إعراب مشكلات البخاري فوجدته قال فيه: و المختار عندي في (بيد) أن تجعل حرف استثناء و يكون التقدير في قوله ﷺ:« نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ بَيْدَ كُلِّ أُمَّةٍ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا »[1] على هذه الرواية «إلا كل أمة» الخ على معنى لكن، لأن معنى إلا مفهوم منها، و لا دليل على اسميتها، هذا كلامه. و فيه وجه آخر يتنبه له، و هو أن مقتضي ما قرره أن تكون الجملة الاسمية الواقعة بعده في محل نصب على الاستثناء المنقطع، فتزاد في الجمل التي لها محل من الإعراب الجملة المستثناة، كما نَبّهَ عليه ابن هشام.

قوله (و إضافةٍ) عطف على (نصبٍ)، نَبّه بها على أن (بيد) أخصّ من "غير" من جهة أنها لا تقع مرفوعة و لا مجرورة، و من جهة أنها لا تقطع عن الإضافة، و من جهة أنها لا تضاف إلا لـ (أنّ) مع صلتها كقوله ﷺ «أنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بالضَّادِ بَيْدَ أنّي من قُرَيْشٍ و اسْتُرْضِعْتُ فِي بَنِي سَعْدٍ»[2]. و في البديع أنها في الحديث بمعنى من أجل، و الجمهور على أنها بمعنى "غير" على حدّ قوله:

---

(1) رواه البيهقي رقم (٤٤٢).

(2) ذكره الفتني في تذكرة الموضوعات (٨٧) و السيوطي في الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة (٢٣).

وَ لَا عيب فيهم غير أَنَّ سيوفهم بِهن فلول من قراع الْكَتَائِب

و نحو قوله عليه الصلاة و السلام « نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ بَيْدَ كُلِّ أُمَّةٍ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا".

و قد استعملت "غير" مضافة إلى أنّ و صلتها كما في الرواية المتقدمة، وخرّجها ابن مالك على أن الأصل: بَيْدَ أن كُلَّ أمةٍ أُوتُوا، فحذفت أن، و بطل عملها، و أضيفت (بيد) إلى المبتدأ و الخبر اللذين كانا معمولين لأن قال و هذا الحذف نادر، و لكنه غير مستبعد في القياس على حذف أن، فإنها أختان في المصدرية. انتهى المراد من كلامه.

❊ ❊ ❊

﴿ مَسْأَلَةٌ ﴾

بيّن فيها أن استعمال "غير" في الاستثناء عارض، و أن "إلا" قد تخرج عنه، و أنه قد يجاب ما بعد غير و إلا.

[الأصل في استعمال غير]

[٤٣٧]﴿ الْأَصْلُ فِي غَيْرٍ مَجِيئُها صِفَةً[١] ....لِغَيْرِ مَعْرِفَةٍ[٢] ﴾

(الأصل) مبتدأ، و **(في)** متعلقة به، و **(مجيئها)** خبره، و **(صفةً)** حال، و **(لغير معرفة)** متعلق بصفة، و ما بينهما اعتراض.

أي: الأصل فيها أن يوصف بها اسم غير معرّف، لأنها تدل على مغايرة ما قبلها لما بعدها. ثم قد يكون الموصوف بها نكرة محضة نحو: ﴿ رَبَّنا أَخْرِجْنا نَعْمَلْ صالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنّا نَعْمَلُ ﴾ [فاطر: ٣٧]. و قد يكون معرفة لفظا نكرة معنى نحو: ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَ لا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧]، فإن الموصوف بها {الذين} و هم جنس مبهم، لا قوم بأعيانهم.

---

(١) قوله:**(مجيئها صفة)** أي: لا للاستثناء عكس إلا و حينئذ يعرب كالموصوف لا كمدخول إلّا. (ابن القره داغي)

- استعمال (غير) في باب الاستثناء قليل. والأصل في استعمالها أن تقع صفة.

- و الفرق بين (غير) إذا كانت صفة و بينها إذا كانت استثناء، أنها إذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي و صفته بها شيئا و لم تنف عنه شيئا لأنه مذكور على سبيل التعريف، فإذا قلت (جاءني رجل غيرُ زيد) فقد وصفته بالمغايرة له و عدم المماثلة، و لم تنف عن زيد المجيء و إنما هو بمنزلة قولك: جاءني رجل ليس بزيد. و أما إذا كانت استثناء فإنه إذا كان قبلها ايجاب فما بعدها نفي و إذا كان قبلها نفي فما بعدها ايجاب لأنها ههنا محمولة على (إلا) فكان حكمها كحكمه. (معاني النحو)

(٢) و لعدم تعرفها بالإضافة لا توصف بها إلا النكرة. (المواهب الحميدة)

[استعمال إلا صفة و شروطها]

[٤٣٧] .... وَ حَمَلُوا إِلّا ....

[٤٣٨] بِشَرْطِ ذِكْرِهِ [١] وَ سَبْقِهِ وَ أَنْ يَصِحَّ الإِسْتِثْنَاءُ حَيْثُ الْوَصْفُ عَنّ

[٤٣٩] وَ زَادَ قَوْمٌ شَرْطَهُ الْجَمْعِيَّة وَ مِثْلُ نُكْرِ ذُو أَلِ الْجِنْسِيَّة

قوله (و حملوا إلّا) عليها أي: على غير، فوصفوا بها و نقلوا إعرابها لما بعدها، لكونها على صورة الحرف، و للوصف بها شروط:

أحدها: أن يكون الموصوف منكرا، و علم ذلك من كونها محمولة على غير التي لا توصف بها المعرفة.

و **ثانيها:** أن يكون مذكورا، فلا يجوز "جاءني إلا زيد"، و سِرّ ذلك أن الوصف بإلا على خلاف الأصل فاشترط لموصوفها أن يكون ظاهرا.

و **ثالثها:** أن يكون متقدما عليها، فلا يجوز تأخرها عنها، و تنصب هي حالا عنه لعدم أصالتها في الوصفية. و هذا معنى قوله (بشرط ذكره و سبقه).

و **رابعها:** أن يصح الاستثناء [٢] نحو "عندي درهم إلا دانق"، لأنه يجوز إلا دانقا، و يمتنع إلا جيد، لأنه يمتنع إلا جيدا، و هذا تخالفها فيه (غير)، فيجوز عندي درهم غير جيد.

([١]) **قوله (و حملوا)** أي: حملوا كلمة (إلا) على (غير) إن كان موصولا بغير المعرفة اي النكرة و وجه حمل كل منهما على الآخر اشتراكهما في معنى المغايرة و إن كانت في إلا بالنفي و الاثبات و في غير بالذات و الصفة. **قوله (بشرط ذكره)** و مما فرق به بينهما أنه يجوز في تابع مدخول (غير) مراعاة المعنى لا للفظ بأن يقال (ما قام غير زيد وعمرو) بالرفع و الجر بخلاف تابع مدخول (إلا) فإنه لا يجوز فيه إلا مراعاة اللفظ و فيه أنه صرح عصام الشارح بجواز مراعاة اللفظ و المعنى في تابع مدخول كل منهما. (ابن القره داغي)

([٢]) هذا معنى قوله : (و أن يصح الاستثناء حيث الوصف عن). + و معنى ذلك أنه لا يجوز أن تقع صفة إلا في المواضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء، فلا يجوز أن تقول(أقبل رجل إلا لئيم) بمعنى غير لئيم و لك أن تقول: عندي درهم إلا دانق (لأنه يجوز أن تقول) عندي درهم إلا دانقا، و يمتنع عندي درهم إلا جيد. و معنى (عندي درهم إلا دانق) بالاتباع عندي درهم كامل أي عندي درهم و ليس دانقا و الدرهم ليس دانقا. و على الاستثناء يكون المعنى عندي درهم إلا سدسا لأن الدانق سدس درهم. (معاني النحو)

قال في المغني: و قد يقال هذا مخالف لقولهم في ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [الأنبياء: ٢٢].

يعني: أنهم قالوا: {إلا} فيها صفة لا استثناء، لتعذره فيها من جهة أن النكرة في سياق الاثبات لا يستثنى منها. و النفي المعنوي المستفاد من لو قال ابن الحاجب لا يجري كاللفظي إلّا في «قلّما» و «قلّ رجل»، و «أبَى» و متصرّفاته.

قال في المغني: و شرط ابن الحاجب في وقوع (إلا) صفة تعذر الاستثناء، و جعل من الشاذ قوله:

و كُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ   لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الفَرْقَدَان

قال الرضي: و مذهب سيبويه جواز وقوع "إلا" صفة مع صحة الاستثناء، قال: يجوز في قولك: "ما أتاك أحد إلا زيد" أن يكون إلا زيد بدلا و صفة، و عليه أكثر المتأخرين، و قوله تعالى﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[الأنبياء: ٢٢] قال سيبويه: لا يجوز ههنا إلا الوصف، و لا يجوز الاستثناء يعني للايجاب. انتهى.

قلت: و الفرق بين "لو" و غيرها ممّا يفيد النفي معنى أن لو تتضمن شرطية مدخولها لما بعده إيجابا، كما تقدم توضيحه في بحث إذا، و بهذا يجاب عن بحث الدماميني مع المغني الذي سلمه الشمني، و قد تبين حينئذ أن الصواب كما هو رأي سيبويه عدم اشتراط صحة الاستثناء أو تعذره.

و **خامسها**: أن يكون جمعا [1] أي: ما يدل على الجمعية، سواء كان جمعا كرجال، أو لا كقوم، و رهط، و إنما اشترط ذلك ليوافق حالها صفة حالها أداة استثناء، و ذلك أنه لابد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظا أو تقديرا، فلا تقول في الصفة: جاءني رجل إلا زيد، بخلاف غير، و ما في المغني من أن ما بعد إلا إن طابق موصوفها فالوصف مخصص و إن خالفه بأفراد أو غيره فمؤكد مبني على عدم اشتراط هذا الشرط، لكنه يخالف ما مرّ عنه من اشتراط صحة الاستثناء، إذ لا يستثنى من المفرد.

فإن قلت: قد تقدم أنه على الاستثناء عندي درهم إلا دانقا. **قلت:** قال الشمني: المتكلم بهذا مقرّ بدرهم كامل، لأن الدرهم لمّا كان ستة دوانق لم يطابق ما بعد إلا لما قبلها فكان الوصف مؤكدا لا مخصصا. انتهى.

و اشترط ابن الحاجب كون الجمع المنكر غير محصور و هو كاشتراط التنكير مبني على اشتراط تعذر الاستثناء فافهم.

---

(1) هذا معنى قوله: **(و زاد قوم شرطه الجمعية)**.

قوله (**شرطُه الجمعية**) مبتدأ و خبر، و الجملة محكية بـ (**زاد**)، لتضمنه معنى قال على رأي من يجيز الحكاية بما ذكر، أو يقرأ (**شرطَه**) بالنصب على نزع الخافض .

و كما توصف النكرة المحضة بإلا يوصف بها المعرّف بأل الجنسية[1] لأنه نكرة معنى كقوله:

أقيمت فألْقَتْ بَلْـــدَةٌ بعــــد بَلْـــدَةٍ قَلِيـــلٌ بهَا الأَصْـــواتُ إلاَّ بُغَامُهـــا [2]

و يجوز في البيت أن تكون (إلا) للاستثناء، و ما بعدها بدل من الأصوات، لأن في قليل معني النفـي. و هذا معنى الشطر الأخير.

[حكم حذف المستثنى]

[٤٤٠] وَ حَذْفُ تالِي غَيْرٍ أَوْ إِلّا وَضَحْ مِنْ بَعْدِ لَيْسَ لا سِواها فِي الْأَصَحّ

يجوز حذف المستثنى بشروط و هي:

١- أن يعلم بقرينة. ٢- و أن يكون بعد "غير" أو "إلا" . ٣-و أن تكون غير و إلا بعد ليس تقول: "قبضت عشرة ليس غيرُه" [3] بالضم و الفتح، و "ليس إلا".

قوله (**و حذفُ تالي غير**) مبتدأ، (**أو إلا**) عطف على غير، و هذا أحد الشروط، و جملة (**وضح**) خبر المبتدأ، و (**من بعد ليس**) حال من (**غير**) و (**إلا**)، و (**لا سواها**) عطف على (**ليس**).

و قد اشتهر على السنة المعربين قولهم: يجوز كذا لا غير. و حكى في المغني بأنه لحن، و إلـى هـذا أشار بقوله (**في الأصح**). و الصواب أن الأصح جواز ذلك، و قد أنشد عليه ابن مالك في شرح التسهيل:

جوابًا بـــه تنجـــوا اعتَمِـــدْ فَوَرَبِّنا لعَـنْ عَمَـــلٍ أسلفتَ لاَ غيـــرُ تُســـأَلُ [4]

❋ ❋ ❋

---

[1] هذا معنى قوله (**و مثلُ نُكْرٍ ذو أل الجِنسيَّة**).

[2] الشاهد فيه قوله: "إلا بغامها" حيث وقعت "إلا" اسما بمعنى "غير"، وهي وصف لجمع شبيه بـالنكرة لأنـه مقتـرن بـ"أل" الجنسية. (حسن حمد)

[3] أي: ليس المقبوضُ غيرَ ذلك. أو ليس غيرُ ذلك مقبوضاً. (المطالع السعيدة)

[4] الشاهد في قوله: "لا غير تسأل" حيث وقعت "غير" منقطعة عن الإضافة لفظًا بعد "لا" النافية، وهـذا جـائز عنـد ابن الحاجب والفيروزبادي، و غير جائز عند السيرافي وابن هشام. (حسن حمد)

الحَــــالُ

[تعريف الحال]

[٤٤١] الحالُ وَصْفٌ فَضْلَـةٌ مُفْهِـمٌ فِي حالِ[1] ....

قوله (**وصف**) جنسٌ شامل للمراد و غيره. و المراد بالفضلة ما يأتي بعد تمام الجملة لا ما يستغني عنه، و هو قيد مخرج للخبر في نحو "زيدٌ قائمٌ". و (**مفهم في حال**) قيد ثان مخرج للنعت و التمييز في نحو "لِلّهِ دَرُّه فارساً"[2]، و فسّره المصنف بقوله: مبين لحالة صاحبه أي: الهيئة التي هو عليها. و فيه أن هذا التفسير لا يتناول المؤكدة.

و أسقط قول الخلاصة «منتصب» لما أورد عليه من إفضائه إلى الدور، و قد ذكرنا في باب الفاعل من حاشيتنا تحقيق الجواب عنه بغير ما تكلفه الشروح.

قوله (**في حال**) هو نظير ما في الخلاصة، و قد قال فيه ابن هشام: هو بغير تنوين على الحكاية. و قال في موضع آخر: حال غير منون، لأن ابنه قال: أي في حال كذا، و قوة هذا تعطي أنه مضاف. انتهى. قلت: هذه الإضافة و إن كان المعنى في الواقع عليها لكن لا حاجة في التعريف إلى اعتبارها.

---

(1) مثال ذلك: حضر الضيف ماشياً، فـ(ماشياً) حال من الفاعل. وهو وصف، لأنه اسم فاعل، وفضلة: لأنه ليس ركناً في الإسناد، فهو زائد على المسند (حضر) والمسند إليه (الضيف)، وبيّن هيئة الاسم الذي قبله، فيصح، أن يقال: كيف جاء الضيف؟ فيقال: ماشياً. (دليل السالك)

- قوله (فضلة) يخرج النعت و التمييز في نحوِ "لله دره فارسا"، و المراد بالوصف أعم من الحقيقي و التأويلي فشمل الجملة والحال الجامد لتأويل كل بالمشتق. و **المراد من الفضلة** أنه ليس بركن من الكلام، و ليس المراد به ما ليس موقوفا عليه الكلام، فلا يرد قوله تعالى {وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى} [النساء - ١٤٢]. و لم يزد منتصب لئلا يرد أن هذا التعريف دوريّ لأنه تعريف بالحكم و هو يتوقف على تصور المحكوم عليه حتى يحتاج إلى الرفع بأن الحكم متوقف على تصوره بوجه ما، لا بالحد، أو بأنه خبر مبتدأ محذوف و هو جملة معترضة. (ابن القره داغي)

(2) ففارساً: تمييز مُشتق لا حال - على الصحيح - لأنه لم يُقصد به الدلالة على الهيئة، بل المقصود التَعَجُّب من فُروسيته فهو لبيان المتَعَجَّب منه لا لبيان هيئته . وكذلك في قولك: رأيت رجلاً راكباً . فراكبا: صفة مشتقة لا حال؛ لأنه لم يُسَق للدلالة على الهيئة، بل لتخصيص الرَّجل . (شرح ألفية)

[الغالب في الحال أن يكون مشتقا و منتقلا]

[۴۴۱] ﴿ .... و الإِشْتِقاقُ وَ النَّقْلُ قُفي ﴾

[۴۴۲] ﴿ فِيهِ كَثيراً، وَ اللُّزُومُ شاعَ فِــي مُؤَكِّدٍ .... ﴾

أي: الغالب في الحال أن تكون مشتقةً، لأنها صفة لصاحبها، و منتقلةً [1] أي: غير لازمة[2]. قال في التصريح نقلا عن أبي البقاء: لأنها مأخوذة من التحوّل و هو التنقل. انتهى. قلت: فيه نظر، إذ المأخوذ من ذلك لفظ "الحال" و ليس الكلام فيه، فالصّواب أن يوجه ذلك بأن المراد منها التقييد، و إنما يحتاج إلى التقييد بما يوجد تارة و يفقد أخرى، فافهم.

و شاع مجيئها لازمة[3] في باب التأكيد[4]، سواء كانت مؤكدة لعاملها نحو ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾ [مريم: ٣٣]، أو لصاحبها نحو:﴿ لآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس: ٩٩]، لأنّ {مَن} من صيغ العموم، أو لمضمون جملة قبلها نحو: "زيد أبوك عطوفا".

قوله (قُفِي) بالبناء للمفعول خبر (الاشتقاق و النقل)، أفرد الضمير باعتبار. و الضمير المجرور بفي للحال، لأنه يجوز تذكيرها و تأنيثها.

(و اللزوم شاع) مبتدأ و خبر، و (في) متعلقة بشاع. و (مؤكِد) بصيغة اسم الفاعل نعت لمحذوف أي: في حال مؤكد. و قد جاءت لازمة في غير التأكيد نحو قولهم: "خَلَقَ اللهُ الزرافةَ يَديْهَا أطْوَلَ من رجليها"، و نحو: ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [آل عمران: ١٨].

---

(١) حالٌ مُنتَقِلَةٌ (أي: لا تكون ملازمة للمتَّصِف بها) فهي تُبيِّن هيئة صاحبها مُدَّة مُوقَّتة، ثُمّ تُفارِقه فليست دائمة الملازمة له نحو: جاء زيدٌ راكباً . فراكبا: حال مشتقة مُنتقِلة، فالركوب ليس ملازما لزيد، بل يَنْفَكّ عنه بأن يجيء ماشيا. (شرح الفية)

(٢) هذا معنى قوله (و الاشتقاق و النقل قفي فيه كثيرا).

(٣) و حال لازمة و هي التي تكون ملازمة لصاحبها لا تكاد تُفارقه، نحو: دعوتُ الله سَمِيعاً، ونحو: خلقَ اللهُ الزَّرافةَ يَدَيْها أطولَ من رِجْلَيها. (شرح ألفية)

(٤) هذا معنى قوله: (و اللزوم شاع في مؤكد).

[مواضع مجيء الحال جامدة]

[٤٤٢] ﴿ .... وَ الْإشـتِقـاقُ يَنْتَفِي ﴾

[٤٤٣] ﴿ لِوَصْفِهِ [١] أَوْ قُدِّرَ المُضـافُ أَوْ دَلَّ عـلى أَصْـلٍ، وَ فَـرْعٍ ذا رَأَوْا ﴾

[٤٤] ﴿ مَجِيئُـهُ لِسِعْـرٍ، أَوْ مُفاعَـلَـه أَوْ نَوْعٍ، [٢] أَوْ تَشْبِيْهٍ، أَوْ مُفاضَلَـه ﴾

(الاشتقاقُ ينتفي) مبتدأ و خبر، أي: عن الحال، فتكون جامدة في مواضع:

أحدها: أن تكون موصوفة نحو: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ [مريم: ١٧]، و هذه هي المعروفة عندهم بالحال الموطئة، فالحال في الحقيقة الصفة.

ثانيها: أن تكون على تقدير مضاف كقولهم: "وقعَ المصطَرعانِ عِدْليِ عَيرٍ" أي: مثلهما، و منه قول المتنبي:

بدتْ قمراً و مالـتْ غصـنَ بانٍ و فاحـتْ عنبـراً ورنـتْ غزالا

و يجوز أن يؤوّل المنصوب فيما ذكر بما يصح كونه هيئة لما قبله أي: متماثلين و مضيئة و معتدلة و هكذا.

ثالثها: أن تدل على أصالة نحو: ﴿ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ [الإسراء: ٦١] و "هَذِه جُبَتك خَزًّا".

رابعها: أن تدل على تفريع نحو: "هذا حَديدُكَ خاتماً".

خامسها: أن تدل على سعر نحو: " اشتريت البرّ مدّا بدرهم" أي مسعرا بذلك.

سادسها: أن تدل على المُفَاعلة [٣] نحو: "بِعْتُهُ يداً بِيَدٍ" أي:متقابضين، و معناه الحقيقي غير مراد.

سابعها: أن تدل على نوعية نحو: "هذا مالك ذهبا".

([١]) قوله (لوصفه) أي: عند توصيفه، و مثله الدال على الترتيب كـ: ادخلوا رجلاً رجلاً. (ابن القره داغي)

([٢]) قوله (أو نوع) كـ:هذا مالك ذهباً، و مثال التشبيه: هذا زيد أسداً، إن جعل التقدير (كأسد)، وإلا ففيه مجاز مرسل من ذكر الملزوم و إرادة اللازم أعني: الشجاع، أو استعارة مصرحة بجعل الأسد استعارة عن الرجل الشجاع، و حمله على زيد قرينة على مذهب السعد، و عدّ مما ينتفي الاشتقاق لأجل كونه دالا على عدد نحو{فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً} [الاعراف -١٤٢]. ثم إنه يمكن تأويل الكل بالمشتق أعني: متصفا بصفات البشر و مماثلي عدلي حمار و متأصلا ومتفرعا و مصنوعا و مسعرا و مناجزة و منوّعا و مشبها و مطوّرا بطور البسر مثلا و معدودا. (ابن القره داغي)

([٣]) أي: المشاركة من جَانِبَيْنِ. نحو: بِعْتُه يداً بِيَدٍ، أي: مُنَاجَزَة ومُقَابَضَة، فـ يداً: حال جامدة. (شرح ألفية)

ثامنها: أن تدل على تشبيه نحو: "كَرَّ زيدٌ أسداً" و لم يذكر هذه في التسهيل، و هو الصواب، لأنها مسألة تقدير المضاف، و لما ذكرها الرضي و ابن هشام لم يذكر مسألة تقدير المضاف.

تاسعها: أن تدل على المفاضلة [1] نحو: "هذا بُسْرًا أطيبُ منه رطباً".

و بقى على المصنف مسألة العدد نحو: ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، و مسألة الترتيب نحو: "ألقته باباً باباً"، و "ادخلوا رجلاً رجلاً"، فالمسائل حينئذ عشرة.

قال ابن هشام: يؤوّل بالمشتق منها ثلاثة مسألة: التشبيه، و المفاعلة، و الترتيب، و إليها أشار في الخلاصة بقوله: «و في مبدي... » الخ ، فإن التأويل فيها بالمشتق واضح لا تكلف فيه، و السبع الباقية لا تؤوّل، لأن اللفظ في الثلاث الأول غير مراد معناه الحقيقي بخلاف غيرها، فلا حاجة فيها للتأويل، خلافا لولده، فمسألة السعر حينئذ ليست من أفراد قولها: «و في مبدي .. » الخ حتى يستشكل العطف، خلافا لمن توهمه من الشراح.

و يفهم من قولها «و يكثر الجمود» أن الحال تجيء جامدة في مواضع أخرى قليلة، و أنها لا تؤول بالمشتق كمسألة السعر، و هذا الذي ذكره ابن هشام من عدم التأويل بالمشتق في بعض المسائل نحوه لابن الحاجب، و أقرّه الرضي، و مذهب الجمهور أنه لابد من التأويل بالمشتق.

قلت: و هو الظاهر فإن نحو ﴿ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ [الإسراء: ٦١] لا يصدق فيه الحال عند تحقيق النظر على صاحبها، إذ ليس المراد حال كون "من خلقت" عين الطين، بل المراد حال كونه كائنا، أو مصورا، أو مأخوذا من طين، على أن الانسان و إن كان مخلوقا من الطين لا يطلق عليه اسم الطين، لأنه ضُمت إليه أجزاء أخر، و المركب من الشيء و غيره غير ذلك الشيء، و اسم الجزء لا يقال على الكل، و كذا نحو: "هذا بسرا أطيب منه رطبا" فإن المحكوم عليه فيه ذات واحدة بحكمين مختلفين باعتبار عروض صفتين مختلفتين، فالتعدد إنما هو في الصفة العارضة، فليس المعنى هذا حالة كونه عين البسر أطيب من نفسه، لأن البسر و الرطب ذاتان متغايرتان، و إنما المراد هذا حال كونه متصفا بالبسرية أطيب من نفسه حال كونه متصفا بالرطبية.

---

[1] الدلالة على طور فيه تفضيل و ذلك أن يفضل الشيء في حال على نفسه أو على غيره في حال أخرى نحو "الذهب قلادة أجمل منه خاتما والذهب قِلادةً أجمل من الفضة قِلادةً" فقد فضلت الذهبَ حال كونه قلادةً عليه حال كونه خاتما وفضلت الذهب حال كونه قلادة على الفضة حال كونها قلادة. (معاني النحو)

فإن قلت: الفرق الذي أشار إليه ابن هشام بين المسائل كالبديهي.

قلت: الثابت مطلق الفرق لا عين ما ذكره، و تحقيقه أن المسائل الثلاث يتبادر فيها التأويل من خصوص معنى اللفظ، و غيرها ليست كذلك، لكن لا يلزم من ذلك انتفاء مطلق التأويل، فنقول المسائل الباقية تؤوّل بمشتق من الكون و نحوه لا من مادتها، و لا من خصوص معناها، و نظيره ما ذكروه في مسألة أن المفتوحة إذا كان خبرها جامدا نحو "أعجبني أن زيدا أخوك" من أنها مؤوّلة بمصدر من الكون.

قوله (**و الاشتقاق ينتفي**) مبتدأ و خبر، كما مرّ. و اللام متعلقة بـ (ينتفي). و الضمير المضاف له للحال. و قد عطف على (وصف) على التأويل أي: لأن وصف أو قدر المضاف قبله. و (ذا) مفعول مقدم بـ (رأوا). و (مجيئه) -أي: الحال- مبتدأ، و الخبر محذوف أي: كذا. و قد علمت أن جميع ما في المتن مندرج تحت كلام الخلاصة، لكن زاد المتن عليها بهذا التفصيل البديع.

[ورود الحال مصدراً]

[٤٤٥] وَ مـا أَتى مِـنْ مَصْـدَرٍ فَأَوِّلِ[1] بِالْوَصْفِ أَوْ حَذْفِ مُضافٍ يَنْجَلِـى

[٤٤٦] وَ لا يُقـاسُ فِـي الْأَصَحِّ إِلّا أَنْتَ الْإِمامُ كَرَمـاً وَ فَـضْـلا

[٤٤٧] وَ بَعْـدَ أَمّا وَ زُهَيْـرٌ شِعْرا وَ كَوْنُها لَيْسَتْ بِحالٍ أَحْـرى

وَرَدَ في كلامهم مجيء المصدر حالا نحو: "قتلته صبرا"، و "أتيته ركضا"، و "طلع زيد بغتة"، و هو كثير، و اختلف النحاة تخريج ذلك: فذهب سيبويه و جمهور البصريين إلى أنه مؤوّل بالمشتق أي: مَصْبُورا، و راكضا، و باغتا، أو مُباغتا. و قيل: إنه على حذف مضاف أي: مثل صبر، و اتيان ركض، و طلوع بغتة[2]، هكذا قال المصنف في الشرح.

و فيه نظر لأن النصب على التأويل الثاني على المفعولية المطلقة، فلا يتفرع ذلك على موضوع المسألة و هو مجيء المصدر حالا، فالصواب أن القائلين بأنّ ذلك على تقدير مضاف يقدرون ذا أي: قتلت حال كونه ذا صبر، و قس، و هكذا حكاه في التصريح.

---

(1) قال (فأول) نكرة أو معرفة لكن وقوع الثانية حالا قليل كـ أرْسَلَها العِراك أي معاركة لا معتركة كما قيل لأن العراك مصدر المفاعلة. (بر عر....)

(2) هذا معنى قوله (و ما أتى من مصدر فأول بالوصف أو حذف مضاف ينجلي).

قوله (**و ما أتى من مصدر**) أي: حالا بقرينة أن الكلام فيها، و (**ما**) الشرطية مبتدأ، و (**أول**) جواب الشرط.

ثم قال البصريون و الكوفيون لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملت العرب، و لا يقاس عليه.

و المبرد القائل بالقياس يقول: إن النصب بمحذوف على المفعولية المطلقة.

و يستثنى من ذلك ثلاثة أنواع جوزوا القياس فيها:

الأول: ما وقع بعد خبر قرن بأل الدالة على الكمال نحو "أنت الرجل عِلْماً" أي: الكامل في حال علم، فيقال أنت الرجل أدبا و نبلا و حِلْما، و إلى ذلك أشار بقوله (**و لا يقاس في الأصح إلا أنت الإمام كرما و فضلا**)، و فيه إشارة إلى ردّ رأي المبرّد إلا أنه يوهم أن المصدر عنده حال، و قد وقع هذا الوهم لابن هشام في التوضيح، و نبّه عليه شارحه في التصريح.

الثاني: ما وقع بعد أمّا نحو: "أمّا عِلْماً فعالم" أي: مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم، و إليه أشار بقوله (**و بعد أمّا**).

الثالث: ما وقع بعد خبر شُبِّه به مُبتدأه نحو: أنت زُهَيْرٌ شعراً فيقال: أنت حاتم جُودا، و الأحنف حلما، و إليه أشار بقوله (**و زهير شعرا**) [1]. قوله (**إلا أنت**) أي: إلا في نحو أنت الخ.

و اختار أبوحيّان كون النصب في الأول و الثالث على التمييز، لكنه قال في الأول أنه محوج لتأويل الرجل بالكامل، و قال في الثالث إنه تمييز لما انبهم من مثل المقدر على حدّ قولهم: "على الثمرة مثْلُهَا زُبْداً"، و المعنى: أنت مثل زهيرا شعرا.

قال الدماميني: و فيه نظر، لأنك إذا قلت: "على الثمرة مثلها زبدا" فالمثل هو نفس الزبد، و في قولك "هو مثل زهير شعرا" ليس المثل نفس الشعر، فالأظهر تأويل المخبر به فيه بكمال أي: أنت كامل شعرا،

---

[1] قال (و زهير شعرا) أي بعد خبر مشبه مبتدئه نحو: أمّا علماً فعالم، و التقدير: مهما يذكر أحد في حال العلم فالمذكور عالم. (ابن القره داغي)

و اختار ابن مالك في الثاني أنه منصوب على أنه مفعول به، و التقدير: مهما تذكر علما فالذي وصف به عالم، و إلى هذا أشار بالشطر الأخير [١].

و قد زاد على الخلاصة بما ذكره من التأويل، و عدم القياس، و الرد على المبرّد، و القياس في المسائل الثلاث، و خروجها عن موضوع المسألة.

[أحكام الحال في التنكير و التعريف]

[٤٤٨] ﴿ وَ لا تُعَرِّفْــهُ [٢]، وَ أَوِّلْ مــا وَرَدْ مِــنْ عَلَمٍ أَوْ مِنْ مُضافٍ أَوْ عَدَدْ ﴾

من أوصاف الحال التنكير، و هو لازم لها، لأن المراد منها بيان الهيئة، و هو حاصل بلفظ النكرة، و لئلا تلتبس عند التعريف بالنعت إذا كان صاحبها منصوبا، أو خفي إعرابها، و هو معنى قوله (و لا تعرّفه).

و أشار بقوله (و أوّل ما ورد ...) إلى أن الحال قد تجيء معرفة و يجب تأويلها بالنكرة، و قد جاء ذلك [في مواضع]:

١- في العلم كقولهم: جَاءَتِ الْخَيْلُ بَدَادِ أي متبددة [يعني متفرقة]، و بداد علم جنس.

٢- و في المضاف نحو: "طَلَبْتُه جَهدي و طَاقتي و وَحدي" أي جاهداً و مطيقاً و منفردا، و "تَفَرَّقوا أيادي سبأ" أي: مثل أيادي سبأ.

٣- و في العدد المضاف إلى ضمير ما تقدم من ثلاثة إلى عشرة نحو: "جاء القومُ ثلاثَتَهم" أي: معدودين بهذا العدد، و هذه لغة أهل الحجاز. و بنوتميم يتبعون ألفاظ العدد لما قبلها في الإعراب توكيدا، و هل يجري ذلك في مركب العدد؟ قيل لا، و الأصح الجواز، فيقال: "جاء القوم خمسة عشرتهم" بالنصب.

---

(١) أي بقوله: (وَ كَوْنُها لَيْسَتْ بِحالٍ أُخرى). + قوله(ليست بحال) لمجيئه على خلاف الأصل، و لأنه بمنزلة النعت، والنعت بالمصدر غير مطرد. و اعترض بأن غاية ذلك ارتكاب المجاز و يكفي فيه سماع النوع، و يدفع بأن هذا اصطلاح النحاة لا البيانيين وبأنه مبني على اشتراط ورود السماع بالشخص. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (و لا تعرفه ..) إهـ للالتباس بالصفة حال النصب. و الكوفيون قالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط صح التعريف نحو: زيدٌ الراكبَ أَحْسَنُ منه الماشِيَ، و إلا فلا. (ابن القره داغي)

قال ابن الحاجب: في "ضربتُ زيداً وحدَه" لا بُعْد في أن الشيء يكون لفظه لفظ المعرفة و معناه معنى النكرة بدليل قولهم: مررتُ برجلٍ مثلَك أو ضاربَ زيد. انتهى.

قلت: بل هو مشكل، لأن الألفاظ قوالب المعاني فهي على وفقها، و مقامُ التعريف غير مقام التنكير، و لو جاز التعبير عن المعنى المبهم باللفظ المعرّف من غير بعد لما خصت النكرة بمحل، و النكرة بخلافه، و لا نسلم أن "مثلك" و "ضارب زيد" معرفة لفظا، و لا يلزم ذلك من إضافتهما إلى المعرفة، فإن إضافة الوصف و مثل لا تعرف، كما هو معروف، و حينئذ فيقال: إن التعريف في الأمثلة المذكورة و شبهها ممّا ورد ضائع و في غير محله، و الجواب عن إشكال ظاهر كلامهم لا عن ابن الحاجب أن التعريف مراد و واقع في محله، و لا يلزم من تأويل اللفظ بالنكرة ذهابه، لأن النكرة المأوّل بها لما كانت وصفا مشتقا رافعا للضمير الذي كان مضافا إليه في وحدي و نظائره متضمنا للإسناد و النسبة إليه أفاد ذلك مفاد الإضافة على أن الإضافة فيما ذكر ليست على معنى العهد، إذ ليس المراد في قولهم "طلبته جهدي و طاقتي" الجهد الذي يعرفه المخاطب من المتكلم، و الطاقة التي يعهدها منه، و إنما المراد أنه طلب بكل ما يمكنه، و يقدر عليه، سواء كان مقدار جهده و طاقته معروفا عند المخاطب، أو لا، فهي مفيدة للتخصيص فقط، و قد نصّ القزويني و السعد على هذا الاستعمال للإضافة، و مثل هذا الجواب جار في "جاء القوم ثلاثتهم"، و علم الجنس معروف ما فيه، و أما قولهم: " و جاؤا الجماء الغفير " [1] فأل فيه جنسية، كما قال الرضي.

نعم لو جاء في كلامهم نحو "جاء زيد الراكب فرسا" لم يصح أن يقال: إنه مؤوّل براكب، لئلا يفوت معنى القيد، لكنه لم يجيء، إن قلت: على الأول تكون الحال معرفة لفظا و معنى.

قلت: لأن المقصود التقييد بالمنسوب لضمير المتكلم، و ذلك تقييده النكرة المشتقة و المعرفة الجامدة، فأنابوا الثانية عن الأولى للقرينة الواضحة، و هي أن الحال لابد أن تكون نفس صاحبها في المعنى، و ظاهر كلامهم لاسيما عبارة الخلاصة و نظيرها أن التعريف صوري و غير مقصود أصلا، و قد عرفت ما فيها.

---

(١) مثل عربي، قال في اللسان: أي جاءوا بجماعتهم الشريف والوضيع ولم يتخلف أحد وكانت فيهم كثرة. (تحقيق على مغني لبيب)

[وقوع صاحب الحال نكرة بمسوغ]

[۴۴۹] ﴿ وَ لا تُنَكِّرْ صاحِباً لَهُ بَدا غالِباً إلّا بِمُسَوِّغِ ابْتِدا ﴾

لمّا كانت الحال في المعنى خبرا عن صاحبها أشبه صاحبها المبتدأ فلم يجز تنكيره في الغالب إلا بشيء من مسوغات الإبتداء بالنكرة كالنفي نحو:﴿ وَ مَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَ لَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾[1] [الحجر: ۴]، و النهي نحو:

لاَ يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ[2]

و الاستفهام نحو:

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَلاَ؟[3]

و الوصف نحو:

نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحًا و اسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلْكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا[4]

و الإضافة نحو: ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً ﴾ [فصّلت: ۱۰]. و العمل نحو: "مررتُ بضارب هندا قائما". و العطف نحو: "جاء رجلٌ و زيدٌ ضاحكين".

قال في الشرح: و من النادر قولهم: "عَلَيْهِ مائةٌ بِيضاً"، و فيه أن مسوّغ الابتداء بالنّكرة هو مسوّغ مجيء الحال منها، و هو الإخبار بالظرف، و يسأل لذلك بحديث رسول اللّه ﷺ «قاعداً و صلّى وراءهُ رجالٌ قِياماً»[5].

و قد ظهر أن المتن أخص من الخلاصة، و أشمل.

و صورة التأخير التي فيها نحو: "في الدار جالسا رجل" المسوغ فيها الإخبار بالظرف المختص.

---

(۱) وجه الاستشهاد: مجيء جملة "لها كتاب معلوم" حالا من "قرية" النكرة لأنها مسبوقة بالنفي. (مصباح السالك)

(۲) وجه الاستشهاد: مجيء "متخوفا" حالا من قوله "أحد"؛ وهو نكرة؛ والذي سوغ مجيء الحال من النكرة، وقوع هذه النكرة بعد النهي. (مصباح السالك)

(۳) وجه الاستشهاد وقوع "باقيا" حالا من "عيش" و هو نكرة، و سوغ ذلك وقوع النكرة بعد الاستفهام. (مصباح السالك)

(٤) وجه الاستشهاد: مجيء "مشحونا" حالا من النكرة "فلك" والذي سوغ مجيئها من النكرة؛ أنها -أي النكرة- وصفت قبل مجيء الحال منها بـ "ماخر". (مصباح السالك)

(٥) رواه مالك.

[أنواع صاحب الحال]

[٤٥٠] ﴿ تأتي مِنَ الْفاعِلِ وَ الْمَفْعُولِ[١] أَوْ مُبْتَـدَءٍ، أَوْ ذِي إِضـافَـةٍ رَأَوْا ﴾

[٤٥١] ﴿ مُضافَهُ الْعامِلَ [٢] قِيلَ أَوْ يُـرى جُزءاً لَـهُ أَوْ مِثْلَـهُ، وَ اسْتُنْكِرا ﴾

أي: يجيء الحال من الفاعل و من المفعول[٣]، و هو واضح.

و تجيء عند سيبويه من المبتدأ نحو: "في الدار جالسا رجل"، و "فيها رجل قائما"، و هو الصحيح بناء على أنه يجوز أن يكون العامل في الحال غير العامل في صاحبها، و هو الصحيح.

و تأتي [الحال] من المضاف إليه، و هو المراد بـ (**ذي إضافة**) بقرينة ما بعده، و لا يجوز ذلك مطلقا بل في ثلاث صور:

إحداها: أن يكون المضاف صالحا للعمل في الحال نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[٤] [يونس: ٤] و "هذا شَاربُ السّويق ملتوتًا"[٥]، و هذا معنى قوله (**مضافه العامل**).

---

(١) قوله (و المفعول..) إهـ الواو بمعنى أو، و ليس لمنع الخلو لمجيئه من المبتدأ، و لا لمنع الجمع لقولنا:ضربت زيدا قائمين، ولا لهما، و هو ظاهر، فظهر من هذا أن انحصار المنفصلة في الحقيقة و مانعة الجمع و مانعة الخلو باعتبار الاقسام المشهورة إذ قولنا: زيد إما قائم أو كاتب ليس أَحَدَها. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (**مضافه العامل**) أي من حيث إنه كالفعل، فلا يرد أن كل مضاف عامل فيه على بعض المذاهب. و وجه الاشتراط أن اتحاد الحال وصاحبها عاملا شرط، و على الأول العامل فيهما المضاف، و على الأخيرين عامل المضاف بناء على أنه في حكم المضاف. (ابن القره داغي)

(٣) نحو: جاء زيدٌ ضاحكاً، فضاحكاً حالٌ من الفاعل، ونحو: باع عمروٌ الحصان مسرَجًا، فمسرَجًا حالٌ من المفعول به.

(٤) وجه الاستشهاد: مجيء "جميعا" حالا من "كم" المضاف إليه، ومرجع: مصدر ميمي بمعنى الرجوع؛ وهو عامل النصب في الحال؛ ومثله: أعجبني انطلاقك منفردا. (مصباح السالك)

(٥) وجه الاستشهاد: مجيء "ملتوتا" حالا من السويق المضاف إليه، وشارب: اسم فاعل، عامل النصب في الحال. والسويق: ما يتخذ من القمح والشعير، والملتوت: من لت السويق؛ سحقه وبله وبسه بالماء. (مصباح السالك)

و الثانية: أن يكون المضاف جزءا من المضاف إليه نحو: ﴿وَ نَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[1] [الحجر: ٤٧].

و الثالثة: أن يكون مثل الجزء في الصلاحية للسقوط، و الاستغناء عنه بالمضاف إليه نحو: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[2] [النحل: ١٢٣] و هذا معنى قوله **(قيل أو يرى جزءا له أو مثله)**.

و منع أبوحيّان مجيء الحال من المضاف إليه في الصورتين، و قال: إن {إخوانا} منصوب على المدح، و {حنيفا} حال من ملة بمعنى دين، أو من الضمير في {اتبع}، و إلى هذا أشار بقوله **(و استنكر)**.

قال أبوحيّان: و إنما لم تجر الحال في الصورتين الأخيرتين لما تقرر أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها. انتهى.

و قد علمت أن الصحيح جواز الاختلاف، و قد عدّ في المغني قولهم يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها من الأمور التي اشتهرت بين الجمهور، و الصواب خلافها.

و فاعل **(تأتي)** ضمير الحال.

و جملة **(مضافه العامل)** حال من **(ذي)**.

و نائب فاعل (يرى) ضمير المضاف المجرور باللام للمضاف إليه.

و **(مثل)** عطف على جزء.

و نائب فاعل **(استنكر)** ضمير المصدر المفهوم من **(قيل)**.

---

(١) وجه الاستشهاد: مجيء "إخوانا" حالا من المضاف إليه "هم"؛ والصدور بعضه. (مصباح السالك)

(٢) فحنيفاً: حال من المضاف إليه - إبراهيم - والمضاف - مِلّة - كالجزء من المضاف إليه؛ لأنه يصح الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف بعد حذفه، فلو قيل في غير القرآن- أن اتّبعْ إبراهيم حنيفاً - لصحَّ المعنى فالملة لكونها لازمة لابراهيم فتكون مثل جزئه. (شرح ألفية)

[تقدم الحال على صاحبها و تأخرها]

[٤٥٣] ﴿ و سَبْقَهُ صاحِبَهُ أَجِزْهُ لا ما جُرَّ أَوْ بِالْحَرْفِ [١] في ما انْتُخِلا ﴾

[٤٥٤] ﴿ و واجِبٌ إِنِ الضَّمِيرُ حَلّا قِيلَ كَذا إِنْ يَقْتَرِنْ بِـإلّا ﴾

للحال مع صاحبها ثلاث حالات:

إحداها: و هي الأصل: أن يجوز فيها أن تتقدم عليه و أن تتأخر عنه نحو: "جاء زيد راكبا" و ضربت اللص مكتوفا"، فلك تقديمها على المرفوع في الأول، و المنصوب في الثاني، و هو معنى قوله (و سبقه ...) -أي: الحال- منصوب بمقدّر يفسره (أجز)، و (صاحبَه) مفعول بـ (سبق) أضيف المصدر لفاعله، و كمل بمفعوله.

الحالة الثانية: أن تكون واجبة التأخير عنه، و ذلك إذا كان صاحبها مجرورا إما بالإضافة أو الحرف [٢]، فلا يجوز [تقديم مسرعة في] "أعجبني قيام هند مسرعةً" لا على المضاف إليه وحده، لما فيه من الفصل بين المتضائفين، و لا على المضاف أيضا، لأن نسبة المضاف إليه و المضاف كنسبة الصلة من الموصول، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول فكذا لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف.

و فهم من إطلاقه أنه لا فرق في الإضافة بين أن تكون محضة كالمثال السابق، أو غير محضة نحو: "هذا شَاربُ السّويق ملتوتًا الآن أو غدا" خلافا لمن أجاز التقديم مع غير المحضة.

و لا يجوز تقديمها في نحو "مررت بهند جالسةً"، لأن تعلق العامل بالحال فرع تعلقه بصاحبها، بحيث تعدى لصاحبها مع أصالة طلبه له بواسطة كان حقه أن يتعدي إليها بتلك الواسطة من باب أولى،

---

(١) قوله (أو بالحرف) و التمسك بقوله تعالى {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ} [سبأ: ٢٨] مردود بأن (كافة) حال من الكاف، والتاء للمبالغة. ورده ابن مالك بأن إلحاقها لها مقصور على السماع ولا يأتي غالبا إلا في أبنيه المبالغة. (ابن القره داغي)

(٢) أشر إلى هذا بقوله (لا ما جُرَّ أَوْ بِالْحَرْفِ فِي ما انْتُخِلا).

لكن منع من ذلك أن العامل الواحد لا يتعدي بحرف إلى شيئين فجعلوا عوضا من ذلك التزام تأخير الفرع، و هذا مقيد بما إذا لم يكن الحرف زائدا، لأن وجود الزائد كلا وجود.

و ذهبت جماعة من النحاة إلى تجويز التقديم على المجرور بالحرف استدلالا بقوله تعالى:﴿ وَ مَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ [سبأ: ٢٨]، و قول الشاعر: (تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بُعْدَ بَيْنِكُمْ ...)، و اختاره في الخلاصة.

و أجاب الجمهور عن الاستدلال بأن البيت ضرورة، و {كافة} حال من الكاف في {أرسلناك}، و التاء للمبالغة، و اختاره المصنف، و لذا قال (**فيما انتُخلا**) أي: اختير، و (**ما**) مفعول بمقدّر أي: لا تجز سبقه ما جُرّ. و يحتمل أن تكون (لا) اسما بمعنى غير صفة لصاحبه، و جملة التفسير معترضة. و فات الخلاصة ذكر وجوب التأخير مع المجرور بالإضافة.

الحالة الثالثة: أن تكون واجبة التقديم عليه، و ذلك إذا أضيف صاحبها لضمير ملابسها نحو: "جاء منقاداً لعمرو صاحبه"، و هو معنى قوله (و واجب ...) خبر لمحذوف أي: و سبقه صاحبه واجب. و قوله (**إن الضمير حلا**) غير بيّن في المعنى المراد، و عبارة التسهيل: و كإضافته إلى ملابس الحال أي: و كإضافة صاحب الحال.

و كذا يجب تقدمها إن اقترن صاحبها بإلا[1] نحو: "ما جاء راكباً إلا زيدٌ"، لأن المحصور فيه واجب التأخير، و يأتي فيه خلاف الكسائي و من معه، لظهور القصد معها. و قوله: (**قيل**) يقتضي تضعيفه و ليس كذلك، و قد نبّه الدماميني على مثله في قول التسهيل كاقترانه بإلا على رأي. و المسألتان الأخيرتان مزيدتان على [الخلاصة].

و إن قرأته "قبل" على أنه متعلق بـ (**حل**) لم يظهر معناه.

---

(1) هذا معنى قوله (**قيل كذا إن يقترن بإلا**).

[تقدم الحال على عاملها و تأخرها]

[٤٥٤] ﴿ وَ سَبْقُها الْعامِلَ جائِزٌ سِوى جامِدٍ أَوْ ذِي مانِعٍ أَوْ ماحَوى ﴾

[٤٥٥] ﴿ مَعناهُ لا حُرُوفَ فِعْلٍ كَكَأَنّ وَ اسْمِ إِشارَةٍ وَ ظَرْفٍ وَ تَمَنّ ﴾

للحال مع عاملها أيضا ثلاث حالات:

إحداها: و هي الأصل أن يجوز أن تتقدم عليه و أن تتأخر عنه، و ذلك إذا كان العامل فيها فعلا متصرفا أو صفة تشبهه غير مقترنين بمانع من تقديم ما في حيزهما نحو: "جاءني زيد راكبا"، و "ذا راحل مسرعا" فلك في (راكبا) و (مسرعا) التقديم على جاء و راحل، و هذا معنى قوله (**و سبقُها العاملَ جائز**) مبتدأ مضاف للفاعل مكمل بالمفعول، و خبر.

الحالة الثانية: أن يكون تقديمها عليه ممتنعا، و ذلك [في مواضع]:

١- إذا كان العامل جامدا نحو: "ما أحسن زيدا مقبلا"[١] و "زيد أحسن من عمرو قائما"، فإن اسم التفضيل المجرد غير قابل لعلامة الفرعية فهو جامد بهذا الاعتبار.

٢- و كذا العامل المصحوب بمانع نحو: "لَأَصْبِرُ محتسبا" و "لأعتكفنّ صائما" لأن لام الابتداء و القسم لا يتقدم ما في حيزهما عليهما. و هذه مزيدة على الخلاصة، و يدخل هنا نحو: "يعجبني اعتكاف أخيك صائما" و "نزالِ مُسرعا"، فإن المصدر و اسم الفعل فيهما ما يمنع من تقديم معموليهما عليهما.

٣- و كذا أيضا العامل المتضمن لمعنى الفعل دون حروفه ككأن نحو:

كأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ، رَطْباً و يَابساً لَدَى وَكْرِها، العُنَّابُ و الحَشَفُ البالي[٢]

٤- و اسم الإشارة نحو: ﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خاوِيَةً بِما ظَلَمُوا ﴾[٣] [النمل ٥٢].

٥- و الظرف و الجار و المجرور نحو: "في الدار جالسا زيد".

---

(١) مقبلا": حال من زيدا في أحسن زيدا. وهو واجب التأخير عن العامل لأنه غير متصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله بالتقدم عليه. (مصباح السالك)

(٢) وجه الاستشهاد: وقوع "رطبا ويابسا" حالين من "قلوب الطير" والعامل في الحالين، وصاحبهما "كأن" ومعناه أشبه؛ فهو متضمن معنى الفعل من دون حروفه؛ ولا يجوز تقديم الحال على عاملها في مثل هذا. (مصباح السالك)

(٣) وجه الاستشهاد: وقوع خاوية حالا من بيوتهم والعامل فيه اسم الإشارة "تلك"و فيه معنى الفعل.(مصباح السالك)

٦- و ليت نحو: "ليت زيدا مقيما عندنا"[١]. و في قوله (معناه) عود الضمير على متأخر لفظا و رتبة.

[وجوب تقدم الحال على أفضل التفضيل]

[٤٥٦] ﴿ وَ اغْتَفَرُوا بَلْ أَوْجَبُــوا تَخَلُّلا   أَفْعَلَ حالَيْنِ بِذَيْــنِ عَمِــلا ﴾

و يستثنى من اسم التفضيل[٢] ما إذا كان عاملا في حالين لاسمين متحدي المعنى نحو: "هذا بُسْراً أطيب منه رُطَباً"، أو مختلفة نحو: "زيد مفرداً أنفع من عمرو مُعانا"، فيجب توسطه بين الحالين، فـ (بُسرا) و (مفردا) حال من فاعل "أطيب" و "أنفع"، و (رُطَبا) و (معانا) حالان من مجرور (من)، و العاملُ في الضمير و الفاعل و في مجرور "من" هو اسم التفضيل، فهو العامل في الحالين[٣].

و (بل) في المتن اضرابية انتقالية لا ابطالية، لأن الاغتفار ثابت مع الوجوب بأن تقديم إحدى الحالين و إن كان واجبا لكن كان القياس منعه، فهو بالنظر لهذا مغتفر إلا أنه لما كان التعبير بالاغتفار يوهم عدم الوجوب أعقبه بذكر الوجوب، و (تخلُّلا) مضاف إلى (أفعل)، و (حالين) مفعوله. و كان من حقه أن يقيد ذلك بما إذا كانت إحدى مفضلة على الأخرى احترازا من نحو "زيد راكبا أحسنهم مقبلا"، فإنه لا يجوز، و مثله وارد على عبارة التسهيل بخلاف الخلاصة، و فاعل (عملا) ضمير أفعل، و الباء ظرفية، و (ذين) إشارة إلى الحالين -و الله تعالى أعلم-.

و أسقط مسألة نحو "زيد مستقرا في هجر" اختيارا لمذهب جمهور البصريين المانعين لها.

---

(١) أشار الناظم إلى هذا بقوله (و تمن). + قال ابن القره داغي: قوله (و تمن) و بقي حرف التنبيه والترجي نحو: ها أنت زيد قائما، والاستفهام المقصود به التعظيم ان جعل جارة في (يا جارتا ما أنتِ جارةً) حالا لا تمييزا، والنداء نحو: يا أيها الرجل قائماً، وأمّا في (امّا علما فعالم).

(٢) تقدم أن أفعل التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة، وذكر هنا أنه يستثنى من ذلك مسألة، وهي ما إذا فُضِّلَ شيء في حال على نفسه، فإن أفعل التفضيل يعمل في حالين إحداهما متقدمة عليه، والأخرى متأخرة عنه. (دليل السالك) + قوله (بل أوجبوا) لئلا يلتبس حال المفضل بالمفضل عليه كما في صورة تقديمهما و تأخيرهما، و مثله زيد قائماً كعمرو قاعداً. (ابن القره داغي)

(٣) و كان القياس في هذا و ما قبله وجوب تأخر الحالين عن "أفعل" لكنهم اغتفروا تقدم الحال الفاضلة، فرقا بين المفضل والمفضل عليه إذ لو أخرا لحصل لبس. (مصباح السالك)

[جَوَاز جعل مَا صلح للخبرية حَالا]

[٤٥٧] و إنْ أَتى اسْمٌ مَعَ ظَرْفٍ ما صَلَحْ   لِخَبَرٍ بِالْإِسْمِ أَخْبِرْ [1] فِي الْأَصَحّ

[٤٥٨] أَوْ صالِحٍ قُدِّمَ فَالْحالَ اخْتَرِ   لِلْإِسْمِ أَوْ أُخِّرَ صِلْ لِلْخَبَرِ

[و إن أتى اسم مع ظرف ما صلح لخبر بالاسم أخبر في الأصح]: إذا اجتمع اسم و ظرف غير صالح للرفع على الخبرية لنقصانه مع مبتدأ تعيّن الاسم للرفع على الخبرية نحو: "فيك زيد راغب" فـ "فيك" غير صالح للخبرية، إذ لا يصح "زيد فيك"، فيتعين "راغب" للخبرية، و لا تجوز فيه الحالية، إذ حاليته فرع عن استقلال ما قبله، و هو غير مستقل.

فـ **(ما)** في المتن نافية أي: لا يصلح ذلك الظرف للخبرية. و أشار بقوله **(في الأصح)** لردّ مذهب الكوفيين، فإنهم يجوزون حالية الاسم، لأن مذهبهم جواز الإخبار بالناقص بشرط وجود مشتق منصوب على الحال، و لا يقدرون المتعلق، لأن النصب في نحو "زيد عندك" في رأيهم على الخلاف، و احتجوا لجواز النصب بقوله:

فلا تَلْحُنِي فيها فإنَّ بِحُبِّها   أَخاكَ مُصَابَ القَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُه

في رواية من نصب "مصاب القلب". و أجاب البصريون عن ذلك بأن المعروف الرفع، و لئن سلم نصبه فالخبر محذوف للقرينة اي متيم و نحوه، فالحال حينئذ من ضمير الخبر المحذوف.

[أو صالح قدم فالحال اختر للاسم أو أخر صل للخبر] [2]: و إن كان الظرف تاما صالحا للخبرية فإن قدم نحو "في الدار زيد قائم فيها" ترجحت حالية الاسم، و إن أخر ترجحت خبريته، هذا ما في المتن، و في التسهيل و لا تلزم الحالية في نحو "في الدار زيد قائم فيها" بل تترجح على الخبرية.

---

(1) قوله (بالاسم أخبر) أي: و اجعل الظرف حالا. (ابن القره داغي)

(2) قوله (فالحال اختر) أي: و اجعل الظرف خبرا، و كان وجه ذكر هذه القاعدة هنا أن أحدهما إن جعل خبرا يكون الآخر حالا، تأمل. (ابن القره داغي)

قال الدماميني: لا فرق بين أن يتقدم الظرف على المخبر عنه أو يتأخر كقوله تعالى ﴿وَ أَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [هود: ١٠٨]، و قوله: ﴿فَكَانَ عاقبتهما أَنَّهُمَا فِي النَّار خَالِدين فِيهَا﴾ [الْحَشْر: ١٧] و قلنا بجواز الرفع لقراءة الأعمش {ففي الجنة خالدين فيها} و {أنهما في النار خالدين فيها} و نحوه عند الرضي.

و ذهب الكوفيون إلى إيجاب الحالية في المسألة قالوا لأن الظرف صالح للخبرية و قد قدم و أكد فلو ألغى مع ذلك كان تناقضا أو كالتناقض.

و قال البصريون: الاسم خبر بعد خبر، و الظرف الثاني متعلق بالخبر، أو يكون الظرف الأول متعلقا بالخبر الذي بعده، و الثاني تأكيد للأوّل، و التأكيد غير عزيز في كلامهم، و حينئذ فلا يلزم ما ذكروه.

قوله (و الحال) مفعول مقدم بـ (اختر)، و (للاسم) متعلق به.

و ما أحسن إبدال مسألة نحو "زيدٌ مستقراً في هَجَر" المبنية على ضعف بهذه المسألة الأكيدة.

[حكمُ تَعَدُّدِ الحال]

[٤٥٩] ﴿وَ عَـدِّدِ الْحـالَ لِفَـرِدٍ وَ عَـدَدْ ... وَ اجْعَلْهُ لِلأَقْرَبِ إِذْ لا مَنْعَ صَدّ﴾

(عدِّدْ) فعلُ أمر، و (الحال) مفعوله أي: أجز تعددها ، لأنها شبيهة بالخبر و النّعت، و اللام متعلقة بـ (عدّد)، و (فرد) أي: منفرد صفة لمحذوف أي: لصاحب منفرد أي غير متعدد [1] كقوله:

عَلَيَّ إذا مـا جئـت ليلـى بخفيـة ... زيارةُ بيـتِ اللهِ رجْـلانَ حافيـا [2]

---

[1] مثال تعدّد الحال و صاحبها مفرد: جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً. (شرح ألفية)

- قوله (و عدّد الحال) لأنه عرض قائم بذيها كالخبر والصفة، وفيه ردّ على من زعم أن الحال لا يكون متعددا زاعما أن العامل الواحد لا ينصب حالين، و ما يتوهم محمول على الصفتية أو على الحالية المتداخلة مستثنيا أفعل لأنه كعاملين بتضمنه معنى المفاضلة لأن ما استدل به من قياسها على الظرف مردود بأنه قياس مع الفارق إذ وقوع الفعل الواحد في زمانين أو مكانين محال بخلافه في حالتين. (ابن القره داغي)

[2] الشاهد في "رجلان حافيا" حيث تعدد الحال وصاحبهما واحد وهو فاعل الزيارة المحذوف.(ضياء السالك)

فهما حالان من ضمير المتكلم المحذوف أي: زيارتي[١].

(و عدد) عطف على (فرد) أي: و لصاحب متعدد[٢]، ثم إن اتفق لفظها و معناها ثنيت أو جمعت نحو: ﴿وَ سَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَ الْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣]، و إلا فرقت بغير عطف نحو: "لقيت زيدا مُصعِدا منحدراً"، و تجعل الحال الأولى لثاني الاسمين و الثانية لأولهما، لأن فصلا واحدا أسهل من فصلين هذا رأي الأكثرين.

و قال قوم من أهل الأحرب و ابن السراج و ابن يعيش: الأولى للأول و الثانية للثاني قياسا على أحسن وجهي اللف و النشر، و حجة الأكثرين ما تقدم من تقليل الفصل، و أن اللف و النشر إنما يكون عند الثقة بفهم المعنى، و بحثنا هذا حيث لا قرينة، فلابد لنا في الحمل من مرجح، و هو ما ذكرناه، فقد بان بهذا التقرير أن الخلاف فيما يحمل عليه عند التردد، و أما إذا ظهر ذلك فلك أن تقدم و تؤخر كيف شئت باتفاق قاله الدماميني، و هذا معنى قوله (و اجعله للأقرب)، و يدخل فيه نحو "رأيت زيدا راكباً"، فالحال من زيد و إن أردت كون الحال من الفاعل أوليتها إياه، خلافا للزمخشري في "ضربي زيدا قائما" فإنه يجيز كون الحال من الأول و من الثاني.

و احترز بقوله (إذ لا منع صد) من نحو قوله: (عهدت سعاد ذات هوى معنى ...) [٣] فإنه يجب فيه جعل الأولى للثاني من الاسمين و الثانية للأول.

---

(١) كذا في الكتب، و في النسخة «أي: زيارة».

(٢) و مثال تعدّد الحال و صاحبها متعدّد: لقيت هِنداً مُصْعِداً مُنْحَدِرةً. فَمُصْعِداً: حال من التاء في (لقيتُ) ومُنْحدِرَةً: حال من (هند) و العامل فيهما لَقِيت. (شرح ألفية)

(٣) الشاهد: مجيء الحالين على عكس ترتيب صاحبيهما؛ فقد جعل أول الحالين و هو - ذات هوى- لثاني الاسمين، و هو -سعاد-؛ ليتصل بصاحبه، و العكس و القرينة التذكير و التأنيث. (ضياء السالك)

[أقسام الحال]

[٤٦٠] ﴿ وَ قَــدْ يَجِي مُوَطِّئاً مؤَكِّـــدا لِـعـامِــلِ أَوْ جُـمْـلَـةٍ، فَالْمُبْتَدا ﴾

[٤٦١] ﴿ عامِلُــهُ أَوْ مُضْمَــرٌ أَوْ الْخَبَـرْ خُلْفٌ، وَ فِي التَّقْدِيمِ خُلْفٌ اسْتَقَرّ ﴾

[و قد يجي موطئا] تنقسم الحال باعتبار القصد الذاتي و العرضي إلى:

١- مقصودة بالذات و هي الأصل.

٢- و موطئة [١] للمقصود بالذات نحو: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ [مريم: ١٧] كما تقدم.

[مؤكدا لعامل أو جملة]: و تنقسم باعتبار التأسيس و التأكيد أيضا إلى قسمين:

١- مؤسسة، [٢] و هي الأصل. ٢- و مؤكدة [٣]، و هي ضربان، لأنها:

أ- إما مؤكدة لعاملها سواء وافقه في اللفظ نحو: ﴿ وَ أَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [النساء: ٧٩] أو في المعنى فقط نحو: ﴿ وَلَّى مُدْبِرًا ﴾ [النمل: ١٠].

ب- و إما مؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو: "زيد أبوك عطوفا". و يشترط أن يكون جزء الجملة اسمين معرفتين جامدين، إذ لو كان أحدهما فعلا أو مشتقا لكانت الحال مؤكدة لعاملها، أو نكرة لكانت مؤسسة، و لأن مثل هذه الحال إنما تأتي لشيء قد ثبت و استقر و عرف، و على هذا فالشروط مأخوذة من تسميتها مؤكدة للجملة.

و زاد ابن هشام ضربا ثالثا و هي المؤكدة لصاحبها و قد تقدمت.

---

(١) "الحال الموطئة"، "أي: الممهدة" لما بعدها؛ لأنها تمهد الذهن، و تهيئه لما يجيء بعدها من الصفة التي لها الأهمية الأولى دون الحال، فإن الحال غير مقصودة؛ و إنما هي مجرد وسيلة وطريق إلى النعت الذي بعدها، و لهذا يقسم النحاة الحال قسمين: أحدهما: "الموطئة"، و تسمى أيضًا: "غير المقصودة". -نحو: جاءني زيد رجلا محسنا- و ثانيهما: "المقصودة مباشرة"؛ و هي المخالفة للسالفة. (النحو الوافي)

(٢) الحال المؤسسة: و هي التي تفيد معنى لا يستفاد إلا بذكرها، و تسمى كذلك المبينة. (مصباح السالك)

(٣) الحال المؤكدة: و هي التي لا تفيد معنى جديدا، و يفهم معناها بدون ذكرها. (مصباح السالك)

[فالمبتدا عامله أو مضمر أو الخبر خلف] [1]: و في عامل المؤكدة للجملة خلاف:

١- قيل: هو المبتدأ ذهب إليه ابن خروف، و هو بعيد، لأنه يلزم عليه إعمال الضمير في نحو "أنا زيد بطلا"، و هو ممّا لم يثبت في موضع.

٢- و قيل: مقدّر بعد الجملة، و هو مذهب سيبويه، و اقتصر عليه في الخلاصة، تقديره إن كان مبتدأ الجملة متكلما: "حق"، و نحوه، لا "أحق"، لما يلزم عليه من تعدية فعل الفاعل المضمر المتصل إلى مفعوله المتصل، و إن [كان] مخاطبا قدر "أحق" و نحوه، لا "حق"، للمانع المتقدم، و إن كان غائبا جاز الأمران.

٣- و قيل: الخبر مؤوّل بمسمى، و هو رأي الزجاج. قال الرضي: و ليس بشيء، لأنه قبل التسمية بحاتم في نحو أنا حاتم سخيا كان سخيا، و لا يقصد القائل بهذا الكلام ما ذكره، و أيضا لا يطرد ما ذكره في نحو ﴿ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ آيَةً ﴾ [الأعراف ٧٣] و هذا معنى قوله: **(فالمبتدا)** أي: مبتدأ الجملة، **(عامله)** أي: الحال المؤكد للجملة، و **(مضمر)** عطف على المبتدأ، فـ **(عامله)** مبتدأ، و المبتدأ خبر، و **(خُلفٌ)** مبتدأ خبره مقدّر أي: في ذلك.

[حكم تقديم الحال المؤكدة على عاملها]

و أشار بقوله **(و في التقديم خلف)** إلى أنه اختلف في جواز تقديم الحال المؤكد بأنواعها -كما قال في الشرح- على عاملها خلاف، قال: كالمصدر المؤكد[2]. و لم أر من ذكر جواز التقديم في المؤكدة لمضمون الجملة. و في قياسها على المصدر المؤكد شيء، لأنهم ذكروا أنها انضمّ فيها إلى كونها مؤكدة التجوز بالتزام إضمار عاملها. و قد زاد بهذا و بذكر الموطئة على الخلاصة.

---

(1) قوله (فالمبتدا عامله ...) الخ و في الكل نظر أما في الأول فلأن عمل الضمير والعلم في أنا أو زيد أبوك مما لم يسع نظيره على أنه يستلزم جواز تقديمه على الخبر مع أنه ممنوع لعدم تمام الجملة، وأما في الثاني فلأنه إن عبر عن زيد أبوك عطوفا بعرفته في حال كونه عطوفا فلا معنى له وإن عبر بعلمته عطوفا يكون مفعولا ثانيا، وأما في الثالث فلان التسمية في انا موسى محقا ليس وقت المحقية على أنه يستلزم التجوز وغير جائز في ما هو الحق مصدقا، فالأولى أن يجعل العامل في معنى الجملة. (ابن القره داغي)

(2) و لفظها [اي الحال] يؤخر وجوبا لعدم جواز تقدم المؤكد على المؤكَد. (البهجة المرضية)

[تقسيمات أخرى للحال]

[٤٦٢] ﴿ وَ قَــدْ تَجي مُقَدَّراً أَوْ سَبَبِــيَ كَـــذاك مَحْكِيَــاً، وَ ذا تَرَكُّــبِ ﴾

[و قد تجي مقدّراً ... كذاك محكيا]: تتقسم الحال باعتبار الزمان إلى:

١- مقارنة[1]، و هي الأصل.

٢- و مقدّرة [2]، و هي المستقبلة كـ " مررْتُ برجلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صائداً بِهِ غَداً" أي: مقدّراً ذلك، و منه ﴿ ادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ [الزمر: ٧٣].

٣- و محكية و هي الماضية نحو: "زيد أمسِ راكبا".

[أو سببي]: و تتقسم باعتبار حصول معناها لصاحبها و لملابسه إلى قسمين:

١- حقيقة [3] نحو: "جاء زيد راكبا".

٢- و سببية [4] نحو "جاء زيد راكبا غلامه".

[و ذا تركب]: و الأصل في الحال الإفراد، و جاء مركبة في ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها، [و هذهِ الألفاظ على ضربينِ]:

أ- فمنها ما أصله العطف نحو: (شَغَرَ بَغَرَ) أي: مُنتشرين، و (شَذَرَ مَذَرَ) أي مُتفرّقِين، و اللفظان مركبان تركيب خمسة عشر، و (تركتُ البلادَ حيثَ بيثَ) أي: مبحوثة، بحث عن أهلها و

---

[1] (المقارنة) هي التي يتحق معناها في زمن تحقق معنى عاملها نحو: "أقبل البريء فرحًا، هذا يسوق السيارة الآن محترسًا" فزمن الفرح، والاحتراس، و هو زمن وقوع معنى الفعلين: أقبل، يسوق . (النحو الوافي)

[2] و (المقدرة) أو المستقبلة: هي التي يتحقق معناها بعد وقوع معنى عاملها. (النحو الوافي)

[3] (الحقيقة) هى التى تبين هيئة صاحبها مباشرة نحو «وَقَفَ المُصَلِّى خاشعاً»فخاشعا حال تبين هيئة صاحبها مباشرة وهو المصلى ولا شأن لها بغيره. (النحو الوافي)

[4] (السببية) هى التى تبين هيئة شيئ له اتصال وعلاقة بصاحبها الحقيقى اىُ علاقة دون أن تبين هيئة صاحبها الحقيقى مباشرة نحو «وقف المصلى خاشعا قلبه» فكلمة خاشعا حال وصاحبها الحقيقى هو المصلى و لكنها لا تبين هيئته وإنما تبين شينا له صلة وعلاقة به هو قلبه فإن قلبه جزء منه. (النحو الوافى)

استَخْرَجوا منها حيث من استحث الشيء ضاع في التراب، و بيث من استبثاته استخراجه بعد الضياع، و (هو جاري بيت بيت) أي: بيتا لبيت، و ليس أصل هذه، العطف، كما قال الدماميني، خلافا لما في الشرح.

ب- و منها ما أصله الإضافة نحو: أفعل هذا بادىء بَدْء، أي: مبدوء به، و تفرّقوا أيادِي سَبأ.

و هذا مزيد على الخلاصة.

[وقوع الحال ظرفا[1] و جملة]

[٤٦٣] ﴿ وَ جِئْ بِـهِ ظَـرْفاً، وَ جُمْلَـةً جَرَتْ مُخْبِـرَةً مِنْ حَرْفِ آتٍ قَـدْ عَرَتْ ﴾

الأصل في الحال أن تكون اسما مفردا كما تقدم، و قد تجيء ظرفا، و جارا و مجرورا نحو: ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾[2] [القصص ٧٩].

و قد تجيء جملة بثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون خبرية[3]، لأنها صفة في المعنى لصاحبها، و أما قوله ﷺ «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا ها و ها»[4]، فهو على إضمار القول أي: إلا قائلين ها و ها.

و الثاني: أن تكون غير مصدرة بعلامة استقبال، فلا تعرب جملة "سَيَهْدين" مِن ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ [الصافات: ٩٩] حالا.

---

(١) الحال بهذا الاعتبار تنقسم إلى ثلاثة أقسام، هي: ١- حال مفردة، نحو: جاء الطالبُ ضاحكاً، وجاء الطالبانِ ضاحِكَيْنِ، وجاء الطلابُ ضَاحِكِينَ . والمراد بالمفرد، ما ليس بجملة . ٢- حال جملة، وهي نوعان: أ- جملة اسمية، نحو: جاء الطلابُ وهم. يضحكون، ب- جملة فعلية، نحو: جاء الطلابُ يضحكون، ٣- حال شبه جملة، نحو: رأيت الهلال بين السَّحابِ . (شرح الفية)

(٢) "في زينته" جار و مجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستتر العائد على "قارون". (ضياء السالك)

(٣) (مخبرة) اي جملة خبرية غير تعجبية و لا مصدرة بحرف تدخل على المضارع المستق. (ابن القره داغي)

(٤) و لفظ الحديث فى البخارى (لاَ تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، إِلاَّ وَزْنًا بِوَزْنٍ) (رقم: ٢٠٦٨).

و مسألة توجيه ذلك من العويصات التي لم يتحرر فيها كلام القوم، و وجهه فيما ظهر لي الآن أن تصديرها بها يوهم الاستئناف كما أن تجريدها من الواو في نحو "جاء زيد و هو يسرع" يوهمه، و لذلك وجبت فيها الواو، كما قال الشيخ عبد القاهر، و يتخرج من هذا التوجيه الجواب عن إشكالين ذكروهما ،و لم يجيبوا عنهما، و هما أن الجملة الحالية قد تصدر بعلامة المضي كلم فما الفرق؟، و قد تحشي بعلامة الاستقبال كقد فما الفرق بين التصدير و غيره؟

و ههنا مسألة يتأكد التنبه لها و هي: أن تعلم أنه ليس كل مقام يصح فيه الاتيان بالحال مفردة و جملة، بل مقام الأول غير مقام الثاني، فنقول: "جاءني زيد و هو مسرع" إذا أردت تأكيد نسبة الإسراع إليه لغرض من الاغراض ككونه ممن يستغرب اسراعه في سيره، أو في خصوص مجيئه إليك، و لا يحسن هنا أن تقول: جاءني زيد مسرعا، و تقول هذا في غير مقام التأكيد، و لا يحسن الأول، ففي قوله تعالى: ﴿ فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ [الأعراف: ٣] أفرد الأولين، لأن مقامها ليس مقام تأكيد، و أتى بالثانية جملة لأن مقامها مقام التأكيد، و وجه ذلك أن النهار يتمكن فيه من التصرف و الدفع ما لا يتمكن بالليل، فالمعنى: جائهم و هم في القيلولة متمكنون من التصرف و الدفع و لم ينجهم ذلك، و يقول أخذ اللصوص القوم و هم منتبهون إذا استبعد في حقهم ذلك، و لا يحسن الافراد هنا، و انظر إذا كان يستبعد منك السفر غير راكب و لا تعهد منك القدرة عليه و وقع منك و أردت الإخبار به لم يقنعك أن تقول: سافرت راجلا، بل لا يقنعك إلا أن تقول: و أنا راجل، و إذا كان في بلدك جبار طاغية لا يقدر أحد أن يمر عليه راكبا و لا ينزل، أو لا يقدر أحد أن يدخل عليه و هو منتعل فوقع منك معه خلاف ذلك لم يقنعك أن تقول: جرت راكبا على فلان، أو دخلت على فلان منتعلا بل الذي يقنعك أن تقول: جرت على فلان و أنا راكب، و دخلت عليه و أنا منتعل، و تقول لمن جمع بين أمرين متباعدين لا يليق الجمع بينهما و وقع ذلك منه بالفعل لا تدخل على شيخك و أنت متشمر مثلا، و لا تكلم أباك و أنت رافع صوتك، و لا تصل و أنت غصبان، بخلاف ما إذا لم يصدر منه ذلك و أردت نهيه عنه فإنك تأتي بالحال المفردة و من هنا و الله أعلم قال تعالى: ﴿ لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَ أَنْتُمْ سُكَارَى ...... وَ لَا جنبا ﴾ [النساء:

٤٣] و لم يقل سكارى و لا جنبا، أو و أنتم سكارى [١]، أو و أنتم جنبا، فافهم، و تأمل. و قد تلخص حينئذ أن الجملة أقوى دلالة على ثبوت الصفة من المفرد، و أما ما ذكره التاج السبكي في "الاشباه و النظائر" من أنه قد يتغير المعنى عند وضع الجملة موضع الحال قال: ألا ترى أن مَنْ نَذَر أن يعتكف يوما صائما لزمه الجمع بين الصوم و الاعتكاف المنذرين على الصحيح و لا يغنيه الاعتكاف في نهار رمضان بخلاف ما لو قال: و أنا صائما، فإنه لا يلزمه الصوم، و إنما نذر الاعتكاف بصفة، فإذا وجدت صح ايقاع المنذور و هو الاعتكاف فيها، **فأقول عليه** من أين يلزم أن يكون الصوم في المثال الأول منذورا كالاعتكاف فإن الحال قيد في عاملها و صفة لصاحبها، و ليست مشاركة له في جهة تسلط العامل عليه، و إنما يفيد ذلك العطف و المقارنة التي تفيدها الحال المقتضية مطلق الجمع لا تتوقف على المشاركة في الجهة حتى لا يصدق المثال إلا بخصوص الصوم المنذور، ألا ترى أنك تقول: لله عليّ أن أعتكف أو أحج شابا أو كهلا و نحو ذلك من الصفات اللازمة التي لا معنى لكونها منذورة و يلزم على ما ذكره أنه إذا قيل لشخص اعتكف صائما لا يحصل منه الامتثال بالاعتكاف في رمضان، بخلاف اعتكف و أنت صائم، فإن اعتبر خصوص النذر لم يكن الفرق من جهة افراد الحال و عدمه على أن اعتبار ذلك لا يعطي الفرق الذي ذكره.

قوله (**مخبرة**) بصيغة اسم الفاعل أو المفعول على الحذف و الإيصال حال من فاعلِ (**جرت**)، و جملة (**قد عرت**) حال ثانية، و قد تبيّن لك مما سبق أنّ المشترط إنما هو عُرُوّها من خصوص التصدّر بحرف الاستقبال لا عُرُوّها عنه من حيث هو، ففي المتن شيء و الله أعلم.

---

(١) كذا في النسخة بأو و نصب جنب لعله تجريد و الصواب و انتم جنب كما لا يخفى بالتامل. (كاتب نسخة (أ) أحمد بن محمد)

[الضمير في الجملة الحالية]

[٤٦٤] ﴿ وَ أُلزِمَتْ ضَمِيرَهُ [١] إنْ أكِّدَتْ أَوْ عُطِفَتْ أَوْ بِمُضارِعٍ ثَبتْ [٢] ﴾

[٤٦٥] ﴿ تُبْدَأ أَوْ مَنْفِيُّ لا و ما اجزم [٣] واواً وَ قَدِّرْ مُبْتدا في مُوهِمِ ﴾

[٤٦٦] ﴿ كَالْماضِي يَتْلُوا أَوْ أَوِ الّا قَدْ وَلي وَ غَيْرُ ذي الْجُمْلَةِ بِالْواوِ صِلِ ﴾

[٤٦٧] ﴿ أَوْ مُضْمَرٍ أَوْ بِهِما .... ﴾

٣- ذكر رحمه الله تعالى أن الجملة الحالية يجب إرتباطها بالضمير في سبع صور:

الأولى: أن تكون مؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢]، و نحو: أبوبكر الخليفة قد علمه الناس، فلا فرق بين الاسمية و الفعلية، بخلاف المؤكدة لعاملها نحو: ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ ﴾ [البقرة: ٨٣]. و هذا معنى قوله **(إن أكّدت)** بالبناء للفاعل. و نائب فاعل **(أُلزمت)** ضمير الجملة الحالية، و المضاف له ضمير لصاحب الحال.

الثاني: أن تكون معطوفة نحو﴿ فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ [الأعراف: ٣] . و إليها أشار بقوله **(أو عُطفت)** بالبناء للمفعول.

الثالثة: أن تكون مبدوّة بمضارع مثبت نحو:﴿ وَ لَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ ﴾ [المدثر: ٦]، و هو معنى قوله **(أو بمضارع ثبت تبدأ)**، و جملة **(ثبت)** صفة لمضارع.

---

(١) هذا شرط ثالث للجملة الحالية.

(٢) (أو بمضارع ثبت) اي مثبت مبتدأ به، فإن صدر بمعموله ارتبط بالواو نحو{و إياك نستعين}. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (أو تنفي بلا) أو بـ"ما" لا بـ"لم" و"لما" لأن مدخولهما لإفادته المضي يقرب من الماضي الجائز الاقتران بها . (ابن القره داغي)

- في نسخة (أو ينفي بلا) و في أخرى (أو منفي بلا).

الرابعة: أن تكون مبدوة بالمضارع المنفي بلا نحو: ﴿ وَ مَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾ [المائدة ٨٤]. و جعل ابن مالك ترك الواو فيه أكثريا، و أنشد على مجيء الواو (... و كنت و لا ينهنهني الوعيد)، و قوله:

أَكْسَبَتْهُ الْوَرِقُ الْبِيضُ أَبًا وَ لَقَدْ كَانَ وَ لاَ يُدْعَى لأَبْ

و نحو هذا في المفتاح.

و قال في الإيضاح: تجوز الواو و تركها على حد سواء، و من مجيء الواو قراءة ابن ذكوان ﴿ وَ لاَ تَتَّبِعَانِ ﴾ [يونس: ٨٩] بالتخفيف ، و إلى هذا أشار بقوله (أو منفي لا) عطفا على (ثبت).

الخامس: أن تكون مبدوة بمضارع منفي بما كقوله: (عَهِدْتُكَ ما تَصْبُو و فيكَ شَبيبةٌ ...) و إليها أشار بقوله (و ما) عطفا على لا. و قوله (اجزم) أي: اقطع بما ذكرته، و لا تغتر بمجيء ما ظاهره خلاف ذلك، فإنه مؤوّل كقولهم: "قُمْتُ وأَصُكُّ عَيْنَهُ"، و قوله: (نجوت وأرهنهم مَالِكًا ...) و تأويله أن يقدر بعد الواو مبتدأ، و تصير الجملة اسمية أي: و أنا أصك، و هو معنى قوله (واوا ...) الخ أي: قدر المبتدأ في موهم الواو أي الارتباط بها، فـ (واو) مفعول مقدم بـ (موهم)، و (مبتدا) مفعول (قدر).

السادسة: أن تكون مبدوة بماض متلو بأو كقوله: (كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارَ أَوْ عَدَلاَ ...)، و إليها أشار بقوله (كالماضي يتلوا أو).

السابعة: أن تكون مبدوّة بماض تال إلا كقوله تعالى:﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [الحجر: ١١] و إليها أشار بقوله: (أو إلا قد ولي) أي: الماضي، ثم ذكر أن ما عدا هذه السبع يجوز ارتباطه بالواو فقط، و بالضمير فقط، و بهما معا نحو: ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَ نَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ [يوسف: ١٤]، ﴿ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ [البقرة:٣٦] ، ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾ [البقرة:٢٤٣].

فإن قلت: كيف تأول جملة ﴿وَ نَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤] بالوصف؟

قلت: من المعنى لا من اللفظ نظير ما مرّ في قولهم "جاء زيد و الشمس طالعة" أي: لأن أكله الذنب غير مكترث، و لا مبال بجماعتنا على أن الذنب صاحب الحال أو غير ممنوع بنا، و لا محسن بجماعتنا

على أنه ضمير يوسف عليه الصلاة و السّلام بناء على ما تقدم قريبا من رأي الزمخشري في ضربي زيدا قائما، و قد فصل رحمه الله المقام، و تحرز مما توهمه الخلاصة من جواز الأوجه الثلاثة فيما عدا المصدرّة بالمثبت لكن ذكروا أن الواو تجب في صورتين:

إحداهما: أن يفقد الضمير كقوله: (فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَومٍ ثِيَابَهَا ...).

و الثانية: أن تكون مصدرّة بمضارع مقترن بقد نحو: ﴿ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَ قَدْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الصف:٥].

قال الشيخ يسن فكان ينبغي لابن مالك أن يقول بعد قوله «و موضع الحال...» الخ:

و أوجب الواو إذا ما انعدما ضمير ربط للذي تقدما

و هكذا المضارع المصدّر بلفظ قد و حاله مقرّر

قلت: لا أسلم أن لنا جملة يمنع فيها الضمير حتى تجب فيها الواو، غاية الأمر أن المتكلم إذا لم يأت في الجملة بالضمير وجب عليه الاتيان بالواو، و ذلك من فعله، و اختياره، فهذه حينئذ من افراد ما تجوز فيه الأوجه الثلاثة، و أما الصورة الثانية فقد صرّح بتقدير المبتدأ فيها بعد الواو، و الجملة الاسمية هي الحال، انظره في شرح التلخيص و حينئذ فما في المتن تام.

[حذف عامل الحال]

[٤٦٧] ﴿ .... وَ يُحْذَفُ عامِلُ حالٍ، وَ وُجوباً يُولَفُ ﴾

[٤٦٨] ﴿ لا مَعْنَوِيٌّ .... ﴾

أي: يجوز حذف عامل الحال لقرينة، كقولك للمسافر: راشدا، و للقادم: مسرورا، و راكبا لمن قال: كيف جئت؟ أي: تسافر و رجعت و جئت.

و قد يكون حذفه واجبا و هو معنى قوله (و وجوبا يولف) كما تقدم في مسألة "ضربي زيدا قائما".

و يستثنى من جواز حذف عاملها ما إذا كان معنويا كاسم الإشارة و الظرف فإنه لا يجوز حذفه عند الاكثرين، فهم أم لا، لفرعيته و ضعفه، و هو معنى قوله **(لا معنوي)** عطفا على مقدّر.

[منع حذف الحال]

[٤٦٨] ﴿.................. وَ لِحالٍ ما حُظِر إلّا جَواباً أَوْ بِنَهْيٍ أَوْ حُصِر ﴾

و (ما) نافية، و نائب فاعل (حُظِر) ضمير الحال، و (لحال) متعلق بحظر أي: ما مُنِعَ الحذفُ للحالِ، بل يجوز حذفها، إلا [في ثلاثة مواضع فيجب ذكرها، هي]:

١- إذا كانت جوابا نحو: "راكبا" لمن قال كيف جئت؟.

٢- أو كانت بعد نهي نحو: ﴿ وَ لا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً ﴾ [الإسراء:٣٧].

و في التسهيل يجوز حذف الحال إن لم تنب عن غيرها أو يتوقف المراد على ذكرها. انتهى. فاحترز بالأول من "ضربي زيدا قائما"، و من نحو أ قائما و قد قعد الناس، و بالثاني ممّا إذا توقف المراد على ذكرها.

قال الدماميني: و أكثر ما يقع ذلك في النفي و شبهه كقوله تعالى: ﴿ وَ ما خَلَقْنا السَّماوات وَ الأَرْضَ وَ ما بَيْنَهُما لاعِبِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٦]، ﴿ وَ مَآ أَرْسَلْنَكَ إِلاَّ مُبَشِّراً وَ نَذِيراً ﴾ [الاسراء: ١٠٥]، ﴿ لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَ أَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ [النساء: ٤٣]، و يأتي في غير ذلك كقوله تعالى: ﴿ وَ هَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود: ٧٢]، و منه قوله:

إِنَّمَا الْمَيِّتُ من يعيش كئيباً كاسفاً بالُهُ، قليلَ الرّجاء

ففي قوله حينئذ (أو نهي) نظر من وجهين: أحدهما: أن الحكم لا يتقيد به. و ثانيهما: أن الحذف لا يجب معه أبدا، إذ ليس ذلك لأجل النهي حتى يدور معه.

٣- و كذا يجب ذكرها إذا كانت محصورا فيها لما تقدم في باب المفعول به[1].

[حكم حذف صاحب الحال]

و بَقِي على المصنف حذف صاحب الحال. قال الرضي: و يجوز حذفه نحو: الذي ضربتُ مجرداً زيدٌ، أي: ضربته[2].

❊ ❊ ❊

---

[1] هذا معنى قوله: (أو حصر) نحو: ما أحب العالم إلا نافعا بعلمه.

[2] لأن حذف عائد الموصول في مثله قياسي. (يوسف حسن)

﴿ التَّمْيِيـزُ ﴾

[تعريف التمييز، و عامله]

[٤٦٩] ﴿ اِسْمٌ بِمَعنى مِنْ مُبِيـنٌ نَكِرَه يُـنْصَبُ تَمْيِيزاً بِما قَـدْ فَسَّرَه[1] ﴾

[٤٧٠] ﴿ مِنْ عَدَدٍ أَوْ كَيْـلٍ أَوْ وَزْنٍ وَ ذِي مِـساحَـةٍ وَ كُـلِّ ما يُشْبِـهُ ذِي ﴾

قوله (اسم) جنس، و (بمعنى من) مخرج للحال، فإنها اسم بمعنى في، كما سبق، و (مبين) -أي: المفيد للبيان- مخرج لاسم لا، فإنه بمعنى من الاستغراقية، و (نكرة) مخرج لوجهه من نحو "زيد حسن وجهه" فإن فيه ما في حسن وجها إلا التنكير.

و حكمه النصب، و ناصبه المميز به إن كان تمييز مفرد، و الفعل و شبهه إن كان تمييز جملة، و كلامه هنا في الأول بقرينة قوله (من عدد ...) الخ، و العامل في الثاني يعرف من قوله فيما سبق: (و سبق فعل ...) الخ، و مثل هذا يقال في قول الخلاصة «ينصب تمييزا بما قد فسره» فنحمله على خصوص تمييز المفرد، و نجعل قوله «كشبر ارضاً ...» الخ حالا مقيدة أي ينصب بما فسرّه حالة كونه كذا[2] في كونه تمييز مفرد، و عامل تمييز النسبة يستفاد من قوله «و الفعل ذو التصريف ...» الخ، و لا حاجة إلى ما أطال به شراحها.

قال الرضي: و إنما عمل المميّز في التمييز لأن الاسم إذا تمّ بإضافة نحو "ما فيها قدر راحة سحابا"، أو تنوين نحو "عندي رطل زيتا"، أو نون تثنية نحو "عندي منوان سمنا"، أو جمع نحو ﴿ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمالاً ﴾ [الْكَهْف: ١٠٣] ، أو شبهه نحو: "عشرين رجلا" شابه الفعل إذا تمّ بالفاعل فيشابه التمييز الآتي

---

(١) أي: إن التمييز هو: الاسم النكرة المتضمن معنى"من"، الذي يبين إبهام ما قبله ويوضحه، و أن ناصبه هو ذلك الشيء المبهم، الذي جاء التمييز لإيضاحه. (ضياء السالك)

- نحو: اشتريت رطلاً عسلاً، فـ(عسلاً) تمييز، لأنه اسم، بدليل تنوينه و هو نكرة متضمن معنى (من) التي للبيان، أي: من العسل. و بيّنَ ما قبله من إبهام، لأن قولك: اشتريت رطلاً، فيه إبهام لأن السامع لا يفهم ما تريد بالرطل، هل تريد عسلاً أو تمراً أو سمناً؟. (دليل السالك)

(٢) في النسخة «ككذا».

بعده المفعول، لوقوعه بعد تمام الاسم، كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله.

قال: و قد يكون الاسم تاما بنفسه، لا بشيء ، و ذلك شيئان:

أحدهما: الضمير، و ذلك في الأغلب فيما فيه معنى المبالغة و التفخيم كمواضع التعجب، نحو: يا له رجلا، و يا لها قصة، و ما أحسنها فعلة، و لله دره فارسا، و ويحه رجلا لقيته، و كذا: نعم رجلا، و بئس عبدا، و: ﴿ سَاءَ مَثَلاً ﴾ [الأَعْرَاف: ١٧٧]، و منه رب رجلا، إذ هو جواب في التقدير، لمن قال: ما لقيت رجلا، فكأنك قلت: لقيت رجلا أيّ رجل، و لا ريب في أن التمييز في: نعم، و ما بعده: عن المفرد، و هو الضمير فيها لكونه مبهما و إن عرف المقصود من الضمير في رجوعه إلى سابق معين نحو: "جاءني زيد فيا له رجلا"، أو بالخطاب لشخص معين نحو: قلت لزيد: يا لك من شجاع، فالتمييز عن النسبة الحاصلة.

ثانيهما: اسم الاشارة، نحو ﴿ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ﴾ [بقره: ٢٦] فيمن قال: إنه تمييز، لا حال، و كذا: حبذا زيد رجلا، فالعامل في التمييز في القسمين: هو الضمير، و اسم الاشارة بتمامهما و لا يظن أن الناصب في: نعم رجلا و شبهه الفعل بل هو الضمير. انتهى.

قال الدماميني: و هو حسن و لكن فيه أشياء:

منها: أنه صرّح أن خمسة و كم تام بتنوين مقدّر، فيقال: إن تقدير التنوين مع الضمير و اسم الإشارة ممكن بعين ما أمكن في خمسة عشر و كم، إذ الجميع مبني.

و منها: أنه يصح أن يقال: "زيد نعم رجلا" فيكون الضمير عائدا إلى معيّن، و يكون التمييز للنسبة ماما أن يلتزم التفصيل، أو يقول: ضمير نعم لا يعود إلى زيد تقدم أو تأخر، و إنما يعود على مبهم عام، و يكون رابط المبتدأ العموم.

و منها: أنه بني كلامه في التمييز على اسم الاشارة على قول بعض، و هو رأي مرجوح، لأن اسم الإشارة يشار به إلى معلوم، و إنما سمي مبهما من حيث إن مسماه لا يفهم منه، و ليس كعشرين في الابهام، كذا قيل، و فيه بحث. انتهى. و هو ظاهر، و ما ذكره من تقدير التنوين خالف فيه أبوحيّان، و

قال: لا يقدر في مبني و غير منصرف، و هو متجه، كما قال الدماميني، لأنه لا يصلح مع المبني و غير المنصرف شيء من أنواع.

[من عدد، أو كيل، أو وزن، و ذي مساحةٍ، و كلّ ما يشبه ذي]: و المفرد المبهم المفتقر إلى التمييز أربعة أنواع:

أولها: العدد نحو: "أحد عشر كوكبا".

و ثانيها: المقدار: و هو ما يفيد الوزن نحو: "منوان عسلا"، أو الكيل نحو: "مدبرا"، أو المساحة نحو: "شبر أرضا".

و ثالثها: ما يشبه ذلك [١] نحو ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَه ﴾ [الزّلزلة: ٧] ، و "هذا نِحْيٍ سَمْناً"، ﴿ وَ لَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾ [الكهف: ١٠٩].

و رابعها: ما كان فرعا للتمييز نحو: "بابٌ سَاجاً"، و "ثَوبُ خَزّاً".

و قد ذكر المصنف أنواع المقادير و ذكر ما يشبهها.

و النوع الرابع فيه خلاف: فقد قيل: إن المنصوب فيه حال، و هو ظاهر مذهب سيبويه و صحح، فمن ثَمّ اسقطه، و قد ظهر أن صنيعه أتم من صنيع الخلاصة.

[أحكام تمييز المقادير و شبهها]

[٤٧١] ﴿ وَ بَعْدَ غَيْرِ الْعَدَدِ اجْرُرْ إِنْ تُضِف   وَ النَّصْبُ بَعْدَ ما أُضِيفَ قَدْ أُلِف ﴾

[٤٧٢] ﴿ إِنْ كانَ لا يُغْنِي عَنِ الْمُضافِ لَهْ   .... ﴾

يجوز جر التمييز بعد المقادير و شبهها إذا أضيفت إليه كـ "شبرُ أرضٍ"[٢].

([١]) ما يُشبه المقادير و هو: كلُّ ما أَجْرَتْه العرب مجرى المقادير؛ لِشبهِه بها في مُطْلَقِ المقدار وإنْ لم يَكُنْ منها؛ لعدم دلالته على مقدار معيَّن محدود، نحو: صَبَبْتُ عليه ذَنُوباً ماءً، واشتريتُ كِيْساً دقيقاً. (شرح ألفية)

([٢]) هذا معنى قوله (**و بعد غير العدد اجرر إن تضف**).

و احترز بـ (**غير العدد**) من تمييز العدد، فإنه إما واجب النصب، و ذلك إذا كان العدد مركبا، لئلا يلزم تنزيل ثلاثة أشياء منزلة الاسم الواحد، و إما واجب الجر، و ذلك تمييز الثلاثة و العشرة و ما بينهما، و المائة و الألف. و الأمر هنا للجواز بقرينة من النصب، و لم يحتج في الخلاصة لاستثنائه، لأنه لم يذكره هنا اعتمادا على ما يأتي له في العدد. و ما في المتن أتم، و مفعول (**اجرر**) محذوف أي: التمييز، و الأمر دليل الجواب.

(**و النّصب**) مبتدأ، و (**قد ألف**) خبره، و (**بعد**) متعلقة به، و (**ما**) واقعة على المُمَيَّز - بالفتح -، و هو تقييد لما قبله. يعني: أن جواز الجرّ بإضافة المميّز مشروط:

١- بما إذا لم يكن مضافا لغير التّمييز، لأنّ الاسم الواحد لا يضاف مرّتين كـ ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[1] [آل عمران: ٩١]. و لا يرد عليه ما ورد على الخلاصة من اقتضاء امتناع الجر بمن، وإن أجيب عنها بأنّ وجوب النصب المذكور فيها إضافي أي بالنسبة للجرّ بالإضافة الذي الكلام فيه. و قد يقال ما فيها أصرح في المقصود، لأنّ ما هنا لا يفهم منه الوجوب إلا بالحظر لتعذر الإضافة مرتين.

٢- [**إن كان لا يغني عن المضاف له**]، و اسم (**كان**) ضمير ما أضيف. **أي**: إن كان المضاف لا يغني عن المضاف إليه كالمثال المتقدم. و احترز بذلك ممّا إذا كان يغني عنه، فإنه لا يمتنع الخفض بالإضافة لصحة حذف المضاف إليه و إضافة الاسم إلى التمييز نحو: "هذا أكرم الناس رجلا".

و كنت استشكل هذا الشرط عند المرور عليه في الخلاصة بأن التمييز في المحترز عنه تمييز نسبة، و هو غير داخل في موضوع المسألة أعني جرّ تمييز المقادير و شبهها بإضافتها إليها، و كأن ابن هشام في توضيحه لذلك ضرب عن شرح قوله إن كان مثل... الخ، ثم رأيت الدماميني قال: لما ذكر هذا الشرط في التسهيل، و مثل للمحترز عنه بانا أكثرهم مالا، هذا عند غيره تمييز نسبة لا المفرد. انتهى. و لا أدرى كيف يصح كونه تمييز مفرد.

---

(١) وجه الاستشهاد: مجيء "ذهبا" تمييزا لملء، ولا يجوز جره بالإضافة؛ لأن "ملء" مضاف مرة، فامتنع إضافته مرة أخرى و إلى ذلك أشار ابن مالك في الألفية: و النصب بعد ما أضيف وجبا. (مصباح السالك)

[حكم التمييز بعد أفعل التفضيل]

[٤٧٢] .... كَـفاعِـلٍ بِـأَفْعَلِ الْمُفَضِّلَـة[1]

تشبيه في وجوب النصب.

و **المعنى:** أن الفاعل بأفعل -أي بهذه الصيغة- إذا كانت للتفضيل و نسبت لغير ذلك الفاعل فانبهت نسبتها يجب نصبه على التمييز لتلك النسبة، و لا يجوز جره بالإضافة نحو: "زيد أكثر مالاً"، و بهذا تعلم أنه ليس المراد الفاعل اصطلاحا بل معنى، كما أفصحت به الخلاصة.

و اعترض أبوحيّان بأنك إذا أتيت بفعل من مادة اسم التفضيل في مكانه و رفعت ذلك الاسم به لم يصح، لأن الفعل لا يفيد ما يفيده اسم التفضيل من الزيادة. و أجيب بأنا نقول في "أنت أعلى منزلا" مثلا أنت علا منزلك علوا زائدا على منزل غيرك، و لا يشترط وجود فعل مساو لاسم التفضيل، بل لا يمكن ذلك، و لم تصح الاضافة فيما ذكر لأن اسم التفضيل لا يضاف إلا لما هو بعضه، و هو فيه صفة لشخص و الشخص غير المال بخلاف ما إذا لم تكن النكرة بعد أفعل فاعلا في المعنى نحو: "مال زيد أكثر مال" فإنه يتعين جرّها بالإضافة، لأن أفعل مضاف إذ ذاك إلى ما هو بعضه.

قوله (**المُفَضِّلَة**) بصيغة اسم الفاعل نعت لـ (**أفعل**) تحرز به من نحو احمر ممّا لا تفضيل فيه.

---

(1) أي: كما يجب نصب تمييز هو فاعل في المعنى لأفعل و يمتنع جرّه. (ابن القره داغي)

- جاء في شرح ألفية: «التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل: إن كان فاعلا في المعنى وجبَ نصبه، وإنْ لم يكن فاعلا في المعنى وجبَ جرُّه بالإضافة . فمثال الفاعل في المعنى: أنت أَعْلَى مَنْزِلاً وأكثرُ مالاً . فمنزلا، و مالا: تمييزان يجب نصبهما؛ لوقوعهما بعد أَفْعَل التفضيل، وهما فاعلان في المعنى . وضَابِطُ ما هو فاعل في المعنى: أنْ يَصْلُحَ جَعْلُه فاعلا بعد جَعْل أفعل التفضيل فِعْلا، فإذا جعلتَ أفعل التفضيل في المثالين السابقين فعلا وقع التمييز فاعلا؛ فتقول: أنت عَلاَ منزِلُك، وكَثُرَ مَالُكَ . و كذلك يجب نصبه إذا كان التمييز فاعلا في المعنى، وأضيف أفعل التفضيل إلى غير التمييز نحو: أنت أعلى الناسِ منزلاً. و مثال ما ليس بفاعل في المعنى: زيدٌ أفضلُ رجلٍ، فرجلٍ، يجب جرُّه بالإضافة؛ لأنه ليس فَاعِلا في المعنى. و ضَابِطُ ما ليس فاعلا في المعنى: أنْ يكون أفعل التفضيل بعضاً من جِنْسِ التمييز مع صِحَّة وضع لفظ (بعض) موضع أفعل التفضيل. ففي المثال تقول: زيد بعض الرجال اي زيد بعض جنس الرجال. (شرح ألفية)

[وقوعُ التمييزِ بعد التَّعَجُّبِ]

[٤٧٣] وَ بَعْـدَ ذِي تَعَجُّـبٍ فَمَيِّــزا [1] ....

من مميز النسبة أيضا الواقع بعد التعجب سواء في ذلك الصيغتان المبوّب لهما نحو "ما أحسنه رجلا"، أو لا نحو "لله دره فارسا" إذا لم يكن الضمير معلوم المعاد، و ذلك لما في التعجب من الابهام.

فإن قلت: كثيرا ما يجري في كلامهم التمثيل بـ"ما أحسن زيدا رجلا" فما فائدة هذا التمييز و أيّ إبهام رفع؟ **قلت:** ظهر لي أنه ليس المراد به معناه الحقيقي أعني الذكر البالغ بل هو كناية عن صفة تناسب المقام الذي يستعمل فيه هذا الكلام، فإنه كثيرا ما يقال على سبيل المدح: "فلان رجل" في ذكر مقام الشجاعة، أو الرأي أو الحزم أو الطاعة و التقوى إلى غير ذلك، أو المراد أن التعجب ليس من صفة مخصوصة فيه كـ"ما أحسنه كريما" بل من جميع صفاته التي تتضمنها رجوليته.

[جرُّ التَّمييز بـ (مِنْ) البيانيَّة]

[٤٧٣] .... وَ جَـرُّ مِـنْ ذا عَدَدٍ ما جُوِّزا [2]

[٤٧٤] كَفاعِلٍ حُوِّلَ مِنْ فاعِـــلٍ أَوْ مَفْعُولِهِمْ، وَ جَـرَّ غَيْرَ ذا رَأَوْا

قد سبق أن التمييز على معنى مِن البيانية، و ليس المراد أنها مقدرة قبله، بل أنه يفيد ما يفيده من البيانية مع مجرورها من البيان، و لا يلزم من ذلك أن يكون صالحا لمباشرتها و دخولها عليه، بل منه ما يصلح لذلك كتمييز المقادير و شبهها، و منه ما لا يصلح، و ذلك تمييز العدد، لأنه مفرد لا يصح حمله على العدد. و قاعدة "مِن" إذا بينت نكرة أن يصلح في موضعها ضمير تلك النكرة، و يجعل مجرورها خبرا عن ذلك الضمير من أجل أن البيان هو المبيّن في المعنى. و **هذا معنى الشطر الأول، فـ (جَرُّ)** مبتدأ مضاف لفاعله، و **(ذا عدد)** مفعوله، و **(ما)** نافية، و الجملة المبني فعلها للمفعول خبر المبتدأ.

---

[1] أي: اذكر التمييز بعد كل ما دل على تعجب، و يجب نصبه. (دليل السالك) .

- نحو: ما أَحْسَنَ زيداً رجلاً، وأَكْرِمْ بأبي بكرٍ أبا، ولله دَرُّكَ عالماً، وحَسْبُكَ بزيدٍ رَجُلاً، وكفى به عالماً .

[2] و يمتنع الجر بـ (من) في مسائل: الأولى: تمييز العدد، كعشرين قلماً. (دليل السالك)

و كذا تمييز النسبة إذا كان محولا عن فاعل[1] نحو: ﴿ وَ اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [2]، أو مفعول نحو: ﴿ وَ فَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [3] [القمر: ١٢]، لأنه لا معنى لحمل مجرور من على النسبة.

قال في التصريح: امتنع الجر بمِن في المحوّل عن الفاعل و المفعول، لأن التمييز مفسّر للنسبة لا للفظ المذكور. انتهى. و أقره محشيه، و لي فيه إشكال و هو أن التمييز ليس لعين النسبة، بل للمنسوب إليه، فإن أصل ﴿ اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم: ۴]: اشتعل شيب الرأس، ثم نسب الاشتعال للرأس الذي ليس هو المشتعل حقيقة، و جيء بالمشتعل الحقيقي مبينا للمراد لغرض الإبهام، ثم التفسير الذي هو أوقع في النفس، و كذا ﴿ فَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر: ١٢] على قياسه، فشيبا و عيونا ليسا لتفسير النسبة الاسنادية و الايقاعية، بل لتفسير المنسوب إليه كما رأيت، فتعذر حمله على النسبة لا يوجب له حكما إذ ليس هو لها.

---

(١) ذكر الموضع الثاني و الثالث من مواضع امتناع الجر بـ (مـن). هـذا معنـى قولـه (كفاعـل حُـوِّل مـن فاعـلٍ أو مفعولِهم).

- جاء في معاني النحو: و قد تقول ما الغرض من تحويل الفاعل أو المفعول إلى تمييز؟ و هل هنـاك اخـتلاف فـي المعنى بين قولنا (حسن محمد خلقا) و (حسن خلق محمد مثلا)؟ و الجواب أنه لا يعـدل مـن تعبيـر إلـى تعبيـر إلا يصحبه عدول من معنى إلى معنى، و أنـه يعـدل مـن الفاعـل أو المفعـول إلـى التمييـز لقصـد الاتسـاع و الشـمول و المبالغة، و ذلك نحو (قولك فاحت الحديقة عطرا) و الاصل: فاح عطر الحديقة، غيـر أن بينهمـا فرقـا فـي المعنـى، فقولك "فاح عطر الحديقة" معناه أن عطرا في الحديقة فاح، و أما قولك "فاحت الحديقة عطـرا" فمعنـاه: أن الحديقـة امتلأت عطرا . و فرق بين قولك (طاب نفس محمد) و (طاب محمد نفسا)، ففي الأول اسندت الطيـب إلـى الـنفس مباشرة، و في الثاني أسندته إلى محمد كله، ثم خصصت النفس بالذكر، فقد مدحته مرتين، مدحته كله بقولك طـاب محمد، و يدخل في ذلك نفسه ثم خصصت النفس بالذكر فكنت مدحته مرتين. (معاني النحو)

(٢) سورة مريم: ٤، وجه الاستشهاد: مجيء "شيبا" تمييز محولا عن الفاعل؛ والأصل: واشتعل شيب الرأس، فحـوِّل الإسناد من المضاف، وهو شيب إلى المضاف إليه، وهو الرأس، فارتفع. ثم جـيء بـذلك المضـاف الـذي حـول عنـه الإسناد فضلة تمييزا. (مصباح السالك)

(٣) سورة القمر: ١٢، وجه الاستشهاد: مجيء "عيونـا" تمييـزا محـوَّلا عـن المفعـول؛ لأن نسـبة فجرنـا إلـى الأرض مبهمة. و"عيونا" مبين لذلك الإبهام. والأصل: فجرنا عيون الأرض؛ فحـول المضـاف، وأقـيم المضـاف إليـه مقامـه. (مصباح السالك)

فإن قلت: فحينئذ يكون تمييز مفرد و لا يبقى لنا تمييز نسبة.

قلت: نعم و ذلك هو التعين، و ما خالج فكرك من فهم كلام المختصرات و شروحها على ظاهره جهل و قصور.

و قد قال ابن الحاجب في تعريف التمييز: هو ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدّرة، ثم قال: فالأول عن مفرد، و الثاني عن نسبة، فجعل التمييز كله رافعا للإبهام عن الذات، و فرق بين تمييز المفرد و النسبة بذكر الذات المبهمة في الأول و تقديرها في الثاني كما ترى، و هذا خلاف ما تعهده و تألفه من كلام من تعرفه من أن الرافع للابهام عن الذات إنما هو تمييز المفرد، لكن إذا فهمت ما ذكرناه في الآيتين انعكس اعتقادك، و لم يقبل ذهنك سوى أن تمييز النسبة أيضا كذلك إلا أن الذات معه مقدّرة، و أراد ابن الحاجب بالمستقر الذاتي تحرزا من العارض كما في المشترك، و إنما سموا النوع الثاني تمييز نسبة لما ذكره الرضي، و نصه عند قول ابن الحاجب (عن مفرد)، و (عن) نسبة لفظة عن في مثله تفيد أن ما بعدها مصدر لما قبلها و مثبت له، كما يقال: فعلت هذا عن أمرك و عن تقدمك ، أي أن أمرك سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد، أي: المفرد، لابهامه، سبب له، أو عن نسبة في جملة أو شبهها، أي: النسبة سبب له، لأنك تنسب شيئا إلى شيء في الظاهر، و المنسوب له في الحقيقة غيره، فتلك إذن مصدر و سبب لذلك التمييز. انتهى المراد منه.

و يظهر لك بتأمل "عندي عشرون درهما" و "طاب زيد نفسا" فـ (عشرون) وحده هو الداعي للتمييز، و ليس (طاب) وحده أو زيد وحده هو الداعي له، بل نسبة الأول للثاني هي الداعية، و لا يلزم من ذلك أن تكون هي المبيّنة، بل المبين هو الذات المقدّرة، و تلك الذات المقدّرة هي المبهة المحتاجة للبيان، و يلزم من إبهامها إبهام النسبة، و لما لم تكن ظاهرة نسب استدعاء التمييز إلى النسبة التي سرى الابهام إليها، فإبهام الذات المقدّرة هو السبب الحقيقي، إذ هو سبب المسبب المباشر أعني إبهام النسبة هكذا تفهم معنى قولهم: تمييز النسبة.

فإن قلت: ما ذكرت صحة جر تمييز النسبة بمن لأنه تفسير للذات كتمييز المفرد، فيصح حمله عليها، إذ تقديرها لا يمنع من ذلك؟

قلت: لا يلزم من تفسيره الذات المقدّرة إطراد صحة حمله عليها، بل تارة و تارة، فنقول: تمييز النسبة تارة يجوز جره بمن، بل و يترجح، و تارة لا، و ذلك أن تمييز النسبة منتصب عن تمام الاسم، كما سبق، فإما أن يصلح أن يكون نفس ما انتصب عنه، أو لا، و الأول إما أن يصلح أن يكون نفس متعلقه كـ "طاب زيد أبا"، فإنه يجوز أن يريد المتكلم بـ (الأب) نفس زيد، و أن أريد به أباه، أو لا يصلح نحو: كفى زيد رجلا، فرجل هو زيد لا غير.

و الثاني: إما أن يصلح أن يكون صفة نفسية، أو لا، و الأول إما أن يصلح أن يكون صفة متعلقة أيضا كـ: طاب زيد أبوة، فيجوز أن يريد المتكلم: أبوّته لغيره، و أبوة أبيه له، أو لا، نحو: طاب زيد علما، و الثاني: نحو: طاب زيد دارا، وإذا أردنا أن نصرح بالذات المقدّرة هنا قلنا في كفى زيد رجلا: كفى شيء زيد رجلا، و في طاب زيد نفسا: طاب شيء زيد نفسا، أو علما، أو دارا، فالذات المقدّرة هي الشيء المنسوب إليه (كفى) و(طاب)، فإذا أظهرته صار (زيد) في كفى زيد رجلا بدلا منه، و في طاب زيد نفسا مضافا إليه (شيء)، و رجلا تمييز لشيء المقدّر، و كذا (نفسا) و (دارا)، و (علما)، فإن قصدنا أن يراد التمييز في هذه الأمثلة كلها إلى أصله حين كان منسوبا إليه الفعل أو شبهه، و يرد الاسم الذي انتصب عنه التمييز إلى مركزه الأصلي جعلنا ما انتصب عنه التمييز، إن كان التمييز نفسه: بدلا من التمييز، أو عطف بيان له، فنقول: كفى رجل زيد، و طاب أب زيد، و إن كان التمييز متعلقا بما انتصب عنه، إما وصفا له أو غير وصف أضفنا التمييز إلى ما انتصب عنه، نحو: طاب أبوة زيد، و أبو زيد، و علم زيد، و دار زيد، و نفس زيد، جعلنا النفس كالتعلق له حتى صحّ إضافتها إليه، قاله الرضي. و قال: قيل هذا، و يعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي أقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفسا، إذا تمهد هذا كل ما كان فيه التمييز نفس ما انتصب عنه في الأمثلة المتقدمة فإنه يصح جره بمن.

قال الرضي: التمييز عن المفرد مقدّر بمن ، و كذا إن كان عن نسبة و كان التمييز عن نفس ما انتصب عنه بدليل تصريحهم بها في نحو قال الله عز وجل، و قاتله الله من شاعر.

و قال قبل هذا: إن عرف الضمير برجوعه إلى معين، أو الخطاب لشخص معين نحو: قلت لزيد: يا لك من شجاع، و لله درك من رجل، فليس التمييز عن المفرد، لأنه لا ابهام، إذن، في الضمير، بل عن

النسبة الحاصلة بالاضافة ، كما يكون كذلك إذا كان المضاف إليه فيها ظاهرا، كقوله: لله در أبي شروان[1] من رجل، و مثله قولهم: قال الله عز من قائل، و لقيت زيدا قاتله الله شاعرا، أو من شاعر. انتهى المراد منه.

و في التسهيل: فإن صحَّ الاخبار به عن الأول فهو أو لملابسه، و جاز كونه حالا، و الأجود استعمال من معه عند قصد التمييز.

قال الدماميني: أي إن صح الإخبار بالتميز على الاسم الأول الذي هو جزء الجملة نحو: "كرم زيد أبا" فإن الأب صالح لأن يخبر به عن زيد أي في الجملة وإن لم يكن كذلك في الواقع بدليل فهو له أي إذا أريد بالأب نفس زيد أو لملابسه أي إذا أريد به: أبو زيد، و جاز كونه حالا أي إن أريد بالتمييز عين الأوّل فالأجود الخ حرصا على بيان المعنى المتقدمة. انتهى.

و قد عرفت من كلام الرضي ضابط ما يجر بمِن و ما لا يجر.

فما في التوضيح و غيره من أن ما كان محوّلا لا يجر و غيره يجر بَعيدٌ من التحرير، إذ الأول منقوض بنحو كفى بزيد رجلا، فإن التمييز فيه محوّل كما مر في كلام الرضي، مع أنه يجوز جره بمن، و الثاني لا وجود له إلا في نادر، و أما ما مثل به من نحو "ما أحسن زيدا رجلا" فإن أصله كما قال اللّقاني أخذا من الرضي: ما أحسن رجلا زيدا، فـ (رجلا) مفعول به، و (زيدا) بيان، و ليس من شرط التحويل أن يقدّر التمييز في الأصل مضافا إلى الاسم الذي انتصب عنه حتى يمتنع ذلك في المثال، بل تارة يضاف كما إذا كان التمييز متعلقا بالاسم كـ "طاب زيد علما"، و تارة لا يضاف، بل يجعل الاسم بيانا للميز إذا كان عينه، كما في المثال، و ذلك و الله اعلم هو الذي أوقع شارحه، و النادر الذي أشرنا له قولهم "امتلأ الإناء ماءً" و"تَفَقَّأَ بَكرٌ شَحمَاً"، قال الدماميني: هما خارجان عن القياس، و قد تبين حينئذ وجه امتناع الجر بمن فيما امتنع فيه، إذ البيان لا يحمل إلا على عين المبين، و ما أوردناه على التوضيح و غيره هو وارد على المصنف فاعرف مقدار هذه المسألة، فإنك بعد أن تقف على كلام الرضي و غيره و تكون فيك الأهلية لاستخراجها منه لاتصل إلى ذلك إلا بعد التي و اللتيا لاسيما مع ما يسبق للطالب من الاعتقاد المصمّم على خلافه بالفه كلام من تقدم.

و في ذكر المتن للمفعول فيما يمتنع جره تنكيت على الخلاصة.

---

(1) في الرضي «انوشروان».

قوله (**كفاعل**) خبر لمحذوف، أي و ذلك، أي تمييز العدد كفاعل، و الكاف داخلة على المشبه نظير صنيع صاحب المختصر الفقهي، و (**حوّل**) صفة فاعل، و (**من فاعل**) متعلق بحول، و المراد بالفاعل الأول المعنوي المحوّل إليه الذي هو التمييز، و بالثاني الاصطلاحي المحوّل، فهو كقول التوضيح، و الثالثة ما كان فاعلا إن كان محولا عن الفاعل صناعة، و (**جرّ غير ذا**) مفعول مقدم بـ (**رأوا**)، و قد علمت ممّا تقدم معناه.

[تقديم عامل التمييز]

[٤٧٥] ﴿ وَ عامِلَ التَّمْييزِ حَتْماً سَبَقا وَ سَبْقَ فِعْلٍ صُرِّفَ الشَّيْخُ انْتَقى[1] ﴾

(**عامل التمييز**) مبتدأ، و جملة (سبق) خبر، أي تقدم وجوبا، و امتنع تأخيره، أما إذا كان العامل جامدا كـ "رطل" و أسماء العدد فواضح، و أما إذا كان متصرفا كـ: طاب فعُلّل بأمور و نُقِضت، و من هنا اختار ابن مالك في التسهيل جواز تقديمه عليه وفاقا للكسائي و المازني و المبرّد، و إلى اختياره أشار المصنف بالشطر الأخير.

فـ (**سبقَ**) مفعول مقدم بـ (**انتقى**)، و هو مضاف للمفعول أي: سبق التمييز فعلا، و جملة (**صرف**) صفة (**فعل**)، و (**الشيخ**) -أي: ابن مالك كما قال في الشرح- مبتدأ، و جملة (**انتقى**) خبر.

و ظاهر قوله في الخلاصة كما قال المكودي: أن له مذهبا ثالثا، و لم يقل به أحد، و الصواب ما ذهب إليه سيبويه و من وافقه من عموم الامتناع.

و العلة الموجبة للتأخير أن الواجب فيما تضمّن إبهاما و إفهاما تأخر الافهام، إذ لو قدم لضاع الافهام، و لم تبق له فائدة.

و يمتنع الفصل بين التمييز و عامله كما قال الرضي، و الابيات التي استشهد بها ابن مالك للجواز منها ما هو شاذ، و منها ما هو مؤوّل.

---

(1) أي: إن عامل التمييز يجب تقديمه. (دليل السالك) + فلا تقول: نفساً طابَ زيدٌ، ولا: عندي درهماً عشرون. في كلا المثالين لا يجوز تقديم التمييز، وذلك على مذهب سيبويه. وأجاز الْمُبَرِّدُ: تقديمه على عامله المتصرِّف؛ فتقول: نفساً طابَ زيدٌ، وشَيْباً اشْتَعَلَ الرأْسُ. (شرح ألفية)

[أحكام التمييز]

[٤٧٦] ﴿ وَ حَذْفَ تَمْيِيزٍ أَجِزْ، وَ الْمُعْتَمَدْ　　مَجِيئُهُ مُؤَكَّداً لا ذا عَدَد ﴾

ذكر هنا ثلاث فوائد:

الأولى: أن التمييز يجوز حذفه [١]، و ذلك إذا قصد بقاء الابهام، أو كان في الكلام ما يدل عليه، و قد مثل لحذفه في المغني بقوله تعالى ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ [المدثر: ٣٠] ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ ﴾ [الأنفال: ٦٥] و تقول: كم صمت أي: كم يوما، قال: و هو شاذ في باب نعم نحو: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ» [٢] أي: فبالرخصة أخذ، و نعمت رخصة الوضوء، فيقيد المتن بذلك، فإن امتناع حذفه في باب نعم هو مذهب سيبويه، و نصّ المغاربة على شذوذ "فبها و نعمت"، و أجاز حذفه ابن عصفور.

و **الثانية**: أن التمييز قد يجيء مؤكدا [٣] نحو: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [التوبة: ٣٦]. و ذهب سيبويه و الجمهور إلى امتناع ذلك. قال في المغني: فـ (شهرا) مؤكد لما فهم من (إن عدة الشهور)، و أما بالنسبة إلى عامله و هو (اثنا عشر) فمبين. انتهى. و قد نبّه على مثل هذا أبواسحاق الشاطبي في باب نعم. و ممن أجاز كونه مؤكدا المبرد و ابن السراج و تبعهما ابن مالك، و تبعهم المصنف حينئذ فيرد عليه ما ورد على الخلاصة من أن تعريف التمييز غير جامع من أن المؤكد لا يدخل تحت قوله (مبين)، و قد اعترضها بهذا ابن هشام، و يمكن أن يجاب بأن التمييز و إن كان مؤكدا ففيه بيان لعامله، كما تقدم، لكن المجيزون أجازوا "نعم الفتاة فتاة" و نحوه مما لا تبيين فيه أصلا.

و **الثالثة**: أن التمييز لا يتعدد [٤]، قال في المغني: و لهذا كان خطأ قول بعضهم في (... تبارك رحمانا و مونلا) إنهما تمييزان.

قوله (**حذفَ تمييز**) مفعول (**أجز**)، (**و المعتمد**) مبتدأ، و (**مجيئُه**) خبر، و (**مؤكِدا**) بصيغة اسم الفاعل حال من المضاف إليه، و (**ذا عدد**) عطف عليه. و هذه زوائد على الخلاصة.

＊ ＊ ＊

---

[١] هذا معنى قوله (و حذف تمييز أجز).

[٢] سنن أبي داود و إبن ماجه.

[٣] هذا معنى قوله (و المعتمد مجيئه مؤكدا).

[٤] هذا معنى قوله (لا ذا عدد).

﴿ مَسْأَلَةٌ ﴾

[حكم تمييز ألفاظ العقود و تمييز العدد المركّب]

[٤٧٧] ﴿ يُفْرَدُ مَنْصوُباً مُمَيِّزُ الْعَدَدْ ما بَيْنَ عَشْرَةٍ وَ مِائَةٍ فَقَد ﴾

ما بين العشرة و المائة شامل للعقود من العشرين إلى التسعين، و للعدد المركب، فيجب لتمييزهما الافراد و النصب نحو: ﴿ وَ وَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [التوبة: ٣٦]، هذا مذهب الجمهور.

و أجاز الفرّاء جمع تمييز المفرد و المركب.

قوله (**منصوبا**) حال من (**مميز**)، و (**ما بين**) بدل من (**العدد**)، أو حال من العدد بجعل ما نكرة موصوفة أي عددا بين ما ذكر، و (قد) بمعنى قط.

[حكم تمييز ثلاثة إلى عشرة]

[٤٧٨] ﴿ وَ عَشْرَةً فَدُونَها جَمْعاً أَضِفْ .... ﴾

(**عشرة**) مفعول (**أضف**)، و (**دونها**) صفة لما محذوفة معطوفة على (**عشرة**)، و (**جمعا**) حال من مقدّر، أي: أضف ما ذكر له أي للمميز الذي الكلام فيه حال كونه جمعا هذا شرط، و يشترط فيه أن يكون جمع قلة، و هو يتضمن شرطا ثالثا و هو أن يكون جمع تكسير، إذ هو المنقسم إلى صيغ قلة و كثرة، فتقول: ثلاثة رجال إلى عشرة.

و المعنى: أنه يشترط في تمييز العشرة و الثلاثة و ما بينهما الشروط المذكورة، و يجر بإضافة تلك الأعداد إليه، فالمراد من الدون في كلامه التسعة و الثلاثة و ما بينهما بدليل قوله الآتي: (**و لا تميز واحدا و اثنين**)، و قد يقال لم يرد اشتراط الجمعية بل اشتراط التكسير و القلة إن كان التمييز جمعا.

فاحترز بقوله (**جمعا**) ممّا إذا كان اسم جنس أو اسم جمع، فإنه يجر بمن نحو: ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ ﴾ [٢٦٠: بقرة]، و هذا هو المتعين بالنظر إلى ما في نفس الأمر، و إن كان اللفظ لا يعطيه، و مثله يقال في الخلاصة.

[حكم تمييز المائة و ما فوقها]

[٤٧٨] وَ مِـائةً فَصاعِداً فَرْداً أُلِــف[1] ....

[٤٧٩] وَ اجْرُرْ بِذا الْقِسْمِ بِمِنْ ما مَيَّـزا ....

و (مائة) مفعول بـ (أضف) محذوف لدلالة ما قبله. و يحتمل أن يكون معطوفا على (عشرةً)، و اختصاص كل من المتعاطفين[2] يقيد لقرينة جائز، و الفصل بينهما بغير أجنبي كذلك. و (صاعدا) حال من مقدّر أي فاذهب صاعدا، و (فردا) حال من مقدّر أي له، أي المميز الذي الكلام فيه حال كونه فردا، و قلّ مجيئه جمعا كقراءة حمزة و الكسائي ﴿ ثَلَاث مائَة سِنِين ﴾ [الكهف: ٢٥] بالإضافة.

و أشار بقوله: (فصاعدا) إلى الألف، و هذا الحكم ثابت للمائة و الألف و إن ثنيا أو جمعا.

(ذا القسم) إشارة لأقرب مذكور، و هو تمييز المائة و الألف، فتقول: ثلاثُ مائةٍ من السنين، كذا في الشرح.

و الظاهر أنه لا خصوصية لهذا القسم بهذا، بل يجوز (عندي ثلاثةٌ من الدراهمِ).

و قد نص ابن قاسم على أن تمييز العدد إذا جمع لم يبق عندهم تمييزا اصطلاحيا انظره عند قول الخلاصة «و اجرر بمن إن شئت غير ذي العدد».

و الباء الداخلة على اسم الإشارة ظرفية، و الثانية للتعدية، و لذا صح تعلقهما بـ (اجرر)، و (ما) مفعول اجرر، و (ميّز) مبني للفاعل صلتها.

---

(1) فيقال: مائة رجلٍ، و مائة عامٍ، و ألف انسانٍ.

(2) في النسخة «كل من المتعاصفين».

[حكم الفصل بين العدد و التمييز]

[٤٧٩] ﴿ .... وَ فَصْلُهُ مِنْ عَدَدٍ ما جُوِّزا ﴾

و (فصلُه) -أي التمييز- مبتدأ، و (ما) نافية، و جملة (جوز) المبني فعلها للمفعول خبر، أي: لا يجوز فصل التمييز من العدد المميز به إلا في الضرورة كقوله: (... ثلاثونَ للهَجرِ حَوْلاً كَمِيلا) [١].

و لا خصوصية للعدد بها، بل لا يجوز الفصل بين التمييز و عامله مطلقا، كما تقدم عن الرضي، و ما في البيت مزيد على الخلاصة.

[حكم الإعرابى فى نعت التمييز]

[٤٨٠] ﴿ وَنَعْتُهُ يَجُوزُ بِالْوَجْهَيْنِ .... ﴾

إذا جيء بعد التمييز بنعت جاز الحمل فيه على التمييز و على العدد نحو: "عندي عشرونَ رجلاً صالحاً"، أو "صالحٌ"[٢]، و "عشرون رجلا كراما"، أو "كرام"، و هذا إن كان النعت مفردا أو جمع تكسير كما مثلنا، فإن كان جمع سلامة تعيّن الحمل على العدد نحو: "عشرون رجلا صالحون" فتزاد هذه على ما استثنوه من وجوب مطابقة النعت للمنعوت. هذا هو المراد بـ (الوجهين) في المتن.

[لا يحتاج الواحد و الاثنان إلى التمييز]

[٤٨٠] ﴿ .... وَ لا تُمَيِّزْ واحِداً وَ اثْنَيْنِ ﴾

و لا يحتاج لفظ الواحد و الاثين لتمييز استغناء بالنص عن المفرد و المثنى، فيقال: رجل و رجلان، لأنه أخصر و أجود، فلا يقال: واحد رجل، و لا: اثنا رجلين، و شذّ قوله:

كأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ

و المسألة الأولى مزيدة على الخلاصة و الثانية مستفاد منها.

---

(١) الشاهد فيه قوله «للهجر» حيث وقع فاصلا بين «ثلاثون» و تمييزه، و هو «حولا» و هذا لا يجوز إلا في الضرورة. (محمد الگزنى)

(٢) ففي "صالحا" جاز وجهان: النصب بالحمل على التمييز، و الرفع بالحمل على العدد.

[التمييز بجمع كثرة]

[٤٨١] ﴿ وَ لا بِجَمْـعِ كَثْــرَةٍ إِنْ أَمْكَنَـا   ذو قِلَّـةٍ، وَ بِمُضافٍ اغْتَنى ﴾

أي: و لا تميز بجمع كثرة إن أمكن جمع القلة، و هذا راجع إلى مسألة الثلاثة و العشرة و ما بينهما.

و احترز بقوله (إن أمكن ذو قلة) مما إذا لم يمكن لإهمالهم إياه في بعض المواد، و لشذوذه قياسا أو استعمالا، فالأوّل: نحو: ثلاثة رجال، فإن (رجلا) لم يجمع جمع قلة، و الثاني نحو: ﴿ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فإنّ جمع قَرْءٍ على أقراء شاذ قياسا، هكذا قالوا، و ردّ بأن أفعل مطرد فيه، لأنه "فَعْل" اسماً، صحيح العين، و الثالث: نحو "أشساع"، فإنّ (شِسْع) بكسر الفاء لا يطرد فيه إفعال، و لكنه شاذ استعمالا، و الشاذ منزل منزلة العدم، فبهذا يتأتي نفي الإمكان عنه.

و قول الخلاصة في الاكثر بعد قولها «جمعا بلفظ قلة» أفيد، لإمكان رجوع قولها في الأكثر إلى الجمعية، فإن الثلاثة و العشرة و ما بينهما قد تميز بالمائة و إلى ما يستفاد من قولها بلفظ قلة من التكسير فإن التمييز قد يكون جمع تصحيح كسبع سماوات و سبع سنبلات.

[الاستغناء عن التمييز]

و فاعل (اغتنى) ضمير العدد[1].

قال في التسهيل: و يغني عن تمييز[2] العدد إضافته إلى غيره. قال الدماميني: لأنك إذا قلت: عشروك فقد خاطبت من يعرف العشرين المنسوبة إليه، و لا تقول: عشروا زيد إلا لمن يعرف زيدا و عشرين، كما أنك لا تقول: غلام زيد إلا لمن يعرف الغلام و زيدا. انتهى. يعني لأن الإضافة على معنى العهد.

و هذه المسألة مزيدة على الخلاصة، و قد مرّ أن الاضافة لا يلتزم فيها ذلك.

---

(١) يُغني عَن تَمْيِيز الْعدَد إِضَافَته إِلَى غَيره نَحْو خُذ عشرتك وعشري زيد لِأَنَّك لم تضف إِلَى غير التَّمْيِيز إِلَّا وَالْعدَد عِنْد السَّامع مَعْلُوم الْجِنْس فاستغني عَن الْمُفَسّر. (همع الهوامع)

(٢) في النسخة «عن تميز».

[حكم الأعداد من ثلاثة إلى عشرة باعتبار التذكير، و التأنيث]

[٤٨٢] ﴿ وَ عَشَرَةٌ فَدُونَها لِلذَّكَرِ بِالتَّا وَ فِي مُؤَنَّثٍ مِنها عَرِيَ ﴾

(عشرةٌ) مبتدأ، و (دونها) صلة لما محذوفة معطوفة عليها، و المراد به ما تقدم في نظيره من التسعة و الثلاثة و ما بينهما، و (للذكر) حال منهما، أو من الضمير المنتقل للخبر و هو (بالتاء)، و ضمير (عَرِيّ) لما ذكر من العشرة و ما معها، و ضمير (منها) للتاء، و مِن و فِي متعلقان بعري.

و المعنى: أن الثلاثة و العشرة و ما بينهما تقال بالتاء للمذكر، و بالتجرد منها للمؤنث على عكس ما يقتضيه القياس[1]، و ذلك لأنها أسماء جماعات كفرقة و زمرة و أمة، و ما كان كذلك حقه أن يقال بالتاء مع المؤنث و المذكر، لكنهم أرادوا التفرقة بينهما في العدد حرصا على البيان، و إزالة للالباس فيما يكثر استعماله و دوره على الألسنة فابقوا التاء التي كانت لازمة بمقتضي ما سبق مع المذكر لسبق رتبته، و جرّدوا العدد منها مع المؤنث.

[أحكام العدد المركّب باعتبار التذكير، و التأنيث]

[٤٨٣] ﴿ وَ إِنْ أَرَدْتَ فَوْقَها اذْكُرْ فِي الذَّكَرِ مُرَكَّباً أَحَدَ مِنْ قَبْلِ عَشَر ﴾
[٤٨٤] ﴿ فِي الضِّدِّ إِحْدى عَشْرَةً أَوِ اكْسِرِ شِيناً، وَ خُذْ ثَلاثَةً لِلآخِرِ ﴾
[٤٨٥] ﴿ كَما مَضَى وَ الْعَشْرَ جُرِّدْ فِي الذَّكَرِ وَ صِلْهُ بِالتَّا فِي مُؤَنَّثٍ تَبَرّ ﴾

(و إن أردت فوقها اذكر في الذكر مركبا أحد من قبل عشر في الضد إحدى عشرة): أي: و إن أردت ما فوق العشرة من الأعداد فكيفية نطقك بها: أن تذكر "أحد" قبل عشر في التذكير، و "إحدى" قبل عشرة في التأنيث، حال كونك مركّبا للّفظين فتقول: "عندي أحد عشر رجلا"، و "إحدى عشرة إمرأة".

و لما كان الوزن لا يستقيم في الشطر الثاني إلا مع فتح شين (عشَر)، و في الثالث إلا مع سكونها اعتمد على ذلك. و أشار للغة ثالثة بقوله (أو اكسر شينا) [2] و هي لغة تميم، كما في الخلاصة، و قد عرفت من سبك كلامه إعرابه.

---

(١) نحو: رأيت ثلاثةَ طلابٍ وثلاثَ طالباتٍ . عندي خمسةُ رجالٍ وخمسُ نساءٍ، اشتريت عشرةَ كُتُبٍ وعشرَ ساعاتٍ . (شرح ألفية)

(٢) إنّ بني تميم يكسرون حرف الشّين في التأنيث : فيقولون عَشِرَة والأفصح التسكين وهو لغة الحجاز، وبعضهم يفتحها. (شرح ألفية)

(و خذ ثلاثة للآخر كما مضى و العشر جرد في الذكر و صله بالتا في مؤنث تبر): أي: خذ ثلاثة إلى آخر أخواتها و هو العشرة كما مضى من كونها تذكر مع المؤنث و تؤنث مع المذكر، و ركب معها العشر، و أجرها على القياس مجردها من التاء مع المذكر، و صلها بها مع المؤنث فتقول: عندي ثلاثة عشر رجلا ... إلى تسعة عشر، و ثلاث عشرة إمرأة إلى تسع عشرة [1]، و قد عرفت أيضا إعراب كلامه.

[حكم العدد المركَّب (١٢) باعتبار التذكير، و التأنيث]

[٤٨٦] فِي الذَّكَرِ اثنا عَشَرَ الْأُنْثَى اثْنَتا عَشْرَة[2]، وَ الصَّدْرَ أَعْرِبَنْ، وَ غَيْرُ تا

[٤٨٧] يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ سِوى ثَمانِ فَجَوِّزُوا الْحَذْفَ مَعَ الإسْكانِ

"اثنا عشر" و "اثنتا عشرة" كأحد عشر و إحدى عشرة يجري فيهما الصدر و العجز على القياس من التذكير مع المذكر و التأنيث مع المؤنث [3]، إلا أن الصدر هنا يعرب إعراب المثنّى فيرفع بالألف و ينصب و يجر بالياء [4].

فـ (في) بمعنى مع، و الظرف خبر مقدم، و (اثنا عشر) مبتدأ مؤخر، و هما معمولان لـ "اذكر" محذوفا بقرينة ما سبق. و (الأنثى) مجرور بفي محذوفة، لدلالة ما قبلها. و (عَشْرة) بسكون الشين. و (الصدر) مفعول (أعربن) قدم عليه مع توكيده بالنون ضرورة.

و (غير) مبتدأ، و (تا) إشارة إلى اثنين و اثنتين، و جملة (يبني) خبر، و ظاهره كغيره أن جزئي المركب معا مبنيان قالوا: لأن الأول تنزل منزلة تاء التأنيث ممّا قبلها، و الثاني تنزل منزلة التنوين، و فيه

---

[1] و نحو: نجح ثلاثةَ عَشَر طالباً وثلاث عَشْرة طالبةً، سافر خمسة عشر رجلاً وخمس عشْرةَ امرأةً. (شرح ألفية)

[2] تقدم حكم "أحد عشر" في بيت (٤٨٣) ذكر هنا حكم "اثنا عشر".

[3] تقول: سافر اثنا عشَرَ رجلاً و اثنتا عَشْرَةَ امرأةً. (شرح الفية)

[4] اثنا عشر، واثنتا عشرة، فإن صدرهما (اثنا، واثنتا) يعرب إعراب المثنى، رفعا بالألف، ونصبا وجرًّا بالياء، وأما عجزهما فيُبنى على الفتح؛ فتقول: جاء اثنا عشرَ رجلا واثنتا عشرةَ امرأة، ورأيتُ اثني عشرَ رجلاً واثنتي عشرةَ امرأة، ومررت باثني عشرَ رجلا واثنتي عشرةَ امرأةً. (شرح الفية)

أنّ حركة ما قبل التاء حركة بُنية لا حركة بناء، فآخر الجزء الأول حشوا ليس محلا للإعراب و لا للبناء هكذا قيل، و قد تقدم البحث فيه أول الكتاب عند قوله **(و في ليسجننن و الذي بدا / مركبا ...)** الخ ، و رد تعليل بناء الثاني بالمتضائفين، فإن المضاف إليه منزل منزلة التنوين أو النون، و قيل إنما بني الثاني لتضمنه معنى حرف العطف.

قال يسن في حاشيته: فيه أنه إنما يتضمن معنى الواو لو لم يكن له ارتباط إلا من جهة العطف، و حيث كان مضافا إليه فلا يتضمنها، كما لا يقال في غلام زيد: أصله غلام و زيد، إلا أن يقال هذه إضافة نسبية لا تحقيقية لا يلزم فيها ذلك نحو: معدي كرب في لغة من أضافه، و على هذا يلغز و يقال لنا إضافة على معنى الواو. انتهى.

قلت: تركيب الاعداد مزجي لا إضافة فيه. ففي ما قاله نظر.

و ممّا يدل على أنهم بنوا كذلك أنهم يعربون إذا ظهر العاطف كقوله:

كَأَنَّ بِهَا البَدْرَ ابْنُ عَشْرٍ وَ أَرْبَعٍ ... إذا هَبوات الصيف عنه تجلّتِ

قوله **(سوى ثمان)** استثناء من وجوب البناء الذي اقتضاه الجزم به [1]، و لذا قال: **(فجوزوا الحذف مع الاسكان)** أي: جوزوا حذف الياء منها و ذلك صادق بفتح النون كأخواتها، و بقاء الكسرة لتدل على الياء المحذوفة، و هو أرجح عندهم، و رجح الرضي الأول.

وجوزوا إسكان الياء ثابتة، و تجويز فتحها هو الأصل كما عرف من الاستثناء، فهي أربعة أوجه.

و إنما جوزوا الاسكان من أجل تثاقل الكلمة بالتركيب.

و قد تحذف ياء في الافراد، و يجعل الاعراب في متلوها، كما في التسهيل، قال:

لها ثنايا أَرْبَعٌ حِسَانُ ... وَ أَرْبَعٌ فَثَغْرُها ثَمَانُ

و في الحديث «صَلَّى ثَمَانَ رَكَعَاتٍ» [2] بفتح النون.

و هذه المسألة مزيدة على الخلاصة.

---

(1) و يبنيان على الفتح إلا: ١- صدر اثنا عشر و اثنتا عشر. ٢- و ثماني عشرة. (المواهب الحميدة)

(2) رواه النسائي (٤٥٢).

[صِياغة العدد مِنْ ٢- ١٠ على وزن فَاعِل و فاعلة]

[٤٨٨] ﴿ وَ صُــغْ مِنَ اثْنَيْــنِ فَصاعـداً إِلى عَشَــرَةَ فاعِلَــةً وَ فاعِــلا[1] ﴾

أي: صُغْ وزن (فاعلة) في التأنيث و (فاعل) في التذكير من اثنين فصاعدا إلى عشرة، فتقول: ثان و ثانية إلى عاشر و عاشرة. و في جعل الصوغ من ألفاظ العدد تجوز، و إنما هو من مصادر أفعال من مادتها فإنه يقال ثنيت الاثنين إذا كنت الثاني منهما إلى عشرت العشرة إذا كنت العاشر منهم.

و أبدل قول الخلاصة «فما فوق» بقوله (فصاعدا) فرارا من إيقاع الظرف المقطوع صلة و إن وقع له فيما يأتي لأن تقليل مخالفة القياس أحسن. و احترز بذلك من "واحد"، فإنه من أول الأمر على وزن فاعل.

[حَالاتُ فَاعِل المصوغ من العدد و أحكام كلّ حَالَة]

[٤٨٩] ﴿ وَ أَضِفْ إِنْ تُـرِدْ بِهِ بَعْـضَ اللَّذا مِنْـهُ بَنَيْـتَـهُ كَثانِـي اثْنَيْـنِ ذا ﴾

[٤٩٠] ﴿ وَ إِنْ تُرِدْ جَعْـلَ الأَقَلِّ مِثْـلَ ما فَـوْقَ فَكَاسْمِ فاعِلٍ اعْمَلْ وَالْـزِما ﴾

ثم إن أريد الاتصاف بمعناه مجردا استعمل مفردا عن الإضافة، و إن أريد أن المتصف به بعض تلك العدة التي أفادها اللفظ المصوغ منه استعمل مع موافقه و هو معنى قوله: (**و أضف إن تُرِد به بعض اللذا منه بنيته كثاني اثنين ذا**) أي: أضف اللفظ المصوغ إلى أصله الذي صيغ منه إن أردت به بعض ذلك الأصل أي: واحدا من العدة التي دلّ عليها الأصل كثاني اثنين إلى عاشر عشرة.

و إنما وجبت إضافته و لم يجز إعماله لأنه لم يقصد به معنى يقع على أصله، كما في الاستعمال الآتي، و لا نقول لأنه ليس مفرعا عن فعل كما قيل بناء على أن الصوغ من لفظ العدد نفسه و انه إنما يكون مصوغا من المصدر إذا عمل بل الوجه أن الصوغ من المصدر مطلقا، و لم يعمل هنا لما ذكرناه.

---

[1] قوله (وصغ من اثنين..) الخ اي من مادته إذ الاشتقاق من الهيئة معها وإن كان مسلّما في الثانية لكنه ممنوع في الأولى، و هو(ثني) مصدر (ثنيت)، و كذا البواقي. و أفعالها إن كانت لامها حرف حلق فمن باب منع، و إلا فمن باب ضرب. و اعلم أن الاشتقاق هنا لكونه اشتقاقا من اسم الجنس سماعي إن قيل بالاشتقاق من العدد، و إلا فلا. قوله (فصاعدا إلى عشرة..) إهـ و اعلم أن استعمال المصوغ منها مع غير العشرة ثلاثة أشار إليها بالأبيات الأول، و معها كذلك أشار إليها بتاليها، و مع العشرين واحد بيّنه بالسادس. (ابن القره داغي)

قوله (اللذا) لم أر من ذكر استعماله في المفرد، و ليس من لغات الذي فانظره. و ضمير (بنيته) لفاعل. و ضمير (منه) رابط للصلة. و (ذا) مبتدأ و (ثاني اثنين).

(و إن ترد جعل الأقل مثل ما فوقُ فكاسم فاعل اعمل و الزما) [1]: هذا استعمال ثالث لفاعل و هو أن يراد به بعض العدد الذي فوق أصله، و ان أصله انتقل إلى ما فوقه بسببه أي هو الذي جعل الثلاثة أربعة مثلا بانضمامه إليهم، و حكمه حينئذ حكم اسم الفاعل الذي توفرّت فيه شروط العمل إذا اعتمد، فيجوز إضافته لما دون أصله و إعماله.

قوله **(و إن ترد)** أي: بفاعل جعل الأقل الذي هو ما دون أصله مثل ما فوقه الذي هو أصله فاعمله كاسم الفاعل، و ربما يوهم قوله (و الزما) أن الإعمال واجب، و ليس كذلك، بل قالوا الاضافة هنا أكثر من الاعمال بخلاف سائر أسماء الفاعلين، فإن إضافتها و إعمالها سواء.

قال الرضي: و إنما قلّ النصب هنا لأن الانفعال و التأثر في هذا المفعول غير ظاهر إلا بتأويل، و ذلك لأن نفس الاثنين لا يصير ثلاثة أصله، و إن انضم إليها واحد، بل يكون المنضم و المنضم إليه معا ثلاثة لكن لما أسقط عن المجموع الأول اسم الاثنين، و صار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلاثة، فكأنه صار المجموع الأول هو المجموع الثاني. انتهى.

و ظاهر إطلاقه أن هذا الاستعمال جار في اثنين و هو ظاهر الخلاصة، و خلاف ما في التسهيل، و نصّ سيبويه على أنه لا يقال: ثان واحدا، و قال الكسائي بعض العرب يقولونه.

---

(1) أي: إذا أردت بفاعل أن يكون العدد الأقل مساويًا لما فوقه بدرجة واحدة فاحكم به بحكم اسم الفاعل. (ضياء السالك)

- قوله **(و إن ترد جعل الأقل)** و الفرق بين هذا الشق و بين السابق في صورة الإضافة أنّ هذا إضافة إلى المفعول و ذاك إضافة الجزء إلى الكل فيكون المضاف بمعنى البعض و لذا يجب إضافته و لا يعتبر في موصوفه كونه ثالثا أو رابعا إذ يبعد في قوله تعالى ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ أن يكون المراد كونه في المرتبة الثالثة خلافا لبعض. (ابن القره داغي)

[أحكام صياغة فاعل من العدد المركّب]

[٤٩١] ﴿ وَ إِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثاني اثنَينِ مُرَكَّباً فَجِىء بِتَرْكِيبَيْنِ ﴾

[٤٩٢] ﴿ أَوْ فاعِلاً أَضِفْهُ لِلْمُرَكَّبِ أَوْ جِئْ بِحادي عَشَرَ الْمُسْتَعْقَبِ[1] ﴾

هذا استعمال رابع أي: إن أردت بالعدد المركّب معنى "ثاني اثنين" و هو الدلالة على شيء من المعدود باسم الفاعل محصورا في عدة ما اشتق منه اسم الفاعل فجيء بأربعة ألفاظ: أولها: اسم الفاعل مؤنثا مع المؤنث، و مذكرا مع المذكر. و ثانيها: ما اشتق منه اسم الفاعل مؤنثا مع المذكر، و مذكرا مع المؤنث. و ثالثها و رابعها: (عشر) في التذكير، و (عشرة) في التأنيث.

و التركيب الأول مضاف إلى التركيب الثاني، أو إلى صدره إن كان اثنا عشر أو اثنتا عشرة، و في هذا الاستعمال ثلاثة أوجه: أحدها: هذا.

و ثانيها: حذف عجز التركيب الأوّل و هو معنى قوله (أو فاعلا أضفه للمركب)، و حينئذ يجب إعرابه لزوال التركيب، و يفتح ما آخره ياء حالة النّصب نحو: حادي أحد عشر و ثاني اثنين عشر، و يجوز السكون، و أبوعلي يختاره للثقل بالتركيب، كما في "رأيت معدي كرب".

و ثالثها: الاقتصار على التركيب الأول المستعقب بالتركيب الثاني في أصل هذا الاستعمال، فصريح كلامه أن حادي عشر ليس مقتطعا من التركيبين، و حينئذ فيجب بناء الجزئين، و أما إن جعل حادي عشر من قولك حادي عشر أحد عشر و حذف العقد من الأول و النّيف من الثاني فيجب إعراب الأول، لزوال التركيب و دلالة الإعراب على المحذوف، هكذا ذكر ابن هشام، و هذا الثاني هو الظاهر من عبارة الخلاصة كما في التصريح، و عليه فلك فيه وجهان:

١- إعراب الأول مضافا إلى الثاني مبنيا، و وجهه أنه حذف عجز الأول فأعرب لزوال التركيب، و نوي صدر الثاني فبُني، و هذا الوجه حكاه ابن السكيت و ابن كيسان.

٢- و إعرابهما معا لعدم نية ما حذف حكاه بعض النحويين مع حادي عشر ثلاثة أوجه في الجملة،

---

[1] قوله (أو جيء بحادي عشر) في الشرح: باقيا على بنائه، إهـ. و رد بالتباسه بما ليس في الأصل تركيبان، و لذا قال الموضح المحذوف ثاني الأول و أول الثاني والجزنان إما معربان لزوال التركيب الأول بمقتضي العامل، و الثاني بالإضافة، أو الثاني مبني فقط لأن ما حذف منه مقدر و لا يجوز بنائها للإلتباس. (ابن القره داغي)

و محل الأول غير محل الأخيرين. و في التمثيل بحادي عشر تنبيه على ما فيه القلب فإن أصله واحد ثم قلبت الفاء إلى موطن اللام.

[٤٩٣] وَ فاعِلاً مِنْ قَبْلِ ما عِشْرِينا بِالواوِ خُذْ كَالثَّانِي وَ التِّسْعِيْنا

هذا استعمال خامس: و هو أن يؤتي بفاعل في التذكير و فاعلة في التأنيث، و يعطف عليه ما يراد من العقود فنقول: الثاني و العشرون، و السادس و الثمانون، و غير ذلك ممّا تريده.

(فاعلا) مفعول لـ **(خذ)**، و **(ما)** زائدة. و احترز بقوله **(بالواو)** من غيرها من حروف العطف، فإنه لا يذكر في عطف العقد على النيف إلا الواو، كما في المغني، لأنها الموضوعة لمطلق الجمع المراد هنا من غير ترتيب و لا بعض و لا غاية، و فهم من مثاله أنه لم يرد خصوص العشرين بل سائر العقود كذلك.

[التأريخ]

[٤٩٤] وَ أَرَّخُوا فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ بِما مَضَى وَ فِي الْباقِي أَخِيراً فَاعْلَما

إلى النصف — من الشهر — التأريخ

يقال: أرّخ بالهمز، و ورّخ بالواو، و كلّ من المادتين أصل، لكن أولع الناس بأن يقولوا التأريخ بالألف على الإبدال القياسي للتخفيف، كما أولعوا بذلك في فاس و فار و ثان في صورة الرحمن، و أولعوا في الفعل بالهمزة، و لا يكادون يقولون ورخ. قاله الدماميني.

فيقال أول الشهر: كتب لأول ليلة منه، و اللام بمعنى في، أو عند، و قال الرضي للاختصاص. و يقال: كتب لغُرَّته. و الغرر ثلاث ليال من أول الشهر. فالتأريخ بالغرة إنما يكون إذا لم يرد التحديد كما يقال: كان كذا في أوائل الشهر. و قال ابن عصفور: يقال غرة كذا إذا مضى يوم أو يومان أو ثلاثة. قال الدماميني: و الظاهر أن اشتراط المضي سهو.

و يقال: كتب لمُهَلِّه و مُستَهَلِّه بفتح الهاء منهما على صيغة اسم المفعول من قولهم: أهلّ الهلال بالبناء للمفعول، و استهل كذلك.

هذا كله إذا كان أول الشهر ظرفا للكتابة، فإن مضت ليلة منه قلت:"كتب لليلة خلت". أو ليلتان قلت: "لليلتين خلتا".أو ثلاث قلت: "لثلاث خَلَوْنَ"، و هكذا إلى .... "عشر خَلَوْنَ".

ثم لإحدى عشرة خلتْ إلى النصف منه هذا هو الأولى، و إليه أشار بقوله **(في أول الشهر بما مضى)**، إذ (مضى) بمعنى "خلا" هُنا.

و لك أن تقول: خَلتْ في مكان خَلَوْنَ، و بالعكس، و إنما كان الأولى ما سبق للقاعدة التي في التكسير من التسهيل و فعلت و نحوه أولى من فعلى و نحوه باكثر جمعه و أقله و العاقلات مطلقا.

و عند النصف لك أن تقول: للنصف منه كما سبق، و هو أجود. و لك أن تقول: الخمس عشرة خَلَتْ، أو بَقِيَتْ. ثم تقول: لأربع عشرة بقيت إلى ... عشر بقين إلى ليلة بقيت، ثم الآخر ليلة منه سلخه أو انسلاخه. و هذا معنى قوله **(و بالباقي أخيرا)** أي: في الأخير منه.

و قد عرفت من هذا أن التأريخ عندهم باللّيالي، و ذلك لسبقها على الأيام باعتبار أن شهور العرب قمرية، و القمر إنما يطلع ليلا، و أما قوله تعالى ﴿وَ لَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠] فقد قيل: المعنى و لا آية الليل و هي القمر تسبق آية النهار و هي الشمس، و لا يزال الأمر على هذا إلى أن تقوم القيامة فيجمع بين الشمس و الفمر وصف الشمس بأنها لا تدرك و القمر بأنه لا يسبق لبطيء سير الشمس لأنها تقطع الفلك في سنة، و سرعة سير القمر لأنه يقطعه في شهر.

و ما قال الزجاجي و من تبعه بأنهم أرخوا بالليالي للتغليب و أن ذلك جرى على خلاف الأكثر من تغليب المذكر على المؤنث ردّه في المغنى بأن حقيقة التغليب شيئان أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر و لا يجتمع الليل و النهار، و لا هنا تعبير بلفظ أحدهما.

و هذه المسألة الأكيدة مزيدة على الخلاصة.

❊ ❊ ❊

مَسْأَلَةٌ

[تمييز كَم الاسْتِفْهَامِيَّةُ]

[٤٩٥] مَيِّزْ كَعِشْرِيْنَ كَمْ إِنْ تَسْتَفْهِمِ وَ اجْرُرْ بِمِنْ مُضْمَراً إِنْ جُرَّتْ كَمِ [1]

(كم) كناية عن عدد مجهول الجنس و المقدار، فلذلك تفتقر للتمييز، و يجب أن يكون تمييزها مفردا منصوبا كتمييز العقود إن كانت استفهامية، خلافا للكوفيين في إجازة جمعه، و علل وجوب ذلك بعلل ضعيفة.

قال الدماميني: و التعويل على السماع.

قوله (و اجرر) -أي التمييز- بمن حال كون من مضمرا بشرط أن تجر كم نحو: "بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَك؟"، هذا رأي سيبويه و الخليل.

و ذهب الزجاج إلى أنه مخفوض بإضافة كم إليه. و رُدّ بوجهين:

الأول: أن (كم) بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولا واحدا.

و الآخر: أن الجرّ لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم.

و في لزوم هذا لزجاج نظر، لأنه نقل عنه أنه يجوز الجر مطلقا، و معنى الأول أنها لما كانت للاستفهام كانت مقدّرة بعدد مسبوق بالهمزة، فصارت بمنزلة العدد المركب، و هذا من جملة ما وجه به نصب تمييزها و إفراده، قال الدماميني: و هو ضعيف.

---

(1) أي: إن تمييز "كم" الاستفهامية يكون كمميز "عشرين" و أخواته مفردًا منصوبًا، و يجوز جره بمن مضمرة؛ إن وقعت "كم" بعد حرف جر ظاهر. (ضياء السالك) + « نحو: بكم ريالٍ اشتريت هذا ؟ و التقدير: بكم مِنْ ريالٍ، كما يجوز النصب: بكم ريالا ؟ فإن لم يدخل على كم حرف جر وجب نصب التمييز، نحو: كم يوماً صُمْتَ؟». (شرح ألفية)

- قوله (و اجرر بمن) ردّ على الزجاج حيث قال: إنه مجرور بكم. و قيل يجب نصبه مطلقا. و قيل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية. و اعلم أنه يدخل (من) على مميز كم الاستفهامية و الخبرية نحو: بكم من درهم اشتريت، و قوله تعالى {سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ} خلافا للرضي في الثانية. (ابن القره داغي)

و إنما اشترط جر كم على رأي غير الزجاج ليكون الجار الداخل عليها كالعوض من الجار للتمييز، و لذا لا يجمع بينهما، كما قال ابن هشام، و لم يطلع على ذلك الدماميني، فيتوقف فيه.

و ذكر ابن الحاجب أن مِن تدخل على تمييز الخبرية و الاستفهامية.

قال الرضي: أما الخبرية فكثير نحو:﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ ﴾ [النجم: ٢٦]، و أما الاستفهامية فلم أعثر على تمييزها مجرورا بمن، و لا دل عليه كتاب من كتب النحو، و لا أدري صحته. انتهى.

و نقل السعد كلامه في المطوّل و قال بعده متعقبا ﴿ سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ﴾ [البقرة: ٢١١] و اعترض عليه لجواز كونها في الآية خبرية، و المقام لا يأباه كما بيّنّاه في الكشّاف.

و أيضا فلعل كلام الرضي محمول على عدم الفاصل، فلا دليل في تلاوة الآية عليه.

و أيضا ندعي أن مِن زائدة في المفعول، و كم نصب على المصدرية أي مرة، و قد وجد الشرط في زيادة من و هو تقدم الاستفهام.

و في "إعراب السمين" ما حاصله: أن تمييز (كم) يجر بمن لا فرق بين الاستفهامية و الخبرية، و لا بين أن تكون مفعولة من مميزها بجملة، أو ظرفا، و لا هكذا، ذكره يسن في حاشية مختصر السّعد.

قلت: المقام في الآية و إن كان لا يأبى التكثير لكن الأمر بالسّؤال يقتضي أن قوله ﴿ كَمْ آتَيْنَاهُمْ ﴾ [البقرة: ٢١١] تصدير له، و هو معنى الاستفهام، غاية الأمر أنه في الآية توبيخي، و شرط الاستفهام الذي تزاد بعده مِن أن يكون بهل خاصة.

قال في "التصريح": و في إلحاق الهمزة بها نظر.

و في "الارتشاف": لو قلت: كيف تضرب من رجل؟ أو متى تضرب من رجل؟ لم يجز.

[تمييز كم الخبرية]

[٤٩٦] كَعَشْرٍ أَوْ كَمِائَةٍ مُخْبِرُ ذا ....

(ذا) إشارة إلى "كم" لا بقيد كونها استفهامية بقرينة قوله **(مخبر ذا)** و هو مبتدأ، و **(كعشر)** خبر مقدم، و أشار به و ما عطف عليه إلى أن لكم الخبرية استعمالين:

أحدها: أن تستعمل استعمال عشرة فيكون تمييزها جمعا مجرورا نحو:(كَمْ مُلوكٍ باد مُلْكُهُمْ...).

و ثانيها: أن تستعمل استعمال مائة فيكون تمييزها مفردا مجرورا نحو: (كَمْ لَيْلَةٍ قَدْ بِتّهَا غَيْرَ آثِمٍ ....).

و الافراد أكثر و أفصح، و ليس الجمع بشاذ، و الصحيح أن الجر بإضافة كم لا بمن مقدّرة، خلافا للكوفيين.

و (عشْر) في المتن بسكون الشين، و (مخبر) حال من (ذا)، أو من الضمير المنتقل للظرف، فهو بصيغة اسم المفعول، و اسقط تنوينه للضرورة.

[تمييز كأين و كذا]

[٤٩٦] وَ انصِبْ مُمَيِّزَيْ كَأَيِّنْ وَ كَذا ....

و يكنى أيضا عن العدد بـ (كأين)، و (كذا) بشرط تكرير كذا، و قَلّ إفرادها، و حكم تمييزها النصب كقوله:

أُطْرُدِ الْيأْسَ بالرَّجا، فَكَأيِّنْ آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ! [1]

و قوله:

عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى بعد بُؤْسَاكَ ذاكِرًا كَذَا و كَذَا لُطْفًا به نُسِيَ الجُهْدُ [2]

و كان من حقه أن ينبه على جواز جر تمييز كأين بمن نحو: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾ [العنكبوت: ٦٠]، و قد نبّه عليه في الخلاصة لكن ذكر أن تمييز كذا أيضا يجر بمن، و اعترض عليه في ذلك.

* * *

(١) الشاهد فيه قوله «آلما» حيث وقع تمييزا لـ «كأين»، و هو منصوب، مع أن الأكثر من تمييز «كأين» الجر بمن، و هو قليل. (محمد الگزنی)

(٢) الشاهد فيه قوله «لطفا به» حيث وقع تمييزا «كذا» و هو مفرد منصوب، مستشهدا به على كون تمييز «كذا» لا يكون الا مفردا منصوبا. (محمد الگزنی)

﴿ نَواصِبُ الْمُضارِعِ ﴾

ذكر المضارع المرفوع مع العمد و هو ظاهر.

و ذكر المنصوب مع الفضلات نظرا إلى الصورة.

و ذكر المجزومة مع المجزومات نظرا إلى أن الجر مختص بالأسماء و الجزم مختص بالأفعال، وإلا فالمضارع عمدة دائما، لأنه مسند أبدا.

[كَيْ]

[٤٩٧] ﴿ اِنْصِبْ مُضارِعاً بِكَي وَصلاً[١] ... . ﴾

(مضارعا) مفعول (انصب)، و (بـ"كي") متعلق به، و (وصلا) حال من "كي"، و هو مصدر بمعنى اسم المفعول أي موصولة، و هي المصدرية[٢]، تحرز بذلك من التعليلية فإنها إذا دخلت على المضارع نصب بأن مضمر بعدها.

و تتعين المصدريةُ إن تقدمتها اللام نحو ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [الحديد: ٢٣]، و التعليليةُ إن تأخرت عنها اللام أو أن نحو:

كـي لِتَقْضِينِـي رُقَيَّـةُ مـا وَعَدَتْنِـي غيـرَ مُخْتَلَـسِ[٣]

إذ لو كانت مصدرية لم تقدر أن بعد اللام فيكون الجار داخلا على الفعل لفظا أو تقديرا، و هو ممتنع، و دخول الجار على الجار حينئذ ألجأت إليه الضرورة كقوله: (فأَصبحْنَ لا يسأَلْنَهُ عن بِمَا بِهِ ...)، و نحو: "كَيما أَن تَغُرَّ و تَخْدَعا"، إذ لا حاجة لدخول حرف المصدر على مثله، و يجوز "أن" إن فقد الأمران نحو ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ ﴾ [٧: حشر] .

---

(١) قوله (بـ"كي" وصلاً) اي مصدرية، لا تعليلية، فإن النصب بعدها بأن مضمرة. وعلامة المصدرية دخول اللام عليها، ولا يكون بعدها أن نحو: {لِكَيْلَا تَأْسَوْا} إذ حرف الجرّ لا يدخل على مثله وإن كانت داخلة على ما الاستفهامية أو المصدرية، أو مذكورة قبل اللام فتعليلية فهو في {كَيْلَا يَكُونَ دُولَةً} . (ابن القرداغي)

(٢) نحو: أسلمت كي أدخلَ الجنةَ.

(٣) الشاهد: أن "كي" تعليلية لوقوع اللام بعدها، في قوله "كي لتقضيني" والفعل بعد اللام منصوب بأن مضمرة بفتحة مقدرة على الياء. (ضياء السالك)

[لَنْ]

[٤٩٧] ﴿............................ وَ لَنْ بَسِيطَـةً مُسْتَقْبِـلاً وَ أَكَّـدَنْ [1]﴾

و (لن) عطف على (كي)، و (بسيطة) حال منها، رَدّ بذلك قول الخليل و الكسائي: أصلها (لا - أن) فحذفت الهمزة تخفيفا و الألف للساكنين. و وجه الرد جواز تقديم ما في حيزها عليها نحو: زيدا لن اضرب، و أن الموصول مع صلته مفرد، و لن أضرب كلام تام. و (مستقبلا) حال من المضارع فإذا دخلت عليه تخلص للاستقبال.

و أشار بقوله (و أكّدَنّ) -أي: اعتقد توكيد مدخولها و قل بذلك- إلى ما ذكره الزمخشري في "المفصّل" و غيره من أن النفي بها آكد من النفي بلا، فإذا قلت (لن أقوم) فكأنك قلت: "لا أقوم لا أقوم"، و الحق الذي ذهب إليه الجمهور أنه لا فرق، و أنه يقال: (لن أقوم) في مقام واحد.

[أنْ]

[٤٩٨] ﴿ وَ أَنْ [2] سِوى مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ [3]، وَ الَّتي مِنْ بَعْدِ ظَنِّ فَارْفَعَنْ وَ انْصِبْ بِتِي ﴾

---

(1) قوله (و أكدن) ردّ للزمخشري حيث قال: إنها للتأبيد إذ التأبيد في مثل قوله تعالى: {لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَ لَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ} معلوم من الخارج. ويجوز تقديم معمول الفعل عليها، و دفع الاعتراض بأن النفي له صدر الكلام بأنه مخصوص بما، و لا يفصل الفعل منها إلا للضرورة. (ابن القره داغي)

(٢) [و التي من بعد ظن فارفعن و انصب بتي]: يُشير بذلك إلى أنّه إنْ وقعت (أَنْ) بعد فعل يدلّ على الظَّنّ ، نحو : ظَنَّ ، حَسِبَ ، خَالَ) جاز في الفعل بعدها وجهان : ١- النَّصب ، على اعتبار (أَنْ) مصدريّة – وهذا هو الأرجح. ٢- الرفع ، على اعتبارها مخففة من الثقيلة ،نحو : ظَنَنْتُ أن يقومُ زيدٌ ، والتقدير : ظننت أنّه يقوم . (شرح ألفية)

- قوله (فارفعن) لقرب الظن من العلم وأما النصب فلأن عدم تحقق المظنون يناسبه الرجاء. و اعلم أن النصب راجح عند عدم الفصل و مرجوح عند الفصل بلا، و ممتنع مع الفصل بـ"قد" و"السين" و"لن". (ابن القره داغي)

(٣) [سوى من بعد علم] يُشير بذلك إلى أنّه إنْ وقعت (أَنْ) بعد فعلٍ يدل على عِلْمٍ (أي : يدلّ على اليقين) نحو : عَلِمَ ، تَبَيَّنَ ، تَحَقَّقَ، وجب رفع الفعل بعدها ؛ لأنها حينئذ تكون (أَنْ) المخفّفة من الثقيلة (أَنَّ) وليست هي أَنْ المصدريّة الناصبة.(شرح الفية)

- قوله(من بعد علم) و ذلك لأن المصدرية للرجاء فلا يناسبه المحقق بخلاف المخففة فإنها للتحقيق فيجب بعد العلم و كذا سائر ما يفيد اليقين. (ابن القره داغي)

(أن) عطف على (كي)، و (بعد) صلة لمحذوف، بدليل ما بعده، أي سوى التي بعد علم، فإنها لا تنصب، لأن الناصبة تخلص للاستقبال الذي يغلب معه جهل الوقوع، و ذلك لا يناسب العلم بالواقعة بعده مخففة لا غير نحو ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾ [المزّمل: ٢٠].

(و التي من بعد ظن) عطف على الموصول المقدّر المستثنى، و الاستثناء في المعطوف باعتبار وجوب النصب على المستثنى منه على لغة الجمهور الذين لا يهملونها، و باعتبار الصورة، و ظاهر اللفظ في المستثنى، و إلا فإن الظن إن أول بالعلم تعين الرفع، و أنْ تكون مخففة، و إن لم يؤوّل تعيّن النصب و أن تكون مصدرية، و قريء بالوجهين نحو قوله تعالى ﴿ وَحَسِبُوا أَن لَا تكون فِتْنَةٌ ﴾ [المائدة: ٧١] هكذا قالوا، و هو يوهم أن ما قريء بالوجهين يصح فيه معنى العلم و الظن مع أن الواقع في تلك الآيات الظن، و لذلك أخطأ المظانون فيها، و عوتبوا، فالوجه أن يقال: إن أجرى الظن مجرى العلم رفع الفعل و إلا نصب.

و في "التسهيل" و ينصب بـ (أن) ما لم تل علما أو ظنا في أحد الوجهين.

قال الدماميني: و هو الوجه الذي ينزل فيه الظن منزلة العلم و إلا رجح من الوجهين النّصب لأن الأصل عدم التأويل و لذا أجمع عليه السبعة في ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾ [العنكبوت:٢]، فلو قدمه المصنف و أكده عكس ما فعل في الرفع، لكنه إنما أخر النّصب ليعلق به قوله (بتي) لأنه ليس مطلوبا لـ (ارفعن)، لأن الرفع ليس بأن. و عبارة الخلاصة أوضح

[إذن]

[٤٩٩] وَ بِإِذَنْ مُصَدَّراً[1] مُسْتَقْبَلا مُوصَلاً أَوْ بِقَسَمٍ قَدْ فُصِلا

(بإذن) عطف على (بكي)، و ذكر للنصب بها ثلاثة شروط:

أولها: أن يكون مصدرة احترازا ممّا إذا وقعت حشواً فإنها تهمل كقوله:

---

(١) قوله (و بإذن مصدّراً) و لا يقع مصدرا في ثلاثة مواضع بالاستقراء، و يقع في الحشو و هي وقوعه بين المبتدأ و الخبر، و بين الشرط وجوابه، و القسم وجوابه، و يهمل حينئذ. (ابن القره داغي)

لَئِنْ عَـــاد لـــي عَبْدُ العَزيز بِمِثْلِهـــــا و أَمْكَنَنِي مِنْهَـــا إِذَنْ لَا أُقِيلُهـــــا [١]

ثانيها: أن يكون المضارع مستقبلا احترازا ممّا إذا كان حالا فإنه يرفع حملا لها على أخواتها الناصبة فإنها تخلص للاستقبال.

ثالثها: أن تكون متصلة بالفعل احترازا مما إذا فصلت منه بفاصل غير القَسَم فإنها تهمل، و أما القَسَم فإنه يغتفر الفصل به كما اغتفر الجار و المجرور و منه قوله: (إِذَنْ واللهِ نَرمِيَهُمْ بِحَرْبٍ ...).

قوله (**مصدرا**) حال من إذن، و (**مستقبلا**) و (**موصلا**) حالان من الفعل، و (**فصلا**) عطف على (موصلا).

[معنى إذن]

[٥٠٠] وَ هِيَ جزاءٌ و جواباً صحِبــا فَقِيــلَ دائِماً وَ قِيــلَ غالبا

(و هي) -أي إذن- مبتدأ، و (جزاء) خبر على حذف مضاف أي حرف جزاء، و المراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي استعملت فيه جزاء لمضمون كلام قبلها.

و (**جوابا**) مفعول لـ (**صحب**) أي: صحب ذلك الجزاء جوابا فتكون للجواب أيضا، و معنى ذلك أن يكون الكلام الذي هي فيه جوابا لكلام آخر، و لا يلزم من ذلك أن يكون مضمونه جزاء، فالجواب أعم، و لذلك ينفرد بالحال. و من هنا اختلف الشلوبين و الفارسي:

فقال الأول: هي للجواب و الجزاء دائما.

و قال الفارسي غالبا.

و قد تتمحض للجواب نحو (إذن اصدقك) جوابا لمن قال لك: أنا أحبك، تريد: إذن اعتقد صدقك الآن، إذ لا مجازاة في الحال. فما أخره في المتن لأجل القافية هو الراجح . و هذا البيت مزيد على الخلاصة.

---

(١) الشاهد: إهمال "إذن" في قوله: "إذا لا أقيلها" لعدم تصدرها، و وقوعها حشوا بين القسم و جوابه، ولذلك رفع "أقيلها" و لم ينصبه بإذن. (ضياء السالك)

[حكم "إذن" إذا وقعت بعد العاطف]

[٥٠١] ﴿ وَ بَعْدَ عَطْفٍ قَلَّ نَصْبٌ[1] .... ﴾

أي: إذا وقعت (إذن) بعد عاطف فالأكثر إهمالها و رفع المضارع بعدها لفقد تصدرها. ويجوز النصب قليلا قاله جماعة من النحويين نحو: ﴿ وَإذا لَا يلبثُونَ خَلفك إِلَّا قَلِيلا ﴾ [الاسراء: ٧٦] ﴿ فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾ [النساء: ٥٣] قرئ شاذا بالنصب فيهما.

قال في "المغني": و التحقيق أنه إذا قيل إن تزرني أزرك وإذن أحسن إليك فإن قدرت العطف على الجواب جزمت و بطل عمل إذن، لوقوعها حشوا، أو على الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف و قيل يتعين النّصب لأن ما بعدها مستأنف أو لأن المعطوف على الأول أوّل، و مثل ذلك زيد يقوم و إذن أحسن إليه إن عطفت على الفعلية رفعت أو على الاسمية فالمذهبان. انتهى. و المراد بالعاطف هنا الواو و الفاء.

[حكم حذف الفعل و بقاء الناصبة]

[٥٠١] ﴿ .... وَ الْأَصَحْ إسقاطُ فِعْلٍ دُونَ حَرْفٍ لَمْ يُبَحْ ﴾

و اختلف في جواز حذف الفعل المنصوب و بقاء شيء من نواصبه: فالجمهور أن ذلك لا يجوز اختصارا و لا اقتصارا، فلو قيل لك: "أَتُرِيدُ أَن تخرج" لم يجز أَن تقول في الجواب "أُرِيد أَن" و تحذف "أخرج".

و أَجَازَهُ بعض المغاربة مستدلا بِمَا وقع في صحيح البخاريّ «فَيذْهب كَيْمَا فَيَعُود ظَهره طبقاً وَاحِداً»[2] يريد كَيْمَا يسْجد، و مثل هذا قولهم: جِئْت و لمّا، قال أبوحيّان و ليس مثله، لأن حذف الفعل بعد لما للدليل جائز منقول في صحيح الكلام، و لم ينقل من نحو هذا شيء في كلام العرب هكذا في الشرح. و قال في "المغني" ما وقع في هذا الحديث غريب جدّاً لا يحتمل القياس عليه.

قوله (و الأصح) مبتدأ أول، و (**إسقاط فعل**) ثان، و (لم يبح) خبر الثاني، و الجملة خبر الأول، و الرابط مقدّر فيه.

---

(١) قوله (و بعد عطف) أي: إن عطفت على ما ليس له محل، و إلّا ألغيت قاله بعض الفضلاء، فإذا قلت (إن تذرني أذرك فإذن أحسن إليك) إن عطفت على الجواب ألغيت و ينجزم، و إن عطفت على المجموع جاز النصب باعتبار تصديرها في جملتها، و الرفع باعتبار انه من تمام ما قبلها. (ابن القره داغي)

(٢) رواه البخاري رقم (٧٤٣٩).

[أحوال أَنْ من حيث الإضمار و الإظهار]

[٥٠٢] ﴿ وَ ذِكْرُ أَنْ مِنْ بَيْنِ لا وَ لامِ جَرّ حَتْمٌ [1] وَ جازَ الْحَذْفُ إِنْ لا ما ظَهَر ﴾

[٥٠٣] ﴿ وَ بَعْدَ نَفْيِ كانَ واجِباً وَضَحْ .... ﴾

لـ (أن) ثلاث حالات:

١- وجوب الإظهار.

٢- و جواز الإظهار و الإضمار. و هما المذكوران في البيت.

فـ (ذكر أن) مبتدأ، و (حتم) خبر، و الظرف متعلق بالمصدر نحو ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ﴾ [النساء:١٥٦] و ذلك لتكون فاصلة بين المثلين.

و جاز الحذف لـ "أن" و إظهارها إن ظهر اللام فقط، فمن الحذف ﴿ وَ أُمِرْنَا لِنُسْلِمَ ﴾ [الأنعام: ٧١] و من الإظهار ﴿ وَ أُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [الزمر: ١٢].

٣- و الحالة الثالثة وجوب الإضمار، و ذلك في خمسة مواضع أشار لأولها بقوله: (و بعد نفي كان واجبا وضح)[2] أي: وضح الحذف -أي ظهر وجهه- حال كونه واضحا واجبا بعد كان المنفية، بشرط أن تكون ناقصة، فلا يجب الإضمار مع التامة، لأن اللام بعدها ليست لام الجحود، و علم هذا من إطلاقه، لأن استعمال الناقصة أكثر، و ذِكرها في أبواب النحو أشهر، فيحمل الكلام عند الإطلاق عليها. و بشرط أن يكون النافي (ما) نحو ﴿ وَ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، أو (لم) نحو: ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [النساء: ١٣٧] أو (إن) كقراءة غير الكسائي ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦]، و علم هذا من تعبيره بالماضي، فلا يشمل كلامه إلا ما ينفيه، فيتخرج لن،

---

(1) يجب إظهار أَنْ: إذا وقعت بين لام الجر، و لا النافية، نحو: جئتك لِئَلاَ تغضبَ (أي لأَنْ لا تغضبَ). (شرح الفية)

- قوله (من بين لا) اي نافية أو زائدة، ولا يفصل بينها وبين الفعل بغيرها لأنها كالعدم ونظيره الفصل بها بين الجار والمجرور. (ابن القره داغي)

(2) اي بعد مادة كان النّاقصة المنفية بما للماضي كما و لم دون لن فلا يرد عدم إدخاله نحو {لَمْ يَكُنِ الله لِيَغْفِرَ لَهُمْ} [النساء -١٦٨] . (ابن القره داغي)

لأنها تخص المستقبل، و لا، لأن نفي غير المستقبل بها قليل، و لما، لأنها تدل على اتصال نفي الماضي بالحال. و قد علمت أن الحكم غير مختص بصيغة الماضي، لأن النفي المضاف من عوارض المعاني لا الألفاظ، فلا يقتضي لفظا مخصوصا.

و تسمى هذه اللام لام الجحود اي النفي من باب اطلاق اسم الخاص على العام، لأن الجحود حقيقة إنكار الحق.

و كون النصب بأن مضمرة بعدها هو قول البصريين.

و ذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة لنفسها فهي لا تتعلق عندهم بشيء. و عند البصريين تتعلق بمحذوف هو خبر كان اي: مريدا لأن يغفر لهم، و نفي إرادة الفعل أبلغ من نفييه.

[إضمار أن وجوبا بعد أو]

[٥٠٣] .... وَ أَوْ إذا حتّى أَوِ الّا قَدْ صَلَح [1]

و أشار لثانيها بقوله: (و أو إذا حتى أو إلا قد صلح) عطف على (نفي كان) أي: ينتصب المضارع بـ (أن) مضمرة وجوبا بعد (أو) بشرط أن يصلح في موضعها حتى نحو "لَأَلْزِمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِي" ،أو إلا نحو "لأقتُلَنَّ الكَافِرَ أو يُسْلِمَ "، قالوا فـ "أو" في ذلك عاطفة للمصدر المنسبك من أن و صلتها على مصدر متصيّد من الفعل السابق و المعنى: ليكن مني لزوم لك أو قضاء منك لحقي، و عليه القياس، و لا يخفى ما فيه من تكلف تصيد المصدر و إخراج الكلام الأوّل عن التمام إلى الإفراد المحوج إلى إدعاء تقدير فعل آخر، و أيضا فإن جعل "أو" عاطفة مخالف لكونها بمعنى حتى و إلا.

و في "الرضي" «معنى (أو) في الأصل: أحد الشيئين أو الأشياء، نحو: زيد يقوم أو يقعد، أي يعمل أحد الشيئين، و لابد له من أحدهما، فإن قصدت مع إرادة هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الأمرين: التنصيص على حصول أحدهما عقب الآخر، و أن الفعل الأول يمتد إلى حصول الثاني التى نصبت ما

---

[1] الثاني: إذا وقعت (أن) بعد (أو) التي بمعنى حتّى، أو بمعنى إلاّ . فمثال (أو) بمعنى حتى: لأطيعنَّ الله أو يغفرَ لي (أي: كي يغفر لي) وكي مِن معاني حتى، و نحو: لأذْكُرَنَّ الله أو تطلعَ الشمسُ (أي: إلى أَنْ تطلع الشمسُ) وإلى مِنْ معاني حتى». (شرح ألفية)

- قوله (أو إلّا) "أو" لمنع الخلو لصلوحيتها في لألزمنك، أو تعطيني حقي. (ابن القره داغي)

بعد "أو"، فسيبويه يقدرها بإلا، و غيره بإلى، و المعنيان يرجعان إلى شيء واحد، فإن فسرته بإلّا فالمضاف بعده محذوف و هو الظرف، أي: لألزمنك إلا وقت أن تعطيني، فهو في محل النصب على أنه ظرف لما قبل "أو"، و عند من فسره بإلى: ما بعده بتأويل مصدر مجرور بأو التي بمعنى إلى». انتهى. و هو ظاهر فتعين -و الله أعلم-، و خرج بالشرط نحو﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ [الشورى: ٥١].

[إضمار أن وجوبا بعد حتى]

[٥٠٤] وَ بَعْدَ حَتَّى وَ اخْصُصِ الْمُسْتَقْبَلا وَ ارْفَعْ بِهذي حالاً أَوْ مُؤَوَّلا

و أشار لثالثها بقوله: (و بعد حتى و اخصص المستقبلا ...) عطف على ما قبله أيضا أي: و ينصب المضارع بـ "أن" مضمرة وجوبا بعد "حتى" بشرط أن يكون مستقبلا حقيقة أو تأويلا نحو ﴿ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إلى أمر الله ﴾ [الحجرات: ٩] ﴿ وَ زُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ [البقرة: ٢١٤] في قراءة النصب.

و أشرنا بالمثالين إلى أنه لا فرق بين أن يكون الاستقبال باعتبار زمن التكلم كالأول أو باعتبار ما قبلها فقط، وإن كان ماضيا باعتبار وقت الإخبار كالثاني.

ويجب رفع المضارع بعدها إذا كان حالا نحو: "مرض زيد حتى لا يرجونه"، أو مؤوّلا بالحال[١]، و ذلك بفرض ما وقع واقعا الآن ليتعجب منه نحو ﴿ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾ [البقرة: ٢١٤] في قراءة الرفع، و ليس الرفع بحتى. فالباء في قوله (بهذي) بمعنى مع.

---

(١) هذا معنى قوله (و ارفع بهذي حالا أو مؤولا).

مثال الحال: سرت حتى أدخلُ البلدَ، إذا قلت ذلك حَالَ دخولك البلد .

و مثال المؤوّل بالحال: سرت حتى أدخلُ البلدَ، إذا قلت ذلك بعد دخولك البلد ، وقصدت بقولك هذا حِكَاية دخولك، فكأنك تحكي و تقول: كنتُ سِرْتُ حتى أدخلُها . يتضح من هذا المثال: سرت حتى أدخل البلد، أنّ النصب، و الرفع في الفعل الواقع بعد (حتى) يكون بحسب الزّمَان، فإن كان الفعل للمستقبل نصبتَه، وإن كان للحال حقيقةً، أو مؤوّلاً بالحال رفعتَه. (شرح ألفية)

[إضمار أَنْ وجوبا بعد الفاء السَّبَبِيَّة و واو المعية]

[٥٠٥] وَ بَعْدَ فا وَ واوِ مَعْ مَحْضُ طَلَب أَوْ نَفْيِهِ أُجِيبَ [1] ....

و أشار لرابعها و خامسها [2] بقوله: (و بعد فا، و واو مع محض طلب أو نفيه أجيب) عطف على ما مرّ. و (واو) مضاف لـ (مع)، و (محض طلب) مبتدأ، (أو نفيه) عطف على طلب، و جملة (أجيب) خبر، و الجملة من المبتدأ و الخبر صفة لـ (فا و واو)، و الرابط مقدّر أي: أجيب بهما أي بالفاء و الواو. و أطلقوا الجواب في جانب الواو توسعا، و لذا وصفها في الشرح بقوله: المجاب بها.

و الطلب شامل لسبعة أنواع:

١- الأمر [مع الفاء] نحو:

يَا نَـــاقُ سِيـــرِي عَنَقًا فَسِيحَـــا إلى سُلَيْمَـــانَ فَنَسْتَرِيحَـــا [3]

و مع [الواو] نحو:

فَقلـــت ادْعِي و أدْعُـــوَا إنّ أنْـــدي لِصَـــوْت أَن يُنَـــادِيَ دَاعِيان [4]

٢- و النهي، ٣- و الدعاء، ٤- و الاستفهام، ٥- و التمني، ٦- و العرض، ٧- و التحضيض، و الأمثلة مشهورة [5]. و النفي نحو ﴿ وَ لَمَّا يَعلَمِ اللهُ الّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُم وَ يَعلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ [آل عمران ١٤٢].

([1]) و يجب إضمار أن بعد واو المصاحبة و الفاء المجاب بهما محض نفي أو طلب. (المواهب الحميدة)

- و المراد بالنفي المحض، هو: النفي الخالص الذي ليس فيه معنى الإثبات . والطلب المحض، هو: الطلب بالفعل، لا باسم الفعل، ولا بالخبر، ولا بالمصدر . فإذا كان النفي غير محض وجب رفع الفعل بعد الفاء، نحو: ما أنت إلا تأتينا فتحدثُنا، فالمعنى هنا الإثبات لا النّفي؛ وذلك لأن النّفي انتقض بـ (إلا) ومن أمثلة النفي غير المحض: ما تزال تأتينا فتحدثُنا؛ لأن الفعل (زال) يُفيد النّفي ودخلت عليه (ما) النافية، ونَفْي النَّفي إثبات . و إذا كان الطلبُ بغير الفعل وجب رفع ما بعد الفاء، نحو: صَهٍ فينامُ الناسُ؛ لأن الطلب هنا باسم الفعل (صَهٍ) لا بالفعل . (شرح الفية)

([2]) أي: مواضع إضمار أَنْ وجوبا.

([3]) الشاهد قوله: (فنستريحا) حيث نصب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب الأمر. (محمد الگزنى)

([4]) الشاهد: فيه قوله (و ادعوا) حيث نصب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية في جواب الأمر. (محمد الگزنى)

([5]) النهي ، نحو : لا تضربْ زيداً فيضربَك. و الدعاء ، نحو : ربي انْصُرْني فلا أُخْذَلَ . و الاستفهام ، نحو : هل تُكرِمَ زيداً فيكرمَك . والتَّمني ، نحو : ليت لي مالاً فأَصَّدَّقَ على الفقراء . و العَرْض نحو : أَلاَ تَنْزِلُ عندنا فتُصِيبَ خيراً . و التحضيض ، نحو: لولا تأتينا فتحدّثَنا . (شرح ألفية)

و خرج بإضافة (واو) إلى (مع) الواوُ التي لصريح العطف نحو: "لا تأكل السمك و تشرب اللّبن" بجزم المعطوف، و التي للاستئناف نحو: "و تشربُ اللبن" برفع تشرب.

و خرج بجعل الفاء للجواب: التي لصريح العطف نحو ﴿وَ لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦]، و التي للاستئناف نحو: (أَلَم تَسْأل الرَّبْع القَواءَ فَيَنْطِقُ ...) بالرفع.

و خرج بإضافة (**محض**) إلى (**طلب**) نفي الطلب الغير المحض فإن جوابه يجزم كما يأتي في قوله (**و الأمر غير افعل**)، و النفي الغير المحض نحو: "ما تأتينا إلا فتحدثنا" بالرفع لانتقاضه بإلا.

و الفاء و الواو عاطفتان للمصدر المنسبك على مصدر متصيّد من الكلام السابق، هكذا قالوا، و لا يخفى تكلفه و بعده. و اختار الرضي أن الفاء متمحضة للسببية و ليست للعطف، قال: و إنما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب لأنهم قصدوا التنصيص على كونها سببية، و المضارع المرتفع، بلا قرينة مخلصة للحال أو الاستقبال: ظاهر في معنى الحال فلو بقي مرفوعا لسبق إلى الذهن أن الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء، فالصرف إلى النصب منبه في الظاهر على أنه ليس معطوفا، إذ المضارع المنصوب بأن: مفرد و ما قبل الفاء [المذكورة] جملة، و خلص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية فيكون فيه [1] شيئان: دفع كون الفاء للعطف، و تقوية كونه للجزاء، فيكون إذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا.

و إنما اخترنا هذا على قول النحاة لأن فاء السببية ليست للعطف وجوبا بل قد تكون و قد لا تكون، و لهذا قال ابن الحاجب في قولهم: "الذي يطير فيغضب زيد الذباب" أن الفاء فيه للسببية لا للعطف، و التي تحتمل السببية و العطف لا تعطف مفردا على مفرد بل لا تدخل إلا على الجمل. انتهى. فالتقدير في نحو: سيري متسريحا، فاستراحتك ثابتة، و في ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦] فموتهم غير واقع.

ثم قال الرضي: و كذا نقول في الفعل المنصوب بعد الواو: إنهم لما قصدوا [فيه] معنى الجمعية نصبوا [المضارع بعدها]، ليكون الصرف مرشدا من أول الأمر إلى أنها ليست للعطف، فهي، إذن، إما واو الحال، و أكثر دخولها على الجمل الاسمية،فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر، فمعنى قم و أقوم، أي: قم و قيامي ثابت، أي في حال ثبوت قيامي، و إما بمعنى "مع" و هي لا تدخل إلا على

---

(١) اي في النصب.

الاسم فلما قصدوا هنا مصاحبة الفعل للفعل، فنصبوا ما بعدها. فمعنى قم و أقوم: أي قم مع قيامي، كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو، و لو جعلنا الواو عاطفة كما قال النحاة لم تكن في الكلام نصوصية على معنى الجمع، بل كون واو العطف للجمعية قليل، نحو: كل رجل وضيعته.

قال: و إنما شرطوا النصب ما بعد الفاء كون ما قبلها أحد الأشياء المذكورة، لأنها غير ثابتة المضمون أي غير حاصلة المصادر فتكون كالشرط الذي ليس لمتحقّق الوقوع، و يكون ما بعد الفاء كجزائها، ثم حملوا ما قبل واو الجمعية [في وجوب كونه أحد الأشياء المذكورة] على ما قبل الفاء التي هي أكثر استعمالا [من الواو] في هذا الموضع، أعني [في] انتصاب المضارع بعدها، لمشابهة الواو للفاء في أصل العطف، و في صرف ما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية في إحداهما و المعية في الأخرى. انتهى المراد منه.

[حكم الفعل الواقع بعد الفاء السَّببيّة إذا حُذِفت الفاء]

[٥٠٥] .... وَ اجْزِمْ فِي الطَّلَب

[٥٠٦] إِنْ تَسْقِطِ الْفا لِلْجَزا[1] ....

أي: إذا اسقطت الفاء من المضارع المذكور بعد الطلب و قصد مع اسقاطها معنى الجزاء بالمضارع لذلك الطلب جزم المضارع بشرط مقدّر عند الجمهور. و قيل غير ذلك. و قصد معنى الجزاء متأت مع الطلب دون النفي، و وجهه أن الطلب قوي الشبه بالشرط لأن المتكلم به غير متحقق الوقوع له، و لا عدمه، بخلاف النفي، فإن المتكلم به متحقق عدم الوقوع معه. و احترز باشتراط قصد معنى الجزاء ممّا إذا لم يقصد فإن المضارع يرتفع [نحو] ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَ تُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ [التوبة: ١٠٣] ، فالجملة صفة مخصصة للنكرة، و بقصد معنى الجزاء تتحقق المشابهة للشرط، فمن ثم اشترطوه.

و مفعول (**اجزم**) محذوف أي: المضارع، و (**في**) بمعنى مع، و (**الأمر**) دليل جواب (**إن تسقط**)، و لام الجزاء متعلقة بتسقط أي: إن تسقط الفاء لقصد الجزاء.

---

[1] إذا حُذِفت الفاء السَّببية جُزِم الفعل المضارع الواقع بعدها إذا تحقَّق الشرطان الآتيان: ١- أَنْ يُسْبَقَ المضارع بالطَّلَب، فلا يجوز جزمه بعد النَّفي؛ فلا تقول: ما تأتينا تُحَدِّثْنا . ٢- أن يُقْصَدَ به الْجَزَاءُ، وذلك نحو: زُرْني أَزُرْكَ، ونحو: لا تُهملْ تنجحْ . فالفعل (تنجح) مجزوم بالطَّلب؛ لأنه وقع جوابا للطلب (لاتهمل) وهو خالٍ من الفاء، وقُصِد به الجزاء؛ لأنّ النجاح جزاء لعدم الإهمال . (شرح ألفية)

[شرط الجزم إذا كان الطَّلَبُ نَهْياً]

[٥٠٦] .... وَ النَّهْيَ ضَع   إنْ قَبْلَ لا إنْ يَخْتَلِفْ فَالْجَزْمَ دَع [1]

هذا يدل على أنه أراد بالطلب فيما سبق غير النهي.

(**و النهي**) منصوب بمحذوف يدل على معناه ما بعده. أي: اِخْتَبِرْ النهيَ، ضَع (إن) قبلَ (لا) موضعه، فإن اختلف المعنى بذلك فدعْ جزم المضارع بعده، و إلا فاجزمه، فالأوّل نحو: "لا تدنُ من الأسدِ يأكلْك" فإنه لا يصح "إن لا تدن منه يأكلك" [2]، و الثاني نحو: "لا تَدْنُ من الأسدِ تَسْلَمْ"، لصحة "إن لا تدنُ منه تسلمْ"، و إنما اشترط هذا ليتأتى قصد معنى الجزاء المصحح للجزم.

[حكم الفعل الواقع بعد الفاء السَّببيّة إذا كان الأمر بغير فعل الأمر]

[٥٠٧] وَ الْأَمْرُ غَيْرَ افْعَل جَوابَهُ اجْزِمِ [3]   ....

هذا محترز تقييد الطلب فيما مرّ بالمحض و المعنى: أن الأمر إذا كان بغير إفعل المدلول عليه باسم الفعل أو بكلام لفظه لفظ الخبر فإن جوابه لا ينصب، لأن الطلب في مسألة النصب كما سبق شبيه بالشرط و محمول عليه و لما كان هذا غير محض التزم معه الجزم الذي هو أظهر في قصد الجزاء كقوله: (مَكَانَكِ تُحْمَدِي أوْ تَسْتَرِيحِي ...)، و قولهم "إتَّقى اللهَ امرؤٌ فعلَ خيراً، يتب عليه". أي لِيتَّقِ و ليفعل يتب.

قوله (**و الأمرُ**) مبتدأ، أو منصوب بمحذوف يفسر معناه ما بعده، و (**غيرَ افعل**) حال من الأمر، و (**جوابَه**) مفعول (**اجزم**)، و المعنى: و الأمرُ غيرَ افعل لا تعاملهم معاملة المحض بل اجزم جوابه.

---

[1] (**و النهى**) أي: إذا كان الطلب نهيا يجزم الفعل الواقع بعده جواباً له (**ضع إن قبل لا**) أي: يشترط في جزم المضارع أن يصح في المعنى وضعُ (إن) الشرطية قبل لا، و ذلك إذا لم يتغير المعنى نحو« لا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ » فـ تدخل مجزوم بالطلب (لا تكفر)، و ذلك لجواز وقوع "إن" قبل لا أي: إن لا تكفر تدخل الجنة، و (**إن يختلف فالجزم دع**) أي: و أما إذا تغير المعنى -بوقوع "إن" قبل لا- فاترك الجزم و ارفعه نحو«لا تكفر تدخلُ النارَ» فـ تدخل مرفوع و لا يجزم، لعدم صحة وضع "إن" قبل لا، إذ لا يصح: إن لا تكفر تدخل النار.(م)

[2] [اي] فلا يصح في (يأكلك) الجَزْمُ لأنَّ مَعْنَاها حينئذٍ إنْ لا تدنُ من الأسد يأكلك، ففي حالةِ الجَزْمِ يَجْعلُ تَبَاعُدَه من الأَسَدِ سَبَباً لأَكْلِهِ، وهذا غيرُ صحيح. (معجم القواعد العربية)

[3] مراده: أنّ الأمر إذا كان باسم الفعل، أو بلفظ الخبر لم يجز نصب الفعل بعد الفاء السَّببيّة، و لكن لو حُذِفَتْ (الفاء) جُزِمَ، و لو كان الأمر بغير فعل الأمر نحو: صَهٍ أُحْسِنْ إليك، ونحو: حسبُك الحديثُ ينمْ أبوك. (شرح ألفية)

[حكم الفعل الواقع بعد الفاء السَّبَبِيَّة إذا كان الطلب للتَّرجّي]

[٥٠٧] .... وَ فِـي جَوابِ لِلرَّجـا نَصْـبٌ نُمِي [1]

و (نصبٌ) مبتدأ سوغ ذلك التقييد المراد معنى اي للمضارع بأن مضـمرة، و جملـة (نمـي) خبـره، و (في) متعلقة بجواب. و هذا رأي الفرّاء فإنه ألحق الترجي بالتمني، و ارتضاه ابن مالك، و تبعه المصـنف لقراءة حفص ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ [غافر: ٣٦] .

و ذهب البصريّون إلى أنه ليس للرّجاء جواب منصوب و تأوّلوا القراءة بما فيه بعد.

[مواضع إضمار أَنْ جوازاً بعد أحرف العطف]

[٥٠٨] وَ اعْطِفْ عَلَى اسمٍ خالِصٍ فِعْلاً بِفا أَوْ واوَ أَوْ بثُـمَّ وَ انْصِـبِ وَ احْذِفـا

[٥٠٩] أَوْ اَثْبِتِ أَنْ [2] ....

هذه أربعة مواضع يجوز فيها إظهار أن و إضمارها تضم إلى ما تقدم من مسـألة مـا حـذفت فيـه لا و أبقيت لام الجر.

قوله (فعلا) مفعول (اعطف)، و (على) و الباء متعلقان بـ اعطف، و ما بعد الفاء معطوف عليها.

فالفاء كقوله: (لولا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍ فَأُرْضِيَهُ ...) [3].

و الواو كقوله: (وَ لُبْسُ عَباءةٍ و تقرَّ عَيني ...).

---

(1) إذا وقع الفعل بعد الفاء السَّببيّة، و كان الطلب للرجَّاء (لعلّ) فحكمه النصب، فيُعامل فـي ذلـك معاملـة التَّمَنّـى (ليت). (شرح ألفية)

(2) و الفعـل المعطـوف علـى اسـم صـريح بـالواو، أو الفـاء، أو ثـم، أو أو، ينصـب باضـمار أن أو اظهارهـا. (المواهب الحميدة)

- اسماً صريحا غير مُؤوّل بفعل (أي : غير مقصود به معنى الفعل) وذلك كالمصدر والعَلَم . (شرح ألفية)

(3) الشاهد فيه قوله "فأرضيه" حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازا بعد فاء العاطفة التي تقـدم عليهـا اسـم صريح و هو "توقع". (محمد الگزنى)

و أو كقوله تعالى: ﴿أَوْ ما كانَ لِبَشَرٍ﴾ [الشورى: ٤٢/٥١].

و ثم كقوله: (إنّي وقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَه ....).

و احترز بقوله (خالص) من مؤوّل بالفعل نحو: "الطائر فَيَغْضَبُ زيدٌ الذُّبابُ"، فإنه يجب رفع الفعل عطفا على الوصف الذي بمعناه، و لا يجوز نصبه بأن لأنها لا تخرج الفعل إلى الاسم.

و قال الدماميني: عند قول التسهيل على اسم صريح لا متوهم فيجب فيه الإضمار كما تقدم.

و أخرج به أبو إسحاق من عبارة الخلاصة الأمرين معا.

قال ابن غازي: لما نقل عنه إخراج الثاني لأن المصدر فيه غير خالص بل هو مقدّر تقديرا معنويا.

و ما عند الدماميني أظهر منه، و المحترز الأول ذكره الشارح.

و اعترضه ابن هشام بأن المانع فيه من النّصب بأن إنما هو فساد المعنى، لأن المصدر لا يكون صلة لأل قال فمعنى كلام الناظم أن العطف في هذه المسألة ليس على الاسم المتخيل من معنى الكلام بقصد أن يعلمك بأنّ هذه تخالف ما قبلها فافهمه، و لا تتخذ التقليد مركبا فيكبوا بک كما بالضعفاء قد كبا. انتهى.

و هذا كله كما رأيت مبني على قولهم بتصييد المصدر في المسائل السابقة، و قد عرفت ما فيه، فالصواب ما قاله الشارح، و يوجه بما مرّ من أن المحل لما كان للفعل لم يجز النصب بأنْ، لأنها تخرج عنه. و ظاهر قوله (و انصب) وجوب النّصب.

قال ابن هشام: و يشكل عليه القراءة بالرفع "أَوْ يُرْسِلُ"، و الجواب أنه حينئذ مستأنف لا معطوف على الاسم. انتهى. و فيه أن معنى العطف فيه كالبديهي و به يكون من جملة الأوجه التي يكلم بها اللهُ البشرَ و ينتظم في سلك المستثنيات و أيضا أو لا تكون للاستئناف.

و الذي يظهر لي في القراءة تخريجها على ما قال ابن مالك في شرح التسهيل قد تحذف أن و يرتفع الفعل بعدها و جعل من ذلك: ﴿ وَ مِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الروم: ٢٤] قال: فيريكم صلة لأن و حذفت، و بقي يريكم مرفوعا، وهذا هو القياس؛ لأن الحرف عامل ضعيف، فإذا حذف بَطَلَ عمله. و قد قال بهذا الأخفش في قوله تعالى ﴿ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونّي أَعْبُدُ ﴾ [الزمر: ٦٤]. انتهى. و نحوه في المغني .

قوله (و احذف أو اثبت) متنازعان في (أنْ).

[حذف أنْ شذوذاً]

[٥٠٩] ﴿ .... وَ حَذْفُ أَنْ وَ النَّصْبُ شَذْ   فِي غَيرِ ما مَرّ [١] وَ مَنْ قاسَ انْتُبِذْ ﴾

(حذف أن) مبتدأ،(و النصب) عطف، و (شذ) خبر، و (في) متعلقة به كقولهم: "خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ" [٢] و قوله (ونَهْنَهتُ نَفْسي بَعْدَمَا كِدْت أَفْعَلَهْ ...). و قاس على ذلك الكوفيون. و الصحيح قصره على السماع لقلته.

و قد يفهم من قوله (و النصب) أن حذفها و رفع الفعل ليس بشاذ، و هو ظاهر كلامه في شرح التسهيل.

و في المغني: إذا رفع الفعل بعد إضمار أن سهل الأمر و مع ذلك لا ينقاس. انتهى.

فما ذهب إليه المغاربة من أن حذفها مطلقا مقصور على السماع لا يفهم منه الشذوذ كما في بقاء النصب.

❊ ❊ ❊

---

(١) أي: إن حذف "أن" مع عملها النصب في المضارع بعد حذفها في غير المواضع السالفة. أمر شاذ يحفظ ولا يقاس عليه. (ضياء السالك)

(٢) فقد حذفت "أن" الناصبة في هذه الشواهد، فنصبوا "يأخذك" و هو شاذ يُحفظ ولا يقاس عليه. (ضياء السالك)

خاتمة

[المواضع التي تزاد فيها (أن)]

[٥١٠] تُـزادُ أَنْ بَعْـدَ إذا وَ لمَّـا وَ بَيْـنَ لَـوْ وَ قَسَمٍ ....

ذكر أنَّ (أنْ) تزاد زائدة في ثلاثة مواضع:

أولها: [بعد] إذا كقوله:

فأمهلـه حَتَّى إذا أنْ كأنّـهُ مُعاطـى يـدٍ فِـي لُجّة المَاء غامِـرُ[1]

و ثانيها: بعد لمّا التوقيتيّة نحو:﴿ وَ لَمَّا جَاءتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ ﴾ [هود: ٧٧].

و ثالثها: بين لو و فعل القسم، ثم تارة يكون الفعل مذكوراً كقوله:

فأُقْسِـمُ أن لـو التَقينْـا و أنْتُمُ لكان لكـمْ يـومٌ مـن الشـرِّ مُظْلِـمُ

و تارة يكون مقدّراً كقوله:

أمـا وَ الله أَن لَو كنـت حـرًّا وَ مَـا بالحُـرّ أَنْـت وَ لَا الْعَتِـيق

و بقي عليه رابع: و هو بين الكاف و مجرورها كقوله: (... كأنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ).

و كأنه أسقطه لقول المغني: و هو نادر.

و قال الدماميني: إنه شاذ. و حينئذ فصنيعه أحسن من صنيع التسهيل حيث ذكره و ترك الأوّل.

و زعم الأخفش أنها تزاد في غير ذلك.

و تنصب المضارع كما تجر من و الباء الزائدتان الاسمَ و جعل منه نحو: ﴿ وَ مَا لَنَآ أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ ﴾ [بقرة: ٢٤٦] و الصواب أن الأصل: و ما لنا في أن لا نقاتل.

و إنما لم تعمل أن الزائدة لزوال اختصاصها بالفعل كما في الأمثلة المتقدمة.

---

(١) الشاهد فيه قوله (إذا أن) حيث زيدت "أن" بعد إذا، و هو كثير. (محمد الگزنی)

[وقوع (أنْ) مفسرة و شروطها]

[٥١٠] .... وَ تُنمى [1] ....

[٥١١] كَأَيْ لِتَفْسِيرِ بِجُمْلَتَيْنِ فِي أُولاهُمَا الْقَـوْلُ وَ لَـفْظُهُ نُفـي

نائب فاعل (تنمي) ضمير (أنْ) باعتبار لفظها فقط، و (لتفسير) متعلق به ، و كذا (كأي)، و لا تكون تفسيرية إلا بشروط:

أحدها: أن تتقدمها جملة فلذلك غلط من جعل منها ﴿ وَ آخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ لله ﴾ [يونس: ١٠].

و **ثانيها:** أن تتأخر جملة، فلا يجوز "ذكرت عسجدا": أن ذهباً، بل يجب الإتيان بأي، أو ترك حرف التفسير. و إلى هذين الشرطين أشار بقوله (**بجملتين**)، و الباء ظرفية فالجملتان كأنهما ظرف لها لتوسطها بينها.

و **ثالثها:** أن يكون في الجملة الأولى معنى القول، و هو معنى قوله (**في أولاهما القول**).

و **رابعها:** ألّا يكون فيها حروف القول نحو: ﴿ وَ انْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا ﴾ [ص: ٦]، فإنه ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد بالمشي: المشي المتعارف، بل الاستمرار على الشيء. و هذا معنى قوله (**و لفظه نفي**).

و وقع في "الكشاف" أنه يجوز كونها مفسرة في قوله تعالى ﴿ مَا قلت لَهُم إِلَّا مَا أَمرتِنِي بِهِ أَن اعبدوا الله رَبِّي و ربكم ﴾ [الْمَائِدَة: ١١٧].

قال في "المغني" و إنما جوزه على أن القول مأوّل بالأمر أي:(ما أمرتهم إلا بما أمرتني به) و هو حسن، و على هذا فيقال في الضابط:ألا تكون بعد حروف القول إلا و القول مأوّل بغيره.

قال الدماميني: و ظاهره أن ذلك لا يتقيد بموضع دون آخر، و ليس كذلك، فإن القول في الآية إنما وضع موضع الأمر، كما قال التفتازاني في حاشيته الكشاف نقلا عن صاحب، رعاية لقضية الأدب الحسن، لئلا يجعل نفسه و ربه معا آمرين، و لإنشاء جعل القول بمعنى الأمر، و على هذه النكتة لم

---

[1] تنسب.

يكن لك أن تجعل كل قول في معنى فعل فيه معنى القول، فتحتمل أن مفسرة، لكن في جعل أن مفسرة لفعل الأمر المذكور و صلته مثل أمرته بهذا أن قم نظر، اما في طريق القياس فلأن أحدهما مغن عن الآخر، و اما في الاستعمال فلأنه لايوجد. انتهى. و المسألتان مزيدتان على الخلاصة.

❊ ❊ ❊

الكتاب الثالث

في المجرورات و المجزومات

* المجرورات

الحروف

الإضافة

* الجوازم

* الحروف غير العاطفة

الكِتَابُ الثّالِثُ

في الْمَجْرورات وَ ما حُمِلَ عَلَيْها وَ هِي الْمَجْزوماتُ

وجه الحمل ما ذكروه من أنه لما اختص الاسم بالجرّ طَلبَ الفعلُ شيئا يختصّ به في مقابلته فأعطي له الجزم.

[عامل الجر]

[٥١٢] الْجَرُّ بِالْحَرْفِ أَوِ الْإضافَةِ وَ ارْدُدْ عَلى مَنْ زَعَمُوا خِلافَه

أي: جرّ الاسم: إمّا بالحرف و إمّا بالإضافة [١]، و لا جر بغيرهما، خلافا للأخفش في زيادته الجر بالتبعية [٢]، فإن التحقيق أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع. و الجرّ بالمجاورة سيأتي الكلام عليه.

و ذِكرُ الاضافة مبني على قول السُهيْلي و أبي حيان في "النكت الحسان" أن الاضافة هي الجارة للمضاف إليه. و التحقيق و هو رأي سيبويه أن الجار له هو المضاف.

الحرُوفُ [٣]

[معاني "إلى"]

[٥١٣] إلى لِلْانْتِها وَ مَعْنى فِي وَ مَع وَ مِنْ وَ عِنْدَ وَ لِتَبْيِينٍ تَقَع

١- في الابتداء بـ (إلى) و بالانتهاء من معانيها تفاؤل بحصوله و التمكن منه أي: تجيء لانتهاء الغاية في الزمان و المكان نحو: ﴿أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [٤] و نحو: ﴿إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى﴾ [٥].

---

(١) مثال المجرور بالحرف نحو: مررت بزيدٍ، و مثال المجرور بالمضاف نحو: هذا غلامُ عمرٍو.

(٢) كجر الصفة بتبعية الموصوف فيكون عامل التابع [عند الأخفش] معنويا. (الجورى)

(٣) **(الحروف)** أي: هذا مبحث حروف الجر، و سميت به قال ابن الحاجب: لأنها تجر معنى الفعل إلى الاسم، قال الرضي لأنها تعمل إعراب الجر كما قيل حروف النصب و الجزم. (المنح الحميدة في شرح الفريدة)

(٤) سورة البقرة: الآية ١٨٧، وجه الاستشهاد: مجيء "إلى" مفيدة معنى انتهاء الغاية الزمانية. (مصباح السالك)

(٥) سورة الإسراء، الآية: ١، وجه الاستشهاد: مجيء "إلى" مفيدة معنى انتهاء الغاية المكانية. (مصباح السالك)

و المراد بالغاية في قولهم: "ابتداء الغاية و انتهاء الغاية": جميع المسافة، إذ لا معنى لابتداء النهاية و انتهاء النهاية. و الأظهر كما قال الرضي: عدم دخول "ذي الانتهاء و الابتداء" في المراد، فإذا قلت: (اشتريتُ من هذا الموضعِ إلى ذاك) فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في الشِّرَاء، و يجوز دخولهما فيه مع القرينة.

و قال بعضهم: ما بعد (إلى) ظاهره الدخول فيما قبلها، فلا يستعمل في غيره إلا مجازا.

و قيل: إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو: "أكلتُ السَّمكةَ إلى رأسِها" فالظاهر الدخول، و إلا، فالظاهر عدم الدخول نحو﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [البقرة: ١٨٧]. و المذهب هو الأول.

٢- و تجيء [إلى] بمعنى في نحو ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [النساء: ٨٧].

٣- و بمعنى مع نحو ﴿ وَ لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إلى أَمْوَالِكُم ﴾ [النساء: ٢]. و التحقيق أنها بمعنى الانتهاء أي: لا تضيفوها إلى أموالكم. و كذا قوله تعالى: ﴿ أَيدِيكُمْ إلى الْمَرَافِقِ ﴾ [المائدة: ٦] أي: مضافة إليها. و كذا "الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إبِلٌ" [١] أي: مضافة إلى الذّوْدِ.

٤- و بمعنى من الابتدائية كقوله:

تَقـول وَ قـد عَالَيْتُ بالكُـور فَوْقهـا ... أيُسْقَـى فَلَا يَرْوَي إلـيَّ ابــنُ أحْمَـرا [٢]

٥- و بمعنى عند كقوله:

أَمْ لاَ سَبِيلَ إِلَـى الشَّبَـابِ وَ ذِكْـرُهُ ... أَشْهَـى إِلَـيَّ مِـنَ الرَّحِيـقِ السَّلْسَلِ [٣]

٦- و تجيء للتبيين[٤]، و هي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من تعجب أو اسم تفضيل نحو: ﴿ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ [يوسف: ٣٣].

و ذِكْرُ هذه الحروف مع معانيها مغن عن عدّها و حدّها.

---

(١) من الأمثال: "الذود إلى الذود إبل" أي: إذا جمع القليل إلى القليل صار كثيرا. (ضياء السالك)

(٢) الشاهد فيه قوله "فلا يروى إلي" حيث جاءت "إلى" بمعنى "من"، أي "فلا يروى مني". (تحقيق على الاشموني)

(٣) الرّحيق: الخمر. و السّلسل: اللّينة الباردة. و الشّاهد فيه: (أشهى إليّ) حيث جاءت (إلى) بمعنى عند. (اللمحة في شرح الملحة)

(٤) تجيء بمعنى "عند"، و تُسَمّى المُبَيِّنَة، لأنها تُبينُ أن مصحوبها فاعلٌ لما قبلها. كقوله تعالى {قال رب السّجنُ أحَب إليّ مِمّا يدعونني إليه} أي أحبُّ عندي. (جامع الدروس العربية)

[معاني الباء]

[٥١٤] ﴿ الْبَاءُ لِلْإِلْصَاقِ وَ التَّعْدِيَةِ   وَ السَّبَبِيَّةِ وَ الْاسْتِعَانَةِ ﴾

[٥١٥] ﴿ وَ مِثْلَ مَعْ وَ مِنْ وَ عَنْ وَ فِي عَلَى   وَ بَدَلٍ وَ زَائِدٍ وَ كَإِلَى ﴾

١- الإلصاق أصل معانيها، و هو حقيقي نحو: "أمسكتُ بزيد" إذا قبضتَ على شيء من جسمه أو ثوبه. و حكمي نحو: "مررتُ بزيدٍ"، أي: ألصقتُ المرورَ بمكان يقرب منه.

٢- و التعدية بمعنى: توصيل الفعل القاصر لمفعوله ثابتة لجميع حروف الجر، و المراد بالتعدية هنا: معاقبة الهمزة و التضعيف في تصيير الفاعل مفعولا، و هو خاص بالباء نحو: ذهب بزيد [١].

٣- و السببية نحو: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و منه: ﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النحل:٣٢].

و أما حديث «لن يدْخلَ أحدُكُم الْجنَّةَ بِعَمَلِهِ»[٢]، فالمنفي فيه هو السببية العقلية المقتضية للاستحقاق، و أما السببية الشرعية فثابتة. و صرّح السّعد في 'شرح مقاصده" بالاجماع على أن فعل الواجب و المندوب ينتهض سببا للثواب، قال: و إنما المنفي وجوب ذلك على الله تعالى عقلا. و صرح البيضاوي بالسببية في قوله تعالى ﴿ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَى نزلا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة: ١٩]. و انظر تمام المسألة في شرحنا "النصيحة" [٣] عند قولها في الطهارة: و اعتقاد أنه متعبد بعمله لا مكتسبا.

٤- (و) باء (الاستعانة) هي الداخلة على آلة الفعل نحو: "كتبتُ بالقلم. و الفرق بينها و بين التي للسببية أن مدخول هذه ليس هو الحامل على الفعل، بل المصحح له، أي: الذي يقع به الفعل، و مدخول السببية هو الحامل و الباعث و الغرض الداعي في حق الحادث و الحكمة في حق القديم.

٥- و تجيء بمعنى مع نحو: ﴿ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ [٤] [النساء ١٧٠].

---

(١) أي: أذهبته.

(٢) رواه البخاري: (٥٣٤٩).

(٣) شَرَحَ ابن زكري رحمه الله كتاب "النصيحة الكافية لمن خصه الله بالعافية" للإمام أحمد زروق.

(٤) أي مَعَ الْحق و محقا. و نَحْو: {اهبط بِسَلام} [هود: ٤٨] أَي مَعَ سَلام. (همع الهوامع)

٦- و بمعنى من نحو: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ [الإنسان: ٦].

٧- و بمعنى عن نحو: ﴿ يَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ ﴾ [الفرقان: ٢٥].

٨- و بمعنى في نحو: ﴿ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾ [القمر ٣٤]، ﴿ وَ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾ [آل عمران: ١٢٣].

٩- و بمعنى على نحو: ﴿ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ ﴾ [آل عمران: ٧٥] أي عليه.

١٠- و بمعنى بدل كقول عمر رضي الله عنه: «[كلمة] مَا يسرني أَن لي بهَا الدُّنْيَا» أَي بدلهَا. و ذكره في الخلاصة.

و ذكر فيها أيضا أنها تكون للتعويض. و أسقطه المصنف ظنا منه أنه تكرير، و قد اعترضه بذلك أبوحيّان. و الصّواب التي بمعنى بدل هي التي يختار معها أحد الشيئين بحيث لا يسد الآخر مسده و لا تكون معها مقابلة من الجانبين كالمثال السابق، و قوله ﷺ في عائشة رضي الله عنها « ما يَسُرُّني ان لي بها حُمُرَ النَّعَم»[1] ، و قول بعض الصحابة «ما يَسُرُّني أني شَهِدتُ بَدْراً بالعقبة»[2]. و لا تظن أن ذلك اتفق لأجل النفي كقوله:

فَلَيْــتَ لِــي بِهِــمِ قَوْمــاً إذا رَكِبُــوا ... شــدّوا الإغـــارةَ فُرسانــاً و رُكبانــا [3]

و قول الآخر:

يَلقـــى غَريمُكُـــمُ مِـــن بعدِ عُسْرَتِكُم ... بِالبَــذلِ بُخلاً وَ بِالإحســانِ حِرْمَانــا

و التي للتعويض يسد معها أحد المتقابلين مسد الآخر و تكون معها المقابلة من الجانبين نحو: "اشتريت الفرس بألف". و في التسهيل عطفا على بعض معانيها و للبدل و المقابلة.

١١- و تجيء زائدة نحو: ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [4] [النساء: ٧٩].

١٢- و بمعنى إلى نحو: ﴿ وَ قَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾ [يوسف: ١٠٠] أي إلي.

---

(١) مسند أحمد (٧٦٦).

(٢) رواه البخاري: (٣٩٩٣).

(٣) الشاهد فيه قوله: "بهم قومًا" حيث جاءت الباء بمعنى البدل، أي: بدل قومي. (تحقيق على الاشموني)

(٤) الشاهد مجيء الفاعل "لفظ الجلالة" مجرورا بالباء الزائدة؛ لأن الأصل: كفى اللهُ شهيدًا. (مصباح السالك)

[حَتَّى]

[٥١٦] ﴿ حَتَّى لِلإنْتِهاءِ فِي اسْمِ ظاهِرِ وَ خُصَّتِ الآخِرَ أَوْ كَالآخِرِ[1] ﴾

[رُبَّ]

[٥١٧] ﴿ وَ رُبَّ لِلتَّقْلِيلِ وَ التَّكْثِيرِ وَ خُصَّتِ الْمُنْكَرَ مَعْ ضَمِيرِ ﴾

فالأول: كقوله: (ألا رُبَّ مَوْلُودٍ و لَيْسَ لَه أبٌ ...) [2]. و الثاني: نحو: «يَا رب كاسية فِي الدُّنْيَا عَارِيَة يَوْم الْقِيَامَة» [3] إذ المراد منه التهديد و التخويف.و لإفادتها إياهما اختصت بالنكرات، لأن معنى المعرفة جزئي معين لا معنى للتقليل و التكثير، و صيغ المثنى و جمع السالم نص في القلة إلا لقرينة، و صيغ التكسير المعروفة منها ما هو نص في القلة، و منها نص في الكثرة كالمعرف بأل الاستغراقية. و (رب) إنما تليق مع المحتمل لهما لتدل هي على أحدهما.

و قد تدخل على الضمير، و هل هو معها معرفة أو نكرة؟ تقدم تحقيق ما يتعلق بذلك في مبحث الضمير فراجعه[4]. و الإعراب بيّن.

---

[1] هذا البيت و شرحه غير موجود في النسخة التي بين يدينا. + قال في الشرح: الثالث من حروف الجر حتى، و هي كإلى في انتهاء الغاية، لكن تخالفها في أشياء، منها: أنها لا تجر إلا الظاهر دون الضمير، إلا في ضرورة. و منها أنها لا تجر إلا آخر جزء أو ملاقيا له، إهـ جاء في معاني النحو: نحو "نمت حتى آخر الليل" و "نمت حتى الصباح" لآن آخر الليل هو آخر جزء من الليل و الصباح ملاق لآخره، أي متصل بآخره، و لا يجوز أن تقول (نمت حتى منتصف الليل) و (نمت حتى ثلاثه) لأن منتصف الليل ليس آخر الليل و كذلك ثلثه. فـ (حتى) تستعمل غاية لآخر الأمر، و لفظها يوحي بهذا المعنى، فإن لفظها يبدو أنها من (الحتّ) و معنى (الحت) الاستئصال و الاظالة و الخلوص إلى النهاية أي الوصول إلى نهاية الأمر. و (إلى) تستعمل لعموم الغايات سواء كانت آخر جزء من الشيء أم لا فتقول (نمت إلى آخر الليل و نمت إلى الصباح، و نمت إلى ثلث الليل). إهـ .

[2] وجه الاستشهاد: مجيء "رب" حرف جر شبيه بالزائد، وقد أفادت التقليل؛ لأن المولود الذي ليس له أب قليل جدا، ولا يعرف منه إلا عيسى عليه السلام، و كذا ذو الولد الذي لم يولد من أبوين؛ حيث لم يوجد منه إلا آدم عليه السلام. (مصباح السالك)

[3] رواه البخاري الشاهد: أن "رب" هنا للتكثير؛ لأن الحديث مسوق للتخفيف، والتقليل لا يناسبه. (ضياء السالك)

[4] قال في الشرح: الأصح أن هذا الضمير معرفة جرى مجرى النكرة. إهـ جاء في معاني النحو: هذا الضمير عند الجمهور لا يكون إلا مفردا مذكرا مفسّرا بتمييز مطابق للمعنى فتقول (ربه رجلين أكرمت) و (ربه رجالا أكرمت) و (ربه امرأة أكرمت) و (ربه نساء أكرمت). و هذا الضمير يؤتى به عند ارادة التفخيم و التعظيم فيضمرون قبل الذكر. إهـ. قال في الهمع: (ربه رجلا) بمنزلة رب رجل عظيم لا أقدر على وصفه. إهـ

[معاني "على"]

[٥١٨] ﴿ عَلى تَكُونُ اسْماً كَفَوْقَ تُلْفى وَ يعطي الإِسْتِعْلا كَثِيراً حَرْفا[1] ﴾

[٥١٩] ﴿ وَ مِثْلَ عَنْ وَ مَعْ وَ مِنْ وَ اللّامِ فِي وَ البا وَ لكِنْ وَ المزيدةَ تَفي ﴾

١- من استعمالها اسما بمعنى فوق قوله: (غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا ....) أي: من فوقه بدليل دخول من الجارة عليها.

٢- و الاستعلاء: حقيقي نحو: "زيد على السطح". و مجازي نحو: "عليه دين"، كما يقال ركب عليه دين، كأنه تحمَّل ثقل الدين على عنقه أو ظهره، و منه "عليَّ قضاء الصلاة"، و "عليه قصاص"، لأن الحقوق كأنها راكبة لمن تلزمه. و كذا قوله تعالى: ﴿ كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١] تعالى الله عن استعلاء شيء عليه، و لكنه إذا صار الشيء مشهورا في الاستعمال في شيء لم يراع أصل معناه نحو: ما أعظم الله، و منه: توكلت على فلان، كأنك تحمل ثقلك عليه ثم صار بمعنى وثقت به حتى استعمل في الباري تعالى نحو: توكلت على الله و اعتمدت عليه.

٣- و تكون للمجاوزة بمعنى عن كقوله (إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ ...).

٤- و بمعنى مع نحو: ﴿ وَ آتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ [البقرة: ١٧٧] .

٥- و بمعنى من نحو: ﴿ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ ﴾ [المطففين: ٢] .

٦- و بمعنى اللام نحو: ﴿ وَ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ﴾ [الحج: ٣٧] .

٧- و بمعنى في نحو: ﴿ وَ دَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ ﴾ [القصص: ١٥].

٨- و بمعنى الباء نحو: ﴿ حَقِيقٌ عليَّ أَنْ لَا أَقُولَ ﴾ [الأعراف: ١٠٥] .

٩- و بمعنى لكن كقوله:

بِكُلٍّ تَداوَينا فَلَمْ يَشْفِ ما بِنا عَلى أَنَّ قُرْبَ الدّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ

١٠- و زائدة كحديث «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ... »[2] أي: يمينا.

---

[1] "على" على وجهين: ١- أن تكون حرف. ٢- أن تكون اسما بمعنى فوق. (مغني اللبيب)

[2] رواه مسلم (١٦) تمامه «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْراً مِنْهَا، فَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَفْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

[معاني "عن"]

[٥٢٠] ﴿ بِعَنْ تَجَاوَزِ ابْتَدِ اسْتَعْلِ ابْدِلِ أَوْ خُذْ كَفي وَ الْبـاء وَ بَعْدَ عَلِّلِ ﴾

(تجاوز) و ما بعده صيغ أمر.

١- و المجاوزة هي: بعد الشيء عن مجرورها بسبب إحداث الفعل المعدّى بها نحو: "رميتُ عن القوس". و قولهم: (رويت عنه علما) و (أخذت عنه) مجازٌ. و (جلست عن يمينه) أي: تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس. و قوله تعالى: ﴿ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ [النور: ٦٣] متضمن معنى يتجاوزون.

٢- و تجيء بمعنى من للابتداء نحو: ﴿ وَ هُوَ الذي يَقْبَلُ التوبة عَنْ عِبَادِهِ ﴾ [الشورى: ٢٥].

٣- و بمعنى على [1] نحو: ﴿ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ ﴾ [محمد: ٣٨] .

٤- و بمعنى بدل نحو: ﴿ لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾ [البقرة ١٢٣] .

٥- و بمعنى في كقوله: (... فلا تَكُ عَنْ حَمْل الرِّباعة وانيا) بدليل﴿وَ لَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ [طه: ٤٢].

٦- و بمعنى الباء نحو: ﴿ وَ مَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴾ [النجم: ٣] .

٧- و بمعنى (**بعد**) نحو: ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾ [الانشقاق: ١٩].

و قال الرضي: أي طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق آخر دونه في الشدة، فيكون كل طبق أعظم في الشدة ممّا قبله، و قوله: {عن طبق} صفة لطبقا، و ليس المراد: طبقين فقط، بل المراد جنس أطباق، كل واحد منها أعظم من الآخر، فهو مثل التثنية في لبيك، و قوله تعالى: ﴿ كَرَّتَيْنِ ﴾ [الملك: ٤]، في أن المراد: التكثير و التكرير، و اقتصر على أقل مراتب التكرير و هو الاثنان، تخفيفا، و كذا قولهم: (ورث السيادة كابرا عن كابر ...) أي: كابرا متجاوزا في الفضل عن كابر آخر، و قال بعضهم: أي كابرا بعد كابر، و الأولى: إبقاء الحروف على معناها ما أمكن. انتهى.

٨- و تأتي للتعليل ﴿ وَ مَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ ﴾ [هود: ٥٣] .

---

(١) هذا معنى قوله (**استعل**).

[معاني "في"]

[٥٢١] وَ فِي لِظَرْفَي الْمَكانِ وَ الزَّمَن وَ كَإلى عَلى وَ مَعْ وَ الْبا وَ مِن

١- [و في لظرفي المكان و الزمن]: اجتمعت الظرفيتان في قوله تعالى: ﴿ غُلِبَتِ الرُّومِ فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَ هُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ ﴾ [الروم: ، ٢].

٢- و تجيء بمعنى إلى نحو: ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [إبراهيم: ٩].

٣- و بمعنى على نحو: ﴿ وَ لأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [طه: ٧١] .

٤- و بمعنى مع نحو: ﴿ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾ [الأعراف: ٣٨].

٥- و بمعنى الباء نحو: ﴿ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ﴾ [الشورى: ١١] أي: بِسَبَب.

٦- و بمعنى من كقوله:

وَ هَــلْ يَعِمَــنْ مَــنْ كانَ أَحْدَث عَهْـدِهِ ثَلاثيــنَ شَهْـراً فـــي ثَلاثَـةِ أَحْـوالِ

أي: من ثلاثة.

[معاني "الكاف"]

[٥٢٢] بِالْكافِ شَبِّهْ، زِدْ، وَ عَلِّلْ، وَ تَخُصّ بِمُظْهَرٍ، وَ اسْماً أَتَتْ فَاجْرُرْ بِنَصّ

١- التشبيه: الدلالة على مشاركة أمر لأمر آخر نحو: "زيد كالأسد"، و دليل حرفيتها وقوعها صلة في نحو "جاء الذي كزيد". **فإن قيل:** هو اسم بمعنى مثل، و المبتدأ محذوف، أي: الذي هو كزيد؟ **قلت:** قد تقدم أن حذف المبتدأ في صلة غير (أيّ) إذا لم تطل في غاية القلة، و استعمال "الذي كزيد" سائغ كثير. قاله الرضي.

٢- و تأتي زائدة نحو: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى: ١١]. و اختار الرضي و السّعد أن الآية من باب الكناية، و الكاف أصلية.

٣- و للتعليل نحو: ﴿ وَ اذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ [البقرة:١٩١]. و تختص بالظاهر لئلا تدخل على مثلها في نحو "كَكَ"، و حمل عليه غيره.

٤- و تأتي اسما فتجر بما دخوله عليها نص في اسميتها كقوله (يَضْحكن عَن كالبَرَدِ الْمُنْهَمّ ...)[١]. و ظاهر كلامه أن اسميتها مخصوصة بما إذا كانت مجرورة، و ليس كذلك، بل قد تكون اسما مرفوعا كقوله: (و ما هداك إلى أرض كعالمها ...) فهي فاعل، و قوله:

لَوْ كَانَ فِي قَلْبِي كَقَدْرِ قُلَامَةٍ فَضْلاً، لِغَيْرِكَ، ما أتَتْكِ رَسَائِلِي

[معاني "كَيْ" و اختصاصها]

[٥٢٣] ﴿ وَ كَيْ لِتَعْلِيلٍ وَ تَخْتَصُّ بِما وَ أنْ مِنَ الصَّدْرِ وَ ما مُسْتَفْهَما ﴾

معناها التعليل، و تختص بـ[أشياء، هي][٢]:

١- ما المصدرية كقوله: (... يُرَجّى الفَتى كَيْما يَضُرُّ وَ يَنْفَعُ)[٣].

٢- و أن المصدرية كقوله: (... كَيْمَا أَنْ تَغَرَّ وَ تَخْدَعَا)[٤].

٣- و ما الاستفهامية، يقولون إذا سألوا عن علة الشيء: كَيْمَهْ، بمعنى (لِمَهْ)، حذفت ألف ما الاستفهامية، لدخول الجار عليها، و اجتلبت هاء السكت للوقف.

و إضافة (ما) و (أن) إلى (الصدر) من إضافة الدال للمدلول.

و (مستفهَما) بصيغة اسم المفعول أي: بها، حال من (ما).

---

(١) الشاهد: استعمال الكاف في "كالبرد" اسما بمعنى "مثل"؛ بدليل دخول حرف الجر عليها، وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم. (ضياء السالك)

(٢) فلا تجر غيرها. (المطالع السعيدة)

(٣) الشاهد: دخول "كي" على "ما" المصدرية، و جرها المصدر المؤول. (ضياء السالك)

(٤) وجه الاستشهاد: ظهور "أن" المصدرية بعد "كي" و في ظهورها دلالة على أن "كي" للتعليل، و ليست حرفا مصدريا. (مصباح السالك)

[معاني اللام]

[٥٢٤] ﴿ لِلْاِخْتِصاصِ اللاّمُ وَ التَّعْدِيَةِ وَ الْمُلْكِ وَ التَّوْكِيدِ وَ الصَّيْرُورَةِ ﴾

[٥٢٥] ﴿ وَ الْعِلَةِ التَّمْلِيکِ أَوْ كَفي عَلى وَ عِنْدَ بَعْدَ مِنْ وَ عَنْ وَ مَعْ إلى ﴾

١- فالاختصاص نحو: "السرج للدابة".

٢- و الملك نحو: "الحمد لله"، و تحتمل الاختصاص.

٣- و التعدية -يقرأ بالتاء- نحو: "ما أَضْرَبَ زيداً لعمرو"، و فيها اختلاف[1].

٤- و التوكيد كقوله: (... مُلْكاً أَجارَ لِمُسْلِمٍ و مُعاهِدِ) [2] أي: أجار مسلما.

٥- و الصيرورة كقوله:

لِدُوا للمَوْتِ وابنُوا للخَرابِ فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إلى ذهاب [3]

٦- و التعليل كقوله: (من أمكم لرغبة فيكم ظفر ....).

٧- و التمليك كـ "وهبت لزيد دينارا".

٨- و تجيء بمعنى في نحو: ﴿ لا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُو ﴾ [الأعراف: ١٨٧].

٩- و بمعنى على نحو: ﴿ وَ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ ﴾ [اسرا: ١٠٩] .

١٠- و بمعنى عند كقراءة الجحدري: ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لما جَاءَهُمْ ﴾ [الأنبياء: ٤٧] بكسر اللام و تخفيف الميم.

١١- و بمعنى بعد نحو: ﴿ أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ [الإسراء: ٧٨] .

---

(١) "ضرب" متعد في الأصل، فلما بني للتعجب؛ نقل إلى "فعل" فصار قاصرا فعدي بالهمزة إلى زيد وباللام إلى عمرو؛ هذا مذهب البصريين؛ وذهب الكوفيون إلى أن الفعل باقٍ على تعديته، ولم ينقل، واللام هنا لتقوية العامل لضعفه باستعماله في التعجب. (مصباح السالك)

(٢) موطن الشاهد: "لمسلم". وجه الاستشهاد: مجيء "اللام" زائدة لمجرد التوكيد؛ لأن فعل "أجار" يتعدى بنفسه، وقد تقدم على معموله؛ فهو ليس بحاجة إلى اللام. (مصباح السالك)

(٣) فإن الموت ليس علة الولد، والخراب ليس علة للبناء، ولكن صار عاقبتهما ومآلهما إلى ذلك. ومن منع الصيرورة في اللام ردها إلى التعليل بحذف السبب وإقامة المسبب مقامه. (شرح التصريح على التوضيح)

١٢- و بمعنى من نحو (... و نَحنُ لكم يَوْمَ القِيامَةِ أَفْضَلُ).

١٣-و بمعنى عن نحو: ﴿ وَ قَالَ الَّذينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْراً مَا سَبَقُونَا إلَيهِ ﴾ [الأحقاف: ١١]، إذ لو كانت كاللام في قولك: قلت لزيد لا تفعل لقال ما سبقتمونا، و فيه نظر، لما تقدم في حكاية الجمل من أنه يجوز أن تقول: قلت لزيد أنت بخيل، نظرا للمعنى، و قلت لزيد هو بخيل، رعاية للّفظ، و عليه جاءت الآية.

١٤-و بمعنى مع نحو:

فلمّا تفرّقنا كأنّي و مالكاً لطولِ اجتماعٍ لم نَبِتْ ليلةً معا

١٥- .... [1]

[معاني "مِن"]

[٥٢٦] مِنِ ابْتَدِء بِها وَ بَيِّنْ عَلِّلِ بَعِّضْ وَ لِلْفَصْلِ أَتَتْ وَ الْبَدَلِ

[٥٢٧] وَ النَّصِّ لِلْعُمومِ أَوْ مِثْلَ إِلى وَ عَنْ وَ فِي وَ عِنْدَ وَ الْبا وَ عَلى

١- تكون لابتداء الغاية في المكان نحو: ﴿ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [الإسراء: ١]، و في الزمان نحو: "مطرنا من يوم الجمعة إلى الجمعة"، قالوا أو غيرهما، قال الرضي نحو: "هذا الكتاب من زيد إلى عمرو". انتهى. **قلت:** لا أتعقل الإبتداء و الانتهاء بدون مسافة، و لا أتعقل المسافة في غير الزمان و المكان، و المعنى في المثال: من عند فلان إلى مكان فلان، و يبين لك المعنى أنك إذا أخبرت بمجيء كتاب فلان إليك قلت: جاءني كتاب من عند فلان، و قد تقول: من فلان على معنى من عنده، و إذا رجعت وجدانك في تعقل معنى (إلى فلان) لم تشك في أن المعنى: إلى مكان فلان، لأنه إلى مكانه ينتهي سفر الكتاب و نقله، لكن لمّا كثر العلم بمكان المكاتب و المكتوب إليه و صار المقصود بالذات تعينهما حذف المضاف، و لهذا يضطر إلى ذكره عند جهل المكان المكتوب منه، و إرادة إعلام المكتوب إليه به، فيقال: و كتب لكم من مدينة كذا، و ينص

[1] و تجيء بمعنى إلى نحو: {بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا} أَي إِلَيْهَا. و هذا غير موجود في النسخة التي بين يدينا.

عليه بخصوصه، و كذا إذا أريد تعيين البلد الذي فيه المكتوب إليه، ليعلم بذلك حامل الكتاب أو الواقف عليه خشية حمله أو بعثه لبلد آخر فيقال: بمدينة كذا، أو إلى بلد كذا.

٢- و تجيء للبيان نحو: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ [الحج: ٣٠].

٣- و للتعليل نحو: ﴿ وَ إِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٧٤].

٤- و للتبعيض نحو: ﴿ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ [آل عمران:٩٢].

٥- و للفصل و هي الداخلة على ثاني المتضادين نحو: ﴿ وَ اللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

٦- و بمعنى بدل نحو: ﴿ لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَ لا أَوْلادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً ﴾ [آل عمران:١٠].

٧- و للتنصيص على العموم[١]، و هي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي بعده أو بعد شبهه نحو: "ما جاءني من رجل"، فإن النكرة في سياق النفي ظاهرة في العموم، و محتملة للوحدة احتمالا مرجوحا، و من تصيرها نصا فيه.

٨- و بمعنى إلى نحو: "قربت منه" أي: إليه.

٩- و بمعنى عن نحو: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِّن ذِكْرِ الله ﴾ [الزمر: ٢٢].

١٠- و بمعنى في نحو: ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاَةِ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ ﴾ [الجمعة:٩].

١١- و بمعنى عند قاله أبوعبيدة في ﴿ لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلا أَوْلادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً ﴾ [آل عمران:١٠].

١٢- و بمعنى الباء نحو: ﴿ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾ [الشورى: ٤٥].

١٣-و بمعنى على نحو: ﴿ وَ نَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ [الأنبياء: ٧٧].

---

(١) و تسمى الزائدة نحو: ما في الدار من رجل. فهذه تفيد التنصيص على العموم، لأن ما في الدار رجل محتمل لنفي الجنس، على سبيل العموم، و لنفي واحد من هذا الجنس، دون ما فوق الواحد. و لذلك يجوز أن يقال: ما قام رجل بل رجلان. فلما زيدت من صار نصاً في العموم، ولم يبق فيه احتمال. (الجني الداني)

[وقوع "من" زائدة]

[٥٢٨] ﴿ وَ زِيْدَ في نَفْيٍ وَ شِبْهِهِ فَخُصّ نَكِـرَةً .... ﴾

و تزاد بثلاثة شروط:

١- أن يسبقها نفي أو شبهه، و هو النهي و الاستفهام بهل خاصة، كما تقدم في مبحث كم.

٢- و أن يكون مدخولها نكرة، و هذا مستفاد من كلامه.

٣- و أن يكون مدخولها مبتدأ نحو: "هل من حالف غير الله"، أو فاعلا نحو: ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾ [الْأَنْعَام: ٥٩]، أو مفعولا نحو: ﴿ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ ﴾ [مريم: ٩٨].

و أدرج غيره الناصة على العموم في الزائدة، و قالوا: معنى زيادتها اعتراضها بين طالب و مطلوب، و إلا فهي لمعنى لا يستفاد بدونها، و ما سلكه المصنف هو الأصل و الأوضح.

[وقوع "من" اسمية]

[٥٢٨] ﴿ ....وَ اسْماً أَتَتْ مَفْعُولَ نُصّ ﴾

و تجيء اسما مفعولا قال في الشرح: نحو: ﴿ فَأَخْرَجَ بِهِ من الثمرات رزقا لكم ﴾ [الْبَقَرَة: ٢٢]، أعرب صاحب الكشاف {من} مفعولا به لـ {اخرج}، و {رزقا} مفعولا من أجله، قال: و كذا حيث كانت للتبعيض فهي في موضع المفعول به.

قال الطيبي: إذا قدرت "من" مفعولا كانت اسما كعن في قوله (.... من عَن يَمين الحُبَيَّا نظرة قُبلُ). انتهى.

قلت: و فيما قيدناه من التفسير على قوله تعالى ﴿ وَ وَهَبْنَا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًّا ﴾ [مريم: ٥٣] بعد ذكر إعراب الكشاف و البيضاوي {أخاه} بدلا من {من} ما نصه الابدال من {من} التي بمعنى بعض متوقف على اسميتها، و هي غير ثابتة، و لما ذكر في التسهيل أن من جملة ما يعرف به الاسم موافقته لثابت الاسمية معنى قيد ذلك بانتفاء المعارض، قال الدماميني: احترازا من "من" التبعيضية، فإنها بمعنى بعض، و بعض ثابت الاسمية، لكن عوض ذلك انعكاس الاسناد في نحو: "إن من إخوتك زيد"، أو "إن بعض إخوتك زيد". انتهى. و بهذا يرد قول الطيبي من التبعيضية اسم، و أيضا التبعيض المستفاد لا نجده عند مراجعة الوجدان، و تصفح التراكيب مقصودا لذاته بل آلة لتعريف حال الطرفين أي المعدي والمعدي إليه، و هذه قاعدة معاني الحروف، و عد أئمة النحو لها في الحروف محقق لذلك. انتهى.

[مذ و منذ]

[٥٢٩] وَ مُـذْ وَ مُنْـذُ وَ لِوَقْـتِ ذانِ جَـرّ   كَمِـنْ بِماضٍ وَ كَفـي فيما حَضَرْ

هما مختصان بجر الأوقات، ثم:

إذا كان الوقت ماضيا فهما بمعنى من[1] كقوله: (أَقْوَيْنَ مذ حِجَجٍ و مُذْ دَهْرٍ...) و قوله: (... و رسْمِ عَفَتْ آثاره منذ أزمانِ).

و إن كان الوقت حاضرا فهما بمعنى في نحو: ما رأيت مذ أو منذ يومنا.

و بقي ما إذا كان الزمان معدودا فهما بمعنى من و إلى معا كما في التوضيح نحو: "ما رأيته منذ يومين".

[استعمال مُذْ، و مُنْذُ اسمين]

[٥٣٠] وَ اسْمانِ إنْ تَلَتهُما الْجُمْلَةُ أَوْ   رَفْعٌ، وَ جَرَّ غَيْـرِ مُظْهَـرٍ أَبَوْا

و يستعملان اسما في موضعين:

أحدهما: أن تليهما جملة فعلية نحو: (مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ ...) أو اسمية نحو: (وَ مَا زِلْتُ أبغي المالَ مُذْ أَنا يافِعٌ ...).

و الثاني: أن يليهما اسم مرفوع نحو: "ما رأيته مذ أو منذ يومان"، و هما مبتدآن بمعنى الأمد إن كان الزمان حاضرا، أو معدودا، و أول المدة إن كان ماضيا فلا يقال: ما مسوغ الابتداء بهما، و الاسم المرفوع خبرهما، هذا إعرابهما في الحالة الثانية، و قيل غيره، و هما في الأولى ظرفان مضافان للجملة.

و لا يجران الضمير [2]، أما ضمير المتكلم و المخاطب فلأنهما لغير الوقت، و كذا ضمير الغائب في أغلب مواطنه، و حمل الأقل على الأكثر. و أيضا فإن جرّه بهما يحوج إلى تقديم اسم الوقت ظاهرا و لا حاجة إلى ذلك في معناهما.

---

(١) و نحو: ما رأيته مُذْ يومِ الجمعةِ (أي: مِنْ يومِ الجمعةِ).

(٢) هذا معنى قوله (و جرَّ غيرَ مُظهرٍ أبوا).

و قد تبين أن صنيع المتن أحسن من صنيع الخلاصة من وجهين: أحدهما: تقديم الكلام على حالة الحرفية الموضوع لها. و ثانيهما: عدم تقييد الجملة الموالية لهما بالفعلية.

و قوله (رفع) بمعنى مرفوع عطف على الجملة أعم من قول الخلاصة «حيث رفعا»، لأنها نسبت الرفع إليهما فلا تصدق إلا بالقول بإبتدائيتهما. و (جرَّ) مفعول مقدم بـ (أبوا).

[زيادة (ما) بعد مِنْ ، و عَنْ ، و الباء]

[٥٣١] وَ زِيْدَ ما فِي مِنْ وَ عَنْ لَيْسَ يَكُفّ وَ الْبا ....

أي: تزاد "ما" بعد من و عن و الباء، و لا تكفها عن العمل لبقاء اختصاصها، بخلاف إنّ و أخواتها، فإنها تكفها لزوال اختصاصها نحو: ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾ [1] [نوح: ٢٥] ، ﴿ عمَّا قَلِيلٍ ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. و (في) بمعنى مع، و (ليس يكف) استئناف مقيس لحكم آخر، لا حال، لأن الجملة المصدّرة بالماضي الجامد لا تقع حالا في غير الاستثناء.

و هنا فائدة و هي أن ذلك مبني على أن الماضي الواقع حالا لابد معه من "قد" ظاهرة أو مقدّرة، و هو قول جمهور البصريين، و الحق و هو قول الأخفش و الكوفيين عدم وجوب ذلك، و حينئذ فتجوز الحالية، و لا يحتاج لاستثناء الجملة الاستثنائية. و (الباء) عطف على (من).

[زيادة (ما) بعد رُبَّ ، و الكاف]

[٥٣١] .... وَ فِي الْغالِبِ رُبَّ الْكافَ كَفّ

و تزاد "ما" أيضا بعد (رب) و (الكاف) و الغالب أن تكفهما عن العمل لأن تمكنهما في الجر ليس كتمكن مِن و عن و الباء، لاختصاصهما بالظاهر، و لأن رُبّ يزول اختصاصها كقوله: (رُبَّمَا أَوفيتُ في عَلَمٍ ...) [2]، و قوله:

---

[1] وجه الاستشهاد: مجيء "ما" زائدة بعد "من" الجارة، ولم تمنعها عن العمل في الاسم الذي بعدها، فخطيئات مجرورة بـ"من"، و"هم": في محل جر بالإضافة. (مصباح السالك)

[2] الشاهد: أن "ما" كفت "رب" عن عمل الجر؛ لأنها دخلت على الجملة الفعلية. (ضياء السالك)

(... كَمَا سيفُ عَمْرو لم تَخُنْهُ مضارِبُهْ) [١]. و قد لا تكفهما كقوله (ربَّما ضربةٍ بسَيفٍ صَقيلٍ ...)، و قوله (... كمَا النَّاسِ، مَجْرومٌ عَلَيْهِ و جارِمُ) في رواية الجر.

و في (كف) ضمير يعود على (ما)، و (في الغالب) متعلق به، و (رب) مفعول مقدم به، و يفهم منه أنها لا تكفهما في غير الغالب.

[حَذْفُ رُبَّ و بقاءُ عملها]

[٥٣٢] ﴿وَ أُضمِرَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ ... واوٍ وَ فا، وَ هُو بِغَيْرِ رُبَّ قَلّ﴾

أي: حذفت رب و بقي عملها، و وقع ذلك في كلامهم [بعد ما يلي]:

١- بعد بل كقوله: (بل بلدٍ ملءُ الفجاجِ قَتَمُه ...) [٢].

٢- و بعد الواو كقوله: (وَ لَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ، أَرْخى سُدُولَهُ ...).

٣- و الفاء كقوله: (فَمِثْلِكِ حُبْلى قَدْ طَرَقْتُ وَ مُرْضِعا ...).

و في التسهيل: يجر بـ "رب" محذوفة بعد الفاء كثيرا، و بعد الواو أكثر، و بعد بل قليلا، و نوزع في كونه كثيرا بعد الفاء إلا أن يريد بالنسبة إلى بل، فما في الخلاصة من تخصيص الكثرة بالواو أجود، و به يظهر أن صنيعها أحسن من صنيع المتن.

قوله (و هو) أي: الحذف و بقاء العمل قلّ في غير رب كقوله: (... أَشارَت كُلَيْبٍ بِالأكُفِّ الأصابِعُ) [٣]، و لا يطرد عند المغاربة إلا في القسم و باب كم على الخلاف.

و ذهب ابن مالك إلى إطراده في اثنى عشر موضعا ذكرها في التسهيل.

و بالجملة فقول الخلاصة «و بعضه يرى مطردا» أفيد منها.

❋ ❋ ❋

---

(١) الشاهد: أن "ما" كفت الكاف في "كما" عن الجر؛ فرفع "سيف" على الابتداء، وهذا هو الكثير فيها. (ضياء السالك)

(٢) الشاهد: فيه قوله "بل بلد" حيث جر بلد برب المحذوفة بعد بل. (محمد الگزنى).

(٣) وجه الاستشهاد: جر "كليب" بحرف جر محذوف؛ وحكم هذا الجر الشذوذ. (مصباح السالك)

حُرُوفُ الْقَسَمِ [1]

(القسم) مصدر غير جار على فعله، و القياس الأقسام.

و حقيقته: جملة إنشائية تؤكد بها جملة أخرى لا على جهة التبعية [2]، و بالقيد الأخير خرجت الجملة الإنشائية الثانية في نحو أكرم زيدا أكرم زيدا.

ثم الجملة الأخيرة المؤكدة بالأولى إن كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف نحو: "أقسم بالله لأقومنّ". و إن كانت طلبية فهو القسم للاستعطاف، و يقال له أيضا: قسم السّؤال نحو: "بالله أخبرني هل كان كذا؟".

[الباء]

[٥٣٣] الْباءُ وَ هِيَ الْأَصْلُ وَ اخْتُصَّتْ بِأَنْ ... يَجُوزُ مَعْها ذِكْرُ فِعْلٍ حَيْثُ عَنّ

إنما كانت الباء أصل حروف القسم لأنها كما قال الرضي: للإلصاق، فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به، و من ثم اختصت بثلاثة أمور:

أحدها: ما ذكره و هو أنه يجوز معها ذكر فعل القسم و حذفه نحو:﴿ وَ أَقْسَمُوا بِاللَّـهِ جَهْـدَ أَيْمَـانِهِمْ ﴾ [النور: ٥٢]، و حذفه نحو: ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ ﴾ [ص: ٣٨/٨٢]، بخلاف غيرها، فإنه يجب معه الحذف نحو: ﴿ وَ اللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الْأَنْعَام: ٢٣]، ﴿ تَاللهِ لقد آثَرَكَ اللهُ علينا ﴾ [يوسف: ٩١]، و قول الشاعر: (لِلّهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حَيَدٍ ...).

و ثانيها: أنه يجوز استعمالها في القسم الطّلبي، بخلاف غيرها، و يأتي هذا في المتن.

و ثالثها: أن المقسم به معها يكون ظاهرا و مضمرا، بخلاف غيرها، فإنه لا يدخل إلا على الظاهر.

(الباء) خبر مبتدأ مضمر أي: أولها. و في بعض النسخ: هي الأصل، فتكون مبتدأ، و الجملة خبر. و **(بأن يجوز)** متعلق بـ **(اختصت)**، و الباء داخلة على المقصور.

---

(١) حروف القسم الجارة: الباء، و التاء، و اللام، و الواو، و أيمن.

(٢) الغرض من القسم توكيد الكلام و تقويته، فإذا أقسمت على شيء فقد أكّدته. و يطلق على القسم اليمين و الحلف أيضا، و لفظهما يفيد معنى القوة. (معاني النحو)

[التاء، و اللام ، و الواو]

[٥٣٤] ﴿ وَ التَّاءَ وَ اخْتُصَّتْ بِلَفْظِ اللهِ وَ اللَّامُ، وَ الْـوَاوُ بِلَا اشْتِبَـاهِ ﴾

[٥٣٥] ﴿ لِظاهِرٍ .... ﴾

الثاني من حروف القسم: "التاء"، و تختص بلفظ الجلالة، و ندر "تالرحمان"، و "تَحَيَاتِكَ". و الثالث: "اللام". و الرابع: "الواو"، و تختصان بالظاهر، دون الضمير، سواء كان لفظ الجلالة أو غيره.

(و الواو) بدل من الباء، و من ثم اختصت. و (التاء) بدل من الواو و من ثَم اختصت اختصاصا آخر.

و (اللام) فرع الباء، لأنها أقل في القسم منها.

[أيمن]

[٥٣٥] ﴿ .... مَعَ أَيْمُنِ الْمُضافِ لِلَّهِ وَ الْكَعْبَـةِ ثُـمَّ الْكَـافِ ﴾

[٥٣٦] ﴿ وَ لِلَّذِي، وَ يَلْزَمُ الرفـعَ ابْتِدا .... ﴾

و من الكلمات الدالة على القسم (أيمن)، و هو اسم بلا إشكال، و قوله في الترجمة: حروف القسم تغليب، و كذا في قوله في الشرح: حروف القسم خمسة، ثم قال الخامس: أيمن.

و في (أيمن) اثنتا عشرة لغة جمعها ابن مالك في قوله:

و همز أيمُن و أيمُ اكسره أو أم قُل أو قل مُ أو مُنُ بالتثليث قد شُكلا

و أيمُن اختم به، و الله كلا أضِف إليه في قسَم مشتوف ما نُقِلا

و يضاف [أيمنُ لما يلي]:

١- لاسم الجلالة كقولهم: أيمن الله لأفعلنّ.

٢- و الكعبة قالوا: أيمن الكعبة.

٣- و لكاف المخاطب كقول عروة بن الزبير رضي الله عنه: لأيمنك لئن ابْتَلَيْتَ لقد عَافَيْت.

٤- و للذي كقوله ﷺ: «و أيمن الَّذي نَفْسُ محمّدٍ بِيَدِه»[١].

و يلزم الرفع بالابتدائية، و تقدم في مبحث الخبر أن خبره [اي قسمي] واجب الحذف، لأنه صريح في القسم. ففاعل (يلزم) ضمير أيمن، و (الرفعَ) مفعوله، و (ابتدا) مصدر مفعول له.

---

(١) رواه مسلم باب ٥ (رقم ٢٥). بلفظ «أيم الذي نفس محمد ... »

[جملة القسم]

[٥٣٦] ﴿ .... وَ جُمْلَــةُ الْقَسَــمِ ما قَــدْ أَكَّدا ﴾

[٥٣٧] ﴿ لِخَبَرٍ غَيْرِ تَعَجُّبٍ[١] .... ﴾

تقدم في تعريف القَسَم أن "جملة القسم" السابقة هي المؤكِدة -بالكسر-، و الجملة المقسم على مضمونها التي هي الجواب هي المؤكَّدة -بالفتح-. فقوله (**جملة القسم**) مبتدأ، و (**ما**) خبر، و (**قد أكد**) صلتها، و الفعل مبني للفاعل أي: التي أكدت، و (**لخبر**) متعلق بالصلة، و مدخول اللام هو الجواب المؤكد بالقسم، و أفهم أنه يشترط فيه أن يكون جملة خبرية، لأن القسم تحقيق، و إنما يحتاج إليه فيما يعرض له الشك، و يدخله احتمال الصدق و الكذب، و هذا واضح في غير قسم السؤال، فمن أدخل في القسم قسم السؤال لم يصح أن يشترط هذا، و لهذا لم يشترطه في التسهيل حيث قال: المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم.

قال الدماميني: و لم يقل خبرية، كما قال غيره، لأنه يرى من جملة ذلك نحو: (بِرَبِّكَ هَل ضممت إِلَيْك ليلى ...). و قال الرضي: جواب قسم السؤال أمر أو نهي أو استفهام.

و في التسهيل: و قد يكون الجواب أي لقسم غير السؤال قسما.

قال الدماميني: القسم إنشاء، و الجواب خبر فكيف يجتمعان؟ و الجواب أنّا لا ندعي في مثاله نحو ﴿لَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلا الْحُسْنَى﴾ [التوبة:١٠٧] أن {ليحلفن} إنشاء، بل هو خبر قصد به حكاية الإنشاء، و حكاية القسم تتنزل منزلة انشائه في الاحتياج للجواب، و أما القسم الانشائي فلا يكون جوابا. انتهى.

قوله (**غير تعجب**) نعت لخبر، أي: يشترط في المقسم عليه ألّا يكون جملة تعجبية، و إن كانت خبرية، و يقال عليه إن أراد أنها خبرية باعتبار الصورة، و الأصل المنقول عنه أحسن، فلا وجه لقصر النظر على ذلك، و قطعه عن المقصود من الجملة، و إن أراد باعتبار المعنى المقصود منها فباطل، لأنها إنشائية قطعا، كما يأتي في بابه، فلا حاجة لاستثنائها من الخبرية، و نظير هذا ما وقع لصاحب التصريح من استثنائها من الجملة الخبرية في مبحث الصلة ثم قال: و قيل لا حاجة لاستثنائها، و اعترض عليه في حكاية هذا بقيل.

---

(١) القسم جملة فعلية أو اسمية، تؤكد مضمون جملة أخرى، تسمى جواب القسم، و شرطها أن تكون خبرية غير تعجبية. (المواهب الحميدة)

[حكم جواب القسم إذا كان مثبتا]

[٥٣٧] .... وَ فِي إِثْبَاتِهِ بِاللَّامِ أَوْ إِنَّ يفي

الضمير لخبر الذي هو الجواب، أي: إذا كان جواب القسم مثبتا وجب اقترانه باللام، أو إنّ المشددة، و المخففة فرعها، فتدخل حيث تدخل نحو:﴿ وَ لَلآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الأُولَى ﴾ [الضحى: ٤]، ﴿ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى ﴾ [الليل:٤]، ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق: ٤].

قال في التسهيل: و لا يستغني عنهما[1] غالبا دون استطالة. احترز به ممّا إذا كان في القسم استطالة، فإنه يحسن حذفهما كقول ابن مسعود رضي الله عنه «و الذي لا إله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة»، و قول الشاعر:

و رَبِّ السَّمَوَات العُلى و بروجها وَ الْأَرْض وَ مَا فِيهَا المُقَدَّر كَائِنُ

و هذه اللام لام الابتداء، كما قال الرضي، دخلت هي أو إن لمناسبتهما للتوكيد المراد من القسم.

[حكم جواب القسم إذا كان منفيا]

[٥٣٨] فَي النَّفْيِ ما وَ لا وَ إِنْ، وَ اخْصُصْ بِبا وَ الْقِ بِهِ لَمَّا وَ إِلَّا طَلَبا[2]

(في النفي ما و لا و إن): إذا كانت جملة الجواب منفية صدرت بـ[ما يلي]:

١- ما نحو:﴿ وَ الضُّحَى ۞ وَ اللَّيْلِ إِذَا سَجَى ۞ مَا وَ دَّعَكَ رَبُّكَ وَ مَا قَلَى ﴾ [الضحى ١- ٢- ٣].

٢- أو لا نحو: ﴿ وَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ ﴾ [النّور: ٥٣].

٣- أو إن النافية نحو: ﴿ وَ لَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ [فاطر:٤١] .

(و اخصص ببا و الق به لمّا و إلّا طلبا): تقدم أن الباء تختص بالقسم الطلبي فقوله **(طلبا)** مفعول **(اخصص)**، و **(ببا)** متعلق باخصص، و الباء داخلة على المقصور عليه.

---

(١) أي عن اللام و إن.

(٢) قوله (و الق به لما و إلا طلبا) أي: أجب القسم بالباء بجواب طلبي، أو بلمّا، أو بإلا. فقوله **(طلبا)** مفعول **(اخصص)**. (ابن القره داغي)

و يتلقى القسم الطلبي بالطلب أي: بفعل الطلب أو بافادته، فالأول كقوله:

بِعَيشِـــكِ يا سَلْمَى ارحمِي ذَا صَبَابَـــةٍ أَبَى غَيْرَ ما يُرْضِيكِ في السِّرِّ وَ الجَهْـــرِ [١]

و الثاني كقوله:

بِرَبِّـــكَ هَـــل للصَّبِّ عندك رأفَـــةٌ فَيَرْجُـوا بعــد اليأس عيشــا مُجـــدّدا [٢]

و يتلقى أيضا بإلا كقوله:

بِاللّه ربِّـــــكِ إلّا قُلْــتِ صادِقَـــةً هَــل فِي لقائِكِ لِلمشْغُوف مــن طَمــع [٣]

و المعنى أسألك إلا قلت، و الاستثناء مفرّغ من مثبت لفظ منفي معنى، و الفعل مؤوّل بالمصدر أي: ما أسألك إلا قولك، لأن السبك بدون سابك إذا استمر في باب لم يكن شاذا كالجملة المضاف لها اسم الزمان.

و يتلقى أيضا بلما المشددة الميم التي بمعنى إلا كقوله:

قالــتْ لَـــهُ بِاللّه يَا ذَا البُرْدَيْـــــنْ لمّــا غَنِثْـــــتَ نَفســــاً أَو اثْنَيْـــنْ

و تأويله كالذي قبله.

و (الق) أي: تلقّ القسم الطلبي به أي بالطلب، و (لَمّا و إلا) عطف على الضمير بدون إعادة الخافض.

[اقتران جواب القسم باللام مع النون إن كان مضارعا]

[٥٣٩] ﴿ وَ تَلْــزَمُ اللّامُ مَعَ النُّـــونِ لَدى مُضارِعٍ مُسْتَقْبَلٍ .... ﴾

أي: إذا كان أول الجملة الجوابية مضارعا مستقبلا لم تمنعه اللام عن نون التوكيد، بل تلزمه معها نون التوكيد نحو: ﴿ وَ تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، و لا تنفك فيه اللام عن النون، و لا العكس إلا نادرا عند الكوفيين و الفارسي، و ضرورة عند البصريين.

و احترز بشرط الاستقبال ممّا إذا كان حالا، فإنه يقترن باللام دون النون، لأنها تخلص للاستقبال كقوله:

لئِنْ تَكُ قـــــد ضاقـتْ عليكـــمْ بُيوتُــكمْ ليعلــمُ رَبِّــــي أَنَّ بيتَـــي واســـــعُ [٤]

([١]) الشاهد فيه قوله ارحمي حيث جاء جواب القسم جملة فعلية فعلها امر لأن حرف القسم هنا الباء.(محمد الگزنی)

([٢]) الشاهد فيه قوله لما غنثت حيث جاء جواب القسم الطلبي مصدرا بلما التي هي بمعنى إلا. (محمد الگزنی)

([٣]) الشاهد فيه قوله "إلا قلت" حيث جاء جواب القسم الطلبي مصدرا بإلا . (محمد الگزنی)

([٤]) الشاهد فيه قوله: "ليعلم" و أصله "ليعلمن" فحذف نون التوكيد. (تحقيق على الاشموني)

و قيل: إن فعل الحال لا يقسم عليه، لأن مشاهدته أغنت عن القسم، حكاه الزجاج عن المبرد، و رده ابن عصفور بأنه قد يعوق عن المشاهدة عائق، قال: و الحق أنه يقسم عليه إلا إذا كان منفيا نفي بما خاصة، و لو كان موجبا بنيت من الفعل اسم فاعل، و تصيره خبراً لمبتدأ.

و تقسم على الجملة الاسمية لئلا يؤدي إلى الالباس، فإنك إذا قلت: "إن زيدا و الله ليقوم" لم يدر هل "يقوم" خبر لإن، أو جواب القسم؟ فلما ألبس في هذه ترك الجميع.

قال الدماميني: قلت: و الالباس حاصل مع الجملة الاسمية إذا قيل: "إن زيدا و الله لهو قائم" لاحتماله للوجهين المذكور. انتهى. فالصواب أنه يقسم عليه بنفسه.

و كان من حق المصنف أن يزيد غير مقارن لحرف تنفس، و لا متقدم عليه معموله كما في التسهيل، احترازا من نحو: ﴿ وَ لَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ [الضحى: ٥]، فإنه تدخله اللام فقط، و نحو: ﴿ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٥٨].

[اقتران جواب القسم باللام و قد إن كان ماضيا]

[٥٣٩] .... وَ إِنْ بَدا

[٥٤٠] مُصَرَّفاً مُثْبَتاً الْماضِي جَمَع قَدْ، وَ بِمَعْنىَ قُدِّرَتْ إِنْ لَمْ تَقَع

أي: إذا كان صدر الجواب فعلا ماضيا متصرفا مثبتا لم تمنعه اللام، بل لابد معها من قد ظاهرة أو مقدرة نحو: ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ [يوسف ٩١]، ﴿ وَ لَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ ﴾ [الروم:٥١] فتقدر فيه قد.

و احترز بقوله (**مصرفا**) من الجامد، فإنه ينفرد باللام، و لا تقدر معه قد، كقوله: (يَميناً، لَنِعْمَ السَّيِّدانِ وُجِدْتُما ...). و بقوله (**مثبتا**) ممّا إذا كان منفيا فإنه يقترن بما تقدم فقط.

قوله (**الماضي**) فاعل (**بدا**)، و (**مصرفا مثبتا**) حالان منه، و (**جمع**) جواب الشرط مع اللام قد، و الباء ظرفية، و (**قدرت**) دليل جواب (**إن لم تقع**).

و لله در المصنف حيث تعرض لمسألة القسم الأكيدة و لم يغفلها كالخلاصة.

❊ ❊ ❊

﴿ الإضافــــة ﴾

[ما يُحذف من المضاف عند الإضافة]

[٥٤١] ﴿ تَنْوِيناً أَوْ نُوناً لِلإِعْرابِ احْذِفِ   متى تُضِفْ ، وَ الثَّانِيَ اجْرُرْ [1]........ ﴾

(تنوينا) مفعول (احذف)، و المتبادر من التعبير بالحذف أنه أراد الظاهر، و قد تقدم في باب التميز أن الحق لا تنوين مقدّراً فيما لا ينصرف. و (للإعراب) نعت لنون، و ذلك كنون المثنى. و الجمع على حدّه، و ما ألحق بهما، احترز بذلك من نحو نون (بَسَاتين زيد)، و ﴿ شَيَاطِينَ الْإِنْسِ ﴾ [الأنعام:١١٢]، فلا تحذف، لأنها ليست علامة إعراب.

و إنما حذف التنوين و النون للإضافة لأنهما علامة لتمام الاسم، و الإضافة تقتضي عدم التمام لافتقار المضاف إلى المضاف إليه الموجب لتنزيل المضاف إليه منزلة جزء المضاف، بخلاف افتقار المبتدأ للخبر في نحو "زيد أخوك" أي: متى تضف اسما احذف منه ما ذكر إن كان فيه، فالأول دليل الجواب.

و يجرّ المضاف إليه بالمضاف، كما تقدم، و فيه إشكال، لأن الاسم لا يعمل في هذا الباب إلا لنيابته عن الحرف و هو غير منوي في اللفظية كما يأتي، فإذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه.

قال الرضي: و يجوز أن يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي، فتجرده عن التنوين أو النون لأجل الإضافة. انتهى.

و قد تقدم في كلام المصنف أن العامل الإضافة، و قال هنا في الشرح: وجب جر المضاف إليه بالمضاف لما فيه من معنى مِن أو في أو اللام.

---

(1) إذا أريد إضافة اسم إلى آخر حُذِف ما في المضاف من تنوين , أو نون تلي علامة الإعراب , وهي النون في المثنى ، وفي جمع المذكر السالم فهي واقعة بعد الألف ، أو الياء في المثنى , وبعد الواو ، أو الياء في جمع المذكر السالم ؛ ولذا سمّيت : تَالِيَة للإعراب .

فمثال حذف التنوين من المضاف : هذا طالبُ علمٍ ، والأصل قبل الإضافة : هذا طالبٌ .

ومثال حذف النون من المثنى المضاف نحو قولك : هذانِ غُلاما زيدٍ .

ومثال حذف النون من الجمع المضاف [نحو: الجنود حارسوا الوطن، و الأصل حارسونَ الوطنِ].

وكذلك تحُذف (أل) من المضاف , نحو : الطالبُ ؛ فتقول : طالبُ العلمِ . (شرح ألفية)

[أقسام الإضافة باعتبار المعنى]

[٥٤١] ﴿ .... وَ انوِ في ﴾

[٥٤٢] ﴿ أَوْ لاماً، أَوْ مِنْ في الَّتي تَعْرِيفاً أَوْ تَخْصِيصاً أَعْطَتْ .... ﴾

الإضافة على ثلاثة أقسام:

١- منها ما هو على معنى (في) [١]، و ضابطه أن يكون المضاف إليه ظرفا للمضاف زمانيا[٢] نحو: ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ وَ النَّهَارِ ﴾ [سبأ: ٣٣]، أو مكانيا نحو: ﴿ يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ ﴾ [يوسف: ٤١]. و قدمه الماتن اعتناء به، لأنه قد أغفله الكثير من النحويين مع أنه ثابت في الكلام.

٢- و منها ما هو على معنى (من)، و ضابطه أن يكون المضاف إليه جنسا للمضاف [٣]، و هذا يتضمن أمرين: صحة إطلاق المضاف إليه على المضاف، فيخرج بعض القوم، و نصف القوم، و ثلثهم، و يد زيد، و وجهه، فالإضافة فيه بمعنى اللام، لأنك تريد بالقوم الكل، و اسم الكل لا يطلق على البعض. و صحة إطلاقه على غيره، فيخرج جميع القوم، و ذات زيد، و طور سيناء، و يوم الأحد، و سعيد كُرز، و مسجد الجامع، فالإضافة فيه بمعنى اللام.

فإن قلت: ما تقدم من خروج "بعض القوم" و "يد زيد" و نحوهما مشكل بأنه يقال: بعض من القوم و يد من زيد.

قلت: من هذه غير التي تتضمن معناها الإضافة. قال الرضي: التي تتضمنها الإضافة هي المبينة، كما في خاتم حديد، و شرطها صحة إطلاق مجرورها على المبيّن. انتهى. فتنبه، فقد وقع هذا الغلط لقوم منهم ابن كيسان فجعلوا الإضافة بمعنى (مِن) إن حسن تقديرها، و إن لم يصح حمل المضاف إليه على

---

[١] هذا معنى قوله (و انو في). جاء في ضياء السالك: و (انو) أي: تخيل وجود الحرف "في"، [أو اللام]، أو "من". إهـ

[٢] نحو: أعجبني ضَرْبُ اليومِ زيداً (أي : ضربُ زيدٍ في اليوم)، ومنه قوله تعالى: {بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ وَ النَّهَارِ} (أي: مكرٌ في الليل). (شرح ألفية)

[٣] نحو: هذا ثوبُ حريرٍ , وخاتمُ حديدٍ ، والتقدير : هذا ثوبٌ من حريرٍ ، وخاتَمٌ من حديدٍ ؛ لأن الحرير جنس للثوب , والحديد جنسٌ للخاتم . (شرح ألفية)

المضاف، و احتج ابن كيسان بقوله: (... فَفاضَت دُموعُ العَينِ مِنّي صَبابَةً) فأضاف دموع إلى العين ثم شرح الإضافة بمن.

قلت: لا نسلم أن قوله (مِنّي) شرح لمعنى الإضافة، بل هو بيان لنسبة العين إليه، فإضافة دموع إلى العين على معنى اللام.

٣- و من الإضافة ما هو على معنى اللام، و ذلك ما تعذر فيه معنى (في) و (من) [1]، كما قال في الخلاصة «لما سوى ذينك».

و في التسهيل: و بمعنى اللام تحقيقا أو تقديرا فيما سوى ذينك.

و بما ذكرناه في "يد زيد" و نحوه تظهر نكتة الحصر في قول الخلاصة «إذا لم يصلح إلا ذاك»، فإنه يقال مقتضاه أن اللام تقدر فيما لا يصلح فيه (في) و (مِن) أصلا، و فيما يصلحان فيه هما و اللام، و إلا بأن كان للام موضع تتعين فيه دون غيرها دائما، فليقل إذا صلحا من غير حصر، و حاصل النكتة الاحتراز عن نحو يد زيد، فإنها تصلح فيه (مِن) في الجملة، و الإضافة فيه ليست على معناها، لما تقدم، فالحصر دليل لإرادته من البيانية، و لا يتوقف ثبوت ذلك على وجود مثل ذلك مع في، و لا تتوهم وجوده بتقدير اللام مجازا، لأنه لا تبقى لك إضافة على معنى (مِن) أو (في).

فإن قلت: ما يصلح فيه معنى (في) و (مِن) تصلح فيه لام الاختصاص، لأن بين المظروف و الظرف و النوع و الجنس اختصاصا، و لذا قيل إن الإضافة كلها على معنى اللام.

قلت: تقدير اللام في النوعين الأولين متكلّف لا يهتدي إليه إلا باعتبارات بعيدة، فحكمه حكم العدم، و معنى (في) و (مِن) واضح بين متبادر، ألا ترى أنك إذا قدرت اللام في "خاتم حديد" و "شهيد المعترك" و نحوهما كيف يبعد و يقرب، و يسمج أو يضطرب الذهن، و يحول في وجوه يلتمس منها ما يقال فيه أحسن من لا شيء، بخلاف ما إذا قدرت (مِن) في الاول، أو (في) في الثاني، فإنه يظهر وجه واحد قوي لا يخطر غيره معه فيتلقاه الذهن بقبول.

---

[1] كما في قولك: هذا كتابُ محمدٍ , فلا يصلح في هذا المثال تقدير (مِن) ولا يصلح تقدير (في) ولذا فالمعنى يكون صحيحا على تقدير (اللام) فتقول: هذا كتابٌ لمحمدٍ . (شرح ألفية)

و أجاب يسن في حاشية الخلاصة عن السؤال بأن المعنى إذا لم يصلح إلا ذاك بحسب القصد بأن أريد بيان المعنى الظرفين مثلا، و قوله «لما سوى ذينك» بأن لم يراد بيان الظرفية و الجنسية. انتهى.

قلت: الأمثلة كلها محتملة إلا ما قامت فيه قرينة على قصد المتكلم مع أنا نجد بعض الأمثلة لا يتبادر فيه إلا معنى (في) دائما من أيّ متكلم صدر، و في أيّ مقام وقع، و بعضها لا يقبل إلا معنى (من) كذلك، فالصّواب ما تقدم.

فإن قلت: نصوا على أن الإضافة التي بمعنى اللام لا يلزم فيها صحة التصريح بها، و هذا يرد ما استبعدت به كونها على معناها في "خاتم حديد" و "شهيد المعترك".

قلت: إن ذلك و إن لم يشترط لكن لابد من تعقل المعنى المراد، و إن خفي احتيج إلى اختباره بالتصريح مع عين المضاف، أو مرادفه، كما في التصريح، و به يظهر أن الإضافة في "حصير المسجد" و "قنديله" إنما تكون على معنى اللام، كما قالوا إذا أريد المحبسان عليه لا المصروحان فيه، نعم قد يصرح بـ "في" في الصورة الأولى، لأنه لا يلزم من ثبوت التحبيس مراعاته، و ليس هذا بناء على اعتبار القصد، كما تقدم. و قد تبين الجواب عن اعتراض ابن الناظم على أبيه في إثبات التي بمعنى في بأنه يصح تقديرها باللام مجازا، و المجاز خير من الاشتراك، و بأن الإضافة لمجاز الملك و الاختصاص ثابتة اتفاقا كقوله: (إذا كَوْكَبُ الخَرْقاءِ لاحَ بِسُحْرَةٍ ...)، و الحمل على المتفق عليه أولى.

و **حاصل الجواب** أن المجاز في أمثلة الظرفية بعيد متكلف نظير المجاز في كاتب الأب، و يعرف ذلك بعرضها على الوجدان، بخلاف كَوْكَبُ الخَرْقاءِ، و نحوه.

و قد ظهر لك أن الماتن فاته التنبيه على ما في الخلاصة من تخصيص اللام بغير ما يصلح فيه (من) و (في) لكنه جبر ذلك بفائدة أخرى و هي التنبيه على اختصاص كون الإضافة على معنى الحرف بالمعنوية.

فقوله (**في التي**) متعلق بـ (**انو**)، و قوله (**أعطت**) صلته، و (**تعريفا أو تخصيصا**) مفعول أعطت.

و تقديرها بحرف مخصوص تفسير للنسبة التي بين المتضادين، و إلا فليس قولنا "غلام لزيد" تفسيرا مطابقا لمعنى "غلام زيد"، و إلا لما بقي فرق بين المعرفة و النكرة، فلا يرد ما قال أبوحيّان من تساويهما حتى ذهب بسبب ذلك إلى أن الإضافة على معنى العهد، فمن ثم كان "غلام زيد" معرفة، بخلاف "غلام لزيد"، و تحرز بذلك من الإضافة اللفظية نحو "حسن الوجه"، و "ضارب زيد"، فإنها لا تقدر بحرف، كما

قال النحويون، و ذلك لأن حسن هو الوجه، و ضارب مضاف إلى زيد بنفسه لا بحرف جر، كما كان مضافا إليه من حيث المعنى، حيث نصبه أيضا، و لم يحتج في إضافته إليه لا في حال الإضافة و لا قبلها إلى حرف جر، بل قد يدعّم اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع، و إن كان من فعل متعد بنفسه نحو: "أنا ضارب لزيد" لكونه أضعف عملا من الفعل. و ذهب أبو الفتح ابن جني إلى أنها مقدّرة بالحرف، فقال حين تكلم على قول أبي الطيب:

تَحيَّةَ من غامدتُه[1] غَرَضَ الرَّدى إذَا زَارَ عَنْ شَحط بِلادكَ سلّما

«غرض الردي» لما كان في معنى الصفة حال، و الإضافة غير محضة، و تقديره: غرض للردى، فحذفت اللام، كما تحذف مع اسم الفاعل و اسم المفعول.

قَال الشَّلوبين: و لابد عندي ممّا قاله، و نتأوّل ظواهر كلام النحويين، فإن الخفض إذا كان بالإضافة فلابد أن تقدر أن الأصل: ضاربٌ لزيدٍ، حتى يكون في الكلام معنى الإضافة، و إن قُدِّر: الأصل: ضاربٌ زيداً لم يكن هناك إضافة أصلا، و إنما يكون فيه المعنى الذي يقتضي به الفعلُ مفعولَه. قال: و هذا من أبي الفتح تنبيه عالٍ جداً قلّ من يعرف قدره أو يلقي له بالَه. انتهى.

قلت: لو كان في الكلام معنى الإضافة كما قال لكانت معنوية، و إنما الإضافة فيه كما يأتي لغرض لفظي فقط، و لم تؤثر في المعنى شيئا، و لا نلتزم أن الإضافة لا تكون إلا لافادة في المعنى، بل تكون بأدنى عرض، و قد عرفت مما مرّ توجيه إطلاق الخلاصة في الجملة.

تنبيه: الإضافة التي بمعنى (من) هي التي يمر على عينك في التأليف و على أذنيك في المجالس أنها بيانية، و ما ذكروه في ضابطها من أن يكون المضاف إليه جنسا للمضاف أو يكون المضاف بعضا من المضاف إليه و المضاف إليه صالحا للاخبار به عنه لا يفي بحقيقتها، بل هو أعم منها، لصدقه بما إذا كان أخص مطلقا، و المضاف إليه أعم مطلقا، أو ليس من أفرادها، بل لا نقول لا فائدة في إضافة صنف لنوعه، و لا نوع لجنسه، و لا جنس لأعلى منه، بل الإضافة البيانية هي التي يكون بين طرفيها عموم و خصوص من وجه كـ "خاتم حديد" كما ذكر المحققون، و به تعلم ما في قول من عد إضافة اسم الجلالة منها .

---

[1] في الكتب «من غادرته».

فإن قلت: لم خصصها المحققون بذلك؟ **قلت:** قد رفع إلي سؤال عن ذلك، و نصه:

الحمد لله سيدي أدام الله النفع بكم: كثيرا ما يشكل علينا ما يذكره النحويون شرطا للإضافة البيانية من العموم و الخصوص الوجهي حسبما ما نص عليه و غيره، فإنه غير مطرد في جميع مواطنها، و أشكل منه ما ذكره السيوطي و غيره من اشتراط الترادف فيهما فأزح عنّا بفضلك هذا الإشكال بإيضاح حقيقة حتى يتميز الخبيث من الطيب و الجَهام من الصيب لا زالت عتبتكم محلا لشفاه الاقيال و محطا لرحال الآمال. و السلام من كاتبه محمد بن عبد العزيز الطاهري الحسني الجوطي كان الله له بمنه.

فأجبت عنه بما نصه: الحمد وحده و صلى الله على سيدنا محمد و آله و صحبه و سلم تسليما الجواب و الله تعالى أعلم منع ما ذكر في السؤال من عدم الاطراد و لا يرد عليه نحو شجر أراك؛ لأن الرضي و موافقيه جعلوا الإضافة فيه بمعنى اللام، و لا يعترض على ذلك بأن صاحبي المفتاح و اللباب يقتضي كلامهما في المثال و نظائره كون الإضافة بيانية؛ لأن السيد في حاشية شرح المفتاح ذكر أن محققي شارحي اللباب قيّدوا عبارته و جعلوا موافقة لكلام الشيخ الرضي قال على أنه يمكن أن يقال من سماها بيانية مراده بحسب المعنى لأنه تمكن تأديته بطريق من البيانية لا بحسب الاصطلاح. انتهى.

و وجه المسألة -و الله تعالى أعلم- أن الأعم و الأخص لهما صورة من الماصدقات يجتمعان فيه، فيصح أن يبين أحدهما بالآخر بذلك الاعتبار.

فإن قلت: و كذا الأعم و الأخص مطلقا لهما صورة يجتمعان فيها فلم لا يبين أحدهما بالآخر فإن رمت توجيهه بأن المبين للشيء معرف له و الأخص مطلقا لا يكون معرفا لما يلزم على ذلك من فساد العكس، و كذا الأعم مطلقا لما يلزم عليه من فساد الطرد وقعت فيما هو أفحش ممّا فررت منه، لأن التعريف بالأخص من وجه يلزمه الفسادان معا، كما هو مقرر في محله .

قلت: المبين للشيء معرف للمراد منه فقط لا لجملة مفهومه من حيث هو، فلا يلزم من تبيين الأعم من وجه بالأخص من وجه في صورة الاجتماع شيء من الفساد، و لم يصح تبيين الأعم مطلقا بالأخص مطلقا، لعدم صحة حمل الثاني على الأول إلا في مقام إدعاء انحصار الأول في الثاني و هم في الاصطلاح ناظرون لإمكان حمل البيان على المبيَّن -بفتح الياء- كما صرّح به ابن هشام و غيره، و قد أشار له السيد في الحاشية المذكورة و لم يصح العكس و إن أمكن حمل الأعم على الأخص مطلقا، لأنه

إنما يتعقل بيان الشيء بمرادفه أو مساويه، أو الأخص منه، و أما الأعم مطلقا فلا معنى لجعله مبينا و مفسرا، و اشتراط السيوطي الترادف بين من جهة أن تفسير الشيء بمرادفه سهل التعقل واضح التصور، و مشكل من جهة أن البيان و إن اتضح جدا في صورة الترادف لا ينحصر فيها، و لعله بناء على أن المبين معرف، و هو لا يكون أعم من وجه كما مرّ، و لا يمنع من هذا البناء رفضه لفن المنطق، لأنه لا ينازع في المعاني المركوزة في الطباع لكن فيه ما مرّ من كون البيان أعم من التعريف للمفهوم، و كان من حقه أيضا أن يقيد الرديف الثاني بالاشهرية، لما هو مقرر في محله، فالصواب في المسألة ما ذكره الرضي و موافقوه.

فإن قلت: لم نظروا في الاصطلاح لصحة حمل البيان على المبيّن حتى امتنع بناء على ذلك تبيين الأعم بالأخص مع صحته في المعنى و إفادته في التعقل.

قلت: لأن الإضافة المذكورة على معنى من البيانية، و لابد في صحة الاتيان بها من إمكان حمل مجرورها على ما قبلها، و من هنا امتنع دخولها على تمييز العدد، و التمييز المحوّل الموضوع فساد المعنى مع الحمل، و قد نبه على هذا الرضي فقال: إن (من) التي تتضمنها الاضافة هي المبينة، كما في: خاتم حديد، و أربعة دراهم، و شرط (من) المبينة أن يصح إطلاق المجرور بها على المبيّن كما في قوله تعالى: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ [الحج: ٣٠]. انتهى. و ههنا إشكالان:

أحدهما: أنه لا يتعقل حينئذ ما أشار إليه السيد من الفرق بين الإضافة البيانية الاصطلاحية و المعنوية بخصوص الأولى و عموم الثانية، لأنه مبني على اعتبار صحة الحمل في الأولى دون الثانية، و الثانية هي التي تمكن تأدية المعنى فيها بطريق البيانية، و قد ذكرت عنهم أنه لابد من صحة الحمل مع من البيانية أيضا.

و **ثانيهما:** أنه يلزم في نحو ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ [الحج: ٣٠] حمل الأخص على الأعم.

و جوابهما معا: أن المحمول عليه مع ذكر (من) ضمير يؤتى به في محلها يعود على المبين، و عوده عليه ليس باعتبار مفهومه من حيث هو بل باعتبار النوع المحدث عنه، و المراد ذكره في التام الذي يناسبه و هو شيء مخصوص في نفس الأمر بينه المحمول، فقوله تعالى ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١] أي: هي ذهب المعنى فيه هي أي الاساور التي تكون حلية لأهل، فالضمير لها لا لمطلق الاساور، و قوله ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ أي: الذي هو الأوثان المعنى فيه الذي هو أي

الرجس المأمور باجتنابه في هذا المقام، فالضمير له لا للرجس من حيث هو، و حينئذ فالحمل فيه حمل الأخص على الأخص، بخلاف ما لو قيل: "الشجر أراك" فاضمحل الثاني، و المعنوية هي التي يتأدى فيها المعنى بمن المبينة، و لا يتوصل لصحة الحمل فيها إلا بذلك، ليحصل الخروج به من حمل الأخص على الأعم بجعل الضمير المحمول عليه لمخصوص كما مرّ، و الاصطلاحية هي التي يصح فيها الحمل بدون ذلك و إن كانت على معنى من البيانية. و حاصل الفرق أن المعنوية لا يتأتي فيها الحمل إلا بانحلالها للجار و المجرور و الاتيان بضمير المضاف في محل المجرور، لأن المضاف فيها أعم من حيث مفهومه، فلا يتأتي حمل الأخص عليه، فإذا عاد عليه الضمير بحسب المراد منه في نفس الأمر و حمل الأخص على ذلك الضمير صار الحمل من حمل الأخص على الأخص، و الاصطلاحية يتأتي فيها بدون ذلك و إن صح فيها فاضمحل الأول، -و الله تعالى أعلم بالصواب-.

[الإضافة المعنوية]

[٥٤٢] .... وَ هِيَ مَحْضَةٌ رَأَوْ ....

[٥٤٣] وَ مَعْنَوِيَّةٌ[1] ....

معنى "محضة" خالصة من تقدير الإنفصال، لأن "غلام زيد" مثلا ليس في معنى قولك: غلام لزيد، كما تقدم. و سميت معنوية، لأنها أفادت أمرا معنويا و هو التعريف في نحو "غلام زيد"، و التخصيص في نحو "غلام إمراة".

ثم الإضافة على ثلاثة اقسام:

١- منها: ما يفيد تارة التعريف، و تارة التخصيص كإضافة غلام، و هذه مندرجة تحت قول المتن **(التي تعريفا أو تخصيصا أعطت)** بلا إشكال.

٢- و منها ما لا يفيد إلا التخصيص، كمثل و غير، لشدة ابهامها.

٣- و منها ما لا يفيد واحدا من الأمرين، و هو اللفظية الآتية هكذا قالوا.

---

[1] أشار إلى أن الإضافة على قسمين: ١- مَحْضَة, ٢- و غير مَحْضَة. فَالْمَحْضَةُ, وتُسمَّى الإضافةَ الْمَعْنَوِيَّةَ، و هي غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله. (أي: إنها ليست وصفا عاملا يُشبه الفعل المضارع، كاسم الفاعل، واسم المفعول, والصِّفة المشبَّهة)، نحو: كتابُ زيدٍ, فالإضافة هنا معنوية؛ لأن المضاف (كتاب) ليس وصفاً عاملا. (شرح ألفية)

و قد ظهر لي أن لها قسما رابعا: و هو ما لا يفيد إلا التعريف كـ "كلا و كلتا"، و المصادر المثناة كـ (لبيك و سعديك)، فإنها لا تضاف إلا للمعرفة، لا يقال هي بحسب معناها صالحة للإضافة للنكرة لكن التزمت إضافتها للمعرفة سماعا، فلا تخرج بذلك عن القسم الأول، لأني أمنع الصلاحية المدعاة، و أقول بل فيها ما يقتضي أن لا يتعقل معناها إلا معرفا كما في مثل، و غير ما يقتضي أن لا يتعقل معناهما إلا منكرا، و ذلك أن المصادر المثناة معناها الإجابة المقتضية خطاب معيّن، و ذلك يقتضي تعين مدلولها بل يقتضي تعيينا مخصوصا، و من ثم شذت إضافتها للظاهر، و ضمير الغائب، و كلا و كلتا دالتان على التوكيد، و هو لا يكون إلا للمعرفة فذلك مقتضى تعين مدلولهما.

إذا تمهد هذا فالقسم الثاني و الرابع الذي زدته مندرجان تحت العبارة المتقدمة، و المعنى: التي أعطت تعريفا فقط، أو تعريفا تارة، و تخصيصا أخرى، فإن التعريف صادق بالمعنيين[1]، و ذلك أن المحكوم عليه في التقسيم قد يكون واحدا تتعاقب عليه حالتان نحو: زيد متحرك أو ساكن، و قد يكون متعددا بتعدد الحكم و مختلفا باختلافه نحو الاستثناء إخراج تحقيقا أو تقديرا، و استعمل هنا في المعنيين لاحتماله لهما و قبوله إياهما، و مثل هذا يجري في عبارة الخلاصة.

و اعلم أنك إذا قلت: "زيدٌ مثلُ عمرٍو فِي الشُّجاعةِ" لم تتعرف مثل، و إن تعين مدلولها بذكر وجه الشبه، لأن ذلك قرينة خارجة عن الإضافة، نعم إذا قلت: جاء مثلك في مماثل للمخاطب معين عرف و اشتهر بمماثلته له في الشجاعة مثلا أفادت الإضافة التعريف، كما أن (غير) تتعرف إذا وقعت بين متضادين، و قدح ابن السراج في هذا بقوله تعالى ﴿ رَبَّنا أَخْرِجْنا نَعْمَلْ صالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنّا نَعْمَلُ ﴾ [فاطر: ٣٧] مع أن الذي كنا نعمل ضد الصلاح، فإنّ عملهم كان فسادا، و بقول الشاعر: (إن قلت خيراً قال شراً غيره)، قال الرضي: و الجواب أنه على البدل لا على الصفة. انتهى.

قلت: لا يجري هذا في ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾، لأنها و إن وقعت بين متضادين فكل واحد منهما جنس مبهم غاية الأمر و إن مدلوله متعدد و ذلك المتعدد غير معين، و التضاد بحسب المفهوم لا يستلزم تعين المصدوق إلا إذا أريد نفس الماهية نحو: الحركة غير السكون لا افراد منها، فيصح في الآية البدلية و الصفة من غير تفصيل، خلافا للّقاني، بخلاف ﴿الَّذِي كُنّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧]، فإنه معهود معروف عندهم، فلا تصح الوصفية، خلافا لمن قال بها.

---

(١) في الأصل «بالمعنيين».

[الإضافة اللفظية]

[٥٤٣] ﴿ ....وَ أَمَّا فِـــي الصِّـفَـة فَإِنَّـهــا لَـفْظِيَّــةٌ مُخَـفِّـفَــة[١] ﴾

[٥٤٤] ﴿ فاعِلــاً أَوْ مَفْعولــاً أَوْ مُشَبَّهَة وَ مـــا لِتَـعْرِيـــفِ أَخِيــرَةِ جِهَة ﴾

قوله (و أما في الصفة) عطف على مقدر أي: هذا في غير الصفة، و أما في الصفة أي: و أما الإضافة الكائنة في الصفة و ذلك بأن تكون الصفة مضافة فإنها لفظية، لأنها لا تفيد إلا أمرا لفظيا و هو التخفيف بحذف التنوين نحو: ضاربُ زيد، أو النون نحو ضاربا زيد، و رفع قبح خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف أو إجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي نحو: جاءني الرجل الحسن الوجه. و هذا معنى قوله (مخفِفة) بصيغة اسم الفاعل أي: مزيلة لثقل اللفظ.

قوله (فاعلا) -أي: اسم فاعل- حالٌ من (الصفة)، و هو ضبط للإضافة اللفظية بأنها التي يكون المضاف فيها اسم فاعل مضاف لفاعله نحو: كاتب الأب، أو مفعوله نحو: ضارب زيد، أو اسم مفعول مضاف إلى مفعول ما لم يسم فاعله، أو إلى المفعول الذي كان منصوبا كـ "معطى الدّارِ"، أو صفة مشبهة مضافة لفاعلها معنى كـ "حسن الوجه".

و هذا الموضع من المباحث الصعبة التي يتحير فيها من له في الوصول إلى التحقيق رغبة، فلا بأس أن نطلق فيه شيئا من عنان القول لينتفي عن المعني إذا تحير فيه الهوس و العول فنقول ذكروا لها الوصف إنما كانت إضافته غير محضة لمشابهة المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، و أورد عليه الصفة المشبهة فإنها للثبوت لا للحال أو الاستقبال مع أن إضافتها غير محضة على أنه يقال ما الفرق بينهما و بين اسم التفضيل حيث جعلوا إضافتها لفظية و إضافته معنوية مع أنهما معا للثبوت، ثم يقال قد صرحوا بأن الوصف إذا قصد له الاستمرار تكون إضافته محضة و تنعت به المعرفة نحو: ﴿ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ ۝ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٣- ٤] ، و هذا يخالف ما حكموا به للصفة المشبهة، و قال بعضهم: إنما كانت إضافة الوصف غير محضة لمشابهة الفعل في العمل، و يرد عليه المصدر فإنه عامل عملي فعله و

---

(١) -القسم الثاني من الإضافة-: غير محضة، و تُسَمَّى الإضافةُ اللَّفْظِيَّة، هي: ما كان المضاف فيها وصفًا عـاملاً، و يشمل الوصف: اسم الفاعل، و اسم المفعول, و الصّفة المشَبَّهَة. و فائدتها: التَّخْفِيف و ذلك بحذف التنـوين و حـذف النون نحو: خالدٌ ضاربُ زيدٍ. (شرح ألفية)

إضافته في المشهور محضة، و يرد عليه أيضا الوصف بمعنى الاستمرار، فإنه يعمل مع أن إضافته محضة، و التوجيه الأول هو المفهوم من الخلاصة و إلا لقالت «و إن يشابه المضاف» الفعل و الوصف بمعنى المضي خارج من ذلك .

و الجواب عن التوجيه الأوّل ما قيدته على سؤال رفع إليّ في المسألة من قبل الشريف المتقدم ذكره قريبا نصه: سيدي أدام الله النفع بكم قد اشكل على ذهني الفاتر ما ذكره أئمة النحو من أن اسم الفاعل إذا أريد به الدوام و الثبوت كان إضافته معنوية، و أطلقوا في الصفة المشبهة فقالوا: بأن إضافتها لفظية فأي حرف بينهما؟ مع أن الذي يظهر هو كون إضافة اسم الفاعل مطلقا لفظية، لأنه أقرب إلى مشابهة الفعل التي هي سبب كون الإضافة لفظية، و دلالته على الاستمرار عارضة، بخلاف الصفة المشبهة، و الجواب بالتفصيل الذي ذكره اليمني لا يدفع من البحث شيئا، إذ لا مانع من اعتبار ذلك فيها، و كون ذلك لازما فيها دونه دعوى من غير دليل، إذ هو حالة كونه مرادا معه ما ذكر. انتهى . و هذا السّؤال يتنزل على قول المصنف (و ما لتعريف أخيرة جهة) على ما شرحه به و سيأتي نقله عنه.

و **نص الجواب** إضافة الوصف بمعنى المضي إذا كانت معنوية لصحة اعتبار معنى العهد فيها، فتعلق علم المخاطب بما وقع فيه بخلاف ما بمعنى الحال و الاستقبال لعدم تعلق العلم بما في الحاصل فيهما.

فإن قلت: قد يتعلق العلم بالمستقبل نحو: "جاء ضارب زيد غدا" إذا علم المخاطب أن فلانا يضربه غدا.

قلت: العلم المذكور مستند لامارة تدل على وقوع الضرب المخصوص، و هي ماضية باعتبار تحقق العهد، فالمعنى: جاء الذي قال أو قيل فيه مثلا أنه يضرب، و إذا كان اسم الفاعل للاستمرار فهو على ضربين ما لم يصر من افراد الصفة المشبّهة كجاعل الليل و ما صار نحو: (ما الرَّاحِمُ القَلْبِ ظَلاّماً وإنْ ظُلِمَا ...)، لأن قصد الاستمرار لا يصير الوصف من افرادها مطلقا، بل إنما حذف مفعوله اقتصارا على أصح الأقوال، و لذلك تقول: زيد مكرم بإعماله و أجنبية معموله. إن قلت: فعلى هذا يفسد تعريفهم اسم الفاعل بأنه ما دل على الحدث و الحدوث، قلت: مرادهم فيه بالحدوث وقوع الحدث في أحد الأزمنة الثلاثة وحده، أو مع غيره، لكن مع تغليبه على التعبير، فإن اسم الفاعل إذا قصد به الاستمرار قد يغلب فيه جانب المضي فلا يعمل، و تكون إضافته محضة، و قد يعكس فيعكس كما في الكشاف، و الصفة

المشبهة حدثها واقع في الجميع فلا تغليب، لأن الدلالة على الثبوت فيها عقلية، كما في الرضي، بمعنى أن الوصف لما أطلق لم يكن بعض الأزمنة أولى به من بعض فوجب حمله على الثبوت، فالأزمنة إذن في الدلالة سواء بخلاف اسم الفاعل، فإن دلالته على الزمان بحسب اعتبار المعتبر و ملاحظة المستعمل، فكما جاز أن يستعمله في زمن لخصوص جاز أن يستعمله في الجميع، و يغلب بعضا مخصوصا فيما ذكرناه من صحة تغليب أحد الأزمنة التي من جملتها الماضي في اسم الفاعل دونها يبدوا الفرق بينهما، و بما مهدنا له أولا من صحة اعتبار العهد عند إرادة المضي، و في حكمها تغليبه يعلم أنه لا يصح كون إضافة اسم الفاعل مطلقا لفظية، و بما نقلناه عن الرضي يعلم أنه لا يصح اعتبار التفصيل في الصفة المشبّهة، و بما حررناه من التفصيل عند كون اسم الفاعل للاستمرار يعلم أنه ليس عين الصفة المشبّهة، و أنهم لم يثبتوا كون الإضافة معنوية إلا لأحد قسميه. انتهى.

و هذا الإشكال المجاب عنه أصله للشيخ يسن في حواشي الخلاصة و لم يجب عنه، و بالجواب ظهر أن ما ذكروه للوصف المراد به الثبوت لا يخالف ما ذكروه في الصفة المشبهة، و أمّا إيراد الصفة المشبهة فلا محيد عنه إلا بأن يقال في الضابط ألّا يكون الوصف للمضي لا أن يكون للحال أو الاستقبال، و المعنى ألّا يكون للمضي وحده أو مغلبا على غيره، فيخرج "ضارب زيد أمس" و الوصف المستمر إذا غلب فيه الماضي، و أما اسم التفضيل فهو وارد على هذا الضابط، فالوجه حينئذ التوجيه الثاني، فإنه يخرج عنه الوصف بمعنى الماضي و المستمر عند تغليب الماضي، لأن إضافتهما إضافة إلى غير معمول في الاصل فتعبيد ما لم يكن حاصلا، فتعرف تارة و تخصص أخرى، ويخرج ايضا اسم التفضيل، لأنه لا يضاف لفاعله، و ليس له مفعول فإضافته إلى أجنبي لم يكن متمما له، و لا مرتبطا به قبل الإضافة، فقد أفادت اضافته ما لم يكن حاصلا، فتكون معنوية كما هو مذهب سيبويه فيها، و أما قول من قال إن إضافته محضة لكونها بمعنى (من)، و الجار و المجرور في الاصل مفعول أفضل مضاف إلى مفعوله، فجوابه أنا لا نسلم أن إضافته على معنى (من) بل على معنى اللام، لأنه لا يضاف إلا لما هو بعضه، فليس أصل قولك "زيد أفضل الناس": زيد أفضل من الناس، بل الثاني لا يقال أصلا، لأن التفضيل يقتضي أنه ليس منهم، إذ المفضل غير المفضل عليه، و لا يلزم على الأول تفضيله على نفسه، لأنك لم تفضله على جميع أجزاء المضاف إليه بل على ما بقي بعد خروجه، و الإضافة التي على معنى اللام لا يلزم أن يصح في تركيبها التصريح بها كما قال الرضي، و بما ذكرناه اعترض ابن هشام قول الخلاصة

«هذا إذا نويت معنى من»، و أما المصدر فقال الرضي مشابهة الصفة للفعل أقوى من مشابهته، فكانت أولى منه بالعمل، فلم يكن لها بد من مرفوع ظاهر أو مضمر بخلاف نحو ﴿ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا ﴾ [البلد: ١٤] فإنه مجرد عن المرفوع ، و كقولك: أعجبني ضربي، فإنه مجرد عن المرفوع و المتصرف، فإضافتها إضافة لمعمولها، لأنها لا تقطع عنه في الأصل، بخلاف المصدر.

ثم قال: فإن قلت: مقتضي هذا: أن يكون عمل الصفة عمل الفعل أقوى من عمل المصدر عمله، و الأمر بالعكس، فإن المصدر لا يحتاج في شرط عمله إلى كونه للحال أو الاستقبال، و لا إلى اعتماد، بخلاف الوصف. قلت: الأمر كذلك إلا أن المصدر المتعدي أطلب للفاعل و المفعول من الصفة لأنه يطلبهما لكونهما من ضرورياته عقلا لا وضعا فبعد حصولهما له يكفي في عمله فيهما أدنى مشابهة و اسم الفاعل و المفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما يحتاجان إلى مشابهة قوية، فتحصل أن طلب المصدر أقوى و عمله أضعف لكونه بمشابهة ضعيفة، و طلب الصفة أضعف و عملها أقوى لكونه بمشابهة قوية.

قلت: الذي ارتضيه خلاف هذا أي: أن طلب الصفة أقوى من طلب المصدر، لأن المصدر ماهية من الماهيات و جنس من الأجناس يقصد الحكم عليه و الحديث عنه و تعلق النسب به مع قطع النظر عن متعلقاته، فتقول: أعجبني الاعطاء و الإكرام و أحببت الصوم و كرهت الخيانة إلى غير ذلك، و قد قالوا إذا تعلق الغرض بالأعلام بمجرد وقوع الحدث من غير تعيين من أوقعه و لا من وقع عليه جيء بالمصدر مسندا إليه كون عام، فيقال: وقع نهب أو حريق، فيقصد المصدر من غير قصد إلى معموله، و ذلك كثير، بخلاف الوصف كضارب، فإنه كالفعل في إفادة النسبة فلا يكتفي به، بل ينتقي النفس عند سماعه متشوفة لفاعله دائما و مفعوله إن كان متعديا غير منزل منزلة القاصر، و ذلك لأن النسبة لا يتم تعقلها إلا بتعقل المنسوب إليه، و أيضا فإن للوصف ما صدقا موصوفا بالحدث فتتطلب معرفته، فلهذا لم نجعل العمل من ضرورة المصدر، و صح أن نفرضه غير عامل في الاصل، و ان إضافته إضافة لغير معمول، بخلاف الصفة، فكانت إضافته مفيدة لما لم يكن حاصلا، و هذا معنى كونها (**محضة**).

و أما قول ابن مالك: إضافة منوية الانفصال بالضمير المستتر فيها فجاز أن ينوى إنفصالها من وجه آخر بخلاف المصدر، فينتقض بالوصف بمعنى الماضي.

و أمّا قوله: الصفة واقعة موقع الفعل وحده، و المصدر [واقع] موقع الفعل و حرف مصدر، و هما محكوم لهما بالتعريف، فمدفوع بأن ذلك في العامل، إذ بإضافته عند السبك للمعمول يتحصل معنى التعريف، و نحن لا نفرضه في الأصل عاملا لما تقدم.

و أما قوله: إن المصدر نعت بالمعرفة في قوله:

إنَّ وَجْدي بِكِ الشَّديدَ أَراني عاذراً مَنْ عَهِدْتُ فيكِ عَذولاً

فمدفوع باحتمال أن أل جنسية.

قوله (و ما لتعريف أخيرة) أي: و هي اللفظية (جهة) أي: طريق أي: لا تفيد المضاف تعريفا، و المقصود أخص من هذا و هو أنها لا تفيد أمرا معنويا أصلا لا تعريفا و لا تخصيصا، و بذلك تكون لفظية. فلو قال: و ما لتخصيص أخيرة جهة لكان أحسن، لأن نفي الصلاحية لإفادة التخصيص يستلزم نفي الصلاحية لإفادة التعريف، و لا يرد على ذلك ما اثبتناه من القسم الرابع فيما سبق، لأن معناه أن الإضافة فيه لا تكون مفيدة للتخصيص فقط، بل لما هو أخص منه، فإن التعريف أخص من مطلق التخصيص، فالتخصيص في ضمن تلك الإضافة، و لا تكون له وحده، فافهم، و هذا بخلاف قول الخلاصة «فعن تنكيره لا يعزل» فإن المراد تنكيره الذي كان حاصلا له أي المرتبة التي كان فيها، فيفيد أن الاضافة لا تفيد التخصيص.

و قال في الشرح: إنه أشار بقوله: و ما لتعريف الخ إلى الفرق بين اسم الفاعل و المفعول، و بين الصفة المشبهة، و ذلك أن الأوّلين قد يتعرفان بالإضافة إذا قصد بهما الاستمرار، بخلاف الصفة المشبهة، فالمراد بالأخيرة: الصفة المشبهة، و يفهم من تخصيصها بنفي الجهة أن لما قبلها جهة تعريف، فيكون هذا من الزيادات على الخلاصة.

تنبيه: إضافة اسم المفعول في نحو "زيد مضروب عمرو" محضة، لأنها إضافة لغير المعمول، فإن عمرا ليس مرفوعا به و لا منصوبا في الأصل، و لهذا قيدنا كون إضافته غير محضة بما إذا أضيف للنائب أو لمفعول منصوب في الاصل، و كون الإضافة على معنى اللام هنا لا يقتضي أن الأصل: مضروب لعمرو، ثم أضيف، لأن معنى كونها على معنى الحرف أنه يلاحظ فيها معناه، كما تقدم، و إلا فلنقل أصل غلام إمرأة": غلام لإمرأة، و التخصيص كان حاصلا في الأصل بالصفة.

[حكم دخول (أل) على المضاف]

[٥٤٥] مِنْ ثَمَّ جازَ وَصْلُ أَلْ بِذا المُضافِ   دُونَ سِـواهُ حَيْثُ جـا بِلا خِـلاف

(من) متعلقة بـ (جاز)، و (ثَمّ) إشارة إلى كون الإضافية لفظية، و (وصل أل) فاعل بـ (جاز)، و (ذا) إشارة إلى قوله (فاعلا ...) الخ .

أي: يجوز دخول أل على المضاف في الإضافة اللفظية، لأن الإضافة غير معرفة، و كذا أل في الغالب لأنها موصولة، و قد تكون عهدية، و لا يجتمع معرفان.

و التصريح بهذا التعليل زائد على الخلاصة فإنها لا يؤخذ منها إلا بالنظر للمعنى.

و أشار بقوله (دون سواه ..) إلى أن المضاف في الإضافة المعنوية لا تدخل عليه أل في حال مّا بلا خلاف، لئلا يجتمع معرفان. و في هذا عندي نظر لجواز "جاءني الضاربا زيد أمس"، و كذا "المكرم العلماء"، عند قصد الاستمرار و تغليب جانب المضي مع أن الإضافة فيهما محضة كما سبق.

فإن قلت: أما الأول فظاهر و أما الثاني فلأن الوصف الذي للاستمرار أل الداخلة عليه معرفة كما صرّحوا به في نحو المؤمن و الكافر فيلزم من دخولها فيما ذكر اجتماع معرفين.

قلت: أجيبك عنه بجواب يتضمن فائدة لم تكن عندك و هي أن تعلم أن الاستمرار غير الثبوت، و لهذا قال الرضي عند قول ابن الحاجب اسم الفاعل ما اشتق من فعل بمعنى الحدوث: تخرج منه الصفة المشبهة لأن وضعها على الإطلاق لا الحدوث و لا الاستمرار. انتهى. و قال هنا: إن اسم الفاعل و المفعول يعملان إذا كانا للحال و الاستقبال أو الإطلاق المفيد للاستمرار. ثم قال: العادة الجارية منهم إذا قصدوا معنى الاستمرار أن يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذي أصل وضعه الإطلاق، كقولك: زيد يؤمن بالله، و عمرو يجود بموجوده، أي: هذه عادته، فيعمل الوصف الذي بمعناه. انتهى.

فثبت أن الاستمرار غير الثبوت، و أن لنا فعلا يدل عليه، فنقول حينئذ الوصف الذي للاستمرار ليس كالصفة المشبهة في عدم قبول الحلول محل الفعل، فلا مانع من كون أل الداخلة عليه موصولة، فقول من قال: إن أل الداخلة عليه معرفة مطلقا مشكل، و الصواب أن نفصل و نقول: إذا صار الوصف الذي للاستمرار من أفراد الصفة المشبهة كالراحم القلب فأل معه معرفة، و إن لم يعرف ان عمل نحو: جاء

المكرم الفقراء المعظم العلماء، أي من هذا دابه، فهي موصولة على التعيين فيهما، و إن أضيف أو أطلق جاز الأمران نظرا لقوة مشابهته الصفة المشبهة، و مطلق قبول حلوله محل الفعل و إن فرضناها معرفة في حال الإضافة قلنا لا ضرر في اجتماع معرفين إذا أفاد أحدهما زيادة على ما يفيده الآخر كما تقدم عن الرضي في باب النداء.

[شروط دخول (أل) على المضاف في الإضافة اللفظية]

[٥٤٦] إنْ كانَ جَمْعاً أَوْ مُثَنّيً أَوْ وُصِل بِالثَّانِي أَوْ ما ذا بِهِ الْجَرَّ عَمِل

قوله (**إن كان جمعا**) اسم كان ضمير المضاف.

يعني: أن جواز دخول أل على المضاف المذكور مشروط بما [يلي]:

١- إذا كان جمعا أي على حد المثنى، و هو جمع المذكر السالم كقوله: (الْقَارِجُو بَابِ الأَمِيرِ الْمُبْهَمِ ...) [١]. و كان من حقه أن يقيد بذلك احترازا عن جمع التكسير، فإنه لا يقال: الضوارب زيد، و عن جمع المؤنث السالم نحو الضاربات عمرو، فإنه لا يجوز. فما في الخلاصة من التقييد متعين.

٢- أو مثنى كقوله: (إِن يَغْنَيَا عَنّي الْمُسْتوطِنا عَدَن ...) [٢].

٣- أو دخلت (أل) على المضاف إليه. و هو المراد (بالثاني) كـ: الْجَعْدِ الشَّعْرِ.

٤- أو [دخلت أل] على الاسم الذي أضيف له المضاف الثاني كـ "الضاربُ رأس الجَاني" [٣]، و هلمّ جرا نحو: "الضارب وجه فرس غلام أبي الرجل" كما في الرضي.

---

(١) استشهد على جواز دخول أل على المضاف بدون شرط، و ذلك لأن المضاف هنا و هو قوله "الفارجوا" جمع مذكر سالم، و القاعدة المقررة أن المضاف إن كان مثنى أو مجموعا جمع سلامة لمذكر كفى وجود أل في المضاف و لا يشترط وجودها في المضاف إليه. (محمد الگزنی)

(٢) الشاهد: جواز إضافة الاسم المقترن بأل، إلى اسم ليس مقترنا بها، وهو "عدن"؛ وسوغ هذا: أن المضاف وصف دال على مثنى. (ضياء السالك)

(٣) فالمضاف (الضارب) دخلت عليه (أل) لأن المضاف إليه (رأس) مضاف إلى ما فيه أل وهو (الجاني). (شرح ألفية)

و إنما اشترط ما ذكر لتظهر فائدة الاضافة، أما إذا كان مثنى أو مجموعا ففائدتها التخفيف بحذف النون، و لهذا أخرجوا جمع التكسير و المؤنث، لأنه لا نون فيهما و لا تنوين، فلا فائدة في إضافتهما، و أما إذا دخلت أل على الثاني أو على ما أضيف إليه فإنه يقبح رفعه، لما فيه من إخلاء الصفة من ضمير الموصوف لفظا، و يقبح نصبه، لما فيه من اجراء الوصف القاصر مجرى الوصف المتعدي. و في الجر بالإضافة تخلص من القبيحين، فهذه فائدتها، فلو لم تدخل أل على الثاني لما قبح رفعه إذا كان مضافا لضمير الموصوف، و لما قبح نصبه على التمييز إذا لم يكن مضافا فلا تبقى للاضافة فائدة.

فإن قلت: لا قبح في النصب على المفعولية في نحو "الضارب رأس الجاني" .

قلت: هذه محمولة على الصفة المشبّهة كما حملت هي على اسم الفاعل في العمل.

قوله (**أو وُصِل**) بالبناء للمفعول و نائب فاعله ضمير أل، و (**ما**) واقعة على المضاف إليه الثاني أي: الاسم الذي عمل فيه الثاني الجر، ففاعل (**عَمِل**) ضمير الثاني، و المجرور بالباء التي بمعنى في هو رابط الصلة، و (**الجرَ**) مفعول (**عمل**)، و (**ما**) عطف على (**الثاني**)، و (**ذا**) زائدة [1].

([1]) قوله ذا زائدة الأولى أن تكون مبتدأ مشارا بها إلى قوله الثاني المجرور بالباء و جملة عمل خبره لئلا تكون الصلة جارية على غير من هي له بدون الابراز مع عدم أمن اللبس فانظره . (كاتب النسخة احمد بن محمد الرباطي)

[اكتسابُ المضافِ المذكَّرِ التَّأنِيثَ من المضافِ إليه المؤنَّثِ]

[٥٤٧] ﴿ تَأْنِيثاً اكْسِـبْ أَوَّلاً وَ الضِّـدَّ إِنْ يَصِحَّ حَـذْفٌ، وَ هُوَ كَالْبَعْضِ يَعِنَّ ﴾

(اكسب) أمر، و (أوّلا) -أي المضاف- مفعوله الأوّل، و (تأنيثا) ثانٍ. أي: اكسب المضاف التأنيث من المضاف إليه المؤنث كقولهم: "قُطِعَتْ بعضُ أصَابِعِه" [1].

(و الضد) عطف على (تأنيثا) و هو التذكير [2] كقوله تعالى﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤].

و المسألتان مشروطتان بشرطين:

أحدهما: أن يصح حذف المضاف و الاستغناء عنه بالمضاف إليه [3] فلا يقال: جاءتني غلام هند [4].

و ثانيهما: أن يكون المضاف بعضا أو كبعض، فلا يقال: أعجبتني يوم الجمعة، و إن صح حذف يوم، هكذا مثل في الشرح، و الصواب التمثيل بـ "أعجبني يوم عروبة"، لأن اليوم نفس عروبة، بخلاف الجمعة، فإنها كما تطلق على اليوم تطلق على الاسبوع، فلو حذف اليوم وقع اللبس إذ لا يدرى بعد الحذف هل المراد اليوم أو الاسبوع، فهذا خارج من الشرط، أما البعض فقد تقدم تمثيله.
و مثال ما هو كالبعض قوله:

و ما حُبُّ الدِّيارِ شَغَفْنَ قَلْبي وَ لكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيارا

و فيه فائدة و هي أن المضاف قد يكتسب من المضاف إليه الجمعية فاعرف ذلك.
و زاد بعضهم ما إذا كان المضاف كلا نحو: ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ ﴾ [آل عمران: ٣٠].
و مسألة الضد مزيدة على الخلاصة، خلافا لما تكلف بعض شراحها كالشرط الثاني.

---

(١) فصحَّ تأنيث المضاف (بعض) بدليل تأنيث الفعل قبله مع أنه مذكر في الأصل؛ لأنه اكتسب التأنيث من إضافته إلى المؤنث (أصابع). (شرح الفية)

(٢) [يعني] و قد يكتسب المضافُ المؤنثُ التذكير من المضاف إليه المذكَّر بالشرط السَّابق كما في قوله تعالى: {إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ} فالمضاف (رحمة) مؤنث اكتسب التذكير من المضاف إليه لفظ الجلالة؛ ولهذا جاء الخبر (قريب) مذكّر . (شرح ألفية)

(٣) فـ نحو: قُطِعَتْ بعضُ أَصَابِعِهِ صحَّ تأنيث المضاف (بعض) و إنّما جاز ذلك؛ لصحّة حذف المضاف و إقامة المضاف إليه مقامه فلا يَخْتَلّ المعنى فتقول: قُطِعت أصابعُه. (شرح ألفية)

(٤) لأنه لايصح أن تقول: جاءتني هند، بحذف غلام، لأن المقصودَ نسبةُ المجيء للغلام لا للهند.

[امتناع إضافة اسمٍ إلى مرادفه]

[٥٤٨] ﴿ وَ لا تُضِفْ لِاسمٍ بِمَعنيً مُتَّحِد كَـتابِـعٍ[١]، إلّا بِـتَـأْوِيـلِ تَـجِـد[٢] ﴾

أي: لا تضف لاسم اسما متحدا في معنى معه.

فـ (**متحد**) مفعول (**تضف**) وُقِف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

و المراد بالاتحاد ما يشمل الترادف، فلا يقال: "ليث أسدٍ" بالإضافة، و التساوي فلا يقال "ناطق انسان"، و لا العكس، فلا تضاف حينئذ صفة لموصوفها، و لا بالعكس، لأن الإضافة تقتضي التغاير من جهة أن المضاف إليه مقيد للمضاف إليه، و القيد غير المقيد.

و لا أقول لأن المضاف إليه مؤثر في المضاف التعريف أو التخصيص كما قالوا، لأنه قاصر على الإضافة المعنوية، و الحكم المعلل عام فيها و في اللفظية، و لذا قلنا لا تضاف صفة لموصوف، و المضاف إليه في اللفظية مقيد للمضاف وإن كان تقييده له لا يتقيد بالإضافة بل يكون معها و بدونها، لأن أصل "ضارب زيد": ضارب زيدا، فإن المعمول قيد في عامله، سواء كان العمل بطريق الإضافة أو غيرها،

لكن يقال على ما مرّ لمَ لمْ يكتف بالتغاير في المفهوم الذي بين الصفة و الموصوف كما اكتفى به في التخصيص الموصوف بصفته، و ذكَر "يسن" في حاشيته هذا الإشكال، و **أجاب عنه** بما ذكره بعضهم من أن الصفة تابعة للموصوف في الإعراب، فلو وقعت مضافا إليه كانت مجرورة بالإضافة دائما، و لم تتصور متابعة الموصوف في الإعراب، هذا وجه امتناع إضافة الموصوف للصفة، و أما العكس فإن الصفة

---

(١) [فـ] لا يُضَاف الموصوف إلى صفته؛ فلا يُقال: هذا رجلُ قَائمٍ، والأصل: هذا رجلٌ قائمٌ . (شرح ألفية)

(٢) فإنْ وردَ في كلام العرب ما ظاهره إضافة الاسم إلى مرادفه وجبَ تأويله , كقولهم: سعيدُ كُرْزٍ , فظاهر هذا أنه من إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن المراد بالاسم (سعيد) واللقب (كرز) في هذا المثال شيء واحد فَيُؤَوَّل مثل هذا على أنّ المراد بسعيد: الْمُسَمَّى , والمراد بكُرز: الاسم , فكأنه قال: جاءني مُسمَّى كرزٍ أي: مُسمَّى هذا الاسم. و أما إنْ وردَ في كلام العرب ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته فيؤَوّل على حذف المضاف إليه الموصوف بتلك الصّفة , كقولهم: صَلاةُ الأولى، والأصل: صَلاةُ السَّاعةِ الأولى . (شرح ألفية)

يجب أن تكون تابعة للموصوف في الإعراب و متأخرة عنه، فلا يمكن أن تضاف إليه وإلا كانت متقدمة عليه، و لم تكن المتابعة أيضا.

قلت: إنما يترتب ما ذكره على فرض لزوم الإضافة، و الإشكال لا يتوقف على فرض ذلك، بل يترتب على تجويز الإضافة الذي لا ينافي إمكان التبعية، فالإشكال بحاله، بل أقول ذكروا أنه لا فرق بين التقييد بالصفة و التقييد بالإضافة، قالوا فلا فرق بين قولنا "الواو لمطلق الجمع" أو "للجمع المطلق"، خلافا لمن توهم الفرق بينهما من تفرقة الفقهاء بين "الماء المطلق" و "مطلق الماء"، و ذلك اصطلاح لهم لا بسبب اختلاف التقييدين، فيتاكد الاشكال. ثم اقول يتخرج من ذلك الاشكال اشكال آخر و هو أنه لا يبقى فرق بين "غلام امرأة" و "غلام لامرأة"، لما مرّ من أنه لا فرق بين التقييد بالصفة و التقييد بالإضافة، فيقال ما وجه عدّ الإضافة فيه محضة مع أنهم قالوا إنما سميت الإضافة محضة لأن غلام زيد ليس في قوة غلام لزيد، كما سبق، و أمّا من علّل بأن المضاف فيها ليس متحملا للضمير بخلافه في اللفظية فقد تقدم نقضه.

و **الذي يظهر لي** في توجيه المسألة استنباط فرق بين التقييدين، و لا يشك من له أدنى فهم في أنه إذا سمع "جاءني غلام فاضل" بالتبعية على أن الغلام هو الفاضل، و إذا سمعه بالإضافة علم أن الغلام لفاضل لا أنه هو الفاضل، و هذا قطعا مبني على سبب يستدعيه، و قد ألجأني ابتغاء التحقيق إلى تكلف القوص عليه لاودعه هنا بعد أن استوعيه، فأقول:

تأملت في "غلام زيد" و "غلام رجل" فوجدت المضاف منسوبا له، فإن مقصود المتكلم نسبة الغلام إلى زيد و رجل، لا نسبتهما إليه، و تأملت في "غلام فاضل" بالتبعية فوجدت فاضل منسوبا و غلام منسوبا إليه، فإن الصفة مسندة إلى ضمير الموصوف، ثم تأملت فوجدت المنسوب هو الذي يتعرف أي يتعين أو يتخصص بالمنسوب إليه، فإن الشخص مثلا ينسب إلى بلده و مذهبه و نحو ذلك ليتعرف حاله، و كذا ينسب الغلام لمالكه و الصاحب لصاحبه و نحو ذلك ليعرف معرفة تامة، و ليس المنسوب إليه هو الذي يتعرف بالمنسوب، فغلام زيد جاء على الأصل، و ما يعهده الطبع و العقل، و غلام فاضل بالتبعية على عكسه، و من أجل ذلك أكدت فيه الدلالة على المقصود تعرفه الذي هو المنعوت فدل عليه بلفظه ثم دل عليه بالضمير الذي يحمله الوصف مع أن للوصف دلالة عليه أيضا إذ هو واقع عليه و أكدت

الدلالة على النسبة فيه أيضا بالجريان في الإعراب فإن الإعراب في لغة العرب رابطة في النسب التامة فما بالك بالناقصة و باسناد الصفة إلى ضمير الموصوف و لم يحتج إلى شيء من ذلك في الإضافة لما تقدم، و من ثم عمل المضاف في المضاف إليه لأن المنسوب هو المقتضي للمنسوب إليه ليتعرف به، و لم يعمل المنعوت في النعت لأن المنعوت منسوب إليه فهو مقتضَى -بالفتح- للنعت، و لذلك عمل المنعوت في ضميره فقد دعت ضرورة تأكيد الارتباط إلى تصادق النعت و المنعوت، و لم تبق بينهما مغايرة إلا في المفهوم فاكتفى بها، و لم يدع داع إلى ذلك في الإضافة لم يكتف إلا بالمغايرة التامة بينهما إذ لو اكتفى بمغايرة المفهوم و قيل غلام فاضل بالإضافة لتحمل المضاف إليه ضمير المضاف و كان ذلك بمضيعة.

فإن قلت: هلا استغنيت عن هذا التطويل بأن الإضافة على معنى الحرف فلا يفهم من قولك غلام فاضل معها إلا أن الغلام للفاضل، بخلاف المنعوت و النعت؟

قلت: يبقى معه إشكال غلام إمرأة مع غلام لإمرأة، نعم ظهر لي بعد هذا أن المقصود من النعت أمران توضيح المنعوت أو تخصيصه و ثانيهما بيان حليته و صفته، فإذا قلت "جاء غلام فاضل" كنت قد خصصت غلام بإخراج من يشاركه في اسمه دون وصفه و بينت مع ذاك أنه متصف بالفضل، و هذا معنى قولهم أن النعت يدل على معنى في المنعوت، و المقصود من الإضافة الأول فقط، دون الثاني، فالمضاف إليه لا يدل على معنى في المضاف أصلا، فهو أجنبي منه و خارج عنه، فلابد من تمام مغايرته له بحيث لا يصدق عليه، إذ لا يدل على معنى فيه، فظهر وجه امتناع إضافة الموصوف لصفته و بالعكس و افترقت مسألة الإضافة مع مسألة النعت.

و قد ظهر أيضا الفرق بين (غلام إمرأة) و (غلام لإمرأة) أي كائن لها، فإن المراد من الأول تخصيص الغلام فقط، و إن لزم من ذلك كونه متصفا بالمملوكية لها، و المراد من الثاني المعنيان معا، و لا ينافي هذا كون الإضافة فيه على معنى اللام لما مرّ في الرّد على أبي حيان من أن التركيبين ليسا متطابقين و دلالة النعت على معنى في متبوعه مطابقية حاصلة باسناد الصفة لضمير الموصوف، فلا يتوهم أنها التزامية حتى يتساوي التركيبان، نعم النعت يدل بالالتزام على معنى الحال اي في حال كذا كما قالوا.

و تبين أيضا أنه يصح أن يقال الواو للجمع المطلق (اي الجمع الذي فيه إطلاق) و المراد بالإطلاق الذي فيه عدم وجوب التقييد لا عدم وجود التقييد بالكلية، فيصدق عليها في نحو: جاء زيد و عمرو قبله أو بعده أنها للجمع المطلق، و القرينة على هذا إطلاق ذلك في مقابلة ما تفيده الفاء و ثم من الجمع المقيّد الذي فيه وجوب التقييد لا وجود التقييد، فافهم هذه الدقيقة.

و كذا يصح أيضا أن يقال لمطلق الجمع بلا تفرق و إن كان التقييد بالإضافة يفارق التقييد بالصفة كما تقدم، و ذلك لأن إضافة الصفة إلى الموصوف يجب تأويلها برد المضاف إلى جعله نعتا لمحذوف، فمعنى مطلق الجمع شيء مطلق من جنس الجمع فالمعنى واحد، و تفرقة اصطلاحية، فهذا البحث صحيح لكن بنائه على أنه لا فرق بين التقييد بالإضافة و التقييد بالصفة إطلاق في محل التقييد.

قوله (**كتابع**) تشبيه في المنع، و أدخل فيه في الشرح النعت و التوكيد.

و قد علمت أن النعت يصح دخوله في قوله (**متحد**) و كذا التوكيد اللفظي، لأنه بالمرادف.

و أما المعنوي فتصح إضافته للمتبوع نحو: نفسُ زيدٍ، و عينه، و كل القوم، و لا يضاف المتبوع إليه.

و أما عطف البيان فكالنعت بلا فرق بل لا تتعقل فيه الإضافة أصلا لأن ثاني الاسمين فيه عين الأوّل.

و أما البدل فالمطابق منه كالبيان و البعض و الاشتمال تصح إضافتهما للمتبوع كإضافتهما لضميره الواقعة حال التبعية و لا عكس.

و أما النسق فمختلف، فنحو: "جاءني غلام و زيد" تصح فيه الإضافة، و نحو: "جاءني زيد و عمرو" لا.

قوله (**إلا بتأويل**) يوهم أنه حيثما وجد السبيل إليه ساغت الإضافة و ليس كذلك إنما الكلام في توجيه شيء مسموع لا يقاس عليه، فعبارة الخلاصة أحسن، و ذلك كقولهم: (سعيد كرز) في المترادفين، فيأوّل الأول بالمسمى، لأنه المعرض للإسناد إليه، و الثاني بالاسم.

و (مسجد الجامع) في إضافة الموصوف للصفة، فيأوّل على حذف موصوف الصفة أي: مسجد المكان الجامع.

و (جرد قطيفة) في إضافة الصفة للموصوف، و تأويله بتقدير موصوف الصفة و إضافتها لجنسها أي: شيء جرد من جنس القطيفة. و (يوم يوم) و (ليلة ليلة) في إضافة المؤكّد للتوكيد.

[أسماء لازَمَتْ الإضافة]

[٥٤٩] ﴿ أَلْزِمْ إِضافَــةَ حُمادى فِـي أُخَـر وَ بَعْضُ هذي لَمْ يُضَفْ لِمــا ظَهــر ﴾

[٥٥٠] ﴿ كَوَحْــدَ لَبَّيْ وَ دَوالَـي وَ إِلــي مَـعْـرِفَــــةٍ ثُـنِّـيَ كِلْـتـا وَ كِـــلا ﴾

[٥٥١] ﴿ وَ لَا تُـفَرِّقْـهُ بِعَطْــفٍ، وَ أُولــى أُولاتِ ذا إِلَي اسْــمِ جِنْسٍ مُعْتَلى ﴾

من الأسماء ما يلزم الإضافة لفظا و معنى [١] كـ "حُمادي"بضم الحاء المهملة بمعنى غاية الشيء، و "قُصاري" مثله وزنا و معنى. و (في) بمعنى مع، و (أخر) نعت لمحذوف أي: مع أسماء أخر مبينة في التالين المتداولة.

و (بعض هذي) -أي: الأسماء- مبتدأ، و جملة (لم يضف لما ظهر) -أي: لم يضف للأسماء الظاهرة- خبرٌ، ففي هذا النوع الخروج عن الأصل مرتين بلزوم الإضافة، و كونها لخصوص الضمير، و ذلك كـ (وحد) الذي تقدم نصبه على الحال، فإنه لا يضاف إلا للمضمر، و لا فرق بين أن يكون المضمر لمتكلم نحو: (وَ الذِّئبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ ... وَحْدِي) أو مخاطب نحو: (و كنتَ إِذْ كُنْتَ إِلهي وَحْدَكَا ...) أو غائب نحو: ﴿ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ ﴾ [غافر: ١٢].

و كـ (لبيك) بمعنى إجابة لك بعد إجابة. و (دواليك) بمعنى تداولا عليك بعد تداول.

و (سعديك) بمعنى اسعادا بعد اسعاد. و (هذا ذيك) بمعنى اسراعا لك بعد اسراع.

و هي مصادر مثناة قصد بها التكثير. و تقدم في باب المفعول المطلق بعض الكلام عليها. و سبق في هذا الباب [٢] وجه لزوم إضافتها لضمير المخاطب.

قوله (كلتا وكلا) عطف على (حمادى) أي: الزم "كلا" و "كلتا" إضافة إلى معرفة دالة على اثنين بلفظ واحد نحو: كلا الرجلين، ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ﴾ [الكهف: ٣٣].

فخرج بالشرط الأوّل النكرة، و بالثاني المعرفة المفردة و المجموعة، و على هذا نبّه بقوله (ثني) أي: لفظا و معنى كما تقدم، أو معنى فقط نحو: كلانا، و (... و كِلا ذَلِك وَجْهٌ و قَبَلْ)، كذا في التسهيل،

---

(١) المراد بالمضاف لفظاً و معنى هو: ما له مضاف إليه مذكور صراحة في الكلام نحو الطالبُ عنْد المديرِ. (شرح ألفية)

(٢) في بيت ٥٤٢.

لكن إذا أطلق المثنى كما هنا لا ينصرف إلا إلى المثنى لفظا و معنى.

و خرج بالثالث و هو المنبّه عليه بقوله (و لا تفرقه) [1] نحو: (كلا أخي و خليلي وَاجِدِي عَضُدًا ...)[2] فإنه لا يجوز إلا في الضرورة.

و (أولى) عطف على (حمادى) أيضا، و كذا ما بعده، أي: الزم هذه الأسماء الإضافة إلى اسم الجنس، فلا تضاف إلا إلى الظاهر الدال على الجنسية نحو:﴿ لأولِي الأبْصَارِ ﴾[النور ٤٤]، ﴿ وَ أُولَاتُ الْأَحْمَالِ ﴾[الطلاق: ٤]، ﴿ ذَاتَ بَهْجَةٍ ﴾[النمل: ٦٠].

و لعله أشار في المتن إلى اشتراط الظهور بقوله (معتلى)، لأن الاعتلاء يقتضي الظهور، و إلا فلا يخرج ضمير الغيبة من التعبير باسم الجنس، و لهذا قال في التسهيل: و لا يضفن إلا إلى اسم جنس ظاهر.

و منعُ إضافة "ذي" إلى الضمير هو مذهب أكثر النحويين.

و أجاز ابن سيدي إضافتها إلى مضاف إليه صاحب لأنها بمعناه.

و في "الشرح": المفهوم من كلام أبي حيان أن الجمهور على جواز إضافتها إلى الضمير نحو: "إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه"، و هو المختار عندي فلذلك لم اذكر في النظم اختصاصه بالإضافة إلى الظاهر خلافا لما في الكافية الشافية. انتهى.

قلت: ذِكرها مع "أولى" و "أولات" المختصين بالإضافة إلى الظاهر في نفس الأمر يقتضي أنها مثلهما، و هذا فيه يقتضي أنه لم يشر بقوله (معتلى) إلى الظهور و إلا ليس ما شرحنا به أولا ليفهم اشتراط الظهور في أولى و أولات، و اشتراطه مع ذي هو مذهب الجمهور كما قال الدماميني، و على هذا فالمسألة مزيدة على الخلاصة، و استشكل بعضهم ما في الحديث أن «تَصِلُ ذا رحمِكَ» [3] بناء منه

---

(1) يُشترط في المضاف إليه بعدهما أن يكون لفظاً واحداً , نحو : رجلين , وامرأتين , وكتابين . ولا يجوز إضافتهما إلى ما أَفْهَمَ اثنين بتفرُّق ؛ فلا تقول : جاءني كلا زيدٍ وعمرٍو . وهذا هو مراده بقوله : " بلا تَفَرُّقٍ " . (شرح ألفية)

(2) الشاهد فيه قوله "كلا أخي وخليلي" حيث أضيف "كلا" إلى متعدد مع التفرق و هو شاذ. (محمد الگزنى)

(3) أخرجه البخاري (١٣٩٦) (٥٩٨٢) (٥٩٨٣) ، ومسلم (١٣) من طريق موسى بن طلحة بنحوه.

على أن المراد باسم الجنس النكرة. قال الدماميني: و هو توهم فاقد و غاب عن هذا المستشكل مواضع في التنزيل ﴿وَ اللهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [آل عمران: ٧٤]، ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيد﴾ [البروج: ١٥]، ﴿ذِي الطَّوْلِ﴾ [غافر: ٣]، ﴿ذِي الْجَلالِ وَ الْإِكْرامِ﴾ [الرحمن: ٧٨].

[كلّ و بعض]

[٥٥٢] ﴿ كُـلٌّ وَ بَعْـضٌ لازِماها فَامْتَنَع تَعْرِيفُـهُ بِاللّامِ أَوْ حـالاً يَقَـع ﴾

(كل) و (بعض) يلزمان الإضافة معنى [١]. و قد يفردان عنها لفظا نحو: ﴿وَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣] ، ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] أي: و كلّ أحد، و على بعض. و لأجل لزومهما الإضافة امتنع دخول أل عليهما[٢]، فالفاء للسببية، و الضمير المضاف له لما ذكر.

قال في التسهيل: و شذ تنكيره -أي كل- و انتصابه حالا. انتهى. و أجاز ذلك الأخفش نحو: مررت بهم كلا. و وافقه أبو علي في الحلبيات و ابن درستويه. و إلى هذا أشار بقوله (أو حالا يقع) بنصب (**حالا**) على الحال، و إفراده الضمير للتأويل بما ذكر. و هو يوهم أن هذا الاستعمال على هذا الرأي ثابت لبعض، و ليس كذلك، فإن هؤلاء لم يجوزه كما في شرح الكافية، و على هذا فجملة (**يقع**) عطف على جملة (**كل و بعض لازما**) أي لازماها غالبا، و قد يقع حالا، و (**لازما**) يصح كونه تثنية اسم الفاعل، و فعلا ماضيا.

و يحتمل أن يكون (**يقع**) منصوبا بأن مضمرة لعطفه على الاسم الصريح أي فامتنع تعريفه باللام أو وقوعه حالا، و (**أو**) بمعنى الواو فيكون جاريا على رأي الجمهور.

---

(١) و المراد بالمضاف معنى دون لفظ , هو: ما له مضاف إليه ولكنّه محذوف , واسْتُغْنِيَ عنه بالتنوين الذي يجيء عوضا عنه، وهو مع حذفه مُلاَحَظٌ في إتمام معنى المضاف. فتقول: كلٌّ ناجحٌ . فالإضافة هنا بالمعنى دون اللفظ؛ لأن لفظ المضاف إليه محذوف .(شرح ألفية)

(٢) هذا معنى قوله (**فامتنع تعريفه باللام**).

[أيّ]

[٥٥٣] ﴿ وَ لا تُضِفْ أَيّا لِعُرْفٍ مُنفَرِد مـا لَمْ تُكَرِّرْ أَوْ بِهَا الْأَجْزا قُصِد ﴾

[٥٥٤] ﴿ فَالْوَصْلُ لِلْعُرْفِ وَ لِلنُّكْرِ الصِّفَة وَ الشَّرْطُ الِاسْتِفْهامُ أَطْلِقْ مُخْلِفه ﴾

من الأسماء اللازمة للإضافة معنى (أيّ)، و تجوز إضافتها للمفرد المنكر، و المثنى و المجموع معرفين و منكرين، و هذه الصور الخمس مفهوم المتن.

و تمتنع إضافتها للمفرد المعرف [١]، و هذه منطوقه، و إنما امتنع ذلك لأنها مع النكرة بمنزلة كلّ، و مع المعرفة بمنزلة بعض، فإذا أضيفت إلى النكرة وقعت على جميعها، و إذا أضيفت إلى المعرفة وقعت على بعضها، و يدل على ذلك الضمير الراجع إليها تقول: "أيّ رجلين جاءك فأكرمهما" و "أيّ رجال جاءوك" و "أيّ الرجلين جاءك فأكرمه" و "أيّ الرجال جاءك"، فالضمير العائد عليها يبين المراد منها، و لزوم إفراده مع المعرفة يدل على وقوعها على بعضها، و مطابقته للنكرة يدل على وقوعها على جملتها فامتنعت حينئذ إضافتها للمفرد المعرف، لأنه لا بعض له تقع عليه بخلاف غيره، و لهذا أجازت إضافتها للمفرد المعرف في صورتين:

إحداهما: أن تكرر مضافة إليه نحو:

فلئن لقيتُك خاليَيْن لتعلمنْ أيي و أيُّك فارس الأحزاب؟

لأن المعنى "أينا".

و الثانية: أن تقصد أجزائها نحو: "أيّ زيد أحسن" بمعنى: أيّ أجزائه أحسن، لأنها فيهما مضافة له صورة، و للاثنين و الجمع حقيقة. و هذا معنى قوله (ما لم تكرر...) الخ أي: على جهة العطف بالواو خاصة كما نصوا عليه. و ليس في المتن ما يدل على أن "أيّا" تلزم الإضافة معنى لا لفظا.

---

(١) هذا معنى قوله: (و لا تضف أيا لعرف منفرد).

إشروط أي المضافة بأنواعها [1]إ

ثم ما تقدم من جواز إضافتها للمفرد المعرف إنما هو بالنظر إليها في الجملة من حيث هي، و أما باعتبار خصوص المعنى الذي تستعمل فيه ففيها تفصيل و ذلك أنها:

إن كانت موصولة اختصت بالإضافة إلى المعرفة[2]، و امتنعت إضافتها إلى النكرة [3]، خلافا لابن عصفور.

و إن كانت صفة فالعكس [4] نحو: هذا رجل أيّ رجل ،و عالم أيّ عالم، و جاءني زيد أيّ فاضل، فالمراد الصفة المعنوية الشاملة للحال[5].

و إن كانت شرطية نحو ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ ﴾ [بقره ٢١۴] ، أو استفهامية نحو: ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ ﴾ [الجاثية: ۶] جازت إضافتها للمعرفة و النكرة[6].

قوله **(لعرف)** متعلق بـ **(تضف)**، و هو مصدر بمعنى اسم المفعول، و **(مفرد)** نعت، و **(ما)** ظرفية مصدرية، و **(أو)** عاطفة للأمر المؤوّل بالخبر، و المجرور بالباء لأيّ، و هي متعلقة بالأمر الذي قدم مفعوله. قوله **(فالوصل للعرف)** مبتدأ و خبر، و المصدران بمعنى اسم المفعول و كذا **(للنكر الصفة)**.

---

(1) "أيّ" أربعة أنواع : استفاميّة , وشرطيّة , وصِفَة ، وموصولة . (شرح ألفية)

(2) هذا معنى قوله (فالوصل للعرف).

(3) نحو : يُعجبني أيّهم قائم. و ذكر ابن عصفور أنها تُضاف إلى النكرة , ولكنه قليل , نحو : يُعجبني أيُّ رجلينِ قاما . (شرح الفيه)

(4) هذا معنى قوله (و للنكر الصفة).

(5) فهي نوعان: ١- ما كانت صِفةً لنكرة نحو: مررت بِرَجُلٍ أيِّ رُجَلٍ. فأيِّ: صفة للنكرة (برجلٍ)، وهي مضافة إلى نكرة أيضاً. ٢- ما كانت حالا من معرفة , نحو: مررت بزيدٍ أيَّ فتًى . فأيَّ: حال من المعرفة (زيد) وأضيفت إلى النكرة (فتى). (شرح الفية)

(6) هذا معنى قوله **(و الشرط الاستفهام أطلق مخلفه)**. + قوله: **(مُخلِفه)** بضم الميم و كسر اللام اسم فاعل من أخلف، و هو مفعول (أطلق)، و الضمير فيه عائد إلى الشرط و الاستفهام، و لكنه أفرد الضمير مع العطف بالواو و هو قليل، و الهاء للسكت أي: مخلفا لهما، و المراد به المضاف إليه، وسماه مخلفا، لأن المضاف يخلف المضاف إليه و يقوم مقامه، هذا ما ظهر لي في هذه اللفظة ضبطا و معنى، و المعنى أطلق ما تضافان إليه لمعرفة أو نكرة معا. (المنح الحميدة في شرح الفريدة)

[حذف المضاف و شرطه]

[٥٥٥] ﴿ وَ يُحْذَفُ الْمُضَــافُ فَالتَّالي لِذا يَخْلُفُهُ فِي الْحُكْمِ أَوْ جُــرَّ إِذا ﴾

[٥٥٦] ﴿ يُماثِلُ الْمَحْذُوفُ مـا بَعْـدُ عُطِف .... ﴾

(و يحذف المضاف فالتالي لذا يخلفه في الحكم) أي: يحذف المضاف فيخلفه تاليه -أي المضاف إليه- في إعرابه و هو المراد بالحكم نحو ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [1][الفجر: ٢٢] أي: أمره.

قوله (لذا) متعلق بـ (يخلفه) أي يخلفه لأجل حذفه. و لابد للحذف من قرينة، و سكت عن اشتراط ذلك لظهوره سيما و المضاف المحذوف كثيرا ما يكون عمدة.

(أو جر إذا يماثل المحذوف ما بعد عطف) [2]: قوله (أو جر) عطف على (يخلفه)، و الماضي مؤول بالمضارع أي: يخلفه في الحكم أو يجر أي يبقى على جره بشرط أن يكون المضاف المحذوف معطوفا على مضاف آخر مثله كقولهم: " ما مثلُ عبدِ الله و لا أخيه يقولان ذلك" أي: و لا مثلُ أخيه بدليل "يقولان".

قوله (المحذوفُ) فاعل (يماثل)، و (ما) مفعوله واقعة على المعطوف عليه، و نائب فاعل (عطف) للمحذوف، فالصلة جارية على غير من هي له، و الرابط المضاف إليه بعد أو المقدّر، أي: ما عطف المحذوف بعده عليه، و عبارته توهم رجوع الشرط للمعطوف عليه أيضا، لأن الأصل عدم استبداد أحد المتعاطفين بقيد عن الآخر، فصنيع الخلاصة أوضح.

---

(1) وجه الاستشهاد: مجيء المضاف محذوفا؛ للعلم به، ونيابة المضاف إليه منابه في إعرابه؛ لأن التقدير: وجاء أمر ربك؛ فلما حذف المضاف؛ وهو فاعل، حل محله المضاف إليه، وأعرب إعرابه على الفاعلية. (مصباح السالك)

(2) قد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجروراً كما كان عند ذكر المضاف ، لكن بشرط , وهو: أن يكون المحذوف معطوفاً على مُمَاثِل له، كقول الشاعر : (أَكُلَّ امْرِىءٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ونَارٍ تَوَقَّدُ باللَّيلِ نَارَا) فقد أَبْقَى الشاعر المضاف إليه (نارٍ) مجروراً مع أنه قد حَذَف المضاف , وتقديره : وكلَّ نارٍ ؛ وذلك لتحقُّق الشرط , وهو: أن المضاف المحذوف (كلَّ) معطوف على مُمَاثل له , وهو (كلَّ) في قوله : أَكُلَّ امرىءٍ . (شرح ألفية)

[شرط حذف المضاف إليه و بقاء المضاف على حاله]

[٥٥٦] ﴿ .... وَ أَوَّلٌ يَبْقى إذا الثَّاني حُـــذِف[1] ﴾

[٥٥٧] ﴿ بِحالِهِ بِشَرْطِ عَطْفٍ قَدْ وَلي أَضَفْتَـهُ لِمِثْلِ تالـي الأَوَّلِ ﴾

و قد يحذف المضاف إليه و يبقى المضاف على حاله مضافا متروكا تنوينه بشرط أن يعطف على ذلك المضاف اسم عامل في مثل المحذوف، سواء كان مضافا كقولهم: " قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قالها" [2] أي: يد من قالها، أو غير مضاف كقوله: (... بِمِثْلِ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبْلِ الدِّيَمِ) أي: بمثل وَبْلِ الدِّيَم.

قوله (و أوّل) نعت لمحذوف هو المبتدأ -أي و اسم أول- و هو المضاف، و جملة (يبقى) خبر.

و (الثاني) نائب فاعل لمحذوف يفسره (حذف) .

و (بحاله) متعلق بـ (يبقى)، و كذا (بشرط)، و الباء الأولى بمعنى على.

و (عطف) بمعنى معطوف. و جملة (قد ولي) صفة أي: قد ولي المضاف المذكور.

و جملة (أضفته) حال من (عطف)، و لا يحتاج فيه إلى إضمار قد على الأصح، و الصفة سوغت مجيء الحال من النكرة.

و (لمثل) متعلق بـ (اضفته).

و (تالي الأول) هو المحذوف، و (الأوّل) هو المضاف.

و قد عرفت من التقرير السابق ما في التعبير بالإضافة من القصور، و مثله وارد على الخلاصة.

---

(1) أي يحذف الثاني، وهو المضاف إليه، فيبقى الأول -وهو المضاف- على حاله الأول، حيث اتصاله بالمضاف إليه لا يتأثر بالحذف، وذلك بشرط أن يعطف على هذا المضاف مضاف إلى لفظ مثل الذي أضيف إليه المضاف الأول. (ضياء السالک)

(2) قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قالها , فَحُذِفَ المضاف إليه من المضاف الأول (يدَ) وبقي المضاف على حاله بدون تنوين؛ وذلك لكون المعطوف (رِجْل) مضافا إلى مثل المضاف إليه المحذوف من المضاف الأول، والتقدير: قطعَ اللهُ يدَ مَنْ قالها , ورِجْلَ مَنْ قالها . (شرح ألفية)

[مواضع الفَصْل بين المضاف و المضاف إليه]

[٥٥٨] ﴿ مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفاً أَجِزْ أَنْ يَفْصُلا عامِلَهُ الْمُضافَ عَنْ ثانٍ تَلا ﴾

[٥٥٩] ﴿ كَذَا الْيَمِينُ مَعَ إِمّا مُغْتَفَر وَ النَّعْتُ وَ النِّدا وَ الْأَجْنَبِيَ نَدَر ﴾

يجوز الفصل بين المضاف و المضاف إليه في السعة على ما هو الحق [في تسعة مواضع]:

١- إذا كان المضاف مصدرا و الفاصل مفعوله كقراءة ابن عامر﴿ و كذلك زين لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادَهِمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ [١] [الأنعام: ١٣٧] بنصب "أولادهم"، و جر "شركائهم" أي: أن يقتل شركائهم أولادهم.

٢- أو ظرفه كقولهم: (تَرْكُ يوماً نَفْسِك وهَوَاها سَعْيٌ لها في رَدَاها) [٢].

٣- و كذا إذا كان المضاف وصفا فإنه يفصل بمفعوله كقراءة: ﴿ فَلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَه رسلِه ﴾ [٣] [إبراهيم ٤٧] بنصب "وعدَه" و الإضافة لرسله.

٤- و بظرفه كقوله عليه الصلاة والسلام: « هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي؟» [٤].

و على هذه المسائل الأربعة نبّه بالبيت الأوّل. قوله (مفعولا أو ظرفا) حالان من فاعل (يفصل)، فلزم على أن للضرورة، و فاعل (يفصل) ضمير يعود على معمول المضاف بدليل قوله و ليس فيه عود الضمير على متأخر لفظا و رتبة كما هو بيّنٌ، أو ضمير يعود على اسم الفاعل المفهوم من الفعل أي فاصل.

---

(١) موطن الشاهد: "قتلُ أولادَهم شركائِهم". وجه الاستشهاد: رفع "قتلُ" على أنه نائب فاعل، لـ"زُين" وجر "شركائهم" على إضافة "قتل" إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله، باعتبار أمرهم به، ونصب "أولادهم" على أنه مفعول به؛ وقد فصل بين المتضايفين. (مصباح السالك)

(٢) الشاهد فيه "ترك يوما نفسك" حيث فصل بين المضاف و المضاف إليه بـ (يوما) و هو ظرفه، و هذا جائز. (محمد الكزني)

(٣) موطن الشاهد: "مخلف وعدَه رسلِه". وجه الاستشهاد: وقوع "مخلف" اسم فاعل متعدٍّ لاثنين، وهو مضاف، و"رسله" مضاف إليه، من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول، و"وعده" مفعوله الثاني؛ وفصل به بين المضاف والمضاف إليه؛ والأصل: فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده. (مصباح السالك)

(٤) رواه البخاري (٣٦٦١)، موطن الشاهد: "تاركو لي صاحبي". وجه الاستشهاد: وقوع "تاركو" -جمع تارك- اسم فاعل من "ترك"، وهو مضاف إلى مفعوله "صاحبي"؛ بدليل حذف النون من "تاركو"، و"لي": جار ومجرور متعلق بـ"تاركو"، وقد فصل به بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن الأصل: هل أنتم تاركون صاحبي لي. (مصباح السالك)

و يصح أن يكون (**مفعولا أو ظرفا**) معمولا لمحذوف يدل عليه ما بعده أي اعطه، و لا نقول يفسره حتى يطلب الشاغل، فإن باب الدلالة أوسع من باب التفسير، و سيأتي التنبيه على هذا في مبحث الاشتغال إن شاء الله تعالى.

و تحرز بقوله (**عن**) ما ليس معمولا للمضاف فإن الفصل به نادر، لأنه أجنبي كما يأتي. و بقوله (**مفعولا أو ظرفا**) عن فاعل المضاف، فإن الفصل به ضرورة، و إن لم يكن أجنبيا كقوله (... و لَا عَدِمْنا قَهْرَ وَجْدٌ صَبِّ) برفع وجد، و الفرق أن الفصل بالفاعل وصل حقيقي باعتبار اللفظ و الرتبة، لأنه واقع في مركزه بخلاف الفصل بالمفعول.

قوله (**المضافَ**) نعت لعامله، و (**عن**) متعلقة بـ (يفصل)، المراد بالثاني: المضاف إليه، و جملة (**تلا**) صفة لـ (**ثان**) أي: تلا الأول، و هي صفة لازمة لم يحترز بها من شيء.

٥- و أشار بقوله: (**كذا اليمين**) إلى أنه يغتفر الفصل بين المتضايفين أيضا بجملة القسم كقول بعضهم: "هذا غلامُ و الله زيدٍ".

٦- و [أشار] بقوله: (مع إما) إلى أنه يغتفر الفصل بـ "إمّا" بكسر الهمزة و تشديد الميم كقوله: (هُما خُطَّتَا: إمَّا إسارٌ ومِنَّةٌ ...) [1] و هذه زائدة على الخلاصة.

٧- ٨- ٩- [**و النعت و الندا و الأجنبي ندر**]: و جملة (**ندر**) خبر عن (**النعت**) و ما عطف إليه، أشار به إلى أنه جاء الفصل بالثلاثة في الندور، مثال النعت قوله:

نَجَوْتُ وَ قَدْ بَلَّ المُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنَ ابْنِ أَبِي [شَيْخِ الأَبَاطِحِ] طَالِبِ [2]

يريد من "ابن": أبي طالب شيخ الأَبَاطِحِ.

([1]) الشاهد فيه قوله «خطتا اما اسار» حيث فصل بين المضاف و هو «ختطا» و المضاف إليه و هو قوله «اسار» بالأجنبي و هو قوله «اما» و أصله خطتان حذفت النون للإضافة. (محمد الگزنی)

([2]) موطن الشاهد: "أبي شيخ الأباطح طالب". وجه الاستشهاد: الفصل بين المضاف "أبي"، والمضاف إليه "طالب" بصفة المضاف "شيخ الأباطح"؛ لأن أصل الكلام: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح. (مصباح السالك)

و مثال النداء:

كَـــأَنَّ بِـــرْذَوْنَ أَبَـــا عِصَـــامِ زَيْـــدٍ حِمَـــارٌ دُقَّ بِاللِّجَـــــامِ [١]

و المراد بالأجنبي ما ليس معمولا للمضاف سواء كان فاعلا كقوله:

أنجـــبَ أيـــامَ والـــداهُ بـــهِ إذ نَجَـــلاهُ فَنِعْـــمَ مـــا نَجَلا [٢]

أو مفعولا كقوله: (تسقي امتِيَاحاً نَدَى المِسْوَاكَ رِيقَتِها ...) [٣].

أو ظرفا كقوله:

كَمـــا خُـــطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يومًا يهـــوديٍّ يُقـــارِبُ أو يُزِيـــلُ [٤]

و عطف الأجنبي على النعت و النداء من عطف الأعم على الأخص. و في الخلاصة العكس. و ارتكب ذلك في الكتابين لأن النعت من جهة كونه مع المنعوت كالشيء الواحد، و النداء فصل بجملة معترضة، و الاعتراض سائغ كثير يتوهم جواز الفصل بهما في السعة، فنص عليهما بخصوصهما لذلك، إلا أن عطف الأعم على الأخص كالعكس مخصوص بالواو فتكون بمعناها .

❊ ❊ ❊

---

(١) موطن الشاهد: "برذون أبا عصام زيد". وجه الاستشهاد: الفصل بين المضاف "برذون"، والمضاف إليه "زيد" بالنداء "أبا عصام"؛ ويجوز أن يكون "أبا عصام" هو زيد، وعلى هذا يكون برذون مضافا إلى "أبا عصام" على لغة القصر، ويكون زيد بالجر بدلا منه، ولا شاهد في البيت حينئذ. (مصباح السالك)

(٢) موطن الشاهد: "أنجب أيام والداه به إذ نجلا". وجه الاستشهاد: الفصل بين المضاف "أيام"، والمضاف إليه "إذ نجلا"؛ حيث إن "إذ" ظرف زمان أضيف إلى أيام، والفاصل بينهما أجنبي ليس معمولا للمضاف، وهذا الفاصل "والداه" فاعل أنجب، ولا علاقة له بالمضاف؛ لأن أصل البيت أنجب والده به أيام إذ نجلاه فنعم ما نجلا. (مصباح السالك)

(٣) موطن الشاهد: "ندى المسواك ريقتها". وجه الاستشهاد: فصل الشاعر بين المضاف "ندى"، والمضاف إليه "ريقتها" بـ"المسواك"، وهو مفعول "تسقي"، ومعلوم أنه أجنبي غير معمول للمضاف. (مصباح السالك)

(٤) موطن الشاهد: "بكف يوما يهودي". وجه الاستشهاد: الفصل بالظرف يوما بين المضاف "بكف"، والمضاف إليه "يهودي"؛ ومعلوم أن هذا الظرف أجنبي من المضاف؛ لأنه لم يتعلق به، و هو ظرف لقوله "خط"؛ و أصل الكلام: كما خط الكتاب يوما بكف يهودي. (مصباح السالك)

المضافُ إلى ياءِ المُتكلّمِ

[حكم آخر المضاف إلى ياء المتكلّم]

[٥٦٠] آخِرَ ذي الْيَا اكْسِرْ، وَ قَدْ يُسْتَثْنى ذُو عِلَّةٍ وَ الْجَمْعُ وَ الْمُثَنَّى

[٥٦١] فَالْياءُ وَ الْواوُ بِذِي الْياءِ ادُّغِم وَ أَلِفٌ لا في هُذَيْلٍ قَدْ سَلِم

[٥٦٢] وَ اقْلِبْ لَدى إلى عَلى مَعَ الضَّمِير ....

يجب كسر آخر المضاف إلى الياء[1] لمناسبتها كـ "غلامِي"، و هو المراد بـ (ذي الياء)، فإن الإضافة تكون بأدنى سبب. و (يستثنى) من هذا الحكم أربع مسائل و هي: 1 -المقصور كـ "فتى". ٢- و المنقوص كـ "قاض". و عليهما نبّه بقوله (ذو علة)، لكنه يشمل غير المراد من نحو دلو و ظبي، و هذا خارج بتمثيل الخلاصة. ٣- و المثنى كـ "ابنين'. ٤- و المجموع على حده كـ "مسلمين". و عليهما نبّه بقوله (و الجمع و المثنى).

فآخر هذه الأربع لا يكسر عند إضافتها للياء، بل الياء في المنقوص و المثنى و المجموع جرا و نصبا تدغم في ياء المتكلم[2]. و الواو في الجمع رفعا تبدل ياء، و تدغم الياء في الياء[3]، و المدغم لا يكون إلا ساكنا. و على هذا نبه بقوله (فالياء ...) و (ادغم) أمر من الادغام بالتشديد، و الباء في (بذي) للظرفية متعلقة به.

---

(١) إذا كان المضاف إلى ياء المتكلم صحيح الآخر, أو شبيها بالصحيح، و معلوم أنَّ صحيح الآخر يشمل: أ- المفرد , نحو: غلامِيَ, وغُلامِي. ب- جمع التكسير, نحو: غِلْمَانِيَ, وغِلْمَانِي. ت- جمع المؤنث السالم, نحو: فَتَيَاتِيَ, وفَتَيَاتِي. ث- المعتل الشبيه بالصحيح نحو: دَلْوِيَ, ودَلْوِيْ؛ وظَبْيِيَ, وظَبْيِي, وكُرْسِيِّيَ, وكُرْسِيِّي. (شرح الفية)

(٢) فتقول في المنقوص: قَاضِيَ, و هَادِيَّ. و تقول في المثنى: رأيت غُلامَيَّ و زَيْدَيَّ, و مررت بِغُلاَمَيَّ وزَيْدَيَّ. والأصل: غُلامَيْنِ لي، وزَيْدَيْنِ لي؛ فحذفت النون للإضافة، واللاّم للتّخفيف. و تقول في جمع المذكر السالم: رأيت زَيْدِيَّ و مُدَرِّسِيَّ، ومررتُ بزيدِيَّ ومُدَرِّسِيَّ والأصل: زَيْدِينَ لي، ومُدَرِّسِينَ لي فحذفت النون واللام كالمثنى. (شرح ألفية)

(٣) فتقول: جاء زَيْدِيَّ ومُدرِّسِيَّ والأصل: زَيْدُويَ, اجتمعت الواو والياء, وكانت الواو ساكنة فقلبت ياء, ثم قُلبت الضمة التي قبل الواو ياء فأصبح اللفظ (زَيْدِيَّ). (شرح ألفية)

[و ألف لا في هذيل قد سلم]: و الألف في المثنى رفعا و في المقصور مطلقا تجب سلامتها في لغة الجمهور[١]، و هذيل يجيزون قلب ألف المقصور ياء، و إدغام الياء في الياء كقوله: (سَبَقُوا هَوَىَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ ...) [٢]. و كلام المتن يوهم جريان لغتهم في المثنى. و الخلاصة سلامة من ذلك.

و في التسهيل: إن كان ألفا لغير تثنية جاز في لغة هذيل القلب و الإدغام.

قال الدماميني: و انظر هل يجوز قلب ألف المثنى على لغة من ألزمه الألف في جميع الحالات كالمقصور.

قال أبوحيّان: يحتاج إلى سماع، و لم ينقل فيه شيئا.

[و اقلب لدى إلى على مع الضمير]: و تقلب ألف "لدى" و "إلى" و "على" مع الضمير [ياء] نحو: لديه، و إليه، و عليه، و لا فرق في الضمير بين أن يكون لمتكلم أو مخاطب أو غائب. و هذه زيادة على الخلاصة.

[يجوز في ياء المتكلّم خمسة أوجه] [٣]

[٥٦٢] .... وَ الْيا سُكُونٌ فيهِ، وَ الْفَتْحُ كَثِير

[٥٦٣] وَ قَلَّ حَذْفٌ مَعَ كَسْرٍ ما تَلا وَ فَتْحُهُ، وَ أَلِفاً إنْ تُنْقَلا

١-٢- **[و اليا سكون فيه و الفتح كثير]** أي: يجوز سكون ياء المتكلم و فتحها بكثرة، يعني في غير المواضع التي سبق استثنائها، فإنها فيه واجبة الفتح، و قرينة أن السكون لا يجوز فيها حكمه فيما سبق بالادغام فيها إذا لم يكن قبلها ألفا، و إذا كان ألفا فواضح، لئلا يلتقي ساكنان. و السكون أصل أوّل، لأنه الأصل في كل مبني، و الفتح أصل ثان، لأنه الأصل فيما بني، و هو على حرف واحد.

---

(١) فتقول في المثنى: جاء زَيْدَايَ، و غُلاَمَايَ.

(٢) الشاهد: قلب ألف المقصور في "هوي" ياء على لغة هذيل، وإدغامها في ياء المتكلم؛ وأصله هواي، و العرب كافة يبقون ألف المقصور عند إضافته للياء. (ضياء السالك)

(٣) مثال جواز الخمسة: غُلاَمِي، غُلامِيَ، هذا غلامِ، هذا غلامَ، هذا غُلامَا.

٣-**[و قل حذف مع كسر ما تلا]** : و يجوز حذف الياء و إبقاء الكسرة قبلها دليلا عليها بقلة كقوله:

خليــلِ أملك منــي للذي كسبــت ... يــدي و ما لــي فيمــا يقتنــي طمــع [1]

و هذا في غير النداء، و أما في النداء فذلك هو الأفصح كما يأتي.

٤-**[و ألفا إن تنقلا]**: و قد تقلب الياء ألفا فتقلب الكسرة قبلها فتحة كقوله:

أطــوف مــا أطــوف ثــم آوي ... إلــى أمّــا و يروينــي النقيــع [2]

و هذا أيضا في غير النداء، و أما فيه فقد جاء في التنزيل ﴿يا حسرتى﴾ [الزمر: ٥٦].

٥- **[و فتحه]**: و قد تحذف الألف و تبقى الفتحة قبلها دليلا عليها في غير النداء أيضا كقوله:

وَ لَسْــتُ بِرَاجِــعٍ مَا فَــاتَ مِنِّــي ... بِلَهْــفَ وَ لاَ بِلَيتَ وَ لاَ لَــو أنّــي [3]

و هذه زيادة على الخلاصة. و نبّه عليها في التسهيل بقوله: و ربما وردت الثلاثة دون نداء، و يعني بالثلاثة: الأوجه.

قال الدماميني: و قد يقال: إن الاصل في البيت الأخير: يا لهف، فحذف حرف النداء.

و (**ما**) واقعة على ما قبل الياء، و فاعل (**تلا**) ضمير الياء، و الرابط مقدر أي: تلاه. و (**فتحُه**) عطف على (**كسر**). و (**إن تُنْقَلا**) بالبناء للمفعول عطف على (**حذفٌ**)، و (**ألفا**) مفعول ثان لـ (**تُنقلا**)، مضمن معنى تقلب، أي: و قل أن تنقل الياء عن صورة الألف، و هو معنى القلب، و حينئذ ففي قوله (**و فتحه**) المعطوف على (**كسر**) من غير أن يتوصل إلى ذلك بقلبها ألفا نظر، لأنه يقتضي في تلك الحالة الياء، و ليس كذلك، بل الألف المنقلبة عنها هي المحذوفة.

و هذه زيادة على الخلاصة.

---

(١) الشاهد فيه قوله «خليل» حيث حذف ياء المتكلم، و بقي الكسرة على آخر خليل دليلا على ياء المتكلم. (محمد الگزني)

(٢) الشاهد فيه قوله «أما» حيث قلبت ياء المتكلم ألفا فالأصل «إلى أمي». (محمد الگزني)

(٣) الشاهد فيه قوله «بلهفَ» حيث استغنى عن ياء المتكلم، و قلبت الكسرة فتحة، فالأصل «بيا لهفا». (محمد الگزني)

[حكم المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم]

[٥٦٤] ﴿ فَإِنْ تُنادِ جازَتِ الْخَمْسُ وِلا وَ الْأَفْصَحُ الْحَذْفُ وَ كَسْرُ ما تَلا [1] ﴾

أي: فإن تناد المضاف لياء المتكلم جازت الأوجه الخمسة المفهومة مما سبق، و هي: ١-٢- اثبات الياء ساكنة أو مفتوحة . ٣- حذفها و الاجتزاء عنها بالكسرة. ٤-و قلبها ألفا مع فتح ما قبلها. ٥-و حذف الألف و الاكتفاء بالفتحة عنها[2].

و الأفصح حذفها، و الاجتزاء عنها بالكسرة نحو: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [3] [الزمر: ٦]. و يجوز إثباتها ساكنة أو مفتوحة نحو: ﴿يَا عِبَادِيْ لا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ اليوم﴾ [الزخرف: ٦٨]، ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا على أنفسهم﴾ [الزمر: ٥٣]. و فيها ذلك قلب الياء ألفا نحو: ﴿يَا حَسْرَتَى﴾ [الزمر: ٣٩] . و يليه حذفها.

و المنصوب بـ (تناد) عائد على المضاف، و هو قد يكون وصفا نحو: مكرمي، مع أنه لا يجوز إلا ثبوت الياء مفتوحة، أو ساكنة. و قد يكون معتلا نحو: فتى و قاض، مع أنه لا يجوز إلا ثبوتها مفتوحة. فما في الخلاصة أتم.

قوله (ولا) بكسر الواو مصدر (والي) قصره ضرورة.

[اللغات في نداء الأب ، و الأمّ المضافين إلى ياء المتكلم]

[٥٦٥] ﴿ وَ زِدْ بِأُمٍّ وَ أَبِ تَعْوِيضَ تا فَتْحاً وَ كَسْراً، وَ اجْتِماعاً شَذَّتا ﴾

أي: زد على الأوجه الخمسة في "الأب" و "الأم" المضافين للياء إذا نوديا حذف ياء المتكلم، و تعويض التاء منها حال كونها مفتوحة أو مكسورة فتقول: "يا أبتِ، و يا أمتَ" بفتح التاء و كسرها. و اختلف في الأرجح منهما: فقيل: الفتح، لأن التاء عوض عن حرف لو حرك لم يحرك إلا به. و قيل: الكسر، لأنه الواجب لما قبل الأصل الذي عوضت منه التاء.

---

[1] (وِلا) بكسر الواو مقصور ضرورة، تتميم للصدر لا كبير فائدة فيه. (المنح الحميدة)

[2] نحو: يا ربّي، يا ربّيَ، و يا ربِّ، و يا ربّا، و يا ربَّ.

[3] وجه الاستشهاد: حذفت الياء من "عبادي" و اكتفي بالكسر . (مصباح السالك)

فـ (تعويضَ) مفعول (زِدْ)، و الباء للظرفية متعلقة بـ (زد)، أو للمصاحبة.

و (فتحا و كسرا) مصدران بمعنى اسم المفعول منصوبان على الحال من تاء، و المسوغ ما أرشد له المعنى أي عن ياء، أو ما دل عليه الإطلاق أي تاء التأنيث.

و فاعل (شذّتا) يعود على التاء و الياء. و (اجتماعا) تمييز قدم على عامله المتصرف أي: شذ اجتماعهما لما فيه من الجمع بين العوض و المعوض عنه كقوله:

يَا أَبَتِي لاَ زِلتَ فِينَا فَإِنَّمَا ... لَنَا أَمَلٌ فِي العَيشِ مَا دُمْتَ عَائِشَا [1]

[حكم المندوب المضاف إلى ياء المتكلم]

[٥٦٦] وَ نادِبِ عَلى السُّكُونِ جَوِّزا ... فَتْحاً وَ قَلْباً، وَ سِواهُ أَفْرِزا [2]

أي: مَنْ نَدَبَ المضاف للياء على لغة السكون جوّز عند إرادة إلحاق ألف الندبة [وجهين]:

١- فتح الياء لأجل الألف فيقول: "وا عَبدِيَا".

٢- و جوِّز حذف الياء و قلب الكسرة لأجل الألف فيقول: "وا عبدَا".

و سوى النادب على هذه اللغة و هو من يندب على غيرها أفرز -بالفاء- أي عَيِّنْ أحد الوجهين فمن أثبت الياء مفتوحة قال: "وا عَبْدِيَا". و من حذفها و اجتزأ عنها بالكسرة، أو قلبها ألفا، أو حذف الألف قال: "وا عبدا"، لأن الكسرة تبدل فتحة لمناسبة الألف، و الألف تحذف لاجتماعها مع مثلها.

---

[1] الشاهد فيه قوله: "يا أبتي" حيث جمع بين العوض التاء والمعوض الياء وذلك للضرورة. (تحقيق على الأشموني)

[2] (سواه) أي سوى سكون (أفرز) بفتح الراء ماض، أي: أفرد أحد الوجهين الفتح و القلب. في الصحاح: فرزت الشيء أفرزه فرزا إذا عزلته و ميزته عن غيره. (المنح الحميدة)

-(و سواه أفرزا) و على سائر اللغات يزيد ألف الندبة و يقول (وا عبدا) أيضا لأفراز الياء و تركها. (المواهب الحميدة)

- (سواه أفرزا) أي: فصّل سواه حتى تعرف حكم قسم من ذلك السوا. (الچورى).

[استعمال أسماء الستة إذا أضيفت إلى ياء المتكلم]

[٥٦٧] وَ قِيْلَ فِي الْأَسْما: أَبِي أخِي حَمِي هَنِي ابْنُمي وَ فِيَّ ، وَ النَّــزرُ فَمِـي

أل في (الأسما)ء للعهد، و المعهود الأسماء الستة بقرينة ذكره، خمسة منها في البيت، و أسقط "ذي"، لأنها لا تضاف لضمير المتكلم، و لو على القول لجواز إضافتها للضمير، لأن المضاف إليه معها يشترط فيه كما مرّ أن يكون اسم جنس، و غير ضمير الغائب لا يصلح للجنسية.

و المعنى: أن هذه الأسماء إذا أضيفت إلى الياء فإن ما حذف منها لا يرد.

و أجاز المبرّد أن يقال: أبيّ. و قاس عليه في التسهيل أخيّ.

قال ابن هشام: و لا أدري لم خصه بالقياس.

قال الدماميني في "أمالي الكافية لابن الحاجب": معناه أن المبرّد وجه السماع في أبيّ، و قاس عليه أخيّ؛ لأنه مثله في لغاته و أصله و كسرة استعماله. انتهى.

و الأكثر في إضافتهم الرد فيقال: فيّ. و قَلَّ "فمِي" بلا ردّ.

و يقال في ابنم: (ابنُميّ) بابقاء الميم الزائدة. و هذه زائدة على الخلاصة.

و ما بقى في الخلاصة من مسائل الإضافة تقدم بعضه في مبحث البناء، و بعضه في مبحث الظروف.

و فات[١] الماتن مسألة ابن أم، و ابن عم .

❊ ❊ ❊

(١) في النسخة «فاتت».

خاتمة

[الجر بالمجاورة و أقوال النحاة فيه]

[٥٦٨] مَنْ أَثْبَتَ الْجَرَّ عَلى الْمُجاوَرَة فِي النَّعْتِ وَ التَّوْكِيدِ فَاقْفُ ناصِرَه

[٥٦٩] وَ مَنْ يَزِدْ عَطْفاً، وَ مَنْ يَنْفي، وَ مَنْ خُصَّ بِنُكْرٍ أَوْ سَماعٍ قَدْ وَهَن [1]

من أثبت الجر بالمجاورة في النعت و التوكيد هم جمهور البصريين و الكوفيين كقولهم في النعت: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" [2] رواه سيبويه. و غيره بالرفع على أنه صفة لجحر، و هو واضح. و بالجر على أنه صفة لجحر أيضا، و لكنه جعل تابعا لضب المجرور، لمجاورته إياه.

و قد لهج الطلبة بالسّؤال عن عامل المخفوض على الجوار ما هو؟ فإن العامل في مجاوره لا يصح أن يكون عاملا فيه من حيث إنه ليس له في المعنى، و إنما هو لغيره، و عامل غيره لا يقتضي خفضه، إذ هو غير مخفوض، فـ "خرب" في المثال لا يصح خفضه بجحر، لأنه ليس متسلطا عليه، و لا باسم الإشارة، لأنه طالب لرفع.

---

(1) تقدم في بيت ٥١٢ أن الجر إما بالحرف أو بالإضافة قال في الشرح: و لا ثالث لهما، و زاد الأخفش الجر بالتبعية و هو ضعيف إهـ. ثم ذكر هنا أن جمهور البصريين و الكوفيين أثبتوا الجر بالمجاورة في النعت و التوكيد فتكون المجرورات ثلاثة: مجرور بالحرف، و مجرور بالإضافة، و مجرور بالمجاورة، و ذكر اختلاف النحاة في الجر بالمجاورة ففيه خمسة أقوال:

١- عند جمهور البصريين و الكوفيين الجر بالمجاورة يكون في شيئين: النعت و التوكيد، هذا معنى قوله: (من اثبت الجر على المجاورة في النعت و التوكيد فاقف ناصره).

٢- عند قوم الجرُ بالمجاورة يكون في ثلاثة: النعت، و التوكيد، و العطف. أشار إليه بقوله: (و من يزد عطفا).

٣- عند ابن جني و السيرافي الجرُ إنما هو بالحرف و الاضافة لا بالمجاورة مطلقا أشار إليه بقوله: (و من ينفي).

٤- عند قوم الجرُ بالمجاورة في النكرات فقط أشار إليه بقوله (و من خص بنكر).

٥- عند الفراء الجرُ بالمجاورة سماعي ليس بقياسي أشار إليه بقوله (أو سماع). ثم أشار الناظم بقوله (قد وهن) إلى أن هذه الأربعة الأخيرة ضعيفة فالأصح قول الأول. (م)

(2) فـ(خرب) نعت لـ (جحر) وكان حقه الضم، لكنه جُرّ لمجاورته للمضاف إليه الذي هو (ضب). (شرح الشذور)

و أجاب الدماميني بأن السّؤال مبني على أن حركة الخفض على الجوار إعرابية، و هو ممنوع، و إنما هي حركة تناسب فلا تحتاج لعامل، لأنها اجتلبت لمجرد أمر استحساني لفظي لا تعلق له بالمعنى، و حركة الإعراب مقدّرة بحسب ما يقتضيه العامل.

و من الخفض على الجوار في النعت قراءة الأعمش ﴿ إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ ﴾ [الذاريات ٥٨] بخفض المتين. و من مجيء ذلك في التوكيد قوله:

يَا صَاحِ بلغ ذَوي الزَّوْجَات كلِهِم   أَن لَيْسَ وصل اذ انحَلَّت عرى الذَّنب [1]

قال الفرّاء: أنشدنيه أبو الجرّاح بخفض "كلِهم" فقلت له: هلا قلت "كلَهم" يعني بالنصب فقال: هو خير من الذي قلته أنا، ثم استنشدته إياه فأنشدنيه بالخفض.

و اعلم أن الجر بالمجاورة مشروط كما في التسهيل بشرطين: أحدهما: أمن اللبس. و ثانيهما: ألا يكون هناك رابط يربط التابع بالمخفوض احترازا من نحو: "هذا جحرُ ضبٍ خربٍ جُحره" فإن الضمير عائد على المجرور، فـ "خرب" حينئذ للمجرور في اللفظ، و إن لم يكن صفة حقيقة، و الجر حينئذ واجب.

و زاد ابن مالك عطف النسق، فقال في شرح العمدة: تنفرد الواو بجواز العطف على الجوار في الجر خاصة كقوله تعالى: ﴿ وَ امْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَ أَرْجُلِكُمْ ﴾ [المائدة: ٦] في قراءة الجر، و قوله: ﴿ يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَ نحَاسٍ ﴾ [الرحمن: ٣٥] في قراءة ابن كثير و ابي عمرو [2].

وَقيل بِهِ فِي ﴿ و حورٍ عينٍ ﴾ [الواقعة: ٢٢] فِيمَن جرهما، فَإِن الْعَطف على ﴿ وِلْدانٌ مُخَلَّدُون ﴾ [الواقعة: ١٧] لَا على ﴿ أَكْوَاب وَ أَبَارِيقَ ﴾ [الواقعة: ١٨] إِذْ لَيْسَ الْمَعْنى أَن الْولدَان يطوفون عَلَيْهِم بالحور، وَ قيل الْعَطف على {جنَّات} وَ كَأَنَّهُ قيل المقربون فِي جنَّات وَ فَاكِهَة وَ لحم طير و حور، وَ قيل على أكواب بِاعْتِبَار الْمَعْنى إِذْ معنى "يطوفون عَلَيْهِم ولدان مخلدون بأكواب" ينعمون بأكواب . انتهى. و ذكره الدماميني مسلما له.

([1]) فقوله: (كلهم) تأكيد ل (ذوي) وهو منصوب، فكان حقه النصب لكنه جرّ لمجاورة (الزوجات) المجرور بالإضافة. (شرح الشذور)

([2]) {شواظ} نائب فاعل، و {من نار} نعت لشواظ، و {نحاسٌ} -بالرفع- عطف على شواظ، و قرأ ابن كثير {و نحاسٍ} بالخفض عطفا على النار. (إعراب القرآن للدرويش)

و في الخطاب عند قول المختصر: و غسل رجيله الخ أجيب عن آية ﴿وَ امْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] بأن الأرجل مخفوضة على الجوار، حكي هذا السؤال عن سيبويه و الأخفش و جماعة من الفقهاء و المفسرين، و خالفهم في ذلك المحققون، و رأوا أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف، لأن العاطف جائز بين الاسمين، و مبطل للمجاورة، و رأوا أن الحمل على ذلك حمل على شاذ ينبغي صون القرآن عنه، و قالوا الخفض في الآية إنما هو بالعطف على لفظ الرؤوس، فقيل لهم الأرجل مغسولة لا ممسوحة، فأجابوا بوجهين:

أحدهما: أن المسح هنا هو الغسل الخفيف، قال أبوعلي حكي لنا من لا يتهم أن أبا زيد قال المسح: خفيف الغسل، يقال تمسحت للصلاة، و يراد به الغسل، و خصت الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ليقتصر في صب الماء عليها، إذ كانتا مظنة الإسراف.

و **الثاني**: أن المراد المسح على الخفين، و الله تعالى أعلم. انتهى. و به يظهر ما قال في المتن من توهين هذا القول. و زاد ابن هشام في شرح الشذور وقوعه في عطف البيان لأنه كالنعت.

و أما البدل فقال أبوحيّان لا يحفظ من كلامهم، و سبب ذلك أنه معمول لمحذوف لا للعامل الأول على الأصح، و لذلك يجوز إظهاره إذا كان حرف جر بالاجماع فبعدت مراعاة المجاورة، و نزل منزلة جملة أخرى قاله ابن هشام.

و نفى السيرافي و ابن جني الجر على المجاورة، و تأوّلا قوله "خرب" على أنه صفة لـ "ضب"، ثم قال السيرافي: "خرب الجحر" منه بتنوين خرب، و رفع الجحر، ثم حذف الضمير للعلم به، ثم جيء بضمير الجحر مكانه، لتقدم ذكره فاستتر.

وَ قَالَ ابْن جني: الأَصْل خرب جُحْره ثمَّ أنيب الْمُضَاف إِلَيْهِ عَن الْمُضَاف فارتفع و استتر و يلزمهما استتار الضَّمِير مَعَ جَرَيَان الصّفة على غير من هِيَ لَهُ وَ ذَلِكَ لَا يجوز عِنْد الْبَصرِيين وَ إِن أَمن اللّبْس.

وَ قَول السيرافي إِن هَذَا مثل مَرَرْت بِرَجُل قَائِم أَبَوَاهُ لَا قَاعِدين مَرْدُود لِأَن ذَلِك إِنَّمَا يجوز فِي الْوَصْف الثَّانِي دون الأول. و بهذا يظهر توهين المصنف للقول في النفي.

و خص قوم ذلك بالنكرة، و يرده قراءة الأعمش المتقدمة.

و خص الفرّاء ذلك بالسّماع، و منع القياس على ما جاء منه.

❊ ❊ ❊

﴿ الجَوازِمُ ﴾

[ما يجزم فعلا واحدا، أو فعلين]

[٥٧٠] ﴿ بِلا وَ لامِ الطَّلَبِ الْفِعْلَ اجْزِما وَ لَـمْ وَ لَمَّا إِنْ وَ إِذما حَيْثُما ﴾

[٥٧١] ﴿ أَيَانَ أَيْنَ مَنْ وَ أيٍّ مَهْما أَنّى مَتى، ما تِلْوُ إِذما أَسْما [1] ﴾

(الفعلَ) مفعول (اجزِم) المؤكّد بالنون المبدل منها الألف، قدم للضرورة، و (بـ"لا") متعلق به، و فيه الحذف من الأول لدلالة الثاني أي: بلا الطلب أي: الدّالة عليه احترازا من النافية و الزائدة، و لا فرق بين أن يكون الطلب نهيا نحو:﴿ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ ﴾ [لقمان: ١٣]، أو دعاء نحو: ﴿ لا تُؤَاخِذْنَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، أو التماسا كقولك لمثلك: "لا تفعل كذا".

و (لام الطلب) كذلك، لكن عوض النهي الأمر نحو:﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾ [الطلاق: ٧]، و الدعاء نحو:﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [الزخرف: ٧٧]، و الالتماس نحو: "ليقمْ زيد".

و هي مبنية على الكسر حملا على لام الجر، لاختصاصها بقبيل كهي، و لم تحمل على الداخلة على الضمير لتفتح، لأن المضارع المدخول لها شبيه بالاسم الظاهر أعني الوصف. و فتحها لغة لبني سليم. و قد تسكن بعد (الفاء، و الواو، و ثم) نحو: ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَ لْيُؤْمِنُوا بِي ﴾ [بقرة: ١٨٦]، ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا ﴾ [حج: ٢٩] في قراءة.

(و لمّا و لم) معطوفتان على مدخول الباء. و تشتركان في الحرفية، و النفي، و الاختصاص بالمضارع، و جزمه، و جواز دخول همزة الاستفهام عليهما. و تفترقان في أمور مشهور ذكرها.

و هذه الأربعة تجزم فعلا واحدا.

و الجوازم الباقية تجزم فعلين و هي:

١- (إنْ) نحو: ﴿ وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ ﴾ [الأنفال: ١٩].

---

[1] (تلو إذما) أي: الأدوات التسعة التي بعدها (أسما) بفتح الهمزة و قصره ضرورة. قوله (تلو) مبتدأ و (أسما) خبره. (المنح الحميدة)

٢- و (إذما) نحو: "إذما تقم أقم".

٣- و (حيث) كقوله:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللّهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

و سبق في الظروف أنها للمكان في الأغلب، و قد تجيء للزمان كهذا البيت.

٤- و (أيّان) للزمان كقوله:

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

٥- و (أين) للمكان نحو:﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾[النساء: ٧٨].

٦- و (من) للعاقل نحو: ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾[النساء: ١٢٣].

٧- و (أيّ) بحسب ما تضاف إليه نحو: ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾[القصص: ٢٨].

٨- و (مهما) لغير العاقل نحو: ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾[الأعراف: ١٣٢].

٩- و (أنّى) للمكان كقوله:

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَسْتَجِرْ بِهَا تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدِ

١٠- و (متى) للزمان كقوله: "متى أضع العمامة تعرفوني".

١١- ......[1]

و هذه الأدوات على ضربين:

أ- منها ما هو حرف و هو اثنان: إن و إذما.

ب- و منها ما هو اسم و هو البواقي. و على هذا نبه بقوله **(تلو إذما أسما)** جمع اسم، فإن مفهومه أن "إذما" و ما قبلها حرفان.

[1] و (ما) نحو: {وَ مَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللّه} [البقرة: ١٩٧].

[بيان أحكام ما يجزم بأدات الشرط]

[٥٧٢] ﴿ وإنْ وَ تالِيــها لِفِعْلَيْنِ جَــزِمْ الشَّرْطِ فَالْجَزَاء، وَ ذَا الْجَوابِ سَمْ ﴾

[٥٧٣] ﴿ مُضارِعَيْـنِ ماضِيَيْــنِ أَوْ ذَوَيْ تَخـالُـفٍ، وَ لْيَـأْتِيـا مُسْتَقْبِلَــيْ ﴾

المراد بـ "تالي إن": ما ذكر بعدها من الأدوات. و جملة (جزم) خبر (إن و تاليها) أفرد باعتبار ما ذكر. و اللام في (لفعلين) مقوية للعامل لتأخره. و ما ذكره من أن هذه الأدوات هي الجازمة للفعلين معـا هـو مذهب المحققين، و نسب السيرافي لسيبويه، و في ذلك أقوال أخر.

و يسمى أول الفعلين شرطا لتوقف ما بعده عليه. و يسمى ثانيهمـا جـزاء، لتعليقـه علـى مـا قبلـه، و ترتيب مضمونه عليه . و (الشرطِ فالجزاءِ) بالخفض بدل من (فعلين). و فهـم مـن عطـف (الجـزاء) بالفاء التي للترتيب أنه لا يتقدم على الشرط، فإن تقدم ما صـورته صـورة الجـزاء فهـو دليـل الجـزاء، و الجزاء محذوف، هذا مذهب جمهور البصريين، و سرّه أن هذه الأدوات لها صدر الكلام.

قوله (و ذا) -أي الجزاء- مبتدأ. و (الجواب) خبره، أي: يسـمى بـذلك، لترتيـب لفظـه علـى لفـظ الشرط. و التسمية بالجزاء و الجواب حقيقة اصطلاحية. و ما أفهم كلامه من أن الجزاء جملة فعلية هـو الأصل، و قد يختلف فيجيء جملة اسمية كما يأتي.

قوله (مضارعين) مفعول بمحذوف أي أعني مطلق الفعلين، و لا يكون نعتا (لفعلين)، لأن البدل لا يتقدم على النعـت. و يجـوز أن يقـرأ (الشـرطَ فـالجزاء) بالنصـب علـى المفعوليـة لمضـمر، و يكـون (مضارعين) نعتا اعترض بينه و بين منعوته بالجملة.

فالمضـارعان نحـو:﴿ وَإِنْ تَعُـودُوا نَعُـدْ ﴾ [الأنفـال: ١٩]. و الماضـيان نحـو: ﴿ وَإِنْ عُـدْتُمْ عُـدْنَا ﴾ [الإسراء: ٨].

و المتخالفان نحو:﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ﴾ [الشورى: ٢٠]. و نحو: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ»[1].

([1]) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان برقم ٣٥، وأعاده في الصوم برقم ١٨٠٢، ١٩٠١.

و هي على هذا الترتيب في القوة لما في الأولى من ظهور تأثير الأدوات في مطلوبيها و التشاكل، و لما في الثانية من التشاكل، و لما في الثالثة من الخروج من الأضعف إلى الأقوى، لئلا يبقى الأضعف مع التأخير على آخر من، و بهذا ظهر أن تقديم الماتن صورة المضارع أحسن من عكس الخلاصة.

قوله (و ليأتيا ...) أي: الشرط و الجزاء حالة كونهما مستقبلين، فحذفت نون المثنى [1] للضرورة، كقوله: (قَد سَالمَ الحياتَ منهُ القَدَمَا ...) في رواية نصب الحيات، أي: القدمان، و قوله:

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إذَا تَشَوَّفَا ... قَادِمَتَا أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

أي: قادمتان.

أو حال كونهما مستقبلي الزمان، لا اللفظ، فحذفت النون للإضافة، ثم حذف المضاف إليه، و بقي المضاف بحاله بدون الشرط المتقدم على سبيل القلة كقراءة ﴿ فَلا خَوْفُ عَلَيْهِمْ ﴾ [مائدة ٦٩]، أي: فلا خوف شيء عليهم.

و نبّه بهذا على دفع ما يتوهم من قوله (ماضيين) و أن معناه: ماضيين بحسب الصورة، و إلا فأدوات الشرط تقلب الماضي إلى الاستقبال، و تخلص المضارع له.

و إنما لزم استقبال الفعل لأن هذه الأدوات موضوعة لتعليق أمر بغيره في الاستقبال، لكن قد يخرج اللفظ عما وضع له، و يستعمل في أعم منه.

قال الرضي: و قد تستعمل (إن) الشرطية في الماضي على أحد ثلاثة أوجه: ١-إما على أن يجوز المتكلم وقوع الجزاء، أو لا وقوعه فيه كقوله تعالى:﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾ [يوسف: ٢٦]. ٢- و إما على القطع بعدمه فيه نحو: ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ ﴾ [المائدة: ١١٦].٣- و إما على القطع بوجوده نحو: "زيد و إن كان غنيا لكنه بخيل"، و استعمالها في الماضي على خلاف وضعها. انتهى.

و ما ذهب إليه ابن الحاجب من التأويل باضمار الثبوت قال الرضي: ليس بشيء، لأن الغرض أن ذلك ثابت، فلم يعرض ثبوت الثابت، و قد سبق ما يتعلق بايضاح المسألة في مبحث إذا.

---

[1] أي في (مستقبلي).

[حكم رفع الجواب إذا كان الشرط ماضيا ، أو مضارعاً]

[٥٧٤] ﴿ وَ بَعْدَ ماضٍ جَازَ فِي الْجَوابِ ضَمّ وَ غَيْرُهُ ضَرُورَةٌ.................... ﴾

إذا وقع الشرط ماضيا و الجواب مضارعا فالأصل جزم الجواب لفظا ، و يجوز رفعه[١] كقول زهير:

وإنْ أتاهُ خليــلٌ يــومَ مَسْغَبــةٍ يَقــولُ لا غائــبٌ مالي و لا حَرِم [٢]

فأطلق لقب البناء على الإعراب مجازا، و فيه أن شرط رفع المضارع تجرده من الناصب و الجازم، و هذا مدخول للجازم، و جوابه أنه قد اختلف في تخريج الرفع:

فذهب سيبويه إلى أنه على تقدير التقديم و التأخير، و جواب الشرط محذوف، و عليه فلا إشكال.

و ذهب الكوفيون و المبرد إلى أنه على تقدير الفاء، و هو خبر مبتدأ محذوف، و الجملة جواب، و عليه فلا إشكال أيضا.

و قال قوم ليس على التقديم و التأخير، و لا على حذف الفاء، بل لما لم يظهر لأدات الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعفت عن العمل في الجواب، و عليه يتنزل الإشكال. و يجاب بأن الأدات لما ضعفت صار المضارع كأنه مجرد من الجازم.

قوله (و غيره ضرورة) معناه: الضم ضرورة بعد غير الماضي، و هو المضارع [٣] كقوله:

يا أَقْــرَعُ بــنَ حَابــسٍ يا أَقْــرَعُ إنَّــكَ إنْ يُصْــرَعْ أَخــوكَ تُصْــرَعُ [٤]

قال ابن قاسم: نصوا على أنه ضرورة، و هو ظاهر كلام سيبويه، فإنه قال: و قد جاء في الشعر. انتهى. و وجه ذلك أن الأدات قوية بالتاثير في لفظ الشرط، و هذا ممّا يؤيد التخريج الأخير في المسألة السابقة، و اختلف في تخريج هذه: فذهب المبرد إلى أنها حذف الفاء مطلقا. و فصل سيبويه بين أن يكون قبل فعل الشرط ما يطلب المضارع كأنك في البيت، فالأولى أن يكون على التقديم و التأخير، و بين ألّا يكون، فالأولى أن يكون على حذف الفاء و جوز العكس.

---

(١) فتقول : إن قامَ زيدٌ يقمْ عمرٌو ؛ وتقول : إنْ قامَ زيدٌ يقومُ عمرٌو . (شرح ألفية)

(٢) الشاهد فيه قوله «يقول» حيث جاء جواب الشرط مضارعا مرفوعا و فعل الشرط ماضيا و هو أتاه. (محمد الگزنی)

(٣) يعني: إذا كان الشرط مضارعاً، و الجواب مضارعاً وجب جزم الجواب نحو: إن تضربْ أضربْ.

(٤) الشاهد فيه قوله «ان يصرع .... تصرع» حيث جاء جواب الشرط مضارعا مرفوعا، و فعل الشرط مضارع، و هو ضعيف. (محمد الگزنی)

[وجوب الفائدة في جملة الجزاء]

[٥٧٤] ﴿ ....وَ يُلْتَزَم ﴾

[٥٧٥] ﴿ فيه إفادَةٌ .... ﴾

أي: يشترط في الجزاء أن يكون مفيدا كخبر المبتدا، فلا يجوز اتحاده بالشرط[1]. فإن دخله معنى ما يخرجه إلى الإفادة جاز، لأن الاتحاد صوري لا حقيقي حينئذ، و منه الحديث المشهور «فَمَنْ كانَتْ هِجرتُه إلى اللهِ و رسولِه فَهِجْرته إلى الله و رسوله»[2]، قالوا أقيم فيه السبب مقام المسبب لاشتهار المسبب أي فقد استحق الثواب العظيم، و عليه فالجزاء الحقيقي محذوف، أو "إلى" في الشرط بمعنى اللام، و الثانية على معناها الاصلي أي: فمن كانت هجرته لاتباع أمرهما، و ابتغاء مرضاتهما، فهجرته إليهما حقيقة، و عليه فالجواب هو المذكور. و قال سيدي أبو عبد الله بن عباد نفعنا الله به في شرح الحكم: هذا من باب حصر المبتدأ في الخبر، كما تقول: زيد صديقي، أي لا صديق له غيري. انتهى.

فإن قلت: من أين جاء هذا اللزوم الذي أشار له؟ **قلت:** هو -و الله أعلم- من جملة أن من صدق في القصد إلى الله و رسوله جذبه الله إليه، و قربه له، و قد أشار في الحِكم لهذه القاعدة بقوله: من علامات النجح في النهايات الرجوع إلى الله في البدايات، ثم قال: من أشرقت بدايته أشرقت نهايته.

فإن قلت: هذا من جهة المعنى فما طريق الحصر من جهة اللفظ، فإن النظر به فيه تعريف الجزئين بخلاف الحديث؟ **قلت:** التنظير في استفادة الانحصار فقط، لا في عين الطريق المفيدة له، و طريق في الحديث الحكم على الجنس المضاف للضمير، فإن ذلك يستلزم ثبوت ذلك لكل فرد منه، و هو معنى الحصر نظير ما ذكروا في جملة الحمد له، و المعنى حينئذ: فمن كان أصل هجرته إلى الله و رسوله صارت هجرته إليهما دون غيرهما، لكن في النظير الذي ذكره رحمه الله شيء، و هو أن معناه على ما يقتضيه الحصر "زيد إنما هو صديق لي فقط و ليس صديقا لغيره"، و أما المعنى الذي ذكره فالذي يفيده إنما صديق زيد، و يحتمل أن يكون المراد في الحديث فهجرته هي الكاملة الممدوحة أخذا من تكرير نسبتها إلى الله و رسوله.

---

(١) فلا يجوز "إن يقم زيد يقم"، كما لا يجوز في الابتداء "زيد زيد". (المنح الحميدة)

(٢) رواه البخاري و مسلم.

[اقتران جواب الشرط بالفاء وجوباً]

[٥٧٥] ﴿ .... وَ فاءٌ تَدْخُلُ إنْ لَـمْ يَصِحّ شَرْطاً. وَ عَنْها يُبْدَلُ ﴾

[٥٧٦] ﴿ إذا بِغَيْــرِ طَلَبِيٍّ مــا انْتَــفى .... ﴾

يجب دخول الفاء على الجواب إذا لم يصح جعله شرطا بفوات شرط ممّا هو معتبر في الشرط[١]، و شرطه أن يكون فعلا غير ماضي المعنى، متصرفا غير انشائي، خاليا من قد، و من حرف التنفيس، و من أدات نفي غير لم و لا، فما استوفى هذه الشروط صح جعله شرطا كذا جوابا [٢].

و وجب تجرده من الفاء لظهور ارتباطه بدونها، و إن ما جاء ما ظاهره اقترانه بها أوّل على إضمار المبتدأ، خلافا لابن الناظم. و ما فاته شيء منها وجب اقترانه بها في غير الضرورة تصريحا بالارتباط المقصود، و ذلك كما إذا وقع جملة اسمية نحو:﴿ وَ إن يَمْسسك بخَيرٍ فَهُوَ عَلى كلِّ شيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الأنعام ١٧] ، و أمثلة باقي ما فقدت منه الشروط شهيرة.

قوله (و فاء تدخل) مبتدأ و خبر، و المفعول مقدّر أي: الجوابَ، و كذا الممرغ أي: و فاء السببية لا العطف على أصح قولين. و (شرطا) حال من فاعل (يصح) المخفّف بحذف ثاني المثلين للشعر، و مفهومه أنه إذا صحّ كونه شرطا لا تدخله الفاء، بخلاف قول الخلاصة: «و اقرن بفا حتما»، فإنه يوهم أنه إذا صلح جعله شرطا لا يتحتم اقترانه بها، و لعل هذا هو الذي غر ولده حتى قال: إنه يجوز اقترانه بها.

---

(١) هذا معنى قوله (و فاء تدخل إن لم يصح شرطا). و سيأتي معنى الآتي.

(٢) المواضع التي يجب فيها اقتران جواب الشرط بالفاء؛ لأنها لا تصلح أن تكون شرطاً، هي:
أ- الجملة الاسمية نحو: إن تجتهدْ فأنت ناجح .
ب- الجملة الطّلبيّة، كالأمر، والنّهي، والاستفهام . مثال النّهي: إنْ تُرِدِ الجنَّة فلا تعصِ الله.
ت- الجملة الفعلية المنفيّة بـ (ما، أو لن) مثال (ما).
ث- الجملة الفعلية التي فعلها جَامِد، كعَسى، ولَيْسَ، ونِعْمَ، وبِئْسَ نحو: مَنْ يَتُبْ فعسى أن يتوب الله عليه.
ج- الجملة الفعلية المسبوقة بـ (قَدْ)، و بحرفي التنفيس (السين، وسوف) و المسبوقة بـ (كَأنّما)، و هذه المواضع تكون في محل جزم جواب الشرط . أما إذا كان الجواب يصلح أن يكون شرطاً فيكون مجزوما، ولا يجب اقترانه بالفاء، نحو: إن تجتهدْ تنجحْ . فالفعل (تنجح) يصلح أن يكون شرطا؛ لأنه ليس واحداً من المواضع السابقة، و نحو: إنْ تجتهدْ تَنَلِ الجائزة . (شرح ألفية)

[وقوع إذا الفُجَائِيَّة موقع الفاء]

و قد تَخْلِفُ هذه الفاءَ في الربط "إذا" الفجائية [1] نحو: ﴿ وَ إِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [الروم: ٣٦]، بشرط [الآتي]:

١- أن يكون الجواب جملة اسمية غير طلبية احترازا من نحو " إن عصى زيد فويل له".

٢- و لا منفية احترازا من نحو: "إن قام زيد فما عمرو قائم".

٣- و لا مصدرة بـ (إن) احترازا من نحو: "إن قام زيد فإنّ عمرا قائم".

و لم يحتج المصنف إلى التصريح بالشرط الأول اتكالا على ما اشتهر من أن إذا الفجائية لا تدخل إلا على الأسماء إلا أنه كان من حقه أن يذكر أنها الفجائية، و بقي عليه الشرط الرابع، و أشار في الخلاصة إلى الشروط بالمثال على عادته.

[حكم الفعل الواقع بعد جواب الشرط]

[٥٧٦] .... وَ الْفِعْلَ يَتْلُوهُ بِواوٍ و بِفا

[٥٧٧] ثَلِّثْ ....

(الفعلَ) مفعول بـ (ثلِّث) بصيغة الأمر، و جملة (يتلوه) حال من الفعل، و الضمير للجزاء.

و المعنى: أنه إذا جاء بعد الجزاء فعل و اقترن بالواو و الفاء فإنه تجوز فيه أوجه ثلاثة:

١- جزمه بالعطف على اللفظ إن كان الجزاء مضارعا، و على المحل إن لم يكن كذلك.

٢- و نصبه بأن مضمرة وجوبا، لأن مضمون الجزاء لما لم يتحقق وقوعه أشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام.

٣- و رفعه على الاستئناف. و قد قرئ بالأوجه الثلاثة في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَو تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ ﴾ [2] [البقرة: ٢٨٤]. و في قوله: ﴿ وَ إِنْ تُخْفُوها وَ تُؤْتُوها الْفُقَراءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَ يُكَفِّرُ ﴾ [البقرة: ٢٧١].

---

[1] هذا معنى قول الناظم (و عنها يبدل إذا). و أشار إلى شرطها بقوله (بغير طلبي ما انتفى).

[2] بجزم (يغفر) و نصبه و رفعه، فالجزم عطفا على الجواب و النصب بإضمار (أن) و الرفع على الاستئناف. (شرح شذور الذهب)

[حكم الفعل الواقع بين الشرط ، والجواب]

[٥٧٧] ..... وَ تالي الْفا أَوِ الْواوِ وَسَط   الْجُمْلَتَيْنِ انْصِبْهُ وَ اجْزِمْهُ فَقَط [(١)]

(و تالي الفا أو الواو) مبتدأ، أو منصوب بمضمر، و هو أرجح، و (وَسَط) ظرف مضاف للجملتين.

و تحرز بقوله (فقط) عن الرفع، فإنه يمتنع لعدم صحة الاستئناف قبل تمام الجزاء. و فيه أنه و إن امتنع الاستئناف يصح الاعتراض. و من شواهد النصب قوله:(و مَنْ يَقترِبْ منا، و يخْضَعَ، نُؤْوِهِ .....) [(٢)].

[حكم حذف الجواب ، و حكم حذف الشرط]

[٥٧٨] وَ مَا مِنَ الْجَزاء وَ الشَّرْطِ عُرِف   يُحْذَفُ ....

أي: يجوز حذف ما علم من شرطٍ كقوله: (... و إلاَّ يَعْلُ مَفرِقَكَ الحُسامُ) [(٣)]، و جوابٍ [(٤)] كقوله تعالى: ﴿ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ ﴾ [الأنعام: ٣٥] أي: فافعل.

و قد يحذفان معا كقوله:

[قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وَ إِنْ   كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَ إِن] [(٥)]

أي: و إن كان فقيرا معدما فإني. قوله (**يحذف**) مجزوم على أنه جواب (ما).

---

(١) إذا وقع بين الشرط ، والجواب فعل مضارع مقرون بالفاء ، أو الواو جاز نصبه ، وجزمه . فالجزم على العطف ، نحو : إنْ تتقِ اللهَ وتصبرْ فإنّ لك الجنّة . ويجوز (وتصبرَ) بالنصب بأنْ مضمرة (ولايجوز الرفع على الاستئناف) لأنه لا يصح الاستئناف قبل الجواب . (شرح ألفية)

(٢) الشاهد فيه قوله: (يخضع) حيث إنه منصوب و قد توسط بين فعل الشرط و جوابه، و الواو هنا للمعية، و يجوز جزم الفعل أيضا. (محمد الگزنی)

(٣) الشاهد: إلاّ يعلُ، فقد حَذَفَ الشاعر فعل الشرط، وذَكَرَ الجواب (يعلُ)وذلك لأن الشرط مفهوم من الكلام، والتقدير: وإلاّ تطلقْها يَعْلُ مفرقك الحسامُ . (شرح ألفية)

(٤) نحو: أنت ظالِمٌ إنْ فعلتَ، فحُذِفَ الجواب لدلالة (أنت ظالم) عليه والتقدير: إن فعلتَ فأنت ظَالِمٌ. (شرح ألفية)

(٥) هذا البيت غير موجود في النسخة.

[اجتماع الشرط و القسم و بيان حكم جوابهما]

[٥٧٨] .... وَ ما أُخِّرْ جَوابُهُ حُذف

[٥٧٩] مِنْ قَسَمٍ وَ الشَّرْطِ [١] لكِنِ إنْ سَبَقْ مُبْتَدَأٌ فَالشَّرْطُ بالذِّكْرِ أَحَقّ [٢]

و إذا اجتمع الشرط و القسم استغنى بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر[٣] نحو: ﴿ قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الانسُ وَ الْجِنُّ عَلى أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْءَانِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ [٤] [الاسراء: ٨٧]، ما لم يتقدمهما ما يحتاج للخبر فيرجح الشرط سواء تقدم أو تأخر [٥] نحو: "زيدٌ و الله إن يقمْ أقمْ"، لأن المبتدأ محتاج إلى عمدة يخبر بها عنه، و الشرط مقصود لذاته، بخلاف القسم، فإنه إنما جيء به لتحقيق جوابه.

قوله (أخرْ) بسكون الرّاء للضرورة، و (من قسم و الشرط) بيان لـ (ما أخر)، و جملة (جوابُه حذف) جواب ما حذفت منه الفاء ضرورة. و قوله (مبتدأ) يعني في الحال أو الأصل ليدخل اسم كان و نحوه.

---

(١) (و ما) مبتدأ أي: الذي (أخر) بالسكون ضرورة (جوابه) مبتدأ ثانٍ لا نائب فاعل "أخر" بل هو ضمير عائد على "ما" (حذف) خبر الثاني، و هما خبر الأول (من قسم و الشرط) بيان لما. (المنح الحميدة)

(٢) إذا اجتمع الشرط، و القسم و تقدّم عليهما ما يحتاج إلى خبر كالمبتدأ، أو النّواسخ فالأرجح أن يكون الجوابُ للشرط مطلقاً (أي: سواء تقدّم، أو تأخّر) ويُحذف جواب القسم؛ فتقول: زيدٌ إنْ نجحَ والله أُكرِمْه؛ و تقول: زيدٌ واللهِ إنْ نجح أُكرِمْهُ، فالجواب في المثالين مجزوم؛ لأنه جوابُ الشرط (إنْ) وحُذِفَ جواب القسم؛ وذلك بسبب تقدُّم المبتدأ (زيد) عليهما. (شرح ألفية)

(٣) فتقول: إنْ قام زيدٌ واللهِ يَقُمْ عمرٌو، فحذف جواب القسم؛ لأنّ القسم متأخّر، و دلّ عليه جواب الشرط المجزوم (يقمْ). وتقول: واللهِ إنْ يقُمْ زيد ليقومنَّ عمرٌو، فحُذِف جواب الشرط؛ لأن الشرط متأخر، ودلّ عليه جواب القسم المؤكَّد باللام (ليقومَنَّ) فالجواب إذاً يكون للمتقدّم منهما، أما المتأخّر فيحذف جوابه . هذا الحكم إذا لم يتقدّم على الشرط، والقسم ما يحتاج إلى خبر. (شرح ألفية)

(٤) فجملة (لا يأتون) جوابُ القسمِ المدلولِ عليه باللام، لأن التقدير "و الله لئن اجتمعت". و جواب الشرط محذوف، دلَّ عليه جوابُ القسم. (جامع الدروس العربية)

(٥) أشار إلى هذا بقوله (لكن إن سبق مبتدأ فالشرط بالذكر أحق).

[حكم الجواب إذا اجتمع شرطان]

[٥٨٠] ﴿ وَإِنْ أَتَـى شَرْطَـانِ فَالْجَوابُ لِسابِـقٍ، هـذا هُـوَ الصَّـوابُ ﴾

إذا توالى شرطان فإمّا أن يكون ذلك بغير عطف، و إما أن يكون بالعطف، فالأول يكون الجواب فيه للأوّل [1]، و الشرط الثاني مقيدا للأوّل كتقييده بالحال كقول الشاعر:

إن تَسْتَغِيثوا بِنَا إن تُذْعَروا تَجدوا مِنّا معاقِلَ عِزٍّ زانَها كَرَمُ [2]

و قيل غير هذا ممّا ستعرفه. و منه قول الفقهاء في أمثلة تعليق الطلاق: "إن أكلتِ إن شربتِ فأنتِ طالقٌ" و قد اختلفوا في الحكم فيها.

قال ابن هشام في الحواشي: مسألة: إذا تكررت الشروط مثل "إن أَعطيتك إن وعدتك إن سَأَلتنِي فَعَبْدي حر" زعم الفرّاء أنه سأل الفقهاء فاختلفوا عليه: فقال بعضهم: يعتق إذا وقعت الشروط مرتبة كترتيبها في الذكر. و قيل بشرط انعكاس الترتيب. و قيل يعتق مطلقا. و قيل بوقوع أيّ شرط كان.

و اختار الفرّاء الثاني، و وجهه أنه يكون "فعبدي حر" جوابا في المعنى للأوّل، فيكون في النية إلى جانبه، و يكون ذلك جواب الثاني، فيكون في النية بعده، و يكون هذه المجموع جواب الثالث، فيكون في النية بعده أيضا، و يعني بهذا الكلام الدلالة على الجواب كما في "أنت ظالم إن فعلت" لا أن المتقدم نفسه هو الجواب.

و أما صاحب المذهب الأول فإنه جعل "فعبدي حر" جوابا للأخير، و هو و جوابه جواب الثاني على حذف الفاء، و هكذا، و هو خطأ، لأن حذف الفاء مخصوص بالضرورة، فلا يخرج عليه الكلام.

و صاحب الثالث جعل "فعبدي حر" جوابا للأخير، و يكون ذلك الشرط جوابا للشرط الأول، و يكون المتوسط قد حذف جوابه، لدلالة ما قبله عليه، و في هذا أيضا حذف الفاء من الثالث الواقع جوابا للأول.

---

(١) و يحذف جواب ما بعده -اي الشرط الثاني- لدلالة الأول و جوابه عليه، لقيامه مقام ما لا جواب له و هو الحال، لأن الثاني مقيد للأول كتقييده بحال موقعه. (المنح الحميدة)
- و نحو: "إن دخلتِ دارَ فلانٍ إنْ تكلمتِ معه فأنتِ طالق".

(٢) الشاهد فيه (إن تستغيثوا.... ان تذعروا تجدوا) حيث اكتفى بجواب الشرط الأول فـ «تجدوا» جواب «ان تستغيثوا» و «ان تذعروا» لا يحتاج إلى الجواب لانه مقيد للأول، و التقدير «ان تستغيثوا بنا معذورين تجدوا». (محمد الگزنى)

و صاحب الأخير يجعل جواب كل من الشرطين محذوفا لدلالة ما قبله عليه، و يرده أنه جعل الدليل بعد.

و اعلم أن مذهب الفرّاء لا يتمشى في نحو "إن تزوجتك إن ولدت لي غلاما إن ارضعته فعبدي حر". قال بعضهم فيجب هنا تقدير الفاء في الثاني و الثالث. و قلت لا يجب بل يجب ترتيب هذا الكلام ترتيبا يمشي على ما قال الفرّاء.

و اقتصر في المغني و كذا ابن مالك في التسهيل على رأي الفرّاء، و هو أن الجواب للأول، و هو و جوابه دليل جواب الثاني. قال في المغني: و لكنهم جعلوا من توالي الشرطين قوله تعالى: ﴿وَ لاَ يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]، و فيه نظر، إذ لم يتوال في الآية شرطان و بعدهما جواب، و إنما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الأوّل، فينبغي أن يقدر إلى جانبه، و يكون الأصل: إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي إن كان الله يريد أن يغويكم، و اما ان يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما بعد ذلك مقدما إلى جانب الشرط الأول فلا وجه له. انتهى.

و نقل الدماميني كلام المغني، و قال بعده: فإذا تقرر ما تقدم اتضح لك قول الشافعية: إنها لا تطلق في مثل "إن أكلتِ إن شربتِ فأنتِ طالق" حتى يقدم فعل ما هو مؤخر في اللفظ و يؤخر فعل ما هو مقدم فيه.

و دخل ابن الحاجب على ابن خلكان لأداء شهادة فسأله عنها قال ابن خلكان: فأجابني بجواب مختصر ثم ذهب و أرسل إليّ بجواب حسن كتبته، قال الدماميني: و حاصله أنه وجد في هذه الصورة شرطان و ليس فيهما ما يصلح للجواب إلا شيء واحد، فلا يخلو إما أن يجعل جواب لهما معا و لا سبيل إليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول واحد، و إما أن يجعل جوابا لواحد منهما، و لا سبيل إليه لما يلزم من الاتيان بما لا دخل له في الكلام، و ترك ما له دخل فيه و هو بحث، و إما أن يجعل جوابا للثاني دون الأول و لا سبيل إليه، لأنه يلزم أن يكون الثاني و جوابه جوابا للأوّل، و حينئذ يلزم الاتيان بالفاء الرابطة، و لا فاء، فتعين القسم الرابع، و هو أن يكون جوابا للأوّل، و هو و جوابه دليل جواب الثاني، و الأصل: إن شربتِ فإن أكلتِ فأنتِ طالق، و هو لو قال هذا الكلام لم تطلق إلا بأن شربت ثم تأكل.

قال الدماميني: و إنما قصد بهذا الجواب توجيه مذهب الشافعي و إلا فلا يخفى عليه أن مذهب إمامه مالك أنها تطلق سواء أتت بالشرطين مرتبين كما هو في اللفظ أو عكست الترتيب، و بعض أصحابنا يوجه ذلك بأنه على حذف واو العطف كقوله:

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ ممَّا يَغْرِسُ الوِدَّ في فُؤادِ الكَرِيْمِ

قلت: و لا أدري وجه اشتراط المذهبين فعلها لمجموع الأمرين في وقوع الطلاق مع أنه يمكن أن يكون جواب الاول محذوفا مدلولا عليه بجواب الثاني، و غاية ما فيه حذف الجواب لقرينة، و لا محذور فيه بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف، و الفصل بين الشرط الأول و جوابه بالشرط الثاني، فتأمله. انتهى.

قلت: تقدم رد ابن هشام لهذا بقوله: إن صاحبه جعل الدليل بعد. إهـ لكن فيه نظر ظاهر، لأن الحذف من الأول لدلالة الثاني غير عزيز في كلامهم، و إن كان العكس أكثر، و الذي يظهر لي في توجيه امتناعه أنه لو كان من حذف جواب أحد الشرطين لدلالة الآخر لكان الشرطان معا مرادين في تعليق الجواب على كل منهما بانفراده، و ذلك إنما يفهم من عطف أحد الشرطين على الآخر، و ادعاء أنه على تقدير الواو يحتاج إلى قرينة قوية في مثل هذا الموضع الذي فيه إلزام هذا الحكم الصعب، و لي فيما اختاروه من رأي الفرّاء نظر فإنّ ما أرادوه من المعنى لا يتأدّى بما جعلوا طريقا إليه من الوجه الصناعي، لأن جعل الأول و جوابه دليل جواب الثاني يقتضي أن تعليق الجواب على الأول هو الشروط بالثاني، إذ التعليق هو مضمون الشرط و جوابه، و الذي أرادوه هو تعليق الطلاق على وقوع أمرين على وجه خاص، اي بأن يعقب أحدهما و هو الأكل الآخر و هو الشرب، و هذا المعنى إنما يتأدى بشرط واحد مركب عطف جزئيه بحرف مرتب، فيقال: إن شربت فأكلت فأنتِ طالق لا بشرطين علق مضمون أحدهما مع جوابه على الآخر.

و أيضا فما ذهبوا إليه من انعكاس الترتيب مخالف لظاهر اللفظ، و موقع في فصل الأول من جوابه بالثاني، و هو كالهينة و القطع، لأن الشرط الثاني طالب للجواب المتصل به فجعله لغيره المنفصل عنه فيه من البعد ما فيه، و أيضا فدليل جواب الثاني بعضه تقدم و بعضه تأخر، و ذلك موجب لتشتيت النظر الموجب لصعوبة فهم المعنى.

و أيضا فلم غلب الشرط المتقدم على الجواب المتأخر، و حكم للمجموع بأنه دليل الجواب، و تجرد من الفاء مع أن العكس أولى، إذ الجواب محط الفائدة، فتبين بهذا بطلان الأوجه المتقدمة كلها، و تعين ما صدرنا به أوّلا، و هو أن يكون الشرط الثاني حالا، و المعنى: إن أكلت حال كونك شاربة فأنت طالق. و به يظهر وجه ما قاله إمامنا مالك رضي الله عنه في المسألة.

فإن قلت: قد ذكر الشيخ يسن عن الشيخ حمدان أن الشيخ قرشي المغربي التونسي شيخ الجماعة لما قدم من بلاد الرّوم إلى مصر المحروسة اجتمعت عليه الفضلاء من كل جانب قال: اشتراط تقديم الشرط الثاني على الأوّل انفرد به الشافعي، و لم يذهب إليه أحد من الأصوليين، و لا من أهل اللغة، بل كلام العرب صافح بالرد عليه من ذلك ما قاله الشاعر: (إن تستغيثوا بِنَا إن تذعروا تَجدوا ...)، قال الشيخ حمدان: فأقرّه أرباب المجلس حتى الشافعية فانتدبت إليه، و أنا أصغر القوم إذ ذاك و قلت: يا مولانا هذا شاهد للشافعي، لأن الاستغاثة لا تكون إلا بعد الذعر، فاشهرني القوم، و قالوا: أنت ترد على الشيخ، و هذا منك سوء أدب، ما طرق الشيخ هينة، ثم رفع رأسه و قال لهم: الحق معه، فرجع القوم. انتهى.

قلت: و إن كان سببا للاستغاثة فهو ثابت معها، و السببية لا تقتضي انقطاع السبب و عدم امتداده حين ثبوت السبب بل تقدم في المفعول له أنه يجب اجتماعه مع معلّله في الوقت، و الحالية لا تقتضي إلا مطلق المقارنة الصادق بتقدم ثبوت القيد، و بتقدم ثبوت الحال تقول: جاءني زيد راكبا في قراءة العلم و إن كانت الرغبة متقدمة في الحصول على المجيء، لأنها مسببة، و مثل هذا يجري في كلام المغني في آية ﴿ وَ لا يَنفَعُكُمْ نُصحِي ﴾ [هود: ٣٤].

و من أمثلة المسألة نحو: ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ، فَرَوْحٌ وَ رَيْحَانٌ ﴾ [الواقعة: ٨٨] ، خلافا لابن هشام في قوله الفاء مؤخرة من تقديم، و الأصل: فأما فإن كان من المقربين فجزائه فروح.

و إن كان توالي الشرطين بعطف:

فإن لم تعد الأدات نحو﴿ وَ إِنْ تُؤْمِنُوا وَ تَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ ﴾ [محمد: ٣٦] فالجواب لهما.

و إن أعيدت: فإن كان العطف بالواو فالجواب لهما، و إن كان بـ "أو" فالجواب لأحدهما. و إن كان بالفاء فنصوا على أن الجواب للثاني، و الثاني و جوابه جواب الأول، و فيه نظر، لأن الفاء تخرج حينئذ عن معنى العطف.

[حذف الشرط و الجزاء]

[٥٨١] ﴿ وَ الشَّرْطُ وَ الْجَزاءُ يُحْذفانِ مَع إنْ .... ﴾

تقدم مثال حذفهما [١]، و استفيد من هنا أن ذلك خاص بـ "إنْ". قال أبوحيّان: و لا يعرف ذلك في غيرها، و لا يختص ذلك معها بالضرورة، خلافا لابن عصفور، و تبعه في التسهيل.

[حذف أداة الشرط]

[٥٨١] ﴿ .... وَ الْأدات حَذْفُها هُنَا امْتَنَع ﴾

و أما حذف أدوات الشرط فلا يجوز ذلك لا في "إنْ" [٢] و لا في غيرها ، كما لم يجز حذف شيء من حروف الجر و لا حروف الجزم .

[صدارة أداة الشرط]

[٥٨٢] ﴿ وَ لِأَداةِ الشَّرْطِ صَـدْرٌ، فَالْأَصَـحّ تَأْخِيْرُهــا لَوْ عَنْ جَزاءٍ لَمْ يُبَــح ﴾

ذهب البصريون إلى أن أدوات الشرط لها صدر الكلام، فلا يجوز أن تتأخر عن الشرط، و لا عن الجواب وحده، خلافا للكوفيين، و المبرّد في الثانية.

و لا يقدح في صدريتها تخطي العامل لها في نحو "زيد إن جاء أكرمه" لأن ذلك جائز في العمل المحلي مع أدوات الصدر نحو: (أم الْحُلَيْس لعجوز ...) على أن الأصل: لهي عجوز، و نحو: ﴿ وَ لَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ ﴾ [البقرة: ١٠٢].

قوله (**صدرٌ**) مبتدأ، خبره الظرف، و (**الأصح**) مبتدأ أوّل، و (**تأخيرها**) ثان، و (**لم يبح**) خبر الثاني، و الجملة خبر الأول، و الرابط مقدّر، أي: لم يبح فيه أي في القول الأصح و لو عن الجزاء وحده، و إن وجد نحو: "هو ظالم إن فعل" فالمقدم دليل الجواب لا عينه، و الكوفيون يقولون المتقدم هو الجواب.

---

(١) في بيت ٥٧٨ . + نحو: أنت ظالِمٌ إنْ فعلتَ، فحُذِف الجواب لدلالة (أنت ظالم) عليه، والتقدير: إن فعلتَ فأنت ظَالِمٌ . (شرح ألفية)

(٢) فلا يقال: تضربْ اضربْ، بحذف إن.

[إعراب أسماء الشرط و أسماء الاستفهام]

[٥٨٣] ﴿ وَ مُطْلَقاً تُعْـرَبُ لِلزَّمـانِ تَجـيء أوِ الأَحْداثِ وَ الْمَـكـانِ ﴾

[٥٨٤] ﴿ وَ إنْ تَـلاهـا لازِمٌ فَمُبْتَـدَا وَ الْخَبَـرُ الشَّـرْطُ عَلى ما اعْـتُمِدا ﴾

[٥٨٥] ﴿ أوْ مُتَعَـدٌّ فَهِـيَ مَفْعُولٌ بِـهِ كَذاكَ الإسْتِفْهـامُ، فَاحْفَـظْ تَنَـبِهِ ﴾

أسماء الشرط مبنية لفظا، لتضمنها معنى "إن"، سوى "أيّ"، فإنها معربة لفظا، لملازمتها الإضافة، و أخواتها و إن بنيت لفظا فهي معرفة محلا مطلقا أي: سواء ما هو منها للزمان، أو للمكان، أو غيرهما، هذا معنى قوله (**و مطلقا تعرب**).

و قوله (**للزمان**) متعلق بـ (**تجيء**) أي: الأدوات، فتنصب على الظرفية الزمانية كمتى. (**أو الاحداث**) فتنصب على المفعولية المطلقة نحو: "ما شئت فقم" أي: أيّ قيام، و قد سبق في باب المفعول المطلق أن "ما" الشرطية تنوب عن المصدر. (**و المكان**) فتنصب على الظرفية المكانية كأين، و الواو بمعنى أو.

و إن لم تكن عبارة عن زمان و لا مكان و لا حدث فإن كان الفعل الموالي لها لازما نحو "من يقم أقم معه" فهي مبتدأ[1].

و إذا وقع اسم الشرط فهل خبره الشرط وحده؟، لأنه اسم تام، و فعل الشرط مشتمل على ضميره، أو الجواب؟ لأن الفائدة به تمت، و لالتزامهم عود ضمير منه على الأصح أو مجموعهما، لأن قولك "من يقم أقم معه" بمنزلة قولك: كل من الناس إن يقم أقم معه، صحّح في المغني الأوّل قال: و توقف الفائدة على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية، و ارتضاه المصنف، و إليه أشار بقوله (... **على ما اعتمدا**).

و اعلم أنا إذا قلنا: الخبر، الجواب كانت الجملة في نحو "من يأتيني فإني أكرمه" في محل رفع، و جزم باعتبارين، كما قال الدماميني.

---

[1] هذا معنى قوله (و إن تلاها لازم فمبتدا).

و إن كان الفعل الموالي لها متعديا فإن كان له مفعول غيرها فهي مبتدأ [1] نحو: ﴿ مَن يَعْمَلْ سوءا يُجْزَ بِهِ ﴾ [النساء: ١٢٣]، و بهذا يقيد المتن، و إلا فإن وقع على ضميرها نحو: "من أكرمته أكرمه" صح فيه الابتداء و النصب على الاشتغال، و إلا فهي مفعول به نحو: ﴿ وَ مَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّـه ﴾ [البقرة: ١٩٧]، و هذا كله إن لم يكن العامل حرف جر أو مضافا، و إلا كانت في محل جر نحو: "بمن تمرر أمرر" و "غلام من تكرم أكرم"، و لا يتقدم عليها من العوامل سواهما.

و إعراب أسماء الاستفهام كإعراب أسماء الشروط [2]، فـ "متى و أيان و أين" ظروف. و نحو: ﴿ أَيَّ مُنْقَلَبٍ ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] مفعول مطلق، لأنها بمعنى: أيّ انقلاب. و من في نحو "من قام و من أكرم زيدا" مبتدأ. و في نحو "من أكرمت" مفعول به. و "من أكرمته" محتملة للابتدائية و الاشتغال. و في نحو "من أب لك" مبتدأ. و "من زيد" قولان بالابتدائية و الخبرية، و هذان الفرعان لا يعقلان في أسماء الشروط، و هذا معنى الشطر الأخير.

قوله (تَنْبِهْ) مضارع نَبَه بالتخفيف ينبه إذا صار نبيها.

و من قوله (و إن أتى شرطان) إلى هنا فوائد نفيسة زائدة على الخلاصة.

❊ ❊ ❊

---

(١) هذا معنى قوله (أو متعد فهي مفعول به).

(٢) هذا معنى قوله (كذاك الاستفهام).

﴿ مَسْأَلَة ﴾

[لو الشرطية و أقسامها]

[٥٨٦] ﴿ لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي الْمُضِيّ وَ يَنْتَقِلْ   لَـهُ مُضارِعٌ تَـلاها، وَ يَـقِلّ ﴾

[٥٨٧] ﴿ مُسْتَقْبَلٌ مَعْنىً .... ﴾

للنحاة في "لو" الشرطية عبارات تكلموا عليها، و لنقصر على عبارة إمام الجماعة سيبويه رحمه الله قال: «إنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره»، و الذي أفهمه من هذه العبارة أنها موضوعة للدلالة على تعليل امتناع وقوع أمر بامتناع أمر غيره، فاللام متعلقة بحرف، لما فيه من معنى الوضع المفهوم من مثل هذه العبارة، و ليس مدخولها هو مدلول "لو"، لأن ما واقعة على الجواب و لا معنى لدلالة "لو" على معناه، لكن العبارة مفيدة لامتناع الجواب، و إن امتناعه لامتناع الشرط، فتأول بقرينة على حذف مضافين، و متعلق أولهما أخيرا لتعليل امتناع ما كان سيقع لا لوقوع غيره بعدم وقوع ذلك الغير، و هذا معنى قول التفتازاني: إنها للدلالة على انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول، و راجع وجدانك مع التثبة فيما إذا قيل لك: لم لم تعط زيدا؟ فقلت: لو جاءني لأعطيته، لتفهم أن تعليل امتناع الاعطاء بامتناع المجيء هو روح معناها، و عليه مدارها، و لأجله جيء بها، فهو مدلولها المطابقي، و تدل مع ذلك بالالتزام على أمرين: أحدهما: نفس امتناع الثاني و الأول. و ثانيهما: اعتبار ثبوت الأول شرطا لثبوت الثاني فيما مضى. و لا يغرنك قولهم: إنها حرف شرط حتى تتوهّم منه أن الشرط هو مدلولها المطابقي، و إن شئت ذوق هذا فانظر إلى ما يسبق لذهنك في المثال المتقدم هل التعليل المذكور أو كون الأول باعتبار وقوعا شرطا لوقوع الثاني، و أول المعنيين أقوى قصدا، و أشد إرادة بـ "لو"، و تتبع نظائره و راجع ما تقدم في مبحث إذا من توجيه مضي شرطها.

و قول الدماميني في شرح التسهيل: الذي يتبادر من معنى كلام الإمام أن "لو" تدل بالمطابقة على أن وقوع الثاني كان بسبب تقدير وقوع الأوّل فيه نظر يظهر لك وجهه ممّا تقدم.

و كذا قوله: مدلول عبارة الإمام عند التحقيق أن "لو" لما لم يقع في الماضي، و لكنه كان في الماضي متوقعا لوقوع غيره لا تحقيق فيه، لما علمت من امتناع حمل العبارة على ظاهرها، و لأنه لا يجب أن يكون الثاني متوقعا، لأن الانتفائين قد يكونان معلومين، لكن جعلت علة أحدهما و هي بحيث يراد

الاطلاع عليها كما في المثال السابق، و قد يعلم الثاني فقط، فيبين بـ "لو" الأول، و أنه علة الثاني، كما إذا قيل: هل جاء زيد؟ فتقول: لو جاء لرأيته، و قد يجهلان معا فيبينان، و يبين أن الأول علة الثاني كما في نحو: لو جاء زيد لأكرمته، تقوله لمن لا علم له بمجيء زيد، و لا عدمه و لا بإكرامه و لا عدمه، هذا بالنسبة للمخاطب، و أما المتكلم فقد لا يكون زيد خطر بباله أصلا، فتقول لم لم تعطه؟ فيقول: لو جاء لأعطيته، و إنما يتوهم التوقع من قصر النظر على قوله: لما كان سيقع، و الكلام بآخره فالمعنى: لما "لو" وقع غيره لوقع هو، و هذا المعنى لا يقتضي توقعا. و قوله: السين تدل على التوقع فيه أن دلالتها عليه مخصوصة بما إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه على أن التعويل في ذلك على القرينة، و صريح قول الإمام: كان سيقع لوقوع غيره عدم وقوعهما معا، و أن عدم وقوع الأول هو علة عدم وقوع الثاني، و هو معنى قول غيره: حرف امتناع لامتناع، و تحقيقه ما تقدم في عبارة التفتازاني من أنها جيء بها لافادة التعليل لا للاستدلال، و به يجاب عن اعتراض ابن الحاجب، و بهذا يظهر لك أن اللام في عبارة الإمام للتعليل.

و قال في المغني: قد يقال في عبارة سيبويه إشكال و نقص، **أما الإشكال** فلأن اللام في الظاهر للتعليل و ذلك فاسد، فإن عدم بقاء الكلمات ليس معللا بما ﴿ فى الأرض مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ [لقمان: ٢٧] و ما بعده بل بأن صفاته تعالى لا نهاية لها، و مثله يقال في آية: ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾ [الإسراء:١٠٠]، و نظائرهما، و الجواب أن اللام للتوقيت مثلها في ﴿ لا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُو ﴾ [الأعراف: ١٨٧] أي: لأن الثاني ثبت عند ثبوت الأول. و **أما النقص** فلأنه لا يدل على أنها دالة على امتناع شرطها و الجواب بأنه مفهوم من قوله "كان سيقع" فإنه دليل على أنه لم يقع. انتهى.

قلت: ما اعترضه به التعليل استعمال آخر لـ "لو" ليس الكلام فيه.

قال في المطوّل: فإن قيل: لا يصح ما ذكر من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو (نعم العبد صهيب) ثم قرر ذلك، ثم قال: قلنا قد تستعمل "لو" للدلالة على أن الجزاء لازم الوجود في جميع الأزمنة في قصد المتكلم، و ذلك إذا كان الشرط ممّا يستبعد استلزامه للجزاء، و يكون نقيض الشرط أنسب و أليق باستلزام ذلك الجزاء، فيلزم حينئذ استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط و عدمه. انتهى المراد منه. و ما أجاب به عن النقص يقتضي أن قوله: ما كان سيقع هو الشرط، و هو نقيض قوله: في

الجواب الأوّل أي: ان الثاني ثبت عند ثبوت الأوّل، و كذا إيراد السُؤال الأول يقتضي أن ما واقعة على الجواب.

فإن قلت: يمكن حمل كلامه في الجواب الثاني على أن ما واقعة على الجواب، و يستفاد امتناع الشرط من امتناعه. **قلت:** إنما يأتي ذلك على قول ابن الحاجب أن الأول هو الذي امتنع لامتناع الثاني، و قد علمت ردّه، و أيضا صاحب المغني لم يرتضه، و أيضا فإنه لم يجعل اللام للتعليل كما تقدم، فليس في الكلام طريق لتعدي الامتناع حينئذ.

و بعد كتبي لهذا رأيت لابن هشام ما نصه: عبارة الإمام ناقصة الدلالة على عدم الوقوع، قيل مستفاد من "كان سيقع" فدل على عدم الوقوع قلنا إن صح فهي فاسدة، لأن الذي كان سيقع هو الجواب. انتهى. و قد عرفت الجواب عن الإمام.

قال الدماميني: و أتى بكان احترازا عن إن، و أتى بالسين لأنه لو أتى بالمضارع مجردا عنها احتمل أن يكون واقعا في الماضي، و ليس مضمون لو كذلك.

و قد ظهر أن قوله في المتن كالخلاصة (**لو حرف شرط في المضي**) معناه: أن لو تفيد شرطية مدخولها في الماضي لما بعده أي: أنه كان شرطا عند المتكلم فيه مع احتمال بقاء الشرطية و عدمها فإن دلالتها على ذلك لزومية -و الله تعالى أعلم-.

و إذا جاء المضارع بعدها فإنه يؤوّل بالماضي كقوله:

لو يسمعون كما سمعتُ كلامَها خَرُّوا لعزّةَ رُكَّعا و سجودا

أي: لو سمعوا. و هذا معنى قوله (و ينتقل ...). و في إتيانه بها هنا تنكيت على الخلاصة فإنها أخرته عن محله .

[و يقل مستقبلٌ معنىً]: و قد تجيء [لو] للشرط في المستقبل كقوله:

وَ لَوْ أَنَّ لَيْلَى الأخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَلَيَّ وَ دُونِي تُرْبَةٌ وَ صَفَائِحُ
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ البَشَاشَةِ أَوْ زَقَى إِلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِبِ القَبْرِ صَائِحُ

و أنكر ابن الحاج في نقده على المغرب مجيء "لو" للتعليق في المستقبل و رد عليه.

[اختصاص لو الشرطية]

[٥٨٧] ﴿ .... وَبِالْفِعْـلِ تُخَـصّ وَأَنَّ مُبْتَدأً لَدى عَمْرٍو بِنَصّ ﴾

أي: هي (أي "لو") مثل إن الشرطية في الاختصاص بالفعل، فلا تدخل على غيره، و يستثنى من ذلك أنّ و صلتها، فيجوز دخولها عليهما نحو: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ ﴾ [الحجرات ٥]، و هي و صلتها عند عمرو (و هو سيبويه) مبتدأ لا يحتاج إلى خبر، لاشتمال صلتها على المسند و المسند إليه.

و قيل: الخبر محذوف: ثم قيل: يقدر مقدما أي: و لو ثبت صبرهم. و قيل مؤخرا.

و ذهب الزّجاج و المبرّد و الكوفيون إلى أن "أن و صلتها" في محل رفع على الفاعلية بفعل مقدّر أي: و لو ثبت أنهم صبروا، و رجح بأن فيه إبقاء "لو" على الاختصاص بالفعل.

و نائب فاعل (تُخَصّ) ضمير لو، و (أَنّ) عطف على (الفعلِ). و (مبتدأً) حال من (أنّ)، و (لدى) متعلق به، و كذا (بِنَصّ).

[حكم جواب "لو" الشرطية]

[٥٨٨] ﴿ جَوابُها فِعْـلٌ بِلَـمْ أَوْ مُثْبَتـا ماضٍ بِلامٍ أَوْ بِمـا عارٍ أتـى ﴾

هذه مسألة أكيدة زادها على الخلاصة و هي بيان حكم جواب "لو"، فذكر أنه:

١- يكون مضارعا منفيا بلم نحو: "لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه"[١].

٢- و يكون ماضيا مثبتا، و الغالب اقترانه باللام نحو: ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ ﴾ [الواقعة: ٦٥] و من تجرده منها ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾ [الواقعة: ٧٠].

٣- و يكون ماضيا منفيا بـ "ما"، و الغالب تجرده من اللام نحو: ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ [الأنعام: ١١٢]، و من اقترانه بها قوله: (وَ لَو نعطى الْخِيَار لما افترقنا ...).

---

(١) هذا أثر مروي عن عمر رضي الله عنه؛ وأوله: "نعم العبد صهيب" و"لو" فيه لا تدل على انتفاء الجواب لانتفاء الشرط؛ فإنه لا يلزم من انتفاء عدم الخوف انتفاء عدم العصيان، حتى يكون قد خاف وعصى؛ لأنه لعدم العصيان أسبابًا أخرى غير الخوف الذي هو وظيفة العوام، منها: الإجلال، والإعظام، والمحبة، والحياء، وتلك وظيفة الخواص. والمراد: أن صهيبًا لو قدر عدم خوفه، لم تقع منه معصية؛ لأنه من الخواص. فكيف وهو يخاف. (ضياء السالك)

قوله (بلم) متعلق بمقدّر أي: منفي بقرينة ذكر لم، و يدل ذكرها مع قوله (ماض) على تقدير صفة أخرى أي: مضارع منفي بلم، و (ماض) عطف على تلك الصفة المقدّرة، و (مثبتا) حال منه ساغ مجيئها من النكرة لتأخرها، أو لأن صاحب الحال في الحقيقة موصوف مقدّر أي: فعل. و الباء في (بلام) بمعنى مع، و باء (بما) متعلقة بحال محذوفة معطوفة على (مثبتا) أي: أو منفيا بما. و فاعل (أتى) ضمير الماضي من حيث هو، و (عار) حال جاء على حد قوله:(و لَوْ أَنَّ واشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ).

[أَمّا الشرطية]

[٥٨٩] أَمّا كَمَهْما يَكُ مِنْ شَيْءٍ، وَ ما فِعْلٌ يَلي هذي لِمَعْنىً عُلِما [1]

"أما" تدل على الشرط بدليل مجيء الفاء بعدها، و هي بمعنى (مهما يكن من شيء) بمعنى أنها نائبة عن أداة شرط و جملته، كما قال بعض النحاة، لا بمعنى أنها مرادفة لما ذكر.

و "يك" في التركيب تامة، و فاعلها ضمير مهما ليرتبط المبتدأ بخبره، و "من شيء" بيان، و فائدة البيان به بيان قصد عمومه أي: مهما يكن من شيء في الدنيا أي أيّ شيء كان فزيد منطلق، و من هنا قالوا إنها تفيد التوكيد، لأن الدنيا لا تخلوا عن شيء، فانطلاق زيد المعلّق على ذلك لابد منه. و لا يليها فعل، لئلا يتوهم أنه فعل الشرط، و لا تعلم حينئذ نيابتها عنه. فـ (ما) نافية، و (فعل) فاعل لمحذوف يفسره (يلي)، و (هذي) مفعول بها، إشارة لـ (أمّا)، و (لمعنى علما) تعليل للنفي.

[وجوب اقتران جواب "أمّا" بالفاء]

[٥٩٠] وَ فا لِتِلْوِ تِلْوِهـا الْزِمْ ....

لابد من الاتيان بالفاء بعد "أمّا"، لأنها كما سبق الدالة على الشرطية، و لابد من تقديم جزء من الجواب يكون فاصلا بين "أما" و الفاء، لاستكراه اتصال حرف الشرط بحرف. و هذان مفهومان من قوله (و فا لتلو تلوها الزم)، و الفاصل إما مبتدأ نحو: "أمّا زيد ففي الدّار"، أو خبر نحو: "أمّا في الدار فزيد"،

---

(1) و من أجل كونها في معنى الشرط (ما فعل يلي هذي) أي: أما (لمعنى علم) و هو أنها قائمة مقام حرف الشرط و فعله، و لو وليها فعل لتوهم أنه فعل الشرط و لم يعلم مقامها، لأن فعل الشرط لا يليه فعل إلا إن كان جوابا. (المنح الحميدة)

أو معمول فعل متأخر نحو: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [الضحى: ٩]، أو معمول فعل مضمر نحو: "أما زيدا فاضربه"، و يقدر الفعل متأخرا عن الفاء، لأنه لا يفصل بينهما بجملة تامة أو ظرف نحو: "أمّا اليوم فاضرب زيدا"، أو جملة شرط نحو ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ، فَرَوْحٌ ﴾ [الواقعة: ٨٨].

[حكم حذف الفاء الواقعة في جواب أمّا]

[٥٩٠] ﴿.............. وَ يَشِذْ ... فِي النَّثْرِ حَذْفُهَا بِلَا قَوْلٍ نُبِذْ﴾

و شذّ حذف الفاء بعدها في النثر نحو: «أمّا بعدُ ما بالُ رجالٍ يشترطون شروطا ليست في كتاب الله»[1]. و مفهومه أن ذلك كثير في الشعر و منه قوله: (أَمَّا الْقِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمْ ...)[2].

و إنما يشذ في النثر إذا لم يكن هناك قول محذوف، و إلا فلا يشذّ، لأنها تحذف تبعا له، و ربّ شيء يصح تبعا، و لا يصح استقلالا نحو: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٠٦] أي يقال لهم: أكفرتم.

[لولا الامتناعية]

[٥٩١] ﴿ لَوْلَا امْتِنَاعٌ لِوُجُودٍ، فَالْزِمَا ... مُبْتَدَأً، جَوَابُهَا مَاضٍ بِمَا ﴾

[٥٩٢] ﴿ أَوْ مُثْبَتٌ يُقْرَنُ بِاللَّامِ .... ﴾

"لولا" مبتدأ على حذف مضاف أي: معنى لولا ربط امتناع بوجود أي: هي دالة على تعليل امتناع جوابها لوجود تاليها نحو: "لولا زيد لأكرمتك". و تلزم حينئذ الدخول على المبتدأ، ويجب حذف خبره على ما تقدم في مبحث الخبر. قوله (فالزما) أمر مؤكد، و (مبتدأ) مفعوله أي: فالزم معها المبتدأ.

و زاد على الخلاصة ببيان حكم جوابها[3] [و هو]:

١- فعل ماض منفي بـ"ما" مجرد من اللام بقرينة ما بعده نحو: ﴿ وَ لَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَ رَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا ﴾ [النور: ٢١].

---

[1] [رواه البخاري] و الأصل: أما بعد فما بال رجال . (شرح ألفية)

[2] قوله "لا قتال" حذفت منه الفاء، و هو جواب "أما" مع أنه ليس في الكلام قول محذوف، وذلك ضرورة. (ضياء السالك)

[3] زاد بقوله (جوابها ماض بما أو مثبت يقرن باللام).

٢- أو ماض مثبت مقترن باللام نحو: ﴿ لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سبأ: ٣١]. و قد يأتي مجردا منها كقول ابن مقبّل:

لولا الحياءُ و لوما الدِّين عِبْتُكُما ... ببعض ما فيكما، إذ عبتما عَوَري

و كان هذا الشاعر أعور.

و قد يقترن بقد كقوله: "لولا رجاؤك قد قتلت أولادي".

٣- و إذا كان جوابها مضارعا نفي بلم كقوله: (... وَ لَوْلاَكَ لم يَعْرِضْ لأَحْسَابِنَا حَسَنْ).

[لولا التحضيضية] [١]

[٥٩٢] و إنْ .... تَجِيء لِتَحْضِيضٍ فَبِالْفِعْلِ زَكِنْ

و ما تقدم من أن معنى "لولا" ربط الامتناع بالوجود ليس لازما لها، فإنها قد تجيء للتحضيض و هو: الطلبُ بِحَثٍّ و ازعاجٍ ، و تختص حينئذ بالدخول على الفعل.

و كثيرا ما يصحبها معنى التوبيخ إذا وليها الماضي نحو:﴿ لَوْلَا جاؤوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَة شُهَدَاء ﴾ [النور ١٣].

و إنما اختصت بالفعل لأنها لطلبه، أما مع المضارع فواضح فإذا قلت: "هلا تصلي" فكأنك قلت: صل، و أما مع الماضي فمشكل، لأن طلب الفعل بعد مضي وقته مستحيل.

و أجاب ابن الحاجب بأنها لا تنفك عن إفادة معنى الطلب في الوقت الذي كان صالحا له.

و يشترط فيما تدخل عليه أن يكون خبرا، و قد رفع إليَّ في ذلك سؤال عن توجيهه فأجبت: بأن التحضيض لما كان طلبا بِحَثّ و ازعاجٍ امتنع دخوله على الطلب، لكون ثاني الطلبين حينئذ لغوا، لاتحاد المطلوب بهما، و على الانشاء لأنه لا يتعقل إلا من المتكلم، و التحضيض متوجه إلى المخاطب، فلا معنى لدخوله على ما ينشئه المتكلم.

فإن قيل: صيغة الطلب كـ "قم" تقتضي الايجاب على الصحيح فيها، و أدوات التحضيض لا تفيده، فمفاد الطلب أخص، فتظهر فائدته بعد الأدوات المذكورة.

---

[١] لولا نوعان : ١- حرف امتناعٍ لوجود ٢- حرف للتحضيض . (شرح ألفية بتغيير)

قلت: هذه الأدوات تقتضي مطلوبا مدلولا على طلب بها، فإن دل على طلبه بالصيغة بقيت هي ضائعة على أن التحضيض بمعنى التحريض على الشيء، و الحثّ عليه و الازعاج له يقتضي الايجاب أو التأكيد المقرب منه، فيحمل على الايجاب في مقام يناسب ذلك نحو: هلا اتقيت الله فيغفر لك هلا تبت و صليت، و على التأكيد القريب منه في غيره نحو: هلّا تصدقت هلّا أكرمت زيدا العالم.

و قد توقف في توجيه المسألة الدماميني في تعليقه على المغني.

[لوما، هلا، ألّا]

[٥٩٣] و مِثلُها لَوما، و تأتِي هَلّا حَضًا و ألّا، فَتَخُصُّ الفِعْلا

قوله **(ومثلها لوما)** [1] مبتدأ و خبر أي: في جميع ما سبق.

و تأتي "هلّا" للتحضيض، و كذا "ألّا"، فتختص بالفعل لما تقدم.

و جعل في التسهيل اختصاصها بالفعل غالبا احترازا عن قوله: (فهلّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا ..). و ظاهرٌ أنه حمله على ظاهره، و هو قول نقله الأُبّدي.

و خرجه بعضهم على إضمار "كان" الشأنية، و الجملة خبر اسمها. و بعضهم على إضمار "شفعت"، و "نفس ليلي" فاعل، و "شفيعها" على تقدير هي شفيعها.

❊ ❊ ❊

---

(١) أي: مثل لولا "لوما" فتكون حرف امتناع لوجود، فيقتضي حينئذ مبتدأ محذوف الخبر وجوبا على التفصيل المذكور، و تكون للتحضيض، فتختص بالفعل نحو: {لوما تأتينا بالملئكة}. (المنح الحميدة)

﴿ الْكَلامُ عَلى بَقِيَّةِ حُرُوفِ الْمَعانِي ﴾ [الغير العاطفة]

[الهمزة]

[٥٩٤] ﴿ الْهَمْزَةُ الْأَصْلُ فِي الْإِسْتِفْهامِ   مِنْ ثَمَّة[1] تَخْتَصُّ بِالْإِنْعِدامِ ﴾

[٥٩٥] ﴿ وَ أَفْهَمَ التَّصْدِيقَ وَ التَّصَوُّرا   وَ دَخَلَ النَّفْيَ وَ عاطِفاً يُرى ﴾

أي: "الهمزة" أُمُّ أدوات الاستفهام، و من ثمّ اختصت بأحكام منـ[ها]:

١- جواز انعدامها أي: حذفها، سواء تقدمت على أم كقوله:

فَوَاللّهِ ما أَدْرِي وإنْ كُنْتُ دَارِياً   بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ[2]

أو لا كقوله:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبِيض أَطْرَبُ   وَ لَا لَعِبًا مني وذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

٢- و منها أنها ترد لإفهام التصديق[3] نحو: "أ زيدٌ قائمٌ". و التصورِ[4] نحو "أ زيدٌ في الدّارِ أمْ عَمْرو". بخلاف بقية أدوات الاستفهام، فإن "هَلْ" منها مختصّة بطلب التصديق، و بقيتها مختصة بطلب التّصور.

٣- و منها أنها تدخل على الاثبات، كما تقدم، و على النفي نحو: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ [الشرح: ١].

٤- و منها أنها تدخل على حرف العطف متقدمة عليه نحو: ﴿أَ وَ لَمْ يَنْظُرُوا﴾ [الأعراف: ١٨٥]، ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا ﴾ [يوسف: ١٠٩] و ذلك لقوة صدارتها، و سائر أدوات الاستفهام تتأخر عن

---

(١) (من ثمه...) أي: من هنا أي: من أجل أصالتها في الاستفهام تختص بجواز حذفها. (المنح الحميدة)

(٢) فقوله: بسبعٍ , حُذفت منه همزة التعيين؛ لأن معنى الاستفهام لا يخفى بحذفها فهو مفهوم من السّياق، والتقدير: أبِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجمر أم بثمان؟. (شرح ألفية)

(٣) التصديق هو: إدراك نسبة شيء إلى شيء نحو «أفي الدار زيد أم في السوق» فإن السائل يسأل عن النسبة فيريد أن يعرف النسبة. (شرح الصمدية)

(٤) التصور هو: إدراك غير النسبة نحو: أزيد في الدار أم عمرو، فإن المستفهم يعلم بأن شخصا في الدار و لكنه يريد أن يعرف من هو ذلك الشخص فيريد أن يعرف الشخص، لا النسبة. (شرح الصمدية)

العطف، كما هو قياس أجزاء الجملة المعطوفة نحو: ﴿ فَأَيْنَ تذهبون ﴾ [التكوير: ٢٦] ﴿ فَأَيُّ الفَرِيقَيْنِ ﴾ [الأنعام: ٨١] ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الفَاسِقُونَ ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

قوله (و دخل النفي) أي على النفي و على العاطف، و جملة (يري) صفة (عاطفا).

[الألف اللينة]

[٥٩٦] «الأَلِفُ الَّيِّنُ» ساكِناً جَرى فَصْلاً وَ إِنْكاراً كَذا تَذَكُّرا

"الألف" قسمان: أ- ما يقبل الحركة و يسمى همزة. ب- و ما لا يقبلها، و يمتنع الابتداء به لذلك، ويسمى الحرف الهواءي[1] و الألف اللينة، و هذه تأتي لمعان:

١- منها: الفصل بين النونين نون النسوة و نون التوكيد نحو: "اضربنانّ"، و هذه واجبة. و كذا تكون للفصل بين الهمزتين نحو ﴿ أَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ [البقرة:٦]، و هذه جائزة.

٢- و منها: الإنكار نحو: "أعمراه ؟" لمن قال: لقيت عمرا.

٣- و منها: التذكر نحو: "رأيت الرّجلا" إذا أردت أن تقول: رأيت الرجل الذي كان معنا أمس مثلا، فنسيت عند نطقك بالرجل، فأردت مد الصوت لتتذكر، و لا تقطع الكلام.

و الصواب أن لا يعد هذان في معاني الألف، لأن الأولى زائدة للاشباع، و الثانية زائدة للتذكر.

و بقي للألف معان ذكرها في المغني[2].

[ألا]

[٥٩٧] «أَلا» لِتَحْضِيضٍ وَ عَرْضٍ صَاحِ كَـذاكَ لِلتَّنْبِيْـهِ وَ اسْـتِفْتـاحِ

(ألا لتحضيض) مبتدأ و خبر، و (صاح) مرخم صاحب أي: يا صاح. و الفرق بين العرض و التحضيض أن العرض طلب بِلَينٍ و رِفْقٍ، و التحضيض طلب بِحَثٍّ و ازعاج. و تختص هذه بالفعل نحو: ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ [النور: ٢٢]، ﴿ أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾ [التوبة: ١٣].

---

(١) في الشرح: تسمى الحرف الهاوي إهـ. و في شرح شافية: وإنما سميت الهاوي؛ لاتساع مخرجه لهواء الصوت به أشد من اتساع مخرج الياء و الواو. إهـ

(٢) ذكر في المغني أنها تأتي: كافة . و علامة الاثنين. و بدلا من نون ساكنة نحو لنسفعا. و للاطلاق .

و تأتي "ألا" للتنبيه، فتدل على تحقيق ما بعدها، و تدخل على الجملتين الاسمية و الفعلية نحو: ﴿ أَلا إِنَّهُم هم السُّفَهَاء ﴾ [الْبَقَرَة: ١٣] ﴿ أَلا يَوْم يَأْتِيهم لَيْسَ مصروفا عَنْهُم ﴾ [هود: ٨] .

قال في المغني: «و يقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها و يهملون معناها» قال: «و إفادتها التحقيق من جهة تركيبها من (الهمزة) و (لا)، و همزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق نحو ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾ [القيامة: ٤٠] » انتهى. و وجهه كما قال الدماميني أن الهمزة إذا أريد بها النفي جاء الاثبات بطريق اللزوم، لأنه يلزم من رفع النفي ثبوت نقيضه، و هو الثبوت، فهو كدعوى الشيء ببينة. و قد تبيّن أن التنبيه معناها، و الاستفتاح محلها، و هما مجتمعان أبدا، خلافا لأبي حيان في قوله «هي للاستفتاح أبدا سواء كان معها تنبيه أو لا» .

[أمَا]

[٥٩٨] أما لِغَيْرِ أَوَلِ[1] ....

(أَمَا) بفتح الهمزة و تخفيف الميم، **(لغير أول)** أي: لغير العرض و التحضيض ممّا سبق في (ألا)، فهي حرف استفتاح و تنبيه، و تكثر قبل القسم كقوله:

أما وَ الَّذِي لَا يعلم الْغَيْب غَيره ... و يحيي الْعِظَام الْبيض وَ هِي رَمِيم

---

(1) **(أما)** بفتح الميم و التخفيف **(لغير أول)** من المعاني المذكورة لـ "ألا"، فتكون حرف استفتاح و تكثر قبل القسم. و أيضا للعرض، و لا تكون للمعنى الأول و هو التحضيض. قال: في المغني: و زاد المالقي لـ (أما) معنى ثالثا و هو: أن تكون حرف عرض بمنزلة ألا إهـ فقوله في النظم (أَوَّل) بفتح الهمزة و تشديد الواو مفردا، كما هو مضبوط في النسخ. تنبيه: إنما قررنا كلامه و إن كان قول المالقي غير مسلم لأنه لا يمكن حمل النظم على غير ذلك بوجه على هذا الضبط، لأن غير الأول صادق على العرض فما بعده، و لكنه رحمه الله شرح كلامه في هذا الشرح بمذهب الجمهور قال: أما حرف استفتاح بمنزلة ألا إهـ فلم يحك قول المالقي أصلا. فيحتمل أن يقرأ قوله (أُوَل) بضم الهمزة و تخفيف الواو، فيكون جمع أولى، و لم يسبق إلا معنيان، فيكون وصف المثنى بالجمع، لأن أقل الجمع اثنان، فيكون الكلام جاريا على المشهور و يطابق الشرح و النظم و الله أعلم. (المنح الحميد في شرح الفريدة)

- (أما) بالفتح و التخفيف للعرض و الاستفتاح. (المواهب الحميدة)

[أيْ]

[٥٩٨] ﴿ .... وَ أَيْ تَـــرِد   مُفَسِّــراً يَــتْلُـو بَـيــانٌ مُنْفَرِد ﴾

و (أَيْ) بفتح الهمزة و سكون الياء (ترد) حرفا (مفسرا يتلو) ها (بيان) أي: عطف بيان لاسم (منفرد) نحو: "هذا عسجد" أي: ذهب.

و قد تجيء لتفسير الجملة كقوله: وَ تَرْمِينَنِي بالطَّرْفِ أي: أَنْتَ مُذْنِبٌ.

[حروف الجواب]

[٥٩٩] ﴿ إِي لِجَوابٍ وَ أَجَلْ جَيْـرِ نَعَـم   بَلى لَهُ بِالنَّفْـيِ، إِي قَبْـلَ الْقَسَم ﴾

١- (إِيْ) -بكسر الهمزة و سكون الياء- تأتي للجواب، فتكون بمعنى نعم، فهي حرف تصديق للمخْبِر إذا جاءت بعد الخبر، و إعلام للمستخبر إذا جاءت بعد الاستفهام، و وعدا للطالب إذا وقعت بعد الطلب، فتجيء بعد "قام زيد"، و"هل قام زيد"، و"اضرب زيدا" و نحوهن.

و لا تقع إلا قبل القسم نحو: ﴿ وَ يَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَ رَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾ [٥٣- يونس]، و هذا معنى قوله (إِيْ قبل القسم).

٢- و (أجل) للجواب لكنها تصديق الخبر خاصة فتقع بعد "قام زيد"، و"ما قام زيد".

و قال جماعة: هي بمعنى نعم، فتجيء لما تجيء له نعم.

٣- و (جيرِ) -بكسر الراء- على أصل التقاء الساكنين، و بالفتح للتحقيق، كأمس و أين و كيف حرف جواب بمعنى نعم كقوله:

إِذَاً تَقُــولُ لاَ ابْنَـــةُ العُجَيْــــر   تَصْـــدُقُ لاَ إِذَا تَقُـــولُ جَيْـــرِ

٤- و (نَعَمْ) -بفتحتين فسكونٍ- للجواب أيضا، و تكون تصديقا للخبر، و إعلاما للمستخبر، و وعداً للطالب. قال الدماميني: فإن قيل: كيف أُلزم القائل "نَعم" لمن قال له "أَليسَ لي عليكَ الفُ دِرهَمٍ؟" بغرم الألف، مع أن "نعم" في جواب المستفهم مقدّرة لما سبقها من كلام موجب أو منفي، و القائل أليس لي عليك ألف إنما وقع في عبارته الاستفهام عن النفي، فالمجيب له بنعم كأنه

قال: ليس لك عليءألف. **قلت:** أجاب عنه ابن الحاجب بأن العرف غيّر كلمة نعم في ايجاب نفي معه استفهام، و العرف مقدم على اللغة باعتبار أحكام الشرع، و مستند العرف في إخراج نعم عن معناها الأصلي أن النفي[1] الواقع بعد الاستفهام للتقرير فيكون موجبا من حيث المعنى.

٥- و (**بلى**) حرف جواب لكنها تختص بالنفي، و تفيد ابطاله سواء كان مجردا نحو: ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى ﴾ [التغابن: ٧] أو مقرونا باستفهام حقيقيا كان نحو: " ليس زيد بقائم" فتقول بلى، أو توبيخا نحو ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَ نَجْوَاهُمْ بَلَى ﴾ [الزخرف: ٨٠]، أو تقريرا نحو: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ [الأعراف: ١٧٢] أجرى النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى، و لذلك قال ابن عباس: لو قالوا "نعم" لكفروا، و وجهه أن نعم تصديق للخبر بنفي أو ايجاب. و لذلك قال جماعة من الفقهاء: لو قال "أليس لي عليك ألف؟" فقال بلى لزمته، و إن قال نعم لم تلزمه. و قال آخرون: تلزمه، و قد سبق وجهه .

[السين و سوف]

[٦٠٠] ﴿ سَوْفَ وَ سِينٌ حَرْفُ تَنْفِيسٍ وَ ذي ... أَضْيَقُ مِنْ سَوْفَ، وَ فعلها انْبِذِي ﴾

(**سوف و سين**) مبتدأ، و (**حرف تنفيس**) خبر مبتدأ محذوف، و الجملة خبر أي: كلاهما حرف تنفيس. و معنى التنفيس: التوسيع، و ذلك أنهما تنقلان المضارع من احتمال الزمن الضيق و هو الحال إلى التخليص الواسع و هو الاستقبال.

(**و**) زمن (**ذي**) -أي: السين- (**أضيق من**) زمان (**سوف**)، و سوف أوسع نظرا إلى أنّ كثرة المبني تفيد كثرة المعنى.

و الضميرُ المضافُ إليه (**فِعْل**) لأقرب مذكور أي: أجز نبذ أي المقمان الفعل المدخول لسوف، و مدخولها في الحقيقة ما بعد الفعل الملغى، و المراد: أن سوف تختص بجواز فصلها عن مدخولها بالفعل الملغى كقوله:

وَ مَا أَدْرِي وَ سَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي ... أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ [2]

---

[1] في النسخة «اان ان النفي ....»

[2] الشاهد فيه قوله (و سوف اخال أدري) حيث فصل بين (سوف) و مدخولها و هو (أدري) بالفعل الملغى عن العمل. (محمد الكرني)

[معاني "قَدْ"]

[٦٠١] ﴿ قَدْ حَرْفُ تَحْقِيقٍ وَ تَقْرِيبٍ، كَذا حَــرْفُ تَوَقُّعٍ وَ تَقْلِيــلٍ، خُــذا ﴾

١- (قد) مبتدأ، و (حرف تحقيق) خبره نحو﴿ قد يعلم مَا أَنْتُم عَلَيْهِ ﴾[النُّور ٦٤].

٢- و تجيء للقريب أي لتقريب الماضي من الحال نحو: "قد قام زيد".

٣- و كذا تكون حرف توقع نحو: "قد يقدم الغائب" لمن يتوقع قدومه.

٤- و تأتي للتقليل نحو: "قد يصدق الكذوب"، و "قد يجود البخيل".

و مفعول (خذ) مقدّر في معانيها و هو تتميم.

[بيان ما تدخل عليه "قد"]

[٦٠٢] ﴿ وَ إِنَّـمـا يَدْخُـلُ ما لَـمْ يَجْمُــدِ مِنْ خَــبَـرِيٍّ مُثْبَـتٍ مُجَــرَّدِ ﴾

و إنما تدخل "قد" حيث هي الفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من الناصب و الجازم و حرف التنفيس.

فاحترز بقوله (ما لم يجمد) من الجامد كنعم و بئس. و بـ (الخبري) من الانشاء و الطلب لأن معانيها لا تناسبهما. و بالـ (مثبت) من المنفي لمثل ذلك. و بالـ (مجرد) من المدخول لشيء مما ذكر لمثله.

[حكم الفصل بين قد و الفعل]

[٦٠٣] ﴿ وَ فَصْلُــهُ مِنْهُ بِغَيْرِ الْقَسَــمِ يَقْبُحُ[1] .... ﴾

و (فصله) أي: قد، (منه) أي: الفعل المدخول لها، (بغير القسم) متعلق بفصل. و جملة (يقبح) خبر. و لو قال يمنع. ففي المغني «قد مع الفعل كالجزء فلا تفصل عنه بشيء اللهم بالقسم كقوله: (أخالِدُ قَدْ [و اللهِ] أَوْطَأْتَ عَشْوَةً .....).

و في التسهيل «و لا يفصل من أحدهما أي الماضي و المضارع بغير قسم».

---

(1) فلا يقال: قد زيدا رأيت إلا على قبح. (المنح الحميدة)

[كلّ]

[٦٠٣] ﴿ ....كُلٌّ لِلشُّمُولِ قَدْ نُمي ﴾

[٦٠٤] ﴿ لِمُفْرَداتِ النُّكْـرِ وَ الْمُعَـــرَّفِ جَـمْعاً وَ أَجْـزا مُـفْرَدٍ مُعَـــرَّف ﴾

(كل) مبتدأ قصد لفظه، و (للشمول) أي الاستغراق متعلق بـ (نمي) الذي هو خبر المبتدأ أي نسب، و (لمفردات) متعلق بالشمول، و (النكر) بمعنى المنكر مضاف إليه. أي: تكون:

١- لاستغراق أفراد المنكر نحو ﴿ كل نفس ذائقة الْمَوْت ﴾ [آل عمرَان: ١٨٥] .

٢- و لاستغراق أفراد المعرف دالة كونه جمعا نحو: ﴿ وَ كُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْداً ﴾ [مريم: ٩].

٣- و لاستغراق أجزاء المفرد المعرف نحو: "كلُّ زيدٍ حسن".

[كُلَّما]

[٦٠٥] ﴿ وَ كُلَّما ظَرْفٌ لِتَكْـرارٍ، نَصَـب جَوابُــهُ، وَ ماضيانِ قَـــدْ وَجَـب [1] ﴾

إذا دخلت "كل" على "ما" احتاجت إلى جملتين إحداهما مرتبة على الأخرى، و يجب المضي في صدريهما نحو ﴿ كُلَّما رزقوا مِنْهَا من ثَمَرَة رزقا قَالُوا ﴾ [الْبَقَرَة: ٢٥]، و يقال في الثاني جواب، و هو الناصب لكل على الظرفية، و هذا متفق عليه، و جاءتها الظرفية من جهة ما، فإنها محتملة لأن تكون حرفا مصدريا، و الجملة صلة له، فلا محل لها، و الأصل: كل وقت رزق، ثم عبّر عن معنى المصدر بما و الفعل، ثم أنيبها عن الزمان كما أنيب عنه المصدر الصريح في نحو "حيث خفوق النجم". و محتملة لأن تكون اسما نكرة بمعنى وقت، فلا يحتاج حينئذ إلى تقدير وقت، و الجملة بعده في موضع خفض على الصفة فيحتاج إلى تقدير عائد منها أي: (كل وقت رزقوا فيه)، قال في المغني: وَ لِهَذَا الْوَجْه مبعد وَ هُوَ ادِّعَاء حذف عَائِد الصّفة وجوبا حَيْثُ لم يرد مُصَرحًا بِهِ فِي شَيْء من أَمْثِلَة هَذَا التَّرْكِيب.

قوله (و كلما) مبتدأ و (ظرف) خبره، و إفادتها لتكرار واضحة، و لهذا ألزم الفقهاء لمن قال: "كُلَّما فعلت كذا فعلي كفارة يمين" تتعدد الكفارة بتعدد الفعل.

---

(1) "كلما" اسم منصوب على الظرفية- بمعنى الوقت- يليه جملتان صدر كل فعل ماض و يفيد تكرار ترتب الثانية على الأولى و عامله الفعل الواقع في الجواب . (المواهب الحميدة)

و (جوابه) فاعل (نصب)، و مفعوله ضمير محذوف عائد على (كلما).

و (ماضيان) فاعل بمقدّر يفسره (وجب) أي: وجب معه فعلان ماضيان، و إنما احتيج إليهما لأن ما المصدرية التوقيتية شرط من حيث المعنى، و لم تجعل شرطية لأنها عامة بنفسها، فلا تدخل عليها أدات العموم، و لأنها لا تجيء للزمان على الأصح، و وجه المضي أن الكثير في فعل صلة ما المصدرية أن يكون ماضيا، و بهذا يظهر لك قوة الوجه الأول.

[كلّا]

[٦٠٦] ﴿ كَلّا بَسِيطَةٌ لِرَدْعِ زَجْرِ وَكَأَلا حَقّاً وَإِي لِلنَّضْرِ ﴾

(كَلّا) عند غير ثعلب بسيطة، و عنده مركبة من كاف التشبيه و لا النافية، قال: و إنما شددت لامها لتقوية المعنى، و لرفع توهم بقاء معنى الكلمتين. قالوا و هي حرف. و قال الفراء: ليست باسم و لا فعل و لا حرف، و إنما هي من الأسماء و الافعال، فتوقف فيها هل هي اسم أو فعل؟ لتعارض أدلتها عنده كما قال الشاطبي.

و لي فيما أطبقوا عليه من حرفيتها إشكال و هو أن معاني الحروف نسبية غير مقصودة لذاتها، بل لتعريف حال الطرفين، كما هو مقرر في محله، و قد سبق منه طرق مبحث الحرف و أفهم ذلك في (إنّ زيدا قائم) و (أوكد قيام زيد)، فانظر كيف تجد التوكيد في الأول مقصودا من حيث إنه حالة للنسبة التي بين الظرفين، و في الثاني لذاته من حيث إنه مفهوم مستقل، و كذا (يا زيد) و(ادعوا زيدا) مريدا الانشاء تأملها تجد الدعاء في الاول مرادا من حيث إنه حالة بينك و بين المدعو لا من حيث ذاته، و في الثاني على العكس. و بهذا يجاب عن إشكال آخر و هو إنا نجد ألفاظا نائبة عن الفعل [مثل] كان و أخواتها و أدوات النداء و أسماء الافعال و المصادر فلم حكموا لبعضها بالحرفية و لبعضها بالاسمية مع أن المراد منها واحد. **إذا تقرر هذا** فـ (كلّا) بمعنى انْتَهِ أو أترجي، كـ (مـه) بمعنى اكفف مما نجد الردع في تراكيبها مرادا من حيث إنه حالة بين شيئين بل من حيث ذاته، و لذا لا تفتقر لشيء يكون مدخولا لها و إن لم تجد في القرآن إلا متوسطة، فهي في معنى المنقطعة عن ما بعدها، بمعنى أنها لا تقتضية على أنه من تتمتها و مظهر لمعناها، و هذا يدل على أنهم أجازوا أبدا الوقف عليها و الابتداء بما بعدها، فالظاهر

أنها اسم فعل، و حينئذ فلا حاجة إلى التكلف الذي ادعوه في قراءة ﴿كلا سيكفرون بعبادتهم﴾ [مَرْيَم: ٨٢] بالتنوين، و هو أنها فيها مصدر كل إذا اعيا، أو من الكل و هو الثقل منصوبة بمقدّر أي: كلوا كلا، أو حملوا كلا، أو حرف ردع نُوِّن كما في "سلاسلا" فإن ذلك خلاف الظاهر المتبادر.

قوله (**بسيطة**) خبر (**كَلّا**). و (**الردع**) خبر بعد خبر. و (زجر) بيان أو بدل، و لا معنى لها عند الأكثرين سوى هذا، و لذا أجازوا الوقف عليها و الابتداء بما بعدها، و أورد عليهم أن ذلك لا يظهر في نحو ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: ٨] ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [المطففين: ٦] ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بيانه﴾ [القيامة: ١٩]، و ان تكلفوا بما فيه تعسف.

و رأى جماعة أن معنى الزجر ليس مستمرا فيها فزادوا معنى ثانيا، ثم اختلفوا في تعيينه على ثلاثة أقوال:

أحدها: لأبي حاتم و متابعيه، قالوا: تكون بمعنى ألا الاستفتاحية و هذا معنى قوله في النظم[1].

و ثانيها: للكسائي و متابعيه، قالوا: تكون بمعنى حقا و هو معنى قوله (**حقا**).

و **ثالثها:** للنضر بن شميل و من وافقه، قالوا: تكون حرف جواب بمنزلة "إي" و "نعم"، و حملوا عليه ﴿كَلّا وَ الْقَمَرِ﴾ [المدثر: ٣٢] فقالوا معناه: إي و القمر.

و ضعف في المغني قول الكسائي بأنه لا يتأتّى في نحو﴿ كلا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ﴾ [المطففين: ١٨] لأن ان لا تكسر بعد حقا، و لا بعد ما كان بمعناها، و تكلم معه في ذلك الدماميني.

و ردّ في المغني أيضا مذهب النضر بأنه لا يتأتى [2] في ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ، لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلّا﴾ [المؤمنون: ٩٩]، و ﴿قَالَ أَصْحَابُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۞ قَالَ كَلاَّ﴾ [الشعراء:٦١-٦٢].

و قول أبي حاتم عندي أوْلى لأنه أكثر إطرادا.

و إلى رأي النضر أشار في المتن بقوله (و **إي للنضر**) أي: و كإي عند النضر بن شُمَيْل.

---

[1] قوله (و كألا).

[2] في النسخة «لا يتلتني».

[لَمَّا]

[٦٠٧] ﴿ لَـمَّا وُجُـودٌ لِوُجُـودِ حَــرْفـا فـيما مَضى، وَ قالَ قَوْمٌ ظَرْفـا ﴾

[٦٠٨] ﴿ وَ جُـمْلَتَيْنِ تَقْتَضِي، وَ الْعامِـلُ جَوابُـها، وَ حَـذْفُهـا مُسْـتَعْمَلُ ﴾

أي: معنى "لمّا" وجود لوجودٍ أي: الدلالة على مصاحبة وجود جوابها لوجود تاليها، و هي حرف عند الأكثرين. و زعم ابن السراج و الفارسي و ابن جني أنها ظرف بمعنى حين. و قال ابـن مالـك بمعنـى إذ قال في المغني: و هو حسن، لأنها مختصة بالماضي و بالإضافة التي الجملـة. و كـلام المـتن محتمـل لهما. و (حرفا) حال، و كذا (ظرفا) أي: و قال قوم هي لذلك حال كونها ظرفا. و هي مختصة بالماضي على الرأيين، فقوله (فيما مضى) راجع لتقييد الوجود بالوجود غير مختص بالقول بالحرفية.

و تقتضي جملتين ثانيتهما مرتبة على الأولى نحو "لمّا جاءني أكرمته" و يكون جوابها:

١- ماضيا نحو: ﴿ فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ﴾ [الإسراء: ٦٧].

٢- و جملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية نحو: ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَـرِّ إِذَا هُـمْ يُشْـرِكُونَ ﴾ [العنكبـوت ٦٥]، أو بالفاء نحو: ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ﴾ [لقمان: ٣٢].

٣- و مضارعا نحو: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَ جَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا ﴾ [هود: ٧٤].

و قيل: في آية الفاء أن الجواب محذوف أي: انقسموا قسمين، و في آية المضارع أن الجواب {جاءته البشرى} على زيادة الواو، أو محذوف أي: اقبل يجادلنا.

و الناصب لها على الظرفية جوابها. و ردّه ابن خروف بجواز "لما أكرمتني أمـس أكرمتـك اليـوم" إذ الواقع في اليوم لا يكون واقعا في أمس، و تقدم في مبحث إذا جواب مثله، و لا تفهم من قولنـا تقتضـي جملتين و تسمية للثاني جوابا أن لما تدل على معنـى الشـرط، و لا يغرنـك قـول التسـهيل: فيـه معنـى الشرط، فقال نظر فيه الدماميني بأنا إذا قلنا "لما جاء زيد جاء عمرو" لم يقـتض هـذا اللفـظ أن وجـود الأول سبب لوجود الثاني، بل أن الثاني وجود عند وجود الأول، و هل ذلك لتسببه عنه أو بطريق الاتفاق لا تعرض في اللفظ لذلك فهي دالة على مجرد الوقـت عنـد القائـل باسـميتها، و علـى ارتبـاط احـدى جملتين بأخرى عند القائل بالحرفية.

قوله (**وحذفها**) -أي جملة الجواب- مبتدأ، و (**مستعمل**) خبره، و قد تقدم تمثيله [١].

[هَلْ]

[٦٠٩] ﴿ لِطَلَبِ التَّصْدِيْقِ هَلْ وَ ما تَلا نَفْيٌ وَ لَا اسْمٌ بَعْـدَهُ فِعْــلٌ جَلا ﴾

و (**هل**) مبتدأ، و (**لطلب التصديق**) خبر، و التقدير للحصر أي: فلا تستعمل لطلب التصور.

و (**ما**) نافية، و (**نفي**) فاعلُ (**تلا**)، و المفعول ضميرُ (**هل**) مقدّرٌ بمعنى: أنها مختصة بالدخول على الايجاب فلا يقال: [هل ما قام زيد] [٢]، بخلاف الهمزة في الجميع. و ما ذكره من الامتناع في الأخيرة هو نص المغني، و قيل: المنع بالاختيار، و هو ظاهر كلام سيبويه.

قال الرضي: لا تدخل على الاسمية التي خبرها فعل إلا على قبح[٣]. و لنا في توجيه ذلك كلام في مبحث الاشتغال من الحاشية.

* * *

([١]) نحو {فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ} فالجواب محذوف, أي: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد و منهم غير ذلك. (مغني لبيب)

([٢]) في النسخة التي بين يدينا «فلا يقال: زيد قام»، و الصحيح ما أثبتناه.

([٣]) أشار إلى هذا بقوله (و لا اسم بعده فعل جلا). قال في الشرح: لا يدخل "هل" على اسم بعده فعل في الاختيار، فلا يقال: هل زيد قام، بخلاف الهمزة. (المطالع السعيدة)

﴿ نونا التأكيد ﴾

[٦١٠] ﴿ أَكِّـدْ بِنُونَيْنِ شَدِيْدَةٍ وَ ذي ... خِـفَّةٍ أَمْـراً وَ الْمُضـارِعَ الَّذي ﴾

[٦١١] ﴿ جا طَلَباً أوْ شَرْطاً إِمّا قَدْ تَلا ... أوْ مُثْبَتاً فِي قَسَـمٍ مُسْتَقْبَلا ﴾

[٦١٢] ﴿ وَ بَعْدَ ما وَ لَمْ وَ لا لَمْ يَرْجَحِ ... وَ غَـيْرِ إِمّـا .... ﴾

(أكد) فعل أمر، و (بنونين) متعلق به، و (شديدة و ذي خفة) بدل من نونين، بدل مفصل من مجمل. و قدّم الشديدة لأن التوكيد بها أقوى.

[توكيد فعل الأمر و المضارع]

و (أمرا) مفعول (أكد)، و فهم من إطلاقه أنه يؤكد بهما من غير شرط[١]. و لا يدخل فيه أَفْعِل في التعجب لأنه أمر صورةً لا حقيقة على الحق فيه، و شذ قوله: (... فأحر بِهِ بطول فقر وأحريا).

(و المضارعَ) عطف على الأمر و له حالات[٢]:

أحدها: أن يكون توكيده بهما كثيرا و ذلك إذا جاء طلبا. فـ (الذي) نعت، و (جا) ء صلته، و (طلبا) حال. و ذلك شامل لأنواع الطلب السبعة، فالأمر و النهي كقوله:

وإيّــاكَ و المَيْتَــاتِ لا تَقْرَبَنَّهَـــا ... و لا تَعْبُــدِ الشيطـــان، و اللهَ فاعبـــدا

هكذا في الشرح، و فيه نظر، فإن الأمر في البيت بصيغة افعل. و قال أيضا: و من توكيد الدعاء قوله (فأَنْزِلَنْ سكينَة عَلَيْنا ...) و فيه ما مرّ فيما قبله. و من توكيده بعد الاستفهام: (... أَفَبعْدَ كِنْدةَ تمدحَنَّ قَبيلاً). و بعد التمني (فَلَيْتَكِ يَوْمَ الْمُلْتَقى تَرَيِّنني ...).

و الحالة الثانية: أن يكون توكيده بهما قريبا من الواجب، و ذلك إذا وقع شرطا لـ "إن" المؤكد بـ "ما" الزائدة نحو:﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾[٣] [مريم:٢٦] و من تركه قوله (فإما تَرَيني وَلي لِمَّـةٌ ...). فـ (شرطا) في المتن عطف على (طلبا)، و (ما) مفعول (تلا) قصد لفظها، و فاعل تلا ضمير المضارع.

---

(١) مثال الثقيلة (المُشَدَّدة): اذهبَنَّ. مثال الخفيفة (الساكنة) نحو: اذهبَنْ.

(٢) و للنون في المضارع أربعة أحكام: كثير، قريب من الواجب، واجب، قليل.

(٣) وجه الاستشهاد: مجيء فعل "ترين" مؤكدا؛ لكونه شرطا؛ لـ "إن" المؤكدة بـ "ما" الزائدة؛ وحكم توكيده قريب من الواجب.(مصباح السالك)

و **الحالة الثالثة:** أن يكون توكيده بهما واجبا، و ذلك إذا كان جوابا لقسم، و هو مثبت احترازا من النفي، و علّلوا عدم توكيده بما فيه تكلف، و الذي يظهر لي أنه إنما امتنع لأن أصل النفي إذا تسلط على مقيد ان ينصرف إلى القيد، فلو أكد المنفي لم ينتف معه أصل الفعل، و لهذا قيل في ﴿ وَ مَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ [فصلت: ٤٦] معناه بذي ظلم. و أيضا فانصراف النفي للتوكيد يرفعه فينتقض الغرض.

و يشترط أيضا أن يكون مستقبلا احترازا من الحال، لأنهما تخلصان المضارع للاستقبال.

و يشترط أيضا أن لا يفصل من لامه بفاصل احترازا من نحو ﴿ وَ لَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٥٨] و فاته كالخلاصة التنبيه على هذا.

فـ (**مثبتا**) عطف على (**طلبا**)، و (**في قسم**) و (**مستقبلا**) نعتان، و مثاله "و تالله لأكيدن". و هذا الترتيب على طريقة الترقي أحسن من ترتيب التوضيح على التولي لأن الأصل[1] عدم وجوب التوكيد، و مثل هذا يقال في صنيع الخلاصة.

الحالة الرابعة: أن يكون توكيدا بهما قليلا بالجملة و لا علينا في تفاوت مراتب القلة، و ذلك إذا وقع بعد [ما يلي]:

١- ما الزائدة كقوله: (قَلِيلاً بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ ...).

٢- و بعد لم كقوله: (يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ ما لَم يَعْلَما ...) أصله يعلمنْ.

٣- و بعد لا النافية كقوله تعالى: ﴿ وَ اتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ [الأنفال: ٢٥] . هذا قول ابن جني و جماعة. و الجمهور يخصون ذلك بالنذور و يؤولون الآية، فمنهم من قال لا ناهية، و الأصل: "لا تتعرضوا الفتنة" ثم أقيم المسبب مقام السبب، و عبر عن التعرض للفتنة بلفظ الظالم تنبيها على صفته عند التعرض، و (من) في {منكم} حينئذ بيانية، لا تبعيضية، لئلا ينقسم المتعرضون إلى ظالم و غيره مع أنّ التعرض للفتنة و الدخول فيها طوعا لا ينفك عن ظلم، و على هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين، و جملة النهي معمولة لقول هو صفة فتنة. و في

---

(١) في النسخة «لأن أصل ... » .

"الكشاف": الفعل جواب الأمر، و التوكيد حينئذ خارج عن القياس، و التقدير: إن أصابتكم لا تصيبن الظالم خاصة. و ردّه في المغني بأنّ الشرط إنما يقدر من جنس الأمر، و حينئذ يفسد المعنى.

۴- و كذا توكيده بعد غير إمّا من أدوات الشرط كقوله (مَنْ يُثْقَفَنْ مِنهُمْ فَلَيسَ بآيِبِ ...)[1].

قوله (بعد ما) متعلق بـ (يرجح)، و (غير إما) معطوف عليها.

[حكم آخر الفعل المؤكّد بنون التوكيد]

[۶۱۲] ﴿ .... و أَخِيْرَهُ افْـتَحِ ....[2] ﴾

و (أخيره) مفعول (افتح)، و الضمير للفعل المؤكّد، بني لتركيبه مع النون، و لذا يعرب مع الفصل. و ردّ بأن التركيب ليس من دواعي البناء. و قيل صار آخره بالتركيب وسطا، و الوسط لا حظّ له في الإعراب، و ردّ بأنه لا حظ له أيضا في البناء.

و الأولى أن إعرابه مشابهته الاسم، و هي مفقودة في المتصل بالنون مع تنزلها منزلة جزئه.

و بني على الحركة دفعا لالتقاء الساكنين، و كانت فتحة للتخفيف.

و قال الزجاج و السيرافي بني على السكون لأصالته، و حرك للساكنين، و فتح صونا للفعل عن الكسر، فالفتحة ليست للبناء. و ردّ بردّ الواو في "قومن"، و الياء في "بيعن"، إذ الأغلب عدم الاعتداد بالعارض، قلت: العارض هنا لازم، فأمن بذلك رجوع على علة الحذف، إذ موضوع المسألة المؤكد بنون، بخلاف لمن يرد إليه ﴿ لم يكن الَّذين كفرُوا ﴾ [الْبَيِّنَة: ۱].

---

[1] الشاهد فيه قوله: "من يثقفن" حيث أكد فعل المضارع الواقع شرطا لمن بنون التوكيد لضرورة الشعر، لأن فعل المضارع لا يؤكد بعد أدوات الشرط و أسماء الشرط إلا بعد "اما". (محمد الكزني)

[2] إذا اتصلت نون التوكيد بالفعل فهي نوعان:

۱- أن تكون مباشرة بدون فاصل فيفتح آخر الفعل فيقال: اضْرِبَنْ، واضْرِبَنَّ؛ ولا تَذْهَبَنَّ، ولا تَذْهَبَنْ. هذا معنى قوله (و أخيره افتح) أي: آخر الفعل المؤكد.

۲- أن يفصل بينهما فاصلٌ كـ (واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة) فله حكم آخر يأتي بيانه إن شاء الله في قوله الآتي: (و اشكله قبل مضمر ...). (م)

و قد فهم من المتن أن الماضي لا يؤكّد [١]، و أما قوله (دامَنَّ سعْدُكِ إن رَحمْتِ متيَّمَا ...) فسهله أنه للدعاء.

[أحكام آخر الفعل المؤكَّد بنون التوكيد إذا فصل بينهما ضمير]

[٦١٣] وَ اشْكِلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لِينٍ بِمـا ... جانَسَ، وَ الْمُضْمَرَ حَذْفَهُ الْزِما

[٦١٤] لا أَلِفاً[٢] ....

هذا تخصيص لعموم قوله (وأخيره افتح) و المعنى ما لم يكن الأخير قبل مضمر، فإن كان فحركه بما يجانس ذلك المضمر من ضم مع الواو، و كسر مع الياء، و فتح مع الألف.

فإن قيل: لأوجب لاستثناء رافع الألف، لأن آخره مفتوح.

---

(١) فالماضي لا يؤكد بالنون، و الأمر يؤكد مطلقا فتقول : اذْهَبَنَّ , واذْهَبَنْ، و المضارع فيه تفصيل.

(٢) ذكرنا أنّ الفعل المؤكّد إذا اتَّصلت به نون التوكيد اتصالا مباشراً بدون فاصل بُنِيَ على الفتح ، وذكر الناظم في هذه الأبيات حكم الفعل المؤكّد بنون التوكيد إذا فصل بينهما ضمير ، نحو : واللهِ لَتَذْهَبُنَّ ، واللهِ لَتَذْهَبِنَّ ، واللهِ لَتَـذْهَبَانِّ . فالفاصل في المثال الأول (واو الجماعة) وفي المثال الثاني (ياء المخاطبة) وفي المثال الثالث (ألف الاثنين) .

وإذا تأملّت آخر هذه الأفعال وجدت الأحكام الآتية :

أ- حَذْفُ نون الرفع في جميع الأمثلة ؛ لتوالي الأمثال (أي : وجود ثلاث نونات متتالية) إذ أن الأصل : واللهِ لَتَذْهَبُونَنَّ ، لَتَذْهَبِينَنَّ ، لَتَذْهَبَانِنَّ .

ب- حَذْفُ واو الجماعة ، وياء المخاطبة ؛ لالتقاء الساكنين ، إذ إنَّ الأصل بعد حذف نون الرفع : واللهِ لتذهبُوْنَّ ، لتذهبِيْنَّ .

ت- لا تُحذَف ألف الاثنين ؛ لخِفَّتِها ولأنها تَلْتَبِسُ بالمفرد إذا حُذِفت .

ث- وَضْعُ حركة مُجَانِسَة للضمير المحذوف ؛ للدلالة عليه . فإن حُذِفتْ (الواو) ضُمَّ الحرف الأخير ؛ تقول : واللهِ لتذهبُنَّ ، وإن حذفت (الياء) كُسِر الحرف الأخير ؛ تقول: واللهِ لتذهبِنّ ، أما الألف فيكون ما قبلها مفتوحاً. (شرح ألفية)

- أشار الناظم إلى الأول و الثاني بقوله (و المضمر حذفه لزما). و إلى الثالث بقوله: (لا ألفا). و إلى الرابع بقوله: (و اشكله قبل مضمر لين بما جانس).

قلت: الفتح في المستثنى منه للبناء، أو للتخلص من السكونين كما مر، و رافع الألف ليس مبنيا على الفتح، و لا على السكون المقدّر، فلا تغر بمن اعترض استثناء ذي الألف.

ثم نقول: إن كان رافع اللين أمرا نحو (قومن يا زيدون) و(قومن يا هند) و (قومان يا زيدان) فهو مبني على حذف النون و الحركة للتجانس.

و إن كان مضارعا نحو (هل تقومن) و(هل تقومان) فهو معرب إما تقديرا كما مثلنا أو لفظا نحو ﴿فَإِمَّا تَرَيِن﴾ [مريم: ٢٦]، ﴿وَ لا تَتَّبِعَانِّ﴾ [يونس: ٨٩]، و لا فرق فيما ذكر بين الصحيح و المعتل.

فالضمير المفعول بـ (**أشكل**) لآخر المؤكّد الصادق بالمضارع و الأمر، خلافا لتقييد الصريح بالمضارع. و لو أسقط كالخلاصة ذكر المضمر ليدخل نحو "هل يقومن الزيدون" مما اللين فيه علامة.

و (**لينٍ**) نعت (**مضمر**) و هو وصف مخصص احترز به من المستتر، و من البارز في نحو (اخشون يا قوم) و(اخشين يا هند)، كذا قيل، و فيه أن آخر الفعل مع البارز حرك بالمجانس فهو من المستثنى، و اللين صادق عليه، و لا تخصصه بالساكن، و أصله لين ثم خفف. ويجوز فيه بعد التخفيف فتح اللام و كسرها.

و (**بما جانس**) متعلق بـ (**أشكل**)، و (**المضمر**) يترجح فيه النصب بمضمر تقديره أزل، و (**حذفه**) مفعول (**ألزما**) أي: لدفع التقاء الساكنين على غير حده، و هو كون أولهما مدا و ثانيهما مدغما في كلمة واحدة كـ "دابة"، فإن ما هنا كلمتان، و قيل لا يتوقف حده على اتحاد الكلمة، و عليه لما ثقلت الكلمة مع الشدة، و استطالت بالتركيب، و الضمة تدل على الواو، و الكسرة على الياء حذفتا، أما الخفيفة فأمرها واضح.

قوله (**لا ألفا**) عطف على (**المضمر**) و لم تحذف لئلا يلتبس الاثنان بالواحد، لا يقال يرفعه الكسر، إذ الكسر إنما يكون بعد الألف، لشبه النون بنون التثنية، و قيل الحذف مع الشديدة بالحمل على الخفيفة، و لم تحذف الألف مع الشديدة، لأن الخفيفة لا تكون بعدها فلا يمكن الحمل.

[حكم آخر فعل المؤكد بالنون إذا كان معتلا]

[٦١٤] ﴿...... وَ آخِـرَ الْفِعْـلِ الْأَلِـــفْ يَا اقْلِبْ إذا الْأَلِفَ يَرْفَع، وَ حُذف﴾

[٦١٥] ﴿إنْ يَرْفَـعِ الْواوَ أَو الْيا، وَ اشْكِـــلِ ذَيْنِ وَ جانِسْ ....﴾

و المعنى: أن الفعل الذي آخره ألف كـ يخشى إذا أكد فـ[فيه تفصيل]:

١- إن رفع الألف قلب آخره ياء[١] في نحو: اسعيانّ [٢]. و لا يقال بعد قلبها تحركت الياء و انفتح ما قبلها فتقلب ألفا، لأنّ اللام يكف إعلالها بالألف خشية التباس الاثنين بالواحد. و (آخرَ الفعل) مفعول أول لـ (اقلب)، و (الألف) بدل، و (يا) مفعول ثان، و هذا أحسن من جعل "الألف" مفعول أول و "آخر الفعل" حالا، لأن آخر الفعل هو المحدث عنه و المتكلم عليه فيما سبق، و (يرفع) مجزوم بـ (إذا) على حد (وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ)، و (الألف) مفعوله، و فاعله ضمير الفعل.

٢- و إن رفع الواو و الياء حذف آخره [٣]، و تحرك الياء أو الواو بحركة تجانسهما و هو معنى قوله (و اشكل ذين و جانس) نحو (اِخْشَوُنَّ يا قوم) بضم الواو، و (اِخْشَيِنَّ يا هند) بكسرها[٤]، و الأصل: (اِخْشَيَوا و اخشيي) فتحركت الياء و انفتح ما قبلها فقلبت ألفا، و حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار (اِخْشَوْا و اِخْشَيْ) بالسكون.

---

(١) و هو معنى قوله (يا اقلب إذا الألف يرفع). و في نسخة: إن الألف.

(٢) فالفعل "يسعى" معتل الآخر بالألف و قد اتّصل بـ ألف الاثنين وهي الفاعل، و لذلك قُلِب حرف العلة (الألف) ياء في كلا المثالين، و فُتِحت الياء . (شرح الفية)

(٣) و هو معنى قوله (و حُذِفْ إن يرفع الواو أو اليا).

(٤) و الأصل: اخشيون واخشيين، حذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وهما الياء والواو في الأول والياءان في الثاني. و إن شئت قلت: تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا. فحذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقي التقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة في الأول و بين الياء والنون المدغمة في الثاني، فلم يجز حذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما، فحركت الواو بما يناسبها و هو الضم، وحركت الياء بما يناسبها وهو الكسر، تخلصًا من التقاء الساكنين. (شرح التصريح على التوضيح)

و به تعلم لأمر خلية للتوكيد في حذف آخر الفعل فيهما، نعم تحريكهما بالمجانس إنما هو لأجله، و لما كان ذلك فرع الحذف تكلموا عليه هنا فلا تفهم من ذكرهم له في الترجمة اختصاصه بالمترجم له.

مفهوم قوله (**إذا الألف يرفع**) و قوله (**إن يرفع الواو أو الياء**) متعارضان في رافع المستتر كـ (إِسْعَيِنَّ)، و الظاهرِ نحو (لَيَسْعَيِنَّ زيدٌ)، و نون الاناث (لتسعينانِّ يا هندات) و التعويل على الثاني، و الخلاصة سالمة من هذا[1]. لكنها تشارك في المتن في ايهام أن صيرورة الألف ياء في (اسعيان و اسعينان) على ما بيناه من اعتماد الثاني هنا للتوكيد و ليس كذلك، و لا يوجه المتن بأنّ رافع المستتر و الظاهر مندرج في قوله (**أخيره افتح**) لأنه لا يفهم منه القلب، و لذا قال ابن قاسم يدخل في قولها افتح اسعين بقلب الألف ياء.

فإن قلت: من أين يؤخذ من كلامه؟

قلت: مما سيذكراه.

فإن قيل: هذا مشكل لأن الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه و المضارع المعتل يجزم بحذف آخره.

قلت: مضارع اسعين المؤكد لتسعين، و الأمر مبني على ما يبنى عليه مضارعه إن كان مضارعه مبنيا.

و نائب فاعل (**حذف**) ضمير الألف و لو على البدلية، إذ البدل هو المقصود، فعود الضمير له أحسن، و (**الواو**) و (**الياء**) مفعول شرط (**إن**).

---

[1] تنبيه عبارة الناظم تقتض أن ذاك [أي اذا الالف يرفع] خاص برافع الألف و ليس كذلك و كذلك إن رفع الظاهر نحو لا يخشين زيد، و الضمير المستتر نحو: هل تخشين، و النون نحو: لتخشينان يا هندات و أجود من هذه العبارة عبارة الخلاصة:

فاجعله منه رافعا غير اليا   و الواو ياء كاسعين سعيا

(المنح الحميدة)

[حكم وقوع النون الخفيفة، و الثقيلة بعد ألف الاثنين، و بيان حركتها]

[٦١٥] ﴿ .... وَ الْخَفِيفُ لا يلي ﴾

[٦١٦] ﴿ لِأَلِفٍ بَلْ أُخْتُها، و اكْسِرْ[1]..... .... ﴾

(و الخفيف) -أي و النون الخفيف- لأن الحرف يجوز تذكيره و تأنيثه، و هو مبتدأ، و (لا يلي) خبر، و اللام في الألف مقوية، لانفصال العامل بالوقف عليه، و الابتداء بالمعمول.

و علة الحكم التقاء الساكنين على غير حده.

و بين عبارته و الخلاصة فرق؛ لأن البعدية أعم من الموالات، و نفي الأعم أخص من نفي الأخص، فمقتضاهما امتناع "هل تضربانن"، و سره أنه يجب حذف نون الرفع لاجتماع المثلين مع تعذر الادغام فتبطل المسألة، إذ الخفيفة لا تقع بعد الألف، و يؤيده أنهم منعوا "اضربنن" حتى يؤتي بالألف فاصلة بين المثلين، بأن جيء بها بطلب الخفيفة، و مقتضي المتن جواز ذلك، و تبقى نون الرفع لئلا يجتمع ساكنان و الأولى أولى.

و (بل) انتقالية اضرابية لا إبطالية، و خبر (أختها) محذوف أي: يلي الألف، و مفعول (اكسر) ضمير الأخت محذوف، و المعنى بالأخت: الشديدة. و كسرت لشبهها بعلامة الرفع الواقعة بعد ألف التثنية، و الألف هنا شاملة للمضمر و العلامة و الفاصلة.

[حكم آخر الفعل الْمُسْند إلى نون النسوة إذا أُكّد بنون التوكيد]

[٦١٦] ﴿ .... وَ مَع نُونِ إناثٍ أَلِـفٌ قَبْلُ اجْتَمَع[2] ﴾

و (ألف) مبتدأ له صفة مقدّرة -أي مزيدة- بقرينة قوله (و مع نون إناث) الصريح في أخذ الفعل فاعله، و اسناده الضمير الجمع، فيعلم منه أن الألف ليست ضميرا و لا علامة، و (اجتمع) خبر، و

---

[1] لا يجوز أن تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف ؛ فلا تقول : اذهبانْ ؛ بسبب وجود ساكنين . إذا أردنا توكيده فيجب أن تكون النون مشدَّدة مع كسر النون ؛ فتقول : اذهبانِّ . (شرح الفية بتغيير)

[2] إذا أُكد الفعل المسند إلى نون النسوة بنون التوكيد وجب الفصل بين نون النسوة، ونون التوكيد بألف زائدة؛ كراهية توالي الأمثال؛ فتقول: اضْرِبْنَانِّ، بنون مشدَّدة مكسورة قبلها ألف زائدة . (شرح الفية)

(قبل) و (مع) متعلقان به، و المضاف له قبل معنى ضمير الأخت، لأنّ الخفيفة لا تدخل هنا لما مر، و وجبت الألف للفصل بين الأمثال.

[مواضع حذف نون التوكيد الخفيفة وجوبا]

[٦١٧] ﴿ وَ احْذِفْ خَفِيْفَــةً لِساكِــنٍ تَلا　　　وَ بَعْدَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْوَقْفِ عَلى ﴾

[٦١٨] ﴿ وَ رُدَّ ما لَـهـا بِـوَصْـــلٍ حُذِفـا　　　.................................. ﴾

[و احذف خفيفة لساكن تلا]: و يجب حذف الخفيفة إذا تلاها ساكن[١] كقوله:

ولا تهينَ الفقيرَ عَلَّكَ أَنْ　　　تَرْكَعَ يَوْمًا والدَّهْرُ قد رفَعَهْ

أصله "تهينن"، فدخلت "لا" الناهية، فجزم، و حذفت العين للساكنين، ثم أكد، فعرض الفتح لأجل النون، فردت العين التي كانت محذوفة للساكن، فالفعل معرب مجزوم بسكون مقدّر منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتح، لنون التوكيد نظير و لا تتبعان في الإعراب. و لا تقل أنه مبني في محل جزم لأنه إنما يأتي على شذوذ لحاق النون فعل النهي، و سر الحكم أن الخفيفة لا حظ لها في التحريك، و لا فرق بين التي قبلها فتحة كما سبق أو ضمة نحو اضرب الغلام يا قوم، و التوكيد فيهما معروف، أو كسرة كاضرب الغلام يا هند، و يجهل التوكيد فيدل عليه بقرينة، و الفرق بينهما و بين التنوين ثبت و حرك في الأكثر نحو: " محظورا انظر" أنه لتمام مدخوله، بخلافها، و أنه لازم للمعرب العاري من أل والإضافة، و هي قد تعرض.

[و بعدَ غيرِ الفتحِ في الوقف على و رُدَّ ما لها بوصل حذف]: و تحذف الخفيفة أيضا في الوقف إذا كانت بعد ضمة أو كسرة، و يردّ ما حذف لأجلها في الوصل، و هو الواو و الياء، فتقول: (اضربوا) و (اضربي)، و الأصل: (اضربون) و (اضربين) فحذفت الواو للنون، ثم حذفت النون في الوقف، و ردت الواو و الياء لذهاب علة حذفهما، و يجهل التوكيد فيبين بالقرينة.

---

[١] فتقول في: اضْرِبَنْ: اضْرِبَ الرجلَ، بحذف النون، وفتح الباء . (شرح ألفية)

و خصّ أبوحيّان التوكيد بالوصل قائلا أنه لا معنى لادخال لمعنى [التوكيد]، ثم حذفها بلا دليل عليه[1]. و يرد عليه حالة الفتح الآتية، و كذا حالة المضارع فإنك تقول فيه (هل تضربون) و (هل تضربين) برد نون الرفع، كما في ابن قاسم، بل ردها أولى كما قال ابن هشام، لأنها حذفت للنون بلا واسطة، و الواو و الياء بواسطة، و تكون نون الرفع حينئذ ساكنة، و لا يضر التقاء الساكنين على غير حده لأنه في الوقف، و يبين في التوكيد بالقرائن.

قوله (**ما**) مفعول (رد)، و حذف صلتها، و (**لها**) متعلق به، و الضمير للنون، و كذا (**بوصل**)، و الباء ظرفية، و إنما لم يرد المحذوف في نحو ﴿وَ لَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم:٢٠] لأن الحذف هناك جائز، فلم يؤمن من رجوع المحذوف.

[إبدال نون التوكيد الخفيفة ألفا]

[٦١٨] .... وَبَعْــدَ فَتْــحٍ قُلِبَــتْ ذي أَلِفا[2]

و إذا كانت [نونُ الخفيفة] بعد فتحة قلبت في الوقف ألفا كقوله: (.... وَ اللَّه فَاعْبُدَا)[3].

فـ (**قلبت**) مبني للمفعول، و (**ذي**) إشارة للخفيفة نائب فاعله، و هو مفعوله الأول، و (**ألفا**) الثاني.

❊ ❊ ❊

---

(١) قَالَ أَبُو حَيَّان الَّذِي يظْهر أَن دُخُولهَا فِي الْوَقْف خطأ لِأَنَّهَا لَا تدخل لِمَعْنى التوكيد ثمَّ يحذف وَلَا يبْقى دَلِيل على مقصودها الَّذِي جَاءَت لَهُ. (همع الهوامع)

(٢) فتقول في قِفَنْ (قِفَا) وفي اضربَنْ (اضربَا) بإبدال النون ألفا في حالة الوقف؛ وذلك لوقوعها بعد فتحة. (شرح الفية)

(٣) و الشاهد فيه إبدال نون التوكيد الخفيفة في (اعبدا) ألفا للوقف عليها. أي "فاعبُدَنْ".

﴿ خاتِمَةٌ ﴾

[تعريف التنوين]

[٦١٩] ﴿ نُـونٌ تُرى لَفْظاً فَقَط تَنْوِيـنُ .... ﴾

التّنوين: نون ساكنة زائدةٌ تلحق الآخر لفظا لا خطا لغير توكيد.

فخرج بالقيد الأوّل نحو "حسن". و بالثاني الأولى في نحوِ "ضَيْفَن". و بالثالث نحو "منكسِر". و بالرابع نحو "العتابن". و بالخامس نحو ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ [1] [علق - ١٥] .

و من القواعد العقلية أن القيد المتأخّر في التعريف أخصّ من جميع ما قبله مطلقا في الماهيات الحقيقة و مطلقا من وجه في الاعتبارية، و لكن لا يراد في التّأخر إلا من جهة الخصوص، و الأخص يستلزم الأعم، فيصح الاقتصار عليه، و يخرج به جميع ما خرج بما قبله، و إن كان ذكر الجميع أتم شرحا.

فقول المتن (لفظا فقط) -أي: لا خطا- تخرج به الأصلية، و المتحركة، و المتوسطة، و ذو الترنم، و الغالي، و لمّا أتى بهذا على ذكر نون التوكيد و لم يذكر شيئا من معاني أقسامه فيها علم أنها ليس منه فكأنّه قال لغير توكيد. و في صنيعه حمل المعرَّف -بالفتح- على المعرِّف -بالكسر-، و المعنى بيّنٌ. فجملة (تُرى) أي توجد (لفظا) صفة مسوغة بالابتداء بنون.

[أقسام التنوين]

[٦١٩] ﴿ .... فَمِنْهُ تَنْكِيرٌ، كَذا تَمْكِينُ ﴾

[٦٢٠] ﴿ وَ عِوَضٌ، وَ ذُو تَقابُلِ، وَ لا تَعُدَّ ذا تَرَنُّمٍ وَ ذا غَلا ﴾

١- قوله: (فمنه تنكير) مبتدأ وخبر، على حذف مضاف أي: تنوين تنكير و هو: اللاحق لبعض المبنيات فرقا بين معرفتها و نكرتها، تقول: "سيبويهٍ" إذا أردت شخصا ما مسمى بهذا الاسم لا تعرفه على التعيين، أو تعرفه و قصدت الابهام على المخاطب، فأنت بحيث لو سألك لم تجبه،

---

[1] وجه الاستشهاد: مجيء التنوين غير مفيد التوكيد؛ ورسمت بالألف لوقوعها بعد فتحة. (مصباح السالك)

و تقوله بلا تنوين إذا أردت معينا اسمه ذلك، فإذا عرفه المخاطب فذاك، و إن منعه الاشتراك سأل فتجيبه فأوهم. و تقول "إيهٍ" إذا طلبت من مخاطبك الزيادة من حديث ما أيّ حديث كان، و"إيهِ" بلا تنوين إذا طلبتَ منه الزيادة من حديث معين.

٢- قوله **(كذا)** أي: منه **(تمكين)** مبتدأ و خبر، و هو: اللاحق للاسم المعرب المنصرف للدلالة على تمكنه في الاسمية ببقائه على أصله حيث لم يشبه الحرف فيبنى، و لا الفعل فيمنع من الصرف، و على خفته اللازمة لسلامته من الشبهين يتقلب في أنواع الإعراب بخلاف المبني اللازم لحالة واحدة و غير المنصرف الناقص التقلب.

٣- قوله **(و عِوَضٌ)** مبتدأ حذف خبره لما تقدّم أي: و منه عوضٌ:

أ- إما عن حرف أصلي كـ "جوارٍ" أصله (جواريٌ) استثقلت الضمة أو الفتحة النائبة عن الكسرة على الياء فحذفت، ثم حذفت الياء تخفيفا لا علة موجبة، و عوض عنها التنوين.

ب- أو زائدة كـ "جندل" فإن تنوينه عوض من ألف (جنادل) عند ابن مالك.

ت- أو من مضاف إليه مفرد كتنوين "كلٍ" و"بعضٍ"، و قد تقدما، أو جملة نحو: ﴿وَ يَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ، بِنَصْرِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٤، ٥].

٤- قوله **(و ذو تقابل)** أي: و منه ذو تقابل، و هو اللاحق لنحو "مسلمات" في مقابلة نون مسلمين بمعنى أنه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين و هو كونه علامة لتمام الاسم فقط كما أن نون مسلمين كذلك، و انظر تحقيق ما يتعلق بهذا المبحث في حاشيتنا.

قوله **(و لا تعد)** أي: في أقسام التنوين **(ذا ترنم)**، و هو اللاحق للقوافي المطلقة التي آخرها حرف إطلاق، و هو الألف و الواو و الياء لإطلاق الصوت معها كقوله:

أَقِلِّـــي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَ الْعِتَابَــــنْ وَ قُولِــي إِنْ أَصَبْــــتُ لَقَــدْ أَصَابَـنْ [1]

و ليست إضافته لترنم بمعنى أنه محصل له خلافا لمن قال بذلك ناظرا إلى النون غنة في الخيشوم بل بمعنى أنه مذهب له، و الإضافة بأدنى ملابسة، فإن الترنم هو التغني و هو يحصل بمد الصوت مع حروف الاطلاق، فإذا أنشدوا لم يترنموا و جاءوا بالنون في مكانها.

قوله (و ذا غَلا) عطف على (ذا ترنم) أي: لا تعد من أقسام التنوين أيضا التنوينُ الغالي ، و هو اللاحق للقوافي المقيدة كقوله: (قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وَ إِنن ...) [2].

و وجه النهي عن عدهما في ذلك أنهما يثبتان في الخط و الوقف، و يلحقان الفعل و الحرف و الاسم المُصَدَّر بأل، و يحذفان في الوصل، و لا شيء من أنواع التنوين كذلك، فهما نونان زائدتان لهما أحكام خاصة بهما.

* * *

---

(1) الشاهد: في "العتابن، وأصابن": حيث دخلهما تنوين الترنم بدلًا من ألف الإطلاق. والأولى اسم مقترن بأل، والثانية فعل ماض، وذلك يدل على أن هذا التنوين ليس مختصا بالاسم. (ضياء السالك)

(2) الشاهد: في "إنن" حيث لحقها التنوين في عروض البيت وقافيته المقيدة، زيادة في الوزن، وهي حرف شرط بلا خلاف. وذلك يدل على أن هذا النوع من التنوين لا يختص بالاسم. (ضياء السالك)

الكتاب الرابع

في العوامل

- أنواع الفعل
- نعم و بئس
- صيغتا التعجب
- المصدر
- اسم الفاعل
- صيغة المبالغة
- اسم المفعول
- الصفة المشبهة
- أسماء الأفعال
- أسماء الأصوات
- الظرف و المجرور
- التنازع في العمل
- الاشتغال

❑ الكِتابُ الرّابِعُ في العَوامِلِ

[الفعل و أقسامه باعتبار التعدي و اللزوم]

[٦٢١] الفِعلُ إمّا ذُو لُزومٍ، أوْ تَعَدّ أوْ ناقِصٌ هذا وَ هذا قَدْ فَقَد

[٦٢٢] أوْ وَصَفُوهُ بِهِما على الأَصَحّ نَحْوَ شَكَرْتُ وَ قَصَدْتُ وَ نَصَح

[الفعلُ إمّا ذو لزوم أو تعد] أي: الفعل أربعة أقسام: أولها: اللازم كـ خَرَجَ [1]. و ثانيها: المتعدي كـ ضَرَبَ [2].

[أو ناقصٌ هذا و هذا قد فَقَد]: و ثالثها: ما فقد اللزوم و التعدي، فلا يوصف بواحد منهما، و هو الناقص كـ كَانَ، و ذلك لأن التعدي اقتضاء الفعل فضلة ينصبها يتم معناه الكلي بها، و اللزوم انقضاء معنى الفعل بمجرد ذكر مرفوعه، و لا يتنزل واحد من المعنيين على الناقص.

و فيه تنكيت على الخلاصة و أجيب عنها بما هو مشهور.

[أو وصفوه بهما على الأصح نحو شكرت و قصدت و نصح]: و رابعها: الموصوف باللزوم و التعدي معا أي: على سبيل التعاقب كـ شكر، و قصد، و نصح، فإنها تارة تتعدي بنفسها، و تارة باللام [3]، هذا مقتضي كلام أبي الفتح في الخصائص و كذا التسهيل.

و قيل: هو متعد، و اللام فيما ذكرت فيه زائدة، و هو رأي التفتازاني، قال: لأن معناه مع اللام هو المعنى بدونها، و هو ايقاع النصح على ما بعد الفاعل، و إذا اتحد المعنى وجب متعد. انتهى.

---

(١) (الفعل اللازِم) هو: الذي يلزم فاعله، و لا يتعدَّى إلى المفعول به إلا بواسطة حرف الجر، نحو: مررت بزيدٍ، أو ليس له مفعول، نحو: قامَ زيدٌ . ويُسَمَّى لازماً، وقاصراً، وغير متعدٍّ، و يُسمى متعديا إذا وصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر، نحو: مررت بزيدٍ، و نحو: تمسَّك بالفضيلةِ . (شرح ألفية)

(٢) (الفعل المتعدّي) هو: الذي يصل إلى المفعول به بغير حرف جر، نحو: ضربتُ زيداً؛ و لوصوله إلى المفعول به بنفسه سُمّيَ فعلاً متعدِّياً ، ويُسَمَّى وَاقِعاً لوقوعه على المفعول به، ويُسَمَّى مُجَاوِزاً . (شرح ألفية)

(٣) فإنه يقال: شَكَرْتُهُ و شَكَرْتُ لَه. و قصدته و قصدت له، و نحصحته، و نصحت له. (المطالع السعيدة)

قال اللّقاني: و لقائل أن يقول إذا كان اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمالين يوجب اتحاد الوصف من التعدي و اللزوم فليس كونه متعديا، و اللام زائدة أولى من كونه لازما، و اللام محذوفة توسعا بل قد يرجح هذا بأن دعوى الحذف أولى من دعوى الزيادة. انتهى. قلت: هذا الرد غير بيّن لأن صحة المعنى و تمامه مع سقوط الحرف يقتضي زيادته.

و في الرضي: الأولى جعل اللام في "نصحت له" زائدة، لأن المعنى مع اللام هو المعنى بلا لام، و التعدي و اللزوم بحسب المعنى. انتهى.

و قيل: إنه لازم، و اللام محذوفة، و عليه ابن هشام في التوضيح.

و صحح المصنف الأول، و قد علمت ما فيه، و بهذا يظهر الجواب على الخلاصة في إسقاطه.

[الفعل المتعدي]

[٦٢٣] ﴿ فَالْمُتَعَدِّي مَا اسْمُ مَفْعُولٍ بُنِي مِنْهُ إذا عَنْ حَرْفِ جَرٍّ يَغْتَنِي ﴾[1]

(**المتعدي**) مبتدأ، و (**ما**) خبره، و جملة (**اسم مفعول بني**) صلتها، و الرابط مجرور بمن، و (**يغتني**) شرط (**إذا**)، و (**عن**) متعلقة به، و تقدير الجواب فهو حينئذ علامة المتعدي.

و احترز بالشرط[2] من اللازم كـ خرج، فإنه و إن بني منه اسم مفعول لكنه غير مستغنى عن الجار فتقول: "زيد مخروج به" أو "إليه"، و لا تقول: مخروج، بخلاف المتعدي تقول: "زيد مضروب".

و كان من حقه أن يريد باطراد احترازا من نحو (تَمُرُّونَ الدِّيَارَ)، فإنه يقال منه الديار ممرورة[3]، لكنه غير مطرد.

و عدل عن العلامة التي في الخلاصة[4] لاعتراضها بما هو مشهور، و منه ما لم يجيبوا عنه من إخراج هاء المصدر مطلقا مع أنها إذا كانت لمصدر غير الفعل كما غير المصدر نحو الإكرام أجبته.

---

(١) فالمتعدي ما بني منه اسم مفعول بلا افتقار إلى حرف جر، و اللازم بخلافه. (المواهب الحميدة)

(٢) أي بقوله (**إذا عن حرف جر يغتني**).

(٣) في النسخة «الديار ممروة». و في الصبان و شرح التصريح "ممرورة".

(٤) قال ابن مالك في الخلاصة: عَلاَمَةُ الفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ

قلت: يرد على ما عده إليه أن معناه: علامة المتعدي صحة بناء اسم المفعول الثاني منه، و إن صح أن يبنى منه الناقص نحو: "مضروب بالسوط" فتقول: السوط مضروب به، و هذا ثابت لكان و أخواتها، لأن مذهب سيبويه صحة بنائها للمفعول أي شبهه، و في عبارته "الظرف مكون فيه"، و تقول: الصديق مكون في مقام تدل فيه القرينة على إرادة زيد، و الأصل: كان زيد الصديق، ثم عين الصديق، ثم جيء باسم المفعول، ثم نقول تمييز المتعدي بهذه العلامة فرع اختصاصها به، و هو منقوض بالقسم الرابع الذي صح اثباته، لا يقال هي لا توجد فيه حالة اللزوم، لأنهم قالوا: المعنى في نصحته و نصحت له واحد، فليست له حالة يتعين أن يكون فيها لازما.

[فعل اللازم معناه و أوزانه]

[٦٢٤] ﴿ وَ غَيْرُهُ اللّازِمُ ما دَلَّ عَلى ... سَجِيَّةٍ أَوْ عَرَضٍ أَوْ فَعُلا ﴾

[٦٢٥] ﴿ أَوِ افْعَلَلَّ افْعَنْلَلَ انْفَعَلَ أَوْ ... طَاوَعَ ما عُدّي لِواحِدٍ، قَفَوْا [١] ﴾

قوله (و غيره اللازم) ليس مبتدأ و خبرا، سواء جعلت (غيره) مبتدأ أو خبرا، و سواء جعلت الضمير عائدا [٢] على المتعدي أو على ما، لإفهامه إنحصار الفعل في القسمين. و قد اعترض في نكته عبارة بذلك، و نبّه هنا على أن الأقسام أربعة كما مر، فـ (غيره) مبتدأ و (اللازمُ) نعت مخصص، و **(ما دل على سجية...)** الخ خبر، تحرز بالنعت من غير المتعدي الذي هو ناقص.

و فيما عرف به اللازم نظر، لأنه لا يصدق على "نصح" و نحوه في حال من الأحوال.

و **السجية**: ما ليس بحركة جسم من وصف ثابت (أي لازم) كـ "كرم" و "نهم" بمعنى أفرط في اشتهاء الطعام.

و **العرض**: ما ليس بحركة جسم من وصف ثابت كـ "فرح" و"نهم" بمعنى شبع. و أسقط ما في الخلاصة من ذكر ذي النظافة و الدنس، لأن الظاهر أنهما من العرض. و يجاب عنها بأن المراد بالعرض

---

[١] **(قفوا)** تتميم للبيت. (المنح الحميدة).

[٢] في النسخة «عاند».

هنا معنى مخصوص، و هو ما تقدم تفسيره، و أفعال الطهارة و الدنس تقتضي حركة الجسم. و أدرجها في الشرح في السجية، و فيه نظر ظاهر. نعم يصح ذلك في المعنويين الباطنين.

و كما يستدل على اللزوم بالمعنى [1] يستدل عليه بالوزن، فإن لهم أوزانا لا يكون عليها إلا اللازم و هو:

١- (فَعُل) بضم العين كـ "شَرُف". و سرّ ذلك أنه لا يكون إلا للسجية، كما مرّ، أو شبهها كـ "فَقُه" لمن صار الفقه كالطبع له، و "شَعُر" كذلك، أو المشبه بها كـ "جَنُب" شبَّهوه بنجس الذي حدثه ذاتي لموصوفه كنجاسة الخمر و الخنزير، و وجه الشبه أن في كل منهما نجاسة. و الفرق بين الشبه و المشبه أن الشبه في الأول قوي واضح لا يتوقف الالحاق فيه على تشبيه مشبه، و الثاني بخلافه إن اعتبرنا الوجه الضعيف فيه شبهناه و ألحقناه، و إلا، فلا، و هذا الضعيف لنا أن نشبه بالأصل و بالشبه، و هو أملى، لأنه إليه أقرب، و هذا معنى قول التسهيل "فـ "فَعُل" لمعنى مطبوع عليه ما هو قائم به، أو كمطبوع عليه، أو شبيه بأحدهما، فقول الدماميني: ما هو كالمطبوع عليه هو الشبيه به فقوله بعد ذلك أو شبيه بأحدهما عجب، و كان هذا عند الشارح من قبيل الصحيح الواضح فمر عليه و هو عند معرض. انتهى. غفلة عن هذا و من هذا يتخرج الجواب عن الخلاصة في إسقاطه و إن كان ذِكرُه أجيد.

و قد يتعدي بالتضمين و التحويل كما يأتي في أبنية الفعل إن شاء الله تعالى.

٢- (اِفْعَلَلّ) بفتح العين و اللام الأولى مخففة،و تشديد الثانية كـ: اقشعرّ و إطمأنّ. و هذا الوزن قيل: مقتضب، و يدل له الإدغام، إذ هو لا يدخل الملحق لتوفيته الموازنة، و هذا رأي سيبويه.

و قيل: ملحق باحرنجم، و استدل قائله بأن مصدره كمصدره، و المساوات تؤذى بالإلحاق، و اعتذر عن الإدغام بأنه ليس في الكلام افعللل مثل اسفرجل حروفه كلها أصول سوى همزة الوصل، و عدّه هنا من افعنلل كما في الخلاصة ظاهر في القول بالاقتضاب، لا يقال قد ذكر في الخلاصة افعنلل بزيادة إحدى اللامين كاقعنسس، و لم يقتض ذلك الأصالة فيه، لأني أقول لم يذكره قصدا بل ليعلم المقصود الذي هو احرنجم سواء جعلت اقعنسس فاعل الوصف أو مفعوله، فالمراد ذكره هو موقع الوصف المعطوف على المقصود، فاقعنسس موضح للمراد و متم للمقصود كالمضاف إليه الخارج عن المضاف،

(1) كالسجية و العرض.

و نظيره جاءني زيد و المشابه الأسد، فانظر هل تذوق منه أن الأسد مقصود و مبين للمقصود، و به يظهر ما في قول بعض شروحها المراد الشيء و شبهه و كأنه قال اقعنسس و مضاهيه . انتهى.

٣- (**افْعَنْلَل**) كـ "احرنجم" مطاوع حرجم المعدي لواحد، و لذا لم يتعد. و معنى حرجم جمع و لام، و رد البعض على البعض. قال المكلاتي: "افعنلل" حيثما وجد لا يتعدي لأنه لا يكون إلا مطاوع التعدي لواحد.إهـ. و كتب بعض الأذكياء بطرته. فقول الألفية: «كذا افعلل و المضاهي اقعنسسا»، ثم قال: «أو طاوع المعدي» يقال فيه تكرار، إلا أن يجاب بأن الثاني عام. انتهى. لكن في التسهيل "افعنلل" لمطاوعة فعلل تحقيقا أو تقديرا. قال الدماميني: مثال التقدير ابرنشق بمعنى انبسط فرحا و برشق مهمل. قلت: لا حاجة إلى إدعاء أنه مطاوعه حتى يتطلق تقدير شيء مهمل. إهـ. **قلت**: و الظاهر ما في التسهيل كغيره للزوم اللزوم له، و أغلبية ظهور المطاوعة لواحد فيه فهو كتقدير البناء للفاعل في نحو طل دمه.

٤- (**اِنْفَعَلَ**) رأى أبوعلي أنه لا يكون إلا مطاوعا، و هو وجه لزومه، و حينئذ يأتي فيه ما مرّ.

و قال المبرد قد يكون مطاوعا كـ:كسرته و فصلته فانكسر و انفصل، و قد لا كـ: انطلق.

و هذه زيادة على الخلاصة، و الجواب عنها بيّن.

٥- قوله (**أو طاوع ما عدّي لواحد**) [١] (**عُدِّي**) بالبناء للمفعول صلة (ما)، و نائبه عائدها كـ: دحرجته فتدحرج، و ضاعفت الحساب فتضاعف، و مددت الثوب فامتَدَّ [٢]. لا فرق بين كون المطاوَع - بالفتح- ثلاثيا أو زائدا عليه.

و معنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمرا فيساعدك بفعل ما تريد منه إن كان الفعل يصح منه كـ: علمت زيدا فتعلم، أو يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يأتي منه الفعل كالأمثلة المارة.

---

(١) بعض الأفعال يستدل على لزومه بوزنه و [منه]: كل فعل مطاوع لفعل متعد لواحد نحو: كسرت الخشبة فانكسرت، فإن كان مطاوعاً لفعل متعدٍ لاثنين لم يكن لازماً، بل يكون متعدياً إلى واحد، نحو: علّمت محمداً القرآن فتعلمه، وفهّمت صالحاً المسألة ففهمها. (دليل السالك)

(٢) فالفعل (امتدَّ) فعل لازم؛ لأنّه مطاوع للفعل (مَدَّ) و هذا الفعل متعدٍّ إلى مفعول واحد فقط . (شرح ألفية)

و احترز بقوله (لواحد) من مطاوع المعدي لاثنين، فإنه يكون متعديا لواحد كـ: علمته الحساب فتعلمه، و هكذا درجة المطاوِع -بالكسر- تحت درجة المطاوَع -بالفتح-، لأن مفعول ما بالفتح أو الأول صار فاعلا.

[تعدية اللازم بنقله إلى باب الإفعال و غيره]

[٦٢٦] وَ عَدِّهِ بِهَمْزَةٍ [1] ....

الضمير اللازم بالنسبة لمطلوبه، و إن كان متعديا بالنسبة لغيره كـ: أَكْرَمتُ زيداً و أَلْبَسْتُهُ الثَّوبَ، و ظاهره أن ذلك قياس، لأنه وكله إلى المخاطب، و فيه مذاهب:

الأول: أنه قياس في اللازم و المتعدي إلى واحد ، قاله الأخفش، و هو ظاهر مذهب أبي علي.

الثاني: أنه سماعي فيهما، قاله المبرد.

الثالث: أنه قياس في اللازم سماعي في المتعدي، قاله ابن أبي الربيع، و هو ظاهر مذهب سيبويه.

الرابع: أنه قياس في كل فعل إلا باب علمت، و هو مذهب أبي عمرو و جماعة.

[تعدية اللازم بواسطة حرف الجر]

[٦٢٦] .... وَ حَرْفِ جَرّ وَ حَـذْفُهُ عَلَى السَّـماعِ يُقْتَصَر

[٦٢٧] فَانْصِبْ أَوِ اجْرُرْ بِسَماعٍ وَ قِـسِ مَـعْ كَـيْ وَ أَنْ أَنَّ إذا لَـمْ يُلْبِـسِ

[٦٢٨] وَ في مَحَلِّ ذَيْنِ خُلْفٌ فَالْأَصَـحّ نَصْبٌ، وَ مَنْ يَقُولُ: جَرٌّ، ما وَضَح

(و حرفِ جر) هو عطف على (همزة) [2] المزيدة على الخلاصة ، و ما جرى فيها يجري فيه نحو:"جلس على السطح" ، و "ضرب زيدا بالسوط" .

---

[1] (و عده بهمزة) إذا كان الفعل لازما و أريد تعديته إلى مفعول عدي بالهمزة، نحو: ذهب زيد و أذهبته، و جلس زيد و أجلسته، قاله في الشرح. قال المصنف الجوري: و قد يعدى بالنقل إلى باب التفعيل و إلى باب الاستفعال، و إلى باب المفاعلة فتخصيص الهمزة بالذكر لكثرتها، أو أراد بالهمزة الزيادة بوجه من الوجوه الأربعة المشهورة إهـ .

[2] إذا كان الفعل لازما و أريد تعديته إلى مفعول عدي [بوجهين]: ١- بالهمزة . ٢- أو بحرف الجر. إهـ جاء في شرح الفية: نحو: مررت بزيدٍ . فزيدٍ: اسم مجرور وقعَ موقعَ المفعول؛ و الأحسن في إعرابه أن يُقال: الجار مع مجروره في محل نصب مفعول به غير صريح . (المطالع السعيدة)

قوله: و حرف الجر إذا كان يمكن اقتضائه لمفعول معنى.

و قول ابن حيارة: الأفعال كلّها متعدية تارة بغير الحرف و تارة به انتقده ابن هشام بأفعال المطاوعة كـ:انكسر. **فإن قلت:** أقول انكسر بكذا مثلا. **قلنا:** ليس هذا مفعولا به إنما هو بيان لآلة الفعل لا لمن وقع به. اهـ قلت: بخلاف قولك "كسرت بيدي" فإن الباء داخلة على المفعول لأن "كسرت" مقتض للمكسور و المكسور به، لما فيه من التأثير، بخلاف "انكسر" فإن الذي فيه هو التأثير، و لذا مَثّلنا للمتعدي لغير مدخول الحرف بنفسه و له بـ"ضرب زيدا بالسوط" فتنبه للفرق.

و أفهم كلامه أن المجرور المعدي إليه هو المفعول و هو الذي في محل نصب و هو ما حققه الرضي.

[حكم حذف حرف الجر و إعراب المجرور]

قوله (**و حذفُه**) -أي: حذف حرف الجر- مبتدأ، و (**يقتصر على السماع**) خبر. ثم بعد حذفه قد ينصب المجرور، و قد يبقى على جره، و هو معنى قوله (**فانصب أو اجرر**). و قوله (**بسماع**) مستغنى عنه بقوله (**على السماع**) لأنه إذا كان الحذف من أصله سماعيا فما تفرع عنه كذلك، و هو موافق لقوله آخر الحروف: (**و هو بغير رب قل**) بخلاف قول الخلاصة «و بعضه يرى مطردا»، فإنه يعين أن يكون قولها نقلا راجعا إلى النصب لا إلى أصل الحذف. و انظر الرد على من زعم خلاف ذلك ممن تكلم عليها في حاشيتنا.

و النصب السماعي ضربان: ١- جاء في السعة. ٢- و مخصوص بالضرورة، فالأول: كـ "نصحته" و قد سبق. و الثاني: كقوله (آليتُ حَبَّ العراقِ الدَّهرَ أطعمُهُ ...) [1].

و مثال بقاء الجر قوله: (...أَشارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصابعُ) [2].

([1]) الشاهد فيه قوله «آليت حب» حيث حذف حرف الجر و هو «على» في «حب»، و نصب بالفعل «آليت»، فالأصل: آليت على حب، و هو لضرورة الشعر . (محمد الگزني)

([2]) الشاهد فيه قوله « أشارت كليب» حيث جر «كليب» بحرف جر محذوف تقديره: أشارت إلى كليب، و هو شاذ. (محمد الگزني)

[حذف حرف الجر قياسا]

(و قس مع كي و أن إذا لم يلبس) أي: و قس حذف حرف الجر لا خصوص النصب أو الجر بقرينة ما بعده [في مواضع]:

١- مع "كي" نحو جئتك كي تكرمني" أي: لكي، و هذا زائد على الخلاصة.

٢- و "أن" نحو: أو عجبتكم أن جاءكم" أي: من أن جاءكم"[1].

٣- و"أنّ" نحو: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران: ١٨] أي: بأنه.

و في التسهيل: فان ورد و كثر قبل و قيس عليه، و إن لم يكثر قبل و لم يقس عليه، فمن الذي كثر قولهم "دخلت الدار و المسجد" و نحوه، فيقاس عليه "دخلت البلدَ و البيتَ".

و من المقتصر فيه على السماع "ذهب مكة" و"توجه الشام" و" مُطِرْنا السَّهلَ و الجبلَ" و" ضُرِبَ زَيدٌ الظَّهرَ والبطنَ" [2] إهـ. فلقياس غير منحصر فيما في المتن.

و في حواشي ابن هشام يطرد مع الظرف نحو"اعتكفت يوم الجمعة"، و المفعول له نحو"جئتك إكراما لك"، و العامل المتعلق نحو ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ﴾ [الكهف: ١٩] إهـ. و في الأولين نظر لأن الظرف مضمن معنى في و المفعول له مقيد للتعليل في النصب بنفسه.

و احترز بقوله (إذا لم يلبس) من نحو"رغبت أن تفعلَ" في مقام يتبادر منه أنك راغب في الفعل، و مرادك انك راغب عنه، و بالعكس، فيوافق ما هو مقرر من الفرق بين اللبس و الإجمال، و لا يخالف ما هو مشهور من جواز ارتكاب الإجمال في الكلام، و حينئذ لا يرد عليه ﴿ وَ تَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء: ١٢٧] و انظر الردّ على من فهم الخلاصة على غير هذا، و اعترض في حاشيتنا.

---

(١) كذا في النسخة قال تعالى: {أَوَ عَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ} [الأعراف ٦٣].

(٢) في النسخة «ظهر زيد الظهر و البطن».

[محل (أنْ ، و أنّ) من الإعراب عند حذف حرف الجر]

(وَ فِي مَحَلِّ ذَيْنِ خُلْفٌ فَالْأَصَحّ نَصْبٌ، وَ مَنْ يَقُولُ: جَرٌّ، ما وَضَح): (و في محل ذين) أي: أنْ و أنّ مع صلتهما (خلف) مبتدأ و خبر، فـ[فيه قولان]:

١- الأصح و هو مذهب الخليل و الأكثرين أنه ينصب حملا على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه.

٢- و جوّز سيبويه أن يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى قَول الْخَلِيل: و لو قَال إنْسَان إنَّه جر لكان قولا قَوِيا وَ له نَظَائِر نَحْو"لاه أبوك" وَ أما نقل ابْن مَالک أن الخليل يرى أن الموضع جر و أن سيبويه يرى أنه نصب فسهو.

و يشهد لمدعي الجر ﴿وَ أَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨] ﴿و إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَ أَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [المؤمنون:٥٢] أصلهما: لا تدعوا مع الله أحدا لأن المساجد لله، فاعبدوه لأن هذه أمتكم، و لا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان أن و صلتها. و يشهد له أيضا قوله:

وَ ما زُرْتُ لَيْلـى أَنْ تَكونَ حَبيبَـةً إلـيَّ وَ لا دَيْـنٍ بِها أنا طالِبُـهْ[1]

روى بخفض "دين" عطفا على محل "أن تكون"، و أجيب بأنه عطف على توهم دخول اللام، و اعترض بأن الحمل على المحل أظهر، و ردّ بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات قاله في المغني.

و قال في الحواشي: لا يصح كونه عطفا على الموضع لعدم وجود المحرز.

قلت: هذا عند القائل به لفظ لا موضع، و إنما منع من ظهوره البناء، و نظيره أن يقال لا يعطف على هؤلاء في نحو "إن هؤلاء أتوك"، لأن الطالب للموضع مفقود، و لا يخفى سقوط هذا، نعم إذا قلنا الموضع نصب لا يجوز الجر عطفا على الموضع لأن الطالب مفقود و الجر حينئذ لحق الموضع لا مستحق اللفظ لو كانت الكلمة معربة. إهـ

قوله (جَرّ) خبر محذوفٍ أي: هو، و الجملة محكية. و (ما وضح) أي: قوله نفي، و الجملة خبر (مَنْ). و هذه زيادة على الخلاصة.

---

[1] الشاهد فيه قوله "أن تكون" حيث إنه منصوب بنزع الخافض بعد حذف حرف الجر منه، لأن أصله "لأن تكون" بدليل ظهور الجر في قوله "و لا دين" و هو معطوف على "أن تكون"، و يجب مطابقة المعطوف عليه للمعطوف . (محمد الگزنی)

[أقسام فعل المتعدي]

[٦٢٩] ﴿ وَ الْـمُتَعَدِّي مـا لِـواحِدٍ و مـا ... لِاثْـنَيْنِ ثـانيهِ لِجَـرٍّ انْتَمـى ﴾

[٦٣٠] ﴿ وَ حَذْفُه بِالنَّقْلِ فِي اخْتارَ أَمَر ... سَمَّى كَنَى اسْتَغْفَرَ يَهْدي فِي أُخَر ﴾

[٦٣١] ﴿ وَ ما إِلَى اثْنَيْنِ بِـدُونِهِ كَسى ... وَ حَـذْفُ ثـاني ذا وَ ذاكَ ذُو اتِّسـا ﴾

[٦٣٢] ﴿ وَ الْفِعْلُ يأتي ذا تَعَدٍّ وَ قَـصَـر ... بِـمَعْنَيَيْنِ لا بِـمَعْنَىً كَـفَغَـر ﴾

(المتعدي) مبتدأ، و (ما) عطف عليها خبر. و أحسنُ منه معنـى أن يكـون الخبـر مقـدّراً أي أربعـة أقسام، و (ما لواحد) مبتدأ حذف خبره أي منه أي:

أوّل الأقسام: ما يتعدي لواحد كضرب.

و ثانيها: ما يتعدي لاثنين لكن للأول بنفسه، و للثاني بالحرف، و هـو معنـى (ثانيـه ....) أي ثـاني مفعوليه بحرف كـ"اخترت زيدا من القوم". (و حذفه) -أي الجار للثاني- مبتدأ خبره الظرف أي: ثابـت بالنقل. و في هذا نظر، لأنه كقولهم في مقام الرد هذا الحكم ثابت بالنقل، فيوهم القياس، فالصـواب أن يكون الخبر (في اختار)، و (بالنقل) حال.

و الأمثلة:﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾ [1] [الأعراف: ١٥٥]، (أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ ...). "سميتُ ولدي أحمد [و] كنيته أبا الحسن"[2]، (أَستَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لستُ مُحْصِيَهُ ...)[3]. ﴿ هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾[4] [الإنسان: ٣]، و الآخر "دعوت ولدي زيدا"[5]. ﴿ زَوَّجْنَاكَهَا ﴾ [الأَحْزَاب: ٣٧] أَي بها، ﴿ صدق عَلَيْهِم إِبْلِيس ظَنّه ﴾ [سبأ: ٢٠] أي في ظنه. "عيّرت زيدا سواده"[6].

---

(١) أي: من قومه. (همع الهوامع)

(٢) أي: بأحمد. (همع الهوامع)

(٣) أي: من ذنب. (همع الهوامع)

(٤) أي: إليه . (همع الهوامع)

(٥) أي: بزيد. (همع الهوامع)

(٦) أي: به. (همع الهوامع)

و ما سبق من قصر ذلك على النقل هو رأي الجمهور. و أجاز الأخفش الصغير و ابن الطراوة القياس فيما لا لبس فيه بأن يتعين هو و مكانه نحو "بريتُ القلمَ السكينَ"، فإن لم يتعين الحرف نحو"رغبت أن تفعل"، أو مكانه نحو "اخترت قومك الزيدون"[١] لم يجز.

و ثالث الأقسام: ما يتعدي لاثنين بدون حرف الجر[٢] كـ أعطى و كسى [نحو]: "كسوت زيدا ثوبا".

قوله **(و حذف ثاني ذا)**[٣] اي المتكلم فيه، (و ذاك) اي ما قبله، و (ذو اتسا) خبر حذف، فيجوز الاقتصار على الأول، و كذا يجوز العكس، إذ لا فرق. و قال السهيلي لا يجوز الاقتصار على أحدهما.

و رابع الأقسام ما يأتي تارة متعديا و تارة قاصرا[٤] بمعنيين مختلفين كـ"فَغَرَ فاه" بمعنى فتحه، و"فغر فوه" بمعنى انفتح. و كذا زاد و نقص، أو بمعنى كنصح، و قد تقدم. و هذا كله زائد على الخلاصة.

﴿ تَقْسِيمٌ آخَرَ ﴾

[٦٣٣] ﴿ الفِعْـلُ ذُو تَصَـرُّفٍ وَ جامِـدُ فَمِنْـهُ قَـلَّ وَ تَـعـالِ وارِدُ ﴾

أي: الفعل ضربان:

١- متصرف: و هو ما تخلف صيغه باختلاف زمانه، و هو كثير.

٢- و جامد: و هو بخلافه، و هو ألفاظ معدودة: فمنها ما تقدم في النواسخ و الاستثناء. و منها (قَلَّ) نحو: قَلَّ رجل يقول ذلك، بمعنى ما رجل، لا يستعمل إلا بلفظ الماضي. و منها (تعال)، لا يستعمل إلا بلفظ الأمر نحو ﴿ تَعَالَوْا إِلَى كلمة ﴾ [آل عمران ٦٤].

قوله (وارد) خبر لمحذوف أي: هو وارد.

* * *

([١]) كذا في النسخة. و الظاهر: الزيدين.

([٢]) هذا معنى قوله (و ما لِاثْنَيْنِ ثانيهِ لِجَرٍّ انْتَمى وَ حَذْفُه بِالنَّقْلِ فِي اخْتارَ أَمَر سَمّى كَنَى اسْتَغْفَرَ يَهْدى فِى أُخَر).

([٣]) (و حذف ثاني ذا) أي: باب كسا (و ذاك) أي: باب اختار (ذو اتسا) أي: صاحب اقتداء للأول، فيجوز حذف أحد المفعولين و الاقتصار على الآخر نحو: أعطيت زيدا، و كسوته و اخترت الرجال. (المنح الحميدة)

([٤]) أي لازما. هذا معنى قوله (وَ الفِعْلُ يأتي ذا تَعَدٍّ وَ قَصَر بِمَعْنَيَيْنِ لا بِمَعْنًى كَفَغَر).

أفعال المدح و الذم

[١- نعم. ٢- بئس]

[٦٣٤] نِعْـمَ وَ بِئْـسَ رافعَا اسْمَيْنِ بِأَلْ أَوْ مـا أُضِيْـفَ لِلَّذي لَها اشْتَمَلْ

[٦٣٥] أَوْ مُـضْمَـرٍ فَسَّـرَهُ مُـمَيِّـزُ[1] ....

مبتدأ، حذف خبره مقدّر، أي و منه. و دليل فعليتهما اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما، و ضمائر الرفع البارزة فيمن قال: "نعما رجلين" و"نعموا رجالا"، ثم بعد إسنادهما إلى الفاعل و كونهما كلاما صارت جملتهما بتقدير المفرد كصفة تقدمت على موصوفها نحو: (و المؤمنِ العائذات الطيرُ...)، فصار [معنى] نعم الرجل: رجل في غاية الجود، فكأنه قيل: [رجل] نعم، أي جيد، و لما صارت الجملة بمنزلة المفرد حكيت، و إن لم يسم بها كما في "أنذرتهم"، فكان الأصل تنكير فاعلهما، لأنهما في المعنى خبر المخصوص، لكنهم التزموا أن يكون الفاعل معرفا باللام تعريفا لفظيا لا معنى تحته، أو ضميرا مفسرا بما بعده، و هو أيضا منكر في المعنى، و ليست اللام للاستغراق، كما قال أبوعلي و أتباعه، لأن علامتها صحة أن تخلفها "كل"، و لا يقال: زيد كل الرجل، فإن قيل يصح على سبيل المجاز و المبالغة، قلت: امتناع التصريح في مثل هذا بنحو "نعم كل الرجل" دليل على أنه لم يقصد به ذلك المعنى، و أيضا لا تقصد المبالغة المذكورة إلا مع التصريح بكل، و لا يقال: أنت الرجل بمعنى أنت كل الرجل، بل بمعنى أنت الكامل كان من سواك بالنسبة لك غير رجل، و ليست التي للعهد الذهني معرفة، كما قال ابن الحاجب، لما سبق في مبحث المعارف من أنّ الإشارة إلى ما في الذهن من ماهية رجل مثلا فائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام التزموا ما ذكر لداع، و هو أنهم غلوا تأخير هذا المبتدأ، ليحصل به

---

[1] فاعل نعم و بئس ثلاثة أنواع هي :

أ- أن يكون مُحَلًّى بالألف واللام نحو: نعمَ الرجلُ المؤمنُ , وبئسَ الرجلُ الفاسِقُ .

ب- أن يكون مضافا إلى ما فيه (أل) نحو: نعمَ عُقْبَى الكُرَمَا . ومنه قولك : بئسَ عُقبى الفاسقين .

ت- أن يكون ضميراً مستتراً مُفسَّرا بنكرةٍ بعده منصوبةٍ على التَّمييز , كقولك : نعمَ خُلُقاً الصدقُ . ففاعل (نعم) ضمير مستتر وجوباً تقديره (هو) تفسّره النكرة (خُلُقاً) وهي تمييز ، والصدق : مبتدأ . (شرح ألفية)

- أشار الناظم إلى الأول بقوله: (بأل). و إلى الثاني: بقوله (أو ما أضيف للذي لها اشتمل). و إلى الثالث بقوله **(أو مضمر فسره مميز)**.

التفسير بعد الإبهام، إذ له في النفس وقع، فأوردوا الفاعل في صورة المعرفة، ليكون الكلام المفيد المدح أو الذم في الظاهر على وجه لا ينكر، فإن مدح شخص منكور او ذمه لا فائدة فيه، و الجملة كما ذكرنا في تقدير الفاعل الموصوف بالفعل، لأنه سلب من الفعل معنى الزمان و الحدوث، فصار معنى نِعم: جيد، فكأنه صفة مشبهة، فنعم الرجل كجرد قطيفةٍ، و الدليل على ذلك أن المخصوص مبتدأ، و ما قبله خبر، لا خبر مبتدأ محذوف، و إلا لما دخلت عليه النواسخ مقدما على نعم نحو "كنت نعم الرجل" و مؤخرا نحو "نعم السيد كنت" و إذا كان كذلك فلو كان الخبر باقيا على جمليته لوجب فيه العائد، و الاعتذار بالاستغراق ذي اللام تقدم ما عليه، و أيضا استغراق الضمير للجنس غير معهود على أن النكرة المفسرة له في حدّ الايجاب، و الاعتذار بكون ذي اللام قائما مقام الضمير لا يصح، و إلا لكان الضمير إذا قام مقامه راجعا إلى المبتدأ غير محتاج للتمييز في نحو "زيد نعم رجلا"، و الاعتذار بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون الضمير تقدم ما عليه، و أيضا لا يجوز: زيد ضرب رجل، مع أن (رجل) يطابق كل فرد، فلم يبق، إذن، بعد ابطال الوجوه، إلا أن تكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج إلى الضمير، و يؤيد ذلك دخول حرف الجر على نعم و بئس، مطردا، نحو ما هي بنعم الولد، و ليس ذلك على الحكاية و حذف القول، كما قال بعضهم في قوله (ما ليلي بنام صاحبه)، لأن ذلك في نعم و بئس، مطرد كثير، فيحمل نحو: يا نعم المولى، على أنه منادى، و أيضا يطرد دخول لام الإبتداء و القسم عليهما، و لا يفعل ذلك بالماضي دون (قد)، و هذه الأشياء هي التي غرت الفراء حتى ظن أنهما في الأصل اسمان، و لو كان كذا لم يكن لرفع ما بعدهما وجه، إلا بتكلف، و لكون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزأيها [لا] ظرف و لا غيره، فلا يقال: نعم اليوم الرجل. قاله الرضى. و نقله الدماميني و قال بعده: و لا يخفاك ما في بعضه من التعسف و الاقدام على مفارقة الجماعة. انتهى.

قلت: ما قاله قريب جدا مما ذهب إليه الكسائي. قال ابن عصور ذهب الكسائي إلى أن قولك "نعم الرجل" و"بئس الرجل" اسمان محكيان، و هما جملتان في الأصل نقلتا و سمي بهما، إهـ و قلنا: قريب منه لأن الرضي لا يقول بالتسمية، كما سبق. و قد ذهب الفراء كما مر عنه إلى اسميتهما، فقد حام الجماعة على هذا المعنى، و يدل له عدم الاكتفاء بهما، و توقف كلاميتها على الخصوص، و ما

دلت الأصول الصحيحة على صحته تعين المصير له، و إن كان خلاف قول الجماعة، فإن الوقوف مع ما دل الدليل على أن غيره هو الصحيح جمود و تقليد غير محمود، لكن لا يقبل ذلك الأول إلا المتضلع بمعرفة القواعد الثاقب الفهم إلحاد النظر، هذا هو المعوّل عليه، و ما سواه لا التفات إليه.

و في الخصائص لا في الفتح بعد أن ذكر المراد بالاجماع في نحو إجماع البلدين البصرة و الكوفة، و إنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص، و لا المقيس على المنصوص، و إلا فلا، لأنه لم يرو في قرآن و لا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص بذلك في كل الأمة، و إنما هو على علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علة صحيحة، و طريق نهجة كان خليل نفسه ،و أبا عمرو فكره، إلا أننا مع ذلك لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها، و تقدم نظرها إلا بعد إمعان و اتقان، انتهى.

و التعسف بحسب الظاهر في قول الرضي لا يقال: أنت الرجل بمعنى: كل رجل، فيحمل على أن ذلك لا يقال إذا لم تكن في الكلام صفة مخصوصة يكون الاستغراق بحسب المتصفين بها حتى لا ينتقض بنحو "أنت الرجل علما"، و إنما لا يقال فيما ذكر لأن المبالغة حينئذ غلوا خارجا عن حد القبول -و الله تعالى أعلم-.

و هما لإنشاء المدح و الذم كما صرحوا به، فإذا قلت: نعم الرجل زيد، فإنها تنشيء المدح و تحدثه بهذا اللفظ، و لا وجود له في الخارج قبل ذلك حتى تقصد مطابقة هذا الكلام إياه بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا، و لو كان إخبارا صرفا عن جودته خارجا لدخله التصديق و التكذيب، فقول الأعرابي لمن بَشّره بمولودة و قال، نعم المولودة: و الله ما هي بنعم المولود ليس تكذيبا له في المدح، إذ لا يمكنه تكذيبه فيه، بل هو إخبار بأن الجودة التي حكم بحصولها في الخارج ليست بحاصلة، فهو إنشاء جزؤه الخبر، و كذا الإنشاء التعجبي، و الذي في (كم) الخبرية، و: رب.

قال الرضي: هذا غاية ما يمكن توجيه إنشائية ما ذكر به، و لِي فيه نظر، إذ يطرد ذلك في جميع الأخبار، لأنك إذا قلت: زيد أفضل من عمرو فلا ريب في كونه خبرا، و لا يمكن أن يكذب في التفضيل، بل في أفضلية زيد، و كذا إذا قلت: زيد قائم فهو خبر، بلا شك، و لا يدخله التصديق و التكذيب من حيث الاخبار، بل من حيث القيام، فكذا قوله: ليس بنعم الولد بيان لأن الجود المحكوم بثبوتها خارجا ليست حاصلة، و كذا في فعل التعجب، و في كم، و رُبّ. انتهى.

قلت: و نقله كثير من المتأخرين و سلموه، و لي فيه نظر لما نجده من الفرق المبين بين "زيد قائم" و"نعم الرجل زيد"، و هو أن المتكلم بالأول قاصد الاعلام بلا ريب، و المتكلم بالثاني قاصد مدح زيد و الثناء عليه، و إن لزم من ذلك الاعلام بالجودة المعتقدة في نفس الأمر، فإن هذا دأب كل إنشاء، و تلك الجودة المعتقد ثبوتها لم تقصد حكايتها و لا يلزم من إعتقاد ثبوت المعنى المفهوم من اللفظ قصد إفادة اللفظ له مطابقة، و إلا لم يتصور الإنشاء في جملة الحمد و نحوها، لأنّ الحامد في غير مقام التخييل يعتقد اتصاف المحمود بالمحمود عليه في نفس الأمر، و قولهم: الكلام إن كان لنسبته خارج تطابقه أوْ لا فخبر و إلا فإنشاء معناه: تقصد مطابقته لها أوْ لا تقصد، فالنفي في قولهم: و الا للقصد بدليل أن كل معقولين لابد من نسبة بينهما في الواقع، اما الانتفاء أو الثبوت، و إلا ارتفع النقيضان، لكن قد لا يكون ذلك ظاهرا، فلا يحظر في البال، كما في نحو "بعت"، و قد يكون ظاهرا و يحظر، كما في باب نعم، و ما ذكره في نحو "زيد أفضل من عمرو" جوابه أنه ليس المراد منه الثناء أو ضده، بل الاعلام بزيادة المتصف به على غيره بدليل "هذه الخشبة أطول من هذه" لمن يعتش على طويلة، و"هذا الحصير أكبر من هذا" لمن يتطلب كبيرا في عدة، و"هذه الإناء أوسع من هذا" لمن يحب واسعا، و نظائره لا تحصر، نعم قد يقصد المدح فيما يليق فيه ذلك عرضا و تبعا، فالفرق بين البابين أن المقصود في الأول بالذات المدح و الذم، و الاعلام بالجودة و ضدها مقصود بالعرض، و في الثاني العكس، و عدم الاطراد في الثاني دون الأول شاهد لذلك، و إلا فما يقول في قولك: زيد جيد تريد[1] مدحه بالجود و الثناء عليه به لا يسما وقع، صرح كما مر في كلامه بأن "نعم الرجل زيد" بمعنى: زيد جيد، و كذا قولك "الجود لزيد" و"الحمد لله"، نعم قد يقال قائل: الحمد لله، لا إشكال في عدم قصده الاخبار، فإنه يقول ذلك إذا أكل أو شرب أو نحو ذلك، و هو وحده، و كذا على سبيل محض الذكر، بخلاف قائل "زيد جيد" و"نعم الرجل زيد"، و جوابه أنه لا يلزم من قصد الاخبار في الجملة كون الجملة خبرية، لأنه قد يكون مقصودا تبعا، كقولك لمن يسألك بيع شيء: بعتكه، ألا ترى أنك تريد[2] بذلك إنشاء البيع، و اعلام المشتري بذلك الإنشاء، و لا يلزم من قصدهما باللّفظ دفعة تساويهما، بل الاعلام بإنشاء البيع فرع إنشائيته، فهما مرتبان فيما بينهما، و كذا مقصود القائل "زيد جيد" و"نعم الرجل زيد" إنشاء الثناء عليه، و إشاعة ذلك الثناء، و

---

(١) في النسخة «تزبد».
(٢) في النسخة «ترين».

إظهاره بالاعلام به، لكن هنا أمر آخر و هو أن المتكلم بزيد جيد يريد مع ما تقدم الاعلام بجود زيد، فيقوى جانب الاخبار؟ و جوابه أنه لا سبيل إلى الحكم بأن ذلك مقصوده بالذات في كل مقام، لأنه تحكم و تحجير على المتكلم، فنقول حينئذ: قد يكون ذلك مقصوده بالذات، كما إذا كان يخاطب من يجهل ذلك، و يريد إطلاعه على حال زيد، و تكون الجملة حينئذ خبرية متضمنة إنشاء، و قد يكون مقصوده بالذات الثناء، كما إذا كان يخاطب بذلك من هو عالم بحال زيد مستحضر لها، و هو مستعمل كثيرا يتكلم الشخصان مثلا في شأن زيد من جهة اتصافه بالعلم و تبحره فيه و تحقيقه له، فيقول أحدهما للآخر بعد ذلك: إنه لعالم، فيقول الآخر: نعم هو عالم، و في كلام العامه بالحق هو عالم ، و يعود الأول و يقول: اي و الله عالم و نعم العالم، و تكون الجملة حينئذ انشائية بلا ريب، و هذا التفصيل في نحو "زيد جيد"، و أما نحو "نعم الرجل زيد" فليس فيه إلا الثاني، لأنك لا تريد وصفه بصفة مخصوصة كالجود مثلا بل المدح العام الشائع في كل خصلة محمودة على سبيل المبالغة، فتدبر.

و أفهم قوله (**بأل**) نعت لـ (**اسمين**) متعلق بكون خاص قرينته التعبير بأل أي معرفين حقيقة و صورة على المتداول المشهور، أو صورة فقط على التحقيق المذكور، كـ"نعم العبد"، و "بئس الشراب". و (**ما**) معطوفة على (**اسمين بأل**) أو ما أضيف للمعرف بها كـ ﴿ نِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾ [الرعد: ٢٤]، و ﴿ بِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [النحل: ٢٩]، و المضاف للمضاف المعرف بها في الحكم المضاف للمعرف بها كقوله (فنِعْمَ ابنُ أُختِ الْقومِ، غَيرَ مُكذَّبٍ ...). و (**مضمر**) عطف على (**اسمين**) أيضا، و جملة (**فسره مميز**) صفة نحو: ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ [الكهف: ٥٠].

و تمثيل الخلاصة ليس المراد منه مجرد الايضاح حتى يحسن إسقاطه، بل هو مفيد لأحكام:

منها أن هذا الضمير لا يبرز في تثنية و لا جمع إلا في النادر، و إلا لقال: نعموا قوما.

و **منها** أنه ملازم للافراد، فتمييزه يطابقه معنى فقط، نعم يجب في التمييز أن يطابق المخصوص لفظا و معنى.

و **منها** أن التمييز يشترط كونه قابلا لأل احترازا عن اسم التفضيل المقرون بمن، و من هنا ضعف القول بأن "ما" في (نعما) تمييز.

و **منها** أنه ملتزم الذكر، فلا يحذف إلا شذوذا، كما تقدم في التمييز.

[حكم الجمع بين التمييز و الفاعل الظاهر في نِعْمَ و أخواتها]

[٦٣٥] .... وَ جَمْعُهُ مَعْ فاعِلٍ مُجَوَّزُ

قوله (و جمعه) -أي التمييز- مبتدأ، و الظرف متعلق به، و (مجوز) خبر، و مراده بالفاعل خصوص الظاهر بقرينة (مجوز) لأن جمعه مع الفاعل المضمر لازم كما هو مفهوم قوله (فسره مميز) [1]، و منه قوله:

نِعْمَ الْفَتاةُ فَتاةً هِنْدُ، لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيةِ نُطْقاً، أو بِإيماءِ [2]

و هذا رأي المبرد و الفارسي. و الجمهور على المنع، و تأولوا البيت و نحوه بأن المنصوب حال مؤكدة، و المسألة ناظرة إلى مجيء التمييز مؤكدا، و قد مرّ ما فيها في مبحث التمييز فراجعه.

[إعراب (ما) الواقعة بعد نعم ، و بئس اي: (نعما و بئسما)]

[٦٣٦] وَ مَا بِـ {بِئْسَمَا اشْتَرَوْا} مُمَيِّز وَ سيبَوَيْهِ فاعِلٌ، وَ مَيَّزُوا [3]

هذا الخلاف لا يختص بـ "ما" المتلوة بجملة فعلية، كما يوهمه المتن، بل هو جار في:

---

(1) نحو: نعم رجلاً زيدٌ . (شرح ألفية)

(2) الشاهد: الجمع بين فاعل نعم الظاهر -وهو "الفتاة" وبين تمييزها- وهو "فتاة" "وليس في التمييز معنى زائد على ما يدل عليه الفاعل، ولكن الغرض منه مجرد التوكيد لا رفع إبهام شيء. (ضياء الساك)

(3) تقع (ما) بعد نعم وبئس , كما في قوله تعالى: {فَنِعِمَّا هِيَ} وقوله تعالى: {بِئْسَمَا}، و اختلف في إعرابها, على النحو الآتي:

أ- قيل: إنها نكرة منصوبة على التمييز , والفاعل ضمير مستتر . وهذا هو مذهب الأخفش.

ب- قيل: إنها اسم معرفة , وهي الفاعل. وهذا هو مذهب ابن خَروف, ونَسبه إلى سيبويه. (شرح ألفية)

* و على أية حال فإن ما كلمة مبهمة يؤتى بها لأغراض متعددة فقد يكون الغرض من الاتيان بها الابهام على السامع نحو أن تقول (بئسما فعلت) فلا تذكر ما فعل، لأنك لا تريد أن يعلم أحد بما فعل عدا المخاطب أو قد يكون الامر معلوما فلا تريد أن تعيد ذكره فتكتفي بالاشارة إليه. (معاني النحو)

* قوله (ميزوا) أي: جعلوها تمييزا في الإبهام فلا تكون مميزا. (المنح الحميدة)

المتلوة بالمفرد نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]. قيل: نكرة هي تامة تمييز، و الفاعل مستتر، و هي المخصوص. و قيل: معرفة تامة فاعل، و هي أيضا المخصوص.

و كذا غير المتلوة بشيء نحو: "دققته دقا نعمّا". قيل: هي معرفة تامة فاعل. و قيل: نكرة تامة تمييز، و الفاعل مستتر، و المخصوص عليهما محذوف.

نعم القول بأنها تمييز قبل الفعل تحته ثلاثة أقوال، و بأنها فاعل قبله أيضا تحته خمسة أقوال، بسطها ابن قاسم و غيره. و قول الخلاصة «في نحو» يمكن أن يكون إشارة للمتلوة بمفرد و غير المتلوة بشيء.

و القول بأنها فاعل نسبه ابن خروف لسيبويه، و هو معنى ما في المتن.

و ردّ ابن مالك القول بأنها تمييز بأنها تساوي المضمر في الابهام، فلا تكون تمييزا، قال في الشرح: و إلى هذا أشرت بقولي (و ميزوا)، إهـ أي: ميزوا هذا القول أي: قول سيبويه عن غيره، أي اعتبروه دون غيره إشارة لترجيحه. و أجيب عن ردّ ابن مالك بأنا لا نسلم تساويهما في الابهام، لأن (ما) بمعنى شيء عظيم، فلا تساوي المضمر.

قال الرضي: و يضعف قول سيبويه عدم مجيء (ما) بمعنى المعرفة التامة في غير هذا الموضع إلا ما حكى سيبويه "إني مما أن أفعل ذلك"، و أيضا يلزم حذف الموصوف أعني المخصوص وإقامة صفته مقامه في نحو﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ [النساء: ٥٨] و هو قليل، إذ التقدير: نعم الشيء شيء يعظكم به.

[موقع المخصوص بالْمَدْحِ ، أو الذَّمّ في الكلام]

[٦٣٧] ﴿ وَ بَعْدُ فالْمَخْصُوصُ لا مَعْ مُشْعِرِ مُبْتَدَأً أو خَبَراً لِمُضْمَرِ ﴾

أي: و بعد أخذ "نعم" و "بئس" فاعلهما الظاهر و تمييز المضمر فالمخصوص يذكر [نحو] "نعم الرجل زيدٌ"، و "بئس رجلا عمرٌو"، و هذا إن لم يتقدم ما يشعر به، و إلا كفى عنه نحو ﴿ نعم العبد ﴾ [ص: ٤٤] لتقدم ذكرِ {أيوب}[1] عليه الصلاة السلام.

(فالمخصوص) مبتدأ و خبره محذوف.

([1]) {نعم العبد} أي: (نعم العبدُ أيوب) فحذف المخصوص بالمدح لتقدّم ما يُشعر به ويدلّ عليه.(شرح الفية)

[إعراب المخصوص]

و (مبتدأ) و ما عطف عليه حال بيّن به إعراب المخصوص. فإن كان مبتدأ فخبره الجملة قبله، و إن كان خبرا فمبتدأه محذوف تقديره هو أي الممدوح[١]، و قد تقدم رده بدخول النواسخ. و أشار بقوله (لمضمر) إلى أن مبتدأه على هذا القول واجب الحذف.

و كلامه يوهم امتناع تقديم المخصوص، و ليس كذلك. نعم إذا تقدم فهو مبتدأ لا غير. و قد أورد مثل هذا على الخلاصة، و أجيب بأن قولها بعد حال من قولها (مبتدأ أو خبرا) أي هذا إعرابه حال كونه بعد أي و أما إذا كان قبل فليس إلا مبتدأ، و هذا بعيد جدّا في المتن.

[٣- ساء]

[٦٣٨] ﴿ كَبِئْسَ ساءَ[٢] .... ﴾.

"ساء" من أفراد فعل المذكور، و إنما أفردها بالذكر، لقوة مشابهتها ببئس، لأنها للزم العام الشائع في كل خصلة مذمومة بخلاف غيرها نحو جهل و بخل، فإنه ذم بصفة مخصوصة.

---

(١) ففي إعراب المخصوص [وجهان]:

أ- أن يُعرب مبتدأ , والجملة قبله خبر عنه , نحو : نعمَ الرجلُ أبو بكرٍ , وبئسَ الرجلُ أبو لهبٍ . فأبو بكر , وأبو لهب : مبتدآن , والجملة قبلهما من الفعل والفاعل في محل رفع خبر عنهما .

ب- أن يعرب خبرا لمبتدأ محذوف وجوباً , والتقدير: نعم الرجل هو أبو بكر. (شرح ألفية)

(٢) ساء: تستعمل استعمال (بئس) في إفادة الذّم، و في أحكام الفاعل والمخصوص، فيكون فاعلها مقترنا بأل، نحو: ساء الرجلُ أبو جهلٍ، ويكون مضافا إلى ما فيه أل، نحو: ساء حطبُ النار أبو لهب، ويكون ضميراً مفسراً بتمييز، ويُذكر المخصوص بالذم بعدها. (شرح ألفية)

[٤- فعُل]

[٨٣٨] .... وَ كَنِعْمَ فَعُلا مِنْ ذِي ثَلاثَةٍ[١] ....

و التشبيه في المعنى و الحكم إلا أن "فعُل" مشرب معنى التعجب، و لذلك لا يصاغ إلا مما استكمل الشروط الآتية في التعجب. و التشبيه في الحكم إنما يجري على لغة حكاها الأخفش، و إلا فكثير من العرب يجيزون في فاعل "فعل" هذا انجرار فاعله بالباء بكثرة، و استغناؤه عن أل كحسن زيد، و إضماره على وفق ما قبله، كـ (مَرَرْت بِأَبْيَات جاد بِهن أبياتاً وجدن أبياتاً).

و قوله (من ذي ثلاثة) أي: مطلقا كان مضموم العين أصالة، أو مكسورها، أو مفتوحها، فيحولان إلى فعُل بالضم، و يفعل به ما ذكر، لكن عبارة المتن كالخلاصة ظاهرة في الأخيرين لا في المضموم، لأن ذلك فعل الثلاثي لا أنه من الثلاثي، لأن الظاهر من كذا التحول عن شيء .

[٥ ـ حبذا]

[٦٣٨] ....وَ حَبَّذا اجْعَلا

[٦٣٩] فاعِلَـهُ ذا ، وَ بِلا قُـلْ ذَمّـا[٢] وَ أَوْلِ ذا مَخْصُوصَهـا أَيّاً مَـا

[٦٤٠] وَ أَبق ذا............ ....

يقال حَبَّه يَحِبُّه بكسرٍ عن المضارع، و أصل هذا (حَبَبَ) بالفتح، و أما "حَبَّ" من (حَبَّذا) فأصله بالضم، لأنه بمعنى: صار حبيباً، ثم أدغم، و ألزم منع التصرّف، لصيرورته كنعم في الدلالة على المدح و الذم حين إيلاء (ذا) إجماعا، و ليس هذا التركيب مزيلا لفعلية (حب)، فيكون مع (ذا) مبتدأ، خلافا للمبرد و ابن السراج و من وافقهما، فهو عندهم كقولك "المحبوب زيد" مبتدأ، و المخصوص خبره.

---

(١) [مِن] الأفعال التي تستعمل استعمال نعم و بئس كُلُّ فِعْلٍ بُنِيَ على (فَعُلَ) بشرط أن يكون صالحاً للتَّعَجُّب منه سواء في ذلك ما هو على وزن (فَعُلَ) أصالة، نحو: ظَرُفَ، وشَرُفَ، وخَبُثَ، أو ما كان مُحَوَّلا إلى هذا الوزن، نحو: ضَرُبَ، وفَهُمَ . فكل ذلك يجوز استعماله للمدح، أو الذم، ويأخذ أحكام نعم، وبئس في جميع ما تقدم لهما من أحكام مطلقاً، فتقول: شَرُف الرجلُ أبوبكرٍ، ولَؤُمَ الرجلُ أبو جهلٍ، وخَبُثَ حَطَبُ النارِ أبو لهبٍ، وشَرُفَ رجلاً عُمَرُ . (شرح ألفية)

(٢) يقال في المدح: حبذا زيد كما قيل: نعم الرجل، و الجمهور على أن ذا فاعل حب. (المطالع السعيدة)

قال ابن مالك: و هي مقرون بفعلية حبّ و فاعلية ذا قبل التركيب، و إنهما بعد التركيب لم يتغيّرا معنىً و لا لفظاً، فلا يتأتى حينئذ ما قالوه. قال الدماميني: و لا أدري كيف وفقا في هذا.

و ليس التركيب أيضا مزيلا لاسمية (ذا)، فيكون مع (حب) فعلا أي: يصير الفاعل بالتركيب كبعض حروف الفعل و الفاعل المخصوص، خلافا للأخفش و من وافقه، و فيه تغليب أضعف الجزئين، و ادعاء تركيب فعل من فعل و اسم، و لا نظير له مع تجرّده عن الدّليل.

قوله (و حبذا) عطف على (**فعلا**)، و (**فاعلَه**) مفعول (**اجعلا**) الأول، و (ذا) الثاني، و فيه ردّ للقولين السابقين.

و إذا أدخلت عليها "لا" صارت بمعنى بئس [1]، فـ (**بلا**) متعلق بـ (**قُل**)، و المحكي مقدّر، و (**ذمّا**) ظرف على تقدير مضاف، أو مفعول لأجله أي: قل: (لا حبّذا) بـ "لا" في مقام الذّم، أو لأجله.

[موقع المخصوص و حكم إفراد (ذا) و تذكيرها في حبَّذا ، و لا حبَّذا]

[**و أَوْلِ ذا مخصوصَها** [2] **أيّا ما و أبق ذا** [3]]: و (ذا) مفعول أوّل لـ (**أول**) قصد لفظه، و (**مخصوصها**) الثاني، و يكون المخصوص مبتدأ مخبرا عنه بالجملة الفعلية، أو خبر مبتدأ لا يظهر، كقوله "نعم الرّجل زيد".

و فهم من قوله (**أول**) أن المخصوص لا يتقدم.و (**أيّا**) خبر كان محذوفة، و (**ما**) صفة (**أيّا**) للتّعميم أي: أيّ شيء كان المخصوص فأول ذا إياه أي: سواء كان مفردا مذكراً أو مؤنثاً، أو مجموعا.فـ (**أيا**) اسم شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه. قوله (و أبق ذا) أي: على حاله من الإفراد و التذكير مع المخصوص المختلف. و سِرّ الأمرين ما في الخلاصة من أن هذا كلام جرى مجرى الأمثال في الفشو و كثرة الاستعمال، فلا يُغيّر عن حالِه.

---

(١) تقول: لا حبَّذا الكذبُ .(شرح ألفية)

(٢) يعني: يذكر المخصوص بعد "حَبَّذَا" ، و "لا حَبَّذَا" و لا يتقدَّم عليهما . (شرح ألفية)

(٣) و يجب إفراد (ذا) وتذكيرها سواء أكان المخصوص مذكراً ، أو مؤنثا ؛ مفرداً، أو مثنى ، أو جمعاً ؛ تقول: حبَّذا زيدٌ ، وهندٌ، والزَّيدانِ، والهندانِ، والزَّيدونَ، والهنداتُ ؛ فتَلْزَم (ذا) الإفراد والتذكير . (شرح ألفية)

[حكم الاسم الواقع بعد (حَبَّ)]

[٦٤٠] ﴿ .... وَ ما سِواها ارْفَعْ بِحَبَ أَوْ جُرَّ با[1]، وَ مِنْهُ ضَمُّ الْحا غَلَب[2] ﴾

(و ما سواها) -أي ذا- مفعول بـ (ارفع)، و (بحبّ) متعلقٌ به، (أو جر) عطف على (ارفع)، و (با) نُصب على نزع الخافض أي: بباء، لأن حبّ هذا حينئذ من باب فعُل المتقدم، و قد سبق أنه يجوز رفع فاعله تجرّداً من أل و الإضافة لتاليها، وجره بالباء الزائدة كقولك:

حَبَّ بالزَّوْر الَّذِي لَا يُرى مِنْهُ إلاّ صفحةٌ أَو لمامْ

و في المتن سلامة ممّا في الخلاصة من إدخال العاطف على العاطف.

[حركة حرف الحاء في حَبَّ]

(و منه) -أي من حبّ الرّافع لغير "ذا"- متعلق بـ (غلب)، و (ضم الحا) مبتدأ، و (غلب) خبر، و أمّا مع "ذا" فيتعيّن الفتح، كما قالوا، فقوله في الشرح: و قد لا تضم حاؤها كقوله: (... فَحَبَّذَا رَبًّا وَ حَبَّ دِينًا) فيه شيء، لكن هذا مقيّد كما في التوضيح بما إذا جعلت مع (ذا) كالكلمة الواحدة.

❊ ❊ ❊

([1]) إذا وقع بعد حَبَّ اسمٌ غير (ذا) جاز فيه وجهان:

أ- الرفع، نحو: حَبَّ زَيْدٌ . فزيدٌ: فاعل .

ب- الجرّ بِبَاء زائدة، نحو: حَبَّ بزيدٍ . فزيدٍ: فاعل مرفوع محلاً . (شرح الفية)

([2]) و حركة الحاء في حَبَّذا: وجوب الفتح . فإن وقع بعد حَبَّ اسمٌ غير (ذا) جاز ضمُّ الحاء وفتحها؛ فتقول: حُبَّ زيدٌ، وحَبَّ زيدٌ . والأكثر الضّم. (شرح الفية)

﴿ فِعْلَا التَّعَجُّبِ ﴾

[صِيغَتَا التَّعَجُّبِ، و إعراب ما بعدهما]

[٦٤١] ﴿ وَ مِنْهُ ما أَفْعَلَ أَفْعِلْ عَجَبا [1]   وَ تِلْوَ ذاكَ اِنْصِبْ، وَ هذا اجْرُرْ بِبا ﴾

أي: و من الفعل الجامد ١- (أَفْعَلَ) على صيغة الماضي، و لا يكون إلا مسبوقا بـ "ما"، ٢- و (أَفْعِلْ) -على صيغة الأمر- للدلالة على معنى التعجب.

(و تلو ذاك) -أي: "ما أفعل"- مفعول (انصب)، لأنه مفعول به [2].

(و هذا) -أي: تلوه و هو "أفعل"- مفعول (اجرر)، و (ببا) متعلق به [3].

و ما أفاده الكلام من فعلية 'أَفْعَلَ' الأول هو رأي البصريين و الكسائي، و ذهب بقية الكوفيين إلى اسميته، و الخلاف مبسوط في التأليف المتداولة.

و أما "أَفْعِلْ" الثاني مجمع على فعليته، و هو و إن كان بصورة الأمر ليس أمرا في الحقيقة على الصحيح، و مدخول الباء فاعله، و هي زائدة، لأن أصل أحسِن بزيدٍ: أحسَن زيد أي: صار ذا حسنٍ، ثم حوّل إلى صيغة الأمر، ليظهر الفرق بين الصيغتين، فقبُح إسناده إلى الظاهر، فزيدت الباء لزوما إصلاحا للفظ، و قد يجرد منها إذا كان أن و صلتها كقوله: (... وَ أَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا).

---

[1] قوله (**ما أفعل** ...) الخ و لا ينصب فعلا التعجب المفعول المطلق لأنهما كالجامد، و لا يذكر للمستتر فيه شيء من التوابع. (ابن القره داغي)

[2] نحو: مَا أَحْسَنَ زيداً، ما : اسم تعجُّب مبني على السكون في محل رفع مبتدأ . أحسنَ : فعل ماضٍ مبني على الفتح , والفاعل : ضمير مستتر وجوباً ، تقديره (هو) يعود إلى (ما) والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر (ما) . زيداً : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة . ومعنى هذه الصِّيغة : شيءٌ أحسنَ زيداً (أي : جَعله حَسَناً). (شرح ألفية)

[3] نحو: أَحْسِنْ بزيدٍ ! أحسنْ : فعل أمر للتَّعجّب مبني على السكون . بزيدٍ : الباء حرف جر زائد مبني على الكسر , وزيدٍ : فاعل مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة التي هي حركة حرف الجر الزائد . والمعنى : صار زيدٌ ذا حُسْنٍ . (شرح ألفية) + و لولا هذه الباء لم يعرف أن المقصود بـه التعجب، فلو قيل: أكرم خالدا لم يكن فيه معنى التعجب، فالباء عينت أن المقصود به التعجب. (معاني النحو)

[حذف المتعجَّب منه، و الفصل بين فعل التعجب و معموله]

[٦٤٢] ﴿ وَ حَــذْفُهُ جــازَ لِــعِلْمٍ، وَ صِــلا بِالْفِعْلِ، أَوْ بِالظَّرْفِ[1] وَ النِّدا افْصِلا ﴾

(و حذفُه) -أي: تلو الصيغتين و هو المتعجب منه- مبتدأ، و (جاز) خبره، و (لعلم) متعلق به أي: لابد لصحة الحذف من قرينة، و لابد أن تكون واضحة، و مع ذلك فحذفه مستكره، لأنه روح الكلام، و عليه مداره، فقول الخلاصة: «إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ» أخصّ ممّا هنا، و قوله: «استَبِحْ» إشارة للاستكراه المتقدم، لأنه لا يقال: استباح فلان حمي فلان إلا فيما حقه أن يحفظ و لا يباح أو فيما تصعب إباحته.

و مثال ذلك مع "ما أفعل" قول سيدنا علي كرم الله وجهه:

جَزَى اللهُ عَنِّـــي وَ الْجَزَاءُ بِفَضْلِـــــهِ رَبِيْعَـــةَ خَيْـــرًا: مَا أَعَفَّ! وَأَكْرَمَـــا! [2]

أي ما أعفَّهم و ما أكرمهم.

و مع "أفعِل" قوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَ أَبْصِرْ ﴾ [مريم: ٣٨] أي: بهم [3]. و لابد من كون أفعِل مسبوقاً بآخر مثله عاملا في مثل المحذوف غالبا، و من غير الغالب قوله: (... وإ نْ يَسْتَغْنِ يوماً فَأَجْدِر) [4] أي به.

و إنما حذف مجرور الباء مع كونه فاعلا، لأن جره كساه صورة الفضلة.

قوله (و صِلا) أمر بالوصل حذف مفعوله لتقدّم ما يدل عليه أي: التلو المنصوب و المجرور، **(بالفعل)** متعلق به. و سرّه أن الفعل ضعفت بالجمود فلم يفصل بينه و بين معموله لذلك، و لهذه العلة لا يجوز تقدم المعمول عليه، كما في الخلاصة.

---

(١) قوله (بالظرف) و أجاز المازني و الفراء الفصل بالظرف، و المراد به ما يعم المجرور. و ابن كيسان الفصل بلولا الامتناعية نحو: ما أحسن لولا طلقه زيدا. (ابن القره داغي)

(٢) الشاهد: حذف المتعجب منه؛ وهو مفعول فعل التعجب؛ لأنه ضمير يدل عليه سياق الكلام. (ضياء السالك)

(٣) حذف المتعجب منه (بهم) لدلالة ما قبله عليه؛ و ذلك لأن (أبصر) معطوف على (أسمعْ بهم) (شرح ألفية)

(٤) الشاهد: في قوله "فأجدر"؛ حيث حذف المتعجب منه مع حرف الجر، من غير أن تكون صيغة التعجب المحذوف معمولها، معطوفة على أخرى مذكور معمولها المشابه للمحذوف. (ضياء السالك)

قوله (**افصل**) المعطوف بأو على (**صل**)، و (**بالظرف**) متعلق به كقوله (.... وَ أَحْرِ إذا حَالَت بأَنْ أتَحَوَّلَا) [١]، و مِثْلُ الظرفِ أخوه المجرور.

و هذا بشرط تعلقهما بفعل التعجب، فإن تعلقا بالمتعجب منه [نحو] "ما أحسن معتكفا في المسجد" امتنع الفصل بهما [٢].

و زاد على الخلاصة جواز فصله بالنداء، لأنه ورد في الكلام الفصيح كقول سيدنا علي كرّم الله وجهه:

أَعْزِزْ عَلَـــيَّ أبـــا اليَقْظَـــانِ   أنْ أَرَاكَ صَرِيعـــاً مُجَـــدَّلاً [٣]

أي: يا أبا اليقظان. قال في شرح التسهيل بعد أن مثّل به: و هذا مصحح للقول بالفصل بالنداء.

[حكم الفصل بين ما و أفعل]

[٦٣٤] ﴿ وَ الْفَصْلُ بَيْنَ ما وَ أَفْعَلَ امْتَنَعْ   إلّا بِكانَ إنْ مَزِيْـدةً تَقَـــعْ [٤] ﴾

(**الفصلُ**) مبتدأ، و (بين) متعلق به، و جملة (امتنع) خبر. و قد تقدم أنّ (كان) تزاد بين الشيئين المتلازمين كما التعجبية و خبره، و من ذلك قول مادح النبي ﷺ:

ما (كانَ) أَسْعَـــدَ مَـــنْ أَجابَـــكَ آخِـــذاً   بِهُـــداكَ، مُجْتَنِبـــاً هَـــوىً و عِنـــادا

و أشار بقوله (**مزيدة تقع**) إلى ردّ رأي السيرافي فإنه قال: "كان" خبر ما، و فيها ضميرها، و أفعل خبرها. قال الرضي: و فيه بُعد، لأنه ليس كان على صيغة التعجب، و فائدة دخولها في التعجب أن فعله سلب الدلالة على الزّمان، لأنه إنشاء، و الغالب دوام الوصف المتعجب منه كالحسن و القبح، فلما

---

(١) الشاهد: الفصل بالظرف- وهو: "إذا حالت" بين فعل التعجب و هو"احر" وبين معموله، وهو قوله: "بأن أتحولا". (ضياء السالك)

(٢) فلا يقال: ما أحسن في المسجد معتكفا، لئلا يلزم الفصل بين الفعل ومعموله بمعمول معموله. (ضياء السالك)

(٣) فقد فصل بين فعل التعجب (أعززْ) ومعموله المصدر المؤول (أن أراك) بالمجرور، والنداء (عليَّ أبا اليقظان) وهذا يدلّ على جواز الفصل بالنداء أيضاً. (شرح ألفية)

(٤) قال في الشرح: لا يفصل بين أفعل و ما بغير كان، و أما بكان الزائدة فيجوز الفصل نحو: ما كان أحسن زيدا. إهـ قال ابن القره داغي: قوله (إلا بكان) الحصر بالنسبة إلى ما هو مقيس فلا ينتقض بنحو"مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا"، وَ"مَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا". ثم فائدته التنبيه على عدم دوام الفعل المتعجب منه. إهـ

أريدت على الانقطاع في نحو "ما (كان) أصحَّ عِلمَ من تقدَّمَ؟ " جيء بكان، و لا ينتقض هذا بالبيت الذي قبله، لأن المراد فيه من كان معاصرا له عليه الصلاة و السلام و إن كان الحكم غير مختص بهم.

و شذ الفصل بأصبح و أمسى في قولهم: "مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا"، و الضمير للغداة، و" مَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا!"، و الضمير للعشية. و لا يقاس على كان، خلافا لابن كيسان. و مسألة الفصل بكان مأخوذة من الخلاصة في مبحث النّواسخ.

[معنى "ما" و إعرابه في ما أفعل]

[٦٤٤] ﴿ وَ ما هُنا مُبْتَدأٌ عَلى الأَصَحّ نَكِرَةٌ ذاتُ تمامٍ [١]، اتَّضَح ﴾

(ما) مبتدأ، و (مبتدأ) خبره، و (هنا) إشارة لباب التّعجب، و جملة "أفعل" خبر ما، و الرّابط الفاعل، و المنصوب مفعول به، هذا قول سيبويه و الجمهور. و ضعّفه الرّضي بأنّ استعمال (ما) نكرة غير موصوفة نادر. و أشار بقوله (على الأصح) إلى ردّ قول الأخفش أنها موصولة، و الجملة بعدها صلتها، و الخبر محذوف أي: الذي أَحسن زيداً موجودٌ. قال الرضي: و فيه بُعد، لأنه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسدّ مسدّه، و أيضا ليس في هذا التقدير معنى الابهام الذي يليق بالتعجب. و المسوغ للإبتداء بها على رأي سيبويه تضمنها معنى التعجب.

و في قوله أيضا (**على الأصح**) [ردّ] [٢] لقول الفراء و ابن درستويه أنها استفهامية، ما بعدها خبرها [٣]. قال الرضي: و هو قوي من حيث المعنى، لأنه كأنه جهل سبب حسنه، فاستفهم عنه، و قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو: ﴿ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾ [الانفطار: ١٧].

و يأتي الكلام على صوغ فعلي التعجب في الأبنية.

❊ ❊ ❊

([١]) سيبويه يرى أن (ما) نكرة تامّة ، بمعنى : شيء . والنكرة التّامة , هي : التي لا تحتاج إلى ما بعدها ليكون صفة لها .وعلى هذا الرأي تكون (ما) مبتدأ , والجملة بعدها خبر عنها . والمعنى : شيءٌ أحسنَ زيداً (أي جعله حسنا). (شرح ألفية)

([٢]) ما بين القوسين ساقط في النسخة.

([٣]) و على هذا تكون (ما) مبتدأ , و الجملة بعدها خبر عنها، و المعنى: أيُّ شيءٍ أحسنَ زيداً ؟ . (شرح الفية)

﴿ المَصْـــدَرُ [1] ﴾

لمّا ذكر ما له الأصالة في العمل من العوامل شرع يتكلم على ما يعمل بطريق الفرعية، و قدّم المصدرَ على الصفات، لأنّه أصلها من جهة أخذها منه.

و في هذا الأمر الذي راعوه في تقديم إعمال المصدر نظر لاقتضائه تأخير الفعل عنه.

فإن قيل: قدم لأصالته في العمل. **قلنا:** فلنقدم أيضا الصفة، لأنها في العمل أقوى من المصدر كما بيّناه في الإضافة. فالصواب ما في التسهيل من تأخير إعمال المصدر ، و به تعرف ما في قول الدّماميني: كان ينبغي تقديمه على الأوصاف، لأصالته، و لعمله في الأزمنة كلها.

[شروط عمل المصدر]

[٦٤٥] ﴿ كَفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ إِنْ حَلَّ مَحَلّ فِعْلٍ وَ أَنْ أَوْ ما ، مُضافاً أَوْ مَعْ أَلْ ﴾

[٦٤٦] ﴿ أَوْ لا .... ﴾

١- **(كفعله المصدر إن حل محل فعل و أنْ أو ما)** [2]: قوله **(كفعله)** خبر مقدم، و **(المصدر)** مبتدأ. و التشبيه يفيد أنه يطلب الفاعل فقط إن كان فعله لازماً و مفعولاً واحداً إن كان فعله كذلك، و متعدداً بحسب فعله مُسرَّحاً و مقيَّداً بالجار كما يطلبُهُ فعله.

([1]) قوله (المصدر) و عرف بأنه: اسم الحدث الجاري على الفعل بمعنى المذكور بعده المشتق منه معمولا لـه منصـوبا على أنه مفعول مطلق لا الموازن له كما في اسم الفاعل، فيخرج عنه نحو "العالمية"، واسم المصدر، لكن ينـتقض جمعـا بالمصادر التي لا فعل لها كـ "ويل" و"ويح"، و دفعه بأن المراد بالاشتقاق أعم من الفرضي ينقضه منعا باسـم المصـدر، و رسم باسم الحدث الغير الجاري عليه، و ينتقض بالعالمية حينئذ فالأخصر فيهما ترك اسم الحدث. (ابن القره داغي)

([2]) يعمل المصدر عمل فعله، فيرفع الفاعل و ينصب المفعول بشروط: أحدها أن يقصد به قصد فعله من الحـدث و النسبة إلى مخبر عنه، و علامة ذلك صحة تقديره بالفعل مع الحرف المصدري، فيقدر بأن و الفعل إن كان ماضـيا، أو مستقبلا، و بما و الفعل إن كان حالا. (المطالع السعيدة)

- فمثال المضيّ: عجبت من ضربِك زيداً أمسِ، والتقدير: عجبـت مـن أنْ ضَـرَبْتَ زيـداً أمـسِ . ومثـال الاسـتقبال: عجبت من ضربِك زيداً غداً، والتقدير: عجبت من أنْ تَضْرِبَ زيداً غداً . فـ(ضَرْب) عمل عمل فعله فنصـب المفعـول به (زيداً) و ذلك لأنه صَحَّ تقدير المصدر بـ (أن) والفعل. و يقدّر المصدر بـ (ما) إذا أُريد به الحال , نحو: عجبـت مـن ضربك زيداً الآن، والتقدير: عجبت مِمَّا تضربُ زيداً الآن . (شرح ألفية)

قوله (إنْ حلّ محلّ فِعْلٍ و أنْ أو ما) يوهم أنّ الأصل التعبير بالفعل المصدري، و أن المصدر واقع موقعهما، و إنما الشرط أن يكون المصدر قابلا لأن يحل محله فعل مع حرفٍ مصدري، فعبارة الخلاصة أحسن. و هذا الاشتراط أن يكون إنما هو إذا لم يكن المصدر بدلاً من اللّفظ في الفعل كـ "ضرباً زيداً"، و إلا فالذي يحل محله إذن الفعل وحده.

و لا ينتقض الشرط بنحو"ضربي زيداً قائماً" و "لا رغبة عن ما رغبت فيه"، و "إن ضربي زيداً حسنٌ"، لما مرّ في المفعول المطلق من أنّ اللّفظ المقدّر بآخر لا يلزم صحة النطق به مكانه، و مثل ذلك مدخول الكاف نحو: ﴿ كَذِكْرِكُمْ ءَابَاءَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٠٠] على أنه يحسن تقدير ما، و لخفاء التقدير مع التشبيه المقدّر. قال في الكافية:

كذا إذا سبــــق لتشبيــــه نــــوي كأضربــه ضربَ الحاكمِ اللصَّ الغــوي

فقول من قال: إن بعض ما يصحّ أن يحل محله فعل مع ما لا يصح أن يعمل و هو المطلق لا يصح.

و (أن) شاملة للمصدرية، و المخففة نحو:"علمت ضربك زيدا شديداً"، فأن المصدرية لا تقع بعد العِلم، و ما تقدر في موضع يتعين فيه الحال، لأن أن المصدرية تخلص للاستقبال، و انظر ما يتعلق بمسألة "فإذا له صوتٌ صوتَ حمار" في المفعول المطلق.

[الأحوال التي يعمل فيها المصدر عملَ فعله]

(مُضافاً أو مَعَ ألْ أو لا) [1] إعماله مضافا لفاعله أو مفعوله أكثر [2]، لما مرّ في الإضافة من ضعفِ إعمال المصدر، فلذا يضاف إلى أحدِ مطلوبيه، و لا ينصبهما معاً.

و إعماله منونا أقيس، لقوّة مشابهة الفعل بعدم التعريف. و إعماله بأل ضعيف في القياس، قليلٌ في السماع. و بهذا تعلم أن ترتيب الخلاصة أحسن، و عبارتها أيضا أجود، لإيهام المتن أنه يعمل مضافا مع أل أو بدون أل، و لابد من الإضافة و أن مع أل قَيْدٌ و النفي بلا راجعٌ إليه.

---

[1] المصدر العامل يعمل في ثلاثة أحوال , هي : ١- إذا كان مضافاً , نحو : عجبت من ضربِك زيداً. ٢- إذا كان مُحَلّى بـ (أل) , نحو : عجبت من الضربِ زيداً . ٣- إذا كان مجرداً من أل والإضافة (وهو المنَوَّن) نحو : عجبت من ضربٍ زيداً. (شرح ألفية) + أشار الناظم إلى الأول بقوله (مضافا). و إلى الثاني بقوله: (أو مع أل). و إلى الثالث بقوله (أو لا).

[2] و اعمال ذي اللام قليل من الآخرين لمنعه التأويل بأن، أو ما مع الفعل الذي هو مدار عمله. (ابن القره داغي)

[بقية شروط إعمال المصدر]

[۶۴۶] ﴿ .... وَ كانَ مُفْــرداً مُكَبَّــرا وَ غَيْرَ مَحْدُودٍ وَ لَيْسَ مُضْمَرا ﴾

أي: و يشترط لإعماله زيادةً على ما مرّ:

٢- أن يكون مفردا، لا مثنى أو مجموعا، لمباينة الفعل بذلك. و سمع إعماله مجموعـا لكنـه مقصـور على السماع كقوله:

قَـــدْ جَرَّبُـــوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهِـــمْ أَبَا قُدامَـــةَ إلاَّ المَجْــدَ و الفَنَعَـــا [1]

٣- و أن يكون مكبّرا، لا مصغرا [2]، لأنّ التصغير قائم مقام الوصـف، و الموصـوف لا يعمـل لمباينتـه الفعل، إذ الأفعال لا توصف.

٤- و ألّا يكون محدودا [3]، فإن حدّ بالتاء لم يعمل إلا شذوذا، لمباينته الفعل بالدلالة على الوحدة.

٥- و ألّا يكون مضمراً [4] لمباينته الفعل أيضا، خلافا للكوفيين. و أجاز ابن جني و الرماني إعماله في المجزوم نحو: "جلوسك في الدار حسن و هو في المسجد أحسن" و العلة مباينة الفعل أيضا. و أجاب الشاطبي عن الخلاصة في إسقاط هذه الشروط بأن اشتراطها حلول الفعل و الحرف المصدري محلـه يحرزها، و قد أومأنا إلى أن الفعل لا يحلّ محل المصدر فيما ذكر و أنه مباين له.

قوله (و غير محدود) عطف على خبر (كان)، و كذا (ليس مضمرا) بناءً على أن خبر كان يجـيء ماضيا و إلا فالجملة حال.

---

(١) و الشاهد: إعمال المصدر المجموع عمل الفعل، حيث نصب (أبا قدامة) ب (تجاربهم) و هو جمع تجربة. و هذا قول ابن جني وابن عصفور و ابن مالك. (تحقيق على شذور الذهب)

(٢) لأن التصغير من خصائص الأسماء، وتصغير المصـدر يبعـده عـن مشـابهة الفعـل، فـلا يجـوز أن تقـول: "أميـرك مطاع"، تريد أمرك. (مصباح السالك)

(٣) و لا مختومًا بالتاء الدالة على الوحدة؛ أي المرة؛ فلا يجوز: سررت بضربتك الفائزة. أما التـاء مـن بنيـة الكلمـة؛ كرحمة ورهبة، فلا تمنع؛ تقول: رحمتك الفقراء دليل على مروءتك وحسن خلقك؟. (ضياء السالك)

(٤) فلا يجوز أن تقول: "حبي والدي عظيم وهو أمي أعظم"، فلا يجوز أن تنصب "أمي" بـ"هو". (مصباح السالك)

[بقية شروط إعمال المصدر]

[٦٤٧] ﴿ وَ حَذْفُهُ[١] و فصلُـهُ مُحْتَظَـرُ وَ كَوْنُـهُ أُخَرَ[٢] فِي ما شَهَرُوا ﴾

أي: يشترط لإعماله زيادةً على ما مرّ:

٦- أن يكون مذكورا، لا محذوفا، لضعفه، و بهذا ضعف قول من قال: إن باء البسملة متعلقة بابتدائي مضمرا.

٧- و أن يكون متصلا بعامله، فلا يقال: إن ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ [الطلاق: ٩] متعلق برجعه، للفصل بينهما بالأجنبي.

٨- و أن يكون متقدما على عامله، لا متأخرا عنه. و ما شرحنا به من أن هذه شروطٌ صرح به في التصريح و هو ظاهر. و صنيع المتن كالتسهيل يقتضي أن هده أحكام للمصدر خارجة عن شروطه، لاسيما قول المصنف في الشرح عند شرح قوله (و **ليس مضمرا**) و إذا اجتمعت الشروط فأكثر ما يعمل مضافا.

ثم بعد ذكره الأحوال الثلاثة من الإضافة و مقابليها قال شارحا لهذا البيت: و لا يحذف المصدر باقيا معموله... الخ، و علة هذه الأمور ضعف إعماله، و لك أن تزيد في منع الفصل و التأخير كونه مؤوّلاً بالموصول الحرفي و صلته، و اختار الرّضي جواز تقديم معموله إذا كان ظرفا عليه، لأن المؤوّل بالشيء لا يلزم أن يحكم له بحكمه، و سهل ذلك في الظّرف التوسع له المعروف فيه، و أومأ لهذا التفتازاني اي عند قول التلخيص و أكثرها لأصول جمعا، و قد علم من التّعليل الثّاني أن اشتراط الحلول المذكور يتضمّن أيضا امتناع الفصل و التأخير.

قوله (**محتظَر**) بصيغة اسم المفعول خبر المعطوف عليه و المعطوف باعتبار التأويل بما ذكر و حذف مثله مع قوله (**و كونه** ...) الخ للقرينة.

([١]) قوله (وحذفه) أي لا يجوز حذف المصدر باقيا معموله. وقيل يجوز. ولايفصل من معموله بتابع أو غيره. ولا يؤخر عن معموله. وما ورد مما يوهم فمؤول بإضمار الفعل. (ابن القره داغي)

([٢]) (أخر) اي عن معموله محتظر (في ما) أي قول شهروه، لأن معمول مدخول "أن" و"ما" المصدريتين لا يتقدم عليهما، وهو في تأويل أحدهما مع الفعل، وفيه أنه لا يجب موافقة المؤول مع المؤول به.(ابن القره داغي)

- فلا يصح: أعجبتني المريض مساعدتك". والأصل: أعجبتني مساعدتك المريض.

[تكميل عمل المصدر إذا اضيف[١]]

[٦٤٨] وَ إِنْ تُضِفْ لِظَرْفٍ أَوْ فاعِلٍ اَوْ　　مَفْعُولِهِ كَمِّلْ بِما لَهُ تَلَوْا[٢]

أي: و إن تضف المصدر لظرف كمّله بما يتلوه ممّا يطلبه نحو: "عرفتُ انتظارَ يومِ الجمعة زيدٌ عمراً". و هذه زائدة على الخلاصة.

وإن تضفه لفاعله كمّله بمفعوله نحو: ﴿ وَ لَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾[٣].

وإن تضف لمفعوله كمّله بفاعله نحو ما في الحديث «و حج البيت من استطاع»[٤]، و ليست الآية منه لاقتضاء ذلك أن حج المستطيع واجب على جميع الناس.

و هذا التكميل جائز لا واجب لقوله تعالى: ﴿ لاَ يَسْأَمُ الإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾[٥]، و قوله تعالى ﴿ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ ﴾[٦]، و قرينة ذلك تسليط للأمر على ما يشمل العُمدة و الفضلة، و منه يعرف جواز حذف الفاعل في باب المصدر.

---

(١) المصدر المضاف له ثلاثة أحوال, إمّا أن يضاف إلى فاعله, و إما أن يضاف إلى مفعوله, و إما أن يضاف إلى الظرف. (شرح الفية)

(٢) قوله (تلوا) بواو الجمع أصله: تلا بالإفراد، و لكنه قلب الألف واوا لضرورة التقفية. (المنح الحميدة)

(٣) البقرة ٢٥١، وجه الاستشهاد: مجيء المصدر مضافا إلى فاعله "لفظ الجلالة" ثم تبعه مفعوله "الناس". (مصباح السالك)

(٤)صحيح مسلم: ١/ ٤٢، و حج" مصدر مضاف إلى مفعوله؛ وهو "البيت". "من" اسم اموصول فاعله. وقد عدل المصنف عن الاستدلال بالآية: {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} [آل عمران: ٩٧]: لاحتمال كون "من" بدلًا يحتمل أن تكون مبتدأ خبره محذوف؛ أي فعليه أن يحج. وجعلها فاعلا للمصدر يفسد معه المعنى؛ لأن المعنى يكون حينئذ: ولله على الناس -مستطيعهم وغير مستطيعهم- أن يحج البيت المستيطعن فيلزم تأثيم جميع الناس بتخلف المستطيع؛ فتدبر. (مصباح السالك)

(٥) سورة فصلت: ٤٩، موطن الشاهد: {دُعَاءِ الْخَيْرِ} . وجه الاستشهاد: مجيء "دعاء" مصدرا مضافا إلى مفعوله "الخير" مع حذف فاعله؛ والتقدير: من دعائه الخير؛ وهذا كثير شائع. (مصباح السالك)

(٦) سورة ابرهيم: ٤٠، وجه الاستشهاد: مجيء "دعاء" مصدرا مضافا إلى الفاعل؛ وهو ياء المتكلم المحذوفة تخفيفا؛ و مجيء مفعوله محذوفا؛ والتقدير: تقبل دعاني إياك؛ وهذا كثير شائع. (مصباح السالك)

[اسم المصدر عمله و أنواعه]

[٦٤٩] ﴿ وَ كَهُوَ اسْمُ الْمَصْدَرِ الْمِيمِيُّ لا ذُو عَلَمٍ، وَ الْغَيْرُ ذُو خُلْفٍ جَلا[1] ﴾

اسم المصدر ثلاثة أنواع:

١- ما بدأ بميم مزيدة لغير المفاعلة كـ "مَضرَب" و "مَقْتَل" بفتح الأول و الثالث، و خرج منع و مطل و مضاربة و نحوها.

٢- و ما كان علماً كـ "فجار" و"محمدة".

٣- و ما هو بزنة حدث الثّلاثي لغيرالثلاثي كـ"أعطى عطاءً"، فإن قياس المصدر (الإعطاء)، و فعال بزنة حدث الثلاثي كـ "رواح" و "زوال".

فالنوع الأول يعمل اتفاقا، لشدة مشابهته الفعل كقوله:

أَظَلُومُ، إنَّ مَصابَكُمْ رَجُلاً أَهدَى السَّلامَ تَحِيَّةً، ظُلْمُ![2]

و الثاني لا يعمل بلا خلاف لمباينته الفعل بالعلمية.

و الثالث منع البصريون إعماله إلا في الضرورة كقوله: (... وَ بَعْدَ عَطائِكَ الْمِائةَ الرّتاعا)، لأنه موضوع في الأصل للمفعول، فالعطاء لما يعطى، و الوضوء لما يتوضأ به، و هكذا و ليس بظاهر. و جوّزه الكوفيون قياسا، لأنه لم يبق بذلك المعنى حيث سمّي به المصدر، و هو ظاهر.

قوله **(كهو)** خبر، و **(اسم المصدر)** مبتدأ، و **(الميمي)** نعت المضاف لا المضاف إليه، و **(ذو علم)** اي علميّة معطوفٌ على **(الميمي)**، و **(الغير)** مبتدأ، و **(ذو خلف)** خبر.

---

(1) قوله (كهو اسم المصدر) الاولى: (و مثله) أي المصدرِ اسمُ المصدر الميمي أو المنسوب إلى ذلك الاسم لا المصدر نسبة الكل إلى الجزء. قوله (اسم المصدر الميمي) يعني أن اسم المصدر إذا كان ميما بأن يكون أوّله ميم مزيدة لغير مفاعلة تعمل كالمصدر إذا لم يكن علما، وإلا فلا يعمل بالاتفاق. و إذا لم يكن علما و لا ميميا ففيه خلاف، و البصريون على المنع إلا في الضرورة. (ابن القره داغي)

(2) فـ"مصاب" مصدر ميمي مضاف إلى فاعله، ورجلا: مفعول، وجملة "أهدى السلام": نعت رجلا, وتحية: مفعول مطلق، على حد: قعدت جلوسًا، وظلم: خبر "إن"، وظلوم: منادى بالهمزة. (توضيح و تصريح)

و في هذا تنكيتٌ على الخلاصة في إطلاقها. و أجاب عنها الشاطبي: بأنه يعلم منها أن ما اشترط في إعمال المصدر يشترط في إعمال اسمه بالأحروية لانحطاط درجته عنه برعاية الواسطة، و حينئذ فيخرج العلم، لعدم قبوله الشرط، و يدخل ما بزنة حدث الثلاثي على الرّأي الراجح فيه.

و مسألة اتباع معمول المصدر تأتي في خاتمة التوابع إن شاء الله تعالى[1].

❊ ❊ ❊

---

(١) الفرق بين المصدر و اسم المصدر:

المصدر لا بدَّ أن يشتمل لفظاً أو تقديراً على جميع حروف فعله الماضي الأصلية والزائدة , وقد يكون زائدا عليها، ولا ينقص من حروف فعله شيء إلا أن ينقص بسبب علّة صرفية , ثم يُعَوَّض عن ذلك المحذوف، وقد ينقص منه حرف في اللفظ , ولكنه مُقَدَّر.

فمثال المصدر المشتمل لفظا على جميع حروف فعله الأصلية، والزائدة :أَخَذَ :أَخْذٌ , تَصَافَحَ :تَصَافُحٌ , تَعَلَّمَ :تَعَلُّمٌ.

والمراد بقولنا :لفظاً أي :أن تكون جميع الحروف التي في الفعل موجودة ومنطوقاً بها في المصدر.

و مثال المصدر المشتمل لفظا على جميع حروف فعله مع زيادة عليها: أَكْرَمَ :إِكْرَامٌ , أَسْلَمَ :إِسْلَامٌ فإكرام، و إسلام مصدران فيهما زيادة الألف، وهذه الألف غير موجودة في الفعل.

و مثال المصدر الذي حُذف منه حرف , ثم عُوِّض عنه بحرف آخر:وَعَدَ :عِدَةٌ , أَقَامَ :إِقَامَةٌ :سَلَّمَ :تَسْلِيمٌ فَعِدة مصدر حُذِف منه الواو الموجودة في الفعل وعد وقد عُوِّض عنها بالتاء في آخر المصدر. ومثله أقام، وسلَّم فمصدر أقامَ: إِقْوَامٌ , فحذف حرف العلّة , وعوِّض عنه بالتاء فأصبح المصدر إقامة وكذلك سلَّم :حذف التضعيف في المصدر , وعوِّض عنه بالتاء في أوّل المصدر فأصبح تسليم .

و مثال ما حُذف منه حرف في اللفظ , و لكنه مُقدّر :قَاتَلَ :قِتَالٌ , ضَارَبَ :ضِرَابٌ . فقِتال , و ضِرَاب مصدران حُذف منهما الألف الموجودة في الفعل الواقعة بعد الحرف الأول قاتل، وضارب ولم يُعَوَّض عنها بشيء؛ لأنها موجودة في التقدير؛ ولذلك نُطِق بها في بعض اللغات :قِيتَال وضِيرَاب , فقلبت الألف ياء لوقوعها بعد الكسرة؛ وسبب حذف الألف من المصدر :التخفيف.

أما اسم المصدر: فهو مُسَاوٍ للمصدر في المعنى، ولكنه لا يشتمل على جميع حروف فعله الماضي , بل ينقص عن حروف فعله من غير تعويض , نحو عَطاَء فإنه مُسَاوٍ للمصدر إِعْطَاء في المعنى , ولكنه مخالف له بنقص الهمزة الأولى لفظا و تقديراً من غير تعويض. فلابدّ في اسم المصدر من نقص بعض حروفه الأصلية، أو الزائدة , وأن يكون النقص من غير تعويض , ومن غير وجود المحذوف مقدّراً , و تأمّل ذلك فيما يلي:تَوَضَّأَ المصدر :تَوَضُّؤٌ اسم المصدر :وُضُوءٌ. قَبَّلَ المصدر :تَقْبِيلٌ اسم المصدر :قُبْلَةٌ. تَكَلَّمَ المصدر :تَكَلُّمٌ اسم المصدر :كَلَامٌ. أَعْطَى المصدر : إِعْطَاءٌ اسم المصدر :عَطَاءٌ. (شرح الفية)

﴿ اِسمُ الفاعِلِ وَ المَفعُولِ ﴾

[شروط عمل اسم الفاعل]

[٦٥٠] ﴿ كَـفِعْلِـهِ اسْـمُ فـاعِلٍ إنْ يُـعْزَلِ عَنِ الْمُضِيِّ مُكَبَّرا [1]، وَ قَـدْ وَلِـي ﴾

[٦٥١] ﴿ نَـفْياً [2] أَوِ اسْتِفْهاماً أَوْ مَوْصُوفاً أَوْ ذا حـالٍ أَوْ ذا خَـبَرٍ [3]، كَمـا رَأَوا ﴾

يعمل اسم الفاعل عمل فعله بثلاثة شروط:

أحدها: ألّا يكون للمضي، سواء كان للحال أو الاستقبال أو الاستمرار [4]، كما سبق في الإضافة، لأنه حينئذ شبيه بالمضارع في الحركات و السّكنات و عدد الحروف و في المعنى، بخلاف ما للماضي، فإنه يشبه الماضي في المعنى فقط، فهو ناقص الشّبه [5].

و هذا الاشتراط ليس لإعماله مطلقا، بل في خصوص المنصوب على أنه مفعول به، أما المرفوع فطلبه له شديد، فلا يتوقف إعماله فيه على شروط، و أما نحو الظرف و الحال و التمييز فيعمل فيها ما فيه رائحة الفعل بلا شرط.

و **ثاني الشروط** أن يكون (مكبرا)، لأن المصغر بعيد من الفعل، لما مرّ في المصدر، و يعرف منه أنه لا يعمل الموصوف قبل العمل لمثل ذلك، خلافا للكسائي في الثلاثة. و هذا مزيد على الخلاصة.

---

(1) قوله (مكبرا) لم يتعرض لعدم كونه موصوفا إما لأنه ليس بشرط مطلقا إذ لو كان موصوفا بعد العمل لم يضرّ عمله السابق، و إما للمقايسة على عدم التصغير لاشتراكهما في العلة. (ابن القره داغي)
- فلا يجوز: "هذا ضويرب زيدا " لعدم وروده (المنح الحميدة)

(2) قوله (نفيا) اي: و لو غير صريح نحو: "إنما قائم الزيدان"، أو استفهاما بالهمزة و لو مقدّراً، أو بغيره، أو موصوفا ملفوظا نحو: مررت برجل ضارب غلامه، أو مقدّراً كـ "يا طالعا جبلا" و لذا لم يزد النداء. (ابن القره داغي)

(3) قوله (أو ذا خبر) اي أو قد تلي ذا خبر اي مبتدأ و لو في الأصل نحو:إن زيدًا ضارب عمرًا. (ابن القره داغي)

(4) نحو: هذا ضاربٌ زيداً الآن، أو غداً . فزيداً: مفعول به منصوب باسم الفاعل (ضارب) . (شرح الفية)

(5) فـ (ضَارِب) لايوافق الفعل الماضي (ضَرَبَ) في حركاته، و سكناته و لكنه موافق له في المعنى فقط، فكلّ منهما يدل على الحدث في الماضي؛ و لذلك لا يصح قولك: هذا ضاربٌ زيداً أمسِ، بنصب (زيداً) على أنه مفعول به لضارب ، بل يجب إضافته؛ فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ . (شرح ألفية)

و ثالثها: أن يعتمد على ما يقوي مشابهته للفعل من:

١- نفي [١] كقوله: (... و لا سابِق شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا).

٢ - و استفهام [٢] كقوله:

انـا و رجالـــك قتـــــل امـــــريء   من الْعِـــزّ فِـــي حبــك اعتــاض ذلا

٣- أو موصوف [٣]، و لا فرق بين المذكور و المحذوف لقرينة، فما في الخلاصة من إفراده بالذكر غير ضروري.

٤- أو ذي حال [٤]، و هو مندرج تحت قول الخلاصة «أو جا صفة»، لأن المراد المعنوية، لا الاصطلاحية.

٥- أو ذي خبر في الحال [٥] نحو ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [المجادلة: ٢]، ﴿ وَ لَا اللَّيْلُ سَابِقٌ النَّهَار ﴾ [يس: ٤٠] في قراءة التنوين، أو في الأصل [٦] نحو ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ﴾ [الطلاق: ٣] .

و نكت على الخلاصة بإسقاط النداء لايهام أن الاعتماد عليه هو المسوغ، و ليس كذلك، بل الاعتماد على الموصوف المقدّر، فهو مندرج هناك، و أجب عنها بما لا يخلوا عن تكلّف.

قوله (**كفعله اسم فاعل**) مبتدأ و خبر، و لا يتوهم أنه واجب الإعمال كالفعل، لقوله الآتي (**و عامل ينصب أو يخفض**) على أن المشبه بالشيء لا يقوي قوته. و (**مكبرا**) حال من فاعل (**يعزل**). و جملة (**قد ولى**) حال.

---

(١) نحو: أضاربٌ زيدٌ خالداً ؟ و نحو: أقاتلٌ أخوك الصدقَ ؟.

(٢) نحو: ما ضاربٌ زيدٌ خالداً، و نحو: غيرُ مُضَيِّعٍ نفسَه عاقلٌ .

(٣) نحو: مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً .

(٤) نحو: جاء زيدٌ راكباً فرساً .

(٥) نحو: زيدٌ ضاربٌ خالداً .

(٦) نحو: زيدٌ ضارباً خالداً، وإنّ زيداً ضاربٌ خالداً .

[إعمال اسم الفاعل المقترن بأل الموصولة]

[٦٥٢] وَ مُطْلَقاً يَعْمَـلُ ذا وَصْـلٍ بِأَلْ [1] ....

فاعل (**يعمل**) ضمير اسم الفاعل، و (**مطلقا**) حال منه أي: من غير اشتراط انعزاله عن المضي، و لا اعتماده على الأمور المارة، و أما المصغر فلا يقع صلة لأل، و سرّ الإطلاق ما مرّ في الأصول من أنّ صلة (أل) فعلٌ في صورة الاسم حوّلوه إليه استكراهاً لإدخال شبه أل المعرفة على الفعل.

[إعمال اسم الفاعل المثنى، والمجموع]

[٦٥٢] .... وَ لِلْمُثَنَّى مِنْهُ وَ الْجَمْـعِ الْعَمَـلْ [2]

قوله (**و للمثنى...**) الخ مبتدأ و خبر، و أل في (**العمل**) للعهد أي: العمل المشروط بما سبق في غير الواقع صلة لأل، و المطلق في الواقع صلة لها كقوله: (.... و الناذِرَيْنِ إذا لم ألقَهُما دَمِي)[3]، و نحو ﴿ وَ الذَّاكِرِينَ اللَّهَ ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، ﴿ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ﴾ [الزمر: ٣٨] فيمن نوّن، و لا فرق بين جمع التّصحيح كما مرّ و التكسير كقوله (... غُفُرٌ ذَنْبَهمْ غَيْرُ فُجُرْ)، جمع غفور.

و الفرق بين الوصف و المصدر أن الوصف يدل على الذات و الحدث، و التثنية و الجمع إنما هي للذات فهو كفعل أسند إلى اثنين أو جماعة، بخلاف المصدر، فإن التثنية و الجمع فيه لنفس الحدث الذي به يشاركه الفعل. و بالتمثيل الأخير يظهر أن تأخير الخلاصة لمسألة التثنية و الجمع عن مسألة أمثلة المبالغة أحسن للتنبيه على جريانهما فيها.

---

(1) ذكرنا أنّ اسم الفاعل ، نوعان : مجرد ، ومقترن بأل . وقد عرفنا أن المجرّد لا يعمل إلا بشرطين [و في هذا البيت] ذكر الناظم النوع الثاني ، وهو اسم الفاعل المقترن بأل الموصولة . وحكمه : أنه يعمل مطلقا بدون شرط سواء أكان ماضيا ، أم مستقبلا ، أم حالا ، وسواء أكان معتمداً على شيء ، أم غير معتمد ، نحو : هذا الضاربُ زيداً الآن ، أو غداً ، أو أمسِ ؛ وعِلّة عمله بدون شرط : أنه مع فاعله وقع صِلَة فهو بمنزلة الفعل ، والفعل يعمل ماضيا وغير ماضٍ ،وكذلك ما حلّ محلّه . (شرح ألفية)

(2) اسم الفاعل المثنى، والمجموع يعمل عمل اسم الفاعل المفرد بشروطه وأحكامه السابقة، نحو: هذان الضّاربان زيداً . فزيداً: مفعول به منصوب باسم الفاعل المثنى (الضّاربان). (شرح الفية) + قوله (**و الجمع...**) مصححا، أو مكسرا (**العمل**) مثل المفرد منه لأنهما نوعه. وقيل لعدم تغيير بنائه بإلحاق العلامة و فيه أنه لا يتمشي في المكسر. (ابن القره داغي)

(3) الشاهد: إعمال مثنى اسم الفاعل المقترن بأل -وهو "الناذرين- عمل المفرد؛ فنصب المفعول -وهو "دمي"- بدون اعتماد على شيء. (ضياء السالك)

[حكم إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله]

[٦٥٣] ﴿ وَ عامِلٌ يَنْصِبُ أَوْ يَخْفَضُ ما تَلا، وَ نَصْبُ ما سِواهُ حُتِما [1] ﴾

(و عامل) -أي: و اسم فاعل عامل أي: توفرت فيه شروط العمل- مبتدأ، خبره (ينصب) أي: معموله، (أو يخفض) أي: بالإضافة عطف عليه، فتقول: "هذا ضارب زيداً" بالوجهين[2].

و هذا مشروط بما إذا لم يكن الوصف مفردا مقترنا بأل، و المعمول مجرد منها، فإنه ليس إلا النصب، كما يؤخذ من مبحث الإضافة.

و يشترط أيضا ألّا يكون المعمول ضميرا متصلا، أو منفصلا، فإن كان متصلا فليس إلا الخفض، خلافا لهشام و الأخفش في قولهما في "ضاربك" أن الموضع نصب لا غير، و إن كان منفصلا فليس إلا النصب، إذ ليس لنا ضمير خفض منفصل.

و (ما) متنازع فيها، و (نصب ما سواه) أي: التلو مبتدأ، و (حتما) بالبناء للمفعول خبره[3] نحو: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

و يرد عليه كالخلاصة ما مرّ في الإضافة من نحو: «هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي» [رواه البخاري: ٣٦٦١]. و يمكن إرجاع الضمير فيهما لاسم المفعول المفهوم من فعل الخفض، و لكنه بعيد من اللّفظ.

---

(1) قال الأشموني: تنبيهات: الأول: يتعين في تلو غير العامل الجر بالإضافة، كما أفهمه كلامه، و أما غير التلو فلابد من نصبه مطلقًا، نحو: "هذا معطي زيدٍ أمس درهمًا، و معلمُ بكرٍ أمس خالدًا قائمًا"، و الناصب لغير التلو في هذين المثالين و نحوهما فعل مضمر. الثاني: ما ذكره من جواز الوجهين هو في الظاهر، أما المضمر المتصل فيتعين جره بالإضافة، نحو: "هذا مكرمك"، وذهب الأخفش و هشام إلى أنه في محل نصب كالهاء من نحو: "الدرهمُ زيدٌ معطيكه"، و قد سبق بيانه في باب الإضافة. الثالث: فهم من تقديمه النصب أنه أولى، و هو ظاهر كلام سيبويه لأنه الأصل، و قال الكسائي: هما سواء، و قيل: الإضافة أولى للخفة.

(2) فتقول: هذا ضاربٌ زيداً، بنصب (زيداً) على أنه مفعول به؛ وتقول: هذا ضاربُ زيدٍ، بجر (زيدٍ) على أنه مضاف إليه. (شرح الفية)

(3) فإن كان لاسم الفاعل مفعولان وأضفته إلى أحدهما وجب نصب الآخر؛ فتقول: هذا مُعْطِي زيدٍ درهماً , وهذا مُعْطِي درهمٍ زيداً . (شرح ألفية)

[إعمالُ صِيَغِ الْمُبَالَغَةِ عَمَلَ اسمِ الفاعلِ][1]

[٦٥٤] ﴿ وَ مِنْهُ فِي الْأَصَحِّ ذُو تَحْوِيلِ[2] ﴾ ﴿ فِي كَثْرَةٍ مِنْ فَعِلٍ فَعِيلِ ﴾

[٦٥٥] ﴿ فَعَّالٍ أَوْ مِفْعالٍ أَوْ فَعُولِ ﴾ ﴿ .... ﴾

أي: و من اسم الفاعل الذي يعملُ ما حُوّل إلى واحدٍ من هذه الأوزان الخمسة:

١- فـ (فَعِل) كقوله:

حَذِرٌ أُموراً لَا تَضِيرُ و آمِنٌ ... مَا ليسَ مُنْجِيهِ مِنَ الأقدَارِ [3]

٢- و(فَعِيْل) كقوله: "إنَّ اللهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ".

٣- و(فَعّال) كقوله: (أَخا الحَرْبِ لَبّاساً إليها جِلالَها ...) [4].

٤- و(مِفْعال) كقولهم: (إنه لَمِنْحارٌ بَوائِكَها) [5].

٥- و(فَعُول) كقوله: (ضَروبٌ بنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمانِها ...) [6].

ويفهم من مجرور (من) مع قوله (ذو تحويل) أنها لا تعمل إلا بالشروط المارة.

و أشار بقوله (في الأصح) لردّ مذهب الكوفيين، فإنهم أنكروا إعمالها، لأنها زادت على معنى الفعل بالمبالغة، و لزوال الشبه الصوري أيضا، و تأولوا ما ورد من ذلك على النّصب بإضمار فعل يفسره المثال. و الجواب أن المبدل من الشيء القائم مقامه يعطي حكمه و لرد رأي أكثر البصريين، فإنهم أنكروا إعمال (فَعِل) و (فعيل)، لقلتهما.

([1]) صِيَغُ الْمُبَالَغَةِ: هي ألفاظ مُحَوَّلة من صيغة اسم الفاعل؛ للدلالة على الكثرة و المبالغة في معنى الفعل، و لها خمسة أوزان مشهورة . (شرح ألفية)

([2])) أي: من اسم الفاعل العامل في الأصح خلافا للكوفيين المانعين عمل صيغة المبالغة مطلقا ذو تحويل لكثرةٍ ومبالغةٍ، مبالغةً لجبر المبالغة في المنع نقصان فوات المشابهة اللفظية، و لذا يعمل و لو بمعنى الماضي و ذلك من فعل وفعيل العاملين عند سيبويه دون غيره نحو (أنّهم مَزِقُون عِرْضي...) و "إنَّ اللهَ سميعٌ دُعاءَ مَنْ دَعَاهُ". (ابن القره داغي)

([3]) الشاهد فيه قوله (حذر) و هو من صيغ المبالغة و نصب (أموراً) .

([4]) الشاهد فيه قوله (لباسا) و هو من صيغ المبالغة و نصب (جلالها).

([5]) الشاهد فيه قوله (منحار) و هو من صيغ المبالغة و نصب (بوائكها).

([6]) الشاهد فيه قوله (ضروب) و هو من صيغ المبالغة و نصب (سوق).

و للرد على الجرمي، فإنه أنكر إعمال (فعِل)؛ لأنه أقل ورودا.

و قد قيل: إن قوله "حذِرٌ أمورا" البيت مصنوع. روي عن اللاحقي أنه قد سألني سيبويه عن شاهد في إعمال (فعِل) فعملت له هذا البيت.

قال الدماميني: يأبى الله أن يلحق سيبويه إمام الجماعة من هذه الحكاية غضاضة، فعدالته مشهورة، و تقدمه في علم اللسان معروف لا ينكر، و إحرازه لغضب السبق فيه أمر مسلم، و هيهات أن يحط من مقداره قول رجل شهد على نفسه بالكذب، و ذلك أن سيبويه إن كان قد سأله فإنما سأله عن شاهد محفوظ عن من يستشهد بكلامه من العرب، فجوابه عن ذلك بانشاء هذا البيت الذي زعم أنه صنعه اخبار بأنه بيت منسوب لعربي موثوق بعربيته، و الفرض أنّ ذلك غير مطابق للواقع فيكون كذبا فانّى يلتفت إلى قول مثل هذا المدلس أو تقبل له رواية.

قوله (ذو تحويل) مبتدأ بمعنى محول إليه. و في قوله (في كثرة) أي في مقام إرادة التكثير و المبالغة على هذا يتعين حمله، و كذا الخلاصة، و كون إعمال الأوزان الثلاثة الأوّل فيها كثيرا يؤخذ من مفهوم و في فعيل قل الخ. و مسألة اتباع معمول الصفة الوصف تأتي في خاتمة التوابع إن شاء الله تعالى.

[اسم المفعول عمله و شروطُه]

[٤٥٥] ﴿ .... وَ مِـثْلَهُ يَـجْرِي سِـمَى الْمَفْعُولِ ﴾

(سِمى) -لغة في الاسم- فاعل (يجري)، و (مثله) نعت لمصدر محذوف أي: يجري اسم المفعول جريا مثل جري اسم الفاعل، فيعمل عمل فعله بالشروط المتقدمة ، و إذا كان صلة لأل عمل مطلقا[1]، و يعمل مفردا و مثنى و مجموعا. و إذا توفرت فيه الشّروط جازت إضافته و إعماله.

و يفهم من تسميته اسم المفعول و مقابلته لاسم الفاعل أن مرفوعه نائبٌ عن الفاعل، و أنه قائم مقام فعل المفعول. و تصريح الخلاصة بذلك زيادة إيضاح.

---

(١) اسم المفعول كاسم الفاعل إمّا أن يكون مقترناً بأل، أو مجرّداً منها، و كلُّ ما اشْتُرط في اسم الفاعل يُشترَط كذلك في اسم المفعول , فَالْمُجَرَّدُ مِن (أل) يَعْمل بشرطين: أ- أن يكون بمعنى الحال، أوالاستقبال . ب- أن يكون معتمداً على استفهام أو نفي , أو نِداء ... إلخ و ذلك نحو: أمضروبٌ الزّيدان الآن، أو غداً . و المقترن بـ (أل) يعمل مُطلقا بدون شرط نحو: جاء المضروبُ أبوهما الآن , أو غداً، أو أمسِ .(شرح الفية)

[إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه]

[٦٥٦] ﴿ وَ اخْتُصَّ أَنْ يُضافَ لِاسْمٍ مُرْتَفِع مَعْنىً [1]، وَ فِي ذَبْحٍ وَ شِبْهِهِ تَمْنَع ﴾

قوله **(و اختص)** أي: اسم المفعول عن اسم الفاعل بأن يضاف لاسم مرتفع به في المعنى بشرطين:

أحدهما: أن يكون من المتعدي إلى واحد كـ"محمود المقاصد الورع"، فلا يجوز أن يكون من غير متعد أصلا، إذ لا تتصور الإضافة. و لا من المتعدى لاثنين أو ثلاثة، و هذا مأخوذ من مثال الخلاصة.

و الثاني: أن يقصد به الثبوت، و هو داخلٌ في مضمون الأول؛ لأنه لما منع أن يكون متعديا إلى اثنين كان في ضمن ذلك ألّا يكون له مفعول مذكور، و ذلك معنى كونه غير مقصود به العلاج.

و نبّه بقوله **(معنى)** على أن الإضافة من نصب لا من رفع؛ لأنها بعد تحويل الاسناد عن المقاصد إلى ضمير الورع مثلا، و نصب المقاصد على التشبيه بالمفعول به، و لم نجعلها من رفع، لما فيه من إضافة الشيء لنفسه، و في هذا إشارة إلى أنه كما اختص بالإضافة اختص بأصلها و هو النصب على التشبيه بالمفعول به أو التمييز نحو: محمود المقاصد أو مقاصد. و معنى الاختصاص مع أن اسم الفاعل قد يضاف إلى فاعله نحو "كاتب الأب" أن اسم المفعول اختص بجواز ذلك باستحسان، و الإضافة في كاتب الأب غير مستحسنة، و بهذا يظهر الاعتراض على من مثل هنا بـ "زيد مضروب العبد" فإنه كـ "كتاب الأب" في بعد المجاز، فافهم، و الكلام في هذه المسألة طويل، و هي من معارج الانظار، و انظر تمام تحريرها في حاشيتنا.

و ما جاء من الأوصاف بمعنى اسم المفعول كـ"ذبح" بمعنى مذبوح، و"قبض" بمعنى مقبوض لا يعمل عمل اسم المفعول، خلافا لابن عصفور، و على هذا نبّه بقوله **(و في ذبح و شبه تمنع)** .

❊ ❊ ❊

---

[1] يجوز في اسم المفعول أن يضاف إلى مرفوعه الظاهر (نائب الفاعل) فتقول: الورعُ محمودُ المقاصدِ، فالمقاصد: مضاف إليه، وأصله نائب فاعل: الورعُ محمودٌ مقاصدُه . و لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه؛ فلا تقول: مررتُ برجلٍ ضاربِ الأبِ زيداً . والأصل: مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه زيداً . فالأب في المثال الأول: مضاف إليه، وهذا غير جائز؛ لأن اسم الفاعل لا يُضاف إلى مرفوعه (الفاعل) و في المثال الثاني (أبوه) فاعل، و هذا هو الأصل. (شرح ألفية)

الصَّفَةُ الْمُشَبَّهةُ [1]

عدولُه عن تأخير الخلاصة لها عن أوزان المصادر و الصفات بَيِّنُ الوجه، لكنه فاته ما فيها من ضبطها برسمها.

[عمل الصَّفة المشبهة و شروطها]

[٦٥٧] الصَّـفَةُ الْـمُشَبَّهاتُ تَـعْمَلُ كَـفاعِلٍ، وَ فِي الشُّـرُوطِ تُـجْعَلُ

قوله (**المشبهات**) جمعٌ نَعَتَ به المفردَ؛ لأنه جنس تحته أفراد. و عدل عن المطابقة التي هي أفصح؛ لأجل الوزن. و جملة (**تعمل**) خبر (**الصفةُ**)، و (**كفاعل**) نعتٌ لمحذوف أي: عملا كعمل فاعل[2].

و (**تُجعَل**) عطفا على (**تعمل**) و حذف منه كفاعل لدلالة ما قبله، أي: يشترط لإعمالها ما اشترط لإعمال الفاعل ممّا تقدّم في بابه [3].

و لا يلزم من التشبيه، المساوات من كلّ وجه؛ لأنه وقع في شيء خاص، و هو العمل، و جهة العمل مختلفة، فاسم الفاعل ناصب لما بعده على أنه مفعول به و هي ناصبة له على التشبيه بالمفعول به، أو التميز كما سينبه عليه.

و قد سبق أن عمل اسم الفاعل المشروط بالشروط المتقدمة هو خصوص نصبه المفعول لا الرفع، و لا نصب الظرف و التمييز و الحال مثلا، و يستفاد من ذلك أمران:

أحدهما: أن عملها الثابت لأجل الشبه الذي تشترط له شروط اسم الفاعل، و الشروط الآتية هو خصوص المنصوب على التشبيه بالمفعول به.

---

(١) الصّفة المشبَّهة هي اسم مشتق من الفعل اللازم للدلالة على الثبوت والدَّوام نحو محمدٌ جميلٌ وَجْهُه. (شرح ألفية)

(٢) تعمل الصّفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدّي فترفع، و تنصب , نحو: زيدٌ حَسَنٌ الوجهَ . فالوجهَ: منصوب على التَّشبيه بالمفعول به , والفاعل: ضمير مستتر في (حَسَنٌ) تقديره (هو) ونحو: زيدٌ حَسَنٌ وجهُه . فوجهُه: فاعل مرفوع بالصفة المشبهة . (شرح ألفية)

(٣) يشترط لعمل الصّفة المشبهة ما اشترط لعمل اسم الفاعل , وهو: أنه لابدّ من الاعتماد على نفي , أو استفهام , أو موصوف , أو مخبر عنه. (شرح الفية)

و ثانيهما: أنها مشبهة بالمتعدي لا باللازم، و المتعدي الذي شبهت به هو المتعدي لواحد فقط، فلا تحمل على المتعدي الأكثر.

[الفرق بين الصفة المشبهة و اسم الفاعل]

[٦٥٨] ﴿ لكِنَّها لِحاضِرٍ فَقَطْ، وَ لا تَعْمَلُ في سابِقٍ، أَوْ ما فُصِلا ﴾

[٦٥٩] ﴿ أَوْ أَجْنَبِيٍّ، وَ هُنَا النَّصْبُ عَلى تَمْيِيزٍ أَوْ تَشْبيهِ مَفْعُولٍ جَلا ﴾

١- (**لكنّها لحاضر فقط**) أي: لكنها أي: الصفة المشبهة ينفرد اسم الفاعل عنها بأنه تارةً يكون للحال و تارةً للاستقبال، و هي لا تكون إلا للحال. و هذه العبارة و إن كانت مطروقة موهمة محتاجة للتأويل، قالوا: و المعنى أنها للحال المسبوق بالماضي المتصل بالمستقبل، و ذلك لأنها للدّوام و الثبوت، فلا تختص بحال و لا غيره. و(قط) بتخفيف الطاء.

و ما في الخلاصة من التنبيه على أنها لا تصاغ إلا من اللازم يأتي للمصنف في قوله في أبنية الصفات: (و لا تُصَغْ مِن مُتَعَدٍ مُشَبَّهة). و فاته التنبيه على ما فيها من أنها تكون مجارية للمضارع و غير مجارية له، و كأنه رأى أن قولها: «كطاهر القلب جميل الظاهر» لمجرد التمثيل.

٢ – و تفارق اسمَ الفاعل أيضا في أن معمولَها لا يتقدم عليها، بخلاف اسم الفاعل، و لهذا جاز "زيداً أنا ضاربُه غداً" على الاشتغال، و امتنع "وجهَ الأبِ زيدٌ حسنةٌ"، و ذلك لأن عملها بالحمل على اسم الفاعل، فهي أحط منه، و هو معنى قوله (**و لا تعمل في سابق**).

٣- و تفارقه أيضا في أن معمولها لا يجوز أن ينفصل عنها، بخلاف معمول اسم الفاعل؛ للعلة المتقدمة، و هو معنى قوله (**أو ما فصلا**)، و هذا جائز على الخلاصة.

٤- و تفارقه أيضا في أن معمولها لا يكون إلا سببيّا أي: متصلا بضمير الموصوف لفظا نحو زيدٌ حسنٌ وجهُهُ [1]،

---

(١) فـ (وجهه) سَبَبِي؛ لأنه اتصل به ضمير الموصوف (زيد) فكلّ ما اتصل به ضمير الموصوف, أو ما كان له صِلَة بالموصوف فهو سَبَبِي, نحو: زيدٌ حَسَنٌ وجهُ أبيهِ. و لا تعمل الصّفة المشبهة في الأجنبي , و هو: ما ليس بسَبَبِي؛ فلا تقول: زيدٌ حَسَنٌ عَمْراً؛ لأن عمراً أجنبي عن زيد لا صلة له به. والسبب في أنَّ الصّفة لا تعمل إلاّ في السَّبَبِي ولا تعمل في الأجنبي هو كونها فرعاً في العمل عن اسم الفاعل فعجزت عنه. (شرح الفية)

أو تقديرا نحو: "زيدٌ الحسن الوجه" أي: منه، و معمول اسم الفاعل يكون سببيّا و أجنبيا [١]، و هو معنى قوله (أو أجنبي).

٥- و تفارقه أيضا في أن نصبها لما بعدها على التمييز إن كان نكرة نحو: "حسن وجهاً"، و على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة نحو: "حسن وَجْهَهُ"، و نصب اسم الفاعل لما بعده على أنه مفعول به، و هو معنى قوله (و هنا النصب على تمييز ...) [٢]، و هذا بيانٌ ليس في الخلاصة.

[٦٦٠] ﴿ فَارْفَعْ وَ جُرَّ انْصِبْ بِها مَعْ أَلْ وَ لا ذا أَلْ وَ ذا إضافَةٍ وَ ما خَلا ﴾

[الأحوال الإعرابية لمعمول الصّفة المشبّهة]

(فارفعْ و جُرَّ اِنصِبْ بها) بمعنى: أنّ الصفة المشبهة يجوز أن تعملَ فيما بعدَها مع توفر الشروط المارّة: ١- الرفع على الفاعلية. ٢- و الجرّ بالإضافة. ٣- و النصب على التمييز أو التشبيه.

و العوامل الثلاثة متنازعة في (بها).

[أحوال الصفة المشبهة]

و (مع أل) حال من مجرور الباء، و مدخول (لا) محذوف أي: و لا مع أل.

أي: أن الصفة تعمل العمل المذكور: ١- متصلةً بأل. ٢- و غير متصلة بها[٣].

---

(١) إعماله في السببي نحو: زيدٌ ضاربٌ غلامَه , و في الأجنبي نحو: زيدٌ ضاربٌ عمراً . (شرح ألفية)

(٢) قوله (على تمييز) مطلقا عند الكوفيين، لعدم اشتراط نكارته عندهم، وفي النكرة عند البصريين لاشتراطهم لها، أو تشبيه بمفعول في المعرفة عندهم، وعلى التشبيه بالتميز فيها كما هو رأي عصام مستدلا بأنّ المعنى عليه. (ابن القره داغي)

و (جلا) أي: ظهر تتميم للبيت. (المنح الحميدة)

(٣) مثال الصفة المتصلة بأل نحو: الحسن، و الجميل، الحزين. و بدون أل نحو: نحو: حَسَنٌ، جَمِيلٌ.

[أحوال معمول الصفة المشبهة]

[ذا أل و ذا إضافة و ما خلا]: و تتنازع الثلاثة أيضا في قوله (ذا أل) و ما عطف عليه. **و المعنى:** أن معمولها: ١- تارة يكون محلى بأل. ٢- و تارة يكون مضافا. ٣- و تارة يكون خاليا من أل و الإضافة[١]. فعمل الصفة ثلاثة أنواع، و لها حالتان، فإذا ضربت ثلاثة أحوال عملها في حاليتها صارت الأقسام ستة من ضرب ثلاثة في اثنين، و لمعمولها ثلاث حالات تضرب فيها الستة، فتصير الصور ثمانية عشر.

و أوصلها كثير من المتكلمين على المسألة إلى ستّ و ثلاثين؛ لأن المضاف أربعة أنواع: ١- مضاف لضمير الموصوف كـ "وجهه". ٢- و لمضاف للضمير كـ"وجهِ أبيه". ٣- و للمقترن بأل كـ "وجهِ الأب". ٤- و للمجرد كـ "وجهِ أب"، فتكون أقسام المعمول ستة، تضرب فيه الستة المتقدمة.

و أوصَلها بعضُهم إلى اثنين و سبعين. و بعضهم إلى أكثر.

[الأحوال التي يمتنع فيها جرّ معمول الصّفة المشبّهة]

[٦٦١] وَلا تَجُرُّ مَعَ أَلْ مــا قَــدْ خَلا مِنْ أَلْ وَمِنْ مُضافِ ما أَلْ شَمِلا[٢]

ويمتنع من الست و الثلاثين أربعة، و هي: أن تكون الصفة بأل و تضاف إلى المعمول الخالي من أل، و من الإضافة لتاليها و هي: ١- الحسن وجه. ٢- أو وجه أب. ٣- أو وجهه. ٤- أو وجه أبيه[٣]، و على ذلك نبّه بقوله: (وَ لا تَجُرُّ مَعَ أَلْ ما قَدْ خَلا مِنْ أَلْ وَ مِنْ مُضافِ ما أَلْ شَمِلا) أي: لا تجر بالصفة حالةَ كونها مع أل الاسم الذي خلا من أل و من إضافة لما شمل أل. فاسم المفعول بمعنى المصدر.

---

(١) مثال الأول نحو: الْحَسَنُ الوجهُ، وحَسَنٌ الوجهَ . فالمعمول (الوجه) مقترن بأل. و مثال الثاني نحو: الْحَسَنُ وَجْـهِ الأبِ، وحسنُ وجهِ الأبِ . و مثال الثالث نحو: الحسنُ وجهاً، وحسنٌ وجهاً .

(٢) و إلى الصور الأربع الممتنع أشار بقوله (و لا تجر مع أل ...) الخ. (ابن القره دغي)

قوله (و من مضاف ما ..) الخ اي الخالي من الإضافة إلى المعرف باللام و هو ثلاثة: المضاف إلى ضمير الموصوف، و المضاف إلى المضاف إليه، و المضاف إلى المجرد، و الخالي من أل قسم واحد فحصل أربعة أوجه ممتنعة. (ابن القره داغي)

(٣) فلا يجوز جر الوجه في هذه الأربعة.

و هذا مقيّد كما في الرضي بما إذا لم تكن الصفة مثناة أو مجموعةً؛ لحُصول فائدة الإضافة حينئذ بالتخفيف. و يُعلم ذلك ممّا مرّ في الإضافة، بل ذِكرُ صور المنع هنا تنبيه و إيضاح، وإلا فذلك مستفاد ممّا سبق في الإضافة.

و لا فرق في الامتناع في المضاف للضمير بين كون الموصوف مجرّداً من أل كـ"مررت بزيد الحسن وجهه"، أو مقترناً بها كـ"مررت بالرّجل الحسن وجهه"، خلافاً لما في التّسهيل من الإجازة الأخيرة، فقد قال الدماميني: الذي منع من جواز الأولى هو أن الإضافة لم تخلص من قُبْحٍ، و هو موجودٌ في الأخيرة، و عود الضمير لها فيه أل لا يمنع من كونه رابطا في الرّفع.

و ما عدى هذه الأربع جائزٌ، لكنّه منقسم إلى: ١- ضعيف. ٢- و قبيح. ٣- و حسن.

[الأحوال التي ضعف فيها عمل الصّفة المشبّهة]

فالضعيف:

١- نصب الصفة المجردة من أل المعرف بأل.

٢- و المضاف إلى المعرف بها.

٣- ٤- و المضاف لضمير الموصوف. أو إلى المضاف إلى ضميره.

٥-٦- و جر الصفة المجردة من أل المضاف للضمير. أو إلى المضاف إليه، فهي ستّ صور[1].

وجه ضعف الأربع الأولى ما فيها من إجراء الوصف القاصر مجرى الوصف المتعدي. و أوردوا هنا أن ذلك موجود مع المقترنة بأل، و أجابوا بما لا يجري نفعاً.

و الذي ارتضيه أن الثابت في نحو الحسن وَجهَه و الوجه بالفتح القبح الذي هو أقوى، و الضعف، فإن الضعف راجع لأمرٍ صناعي، و القبح لأمر معنوي، و سرّه أنّهم إنّما ارتكبوا النصبَ على التشبيه بالمفعول لأمرين: أحدهما: قبح الرّفع المتضمن الخلو من الضّمير. و ثانيهما: التوصل إلى الإضافة للمرفوع؛ لأنها لو كانت من رفع لزمت إضافة الشيء لنفسه، كما سبق، فالنصب ليس مقصوداً لذاته، بل

---

[1] و هي: ١- حسن الوجهَ. ٢- حسن وجهَ الأب. ٣- حسن وجهَه. ٤- حسن وجهَ أبيه. ٥- و حسن وجهِه. ٦- حسن وجهِ أبيه.

هو توطئة للإضافة، وهذا مصرّح به في كلام الرّضي إذا تمهد ذلك أقول: "الحسن وجهَه" بالنصب فُقِد فيه الأمران اللذان ارتكبت لهما الإضافة، فالنصب فيه لم يخلص من قبح الرفع، و لم يهد الإضافة المقصودة مع ما فيه من إجراء القاصر مجرى المتعدي، فكان القياس امتناعَه بالكلية، و وجه إجازتها ما فيها من المبالغة في المعنى الحاصلة من تحويل الإسناد، و الرفع لا يحصلها، و كذا أيضا "الحسن الوجهَ" بالنصب، و لا يلزم من هذا قبح النصب حيثما وجد؛ لأنه قد يكون مقصدا لا مُوطنا، و مُخلصاً من قبح الرفع، و ذلك مع المعمول المنكر، و هو أربع صور نحو "الحسن وجهاً"، أو "وجه أبٍ"، و"حسن وجهاً"، أو "وجه أبٍ"؛ لأنه لا يتوقف على الإجراء المذكور مع تحصيله للمبالغة، و أيضا الإضافة في الأولين متعذرة، و لم يبقَ من صور النصب سوى هذه بالحصر العقلي؛ لأن المعمول المنصوب اثنتا عشرة صورة، هذه أربعة، و أربعة هي الضعيفة المتكلم فيها، و أربعة هي التي حكمنا عليها الآن بالقبح.

فإن قلت: الأربع التي حكَمنا فيها بالضعف يلزم على هذا أن تكون قبيحة لجعل الوسيلة فيها مقصداً، و لأنه لم يخلص من قُبح الرّفع مع المضاف للضّمير أو إلى المضاف إليه.

قلت: أما هاتان فإن الإضافة فيهما أيضا ضعيفة، كما سبق، فلما لم يكن المعدول إليه أحسن لم تكن ثم جهة قبح أخرى تؤكد ضعف الأجزاء، و أما الأوليان وهما "حسن الوجه" أو "وجه الأب" فلا فرق بينهما و بين ما الصفة فيه معرفة، فالصواب أنّا إن مررنا على مذهب البصريين المانعين نيابة أل عن الضمير كان "حسن الوجه" أو "وجه الأب"، و "الحسن الوجه" أو "وجه الأب" ضعيفاً، و إن مررنا على مذهب الكوفين القائلين بنيابتها فهو قبيح؛ لما مرّ، و صرّح في التوضيح في مبحث الإضافة بقبح "الحسن الوجهَ" بالنصب، فعلى الأول تكون صور الضعف ثمانية، و هو المتعين، إذ لو كانت أل نائبة عن الضمير و قائمة مقامه لما قبح الرفع، فلا تبقى فائدة في الإضافة، و به يظهر قبح الرّفع فيما ذكر. و قد صرّح به في التوضيح في مبحث الإضافة يعلم ما في قوله في غيره أنه ليس من صور القبح و ان ذلك دليل على بطلان قول البصريين.

و وجه الضعف في صورتي الجر أن إضافة الصفة سوغها قصد التخفيف و هو يحصل بحذف الضمير من فاعل الوصف كـ"الحسن الوجه"، أو بحذف التنوين كـ"حسن وجهه"، أو بهما كـ"حسن الوجه"، و الحكمة تقتضي أن يبلغ أقصى ما يمكن منه، و يقبح الاقتصار على أهون التخفيفين أعني حذف

التنوين، و لا يتعرّض لأعظمها مع إمكانه، و هو حذف الضمير، فالاستقباح فيهما لأنه لم يحذف الضمير في وجهه مع أن غرض الرّبط حصل من المستكن في الوصف، و لا نوجهه بأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه، فلا يرد أنهم عدّوا من صُور الحسن "حسن الوجه"، و"حسن وجه الأب"، و"حسن وجهٍ" و كل ذلك فيه شبه إضافة الشيء إلى نفسه، على أنا لو وجهناه بذلك ما ورد؛ لأن ذكر الضمير يصير التّحويل كلا تحويل، فيقوى شبه إضافة الشيء لنفسه، بخلاف ما أورد، و لكون ذكرى الضّمير ينافي في الظاهر التحويل خصّ سيبويه نحو "حسن وجهه" بالشعر. و قول صاحب الجمل إنه أجازه و خالفه الناس قال ابن السيد: هو كلام جمع الكذب و الخطأ، ثمّ ذكر نصّ سيبويه على اختصاص ذلك بالشعر. و قد وقع شبه هذا الغلط للرضي فنسب الإجازة لسيبويه و المنع لابن بابشاذ[1] قال: رأى أن فيه إضافة الشيء لنفسه ثم ذكر أنه ينتقض بإضافة الصفة لمرفوعها مطلقا، قال: هذا إن أراد أن حسن هو الوجه في المعنى، و إن أراد إضافة حسن إلى الوجه المضاف إلى ضمير راجع إلى موصوف حسن، فكأنك أضفت حسناً إلى ضميره، و ذلك لا يجوز، فليس بشيء؛ لأنه لو امتنع ذلك لامتنع في المحضة أيضا، و قد يقال: "واحد أمه"، و "عبد بطنه"، و "صدر بلده"، و "طبيب مصره". انتهى.

قلت: و هو اشتباه في محل وضوح الفرق، فإن اللّفظية لابدّ فيها من التحويل و إسناد الصفة للضمير، وذلك يقتضي إزالته، و ذكره يقتضي عدم ذلك، فترجع إضافة الشيء لنفسه، و المحضة لا تحويل فيها حتى يلزم فيها ذلك.

[الأحوال التي قبح فيها عمل الصّفة المشبّهة]

و **القبيح:** رفع الصفة مجردة، أو بأل المجرد من أل و من الإضافة و المضاف إلى المجرد، فهي أربع [2]، هكذا قالوا. و الصواب على ما حرّرناه زيادة "الحسن وجهَه" و"الحسن وجهَ أبيه" بالنصب، فتكون ستة، و على رأي الكوفيين المتقدم في "الحسن الوجه" أو "وجه الأب" أو "حسن الوجه" أو "وجه الأب" تكون عشرة. و وجه القبح في الأربع التي ذكروا اخلاء الصفة من ضمير الموصوف لفظا.

([1]) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي، المصري، قدم بغداد، مات سنة: ٤٦٩ هـ. (مصباح السالك)

([2]) ١- حسن وجهُه. ٢- حسن وجهُ أب. ٣- الحسن وجهُ. ٤- الحسن وجهُ أب. (المطالع السعيدة)

[الأحوال التي حسن فيها عمل الصّفة المشبّهة]

و **الحسن** ما بقي، و هو اثنان و عشرون [1]، كذا قالوا. و الصواب إسقاط "الحسن وجهَه" أو "وجهَ أبيه" بالنصب، فيبقى عشرون -و الله تعالى أعلم-.

* * *

[1] و هي: ١- ٢- ٣- ٤- رفع الصفة المجردة المعرفَ بأل، و المضاف إلى المعرف بها، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره نحو: (حسن الوجهُ) و (حسن وجهُ الأب) و (حسن وجهُهُ)، و (حسن وجهُ أبيه). ٥- ٦ نصب الصفة المجردة المجردَ من أل، و المضاف إلى المجرد منها نحو: (حسن وجهاً)، و (حسن وجهَ أبيه). ٧-٨-٩-١٠ جر الصفة المجردة المعرف بأل، و المضاف إلى المعرف، و المجرد من أل و الإضافة، و المضاف إلى المجرد منها نحو: (حسن الوجهِ)، و (حسن وجهِ الأب)، و (حسن وجهٍ)، و (حسن وجهِ أب). ١١-١٢-١٣-١٤ و رفع الصفة المقرونة بأل المعرف بها، و المضاف إلى المعرف بها، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره نحو:(الحسن الوجهُ)، و (الحسن وجهُ الأب)، و (الحسن وجهُه)، و (الحسن وجهُ أبيه). ١٥- ١٦ -١٧ -١٨- ١٩- ٢٠ و نصب الصفة المقرونة بأل المعرف بأل، و المضاف إلى المعرف بها، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره، و المجرد من أل، و الإضافة، المضاف إلى المجرد منهما نحو: (الحسن الوجهَ)، و (الحسن وجهَ الأب)، و (الحسن وجهَه)، و (الحسن وجهَ أبيه)، و (الحسن وجهاً)، و (الحسن وجهَ أب). ٢١- ٢٢- و جر الصفة المقرونة بأل المعرف بأل، و المضاف إلى المعرف بها نحو: (الحسن الوجهِ)، و (الحسن وجهِ الأب). (انظر شرح الناظم).

﴿ أفعَلَ التَّفْضيلِ[1] ﴾

[عمله و شروط رفعه الاسمَ الظاهر]

[٦٦٢] ﴿ أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ مُضْمَراً رَفَع[2] وَ ظـاهِراً إِنْ مَـوْقِعَ الْفِعْلِ وَقَـع ﴾

[٦٦٣] ﴿ كَما رَأَيْتَ رَجُلاً أَحْسَنَ فِـي عَيْنِهِ كُحْلٌ مِنْهُ فِي عَيْنِ الصَّفي ﴾

أفعل التفضيل ضعيف المشابهة لاسم الفاعل؛ لأنه لا تلحقه علامته الفرعية أي التأنيث و التثنية و الجمع، إلا إذا حلي بأل، أو أضيف لمعرفة، فلذلك لا يرفع الاسم الظاهر أي مقابل المستتر، إلا في لغة ضعيفة تقول عليها: "مررت برجل أفضلَ منه أبوه" بنصب أفضل.

و أما في لغة الجمهور فلا يرفع إلا الضمير المستتر، و لا يرفع الظاهر إلا إذا وقع موقع الفعل، و ذلك إذا كان صفة لاسم جنس مسبوق بنفي أو نهي أو استفهام، و كان مرفوعه أجنبيا مُفضَّلاً على نفسه باعتبارين مختلفين نحو: "ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عَيْنِه الكُحْلُ منه في عين زيدٍ"[3] فالمعنى: ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل حسناً مثل حسنه في عين زيدٍ.

و إنما لم نقل: "حسنا أكثر من حسنه في عين زيد" كما هو ظاهر اللّفظ؛ لأن هذا التركيب يستعمل في مقام المبالغة، و إنما تحصل بنفي المساوي لا بنفي خصوص الأفضل، فاللّفظ و إن دلّ على نفي خصوص الأفضل فقد دلّ المقام على نفي المساوي، و بهذا يجاب عن ما يقال تسليط النفي على الفعل يفيد أخص ممّا يفيد تسليطه على اسم التفضيل فكيف يقال إنه حل محل الفعل، و لكون هذا التركيب

---

(١) أفعل التفضيل اسم، مشتق، على وزن: "أفعل" يدل في الأغلب على أن شيئين اشتركا في معنى و زاد أحدهما على الآخر فيه نحو: " الشمس اكبر من الأرض" إن كلمة: "أكبر" تدل على أمرين معًا؛ هما: اشتراك الشمس و الأرض في معنى معين؛ هو: "الكبر"، و أن الشمس تزيد على الأرض في هذا المعنى. (النحو الوافي)

(٢) فقولك: محمدٌ أجملُ من خالدٍ، الفاعل فيه ضمير مستتر تقديره (هو) عائد إلى محمد . (شرح الفية)

(٣) فالكحلُ: فاعل مرفوع بـ (أحسن) و ذلك لِصِحَّة وقوع فعل بمعناه موقعه و لا يَفْسُد المعنى؛ فيصحّ أن تقول: ما رأيت رجلا يحسنُ في عينه الكحلُ كحسنه في عين زيد؛ و إنما صحَّ ذلك لكون أفعل التفضيل وقع بعد نفي (ما رأيت) و لأن مرفوعه (الكحل) أجنبي؛ لأنه لم يتصل به ضمير الموصوف الذي يدلّ على صِلَة بين أفعل وموصوفه؛ و لأن المرفوع (الكحل) مفضَّل على نفسه باعتبارين، باعتبار كونه في عين زيد، و باعتبار كونه في عين زيد أفضل من كونه في عين أخرى . (شرح الفية)

يستعمل في مقام المبالغة اعتبرت فيه تلك الأمور المذكورة، و هي كون موصوف اسم التفضيل جنسا يتسلّط النفي عليه ليفيد العموم، و لما حل محل الفعل قوي فيه معناه، فعمل في الظاهر.

و علّل سيبويه رحمه الله ذلك بالاضطرار إلى العمل، لأنه لو لم يعمل لزم رفع الأجنبي بالابتداء، و اسم التفضيل خبره، كما إذا قلت: "مررت برجل أفضلُ منه أبوه" برفع أفضل، و ذلك لا يجوز، لما فيه من الفصل بين أحسن و معموله و هو (منه) بأجنبي و هو (الكحل)، و نعني بالأجنبي ما ليس من معمولات ذلك العامل لا الذي لا تعلق له به، و لو قدمت (منه) على (الكحل) لكان الضمير راجعا لغير مذكور، و لا يجوز، لكن هذا التعليل مطرد في الاثبات نحو: "مررت برجل أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد". و نقل عن الرماني جواز ذلك في الاثبات أيضا لكن السماع لم يثبت فيه.

[حكم عمل أفعل التفضيل في المفعول المطلق، و المفعول به]

[٦٦٤] وَ نَصْبُهُ الْمُطْلَقَ مَمْنُوعٌ بِلا خُلْفٍ، وَ مَفْعُولاً بِهِ فِيما اعْتَلا[1]

(نصبُه) -أي: أفعل التفضيل- مبتدأ، و (المطلقَ) نعت لمحذوف مفعول للمصدر أي: المفعول المطلق، و (ممنوعٌ) خبر، و الباء متعلقة.

و وجه المسألة و الله أعلم أن اسم التفضيل ليس المقصود به الدلالة على أصل الحدث، بل على زيادة المتصف به على غيره، فليس الحديث فيه على الاتصاف، و لا الكلام عليه، و المصدر إنما يؤكد أو يبين أصل الحدث.

و قد نبّه في التصريح على هذا المنع في مبحث المفعول المطلق، و أما قول الشاعر:

أَمَّا الْمُلُوكُ فَأَنتَ الْيَوْمَ أَلأَمُهُمْ لُؤْماً وَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

فالناصب فعل مقدّر.

قوله (و مفعولا به) عطف على (المطلق)، قال الرضي: أما نصبه المفعول به فكلّهم متفقون على المنع. و إن وجد ما يوهم ذلك قُدّر له عامل كقوله:

---

[1] قوله (و مفعولا به فيما اعتلا) أي: ممتنع في الأرجح، وما يوهم خلافه كقوله تعالى: {اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ} [الانعام- ١٢٤] مؤول بتقدير الفعل إن لم يقرر على الظرفية المجازية وإلا ضمّن (اعلم) معنى ما يتعدي إلى الظرف. (ابن القره داغي)

فلم أر مثـــل الحي حيــاً مصبحـــاً و لا مثلنـــا يوم التقينا فوارســـــا

أكـــــر و أحمـــــي للحقيقـــة منهم و أضـــرب منا بالسيوف القوانســا

أي: نضرب القوانس.

و لا ينصب على التشبيه بالمفعول أيضا؛ لأنه لم يضف إلى الفاعل في المعنى حتى يكون النصب توطنة للجر.

و إن كان فعله الذي بني من مادته يقتضي مفعولا عدى هو إليه باللام نحو: "اضرب من زيد لعمرو".

و إن كان الفعل يفهم معنى العلم أو الجهل فلك أن تعديه بالباء و باللام؛ لأن تلك الأفعال ربّما تتعدي بالباء تقول: "هو أعلم منك بكذا، أو لكذا"؛ لأنك ربّما قلت: علمت به.

و إن كان المفعول به يتعدى إليه الفعلُ بحرف تعدى إليه أفعل بذلك الحرف نحو: "أنا أمر منك بزيد"[١].

و يتعدي إلى أول معمولي كسى و علم باللام، و يبقى الثاني منصوبا؛ لأن العامل لا يتعدي بحرفي جر متماثلين لفظا و معنى فتقول: أكسى منك لعمرو الثياب، و أعلم منك لزيد مطلقا. و انتصاب الثاني عند الكوفيين بأفعل، و عند البصريين بفعل مقدّر، فيكون الثاني لأفعل محذوفا، و الفعل محذوف مع المفعول الأول أي: إنما اكسى منك لعمرو، و أكسوه الثياب.

و قيل: لا يحذف أحد المفعولين في باب علمت دون الآخر. فالأولى أن يقال: أشد منك علماً زيداً منطلقاً أو علما بأن زيدا منطلق.

و إن كان الفعل يفهم الحب أو البغض تعدى إلى ما هو الفاعل في المعنى يالى نحو: أحب إليّ و أبغض إليّ؛ لأن الفعل يتعدى بها نحو: ﴿ حَبَّبَ إِلَيْكُمْ الإِيمَانَ ﴾ [الحجرات:٧].

و هذه زيادة على الخلاصة.

---

(١) كذا في شرح الرضي، و سقطت في النسخة كلمة «أنا».

[حكم أفعل التفضيل المجرد من أل و الإضافة]

[٦٦٥] ﴿ وَ إِنْ يُجَرَّدْ صِلْ بِمَنْ وَ ذَكِّرِ وَحِّدْ [1] .... ﴾

لاسم التفضيل ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مجردا من أل و الإضافة، و حكمه حينئذ أمران:

١- أن يؤتى بعده بـ (مِنْ) جارة للمفضول بحيث تليه نحو: "زيدٌ أفضلُ من عمرٍو"، أو تلي معموله نحو: ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾ [الأحزاب: ٦].

و ظاهر قوله (صل) أن ذلك واجب، و أكدت الخلاصة ذلك بقولها «أبدا»، و فيه تنكيت و تنبيه على أن المجرد لا يأتي بمعنى الوصف مجرداً عن معنىً من جملة، خلافاً للمبرد، فإنه يجوز قياسا أن تقول: زيدٌ أفضلُ، بمعنى فاضل، و قال: معنى قولهم في الآذان أو غيره "الله أكبر": الله كبير، لأنّ المفاضلة تقتضي المشاركة في المعنى الواقع فيه التفضيل و مشاركة المخلوق للخالق في شيء من صفاته محال. و كذلك قوله ﴿ وَ هُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [الروم: ٢٧] تقديره: هين؛ لأن جميع المقدورات متساوية بالنسبة للقدرة، و إلا لزم قصورها بالنسبة للمفضول. و منه ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ [النجم: ٣٢] أي: عالم، إذ لا مشاركة في علمه، و قول الفرزدق:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَ أَطْوَلُ

أي عزيزة طويلة. و مذهب سيبويه و موافقيه الأول، و ما خالف ذلك يرجع إليه، و يقدر معه معنى "من"، فأما المفاضلة فيما يرجع له تعالى فهي على عادة المخلوقين في التخاطب و بحسب توهمهم

---

[1] قوله (و إن يجرد ...) اي و يستعمل اسم التفضيل: إما بمعنى (من) و هو الأصل، للتصريح فيه بالمفضل عليه. أو مضافا لفظا. أو باللام العهدية. و لا يجمع بينه و بين "من". ونحو (وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى ..) مؤول بأن "من" لبيان الجنس، أو متعلقة بأكثر محذوفا، أو اللام زائدة. و لا يترك الجميع إلا أن يعلم المفضل عليه كما في "الله أكبر" (اي من كل شيء)، لا أكبر كل شيء، لان حذف المضاف إليه ممتنع بدون التعويض بالتنوين، أو الضم، أو وجود مضاف إليه مثله لاسم بعده، أو جعله معدولا كأخر، أو اسما كدينا، أو مخرجا عن معنى التفضيل كأخر بمعنى (غير) فهو أن يجرد عن الأخيرين فصله بمن للابتداء، فمعنى "زيد أفضل من عمرو" (انتهى الفضل منه إلى زيد)، فاندفع ما قاله ابن مالك من أنه لا انتهاء فكيف يكون للابتداء. ثم إنه اختار كونها للمجاوزة، و ردّ بعدم صحة وقوع (عن) في موضعها، و فيه أنه إنما يلزم إذا لم يكن مانع و هو هنا استعمال أفعل التفضيل بمن خاصة بين حروف الجرّ. (ابن القره داغي)

العادي، فمعنى "الله أكبر": الله أكبر من كل شيء يتوهم له كبر، أو على حسب ما اعتادوه بين المخلوقين في المفاضلة، و إن كانت كبريائه تعالى لا نسبة لها إلى كبر المخلوقين، و كذا ﴿و هو أهون عليه﴾ [الروم: ٢٧] ، أي: على ما جرت به عادتكم من أن اعاده ما تقدم اختراعه أسهل من اختراعه ابتداء، فلم تحيلون الإعادة، و كذا ﴿و هو أعلم بكم﴾ [النجم: ٣٢] [١] أي: منكم حيث متوهمون أن لكم علما و لله علما، أو على ما تقولون هذا أعلم سن هذا، و هي طريقة العرب في كلامها، و بها نزل القرآن فخوطبوا بمقتضي كلامهم و بما يعتادونه فيما بينهم، و كذا بيت الفرزدق، و بل تقدير "من" فيه ظاهر.

و قد روي عن رؤبة بن العجاج أن رجلا قال له: يا أبي العجاج أخبرني عن قول الفرزدق: إن الذي أطول من أي شيء، فقال له رؤبة: إن العرب تجتزء بهذا، قال: و قال المؤذن الله أكبر، فقال رؤبة: ألا تسمع إلى قوله الله أكبر، اجتزاء بها من أن يقول: من كل شيء. انتهى.

و ذكره أبواسحاق و قال: اويان القلوب: معنى "الله أكبر" أنه أكبر من أن يقال له أكبر، أو يدوي كنه كبريائه غيره، و قيل: أكبر من أن يحاط به، فعلم أن المجرور بمن التفضيلية لابد من مشاركته للمفضل إما تحقيقا نحو: "زيد أحسن من عمرو"، أو تقديرا نظرا إلى مطلق الاسم، و إن اختلف المعنى، كما سبق. و منه قوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا و أحسنُ مَقِيلا﴾ [الفرقان - ٢٤]، إذ لا خير و لا حسن عند أهل النار. و من ذلك قولهم في التبعيض: هذا أحبّ إليّ من هذا، و في الشرير: هذا خير من هذا. و منه ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعونَنِي إليه﴾ [يوسف: ٣٣] و تأويله: هذا أقلُّ بغضا أو شرّاً. نعم تنتفي المشاركة في مقام التهكم نحو: زيد أعلم من الحمار.

قال الرضي: و أما قولهم: أنا أكبر من الشعر، و أنت أعظم من أن تقول كذا، فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر، و المخاطب على القول، بل المراد: بعدهما عن الشعر و القول، و أفعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول و تجاوزه عنه، و من في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك: بنت من زيد، و انفصلت منه، تعلقت بأفعل المستعمل بمعنى التجاوز، فإذا قلت: أنت أكرم عليّ من أن أضربك، فكأنك قلت: أنت بائن لفرط كرمك على من أضربك، و إنما جاز ذلك لأن (من) التفضيلية

---

(١) في النسخة «هو أهون بكم».

متعلق بأفعل بقريب من هذا المعنى، ألا ترى أنك [إذا] قلت: زيد أفضل من عمرو، فمعناه زيد متجاوز في الفضل مرتبة عمرو. انتهى.

و خرج نظير هذا في المغني على وجهين آخرين يحث هو في أولهما، و الدماميني في ثانيهما فانظره. و في الكشاف من وجيز كلامهم "الصيف أحر من الشتاء" أي: الصيف أبلغ في حره من الشتاء في برده. انتهى . و حاصل ما أشار إليه أن المعنى: قوة حرارة الضيف أكثر من قوة برودة الشتاء، فالمراد تفضيل إحدى الشدتين على الأخرى. و مثل ذلك قولهم: العسل أحلى من الخل.

٢- قوله (و ذَكِّرْ وَحِّد) إشارة إلى الحكم الثاني و هو أنه يلزم إفراد المجرد و تذكيره، و إن كان الموصوف به متعددا أو مؤنثا نحو: ﴿ لَيُوسُفُ وَ أَخُوهُ أَحَبُّ ﴾ [يوسف: ٨]، ﴿ قُلْ إِنْ كانَ آباؤُكُمْ ﴾ إلى قوله ﴿ أَحَبَّ ﴾ [التوبة:٢٤]، و ذلك لأن أفعل التفضيل شبيه بأفعل في التعجب وزنا و مأخذا و إفادة للمزية، و أفعل في التعجب لا تلحقه علامة تأنيث، و لا تثنية، و لا جمع، فحمل عليه شبيهه.

[حكم أفعل التفضيل المضاف إلى النكرة]

[٦٦٥] .... كَما أُضِيفَ لِلْمُنَكَّرِ

و الحالة الثانية: أن يكون مضافا، فإن كانت الإضافة لمعرفة فسيأتي حكمه، و إن كانت لنكرة فحكمه ثلاثة أمور:

أحدها فيه: و هو أن يكون مفردا مذكرا و لو عدد موصوفه، أو كان مؤنثا لمثل ما مرّ في المجرد، و إليه أشار بالتشبيه، فالتشبيه في أقرب الحكمين المذكورين للمجرد، لا فيهما معا.

و **ثانيها**: فيه أيضا: و هو أن يكون مجردا من (من)، و أما قوله:

نَحْنُ بِغَرْسِ الوَدِي أَعْلَمُنَا مِنَّا بِرَكْضِ الجِيادِ في السَّدَفِ

فأراد أعلم منا، و أضاف ناويا اطراح المضاف إليه، كما تجيء أل زائدة.

و **ثالثها**: في المضاف إليه: و هو أن يكون مطابقا للموصوف باسم التفضيل فتقول: زيدٌ أَفْضَلُ رجلٍ، و الزيدان أفضل رجلين، و الزيدون أفضل رجلا، و قس.

[حكم أفعل التفضيل المقترن بأل و المضاف إلى معرفة]

[٦٦٦] ﴿ وَ تِلْوُ أَلْ طِبْــقٌ......................... .... ﴾

و الحالة الثالثة: أن يحلى بأل، و له حكمان:

أحدهما: أن تجرد من "مِنْ"[١]، و هو مأخوذ من مفهوم (و إن تجرد)، و أما قوله:

وَ لَسْــــتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُــمْ حَصًــــى وَ إِنَّــــمَا العِــــــزَّةُ لِلْكَــــاثِــرِ

فأل زائدة.

و ثانيها: أن يطابق الموصوف لبُعد مشابهته فعل التعجب و إلى ذلك أشار بقوله (و تلو أل طبق)[٢].

[حكم أفعل التفضيل المضاف إلى المعرفة]

و أشار إلى حكم المضاف للمعرفة بقوله:

[٦٦٦] ﴿ .... وَ إِنْ تُضَفْ لِذِي عُرْفٍ وَ مَعْنَى مِنْ طَرَحْتَ فَكَذِي ﴾

[٦٦٧] ﴿ وَ إِنْ قَصَدْتَ جُوِّزا .... ﴾

أي: و إن تضف أفعلَ لاسم ذي تعريف و الحالة أنك طرحت معنى "مِن" -أي: ألغيته و لم ترده من الإضافة-[٣] فحكمه في المطابقة كهذه الحالة الأخيرة و هي التي يكون فيها بأل فتجب مطابقته لموصوفه[٤] و ذلك إذا قصدت به الزيادة المطلقة أي: لا على خصوص المضاف إليه أو أول بألا تفضيل فيه إلا أن هذا غير مقيس، و يحتملهما قولهم:"الأَشجُّ و الناقص أَعدلا بني مروان" أي: عادلاهم مع كثرة عدلهما، أو عادلهم، و على الأوّل يقال: "يوسف أحسن أخوته".

---

(١) فلا تقول: زيدٌ الأفضل من عمرٍو. (شرح ألفية)

(٢) أفعل التفضيل المقترن بأل يجب مطابقته لما قبله في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث؛ فتقول: زيدٌ الأفضَلُ، والزّيْدَانِ الأَفْضَلاَنِ، والزّيْدُونَ الأَفْضَلُونَ، وهِنْدٌ الفُضْلَى، والهِنْدَانِ الفُضْلَيَانِ، والهِنْدَاتُ أو الفُضْـلَيَاتُ. و لا تجوز عدم المطابقة؛ فلا تقول: الزّيدونَ الأفضلُ، ولا: هندٌ الأفضلُ.(شرح الفية)

(٣) أي: لم تنو معنى "من" بأن قصدت الزيادة المطلقة. (المواهب الحميدة)

- فإنك قد تقول مثلا (هذا أحسن العراق) و لا تقصد به التفضيل على العراق، و إنما تقصد هذا هو الأحسن الذي في العراق، فإن قصدت نحو هذا المعنى وجبت المطابقة لأنك لم تقصد به المفاضلة فتقول: (هؤلاء أحاسن العراق) فالإفراد يدل على التفضيل نصا و أما المطابقة فهي تحتمل التفضيل و عدمه. (معاني النحو)

(٤) فيقال: زيد أحسن العراق، و الزيدان أحسنا العراق، و الزيدون أحسنوا العراق، و الهندات حُسنيات العراق.

(و إن قَصَدْتَ) معنى "مِن" و لم تطرحه (جُوِّزا) -بالبناء للمفعول و الألف- للوجهين، و هما: ١- المطابقة، ٢- و عدمها [1]، و معنى ذلك أن تقصد بأفعل الزيادة على خصوص ما أضيف إليه، و لا يضاف حينئذ إلا لما هو بعضه، فلا يقال على هذا "يوسف أحسن أخوته" ضرورة أنه لا يدخل في جملة الأخوة؛ لأن إضافتهم لضميره تخرجه، و قولهم هنا قصدت الزيادة على ما أضيف إليه فيه تسامح، إذ هو حينئذ من جملة أفراد المضاف إليه، و التفضيل إنما هو على غيره، و قد اعترضه الرضي بهذا.

و استدل ابن مالك بجواز الوجهين بقوله ﷺ: «أَلاَ أُخبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إلَيَّ وأَقْرَبِكُم مِنّي مَجالسَ يومَ القيامةِ أَحَاسِنُكُمْ أخلاقاً لمُوطَّؤون أكْنافاً الذينَ يألَفون ويُؤلَفون » [2] فأفرد أحب و أقرب، و جمع أحسن.

قال الدماميني: و يمكن القدح فيه بأنا لا نسلم أنّ معنى من فراد في احسانكم بل هو مما قصدت به الزيادة المطلقة. و قد صرّح الزّمخشري بذلك. و ذهب ابن السّراج و ابن الدهان و ابن يعيش إلى وجوب ترك المطابقة، و عرض بهم في الخلاصة بقوله: «عن ذي معرفة» و ردّ عليهم بقوله تعالى ﴿ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ [الأنعام: ١٢٣]، و﴿ هُمْ أَرَاذِلُنَا ﴾ [هود: ٣٧].

قال الدماميني: و لابن السراج أن يمنع كون الإضافة فيهما على معنى (من). انتهى.

و قد سبق الاعتراض على قولهم إن الإضافة هنا على معنى (من) في مبحث الإضافة فراجعه.

قال ابن هشام: أرادوا شيئا و أخطؤا في التعبير عنه، و ذلك أنهم أرادوا بكونه على معنى من أن يكون لتفضيل و بكونه ليس على معناها ألا يكون له، و إنما ضبطوه بمن لأنه الذي يخص التفضيل. انتهى. و قد عرفت من السبك إعراب المتن.

---

(١) إذا أضيف أفعل التفضيل إلى معرفة و قُصِدَ به التفضيل جاز فيه وجهان:

أ- أَلاَّ يُطابق ما قبله فيلزم الإفراد، والتذكير؛ فتقول: الزّيدانِ أفضلُ القومِ، والزَّيدونَ أفضلُ القومِ، وهندٌ أفضلُ النِّسَاءِ، والهندانِ أفضلُ النساءِ، والهنداتُ أفضلُ النسَاءِ .

ب- أن يُطابق ما قبله: فتقول: الزيدان أَفْضَلاَ القومِ، والزيدون أَفْضَلُو القومِ، أو أَفَاضِلُ القومِ، وهند فُضْلى النساءِ، والهندان فُضْلَيَا النساءِ، والهنداتُ فُضَّلُ النساءِ، أو فُضْلَيَاتُ النساءِ . (شرح الفية)

(٢) أخرجه الترمذي في باب البر ٧١، ٧٢، وأحمد ٢/ ٣٦٩.

|حكم تقديم مِنْ ومجرورها على أفعل التفضيل|

[٦٦٧] .... وَ قَـــدِّمِ   مِـــنْ مَـغْ تـالٍ إنْ بِـهِ تَسْتَفْهِـمِ[1]

[٦٦٨] وَ امْنَعْهُ فِي الْإِخْبـارِ باخْتيـار[2]   ....

(مِن) مفعول (قدّم)، و تاليها مجرورها، و ضمير (به) له.

أي: إن تستفهم بمجرور "مِنْ" قَدِّمها على اسم التفضيل وجوبا، و هذا صادق بمثال الخلاصة "ممن أنت خير؟"، و فيه فصل بالأجنبي، و بمثال التوضيح "أنت ممن أفضل"، و فيه تحطي العامل لأدات الصدر و العمل لفظي قالوا و إذا التقى محذوران ارتكب أخفهما، و فيه أنه يمكن التخلف عنهما معا بتقديم (من) و مجرورها على اسم التفضيل، و تقديم اسم التفضيل على المبتدا، فيقال "ممّن أفضل أنت"، و لا يلتبس المبتدأ بالفاعل؛ لأنّ اسم التّفضيل لا يرفع الظاهر إلا في لغة قليلة، كما تقدم، و قد سبق في المبتدأ إجواز "قاما أخواك" بتقديم الخبر الفعلي من غير إلتفات إلى لغة "أكلوني البراغيث" و كلام المصنف صادق بهذه، فهو أحسن.

مفعولُ (امنع) لتقديمِ من و مجرورها المفهوم من الأمر السّابق، و (في الإخبار) مصدر أخبر متعلق بـ (امنع)، و كذا (في اختيار)، و أفهم أنه قد يقع في الضرورة كقول ذي الرمة:

و لا عَيْـــبَ فِيهـــا غيـــر أنَّ سَرِيعَهـــا   قَطُوفٌ و أنْ لا شـيءَ مِنْهُـنَّ أكْسَـلُ[3]

و قول الآخر:

أظَــلُّ أرعـــى و أبيـــتُ أطحـــنُ   المـوت مـن بعـض الحيـاة أهونُ

([1]) و ذلك لأنّ الاستفهام له الصَّدارة . (شرح الفية)

([2]) لا يجوز تقديم مِنْ و مجرورها على أفعل التفضيل؛ لأنّ من ومجرورها بمنزلة المضاف إليه، والمضاف إليه لا يتقدّم على المضاف؛ تقول: زيد أفضل من عمرٍو، ولا يجوز تقديم (من عمرٍو) على أفعل التفضيل (أفضل) إلاّ إذا كان المجرور بها اسم استفهام. (شرح ألفية)

([3]) الشاهد: تقدم "من" ومجرورها؛ وهو قوله: "من تلك الظعينة"، على أفعل التفضيل؛ وهو "أملح" في غير الاستفهام، وذلك شاذ لضرورة الشعر. (ضياء السالك)

[حكم حذف من و مجرورها و حكم الفصل بينها و بين أفعل]

[٦٦٨] ﴿ .... وَ الْحَـذْفُ (١) وَ الْفَصْـلُ كَثِيـرٌ جارِ ﴾

قوله (**و الحذف**) -أي: لـ "مِنْ" و مجرورها- و (**الفصل**) -أي: بين اسم التفضيل و من- مبتدأ، و (**كثير جار**) خبره.

فالأول نحو: ﴿ وَ الآخِرَةُ خَيْرٌ وَ أَبْقَى ﴾ [الأعلى: ١٧] أي: من الدّنيا و ما فيها. و أكثر ما يكون ذلك إذا كان أفعل خبر المبتدأ في الحال و في الأصل، و لابد للحذف من قرينة.

و الثاني نحو: "زيد أكثر مالاً منك"، ففصل بالتمييز، و "زيد أحظى عندي منك" بالظرف، و ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾ [الأحزاب: ٦] بِعَدِيْلِهِ (٢).

و قد اجتمعت أربعة فصول كقوله:

ما زلـت أبسط فـي عـض الزمان يـدا للناس بالخيـر مـن عمرو و من هـرم

هذا إذا كان الفاصل مساويا لمن في التعليق بأفعل وإلا قلّ كقوله:

وَلَفُوكِ أَطْيَـبُ لـو بَذَلـتِ لنـا مِـن مَـاءِ مَوهَبَـةٍ علـى خَمْـرِ

ففصل بلو و مدخولها.

و جاء الفصل بالنداء في قول جرى:

لم أَلْـق أخْبـثَ يَا فرزدَقُ مِنْـكُم لَيْـلًا و أخْبَـث فـي النّهار نهـارَا

و هذه زيادة على الخلاصة. و يأتي في الأبنية الكلام على صوغ اسم التفضيل.

❊ ❊ ❊

---

(١) قوله (**و الحذف**) اي: و الحذف المجرور عند قرينة نحو قوله تعالى: {وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى} [الاعلى- ١٧] (**و الفصل**) بين أفعل التفضيل و من بغير أجنبي كالتمييز نحو: زيدٌ أكثر مالاً منك، و الظرف و الجار و المجرور نحو: نحن أقرب إليه منكم (**كثير جاري**)، و أما بالأجنبي فممتنع لأنهما بمنزلة المضاف و المضاف إليه في كون الثاني متمما للأول. (ابن القره داغي)

(٢) أي بالجار و المجرور.

أسماء الأفعال و الأصوات

[تعريف اسم الفعل]

[٦٦٩] ما نابَ عَنْ فِعْلٍ سِمَى الْفِعْلِ كَصَهْ [1] ....

(ما) واقعة على الاسم بقرينة الترجمة، فتخرج عن ذلك الحروف، كـإنّ و أخواتها، و ليس في هذا الإخراج بالجنس، و لذا قلنا: خرج عنه لا به، ففي كلام يسن في حواشي الخلاصة نظر.

و بقي مندرجا تحت قوله: ما ناب عن الفعل مع أسماء الأفعال المصادر و الأوصاف في نحو: "ضرباً زيداً" و"أقائم الزيدان" فأخرجهما بقوله **(كصه)** أي: كونه عاملا غير معمول فيه، فقوله **(ما ناب عن فعل)** معناه في المعنى و الاستعمال، و التمثيل قرينة معينة لهذا المراد.

و معنى النيابة على ما حققه التفتازاني: الدلالة على معنى الفعل، لكن الفعل يدل على ذلك مباشرة، و اسم الفعل بواسطة دلالة على لفظ الفعل، و لذا قيل فيه: اسم الفعل، فهو موضوع للفظ الفعل، لكن لا من حيث إنه لفظ من حيث دلالته على معناه، و ذكر الرضي هذا عن بعضهم، و ردّه بأن العربي القح [2] ربما يقول "صه" مع أنه لا يخطر بباله لفظ: اسكت، و ربما لم يسمعه أصلا.انتهى. قلت: لمّا كان المقصود من الدلالة على لفظ افادة معناه أو تعارف ذلك و اشتهر صار كأنه موضوع لنفس المعنى، و تخيل انتفاء الواسطة، فهذا جواب لقوله: «مع أنه لا يخطر بباله لفظ اسكت»، و قوله: «ربما لم يسمعه أصلا» لا نسلم صحته.

قوله **(ما ناب عن فعلٍ)** خبر مقدم، و **(سمى)** -أي: اسم فعل- مبتدأ مؤخر، و **(كصه)** حال من فاعل **(ناب)** فُصِّل بينهما بالمبتدأ الأجنبي للضرورة، و لم نعكس؛ لأنّ المعرف هو المحدث عنه.

---

(1) اسم الفعل، هو: ما ناب عن الفعل في العمل، ودلّ على معنى الفعل، ولم يتأثَّر بالعوامل، نحو: هيهات زيدٌ . فـ (هيهات) اسم فعل ماض (بمعنى: بَعُدَ) مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، و زيد: فاعل مرفوع . (شرح ألفية)

- قوله (كصه) أي: نيابة كنيابة "صه" بأن تكون في العمل و المعنى بلا نقصان عنه، فهو من تتمة التعريف، فلا ينتقض بنحو "سقيا زيدا". ثم اسم الفعل دال على المبالغة في معنى افعل استعمل فيه فمعناه (اسكت سكوتا شديدا). (ابن القره داغي)

(2) القح أي الخالص الباقي علي سليقته العربية. (تحقيق على شرح الرضي)

[كثرة ورود اسم الفعل في الأمر و قلته في الماضي و المضارع]

[٦٦٩] ﴿ وَ مــا بِمَعْنَى افْعَـلْ كَثِيرٌ نَحْوُ مَهْ .... ﴾

[٦٧٠] ﴿ وَ قَلَّ غَـيْرُهُ كَـهَيْهــاتَ وَ وَيْ [1] .... ﴾

أي: ورود اسم الفعل بمعنى الأمر كثير نحو "مَهْ" بمعنى انكفف [2]. و يكفي في كثرته أن منه نوعا مقيسا و هو فعال كـ نزال[3]، و قد تقدم في الأسماء اللازمة للنداء.

و ورود للماضي كـ"هيهات" بمعنى بعد، و المضارعِ كـ "وي" بمعنى أعجب قليل.

([1]) اسم الفعل ينقسم باعتبار فعله إلى ثلاثة أقسام، هي: ١- اسم فعل أمر، وذلك إذا كان بمعنى فعل الأمر، نحو: مَـهْ. ٢- اسم فعل ماضٍ، وذلك إذا كان بمعنى الفعل الماضي، نحو: هيهات (بمعنى: بَعُدَ). ٣- اسم فعل مضـارع، وذلـك إذا كان بمعنى الفعل المضارع نحو: وَيْ (بمعنى: أَتَعَجَّبُ). (شرح الفية)

([2]) مه بمعنى انكفف خلاف قَول كثيرين أَن (مَه) بِمَعْنى اكفف لِأَن اكفف مُتَعَدٍّ. (همع الهوامع)

- قوله (**نحو مه**) و فسّر بـ"أكفف"، و اعترض بأنه متعد؟ و يرد بأنه جاء لازما أيضا على مـا فـي القـاموس. و مـا يقال: إن جعل "صه" و نحوه بمعنى الأمر دون المضارع المدخول لـ لا النهي تحكم بجواز كونه بمعنى (لا تـتكلم)، و كون "دونك" بمعنى (لا تفارق)، و هكذا، فكيف يكون بمعنى الامر كثيرا مندفع بأن في صورة الاثبات و البنـاء يـرجح كون المعنى مثبتا أو مبنيا إن قيل بوضعها للفظ الأفعـال، و كـذا يـرجح شـيوع الماضـي فـي الإنشـاء و البنـاء كـون "هيهات" و نحوه بمعنى الماضي دون المضارع، فلا يلزم الترجيح بلا مرجح. (ابن القره داغي)

([3]) أسماء الأفعال كلُّها سماعية، ولا ينقاس منها إلا نوع واحد، وهو ما كان على وزن (فَعَالِ) من اسم فعـل الأمـر، نحو: ضَرَابِ (بمعنى: اضْرِبْ) وهو قياسي في كل فعل ثلاثي تامّ متصرّف . ومنـه قولـك: كَتَـابِ الـدرسَ (أي: اُكْتُـبِ الدرسَ) . (شرح ألفية)

[أقسام اسم الفعل باعتبار أَصْلِه]

[٦٧٠] وَ مِــنْ سِمَى الْفِعْلِ رُوَيْدَ بَلْـهَ أيْ ....

[٦٧١] إنْ نَصَبـا، وَ مَصْدَرَيْــنِ خَـفَضا عــلَيْكَ دُوْنَــكَ إلـيَــكَ أغْـرِضا

(و من سمى الفعل رويد بله اي ان نصبا و مصدرين خفضا) أي: و من اسم الفعل ما هو منقول من مصدر و هو ضربان:

١- مصدر فعل مستعمل كـ "رويد" مصغر مصدر أرودت تصغير ترخيم باسقاط الزوائد.

٢- مصدر فعل مهمل و هو "بله" بمعنى ترك. و لهما استعمالان:

أحدهما: أن ينصبا ما بعدهما، و هما حينئذ اسما فعلين.

و ثانيهما: أن يخفضاه، و هما حينئذ مصدران، إذ الإضافة دليل المصدرية[1]، لكن كلامه كالخلاصة يوهم تقييد مصدريتهما بالخفض، و ليس كذلك، بل يستعملان مصدرين ناصبين لما بعدهما معربين منوّنين، و قد ذكر ذلك في التوضيح في رويد، و ذكره غيره في بله فنقول: رويدا زيدا و بلها عمراً، فالمعين لاسميتهما للفعل حينئذ نصب ما بعدهما مع بنائهما.

جواب الشرط محذوف أي: إن نصبا فهما من اسم الفعل، و خفضا حال كونهما مصدرين.

(عَلَيْكَ دُوْنَكَ إلَيكَ أَغْرِضا) أي: و من اسم الفعل ما هو منقول من جار و مجرور كـ (عليك)[2] بمعنى الْزَمْ، و (إليك عني) بمعنى اعرض و تنحّ عني. و منه ما هو منقول من ظرفٍ كـ (دونك) بمعنى خذ، و لا يستعمل هذا النّوع في الغالب إلا مقترناً بضمير المخاطب، و شذ (عليّ) بمعنى أَوْلِني، و(إليّ) بمعنى أتنحى، و (عليه) بمعنى ليلزم. و هذه الكاف في محل خفض لحكاية الأخفش عن فصحاء العرب "عليّ عبدِ الله زيداً" بجر عبد الله. و قال الكسائي: في موضع نصب، ويرده أن "دونك زيدا" بمعنى خذه، و خذ إنما يتعدي لواحد، و أنه لا يتعدي فعل الفاعل المضمر المتصل إلى ضمير المتصل. و قال الفرّاء: في موضع رفع و يلزمه أن ليس فيها ضمير مستتر.

---

(١) أشار إلى الاستعمالين بقوله (**إن نصبا و مصدرين خفضا**).

(٢) قوله (**عليك**) فان كان في الظروف و ضمير المخاطب و هو الكثير فهي بمعنى أمر المخاطب، أو ضمير الغائب و هو قليل فبمعنى أمر الغائب. (ابن القره داغي)

[أحكامه]

[٦٧٢] ﴿ وَ حُكْمُــهُ كَما يَنُوبُ عَنْــهُ في إعْــمالِــهِ، لكِنَّـــهُ لَـمْ يُحْـذَفِ ﴾

[٦٧٣] ﴿ وَ لَـمْ يُؤَخَّرْ .... ﴾

[حكم عمل اسم الفعل]

(و حكمه) -أي: اسم الفعل- مبتدأ (كما) -أي: كحكم ما ينوب هو أي اسم الفعل عنه و هو الفعل- خبر، و (في إعماله) متعلق بالاستقرار، فإن كان الفعل قاصرا فاسمه كذلك كـ"هيهات" [١] و إن كان متعديا بنفسه فاسمه كذلك كـ "عليك" [٢]، و إن كان متعديا بحرف فاسمه كذلك كـ"إليك".

[حكم حذف اسم الفعل]

(لكنه) أي: اسم الفعل (لم يحذف) في كلامهم، بخلاف الفعل، فإنه يحذف و يبقى معموله، و ذلك لأن النائب لا يقوى قوة المنوب عنه، خلافا للكسائي، فإنه أجاز إعماله محذوفا، و هذه زائدة على الخلاصة.

[حكم تأخير اسم الفعل عن معموله]

[و لم يؤخر]: و كما لا يجوز إعماله محذوفا لا يجوز تأخيره عن معموله[٣]، خلافا للكسائي أيضا، فإنه أجازه استدلالا بقوله: (يَأيُّها المائِحُ دَلوي دُونَك ...) [٤]، و أجيب بأن "دلوي" مبتدأ، و "دونك" ظرف خبر، و إن لم يكن المعنى على الإخبار المحض، لأنّ الجملة الخبرية قد يقصد بها التحسر نحو: ﴿ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ﴾ [آل عمران: ٣٦] و التنبيه كما هنا.

---

(١) نحو: هيهات زيدٌ فـ (زيد) فاعل مرفوع، عامله: اسم الفعل (هيهات) و هو لازم لا ينصب مفعولا به؛ لأن الفعل الذي ناب عنه، و هو (بَعُدَ) لازم . و مثله (صَهْ، ومَهْ) فهما لازمان. (شرح ألفية)

(٢) نحو: دَرَاكِ زيداً (بمعنى: أَدْرِكْه) فـ (زيداً) مفعول به، والفاعل ضمير مستتر؛ وذلك لأن الفعل (أدرك) فعل متعدٍ . (شرح الفية)

(٣) فتقول: دَرَاكِ زيداً، ولا يجوز تقديمه؛ فلا تقول: زيداً دَرَاكِ، وهذا بخلاف الفعل إذ يجوز تأخيره وتقديمه، نحو: أَدْرِكْ زيداً؛ وتقول: زيداً أدركْ . (شرح ألفية)

(٤) استشهد الكسائي بهذا البيت على أن "دلوي" مفعول به منصوب باسم الفعل المذكور بعده؛ وادعى أن اسم الفعل يعمل متأخرا، كما يعمل متقدما؛ وهذا غير صحيح -عند جمهور النحاة- (مصباح السالك)

[حكم الحاق ضمائر الرفع البارزة باسم الفعل]

[٦٧٣] .... وَ سِماتُ المُضْمَـرِ ما لَحِقَتْ ....

(**سمات المضمر**) مبتدأ، و الإضافة بيانية، و (**ما لحقت**) نفي، و الجملة خبر المبتدأ.

أي: إن ضمائر الرفع البارزة لا تلحق أسماء الأفعال [1]، و لهذا حكم بفعلية هات و تعال، لاتصال ضمير الرفع البارز بهما. و يعلم أن المراد ضمير الرفع من قوله (**سمات**) لأن ضمير الرفع يكون مستترا خفيا، فإذا ظهر صحّ أن يقال في ألفاظه سمات أي: علامات للمضمر، و إن كانت هي نفس المضمر بخلاف ضمير النصب و الخفض، فلا حالة استتار لهما، و بهذا يقيد قول التسهيل.

و حكمهما غالبا في التعدي و اللزوم و الإظهار و الإضمار حكم الأفعال. قال الدماميني أي: في إظهار فاعلها و إضماره: فهيهات يكون فاعلها ظاهرا و ضميرا مستترا كـ"هيهات زيد" و"زيد هيهات" كفعلها، و "صه" لا يكون فاعلها إلا مستترا كفعلها. انتهى. فيقال: هذا إذا كان الفاعل مفردا مذكرا، و إلا فيقال: (اسكتي، و اسكتا، واسكتوا)، و صه في الجميع. و أشار في التسهيل بقوله "غالبا" إلى أنها قد تخالف فعلها في التعدي و اللزوم كآمن، فإنه لم يحفظ لها مفعول، و فعلها و هو استجب متعد. و هذه زيادة على الخلاصة.

[تَنْكِيرُ ، وتَعْرِيفُ أسماءِ الأفعالِ]

[٦٧٣] .... وَ نَـوِّنْ إِنْ تُنَكِّرِ

قوله (و نَوِّنْ) أي أسماء الأفعال إن تنكرها. مفهومه أنها إذا عرفت لا تون [2]. و هي في ذلك على ثلاثة أقسام:

١- قسم: لم يجيء إلا منكرا كـ (واها) و (ويها)، فهو كأحد و عَرِيب.

٢- قسم: لم يجيء إلا معرفا كباب فعال المقيس [كـ: نزال]، فهو كالمضمرات و الإشارات.

٣-قسم: جاء بالوجهين كـ (صَهْ) و (مَهْ) [1] فهو كرجل و ثوب.

---

(1) فـ "صَهْ" مثلا تستخدم هكذا للمفرد والمثنى والجمع المذكر من ذلك والمؤنث. (النحو المصطفى)

(2) في النسخة «إذا عرفت لا تنكر».

و معنى التعريف و التنكير مع أن مدلولها و هو الفعل لا يقبلهما: أنه كما تقدم اسمٌ للفظ الفعل، فإذا عرفت فهي أعلام أجناس للافعال أي: كمعقولية الفعل التي بمعناها أي للفظه من حيث الدلالة على معناه من حيث هو ذلك اللّفظ، و إذا نكرت فهي لواحد من آحاد الفعل الذي يتعدد اللّفظ به، فاختلف المعنى بالاعتبارين، فـ (صه) بلا تنوين كأسامة، و به كأسد، هكذا حرّره ابن الحاجب، و خالفه الرضي فجعل التعريف و التنكير راجعين إلى معنى المصدر. و انظر تحرير ذلك في حاشيتنا عند ذكر تنوين التنكير.

[أسماءُ الأَصْوَاتِ تعريفها ، و أنواعها ، و حكمها]

[٦٧٤] ﴿ وَ شِبْهُـهُ الْمَحْكِيُّ بِهِ أَوْ خُوطِبا غَيْـرَ الَّذي يَعْقِـلُ صَوْتـاً لُقِبـا ﴾

- أي: و شبه اسم الفعل في الاكتفاء به-[٢] مبتدأ، و جملة (لُقِبا) بالبناء للمفعول خبر، النائب مفعول أول، و (صوتا) ثان. ثم هذا الشبه نوعان:

أحدهما: ما قصدت به الحكاية إما لصوت حيوان كما لصوت الظبية، أو غيره، و قاش ماش لصوت القماش [٣].

فإن قيل: شرط الحكاية أن تكون مثل المحكي، و هذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة، محركة بحركات صحيحة، و المحكي ليس كذلك، إذ الحيوانات و الجمادات لا يحسن الافصاح بالحروف

---

(١) فإذا قلت: صَهٍ (بالتنوين) فهو نكرة؛ لأنه يكون بمعنى: اسكت عن أيّ كلام، وإذا قلتَ: صَهْ (بغير تنوين) فهو معرفة؛ لأنه يكون بمعنى: اسكت عن هذا الكلام، (شرح ألفية)

(٢) اسم الصوت أشبه اسم الفعل، أشبهه في أي شيء؟ في صحة الاكتفاء به، يعني: يُكْتَفى به فيقال: (غاق) اكتفينا، لا نحتاج إلى شيءٍ مُتَمِّم لهذا اللفظ. (شرح ألفية للحازمي)

- و الفرق بين أسماء الأفعال و الأصوات من وجوه:

أ- أنّ أسماء الأصوات غير عاملة، أما أسماء الأفعال فهي تعمل عمل فعلها الذي تنوب عنه .

ب- أنّ أسماء الأصوات لا ضمير فيها، أما أسماء الأفعال ففيها ضمير مستتر .

ت- أن أسماء الأصوات تعدّ من قبيل المفردات، أما أسماء الأفعال فمن قَبيل المركَّبات . (شرح ألفية)

(٣) أشار إلى هذا النوع بقوله: (**المحكي به**).

إحسان الانسان. قلنا: لما احتاجوا إلى إيراد أصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في أثناء كلامهم أعطوها حكم كلامهم من تركبها من حروفٍ صحيحة؛ لأنه يعسر عليهم أو يتعذر مثل تلك الأجراس الصادرة، كما أنها لا تحسن مثل الكلام الصّادر من جنس الانسان إلا في النادر، كما في الببغاء[1]، فأخرجوها عن أدنى ما يحكى الشبه فيه الصورتين، فصار الواقع في كلامهم كالحكاية.

و ثانيهما: ما خوطب به ما لا يعقل من الحيوانات [2] كـ (نَخ) بفتح النون مخفف الخاء و مشددها للبعير المناخ، و (هَدع) بفتح الهاء و كسر الدال و سكون العين، لصغار الإبل التي يراد سكونها .

قال ابن الأعرابي: ساوم رجل رجلا بكرا فقال صاحب البكر: هو حسن، و قال المساوم بكر، فبينما هما كذلك اذرغا البعير فزجره صاحبه، ففال: هدع، فقال المشري: صدقني نقول البكر حسن.

قال الرضي: هذه الألفاظ ممّا يخاطب بها الحيوانات العجم، فيصوت لهما إما بصوت مركب من حروف معينة لا معنى تحته، ثم يحرض عند ذلك التصويت على الأمر الذي يراد منه إما بضربه أو تأديبه، أو بإيناسه و إطعامه، فكان الحيوان يمتثل المراد منه، لتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب أو البر، إلى أن يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب أو البر، لأنه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب أو ضده، فيمتثل عقيب الصوت ، فصار ذلك الصوت المركب من الحروف، كالأمر و النهي، لذلك الحيوان، و إنما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف، و لم يقنعوا بساذج الصوت، لأنّ الصوت من حيث هو مشتبه الأفراد فى الاغلب و تمايز الأصوات بالتقطيع و الاعتماد على المخارج سهل، فلما كانت الأفعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة، أرادوا اختلاف العلامات الدالة عليها، فركبوها من الحروف، و ما ذكرنا من الترتيب يعلم من كيفية تعليم الحيوانات كالدب، و القرد، و الكلب و غير ذلك، هذا، و أنا لا أرى منعا من ارتكاب صيرورة هذه الأصوات المقارنة في الأصل للضرب أو البر، لما استغنى بها الطالب عنهما، أسماء أفعال، كما ذهب إليه بعضهم، فتكون أوامر و نواهي، لأن الله تعالى جعل العجماوات في فهم المطلوب من هذه الأصوات بمنزلة العقلاء، فلا بأس بأن تخاطب، و

---

(1) كذا في شرح الرضي، و في النسخة «كما في البغياء».

(2) هذا معنى قوله (أو خوطبا غير الذي يعقل).

تكلم بما تفهمه كالعقلاء، ففي جميعها ايضا ضمير الفاعل لكنه لا يعامل معاملة ضمير العقلاء من تأكيده و العطف عليه و نحو ذلك لعدم فهم الحيوانات ذلك. انتهى.

فقوله: **(المحكي به)** بصيغة اسم المفعول نعت للشبه. و **(خوطب)** عطف على صلة أل، و الرابط مقدّر أي: به. و خرج من قوله (شبهه) ما خوطب به غير العاقل مما لا يكتفي كقوله: (ألا أيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ ألا انْجَلِي ...) [1].

* * *

---

(١) موطن الشاهد: "أيها الليل". وجه الاستشهاد: مخاطبة الشاعر لليل؛ وهو خطاب لغير العاقل، وهو ليس اسم صوت؛ لكونه لا يشبه اسم الفعل، كما في المثال السابق. (مصباح السالك)

﴿ الظُّرُوفُ و الْمَجْرُورُ ﴾

[شروط عمل الظرف، و المجرور]

[٦٧٥] ﴿ الظَّرْفُ وَ الْمَجْرُورُ إِنْ يَعْتَمِــدا كَالْوَصْفِ يَرْفَعْ فاعِلاً تالٍ بَــدا[1] ﴾

[٦٧٦] ﴿ حَتْماً، وَ قِيلَ جازَ فِيهِ الإِبْتِــدا كَما هُوَ الْواجِبُ إِذْ مــا اعْتَمَـدا ﴾

(**الظرف و المجرور**) مبتدأ، و جملة الشرط خبرٌ، و (**كالوصف**) نعت لمحذوف أي اعتماداً كاعتماد الوصف أي على النفي و الاستفهام، أو الموصوف، أو المخبر عنه، أو الموصول. و (**يرفع**) -أي ما ذكر- جواب الشرط، و (**فاعلاً**) حال من مفعول يرفع و هو (**تال**) قدر النصب فيه على حد "و لَوْ أنّ واشٍ باليَمامَةِ داره"، و جاءت الحال من النكرة لتأخرها، أو حال من فاعل (**بدا**) على أنه صفة (**تال**) نحو: "ما في الدّار أحدٌ"، و "أ في الدار زيدٌ"، و "مررت برجل معه صغر"، و "جاء الذي في الدار أبوه"، و"زيد عندك أخوه"، و"مررت بزيد عليه جبة".

ثم قيل: يجب كون التالي فاعلا، نقله ابن هشام الخضراوي عن الأكثرين، و رجح بسلامته من مجاز التقديم و التأخير، و فيه ما لا يخفى، و هذا معنى (**حَتْما**). و قيل تجوز فيه الابتدائية. ثم قيل: الأرجح الفاعلية، و هنا يقال: الأصل السلامة من التقديم و التأخير. و قيل: تترجح الابتدائية لضعف العامل اللّفظي، و فيه شيء، و قد ظهر أن الأوسط أوسط. و قوله (**و قيل** ...) الخ صادق بالأخيرين.

و إن لم يعتمدا على شيء ممّا ذكر تعينت ابتدائية تاليهما، و هو معنى قوله (**كما هو الواجب** ...) الخ، و الكاف مكفوفة بما، و هو مبتدأ للابتداء، و (**الواجب**) خبره، و التشبيه في الابتدائية، و إلا فهي في الأول جائزة و في الثاني واجبة، و هذا التشبيه دليل جواب (**إن ما اعتمدا**)، و (**ما**) فيه نافية، و هذا رأي الجمهور و الأخفش. و الكوفيون يجوزون الوجهين؛ لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط.

---

[1] الظرف و المجرور إذا اعتمدا على ما ذكر في باب اسم الفاعل -و هو النفي، و الاستفهام، أو الاسم المخبر عنه ...- عملا فرفعا الفاعل الظاهر و المضمر تقول: ما عندك مال، و ما في الدار زيد. (المطالع السعيدة) + نحو "مَرَرْتُ بَرجُلٍ في الدارِ أو عِندكَ أخوه، وجاءَ الذِي عندكَ أبوهُ، وزيد في الدارِ غلامُه، وما في اللهِ شكٌّ، وأعندَكَ زيد. (دليل الطالبين) + قوله: (**تال بدا**) حشو لا معنى له فإنه لا فرق بين كون الفاعل تاليا أو غيره و لا ظاهرا أو غيره. (المنح الحميدة)

[اختلاف النحاة في عامل الاسم الواقع بعد الظرف و المجرور]

[٦٧٧] ﴿ وَ الْعامِلُ الْفِعْلُ الَّذي قَدْ حُذِفا أَوْ ذانِ إِذْ نابا، فَفِيهِ اخْتُلِفا [1] ﴾

و إذا أعرب المرفوع فاعلاً فهل عامله:

١- الفعل المحذوف،

٢- أو الظرف و المجرور لنيابتهما عنه؟ فيه خلاف.

و رجح الثاني بامتناع تقدم الحال في نحو "زيد في الدار جالسا"، و لو كان العامل الفعل لم يمتنع، و على هذا الاختلاف نبّه بالبيت.

[مُتعلَّق الظرف ، و الجار و المجرور]

[٦٧٨] ﴿ وَ واجِباً قَدْ عُلِّقا بِالْفِعْلِ أَوْ شَبِيْهِ أَوْ ما فِيهِ رِيْحُهُ رَأَوْا [2] ﴾

(**واجبا**) نعت لمحذوف أي: علقا تعليقا واجبا، و (**بالفعل**) متعلق بـ (**علقا**)، و (**شبيه**) عطف على الفعل، و قد اجتمع في ﴿ أَنْعَمْتَ عَليهِمْ ﴾ في ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٧].

و شمل (**الفعل**) التام و الناقص، خلافا لمن منع التعلق به؛ لأنه لا يدلّ على الحدث.

و شمل أيضا المتصرف و الجامد.

و مثال التعلّق بما فيه رائحة الفعل قوله: (أنا أبو المنهال بعض الأحيان) فـ"بعض الاحيان" ظرف متعلق بـ"أبوالمنهال"، لما فيه من معنى الجود [3].

و يفهم من هذا بالأحروية أنهما يتعلّقان بما هو مؤوّل بما يشبه الفعل نحو: ﴿ وَ هُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ ﴾ [الزخرف: ٨٤] فـ"في السماء" متعلق بـ "إله"؛ لأنه مؤول بمعبود .

---

(١) و لتعادل المرجحين في الإمالة أرسل الناظم الخلاف على غير ترجيح. (المنح الحميدة)

- قال الناظم في الشرح: العامل هو الظرف و المجرور عند المحققين.

(٢) لابد للظرف و الجار و المجرور من متعلَّق فعل أو شبهه أو ما فيه رائحته. (المواهب الحميدة)

(٣) لأنه مؤول بالمشتق أي: أنا الجواد المشهور، فبعض هنا ظرف لأنه مضاف إلى "الأحيان". (محمد الگزني)

[الحروف التي لا تتعلق بشيء]

[٦٧٩] ﴿ لا زائِدٌ وَ حَرْفُ الْإِسْتِثْنــاءِ مَــع رُبَّ وَ كــافِ وَ لَعَــلَّ .... ﴾

عطفٌ على نائب فاعل (علقا) أي: يستثنى مما تقدم [1] بالنسبة للجار و المجرور [ما يلي]:

١- الحرف الزائد في ﴿ كَفى بِاللهِ شَهِيداً ﴾ [الفتح:٤٨]، و "مِنْ" في ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللّٰه ﴾ [فاطر:٣]، فإنه لا يتعلق؛ لأنه لم يؤت به لارتباط و توصيل القاصر، بل للتقوية و التوكيد.

نعم يصحّ أن يقال في اللام المقوية أنّها متعلقة؛ لأن التحقيق أنها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر، و لا معدية محضة، لاطراد صحة إسقاطها، فنزلت بين منزلتين.

٢ – و يستثنى أيضا حروف الاستثناء، و قد تقدم الخلاف فيها في المستثنى.

٣- و كذلك "رب" في نحو "رب رجل صالح لقيته أو لقيت"؛ لأن مجرورها مفعول في الثاني، و مبتدأ في الأول، و منصوب على الاشتغال، و يقدر الناصب بعد المجرور؛ لأنّ ربّ لها الصدر، و جيء بها في المثالين لإفادة التكثير، هذا قول الرماني و ابن طاهر. و قال الجمهور هي معدية.

قال في المغني: فإن أرادوا أنها عدت الفعل المذكور فخطأ؛ لأنه متعدٍ بنفسه، و لاستيفائه معموله في المثال الأوّل، وإن قالوا: عدت محذوفا تقديره حصل و نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغن عنه [2] و لم يلفظ به في وقت.

٣- و يستثنى أيضا الكاف على رأي الأخفش و ابن عصفور مستدلين بأنه إذا قيل: زيد كعمر، فإن كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه، و إن كان فعلا مناسبا للكاف و هو أشبه فهو متعد بنفسه، و الحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر و نحوه تدل على الاستقرار.

---

(١) تقدم في البيت السابق أن الظرف و المجرور يجب أن يتعلقا بالفعل أو شبهه، ذكر هنا أنه يستثنى من هذه القاعدة الحرفُ الزائد و الاستثناء و رب و الكاف و لعل.

(٢) كذا في المغني، و في النسخة: «ففي تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه».

٤- و يستثنى أيضا "لعل" في لغة عقيل؛ لأنها بمنزلة الزائد، إذ مجرورها في موضع رفع بالابتداء، بدليل رفع ما بعده على الخبرية في قوله: (... لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ) [١]، و لأنها لم تدخل لتوصيل عامل بل لإفادة التوقع .

[المواضع التي يجب فيها حذف المتعلَّق]

[٦٧٩] .... وَ امْتَنَع

[٦٨٠] ظُهُورُهُ إِنْ حالاً أَوْ قَدْ وَصَلا أَوْ خَبَراً أَوْ صِفَةً أَوْ مَثَلا

(ظهوره) -أي: المتعلَّق- فاعلُ (امتنع) أي: يجب حذفه إن وقع الظرف أو المجرور:

١- حالا نحو: ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾ [٢].

٢- أو صلة نحو:﴿ وَ له من فِي السَّمَاوَات وَ الْأَرْض وَ من عِنْده لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [٣].

٣- أو خبرا نحو:"زيد عندك أو في الدار"[٤].

٤- أو صفة نحو: ﴿ أَو كصيب من السَّمَاء ﴾ [٥].

٥- أو في مَثَل كقولهم لمن ذكر أمرا تقادم عهده: «حينئذ الآن» أي كان ما تقدم حينئذ و اسمع الآن.

٦- و يجب أيضا فيما إذا رفعا ظاهرا نحو: ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾ [إبراهيم: ١٠] و قد تقدم.

٧- أو نصبا على شريطة التفسير نحو: "يوم الجمعة صمت فيه"، و سيأتي.

٨- و مع القسم بغير الباء نحو: ﴿ وَ اللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ [٦] و قد سبق مقدما.

---

(١) الشاهد فيه قوله: «لعل أبي المغوار» حيث جر بلعل لفظ أبي على لغة عقيل، و إن «لعل» هنا حرف جر شبيه بالزائد لا يتعلق بشيء و «أبي» مبتدأ مرفوع تقديرا. (محمد الگزنى)

(٢) سورة القصص: الاية ٧٩، و في زينته" متعلقان بمحذوف حال أي: متبخترا في زينته متقلبا فى تعاجيبه. (اعراب القرآن)

(٣) سورة الْأَنْبِيَاء:الاية ١٩، "و عنده" ظرف متعلق بمحذوف صلة تقديره استقر.

(٤) عندك متعلق باستقر و كذا في الدار.

(٥) سورة البقرة الآية ١٩، و "كصيب": جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف أي: مثلهم كصيب. (اعراب القرآن)

(٦) سورة الليل الاية ١، "و الليل" جار و مجرور متعلقان بمحذوف تقديره: أقسم. (اعراب القرآن)

[أحكام المتعلَّق]

[٦٨١] مُقَدَّماً ، وَ الْكَوْنَ قَدِّرْ إلّا لِمانِعٍ أَوْ لِدَلِيلٍ دَلّا

(مقدما) حال من الفعل و ما عطف عليه فيما سبق ، و هذا هو الأصل [١].

و قد يعرض ما يرجح تقديره مؤخرا و ما يوجب فالأول نحو: "في الدار زيد"؛ لأن المقدّر هو الخبر، و الثاني نحو "إن في الدار زيدا"؛ لأن (إن) لا يليها مرفوع.

و الأصل تقدير الكون المطلق [٢]، و يقدر بحسب المعنى، فإن كان المعنى على المضي قدر الفعل الماضي أو وصفه، أو على الاستقبال أو الحال قدر المضارع أو وصفه، و إن جهل الزمان قدر الوصف؛ لأنه صالح للأزمنة كلها.

و قد يقدّر غير الكون إمّا لدليل دلّ عليه كما في القسم، فيقدر أقسم، و كما في الاشتغال فيقدر كالمنطوق به نحو: "يوم الجمعة صمت فيه"، أو لمانع إما صناعي كما في "زيدا مررت به"، أو معنوي كما في "زيدا ضربت أخاه"، إذ تقدير المذكور يقتضي في الأول تعدي القاصر بنفسه، و في الثّاني خلاف الواقع، إذ الضرب لم يقع بزيد، فوجب أن يقدر في الأوّل جاوزت و في الثاني أهنت، و إلى هذا أشار بالاستثناء [٣].

* * *

---

(١) أي: و الأصل أن يقدر متعلق الظرف و المجرور مقدما عليهما كساء العوامل مع معمولاته. (المطالع السعيدة)

(٢) هذا معنى قوله (و الكون قدر) نحو: زيد في الدار فيقدر كائن أو مستقر. (المنح الحميدة)

(٣) اي بقوله (إلا لمانع أو لدليل دلا) .

﴿ التَّنازُعُ فِي الْعَمَلِ ﴾

[تعريفه و شروطه]

[٦٨٢] ﴿ إنْ طَلَبَ اثْنانِ سِمىً وَ مَا سَبَق فَواحِـدٌ يَعْمَـلُ، وَ الثّاني أَحَـقّ ﴾

[٦٨٣] ﴿ وَ الْكُوفَةُ الْأَوَّلُ [1] .... ﴾

الاقتصار على الاثنين ليس لأجل التقييد، فإن التنازع قد يكون بين أكثر منهما، و أيضا هو فرض و تصوير للمسألة في أقل ما يمكن تصويرها فيه.

و المراد بـ (الاسم): الجنس؛ لأن التنازع يكون في المتعدد، و قد اجتمع تنازع ثلاثة في اثنين في قوله ﷺ: «تُسبِّحون وتُكبِّرون وتُحمِّدون دُبر كلّ صلاة ثلاثاً و ثلاثين» [2].

و تحرّز بنسبة الطلب إليهما ممّا إذا كان لأحدهما نحو: (... أتاك أتاك اللاحقون)، فإن الثاني جيء به للتوكيد لا للاسناد.

و فهم من إطلاقه في جهة الطلب أنه لا فرق بين أن تتحد نحو: ضربت و أكرمت زيدا، و قام و قعد زيد، أو تختلف نحو: قام و أكرمت زيدا.

و فهم من الاثنين أنه لا فرق بين كونهما فعلين أو اسمين أو مختلفين، و الأمثلة شهيرة.

و (ما) نافية، و جملة (**ما سبق**) حال من (سمى)، و الفائدة ظاهرة؛ لأنّه تحرز بذلك ممّا تقدم عليهما نحو: ﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [التوبة:١٢٨]، فهو من الحذف من الثاني لدلالة الأوّل أو على أحدهما نحو: ضربت زيداً و أكرمت، فهو كذلك، إذ معنى قوله (و **ما سبق**) أي أحدهما، و سرّ المسألة أن الثاني لم يأت حتى وجد الأول قد أخذ مقتضاه فيهما.

و فهم من إطلاقه جواز التنازع في السّببي، و هو الحقّ، و انظر تحرير ذلك في حاشيتنا.

قوله (**فواحد يعمل**) أي لا هما معاً لما فيه من توارد عاملين على معمول واحـد، (**و الثـاني أحـقّ**) بالعمل فاعماله أرجح لقربه لمعموله. و قال أهل الكوفة: الأول أحق لتقدمه [3].

و فهم منه أن الترجيح الأول رأي أهل البصرة، و قدمه، لأن سماع إعمال الأوّل أكثر.

---

[1] أي: إن وجد عاملان يتطلبان عملا في اسم ظاهر، و كانا قبله، فلواحد منهما العمل دون الآخر، و إعمـال الثـاني أولى عند البصريين لقربه، و اختار الكوفيون العكس، و هوإعمال الأول لسبقه. (ضياء السالك)

– نحو: اجتهدَ و نجحَ الطالبُ، فكلُّ واحدٍ من الفعلين يطلب الاسم الظاهر (الطالب) ليكون فاعلا له. (شرح ألفية)

[2] أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ١/ ٤١٧.

[3] في النسخة « و الثاني أحق لتقدمه قال أهل الكوفة و الثاني أحق لقربه لمعموله» و الصحيح ما أثبتناه.

[جريان التنازع في فعل التعجب]

[٦٨٣] ﴿ .... لا التَّعَجُّبُ   فَعَمَـلَ الثَّانِي الْمُجِيزُ يُوجِبُ [١] ﴾

و يستثنى من الاثنين المتقدمين الجامدان أو الجامد أحدهما إذا تقدّم الجامد لا يتضمنه إعمال الأول من فصل الجامد من معموله، و إذا بطل إعماله بطل التنازع من أصله؛ لأنّ من شرطه صحة إعمال كل من العاملين، و جوزه طائفة بشرط إعمال الثاني، و إليه أشار بقوله **(فعملَ الثاني)** بنصب عمل؛ لأنه مفعول **(يوجب)** الرفع الواقع خبر **(المجيز)**، و يرد هذا الرأي ما سبق.

[حكم إلحاق ضمير الاسم الظاهر بالعامل الْمُهْمَل إذا كان المعمول مرفوعاً]

[٦٨٤] ﴿ وَيَعْمَـلُ الْمُهْمَلُ فِي ضَمِيـرِ ذِي   تَـــنازُعٍ إِنْ كَـــانَ رَفْـعاً [٢] ...... ﴾

إذا أعمل أحد الاثنين بقي الآخر يطلب المتنازع فيه فيعطى له ضميره، و يذكر إن كان مرفوعاً؛ لأن العمدة لا تحذف، فتقول: "قام و قعد أخواك" على إعمال الأوّل، و"قاما و قعد أخواك" على إعمال الثاني.

([١]) **(لا التعجب)** أي: و لا يجري التنازع في فعلي التعجب بناء على ظاهر مذهب سيبويه، قال في الشرح: لما يلـزم فيه من الفصل بينه و بين معموله على إعمال الأول إهـ. و قيل كالمبرد يجوز ذلك بشرط إعمال الثاني أشار إلـى هـذا القول فقال: **(فعمل الثاني المجيز يوجب)** معناه كقال المدرس: و من جوز التنازع في فعلي التعجب أوجب عمـل ثانيهما. إهـ. نحو: "ما أَحْسَنَ ومَا أَكْرَمَ عَلِيّاً" إهـ قال الناظم في الشرح: و رده أبوحيّـان: بأنـه حينئـذ لـيس مـن بـاب التنازع إذ شرطه جواز إعمال أيهما شئت في المتنازع فيه. إهـ. (م)

([٢]) ذكرنا أن أحد العاملين يعمل في الاسم الظاهر ، والآخر يُهمل عنه ويعمل فـي ضـمير الاسـم الظـاهر ، فـإذا كـان المعمول مرفوعاً (أي : فاعلا ، أو نائب فاعل) وجبَ حينئـذٍ إلحـاق الضـمير بالعامـل المهمـل ، نحـو : يُحْسِـنانِ ويسيءُ ابناك . في هذا المثال تنازع العاملان (يُحسن ، ويُسيءُ) على المعمول الاسم الظـاهر (ابنـاك) وهـو فاعـل (عمدة) لا يجوز حذفه ، وقد أُعمل العامل الثاني (يسيء) في الاسم الظاهر ؛ ولذلك أُعمل الأول في ضمير الاسـم الظاهر ، وأُلحق الضمير به وجوباً كما ترى (يحسنان) وإذا أعملت الأول في الظاهر أُلحقـت الضـمير بالثـاني وجوبـاً كذلك ؛ فتقول: يحسنُ ويُسيئان ابناك . ومن أمثلة إعمال الأول ، وإلحاق الضمير بالثاني وجوباً ، قول الناظم : "بَغَى واعْتَدَيَا عبداك " فإن أعملت الثاني ؛ تقول : بغيا واعتدى عبداك . و لا يجوز فيما سبق تـرك الإضـمار ؛ فـلا تقـول : يحسنُ ويسيءُ عبداك ، ولا : بغى واعتدى عبداك ؛ لأن ترك الإضـمار يُـؤدِّي إلـى حـذف الفاعـل ، والفاعـلُ مُلْتَـزَمٌ ذِكْرُه. (شرح ألفية)

[حكم إلحاق ضمير الاسم الظاهر بالعامل المهمل إذا كان المعمول منصوباً]

[٦٨٤] ﴿ .... و خُذِ ﴾

[٦٨٥] ﴿ في الثَّانِي إِضْمارَ سِواهُ، وَ عَرِّ فِـــي أَوَّلٍ لا مُلْبِســاً، فَأَخِّـــرِ [1] ﴾

و إن كان منصوبا فحكمه ما أشار إليه بقوله: (و خذ في الثاني اضمار سواه) أي: ارتكب عند إهمال الثاني إضمار سوى المرفوع فيه نحو: "قام و أكرمت زيدٌ" لئلا يلزم من حذف التهينة و القطع. و هذا من جملة ما حمل عليه قول الخلاصة «و التزم ما التزما».

و (عرّ) أمر من التعرية خفّفه للضروة أي: عن إضمار عند إهمال الأول أي: لا تضمره فيه بل التزم حذفه نحو: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، إلّا إن كان حذفه موقعاً في لبس فإنّه يجب ذكره مؤخرا نحو: "استعنت و استعان علي زيد به" فإنّ الحذف يوهم أنّ حرف الجر المحذوف على لأجل المقابلة المعنوية، و لأنها المعدية للفعل الثاني.

و ما أحسن استثنائه لمسألة اللّبس، و عدم استثنائه لا أصله العمدة؛ لأن الارجح جواز حذف أحد مفعولي ظن لدليل، و الصحيح جواز حذف خبر كان كما سبق في بابها و هذا عكس ما في الخلاصة.

---

[1] تقدم أن المعمول إذا كان مرفوعا يلحق الضمير بالفعل المهمل قال هنا: (سـواه) أي: و إذا كـان المعمـول سـوى الرفع بأن يكون منصوبا أو مجرورا فله مع العامل المهمل تفصيلان: (أ) - (في الثاني اضمار) أي: إذا كان المهمـل هو الفعل الثاني فيلحق الضمير به تقول: ضربني و ضربته زيدٌ؛ و تقول في الجر: مَرَّ بـي ومـررتُ بـه زيـدٌ، ولا يجـوز الحذف؛ فلا يقال: ضربني وضربت زيدٌ، ولا: مرَّ بي و مررتُ زيد . (ب) - (و عَرِّ في أول) أي: و إذا كـان المهمـل هو الفعل الأول فيجرد من الضمير أي: يحذف الضمير جاء في شرح ألفية: فتقول: ضربتُ و ضربني زيدٌ؛ و تقـول إذا كان المعمول مجروراً: مررت وَمَرَّ بي زيدٌ، بحذف الضمير المنصوب من الفعل "ضربت" وبحـذف الضـمير المجـرور بعد "مررت"، ولا يجوز ذكره؛ فلا تقول: ضربته وضربني زيد، ولا: مررتُ به ومرَّ بي زيدٌ إهـ. (لا ملبسا) أي: ما ذكر من حذف الضمير إنما يجوز عند أمن اللبس كأن كان المعمول ليس عمدة بأن يكون مفعـولا بـه أو مجـرورا كالمثـال المار، (فـ) إن لبس (أخر) بأن يكون عمدة كفمعولي ظن فلا يحذف بل يجب الإضمار مـؤخرا -أي: يجـب إلحـاق ضمير الاسم الظاهر في العامل الثاني المهمل- جاء في شرح الفية: فتقول: ظَنَّنِي وظننتُ زيداً قائمـاً إِيَّـاه. فالعامـل المهمل (ظنني) يجب فيه الإضمار؛ لأن المعمول عمدة، وذُكِرَ الضمير (إيّاه) مؤخرا . إهـ . (م)

[وجوب إظهار مفعول الفعل المهمل]

[٦٨٦] ﴿ وَ الْمُضْمَرَ الْمُخْبِرَ عَنْ غَيْرِ الَّذي طابَقَ ما فَسَّرَ أَظْهِرْ وَ انْـبِذِي [1] ﴾

أي: إذا كان المضمر الذي يحتاج له المهمل خبرا عن اسم لا يطابق المفسر للضمير و هو المتنازع فيه وجب العدول عن الإضمار إلى الإظهار نحو: "أَظُنُّ و يُظُنَّانِي أَخاً زيداً و عَمْراً أَخَوَيْنِ"، على إعمال الأول، فـ (زيداً) و (عمراً) مفعوله الأول، و (أخوين) الثاني، و (يظن) يطلب زيدا و عمرا بالفاعلية، فأعطي له ضميرهما، و يطلب (أخوين) على أنه مفعوله الثاني، فإن أضمرنا فإمّا أن نأتي بالضمير مثنى ليطابق المفسر له فيخالف المخبر عنه و هو ياء المتكلم، أو مفردا فينعكس الحال، فلما تعذر الإضمار عدلنا للاظهار فأتينا بالظاهر مطابقا للمخبر عنه، و لم تضر مخالفته للمتنازع فيه؛ لأنه غني عن التفسير،

و إن اعملنا الثاني قلت: "أظن و يظنني زيد و عمرو أخا إياهما أخوين" فأخاً مفعول يظن الثاني و بذلك استوفى معمولاته و أظن يطلب زيداً و عمرا على أنّهما مفعوله الأوّل، فاعطي ضميرهما و أخر؛ لأنه عمدة في سورة الفضلة، و على ما رجحناه فيما مرّ تحذفه، و يطلب أخا على أنه مفعوله الثاني، فاما ان تأتي بضميره مفردا ليطابقه، أو مثنى ليطابق المخبر عنه، و يلزم ما تقدم فنعدل للإظهار،

و يصح في المثال أن يكون من إعمال الأوّل و الثاني دفعة واحدة، و الأصل: أظن و يظنني زيداً و عمراً أخاً، أعملنا الأوّل في الأوّل و الثاني في الثاني، و بقي يظن يطلب زيدا و عمرا بالفاعلية فأعطيناه ضميرهما، و بقى الأول يطلب أخاً على أنه مفعوله الثاني فضلنا أخوين لما مر.

قوله (و المضمر) مفعول (انبذي)، و (المخبِر) بصيغة اسم الفاعل و الاسناد مجازي أو المفعول اي به، و (عن) متعلقة به، و (ما) مفعولة (طابق)، و (أظهر)، معناه: اعدل بعد نبذه إلى الإضمار.

---

[1] علمنا مما سبق أن الفعل المهمل يعمل في ضمير الاسم الظاهر على التفصيل الذي عرفناه، و يذكر الناظم[هنا]: أنه يجب إظهار مفعول الفعل المهمل فيكون مفعوله ظاهراً وجوباً لامضمراً، وذلك في حالة واحدة، هي: إذا لَزِم من إضماره عدم مطابقته لِمَا يُفَسِّرهُ . (شرح الفية)

[المعمولات التي لا يجوز فيها التنازع]

[٦٨٧] ﴿ وَهُــوَ بِكُــلِّ مُقْتَضًى يَجُــوز لَا الْحَــالُ وَالْعِلَّــةُ وَالتَّمييــزُ ﴾

و (هو) -أي التنازع- مبتدأ، و خبره (يجوز)، و (بكل مقتَضى) بصيغة اسم المفعول أي: معمول متعلق بـ (يجوز)، (لا الحال)، لأنها لا تضمر، و لا المفعول له؛ لأن الضمير لا ينصب على المفعول له، (و) لا (التمييز)؛ لأنه لا يضمر أيضا.

* * *

الإشتِغالُ[1]

[٦٨٨] إنْ شَغَلَ الْمُضْمَرُ لِاسْمٍ قَدْ سَبَقْ ... أَوْ ما حَوى نَعْتاً بَياناً أَوْ نَسَقْ

[٦٨٩] بِالْواوِ فِعْلاً أَوْ شَبِيهاً يَعْمَلُ ... فِي سابِقٍ بِالْأَجْنَبِيّ ما يُفْصَلُ

[٦٩٠] لا صِلَةً أَوْ ما مُعَلِّقاً تَلا ... أَوْ كَمْ إذا أَوْ لَيْتَما هَلّا أَلا

[٦٩١] فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ[2] ....

---

(1) الاشتغال هو: أن يتقدَّم اسم، ويتأخر عنه فعل قد عَمِلَ في ضمير ذلك الاسم، أو في سَبَبِيِّه - وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق - فمثال المشتغل بالضمير: زيداً ضربتُه . فالفعل (ضرب) اشتغل عن الاسم السابق (زيداً) بالضمير العائد إلى (زيد) فنصب الضمير لفظاً. و مثال المشتغل بالسَّبَبِيِّ زيداً ضربتُ غلامَهُ. (شرح ألفية)

(2) أركان الاشتغال ثلاثة:

١- "المشغول عنه" و هو الاسم السابق، أشار بقوله (لاسم قد سبق) إلى انه يشترط في هذا الاسم أن يكون متقدِّماً و حكمه النصب كما قال:(**فالسابق انصبه**)، فما أخر كـ"ضربتُه زيداً" ليس من باب الاشتغال.

٢- "المشغول" و هو العامل المتأخر، و العامل نوعان إما فعل أو شبه فعل من اسم فاعل أو مفعول أشار إليهما بقوله: (**فعلا أو شبيها**) سيأتي مثالهما. و يشترط في العامل ما يلي:

أ- (**يعمل في سابق**) أي: أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله، بأن يكون فعلاً متصرفاً، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، بخلاف إذا كان المشغول حرفاً، أو اسم فعل، أو صفة مُشَبَّهة، أو فعلاً جامداً.

ب- (**بالأجنبي لا يفصل**) أي: و أن لا يفصل بين المشغول و المشغول عنه بأجنبي، فإن انفصل بأدوات الشرط مثلا فليس من باب الاشتغال نحو: زيدٌ إنْ لَقِيتَه فأكرمْه.

ت- (**لا صلة**) أي: و ألّا يكون العامل صلة لموصول نحو: "زيد الذي ضربته" لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول.

ث- (**أو ما معلقا تلا**) أي: و ألّا يكون العامل واقعا بعد أدوات التعليق كالشرط نحو: زيدٌ إنْ لقيته فأكرمْه، و الاستفهام نحو: خالدٌ هل أكرمته ؟ . (**أو كم**) أي: و لا بعد كم الخبرية نحو: خالدٌ كم نصحتُ له . و لا بعد (**إذا**) الفجائية نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو. و لا بعد (**ليتما**) نحو: ليتما زيد ضربه عمرو. و لا بعد أدوات التحضيض كـ (**هلا**) نحو: زيدٌ هَلاَّ أكرمته. و لا بعد أدوات العرض جميعها كـ (**ألا**) نحو: زيدٌ ألاَ تكرمُه.

٣- "المشغول به" و هو ما اشتغل به الفعل عن العمل في الاسم، و هو أربعة أنواع: إما أن يكون ضميرا، أو نعتا حاويا لضمير الاسم السابق ..... الخ أشار إليها بقوله: (**إن شغل المضمر .... أو ما حوى نعتا بيانا أو نسق بالواو**). (م)

[إن شَغل المضمرُ لاسم قد سبق]: **(المضمرُ)** فاعل **(شغَل)**، و قد يكون الشاغل ظاهراً في غير السعة في غير ما يأتي، و هذا المضمر و إن كان فضلة فهو ملتزم الذكر لئلا من حذفه التهيئة و القطع، و انظر الحاشية. و (لاسم) متعلق بـ **(المضمر)** أي: المضمر الذي هو لاسم سابق أي عائد عليه، و تحرزَ بالصفة من نحو: زره خالدا، فإن الظاهر بدل، و مثال ذلك "زيدا ضربته" .

[أو ما حوى نعتا بيانا أو نسق بالواو] [1]: و (ما) عطف على (المضمر) واقعة على الظاهر بقرينة المقابلة، أي: أو اسم ظاهر حوى نعتاً نحو: "زيداً رأيت رجلا يحبه".

أو اسم ظاهر حوى بيانا نحو: "زيداً رأيت عمراً أخاه"، فإن قدّرت الأخ بدلاً بطلتِ المسألة رفعت زيداً أو نصبته؛ لفقد الرابط، إذ البدل على نية تكرير العامل، فهو من جملة أخرى.

أو اسم ظاهر حوى عطف نسق بخصوص الواو نحو: "زيداً رأيت عمراً و أخاه"؛ لأن الواو تجعل الشيئين كالواحد، لما فيها من محض الجمع.

و خرج التّوكيد فلا يجوز "زيدا رأيت عمراً نفسه"؛ لأنّ الضّمير ليس للاسم السابق بل لعمرو، و لفظه غير موف بالمعنى المراد، إذ المراد أو ما حوى نعتا مشتملا على ضمير الاسم السابق، أو بيانا أو نسقا، فقول الخلاصة «و علقة حاصلة» أتم، و المتن أتم من جهةٍ أخرى، و هي تقييد التابع بما تقدم.

[فعلا أو شبيها يعمل في سابق] [2]: و قوله **(فعلا)** مفعول **(شغل)**، و مقتضي إطلاقه أنه لا فرق بين المتصرف و الجامد، و انظر الحاشية. و **(شبيها)** عطف على **(فعلا)**، و هو الوصف حال كونه **(يعمل)** أي: يصلح للعمل، تحرزّ بذلك من الوصف بمعنى المضي. و تحرزّ بقوله **(في سابقٍ)** من الوصف الواقع صلة لأل و من الصفة المشبّهة.

---

(1) **(أو ما حوى)** اي أويشغل ما حوى المضمر لاسم سابق سواء كان نعتا نحو: هند أكرمتُ رجلا يحبّها، أو عطف بيان نحو: زيد أكرمت عمرا أخاه، أو معطوفا بواو نحو: زيد ضربت عمرا وأخاه. (ابن القره داغي)

(2) قوله **(يعمل في سابق)** اي في الاسم السابق بشرط أن لا يقع الفصل بالأجنبي، وإلا فهو مانع من الاشتغال نحو: زيد أنت تضربه. (ابن القره داغي)

و مثال ما توفّرت فيه الشروط: "زيدٌ أنا ضاربه غداً".

و **(بالأجنبي)** متعلق بـ **(يفصل)** قدم المعمول على أدات النّفي للضّرورة، و الجملة حال من **(فعلا)** و ما عطف عليه حالة كون ما ذكر ممّا يعمل في هذا الباب غير مفصول بأجنبي.

و المراد بالأجنبي هنا ما يستغني عنه، و لا يحتاج إلى الاعتماد عليه، فلذا يمتنع "زيداً أنت تضربه" لاستقلال الفعل و عدم احتياجه لشيء يشد إليه، و جاز "زيداً أنت ضاربه غداً"؛ لعدم استقلال الوصف، فإن فصلت باسم آخر امتنع ذلك، و المسألة محتاجة لمزيد كلام انظره في حاشيتنا.

[لا صلةً أو ما معلّقا تلا أو كم إذا أو ليتما هلّا ألا] و يشترط في العامل أن يكون صالحا للعمل فيما قبله إن جرد من الضمير، فلذا لا نفسر الصلة؛ لأنها لا تعمل فيما قبل الموصول [1]، فيجب الرفع في نحو "زيد الذي يكرمه عمرو"، و هذا معنى قوله **(لا صلة)**، و فيه تكرير مع قوله **(في سابق)** بالنسبة للوصف، إلا أن هذا أعم.

و لا يفسر ما وقع بعد أدات تعليق لصدريتها نحو "زيد ما أكرمته" و"زيد ما أحسنه" بالرفع لا غير، و هو معنى قوله **(أو ما معلقا تلا)**.

و لا يفسر تالي كم الخبرية نحو "زيد كم لقيته"، و أما الاستفهامية فداخلة في المعلق.

قال الدماميني: و لو أسقطها أي صاحب التسهيل لكان أولى، لئلا يتوهم أن مفهوم الصفة أي الخبرية قاض على مفهوم العام في قوله أو استفهاما بغير الهمزة، و أيضا فإنها تعلق كالاستفهامية.

و لا يفسر تالي إذا الفجائية نحو "خرجت فإذا زيد يضربه عمرا". و ليتما نحو "ليتما زيد أكرمه"؛ لانهما لا يدخلان إلا على الأسماء، و لو نصبت كانا داخلين على الفعل المقدّر، و التلو ههنا بمعنى الوقوع بعد المتلو.

و لا يفسر أيضا التالي لأدات عرض أو تحضيض نحو "زيداً هلا أكرمته" و"زيدا لا أكرمته". فالاسم السّابق في هذه المسائل لازم الرّفع بالابتدائية، و ليس من أقسام الاشتغال، و لذا جعله من المخرجات من ضابط الباب، و هو أقصد من صنيع الخلاصة. و قوله **(فالسابق انصبه)** جواب الشّرط و هو من صور الاشتغال.

---

[1] في النسخة «فيما قبل الموصوف».

[وجوب نصب الاسم السابق]

[٦٩١] ﴿ .... وُجُوبـاً إِنْ تَلا ما اخْتُصَّ بِالْفِعْـلِ وَ الْإِسْتِفْهامَ ... ﴾

و هذا النصب [١] على أربعة أقسام:

واجب، و إليه أشار بقوله: (وجوبا إن تلا ما اختص بالفعل و الاستفهام) أي: يكون نصب الاسم السابق واجبا إن تلا ذلك الاسمُ السابق شيئا اختص بالدّخول على الفعل كأدوات الشرط نحو: "إنْ زيداً لقيته فأكرمه" و "إذا زيداً تلقه فأكرمه" [٢]، و أدوات التحضيض نحو "هلّا زيداً أكرمته"، لتكون داخلةً على الفعل على التقدير، و لو رفع الاسم بعدها لدخلت عليه لفظاً و تقديرا، و ذلك ممتنعٌ فيها لكن أدوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدها إلا في الشعر، و لا يليها في النثر إلا صريح الفعل، إلا إذا كان الأدات إن و الفعل ماض، أو إذا مطلقا.

ثم وجوب النصب هنا إضافي أي بالنسبة إلى الرفع بالابتدائية، و إلا فيصح الرفع بفعل محذوف نحو: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ [٣].

و كذا يجب نصبه أيضا إذا وقع بعد استفهام بغير الهمزة نحو "هل زيداً ضربته" على أن هذا قبيح كما سبق في مبحث الحروف. فقوله (و الاستفهام) عطف على (ما).

و تقييده بما عدا الهمزة يعلم مما أشار إليه في القسم الثاني بقوله: (لا ذا همزة فاختر بها ...).

([١]) تقدم أن الاسم إذا تقدم على الفعل و اشتغل الفعل بضميره نصب ذلك الاسم، ذكر هنا أن هذا النصب أربعة أقسام.

([٢]) في هذين المثالين يجب نصب (زيداً) لأنه وقع بعد أدات الشرط إذ لا يقع بعدها إلا الفعل.

([٣]) الانشقاق: الآية ١، موطن الشاهد: {إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ}، وجه الاستشهاد: استدل الأخفش والكوفيون بهذه الآية على جواز دخول إذا على الجملة الاسمية؛ والجمهور يعدونها داخلة على الجملة الفعلية هنا لأن "السماء" فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وما ذهب إليه الجمهور، هو الصواب. (مصباح السالك)

[جواز النّصب و الرّفع، و النصب أرجح]

[٦٩١] ﴿ .... لا ﴾

[٦٩٢] ﴿ ذا هَمْزَةٍ، فَاخْتَرْ بِها كَاللَّذْ غَلَبْ لِلْفِعْلِ أَوْ مَصْدَرٍ أَوْ فِعْلِ طَلَبْ ﴾

[٦٩٣] ﴿ أَوْ تالي عاطِفٍ بِلا فَصْلٍ عَلى فِعْلِيَّةٍ، أَوْ تَرْكُ أَجْدَى خَلَلا ﴾

فيترجح [نصب] الاسم السابق في مسائل:

١- **[ذا همزة فاختر بها]** الأولى: أن يكون تاليا للاستفهام بالهمزة نحو: ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ ﴾ [1] [القمر: ٢٤]، و أجازوا الرفع معها؛ لأنها أمّ الباب فتصرفوا فيها.

٢- **[كاللذ غلب للفعل]** الثانية: أن يكون بعد شيء يغلب دخوله على الفعل كما النافية نحو: "ما زيداً ضربته" و من هذا الهمزة فتشبيه مسألته بمسألتها فيه ما فيه، فالمسألة حينئذ واحدة.

قوله (ذا همزة) عطف على الاستفهام، و الباء في (بها) للمصاحبة، و مفعول (اختر) محذوف أي: النصب بقرينة أن الكلام فيه، و (اللذ) لغة في الذي، و اللام فيها للمصاحبة أي: غلب مع الفعل و تعلقها في الحقيقة بمصدر محذوف أي وجوده، أو للتقوية أو إيلائه للفعل.

٣- **[أو مصدر أو فعل طلب]** المسألة الثالثة: أن يكون قبل مصدر للطلب نحو: "زيداً ضرباً له"، "و الله حمداً له". و هذا على رأي من جوز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل إلى أن و الفعل عليه، وإلا فما لا يعمل في متقدم لا يفسر عاملا. أو فعلٍ للطلب سواء كان أمراً نحو: "زيدا اضربه"، أو نهيا نحو: "خالدا لا تهنه"، أو دعاء نحو: "اللهم عبدك ارحمه"، فقوله (**أو مصدر أو فعل طلب**) كقولهم "قطع اللّه يدَ و رجلَ من قالها"، و من التقرير تعلم أن المعطوف مقدّر، أي أو قبل مصدر.

---

[1] موطن الشاهد: {أَبَشَرًا ... نَّتَّبِعُهُ}. وجه الاستشهاد: مجيء الاسم المشغول عنه بعد أداة الاستفهام الهمزة؛ وحكم نصب الاسم في هذه الحالة: الجواز مع الترجيح؛ لغلبة دخول الهمزة على الأفعال.(مصباح السالك)

٤- [أو تال عاطفا بلا فصل على فعلية] الرابعة: أن يتلو عاطفا غير مفصول عنه بـ (أما) على جملة فعلية نحو:﴿ خلق الإِنْسَان من نُطْفَة فَإِذا هُوَ خصيم مُبين و الأنعام خلقهَا لكم ﴾ [(١)] [النحل- ٤].

و احترز بقوله (بلا فصل) من نحو: "قام زيدٌ و أما عمرو فأكرمته"، فإنّ حكم الاسم الواقع بعد أما حكم الواقع في ابتداء الكلام؛ لأنها تقطع ما بعدها عمّا قبلها. و بقوله (فعلية) مما إذا كانت الجملة المتقدمة على العاطف ذات وجهين، فإنّه سيأتي حكمه. و قد علم أيضا أن المعطوف مقدّر أو وقع تالي معطوف.

٥- [أو تركٌ أجدى خللا] الخامسة: أن يكون ترك النصب بالذهاب إلى الرّفع على الابتدائية يوهم خللاً في المعنى [(٢)] كقوله تعالى:﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [(٣)]. قال ابن الحاجب: عطفا على ما يختار فيه النصب «و عند خوف لبس المفسر بالصفة» إهـ. فالرفع يوهم أن جملة {خلقنا} صفة لـ {شيء}، و {بقدر} [(٤)] هو الخبر، فيوهم أن الصفة لها مفهوم، و يكون المعنى: إنا ما لم نخلقه نحن بل خلقه غيرنا ليس بقدر، و هذا باطل، و النصب سالم منه؛ لأن الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف، و ما لا يعمل لا يفسر عاملا.

قال الرضي رحمه الله: إذا أردت مثلا أن تخبر كل واحد من مماليك، اشتريته بعشرين دينارا، و أنك لم تملك أحدا منهم إلا بشرائك بهذا الثمن، فقلت: كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين، بنصب " كل

---

(١) موطن الشاهد: {وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا} وجه الاستشهاد: مجيء "والأنعام" معطوفة على قوله تعالى: {خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ}؛ فترجح نصب المعطوف فيهما؛ لأن المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية؛ ولو رفع لعطف جملة اسمية على فعلية؛ وتشاكل الجملتين المتعاطفتين أحسن من تخالفهما. (مصباح السالك)

(٢) أي: فسادا في المعنى فيختار النصب حينئذ ليتخلص به من إبهام غير الصواب. (المنح الحميدة)

(٣) سورة القمر الآية ٤٩، موطن الشاهد: {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ} وجه الاستشهاد: نصب "كل" على وجه الترجيح؛ لأنه لو رفع: لاحتمل أن تكون جملة "خلقناه" خبرا عنه؛ ويحتمل أن تكون صفة لـ "شيء"؛ والخبر: قوله "بقدر"؛ وهذا يوهم وجود شيء لا بقدر؛ لكونه غير مخلوق لله تعالى؛ كأفعال العباد الاختيارية وأفعال الشر؛ وهذا رأي المعتزلة؛ ولا يرتضيه أهل السنة، أما النصب فنص في عموم خلق الأشياء، خيرها وشرها بقدر، وهو المقصود عند أهل السنة؛ كما هو الحال عند إعراب "خلقناه" خبرا عن كل. (مصباح السالك)

(٤) في النسخة «و يقدر عين الخبر».

"، فهو نصّ في المعنى المقصود لأنّ التقدير: اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين، و أما إن رفعت " كل "، فيحتمل أن يكون " اشتريته " خبرا له، و قوله " بعشرين " متعلقا به، أي: كل واحد منهم مشترى بعشرين، و هو المعنى المقصود، و يحتمل أن يكون " اشتريته " صفة لكل واحدٍ، و قولك " بعشرين " هو الخبر، أي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين، فالمبتدأ إذن، على التقدير الاوّل: أعم، لأن قولك: كل واحد من مماليكي: عم من اشتريته، و من اشترى لك، و من حصل لك منهم بغير الشراء من وجوه التملكات، و المبتدأ على الثاني، لا يقع إلا على من اشتريته أنت، فرفعه، إذن، مطرق لاحتمال الوجه الذي هو غير مقصود و مخالف للوجه المقصود، إذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين أو باقل منها أو باكثر، و ربما يكون، أيضا، لك منهم جماعة بالهبة و الوراثة و غير ذلك، و كل هذا خلاف مقصودك، فالنصب، إذن، أولى لكونه نصا في [المعنى] المقصود.

و المثال الذي أورده المصنف من الكتاب العزيز أعني قوله تعالى: {إنا كل شيء خلقناه بقدر} ، لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا، سواء جعلت الفعل خبرا أو صفة، فلا يصح، إذن، التمثيل و ذلك لان مراده تعالى بكل شئ: كل مخلوق، نصبت " كل " أو رفعته، و سواء جعلت " خلقناه " صفة، مع الرفع أو خبرا عنه.

و ذلك أن قوله تعالى {خلقنا كل شيء بقدر}، لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم " شيء "، لأنه تعالى لم يخلق جميع الممكنات الغير المتناهية و يقع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى: " و الله على كل شيء قدير "، لان معناه أنه قادر على كل ممكن [غير] متناه. فإذا تقرر هذا قلنا: إن معنى: كل شيء خلقناه بالرفع على أن " خلقناه " خبر: كل مخلوق: مخلوق بقدر، و على أن " خلقناه " صفة: كل شيء مخلوق: كائن بقدر، و المعنيان واحد، إذ لفظ كل شيء، في الاية مختص بالمخلوقات، سواء كان خلقناه صفة له، أو خبرا، و ليس مع التقدير الاول أعم منه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا. انتهى. و نقله الدماميني رحمه الله عند قول التسهيل: أو كون الرفع يوهم وصفا مخلا و أقره.

قلت: و فيه دسة اعتزالية في غاية الخفاء و الدقة، فإن للرجل عرضا في الحط على أهل السنة، لما كان عنده من التشيع سواء كان تشيعه اعتزالا أو لا، و ذلك أن أهل السنة استدلوا بالآية على وحدانية

الأفعال و عموم خالقيته تعالى للأشياء بقدر، كما هو شهير، و الاستدلال بين في قراءة النصب، و إذا ثبت ذلك حملت قراءة الرفع عليها، و جعلت جملة (خلقناه) خبرا، لتوافق القراءتان لا يقال توافقهما راجح غير متعين، لأنا نقول: محل ذلك إذا لم ينقص المعنى المحتمل في إحداهما المعنى المتعين في الأخرى، كما هنا، فإن قراءة النّصب نصّ في عموم خالقيته تعالى للأشياء، و قراءة الرفع إذا جعلت الجملة فيها صفة و اعتبر مفهومها نقضت ذلك، و لما لم يمكنه ردّ قاعدة أن الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف، و ما لا يعمل لا يفسر عاما، و منعه ذلك من جهة الجملة صفة تنكبه و ادعى أن شيء عام أريد به خاص، و هو المخلوق، و ذلك في معنى كون الجملة صفة إلا أن الوصفية ليست باجرانها على شيء، بل لأنه لا يصلح كونه موضوعا للمسألة، و محكوما له بحكمها إلا بملاحظة تلك الصفة، فلا يتفاوت المعنى حينئذ في القراءتين، و لا على جعل الجملة في قراءة الرفع خبرا أو صفة، لثبوت الوصفية معنى، و يسقط الاستدلال بقراءة النصب، و مراده بهذا هدم هذه الدعامة التي استدلها أهل السنة، و إزالة هذا الدليل من أيديهم، و لم يصرح بذلك، لئلا يستنكر كلامه، و ينفر منه الواقف عليه من أهل السنة، فاظهر أنه أراد المناقشة في التمثيل، و الكلام في المسألة من جهة ما يقتضيه عدم ثبوت المخلوقية لكل ممكن الذي يساعده عليه السني و لا ينكره فتعين على القادر على فضيحته أن يفضحه، و يظهر السم الذي أخفاه في زخرف كلامه، و يوضحه إذا تمهد هذا فأقول في نقض ما أبرمه، و اطفاء ما أضرمه، لا نسلم أن الموضوع المخلوق، بل الموجود، و هو المأخوذ من التعبير بالشيء، إذ الأصح عدم شيئية المعدوم و الممكن المعدوم حينئذ خارج.

فإن قلت: تعين تخصيصه بالجائز، فيرجع لما قال من أن المراد بشيء المخلوق؟

قلت: العندان الوجود الجائز و المحمول المخلوقية لله تعالى، و هما متغايران، و إن اتحدا لما صدق، و لا يلزم من تعلق العلم بالشيء باعتبار صفة الوجود تعلقه به باعتبار صفة المخلوقية، فليس الموضوع حينئذ المخلوق، و لئن سلمناه فلا نسلم أنّه المفهوم من جعل الجملة صفة حتى لا يتفاوت المعنى على الوصفية و الخبرية، بل الموضوع حينئذ مخلوق، و المحمول مخلوق لنا، و {بقدر} من تتمته و جعل الجملة صفة يصير الموضوع مخلوق لنا، و {بقدر} عين الخبر، و بينهما ما بينهما، و الحاصل أن صحة الحمل إنما تتوقف على تخصيص الموضوع بالمخلوقية لا على التخصيص بها بقيد نسبتها له تعالى، لأن المقصود من التخصيص خروج الممكن المعدوم و هو خارج بها بدون القيد، و قيد نسبتها له تعالى

مستفاد من الخبر، و حينئذ فليس التخصيص بمطلق المخلوقية مساويا لجعل الجملة، فهو نظير قولك: كل محبوب أحببته بصدق، أي: كل ما يستحق أن يكون محبوبا أحببته أنا، و محبتي إياه بصدق، فالفائدة في إسناد محبته إليك، و بيان أنها حصلت لك و بصدق قيد في ذلك، و هذه النسبة غير ملاحظة في المحكوم عليه، و المعنى في الآية كل مخلوق في الواقع و نفس الأمر نحن خلقناه لا غير و خلقنا إياه بقدر، فتدبر، و لا تغتر. و هذه المسألة زائدة على الخلاصة.

و (**ترك**) مبتدأ، لأنه مضاف معنى أي: و الذي ترك نصبه، و (**أجدى خللا**) خبر. و انظر ما يتعلق بما نقل عن سيبويه من أنه لا يرى ايهام الوصفية مرجحا في حاشيتنا. و هذه كالثالثة مزيدة على الخلاصة .

[جواز النصب و الرفع على السواء]

[٦٩٤] ﴿ وَ ذاتَ وَجْهَيْنِ إِنِ الْعَطْفُ تَلا خَيِّرْ [١] وَ رَفْعٌ فِي سِوى هذا عَلا ﴾

و أشار إلى القسم الثالث بقوله: (و ذات وجهين **إن العطف تلا خيّر**) أي: إن تلا المعطوف جملة ذات وجهين خَيِّر في نصب الاسم السابق و رفعه، و لا ترجح أحدهما على الآخر.

و ذات الوجهين هي التي تكون اسمية الصدر فعلية العجز نحو: "زيد قام و عمرو أكرمته لأجله" [٢] لحصول المشاكلة إن نصبت بالعطف على العجز، و إن رفعت بالعطف على الجملة بأسرها، و قدم معمول الشرط للضرورة.

و (**العطف**) بمعنى المعطوف، و قوله (**خيِّر**) أي: فيه. و انظر ما يتعلق بعدم اشتراط اشتمال الثانية على ضمير الاسم السّابق، و بمعارضة عدم الاحتياج للتقدير في الرفع لمساواته للنصب في حاشيتنا.

---

(١) (**و ذات وجهين**) مفعول (تلا) أي: إن تلا العاطف له ذات وجهين فأنت مخيّر بين الرفع و النصب من غير ترجيح، أو فهو مخير فيه ولك أن تجعله مبتدء والمعنى: و ذات وجهين إن المعطوف عليه جاء عقبه. (ابن القره داغي)

(٢) فيجوز في "عمرو" الرفع والنصب على السواء؛ وذلك لأن "زيد قام" جملة ذات وجهين، وهي جملة كبرى؛ لأنها تتضمن جملة صغرى هي: "قام" المبنية على المبتدأ؛ فإن نظر إلى صدرها فهي اسمية، فيرفع "عمر" ليعطف جملة اسمية على مثلها، وكلاهما لا محل له من الإعراب. وإن نظر إلى عجزها نصب؛ ليعطف جملة اسمية على مثلها، وكلاهما لا محل له من الإعراب. وإن نظر إلى عجزها نصب؛ ليعطف جملة فعلية على مثلها، ومحلها الرفع على الخبرية. (مصباح السالك)

[جواز النّصب ، والرّفع و الرفع أرجح]

و أشار للقسم الرابع بقوله: (و رفع في سوى هذا علا) أي: و رفع الاسم السّابق في سوى ما مرّ رجح نحو: "زيدٌ ضربته" [١]، لعدم الاحتياج فيه للإضمار، و من هنا يؤخذ جواب المعارضة المتقدمة قريبا، فإن عدم الاحتياج للإضمار إنما يعتبر مرجحا إذا لم يعارضه غيره و إلا فعدم الاحتياج ثابت في جميع مسائل الباب، و لذا خصص أرجحيته بسوى ما مضى، و أسقط قول الخلاصة «فما أبيح أفعل» الخ نظرا إلى أنه تتميم، و قد بينا فائدته في الحاشية نقلا عن الشاطبي.

[بيان عامل النصب في الاسم المتقدم]

[٦٩٥] ﴿ وَ انْصِبْ بِفِعْلٍ واجِبِ الْإِضْمـارِ مِنْ لَفْـظٍ أَوْ مَعْنى أَخا الْإِظْهـارِ ﴾

[٦٩٦] ﴿ في ما بِحَرْفٍ أَوْ إِضافَـةٍ فُصِـلْ ذَا امْرُرْ بِهِ وَ اضْرِبْ أَخاهُ الْمُنتقل [٢] ﴾

[و انصب بفعل واجب الإضمار] أي: النصب للاسم السابق بفعل وجب الحذف؛ لأن المفسر عوضٌ عنه و قائم مقامه، فلا يجمع بينهما، و يرد عليه ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾[يوسف: ٤]، و نحو ﴿ وَ إِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾ [البقرة:٤٠]، فإنّ المذكور لا يصح جعله عوضا مفسرا لأجل الفاء مع أنّ الحذف فيه ملتزم، و انظر ما يتعلق بالمسألتين في الحاشية. و قوله (بفعل) يريد أو وصف بقرينة ما مرّ له.

[من لفظ أو معنى أخا الإظهار...] [٣]: و يجب في المقدّر أن يكون من لفظ الملفوظ أي من مادته

---

(١) في هذا المثال يجوز رفع زيد على أنه مبتدأ، وما بعده خبر، ويجوز نصبه على أنه مفعول به لفعل محذوف، والراجح الرّفع؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير، والنصب يحتاج إلى تقدير فعل محذوف، وما لا يَحْتاج أَوْلى مِمَّا يحتاج. (شرح ألفية)

(٢) قوله (فيما بحرف) متعلق بالشق الأخير، أي المعنى المواخي للمظهر في ما... إهـ. قوله: (ذا أمرر به ...) الخ نشر مرتب يقدر في الأول (جاوز)، و في الثاني (أهِن). (ابن القره داغي)

(٣) هذا الفعل المحذوف على نوعين:

أ- أن يكون مشاركاً للمذكور في لفظه و معناه، وذلك إذا كان الفعل ناصباً للضمير نفسه (لفظاً ومحلاً) نحو: زيداً ضربتُه، والتقدير: ضربتُ زيداً ضربتُه .

ب- أن يكون مشاركاً له في معناه دون لفظه، وذلك إذا كان الفعل ناصباً للضمير محلاً، نحو: زيداً مررت به، والتقدير: جاوزتُ زيداً مررت به . (شرح الفية)

فيما يمكن فيه ذلك نحو: زيداً أكرمته، و من معناه فيما يتعذر فيه ذلك، و ذلك إذا فصل المشغول من الشاغل بحرف جر نحو "ذا مررت به" اي حاذيت ذا، و انظر الاعتراض على تقديرهم جاوزت في الحاشية، أو بمضاف نحو "ذا ضربت أخاه"، و الصواب أن التقدير فيه من اللازم لا من المعنى أي: أهنت زيداً ضربت أخاه.

قوله **(من لفظ أو معنى أخا الاظهار)** على حد قولهم: "قطع الله يد و رجل من قالها". و قوله **(فيما ...)** الخ راجع للمعنى و الإضافة بمعنى المضاف، و الباء متعلقة بـ **(فُصِل)** المبني للنائب، و **(المنتقل)** نائب فاعل **(فصل)**، و رابط الصلة مقدّر أي: فيه. و قوله **(فيما)** خبر محذوف أي: و ذلك، و به تعلم أن شروط حذف العائد المخفوض لم تتوفر. و (ذا امرر به) على تقدير الكاف و هو خبر لمحذوف فصل بتلك الجملة بين الفعل و نائبه اعتراضا، و هذا التفصيل في المقدّر زائد على الخلاصة.

[بيان حكم اتحاد جهة نصب الضمير و نصب الاسم المتقدم]

[٦٩٧] وَ النَّصْبُ لِلسّابِقِ وَ الْمُضْمَرِ مِنْ وَاحِدَةٍ، فِيْ شَرْطِهِ خُلْفٌ زُكِنْ = علم

بمعنى أنه اختلف هل يشترط في صحة الاشتغال أن تتحد جهة نصب الضمير أو ما أضيف له و الاسم السابق؟ فـ[فيه قولان]:

١- ذهب الفارسي و السهيلي و الشلوبين في أحد قوليه إلى الاشتراط، و منعوا أن يقال: "زيداً قمتُ إجلالاً له"، لأن جهة نصب الاسم السابق المفعولية به، و جهة نصب الضمير المفعولية له، و كذا زيدا جلست مجلسه؛ لأن المضاف للضمير ظرفٌ.

٢- و ذهب سيبويه و الأخفش و الشلوبين في آخر قوليه إلى عدم الاشتراط، و هو الظاهر. قال سيبويه: "أعبد الله كنت مثله" أي: أشبهت عبد الله، فانتصب السابق مفعولا به و المتأخر خبرا لكان.

و هذه زيادة على الخلاصة.

[شروط الاشتغال (المشغول عنه)]

[٦٩٨] ﴿ وَشَرْطُــهُ أَنْ يَقْبَــلَ الإِضْمــارَ لا حالاً وَتَمْيِيــزاً شَبِيهاً انجَلــى ﴾

أي: و شرط الاشتغال أي صحته أن يقبل الاسم السابق الإضمار ليكون ضميره شاغلا، فلا يكون الاشتغال في حال و لا تمييز، و لا مصدر مؤكد، و مجرور ما لا يجر المضمر كحتى و الكاف.

جزم بذلك أبوحيّان في شرح التسهيل قال: بخلاف الظرف و المفعول له المجرور، و المفعول معه، فيجوز الاشتغال عنها، و أما المصدر فإن اتسع فيه جاز الاشتغال عنه نحو "الضرب الشديد ضربته زيدا"، و كذا المطلق؛ لأنه مفعول، كذا في الشرح.

قلت: و هو كلام محرر، و ذلك أن أصل جملة الاشتغال كما قالوا المبتدأ و الخبر، ثم دخل عليه حكم الاشتغال، فهو فرعه، و لذا يشترط في المنصوب على شريطة التفسير الاختصاص، ليصلح للابتدائية، فيعلم من هذه القاعدة أن المشغول عنه لا يكون مفعولا معه و لا مفعولا له و لا مجرورا بحرف أصلي، و كذا غيره من المجرورات؛ لأن شيئا من ذلك لا يصلح للابتدائية.

قال ابن هشام: و ينبغي عندي أن لا يقدم على تجويز الاشتغال في غير المفعول به من المنصوبات، و أبعدها عن الصواب و النيل سرت لاقتضانه البداءة بالواو، و هي كواو العطف، و إن حذفتها ذهب المفعول معه. اهـ.

و لم يظهر لي في إعراب قوله (حالا) إلا أن يكون خبرا ليكون محذوفا هو منفي لا، و الله أعلم.

و هذه زيادة على الخلاصة أيضا.

❊ ❊ ❊

﴿ خاتِمَةٌ ﴾

ذكر فيها الاشتغال في المرفوع و أقسامه الذي أغفله في الخلاصة مع شدة الحاجة إليه؛ لأنه مطروق أي: في الكلام كثيرا.

[الاشتغال في المرفوع]

[٦٩٩] ﴿ فِي الرَّفْعِ الِاشْتِغالُ يَجْرِي أَبَدا كَالنَّصْبِ إمّا فاعِلاً أَوْ مُبْتَدا [1] ﴾

(في الرفع) -أي: المرفوع- متعلق بـ (يجري) الواقع خبرا لـ (الاشتغال)، و (كالنصب) بتقدير جريانا كجريانه في المنصوب، و (أبدا) راجع لهذا التشبيه تأكيد له معنى أي: لا يفارق المرفوع المنصوب في صورة مّا، و (فاعلا أو مبتدأ) حالان من الرّفع بمعنى المرفوع دفع به ما يقال: كيف تتعدّد الأوجه في المرفوع و تجري فيه الأقسام مع أنه ليس له إلا إعراب واحد؟[2].

و اعلم أن في تصوّر الاشتغال في المرفوع اشكالاً، و هو أن العامل في الرفع لو فرغ من العمل في الضمير و سلط على الاسم السابق لم يرفعه مع أنهم ذكروا في ضابط الاشتغال أن يكون العامل بحيث لو فرغ من العمل في الضمير لعمل في الاسم السّابق؟

و أجاب عنه الرضي رحمه الله: بأن الأصل في المفسر أن يصلح للعمل في المتقدم، فان لم يصلح و كان له محمل غير التفسير حمل عليه، و إلا اضطر إلى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا، ففي نحو: زيد هل ضربته، للفعل محمل [آخر] غير التفسير و هو كونه خبر المبتدا فحملناه عليه، لما لم يصلح للعمل في زيد، و نحو: ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾ [النساء: ١٧٦] ليس للفعل فيه محمل آخر، إذ لو جعل امرءا مبتدأ لزم دخول أدات الشرط على الاسم، فاضطر بجعله مفسرا. انتهى.

---

(1) كما يجري الاشتغال بين النصب و الرفع للاسم السابق على ما مرّ يجري الاشتغال في الرفع بين الرفع على الفاعلية لفعل محذوف مفسر و الرفع الابتداء. (المواهب الحميدة)

- هذا ما اختاره الناظم تبعا لأبي حيان، وقد نقل عبد القادر المكي في شرح التسهيل عن محب الدين أن التحقيق عدم دخول المرفوع في هذا الباب لعدم صدق حده عليه. (المنح الحميدة)

(2) في النسخة «ليس له الاعراب واحد».

قلت: هذا إقرار بلزوم الإشكال، و تسليم لانحزام القيد، فلا يصحّ حينئذ أخذه في الحد لما يفضي إليه من فساد العكس. و الذي ظهر لي في التخلص منه اني لم أجد الفعل مانعاً من رفع ما قبله لا ذاتا و لا عرضا، فإنه متصرف لم يحل بينه و بين مطلوبه ما يمنعه من الوصول إليه، و الذي يوضح لك الأمر أن امتناع تقدم الفاعل على فعله ليس لأنّ فعله لا يصلح للعمل في المتقدم بل لئلا تلتبس الجملة الفعلية بالاسمية، فأقول في الآية و شبهها لو فرغ العامل من الضمير و سلط على الاسم المتقدم لرفعه أي أنه قابل لذلك لا مانع له منه، لكن المعمول لخصوص كونه فاعلا لم يقبل ذلك فالمنع منه نشأ لا من الفعل عكس "ما زيدا أحسن"، فإن المفعول من حيث هو يقبل أن يعمل فيه المتأخر لكن امتنع ذلك هنا؛ لأن الفعل جامدٌ، فالمنع منه نشأ لا من المعمول، فامعن النظر.

[أقسام المرفوع المشتغل فيه]

[٧٠٠] فَالْإبْتِدَا احْتِمْهُ فِي زَيْدٌ غَدا ... وَ اخْتَرْ خَرَجْتُ فَإِذا ذا قَدْ بَدا

[٧٠١] وَ الْفاعِلَ احْتِمْهُ بِإِنْ زَيْدٌ قَرَا ... وَ اخْتَرْ بِنَحْوِ: أَمُحَمَّدٌ سَرى

[٧٠٢] وَ اسْتَوَيا فِيْ نَحْوِ: زَيْدٌ قَعَدا ... وَ عامِرٌ مَرَّ، وَ قِسْ ذا أَبَدا [1]

ذكر في المرفوع خمسة أقسام:

[فالابتدا احتمه في زيد غدا] أولها: ما تتعين ابتدائية، و ذلك نحو: "زيدٌ غدا" [2]؛ لعدم تقدم ما يقتضي الفعل لزوما أو اختيارا، قوله **(في زيد غدا)** أي: في نحو قولك.

[و اختر خرجت فإذا ذا قد بدا] و ثانيها: ما تترجح فيه الابتدائية على الفاعلية، و ذلك إذا وقع المرفوع بعد إذا الفجائية، و بعده فعل مقترن بـ (قد) نحو: "خرجت فإذا ذا قد بدا"، لأنّ الأخفش حكي

([1]) و قس ذا المذكور من الأمثلة، كون الاشتغال في الرفع أبدا كما تقيس في النصب. (المنح الحميدة)

([2]) و أما واجب الرفع على الابتداء لعدم ما يطلب الفعل وجوبا أو استحسانا فليس من أقسام الباب بناء على أن ضابطه جواز اعمال الفعل فيه، و إن عده المصنف منها و صدر الأقسام به هذا. (المواهب الحميدة)

عن العرب إيلاء (إذا) هذه الفعل المقترن بقد. قيل و هو الصحيح. قوله (و اختر) أي الابتداء في نحو قولك [1].

[و الفاعل احتمه بإن زيد قرا] و ثالثها: ما تتعيّن فاعليته، و ذلك إذا وقع الاسم السّابق بعد ما يختص بالفعل نحو: "إن زيدٌ قرأ فاكرمه"، و وجوب الفاعلية هنا إضافي أي بالنسبة للرفع على الابتدائية، و إلا فيجوز النصب؛ لأن أدات الشرط إنما تقتضي الفعل لا خصوص الفعل.

[و اختر بنحو أمحمد سرى] و رابعها: ما تترجح فيه الفاعلية على الابتدائية، و ذلك إذا وقع الاسم السابق بعد ما يغلب دخوله على الفعل كهمزة الاستفهام نحو: "أمحمد سرى".

[و استويا في نحو زيد قعدا و عامر مرّ]: و خامسها: ما يستوي فيه الوجهان [2]، و ذلك إذا وقع الاسم السابق بعد عاطف مسبوق بجملة ذات وجهين نحو: "زيد قعد و عامر مر"، فإذا رفعت (عامر) على الابتدائية كنت قد عطفت اسمية على اسمية، و إذا رفعت على الفاعلية كنت قد عطفت فعلية على فعلية، فالمطابقة حاصلة بكل اعتبار فاستويا.

قوله (و قس ذا) أي: ما ذكر من الأقسام السابقة.

* * *

---

(1) في النسخة «اختر أي: النصب» و الصحيح ما أثبتناه.

(2) الابتدائية و الفاعلية.

الكتاب الخامس

في التوابع و عوارض التركيب

* النعت
* عطف البيان
* التأكيد
* البدل
* حروف العطف
* مسألة
* خاتمة

❏ ﴿ الْكِتَابُ الْخَامِسُ فِي التَّوابِعِ ﴾

[٧٠٣] ﴿ يَتْبَعُ فِي الْإِعْرابِ الْأَسْماءَ الْأُوَل نَعْتٌ بَيانٌ ثُمَّ تَوْكِيدٌ بَدَل [١] ﴾

[٧٠٤] ﴿ وَ نَسَقٍ وَ عِنْدَ الْإِجْتِماعِ كَذا تُرَتَّبُ عَلى نِزاعِ ﴾

يقول: إن الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب خمسة، و هي ما ذكره.

و لا فرق في الإعراب بين الحاصل و المتجدد، و إلا فالخبر يتبع المبتدأ في إعرابه الحاصل.

و لا فرق أيضا بين أن يكون الإعراب لفظيا فيهما، أو تقديرياً، أو محلياً كذلك، أو مختلفا، فالصور تسعة، و هذا مع وجود الإعراب في المتبوع و إلا فلا تبعية فيه نحو "قام قام"، و "إن و إن" في التوكيد اللّفظي.

و مفهوم قوله (الأسماء) مفهوم لقب غير معتبر، فلا ينافي أن المتبوع يكون فعلا و حرفا و جملة، كما يأتي في التوكيد و البدل و العطف إن شاء الله تعالى.

و نبّه بقوله (الأول) على أن التابع لا يتقدم على المتبوع، و ما جاء من ذلك فضرورة، و هذا رأي الجمهور. و (أول) بالتخفيف جمع أولى، ككبرى و كبر، نَعَتَ به (الأسماء)؛ لأن المراد بها مطلق الكلمات لا خصوص ما يعطيه اللفظ بقرينة ما يأتي في أبواب التوابع.

و قد سألني عن عبارة الخلاصة [٢] و هي التي أتى بها الماتن هنا بعضُ أصحابنا المعتنين، و راجعني فلم يلح لي وجه المسألة، و وجه السؤال أن "الأسماء" جمع اسم، و هو مذكر فلا يجري عليه مفرد النعت المؤنث، و لم يجيء فعل جمعا لوصف المذكر، و لا يصح أن يكون (أول) فعل بالتشديد؛ لأنه إنما لفاعل و فاعلة، و نظير هذا ما قيل في قوله تعالى: ﴿ وَ أُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ [آل عمران: ٧] كيف ساغ

([١]) أي أن هذه الأربعة تتبع في إعرابها الأسماء الأول التي سبقتها وتقدمت عليها، وهي الأسماء المتبوعة. (ضياء السالك) + (يَتْبَعُ) هذا فعل مضارع، (فِي الإِعْرَابِ) جار ومجرور متعلق به، (الأَسْمَاءَ) مفعول به، (الأُوَلْ) نعت له، (نَعْتٌ) فاعل يَتْبَعُ، يَتْبَعُ نَعْتٌ. (شرح ألفية للحازمي)

([٢]) قال ابن مالك في الخلاصة: يتبعُ في الإعراب الأسماء الأول ... نعت و توكيد و عطف و بدل

مع أنه يقال: أخرى متشابهة، لأنّ التشابه تفاعل، و هذا مبني على قاعدة و هي: أن الجمع مسبوق بأصله و هو الافراد، و الصفات موزعة على الموصوفات في التقدير، و قد لاح لي الآن في توجيه المسألة ما سبق.

و أيضا فقد ذكر ابن الحاجب فى أمالي القرآن: إن صفة جمع مذكر ما لا يعقل تجوز فيها ثلاثة أوجه: الجمع المكسر المذكر، و الجمع المكسر المؤنث، و الافراد مع التأنيث؛ لأن الموصوف لك أن تعامله معاملة جمع مؤنث، و معاملة الجماعة، فنقول: هذه الكتب الأفاضل، و الفُضَل، أو الفُضْلى، فالأول اعتبار بلفظه في التذكير، و الثاني إجراء له مجرى جمع المؤنث، لكونه لا يعقل، و الثالث إجراء له مجرى الجماعة، و لذلك جاء {أخر} نعتا لـ {أيام} في قوله تعالى: ﴿ فَعِدَّة مِّن ايَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، و لولا ذلك لم يستقم، و لذلك لو قلت: جاءني رجال أخر لم يجز حتى تقول: أواخر، و آخرون؛ لأنه ممن يعقل، و هذا جارٍ في الصفات و الاخبار و الأحوال. انتهى.

و في "إعراب أبي البقاء" في قوله تعالى: ﴿ أَمْوالَكُم الَّتِي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِياماً ﴾ [النساء: ٥] الجمهور على إفراد" التي" لأن الواحد من الأموال مذكر، فلو قيل: اللواتي كان جمعا مع أن الأموال جمع، و الصفة إذا جمعت من أجل الموصوف كان واحدها كواحد الموصوف في التذكير و التأنيث، و قرئ شاذّا "اللّواتي"[١] باعتبار لفظ "الأموال" إهـ. و قد علمت من كلام ابن الحاجب أنه لا حاجة إلى هذا، و أنه يصح اللواتي كأخر في {مِنْ أيام أخر} معاملة للموصوف معاملة جمع المؤنث، فهذه مستثناة من وجوب مطابقة النعت للمنعوت في التذكير و التأنيث و الجمع و الإفراد، و كذا يقال في الخبر و الحال و تفسر القاعدة و هي قولهم مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد، فإنها تقتضي ذلك معنى أو معنى و صناعة في غير ما استثني، و أما متشابهات فيعتبر مفرده مقيدا بمعية الغير اي متشابهة مع اخرى كما يقال في المتبائعين و المتقابضين -و الله تعالى اعلم-.

و عدل عن ترتيب الخلاصة إلى ما ذكر لقوله: (و عند الاجتماع كذا ترتب على نزاع) أي: إذا اجتمعت التوابع قدم النعت؛ لأنه كجزء المتبوع مع شدة الحاجة إليه؛ لايضاح المنعوت و تخصيصه، بخلاف البدل و النسق، و بخلاف التوكيد، فإن الحاجة إليه ليست كالحاجة إلى النعت. ثم بعده البيان؛

---

(١) في النسخة «شاذ اللواتي».

لأنه شبيه به، و جار مجراه. ثم التوكيد؛ لاتصاله بالمتبوع، و اتحاده معه في العامل. ثم البدل: لأنه بلا واسطة. ثم النسق [1]. و قيل غير هذا.

قال في الشرح: و قد قدم [قومٌ] التأكيدَ على النعت، و إليه أشرت بقولي (على نزاع) [2] و عندي أنه ينبغي تقديم عطف البيان؛ لأنه أشد في التبيين من النعت إذ لا يكون لغيره. إهـ.

قلت: الاشتراك و إن لم يكن ثابتا له في الوضع إذا قلنا باختصاصه بالمعارف فهو عارضٌ و لذلك يجمع بين الاسمين، و لذا قالوا لا يلزم أن يكون الثاني فيه أوضح من الأوّل.

[العامل في التوابع]

[٧٠٥] وَ عامِلُ الْمَتْبُوعِ فيِها يَعْمَلُ وَ الْحَـرْفُ ذُو واسِطَـةٍ وَ الْبَـدَلُ [3]

[٧٠٦] مُـقَدَّرٌ فِـيهِ بِـلَفْـظِ الْأَوَّلِ لا تَبَعِيَّةٌ عَلى الْقَـوْلِ الْجَلِـيِّ

اختلف في عامل التوابع على تفصيل [الآتي]:

أمّا الصفة و البيان و التوكيد فـ[اختلف فيه]:

١- قال سيبويه: العامل فيها عامل المتبوع [4]، و يبينه أنه في قصد المتكلم منسوب إلى المتبوع مع تابعه حتى إن التابع و المتبوع معاً كمفرد منسوب إليه فينسب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للّفظ بالمعنى.

---

[1] فيقال: جاء أخوك الكريمُ محمدٌ نفسُه رجلٌ صالحٌ و رجلٌ آخر. (المطالع السعيدة)

[2] في النسخة التي بين يدينا «بلا نزاع» و في شرح الناظم «على نزاع». قال ابن القره داغي قول الناظم (على نزاع): في بعض النسخ (بلا نزاع) أي: ممن يعتد به، فلا يتجه أن قوما قدم التاكيد على النعت فكيف يكون هذا الترتيب بلا نزاع. و في بعض النسخ (على نزاع) و هو أولى. (ابن القره داغي)

[3] قوله (ذو واسطة) أي: الحرف صاحب وساطة و ليس عاملا، كما توهمه البعض، فعلى هذا (ذو) بمعنى صاحب و (الواسطة) مصدر كالعاقبة. و في بعض النسخ (و العطف ذو...) الخ و هي غير محتاجة إلى التكلف. (ابن القره داغي)

[4] هذا معنى قوله (و عامل المتبوع فيها يعمل). قال في الشرح: العامل في الثلاثة الأول عامل المتبوع.

٢- و قال الأخفش: العامل فيها معنوي، و هو كونها تابعة[١]، كما في الابتداء بالنسبة إلى المبتدأ. و ردّ بأن العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة إلى اللّفظي كالشاذ النادر، فلا يحمل عليه المتنازع فيه[٢].

٣- و قال جماعة: عاملها نظير عامل المتبوع لا نفسه. و ردّ بأنه خلاف الأصل، إذ لا يصار إلى الأمر الخفي إلا عند تعذر الظاهر الجلي.

و أمّا النسق فـ[اختلف فيه]:

١- الصحيح أن عامله عامل الأوّل بواسطة الحرف و هو قول سيبويه.

٢- و قال الفارسي و ابن جني: مقدّر بعد العاطف.

٣- و قيل: الحرف بالنيابة، و هو بعيد؛ لعدم لزومه أحد القبيلين[٣].

و أمّا البدل [فاختلف فيه]:

١- فالأخفش، و الرماني، و الفارسي، و أكثر المتأخرين، على أنّ العامل فيه مقدّر للقياس[٤]؛ لكونه مستقلا، و مقصودا بالذكر، و لذا لم تشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا و تنكيرا، و السماع في نحو ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ ﴾ [الزخرف: ٣٣] و أجيب عن القياس بأن استقلاله و قصده يؤذنان بأنّ العامل هو الأوّل؛ لأنّ المتبوع كالسّاقط، فكأنّ العامل لم يعمل فيه بل في الثّاني، و عن السماع بأنّ الجار و المجرور بدل من الجار و المجرور و العامل عامل الأوّل.

---

(١) ثم اختلف: فقيل الْمُرَاد التبعية من حَيْثُ الْمَعْنى أَي اتِّحَاد معنى الْكَلَام اتّفق الْإِعْرَاب أَو اخْتلف. وَ قيل الْمُرَاد الِاتِّحَاد من حَيْثُ الْإِعْرَاب وَ لَو اخْتلفت جِهَته. وَ قيل اتِّحَاد الْإِعْرَاب بِشَرْط اتحادها أَي جِهَته بِأَن تكون العوامل من جنس وَاحِد وَ لَا تكون مُخْتَلفَة. (همع الهوامع)

(٢) أشار إلى هذا الرّد بقوله: (لا تبعية على القول الجلي).

(٣) أشار إلى ردّ هذا القول بقوله (و الحرف ذواسطة). فالعامل في التوابع سوى البدل عامل متبوعها.

(٤) هذا معنى قوله (و البدل مقدّر فيه بلفظ الأول). قال ابن القره داغي: قوله (و البدل) معطوف على (المتبوع) أي: عامل البدل مقدّر فيه بلفظ الأول فيكون جملة ثانية لا من الأول للظهور في بعض المواضع. اهـ

فإن قيل: لو لم يكُن المجرور وحده بدلا من المجرور الأوّل لم يسم هذا بدل اشتمال؛ لأنّ الجار و المجرور ليس بمُشتمل على الجار و المجرور بل البيت مشتمل على الكافي.

قلنا: لما لم تحصل من اللّام فائدة إلا التّوكيد جاز لهم أن ينزلوه منزلة غير المذكور و يسموه بدل الاشتمال نظراً إلى المجرور، قاله الرضي رحمه الله ، و أحسن منه أن المشتمل هو العامل فلا يلزم ما ذكر.

٢- و ذهب سيبويه، و المبرد، و السيرافي، و الزمخشري، و ابن الحاجب، إلى أن العامل فيه عامل المبدل منه، إذ الأوّل في حكم الطرح فكان العامل باشر الثاني.

فضمير (فيها) لما عدا البدل بقرينة قوله (و **البدل مقدّر**...) الخ و قد علمت ضعف ما مر عليه في البدل. و (ذو واسطة) بمعنى ذو توسط.

و هذه المسألة و التي قبلها مزيدتان على الخلاصة.

* * *

﴿ النَّعْتُ ﴾

[تعريف النعت و أقسامه]

[٧٠٧] ﴿ النَّعْتُ تابِعٌ مُتِمُّ ما نَعَت إمَّا لَهُ أَوْ سَبَبِيه ثَبَت[1] ﴾

(تابع) جنسٌ، و (متمّ ما نعت) -أي: منعوته- مُخرج للنسق لمغايرته متبوعه، و للبدل، لأنه هو المقصود لا أنه تتميمٌ للمقصود.

و (له) متعلقٌ بـ (ثبت)، (أو سببيه) عطف على الضمير و هو لـ (ما نعت)، و كذا المضاف إليه سببي. و (ثبت) نعت بعد نعت أي: ثبت معناه إما لنفس المتبوع نحو: "جاءني زيدٌ الفاضلُ"، أو لسببي المتبوع نحو:"جاءني زيدٌ الفاضلُ أبوه"،

تحرز بهذا من البيان، فإن ثاني الاسمين فيه عين الأول، و من التوكيد، فإن نفس الشيء و عينه هو هو، و كذا كل و نحوها، فإنها عبارة عن نفس المتبوع، و كذا تكرير اللّفظ هذا المقصود منها بالذات ليتم التعريف، و أفادت مع ذلك بالعرض انقسام النعت إلى [قسمين]:

أ- حقيقي و هو: المنسوب إلى ضمير الموصوف المستتر حقيقة نحو: "جاءني زيدٌ الفاضلُ"[2]، أو مجازا نحو: "جاءني زيدُ الحسن الوجه" بالإضافة.

ب- و سببي و هو: ما ينسب إلى اسم ظاهر مضاف لضمير الموصوف نحو: "جاءني زيد الفاضل أبوه"[3]، أو ضميره المنفصل نحو: "جاءني غلام إمرأة ضاربته"، هي برفع ضاربة. سُمِّي سببيا لأن معناه ثابتٌ لما له علقة و ارتباط به و من سببه.

و لا نفسر التتميم بما قالوا من توضيح المعرفة أي رفع الاشتراك العارض لها و تخصيص النكرة أي: تقليل الاشتراك الأصلي فيها حتى يرد النّعت المادح و الذام و المؤكد و نحوها، بل بالدلالة على معنى يحتاج إليه المتبوع في المقام الذي استعمل فيه فيدخل الجميع.

---

(1) النَّعْتُ، هو: التَّابِعُ الْمُكَمِّلُ مَتْبُوعَه بِبَيَان صِفَةٍ من صِفَاتِه، أو مِن صِفَاتِ ما تَعَلَّق به . (شرح الفية)

(2) و هذا يُسمى: النَّعت الحقيقي لأنه دلّ على صفة في المنعوت نفسِه. (شرح ألفية)

(3) الفضل هنا صفة الأب و كون الرجل فاضل الأب صفة الرجل. (المواهب الحميدة) . + و هذا يُسمى: النعت السَّببِي؛ لأنه بيَّن صِفة في اسم ظاهر بعده متعلق بالمنعوت. (شرح ألفية)

و ما أورود عليه من أن النعت قد يفيد خلاف ما يقتضي المقام كقول القَبَعْثَرى: (مِثْلُ الأمير يحمل على الأدهم و الأشهب) ليس بشيء؛ لأن المقام هو الحال و الفرق بينهما إنما هو بالاعتبار و صور إخراج الكلام على خلاف مقتضي ظاهر الحال هو فيها على مقتضي الحال و المقام، فإن مقتضي ظاهر الحال و المقام أخصّ من مقتضاهما، و لا يلزم من ارتفاع الأخص ارتفاع الأعمّ، كما بين ذلك التفتازاني رحمه الله، و نحن لم نقل في التفسير يحتاج إليه المتبوع في ظاهر المقام، و ما قيل من أن اعتبار مقتضي المقام بعيد من اعتبار النحاة، جوابه أن البعيد من اعتبارهم تفصيل ذلك؛ لأنه ليس من وظيفتهم لا اعتبار المفهوم الاجمالي لمقتضي المقام فإنّه لشهرته كالبديهي.

[حكم مطابقة النعت للمنعوت في التعريف ، و التنكير]

[٧٠٨] وَافَـقَـهُ تَـنَـكُّـراً تَـعَرُّفـاً[1] وَشَـرْطُـهُ أَلَّا يَكُـونَ أعْـرَفا

(وافقه تنكرا تعرفا): فاعل (وافق) ضمير النعت، و المفعول للمنعوت. و نصب (تنكراً تعرفاً) على نزع الخافض. و إنما وجب توافقهما فيهما لأنّ المعرفة ما وضع لمعيّن من حيث هو معيّن، و النكرة ما وضع لمعيّن لا من حيث تعينه كما سبق، و مصدوق المنعوت و النعت واحد، فالدلالة عليهما بالمعرفة و النكرة تقتضي قصد تعيينه و عدم قصده، و هما متدافعان.

و المراد بالتنكير ما يشمل الحقيقي و الحكمي لتدخل الجمل.

و يستثنى من هذه القاعدة نحو: "يا حليم لا يعجل"[2] على رأي ابن مالك من أن الجملة صفة، هكذا قيل، و فيه أن يقال: كيف يستثنى مما فيه التدافع فالصواب أن ابن مالك ينزل المعرفة هنا لطروها منزلة العدم، و هذا معنى قولهم في ذلك يغتفر في المعرفة الطارية ما لا يغتفر فى الأصلية، و لا حاجة لشيء

---

[1] فتقول: مررت بقومٍ كِرَامٍ، ورأيتُ زيداً الكريمَ، وهذا رجلٌ كريمٌ، وجاءني محمدٌ الفاضلُ أبوه، ورأيت رجلاً فَاضِـلاً أبوه . فالنعت بنوعيه الحقيقي، والسَّببي لابدَّ من مطابقته لمنعوته في التعريف، والتنكير، والإعراب، فلا تُنْعَتُ النكـرة بالمعرفة؛ فلا تقول: مررت برجلٍ الكريمِ، ولا تُنْعَتُ المعرفة بالنكرة؛ فلا تقـول: مـررت بزيـدٍ كـريمٍ . وهـذا مـذهب الجمهور. (شرح ألفية)

[2] في الكتب النحوية "يا حليما لا يعجل".

من هذا على رأي ابن هشام، فإنه يجعل الجملة حالا على أنّ الصّواب أنّ التّركيب من أصله لا يقال و لا يتكلم به، و انظر وجهه في شرحنا لنصيحة سيدي الشيخ زروق رضي الله عنه.

(**و شرطه ألّا يكون أعرفا**): الجمهور على أنّ النّعت إنّما يكون مساوياً للمنعوت أو دونه ، و أنه لا يجوز أن يكون فائقا له في التعريف لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أخصّ، فإن اكتفى المخاطب به فذاك، و إلا زاد عليه من النعت ما يزاد به المخاطب معرفة. فإن وجدت الأخص على هذا المذهب تابعا لغير الأخص فهو بدل [1].

و ذهب جماعة إلى عدم هذا الاشتراط و قد علمت أنه إنما يتأتى في المعارف.

قال الرضي: و ليس مرادهم بقوله: يشترط في الموصوف أن يكون أخص أو مساويا أنه يكون أقل أفرادا من التوابع أو مساويا له فيها، لأن ذلك لا يطرد بدليل "جاءني الرّجل العاقل" و "رأيت شيئا أبيض" و إنّما المراد أنّ الموصوف لا يكون أعرف. انتهى .

فقول الدماميني: فأمّا كون النّعت أخص من المنعوت إذا كانا نكرتين فجائز بالاتفاق خروج عن موضوع المسألة، و موهم لإرادة غير المراد، و بهذا تعلم حسن تعبير الماتن رحمه الله تعالى بأعرف، و قد مرّ لك ترتيب المعارف في رتبتها ففرع عليها صور الباب. و هذه زيادة على الخلاصة.

[حكم مطابقة النعت للمنعوت في الإفراد و التذكير و غيرهما]

[٧٠٩] وَ هُوَ فِي الْإِفْرادِ وَ التَّذْكِيْرِ أَوْ   فَرْعَيْهِما كَالْفِعْلِ ....

(و هو) -أي: النعت مطلقا حيقيقا كان أو سببيا- أي: و حكمه في مطابقته لموصوفه في الإفراد و فرعيه التثنية و الجمع، و التذكير و فرعه التأنيث كحكم الفعل أي: إذا أردت معرفة حكمه في ذلك جيء في مكانه بالفعل، و انظر ما يستحقه ذلك الفعل بمقتض القواعد المتقدمة:

فتقول في الحقيقي: "جاءني زيد العالم"، لأنك لو أتيت بالفعل في مكانه وجدته يستحق التجرد من العلامات، و "الرجلان العالمان"،لأنك لو أتيت هنا بالفعل وجدته يستحق الاقتران بضمير الاثين، و قس.

---

[1] في النسخة: «يدل».

و تقول في السببي: "جاءتني هند الفاضل أبواها"، لأنك تقول: فَضَل أبواها، و [تقول]: "الزيدان العاقلة أمهما"، لأنك تقول" عَقَلَتْ أمهما، و قس.

فظهر من هذا أن القسمين يشتركان في وجوب المطابقة في الإعراب و التعريف و التنكير، و ينفرد الحقيقي بوجوب المطابقة في الإفراد و فرعيه و التذكير و فرعه.

فالحقيقي اذن لابدّ أن يوافق في أربعة من عشرة فصوره ست و ثلاثون قامت من ضرب أوجه الإعراب الثلاثة في حالتي التّعريف و التّنكير و ضرب الخارج من هذا في الإفراد و فرعيه و الخارج من هذا في التذكير و التأنيث فاثنتى عشرة صورة مع الرّفع أربعة مع الإفراد و هي: جاء زيد العاقل، و هند العاقلة، و رجل عاقل، و إمراة عاقلة، و مثلها مع التثنية، و مثلها مع الجمع، و اثنتى عشرة مع النّصب كذلك، و اثنتى عشرة مع الخفض كذلك.

و السببي تارة يوافق في أربعة من عشرة كالحقيقي فصوره كصوره، و تارة في ثلاثة من ثمانية واحد من أوجه الإعراب، و واحد من التعريف و التنكير، و واحد من الإفراد و فرعيه، فصوره ثماني عشرة صورة حصلت من ضرب أوجه الاعراب في التعريف و التنكير، و الخارج في الإفراد و فرعيه و تارة في ثلاثة من سبعة واحد من أوجه الإعراب، و واحد من التعريف و التنكير و واحد من التذكير و فرعه فصوره اثنتى عشرة صورة حصلت من ضرب أوجه الإعراب في التعريف و التنكير و الخارج في التذكير و التأنيث و تارة في اثنين من خمسة واحد من أوجه الإعراب و واحد من التعريف و التنكير فصوره ستة فجملة الصور مائة و ثمانية تضرب فيها أوجه الموافقة في الإعراب التسعة المارة، فالحاصل ثلاث مائة ، و اثنين و سبعين صورة.

و مثال كون إعرابهما محليا في التثنية نحو: جاءني اللذان فعلا كذا.

و مثال التقدير فيهما: جاءني الزيدان الفاضلان على لغة من يلتزم الألف.

و مثاله في الجمع: جاءني بني المكرمي، أصله: بنوه المكرموي.

و قد سبق استثناء نعت مذكر غير العاقل من هذه القاعدة، و يستثنى أيضا أفعل من، و قد سبق في اسم التفضيل، و ما يستوي فيه المذكر و المؤنث كجريح، و أمّا نحو﴿ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ ﴾[الانسان: ٢] فالجمع باعتبار الاجراء، و التّشبيه بالفعل إنما هو في النّعت المفرد لا الجملة نحو: جاءني رجلان أبوهما فاضل.

[النعت بالمفرد و شروطه]

[٧٠٩] ﴿ .... وَ النَّعـتَ رَأَوا ﴾

[٧١٠] ﴿ مُشْتَقـاً أَوْ شَبِيهَهُ كَـذِي وَ ذا وَ نَسَـبٍ وَ كُـلِّ أَيٍّ ذُو اللَّـذا ﴾

النعت: إما جملة و ستأتي. و إما مفرد و هو: إما مشتق، أو شبهه. و المراد بالمشتق هنا ما تضمن معنى الفعل و حروفه الأصلية لفاعل كاسم الفاعل، و اسم المفعول، و أمثلة المبالغة، و الصفة المشبهة، و اسم التفضيل المصوغ من فعل المفعول، و إن كان المشتق في الأصل أعم من هذا، لأنّه ما أخذ من لفظ المصدر إلا على معنىً منسوب إلى المصدر، و القرينة على هذا التخصيص قوله في التعريف: (إما له أو سببيه) فإن الذي يدل على معنى في المنعوت أو سببيه ما ذكر، و حينئذ فلا ترد عليه أسماء الآلة و الزمان و المكان، فإنها لا ينعت بها، و قرينة التمثيل في الخلاصة أظهر من هذا.

و المراد بشبه المشتق: الجاري مجراه، و هو ضربان: ١- ما جرى مجراه أبدا كـ "ذي" بمعنى صاحب و فروعه، و "أولى"، و "أولات"، و أسماء النسب المقصود نحو: "دمشقيّ" احترازاً من نحو قُمْري مما تُنُوسي فيه النّسب. ٢- و ما جرى مجراه في حالٍ دون حال و هو ضربان:

١- مطرد كـ :

أ- أسماء الإشارة غير المكانية نحو: "مررت بزيد هذا"، بخلاف نحو "هنا" فلا ينعت به.

ب- و ذي الطائية و فروعها[1].

ت- و كذا الموصولات المبدوة بهمزة وصل ، بخلاف من و ما.

ث- و "أيّ" مضافة إلى نكرة تماثل المنعوت لفظا و معنى أو معنىً فقط نحو: "مررت برجل أيّ رجل" و "برجل أيّ إنسان"، لأنها دالة على الكمال.

ج- و كذا "كل" و "جد" و "حق" مضافات لاسم جنس مكمّل معناه للمنعوت نحو: "أنت الرجل كل الرجل" و "جد الرجل" و "حق الرجل"، و نحو: " أنت رجل كل رجل" و نحوه، و معنى كل الرجل: أنه اجتمع فيه من خصال الخير ما تفرق في غيره، و معنى "جد الرجل": أن ما سواه هزل، و حق: أن ما سواه باطل، و هما من باب جرد قطيفة[2].

٢- و غير المطرد الوصف بالمصدر. و إليه أشار بقوله: (**و نعتوا بمصدر فذكروا و وحدوا**).

---

(1) نحو: مررت بزيدٍ ذو قام أي: القائم. (شرح ألفية)

(2) يعني من باب ما ظاهره إضافة الصفة إلى الموصوف. (تحقيق على شرح الرضي)

[وقوع النعت مصدرا و شروطه]

[٧١١] ﴿ وَ نَعَتُــوا بِمَصْــدَرٍ فَذَكَّــرُوا وَ وَحَّــدُوا [1]........................... ﴾

أشار بنسبته للعرب و لم يكله للمخاطب إلى أنه لا يقاس خلافا لابن درستويه.

و التزموا في المصدرِ المنعوت به التذكير و الإفراد و إن كان المنعوت به غير ذلك، لأنّ لهم في النّعت طريقين:

إحداهما: قصد المبالغة بجعل الذات نفس المعنى، و لا وجه مع ذلك للتثنية و الجمع و التأنيث، و لا يقدر حينئذ مضاف.

و الثانية: أن لا تقصد فيقدّر المضاف مطابقا للمنعوت و يكون هو النعت في الحقيقة فتقول: "جاء رجلان عدل" أي: ذوا عدل، و فس، هذا رأي البصريين.

و أما الكوفيون المصدر ما أول بالمشتق، و أمّا الوصف بأسماء العدد فمقيس كما قال الرضي رحمه الله خلافا لما في التسهيل نحو: "عندي رجال ثلاثة" أي: معدودة بهذه العدة.

و اعلم أن جمهور النحاة على أن الاشتقاق شرط في الوصف فلذلك استضعف سيبويه نحوَ "مررت برجل أسد" وصفا، و لم يستضعف "بزيد أسدا" حالا، فكأنه يشترط الاشتقاق في الوصف لا في الحال. قال الرضي: و في الفرق نظر، و النحاة يشترطون الاشتقاق فيهما، و المصنف يعني ابن الحاجب لا يشترطه فيهما.

---

[1] و المعنى: نعت العرب بالمصدر كثيرا، في أساليبهم، و لم يخرجوه عن صيغته الملازمة للإفراد و التذكير، و لو كان الموصوف غير مفرد وغير مذكر. (ضياء السالك) + نحو: مررت بقاضٍ عَدْلٍ، وبِقَاضِيَيْنِ عَدْلٍ، وبقضاةٍ عدلٍ، ومررت بامرأةٍ عَدْلٍ، وبامرأتين عَدْلٍ، وبنساءٍ عَدْلٍ؛ فيلزم الإفراد والتذكير. (شرح ألفية)

- و إنما التزم إفراده و تذكيره على القوم الأول و الأخير لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى و لا يجمع و لا يؤنث، فأخبره على أصله، و أما قول العرب: رجل ضيف و رجال أضياف و ضيوف وضيفان، و امرأة ضيفة، فقليل. (شرح التصريح)

[النعت بالجملة، و شروطه]

[٧١١] .... وَ يُنْعَتُ الْمُنَكَّرُ

[٧١٢] بِجُمْلَةٍ بِرابِطٍ كَالصِّلَةِ وَ كَثُرَ الْحَذْفُ لِعائِدٍ بِتي[1]

"التعريف" جعل الذات مشارا بها إلى خارج وضعا، و "التنكير" جعلها مشارا بها لغيره، فالجملة ليست معرفة و لا نكرة، لأنها ليست بذات، و إنّما نعتت بها النكرة لأنها مؤولة بوصف منكر قاله الرضي، و قيل لأنها لإفادة نسبة مجهولة، فهي في حكم النكرة، و نظر فيه العصام بأنها إذا جعلت صفة يجب أن تكون معلومة للمخاطب ليعرف بها الموصوف قال: الا أو يكتفي بأنها موضوعة لافادة نسبة مجهولة و استعمالها في المعينة طار. إهـ.

قال الشهاب: و يشكل الاكتفاء بالتعيين الطاري في الصلة دون النعت.

و قال السيد الصفديّ: نوجه بما في الرضي و لا يرد النظر.

قلت: هذا كله خبط في فضاء، فإنّ النكرة ما أشير به لغير معين كما مر أي: ليخطر بالبال و يتوصل بذلك لاستفادة الرّبط لا يتحصل بعد الجهل، فإن المستفاد من الكلام النّسب لا أطرفها، فيجب تقدم العلم بها، فمدلول النّكرة معلوم قبل الخطاب بها مفهوما و ما صدقا و إن لم يكن حاضرا، و لا يلزم من معلوميته تعين ما صدقه أو قصد تعينه، و ما صدقها المعلوم ذات ما من الجنس الذي وضعت له، و كذا

---

[1] (و يُنعت المنكر بجملة) يعني: تقع الجملة نعتا للاسم بشروط و هي:

١- أن يكون الموصوف نكرةً جاء في "معاني النحو" لأن الجملة تؤول بنكرة فتصف النكرة فقولك:" رأيت طفلا يبكي" تؤول فيه (يبكي) بـ (باكيا) إهـ هذا معنى قوله (المنكر) .

٢- أن تكون الجملةُ مشتملةً على ضمير يعود إلى المنعوت، هذا معنى قوله (برابط).

٣- أن تكون الجملةُ خبريَّةً (أي: محتملة الصّدق، والكذب) فلا تقع الجملة الطَّلبية صِفة فلا يصح أن يقال: رأيت رجلا اضربه . قال في الشرح: و هذا الشرط مفهوم من قولي (كالصلة) لأن شرط جملة الصلة أيضا أن تكون خبرية لا طلبية إهـ

مثال ما اجتمع فيع الشروط نحو: "مررت برجلٍ قام أبوه" فـ (رجل) نكرة، و جملة (قام أبوه) نعت لها، و فيها ضمير راجع إلى رجل. (و كثر الحذف لعائد بتي) قال ابن القره داغي: اي: حذف العائد في الجملة الواقعة صفة لنكرة كثير عند قيام القرينة إهـ. (م)

تقول في الجملة الموصوف بها هي لاخطار النسبة المعلومة ليتوصل بها إلى المراد، و لا يلزم من كونها معلومةً تعينها بل لا معنى لكون النسبة المعلومة معينة مع اعتبار كونها حالة بين الطرفين فلا تعين لها لا أصليا و لا طاريا، و إنما الفارق بين الصلة و الصفة أن مضمون الأولى يجب تقدم العلم به من حيث ثبوته لمعيّن، و مضمون الثانية يجب له ذلك من حيث ثبوته لا لمعيّن، و ما للرّضي مبني على إنكار التعيين الذهني، و من يعتبره لا يعبر بالذات فلا يتم ما قاله من عدم جريان التعريف و التنكير في الجملة، و أيضا فالتأويل الذي ذكره أن "جاءني رجل ذهب أبوه" في معنى: ذاهب أبوه إنما هو للفعل لا للجملة، و الكلام فيها لا فيه، فنقول المنكر في ذاهب أبوه هو المحكوم به لا المركب بتمامه و النعت فيه قائم و هو سببي [1]، و في الأصل المجموع و هو معنى كون النعت جملة، و ليس تراعناً في صحة التّأويل بل في قوله إن الجملة بأسرها مؤولة بالنكرة، فالصواب أن النسبة المرادة من الجمل مدلولة للرابطة و هي حرف و الحروف كلية أبدا على ما حرر في محله، فهي حينئذ في معنى النكرة و إن لم يكن الحرف كالجملة نكرة اصطلاحا و لا قابلين لعلاماتها، ثم لا فرق في النكرة بين المنكّر لفظا و معنى، أو معنى فقط كالمعرّف بأل التي للعهد الذهني و لا نعبر بالجنسية لأنّها أعم.

قال الرضي: ينعت بخصوص المصدرة بالمضارع لأن اللام مقدّرة في الوصف، و هي لا تصلح مع الماضي .

و أجاز ابن هشام المصدرة بالماضي و لعلّ ذلك مبني على خلافٍ بين الخليل و غيره فقد قال بدر الدين: يجوز نعت المعرّف بأل هذه بنكرة مخصوصة جملة كقوله (وَ لَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ...)، أو مفردة نحو: "ما ينبغي للرّجل مثلك أو خير منك أن يفعل كذا". إهـ .

و ذهب الأخفش إلى تنكير الرّجل في المثال على زيادة أل، و الخليل إلى تعريف خير على تقدير أل. و قال الناظم أسهل من هذا البدلية. إهـ .

و في الجميع تكلف إذ البدل بغير الجامد قليل، فما قاله الشارح أبين، و بما قررناه يعلم ما في تمثيل من مثل بآية ﴿ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾ [يس: ٣٧] إذ حمل {الليل} على فرد ما غير مناسب.

قوله (**برابط**) نعت لـ (**جملة**) و الباء بمعنى مع، و لم يقل بضمير إشارة إلى ما قاله ابن الضائع من أن ذلك لا يتقيد به خلافا لتقييد ابن النّاظم و متابعيه فقد تقدم مررت برجل أكرمت ذلك الرجل و نعم الرجل.

---

(1) في النسخة التي بين يدينا «سبي» .

و قال ابن هشام رحمه الله: عندي أن الرابطة باعدة الظاهر في قول كثير:

هَــلْ وَصْــلُ عَــزَّةَ إلاَّ وَصْــلُ غَانِيَـــةٍ فِـــي وَصْـــلِ غَانِيَـــةٍ مِنْ وَصْلِهـــا خَلَفُ

و من قيد احتاج إلى التوجيه بما يتوجه عليه الاعتراض.

قوله **(كالصلة)** أحسن من تشبيه الخلاصة بالخبر[1]، لأن الوصفية لا تقع طلبية، و الخبرية تقع، و لذا لم يحتج إلى استثنائها كما احتاج إليه له صاحب الخلاصة، و لأن الموصول بها موصوف بها في المعنى، إذ الغرض من الموصول التوصل إلى المعارف بالجمل، و بهذا تبين وجوب تقدم العلم بمضمون الموصوف بها، و نحو هذه العبارة قول التسهيل: كالموصول بها.

[حكم حذف العائد في تلك الجملة]

ثم قال: و حكم عائد المنعوت بها حكم عائد الواقعة صلة أو خبرا لكن الحذف من الخبر قليل و من الصفة كثير و من الصلة أكثر، و وجهه أنّ الصلة أشد اتصالا بالموصول إذ لا غنى له عنها و الصفة ليست من ضروريات من الموصوف إلا أن اتصالها أشد من اتصال الخبر، و لذا كان طلب النكرة لها أشد من طلب الخبر و على هذا نبّه بالشطر الأخير[2] نحو: ﴿ وَ اتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَ لَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَ لَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾[3] [البقرة: ٤٨] فإنه على التقدير أربع مرات.

تنبيه حسن: من الجمل التي وقع فيها توهم الوصفية لعظماء علماء الفن كابن الحاجب و ابن هشام و السّبكي و الدّماميني جملة ﴿ استَطعَمَا أَهْلَهَا ﴾ [الكهف: ٧٧]، و قد كتب الصلاح الصفدي لتقي الدين السبكي رضي الله عنه أبياتا يسأله فيها عن نكة تكرير الأهل فيها و هي:

أَسَـــيِّدَنَا قَـــاضِـــي الْقُضَـــاةِ وَ مَـــــنْ إِذَا بَـدَا وَجْهُـــــهُ اسْتَحْيَـــا لَـــهُ الْقَمَـــرَانِ

وَ مَـــنْ كَفُّـــهُ يَـــوْمَ النَّـــدَى وَ يَـرَاعُـــهُ عَـــلَى طِـرْسِـــهِ بَحْـــرَانِ يَلْتَقِيَـــانِ

وَ مَـــنْ إِنْ دَجَـــتْ فِـــي الْمُشْكِلَاتِ مَسَائِلٌ جَـــلَاهَا بِـفِـــكْـــرٍ دَائِـمِ اللَّمَعَـــانِ

---

(١) قال ابن مالك: و نعتوا بجملةٍ منكراً ... فأعطيت ما أعطيته خبراً.

(٢) اي بقوله (و كثر الحذف لعائد بتي).

(٣) وجه الاستشهاد: وقوع جملة {لا تَجْزِي نَفْسٌ} : في محل نصب صفة لـ"يوما"، وقد اشتملت هذه الجملة على ضمير مقدّر يربطها بالموصوف؛ والتقدير: لا تجزي فيه عن نفس شينا. (مصباح السالك)

رَأَيْتُ كِتَابَ اللّهِ أَكْبَرُ مُعْجِزِ لِأَفْضَلِ مَنْ يُهْدَى بِهِ الثَّقَلَانِ
وَ مِنْ جُمْلَةِ الْإِعْجَازِ كَوْنُ اخْتِصَارِهِ بِإِيجَازِ أَلْفَاظٍ وَ بَسْطِ مَعَانِ
وَ لَكِنَّنِي فِي الْكَهْفِ أَبْصَرْتُ آيَةً بِهَا الْفِكْرُ فِي طُولِ الزَّمَانِ عَنَانِي
وَ مَا هِيَ إِلَّا اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَقَدْ نَرَى اسْتَطْعَمَاهُمْ مِثْلَهُ بِبَيَانِ
فَمَا الْحِكْمَةُ الْغَرَّاءُ فِي وَضْعِ ظَاهِرٍ مَكَانَ ضَمِيرٍ إِنَّ ذَاكَ لَشَانِ
فَأَرْشِدْ على عادات فضلك حيرتي فمالي بِهَا عِنْدَ الْبَيَانِ يَدَانِ

قال الدماميني في حواشي المغني: فأجاب رضي اله عنه بأن قوله: {استطعما أهلها} متعين واجب، و لا يجوز استطعماهم: لأن الجملة صفة لقرية، و لو قيل "استطعماهم" لخلت من الرابط.

و لا يصح جعلها جواب إذا؛ لأنه يقتضي أنّ المقصود الاخبار باستطعامهما عند اتيانهما، و أن ذلك تمام معنى الكلام، و يحل موسى و الخضر عليهما السلام عن تجريد قصدهما لذلك، ويكون معظمه طلب طعام أو شيء من الأمور الدنيوية بل كان القصد ما أراد ربك أن يبلغ اليتيمان أشدهما و يستخرجا كنزهما رحمة من ربك و إظهار تلك العجائب لموسى عليه الصلاة و السلام، فجواب إذا قوله {قال لو شئت..} إلى تمام الآية.

و لا يصح أيضا جعلها صفة؛ لأنه تصير العناية إلى شرح حال الأهل من حيث هي، و لا يكون للقرية أثر في ذلك، و نحن نجد بقية الكلام مشيرا إلى القرية نفسها ألا ترى إلى قوله {فَوَجَدا فِيها}، و لم يقل عندهم، و ان الجدار الذي قَصَدا صلاحه و حفظه ما تحته جزء من قرية مذمومة مذموم أهلها، و قد تقدم منهم ما وقع منهم من الاباء من حف الضيف مع طلبه، و للبقاع تأثير في الطباع، و كانت هذه القرية حقيقة بالافساد و الاضاعة، فقوبلت بالاطاح لمجرد الطاعة، فلم يقصد الا العمل الصالح، و لا مؤاخذة بفعل الأهل الذين هم غادوا رائح، و ينضاف إلى ذلك من الفوائد أن الأهل النامن يحتمل أن يكونوا هم الأول و غيرهم أو منهم و من غيرهم، و الغالب أن من أتى قرية لا يجد جملة أهلها دفعة، بل يقع بصره أوّلا على بعضهم، ثم قد يستخرجهم، فلعل هاذين العبدين الصالحين لما أتياهم قدر الله لهما لما يظهر من حسن صنيعه استقراء جميع أهلها على التّدريج، ليتبين به كمال رحمته، و عدم مؤاخذته بسوء صنيع عبده، و لو جيء بالضمير لتعين أن يكون المراد الأولين لا غير، فأتى بالظاهر اشعارا بتأكيد العموم فيه، و أنهما لم يتركا أحدا من أهلها إلا استطعماه، و مع ذلك فأبلاهم بأحسن الجزاء.

و قال ابن الحاجب في أماليه: لما كانت الجملة صفة لقرية لم يكن أن يقال إلا ذلك؛ لأنه لو قيل "استطعماهم" لكان الضمير لغيرها، و لو قيل "استطعماها" لكان على التجوز، و ليست الجملة جواب إذا بل جوابه {قال لو شئت...} الخ، لقوله في القصة الأخرى {حتى إذا ألقيا غلاما فقتله}، فإنه يتعين فيها أن يكون قال هو الجواب، و لا يستقيم أن يكون {فقتله} جواب إذا، لأن الماضي الواقع في جواب إذا لا يكون بالفاء، و إذا كان كذلك فالظاهر أن القصة الأخرى على هذا النّمط في أن قال هو الجواب، لأنهما سيقتا سياقا واحدا. و أيضا لو أضمر الأهل لكان مدلوله الأول، و معلوم أن مدلوله جميع أهل القرية، ألا ترى أنك إذا قلت: "أتيت أهل قرية كذا" إنما تعني وصلت إليهم، فلا خصوصية لبعضهم دون بعض، و الاستطعام في العادة إنما يكون لمن يلي النازل منهم، و هو بعضهم، فوجب أن يقال: استطعما أهلها لئلا يفهم أنهما استطعما جميع الأهل، و ليس كذلك. إنتهى كلامه رحمه الله.

قلت: هذا خلاصة ما ذكروه و نهاية ما ابتكروه، و أقول عليه من الواضح البين أن المراد من الآية بيان الأعجوبة الثلاثة التي ظهرت على يد الخضر لموسى عليهما الصلاة و السلام، و جعل الجملة صفة لقرية يقتضي انصراف القصد إليها و تبعية الكلام لها، و أنه إنما جيء بما بعدها لتتخصص و يزول إبهامها، و من راجع الكلام و أعمل فكره تبين له استبعاده، و أن المقام ينبوا عنه، فالصواب أن الجملة جواب الشرط، و قوله ﴿ فَأَبَوْاْ أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُ ﴾ [الآية: ٧٧] معطوف عليه، و المعطوف على الجواب جواب، فهو مكمل له، و به يتم المعنى، فالاخبار إنما هو باستطعامهما، و ما وقع عقبه من إباء القوم و مقابلتهم بالاحسان، لا بمجرد الاستطعام حتى يرد ما قال تقي الدين: و العجب منه كيف استبعد العناية بشرح حال الأهل دون العناية بشرح حال القرية، و بقية الكلام تشير لتمام الأعجوبة التي وقعت في القرية لا القرية نفسها. و استدلال ابن الحاجب على عدم جعل الجملة جوابا بما في القصة التي قبل هذه يرده ما في القصة الأولى، فإن الجواب فيها قوله {خرقها} لا جملة {قال}. فإن قلت له أن لا يسلم أن {خرقها} جواب، و يدعى أنه صفة، و يستدل بالقصة الوسطي على الطرفين. قلت: فعل الخضر بعمد الأمور المعتادة التي هي مضمون الشرط هو الجواب لأنه نفس الأعجوبة المستحقة في الظاهر للانكار، و إنما خولف ذلك في القصة الثانية

للتنصيص على أنه يقاس ما لقيه مثله من غير أن يستخبره، و لا أن يظهر منه ما يقتضي المثل. و الجواب و إن كان يترتب على الشرط لا يجب أن يتصل به و لا يتراخي عنه،

و نكتة تكرير الأهل حينئذ أن المراد من الثاني خلاف المراد من الأول، كما في كلام ابن الحاجب، و صدور الاستطعام من موسى و الخضر عليهما الصلاة و السلام يقتضي أنهما لم يستطعما من لا يظهر من حاله أنه ليس أهلا لأن يستطعم، لأن ذلك لا يحل عنه منصبهما، و هذا مما يشهد لتخصيص المستطعمين و الحاق موسى النقص لجميعهم حتى أنكر اقامة الجدار بدون أجرة مع عدم تعين صاحبه حال الإنكار يقتضي أن المستطعمين هي المتبوعون الذين غيرهم تبع لهم حتى يجرا حكمهم، و يبعد ما ذكره تقي الدين في توجيه إعادة الأهل ما ذكره ابن الحاجب من أن معنى أتى فلان أهل بلد كذا أنه وصل إليهم و ورد عليهم، فلا خصوصية لبعضهم، و قد نظمت أبياتا تتضمن جواب أبيات الصفدي و هي:

نعم يقتضي التكرير ابواء حكمة ... يرى المستفيد الحق رأى عيان
و لاسيما أهل الكلام بلاغة ... و الطفه سرا و اوفى معان
و إن رمت شرحا بين مكنون فهما ... و يجلى دجاجها فاستمع لبيان
فلست أقول معنى الاسمين واحدا ... و لا بدع في الغيرين يجتمعان
بل الأول التعميم فيه لكل سا ... كن ظاهر من شاهد الاتيان
و في لفظ الاستطعام أقوى قرينة ... على قصد بعض الأهل فاختص ثان
و الحاق موسى الوصم لطل منهم ... بإنكاره التقديم للبنيان
فبكبت للمستطعمين تقدما ... و للغير اتباعا فيستويان

ثم أقول يرد على هذا أنّ الضمير قد يعود على بعض ما تقدم لقرينة نحو: ﴿وَ بُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] بعد ذكر المطلقات الشامل للبائنات و الرجعيات، و الاستطعام هنا قرينة التخصيص، فلو قيل استطعامهم لحصلت النكتة المذكورة، فلما أعدتُ النظرَ في المسألة لاح لي أن هنا أمرين كل منهما يقتضي إعادة لفظ الأهل:

أحدها: صناعي و هو أن الجواب مجموع الأمور المتعاطفة فهو مركب، و قوله {استطعما أهلها} جزنه، لأن المقصود كما تقدم الاعلام بالقصة بتمامها لا بكل من تلك الأمور على سبيل الاستقلال، فحق الأول من الاجراء أن يراعي فيه مقتضي التكميل و الترتيب على ما قبله، و مقتضي الابتداء و

ترتيب ما بعده عليه، فلذلك بني على ما قبله بناء الجواب على شرطه، و أضمرت القرية، و عدل إلى الإظهار في الأهل كأنه ابتداء كلام نظرا لما بعده، ليحصل الفرق بين الجواب المركب ذي الاجراء و المتعدد ذي الجزئيات، و يكون في الكلام إشعار بأن المراد هنا الأول.

و ثانيهما: معنوي و هو أن لفظ الأهل كثيرا ما يتجوز فيه، فيطلق على من له ظعن في المنزل ألا ترى أنه قد يقال: إن أهل قرية كذا للئام استضفتهم فلم يضيفوني فيقال بل هم كرام و لكنك لم تستضف أهل البلد، أو يقال هل استضفت أهل البلد بانفسهم؟ فيقال: نعم، أو لا، فيحكم عليهم بما يليق بهم. فأعيد ذكر الأهل هنا للتخصيص على الحقيقة، و رفع المجاز، فوازنه معنى وزان الخليفة الثاني في جاء الخليفة، و إن لم يكن من قبيله صناعة -و الله أعلم بالصواب-.

[بيان ترتيب المفرد و الظرف و الجملة إذا نُعِتوا]

[٧١٣] ﴿ وَ رَتِّبِ الْمُفْرَدَ ثُمّ الظَّرفا فَجُمْلَةً مِنْ غَيْرِ حَتْمٍ يُلفى ﴾

أي: إذا اجتمعت الثلاثة قَدِّمَ المفردَ المحضَ، ثم الظرف المحتمل [1] نحو: ﴿وَ قَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر: ٢٨]. و هذا مستحسن لا واجب(٢)، خلافا لابن عصفور، و هو محجوج بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَ يُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]. و من شواهد تقديم الجملة قول كعب رضي الله عنه:

إن الرّسُولَ لسَيفٌ يُسْتَضاءُ بِهِ مُهَنّدٌ من سيوفِ اللهِ مَسْلُولِ

و جعل الفارسي رحمه الله من ذلك ﴿وَ هَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢] و هو محتمل لكون المفرد خبرا ثانيا. و (ثم) في المتن بمعنى الفاء.

و (**جملةً**) عطف على (الظرف) لا على (**المفرد**)، لأنّ الحرف مرتب، و يفهم منه استحسان تأخير الجملة عن المفرد المحض عند فقد الظرف بالأحروية إذ المؤخر عن المؤخر عن الشيء مؤخر عن ذلك الشيء من باب أولى.

([1]) و علة ذلك أن الأصل الوصف بالاسم فالقياس تقديمه، و أن يقدم الظرف و نحوه على الجملة لأنه من قبيل المفرد. (المطالع السعيدة)

([2]) هذا معنى قوله (**من غير حتم يلفى**).

[أقسام الأسماء بالنسبة للنعت]

[٧١٤] ﴿ يُمْنَعُ نَعْتُ مُضْمَرٍ وَ النَّعْتُ بِه وَ شِبْهُهُ وَ مَصْدَرٌ لِطَلَبِه ﴾

[٧١٥] ﴿ وَ عَكْسُهُ إِشارَةٌ .... ﴾

الأسماء بالنسبة للنعت أربعة أضرب: أولها: ما لا ينعت و لا ينعت به و هو:

أ- المضمر.

ب- و شبهه [١] في التوغل في البناء كأسماء الشروط، و الاستفهام، و كم الخبرية، و ما التعجبية، و الآن، و قبل و بعد.

ت- و كذا المصدر الذي للطلب نحو: "ضربا زيدا" لا ينعت، لأنه بدل من الفعل، و لا ينعت به لأنه طلب [٢].

قال الرّضي رحمه الله: لا يوصف المضمر لأن المتكلم و المخاطب أعرف المعارف و الأصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح، و توضيح الواضح تحصيل الحاصل، و امتناع الذي للمدح و الذم، لأنه امتنع ما فيه ما هو الأصل في [وصف] المعارف، و لم يُوصَف الغائب، إما لأن مفسره في الأغلب لفظي، فصار بسببه واضحا غير محتاج إلى التوضيح، و إما لحمله على المتكلم و المخاطب لأنه من جنسهما، و لا يوصف به لأنّ الوصف أخص أو مساو، و لا أخص من المضمر، و لا مساوي له، حتى يقع صفةً له، و أجاز الكسائي رحمه الله وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى {لا إله إلا هو العزيز الحكيم} [آل عمران: ٤]، و الجمهور يحملون مثله على البدل. إنتهى.

و قد رفع إليّ سؤال مضمنه اعتراض الوجه المذكور بوصف اسم الجلالة مع أنّه في المرتبة العليا تعريفا قال السّائل: و لا يقال وصفه للمدح للايضاح، لأنّهم كما طردوا المنع في الضّمير الذي هو أحط مرتبة يلزمهم طرد ذلك فيما هو أعلى من باب أولى إهـ. فأجبت بما نصه: أن التعليل بالطرد النعت المادح و الذام تعليل بعد وقوع المنع في كلامهم في الضمير دون اسم الجلالة قلت أجيبه بأن الضمير شابه الحرف من وجوه عديدة، كما هو مقرر في توجيه بنائه، فعومل معاملته، فلم يثن، و لم يجمع، و لم يصغر، و لم يوصف.

([١]) أي: شبه المضمر.

([٢]) أشار إلى هذه الثلاثة بقوله (يمنع نعت مضمر و النعت به و شبهه و مصدر لطلبه).

و عندي توجيه آخر و هو أنّ الضمير المتّصل منزل من عامله منزلة الجزء فاتباعه في صورة اتباع الفعل بالاسم فتخلصوا عن ذلك في العطف أولا بالمنفصل، و في التوكيد بإعادة الفعل مع توكيده، و في البدل بما علم من قصدهم كونه على نية تكرار العامل، و النعت ليس على نية تكريره و إعادته مع استقلال النعت، و عدم احتياجه لما يتصل به مستهجنة، بخلاف التوكيد فإنه ليس فيه ما يهجن الا عادة الحملة للتخلص بل فيه ما يقتضيها، و لو أكد قبل نعته بالضمير المنفصل لزم تقدّم التوكيد على النّعت و حمل المنفصل على المتّصل، و قد عرف أنّ التوجيه المذكور في السؤال غير تام بمجرده و إن وجه به الرضي و توبع عليه و أوجه من جميع ما تقدم و أظهر اني أقول إنما امتنع نعت الضمير بالمادح و الذام لأن النعت و المنعوت لما بينهما من الاتحاد المعنوي و التوافق و الاتصال اللّفظي كالشيء الواحد، فلا يسوغ التعبير عنهما بطريقتين مختلفتين، و هو لازم في نعت ضمير المتكلم و المخاطب، فلو قيل: أنت الكريم بذلت المعروف و أنا العاصي طالب العفو من الله تعالى لزم التعبير بطريقة الخطاب و المتكلم ثم بطريقة الغيبة عن الشيء الواحد، و لا شك أنه خلاف ما يترقبه السّامع، و هذا هو الفرق بين ما ذكر و بين أنا زيد و أنت عمرو كان المبتدأ و الخبر منفصلان مستقلان ليس أحدهما تتمة للآخر، فليس قولك: زيد بعد أنا و عمرو بعد أنت خلاف ما يترقبه المخاطب، و لذا لم يعدّ عند أئمة البيان التفاتا، بخلاف أنت الكريم و أنا العاصي في المثالين، فإنهما لما بينهما من الوحدة معنىً و صناعة بحسب العامل و الإعراب و غيره ذلك إذا عبر عن أحدهما بخلاف طريقة التعبير عن الآخر كان ذلك خلاف المترقب، و هذا حد الالتفات و الالتفات من إخراج الكلام على خلاف مقتضي الظاهر، فهو قد يعرض في الكلام للاغراض فيرتكب لها اما تخريج باب متسع عليه حيثما وجدت جزئياته فلا سبيل إليه، و لهذا لم يمتنع توكيده نحو: قمتم كلكم، و الابدال منه نحو: قمتم كبيركم و صغيركم، و أعجبتني حسنك و وجهك، لأنّ الطريق لم تختلف، و لم يمتنع عطف النسق نحو: قمت أنت و زيد، لأنّه لما فيه من التغاير لم يكن التبديل خلاف المترقب، و بهذا يظهر للذوق السليم وجه فج ذوقه لهذه النكتة، و ضمير الغيبة عند من يقول بالمنع فيه محمول ملحق. إهـ .

ثاني الأقسام: ما ينعت و ينعت به نحو: ﴿ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ ﴾ [القصص: ٢٧] ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُم هذا ﴾ [الانبياء: ٦٣] و نحو: مررت بهذا الفاضل، و عليه نبّه بقوله (**و عكسه إشارة**).

و الثالث: ما ينعت و لا ينعت به كالعَلَم.

و الرّابع: عكسه كأيّ السّابق ذكرها . و هذا و ما قبله زيادة على الخلاصة.

[حكم النعت المتعدد إذا تعدَّد المنعوت]

[٧١٥] ﴿ .... وَ الْمُخْتَلِف مِنْ نَعْتِ غَيْرِ الْمُفْرِدِ فَرِّقْ مُنْعَطِفْ ﴾

إذا تعدد المنعوت و تعددت نعوته فـ:

إمّا أن يختلف لفظها و معناها نحو: "مررت بالزيدين الفاضل و الكريم"،

أو لفظها فقط نحو: "بالزيدين المنطلقِ و الماشي"،

أو معناها فقط نحو: "الضّاربِ و الضّاربِ" الأول من الضرب في الأرض بمعنى السير فيها، و الثاني من الضّر ب بالعصا و نحوه،

فالحكم وجوب تفريقها بالعطف في الصور الثلاث [1] ، لفقد شرط التثنية و الجمع، و هو اتحاد اللّفظ و المعنى، و العطف هنا مختص بالواو اجماعا.

و على هذا نبّه بقوله: (و المختلف ...) أي: من جهة واحدة.

و تحرزّ بقوله (من نعت غير المفرد) من نعته، فإنه ليس موضوع المسألة التي يمكن فيها الاختلاف و الائتلاف بل لا يتصور[2] فيه إلا الأوّل، و يفرق بغير عطف نحو: ﴿ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ ﴾ [الحشر: ٢٣] نعوت لاسم الجلالة. و به نحو: ﴿ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى، وَ الَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى، وَ الَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ﴾ [الأعلى:"١-٤"]، و لا يختص هنا بالواو كقوله:

يَا لهـــف زَيَابَـــة لِلْحَـــارِثِ الصابـــح فالغانِـــم فالآيـــبِ

و في مفهوم (المختلف) تفصيل و ذلك أنّه إذا ثني المنعوت أو جمع امتنع التفريق نحو: جاء الزيدان الفاضلان، و إلا جاز مع ذكر نعت كل بجنبه نحو: "جاء زيدٌ الفاضلُ و عمرٌو الفاضلُ"، و جاءت التثنية

---

[1] هذا معنى قوله: (فرق منعطف). + أما إنْ كانت ألفاظ النعت مُتَّفِقَةً جِيَ به مثنى، أو مجموعاً؛ تقول: مررت برجلينِ كَرِيمينِ (أي: كريم، وكريم) وجاءني رجالٌ كِرَامٌ . (شرح الفية)

[2] في النسخة «بتصور».

و الجمع نحو: "جاء زيدٌ و عمرٌو الفاضلان"، و على هذا يغلب بالتذكير و العقل عند الشمول وجوباً نحو: "[مررت] برجل و إمرأة صالحين"، و عند التّفصيل اختيارا فتقول على التغليب "[مررت] بعبيد و أفراس سابقين و سابقين"، و على عدمه سابقين و سابقات. و على هذا التفصيل قول الخلاصة «لا إذا إئتلف».

[حكم النعت إذا تَعَدَّدَ العاملُ]

[٧١٦] وَ نَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ عَمَل وَ مَعْنىً أَتْبِعْهُ ....

تقدم حكم النعوت بالنسبة للتفريق و عدمه، و حُكْمُها باعتبار الاتباع و القطع أنّ منعوتها:

إمّا أن يكون واحدا و سيأتي، و إمّا أن يكون متعددا و حينئذ فعامل المنعوتين:

إن كان واحدا فله ثلاث صور ذكرها ابن قاسم فانظرها فيه،

و إن كان متعددا فإن اتحد عمله و معناه جاز الاتباع و القطع مطلقا أي: سواء كان المتبوعان فاعلي فعلين كـ "جاء زيدٌ و أتى عمرو العاقلان"، أو خبري مبتدأين كـ "هذا زيد و ذلك عمرو الفاضلان"، أو منصوبين أو مخفوضين كـ "رأيت زيداً و أبصرت خالدا الشاعرين"، و هذا مفهوم من إطلاقه خلافاً لمن قيّد ذلك بما إذا كانا فاعلين أو خبرين.

و احترز بالاتحاد في العمل من اختلافه نحو: "هذا مؤلم زيدٍ و موجع عمرو الشاعرين" فليس إلا القطع [١]، و باتحاد المعنى من اختلافه نحو: "جاء زيد و ذهب عمرو العاقلان"[٢]، فليس أيضا إلا القطع.

و سرّ هذا التفصيل أنه لا يجتمع عاملان على معمول واحدٍ، و جاز ذلك في الصّورة الأولى لأنه حيث اتحد العمل و المعنى صارا كعامل واحد.

قوله (و نعتَ) يترجح نصبه لأنه قبل فعل ذي طلب، و (وحيدي) نعت لمحذوف أي: معمولي عاملين وحيدي.

---

(١) إما بالرفع على إضمار مبتدأ، أو بالنصب على إضمار فعل. ويمتنع الإتباع؛ لأنه يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفي المعنى والعمل، على معمول واحد؛ لأن العامل في التابع؛ هو العامل في المتبوع. (مصباح السالك)
- و نحو: رأيت محمداً ونظرت إلى زيدٍ الكريمان، أو الكريمين (بالقطع وجوباً) . (شرح الفية)

(٢) بنصب (العاقلين) أو رفعهما (العاقلان) فالنصب بإضمار فعل تقديره (أَعْنِي) والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره (هما) . وهذا هو معنى القَطْع (أي: تقطع النعت وتتركه) فيعرب إما مفعولاً لفعل محذوف، أو خبراً لمبتدأ محذوف . (شرح ألفية)

[حكم النعت إذا تعدَّد و المنعوت واحد]

[٧١٦] ....كَأَوْصافٍ تَلي

[٧١٧] مُـفْتَقِراً، وَ إِنْ بِدُونِها يَـمِـزْ أَوْ بَعْضِهَا الإِتْـباعَ وَ القَطْعَ أَجِـزْ

(كأوصافا تلي مفتقرا): إذا تـتبعت النعوتُ منعوتاً مفتقراً لذكرها وجب اتباعها له[1]، لأنّ القطع مشعر بالاستغناء. و ظاهر تشبيه المتن هذه بالتي قبلها أن الاتباع في السّابقة واجب سيما مع التعبير فيها بالأمر و ليس كذلك، و الخلاصة سالمة من مثل هذا التّشبيه و إن كان فيها التّعبير بلا أمر، و المتن سالم ممّا فيها من التّعبير بالكثرة المحوج إلى ارتكاب التعسف في إدراج النّعتين فيها، فلو اقتصرت على ذكر النعوت حملت كالمتن على أن أقلّ الجمع اثنان.

[و إن بدونها يمز .... الاتباع و القطع] قوله: (بدونها) أي: النعوت، متعلق بـ (يمز) أي: يتميز المنعوت، و (الاتباعَ و القطعَ) مفعول (أجز) الذي هو جواب الشرط[2]. و معنى تميز المنعوت بدونها ألّا يكون تميزه عند السّامع موقوفا عليها، و إن دلت على معنى يحتاج له المنعوت في المقام، فلا ينافي ما تقدم من أن النّعت متمم للمنعوت.

و يفهم من الشروط أنّه لا يجوز القطع في الأوّل من نعوت النكرة، لأنها لا تتميز بدونه.

و يفهم منه أيضا أنه لا يقطع النعت المؤكد نحو: ﴿ لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ [النحل:٥١] ، ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [الحاقة: ١٣] لأنّ الاحتياج إلى التّوكيد شديد من جهة أنه يؤتى به لرفع التوهم، فهو و إن لم يتوقف عليه تعين المؤكد يتوقف عليه تعين المعنى المراد معه، و من هنا امتنع قطع التوكيد.

---

(١) فتقول: مررتُ بزيدٍ الفقيهِ الشاعرِ الكاتبِ . فالنعوت هنـا أُتبعـت علـى اعتبـار أنّ (زيـد) لا يتعـيَّنُ ولا يُعـرَفُ إلا بذكرها جميعاً؛ لأن غيره يشاركه في صفتين من ثلاثة، كأن يكون هناك (زيد) آخر فقيه وشاعر، وثانٍ: شاعر وكاتب، وثالث: فقيه وكاتب . (شرح ألفية)

(٢) ففي المثال السابق يجوز الإتباع؛ فتقول: مررت بزيدٍ الفقيهِ الشاعرِ الكاتبِ، ويجوز القطع؛ فتقـول: مـررت بزيـدٍ الفقيهُ/َ الشاعرُ/َ الكاتبُ/َ (بالرفع، أو بالنصب) وذلك على اعتبار أنّ (زيد) يتعيَّن بدون ذِكرها كلّها . (شرح ألفية)

قوله: (أو بعضها) عطف على الضمير المضاف له (دون) أي: و إن لم يميز بعضها أجز الاتباع و القطع في ذلك البعض الذي يتميز بدونه[1].

و المعنى في المسألة الأولى أجز ذلك في كل واحد من النعوت و في الثانية في كل واحد من النعوت المستغني عنها فيفهم منه جواز الجمع بين الاتباع و القطع.

و قيل في قول الخلاصة «أو بعضها» أنه مفعول «اقطع» من تمام مسألة استغناء المنعوت عن بعض النعوت حينئذ بالمقايسة، فالبعض المحتاج له حكمه الكل حكم الكل المحتاج له، و البعض المستغنى عنه حكمه حكم الكل المستغنى عنه، فيكون قد أفاد جميع الأقسام و أحكامها، و لا يقرأ بالخفض على معنى، و أن يكون معينا، و مفعول اقطع محذوف أي: اقطع ما سواه، لأنه حينئذ يكون قد ذكر جميع الأقسام، و أخل ببعض أحكامها، إذ لا يفهم منه جواز قطع البعض و اتباع البعض. قلت: إنما لزم هذا على تقدير اقطع جميعها أو اتبع جميعها، فيكون المعنى: أنت مخير في قطع جميعها و اتباع جميعها، و ليس كذلك، و إنما المعنى على ما سبق أنت مخير بين قطع كل واحد على استقلاله و اتباعه كذلك، فتتدرج في ذلك صورة الجمع بينهما، فلا يقال اعترازا [2] بذلك القيل و تسليمهم إياه عبارة المتن يتعين فيها الوجه الذي بقوه فلا تكون تامة فافهم.

و اعلم أنه حيث اجتمع الاتباع و القطع وجب تقديم المتبع لئلّا يلزم الفصل بين النعت و المنعوت، أو بين النعتين بجملة أجنبية، و لأن طباع العرب تأبى الرّجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، و للزوم التسفل بعد التصعد، و القصور بعد الكمال، لأنّ القطع أبلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا بتكثير الجمل.

و قيل يجوز الاتباع بعد القطع اعتبار بجواز الفصل و القطع في حكم المتبع.

---

(1) فمثلاً لو أنّ (زيداً) لا يتعيَّن إلا إذا وُصِف بأنه (فقيه) فحينئذ يجب إتباع هذه الصّفة للمنعوت، و غيرها يجوز فيه الإتباع والقطع: فتقول: مررت بزيدٍ الفقيهِ الشاعرَِ الكاتبُِ، فيجب الإتباع في (الفقيه) لأنها الصّفة التي يتعيَّن بها زيد، وأما (الشاعر، والكاتب) فيجوز الإتباع، و القطع . (شرح ألفية)

(2) في النسخة «اعترارا».

[بيان إعراب النعت المقطوع]

[٧١٨] ﴿ رَفعاً وَ نَصْباً بِالَّذي الْحَذْفَ لَزِم .... ﴾

(رفعا و نصبا) هما نصب على نزع الخافض أي: للرّفع و النّصب، فهذا تفصيل للقطع، و بيان لوجهيه و بالذي متنازع فيه لهما، فموقعه متعدد بحسبهما أي: ١- رفعا بمبتدأ لازم الحذف، فهو على الخبرية. ٢- و نصبا بفعل لازم الحذف فهو على المفعولية [1]. فـ (الحذفَ) مفعول مقدم بـ (لزم).

و لزوم الحذف مقيد بما إذا كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم كما قالوا، فيحمل المتن كالخلاصة على ذلك، و علة لزوم الحذف قصد الإنشاء.

[حكم حذف النعت ، أو المنعوت]

[٧١٨] ﴿ .... وَ حَذَفُوا نَعْتاً وَ مَنْعُوتاً عُلِم ﴾

أي: أجازوا حذفَ النعت و المنعوت إذا علم كل منهما، و دلّت عليه قرينة، فمن حذف النّعت ﴿ قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾ [البقرة:٧١] أي: الواضح، و إلا لكان مفهومه كفراً،﴿ وَ مَا نُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ﴾ [الزخرف: ٤٨] و إلا لأشكل باقتضاء اسم التفضيل زيادة موصوفة على المفضل عليه، و قوله: {و هي أكبر من أختها} لولا هذا التّقييد شامل للجميع فيلزم أن تكون كل واحدة أكبر من الأخرى، و ذلك يؤدي إلى أن تكون أكبر غير أكبر.

و من حذف المنعوت ﴿ وَ عِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ ﴾ [ص: ٥٢] أي: حور.

و إذا كان النعت جملةً أو شبهها اشترط زيادة على العلم أن يكون المنعوت بعض اسم تقدم مجرور بمن كقولهم: "مِنَّا ظَعَنَ و مِنَّا أَقَامَ" أي: رجل، و في كقوله:

لَو قُلتَ مَا فِي قَومِها لَمْ تِيثَمِ ... يَفْضُلهَا في حَسَب و مَيسَمِ

و فاته التنبيه على ما في الخلاصة من قلة حذف النعت بالنسبة لحذف المنعوت، و سرّه أنّ المنعوت هو المطلوب الأصلي للعامل.

❊ ❊ ❊

---

[1] فـ "الصالح" في نحو "مررتُ بزيدٍ الصالحُ" جاز فيه وجهان: ١- الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو. ٢- النصب على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: أَعْنِي.

﴿ عَطْفُ الْبَيانِ[1] ﴾

[تعريف عطف البيان]

[٧١٩] ﴿ عَطْفُ الْبَيانِ تابِـعٌ لِما يَلِـي[2] يَجْلُو كَنَعْـتِ فـي وِفاقِ الْأَوَّلِ[3] ﴾

(تابع) جنس، و (يجلو) وصف له، و (لما يلي) متعلق به، و اللّام للتقوية لتأخّر العامل أي: يجلو متبوعه أي: بيّنه بتوضيحه أو تخصيصه، فهو مخرج للتوكيد و البدل و النسق.

و قوله (كنعت) مخرج للنعت، و كذا نقول في قول الخلاصة «شبه الصفة» أنه مخرج للصفة لا لغيرها، لأن مطلق المشابهة ثابت لكل تابع، و إنما يخرج التوكيد و النسق من خصوص وجه الشبه المشار له بقولها «حقيقة القصد» خلافا لمن عكس في تخرجها.

فعلم أن قوله (كنعت) من تمام التعريف و هو صفة لـ (تابع)، و يفيد مع ذلك بالعرض أن عطف البيان كالنعت في موافقة متبوعه، و هو من هذه الحيثية خبر لمبتدأ محذوف أي: و هو كنعت في وفاق الأوّل، فهو صفة باعتبار و خبر بآخر، و قد يكون للشيء إعرابان من نوعين باعتبارين نحو: "عسى أن يقوم زيدٌ" على أنها ناقصة كما تقدم، فما من نوعٍ كما هنا أسهل، و العامل و إن تعدّد فهو في حكم الواحد لاتحاد المعنى و العمل و أحوجه لهذا شدة الاختصار و المشبه به هو النعت الحقيقي لانصراف النّعت إليه عند الإطلاق، فالبيان حينئذ لابد أن يوافق متبوعه في أربعة من عشر.

---

(1) العطف قسمان : ١- عطف البيان - وهو موضوعنا هنا - . ٢- عطف النَّسَق ، سيأتي بيانه . (شرح ألفية)

(2) إشارة إلى اختياره وجوب تقدّم عطف البيان على النّعت. (الجوري)

(3) نحو: أَقْسَمَ بالله أبو حفصٍ عُمَرُ. فعُمَرُ: عطف بيان؛ لأنّه مُوَضِّحٌ لـ (أبو حفص)، فهو غير مُسْتَقِل، و إنمـا جـيء بـ (عمر) لتوضيح (أبو حفص). وهو تابع لـ (أبو حفص) في إعرابه، وإفراده، وتذكيره، و تعريفه. (شرح الفية)

[حكم تنكير عطف البيان]

[٧٢٠] ﴿ وَ قِيْلَ لا يَجْرِي بِنُكْرِ .... ﴾

لمّا اقتضى تشبيهُه بالنعتِ و ذكر أنه مُبَيِّنٌ مجيئه في المعارف و النكرات بَيَّنَ أن ذلك ليس متفقا عليه فـ [فيه قولان]:

١- قد ذهب البصريون إلى أنه لا يكون في النكرات قاله الشلوبين. قال ابن مالك لم أجد النقل من غير جهة.

٢- و صرح الكوفيون بجواز ذلك[1]، و يؤيدهم قوله تعالى: ﴿ مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ ﴾ [2] ﴿ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾ [3] فيما نون كفارة.

[حكم جمود عطف البيان و إفراده]

[٧٢٠] ﴿ .... وَ لَزِم جُـمُودُهُ، وَ جُـمْلَةً لَـيْـسَ يَسِـمْ ﴾

و يفارق النعتَ:

١- في أنه لا يكون إلا جامدا [4] و لو تأويلا كالعلم الذي أصله صفة فغلبت عليه الاسمية.

٢- و في أنه لا يكون جملة لا اسمية و لا فعلية، كما ذكر في المغني، و هو معنى قوله (و جملة ليس يسم) أي: يعرف حال كونه جملة.

---

(١) و هو الصحيح. (همع الهوامع)

(٢) سورة إبراهيم، الآية: ١٦. موطن الشاهد: {مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ} . وجه الاستشهاد: مجيء "صديد" عطف بيان على "ماء" ، [وكلاهما نكرة] والبصريون يعدون ذلك بدل كل من كل. (مصباح السالك)

(٣) سورة مائدة:الآية ٩٥، وجه الاستشهاد: عطف "طعام" عطف بيان على "كفارة"؛ وكلاهما نكرة؛ على رأي الكوفيين ومن معهم من البصريين؛ كأبي علي الفارسي وابن جني، ومن المتأخرين كالزمخشري، وابن مالك وابنه؛ خلاف لبقية البصريين؛ الذي يعدون ذلك بدل كل من كل. (مصباح السالك)

(٤) مثال الجامد نحو: هذا أخوك زيد، و مثال المنزل منزلته و هو ماكان صفة فصار علما بالغلبة كـ (الصَّعق) يقال: حمار صَعِق الصوت أي: شديدة. (المنح الحميدة)

- فالصّفة : تابع مشتق ، أو مُؤَوَّل بالمشتق .

[بيان ما يَصْلُح من عطف البيان أن يكون بدلاً ، و ما لا يصلُح]

[٧٢١] ﴿ وَ بَدَلاً يَصْلُـــحُ، لا إِنْ يَمْتَنِـــعْ حُـــلُولُهُ مَـحَـــلَّ ما لَـهُ تَبَـــعْ ﴾

ما يصلح أن يكون بياناً يصلح أن يكون بدلا مطابقاً [1] فيما لم توجَد فيه قرينة تدلّ على قصد الأوّل الثاني بالذات و إلا عمل بمقتضاهما و تعين أحد الإعرابين، و بهذا يندفع ما يقال كيف يصح أن يكون الشيء الواحد مقصوداً غير مقصود. ففاعل (يصلح) ضمير عطف البيان، و (بدلا) حال.

و هذه الصلاحية مشروطة بأن يصحّ حلول الثاني محل الأوّل لأنّ البدلَ يشترط فيه ذلك هو على نية تكرير العامل، فما امتنع فيه ذلك تعيّن أن يكون عطف بيان، و هو معنى قوله (لا إن يمتنع...) الخ احترازاً من نحو (أَيَا أَخَوَيْنَا عبدَ شمسٍ و نَوْفَلَا ...) [2] فإن التّابع لو حلّ محل لوجب ضم نوفل ، و من نحو: (أنا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ ...) [3] إذ لو حلّ محل الأوّل لزم إضافة المحلى بأل إلى الخالي منها و من الإضافة لتاليها، و قد سبق الاعتراض على هذه القاعدة في باب النداء، و يأتي في البدل إنكار الرضي لوجود عطف البيان.

❊ ❊ ❊

---

(1) نحو: ضربت أبا عبدِ اللهِ زيداً (فزيداً) عطف بيان، ويجوز إعرابه بدلاً. (شرح ألفية)

(2) موطن الشاهد: "عبد شمس ونوفلا" وجه الاستشهاد: تعين كون "عبد شمس" عطف بيان على "أخوينا" و"نوفلا" معطوفا عطف نسف بالواو عليه؛ ولا يجوز أن يكون "عبد شمس" بدلا؛ لعدم صحة حلوله محل "أخوينا"؛ لأن ذلك يستلزم ضم "نوفل" المعطوف عليه؛ لأنه مفرد علم، يستحق البناء على الضم. (مصباح السالك)

(3) وجه الاستشهاد: تعين كون "بشر" عطف بيان؛ لأنه لو أعرب بدلا؛ والبدل على نية تكرار العامل؛ لكان التقدير: أنا ابن التارك البكري، التارك بشر؛ وعلى هذا، فيضاف الوصف المقترن بـ"أل" إلى اسم مجرد منها، ومن الإضافة إلى المقترن بها، أو إلى ضميره؛ وذلك غير جائز. (مصباح السالك)

التَّوْكِيدُ

[التوكيد بالنفس و العين و شرطهما]

[٧٢٢] بِالنَّفْسِ أَكِّدْ مُتْبِعاً بِالْعَيْنِ[1] مَـعْ مُضْمَـرٍ طابَـقَ ....

(بالنفس أكد متبعا بالعين) أي: دل على التّوكيد بلفظ النفس نحو: جاءني زيدٌ نفسُه، و بالعين كذلك. و يجوز الجمع بينهما مع تقديم النفس، و هذا مفهوم من قوله (متبِعا) بصيغة اسم الفاعل حال من فاعل الأمر، أو بصيغة اسم المفعول حالٌ من لفظ النفس. و أخرت العين لأنّها مستعارة في التعبير عن جملة الشي. و عبارة الخلاصة توهم عدم جواز الجمع بينهما، كما أن المتن يوهم وجوبها ذلك.

و يؤكد بها لرفع التجوز في الأفراد عن المسند إليه تقول: جاء الخليفة، فيحتمل أنّك تجوزت في اسمه و أطلقته على غلامه مثلا، فإذا أردت رفع هذا الاحتمال كررت لفظ المسند إليه فتقول: جاء الخليفة الخليفة، أو كررته معنى فتقول: الخليفة نفسُه أو عينُه. و قد يقوي الاحتمال، و لا ينقطع بأحد اللّفظين فيجمع بينهما. و بهذا يدفع قول ابن هشام: الظاهر أن التأكيد يبعد إرادة المجاز، و لا يرفعها البتة، و بهذا يتأتى الاتيان بألفاظٍ متعددةٍ، و لو صار بالأول نصا لم يؤكدان.

و إذا خفت غفلة السّامع عن سماع لفظ المسند إليه أو ظنه بك الغلط في ذكره فلابد من تكرير اللّفظ، و لا ينفعك في دفع ذلك الاتيان بالنفس و العين، فاللّفظي يشارك المعنوي في فائدته، و ينفرد عنه هنا.

و أمّا إن كان الاحتمال في لفظ المسند نحو: "قَتَلَ زيدٌ عمراً" إذ يحتمل أن يكون المراد بالقتل الضّرب الشّديد فيرفع بتكرير لفظ المسند أو بالاتيان بمصدره كما في قوله: "و قد عجت بمكتها عجيجا"، و قد سبق الرّد في المفعول المطلق على من جعله لرد التجوز في النسبة.

و إن كان الاحتمال في عموم المسند إليه رفع بكل و أخواتها.

و إن كان في أصل النسبة نحو قول "أنبتَ الربيعُ البقلَ" لم يرتفع بشيء من ذلك بل بتكرير الجملة، و وجهه أن النسبة ارتباط بين المسند و المسند إليه فلا يرتفع الاحتمال عنها بتكرير المسند إليه لفظاً أو

---

[1] التوكيد نوعان: ١- توكيد لفظي، سيأتي بيانه فيما بعد . ٢- توكيد معنوي، و هو المراد هنا. (شرح الفية)

معنىً، فما ذكره يسن من أن التوكيد بالنفس و العين إنما يرفع التجوز عن النسبة لا يصح، و إن كان كلام السّعد رحمه الله يوافقه، و ذكرت هذه التفصيل في بعض مجالس الاقراء فقال بعض الطلبة: إذا قلت: "جاء الخليفةُ نفسُه" لم يبق في النسبة احتمال أصلا فلا يتوقف ارتفاعه عنها على تكرير الجملة أيضا، فأجبته: بأنّ الكلام قد يجتمع فيه مجازان، بل ثلاثة، فإذا قلنا: "جاء الخليفة" احتمل مع ما سبق أن يكون الخليفة بمعنى الغلام و أن نسبة المجيء إليه بهذا المعنى مجاز على حد "هيج قوعا الأرض بشباب الزمان"، فلو قلت: حينئذ "جاء الخليفة نفسه" لم يرتفع إلا لتجوز الأول، كما لو فرض تأكيد شباب الزّمان بالنفس فإنّ نسبة مجاز النسبة يبقى مع ذلك .

و أشار بقوله (مع مضمر) إلى أنه لابد من إتصال لفظي التوكيد بضمير يربطه بالمؤكد، و إضافة التوكيد له من إضافة الأعم للأخص.

و أشار بقوله (طابق) إلى أن الضمير لكونه رابطاً يجب فيه أن يكون بحسب المؤكد في إفراده، و تثنيته، و جمعه، و تذكيره، و تأنيثه [1].

[جمع النفس و العين عند تأكيد المثنى]

[٧٢٢] .... وَاجْمَعْ ذَيْنِ ....

[٧٢٣] بِأَفْعُلَ إِنْ تَبِعَ الْمُثَنَّى ....

الإشارة للنفس و العين، و الباء بمعنى على، فتقول: جاء الزيدان أنفسهما أعينهما.

و لم يحتج إلى التنبيه على جمعهما في صورة الجمع لوضوحه [2].

و إنما جمع مع التثنية فراراً من توالي تثنيتين فيما هو كالشيء الواحد، و لم يجدوا مندوحة عن اجتماع الجمعين في صورة الجمع فارتكبوه، و ذلك لأنّ الجمعَ يستعمل في الاثنين بناء على أن أقلّ الجمع اثنين.

---

(1) نحو: جاء المديرُ نفسُه، و رأيت المديرَ عينَه، و جاءت هندٌ نفسُها، و مررتُ بأمّي عينِها . (شرح الفية)

(2) تقول: مررت بالطلابِ أَنْفُسِهِمْ، أو أَعْيُنِهِم، وجاءت الهنداتُ أَنْفُسُهُنَّ، أو أَعْيُنُهُنَّ . (شرح الفية)

[التوكيد بـ (كُلّ، وجَمِيع، وكِلاَ، وكِلْتاَ) و شرطها]

[٧٢٣] ﴿ .... وَ كُـلّا اذْكُـرْ إِنْ شُـمُولٌ يُعْنـى[1] ﴾

[٧٢٤] ﴿ كِلْتا جَمِيعاً وَ كِلا مَعْ مُضْمَـــرِ وَ فاعِــلاً مِـنْ عَـمَّ بِـالتّاءِ اذْكُــرِ ﴾

(شمول) نائب فاعل بمقدّر يفسره (يُعنى)، و (اذكر) دليل الجواب، و (كُلّاً) مفعولٌ مُقدّم، و (كلتا) معطوف بحذف العاطف الأدات أي: إن قصد التنصيص على الشمول و رفع احتمال كون الإسناد للبعض دل على ذلك بهذه الألفاظ فـ[هي]:

١- (كُلّ) للجمع معنىً نحو: جاءَ القومُ كُلُّهُمْ، و القَبِيلةُ كُلُّها، و اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ.

٢- و (كِلْتا) لتثنية المؤنث نحو: جاءتِ الهندان كِلْتاهما.

٣- و (كِلا) لتثنية المذكر نحو: جاء الزَّيدانِ كِلاهُما.

٤- و (جميع) بمعنى كل[2].

و لابدّ من اتصال هذه الألفاظ بضمير المؤَكّد[3]. و لا تقطع "كل" عن الإضافة و إن جاز ذلك في غير هذا الباب للاحتياج هنا للرّبط .

٥- و من الألفاظ التي يؤكد بها "عامة"، و عنها عبر بقوله (و فاعلا من عمّ)[4] و لم يعبر بلفظها، لأن الساكنين لا يلتقيان في الشعر. و أشار بقوله (بالتاء) إلى أنّه تلزمه التاء و إن استعمل للمذكر نحو: "جاءَ الجيشُ عامَّتُه"، و بهذا يشرح قول الخلاصة «مثل النّافلة».

([1]) هذا هو النوع الثاني من أنواع التوكيد المعنوي، وهو: ما يرفع توهُّم عدم إرادة الشُّمول . (شرح الفية)

([2]) نحو: رأيتُ الطلابَ جميعَهُمْ، و الطالباتِ جميعَهُنَّ.

([3]) هذا معنى قوله (مع مضمر). + فتقول جاء الرّجال كُلُّهُمْ، وجاءت القبيلةُ كُلُّهَا، وكافأتُ الطلابَ جميعَهُمْ والطالباتِ جميعَهُنَّ، ومررت بالطالبين كِلَيْهِمَا وبالطالبتينِ كِلْتَيْهِمَا، وجاء الطالبانِ كِلاَهُمَا والطالبتانِ كِلْتَاهُمَا.(شرح الفية)

([4]) الْمُرَاد: استعمل لفظ (عَامَّة) في التوكيد؛ للدلالة على الشمول ، ككُلّ؛ فتقول: جاء القومُ عَامَّتُهم، و القبيلةُ عَامَّتُها، و الهنداتُ عَامَّتُهنَّ . و يشترط أن يشتمل على ضمير يطابق المؤكَّد، كما ترى في الأمثلة. و لفظ عامَّة على وزن (فَاعِلَة) من الفعل عَمَّ . (شرح الفية بتغيير)

[حكم مَجِيء (أَجْمَع و أخواتها) بعد كُلّ]

[٧٢٥] وَ بَعْدَ كُلٍّ جِيءْ بِأَجْمَعَ جُمَـعَ   جَمْعَـاءَ أَجْمَعِيـنَ أَوْ كُلّا فَدَع

[٧٢٦] وَ بَعْدَ ذا أَكْتَعَ ثُمَّ أَبْصَـعَ   مُـرَتَّبـاً، وَ بَعْـدَ هـذا أَبْتَـعَ

(و بعد كلّ جيء بأجمع جمع جمعاء أجمعين): إذا أريد تقوية التوكيد اتبع "كلّ" بـ: "أجمع" نحو: جاء الجيشُ كلّ أَجْمَعُ، و "جُمَعَ" نحو: جاء الهندان كُلُهُنَّ جُمَعُ. و "جَمْعاءَ" نحو: جاء القبيلةُ كلُّها جَمْعَاءُ، و "أجمعين" نحو: جاء القومُ كلُّهم أجمعونَ. و قد علمت معاني هذه الألفاظ[1].

و أشار بقوله: (أو كلّا فدع) -أي: اترك ذكرها- إلى أنه يجوز[2] الاتيان بهذه الألفاظ في التوكيد استقلالا غير تابعة لـ "كلّ".

و زاد على الخلاصة بقوله: (و بعد ذا) أي: ما ذكر من أجمع و أخواته (أكتع) أي: جيء بـ "أكتع" (ثم أبصع) حالة كونك (مرتبا) أي: حال كونه مرتبا هذا الترتيب، و (بعد هذا) يجاء بـ (أبتع)[3]، و هذا الترتيب على سبيل الأحسنية، و في شرح الكافية أنه الغالب، و في التسهيل بهذا الترتيب أو دونه.

و "أكتع" من قولهم: يوم كتيع أي: كامل، و تكتع الجلد اجتمع و تقبض.

و "أبصع" بالصاد المهملة قال الجوهري رحمه الله: و قد يقال بالمعجمة، و ليس بالغالب، قال: و البصع أي: بالمهملة سمعته من بعض النحويين، و لا أدري صحته، و قالوا: "إلى متى تكرع و لا تبصع" أي: و لا تروي ففيه معنى الغاية. و "أبتع" من قولهم: فرس بتيع أي: طويل العنق مع شدة.

و قد يستغني بهذه الألفاظ عن أجمع و أخواته كقوله (... تَحْمِلُنِي الذَّلفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعا) و قول الآخر:

تَوَلّـوا بالدَّوابـر و اتّقَوْنـا   بِنُعْمـان بن زُرْعَـةَ أَكْتَعِينـا

---

[1] أجمع لجمع المذكر، و جمع لجمع المؤنث، و جمعاء للمؤنثة، و أجمعين للجمع المذكر. (المنح الحميدة)

[2] في النسخة «لا يجوز» و الصحيح يجوز كما هو ظاهر المتن. قال الچوري: (كلّا فدع) أي: و إن شئت اكتف بأجمع و ما بعده عن كل فاتركه. (الچورى) جاء في شرح ألفية: نحو: جاء الرَّكْبُ أجمعُ، و القبيلةُ جمعاءُ، و الرجال أجمعون، و الهنداتُ جُمَعُ.

[3] يُقال كُله أجمع أَكْتَع أبصع أبتع. (همع الهوامع)

[توكيد النكرة]

[٧٢٧] وَ لا تُؤَكِّدْ مُنْكَراً ما لَمْ يُفِـد ....

مذهب البصريين منع توكيد النكرة مطلقا أفاد أم لا، لأنّ رفع الاحتمال عن ذات النكرة بوصفها لتتميز عن غيرها أولى من تأكيدها.

و ذهب الكوفيون إلى جواز ما أفاد منه، و هو الصواب. و تحصل الفائدة بكون النكرة محدودة [١] و التوكيد من ألفاظ الشمول سواء كانت النكرة زمانا نحو: صمتُ شهراً كلَّه، أو لا نحو: اشتريتُ عبدا كلَّه، فخرج نحو: صمت زمانا كله، لأن النكرة غير محدودة، و صمت شهرا نفسه، لأن التوكيد ليس للإحاطة.

و استثنى الرضي رحمه الله من منع تأكيد النكرة على المذهب الأول ما إذا كانت النكرة حكما نحو: «فنكاحها باطل باطل»[٢]، و قوله تعالى: ﴿ دَكا دَكا ﴾ [الفجر: ٢١]، و وجهه أنها إذا كانت حكما فالمقصود مفهومها لا ما صدقها حتى يبين، و هو يفيد أن القائلين بمنعِ[٣] توكيدِ النّكرة يجرون ذلك في التأكيد المعنوي و اللّفظي إلا إذا كانت النكرة محكوما فيجوز اللّفظي، و ما فهمه اللقاني رحمه الله من حمل ذلك على أن هذا تأكيد معنىً لا يخفى ما فيه.

[توكيد المثنى]

[٧٢٧] .... وَ فِي الْمُثَنّى صَوْغُ أَجْمَعَ فُقِـد

أي: لا يجوز تثنية أجمع تقول: جاء الزيدان كلاهما أجمعان. فـ (**صوغ أجمع**) مبتدأ، و (**فقد**) بالبناء للمفعول خبر، و (**في المثنى**) متعلق به.

و قد يفهم منه من عدم جواز ذلك مع المذكر عدم جوازه مع المؤنث، لأنه فرعه، فلا يقال: جاءت الهندان كلتاهما جمعاوان. و كلام الخلاصة أصرح في منع هذه.

و قولهم في تعليل منعهما استغناء بكلا و كلتا غير تام، إذ يقال و هلا استغنوا في غيرهما بكل،

---

(١) و المراد بالمحدَّدة: ما كان أوَّلُه وآخِرُه معروفين مُحَدَّدين . (شرح ألفية)

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه ١/ ٣١٦٥، والدارمي في سننه ٢/ ١٣٧.

(٣) في النسخة التي بين يدينا «يمنع».

و الحاصل أنه كما تراد تقوية التوكيد في غيرهما تراد فيهما. فالصواب في التعليل أن قوة الاحتمال المخرجة للتقوية في غير المثنى أظهر، فإن بعض القوم مثلا يكون واحداً و اثنين و ثلاثة إلى غير ذلك، فالاحتمالات كثيرة، و لا يتأتى ذلك مع المثنى .

[توكيد ضمير الرفع المتصل بالنفس أو بالعين]

[٧٢٨] ﴿وَ إِنْ تُؤَكِّدْ مُضْمَراً رَفْعاً وُصِلْ ... بِالنَّفْسِ وَ الْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلْ[١]﴾

[٧٢٩] ﴿لا بِسِوى هذَيْنِ.................. ....﴾

إنما وجب الاتيان أولا بالمنفصل دفعاً للالباس في نحو "هند خرجت نفسها" أو عينها، إذ لولاه لتوهمت الفاعلية و إرادة نفس الحياة و العين الباصرة، و حمل ما لا لبس فيه.

و لا يندفع اللبس بغير الضمير من الفواصل، فلذلك تعيَّن هنا، فقول من قال: «الواجب الاتيان بفاصل» غير صحيح.

و خرج بالمضمرِ الظاهرُ، فإنه لا يؤكد بالمضمر، لأنّ المضمر أقوى منه بالأعرفية، فلا يكون تتمة له، و لا يرد صمت شهراً كله، لأن تعرفَ التابع هنا عرضي مكتسب.

و **(رفعا)** بمعنى مرفوعا مخرجٌ لغيره، فإنه يجوز توكيده بدون الاتيان أولا بالمنفصل[٢].

و **(هذين)** إشارة إلى النفس و العين [٣]، فيجوز "القومُ جاؤا كلُّهم" و "هم كلهم"، لأنه لا لبس فإنّ كل المضافة للضمير لا تباشر العوامل.

---

(١) أي إذا أردت أن تؤكد الضمير المتصل بالنفس أو بالعين؛ فينبغي أن يسبقها ضمير منفصل، يفصل بين التابع والمتبوع. (ضياء السالك) + فتقول: قوموا أنتم أنفسُكم أو أعينُكم؛ ولا تقل: قوموا أنفسُكم أو أعينُكم . فضمير الرفع المتصل (واو الجماعة) لا يؤكَّد إلا إذا أُكّد أولاً بضمير منفصل، وهو (أنتم) فأنتم: توكيد لواو الجماعة، ثم يأتي بعد ذلك التأكيد بالنّفس، أو العين . (شرح الفية)

(٢) قال المدرس: و أما الضمير المرفوع المنفصل و المنصوب و المجرور مطلقا فتؤكد بهما بدون ذلك فتقول: رأيتك نفسك و مررت بك نفسك. (المواهب الحميدة)

(٣) أما إذا أكّد بغير النفس و العين فلا يلزم ذلك [أي: توكيده بضمير منفصل] تقول : قوموا كلُّكم ، ويجوز كذلك : قوموا أنتم كُلُّكُم. (شرح ألفية)

[التوكيد اللفظي و المعنوي]

[٧٢٩] ﴿ .... وَاللَّفْظِيُّ مُكَــــرَّرٌ، وَذاكَ مَعْنَــوِيٌّ ﴾

أي: التوكيد الذي سبقت ألفاظه يقال فيه معنوي، لأنه لم يحصل يعني لفظ المتبوع اللّفظي، و اللّفظي مكرِّر -بصيغة اسم الفاعل- أي: لفظ مكرر لما قبله [١]، أو بصيغة اسم المفعول، و فيه حذف و إيصال أي: مكرر به كقولهم: مشترك أي: فيه.

و كلامه لا يشمل المرادف نحو: "قام وقف زيدٌ" إلا بتجوز بعين [٢]، فالتّعريف غير جامع.

قال العز ابن عبد السلام: اتفق الأدباء على أنّ التّأكيد في لسان العرب إذا وقع بالتكرير لا يزيد على ثلاث مرات، و أمّا ﴿ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [الرحمن:١٣] فكل واحدٍ متعلق بما قبله، و كذا ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [المرسلات: ٢٤]. إنتهى.

و قوله (مكرِّر) يصدق بهذا و بغيره، فهو غير مانع، و أورد قول الزوج: أنتِ طالق أنتِ طالق، فقد قالوا إذا قصد بالثانية التأكيد لم تقع عليه إلا واحدة، فيقال: إن كانت خبرية فهي غير موافقة للأولى معنى، و إن كانت إنشائية فتلزمه اثنان، و أجاب السبكي رحمه الله باختيار الثاني، و لا يلزم ما ذكر لأنها لإنشاء التأكيد لا لإنشاء الإيقاع، قال الدماميني رحمه الله: و فيه نظر إهـ و وجهه أنّ الجمل التي للتوكيد مستعملة في معانيها، و هذه منها، و التوكيد ليس بإنشاء و إلا لكان كقولك في كل صورة، و إدعاء أن الجملة هنا ليست لإنشاء مضمونها يخرجها عن حقيقة التكرير للأولى فلا تكون تأكيدا لها.

قلت: و الذي يظهر لى عدم ورود الإشكال من أصله، و ذلك أن الجملة الثانية لإنشاء مضمونها لكن على سبيل التبعية و التكميل للأولى، و إذا لم يرد بها التوكيد في صورة لزوم الاثنين فهي لإنشاء مضمونها، لكن على سبيل التبعية الاستقلال و الأصالة، فهذا هو الفارق بين الصورتين، و في فرض الإشكال في خصوص ما ذكر نظر، فإن ما ذكره المستشكل يأتي في كل إنشاء، و يقتضي عدم تصور التوكيد فيه نعم يختص ما ذكر باستشكال الفرق بين صورتي لزوم الواحدة و الاثنتين.

---

(١) كـ جاء زيد زيد، و قام قام زيد، ونعم نعم، و قمت قمت. (شرح التصريح)

(٢) هكذا في النسخة . يحتمل "إلا بتجوز بعيد".

[شرط توكيد الضمير المتصل توكيداً لفظيًا]

[٧٣٠] وَ إِنْ تُعِــدْ مُضْمَرَ وَصْلٍ فَاللَّذا بِــهِ وَصَلْتَ مَعَــهُ ....

أي: و إن تكرر المضمر المتصل للتوكيد به فكرر معه الذي وصلته به من فعل به نحو: قمتُ قمتُ، أو اسم نحو: قام غلامُه غلامُه ، أو حرف نحو: عجبتُ منهُ منهُ .

قال الدّمامِيني: من أين لهم التّأكيد للضمير وحده، و لم لا يجوز أن التاكيد للجملة و المتضائفين و الجار و المجرور؟ إهـ .

قلت: إنما يقال ذلك في مقام تدل فيه قرينة على قصد تحقيق مدلول الضمير وحده، كما إذا كان القيام محققا، و المخاطب يستبعد أن يكون فاعله المتكلم، و تكون الجملة الثانية حينئذ في نحو: "أنا قمت قمت" لا محل لها، بل هي جملة صورة فقط، لأن الثاني من الفعلين لم يؤت به للاسناد، بل لأمر لفظي، و الضمير الثاني لم يؤت به ليسند إليه، بل للتوكيد، و كذا (أن) الثانية في نحو "زيد أنه أنه فاضل" لا اسم لها و لا خبر، و هي غير عاملة في المتصل بها، لأنها إنما جيء بها للتوكيد.

قوله (**اللذا**) مفعول بمقدّر أي: فأعد، و (**وَصَلْتَ**) صلة حذف رابطها أي: وصلته.

[توكيد الحرف الجوابي ، و غير الجوابي]

[٧٣٠] .... و الْحَرْفُ كَذا

[٧٣١] غَيْرَ جَوابٍ ....

و (**الحرف كذا**) [١] مبتدأ و خبر، و الإشارة للحكم المتقدم، فإذا أكد به أعيد معه ما اتّصل بالمؤكد سواء كان اسما ظاهرا نحو: "إن زيدا إن زيدا فاضل"، أو ضميرا نحو: "إنه إنه فاضل". و احترز بقوله (**غير جواب**) من الحرف الجوابي، فإنه لا إيعاد معه شيء لقيامه مقام الجملة كنعم و بلى و لا .

---

(١) أي: كما أن توكيد الضمير المتصل لا يكون إلا بإعادته وإعادة ما اتصل به كما سبق في البيت قبل، كذلك الحروف غير الجوابية؛ لا يعاد لفظها إلا مع اسم الظاهر المتصل بها، أو ضميره، نحو: إنَّ زيداً إنَّ زيداً قائمٌ، في الدار في الدار زيدٌ ولا يجوز أن تقول: إنّ إنّ زيداً قائم، ولا: في في الدار زيدٌ .أما حروف الجواب؛ كنعم و كبلى، فتعاد وحدها. (ضياء السالك)

- فتقول: نعم نعم، أو: لا لا، لِمَنْ قال لك: أزيدٌ قائمٌ ؟ وتقول: بلى بلى، لمن قال لك: ألم يقم زيد ؟. (شرح الفية)

[حكم توكيد الضمير المتصل بضمير الرفع المنفصل]

[٧٣١] .... وَ بِمُضْمَرٍ فُصِـل   لِلرَّفْـعِ أَكِّـدْ كُلَّ مُضْمَـرٍ وُصِل [1]

الضمير المتصل إذا أريد توكيده فإمّا أن يكرر لفظه فحكمه ما تقدم، و إما أن يؤتى بمرادفه و هو الضمير المنفصل، لأن التوكيد اللّفظي كما مرّ يكون بتكرير عين اللّفظ و بذكر رديفه و الحكم أن يؤتى بالمنفصل المرفوع في جميع الأحوال أي: سواء كان المؤكد مرفوعاً نحو: قمت أنت، أو منصوبا نحو: رأيتك أنت، أو مجرورا نحو: مررت بك أنت. و التأكيد في محل المؤكد، فالمطابقة التي تطلب في الإعراب المحلي بين التابع و المتبوع حاصلة. و استعير ضمير الرفع في مكان ضمير النصب و الخفض لإرادة التفرقة بين التوكيد و البدل.

قال الشاطبي رحمه الله: ثبت عن العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل مطلقا [2]، و إذا أرادت البدل وافقت بين التابع و المتبوع فقالت: جئت أنت، و رأيتك إياك، و مررت به به، فيتحد لفظ التوكيد و البدل في المرفوع، و يختلف في غيره، هذا نقله سيبويه رحمه الله، و تلقاه غيره عنه بالقبول. و هي المؤتمنون على ما ينقلون لأنهم شافهوا العرب، و عرفوا مقاصدها. إنتهى.

فإن قيل: لم خصوا البدل بالموافقة الصورية.

قلت: لأنه على نية تكرير العامل متصل به تقديرا فكان أولى بمراعاة ما يقتضيه.

فإن قلت: قد قال الرضي: قال النحاة: إن المنفصل في نحو "ضربتك أنت" تأكيد، و في "ضربتك إياك" بدل، و هذا عجيب، فإن المعنيين واحد و هو تكرير الأول بمعناه، فيجب أن يكون كلاهما تأكيدا لاتحاد المعنيين، فإن الفرق بين التأكيد و البدل معنوي. إهـ

قلت: و الفرق هنا معنوي خلافا له، فنقول: إذا كان أصل النسبة محققا لا نزاع فيه، و نوزع في تعلق المسند بمخصوص المفعول، أو كان مظنة للنزاع قلت: "زيدٌ أكرمته هو" فتؤكد كونه موقع الإكرام، و إذا

---

(1) أي: يجوز أنّ يُؤكَّد بضمير الرفع المنفصل كلَّ ضمير متصل مرفوعا كان نحو: قمتَ أنتَ، أو منصوبا نحو: أكرمتني أنا، أو مجرورا نحو: مررت به هو . (شرح ابن عقيل)

(2) قالت: جئت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت. (شرح التصريح)

كان النزاع تحقيقا أو ظنا في أصل النسبة قلت: "زيد أكرمته إياه،. و ذلك أن الغرض من البدل التحقيق و التقدير للنسبة، و لذا قالوا: إنه على نية تكرير العامل، و قد تولى بيان ذلك في التصريح، و التوكيد اللّفظي و إن كان قد يقصد به تحقيق النسبة لكن تكرر الجملة بأسرها إذا كان المؤكد ضميرا.

[الفصل بثُم + و توكيد الظاهر المجرور]

[٧٣٢] وَ جَوَّزوا فِي الْجُمْلَةِ الْفَصْلَ بِثُمّ [1] وَ الظّاهِرِ الْمَجْرُورِ عَوْدَ الْجارِّ أُم

هكذا في النسخ. و في التسهيل: و فَصْلُ الجملتين بثُم إن أمن اللبس أجود من وصلها إهـ. فلعل الناسخ صحف جودوا بجوزوا[2]. و (ثُم) هذه للتدريج في الارتقاء كقوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ، ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [التكاثر:٤:٣].

و خرج باشتراط أمن اللبس إذا كان المقام يوهم التعدد و التأسيس نحو: سأضرب زيداً سأضرب زيدا[3]، فيقيد المتن بذلك.

و مثال الترك مع أمن اللبس قوله ﷺ «و اللهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، و اللهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا، و اللهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشًا» [4].

و (الظاهِرِ) عطف على (الجملةِ)، و (عودَ الجار) [5] عطف على (الفصل) أي: جوزوا في الظاهر المجرور عود الجار، فعطفت الواو شيئين على شيئين لعاملين على رأي الأخفش، فقولك: "مررت بزيد بزيد" أجود من "مررت بزيد زيد". و (أُم) أمر بمعنى أقصد مقاصدهم، أو اتبع استعمالاتهم. و البيت مزيد على الخلاصة.

❊ ❊ ❊

(1) و الأجود في تأكيد الجملة الفصل بينها و بين المعادة بثم . (المطالع السعيدة)

(2) في شرح الناظم «و جودوا».

(3) إذ لو جيء بثم لتوهم أنهما ضربان. (المنح الحميدة)

(4) أخرجه أبو داود في سننه ٣/ ٥٨٩، كتاب الأيمان والنذور.

(5) في النسخة «و عطف الجار».

﴿ البَــدَلُ ﴾

[تعريف البدل]

[٧٣٣] ﴿ البَدَلُ التَّالِي بِلا حَرْفٍ قُصِد بِالْحُكْمِ [١]............................ ﴾

(التالي) جنسٌ، و (بلا حرفٍ) مخرج للنسق. و جملة (قصد) صفة أو حال، لأنها بعد المعرف بأل الجنسية، ثم ظهر أنّها حالٌ، لا غير، لأنّ المراد بأل الجنسية التي تكون الجملة صفة للمعرف به التي للعهد الذهني، و أل الداخلة على المعرفات للحقيقة. و خرج بها النعت و البيان و التوكيد، و الحد تام بهذا، لأنه لا يفهم منه أن البدل بالقصد و هذا هو الصواب.

قال الرضي رحمه الله: الفرق بين البدل و البيان أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه، بخلاف البيان فانه على العكس، و الجواب: أنا لا نسلم ذلك، فإن المبدل منه منسوب إليه في الظاهر، و لابد أن تكون لذكره فائدة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو، و لاسيما كلامه تعالى و كلام رسوله ﷺ. و الفائدة في بدل الكل أحد ثلاثه أشياء بالاستقراء: إمّا كون الأوّل أشهر و الثاني متصف بصفة نحو: بزيد رجل صالح، أو العكس نحو: بالعالم زيد، أو التفسير بعد الابهام نحو: برجل زيد. و الفائدة في بدل البعض و الاشتمال التفسير بعد الابهام نحو بدل الغلط هو المقصود وحده. إنتهى.

و على استقلال البدل بالقصد بنى ابن هشام و غيره ممن تكلم على الخلاصة و وافقهم في التفصيل الذي ذكروه في النّسق تقديمها لذكر القصد على ذكر انتفاء الواسطة، و لما شرحها في التّوضيح بما فيه قال: و إذا تأملت ما ذكره في هذا الحد و ما ذكره الناظم و ابنه و من قلدهما علمت أنهم عن إصابة الغرض بمعزل. إهـ . و اعترض عليه بأن تعريف الخلاصة كتعريفه، و أن ما ذكره ابن الناظم هو ما ذكره

---

(١) (البدل التالي) أي: البدل هو: الاسم الواقع بعد متبوعه (بلا حرف) أي: من غير أن يكون الحرف واسطة بينه و بين متبوعه كالنسق، (قصد بالحكم) جاء في معاني النحو: و معنى ذلك أنك إذا قلت مثلا: (أقبل أخوك محمد) فالمقصود فيه بالحكم هو محمد، و هو المهم، و أما أخوك فقد ذكر تمهيدا لذكر العلم، فالبدل هو المهم و هو المقصود بالحكم، وأما المبدل منه فإنما يذكر تمهيدا وتوطنة لذكر البدل. إهـ (م)

هو، و قد نقل كلامه ابن قاسم و غيره، و لهذا قال يسن في حواشيها: و اعتراض [١] الموضح على الشارح غير مسلم فتدبر القول، و لا نغتر بجلالة القائل. و قال في حواشي التصريح: و هذا تحامل منه على ابن الناظم. إهـ.

قلت: و ليس الأمر كذلك فإن ابن هشام قال: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، و تعريف الجزئين يفيد انحصار القصد فيه، و الخلاصة قالت: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا، و تعريف الجزئين و إن كان حاصلا هنا مع ضمير الفصل لكنه يفيد إنحصار التسمية بالبدل في التابع المخصوص، و لا تفيد إنحصار القصد في البدل، لأن المقصود فيها لم يقع خبرا عن البدل، و لا تابعا لخبره، فالانحصار الذي أفادته غير انحصار القصد الذي أرادوه فوق الفرق بين الضيعين، و ابن الناظم و من قلده بنوا على أنها تفيد هذا الإنحصار المقصود، و بنوا على ذلك في شرحها.

[أقسام البدل]

[٧٣٣] ﴿ ....بَعْضاً أَوْ مُطابِقاً يَـــرِد ﴾

[٧٣٤] ﴿ أَوْ ذا اشْتِمالٍ أَوْ كَتِلْوِ بَـلْ وَ ذا أَنْ تَـقْصِـدَ اضْراباً بَـدا، أَوْ فَـانْبِـذا ﴾

[٧٣٥] ﴿ بِهِ الْخَطا .... ﴾

البدل أربعة أضرب:

الضرب الأول: بدل الكل من الكل، تسميته بالمطابق أولى[٢]، لأن (كل) إنما تطلق على ذي أجزاء، و ذلك غير مطرد، لعدم صحته في نحو ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١] في قراءة الجر.

و الثاني: بدل البعض من الكل[٣]، سواء كان البعض أقل أو أكثر أو مساوياً نحو: أكلت الرّغيفَ ثُلُثَه، أو نصفه، أو ثلثيه.

---

(١) في النسخة «و اعترض».

(٢) هذا معنى قوله «أو مطابقا يرد».

(٣) هذا معنى قوله «بعضا».

و الثالث: بدل الاشتمال[1]. و التحقيق أن المشتمل هو العامل بمعنى أن نسبته إلى المبدل منه لا يكتفي بها في تمام المعنى، بل تبقى النّفس متشوفة إلى جنس البدل، فنسبة العامل بالأول مشعرة بالثاني، و هذا هو المراد بالاشتمال. و قيل غير ذلك.

و الرابع: التشبيه بالمعطوف ببل[2] في مباينة ما قبله لكونه ليس كُلّا و لا بعضاً و لا مشتملا عليه عامله، و هو ثلاثة أقسام، لأنك:

١- إن قصدت المبدل منه و كان قصده صحيحا ثم بدا لك الإضراب عنه لغرضٍ إلى البدل فهو بدل بداء[3]. فقوله: (و ذا) إشارة لأقرب مذكور، مبتدأ، و (بدا) خبره أي: بدل بداء.

٢- و إن قصدته و كان قصده فاسدا، ثم تذكرتَ، فأبدلتَ، فهو بدل نسيان.

٣- و إن لم تقصده بالكلية، و لكن جرى ذكره على لسانك غلطا، ثم أبدلت، فهو بدل غلط أي: سلف به الغلط عن الأول. و الماتن تبعا لكثير من النحويين لم يفرقوا بين القسمين الأخيرين فسمّوا البدل فيهما بدل غلط، و إليه أشار بقوله (**أو فانبذا به الخطا**). و قد وقع في قول الخلاصة «أو فجر بالباء» من إدخال العاطف على العاطف.

[شروط بدل البعض و الاشتمال]

[٧٣٥] .... وَ شَرْطُ بَعْضٍ وَ اشْتِمـال   صِحَّةُ الْاسْتِغْنا، وَ مُضْمَرٌ يحـال

و يشترط في بدل البعض و الاشتمال صحة الاستغناء بالمبدل منه عن البدل، و ذلك بأن يستقيم المعنى و يتم به، أو حذف البدل، فلا يجوز (قطعت زيدا أنفه) و لا (لقيت كل أصحابك أكثرهم) و لا (عقلت زيدا بعيره) و لا (أسرجت القوم دابتهم) هكذا قال في الشرح، و مثل ذلك عند ابن قاسم،

---

(١) هذا معنى قوله «أو ذا اشتمال».

(٢) هذا معنى قوله «أو كتلو بل».

(٣) و يُسَمَّى بدل: البَدَاء (أي: الظُّهور) و المراد: ظهور الصَّوَاب بعد خَفَائِه نحو: سَافِرْ بالقطارِ بالسيارةِ، فقد قَصَد المتكلم أن ينصح المخاطَب بالسَّفر بالقطار، ثم بَدَا له أنّ السَّفر بالسيارة أفضل، فَأَضْرَبَ عن القطار إلى السيارة. (شرح ألفية)

قلت: و هو مناف لما قدمناه في معنى الاشتمال، و ما قلناه هو ما عند الرضي رحمه الله فقد قال: الإعجاب في قولك "أعجبني زيد حسنه" مسند إلى زيد، و لا يكتفي به من جهة المعنى، لأنك لم يعجبك لحمه، و لا دمه، بل معنى فيه، و كذا: سلب زيد ظاهر في أنه لم يسلب نفسه، بل شيء منه، و كذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ ﴾ [البقرة: ٢١٧] غير مفيد، إلا أن يكون لحكم من أحكامه، و كذا: ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴾ [البروج: ٤] مطلقا غير مفيد، إلا لفعلهم بذلك الأخدود ما استحقوا به اللعن، بخلاف: ضربت زيداً عبدَه، فإنّه بدل غلط لأن ضربت زيدا مفيد غير محتاج إلى شيء آخر. إنتهى.

فتأمل و أعرف حقيقة ما ذكره، و أفهم منه أن ما قدمناه عنه من مشاركة المبدل للبدل في القصد لا يقتضي مساواتهما فيه، بل القصد الذاتي متوجه إلى البدل، و المبدل منه مقصود عرضا، و لعل هذا مراد الجمهور، و إلا فيبعد أن يريدوا أن لا فائدة للمبدل منه بالكلية. ثم نقول: لا إشكال في امتناع (عقلت زيدا بعيره) و (أسرجت زيدا دابته) لشدة الدلالة على البدل حتى كأنه بعينه مفهوم مما قبله.

قال الرضي: و لا نقول في بدل الاشتمال نحو قتل الأمير سيّافُه، و بني الوزير وكلاؤه، لأن شرط بدل الاشتمال ألّا يستفاد هو من المبدل منه معيناً، بل تبقى النفس مع ذكر الأوّل متشاقة إلى البيان للإجمال الذي فيه، و هنا: الأول غير مجمل، إذ يستفاد عرفا من قولك: قتل الأمير، أن القاتل سيّافه، و كذا في أمثاله [1]. إنتهى. فلعل مرادهم بصحة الاستغناء هذا المعنى. و هذه زيادة على الخلاصة.

و يشترط في بدل البعض و الاشتمال مصاحبتهما لضمير يعود على المبدل منه [2] البعض بكله و الملابس لملابسه، ثم تارة يكون مذكورا كـ "أكلتُ الرّغيف ثلثه"، و "أعجبني زيد حسنه"، و تارةً يكون مقدّراً نحو:﴿ وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ ﴾ [آل عمران: ٩٧] أي: منهم، ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ، النَّارِ ﴾ [البروج: ٤] أي: فيه.

---

(١) هكذا في شرح الرضي لكن في نسخة التى بين يدينا «مع ذكر الأول متوافقة على البيان للاحتمال الذي فيه ...... عزما ..... و كذا في مثاله».

(٢) هذا معنى قوله (و مضمر يحال).

[حكم مطابقة البدل للمبدل منه]

[٧٣٦] ﴿ وَ الْوِفْقَ فِي التَّعْرِيفِ وَ الْإِظْهارِ لا يُشْــرَطْ، لكِــنْ ظـاهِراً لا تُـبْدِلا ﴾

[٧٣٧] ﴿ مِـنْ مُضْمَرِ الْحاضِرِ إِلّا ما اشْتَمَل أَوْ بَـعْضـاً أَوْ إِحـاطَـةً عَـلَيْـهِ دَلّ ﴾

أي: لا يشترط أن يكون البدل موافقاً للمبدل منه في التعريف و التنكير بل تبدل المعرفة من النكرة نحو: ﴿ وَ إِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ [الشورى: ٥٢] ، و العكس نحو: ﴿ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ ۞ نَاصِيَةٍ﴾ [العلق: ١٥-١٦].

و لا يشترط توافقهما في الإظهار و الإضمار، بل يبدل المضمر من الظاهر كما تقدم في "رأيت زيدا إياه"، و العكس إذا كان المضمر لغائب مطلقا.

و إن كان [المضمر] للحاضر لم يبدل منه الظاهر إلا:

أ- بدل اشتمال كقوله: (بَلَغنا السَّماءَ مَجْدُنا وسَنَاؤنَا ...) [1].

ب- أو بعض كقوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَـنَةٌ لِمَـنْ كَـانَ يَرْجُـو اللَّـهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ﴾ [2] ، و قد تقدم الكلام على التصريح بالجار مع البدل. و أما قوله: (أوعَـدَنِي بالسِّـجنِ و الأداهِمِ ... رِجْلي) فالأظهر كما قال ابن مالك هشام أنه من العطف على معمولي عـاملين، فـ (رجلي) عطف على الياء، و (الأداهم) عطف على السجن، لأنـه يلـزم علـى البدليـة أنّ الرجـل موعدة بالسجن .

ت- و بدل كلٍ دلّ على الإحاطة كقوله تعالى ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَ آخِرِنَا ﴾ [3] [المائدة: ١١٤]. و يمتنع في غير ذلك على خلاف فيه.

---

(1) وجه الاستشهاد: مجيء "مجدنا وسناؤنا" بدل اشتمال من الضمير البارز الواقع فاعلا في "بلغنا". (مصباح السالك)

(2) الأحزاب:٢١ وجه الاستشهاد: وقوع "من" الموصولة المجرورة باللام في "لمن" بدلا من ضمير "لكم". (مصباح السالك)

(3) الشاهد وقوع "أولنا و آخرنا" بدل كل من الضمير "نا" المجرور محلا باللام؛ و هو مفيد للإحاطة و الشمول؛ لأن المراد: بأولنا و آخرنا -جميعا- على عادة العرب؛ من ذكر طرفي الشيء، وإرادة جميعه. (مصباح السالك)

[البدل من اسم الاستفهام و الشرط]

[٧٣٨] وَ بَدَلٌ مِنْ شَرْطٍ أَوْ ما اسْتَفْهَما يُقْرَنُ بِالْأَداتِ، وَ الْقَطْعُ سَما

أي: إذا أبدل اسمٌ من اسمٍ ضَمن معنى حرف شرط أو استفهام وجب اقتران البدل بأدات الشرط في الأول نحو:"من يقم إن زيدا و إن عمرا أقم معه"، و أداة الاستفهام في الثاني نحو: "ما صنعت إن خيرا و إن شرا تجز به".

بخلاف مدخول الهمزة نحو: هل أحد جاءك زيد أو عمرو"، فإنّ بدله لا يقترن بها، و لزم ذلك في الأول ليوافق البدل المبدل منه معنىً، لأنه بدل مفصل من مجمل، و هو راجعٌ لبدل البعض من الكل، و جاز دخول ان على الاسم لفظا و تقديرا، لأنها إنما جيء بها لبيان المعنى لا للعمل، لكن ما ذكر في الشرط أغلبي و الا فقد يتخلف، ففي الكشاف رحمه الله أن "يومئذ" بدل من "إذا" في قوله تعالى ﴿ إذا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزالَها ﴾ [الزلزلة: ١] .

قوله **(أو ما استفهما)** أي: به.

[جواز قطع البدل]

و أشار بقوله **(و القطع سما)**[١] إلى أن البدل يجوز فيه القطع كالنعت كحديث «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ , وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ»[٢].

و نصّ على ذلك ابن هشام في الجامع و الحواشي، و قال: أجازوا في قوله: (وَ كُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيْحَةٍ ...) [٣] الرفع على القطع، بل البدل أقوى من النعت، لأنه مستقلّ من جملةٍ أخرى إهـ، و يمكن أن يكون **(سما)** في البيت إشارة لهذا أي: و القطع فيه أي البدل سما على القطع في النعت. و مسألة الشرط و القطع مزيدة على الخلاصة.

---

(١) **(سما)** أي: جاز.

(٢) رواه البخاري . و نَحْو مَرَرْت بزيد أَخُوك.

(٣) الشّاهدُ فيه: "رجلٍ صحيحة" حيث أبدل النّكرة و هي "رجل صحيحة" من النّكرة وهي "رجلين" .(اللمحة)

[إبدال الفعل من الفعل]

[٧٣٩] ﴿ وَ بَدَلُ الْفِعْـلِ مِنَ الْفِعْـلِ يَـرِد .... ﴾

أي: يرد في كلامهم بدل الفعل من الفعل، و فهم من إطلاقه أنه تجري فيه الأقسام الأربعة نحو: ﴿وَ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ يَوْمَ القِيَامَةِ﴾ [الفرقان: ٦٩]. لأن مضاعفة العذاب هي لقي الأثام. و ليس من بدل الجملة لظهور الجزم في الفعل [١].

و نحو: "إنْ تُصَلِّ تسجدْ لله يرحمْك".

و نحو: "من يصلْ إلينا يستعنْ بنا يُعَنْ".

و نحو: "إن تقم تقعد أكرمك".

و المشتمل أيضا عامل الفعل من حيث إنه لا يكتفي بتسليطه عليه في تمام المعنى، فلا يجري بدل الاشتمال في الفعل غير المعمول.

[إبدال الجملة من الجملة]

[٧٣٩] ﴿ .... و جُـمْلَــةٌ مِنْ جُـمْلَـةٍ، وَ مُنْفَـرِد ﴾

و يرد أيضا في كلامهم بدل الجملة من الجملة. و ظاهر إطلاقه أيضا جريان الاقسام الأربعة فيه نحو: "قنعنا بالأسودين قنعنا بالماء و التمر".

قال في شرح "الفوائد الغائيات": إن كان المقصود ذكر الجملة الثانية و ذكر الاولى توطئة لها كانت الثانية بدلا من الأولى بدل الكل من الكل، و إن كان المقصود ذكر الأولى و ذكر الثانية لبيانها كانت الثانية عطف بيان للأولى أو توكيدا لها. إهـ و أقره الشهاب و يس رحمهما الله.

قلت: لا تعقل كون الأولى هي المقصودة الثانية مع العينية، و إنما يتحقق ذلك في "الأسودين و الماء و التمر" فالواجب أن يقال على البدلية و قصد الثاني "قنعنا بالأسودين الماء و التمر"، و إذا قلنا: قنعنا بالأسودين قنعنا بالماء و التمر، فالثانية تأكيد لا غير.

---

(١) أمّا بالنسبة لإبدال الفعل من الفعل فهو من قَبِيل إبدال فعل مفرد من فعل مفرد، وليس من الجملة المكوّنة من الفعل والفاعل، والدليل على ذلك أنّ الفعل (البدل) جاء في الشواهد السابقة منصوباً، أومجزوماً، فهو بذلك تابع في إعرابه للمبدل منه . (شرح الفية)

فإن قيل: يقصد "قنعنا" من حيث تقييده بالماء و التمر لا من حيث تقييده بالأسودين و بالعكس.

قلت: لا فائدة فيه بل ذلك راجع إلى قصد الماء و التمر لا الأسودين و بالعكس، فالصواب ما قال التفتازاني من أن بدل الكل لا يأتي في الجمل، لأنه إنما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللّفظين و كون المقصود هو الثاني، و ذلك لا يتحقق في الجمل لاسيما التي لا محل لها من الإعراب، هذا كلامه، و الذي أفهمه منه أن المفردين يمكن اتحادهما ماصدقا و اختلافهما مفهوما، فيتبع أحدهما الآخر، و لا يكون توكيدا لفظيا له لعدم المرادفة، فيتصور حينئذ أن يكون الثاني مفردا بالذات دون الأول، بخلاف الجمل، فإنها إذا اتحد لفظها و معناها لم يتصور فيها سوى التوكيد، و كذا إذا اختلف لفظها و اتحد معناها لم يختلف مفهومها حتى يقصد الثاني دون الأوّل، لأنه لا معنى لها سواه، و ليس لها ما صدقا يفرض الاتحاد فيه دون المفهوم.

فإن قلت: "قام زيد قام أخوك" فأحد المفهوم من الثانية غير المفهوم من الأولى.

قلت: لا مدخل للمسند في اختلاف المفهوم، فأقول: المفهوم من أخوك غير المفهوم من زيد، و عرض من ذلك ما ذكرته، و الكلام في اختلاف يتحقق معه استقلال إحدى الجملتين بأسرها بالقصد، لأن الكلام في الجملة بتمامها، و العارض لا يتحقق به ذلك. فأخوك يمكن أن يكون مستقلا بالقصد، و قام أخوك بتمامه لا يعقل فيه ذلك، إذ لا فائدة في اعتبار قام الثاني، دون الأول، نظير ما تقدم في "قنعنا بالأسودين"، و لم أر من نزل كلام التفتازاني إلى الفهم.

و بدل البعض نحو: ﴿ أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ، أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴾ [1] [الشعراء: ١٣٢ و١٣٣].

و الاشتمال كقوله: (أقولُ له ارْحَلْ لا تُقِيمَنَّ عندنا ...) [2].

و هذا معنى قوله **(و جملة من جملة)**.

---

(1) وجه الاستشهاد: وقوع جملة "أمدكم" الثانية بدل بعض من كل من "أمدكم" الأولى؛ لأنها أخص منها؛ لأن "ما تعلمون" يشمل الأنعام وغيرها. (مصباح السالك)

(2) فجملة "لا تقيمن" بدل اشتمال من جملة "ارحل"؛ إذ يلزم من الرحيل عدم الإقامة. (ضياء السالك)

[إبدال الجملة من المفرد]

و عَطَفَ على مدخول مِن قوله (و منفرد) أي: و يجيء في كلامهم إبدال الجملة من المفرد كقوله:

إلى اللهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حاجةً و بالشَّامِ أُخْرى، كَيْفَ يَلْتَقِيانِ؟! [1]

أي: إلى الله أشكوا تعذر التقائهما، و هي بدل اشتمال وفاقا للفارضي رحمه الله، لا بدل كل، خلافا للتصريح، لأن تعذر الالتقاء ليس عين الحاجتين.

و قد يجيء عكس هذا، و مثل له في البحر فقوله: ﴿ وَ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا، قَيِّمًا ﴾ [الكهف: ١] بدل من جملة {لم يجعل له عوجا} لأنه في معنى جعله مستقيما، و لا حاجة له في الآية، و قد بسطنا الكلام عليها فيما لنا من التفسير.

و ينبغي كما قال ابن هشام: جواز إبدال الاسم من الفعل نحو: زيد يخاف الله متق، و العكس نحو: زيد متق يخاف الله. أُخْرى

و أجاز سيبويه و أبوالحسن رحمهما الله الإبدال في الحروف فقالا في آية ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ ﴾ [المؤمنون: ٣٥] بدل من الأولى. و الشطر الثاني في البيت مزيد على الخلاصة.

[حكم تقديم بدل الكل على المبدل منه]

[٧٤٠] وَ لا تُقَدِّمْ بَدَلَ الْكُلِّ [2] ....

معنى النهي أي: بدل الكل لا يقدم بحال أي: لا يقبل التقديم و لو زالت عنه البدلية، إذ لا تمكن إضافة أحدهما للآخر لما فيه من إضافة الشيء لنفسه، بخلاف بدل البعض و الاشتمال، فإنه يصح تقديمهما و إضافتهما للمبدل منه، فتقول: أكلت ثلثَ الرغيفِ، و أعجبني حسنُ زيدٍ.

و ليس معناه أنّ بدل الكل لا يتقدم و هو بدل، لأنّه لا خصوصية له بذلك، فإن التابع من حيث هو تابع لا يتقدم، و فيه أنه يمكن تقدم بدل الكل و يصير متبوعا و البدل منه تابعا، ففي المسألة نظر.

---

(١) و الشاهد: إبدال جملة "كيف يلتقيان" من المفرد -وهو حاجة وأخرى- و سوغ ذلك أن الجملة في التقدير بمنزلة المفرد. (ضياء السالك)

(٢) وَ لَا يَتَقَدَّم بدل الْكل على الْمُبدل مِنْهُ لِأَنَّهُ لَا يدْرِي أَيهمَا هُوَ الْمُعْتَمد عَلَيْهِ بِخِلَاف بدل الْبَعْض فَيقدم لَكِن الْأَحْسَن إِضَافَته نَحْو أكلت ثلث الرَّغِيف. (همع الهوامع)

[حكم حذف المبدل منه]

[٧٤٠] ﴿ .... وَ فِي جَـوازِ حَـذْفِ مُبْـدَلٍ خُلْـفٌ يَفـي ﴾

و في جواز حذف المبدل منه و إبقاء البدل قولان:

أحدهما: يجوز، و عليه الأخفش و ابن مالك نحو: "أحسن إلى الذي وصفت زيدا" أي: وصفته، فـ (زيدا) بدل من الهاء المحذوفة.

و ظاهر التسهيل أنه لا حذف، و إنما البدل أغنى عن المبدل منه، و تبعه الأشموني.

و في الخامس من المغني أنه قيل يحذفه في قوله تعالى: ﴿ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ ﴾ [النحل: ١١٦]، ﴿ و في كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسولاً مِّنكمْ ﴾ [البقرة: ١٥١] بناءً على أن (ما) في {كما} موصول حرفي، و رده فانظره.

و الثاني: لا يجوز، و عليه السيرافي رحمه الله، لأن المبدل منه للإسهاب، و الحذف ينافيه.

و في بحث الجملة المفسرة من المغني لم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان، و اختلف في المبدل منه ثم نقل عن البغدادي لأني على أنه لم يثبت حذفه، و أما البدل فلم يثبت حذفه كما أشار له في التصريح في آية ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَ صَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُم ﴾ [المائدة: ٧١]، و صرّح به يس رحمه الله في حاشيته. و البيت مزيد على الخلاصة .

❊ ❊ ❊

﴿ حُرُوفُ الْعَطْفِ[1] ﴾

[الواو]

[٧٤١] ﴿ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ لَدَى الْبَصْرِيَّة الْـــواوُ لا تَــرْتِيــبَ أَوْ مَعِيَّــة ﴾

تقدم في الإضافة الكلام على قولهم "لمطلق الجمع و الجمع المطلق" فانظره [2].

و **المعنى**: إن رأي البصريين أن "الواو" لمطلق الجمع [3] الصادق بعطف اللاحق على السابق نحو: ﴿ وَ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [4] [الشورى: ٣]، و العكس نحو: ﴿ كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَ إِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ [5] [الشورى: ٣]، و المصاحب نحو: ﴿ فَأَنْجَيْنَاهُ وَ أَصْحَابَ السَّفِينَةِ ﴾ [العنكبوت: ١٥] .

و لا تفيد [الواوُ] ترتيبا خصوصا، [خلافا] [6] لقطرب و ثعلب و طائفة.

و لا [تفيد] معية خلافاً لابن كيسان، و يدل للصحيح أنه لما نزل قوله تعالى ﴿ إِنَّ الصَّفا و الْمَرْوَةَ مِنْ شَعائِرِ اللهِ ﴾ [البقرة: ١٥٨] قال الصحابة: بأيهما نبدأ يا رسولَ الله؟ فسألوا وهم من أهل اللسان، و يدل له أيضا قوله تعالى ﴿ وَ قُولُوا حِطَّة و ادخلوا الْبَاب سُجَّداً ﴾ [الاعراف: ١٨١]، و في الآية الأخرى: ﴿ و ادخلوا الْبَاب سُجَّداً وَ قُولُوا حِطَّة ﴾ [البقرة: ٥٨] و القضية واحدة.

---

(١) (حروف العطف) أي: هذا مبحث حروف العطف، و يسمى المعطوف بها نسقا. (المنح الحميدة) + جاء في المواهب الحميدة: هو تابع يتوسَّط بينه و بين متبوعه أحد الحروف الآتية، إهـ

(٢) في بيت ٥٤٨. جاء في "الجني الداني في حروف المعاني" قال بعض العلماء: الصواب أن يقال: الواو لمطلق الجمع، لا للجمع المطلق. لأن الجمع المطلق هو الجمع الموصوف بالإطلاق، لأنا نفرق بالضرورة بين الماهية بلا قيد، و الماهية المقيدة، ولو بقيد لا. و الجمع الموصوف بالإطلاق ليس له معنى هنا، بل المطلوب هو مطلق الجمع، بمعنى أي جمع كان، سواء كان مرتباً أو غير مرتب. و نظير ذلك قولهم مطلق الماء، والماء المطلق.إهـ

(٣) لمطلق الجمع أي: الاجتماع في الفعل من غير تقييد بحصوله من كليهما في زمان، أو سبق أحدهما، فإذا قلت "جاء زيد و عمرو" يحتمل على السواء أنهما جاءا معا، أو زيد أولا، أو آخرا. (المطالع السعيدة)

(٤) وجه الاستشهاد: مجيء الواو حرف عطف لمطلق الجمع، عطف المتأخر في الحكم "إبراهيم" على "نوحا" المتقدم. (مصباح السالك)

(٥) وجه الاستشهاد: مجيء الواو حرف عطف لمطلق الجمع، عطف متقدم في الحكم على متأخر؛ لأن "الذين" معطوف على "الكاف" في إليك مع إعادة الجار. (مصباح السالك)

(٦) لفظ «خلافا» ساقط في النسخة التي بين يدينا .

[اختصاص الواو العاطفة]

[٧٤٢] ﴿ وَ خُصِّصَتْ بِعَطْفِ ما لا يُغْتَنى   وَ الْخاصِّ لِلْعامِّ وَ عَكْسِهِ هُنا ﴾

[٧٤٣] ﴿ وَ ذِي تَرادُفٍ وَ أَوْصافِ عَدَد   وَ ما اقْتَضى تَثْنِيَةً وَ ما اتَّحَد ﴾

[٧٤٤] ﴿ عامِلُهُ مَعْ سابِقٍ مَعْنىً إِذا   يُحْذَفُ، وَ التَّضْمِينُ أَوْلى فَخُذا ﴾

معنى تخصيص الواو بذلك أنه مقصورٌ عليها لا يستعمل فيه غيرها، و وجهه في الحرف المرتب اقتضاؤه بثبوت الحكم للأول وَحْده، و الفرض أن ذلك الحكم من المعاني النسبة لا يتصور إلا بين اثنين فصاعداً، و وجهه في حتى اختصاصها بالبعض و الغاية، و أما ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾ [البقرة: ۶] فلنا فيها رسالة تضمنها حاشيتنا إن شاء الله تعالى.

١- **[و خصصت بعطف ما لا يغتنى]**[١] و المراد بما لا يغتنى به: ما لا يتم المعنى به بدون التابع مما يبد معنىً نسبياً كالتخاصم و البينية، و كما لا يجوز اختصم زيد ثم عمرو لا يجوز اختصم الزيدان ثم عمرو، لأنّ الحكمَ لا يثبت لعمرو وحده، و لأن الزيدان هنا كزيد في المثال الأول. و (**يُغتنى**) بالبناء للمفعول صلة (ما)، و الرابط مقدّر أي: به.

٢- **[و الخاص للعام]**: و اختصت الواو أيضا بعطف الخاص على العام نحو: ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَ الصَّلاةِ الْوُسْطَى ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

٣- (**و عكسه**)[٢] نحو: ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَ لِوَالِدَيَّ وَ لِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [نوح: ٢٨]، و ذلك لأنّ اندراج الخاص في العام ينافي تأخر ثبوت الحكم له ، أو تقدمه.

---

(١) تختصّ (الواو) من بين حروف العطف: بأنها تعطف اسماً على اسم لا يَكْتَفِي الكلام به (أي: لايكتفي المعنى بذكر المعطوف عليه) نحو: اختصم زيدٌ و عمرٌو , و لو قلت: اختصم زيدٌ, لم يجز لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين فصاعداً. (شرح ألفية)

(٢) عطف العام على الخاص؛ فـ"المؤمنين" و"المؤمنات" أعم ممن دخل بيته مؤمنا. (مصباح السالك)

٤- **[و ذي ترادف]**: و اختصت أيضا بطعف المرادف نحو: ﴿ إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّـي وَ حُزْنِـي إِلَـى اللَّـهِ ﴾ [يوسف: ٨٦] و قوله (... و ألفى قَوْلَهَا كذبا و مينا) [١].

٥- **[و أوصاف]**: و بعطف بعض النعوت على بعض، و قد تقدم [٢].

٦- **[و عدد]**: و بعطف العقد على النيف [٣]، و قد تقدم.

٧- **[و ما اقتضى تثنية]**: و بعطف ما حقه التثنية أو الجمع كقوله:

إِنَّ الرَّزِيَّـــةَ لا رَزِيَّـــةَ مِثْلُهـــــا   فُقْــــدَانُ مثـــلِ مُحَمَّـــدٍ و مُحَمَّـــدِ [٤]

و قوله:

أَقَمْنَا بهَـــا يَوْمًـــا وَ يَوْمـــا و ثالثا   وَ يَـوْمـــا لَـــهُ يَوْم الترحـــل خَامِـــس [٥]

٨- **[و ما اتحد عامله مع سابق معنى إذا يحذف]**: و بعطف عامل قد حذف و بقي معموله على عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد نحو:﴿ وَ الَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَ الْإِيمَانَ ﴾ [الحشـر: ٩] أي: و

---

(١) الشاهد فيه قوله «كذبا و مينا» حيث عطف بالواو فوله "مينا" و معناه الكذب على قوله "كذبا" و هما مترادفـان، و هذا شاهد على أن الواو اختصت بعطف المرادف على مرادفه. (محمد الگزنى)

(٢) نحو : {هو الأول و الآخر والظاهر والباطن} .

(٣) نحو: واحد وعشرون ... سبعة وثلاثون ... خمسة وأربعون ... و.....، (النحو الوافي)

جاء في حاشية النحو الوافي: العقد هو: العدد الذي يجيء ترتيبه عاشرًا بين الأرقام المتسلسلة المرتبة قبله. و تحصر العقود في لفظ: عشرة، عشرين، ثلاثين، أربعين، خمسين، ستين، سبعين، ثمانين، تسعين، والصحيح تسمية: "مائـة" و"ألف" و مركباتهما "عقدًا" أيضًا أما "النيف" فكل عدد يكون ترتيبة المتسلسل بين عقدين؛ و منه: أحد عشر، اثنـان و عشرون، ثلاثة و ثلاثون، خمسة وأربعون. وثلاثون، خمسة وأربعون .

(٤) الشاهد قوله "محمد و محمد" حيث عطف بالواو ما حقه التثنية. (محمد الگزنى)

(٥) الشاهد فيه قوله "يوما و يوما و ثالثا" حيث عطف بالواو ما حقه الجمع، فكان حقه أن يقول: ثمانية أيـام، لأن يـوم الترحل خامس لليوم الأخير، فيكون يوم الترحل الثامن بالنسبة إلى أو يوم. (محمد الگزنى)

ألفوا الإيمان، إذ التبوؤ هو: التهيؤ[1]، و هو لا يناسب الإيمان، و لا شاهد في ذلك لأن التبوء بمعنى اللّزوم و هو مناسب. و من ذلك قوله: (علفتها تبنًا وماء باردًا ...)[2]. و قوله: (... و زَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا)، و قد تقدم.

قوله (و ما اتحد) عطف على (ما لا يُغتنى) أي: و بعطف معمول اتحد عامله مع عاملٍ سابق معنىً إذا يحذف ذلك العامل، و معنى اتحاد العاملين معنى أن يجمعهما معنى واحد، فـ (تبوء) و (ألفوا) يجمعهما معنى اللزوم، و (علفت) و (سيقت) يجمعهما معنى الانالة، و (زججن) و (كحلن) يجمعهما معنى التحسن.

و ذهبت طائفة إلى أن العطف فيما ذكر من عطف المفردات بتضمين الفعل الأول معنىً يتسلّط به على الاسمين، فيضمن معنى زججن حسن، و عليه القياس.

و الأكثرون على أنّ التضمين مقيس، و ضابطه أن يكون الأول و الثاني يجتمعان في معنى عام، و إلى هذا أشار بقوله (**و التضمين أولى فخذا**)[3].

و هذه المسائل مزيدة على الخلاصة.

([1]) كذا في شرح التصريح، و في النسخة «التبوؤ التيهأ».

([2]) فقوله (ماءً) لا يعطف على (تبنا)؛ لأنّه لا يصحّ قولك: علفتها تِبْنا وعلفتها ماءً بارداً؛ لأن الماء لا يُعْلَف بل يُسْقَى؛ إذ معنى علفتها: أَطْعَمْتُها وقدَّمت لها ما تأكله . فنقول (تبنا) مفعول به لفعل محذوف تقديره: وسَقَيْتُها ماءً، ثم الواو تعطف فعل المحذوف (سقيتُها) و باقيا معموله (ماءً بارداً) على عامل سابق: (علفتها تبناً) حيث يجمع العاملين (علفتها وسقيتها) معنى واحد أطعمتها أو غذيتهما وهذا العطف من خصائص الواو. (شرح ألفية بتغيير)

([3]) ذهب بعضهم كالجرمي والمازني والمبرد وأبي عبيدة والأصمعي واليزيدي وغيرهم من العلماء إلى أن "ماء" معطوف على قوله "تبنا" بعد التأويل في العامل؛ أي: لا يبقى معنى علفتها: "أطعمتها" وقدمت لها ما تأكله -كما هو معناه الوضعي- بل يضمن معنى أعم منه؛ كأن يراد به: "قدمت لها" أو: "أنلتها" أو: أعطيتها ونحو ذلك. (مصباح السالك) + و اختار الناظم هذا القول فقال (**و التضمين أولى**).

[الفاء]

[٧٤٥] ﴿ الفَــاءُ لِلسَّبَــبِ وَ التَّعْقِــيبِ بِحَسَــبِ المَقَــامِ وَ التَّرْتِيــبِ ﴾

"الفاء" من حروف العطف، و تكون للسبب، و ذلك إذا عطفت جملة على جملة نحو: ﴿ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾ [(١)] [القصص: ١٥]، أو صفة نحو: ﴿ لاكلُونَ مِنهَا فَمَالِئُونَ مِنهَا الْبُطُونَ ﴾ [الصافات: ٦٦]. ﴿ فشاربون عليه من الحميم ﴾ [الواقعة: ٥٤].

و تفيد مع ذلك التعقيب و هو الترتيب بلا مهلة، و تجيء له وحده نحو: "جاءني زيد فعمرو" [(٢)]. و التعقيب في كل شيء بحسبه نحو: ﴿ وَ الَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى، " فَجَعَلَهُ غُثَاءً " أَحْوَى ﴾ [الأعلى: ٤-٥] و هذا معنى قوله (**بحسب المقام**) أي: كونها للترتيب بلا مهملة لا ينافي كون الثانية في المرتب مما يحصل بتمامه في زمان طويل، إذا كان من أول متعقبا كقوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [الحج: ٦١] فإن الاخضرار يبدئ عقب نزول المطر، لكن يتم في مدة، و لو قيل: ثم تصبح نظرا إلى تمام الاخضرار جاز.

و قد بان أن التعقيب يتضمن الترتيب، فعطْفُه عليه من باب عطف الأعم على الأخص.

و قد يكون الترتيب ذكريا[(٣)] كما في عطف المفصل على المجمل نحو: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ [البقرة: ٣٦] ﴿ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا ﴾ [النساء: ١٥٣].

---

(١) وجه الاستشهاد: وقوع الفاء حرف عطف يفيد التعقيب والترتيب ومقتضيا التسبب؛ لأن جملة {قَضَى عَلَيْهِ} متسببة عن الجملة الأولى: {وَكَزَهُ مُوسَى}؛ فالمعطوف عليه سبب في حصول المعطوف. (مصباح السالك)

- و نحو: رمى الصياد الطائر فقتله.

(٢) معناه: أن زيداً جاء أولاً- و هذا هو الترتيب - وأنَّ عَمْراً جاء بعده مباشرة بلا مُهْلَة زمنيَّة بينهما - وهذا هو التعقيب- . (شرح ألفية)

(٣) الترتيب نوعان: ١-المعنوي، ٢- و الذكرى، والمراد بالترتيب المعنوي: أن يكون زمن تحقق المعنى في المعطوف، متأخرا عنه في المعطوف عليه؛ نحو: من الخير الإنصات؛ فالسماع، فمحاولة الفهم. أما الترتيب الذكري، فهو: وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب التحدث عنهما، لا بحسب زمان وقوع المعنى على أحدهما؛ نحو: حدثنا المعلم عن أبي بكر فعثمان فعمر. (مصباح السالك)

[اختصاص الفاء]

[٧٤٦] وَ خُصِّصَتْ بِعَطْفِ جُمْلَـةٍ خَلَـت   مِنْ عائِـدٍ، وَ ما لِتَفْصِيـلٍ جَلَـت

قوله (و خصصت...) الخ أعم من قول الخلاصة «و اخصص بفاء ... الخ»[١] لأنه تتدرج فيه الصلة نحو: الذي يطيرُ فَيَغْضَبُ زيدٌ الذُّبابُ[٢]، و الخبر نحو: ﴿ فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [الحج: ٦٣] و الصفة نحو: مررت برجل فيبكي فيضحك عمرو، و الحال نحو: جاء زيد يبكي فيضحك عمرو.

و سِرُّ ذلك ما فيها من معنى السببية التي تجعل الشيئين كالشيء الواحد. و قد تقدمت مقالة ابن أبي الربيع في المبتدأ.

و كما تجيء لما ذكر تجيء لعكسه فتعطف الجملة المشتملة على الرابط على الخالية منها كقوله:

وإنسانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الماءُ تارَةً   فَيَبْدو و تاراتٍ يَجُمُّ فيَغْرَقُ[٣]

قوله (و ما لتفصيل) عطف على (جملة)، و اختصت بعطف المفصل على المجمل لدلالتها على أن ما بعدها مرتب على ماقبلها[٤]، و قد سبق تمثيل ذلك، و تكون حينئذ للترتيب الذكري.

---

(١) قال ابن مالك: وَ اخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ   عَلَى الَّذِى اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

(٢) فجملة (يغضب زيدٌ) لاتصلح أن تكون صِلَة للموصول (الذي) لعدم اشتمالها على ضمير يعود إلى الاسم الموصول، وهي معطوفة (أي: جملة يغضب زيد) بالفاء على جملة (يطير) التي تصلح أنْ تكونَ صِلَةً للاسم الموصول (الذى) لاشتمالها على ضمير مستتر، تقديره (هو) يعود إلى الاسم الموصول . و لا يصلح هنا في هذه الأمثلة غير الفاء من حروف العطف , فلو قلت: ويغضب زيد , أو: ثمَّ يغضب زيد ,لم يَجُز؛ لأن الفاء تدلّ على السَّبَبِيَّة فاسْتُغْنِي بها عن العائد , أما إذا قلت: الذي يطيرُ ويغضبُ منه زيدٌ الذبابُ , فجائز لأنك أَتَيْتَ بالضمير الرَّابط . (شرح الفية)

(٣) الشاهد: عطف جملة "فيبدو"- وهي تصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ، وهو "إنسان"؛ لاشتمالها على ضمير يعود إليه- على جملة لا تصلح لذلك لخلوها من ذلك الضمير؛ وهي جملة "يحسر الماء". (ضياء السالك)

(٤) نحو: "زيد توضأ، فغسل وجهه ويديه، ومسح برأسه، و رجليه".

[ثُمّ]

[٧٤٧] وَ ثُـمَّ للتَّشْرِيـكِ و التَّرْتِيبِ مَـع تَأَخُّـرٍ، وَ مَوْقِـعَ الْفا قَـدْ تَقَـع

خصصها بالتنصيص على إفادتها للتشريك للردّ على الأخفش و الكوفيين القائلين أنه قد يتخلف معها، و قد ردّه في المغني كما ردّ قول من زعم عدم اقتضائها للترتيب فانظره.

و أشار بقوله (مع تأخر) إلى وجه مفارقتها للفاء، فإنها و إن شاركتها في اقتضاء التّشريك و الترتيب لكن "الفاء" للتعقيب و "ثم" للتراخي. و قد تقع موقع الفاء [١] كقوله:

كَهَـزِّ الرُّدَيْنِـيِّ تَحْـتَ الْعَجَـاجِ جَـرَى فِـي الأَنَابِيْـبِ ثُـمَّ اضْطَـرَبْ [٢]

[حتى و شروطها]

[٧٤٨] حَتَّـى كَـواوٍ، ثُمّ لَيْسَـتْ تَتْبَعُ إِلَّا كَـبَعْـضٍ غـايَـةً لا يُـجْمَـعُ

تشبيها بالواو في أنها لمطلق الجمع، و في الحديث «كُلُّ شَيءٍ بقضاءٍ و قَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزُ، وَ الْكَسل» [٣] مع أنه لا ترتيب بين المقدورات في كونها بالقضاء و القدر.

١- لكنها لا يعطف بها إلا ما هو كالبعض كقوله:

أَلْقَـى الصَّحِيفَـةِ كَـي يُخَفِّـف رَحْلَـهُ و الزَّادَ حتَّـى نَعلَـه أَلْقَاهَـا

فإن (النعل) ليست بعضا من الصحيفة و الزاد، لكنها كالبعض، لأن المعنى ألقى ما يثقله.

و تقول: "أعجبتني الجارية حتى كلامها" لأنه كالبعض منها.

و يفهم من هذا أنها تعطف البعض بالأولى نحو: أكلتُ السمكةَ حتى "رأسَها".

٢- و يشترط في المعطوف بها أيضا أن يكون غاية لما قبله في زيادة أو نقص [٤] حِسيين أو معنويين. و قد اجتمع المعنيان في قوله:

---

(١) فتفيد الترتيب بلا مهلة. (المطالع السعيدة)

(٢) الشاهد: في قوله: "ثم اضطرب"؛ فإن "ثم" هنا بمعنى الفاء: لأن اضطراب الرمح يحدث عقب اهتزاز أنابيبه مباشرة في لحظات من غير مهلة. (ضياء السالك)

(٣) رواه مسلم بلفظ "حتى العجز و الكيس" رقم (١٨ - ٢٦٥٥)، و رواه احمد في المسند رقم (٥٨٩٨).

(٤) فالزيادة نحو: مات الناسُ حتى الأنبياء، فالأنبياء بلغوا الغايه في الزّيادة على الناس في كل شيء. و النّقص نحو: منع البخيلُ مالَه حتى الريالَ. فالريال بلغ الغاية في النَّقص بالنّسبة للمعطوف عليه (ماله). (شرح ألفية).

قَهَرْنَاكُــمُ حتَّى الكُمَــاةَ، فأنتــم تَهَابُونَنَــا حتَّــى بَنِينَــا الأصَاغِــرَا [١]

فهي تفيد الترتيب و التدريج باعتبار القوة و الضعف، و الترتيب المنفي معها هو الزماني. و هذا معنى قوله (غاية).

٣- و أشار بقوله (لا يجمع) أي: لا يكون المعطوف بها مجموعا أي منضما بعضه إلى بعضٍ بالإسناد إلى أنه يشترط في المعطوف بها أن يكون مفردا، فلا تعطف الجمل، و هذا رأي الجمهور. و أجاز ذلك ابن السيد فتقول: "أكرمت زيداً بكلِ ما أقدر عليه حتى أقمت نفسي خادماً له".

قوله (تتبع) مضارع تبع مبني للفاعل خبر (ليس)، و المستثنى بإلا مقدّر أي: ما هو كبعض. و (غايةً) و (لا يُجمع) بالبناء للمفعول حالان.

[أَمْ]

[٧٤٩] ﴿ أَمْ بِاتِّصَالٍ بَعْدَ هَمْزَةٍ كَأَيْ أَوْ مَا تُسَوِّي بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ أَيْ ﴾

[٧٥٠] ﴿ مُؤَوَّلاً بِمُفْرَدَيْنِ [٢] وَ الَّتِي ذاتُ انقِطَاعٍ كَأَبَلْ قَدْ وَفَتِ ﴾

من أدوات العطف "أم"، و هي ضربان: [الضرب الأول] متصلة [٣]، و هي الواقعة بعد:

أ- همزة الاستفهام التي يطلب بها التعيين، و هي المفسرة بأي الاستفهامية، سواء كانت لتعيين المسند إليه نحو ﴿ أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ ﴾ [النازعات: ٢٧]، أو المسند نحو: ﴿ أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُون ﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

ب- أو بعد همزة التسوية، و هي الواقعة بعد لفظة "سواء" و نحو "ما أدري" و "ليت شعري" كقوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُم ﴾ [البقرة: ٦]، و لا تقع إلا بعد جملتين إما اسميتين

---

(١) الشَّاهد الأول: قهرناكم حتى الكماة. فالمعطوف (الكماة) و هم الفُرسان المسَلَّحُون بلغوا الزيادة بالنسبة إلى المعطوف عليه الضمير (كم) و الفرسان جزء من الضمير. الشاهد الثاني: تهابوننا حتى بنينا. فالمعطوف (بنينا) و هم الصّغار بلغوا النّقص بالنسبة إلى المعطوف عليه الضمير (نا) و هم الرجال، و البنون جزء من آبائهم. (شرح ألفية)

(٢) سُمّيت أم مُتَّصلة؛ لأنّ ما قبلها، وما بعدها لا يُسْتَغْنىَ بأحدهما عن الآخر. (شرح الفية)

(٣) أشار إلى هذا القسم بقوله (أم باتصال ...) الى قوله (مؤولا بمفردين).

كالآية الأولى و الثانية، و إما فعليتين كالثالثة، و إما مختلفتين نحو: ﴿أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، و يجب تأويلها بالمفردين كما يظهر من الأمثلة.

قوله (**أم**) مبتدأ، و (**باتصال**) خبره أي: توصف بالاتصال، و يقال فيها في الاصطلاح متصلة. و (**بعد همزة**) حال، و (**كأي**) نعت لهمزة، و (**ما**) زائدة، و (**تُسَوي**) مضارع سوى بين الشئين عطف على الصفة، و (بين) ليس متعلق بتسوي و إن صح معنىً، لعدم اختصاص الكون بين الجملتين بالواقعة بعد همزة التسوية، بل هي حال من الضمير المنتقل للخبر، أو متعلق بمحذوف أي: و تقع هي أي: أم.

و أشار بـ أي التفسيرية إلى بيان مراده بالجملتين، و المعنى: أن جملتين مؤولتين بالمفردين، و أفرد الضمير باعتبار ما ذكر.

و الضرب الثاني: المنقطعة، و هي بمعنى (أ + بل) فتفيد الاستفهام و الإضراب [1]، و ظاهره أنها تفيدهما مطلقا، و هو رأي البصريين. و منه قولهم "إنّها لإبِلٌ أَمْ شَاءٌ" المعنى: (بل أ هي شاءٌ).

و قدرنا بعدها المبتدأ لأنها لا تدخل إلا على الجمل، و قد بان من التقدير أن الإضراب سابق على الاستفهام عكس ما يوهمه المتن.

و ذهب الكوفيون إلى أنّ معنى الاستفهام غير لازم لها، و عليه مرّ في الخلاصة، و استدل له بنحو ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [الرعد: ١٦] إذ ليس المعنى على الاستفهام.

قال الدماميني رحمه الله: أما الحقيقي فنعم، و أما الإنكاري فلا. و استدل له أيضا بأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَ النُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]، ﴿أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤]. و ظاهر المتن أن المنقطعة عاطفة كظاهر الخلاصة.

و قال المغاربة: إنها ليست للعطف، و على الأوّل فالعطف في قولهم "إنها لإبل أم شاء" من عطف الإنشاء على الاخبار بناءً على جوازه "أم" من عطف القصة على القصة.

---

[1] هذا معنى قوله (وَ الَّتي ذاتُ انقِطاعٍ كَأَبَلْ قَدْ وَفَتِ). جاء في المنح الحميدة: و سميت منقطعة لأن الجملة بعدها مستقلة. إهـ جاء في معاني النحو: أم المنقطعة نحو (إن هذا القادم محمد أم خالد) أي بل أهو خالد؟ و ذلك أنك كنت ترى أن القادم محمد، ثم ظهر لك أنه غير محمد، فظننت أنه خالد فقلت مستفهما (أم هو خالد؟) أي: بل هو خالد فصدر الكلام يقين و آخره سؤال. إهـ

و أجاز في التسهيل مجيئها لعطف المفرد.

قوله (**ذات انقطاع**) خبرٌ لمضمرٍ محذوف أي: هي. و جملة (**قد وفت**) خبرُ (**التي**).

و يفهم من المقابلة بين الضربين أن المنفصلة لا تقع بعد همزة الاستفهام و لا بعد همزة التسوية.

[أوْ]

[٧٥١] ﴿ خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ وَ أَبْهِمْ وَ اشْكُكْ أَوْ كَبَلْ وَ كَالْواوِ لِأَمْنِ خُذْ بِأَوْ ﴾

من أدوات العطف "أو"، و تجيء لـ [معان]:

١- التَّخيير كـ "تَزَوَّجْ هنداً أو أختَها".

٢- الإباحة[١] كـ "جالسِ العلماءَ أو الزهادَ". و نسبتهما لها على سبيل التجوز، إذ هما من معاني الأمر كما في التلويح و غيره، و علاقة المجاز أنها قرينة لاستعمال صيغة الأمر فيهما.

٣- التَّقسيم نحو: "الكلمة اسم أو فعل أو حرف".

٤- الإبهام نحو جاءني زيدٌ أو عمرٌو"، و أنت تعلم عين الجائي منهما و لكنك تبهم على السّامع.

٥- الشك كالمثال [٢]، و لكنك لا تعلم عين الجائي.

٦- الإضراب عند الكوفيين و أبي علي نحو: "أنا أسافر أو أقيم" تريد الاضراب [٣].

٧- و كالواو [٤] كقوله: (جاءَ الخِلاَفَةَ أوكَانَتْ له قَدَراً ....) [٥] و هذا مقيد بما إذا أمن اللبس احترازا من نحو "جاء زيدٌ أو عمرٌو" تريد جاءا معا.

قوله (**أو**) متنازع فيه بين (**خَيِّر**) و ما بعده، و مفعول (**خذ**) مقدّر أي:خذها، و (**كبل**) متعلق به، و كذا (**كالواو**)، و فصل هذين عن ما قبلهما لقلتهما و الخلاف فيهما، و اللام في (**لأمن**) بمعنى مع، و (**أمن**) مصدر.

---

(١) و الفرق بين الإباحة، والتّخيير: أنَّ الإباحة يمكن فيها الجمع بين الْمُتَعَاطِفَيْنِ , أما التخيير فيمتنع فيه ذلك. (شرح الفية)

(٢) نحو: جاء زيدٌ أو عمرٌو , إذا كنت شاكّا في الذي جاء منهما . (شرح الفية)

(٣) كأنك قلت: لا، بل أقيم".

(٤) أي: تستعمل (أو) بمعنى الواو.

(٥) أي: (جاء الخلافة وكانت له قدراً) فـ (أو) هنا بمعنى (الواو) وذلك لأنها مفهومة واضحة المعنى لا تُوقِعُ السَّامع في لَبْسٍ . (شرح ألفية)

[إمّا]

[٧٥٢] ﴿ وَ مِثْلُ أَوْ إِمَّا [١]، وَ ذي لَمْ تَعْطِفِ وَ خُصَّتِ الْواوَ [٢] وَ مِثْلَها قُفِّي ﴾

(مثل أو) خبر **(إمّا)** بكسر الهمزة، و قد تفتح كقوله:

سأحمل نفسي على حالة فأمّا عليها و أمّا لها

و منه قراءة أبي الشمال ﴿ أَمَّا شَاكِرًا وَ أَمَّا كَفُورًا ﴾ [الإنسان: ٣] بالفتح، خلافا للكشاف في قوله: «تقديرها: إما شاكرا فبتوفيقنا و إما كفورا فبسوء اختياره» ، فإنه مبني على اعتزاله، و جواب إما لا يحذف على أنه لو صحّ لكان التقدير: إما شاكراً فمثاب و إما كفوراً [٣] فمعاقب.

و **(ذي)** مبتدأ إشارة لـ **(إمّا)**، و **(لم تعطف)** خبره، يعني: أن المثلية المتقدمة في المعنى فقط من تخيير و ما معه، و يحمل على المعاني المتفق عليها لا فيه و في العطف، فإن الصحيح أنها غير عاطفة: لمجامعتها الواو لزوماً فهي العاطفة، و لا يمنع منه ما مرّ من أنها لمطلق الجمع و لا جمع هنا في المعنى، لأن ذلك إذا لم توجد قرينة تصرف عنه، و هي هنا إمّا، و على هذا نبه بقوله **(و خصت الواو)**. و **(مثلها)** مبتدأ و **(قُفي)** بالبناء للمفعول خبره أي: و مثلها قفي بها، فعلم منه أنه لابد من تكرارها، و أن المختلف فيه بالعطف و عدمه الثانية لا الأولى.

و قد يستغني عن الأولى بالثانية كقوله:

و تُلِمُّ بدار قَد تقَادَمَ عَهدُها وإمّا بأَمْوات أَلَمَّ خَيَلُها

و قد يستغني عن الثانية بأو كقراءة أبيّ: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لإما عَلَى هُدىً أَوْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ ﴾ [سبأ: ٢٤].

([١]) (إمَّا) تُفيد باتّفاق ما تُفيده (أو) فتكون: ١- للتّخيير نحو: خُذْ من مالي إمَّا درهماً وإمَّا ديناراً . ٢- للإباحة , نحو: جالسْ إمّا الحسنَ وإما ابنَ سِيرينَ . ٣- للتقسيم , نحو: الكلمة إمَّا اسم، وإمَّا فعلٌ، وإما حرف . ٤- للإبهام، والشّك , نحو: جاء إمَّا زيدٌ وإما عمرٌو. (شرح ألفية)

([٢]) يعني: ليست إما هذه عاطفة خلافا لبعضهم وذلك لدخول الواو عليها وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف. (ابن عقيل) + قوله (و ذي لم تعطف) بل العطف للواو التي قبلها، خلافا لأكثر النحويين، هذا إذا كان العطف صيغة معلوم، و أما إذا كان صيغة مجهول فالمعنى أن إما لم تعطف بل هو عاطف. (ابن القره داغي)

([٣]) في النسخة «إما كفور فمعاقب».

[لا]

[٧٥٣] ﴿ نِــداءً اثْباتــاً وَ أَمْـراً "لا" تَلـي وَ الشَّـرْطُ فِـي الثَّـانِي عِنادُ الْأَوَّلِ [1] ﴾

مثال النداء: "يا ابنَ أخي لا ابنَ عمي". و زعم ابن سعدان أن هذا ليس من كلامهم، و أيده بعضهم بأن الإنشاء لا يقبل النفي. قال الدماميني: و ليس بشيء لجواز "بعتك العبد لا ثوبه". إهـ

قلتُ: إذا قلتَ "ضربت زيداً لا عمراً" فالعطف و إن كان من عطف المفردات لكن باعتبار نسبة العامل، فليس المنفي ذات عمرو، بل ضربك إياه، و حينئذ فلا يجوز "بعتك العبدَ لا ثوبهَ" في مقام إنشاء البيع، لأنه لا معنى لإنشاء عدم البيع للثبوت، إذ العدم ثابت.

فإن قلت: نفى إنشاء بيع الثوب لا إنشاء انتفائه.

قلت: نفي الإنشاء إخبار، فيلزم استعمال العامل الواحد في الإنشاء و الإخبار، و اختلاف نسبته لمعموله بذلك، فالصواب أن يقال: "بعتك العبد بدون ثوبه"، و مثل هذا يقال في مثال النداء، نعم قد يخاف المنادى لشخص معين توهم غيره لكونه هو المنادى فتقول تحرزا عن ذلك: لا أريد عمرا أو لم أعن عمرا، و يكون اخبارا على جهة الاستئناف.

و مثال الاثبات: "جاء زيدٌ لا عمروٌ"، و من ثم منع السكاكي و من تبعه "ما قام القومُ إلا زيدٌ لا عمروٌ"، و كذا يمتنع إن جعل العطف على المستثنى، قال الدماميني عن السبكي: لأن شرط "لا" أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها ليدل عليه صريحا تأكيد المفهوم، فيكون منطوق ما قبلها الثبوت، و المستثنى عكس ذلك، لأن الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق. إهـ

قلت: لا يقال الثبوت لمقابل معطوفها و لو بطريق المفهوم كاف في تحقق كونها لتأكيد المفهوم لأنها حينئذ لتأكيد مفهوم المفهوم، و مفهوم المفهوم غير معتبر، نعم كون الثبوت في الاستثناء بالمفهوم غير

---

(1) الثامنة من حروف العطف: (لا) و في العطف بها شرطان:

أ- أن تقع بعد النداء، أو الاثبات، أو الأمر.

ب- أن يكون الثاني -أي: المعطوف- معاندا للمعطوف عليه نحو: "أقبل رجل لا إمرأة"، فلا يقال: "أقبلت هند لا إمرأة". (م)

متفق عليه، و بهذا يعرف ما في قول الدماميني يقع في كلام الزمخشري و غيره من العلماء مثل هذا التركيب، و يظهر أنه صحيح على أن يجعل الواقع بعد (لا) ليس معطوفا على المستثنى منه المنفي على مقدّر، و التقدير: قام زيد لا غيره، و يدل على المحذوف الاستثناء من النفي فتأمله إهـ لأنه مبني على اعتبار مفهوم المفهوم، فيكون نفي القيام عن عمرو مستفادا من اثبات القيام لزيد حتى تكون لتأكيد ما أفهمه الخطاب، فالظاهر أن من ارتكبه يبنى على أن إفادة الاستثناء لنقيض الحكم السابق منطوق.

و **مثال الأمر:** "اضرب زيداً لا عمراً"، و يأتي فيه عين الإشكال المتقدم في "بعت العبد لا ثوبه" و يقال: أين منفي لا؟ فإن قيل: عمرو، فغير معقول، و إن قيل: اضرب فكذلك، و لسنا نبني على صحة تقدير العامل مع المعطوف حتى يرد علينا "اختصم زيد و عمرو" و "جلست بين ابني زيد و عمرو" فالظاهر أن عمرا في مثله مفعول بمقدّر، و لا ناهية، و لا عطف، و دليل الأمر أي: لا تضرب عمرا. و هذا أحد شروط العطف، وهو كونها بعد أحد الثلاثة على ما قالوا.

فقوله (لا) مبتدأ، و (تلي) خبره، و (نداء) و ما بعده مفعول تلي. و قد يؤخذ منه أنها لا تأتي بعد استفهام، و لا تمن، و لا عرض، و لا تخصيص، و صرح بذلك الرضي، و هو ظاهر لما سبق، و ما في ابن قاسم و الشاطبي مما يخالف بعض ذلك غير ظاهر.

و **يشترط للعطف بها أيضا:** أن يكون متعاطفاها متعاندين لا يصدق أحدهما على الآخر، نص عليه السهيلي، و الأبدي، و أبوحيان، و ابن هشام.

قال السهيلي: شرطها أن يكون ما قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها فيجوز "جاءني رجل لا إمرأة" و يمتنع: جاءني رجل لا زيد، قال الأبدي: لأنها إنما تستعمل لتوكيد النفي.

قال تقي الدين السبكي: و خطر لي في ذلك أمران آخران:

أحدهما: أن العطف يقتضي المغايرة، و المغايرة في إطلاق أكثر الناس تقتضي المباينة، و إن كان التحقيق أن بين الاعم و الأخص و بين الجزء و الكل مغايرة، فحينئذ يمتنع: جاءني زيد لا عمرو، لعدم المباينة، فإن أردت برجل غير زيد جاز، و ليس مما نحن فيه الثاني أنه إذا أردت الإخبار بقيام زيد و الإخبار بنفي قيام رجل المحتمل له و لغيره فمتناقض، و إن أردت الإخبار بقيام رجل غير زيد فطريقك أن تقول غير زيد. إهـ و أقره الدماميني بعد نقله.

قلت: أما تعليل السهيلي و الأُبّدي فقد ضعفه تقي الدين بأنه مبني على اعتبار مفهوم اللقب و معلوم ما فيه، و أما الأول من تعليل تقي الدين فواضح الضعف، لأن المعتبر في صحة العطف مطلق المغايرة لا خصوص المباينة، بدليل صحة عطف الأخص على الأعم، و العكس، و البعض على الكل.

فإن قيل: نشترط المباينة مع (لا) لأنها لنفي ما أوجب قبلها، قلنا: يتوقف تحقق ذلك على أن يكون نفيه عن معاند ما قبلها.

فإن قيل: عطف الأخص و عكسه بغير لا فيه فائدة التأكيد بخلاف لا.

قلت: و معها فائدة التخصيص و الاخراج الذي هو أظهر من التوكيد، و أما الثاني من تعليلية فلا نسلم التناقض في شقه الأول بأن نقول هو من باب التعيين و رفع الاحتمال، فإن رجل قبل ذكر زيد و غيره و بعد ذكره يزول احتماله له، و تتعين إرادة غيره نظير ما يقولونه في نحو "أنت ابني حقا" و تكون حينئذ للتخصيص و الإخراج.

فإن قيل: قد ذكر في كلامه أنه لم ير من عدّ (لا) من حروف الاستثناء.

قلت: ليست منها، و لا يلزم من استفادة الاخراج معها كونها منها، بل نقول هذا من الاخراج بالعطف كما جاء في كلامهم الاخراج بالبدل و نحوه، و بالجملة فالاخراج غير مقصور على الاستثناء، و لا يلزم من ثبوت الأعم ثبوت الأخص.

و الذي يظهر لي أن الاشتراك صحيح و إن وجهه أن العطف بها من طرق القصر فإذا قلت: "جاءني زيد لا عمرو" فأنت قاصد للرد على من يعتقد العكس أو الاشتراك أو ثبوت المجيء لأحدهما من غير تعيين، و هذه الاعتقادات لا تتصور في جاءني رجل لا زيد، إذ لا يعتقد أحد أن الجائي زيد لا رجل غير مقيد بغير زيد للتناقض، و لا يكون العطف للتخصيص لتقدم الأخص، و لأن الجائي زيد و رجل غير مقيد بغير زيد، لأن الاشتراك إنما يعقل مع التعدد، و هو إنما يكون مع تقييد رجل بالغيرية، و لأن الجائي أحدهما، و غير تعيين كذلك، لأن الاحتمال و عدم التعيين فرع الاشتراك الذي هو فرع التعدد، و بهذا يظهر لك أنه يجوز "جاء الناس لا زيد" لكن في خصوص الرد على معتقد الشركة، إذ هو المتصور، و ظهر أيضا أنه يمتنع "قام رجل و زيد" و عكسه، و عطف الأخص و عكسه إنما تظهر فائدته و هو التوكيد ينفرد بها الأخص مع العموم الشمولي، إذ معه يتحقق إندراج الأخص و تكرير الدلالة عليه.

و اعلم أنه قد استشكل البهاء السبكي اشتراط التعاند بقوالبيانيين شرط قصر الموصوف على الصفة أفرادا عدم تنافي الوصفين نحو: زيد كاتب لا شاعر. و أجاب والده بأن معنى عدم تنافي الوصفين إمكان اجتماعهما في ذات واحدة بخلاف المتنافيين كالعالم و الجاهل، فإن الوصف بأحدهما ينفي الوصف بالآخر لاستحالة اجتماعهما، و أما الكاتب و الشاعر فيمكن اجتماعهما، و إن كان معناهما متباينا، و التباين أعم من التنافي، فكل متنافيين متباينان، و لا عكس. و البيانيون لم يشترطوا عدم التباين، و السهيلي و من تبعه لم يشترطوا التنافي. إهـ و هذا الشرط مزيد على الخلاصة. و تحقيق هذا المبحث على هذا الوجه مما لا مزيد عليه -و الله تعالى أعلم-.

[لكن]

[٧٥٤] لِكِـن لِلاِسْتِـدْراكِ بَعْدَ نَفْـيِ   مِـنْ قَبْـلِ مُـفْـرَدٍ وَ بَعْـدَ نَـهْـيِ[١]

ذكر للعطف بـ (لكن) شرطين:

أحدهما: أن تكون بعد نفي نحو: "ما زيدٌ قائماً لكن قاعداً"، أو نهي نحو: "لا تضربْ زيداً لكن عمراً"، و هي للاستدراك فيهما.

و ثانهما: أن يكون المعطوف بها مفردا، فإن دخلت على جملة فهي حرف ابتداء كقوله:

إنَّ ابـنَ وَرْقـاءَ لا تُخْشـى بَوادِرُهُ   لكِـنْ وَقائِعُـهُ في الحَرْبِ تُنْتَظَـرُ[٢]

و يفهم هذا من قول الخلاصة «و أول لكن نفيا أو نهيا»، لأن الداخلة على الجملة لا يجب معها ذلك.

و يؤخذ من قوله (لكن) شرط الثالث و هو: تجردها من الواو، فإن دخلت عليها فهي حرف ابتداء[٣]، كما يؤخذ ذلك من الخلاصة.

---

(١) أي: كون لكن عاطفة مشروط بأن يتقدمها نفي أو نهي. و بقي شرط آخر و هو أن لا يقارنها الواو. (ابن القره داغي)

(٢) الشاهد: مجيء "لكن" حرف ابتداء لا عطف؛ لأن الواقع بعدها جملة لا مفرد. (ضياء السالك)

(٣) في النسخة التي بين يدينا «فهي العاطفة» و الصحيح ما أثبتناه، قال في شرحه: [يشترط] أن لا تقترن بالواو، فإن اقترنت به فحرف ابتداء لأن العاطف لا يدخل على عاطف نحو: ما قام زيد و لكن عمرو. إهـ

[بَل]

[٧٥٥] ﴿ وَ بَـلْ كَـذا، فَإِنْ لِمُثْبَـتٍ تَـلا أَوْ أَمْـرِ الْحُكْـمَ لِثـانٍ نَقَـلا ﴾

(بل) مبتدأ، و (كذا) خبره، و الإشارة لـ "لكن" أي: فتستعمل بعد النفي و النهي من قبل مفرد[1]. و لها حالة ثانية تنفرد بها عن "لكن" و هي: أن تكون بعد الاثبات أو الأمر، و معناها حينئذ الإضراب أي: نقل الحكم عما قبلها لما بعدها، فيصير ما قبلها في معنى المسكوت عنه، و ليس المراد بالحكم المحكوم[2]، و إلا لصار ما قبلها محكوما له بنقيض الحكم الصريح.

[بل التي ليست عاطفة]

[٧٥٦] ﴿ وَ هِـيَ مَـعَ الْجُمْلَـةِ لِلْإِبْطـالِ لا عَطْـفَ فِي الْأَرْجَـحِ وَ انْتِقـالِ ﴾

أي: إن دخلت [بَلْ] على جملة فهي للإضراب، ثم الإضراب ضربان:

١- إضراب إبطال[3] نحو: ﴿ أم يَقُولُونَ بِهِ جِنَّة بل جَاءَهُم بِالْحَقِّ ﴾ [المؤمنون: ٧٠] .

٢- إضراب انتقال (٤) نحو: ﴿ وَ لَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَ هُمْ لَا يُظْلَمُونَ، بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِنْ هَذَا ﴾ [المؤمنون: ٦٢].

و علم من هذا أن قول ابن مالك في شرح الكافية أنها لا تستعمل في القرآن إلا على هذا الوجه أي الثاني غير صحيح، و قد وهمه في ذلك ابن هشام للآية الأولى و لقوله تعالى: ﴿ وَ قَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٦] .

---

(١) تكون بَلْ عاطفة بشرطين: ١- أن يكون معطوفها مفرداً ٢- أن تقع بعد نفي، أو نهي , أو إثبات. و معناها مثل لكنْ في أنّها تقرّر الحكم لما قبلها وتُثبِت ضِدَّه لما بعدها , وذلك إذا وقعت بعد النفي، أو النَّهي نحو: لا تضرب زيداً بل عمراً . (شرح الفية)

(٢) نحو: قام زيدٌ بل عمرٌو، ونحو: اضربْ زيداً بل عمراً , فتُرِكَ الأمرُ بضربِ (زيد) ونُقِلَ إلى (عمرو) فيصير الأوّل (زيد) كأنّه مَسْكُوتٌ عنه . (شرح ألفية)

(٣) الإضراب الإبطالي، هو أن تأتي بجملة تبطل معنى الجملة السابقة. (معاني النحو)

(٤) الإضراب الانتقالي هو أن تنتقل من غرض إلى غرض آخر مع عدم إرادة إبطال الكلام الأول. (معاني النحو)

قال الدماميني: فإن قلت: الإضراب عن الحكاية لا عن المحكي فلا إبطال حينئذ. قلت: هذا لا يدفع احتمال أن الإضراب عن المحكي فيكون للإبطال، و المعترض هنا في مقام المانع، فيكفيه الاحتمال لا في مقام المستدل. إهـ

فقوله (و انتقال) عطف على (الإبطال). و جملة (لا عطف على الأرجح) اعتراضية للتنبيه على أنها إذا دخلت على الجملة لا تكون عاطفة، خلافا لبدر الدين ابن مالك، و لا يعلم هذا من قوله (و بل كذا) لأنه لما ذكر بعد إنفرادها بالاثبات ثم ذكر بعد دخولها على الجملة صار ذلك يوهم مع الاقتصار عليه أنها العاطفة و انفردت بذلك عن "لكن".

[حرف إلا و أي و ليس و أين و كيف و هلا]

[٧٥٧] ﴿ وَ عَدَّ قَـومٌ فِي الْحُرُوفِ إِلّا   وَ أَيْ وَ لَيْسَ أَيْنَ كَيْفَ هَلَّا ﴾

عدّ الكوفيون (إلا) من حروف العطف في نحو "ما قام الناسُ إلا زيدٌ".

و ردّ بأنها تباشر العامل في التفريغ، و حروف العطف لا تباشر العوامل.

و أجيب بأنها إنما باشرته لفظا فقط، لأن المستثنى منه مقدّر.

و عدوا منها (أيْ) التفسيرية [1] في نحو هذا عسجد أي ذهب.

و رُدّ بجواز حذفها اطرادا، و التزام مرادفة ما بعدها لما قبلها، و لا شيء من حروف العطف كذلك.

و أجيب عن الأول بتصوره إذا أمكن استقلال الكلام بدون العاطف بأن ينتقل إعراب المعطوف إلى وجه آخر صحيح كما في الاخبار و الصفات المتعاطفة.

و أجيب عن الثاني بأن المغايرة في العطف غير لازمة، بل قد يجب أن يكون الثاني عين الأول ما صدقا كما في الاخبار و النعوت، و قد يجب أن يكون عينه مفهوما كما في مقام التوكيد نحو: ﴿ إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَ حُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾ [يوسف: ٨٦] ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَ رَحْمَةٌ ﴾ [البقرة: ١٥٧]،

---

[1] و الصحيح أنها حرف تفسير، لأنا لم نرَ عاطفا يصلح للسقوط دائما، و لازما لعطف الشيء على مرادفه. (المنح الحميدة)

﴿وَ مَن يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَاناً وَ ظلْماً﴾ [النساء: ٣٠]، (... و ألفى قَوْلَها كذبا ومينا). و فيه أن الأمرين لم يلتزما في الواو كما التزم في "أي"، و الكلام في اللزوم لا في الوقوع.

و عدوا منها (ليس) استدلالا [١] بقوله:

أينَ المَفَـرُّ؟ وَ الإلهُ الطَّالِبُ وَ الأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغالِبُ

و خرج على أن "ليس" نافية على كونها فعلا ناقصا، و "الغالب" اسمها، و الخبر محذوف أي: ليسه، أو ليس إياه، و لا يتعين تقديره متصلا.

و عدوا منها (أين) نحو: "هذا زيد فأين عمرو". و (هلّا) نحو: "جاء زيد فهلا عمرو"[٢].

و (كيف) كقوله:

إذا قلّ مَال الْمَرْء لانت قناته وَ هَان على الْأَدْنَى فَكيف الأباعد

و في الثلاثة نظر ظاهر.

❊ ❊ ❊

---

(١) في النسخة التي بين يدينا «استقلالا بقوله».

(٢) و الصحيح أن الرفع و النصب على الإضمار، بدليل امتناع الجر في مررت برجل فهلّا إمرأةً. (المنح الحميدة)

مَسْأَلَةٌ

في ذكر شيء من أحكام العطف.

[حكم العطف على ضمير الرفع المتَّصل]

[٧٥٨] ﴿ وَ اعْطِفْ عَلى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلِ مَعْ فاصِلٍ، وَ شاعَ عَطْفُ ما فُصِل ﴾

عبارة الخلاصة أحسن لصراحتها في اشتراط الفصل في غير الشعر، و النادر من الكلام، بخلاف ما هنا.

و المعنى: أنه يشترط لجواز العطف على الضمير المتصل المرفوع في غير ما يذكر أن يفصل إما بين المعطوف و العاطف بضمير منفصل نحو: ﴿ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَ آبَاؤُكُمْ ﴾ [١] [الأنبياء: ٥٤] أو غيره نحو: ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَ مَنْ صَلَحَ ﴾ [٢] [الرعد: ٢٣]، و إما بين العاطف و المعطوف نحو: ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾[٣] [الأنعام: ١٤٨]، و قد يجتمعان نحو: ﴿ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَ لَا آبَاؤُكُمْ ﴾ [٤] [الأنعام: ٩١].

فقوله (مع فاصل) صادق على جميع ذلك، و لا يكتفي بنون رفع المضارع في الفصل و لا بالكاف من نحو: "رويدك"، لأنها كالجزء.

و خرج بالضمير الظاهرُ، و بذكر الرفع ضميرُ النصب و الخفض، و بالمتصل المنفصلُ، فإنه لا يشترط في العطف عليها ما ذكر [٥].

قوله (و شاع عطف) فعل و فاعل، و (ما) نافية، و الجملة صفة لـ (عطف)، و الرابط مقدّر أي: ما فصل فيه، و هذا الشياع [٦] ظاهر في النظم نحو (... مَا لَمْ يكُنْ وأبٌ لَهُ لِيَنَالا) [٧]، و أما النثر فيه نادر كقولهم: "مررت برَجُلٍ سَوَاءٍ و العَدَمُ" برفع (العدمُ) أي: مستوٍ هو و العدم.

---

(١) فقوله (آباؤكم) معطوف على ضمير الرفع المتّصل في (كنتم) وقد فُصِل بينهما بالضمير المنفصل (أنتم). (شرح الفية)

(٢) فقوله: {وَمَنْ صَلَحَ} معطوف على "الواو" في {يَدْخُلُونَهَا}، والفاصل بينهما "ها". (ضياء السالك)

(٣) عطف "آباؤنا" على "نا" المتصلة بفعل أشرك، بالواو، وفصل بين العاطف والمعطوف بـ"لا". (مصباح السالك)

(٤) فقد فصل بين {آبَاؤُكُمْ} المعطوف على الواو في {تَعْلَمُوا} بالتوكيد؛ وهو {أَنْتُمْ} . وفصل بين العاطف وهو الواو، و {آبَاؤُكُمْ} المعطوف بلا. (ضياء السالك)

(٥) العطف على ضمير الرفع المنفصل لا يحتاج إلى فصل نحو: زيدٌ ما قام إلا هو وعمرٌو، و العطف على ضمير النصب المتّصل، والمنفصل لا يحتاج إلى فصل نحو: زيدٌ ضربتُه وعمراً، ونحو: ما أكرمتُ إلا إياك وعمراً. (شرح الفية)

(٦) و مع ذلك فهو قليل في الكلام ضعيف في القياس. (المطالع السعيدة)

(٧) الشاهد: عطف "أب" وهو اسم ظاهر، على اسم يكن المرفوع المستتر بغير تأكيد أو فاصل بينهما. (ضياء السالك)

[العطف على ضمير الجر]

[٧٥٩] ﴿ وَ مُضْمَرُ الْخَفْضِ أَعِدْ إِنْ تَعْطِفِ عَلَيْهِ خافِضاً، وَ تَرْكُهُ اصْطُفِي[1] ﴾

يجب رفع (مضمرُ) على الابتداء، لأنه قبل أدات الصدر.

و المعنى: أنه إذا أريد العطف على الضمير المخفوض و لا يكون إلا متصلا فإنه تجب إعادة الخافض مع المعطوف، حرفا كان الخافض نحو: ﴿ فَقَالَ لَهَا وَ لِلأَرْضِ ﴾[2] [فصلت: ١١]، أو اسما نحو: ﴿ نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ ﴾[3] [البقرة: ١٣٣]، فعامل المعطوف هو عامل المعطوف عليه.

و ما أعيد مع المعطوف جيء به لإصلاح اللّفظ تحرزا من صورة العطف على شبه التنوين، فهو كأنّ الثانية في نحو: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ ﴾ [المؤمنون: ٣٥] لا يقتضي معمولا، و يضعف هذا أيضا اتصال الضمير بغير عامله و إلغاء الجار، فالصواب أن العامل الثاني، و تخرج المسألة عن العطف عن الضمير المخفوض، و معنى كلامهم: أنه إذا أريد العطف عليه و لم يتمكن منه لما مر أعيد الخافض ليخرج عن العطف عليه مع تحصيل المعنى المراد.

قوله (و تركه) على تقدير مضاف أي: جواز تركه أختير لمجينه في الفصيح نثرا كقراءة حمزة ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ ﴾ [النساء:١]، و نظما كقوله (... فَاذْهَبْ فمَا بكَ و الأيَّامِ من عَجبِ)[4].

---

[1] العطف على ضمير الجرّ، فيه مذهبان: ١- مذهب جمهور النحاة: أنه لا يُعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، و لا يجوز عندهم، قولك: مررت بكَ وزيدٍ , بدون إعادة حرف الجر . ٢- مذهب الكوفيين، والأخفش , وتبعهم ابن مالك: أن إعادة الجار ليس بلازم. (شرح الفية)

[2] وجه الاستشهاد: عطف "للأرض" على "الهاء" في "لها" المجرورة باللام، وأعيدت الأم مع المعطوف؛ وحكم إعادة الخافض؛ الجواز مع الكثرة. (مصباح السالك)

[3] وجه الاستشهاد: وقوع "آبائك" معطوفا على الكاف المخفوضة بإضافة "إله" إليها، وأعيد المضاف: وهو "إله" مع المعطوف. (مصباح السالك)

[4] الشاهد فيه قوله «فما بك و الأيام» حيث عطف «و الأيام» على الضمير المجرور فى «بك» من غير إعادة الجار، و هذا جائز عند الكوفيين. (محمد الگزنى)

[امتناع العطف على معمولي عاملين]

[٧٦٠] ﴿ وَ امْنَعْ عَلى مَعْمُولَيْ عَامِلَيْنِ فِي مُـرَجَّحٍ، وَ قِـيلَ فِي الْجَرِّ يَفِي[1] ﴾

مفعول (امنع) مقدّر لقرينة السوابق و اللواحق أي: و العطفَ، و (على) متعلقة بذلك المقدّر، و المراد بالمعمول الجنس بقرينة عاملين، فإنهما لا يتواردان على معمول واحد، و لهذا يجعل "نار" عطف على "امرئ" في قوله:

أَكُـلَّ امرِئٍ تَحْسَبِيـنَ امرءا و نَـارٍ تَوَقَّـدُ باللَيـلِ نَـارَا

و مفهوم المتن أنه يجوز العطف على معمولي عامل واحد فـ "نار" في البيت على تقدير مضاف أي: كل نار، ليكون عطفا على "كل امرئ" فيؤول العطف على معمولي عامل، و الفرق أن حرف العطف لضعفه لا ينوب مناب عاملين.

و أجاز ذلك الأخفش إذا كان أحدهما جارا، و اتصل المعطوف بالعاطف نحو: "إن في الدار زيدا و الحجرة عمرا"، أو انفصل بلا نحو: "ما في الدار زيد و لا الحجرة عمرو"، و استدل بنحو ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ إلى قوله {لَآيَات} [البقرة: ١٦٤] في قراءة من نصب {آيات} فنابت الواو مناب إن و في، و كأنه قيل: و إن في اختلاف الليل و النهار، و جعل منه (أَكُلَّ امرِئٍ)، و أجيب بأن الجر فيما ذكر يقدر يدل عليه المذكور قبل.

---

[1] في العطف على معمولي عاملين أقوال:

أحدها: و هو مذهب سيبويه المنع مطلقا في المجرور و غيره، فلا يقال: كان آكلا طعاما زيد و تمرا عمرو، و لا في الدار زيد و الحجرة عمرو، لأنه بمنزلة تعديتين بمعدٍّ واحد.

و الثاني: الجواز في المجرور و غيره.

و الثالث: يجوز إن كان أحدهما جارا نحو: في الدار زيد و الحجرة عمرو. و أما العطف على معمولي و معمولات عامل واحد يجوز باجماع نحو: ضرب زيد عمرا و بكر خالدا، و ظن زيد عمرا منقطما و بكر جعفرا مقيما، و أعلم زيد عمرا بكرا مقيما و عبد الله جعفرا عاصما راحلا. و لا يجوز العطف على معمولات عوامل ثلاثة باجماع فلا يقال: إن زيدا في البيت على فراش و القصر نطع عمرا على معنى و إن في القصر على نطع عمرا. (المطالع السعيدة)

|حكم عطف الفعل على الاسم ، و الفعل على الفعل، و المفرد على الجملة|

[٧٦١] ﴿ وَ الْعَطْفُ فِي الْإِسْمِ وَ فِي الْفِعْلِ وَ فِي ماضٍ وَ مُـفْرَدٍ و أضْـدادِ يَفـي ﴾

(**و العطف ..... يفي**) -أي: يجيء- مبتدأ و خبر، و (**في**) متعلق بالخبر أي: يجيء في الاسم و ضده، فيعطف الفعل على الاسم نحو:﴿ صَافَّاتٍ وَ يَقْبِضْنَ ﴾ (١) [الملك: ١٩] و العكس نحو: ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَ الْمُصَّدِّقَاتِ وَ أَقْرَضُوا ﴾ [الحديد: ١٨] و هذا من تضاد الجنسين.

و يجيء في الماضي و ضده و هو المضارع، بقرينة أن الطلب لا يعطف على الخبر و لا العكس، فيعطف المضارع على الماضي نحو:﴿ إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَٰلِكَ ... ﴾ إلى قوله: ﴿ وَ يَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا ﴾ (٢) [الفرقان: ١٠]، و العكس نحو: ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾(٣) [هود: ٩٨].

و يجيء المفرد و ضده و هو الجملة فيعطف المفرد على الجملة نحو: (... أُمِّ صَبيٍّ قَدْ حَبَا أو دَارِجِ) (٤) و العطف في الحقيقة على الجملة، فلا يستشكل بأنه لا خفض للفعل، و إنما سموه عطفاً على الفعل لأنه فيه ظهر أثر العطف، و أمّا الفاعل فهو في الفعل و الوصف متحد.

و العكس نحو: ﴿ بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ (٥) [الأعراف: ٤]، و هذا كما قبله من تضاد الأنواع.

و لا يخفى ما في المتن من الزيادة على الخلاصة.

---

(١) عطف {يَقْبِضْنَ}؛ وهو مضارع، على {صَافَّاتٍ}، وهو اسم فاعل؛ لأنها في معنى يصففن. (ضياء السالك)

(٢) وجه الاستشهاد: عطف "يجعل" وهو مضارع مجزوم على "جعل" الماضي؛ لأنه في محل جزم؛ وهو مستقبل بسبب دخول أداة الشرط عليه؛ التي تستلزم أن يكون زمن فعل الشرط وجوابه مستقبلا، وحكم العطف -هنا- جائز باتفاق. (مصباح السالك)

(٣) وجه الاستشهاد: عطف فعل "أورد" على فعل "يقدم"؛ وأورد ماض، ولكنه مستقبل المعنى؛ لأنه بمعنى يورد؛ والثاني: مضارع؛ وحكم هذا العطف جائز باتفاق. (مصباح السالك)

(٤) الشاهد: عطف الاسم المشبه للفعل -وهو "دارج"- على الفعل؛ وهو "حبا"، وفي هذا الشاهد تسامح؛ لأن المعطوف عليه محل جملة "حبا" لأنها صفة لنكرة، فهو من العطف على الجملة لا على الفعل.(ضياء السالك)

(٥) وجه الاستشهاد: مجيء جملة "هم قائلون" حالا معطوفة على "بياتا" وهو مصدر في محل نصب على الحال: والرابط الضمير، ولا يقال: "أو" "وهم" كراهة اجتماع حرفي عطف صورة. (مصباح السالك)

[حكم حذف الواو و معطوفها]

[٧٦٢] ﴿ وَ جازَ حَذْفُ الواوِ وَ المَعْطُوفِ بِه و دُونَ، وَ الفا مَـعَ تـالِ، فَانْتَبِه [1] ﴾

أي: جاز حذف الواو و معطوفها نحو: ﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾ [النحل:٨١] أي: و البردَ. و منه ﴿ لا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا ﴾ [الأنعام: ١٥٨] أي: و كسبها، بقرينة الآيات و الأحاديث الصريحة في نفع مجرد الإيمان، فقوله {لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ} راجع للمعطوف عليه، و قوله {أَوْ كَسَبَتْ} راجع للمعطوف المقدّر، و ليست "أو" بمعنى الواو فيستغني بذلك عن التقدير، لأنه إذا انتفى الإيمان انتفى كسب الخير، فهي هنا عاطفة لنفي على آخر، لأنّ النفي مسلط على متعاطفيها، و تخليصه أن العموم إنّما هو في نفي العطف بأو لا في عطف النفي بها فـ {كسبت} عطف على {آمنتْ}.

و يجوز حذفها بدون المعطوف بها كقولهم: "أَكَلْتُ سمكاً لَحْماً تَمْراً" [2]. و هي هنا معنى قوله (و دون) أي: و دون المعطوف به. و هذه زيادة على الخلاصة.

[حكم حذف الفاء و معطوفها]

و يجوز حذف الفاء مع تاليها [3] نحو: ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ ﴾ [البقرة:١٨٤] أي: فأفطر فعليه عدة [4].

---

(1) قوله (و دون) في شرح الناظم «و ذين».

(2) أراد خبزًا و لحمًا و تمرًا. (الصبان)

(3) مع المعطوف بها. (المطالع السعيدة) + هذا معنى قوله (و الفا مع تال).

(4) فَحُذِف المعطوف (أفطر) والفاء الداخلة عليه. (شرح الفية)

[حكم حذف المعطوف عليه]

[٧٦٣] ﴿ وَ يُحْـذَفُ الْمَتْبُـوعُ قَبْـلَ واوِ وَ طابَـقَ الْمُضْمَـرُ بَعْـــدَ الْوَاوِ ﴾

أي: يجوز حذف المعطوف عليه بالواو [1] نحو: "و بك أهلا و سهلا"، جوابا لمن قال لك: مرحباً، أي: مرحباً بك و أهلا. و ليس منه قوله تعالى ﴿ و ثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [الكهف: ٢٢] خلافا لابن هشام في المغني، و قد قيدت عليه في التفسير ما نصه: «فإن قيل: ما تقول في الواو الداخلة على الجملة الثالثة، و لم خصت بدخولها عليها افترى فيها رأي الزمخشري من أنها التوكيد لصوق الصفة بالموصوف، و الدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر كقوله﴿ وَ مَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ [الحجر: ٤]، قال: و هذه الواو هي التي آذنت بأن الذين قالوا: سبعة و ثامنهم كلبهم، قالوا عن ثابت علم، و طمأنينة نفس، و لم يرجحوا بالظن كغيرهم. اهـ

فترد عليك اعتراضات ابن مالك التي أفسد بها هذا الرأي، و هي أنه مذهب لا يعرف أحد من البصريين و الكوفيين فوجب أن لا يلتفت إليه، و أنه معلل بما لا يناسب، و ذلك أن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها و ما بعدها، و ذلك مستلزم لتغايرها، و هو ضد لما يراد من التوكيد، فلا يصح أن يقال للعاطف مؤكد، و ان الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها موضع لا يصلح للحال، كأن يكون الموصوف نكرة في الاثبات بخلاف ﴿ إِلَّا وَ لَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ فإن الجملة هنا يصلح في موضعها الحال، لأنها بعد منفي، و أن الواو فصلت بين الموصوف و الصفة، و لولا ذلك لتلاصقا فكيف يقال إنها أكدت للصوق. اهـ .

و ليس لك أن تدافع عنه بما قاله نجم الدين سعيد في شرح الكافية من أن الزمخشري أعرف باللغة، و أن تغاير الشيئين لا ينافي تلاصقهما، و الجملة التي هي لها التصاق بالموصوف، و الواو أكدته باعتبار أنها في أصلها للجمع المناسب للإلصاق، لا أنها الآن عاطفة، و أن الآية من المواضع التي الجملة فيها صفة لا حال، و أن المراد من الصوق و الاتصال المعنوي لا اللّفظي كما فهم اهـ، لأن قوله أعرف باللغة دعوى لا تسمع.

---

(١) هذا معنى قوله (و يحذف المتبوع قبل واو).

قال بعض الفضلاء: و لو سلمت لم تصلح لرد قول ابن مالك أن هذا المذهب غير معروف لبصري و لا كوفي، و إنما وجه الرد أن يقال: هو معروف و يبين من قال به منهم، و الزمخشري لم ينقله عن أحد إهـ ، و هذا كما قال: و لو كاف في ردّ هذا المذهب أو تقول فيه بمقالة الحريري و ابن خالويه و الثعلبي و من وافقهم أنها واو الثمانية، و زعموا أن العرب إذا عدوا قالوا: سِتَّةَ سَبْعَةَ و ثمانية إيذانا بأن السبعة عدد تام، و ما بعده عدد مستأنف، فيلزم اعتماد ما هو أضعف من الأول، إذ هو قول لا مستند له، و كل ما استدل به لا دليل فيه، كما هو مبين في المغني، و من ثم عزاه إلى ضعفاء النحويين، و توجيهه يبين تزييفه، أو تجعلهما للعطف فيقال لك ما وجه ارتكابه في القول الثالث دون سابقيه مع أن كلام القائلين لا حكم فيه تكون المشاركة من المتعاطفين باعتباره فيعتمد في ادعائها على ذلك، أو تدعى أنها للعطف و المعطوف عليه مقدّر من كلام الله تعالى كما اختار في المغني، و إذا كان العطف بالواو ثم جاء ضمير تعينت فيه المطابقة نحو: زيد و عمرو قاما، و في حكمها "حتى" نحو: مات الناس حتى الملوك و فنوا، فالضمير للمتعاطفين. و أما نحو﴿ وَ الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَ الْفِضَّةَ وَ لَا يُنْفِقُونَهَا ﴾ [التوبة: ٣٤] فالمعنى: و لا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز، و قوله ﴿ وَ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ [التوبة: ٦٢] أي: يرضوا أحدهما؛ لأن إرضاء أحدهما إرضاء الآخر.

و ما اقتضاه المتن[١] كالتسهيل من وجوب المطابقة فيه أنه يجوز "زيد و عمرو قام" على الحذف من الثاني، لدلالة الأول، و جوابه أن العطف حينئذ ليس للمبتدأ وحده، و إلا لوجب "قاما".

و يقيد بما إذا لم يتسلّط النفي على المتعاطفين، فلذا تقول "ما جاءني زيد و لا عمرو إلا و أكرمته" إذ المعنى: ما جاء واحد منهما إلا و أكرمته، و أما قوله تعالى ﴿ وَ مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَ لَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَ رَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ [الأحزاب: ٣٦] فأحد المتعاطفين فيه هذا الجنس الشامل لأفراده، بخلاف واحد من زيد و عمرو، فإنه فرد واحد.

و مفهوم قوله (بعد الواو) أن غير الواو لا تجب معه المطابقة أي: دائما كالواو، و هو كذلك، أما الفاء و ثم فإن كان الضمير في الخبر عن المتعاطفين بهما:

---

(١) اي قوله (و طابَقَ المضمرُ بعدَ الواوِ). قال في الشرح: يطابق الضمير المتعاطفين بعد الواو، نحو: زيد و عمرو منطلقان و مررت بهما. (المطالع السعيدة)

فقيل تمتنع المطابقة، لتفاوتهما في الترتيب، فلا يشتركان في الضمير، بل يحذف الخبر من انشاني لدلالة الأول نحو: "زيد قام فعمرو"، أو "ثم عمرو"، و العكس نحو: زيد فعمرو أو ثم عمرو قام.

و قيل: و هو الحق تجوز المطابقة نحو: زيد فعمرو أو ثم عمرو قاما"، إذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء و ثم، و قد يقال: قام الرجلان مع ترتبهما.

و إن لم يكن الضمير في الخبر وجبت المطابقة اتفاقا نحو: جاء زيد فعمرو، فقلت لهما أو و هما صديقان.

و أما (لا) و (بل) و (أو) و (أم) و (أما) على أنها العاطفة، فالمطابقة معها و تركهما موكولان إلى قصد المتكلم بان قصد أحدهما و ذلك واجب في الاخبار على متعاطفيها مبتدأين: وجب الافراد نحو: "زيد لا عمرو أو بل عمرو قام"، و "أزيد أم عمرو أتاك" و "أزيد أو هند جاء"، و تقول في غير الخبر: "جاء إما زيد و إما عمرو فأكرمته" . و إن قصدت كليهما وجبت المطابقة نحو: "زيد لا عمرو جاءني مع أني دعوتهما"، و "جالس الحسن أو ابن سيرين و سلهما" [1] و ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا ﴾ [النساء: ١٣٥]، و ليست أو بمعنى الواو كما قال بعضهم، و أما ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ [الجمعة: ١١] مع أن الانفضاض لهما معا فالضمير فيه للرؤية المدلول عليهما بـ {رأوا}.

و هذه زيادة على الخلاصة.

[حكم الفصل بين حرف العاطف و المعطوف]

[٧٦٤] ﴿ وَ فَصْـلُ غَيْـرِ الْواوِ وَ الْفاءِ يَقَـع   بِقَسَمٍ وَ الظَّرْفِ .... ﴾

تقول: في الفصل بالظرف: "قام زيد ثم في الدار قعد"، و بالقسم "ثم و الله قعد"، و أما فصل الفاء و الواو من المعطوف بهما فلا يسوغ إلا في الضرورة، و لذا أخرجهما. و هذه زيادة على الخلاصة.

---

(١) كأنّه نبّه المخاطَب على فضل شيء من المباحات، فقال: إنْ كنتَ مجالِسًا فجالِس هذا الضَّرب من النّاس؛ فإنْ جَالَس أحدهما فقد خرج عن العُهدة؛ لأنّ (أو) تقتضي أحد الشّيئين. (تحقيق على اللمحة)

[حكم سبق التابع على المتبوع]

[٧٦٤] ﴿ .... وَ السَّبْقُ امْتَنَع ﴾

(و السبق) -أي: سبق المعطوف-[١] مبتدأ، (امتنع) خبره، و الأولى أن يكون المراد و سبق التابع على المتبوع. و أما قوله:

أَلا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ   عَلَيْكِ وَ رَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ [٢]

فضرورة. و يفهم هذا من قول الخلاصة.

[العطف على اللّفظ]

[٧٦٥] ﴿ وَ الْأَصْلُ فِي الْعَطْفِ عَلى اللَّفْظِ ضُبِط   تَوَجُّهُ الْعامِلِ إِمْكاناً شُرِط [٣] ﴾

(الأصل في العطف) مبتدأ، و (على اللّفظ) متعلق بمحذوف أي: أن يكون على اللّفظ، و هذا المقدّر هو الخبر.

و لا يشترط فيه صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه بدليل (قام زيدٌ و أنا) و (رأيت زيداً و إياك)، و (ربّ رجل و أخيه) و (الوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعْبدِهَا ...).

و لا يشترط له أيضا تقدير العامل بعد العاطف بدليل (اختصم زيد و عمرو).

و إنما الشرط إمكان توجه العامل للمعطوف فيدخل ما تقدم[١] و نحو:﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَ زَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، و لا يقال "ما جاءني من إمرأة و لا زيد" إلا بالرّفع، لأنّ من الزائدة لا تقتضي المعرفة بخلاف الأمر في الآية، فإنه يقتضي الظاهر بالتبعية، و إن لم يقتضيه بالأصالة.

---

(١) في النسخة التي بين يدينا «اي سبق المعطوف عليه».

(٢) الشاهد فيه قوله "«و رحمة الله السلام» حيث عطف بالواو قوله «رحمة» على قوله «السلام» مع أن المعطوف سبق المعطوف عليه، و هذا لا يجوز إلا بشروط ... اهـ . (محمد الگزني)

(٣) أقسام العطف ثَلَاثَة: ١- الْعَطف على اللَّفْظ وَهُوَ الأَصْل نَحْو: لَيْسَ زيد بقائمٍ وَلَا قَاعدٍ بالخفض. وَشَرطه إِمْكَان توجه الْعَامِل إِلَى الْمَعْطُوف. ٢- الْعَطف على الْمحل. ٣- الْعَطف على التَّوَهُّم . (مغني اللبيب)

- أشار الناظم إلى القسم الأول بالبيت، و سيأتي بيان الثاني و الثالث.

و قول التسهيل الشرط صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل أي نحو (اختصم زيد و عمرو) في الأول، و (قام زيد و أنا) في الثاني، لصحة قمت، و كذا تقول في الأمثلة السابقة (رأيتك و ربّ أخ رجل) و (الواهب عند المائة الهجان) مبني على أن العطف في الآية من عطف الجمل أي: و ليسكن زوجك، و هو معترض بأن التي تظافرت عليه نصوص النحويين و منهم سيبويه أن العطف فيها على الضّمير المستكن، فما في المتن أعم منه. و هذه زيادة على الخلاصة.

[العطف على المحل]

[٧٦٦] ﴿ وَ لِلْمَحَـــلِّ زِدْ تَأَصُّـلاً وَ أَنْ يُوجَـدُ مُحْـرِزٌ هُنـاكَ حَيْـثُ عَـنّ ﴾

من أقسام العطفِ: العطفُ على المحل، و له ثلاثة شروط[٢]:

أولها: إمكان توجه العامل للمعطوف، احترازا من نحو: مررتُ بزيد و عمرو، لأنه لا يجوز مررت عمرا، و هذا مفهوم من قوله (**زد**) أي على شرط العطف على اللّفظ.

و ثانيها: أن يكون الموضع بحق الأصالة، فلا يجوز هذا ضارب زيداً و أخيه. لأن الوصف المستوفى شروط العمل الأصل إعماله لا إضافته، لالتحاقه بالفعل، و هذا معنى قوله: (**تأصلا**).

الثالث: وجود المحرز أي الطّالب لذلك المحل، فلا يجوز: إن زيداً و عمرو قائمان، لأن الطالب لرفع زيد هو الابتداء، و قد زال بدخول إنّ.

---

(١) بأن يكون المعطوف صالحاً لأن يلي العامل في المعطوف عليه، فلا يجوز في نحو: ما جاءني من امرأةٍ ولا زيدٍ: بِجر زيد، لماذا؟ لأن العامل الذي جَرَّ امرأة: ما جاءني من امرأةٍ ولا زيدٍ، زيدٍ نقول: هذا معطوف على امرأة لا يجوز أن يتبعه في اللفظ؛ لأن امرأة نكرة، وهو مجرور بـ (من) الزائدة، و (من) الزائدة لا تدخل إلا على النكرة، فتعمل في النكرات لا في المعارف، إذاً: ولا زيدٍ، وزيدٍ نقول: هذا معرفة، حينئذٍ لا يجوز عطفه بالجرِّ على سابقه. (شرح ألفية للحازمي)

- أشار الناظم إلى هذا الشرط بقوله (**توجه العامل إمكانا شرط**).

(٢) تقدم في البيت السابق أن العطف ثلاثة أقسام ذكر هنا ثانيها و في البيت الآتي ثالثها.

[العطف على التوهم و شرطه]

[٧٦٧] ﴿ وَ الشَّرْطُ فِي الْعَطْفِ على التَّوَهُمِ   صِحَّةُ ذاكَ الْعامِلِ الْمُسْتَوْهِمِ ﴾

من أقسام العطف: العطف على التوهم، و شرطه صحة دخول العامل المتوهم نحو: "ليس زيدٌ قائماً و لا قاعدٍ" بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر [1]، لصحة دخولها.

و شرط حسنه كثرة دخول ذلك العامل هناك، و لهذا حسن قول زهير:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضى   و لا سَابِقٍ شَيْئاً إذا كانَ جائيا

و لم يحسن قول الآخر:

و ما كنتُ ذا نَيْربٍ فيهم   و لا مُنْمِشٍ فيهم مُنْمِلِ

لقلة دخول الباء على خبر كان، بخلاف [خبر] ليس و ما.

و (النيرب): النميمة، و (المنمل) كثير النميمة، و (المُنْمش) المفسد ذات اللين .

و كما وقع هذا العطف في المجرور وقع في المجزوم، و وقع أيضا في المرفوع اسما، و في المنصوب اسما و فعلا، و هو المركب، و انظر تحقيق الكلام على أمثلة ذلك في المغني.

❊ ❊ ❊

---

(1) أي: المتكلم توهم وجود الباء الزائدة فعطف بالجر. (ضياء السالك)

﴿ خاتِمَةٌ ﴾

تكلم فيها على توابع مخصوصة.

[حكم تابع المنادى المبني إذا كان التابع مضافا]

[٧٦٨] ﴿ تابِــعَ مَبْنِيِّ النِّدَا انصِبْ مُطْلَقا مُضافاً أَوْ شَـبِيهَهُ فِي الْــمُنْتَقى ﴾

أي: انصب تابع المنادى المبني[١] إذا كان ذلك التابع مضافا، أو شبيها به. [سواء] كان نعتا نحو: "يا زيدُ ذا الفضل" [٢] أو بيانا نحو: "يا زيدُ أبا عبد الله"، أو توكيدا نحو: يا تميمُ كلَّهم". و ذلك لأن التابع في هذه الحالة لو كان متبوعا لوجب له النصب، فلم تفضل حالة فرعيته على حالة أصالته.

و التقييد بالثلاثة يعرف (و ما خلا ...) الخ.

و الاطلاق ذكره في التسهيل لكنه عبر بمطلق المنادى. و قال في الشرح: أي سواء كان متبوعه منصوبا، أو غيره. قال الدماميني رحمه الله: يرد عليه نحو: "يا لزيد صاحب عمرو"، فإن التابع مخفوض لا منصوب. إهـ. فكان من حق الماتن إسقاطه لتعبيره بمبنى النداء.

و قوله (**مبني الندا**) أعمّ من قول الخلاصة «ذي الضم»، و تقدم في صدر الكتاب ما يؤخذ منه الجواب عنها.

و أشار بقوله (**في المنتقى**) إلى ردّ قول الكوفيين و الأخفش يجوز رفع النعت المضاف: لأن الأخفش حكى "يا زيدُ بنُ عمرو" بالرفع، و خرجه الجمهور على الشذوذ. و لرد تجويز الفراء رفع التوكيد و النسق قياسا في الثاني، و سماعا في الأول؛ لأن الأخفش حكى "يا تميم كلكم"، و الجمهور أولوه على القطع أي: كلكم مدعو، فهو مبتدأ.

---

(١) يشمل المنادى المفرد العلم، والنكرة المقصودة؛ لأنهما مبنيان على الضم، ويشمل كذلك: المبني قبل النداء، كسيبويهِ؛ لأنه مبنيٍ على ضمٍّ مقدَّر . (شرح ألفية)

(٢) فزيد: منادى مبني على الضم، و ذا: نعت لزيد منصوب بالألف، و هو مضاف مجرد من (أل). و نصب التابع (ذا) مراعاة لمحل المنادى لأن المنادى محله النصب على أنه مفعول به. (شرح الفية)

[حكم تابع المنادى]

[٧٦٩] ﴿وَ انصِبْ أَوِ ارْفَعْ مُفْرداً مَعَ عَطْفِ أَلْ   وَ مـا خَلا كَـمُسْتَقِلٍّ وَ الْـبَدَلْ﴾

[حكم تابع المنادى المبني إذا كان التابع غير مضاف]

[و انصب أو ارفع مفردا]: و إن كان ما ذكر [١] مفردا عن الإضافة جاز فيه النصب و الرفع، سواء كان بأل أو لا نحو: "يا زيدُ الطويلُ َ"، و"يا تميمُ أجمعون" بالوجهين [٢]. و تعبير الخلاصة بـ «ما سواه» أجود؛ لصدقها بالمضاف مع أل نحو: "الحسن الوجهَ"، فإنه يجوز فيه الوجهان.

[حكم تابع المنادى إذا كان التابع عطفَ نسقٍ مقترناً بـ (أل)]

كالمفرد، النسق مع أل [٣] و قد قرئ ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَ الطَّيْرَ﴾ [٤] بالوجهين، لكن الأرجح فيه الرفع؛ لأنه الأكثر سماعا، و لما فيه من المشاكلة.

و قيل: يترجح فيه النصب؛ لأن ما فيه أل لا يلي حرف الندا، فلم يجعله لفظه كلفظ ما يليه.

و قيل: يترجح النصب إن كانت فيه أل للتعريف كـ {الطير}، و الرفع إن كانت للمح الأصل كاليسع. و إلى مسألته أشار بقوله (مع عطف أل)، و المصدر بمعنى اسم المفعول اي مع معطوف بأل.

[حكم تابع المنادى إذا كان التابع خاليا من أل و حكم التابع إذا كان بدلا]

[و ما خلا كمستقل و البدل]: و (ما) في قوله (و ما خلا) واقعة على المعطوف، و حذف متعلق (**خلا**) أي من أل، و (**كمستقل**) خبر ما، و (**البدل**) عطف على (**ما**).

أي: حكم المنسوب الخالي من أل و حكم البدل كحكم المنادى المستقل:

---

(١) أي: تابع المنادى المبني.

(٢) يا زيد الطويلُ و الطويلَ، يا تيم أجمعون، و أجمعين.

(٣) التابع إذا كان عطف نسق ، و كان مقترنا بـ (أل) جاز فيه وجهان : الرفع ، و النصب. نحو : يا زيدُ والغلامَ. فالغلام : معطوف بالواو ، وهو مقترن بـ (أل) ولذلك جاز فيه الرفع ، والنصب . (شرح ألفية)

(٤) موطن الشاهد: {يَا جِبَالُ ... وَالطَّيْرُ}، وجه الاستشهاد: قراءة الرفع في "الطير" بالعطف على لفظ الجبال"، و قراءة النصب فيها عطفا على محل الجبال سورة السبأ: الآية ١٠. (مصباح السالك)

فإن كانا مضافين نصبا نحو: "يا زيدُ أبا عبد الله" "و أبا عبد الله " "[1].

و إن كان مفردا فإن كان نكرة غير مقصودة نحو: "يا زيدُ رجلا صالحا"، و "يا زيد و غلاما" كذا مثلوا، و في عدم القصد في الأول ما لا يخفى.

و إن كان علما أو نكرة مقصودة بني على الضم نحو "يا زيدُ بشرُ"، "و بشرُ"، و ذلك لأن البدل على نية تكرير العامل، و حرف العطف قائم مقام العامل.

[حكم المعطوف على اسم إنَّ و أنَّ و لكنَّ]

[٧٧٠] ﴿ وَ اعْطِفْ عَلَى اسْمِ إِنَّ رَفْعاً أَنَا   بَعْدَ كَمَالٍ، وَ كَذا لٰكِنَّا ﴾

يجوز في المعطوف على اسم "إنّ" -بالكسر و الفتح- و "لكن" [وجهان]:

١- النصب قبل كمال الخبر [2] و بعده كقوله:

إِنَّ الرَّبِيعَ ٱلْجَوْدَ وَ الْخَرِيفَا   يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَ الصُّيُوفَا [3]

٢- و الرفعُ بشرط أن يكون بعد كمال الخبر كقوله: (فَإِنَّ لَنَا الأُمُّ النَّجِيبَةَ وَ الأبُ ...) [4]، و قوله تعالى: ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَ رَسُولُهُ ﴾ [5] [التوبة: ٣]، و قول الشاعر: (وَ لكِنَّ عَنى الطَّيِّبُ الأَصْلِ وَ الْخَالُ ...) .

و هذا على رأي من لا يشترط في العطف على المحل وجود المحرز، و أما على اشتراطه فالمرفوع مبتدأ حذف خبره، أو معطوف على الضمير المستتر في الخبر إن وجد فاصل كما في الأمثلة المذكورة.

و يمتنع ذلك قبل استكمال الخبر، و مع غير الأحرف الثلاثة، و انظر توجيه ذلك في التصريح و حاشيتنا.

---

(1) (بنصب أبا في المثالين) لأنه مضاف، والمنادى المضاف منصوب، كأنك تقول: يا أبا عبد الله. (شرح ألفية)

(2) أي بذكر الخبر.

(3) الشاهد: عطف "الخريف" بالنصب على "الربيع" الذي هو اسم "إن" قبل مجيء الخبر؛ وهو "يدا أبي العباس"، وعطف "الصيوف" عليه بعد مجيئه. (ضياء السالك)

(4) الشاهد فيه قوله «الأب» حيث عطف على قوله «الأم»، و هي اسم ان مع أن الأب مرفوع و هو جائز؛ لأن العطف جاء بعد استكمال اسم ان و خبرها. (محمد الگزني)

(5) وجه الاستشهاد: عطف "رسوله" بالرفع على محل اسم الجلالة المنصوب بـ "أن" بعد استكمال الخبر، وهو "بريء" وحكم هذا العطف الجواز. (مصباح السالك)

[حكم تابع اسم لا التي للجنس]

[٧٧١] وَ ارْفَعْ وُجُوباً بَدلاً مُعَرَّفاً مِنِ اسْمِ لا، وَ الْباقِي وَجْهَيْنِ اقْتَفى

تقدّم أنه يجوز إبدال المعرفة من النكرة فإذا أبدلت المعرفة من اسم "لا" وجب رفعها و امتنع النصب؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة [١].

و غير البدل المعرف من بقية التوابع كالمنكر و النعت و البيان و التوكيد اللّفظي و النسق يجوز فيها وجهان:

١- الرفع مراعاة لمحل لا مع اسمها [٢].

٢- و النصب مراعاة لمحل اسمها، سواء كان التابع و المتبوع مفردين أم لا، متصلين أم لا [٣]، و أما البناء فلا يجوز إلا بثلاثة شروط، كما تقدم في مبحثه مع ما يتعلق بالمسألة، و هذا معنى قوله (و الباقي وجهين اقتفى).

[حكم تابع المجرور بالمصدر أو بالوصف]

[٧٧٢] وَ تابِعَ الْمَجْرُورِ بِالْمَصْدَرِ أَوْ وَصْفٍ بِلَفْظٍ أَوْ مَحَلٍّ قَدْ قَفَوا

المجرور بالمصدر يجوز في تابعه [وجهان]:

١- مراعاة اللّفظ فيجر. ٢- و الموضعِ، فيرفع [٤] إن كان المصدر مضافا لفاعله كقوله: (طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ ...) [٥]، و ينصب إن كان مضافا لمفعوله كقوله: (مَخَافَةَ الإفْلَاسِ وَاللّيَّانَا

---

(١) نحو "لا أحدَ زيدٌ فيها" و لا يجوز نصبه لأن البدل في تقدير العامل و لا لا تدخل على المعارف. (المنح الحميدة)

(٢) نحو : لا رجلَ ظريفٌ.

(٣) نحو: لا رجلَ ظريفاً.

(٤) فتقول: عجبت من شُربِ زيدٍ الظريفِ العسلَ (بجرّ النعت الظريف) مراعاة للفظ المنعوت (زيد) ويجوز رفع كلمة (الظريف) فتقول: عجبت من شربِ زيدٍ الظريفُ العسلَ؛ وذلك مراعاة لمحل المنعوت (زيد) فمحله الرفع على أنه فاعل بالمصدر (شُرب) . (شرح ألفية)

(٥) الشاهد: - رفع "المظلوم"- وهو نعت للمعقب المجرور لفظًا -بإضافة المصدر؛ وهو "طلب" ولكنه مرفوع محلًا؛ لأنه فاعل للمصدر. (ضياء السالك)

...) [1]. و كذا تابع المجرور بالوصف يجوز فيه الجر و النصب. و المسألتان مبنيتان على عدم اشتراط وجود المحرز، فإن الطالب لمحل المجرور هو المصدر، أو الوصف المنون، أو المضاف المقترن بأل، و المضاف فيهما باعتبار محل المضاف إليه خال من الثلاثة.

[حكم تابع المفعول الذي أضيف له المصدر]

[٧٧٣] ﴿ وَ تابِـعُ الْمَفْعُولِ في الْمَصْدَرِ زِدْ لَـهُ ارْتِفاعـا إنْ لِمَجْهُـولٍ قُصِـد ﴾

و يجوز في تابع المفعول الذي أضيف له المصدر أيضا الرفع على تأويل المصدر بحرف مصدري وفعل مبني للمجهول [2] نحو: "يعجبني فهمُ المسائلِ الغامضةُ" برفع التابع.

[حكم تابع معمول الصفة المشبهة]

[٧٧٤] ﴿ وَ لَيْسَ إلّا اللَّفْـظُ فِـي الْمُشَبَّـه وَ نَسَقُ التَّعْلِيـقِ لِلنَّصْبِ جِهَـة ﴾

أي: لا يجوز في تابع الصفة المشبهة إلا الاتباع على اللّفظ، خلافا للفراء في تجويزه رفع تابع مجرورها؛ لأنه فاعل معنى نحو: "مررت بالرجل الحسن الوجه وجهه" و ردّ بأنه لم يسمع، و لا خلاف أنه لا يعطف على مجرورها بالنصب.

و إن عطف على الجملة المعلق عنها نُصب المعطوف[3]؛ لأن الجملة في محل نصب نحو: "علمت لَزيدٌ قائمٌ"، و غير ذلك من أموره.

❊ ❊ ❊

([1]) فقد أضاف الشاعر المصدر (مخافة) إلى مفعوله (الإفلاس) ثم أتبع المفعول بالمعطوف (الليانا) وجاء به منصوبا مراعاة لمحل المتبوع (الإفلاس) . (شرح ألفية)

([2]) قال في الشرح: و يجوز في تابع المفعول مع الجر و النصب الرفع أيضا على تأويل المصدر بحرف مصدري موصول بفعل مبني للمفعول. (المطالع السعيدة)

([3]) هذا معنى قوله (و نسق التّعليق للنصب جهة). جاء في المواهب الحميدة: يجوز في المعطوف على الجملة المعلق عنها فعل القلب النصب و وجهه الحمل على محلها و الغالب فيه الر فع على اللفظ و رعاية الابتداء. إهـ جاء في المنح الحميدة: و (نسق) بالرفع مبتدأ أي: و عطف نسق ما حمل فيه(التعليق) أي: الجملة المعلقة (للنصب) متعلق بخبر المبتدأ و هو قوله (جهة) لأن محلها نصب. إهـ .



في

✓ الأَبْنِيَة

✓ والتَّصْرِيف

الكتاب السادس

في الأبنية

- أبنية الاسم
- أبنية الفعل
- المبني للمفعول
- صيغتا التعجب و أفعل التفضيل
- بناء المصدر
- بناء الصفات
- التأنيث
- المقصور و الممدود
- جمع التكسير
- التصغير المنسوب
- الإمالة
- الوقف

❑ الكِتابُ السّادِسُ فِي الأَبْنِيَةِ

أي: في أبنية الأسماء و الأفعال، و هي إما للحاجة المعنوية كصيغ الأفعال، أو الصفات اللّفظية كالابتداء و الوقف، أو التوسُّع كالمقصور و الممدُود، أو المجانسة كالإمالة.

[أبنية الاسم]

[٧٧٥] مُجَرَّدُ الِاسْمِ ثُلاثِيٌّ إِلى خَمْسٍ، وَ ما زادَ لِسَبْعٍ وَصَلا

الاسم: ١- مجرّد. ٢- و مزيد فيه.

و الأوّل: إمّا ثلاثي، و لا ينقص عنه، و هو الأصل، لخفته، و انقسامه على المراتب الثلاثة: المبتدأ، و المنتهى، و الوسط بالوسط.

و إمّا رباعي، و إمّا خماسي[1]، و لا يزيد عليهم؛ لأنهم جعلوا زيادته على قدر نقصانه، و لئلا يتوهم أنّه كلمتان.

و الثاني: رباعي إلى السباعي[2] و لا يزيد، و لا عبرة بهاء التأنيث، و علامتي التثنية و الجمع، لأنّها زوائد منفصلة.

---

(١) الثلاثي نحو: حَجَر. و الرباعي نحو: جَعْفَر . و الخامسي: سَفَرْجَل.

(٢) نحو: كِتاب، و مُصَافِح، و مُسْتَقْبَل.

[المجرد الثلاثي]

[٧٧٦] ﴿ وَ غَيْرَ آخِرِ الثُّلاثِي افْتَحْ وَ ضُمّ   وَ اكْسِرْ، وَ زِدْ تَسْكِينَ ثانيهِ تَعُمّ[1] ﴾

علم منه أن للأوّل ثلاث حالات و للثاني أربعة[2]، فيتحصّل بضرب الثلاثة في الأربعة اثنى عشر، و وجه ذلك أن لا يقبل السكون. و لا عبرة بالأخير في وزن الكلمة لأنه حرف الإعراب.

فأربعة مع فتح الأول:

١- (فَعْلٌ)، يكون اسما و صفة نحو: "فَلْس" و "سَهْل".

٢- و (فَعَلٌ) كذلك نحو: "فَرَس" و "بَطَل".

٣- و (فَعِلٌ) كذلك نحو: "كَتِف" و"حَذِر".

٤- و(فَعُلٌ) كذلك نحو: "عَضُد" و "يَقُظ".

و أربعة مع كسره:

٥- (فِعْلٌ) كذلك نحو: "حِبْر" و"نِكْس".

٦- و (فِعَلٌ) اسما نحو "عِنَب"، و صفة على قلة نحو: "زِيَم" بمعنى مفترق.

٧- و (فِعِلٌ) كذلك نحو "إِبِلٌ" و "بِلِزٌ".

٨- [و فِعُل][3].

([1]) (تعم) أبنية الاسم الثلاثي، فلا يخرج عنها. (المنح الحميدة)

([2]) اي: علم من البيت أن للحرف الأول (اي فاء الفعل) ثلاث حالات: الفتح و الضم و الكسر، و للحرف الثاني (عين الفعل) أربعة حالات: الفتح و الضم و الكسر، و السكون.

([3]) ما بين القوسين من زيادتنا ، و هذا الوزن مهمل كما سيأتي في قوله (**و عكس مهمل**).

و [أربعة مع ضمه][1]:

٩- (فُعْلٌ) كذلك نحو: "قُفْل" و"حُلْو".

١٠- و (فُعَلٌ) كذلك نحو: "صُرَدٌ" و"حُطَم".

١١- و (فُعُلٌ) اسما نحو: "عُنُق" و صفة على قلة نحو: "جُنُب".

١٢- و (فُعِل) مختلف فيه كما يأتي [2].

[بيان فُعِل و فِعُل]

[٧٧٧] ﴿وَ فُعِلٌ قَــلَّ، و عَكْــسٌ مُهْمَــلُ ....﴾

(فُعِلٌ) بضم فكسر [اختلف فيه]:

أ- قيل: مستعمل على قلة و هو الظاهر[3]، و قد جاء منه "دُئِل" اسم دويبة سميت بذلك قبيلة من كنانة، و"الرُئِم" اسم جنس للاست، و"الوُعِل"" لغة في الوعل.

ب- و قيل: مهمل، و "الدُئِل" و "الرُئِم" من الشواذ، و فيه نظر؛ لأن سيبويه رحمه الله أثبت فعل بلفظ واحد و هو إبل.

ت- و قيل: منقولان من الفعل، و ردّ بأن النقل لا يكون في أسماء الأجناس، و "رُئِم" اسم جنس كدُئِل باعتبار أصله.

و(فِعُل) بكسر فضم مهمل، فأمّا قراءة بعضهم ﴿وَ السَّمَاءِ ذاتِ الحِبُكِ﴾ [الذاريات: ٧] فكسرت الحاء اتباعا لكسرة {ذات} لأن الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين.

---

[1] ما بين القوسين من زيادتنا.

[2] في قوله (و فعل قل).

[3] و إنّما قلّ هذا الوزن في الأسماء؛ لأن العرب قصدوا تخصيص هذا الوزن بالفعل الماضي المبني للمجهول، نحو: ضُرِبَ، وقُتِلَ . (شرح ألفية)

[المجرد الرباعي]

[٧٧٧] ﴿ .... وَ لِلرُّباعـي فَعْلَلٌ وَ فِعْلِلُ ﴾

[٧٧٨] ﴿ وَ فِعْلَلٌ كَذا فِعَلٌّ فُعْلُلٌ وَ زادَ قَوْمٌ فِي المباني فُعْلَلُ ﴾

ذكر للرّباعي خمسةَ أوزان متفقا عليها و واحداً مختلفاً فيه و هو:

١- (فَعْلَلٌ) بسكون بين فتحتين، و يكون اسما نحو "جَعْفَر" -و هو النهر الصغير-، و صفة كـ "سَهْلَب" للطويل.

٢- و(فِعْلِلٌ) بسكون بين كسرتين، اسما كـ "زِبْرِج" للسحاب الرقيق، و صفة كـ "خِزْمِل" للمرأة الحمقاء.

٣- و (فِعْلَلٌ) بكسر الأول و فتح الثالث، اسما كـ"دِرْهَم"، و صفة كـ "هِبْلَع" للنيم أو الأكول.

٤- و (فِعَلٌّ) بكسر ففتح فسكون اسما كـ"قِمَطْر" لوعاء الكتب، و صفة كـ "سِبَطْر" للطويل.

٥- و (فُعْلُل) بسكون بين ضمتين اسما كـ "بُرْثُنٌ" واحد براثن السباع، و هو كالمخلب من الطير، و صفة نحو "جُرْشُع" للعظيم من الجمال.

٦- و المختلف فيه (فُعْلَلٌ) بضم فسكون ففتح اسما كـ "جُخْدَب" لـذكر الجراد، و صفة نحو "جُرْشَع" بمعنى جُرْشُع بالضم.

ذهب البصريون غير الأخفش إلى هذا ليس بناء أصليا بل فرع من فُعْلُل بضمتين لأن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضمّ.

و ذهب الكوفيون و الأخفش إلى أنّه أصلي، لأنّ الأخفش حكى "جؤذر" و لم يجد فيه الضم، و لأنهم ألحقوا به ، فقالوا: ما لي من ذلك عندك، أي: بدلا بالتفكيك.

و ردّ بأن الضم منقولٌ في "جؤذر" و لم يحكه الأخفش، و الفك في نحوه ليس للالحاق بنحو: جحدب، بل لأن فعللا من الأبنية المختصة بالأسماء، فقياسه الفك كجدد و ظلل على أن الإلحاق بالمزيد واقعٌ في كلامهم كاقعنسس ألحقوه باحرنجم.

[المجرد الخماسي]

[٧٧٩] ﴿ فَعَلَّلٌ فُعَلِّلٌ فَعْلَلِلٌ فِعْلَلٌ لِلخمسة أو فُعْلَلِلٌ ﴾

ذكر للخماسي خمسة أوزان، أربعة متفق عليها، و واحدا مختلفا فيه:

١- (فَعَلَّلٌ) بفتح الأول و الثاني و الرابع، اسما كـ "سَفَرْجَل"، و صفة كـ "شَمَرْدَل" للطويل[1].

٢- و(فُعَلِّلٌ) بضم الأول و فتح الثاني و كسر الرابع، اسما كـ "خُبَعْثِنٍ" للأسد، و صفة كـ "قُذَعْمِلٍ" للبعير الضخم.

٣- و(فَعْلَلِلٌ) بفتح الأول و الثالث و كسر الرابع، اسما كـ "قَهْبَلِس" لحشفة الذكر، و صفة كـ "جَحْمَرِش" للعظيمة من الأفاعي.

٤- و(فِعْلَلٌّ) بكسر الأول و فتح الثالث، اسما كـ "قِرْطَعْبٍ" للشيء الحقير، و صفة كـ "جِرْدَحْلٍ" للضخم من الإبل.

٥- و زاد ابن السراج (فُعْلَلِلٌ) بضم الأول و فتح الثالث و كسر الرابع، لقولهم "هُنْدَلِع" اسم بقلة، و لم يثبته سيبويه رحمه الله، و هو الصحيح، لأن نونه زائدة، إذ يلزم على أصالتها عدم النظير.

[٧٨٠] ﴿ وَ مـا عَـداهُ زائِـدٌ أَوْ حُـذِفـا أَوْ شَـذَّ أَوْ مِـنْ عَـرَبِـيٍّ انْتَفى ﴾

أي: ما عدا الأمثلة المذكورة إما:

١- مزيد فيه كـ "إحمرّ" و "احرنجام".

٢- أو حذف منه أصل أو أكثر، أو زائد كـ: يد و دم، و م الله في القسم، و جَنَدل أصله جنادل.

٣- أو شاذ كـ "صخرية".

٤- أو خارج عن الاسماء العربية كـ "نَرْجِس". و هذا أتم من قول الخلاصة: «وَ مَا ... غَـايَرَ لِلزَّيْدِ أوِ النَّقْصِ انْتَمَى». لكن كان من حقه أن يزيد أو شبه الحرف كمن و كم، أو مركب كحضرموت.

* * *

---

[1] في النسخة «الطويل».

﴿ أَبْنِيَةُ الفِعْلِ ﴾

[٧٨١] ﴿ مُجَرَّدُ الفِعْلِ ثُلاثٍ أَوْ رُبَاع   وَمُنْتَهى الزَّائِدِ سِتٌّ بِالسَّماع ﴾

الفعل قسمان: ١- مجرد. ٢- و مزيد فيه.

و **الأول**: ثلاثي و رباعي [١]، و لا يكون خماسياً، لكثرة تصرُّفه، و لأنه يتصل به الضمير المرفوع، و يصير كالجزء منه بدليلِ إسكان ما قبله، فالخماسي منه كالسُّداسي في الاسم، و قد علمت أنه مرفوضٌ. فقوله (**ثلاث أو رباع**) على تقدير ذو ثلاثة أو أربعة.

و **الثاني**: لا يزيد على ستّ للسماع [٢]، و وجهه ما مرّ.

[الماضي الثلاثي المجرد]

[٧٨٢] ﴿ فَلِثُّلاثِيِّ مُثَلَّثاً فَعَل   عَيْناً .... ﴾

(**للثلاثي**) خبرٌ مقدم، و (**فعَل**) مبتدأ مؤخر، و (**مُثلثا**) حال من (**فعل**)، أو ضميره المنتقل للظرف، و (**عينا**) تمييز من نسبة (**مثلثا**) لنائبه. و المعنى: أن الثلاثي من الفعل له ثلاثة أوزان باعتبار حركة عينه لأنّه لا يكون إلا مفتوح الأوّل، و ثانيه إمّا:

١- مفتوح، و يكون متعديا كـ "ضَرَبَ"، و لازما كـ "قَعَدَ".

١- أو مكسور و يكون متعديا كـ "عَلِمَ"، و لازما كـ "سلِمَ".

٢- أو مضموم و لا يكون إلا قاصراً كـ "ظَرُفَ"، و لا يتعدي إلا بتضمين نحو: "رحبتكم الدار" أي: وسعتكم، و قول علي كرم الله وجهه "إن بشرًا قد طَلُعَ اليَمَنَ" أي بلغ، أو تحويل كـ: سُدْتُهُ و قلته، خلافاً للكسائي رحمه الله في قوله أصلهما: سودته و قولته، ثم نقلت ضمة العين إلى الفاء، و حذفت العين لالتقاء الساكنين، و ذلك أن المعتل إذا أشكل أمره يحمل على الصحيح، و لم يجيء في الصحيح فعُل متعديا فهو في الأصل بفتح العين، ثم اختلف

---

(١) نحو: ضرب و دحرج.

(٢) هذا معنى قوله (و منتهى الزائد ست بالسماع) نحو: استخرج، و أقله أربعة كأكرم.

في كيفية صيرورته إلى ذلك فقيل أصل (سدت) و (بعت): سودت و بيعت[1] بفتح العين، ثم لمّا علم أنّ العين تحذف لالتقاء الساكنين عند انقلابهما ألفاً و لا يتميز الواوي عن اليائي حركوا الواوي إلى فعُل بالضم، و اليائي إلى فعِل بالكسر، ثم نقلت حركة حرف العلة إلى الفاء، و حذفت لالتقاء الساكنين.

و رده ابن الحاجب بأنه يلزم عليه النقل من باب إلى باب تخالفه لفظا و معنى، أما لفظا فظاهر، و أما معنى فلاختلاف معاني الأبواب.

و أشار إلى أنّ الصحيح أن الضمّ و الكسر لبيان بنات الواو و الياء، فيقال تحركت الواو و الياء فيهما و انقلبت ألفا، ثم حذفتا، و ضمت ألفا في الواوي، و كسرت في اليائي دلالة عليهما، و إنما ارتكب الأولون المحذور المذكور لما رأوا أنهم لم يفرقوا في (خفت) و (هبت) بين الواو و الياء، فقالوا لو كانت لبيان بنات الواو لوجب الضم في (خفت).

و أجاب ابن الحاجب بأنهم إنّما كسروا في (خفت) لبيان البنية، و تقريره أن الدلالة على البنية أعمّ من بيان بنات الواو و الياء، لتعلق الأوّل بالمعنى و الثاني باللّفظ، و لمّا لم تمكنهم الدلالة على البنية في (قلت) و (بعت)، إذ لو فتحوا فيهما لما دل على حركة العين لم يتركوا أيضا بيان بنات الواو و الياء حذراً من فوات المقصود أجمع، بخلاف (خفت و بعت و هبت)، فإن الكسرة تدل على أنّه مكسورالعين فراعوا فيه بيان البنية، قاله الجار بردي رحمه الله تعالى.

و ما خالف الأوزان المذكورة رجع في التقدير إليها كـ "ظرف" و "علم" باسكان العين تخفيفا، و "شهد" باتباع الفاء للعين، و "شهد" باسكان العين تخفيفا بعد الاتباع، و "رد" و "اب" و "شي" و "قال" و "طال" و "خاف" و "باع".

[الماضي المجرد الرباعي]

[٧٨٢] .... وَ للرُّباعِيِّ فَعْلَلَ حَصَل

و الرباعي له وزنٌ واحدٌ و هو (فَعْلَلَ)، و يكون متعديا كـ "دَحْرَجَ"، و لازماً كـ "دَرْنَجَ" بمعنى دل.

---

[1] في النسخة «بعيت».

[الماضي الثلاثي المزيد]

[٧٨٣] ﴿ وَ لِمَزِيدِ أَوَّلٍ خُذْ أَفْعَلا   وَ فَعَّلَ اسِتَفْعَلَ، و افْعَلَّ انْجَلى ﴾

[٧٨٤] ﴿ فاعَلَ مَعْ تَفاعَلَ تَفَعَّلا   وَ افْتَعَلَ انْفَعَلَ ثُمَّ افْعَوْعَلا ﴾

[٧٨٥] ﴿ وَ مَا عَداها مُلْحَقٌ .... ﴾

المراد بالأول: الثلاثي أي: و لمزيد الثلاثي هذه الأوزان و هي:

١- (أَفعَلَ) و أصل معانيه التعدية كـ "أَخرَجَ زيدٌ عمرًا"، و منه " أوزِعْنِي أنْ أشْكرَ نِعمتَكَ " أي: اجعلني أشكر نعمتك.

٢- و (فَعَّلَ) و أصل معانيه التعدية نحو: فَرَّحتُهُ.

قال الخليل و سيبويه رحمهما الله: المزيد فيه، الأوّل، لأنه في مقابلة الياء من "بيطر".

و قال آخرون: الثاني لأنه في مقابلة الواو من "جَهْوَرَ". و هكذا الخلاف في الزّائد في كل مكرر، و كلا القولين صواب، كما قال ابن جني، و الأخير أقيس.

٣- و (اسْتَفْعَلَ) و أصل معانيه الطلب كـ "استغفرتُ اللهَ" أي: سألته المغفرة.

٤- و (إفْعَلَّ) للألوان و الخلق كـ "اخْضَرَّ" و "احْوَلَّ"، و أصله افعلل، بدليل اسوددنا، ثم ادغم. و قد يلي عينه ألف كـ "احْمارَّ"، و "اصْفارَّ".

٥- و (فاعَلَ) و أكثر استعماله لاقتسام الفاعلية و المفعولية لفظا و الاشتراك فيهما معنى كـ "خاصَمَ زيدٌ عمراً".

٦- و (تَفاعَلَ) و أكثر استعماله للاشتراك في الفاعلية لفظا، و فيها و في المفعولية معنى كـ "تضارب زيدٌ عمراً".

٧- و (تَفَعَّلَ) و أصله أن يكون لمطاوع فَعَّلَ كـ "علَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ".

و استشكل التمثيل بهذا فإنك تقول "علَّمْتُه فما تَعَلَّم" و إن كان مطاوعا لم يصح نفيه بعد ثبوت المطاوع و اللازم منتف، ألا ترى أنه لا يصحّ قولك "كسرته فما انكسر".

و أجاب الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله بما معناه أن الفرق بين الصورتين ثابت، و ذلك أن تعليم العبد لغيره لا يلزم حصول العلم للمعلم، و لابد من توقفه على معنى آخر، و هو إيجاد العلم في

القلب، و ذلك غير ممكن من المخلوق، فلذلك أمكن أن يحصل من العبد تعليم لغيره، و يتخلف العلم لفقد خلق الله له في قلب المتعلم، بخلاف الكسر فإن الإنكسار لا يتخلف عنه، إذ لا واسطة بينه و بينه، فلذلك جاز علَّمته فما تعلَّم، و امتنع كسَّرته فما انكسر. انتهى. نقله الدماميني رحمه الله و أقره.

قلت: إذا كان الكسر و التعليم بمعنى تعاطي الأسباب ذلك و معالجته صح النفي فيهما، ويكون الفعلان من قبيل المجاز المرسل، و ليس الكلام فيه، و إن كانا بمعنى إحداث الفعل في المفعول لزم من النفي التناقض فيهما.

فإن قيل: معنى "علمت زيداً": ذكرت له العلم و خاطبته به و ألقيته له أي: هذه هو المعنى الذي وضع له اللّفظ، و لا يلزم من ذلك تعليمه له.

قلت: لو صح ذلك لم يفهم من قولك "علمته" أنه تعلم حتى تقول: فتعلم، مع أن المفهوم من الإطلاق في مقامات الاستعمال أنه تعلم، فلو لا ان علم يدل على حصول العلم للمفعول لما صح الاقتصار عليه، و أوجب الاتيان بمطاوعه في كل مقام يراد فيه بيان حصول العلم للمفعول و تصفح الاستعمال يظهر لك ما قلنا نحو: علّم زيد جماعة من الناس، و علم أهل قرية كذا دينهم، و علم عمرو علوما جمّة، و أيضا إيقاع علم على مفعوله يستلزم صحة إطلاق اسم مفعوله عليه، و لا يصح ذلك على الحقيقة إلا مع حصول معنى للمفعول، فكيف ينفي عنه مع ذلك أثر المعلمية الذي لا تحقق إلا به، و أيضا لا يصح هذا التفسير فيما إذا أسند علم إلى الله نحو ﴿ عَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة: ٣١] ﴿ وَ عَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥] و القول بأنه إذ ذاك بمعنى حصل العلم يقتضي أن له معنيين يشترك بينهما و يعين المراد منهما المسند إليه، و أيضا أفعال العبد كلها متوقفة على تأثير القدرة القديمة لكن إذا عبر عنها بالماضي دل على حصول المتوقف و على حصول المتوقف عليه بواسطة الدلالة الأولى، فقولك "علمت زيدا" يدل على حصول خلق العلم له.

فالصواب أنه إنما صح النفي لأنه كثر التعبير في العرف العام بعلمت عن تعاطي أسباب التعليم إما مجازا مشهورا أو حقيقة عرفية.

فإن قلت: إذا كان المطاوَع -بالفتح- يدل على حصول المعنى لم تبق لذكر المطاوِع -بالكسر- بعده فائدة.

قلت: بل فائدته التنبيه على حصول العلم بسهولة من غير كبير تعب و لا كثير معانات نعم قد يتفق ذلك فينبه عليه نحو: علمته فتعلم بعد حين و مشقة، فهذه مطاوعة بعد استعطاء، و هما غير متناسبين، فلذلك لا يفهم عند الاطلاق إلا لسهولته.

٨- و (اِفْتَعَلَ) و يكثر استعماله للاتخاذ كـ "اطَّبَخَ" و"اشتوى" أي اتخذ طبيخا و شواء. و التسبب في العمل و الاجتهاد نحو: "اكتسبت المال" إذا حصل لک بسعي و قصد للنفس، بخلاف كسبته، فإنه قد يطلق إذا كان حصوله بإصابة مجردة لا سعي فيها، و قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَ عَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] أي للنفي ما كسبت من الخير و الثواب بأي وجه اتفق حصوله سواء كان باصابة مجردة أو بتحصيل و سعي، و عليها ما حصلته و سعت فيه لا ما حصل لها من غير اكتساب و سعي، نبّه تعالى على أن الثواب قد يحصل بالاختيار و السعي و دونه، بخلاف العقاب، فإنه لا يكون إلا بسعيها و تحصيلها.

٩- و(انْفَعَلَ) و يكثر مجيئه لمطاوعة فعل الثلاثي نحو: قسمته فانقسم، و كشفته فانكشف، و منه ﴿إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انتَثَرَتْ﴾ [الانفطار:١ - ٢] ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى﴾ [٢٧٥- البقرة] ، و لابد أن يكون فعل المطاوع ذا علاج محسوس، فلا يقال: علمت المسألة فانعلمت، و أما انقطع فلان إلى الله بقلبه و انكشفت لی المسألة فليس حقيقة، بل مجازا، فليس الكلام فيه، أو هو بمنزلة انطلق و انكمش و انجرد و انسلک. قال سيبويه رحمه الله: عقب هذه الألفاظ: و هذا موضع قد يستعمل فيه انفصلت و ليس مما طاوع فعلت.

١٠- و(اِفْعَوْعَلَ) و اكثر استعماله للمبالغة نحو: اخشوشن الشعر: كثرت خشونته، و اغدودن: طال و كثر سواده .

و ما عدى هذه الأوزان ملحق[1] كـ (فعول) و (فوعل) و (فعيل) و (فعلى) نحو: جهور، و حوقل، و حليب، و بيطر، و عذيط، و سلقى، ملحقة بفعلل.

---

(١) هذا معنى قوله (و ما عدها مُلْحقٌ).

[الماضي الرباعي المزيد]

[٧٨٥] ﴿ .... تَفَعْلَلا لِلثّاني و افْعَلَلَّ ثُمَّ افْعَنْلَلا ﴾

أي: لمزيد الرباعي هذه الأوزان و هي:

١- (تَفَعْلَلَ) لمطاوعة فعلل كـ "دحرجته، فتدحرج".

٢- و (افْعَلَلَّ) نحو: اِقْشَعَرَّ، و هو بناء مقتضب، و قد يطاوع فعلل، فلا يكون مقتضبا، و انظر ذلك في مبحث اللزوم و التعدي.

٣- و (اِفْعَنْلَلَ) كـ "احْرَنْجَمَ" لمطاوعة فعلل.

و كان من حقه أن يقول: و ما عداها ملحق بكافعنلى نحو: اسلنقى، و افعنلل بزيادة إحدى اللامين نحو: اقعنسس، فانهما ملحقان باحرنجم.

❊ ❊ ❊

﴿ الصَّحيحُ وَ الْمُعْتَلُّ ﴾

لمّا كانت الأفعال تتردد بين الصحة و الاعلال، و المعتل منها ينقسم إلى أقسام وجب تعريف حالهم بذلك.

[تعريف الصحيح و المعتل من الأفعال]

[٧٨٦] ﴿ صَحِيحُهُ مِنْ حَرْفِ الْإِعْتِلالِ خالٍ وَ غَيْرُهُ الْمُعْتَلُّ .... ﴾

أي: صحيح الفعل هو: الخالي من حروف الاعتلال[1]. و اقتصر في تعريفه على هذا لأنه أطلقه في مقابلة المعتل، و لذا قال: **(و غيره المعتل)**[2] و إلا فأرباب التصريف يعرفونه بأنه: ما خلا من حرف علة و تضعيف و همز، لأنهم يعدون المضاعف قسما، و المهموز قسما، و قد يقال إنما يعد كل منهما قسما عند الكلام على حركة العين في الماضي و المضارع، وإلا فالمضاعف يكون صحيحا و معتلا، و المهموز فيه ثلاثة أقوال: صحيح، معتل، متوسط.

[٧٨٦] ﴿ ....فالفاءُ مِثال ﴾

[٧٨٧] ﴿ وَ الْعَيْنُ أَجْوَفُ وَ ذُو الثَّلاثَةِ وَ اللّامُ مَنْقُوصٌ وَ ذُو الْأَرْبَعَةِ ﴾

[المعتل الفاء]

(فالفاء) مبتدأ أي: فمعتل الفاء، **(مثال)** خبره أي: يسمى مثالا، لأنّ ماضيه كالصحيح يجيء على فَعَل و فَعِل و فَعُل، و يتنوع بحسب الماضي و المضارع.

و قيل سمّي مثالا لأن أمره مثل أمر الأجوف أي: لفظا لا وزنا.

---

(١) حروف العلة هي: الألف، و الواو، و الياء.

(٢) الفعل المعتل ، هو ما كان فيه أحد أحرف العّلة (الألف،أوالواو،أوالياء)، نحو: قَالَ ، ورَمَى ، وخَشِيَ، و وَعَدَ ، و يَبِسَ. (شرح ألفية)

[المعتل العين]

(و العين) -أي: و معتل العين- مبتدأ، و (أجوف) خبره، و (ذو الثلاثة) بإعراب المضاف إليه دون وقف عطف على الخبر أي: يسمى معتل العين بالتسميتين أما تسميته[1] أجوف فاستعارة من اعتلال الجوف، و أما تسميته ذا الثلاثة فلصيرورته على ثلاثة أحرف في نحو: قلت و طلت و بعت.

[المعتل اللام]

(و اللام) -أي و معتل اللام- مبتدأ، و خبره (منقوص)، و يقال ناقص، و (ذو الأربعة) معطوف على الخبر أي: يسمى معتل اللام بالتسميتين أمّا تسميته منقوصا فلنقصانه في الأمر و الجزم، و أمّا تسميته ذا الأربعة فلصيرورته على أربعة أحرف نحو: دعوت الله في المغفرة و الستر.

[اللفيف المقرون و المفروق]

[٧٨٨] لَفِيفٌ إِنْ كانَ بِحَرْفَيْنِ يَحِقّ مَقْرونٌ إِنْ تَوالَيا أَوْ لا فُرِق [2]

(لفيف) خبر محذوف، و الجملة دليل الجواب أي: إن كان الاعتلال في حرفين من حروف الفعل فهو لفيف، سمي بذلك لالتفافه على حرفي علة [3]. فهو فعيل بمعنى مفعول، أو بمعنى فاعل، و هو أظهر، لأن باب فعيل بمعنى فاعل أكثر من فعيل بمعنى مفعول، و لأن تسميته إذ ذاك لمعنىً قام به، و هو أولى من تسمية الشيء بالشيء لمعنى ضمنه الغير إياه.

ثم هو قسمان لأن حرفي العلة إن تواليا سمي مقروناً لاقترانهما كـ "روى"، و إلا سمي مفروقا لافتراقهما كـ "وفى".

***

---

(١) في النسخة «أما تسمية».

(٢) (اللفيف المقرون): ما كانت عينه ولامه حرفي علة، نحو طوى، و هوى، و حيى. و (اللفيف المفروق): ما كانت فاؤه و لامه حرفي علة، نحو وفى، و وعى، و وقى. (ابن عقيل)

(٣) لالتفاف حرفي الْعلَّة فِيهِ أَي اجْتِمَاعهمَا. (همع الهوامع)

﴿ المَضارِعُ ﴾

[حدّ المضارع]

[٧٨٩] ﴿ مُضارِعٌ زادَ عَلَى الْماضي ابْتِدا بِالْحَرْفِ مِنْ نَأَيْتُ .... ﴾

أي: الفعل المضارع يحصل بالزيادة على الماضي بالابتداء بحرف من حروفِ "نأيت" و هي أربعة:

١- النون للمتكلم مذكرا كان أو مؤنثا معظما نفسه أو مشاركا[١].

٢- و الهمزة للمتكلم الواحد الغير المعظم نفسه مذكرا كان أو مؤنثا [٢].

٣- و الياء للغائب و الغائبين [٣] و الغائبات لا دائما في الغائبات، فقد تلزم معها التاء نحو: تقوم الهندات، و قد تمتنع نحو: الهندات يقمن، و قد تجوز: أن يقوم و تقوم الهنود.

٤- و التاء للمخاطب مذكرا كان أو مؤنثا، و المخاطبين و المخاطبتين و المخاطبين و المخاطبات، و للغائبة و الغائبتين و الغائبات[٤].

و أصل (هند تقوم) و (الهندان تقومان) بالتاء: الياء، قلبت تاء للدلالة على التأنيث، بدليل الهندات يقمن، و هن يقمن، لما دلت النون على التأنيث بقيت الياء على الأصل، و لو جيء بالتاء لكان كالجمع بين علامتي تأنيث، بخلاف هند تقوم و الهندان تقومان.

فـ (مضارع) نعت لمبتدأ محذوف أي فعل مضارع، و قوله (**زاد على الماضي**) في معنى التعريف له، و (**ابتدا**) مفعول (**زاد**)، و (**بالحرف**) متعلق به.

---

(١) مثل: ننصر.

(٢) مثل: انصر.

(٣) مثل: ينصر، ينصران، ينصرون، ينصرن.

(٤) مثل: تنصر، تنصران، تنصرون، تنصرين، تنصرن.

و يقال بالترتيب: ينصر، ينصران، ينصرون، تنصر، تنضران، ينصرن، تنصر، تنصران، تنصرون، تنصرين، تنصران، تنصرن، أنصر، ننصر.

[حركة حرف المضارعة]

[٧٨٩] .... مَفْتُوحا عَدا

[٧٩٠] ما أَرْبَعُ الأَحْرُفِ فِي ماضِيهِ وَ لَوْ مَزِيداً فَاضْمُمَنَّ فِيه

و (مفتوحا) حال من (الحرف) أي: حكم حرف المضارعة أن يكون مفتوحا إلا في مضارع الماضي الرّباعي بالأصالة نحو: دحرج يُدحرج، أو بالزيادة نحو: أكرم يُكرم، و ما عداه يفتح فيه حرف المضارع سواء كان ثلاثيا نحو: ضرب يَضرب، أو زائدا على الأربعة نحو: استخرج يَستخرج، و أما يُهريق فالهاء[1] فيه بدل من الهمزة، و لم تحذف لزوال الثقل فهو كيهلقم من هلقم.

فـ (ما) مفعول (عدا)، و (أربع الأحرف في ماضيه) مبتدأ و خبر صلة ما، و (مزيدا) حال من (ما) أي فيه.

[حكم حركة عين المضارع]

[٧٩١] وَ ثَلِّثِ الْعَيْنَ إِنِ الْماضي فُتِح[2] وَ شَرْطُ فَتْحٍ حَرْفُ حَلْقٍ يَتَّضِحْ

[٧٩٢] فِيها أَوِ اللّامِ وَ إِنْ ماضٍ كُسِرْ فَافْتَحْ، وَ لكِنْ فِي الْمثالِ اكْسِرْ تصر

[٧٩٣] وَ اضْمُمْ بِضَمٍّ وَ اكْسِرَنْ غَيْرَ فَعِل قَبْلَ أَخيرٍ لا بِتاءٍ يَتَّصِل

و أما حكم حركة عين المضارع فإن كان الماضي مفتوح العين جاز في عين المضارع الضم و الكسر نحو: عَتَلَ يَعْتُل، و قد قُرئ ﴿ خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ ﴾ [الدخان: ٤٧] بالكسر و الضم، و هذا إذا لم يشتهر أحد الأمرين، فإن اشتهر الكسر كيضرِب أو الضم كيعتُل التزم.

و قال ابن عصفور: يجوز الأمران مع اشتهار أحدهما، و يقيد التخيير أيضا بما اذا لم يلتزم أحدهما لسبب يقتضيه كالتزام الكسر عند غير بني عامر فيما فاؤه واو نحو يعد، و عند الجميع فيما عينه ياء نحو يبيع، و عند طيء فيما لامه ياء و عينه حلقية نحو يرمى.

---

[1] في النسخة «فالياء بدل ....»

[2] إن كان الماضي مفتوح العين ثلث عين المضارع أي: جاز فيه الكسر و الضم و الفتح. (المطالع السعيدة)

و يجوز مع الوجهين الفتح أيضا لكن بشرط أن يكون في الفعل حرف حلق عينا أو لاما إلا أن الأكثر و القياس مع ذلك هو الفتح نحو: ذَهَبَ يَذْهَبُ، و قَلَعَ يَقْلَعُ.

و قد يجيء ذو الحلقي مكسورا كـ:يرجِعُ و يبغِي، و مضموما كـ:يقعُد و يدخُل، و بالفتح و الكسر كـ: نضح ينضَح و ينضِح، و منح كذلك، و بالضم و الفتح كـ: حال يحول و يحال، و مثلثا كـ: نبع ينبَع و ينبع و ينبُع.

هذا معنى قوله: **(و ثلث العين)** أي للمضارع **(إن الماضي فتح)**. و **(شرط فتح)** مبتدأ، و **(حرف حلق)** خبر، و مفهومه أن الضم و الكسر لا يشترط لهما حرف الحلق لا أنه لا يشترط لهما شرط أصلا لما تقدم، و قوله **(فيها)** العين حال من فاعل **(يتضح)**، و **(اللام)** عطف على الضمير، و هذا ذكره التصريفيون شرطا لتأثير حرف الحلق للتخفيف فيما التزم فيه أو غلب، و المصنف في مقام الاطلاق، و بيان شرط الفتح الذي يلزم من وجوده وجوده إلا في مقام التنصيص، و بيان السبب المقتضي للفتح، ففي عبارته قلق.

و إن كان الماضي مكسور العين فتحت عين مضارعه كـ: علِم يعلَم[1]، لأن الماضي لمعنى، و المضارع لآخر، فاختلف اللّفظ لاختلاف المعنى، فإن ذلك أخف من تعاقب الامثال، و خص الفتح للخفة، و هذا ما لم يكن مثالا، فإن كان كسرت العين كـ: وَرِثَ يرِث[2]، و المسموع من ذلك ثمانية ألفاظ هذا (وَمِقَ، وَثِقَ، و وَفِقَ، و وَلِيَ، و وَرِثَ، و وَرِعَ، و وَرِمَ، و وَرِيَ).

و سمع الفتح و الكسر في مضارع (وَغِرَ) (وَحِرَ) (وَلِهَ) (وَهِلَ) كذا في التسهيل بهذا التفصيل، و التعيين في المثال، و مثله قول اللامية:

و أفرد الْكسر فِيمَا من وَرِثْ و وَلِي ... ورِمْ ورِعْتَ ومِقْتَ معْ وَفِقْتَ حُلا

وَثِقْتُ مَعَ وَرِي المخُّ احوها ... .

[1] هذا معنى قوله: **(و إن ماضٍ كُسِر فافتحْ)**.

[2] هذا معنى قوله **(و لكنْ في المثال اكْسِر تصر)** في نسخة (يسر) قال الچورى: أي للسهولة.

بعد قولها:

وَجْهَان فِيــهِ من احْسِبْ معْ وَغِرْتَ وَحِرْتَ انْعِمْ بَئِسْتَ يَئِسْتَ اوْلهْ يَبِــــس وَهِلا

و معنى احرها احفظها. و بذلك يعلم ما في استثناء المصنف المثال و تعيين الكسر له مطلقا من مـن القلق.

و إن كان الماضي مضموم العين ضمت عين مضارعه سلكوا به طريقة واحدة لأنهم خصوه بـالمعنى الذي لا يفارق كما سبق في اللزوم، و إليه أشار بقوله (و اضـمم بضم).

هذا كله في مضارع الثلاثي و أما غيره فيكسر ما قبل آخره سواء كان ربـاعي الأصـول كــ دحـرج يدحرِج، أو من مزيد الثلاثي كـ قاتل يقاتِل، أو مزيد الرباعي كـ احرنجم يحرنجِم، ما لم يكن في أول الماضي تاء مزيدة فيفتح ما قبل أخير مضارعه كـ تعلم يتعلَّم، و هذا معنى قوله (و اكسرن غير فعل ....) أي: غير مضارع الثلاثي، و ليس المراد خصوص فعَل المفتوح أو أحد مقابليه بقرينة ما تقدم، و (قبل) ظرف لقوله (اكسرن) أي: أوقع كسر غير مضارع الثلاثي غير الأخير حالة كون الغير المـذكور لا يتصل بالتاء.

* * *

﴿ الْأَمْرُ ﴾

[٧٩٤] ﴿الأَمْرُ مِنْ ذي هَمْزَةٍ بِـها افْتَتَح[1] وَ غَـيْـرُهُ بِـالثّاني ثُـمَّ إنْ يَضَـح﴾

[٧٩٥] ﴿سُكُونُهُ فَجِيءْ بِهَمْزِ الْوَصْلِ ثُمّ تَـحْرِيـكَ قَـبْـلِ آخِـرِ كالْأَصْلِ أَمّ﴾

(**الأمر**) مبتدأ، و (**ذي همزة**) حال منه، و المراد همزة الوصل، و جملة (**بها افتتح**) خبر المبتدأ نحو: انْطَلِقْ و اسْتَخْرِجْ من انطَلَقَ و اسْتَخْرَجَ.

(**و غيره**) -أي: غير ما هو من ذي الهمزة- مبتدأ، (**و بالثاني**) خبره، و الجملة في الحقيقة الكون الخاص الذي دل عليه ما قبل أي: افتتح بالكل، و المراد ثاني المضارع، و هو ما بعد حرف المضارعة، و في هذا خفاء، لأنه اعتبر، أو لأن ما افتتح به الماضي و هو همزة الوصل و هو إذا كان تالي حرف المضارعة متحركا في الحال كـ تدحرج، أو في الأصل كـ أكرم، لأنّ أصل يكرم: يؤكرم، و الدليل على التقييد قوله (**ثم إن يضح ...**) الخ أي إن كان تالي حرف المضارعة ساكنا فافتح الأمر من ذلك بهمزة الوصل نحو: اضرب و اعلم و اخرج.

[حركة ما قبل آخر الأمر]

و حكم تحريك ما قبل أخير الأمر كحكم ما قبل أخير أصله و هو المضارع فتقول: دحرِج و قاتِل و احرنجِم بالكسر، و تعلَّم بالفتح و هذا معنى قوله (**تحريك قبل آخر كالأصل أم**)[2]، و فيه تنبيه على الأمر مقتطع من المضارعة، و هذا مذهب الأخفش و الكوفيين، و ذهب البصريون إلى أنه مرتجل مستقل، و انظر تحرير ما يتعلّق بذلك في حاشيتنا في مبحث بناء الفعل.

* * *

---

(1) (**الأمر من ذي همزة بها افتتح**): الأمر إن بني مما ماضيه مبدو بهمزة الوصل يفتح بها كـ: إِنقَطِعْ، و اِجْتَمِعْ. (**المواهب الحميدة**) + جاء في المنح الحميدة: تقييدنا لقوله في ذي همزة الوصل كذلك قيده في الشرح و همع الهوامع، قلت: و ينبغي إطلاق الهمزة، فإن كانت همزة وصل فكذلك، و إن كانت همزة قطع فكذلك أيضا كالأمر من أكرم تقول: أكرم، و من أعطى إعط. إهـ . (المنح الحميدة)

(2) (**تحريك**) بالنصب معمول أمّ أي: حرِّكت ما (**قبل آخره كالأصل**) أي: كأصله الذي هو المضارع (**أم**) أي: أقصد، لأنه مأخوذ منه فإن كانت عينه مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة كانت في الأمر كذلك. (المنح الحميدة)

﴿ بناء فعل المجهول ﴾

[بناء الفاعل أصل و بناء المجهول فرع]

[٧٩٦] ﴿ فَرْعٌ بِنا الْمَجْهُولِ .... ﴾

(فرع) خبرٌ مقدّم، و (بنا المجهُول) بالقصر مبتدأ مؤخر، أي: بناء المفعول فرع عن بناء الفاعل، بدليل ترك الإبدال في {وُورِي} اجتماع الواوين كالعارض نظرا إلى أن الأصل (وَارَى) [١]، و ترك الإبدال و الإدغام في (سُوِيرَ) نظرا إلى أن الأصل (ساير) [٢].

و قيل أصل، لالتزامهم للبناء المفعول في أفعال [٣] كـ: طُلَّ دَمُه [٤]، و جُنَّ [٥]، و أولع بكذا.

و أجيبت بأن الأصل لا يلزم وجوده تحقيقاً بل يكفي ثبوته تقديراً.

([١]) المبني للمفعول ليس بأصل بناء، وإنما هو فرع عن بنية الفاعل، دليله، قوله تعالى: {ما وُورِيَ عَنْهما} بضم الواو من غير همز، ولو كان اجتماع الواوين أصلا، لكان من باب (أَوَاصِلَ)، لا يجوز في الواو إلا الهمز، لأن القاعدة: مهما اجتمع في أول الكلمة واوان كان همز الأول منهما لزوما، بشرط أن يكون الاجتماع لازما كـ (أَوَاصِل) ونحوه، والأصل فيه: وَوَاصِلُ، جمع وَاصِل، و أما إذا كان الاجتماع عارضا فلا يلزم الهمز، بل يجوز كـ (وُورِيَ) فـ (وُورِيَ) على هذا من باب (وُقِتَتْ) لا من باب (أَوَاصِلَ)، فجواز الأمرين فيه دليل على أن بناءه عارض، وأن اجتماع الواوين فيه ليس بأصل. (اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر)

([٢]) و هو مذهب البصريين، وحجتهم: أن عدم قلب الواو ياء وإدغامهما، مع اجتماعهما، وسبق إحداهما بالسكون على مقتضى القاعدة، دليل على أنها مغيرة عن فعل الفاعل وهو ساير؛ فكما لا تدغم الألف من ساير، فكذلك ما غير عنها. (ضياء السالك)

([٣]) قال الكوفيون و المبرد: أصل، لأنه ورد عن العرب أفعال لزمت البناء للمفعول فلم ينطق لها بفاعل. و أجيب بأن العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل بدليل أنه وردت جموع لا مفرد لها. (شرح الناظم)

([٤]) طَلَّ دَمُه يَطُلُّ أَي ضَاعَ وهدر. (فتح المتعال)

([٥]) في النسخة «جد» و في شرح التصريح و أوضح المسالك «جُنَّ».

[حركة حرف الأول في فعل المجهول]

[٧٩٦] ....فَاضْمُـمْ أَوَّلا   وَ مَعْـهُ ثاني مـا بِتـاءٍ وُصِـلا

[٧٩٧] وَ ثالِـثُ الْوَصْـلِ ....

قوله (فاضمم أولا) أي: منه [1]، سواء كان ماضيا أو مضارعا، ليحصل الفرق بينه و بين فعل الفاعل. و عدل عن الكسر لأن حرفَ المضارعة قد يكسر في بعض الأفعال.

ثم الضم تارة يكون لفظا كـ "ضُرِبَ"، و تارة تقديرا كـ "قِيْلَ" و "بِيْعَ".

و (معه ثاني ما بتاء وصلا) أي: اضمم مع ضم الأول ثاني الفعل الذي وصل بتاء كـ "تُعُلِّمَ الحسابُ" بضم الأول و الثاني، و احتيج لضم الثاني لئلا يتوهم أنه مضارع مبني للفاعل عند الوقف.

و عبارته أشمل من عبارة الخلاصة لصدقها بتاء المطاوعة، كما تقدم، و بتاء التكلف كتحلم، أو التجنب كتأثم، و الاتخاذ كتبني، و الصيرورة كتأيمت المَرْأة صارت ايما، و غير ذلك، فإنّ الحكم واحدٌ في الجميع، لكن حقه أن يقيد بالزّائدة التي زيادتها معتادة للاحتراز عن الأصلية كتَجَرَ تِجارَةً، لخروجها من قوله (بتاء وصلا)، فإنه يفهم منه أنها ليست من الفعل أصالة للاحتراز بقيد القيد عن ترمس بمعنى رمس، فإن التاء فيه زائدة، إلا أن زيادتها غير معتادة فلا يضم تاليها.

قوله (و ثالث الوصل) عطف على (ثاني) أي: يضم مع الأول ثالث الفعل المبدو بهمزة الوصل كـ: أُنْطُلِقَ، لأنه لو اقتصر فيه على ضم الأول لالتبس بالأمر عند اسقاط الهمز في الدرج مع الوقف عليه نحو: قال انطلق، و في عبارته خفاء.

---

(1) و إنما جعلوا الضم مع الفعل المبني للمفعول لأنه قليل بالنسبة إلى فعل الفاعل، وجعلوا الفتح مع الفاعل لأنه كثير، فجعلوا الخفيف مع الكثير والثقيل مع القليل. (اقتطاف الأزاهر و التقاط الجواهر)

[حركة ما قبل الآخر في فعل المجهول]

[٧٩٧] وَ قَبْلَ الآخِـرِ .... اِكْسِرْ بِماضٍ وَ افْتَحَنْ فِي الغابِرِ

و معنى (اكسر): أوقع الكسر قبل الآخر في الماضي، و (اكسر) معطوف على (اضمم).

و (افتحن) أي: قبل الآخر في الغابر -أي: المضارع- [1] سماه غابرا لسبقه على الماضي باعتبار زمانه، عكس ما يتوهم المبتدئون، فإن الماضي لم يصر ماضيا حتى كان حالا أو مستقبلا.

و كَسْرُ ما قبل آخر الماضي و فَتْحُ ما قبل آخر المضارع تارة يكونان ملفوظين كـ "ضُرِب" و "يُضْرَبُ" و تارة مقدّرين كـ "قيل" و "يقال"، و تارة حقيقي كما تقدم، و تارة حكمين كـ "عُلِم" و "يُتَدَحْرَجُ" فتقدر الحركة في بناء المفعول غيرها في بناء الفاعل.

[جواز قلب الواو همزةً في الماضي المجهول المعتل الفاء]

[٧٩٨] وَ في مِثالِ الْواوِ زِدْ إِنْ تَنْقَلِب .... هَمْزاً

و يجوز مع ما ذكر في المثال -و هو معتل الفاء- إن كانت فاؤه واوا أن تقلب تلك الواو همزة سواء كان مضاعفا كـ «أُدّ» في «وُدّ»، أم لا، كما في «أُعِدَ» في «وُعِدَ» ، فخرج بإضافة مثال إلى الواو مثال الياء كـ «يسر».

و (إن تنقلب) مفعول (زد)، و الفاعل ضمير الواو، أي: زد على التغيير السابق في مثال الواو انقلاب فائه همزة. و عبارته توهم أن ذلك على سبيل الوجوب، و ليس كذلك كما نبهنا عليه.

ثم إن ذلك غير مخصوص بالمثال بل مثله فيه اللفيف نحو: «أفي» في «وفي»، لا يقال هو من أفراد المثال، اذ لم يقولوا في المثال فهو معتل الفاء فقط، فنقول: إنه أخص من اللفيف من وجه، لأني أقول عليه تسميته مثالا تبين المباينة أي لا تجري في شيء من أفراد اللفيف.

---

[1] و إنما فتح لئلا يلتبس لو كسر بالرباعي المبني للفاعل، و لو ضم لكان ثقيلا. (المنح الحميدة)

[جواز الأوجه الثلاثة في الماضي المجهول المعتل العين المعل]

[٧٩٨] ﴿ ....وَ فِي الْأَجْوَفِ إِعْلالاً صَحِب ﴾

[٧٩٩] ﴿ تُقْلَبُ ياءً عَيْنُهُ، أوْ واواً، أوْ يُشَمُّ فاءٌ[1] .... ﴾

و يزاد على التغيير المتقدم المقرر في الأجوف الذي أعلت عينه -أي قلبت ألفا- نحو قال و باع قلب عينه ياء أو واوا مع اخلاص الكسر مع الياء، و الضم مع الواو في الفاء، و مع إشمام الفاء مع الياء، ففي الواو إذا قلبت عينه ياء نحو قيل ثلاثة اعمال: سلب حركة الفاء و نقل حركة العين إليها و قلبها ياء، و اذا لم تقلب كبيع سلب حركة الفاء و نقل حركة العين إليها.

فـ (**في الأجوف**) عطف على (**في المثال**)، و (**تقلب**) أصله: أن تقلب، فحذفت أن، و ارتفع الفعل، و (**أن تقلب**) عطف على (**إن تنقلب**)، و جملة (**صحب اعلالا**) حال من (**الأجوف**).

و يحتمل أن يكون (**في الأجوف**) متعلقا بـ (**تقلب**) من غير أن تقدر معه "أن"، و الأول أبين في دخول التغيير المتقدم في الأجوف تقديرا.

و حقيقة الإشمام أن تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إبرازا لا شيوعا جزء الضمة مقدم و هو الأكثر يليه جزء الكسرة و هو الأقل، و من ثم تمحضت الياء.

---

[1] إن كان الماضي أجوفا أي معتل العين و أعل ففيه ثلاث لغات:

١- أفصحها القلب ياء، فيقال في قال و باع: قيل و بيع.

٢- الاشمام و هو ضم الشفتين مع النطق بحركة الفاء بين حركتي الضم و الكسر ممتزجة منهما.

٣- القلب واوا كقوله: ليت الشباب بوع فاشتريت. (المطالع السعيدة)

[جواز الأوجه الثلاثة في عين افتعل و انفعل المعلى العين]

[٧٩٩] .... وَ اطِّرادَ ذا رَأَوْا

[٨٠٠] بِاخْتارَ وَ انْقادَ ....

و (اطراد) مفعول مقدم بـ (رأوا)، و (ذا) إشارة إلى ما ذكر من الأوجه الثلاثة في الأجوف، و (باختار) متعلق بـ (رأوا) أو بـ (اطراد) أي: تجوز الأوجه الثلاثة في افتعل و انفعل المعلى العين كـ: اختار و انقاد فتقول: ١- اختير و انقيد باخلاص الكسر. ٢- و اختور و انقود باخلاص الضم. ٣- و لها الاشمام.

[جواز الأوجه الثلاثة في فاء الفعل المجهول المضاعف]

[٨٠٠] .... وَ ما قَدْ ضُعِّفا وَ فِي الْمُضارِعِ اقْلِبَنْها أَلِفا

[٨٠١] وَ لامَ ذِي الْعِلَّةِ ياءً. ....

و (ما قد ضعفا) أي: كانت عينه و لامه من جنس واحد عطف على (اختار) أي: و رأوا إطراد الأوجه الثلاثة في المضاعف خلافا لجمهور البصريين، و قد قرئ بالأوجه الثلاثة في﴿ رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ [يوسف:٦٥] . و إتيانه بالمضاعف بعد ذكر الثلاثي و الخماسي كافتعل و انفعل أحسن مما في الخلاصة، فإنه أورد عليها أنها قررت جريان الأوجه الثلاثة في الثلاثي المعل و في المضاعف، ثم قررت ذلك في الخماسي المعل خاصة، و أهملت تقريره في المضاعف نحو: اشتد، فأوهم ذلك أنه لا تدخله الأوجه الثلاثة، و ليس كذلك، بل هي جارية فيه، و ما في الخلاصة من اجتناب الشكل الملبس في المعل نحو: بعت يا عبد و طلت يا زيد، و في المضاعف نحو: حب زيد بالضم و ردوا بالضم لالتباسه بأمر الجماعة المفهوم من قولها «وَ مَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّ» اعترضه أبوحيّان و غيره بأن سيبويه و الأصحاب لم يلتفتوا لذلك.

قال أبواسحاق: و ظاهر كلام سيبويه أن الأوجه الثلاثة مسموعة، فإذا قد صادم الناظم هذا السماع بالقياس، والقياس إذا صادم السماع مرفوض.إهـ فلهذا أسقط المصنف ذان فاسقاطه مقصود له.

قلت: قد نقل أبواسحاق من نفسه عن ابن عصفور أن عدم مراعات اللبس هو الكثير و مراعاته قليل. و أشار المازني إلى أن اللبس معتبر عند بعض العرب، و ما استدل به أبوحيان من قولهم عثماناً شنناً لا دليل فيه لاشتماله على القرينة الرّافعة للبس.

قال ذو الرُّمَّة: " قاتل الله أمة بني فلان ما أفصحها ، قلتُ لها: كيف كان المطر عندكم؟ قالت: غِثْنا ما شِئنا". فالسؤال يبين أن الفعل مبني للمفعول.

و الظاهر أن النّاظم لا يمنع ارتكاب الشكل الملبس مع وجود القرينة، و بذلك يفيد كلامه.

[قلب عين مضارع الأجوف المعل ألفا] و [قلب لام الماضي المعتل اللام ياء]

و كذا زاد الماتن على الخلاصة ببيان حكم المثال زاد عليها ببيان قلب الأجوف في المضارع ألفاً كيقال و يباع و هو معنى قوله (و في المضارع...) الخ، و ببيان قلب ألف المعتل اللام بها ياء سواء كانت الألف منقلبة عن ياء كهوى في هوي أو عن واو كغزى في غزي و هو معنى قوله (و لام ذي العلة ياء).

[لا يبنى المجهول من الأفعال الناقصة]

[٨٠١] ﴿ .... وَ احْظُرِ بِناءَ هـذا ناقِصاً فـي الْأَظْهَـرِ ﴾

و قوله (و احظر...) أي: امنع بناء هذا ناقصا من ناقص، يشير به إلى أن الأفعال الناقصة لا تبنى للمجهول لأنها غير مسندة و مرفوعها ليس بفاعل و منصوبها ليس بمفعول، و هذا رأي الفارسي.

و جوز ذلك السيرافي و سيبويه و الكوفيون لأن مرفوعها شبيه بالفاعل و منصوبها شبيه بالمفعول، لكن يبعده أنها غير مسندة فلا ينتظم الكلام منها على الخبر النائب كما ينتظم من غيرها مع نائبه.

* * *

﴿ بِناءُ التَّعَجُّبِ و التَّفضيلِ ﴾

[شروط صياغة فِعْلَي التَّعَجُّبِ]

[٨٠٢] ﴿ يُصاغُ مِنْ فِعْلٍ ثُلاثٍ صُرِّفا قابِلِ فَضْلٍ ذي تَمامٍ مَا انْتَفا ﴾

[٨٠٣] ﴿ ما وَصْفُهُ أَفْعَلَ لِلْفاعِلِ قَد .... ﴾

قوله (**يصاغ**) أي: ما ذكر من بناء التعجب و التفضيل (**من فِعل**) أي: من مصدر فعل بقرينة ما اشتهر، و عرف ممّا تقدم أن الصوغ من المصدر، و لا يصاغان من أسماء الأجناس التي لا فعل لها كالجلف و الحمار، و لهذا خطيء من قال من الكلب: ما أكلبه، و شذ قوله: "أقْمِن به" من قمن أي حقيق، و على هذا يحمل قولهم لا يصاغان إلا من الفعل.

و يشترط في هذا الفعل [سبعة شروط]:

١- [**ثلاث**]: أن يكون ثلاثيا [1]، و شذ قولهم: ما أملأه للقربة، و ما أخصر هذا الكلام ، و هذا أخصر من غيره، و ذلك لأنّ بنائهما مما زاد على الثلاثة يؤدي إلى هدم بنية الكلمة بحذف بعض الأصول و بعد الزوائد المقصودة كما يظهر في نحو: ما أخرجه و ما أخصمه من استخرج و خاصم من فوات الطلب و المفاعلة. و اختلف في أفعل: فقيل: يصاغان منه مطلقا و هو رأي سيبويه. و قيل: لا مطلقا. و قيل إن كانت همزته للنقل لم يجز كأعطى و إلا جاز كأقفر المكان.

٢- [**صُرِّفا**]: و أن يكون متصرفا [2]، لأن التصرف فيما لا يتصرف نقض لوضعه، و شذ "ما أَعْسَاهُ" , و"أَعْسِ بِه".

([1]) فلا يُصَاغان من غير الثلاثي المجرَّد , كدحرج , وانطلق , واستخرج . (شرح ألفية)

([2]) فلا يُصَاغان من فعل جامد ,كنِعْم , و بئس , و عسى , و ليس . (شرح ألفية)

٣- **[قابل فضل]**: و أن يكون قابلا للتفاضل في معناه، فلا يصاغان من نحو "مات" و "فنى"، لأنه لا مزية لبعض فاعليه على بعض[١]، نعم يقال: ما أفجع موته، و ما أعظم مصيبته استعظاما لذلك.

٤- **[ذي تمام]**: و أن يكون تاما، فلا يصاغان من ناقص[٢]، لأنّ ذلك يفوت النقصان، فلو قلت: "ما أكون زيدا قائما" لكان في أكون ضميرا على أنه فاعل ما، و يصير اسمها مفعولا، و هذا إنما يكون للفعل التام، و كذا اسم التفضيل لابد له من فاعل.

٥- **[ما انتفى]**: و أن يكون موجبا، فلا يصاغان من منفي، لأنّ ذلك يوقع في التباس النفي بالاثبات.

٦- **[ما وصفه أفعل]**[٣]: و ألّا يكون الوصف منه على أفعل كشَهَلَ و عَرَجَ، لأن بناء اسم التفضيل منه يوجب التباسه بما لا تفضيل فيه، و حمل عليه التعجب.

٧- **[للفاعل قد]**[٤]: و أن يكون مبنيا للفاعل فقط ، فلا يصاغان من مبني للمفعول، سواء كان ملازما ذلك كعني و زهي، أم لا كضُرِب[٥]، للالباس في التاء و الحمل للأول، و شذ "ما أعناه بحاجتك" و قولهم "هو أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ".

---

(١) إذ لا مفاضلة في الموت لأن الموت واحد، و إنما تتنوع أسبابه. (جامع الدروس العربية)

(٢) في النسخة «فلا يصاغان ما ناقص».

(٣) قوله (**ما وصفه أفعل**) أي: لا يكون وصف ذلك الفعل على أفعل، بألّا يكون (لونا)، ولا (عيبا)، ولا (حلية)، لئلا يلتبس بالصفة المشبهة. وينتقض بنحو "أجهل" و"أبلد" و"أرعن" إلا أن يقال: أن المراد عدم البناء قياسا مطردا. ودفعه بأن المراد بأفعل ما ليس من اللون الباطن مع أنه يتجه أن الدليل جار فيه مناف لما قالوا إن نحو "فلان أحمق من هبنقة" شاذ، ولا ينتقض بنحو "مانه أبيض من اللبن" و"أنت أسود في عيني من الظلم"، لأنهما من الشواذ. (ابن القره داغي)

(٤) و يشترط كون الفعل للفاعل فلا يبنيان من المبني للمفعول إلا إن كان ملازما له، و لذا يقال ما أعناه، و من لم يستثن قال: إن التعجب فيه من فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم يتلفظ به. (ابن القره داغي)

(٥) فإذا صُغْتَه من المبني للمجهول (ضُرِبَ) فقلت: ما أَضْرَبَ زيداً , الْتَبَسَ الأمر على السَّامع فلا يَدري أتعجَّبُ من أنه ضارب أم مضروب ؟ (شرح ألفية)

[كَيْفِيَّة التعجب من الفعل الذي لم تتحقَّق فيه الشروط]

[٨٠٣] ﴿ وَ فـاقِـدٌ خَـلَّفَهُ أَشْـدِدْ وَ أَشَـدّ[1] .... ﴾

[٨٠٤] ﴿ مَصْدَرَهُ بَعْدَ أَشَدَّ انْصِبْ، وَ جُرّ با بَعْـدَ أَشْدِدْ ، وَ سِـوى هذا نَدَر ﴾

يصح رفع (فاقدٌ) على الابتدائية و نصبه على الاشتغال. و (أَشْدِدْ) و ما عطف عليه فاعل (خَلَّف)، و (أَشَدّ) يصلح بناء للتعجب فيكون فعلا، و للتّفضيل فيكون اسما، قوله (مصدرَه) -أي: الفاقد- مفعول مقدم بـ (انصب)، و عمم في النصب، و لم يعين جدته ليصدق بالمفعولية و ذلك إذا كان أشد فعلا، و التمييز و ذلك إذا كان اسم تفضيل.

و قوله (و جُرّ) يحتمل أن يكون أمرا، و الأصل: و جره أي: المصدر ببا، فحذف المفعول و الجار، و يحتمل أن يكون ماضيا معطوفا على الأمر على رأي من يجيز ذلك، و (با) فاعله، و المفعول مقدّر، ثم بعد ما ذكر لا يصح على عمومه، فيصرف لما يصلح صرفه احترازا من فاقد الشرط الأول و الثالث و الرابع، فإنه لا يتعجب منه ألبتة، و ما أشار له في التسهيل من أنك تقول في التعجب "مات زيد ما افجع موته" مردود بأن امتناع التعجب مما ذكر لم يكن من جهة اللّفظ حتى يكون تغييره إلى لفظ آخر محصلا للجواز، و إنما هو من جهة المعنى و نحو أفجع قابل للتفاوت.

ثم المصدر الماتي به فيما ذكر يجوز أن يكون صريحا و مؤولا إلا في فاقد الثبوت و البناء للفاعل فيجب كونه مؤولا، لأنه لا يذهب اللبس إلا معه، و حينئذ فينحصر التوصل بما ذكر في التفضيل بغيرهما أيضا، لأن المصدر المؤول لكونه معرفة لا يقبل الانتصاب على التمييز، و أما الناقص فالصحيح أن له مصدرا كما مرّ في بابه.

---

[1] الفعل الذي لم تتحقَّق فيه الشروط يُتوصَّل إلى التعجُّب منه بفعل آخر تتحقَّق فيه الشروط , كـ (أَشْدِدْ , أو أَشَدَّ) ونحوهما، ويُؤتى بعده بمصدر الفعل الذي لم تتحقَّق فيه الشروط , ويكون منصوبا بعد (أَفْعَلَ) على أنه مفعول به , ويُجَرُّ بعد (أَفْعِلْ) بالباء . فإذا أردت التعجّب من الفعل الرباعي(دحرج) أو الثلاثي المزيد (استخرج) أو ما دلّ على عيب (عَور) أو دلّ على لون (حَمِرَ) قُلْتَ: ما أشدَّ دحرجتَ و استخراجَه! وأَشددْ بدحرجتِه واستخراجِه ! وما أَكْثَرَ حُمْرَتَهُ , وأَكْثِرْ بِحُمْرَتِهِ !. (شرح ألفية)

و معنى ما ذكره: أنه يجب خلف ما ذكر لفاقد ما ذكر، و ليس معناه أن ما ذكر لا يستعمل إلا خلفا لفاقد ما ذكر، بل يجوز الاتيان بـ (أشد) أو (أشدد) مع استفاء الشروط في التعجب و التفضيل كما في التسهيل.

و قولهم من الشروط أن لا يستغنى بالصوغ من غيره نحو: ما أكثر قائلته معناه أن لا يلتزم منوب ذلك، و أشدّ و أشْدِد يراد بهما هنا ما يراد بالمنوب عنه من غير زيادة، و لهذا قال ابن الحاجب: إن ما احمره و ما أشد حمرته سواء، فلا يرد ما أشد استخراجه أبلغ من استخراج فكيف يكون نائبا عنه لكن هذا حيث يجب كون ما ذكر خلفا أما ما جيء به مع استفاء الشروط فلا، لأنه لا يعده عن المستوفي إليه إلا لغرض، و لهذا سأل الزمخشري في ﴿ أو أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ [البقرة:٧٤] لا قيل أو أقسى، مع أن فعل القسوة مستوف للشروط، و أجاب بأن ما في الآية أدل على فرط القسوة، أو المقصود وصف القسوة بالشدة، فكأنه قيل: اشتدت قسوة الحجارة و قلوبهم أشد قساوة.

و تقدم شرح قوله (و سوى هذا ندر) [1] بذكر أمثلته.

❊ ❊ ❊

(١) الفعل الذي لم تتحقق فيه الشروط وسُمِعَ من كلام العرب التعجّب منه حُكِم عليه بالنُّدُور (نَادِر) ولا يُقاس على ما سُمِع منه , وذلك كقولهم: ما أَخْصَرَهُ ! مع أنّ الفعل ثلاثي مزيد , ومبني للمجهول , وهو (اُخْتُصِرَ) و كقولهم: ما أَحْمَقَهُ ! مع أنّ الوصف منه على (أَفْعَل) تقول: حَمِقَ: أَحْمَقُ . وكقولهم: ما أَعْسَاهُ , وأَعْسِ بِهِ ! مع أن الفعل (عسى) جامد غير متصرّف . وهذا كلُّه نادر لا يُقاس عليه . (شرح ألفية)

﴿ بِناءُ الْمَصْدَرِ ﴾

[المصدر القياسي للفعل الثلاثي المتعدّي]

[٨٠٥] ﴿ فَعْلٌ لِذي ثَلاثَةٍ عُدّي [1] .... ﴾

(فَعْل) -بفتح فسكون- مبتدأ، و **(لذي ثلاثة)** خبر، و **(عـدّي)** مبنـي للمفعـول مسـكن الـلام، و الجملة صفة لـ **(ذي ثلاثة)**.

و فهم من إطلاقه أنه لا فرق بين أن يكون ذي الثلاثة على فَعَل بفتح العين، أو فَعِل بكسرها.

و احترز بقوله **(عُدّي)** من فعُل بالضم و فعِل بالكسر إذا كان قاصرا فسيأتي مصدرهما.

[المصدر القياسي للفعل الثلاثي اللّازم الذي من باب (فَعِلَ)]

[٨٠٥] ﴿ .... فَعَل كَـفَرَحٍ لِلازِمٍ عـلـى فَـعِــل [2] ﴾

قوله **(فَعَل)** -بفتحتين- مبتدأ، و **(للازم)** خبره، و **(على فعِل)** صفة للازم، و **(فعِل)** بكسر العين.

و هذا مقيد بما إذا:

لم يدل على حرفة أو ولاية، فإن قياس مصدره "فِعالة" كـ: وَلِيَ وِلاية.

و لا على لون، فإن قياس مصدره "فُعْلة" كـ: حَمِرَ حُمْرَة.

و لا على معنى ثابت، فإن قياسه "فُعُولة" كـ: يَبِسَ يُبُوسة.

([1]) الفعل الثلاثي المتعدّى يجيء مصدره على وزن (فَعْل) قياساً مُطَّرِداً سواء كان الفعل من باب فَعَـلَ, أو مـن بـاب فَعِلَ، فتقول: رَدَّ: رَدٌّ، ضَرَبَ: ضَرْبٌ , أَكَلَ: أَكْلٌ، سَمِعَ: سَمْعٌ. والمراد بالقياس هنا: أنه إذا ورد شيء و لـم يُعْلَـم كيـف تكلَّم العرب بمصدره فإنّك تقيسه على هذا , لا أنّك تقيس مع وجود السَّماع، قال ذلك: سيبويه، والأخفش؛ ذلك لأن مصادر الأفعال الثلاثية كثيرة لا تُعرف إلا بالسَّماع , والرجوع إلى كتب اللُّغة . (شرح ألفية)

([2]) الفعل الثلاثي اللازم الذي من باب (فَعِلَ) يجيء مصدره على وزن (فَعَـلٍ) قياسـاً؛ فتقـول: فَـرِحَ: فَـرَحٌ , جَـوِيَ: جَوًى (جَوِي بمعنى: مَرِض صدرُه) شَلَّ: شَلَلٌ . وأصله شَلِلَ . (شرح الفية)

[المصدر القياسي للفعل الثلاثي اللّازم الذي من باب (فَعَلَ)]

[٨٠٦] ﴿ وَ فَـعَـلَ اللّازِمُ ذُو فُـعُـول مِثْـلُ غدا[1] ، و لَيْس ذا شُمُـول ﴾

[٨٠٧] ﴿ بَـلْ ذُو امْتِنـاعٍ فَلَـهُ فِـعـالُ و الـدّاءُ وَ الصَّـوْتُ لَـهُ فُـعـالُ ﴾

[٨٠٨] ﴿ و فَعَـلانُ فَهُـوَ ذُو التَّقَلُّـبِ لِلسَّيْـرِ وَ الصَّوْت فعيلاً اجْتَبِي ﴾

(فَعَل) بفتحتين - مبتدأ و (ذو فعول) خبره، و ذلك كـ غدا: غُدواً. و اسم (ليس) ضمير (فُعُول) أي: ليس فُعُول شاملا لجميع أنواع فعل اللازم بل:

١- ما دل منه على الامتناع كـ أبي الرجل من الشيء أي: امتنع منه. فقياس مصدره (فِعال) بكسر الفاء، و أما أبيت الشيء فمتعد.

٢- و ما دل منه على الداء كـ مَشَى بطنُه مُشاء، فقياس مصدره (فُعال) بضم الفاء.

٣- و ما دل منه على الصوت كـ رَغى و صَهَل و جهل فقياس مصدره (فُعال) بضم الفاء أو (فَعيل).

٤- و ما دل منه على التقلب كـ "غلت القدر [غليان]" فقياس مصدره "فَعلان".

٥- و ما دل منه على السير كـ رمل. فقياس مصدره (فعيل). فيشترك "فعال". و"فعيل" فيما دل على السير. و ينفرد فعال فيما دل على الداء، و فعيل فيما دل على السير.

و كان من حقه أن يزيد و ما لم يدل على حرفة أو ولاية فإن قياس مصدره "فِعالة" بالكسر.

[مصدر الفعل الثلاثي الذي من باب (فَعُلَ)]

[٨٠٩] ﴿ فُـعُولَـةٌ فَـعالَـةٌ لِـفَعُـلا[2] .... ﴾

(فُعُولة) مقيس في مصدر (فَعُل) الذي الوصف منه على فعل كـ: سَهُلَ سُهُولَةٌ فهو سَهْل. و (فَعَالة) في مصدر فَعُل الذي الوصف منه على فَعِيل كـ: شَجُعَ: شُجاعَة فهو شَجِيع.

فكان من حقه كالخلاصة سلوك هكذا التفصيل.

---

[1] إذا كان الفعل الثلاثي اللازم من باب (فَعَلَ) فمصدره يجيء على وزن (فُعُول) قياساً؛ فتقول: قعَد: قُعودٌ، غَدَا: غُدُوٌّ، بَكَرَ: بُكُورٌ. (شرح ألفية)

[2] الفعل الثلاثي الذي من باب (فَعُلَ) وهو لا يكون إلا لازما، مصدره يجيء على وزنين: فُعولَة وفَعالَة، نحو سَهُل سُهُولَة، فصُحَ: فصاحَةً. (شرح ألفية)

[مصادر الأفعال الثلاثية غير القياسية]

[٨٠٩] .... وَ ما لِذا خالَفَ خُذْ ما نُقِلا [1]

قوله (و ما لذا) أي: ما ذكر من الأوزان في الأنواع المتقدمة (خالف) صلة (ما)، و جملة (خذ ما نقلا) خبره، والرابط مقدّر أي: منه، و ذلك كـ: سُخْط مصدر سَخِطَ، و القياس فتح العين، و رِضىً مصدر رَضي، و القياس فتح الفاء.

[مصادر الأفعال غير الثلاثية]

[٨١٠] و غَيْرُ ذي ثلاثةٍ مَقيسُ مَصْدَرُهُ كَقُدِّسَ التَّقْديسُ

[٨١١] و زَكِّه تَزْكِيَةً وَ أَجْمِلا إِجْمالَ مَنْ تَجَمُّلاً تَجَمَّلا

[٨١٢] و اسْتَعِذ اسْتِعاذَةً ثُمَّ أَقِمْ إقامَةً، وَ غالِباً ذا التّا لَزِمْ [2]

(و غير ذي ثلاثة مقيس مصدره) أي: و غير ذي ثلاثة له مصدر مقيس كالثلاثي، و (كـ: قدس) خبر لمحذوف أي: و ذلك كقدّس، (و التقديس) مبتدأ حذف خبره أي له التقديس.

و لا يلزم من ذكر تَفَعُّل ما لزم الخلاصة من التكرير لاقتصاره هنا فيما يأتي على تفعال و عدم ذكره لأمثاله لكن فاته ما فيها من التنبيه على مصدر الأمثال.

---

(1) مراده: أنّ ما سَبَقَ ذِكره من مصادر الأفعال الثلاثية، هو القِياس الثابت في مصدر الفعل الثلاثي، وما ورد على خِلاف ذلك فليس بِمَقِيس، بل يُقْتَصَر فيه على السَّماع نحو: ذَهَبَ: ذَهَابٌ، شَكَرَ: شُكْرٌ. (شرح ألفية)

(2) (و غير ذي الثلاثة مقيس مصدره) أي: و الفعل المزيد مصدره قياسية على النحو الآتي:

أ- باب فعّل مصدره من صحيح اللام (تَفْعِيل)، و من معتل اللام (تَفْعِلَة) هذا معنى: (كقدس التقديس و زكه تزكية).

ب- باب أَفْعَلَ: مصدره (إِفْعَال) إن كان صحيح العين هذا معنى (و أجمل إجمال). و إن كان معتل العين نحو: أَقَامَ و أَعَان، فَتُنْقَل حركة عَينه إلى فاء الكلمة وتُحْذَف و يُعَوَّض عنها (تاء) التأنيث غالبا، نحو: أقام: إِقَامَةً، أعان: إِعَانَةً . هذا معنى قوله (ثم أقم إقامة و غالبا ذا التا لزم).

ت- باب تَفَعَّلَ: مصدره على وزن (تَفَعُّل) بضم ما قبل آخره، هذا معنى قوله نحو: (تَجَمُّل تَجَمَّل).

ث- باب اسْتَفْعَلَ مصدره على وزن (استفعال) هذا معنى قوله: (و استعذ استعاذة). (م)

و أصل "استعاذة" و "إقامة": اسْتعواذ و إقْوَام، فنقلت حركة المعتل إلى الصحيح قبله[١]، فقد تحرك في الأصل و انفتح ما قبله الان، فقلب ذلك ألفا، و لم يمنع من ذلك سكون الثاني، لأنه لا يلزم من الإعلال هنا لبس، بخلاف غزوا و رميا، فالعلة ترشد للتقييد فافهم، ثم اجتمع ألفان فحذفت الثانية على الأصح لزيادتها و قرتها من الطرف الثاني، و لذلك لزمت في الغالب، و من غير الغالب قولهم: استفاهَ استِفاهاً و أرى إراء.

[كيفية بناء مصدر الفعل المبدو بهمزة الوصل]

[٨١٣] وَ مُدَّ وَ افْتَحْ قَبْلَ خَتْمٍ وَ اكْسِرا   ثالِثَ ذي الْهَمْزَةِ تُلفي الْمَصْدَرا

أي: إذا أردت مصدر الفعل المفتتح بهمزة الوصل فاعمل ثلاثة أعمال ينقلب مصدرا و هي:

١-الاتيان قبل الأخير بحرف مد، ٢- و فتح ما قبله، ٣- و كسر ثالث الفعل، كـ: اِقْتِدار، و اِسْتِخْراج، و منه إقامة و استقامة، و أفردهما بالذكر لما انفردا به ممّا سبق.

و من قوله (و افتح) علم أن المد ألف فاستبانت فائدته.

[المصدر القياسي لباب تَفَعْلَلَ]

[٨١٤] وَ الرَّابِعَ اضْمُمْنْهُ فِي تَفَعْلَلا   ....

أي: اضممن رابع تفعللا، فينقلب مصدرا كـ تَدَحْرَجَ: تَدَحْرُجاً.

[المصدر القياسي لباب فَعْلَلَ]

[٥١٤] ....   فِعْلالٌ أوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلا

و لـ (فعلل) كدحرج مصدران و هما: (فِعْلال) و (فَعْلَلَة).

و ما ألحق به له حكمه كـ حوقل و بيطر، و لا ينقاس للأول إلا في المكرر كـ: وسواس، فهو منقاس في فعلل في الجملة، و لذا لم يذكر ما في الخلاصة من انتفاء قياسته.

---

(١) ثم قُلِبت (الواو) ألفا، فاجتمع ألِفَان، فحذفت إحداهما وعُوّض عنها (تاء) فصار: إقامة . (شرح ألفية)

[المصدر القياسي لباب فَاعَلَ]

[٨١٥] لِـفاعَلَ الْـفِعالُ وَ الْـمُفاعَلَة ....

و لـ (فَاعَل) كـ قَاتَلَ مصدران و هما: (الفِعال) و (المُفاعَلَة)، و هما منقاسـان معـا، لكـن قيـاس الثاني مقيد بغير ما فاؤه ياء كياوم، و لم ينبه عليه لقلته و لوضوح تقله.

[مصدر الْمَرَّة]

[٨١٥] .... وَ فَـعْلَـةٌ لِـمَـرَّةٍ مُـماثِلَـة

المصدر من أسماء الاجناس العامة الموضوعة للقليل و الكثير بلفظ واحد، فإذا أرادوا المرة الواحدة من الحدث دلوا على ذلك بلفظ (فَعْلَة) بفتح الفاء و سكون العين من الثلاثي، سواء بذي لفظ المصدر على حاله كـ لَبِس: لَبْسَة، أو دخله تغير كـ جَلَسَ: جَلْسَةً، و إنما يفيد هذا الوزن المـرة منـه بالصـفة كـ رحمة واحدة. و (فعلةٌ) مبتدأ و (لمرة) خبره أخر مع وجوب التقديم في نحو "عِنْدَ زيدٍ نَمِرَة" لامن اللبس. و لم أفهم معنى قوله (مماثلة).

[مصدر الهَيْئَة]

[٨١٦] وَ فِـعْلَـةٌ لِـهَيْئَةٍ ....

و إذا أرادوا الدلالة على هيئة مخصوصة من الحدث دلـوا علـى ذلـك بـ (فِعْلَـة) بكسـر الفـاء مـن الثلاثي، فإذا لم يريدوا تعين الهيئة ما هي اقتصروا على ذلك، و إلا بينوا بالإضافة و نحوها نحو: جَلَسَ جِلْسَةَ المُسْتَوْفِزِ، و جِلْسَةَ المُحْتَبِي، و هذا أيضا ما لم يكن المصدر العام على هذا الوزن، فإن كان دلّ على الهيئة بالصفة نحو: نشد الضالة نِشْدة عظيمةً.

قال ابن هشام: يظهر لي أن نحو "كُدْرَة" مما فيه تاء، و ليس على فَعْلة و لا فِعلة يجوز أن يرجع بـه إلى فِعْلة و فَعْلة للدّلالة على المرة و الهيئة، و لا يحتاج إلى الصفة إذ لا إلباس.

و قال جاربردي: و إن كان في المصدر الثلاثي التـاء فـالمرة و النـوع علـى مصـدره المسـتعمل، و الفارق القرائن كشدة واحدة و نشدة لطيفة. اهـ.

و مقتضي كلام ابن هشام كما قال يسن: أنّ ما على فَعْلة بالفتح كرَحْمة يدل على الهيئة ببنائه على فِعْلة بالكسر، و ما على فِعْلة بالكسر كنِشْدة يدل على المرة ببنائه على فَعْلة بالفتح.

و مقتضي كلام الجاربردي: أن نحو رحمة مما مصدره على فَعلة بفتح الفاء لهما، و الفارق القرائن .

[صياغة مصدر المرّة من الفعل غير الثلاثي]

[٨١٦] .... وَغَيْرُ ذي ثَـلاثَـةٍ بِالتَّاءِ مَـرَّةً خُـذِ[1]

و اعلم أن كلامه في الثلاثي [2] من قوله (و غير ذي ثلاثة . .) الخ و هو مبتدأ و جملة الطلب خبره، و الرابط مقدّر مجرور بمن أي خذ منه، و (مرة) مفعول مقدم بـ (خذ) ، و (بالتّاء) متعلق به، و **المعنى:** أنهم يدلون على المرّة من غير الثلاثي بزيادة التاء على مصدره كـ: انطلاقة و استخراجة، و هذا ما لم يكن بناء المصدر العام عليها، فإن كان دلّ بالصفة كـ: إقامة واحدة.

و من هيئة الثلاثي «مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ فَمَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»[3] قال المبرد رحمه الله: فهذا بالكسر يريد الحالة التي مات عليها يقال ميتة حسنة و مات ميتة سيئة يريدون الخالي من الهيئة، و منه «إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ» [4]، و قوله عليه الصلاة و السلام لعائشة «إِنَّ حَيْضَتَكِ لَيْسَتْ فِي يَدِكِ» [5] فهو بكسر الحاء على إرادة الاسم و الحال فاما الحيضة بالفتح فالمرة الواحدة بخلاف «الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ» [6] فإنه بالفتح، إذ المراد حيوان البحر إذا مات فيه.

---

(1) يُصاغ مصدر المرّة من غير الثلاثي بزيادة (تاء) على مصدره الأصلي, نحو: أَكْـرَمَ إِكْرَامَـةً، والأصل في مصدره: إِكْرَام , ونحو: كَبَّرَ تَكْبِيرَةً . فإن كان مصدره الأصلي مختوما بالتاء وُصِفَ بكلمة واحدة , نحو: أقامَ إقامةً واحدةً، تَرْجَمَ ترجمةً واحدةً. (شرح ألفية)

(2) هكذا في النسخة. و الظاهر أن الكلام في غير الثلاثي.

(3) حديث رواه مسلم (١٤٤٨).

(4) أخرجه الترمذي (١٤١٧).

(5) أخرجه مسلم (رقم ٢٩٨)، والترمذى (رقم١٣٤).

(6) رواه الترمذي (٦٩)، وابن ماجه (٣٨٦) وابن أبي شيبة (١٣١).

و يرد على المتن كالخلاصة الإطلاق في محل التقييد و ذلك أن ما لـه مصـدران فاكسـر فـإن كانـا قياسيين فإن التّاء تلحق الأغلب منهما في الاستعمال و السماعيان كذلك، و إن كان أحـدهما قياساً فهو الذي تلحقه التاء.

و لم ينبه على ما في الخلاصة من شذوذ مجيء الهيئة على فعلة في غير الثلاثي، لأنّ التنبيه علـى الشواذ غير ضروري في المختصرات، و فيه أن التنبيه عليه ليس لذاته بل ليعلم منه أن الهيئة لا تجيء في غير الثلاثي على فعلة و هذا محتاج إليه.

[اسم المصدر، و الزمان و المكان من الثلاثي]

[٨١٧] وَ مِـنْ ثُلاثٍ صِيـغَ لِلْمَكـانِ وَ الْمَصْدَرِ الْمَفْعَلُ وَ الزَّمـانِ

[٨١٨] وَ فِي مِثالِ الْواوِ عَيْناً اكْسِـرِ كَذاكَ مِنْ يَفْعِلُ غَيْرُ الْمَصْدَرِ[1]

---

(1) هذا بيان لبناء اسم المصدر و الزمان و المكان و كل واحد منها قسمان:

أحدهما: أن يكون معتلا و هو ثلاثة:

١- أن يكون معتل اللام فيجيء على وزن (مَفْعَل) مطلقا سواء كان مفتوح العين في المضارع أم مكسورها أم مضمومها مثالا أم لا: كـ مرعَى، و مَرْمَى و مدعى. هذا معنى قوله **(و من ثلاث صيغ للمكان و المصدر المفعَل و الزمان)**.

٢- أن يكون معتل الفاء و هو أيضا نوعان:

أ- إن كان مثالا واويا فيجيء على وزن مَفْعِل كـ مَوْعِد، و مَوْرِد و مَوْقِف.

ب- إن كان مثالا يائيا فيجيء على وزن مفْعَل كـ مَيْسَر. هذا معنى **(و في مثال الواو عينا اكسر)**.

٣- أن يكون معتل العين فيجيء على وزن مفعَل كـ مَقام، أصله مقوَم.

ثانيهما: أن يكون صحيحا و هو نوعان:

أ- إن كان من يفعِل فيجيء على وزن مَفْعِل بكسر العين نحو: مَضْرِب و مجلِس، بخلاف المصدر منه فإنه يفتح تقول: مَضْرَب.

ب- إن كان من يفعُل أو يفعَل فيجيء على وزن مَفْعَل بفتح العين، نحو مَشْرَب و مَقْتَل. أشار إلى النوعين بقوله: **(كذاك من يفعِل غير المصدر)**.

فعلم أن اسم المصدر و المكان و الزمان يجيء على وزنين: (مَفْعَل) و (مَفْعِل)، فالأول في معتل اللام، و معتل العين الفاء اليائي، و معتل العين، و الصحيح من يفعُل و يفعَل. و الثاني: في معتل الفاء الواوي، و الصحيح من يفعِل. (م)

(**المَفْعَل**) -بفتح الميم و العين- نائب فاعل (**صيغ**)، و الجاران متعلقان به، (**و الزمان**) عطف على (**المكان**)، و **المعنى**: الذي يصوغون من مصدر الثلاثي وزنا على "مَفْعَل" بفتحتين و يجعلونه اسما للمصدر و للمكان و الزمان.

و لمّا كان من غرضهم أن يفرقوا بين المصدر و بين المكان و الزمان و كانا فرعين كالمضارع جعلوا حركة عينها تتبع حركة عين المضارع:

فإذا كان المضارع على "يَفْعَلُ" بالفتح فالثلاثة مفتوحة تبعاً للمضارع، و يقولون في الفرق على القرائن المعنوية.

و إن كان على "يَفْعُل" بالضم فقال سيبويه رحمه الله: هو بمنزلة ما كان يفعَل منه مفتوحا، و لم يبنوه على مثال يفعُل، لأنه ليس في الكلام مَفْعُل، فلما لم يكن إليه سبيل و كان مصيره إلى أحد الحركتين ألزموه أخفهما. إهـ يعني: أن طرد هذا الباب في اتباع الزمان و المكان للمضارع يقتضي أن يقال فيهما: مَفْعُل بالضم، لكنهم تركوه لفقده في كلامهم، و مَعُون و مَهْلُك و مَكْرُم بالضم من الشواذ، و عدلوا للفتح لأنه أخفّ من الكسر.

فقوله (**من ثُلاث**) بضم الثاء الأولى على أنّه منسوب حذفت ياؤه المشددة ضرورة محمول على هذين، بقرينة قوله الآتي (**كذاك من يفعُل**)، لكن كان من حقه ألا يعول على مجرد ضبط القلم.

قوله (**عينا**) مفعول (**اكسر**)، و (**في**) متعلقةٌ به أي: اكسرها في المثال الواوي، إذ المثال هو معتل الفاء مطلقا، فلذا قيل بالواو. و فهم من إطلاقه أنها تكسر في المصدر و المكان و الزمان. و هو في معرض الاستثناء مما قبله، و كان من حقه أن يؤخره عن قوله (**كذاك من يفعل..**) الخ ليرجع أيضا إليه. و علة ذلك فيما مضارعه مكسور كوهب و وعد أن مضارعه لما التزم فيه الكسر كرهوا أن يجعلوا ما هو بمعناه و تابع له بمنزلة غيره، و ألزموه وجهاً واحداً، و فيما ليس له يفعل كوجل اشتراكه مع باب وعد في كون كل واحد منهما تقع الواو فيه بين ياء و حركة، و إن كانت لا تجب في يوجل و بابه.

و كان من حقه أيضا أن يستثنى معتل اللام كمشى و رمى و دعى، فإنه تفتح فيه عين الثلاثة فرارا من الكسر قبل الياء، و استقلالا للإعراب عليها كمرمى و مسرى و مسعى و مدعى و ملهى، سواء كان له يفعل أو لا، كما علمت من الأمثلة.

فإن اجتمع الأمران أي: اعتلال اللام و كون الفاء واوا غلب اعتلال اللام كمولى، و إنما غلب فيه موجب الفتح على موجب الكسر لأن العلة في المفتوح لفظية، و هي الفرار من الكسرة قبل الياء و وقوع الإعراب عليها، كما تقدم، و علة الكسر معنوية، و هي الحمل كما تقدم.

و يستثنى من الواوي ما كان مضاعفا كوح و صيحا و وج و رصجا حدث نفسه فيهما، و ود الشيء يوده، و ذا أحبه، و ود الشيء بمعنى تمنى، فإنّ الفتح فيه ملتزم استثقالا للكسرة على الواو، قال تعالى {مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِى الْحَيَوةِ الدُّنْيَا} [العنكبوت: ٢٥] و ألحقوا التاء بها شذوذا.

و الإشارة بقوله (**كذاك**) راجعة إلى قوله (**اكسر عينا**). و في قوله (**من يفعِل**) أي: بكسر العين حذفٌ، أرشد له كون الكلام في اسم المصدر و الزمان و المكان، و التقدير ممّا له يفعل. و (**غير المصدر**) مبتدأ، خبره (**كذاك**) أي: غير المصدر و هو اسم المكان و الزّمان كذاك أي: تكسر عينه حالة كونه ممّا له يفعِل، و تقدمت علته و هي اتباعه للمضارع، و مفهومه أن المصدر مفتوح، و إنما فتح لكسرة دوره، و لاستحقاق المكان و الزّمان الكسر للتبعية المتقدمة، و أرادوا الفرق، و تقدم أن هذا ليس على إطلاقه.

[اسم المصدر و الزمان و المكان من غير الثلاثي المجرد]

[٨١٩] ﴿ وَ لَفْـظَ مَفْعُـولٍ بِزَيْـدِ [1] .... ﴾

قوله (**و لفظ مفعول**) عطف على نائب فاعل (صيغ)، و (مزيد) عطفٌ على (ثلاث) على رأي الأخفش.

أي: و صِيغَ لفظ المفعول للمكان و الزمان و المصدر من المزيد أي ممّا زادت حروفه على الثلاثة سواء كانت كلها أصولا أو فيها زوائد نحو: أكرمته مُكْرَما أي إكراما، و هذا مُكْرَم زيد أي: مكان إكرامه أو زمانه، قال الله تعالى ﴿وَ مَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: ١٩] أي: كل تمزيق، و قال كعب بن مالك:

أُقاتِلُ حتّى لَا أَرَى لِي مُقاتَلا و أَنجو إذا غُمَّ الجَبانُ من الكَرْبِ

و قال زيد الخيل رضي الله عنه:

أُقاتِلُ حتى لا أرىَ لِي مُقاتَلاً و أنجو إذا لم ينجُ إلا المُكَيَّسُ

أي: قتالا فيهما، و يحتملان الزّمان و المكان، و وجه المسألة أن المصدر مفعول، و كذا المكان و الزمان مفعول فيهما.

[بناء اسم الآلة]

[٨١٩] ﴿ .... مِفْعَلَةً مِفْعَلاً الْمِفْعالَ الآلَةَ اجْعَلْه [2] ﴾

(**مفعلة**) و ما بعده يترجح نصبه على الاشتغال، و (**الآلة**) مفعول ثان لـ (**اجعل**).

و المعنى: جعلوا "مِفْعَلَة" و "مِفْعَلا" و "مِفْعالا" بكسر الميم في الثلاثة و فتح العين فيهما اسما للآلة من الثلاثي لمِكْسَحَة، و مِسَلَّة و مِخْيط و مِفْتَح، و مِفْتاح، و مِصْباح، و مِقْراض.

و ما جاء على خلاف ذلك فهو شاذ، و هذا من المسائل الأكيدة التي زاد بها على الخلاصة .

❊ ❊ ❊

([1]) كل من الثلاثة -اسم المصدر و الزمان والمكان- في غير الثلاثي المجرد على وزن اسم مفعوله. (المواهب الحميدة)

([2]) اسم الآلة هو اسم مصوغ من مصدر ثلاثي، لما وقع الفعل بواسطته، و له ثلاثة أوزان: مفعال، مفعل، مفعلة. (شذا العرف)

﴿ أَبْنِيَةُ الصِّفاتِ ﴾

هذا أخصر و أشمل من قول الخلاصة: أسماء الفاعلين و المفعولين و الصفات.

[اسم الفاعلِ من باب فَعَلَ و فعِل]

[٨٢٠] ﴿ كَفاعِـلِ اسْمُ فاعِـلِ الثُلاثِيِّ لا فَعِـلَ الأَلْوانِ وَ الأَحْـداثِ ﴾

[٨٢١] ﴿ فَأَفْعَـلُ لَـهُ وَ فَعْـلانُ امْتِلا وَ مـا لِلأَعراضِ فَصُغْـهُ فَعِـلا ﴾

قوله (**كفاعل**) خبرٌ مقدم، و (**اسم فاعلٍ**) مبتدأ مؤخر، **أي**: اسم فاعل الفعل الثلاثي يصاغ على وزن "فَاعِل"، و هذا إذا كان فعَل بفتح العين متعديا كضرَب و لازما كخرَج، أو فعِل بالكسر و هو متعد كفهِم و علِم، بدليل قوله (**لا فعِل**)، و (**لا**) بمعنى غير، و (**فعِل**) بكسر العين، و (**الألوان و الأحداث**) بدل اشتمال من فعل، و (**أفعلُ له**) مبتدأ و خبر، و المراد بالأحداث: الخلق، و **المعنى**: أن قياسَ اسم الفاعل من فعِل المكسور العين إذا كان للألوان و الخلق "أَفْعَلُ"، كـ: أَخْضَرَ و أَحْمَر و أَعْرَج و أَعْوَر.

و (**امْتِلا**) عطف على الألوان، و (**فعلان**) مبتدأ حذف خبره أي: له، كشبعان، و كذا يكون لضده كعطشان.

و (**ما**) واقعة على فعِل أي: و فعِل الذي للأعراض -جمع عرض و هو ما ليس حركة جسم من وصفٍ غير ثابت كفَرِح و أَشِر و بَطِرَ- (**صُغْه**) أي اسم فاعله حالة كونه على فَعَل بفتح الفاء و كسر العين بدليل قوله (**و لا فَعُلْت**).

[اسم الفاعلِ من باب "فعُل" بالضم]

[٨٢٢] ﴿ وَ لا فَـعُلْـتُ فَـلَــهُ فَــعِيلُ وَ الْفَعْلُ خُـــذْ، وَ فَعَــلٌ قَلِيْـــلُ ﴾

[٨٢٣] ﴿ وَ أَفْعَلُ .... ﴾

(و لا فَعُلْت) بضم العين (فله) [أربعة أوزان]: ١- (فعيل) كـ ظريـف و شـريف. ٢- و (الفَعْـل) بالسكون كـ ضَخْم و شَهْم. ٣- و (فعَل) بالفتح كـ حَسَن و بطَل و هو (قليل). ٤- و (أفعل) مبتدأ حذف خبره لدلالة ما قبله أي: قليل فيه أيضا كـ أَخْضَب و أَحْرَش.

[أوزان أخرى لاسم الفاعل من باب فعَل بالفتح]

[٨٢٣] ﴿ .... وَ غَيْـرُ فاعِلِ اتَّصَــف فَعَلَ مَفْتُوحاً بِهِ كَوَصْفِ عَــفّ [1] ﴾

و (غير فاعل) مبتدأ، و جملة (اتصف) خبره، و الرّابط المجرور بالباء، و (فَعَلَ) فاعل اتصـف، و (مفتوحا) حال من فعل، و ذلك كـ "فعيل" نحو: عَفَّ فهو عَفِيْفٌ. و "أفعل" نحو: شَابَ فهو أَشْـيَبٌ. و "فَعْل نحو: شَاخَ فهو شَيْخٌ. و "فَعِيل" نحو: طَابَ فهو طَيِّبٌ. و هذه الثلاثة مندرجة تحت الكاف.

[اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي]

[٨٢٤] ﴿ وَ غَيْرُ ذى الثَّلاثِ كَالْمُضارِعِ مَعْ ضَمِّ ميـمٍ ثُــمَّ كَسْرِ الرَّابِعِ [2] ﴾

أي: و اسم فاعل غير ذي الثلاث -و هو ما زاد عليها- كمضارعه في الزنة، فإذا أريد الاتيـان باسـم فاعله جيء بمضارعه و عوض عن حرف المضارعة في مكانه ميم مضمومة، و كونها في مكان حرف

([1]) تقدم أن اسم الفاعل يُصاغ على وزن (فَاعِل) قياساً إذا كان الفعل الثلاثي من باب (فَعَلَ) وذكر هنا أنه قد يُسـتغنى عن وزن (فَاعِل) ويُصاغ على الصّفة المشبّهة - وذلك قليل - فيجيء على وزن فعيل نحو: عَفَّ: عَفِيفٌ. (شرح الفية)

([2]) قوله (كالمضارع) اي كلفظ المضارع مصاحبا لضم الميم الزائدة في أوله وكسر رابعه الذي هو ما قبل الآخر في هذين الحكمين. أو المعنى: على زنة مضارع بني ذلك الاسم منه مع زيادة ميم مضمومة في أوله وكسـر ما قبل الآخر. فقوله (ثم كسر الرابع) اى كسر ككسر الرابع فى كونه قبل الآخر. فتدبر. قوله (ثم كسر رابع..)اهـ و نحو "محصَن" و"مسهَب" و"ملفَج" بفتح ما قبل الآخر فيها، و "وارق" و"طايح" و"لاقح" كلها اسم فاعل من أفعل شاذ، فـلا ينـتقض بها التعريف. (ابن القره داغي)

المضارعة لا يعرف من لفظه، فقول الخلاصة سابق «أو ضم»، ثم يكسر رابعه نحو وَاصِل فهو مُواصِل، و قول الخلاصة «متلو الأخير» أحسن، لأنه لا فرق بين أن يكون رابعاً كما مرّ أو خامسا نحو: مُتَدَحْرِج و مُسْتَخْرِج، و إن حمل كلامه على الرابع باعتبار ما بعد الميم خرج نحو مُواصل. و فهم من إطلاقه أنه لا فرق بين أن يكون في المضارع مكسورا كمواصل أو مفتوحا كمتدحرج. و اعلم أنه لا فرق بين كون الكسرة ملفوظة كما مرّ أو مقدّرة نحو مُسْتَقِيم و مُشْتَدّ.

[اسم المفعول من الفعل غير الثلاثي]

[٨٢٥] وَ إِنْ فَتَحْتَ فَاسْمُ مَفْعُولٍ ... .

أي: و إن فتحت الرّابع فذلك اللّفظ اسم مفعول [1]. فحذف مفعول الفعل و المبتدأ، و هو أوضح.

[اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرد]

[٨٢٥] وَ إِنْ فَتَحْتَ فَاسْمُ مَفْعُولٍ، وَ ذُو ثَلاثَةٍ زِنَةَ مَفْعُولٍ خُذُوا

و (**ذو ثلاثة**) مبتدأ على تقدير مضافين أي: و اسم مفعول ذي ثلاثة، و (**زنة**) مفعول (**خذوا**)، و الجملة خبر المبتدأ، و الرابط مقدّر أي: خذوا له [2]، و منه مَبِيعٌ و مَقولٌ و معزي و مرمي إلا أنها غيرت لما يأتي في التصريف إن شاء الله.

---

(1) اسم المفعول من غير الثلاثي المجرد كاسم الفاعل -يعني على زنة مضارعه-، و لكن بفتح ما قبل الآخر نحو: مُكْرَمٌ و مُعَظَّمٌ و مُسْتَعانٌ به. (شذا العرف)

(2) اسم المفعول الثلاثي على زنة «مفعول» كمنصور وموعود و مبيع. (شذا العرف)

[نيابة فِعْل و فَعَل و فَعِيل عن مَفْعُول]

[٨٢٦] وَ نابَ نَقْلاً عَنْهُ فِعْــلٌ وَ فَعَــل كَذلِكَ الْفَعِيل مَعنىً لا عَمَـل [1]

أي: ناب أحد هذه الأوزان الثلاثة عن وزنِ مفعول من الثلاثي نيابة مقصورة على النّقـل و إن كثـر ذلك في فعيل، و ذلك لأنّ القياس يستدعي شيئين الكثرة، و عدم مخالفة مقتضي القيـاس، و الثـاني مفقود لعدم الجريان في التذكير و التأنيث على مقتضي القياس.

فالأول: (فِعْلٌ) و هو بكسر فسكون كـ: ذِبْح بمعنى مذبوح.

و الثاني: و هو (فَعَلٌ) بفتحتين نحو قَبَضٌ بمعنى مقبوض.

و الثالث: و هو (فعيل) نحو: قتيل و جريح.

و كان من حقه أن ينبه على اشتراك المذكّر و المؤنث فيه، و عدم اختلافه فيهما المنبّه عليهما فـي الخلاصة في المثال.

و إنما لم يمنع صرف فعيل هذا مع أنه وصفٌ معدول أي عدل إليه عن مفعول لوجهين:

أحدهما: أنّ العدْل على قسمين عدْل على سبيل التفريع، و هو الموجب لمنع الصـرف كـثلاث، و عدْل على سبيل الاستغناء بالمعدول إليه عن المعدول عنه و هذا لا يعتبر في المنع، و هو الثابت هنا.

و ثانيهما: أن الموجب للمنع هو الذي يبقى معه المعنى، و أما ما يتغير معه المعنى فـلا يمنـع كمـا هنا، فإن فعيلا أبلغ من مفعول، و لذلك لا تقـول فـيمن جـرح جرحـا خفيفـا: جـريح، و إنمـا تقـول: مجروح.

و (معنىً) منصوب على إسقاط الخافض أي إنما ينوب ما ذكر عن مفعول في المعنى و هو الدلالة على المفعول لا في العمل، فلا يقال: مررت برجل كحيلٍ عينه، و لا قتيل أبوه، خلافاً لابـن عصـفور في إجازته ذلك و يحتاج إلى سماع.

---

(1) قوله (و ناب نقلا منه) اي و ناب نقلا وسماعا عنه، اي عن زنة اسم مفعول ثلاثة "فِعْلٌ" كذبح بمعنى (مـذبوح)، و فَعَل بفتحتين كقبض بمعنى (مقبوض)، و كذلك المذكور فعيل، و يستوي فيه المـذكر والمؤنـث كـ"ذبيح" معنـى. وقد يقال إن الأولين مصدران مستعملان فيه مجازا، ويؤيده عدم ذكر ابن مالك فـي ألفيتـه إلا للأخيـر، ولـو أراد ذكـر نائبه ولو مجازا لزم ذكر فاعله، لمجيئه بمعناه في نحوِ {مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ} .(ابن القره داغي)

[شرط صِياغة الصَفة المشبَّهة]

[٨٢٧] ﴿ وَ لا تُصِغْ مِنْ مُتَعَدّ مُشَبَّهَة[1] .... ﴾

لا تصاغ الصفة المشبهة من المتعدي ، لأن المتعدي يقتضي العلاج و الحدوث، و ذلك مناف لما تدل عليه الصفة المشبهة. و المنع مقيّدٌ بما إذا لم ينزل المتعدي منزلة القاصر، فإن نزل صيغت منه كالرّحمن الرّحيم.

[أمثلة المبالغة]

[٨٢٧] ﴿ .... وَ كَثْـرَةٌ لَـهُ الثُّلاثِـيُ جِـهَـةٌ[2] ﴾

و (كثرة) مبتدأ على تقدير مضاف أي: و وصف الكثرة و ذلك أمثلة المبالغة كلها، و (الثلاثي) مبتدأ ثان، و (جهة) خبره، و الجملة خبر الأول، و الرابط المجرور باللام.

و المعنى: أن الوصف الذي تراد منه الدلالة على الكثرة الثلاثي أي مصدره جهة لاشتقاقه، فلا يشتق إلّا منه، "الثلاثي" إذا أطلق انصرف للمجرّد، و هو المراد، و شذ دراك من أدرك، و معطاء من أعطى، و نذر من أنذر، و أليم من آلم، و زهوق من أزهق.

* * *

---

(1) الصفة المشبهة و هي الصيغة الدالة على ثبوت مأخذها لموصوفها على وجه الاستمرار، فلا تبنى من المتعدي، بل من اللازم. (المواهب الحميدة) + كطَاهِرٍ مِنْ طَهُرَ , وجَمِيلٍ من جَمُلَ ,وحَسَنٍ من حَسُنَ . (شرح الفية)

- قوله (و لا تصغ من متعد مشبه) و يرد عليه نحو "رحيم" لأن رحِم بالكسر نقل الى رحم بالضم، ثم اشتق منه، و صيغته قد رية للمضارع كطاهر، والغالب عدمها كجميل، ولا ينافي هذا ما قاله ابن الحاجب من أن صيغتها مخالفة لصيغة الفاعل لأن المراد صيغتها المختصة بها بجعل الإضافة للاختصاص، و ما يقال إن نحو (طاهر) اسم الفاعل أجرى مجريها في الحكم غير حاسم، لبقاء النقض بها من المزيد فيه مثلا، فإنها من غير الثلاثي المجرد تجيء على وزن اسم الفاعل منه قياسا مطردا على ما في التسهيل. (ابن القره داغي)

(2) صيغ المبالغة تبنى من الثلاثي المجرد كـ: صَبُورٍ، و حذرٍ بفتح فكسر، و مجزم، و معطير. (المواهب الحميدة)

التَّأنيث

أتى به بعد "أبنية الصفات" لأن علامتيه تأتي كل منهما لتمييز صفة المؤنث عن المُذكر.

[علامات التأنيث الظَّاهرة]

[٨٢٨] عَلامَةُ التَّأْنِيثِ تـاءٌ أو أَلِـفْ [1] ....

(علامة التأنيث) أي: في الاسم المتمكن، و أما المبني فإنهم لا يجعلون علامة تأنيثه ما يذكر، بل ربما دلوا على تأنيثه بغير ذلك، كالكسر في أنتِ، و النون في "هُنّ"، و نحو ذلك.

و في قوله (تاء) تصحيح لمذهب البصريين من أن التاء أصل بالنسبة إلى الهاء نظرا إلى التاء في الوصل و الهاء في الوقف، و الأصل هو الوصل، خلافاً للكوفيين في العكس نظرا إلى أن الهاء تشبه الألف في المخرج.

و الأظهر أن كلا من "التاء" و "الألف" أصل على حدته.

و قيل: الألف أصلٌ، لأن التأنيث بها لازم، و لهذا قال عبد القاهر: لم يؤنث الفعل بالألف، لأن تأنيثه ليس بأصل بل لأجل الفاعل، فأعطي التاء لفرعيتها، و يدل على قوة التاء و تمكنها كثرة ما أنث بها دون الألف دليل على قوة التصريف فيها، و يقويها أيضاً رجوعهم في تصغير المؤنث العاري إليها.

و (أو) في المتن لمنع الجمع و الخلو، و أما "علقاة" فالألف فيه للإلحاق، فإن جرد من التاء و منع التصريف فهي للتأنيث لأنه نكرة.

---

(1) علامات التأنيث، هي: ١- (التاء) كفاطمة، وخديجة، ٢- (الألف المقصورة) كلَيْلَى، وحُبْلَى (والألف الممدودة) كعَفْرَاء، وحَمْرَاء . (شرح الفية)

[كيفية الاستدلال على تأنيث ما لا علامة فيه]

[٨٢٨] ﴿ وَ في أَسامٍ قَدَّروا التّا وَ عُرِف .... ﴾

[٨٢٩] ﴿ بِالرَّدِّ في التَّصْغِيرِ وَ الإضْمارِ وَ خَبَرٍ وَ الْوَصْفِ وَ الْمُشارِ ﴾

قد تكون علامة التّأنيث مقدّرة، و لا يقدّر سوى التاء، و الرّجوع لها في التصغير يدل لذلك، و يستدلّ على تقديرها و أراد معناها بأمور:

١- منها ردّها في التصغير نحو: كـ أُذَيْنَة و عُيَيْنَة في تصغير عين و أذن.

٢- و منها عود ضمير المؤنث على المجرد منها لفظا نحو: ﴿ وَ الشَّمْسِ وَ ضُحَاهَا ﴾ [الشمس: ١].

٣- و منها تأنيث الخبر نحو: "دارِي وَاسِعَةٌ".

٤- و منها تأنيث الوصف [نحو]: ﴿ أُذُنٌ وَاعِيَةٌ ﴾ [الحاقة: ١٢]، و ﴿ عَيْنٌ جَارِيَةٌ ﴾ [الغاشية: ١٢]، ﴿ بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ۞ بَيْضَاءَ لَذَّةٍ ﴾ [الصافات:٤٥، ٤٦]، و من الوصف الحال﴿ وَ لِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً ﴾ [الأنبياء: ٨١].

٥- و منها الإشارة ﴿ هَذِهِ جَهَنَّمُ ﴾ [يس: ٦٣].

تنبيه: من الأسماء ما فيه التذكير و التأنيث باعتبارين مختلفين، و ربما يشكل ذلك على الواقف عليه، و ذلك أن ما يتميز واحده عنه بالتاء على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يراد به الجنس لا غير، و ليس فيه إلا التذكير كـ الرُّطب و التَّمر و القَمْح.

و الثاني: ما يراد به الجمع لا غير، و ليس فيه إلا التأنيث كـ التُّخَم و التُّهم.

و الثالث: ما يراد به الأمران كـ الكلم، فهو في نحو ﴿ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾ [المائدة: ١٣]، ﴿ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ [فاطر: ١٠]، و منه الأنعام فهو في ﴿ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ [النحل: ٦٦] جنس، و في نحو: ﴿ وَ إِنَّ لَكُمْ فى الأَنْعَمِ لَعِبرَةً نَسقِيكم مِّمَّا فى بُطونهَا ﴾ [المؤمنون: ٢١] جمع، و كذلك الفلك في نحو﴿ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾ [الشعراء: ١١٩]، ﴿ وَ جَرَيْنَ بِهِم ﴾ [يونس: ٢٢] و النخل في ﴿ نَخْلٍ مُنقَعِرٍ ﴾ [القمر: ٢٠]، ﴿ و النخل باسقات ﴾ [ق: ١٠]، و كذا البقر يكون جنساً و جمعاً، و التاء في البقرة لفصل الواحد من الجمع و الجنس.

قال الدماميني رحمه الله: و يشكل على هذا أنه قد يأتي التذكير و التأنيث في الكلمة الواحدة في التركيب الواحد كما في قوله تعالى: ﴿ لَأٓكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ۝ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ۝ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ ﴾ [الواقعة: ٥٢-٥٣- ٥٤] و لا يكون الشيء جنسا و جمعا. اهـ . قلت: في [تفسير] ابن جزي «الضمير المجرور بعلى للمأكول» فلا إشكال، و مما عومل بالمعاملتين في التركيب الواحد قول الشاعر:

و احْكُمْ كحُكْم فَتاةِ الحَيِّ إذْ نظرتْ ... إلى حَمَامٍ شِراعٍ واردِ الثَّمَدِ

[الأوزان التي لا تلحقها تاء التأنيث]

[٨٣٠] وَ لا تَلِي فَعُولا أَصْلاً[1] مِفْعَلا ... مِفْعِيلاً الْمِفْعالَ، وَ اسْمَعْ مَا تَلا

[٨٣١] وَ غالِباً تَمْنَعُ مِنْ فَعِيلِ ... تابِع الْمَوْصُوف كَالْقَتِيلِ

فاعلُ (تلي) ضميرٌ يعود على "التاء"، بقرينة قوله قبله: (و في أسام قدروا التا)، و (فَعُولا) مفعول (تلي)، و (أَصْلا) حال منه، و معناه: إذا كان بمعنى فاعل كصبور و شكور للمؤنث، تحرز بهما إذا كان بمعنى اسم مفعول كقول الشاعر: (و أنْتِ الذي حبَّبْتَ كلَّ قَصورَة ...) في رواية الفراء، فإن فعولة فيه بمعنى مفعولة أي: مقصورة، فلذا ألحقتها التاء، و منه ﴿ وَ مَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾ [مريم: ٢٨]، فإنه فعول من البغو بمعنى فاعله، قلبت واوه، و ادغمتا، و كسرت العين اتباعا. و قال ابن جني: هو فعيل، و لو كان فعولا لقيل: بغو، كما قالوا نُهُوّ عن المنكر، و ردّ بأن نهوا شاذ، فإن مقتضي القياس عند اجتماع الواو و الياء و سبقية أحدهما بالسكون قلب الواو ياء، و ادغام الياء في الياء، و لم تلحقه حينئذ التاء، لأن فعولا بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر و المؤنث. قال البيضاوي: و يحتمل أن يكون فعيلا بمعنى فاعل، و لم تلحقه التاء للمبالغة أو لنسب كطالق. إهـ

---

[1] الغرض من زيادة التاء هو تمييز المؤنث من المذكر، و أكثر ما يكون ذلك في الصّفات، نحو: قائم و قائمة، ويقلّ ذلك في الأسماء التي ليست بصفات، نحو: رجلٌ و رَجُلَة، و من الصّفات مالا تلحقه تاء التأنيث ، ويستوي فيها المذكر، والمؤنث، وهي الصّفات التي على الأوزان الآتية: ١- فَعُول، التي بمعنى (فَاعِل) فتقول: رجل شكُور، وامرأة شكُور (بلا تاء). (شرح ألفية + و المطالع السعيدة)

و لما علل ابن الحاجب عدم لحاق التاء لهذه الأوزان بأنها بمعنى النسب أي ذي، كذاك (لابن) و (تَامِر)[1]، و ليست بمعنى الحدوث، فلم توافق الفعل، اعترضه الرضي بأن المنسوب بالياء كذلك، و تلحقه التاء، قال: و من أين لهم أن المنسوب الذي على وزن فاعل ليس باسم فاعل كـ (لابن) و (تامر)، إذا قصد به المؤنث لا تدخله التاء؟، و قوله تعالى ﴿ عيشة راضية ﴾ [القارعة: ٧] بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء، و جعله للمبالغة كما في علامة: خلاف الظاهر. إهـ فتبين أن التعليل بالنسب غير صحيح، و التعليل بالمبالغة بين، لأن التاء معها أدات لحقت لم تكن للفرق، بدليل رجل رواية و علامة، و فيه يتبين ما توقف فيه بعض العلماء.

و قال: قضية كلام البيضاوي أن فعيلا إذا كان للمبالغة محولا عن فاعل لا تلحقه التاء، و يبغي النقل في ذلك، و أن صيغ النسب لا تؤنث، و يبغي مراجعة النقل في ذلك، و ذكر الشيخ يس في حواشي التصريح التوقف، و لم يجب عنه.

و (مِفْعَلا)[2] بكسر الميم و فتح العين كـ: مِغْشَم عطف على فعول. و (**مفعيل**) كذلك كـ: مِعْطِير. و (**المفعال**) كذلك، كـ: مِنْحَار. و أشار بقوله (**و اسمع ما تلا**) إلى ما جاءت فيه التاء من هذه الأوزان فهو مقصور على السماع، كقولهم: "امرأةٌ عدوَّةٌ، و مِيْقَانةٌ، مِسْكِيْنَةٌ، أي: لا تقس على ما تلاه التاء. ففاعل (**تلا**) ضمير يعود على التاء، و ذكره لأن حروف العجم يجوز تذكيرها و تأنيثها.

و نائب فاعل (**تمنع**)[3] ضمير التاء، و (مِن) متعلقة بـ (**تمنع**). و أشار بقوله (**كالقتيل**) إلى اشتراط كونه بمعنى مفعول احترازا مما إذا كان بمعنى فاعل، فإن التاء تلحقه كـ: رَحِيْمَة، و ظَرِيفة، و أما قوله (فقامتْ كئيباً ليس في وجهها دمٌ ...) فهو بمعنى مفعول في المعنى، و لو لم يكن بمعناه في الصناعة.

---

(١) بمعنى: ذي تمر و لبن.

(٢) و من الصّفات ما لا تلحقه تاء التأنيث: (مِفْعَال)، و (مِفْعِيل) و (مِفْعَل). (شرح ألفية

(٣) و من الصّفات ما لا تلحقه تاء التأنيث: فَعِيل. (شرح ألفية)

و احترز بقوله (تابع الموصوف) مما إذا حذف الموصوف، فإن التاء تلحقه. قالوا: و المراد بحذف الموصوف أن يتنزل منزلة الأسماء الجامدة في استعماله غير جار على موصوف كـ: النطيحة، و أكيلة السبع، و بهذا شرح كلامه، و عليه انفصل ابن القاسم في شرح الخلاصة، و لما ذكر الدماميني مثله في عبارة التسهيل قال: لكنهم مثلوا بقولهم: مررت بقتيلة بني فلان، و عللوا هذا بحصول الإلباس حينئذ لزم نقض المسألة ليبقى أن يكون الضابط أنه إذا اتضح المراد بغير ذكر موصوف، و لا إشارة له، و لا ضمير يعود إليه، و لا نحو ذلك لم تلحق التاء.

وإن فقدت القرائن وجب التأنيث لهم، و به يعلم أنه يقال رأيت قتيلا من النساء بلا تلاء، لأن القرينة قائمة، و أما قوله تعالى﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾[المدثر: ٣٨] فقال ابن عطية: الهاء في {رهنية} للمبالغة، أو على تأنيث النفس إهـ و في الثاني نظر، و في الكشاف ليست بتأنيث "رهين" لأن فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر و المؤنث، و إنما هي بمعنى الرهن أي: كل نفس رهن عند الله يعملها.

و قوله (غالبا) إشارة إلى أن فعيلا للمذكر قد تلحقه التاء كقولهم: "خصلة حميدة" بمعنى محمودة. و يبغي أن يكون راجعا إلى مفهوم (كالقتيل)، فإن الذي بمعنى فاعل قد لا تلحقه التاء نحو: ﴿ وَ هِيَ رَمِيمٌ ﴾[الأعراف:٥٦] ﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾[الشورى: ١٧] و قوله:

فَلَوْ أَنَّكِ في يَوْمِ الرَّخاءِ سَأَلْتِنِي طَلاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَ أَنْتِ صَدِيقُ

لأن كلا منهما يحمل على الآخر كما في التسهيل، و الله أعلم.

[وجوب تأنيث الفعلِ الماضي بتاءٍ ساكنةٍ]

[٨٣٢] ﴿وَ اخْتِمْ بِهَا الْماضِيَ مُسْنَداً إِلى ذاتِ حِرٍ أَوْ مُضْمَرٍ حَتْماً جَلا[1]﴾

مجرور الباء للتاء، و (مسندا) حال من مفعول (اختم)، و (ذاتِ حرٍ) في تقدير مضاف و صفة أي: إلى اسم ذات حر ظاهر أو مضمر، و به تظهر المقابلة، لكن لا تصدق العبارة بضمير المؤنث المجازي، لأن العطف حينئذ على صفة ذات اسم الحر فيكون الموصوف بالمتعاطفين واحد، بخلاف عبارة الخلاصة، فإن الواقع فيها عطف موصوف مقدّر على مطلق، فالأولى أن تكون العبارة على حذف مضاف فقط أي: إلى اسم ذات الحر، و يندرج فيه الظاهر و المضمر.

و قوله (أو مضمر) عطف على ذلك المضاف المقدّر أريد به ضمير غير ذات الحر و هو المؤنث المجازي، و لا يقال يصدق بضمير المذكر، لأن قرينة قوله (و اختم بها) أي: تاء التأنيث تمنع ذلك مع أن الكلام السابق كله في المؤنث.

و المراد بـ (ذات الحر) ما كان حقيقي التأنيث و هو: ما كان من الحيوان بإزائه كـ "إمرأة" و "نعجة" و "أتان".

و أما ما لا يتميز مذكره من مؤنثه فإن لم تكن التاء في لفظه ذكر فعله مطلقا و إن أريد به مؤنث كبرغوث، و إن كانت التاء في لفظه أنث فعله مطلقا و إن أريد به مذكر، فلا دلالة في التأنيث الفعل في ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ [النمل: ١٨] على أنها أنثى.

و إذ اجتمع مذكر و مؤنث بالعطف حكم للفعل بما يقتضيه السابق منهما: قام زيد و هند.

---

[1] يجب تأنيث الفعل الماضي في الموضعين الآتيين:

١- أن يكون الفاعل اسما ظاهراً حقيقي التأنيث، نحو: قامتْ هندٌ . (والحِرِ: فَرْجُ المرأة) .

٢- إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً يعود إلى مؤنث حقيقي، أو مجازي، نحو: هندٌ قامتْ، ونحو: الشمس طلعتْ، ولا يجوز أن تقول: هندٌ قام، ولا: الشمس طلع. (شرح ألفية)

- قوله (جلا) تتميم للبيت، أو حتما مفعول جلا أي: ظهر وجوبا، أو حتما حال من فاعل جلا أي: ظهر الحتم حال كونه حتما. (المنح الحميدة)

و كان من حقه أن يقيد المضمر بالمتصل كما في الخلاصة، احترازا من المنفصل، فإنه يجوز معه الوجهان.

و لما قال في التسهيل: و يساويهما في اللزوم و عدمه تاء مضارع الغائبة اعترض الدماميني تقييده بالغائبة بأنه قال: ما تقدم الاس و ليست التاء فيما تقدم للغيبة إذ ليس ثم غائب ألبتة. فالتاء في ذلك للتأنيث لا للمخاطب، بدليل الماضي، هذا كلامه، و به يعلم ما في ايجاب صاحب التصريح التذكير مع المنفصل، و مما يدخله المتصل نحو: غلام هند حضرت هي معروفة، لأن المراد به المتصل بالعامل لا المتصل المقابل المنفصل بالمعنى السابق في باب الضمير، انظر حاشيتنا.

و لا يريد على تعميم الحكم في المتصل قول المؤنثة قمتن، و قولك في خطابها قمتن، و الهندات قمن، لوضوح امتناع لحاق التاء فيما ذكر من أن المقصود لحاقها و هو دفع النفس حاصل، فتلك الصورة مستثناة، و لعل المصنف اعتمد في ترك التقييد على ما يفهم من قوله الآتي **(و واهيا فيما بإلا الفصل قر)**، فإن حكم الضمير في ذلك كحكم الظاهر. و فيه أن جواز الوجهين مع المنفصل لا يختص بمسألة إلا لتأتي الفصل بدونها، فإنه يجوز الوجهان في نحو "إنما دافع أنت يا هند" و "إنما دافع أنتن يا هندات"، كما يجوزان في "ما دافع إلا أنت" و "إلا أنتن" من باب لا فارق، و لأن الضمير و إن اتصل بالعامل لفظا و هو منفصل معنى، لأن "إنما" بمعنى ما و إلا، كما قالوا.

و يرد عليه كالخلاصة نحو "نعم إمرأة هند" و "نعمت امرأة هند" و "نعمت امرأة هند"، فإن التاء غير لازمة فيه، و ليس في المتن ما يقتضيه الحصر، فلا يرد عليه ما ورد على الخلاصة من واحد اسم الجنس الذي يفرق بينه و بين واحده بالتاء، فإن التاء فيه لازمه، و إن أجيب عنها بأن القصر إضافي اي إنما يلزم ما ذكر لا في الظاهر المنفصل و المجازي بقرينة ما بعده.

[المواضع التي يترجح فيها تأنيث الفعلِ الماضي]

[٨٣٣] ﴿ وَ راجِحاً فِي الظَّاهِرِ الْمَجازِ مَعْ فَصْلٍ بِلا إِلّا .... ﴾

عطف على (حتما) أي: اختم ختما حتماً فيما مرّ و راجحاً:

١- مع الفاعل الظاهر المجازي التأنيث، فيترجح "طَلَعَتِ الشَّمْسُ" على "طلعَ الشَّمْسُ". و هذا الترجيح لا يفهم من الخلاصة، و إن فهم منها جواز الوجهين.

٢- و يترجح أيضا مع الظاهر الحقيقي المفصول من الفعل بغير نحو إلا نحو:"أتى القاضيَ اليومَ إمرأةٌ". و أما المجازي فيترجح معه في التأنيث مطلقا سواء اتصل كما صرح به بدر الدين ابن مالك، و انفصل بغير إلا كما ارتضاه الدماميني، خلافا للتسهيل، و هذا معنى قوله **(مع فصل بلا إلا)** لكن عبارته أن المسألة واحدة و أن المعنى أنه يترجح التأنيث في الظاهر المجازي مع فصله بغير إلا و يكون في مفهوم قوله **(ذات حر)** تفصيل.

[المواضع التي يستوي فيها تأنيث الفعل و تذكيرها]

[٨٣٣] ﴿ ....وَ ساوى إِنْ وَقَعْ ﴾

[٨٣٤] ﴿ فِي جَمْعِ تَكْسِيرٍ أَوْ اسْمِ الْجَمْعِ أَوْ جِنْسٍ مُؤَنَّثٍ، كَذا نِعْمَ رَأَوْ ﴾

[٨٣٥] ﴿ وَ الْجَمْعِ بِالْأَلِفِ وَ التّا لِلْذَّكَرِ .... ﴾

أي: تساوين لحاق التاء و تركها للفعل الماضي إن وقع ذلك مع:

١- جمع تكسير لمذكر أو مؤنث و يعود الضمير عليه، كما قال ابن جني بذلك الاعتبار تقول: "ذهبت الرجال إلى إخوتها"، و "ذهب الرجال إلى إخوانهم" [1].

٢- أو اسم جمع مذكر [2] نحو: ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ [ق: ١٢] ﴿ وَ كَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ ﴾ [الأنعام: ٦٦]. أو مؤنثة كـ نِسْوة.

---

(١) في النسخة «قامت الرجال إلى إخواتها، و قام الرجال إلى إخوانهم».

(٢) اسم الجمع ، وهو الذي لا مفرد له من لفظه ، نحو : قَوْم ، ورَهْط ، ونِسْوة. (شرح ألفية)

٣- أو اسم جنس جمعي لمؤنث نحو: "أورقت الشجرةُ"، و "أورقَ الشجرةُ". و قيدنا بالجمع لأنه الذي في معنى الجماعة. و منه فاعل نعم و بئس المعرف من الجنسية لأنها استغراقية و العام جمع في المعنى.

٤- أو جمع بالألف و التاء للمذكر نحو: "جاءتِ الطَّلَحاتُ"، و "جاءَ الطَّلحاتُ".

و في قوله تساو، شيء، لأن الأرجح مع (جمع التكسير، و اسم الجمع، و جمع المذكر بالألف و التاء) الترك، لكون تأنيثها مجازيا، كما قال الدماميني، و مع مسألة نعم الا بتاء بالتاء كما قال ابن قاسم و غيره.

و قول الخلاصة «كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ» إن حمل على ما تقدم ولدا مولفها في المجازي أن يكون التأنيث مع التكسير و اسم الجمع أرجح، و هذا الحسن مما لزم المتن، و إن حمل على ما قال الدماميني إن المجازي يستويان فيه لزم ما لزم المتن. و قوله (في جمع تكسير) أوضح و أنص في المقصود من الخلاصة. و قوله (كذا نعم) تقدم أن مسألتها من افراد اسم الجنس لكن خصصها بالذكر لوجود بنية الواحد فيها بيوتهم بذلك وجوب التأنيث.

و فهم من قوله (بالألف و التاء) أن الجمع بالألف ليس كذلك ينبغي معه التذكير، خلافا للكوفيين، و ذلك لسلامة بناء الواحد فيه. و فهم من قوله (للذكر) أن الجمع بالألف و التاء للأنثى ليس كذلك ينبغي فيه التأنيث، لما ذكر، خلافا للكوفيين، و وافقهم الفارسي في إجازة التذكير، و خالفهم في إجازة التأنيث مع جمع المذكر السالم، و اختار رأيه في الخلاصة فلذلك لم ينتف مما يجوز فيه الأمران إلا جمع المذكر السالم [١].

تنبيه قال في الشرح: و من اسم الجنس المؤنث "نعمت جَارِيَة هِنْد وَ نعم جَارِيَة هِنْد" إهـ و منه يعلم الجواب عن الايراد المتقدم على قوله (أو مضمر).

---

(١) قال في الشرح: و لا يجوز الحاقها [التاء] في جمع المذكر السالم، لعدم وروده، لأن سلامة نظمه تدل على التذكير، و جوزه الكوفيون فيقال قامت الزيدون. (المطالع السعيدة)

[حكم تأنيث الفعل إذا فُصِل بين الفعل ، وفاعله بـ (إلا)]

[٨٣٥] .... وَ واهيـاً في ما بِإِلَّا الْفَصْـلُ قَــرّ

عطف على قوله (ساوى) أي حتماً، و راجحاً، و ساوياً، و واهياً عطف الاسم لشبهه بالفعل على الفعل، أو الجميع عطف على الأول. و المعنى: أن الختم بالتاء مرجوح مع الظاهر المنفصل بـإلا، سواء كان التأنيث حقيقيا أو مجازيا، و شاهدوا ذلك في المجازي: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ﴾ [يس: ٢٩] ﴿فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥] في قراءة الرفع، و كذا:

[ما بَرِئَتْ مِـــنْ رِيبَـــةٍ وذَمٍّ فـــي حَربِنـــا إلا بناتُ العَـــمِّ][1]

لأن بنات و إن كان جمع بالألف و التاء فهو تكسير كما صرحوا به، و إذا جاز ذلك مع المجازي فمع الحقيقي أولى في حكم الظاهر الضمير كما تقدم.

و (قرّ) صلة (ما) و الرابط مقدّر، أي: فيه.

تنبيه قال ابن عصفور في شرح الأبيات: اذا كان المؤنث مقرونا بإلا أو مجرورا بمن الزائدة لا يلحق الفعل علامة تأنيث، و سببه في المقرون بإلا حكم الكلام على المعنى، معنى ما قام إلا هند: ما قام أحد إلا هند. و سبب المجرور بمن الزائدة أنها لا تدخل إلا فيما يراد به الشياع و عموم الجنسية. و قد تلحق التاء قرئ {مَا تَكُونُ} في سورة المجادلة ﴿مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ﴾ [المجادلة: ٧] إهـ .

---

(1) البيت ساقط في النسخة التي بين يدينا لعل الساقط ما أثبتناه.

وجه الاستشهاد: لحقت تاء التأنيث فعل "برئ"؛ لأن الفاعل حقيقي التأنيث، مع وجود الفصل بـ"إلا"؛ و حكم حذف التاء واجب في هذه الحالة؛ لأن الفاعل في الحقيقة، ليس الاسم المؤنث المذكور بعد "إلا"، و إنما هو مذكر محذوف؛ و التقدير: ما برئ أحد إلا بنات العم؛ وهذا رأي الأخفش ومن تبعه؛ و حكم لحوق التاء -على رأيهم- الجواز للضرورة الشعرية؛ و جوّز ابن مالك تأنيث الفعل مع الفصل بـ"إلا" على قلة؛ حيث قال: "و الصحيح جوازه في النثر أيضا". (مصباح السالك)

[بيان حركة التاء في الماضي، و حكم تذكير المضارع و تأنيثه]

[٨٣٦] ﴿وَ هذِهِ سَاكِنَةٌ، وَ التَّاءُ فِي بدْء مُضارِعٍ لِلماضي تَقْتَفي[1]﴾

الاشارة لـلاحقة للماضي[2].

و معنى (للماضي تقتفي) أي لحاقها للمضارع و يقتفي لحاقها للماضي التفصيل المتقدم من وجوب و راجحيه و مساوات و مرجوحية. و فهم من قوله (في بدء مضارع) أنها مفتوحة، لأن أول المضارع مفتوح. و هذه زيادة على الخلاصة.

❊ ❊ ❊

([1]) (و التاء في بدء مضارع لماض تقتفي): و التاء في أول المضارع يتبع كالماضي أي كآخر الماضي حكما و تفصيلا، فتجب في تقوم هند، و هند تقوم. و الشمس تطلع، و ترجح في تطلع الشمس، و تهب الريح، و يرجح تركها في "ما يهب في كذا إلا الريح". (المنح الحميدة)

([2]) أي قول الناظم (هذه) إشارة إلى التاء اللاحقة للماضي.

[أَوْزانُ الْمَقْصُورِ وَ الْمَمْدُودِ]

[٨٣٧] ﴿ وَ أَلِفُ التَّأْنِيْثِ ذُو قَصْـرٍ وَ مَـدّ [1] أَوْزانُـها مَـرْجِعُهَا النَّقْلُ تُعـدّ ﴾

[٨٣٨] ﴿ كَوَزْنِ ذِكْـرى أُرَبـى حُـبـارى فَـعْلى سِبَطْرى سُمُّهى شُقَـارى ﴾

قال الدماميني عند قول التسهيل "أو ممدودة": هذا يقتضي أن الألف الذي بعدها الهمزة هي العلامة أي: هي الممدودة لفظا، و هذا لم يقل به أحد، بل:

قال الأخفش: الألف و الهمزة معا للتأنيث.

و قال الزجاجي و الكوفيون: الهمزة وحدها للتأنيث، و الألف زائدة.

و قال البصريون: ليس شيء منهما للتأنيث، بل الألف زائدة للمد، و الهمزة منقلبة عن ألف التأنيث، فهي في الأصل مقصورة زيدت قبلها ألف لمد.

و هذا الإيراد على المتن كالخلاصة ان عبارتهما صادقة بالمد بنفسه و مصاحب المتصف بها أضيفت له للمجاورة، نعم المقابلة لقوله (ذو قصر) تراهم أن علامة التانيث هي نفسها المتصفة بالمد لأن ذو قصر كذلك.

[أوزان المقصورة]

و أشار بقوله (أوزانها) إلى أنها لا تنحصر، و من هنا أول قولها «وَاعْزُ لِغَيْرِ هَـذِهِ اسْتِنْدَارًا» بحمل الإضافة على الجنس لئلا تقتضي العبارات ثبوت الندرة لكل أفراد الغير، و من هنا نظر فيها ابن قاسم أيضا، و لهذا أيضا أتى بالكاف في قوله: [كوزن ذكرى أربى حبارى فعلى ...]:

١- (فِعْلى) -بكسر فسكون- يكون اسم مفرد العين [كـ: دِفْلى] [2] أو معنى كـ "ذِكْرى"، أو جمعا كـ "حِجْلى" جمع حَجَل، و هو طائر، و "ظِرْبى" جمع ظربان، و هو دابة. و أما كِسرى فهو معرب، و

---

[1] ألف التأنيث، نوعان: المقصورة، نحو حُبْلى، وعَطْشَى . والممدودة، نحو: حمراء، وغَـرَّاء . ولكـلّ منهمـا أوزان تُعرف بها، وذكر الناظم في هذه الأبيات الأوزان المشهورة لألف التأنيث المقصورة. (شرح الفية)

[2] ما بين القوسين من شرح شافية. و في النسخة التي بين يدينا «كراباى».

منهم من يفتح الكاف، قال المازني: و إنما تكون ألفه للتأنيث فيحتمل أن تكون فعلى بالضم دخلها التصريف. و أما ما نُوِّن فألفه للإلحاق نحو: رجل كِيْصيٌ و هو المولع بالأكل وحده[١].

٢- و (فُعَّلى) بضم ففتح لما يريد الاسماء [٢].

٣- و [فُعَالى كـ:] حُبارى بضم ففتح طائر معروف، و هو اسم جمع يقع على الذكر و الأنثى، واحده حبارة و فهم سواء، و إن شئت قلت في الجمع حباريات [٣]. قال الجوهري: و الألف ليست للتأنيث و لا للالحاق، و إنما بني الاسم عليها فصارت كأنها من نفس الكلمة لا تتصرف في معرفة و لا نكرة [٤]. قال الدميري: و هذا سهو منه، بل ألفها للتأنيث كسماني و لو لم تكن له لانصرفت.

٤- و (فَعْلى) بفتح و سكون إذا كان صفة انثى فعلى كـ: سَكْرى و غَضْبى، أو مصدرا كـ: دَعْوى، أو جمعا كـ: جَرْحى. فإن كان اسما لم تتعين ألفه للتأنيث، بل تصلح للإلحاق، و مما فيه الوجهان: أرغى و عقلى.

٥- و (فِعَلَّى) بكسر ففتح و تشديد اللام كـ "سِبَطْرَى" و "دِفَقَّى" لضربين من المشي.

٦- و (فُعَّلى) بضم الفاء و تشديد العين كـ: "سُمَّهى" للباطل.

٧- و (فُعَّالى) بضم الفاء و تشديد العين كـ" شُقَّارى" اسم نبات أحمر، و قيل جمع شقرة على وزن تمرة واحدة كشقائق النعمان.

---

(١) (فِعْلى) بكسر فسُكُون إما مَصْدراً كـ "ذِكْرَى" أو جَمْعاً كـ "حِجْلى" جمع حَجَل. و لا ثالثَ لهما في الجُمُوع، وإذا لمْ يَكُنْ جَمْعاً ولا مَصْدراً فَأَلِفُه إمَّا أن تكونَ للتَّأْنيث، وذلك إذا لم يُنَوَّن نحو {قِسْمَةٌ ضِيزَى} أي جائِرَة، أو للإلْحَاقِ إذا نُوِّن نحو "عِزْهىً" اسمٌ لمن لا يَلْهُو. (معجم القواعد العربية)

(٢) كـ: سُمَّهَى.

(٣) كذا في شرح شافية لكن في النسخة: «حبارات».

(٤) أي: لا تنون.

[أوزان الممدودة]

[٨٣٩] ﴿ كَذاكَ فَعْـلاءُ وَ مُطْلَـقُ افْعِـلا   عَيْنـاً وَ فَعْلَـلا فِعـالا فُعْلُـلا ﴾

من أوزان الممدودة:

١- (فَعْلاء) سواء كان اسما كـ: صحراء، أو مصدرا كـ: رغباء، أو جمعا في المعنى كـ: طرفاء، أو صفة أنثى كـ: حمراء.

٢- و (أَفْعِلاء) بفتح الهمزة و تثليث العين، فقوله (أَفْعِلا) عطف على (فعلاء)، و (مطلق) حال منه حذف تنوينه للضرورة. و (عيناً) تمييز محول عن نائب الفاعل.

٣- و(فَعْلَلا) بفتح فسكون ففتح كـ: "عَقْرَباء" و "حَرْمَلاء" لمكانين.

٤- و (فِعَالاء) بكسر و فتح كـ: "قِصَاصاء" بمعنى القصاص.

٥- و (فُعْلُلا) بضمتين بينهما سكون كـ: قُرْفُصاء.

﴿ الْمَقْصُورُ وَ الْمَمْدُودُ [1] ﴾

[تعريف الاسم المقصور]

[٨٤٠] ﴿ ذُو الْقَصْرِ ما يَخْتِمُ لازِماً أَلِف [2] .... ﴾

(ذو القصر) مبتدأ، و (ما) خبره، و (يختم) صلة ما، و الرابط المفعول المقدّر، و (ألف) فاعل يختم، و (لازما) نعت لمصدر محذوف أي: ما يختمه الألف ختما لازما، و هذا صادق بالفعل كـ: رَمَى، و بالمبني كـ: متى، و ليس في الكلام ما يقتضي وقوع (ما) على خصوصِ "الاسم المعرب"، فلو أتى بما يخرجهما كان أصوب. و خرج من عبارته المختوم بغير الألف، و المختوم بها حتما غير لازم كـ: رأيت أخاك.

[تعريف الاسم الممدود]

[٨٤٠] ﴿ .... وَ الْمَـدُّ ما ذي بَعْدَهَا هَمْزٌ أُلِف [3] ﴾

قوله (و المَدِّ) عطف على (القصرِ) بحذف المضاف و إبقاء المضاف إليه على جره، أو على (ذو) بحذفه و نيابة المضاف إليه في عنه في إعرابه، و (ما) خبره، و (ذي) إشارة للألف مبتدأ، و (همز) مبتدأ ثان، و (ألف) خبر الثاني، و الجملة خبر الأول، و الرابط المضاف له (بعد)، و الجملة علة ما. و هذا صادق بالفعل كـ: جاء، و المبني كـ: أولاء، فالصواب الاتيان بما يخرجهما. لأن القصر و المدّ من خواص الأسماء، و ما يقع في عبارة القوم من نحو قولهم قصر "جاء" ضرورة متسامح، و كذا يصدق إذاً بنحو ماء و شاء مما همزته بعد ألف غير زائدة، فكان عليه الاتيان بما يخرجه.

---

(1) مثال المقصور: الفتى، و العصى، مثال الممدود: كساء، و حمراء.

(2) المقصور ، هو : الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة مفتوح ما قبلها . بقولنا (الاسم) يخرج الفعل ، نحو : يَرْضَى . و بقولنا (المعرب) يخرج الاسم المبني، نحو : إذا . وبقولنا (ألف لازمة) يخرج المثنى ، نحو : الزيدان ؛ فإنّ أَلفه تَنْقَلِبُ ياءً في الجر ، والنّصب ، وكذلك تخرج الألف في الأسماء الستة ، نحو : رأيت أباك ، فهي ليست بلازمة . (شرح الفية)

(3) الممدود ، هو : الاسم المعرب الذي في آخره همزة قبلها ألف زائدة . بقولنا (الاسم) خرج الفعل ، نحو : يشاء . وبقولنا (في آخره همزة قبلها ألف زائدة) خرج ماكان في آخره همزة قبلها ألف غير زائدة، نحو : مَاء ، ودَاء ، وآءٍ جمع آءَة (وهو شجر) . فهذه الكلمات الألف فيها غير زائدة ؛ لأنها منقلبة عن أصل ، والأصل : مَوَءَ ، ودَوَءَ ، وأَوأَ . (شرح ألفية)

[المقصور القياسي[1]]

[٨٤١] ﴿ ذُو صِحَّةٍ مِنْ قَبْلِ طَرْفِهِ انْفَتَح　　نَظِيرُهُ الْمُعْتَلُّ قَصْرُهُ اتَّضَح ﴾

[٨٤٢] ﴿ كَفِعَلٍ وَ فُعَلٍ جَمْعاً عُرِف　　لِفِعْلَةٍ وَ فُعْلَةٍ وَ ذُو أَلِف ﴾

(ذو صحة من قبل طرفه انفتح نظيره المعتل قصره اتضح): أي: الاسم الصحيح الآخر إذا انفتح ما قبل آخره فإن نظيره من المعتل يقصر بقياس[2]. فهذا ضابط ما يقصر بقياس الذي الكلام عليه وظيفة النحوي [3]، لكن عبارته تصدق بما انفتح قبل آخر احرازا فقول الخلاصة «اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ فَتْحاً» أحسن، و يفهم أن المراد قصره اتضح بالقياس من قوله الآتي «و العادم النظير».

(كفعل و فعل جمعا عرف لفعلة و فعلة و ذو ألف) يصح أن يكون تمثيلا للصحيح المنفتح ما قبل آخره ليقصر نظيره و ذلك:

١- [وزن فِعَل جمع فِعْلَة][4] كـ: قِرَبٍ جمع قِرْبَة بالكسر.

٢- و [وزن فُعَل جمع فُعْلَة كـ:] قُرَب جمع قُرْبَة بالضم.

فإن نظيرهما كـ: مِرَى جمع مِرْيَة، و دُمَى جمع دُمْيَة مقصوران[5] قياسا [6].

([1]) المقصور على قسمين:

أ- قِيَاسِي، وهو المقصود بهذه الأبيات، و هو: كُلُّ اسمٍ مُعتلّ له نَظِيرٌ مِن الاسم الصحيح مُلْتَزَمٌ فتح ما قبل آخرِه.

ب- سَمَاعِي، سيأتي بيانه إن شاء الله. (شرح ألفية)

([2]) ومن هنا نستخلص: أنّه إذا كان الاسم المعتل له مثيلٌ في الوزن من الصحيح الآخر، وكان الاسم الصحيح مُسْتوجَب فتح ما قبل آخره حينئذٍ يجب أن يكون المعتل مقصوراً. (شرح ألفية)

([3]) "قصر الأسماء و مدها ضربان: قياسي، وهو وظيفة النحوي. و سماعي و هو وظيفة اللغوي، و قد" اعتنى اللغويون بهما حتى وضعوا في ذلك كتبًا. (شرح التصريح)

([4]) ما بين القوسين من زيادتنا للايضاح.

([5]) في النسخة «مقصورا».

([6]) فـ (مِرَى) مقصور قياسا، ذلك لأن نظيره و مثيله من الصحيح الآخر مُلْتَزَمٌ فَتْحُ ما قبل آخره، نحو: قِرَب جمع قِرْبَة. و (دُمَى) مقصور قياسا لأن نظيره من الصحيح الآخر مُلْتَزَمٌ فَتْحُ ما قبل آخره، نحو: قُرَب جمع قُرْبَة. (م)

و يصح أن يكون تمثيلا للمعتل المقصور، و المقال واحد، بخلافها في الخلاصة، فإنه يجب أن يكون تمثيلا للمعتل لقولها «كالدُّمَى».

[الممدود القياسيّ]

[٨٤٣] مِنْ قَبْلِ طَرْفِهِ نَظِيرَهُ امْدُدِ كَمَصْدَرٍ بِهَمْزِ وَصْلِ ابْتُدي[1]

أي: و الاسم الذي قبل آخره ألف أمدد نظيره بقياس. و قول الخلاصة «وَ مَا اسْتَحَقَّ» أحسن لمثل ما قرر ذلك. كـ: اقتدار فنظيره: اصطفاء [2] ممدود قياسا.

[المقصور السَّماعيّ، و الممدود السَّماعيّ]

[٨٤٤] وَ الْعَادِمُ النَّظِيرِ ذُو قَصْرٍ وَ مَدّ بِالنَّقْلِ[3] ....

أي: و ما ليس له نظير من الصحيح فقصره و مدّه يعرفان بالسماع، و لا يدخلهما القياس فذلك كـ: "الحِجَا" (أي: العقل)، و الحِذَاء (أي: النعل)، و لا يراد "الحِجَا" على وزن فِعَل كقِرَب، لأن النظير يشترطان أن يكون موافقا في الجمعية و الافراد.

---

(1) الممدود على قسمين:

أ- قياسي، وهو المقصود بهذه الأبيات. هو: كلّ اسم معتلّ له نظير من الصحيح الآخر مُلْتَزَمٌ زيادة ألفٍ قبل آخره، و ذلك نحومصدر الفعل المبدوء بهمزة وصل، نحو: ارْعَوَى ارْعِوَاءً، وارْتَأَى ارْتِئَاء، واسْتَقْصَى اسْتِقْصَاءً. فالمصادر التى تحتها خط أسماء معتلّة وجب مَدُّها؛ لأنّ نظيرها من الصحيح مُلتزم زيادة ألف قبل آخره، نحو: انْطَلَقَ انطلاقاً، واقْتَدَرَ اقْتِدَاراً، واستخرجَ استخراجاً.

ب- سماعي سيأتي بيانه إن شاء الله. (شرح ألفية)

(2) في النسخة «فنظيره كاصعفاء» و ما أثبتناه في الهمع و غيره. فـ (اصطفاء) ممدود قياسا لأنّ نظيره من الصحيح مُلتزم زيادة ألف قبل آخره، نحو: اقْتَدَرَ اقْتِدَاراً.

(3) ضابط المقصور السّماعي: أنَّ كُلَّ اسم معرب آخره ألف لازمة مفتوح ما قبلها ليس له نظير من الاسم الصحيح فقَصْرُه سَمَاعي، نحو: الفَتَى، والحِجَا. وضابط الممدود السَّماعي: أنَّ كُلَّ اسم معرب آخره همزة قبلها ألف زائدة ليس له نظير من الصحيح فَمَدُّه سَمَاعي، نحو: الفَتَاء، والسَّنَاء. (شرح ألفية)

[حكم قصر الممدود]

[٨٤٤] .... وَ اقْصُرْ لِاضْطِرارٍ ما يُمَدّ ....

أي: أجز قصر الممدود للضرورة كقوله: (لابدَّ مِنْ صَنْعَا وَإنْ طالَ السَّفَرْ ...) [١].

و سكت عن العكس المذكور في الخلاصة كأنه ارتضى رأي البصريين المانعين له، و قد تولوا ما استشهد به الكوفيون على ذلك، و رموا الأبيات الذي استشهدوا بها بجهالة القائلين [٢].

قال الشاطبي: و الانصاف أن ما نقلوه هم ذو عهدة و هم يحملون على الصدق [٣] إلا أن ذلك نادر لا يبلغ أن يكون جائزا كقصر الممدود.

* * *

---

(١) فالشاعر قَصَر (صَنْعَا) و هي ممدودة (صَنعاء) وذلك للضرورة الشعرية . (شرح ألفية)

(٢) واختلفوا في جواز مدّ المقصور فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون، واستدلوا بقول الشاعر:

يَالَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيشَاءِ   يَنْشَبُ فى الْمَسْعَلِ واللَّهَاءِ

فالشاعر مَدَّ (اللّهاء) وهي مقصورة (اللَّهَا) وذلك للضرورة الشعريّة .

أما البصريون فيرون أنها قياسية وليست سماعية، وعلى هذا فلا حُجَّة للكوفيين فيها . (شرح ألفية)

(٣) و الإنصاف أن ما نقلوه فهم ذوو عهدته، و هم محمولون على الصدق. (شرح الشاطبي)

﴿ بِناءُ التَّثْنِيَةِ وَ جَمْعِ التَّصْحِيحِ ﴾

[تثنية المقصور]

[٨٤٥] ﴿ آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنَّى عُدِّيَا ثَلاثَةً أو أَصْلُهُ اليَا اقْلِبَنْهُ يا[1] ﴾

[٨٤٦] ﴿ كَالْجَامِدِ الْمُمالِ، وَ اقْلِبِ الْأَلِف بِغَيْرِ ذا واواً .... ﴾

(آخرَ مقصور) منصوب على الاشتغال، و (تثنى) صفة (مقصور) على إضمار الإرادة، و كذا (عُدِّيا ثلاثةً)، و يندرج فيه ما ألفه رابعة كـ "مَلْهى" ، و خامسة كـ جُمَادى، و الرابعة مجمع على ذلك فيها. و خالف الكوفيون فيما زاد عليها فقالوا: تحذف و يرده السماع كقوله .....[2]، و كذا السادسة و السابعة. و ما أصله اليا كـ "فتى" يرد إلى أصله.

و الجامد الذي سمعت فيه الإمالة كـ "متى"، إمالته رجحت رعاية الياء، لأنها في الألف أن تنحو بها إلى جهة الياء. و في تسمية ما ذكر بالجامد نظر، لأن ذلك لو كان قبل التسمية فهو إذ ذاك لا يثنى، و إن كان بعدها فقد صار متصرفا ثلاثي الأصل محذوف الآخر، و لذلك يرد في التصغير و التكسير و نحوهما،

---

(1) الاسم المقصور عند التثنية نوعان: أحدهما: ما يجب قلب ألفه ياء فقال: (آخر مقصور تثنى ... اقلبنه يا) و ذلك في ثلاثة مواضع:

١- (عديا ثلاثة) أي: إذا كانت الألف رابعة فصاعدا سواء كانت في الأصل ياء أم لا نحو: مَلْهَى، و مُصْطَفَى، ومُسْتَقْصَى: تقول في التثنية: مَلْهَيَانِ، ومُصْطَفَيَانِ، ومُسْتَقْصَيَانِ .

٢- (أو أصله اليا) أي: إذا كانت الألف ثالثة و أصلها الياء نحو: فَتًى، تقول: فَتَيَانِ.

٣- (كالجامد الممال) أي: إذا كانت الألف ثالثة جامدة (مجهول الأصل) و أمليت: نحو: مَتَى ، إذا سُمِّيَ به تقول: مَتَيَانِ.

و ثانيهما: ما يجب قلب ألفه واوا و هو في غير ما ذكر فقال: (و اقلب الألف بغير ذا واوا)، جاء في شرح ألفية: تُقلبُ ألف المقصور واواً في موضعين:

١- إذا كانت ثالثة، وهي بدل من الواو، نحو: عَصَا، وقَفًا؛ تقول في التثنية: عَصَوَانِ، وقَفَوَانِ .

٢- إذا كانت ثالثة، ولكنها مجهولة الأصل، ولم تُمَلْ نحو: إِذَا، وإِلَى (إذا سُمِّيَ بهما) تقول: إِذَوَانِ، وإِلَوَانِ. اهـ (م)

(2) سقط المثال في النسخة التي بين أيدينا.

و إن كان في آخره ألف كـ: متى صارت بعد التسمية غير أصلية، بل مبدلة من واو و ياء حسبما يعطيه الدليل، فالأصل الياء فيما أميل دون ما لم يمل قاله الشاطبي.

قوله: (و أصله الياء) عطف على (عُدِّيا)، و التشبيه في قوله (كالجامد) في القلب ياء.

و (واوا) مفعول ثان لـ (اقلب)، و (ذا) إشارة لما ذكر من الأنواع الثلاثة التي تقلب ألفها ياء، و ذلك نوعان: ما ألفه ثالثة منقلبة عن واو. و ما لم يمل من الجامد كعصى واوا.

[تثنية الممدود]

[٨٤٦] .... وَ صَحْرَاءُ أُلِف ....

[٨٤٧] بِالْواوِ، وَ اللَّذْ كَحَيا عِلْبا خُذا بِواوٍ أَوْ هَمْزٍ، وَ صَحِّحْ غَيْرَ ذا [1]

الممدود: إن كانت همزته للتأنيث قلبت في التثنية واوا وجوبا، و هو معنى قوله (و صحراء ألف بالواو) [2].

و إن كانت مبدلة من أصل و لو مد كـ: حياء، أو للإلحاق كـ: علباء فإنه ملحق بقرطاس جاز: القلب واوا، و التصحيح [3]، و هو معنى قوله (و اللذ كحيا علبا خذا بواو أو همز)، لكن ظاهره التسوية بين الوجهين، أو أن الواو أولى لتقديمه إياها، و ليس كذلك، بل الأولى في المنقلبة عن أصلٍ التصحيح، و في التي للإلحاق القلب، و جعل أبو موسى إقرار الهمزة فيها أحسن، و هكذا نص عليه سيبويه.

و (ذا) إشارة إلى ما ذكر من الأنواع المتقدمة، و ذلك همزته أصلية كـ: قُرَّاء و وُضَّاء فتقول: قُرَّاءَانِ، و وُضَّاءَانِ.

---

(1) [يعني] إن كانت الهمزة الممدودة أصلية، نحو: قُرَّاء، ووُضَّاء فيجب إبقاؤها؛ فتقول: قُرَّاءَانِ، ووُضَّاءَانِ. (شرح الفية)

(2) فتقول في التثنية: صَحْرَاوَانِ، وحَمْرَاوَانِ . (شرح الفية)

(3) فيجوز في تثنية حياء و علباء وجهان: أحدهما: قلب الهمزة واواً؛ فتقول: حَيَاوَانِ و عِلْبَاوَانِ. و الثاني: إبقاء الهمزة من غير تغيير؛ فتقول: حَياءَانِ و عِلباءَانِ.

[جَمْع المقصور و المنقوص جمع المذكر السالم]

[٨٤٨] ﴿ وَ آخِرَ الْمُعْتَلِّ فِي الْجَمْعِ احْذِفِ وَ الْفَتْحَ فِـي الْمَقْصُورِ أَبْقِـهْ تَقْتَفِ ﴾

(المعتل) صادق بالمنقوص و المقصور. فالمنقوص يحذف آخره، و تقلب الكسرة الذي قبله ضمة في الرفع نحو: جاء القَاضُونَ. و المقصور يحذف آخره، و بقي الفتحة التي قبله دليل عليه نحو: جاء المُصْطَفَونَ، و رأيتُ المُصْطَفَيْنَ، و لم يبقوا الكسرة في المنقوص لافضائه لقلب الواو ياء.

و لما التقى في تثنية نحو مصطفى ألفان قلبوا الأولى ياء، و لا يقال بعد قلبها: إنها تحركت و انفتح ما قبلها، لأن الألف التي بعدها تكفي الإعلال، و لو قالوا موسيون لزمهم قلب الياء ألفا لتحركها أو انفتاح ما قبلها، إذ الواو التي بعدها لا تكفي بمن ====[1] أولا فافترقا.

و الهاء في **(أبقه)** ضمير الفتح. و زاد مسألة المنقوص على الخلاصة.

[جَمْع المقصورِ و الممدود جمع المؤنث السالم]

[٨٤٩] ﴿ فِي الْجَمْعِ بِالتَّا الْهَمْزَةَ اقْلِبْ وَ الْأَلِفْ كَمَا تُثَنِّيهِ[2]، وَ تَا ذِي التّا حُـذِف ﴾

الهمزة في الممدود، و الألف في المقصور، فزاد مسألة الممدود على الخلاصة.

فنقول: صَحْرَاوات، و علباوات و عِلْباءات، و قُرّاءات، و معطيات، و فتيات، و قضوات.

(الهمزةَ) و **(الألفَ)** مفعول أول لـ (اقلب)، و **(في)** متعلقة به، و **(كما تثنيه)** مفعول ثان، و الضمير لما فهم من الهمزة و الألف و هو الممدود و المقصور.

و أشار بقوله **(و تا ذي التاء حذف)** إلى أن المفرد الذي فيه تاء تزال منه عند إرادة جمعه بالألف و التاء[3]، لئلا يجمع بين تائين، إذ التاء في الجمع غيرها في الواحد، و لا يعترض على ما لعلته بحبليات، لأنه لما بقي اللّفظ صح الاندفاع.

([1]) هنا كلمتان غير مقروءتين.

([2]) إذا جمع بالألف و التاء (أي: جمع مؤنث سالم) فحكمه كحكم المثنى المقصور، تُقلب ألفه واواً، أو ياء (بحسب ما ذكرناه في تثنية المقصور) فتقول في جمع حُبْلَى: حُبْلَيَات؛ و تقول في جمع فَتَى، و عَصاً، و مَتَى (إذا كانت أعلاماً لمؤنث) فَتَيَات، وعَصَوَات، و مَتَيَات . (شرح ألفية)

([3]) فتقول في فتاة: فَتَيَات، وفي قَنَاة، قَنَوَات .

[حركة عين جمع المؤنث السالم]

[٨٥٠] ﴿ وَ الْعَيْنُ صَحَّتْ سَاكِناً في اسمٍ عَلى ثَـلَاثَـةٍ مُـؤَنَّـثٍ وَ لَـوْ خَـلا ﴾

[٨٥١] ﴿ يَتْبَعُ فا في شَكْلِهِ، وَ سَكِّنِ تالي سِوَى الْفَتْحِ أَوِ افْتَحْ يَهُنِ ﴾

[٨٥٢] ﴿ وَ ذَرْوَةٌ وَ زُبْيَةٌ لا تُتْبِعِ وَ غَيْرُ ما قُرِّرَ شَذَّ، فاسْمَعِ ﴾

(و العينُ) مبتدأ، خبره (فا) مفعول (يتبع)[١] أي: العين تتبع الفاء في حركتها -أي في الجمع بالألف و التاء[٢] الذي هو أقرب مذكور - بخمسة شروط:

أولها: أن تكون العين صحيحة احترازا من نحو "جَوْزَة" و "بَيْضَة"، فلا إتباع فيه [٣]. و قول الخلاصة «وَ السَّالِمَ العَيْنِ» ليدل صلاحيته ليتحرز به عن المضاعف كـ "جَنَّةٍ"، فإنه لا اتباع فيه. و في كلام أبي حيان قد يعنى بصحيح العين ما ليس معتلا و لا مضاعفا، و هو اصطلاح أصحابنا.

و **ثانيها:** أن تكون ساكنة احترازا من المتحركة كـ سَمُرَة و نَبِقَة، فإنه لا يغير، و المفتوح كـ شَجَرَةٍ لا يظهر فيه الاثر.

و **ثالثها:** أن يكون ذلك في اسم، احترازا من الصفة نحو [ضَخْمة، و جِلْفة، و حُلْوة] [٤] فلا يغير.

و **رابعها:** أن يكون الاسم ثلاثيا احترازا من نحو "جَيْئَل".

و **خامسها:** أن يكون مؤنثا، و هو غير محتاج إليه، لأن الكلام فيما يجمع بالألف و التاء، و ذلك يستلزم أن يكون مؤنثا، أو مذكرا زائدا على الثلاثة كـ" دريهمات"، و في جبل راسيات، و هذا خارج بقوله **(على ثلاثة)**، فهو تمهيد لقوله (و لو خلا ...) يريد أنه لا يشترطوا في الاتباع أن يكون الاسم مشتملا على العلامة بمثل المشتمل عليها جَفْنَة و سِدْرَة و غُرْفة، و مثال الخالي دَعْد و هِند و جُمْل[٥].

---

(١) و (العين) مبتدأ و خبر المبتدأ جملة (يتبع فاء في شكله). (المنح الحميدة)

(٢) فتقول في دَعْدٍ، وجَفْنَةٍ: دَعَدَات، وجَفَنَات. فعين الكلمة الساكنه في المفرد أصبحت في الجمع مفتوحة كحركة فاء الكلمة . (شرح ألفية)

(٣) فتبقى فيهما العين على حالها ساكنة؛ فتقول: جَوْزات و بَيْضات.

(٤) ما بين القوسين من همع الهوامع. و في النسخة التي بين يدينا «نحو قلفة و حلوايه».

(٥) تقول جَفَنات، سِدِرات، غُرُفات، دعَدات، هِنِدات، جُمُلات.

ثم ما كان مفتوح الأول كـ جَفْنَة و دَعْد ليس فيه إلا الاتباع، فهو لازم له.

و ما كان مضمومه كـ غُرْفة و جُمْل، أو مكسورة كـ سِدرة و هِنْد جاز فيه مع الاتباع وجهان آخران: السكون و الفتح تخفيفا، و هذا معنى قوله (و سكن ...) أي: لا يتبع ما لامه واو كـ ذِرْوة، و لا ما لامه ياء كـ زُبْيَة لاستثقال الواو بعد الكسرة و الياء بعد الضمة [1].

[حكم ما ورد مُخالفاً لقواعد إتباع العين الفاء]

[و غير ما قرر شذ فاسمع]: و ما جاء من هذا الباب على خلاف ما قرر فهو شاذ نحو: "كَهَلات" بفتح ، و قياسه الإسكان، لأنه صفة [2].

و كان من حقه أن يزيد كما في الخلاصة أو ضرورة [3] كقوله: (... فتستريحَ النفسُ من زَفْراتِها) [4]، و قياسه الفتح. أو لغة لقوم معينين كاتباع معتل العين نحو: جَوْزة و بَيْضَة، فإنه لغة هذيل [5].

إن أردت إخراج جمعي التصحيح من تعريفه قلت ما تغيرت فيه بناء الواحد بزيادة غير ملتزمة في جميع أبنية، أو غير معينة ثم تقول: أو نقصان، أو تبديل شكل، أو زيادة و تبديل شكل، أو نقصان و تبديل شكل، أو ما لجميع .

* * *

([1]) فلا يقال ذِرِوَات، بل يجب فتح العين، أو تسكينها؛ فتقول: ذِرَوَات، أو ذِرْوَات . و لا يقال: زُبُيَات، بل يجب فتح العين، أو تسكينها؛ فتقول: زُبَيَات، أو زُبْيَات. (شرح الفية)

([2]) (كَهَلَات) بالفتح جمع: كَهْلَة، وهي التي جاوزت ثلاثين سنة، وقياسه الإسكان: كَهْلَات لا كَهَلَات، لأنَّه صفة ولا يُقاس عليه غيره، (كَهَلَات) بالإتباع نقول: هذا صفة، وهناك مضى أنّه لا بُدّ أن يكون اسماً احترازاً من الصفة. (شرح ألفية للحازمي)

([3]) قال ابن مالك في الخلاصة: وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ أَوْ لأُنَاسٍ انْتَمَى

([4]) الشاهد فيه قوله «زفراتها» حيث سكنت الفاء في الجمع هنا للضرورة، و كان الأصل فتح فاء «زفرات». و الزفرات جمع زفرة: و هي الشدة. (محمد الگزنى)

([5]) و من لغة العرب لُغة هُذَيل في (جَوْزَة، وبَيْضَة) ونحوهما؛ يقولون: جَوَزَات، وبَيَضَات (بفتح الفاء، والعين) والمشهور في لسان العرب تسكين العين إذا كانت مُعتلة . (شرح الفية)

﴿ جَمْعُ التَّكْسِيرِ [١] ﴾

[أوزان جمع القِلَّة]

[٨٥٣] ﴿ لِقِلَّـةٍ أَفْعِلَـةٌ أَفْعُـلُ ثُـمّ فِعْلَـةُ أَفْعالٌ بِغالِـبٍ تَـؤُمّ [٢] ﴾

(**أَفْعِلة ...**) و ما بعده مبتدأ، و خبره (**تَؤُم**)، و (**لقلة**) متعلق به، و كذا (**بغالب**) أي: هذه الأوزان الأربعة تقصد للقلة في الغالب. و يفهم من تخصيصها بذلك أن غيرها من الأوزان الآتية للكثرة.

و مبدأ القلة الثلاثة و نهايتها العشرة، و مبدأ الكثرة ما فوق العشرة إلى غير نهاية.

و قيل: إنهما يشتركان في المبدأ، و يختلفان في النهاية، و هو الذي حققه التفتازاني، و عليه فما أحسن قول المصنف (**بغالب**) إشارة إلى أن هذه الأوزان قد تستعمل للكثرة في غير الغالب مجازا نحو: ﴿ و امْسَحُوا بِرُءوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿ فَاضْرِبُوا فَوقَ الأَعْنَاقِ ﴾ [الأنفال:١٢]، ﴿ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاءٌ ﴾ [٣] [إبراهيم: ٤٣].

و سكوته عن العكس الذي في الخلاصة -أي: استعمال أبنية الكثرة في القلة في غير الغالب مجازا- لأنه مبني على افتراق الجمعين في المبدأ و النهاية و هو خلاف التحقيق.

---

(١) جمع التكسير، هو: ما دلّ على أكثر من اثنين، بتغيير صورة مفرده ظاهراً، أو تقديراً . فالتَّغيير الظاهر إما أن يكون بزيادة على المفرد، نحو: صِنْوٌ: صِنْوَان، وإما بنقص عن المفرد، نحو: تُخْمَة: تُخَم، وإما بتبديل، نحو: أَسَد: أُسْد، وإما بزيادة وتبديل، نحو: رَجُل: رِجَال، وإما بنقص وتبديل، نحو: قَضِيب: قُضُب . وينقسم جمع التكسير إلى قسمين: ١- جمع قِلَّة . ٢- جمع كَثْرَة. (شرح ألفية)

(٢) جمع القِلّة، هو ما دلّ حقيقةً على ثلاثة إلى عشرة . وله أربعة أوزان، هي:

١- أَفْعِلَة، نحو: أَسْلِحَة، وأَطْعِمَة.
٢- أَفْعُل، نحو: أَفْلُس، وأَنْفُس .
٣- فِعْلَة، نحو: فِتْيَة، وغِلْمَة .
٤- أَفْعَال، نحو: أَفْرَاس، وأَعْنَاب . (شرح الفية)

(٣) أَرْجُل، وأَعْنَاق، وأَفْئِدة -في هذه الآيات- جمع (رِجْل، وعُنُق، وفُؤَاد) فهذه الجموع جاءت على أوزان جمع القِلَّة، واسْتُغْنِيَ بها عن جمع الكثرة؛ لأنها لم تُجمع على أوزان جمع الكثرة وَضْعاً (أي: في أصل وضعها العربي) . (شرح ألفية)

[ما يجمع على وزن أَفْعُل قِياساً]

[٨٥٤] ﴿ فَـأَفْعُـلٌ لِفَعْـلٍ اسماً صَحّا   عَيْنـاً وَ ذي أَرْبَـعٍ اسْمـاً أَضْحَـى ﴾

[٨٥٥] ﴿ مِثْلَ عَـناقٍ وَ ذِراعٍ .... ﴾

أي: الوزن الأول من أوزان القلة [١] و يطرد في نوعين من المفردات:

أولها: (فَعْلٌ) بفتح فسكون بشرطٍ:

١- أن يكون اسما احترازا من الصفة كسَهْل و صَعْب.

٢- و أن يكون صحيح العين [٢] احترازا من معتلها كبيت، و من مضاعفها، و قولهم: كف و أكف و ضك أضكك شاذ. و هذا نبه عليه بقوله في المغرب و ارتضاه ابن هشام، و مثله في التصريح.

و زاد في المغرب اشتراط ألّا يكون فاؤه واوا، احترازا من نحو وجه، فإن أوجه فيه غير مطرد، و مثله في شروح الكافية. قال أبوحيّان اعترازا عن الخلاصة و قد يجاب عن الأول بأنه قل، فعُنِي بالصحيح العين ما لم يكن معتلا و لا مضاعفا، فإنه اصطلاح لبعض أصحابنا.

ثانيهما: ذو الأربعة بأربعة شروط [٣] و هي:

١- أن يكون اسما احترازا من الصفة كحيان.

٢- و أن يكون قبل آخره [حرف] مدّ احترازا من نحو خِنْصَر، و الفرق بين أن يكون المد ألفا كما مثل، أو ياء كيمين، أو واوا كعمود إذا سمي به مؤنث، فقول الخلاصة: «في مد» إشارة إلى أن المدار على مطلقه و أنه المراد من التشبيه أصرح بالمراد.

٣- و أن يكون مؤنثا احترازا من نحو حمار و سقام.

٤- و أن يكون مجردا من التاء احترازا من نحو سحابة [٤].

---

(١) و هو أَفْعُل.

(٢) أشار إلي الشرطين بقوله: (اسما صحا عينا). مثال ما اجتمع فيه الشرطان نحو: كَلْب، وفَلْس، ووَجْه فتقول في جمعها: أَكْلُب، وأَفْلُس، وأَوْجُه.

(٣) و إليه أشار بقوله : (و ذي أربعٍ اسما أضحى مثلَ عَناقٍ و ذِراع).

(٤) مثال ما اجتمع فيه الشروط كما ذكره الناظم نحو: أَعَنَاق، وذِرَاع، و يَمِين فتقول: أَعْنُق، وأَذْرُع، وأَيْمُن.

[ما يجمع على وزن أَفْعَال قِياساً]

[٨٥٥] ذا مِـنْ ثُلاثِـيٍّ فَـأَفْعالاً حَـوى[1] .... وَسِوى

و (ذا) إشارة لما يطرد فيه "أفعل"، و (من ثلاثي) تعيد لـ (سوى)، و (حوى) خبر سوى، و (أفعالا) مفعول مقدم. و هذا على خلاف طريقة المصنف، فإنه كالخلاصة يذكر أن الجمع يطرد في كذا و كذا من المفردات لا إن كذا و كذا من المفردات يجمع على كذا.

و قد علمت مما مرّ أن أوزان الثلاثي اثنا عشر، واحد مهمل، و واحد قليل أو مهمل.

و قد تقدم "فَعْلٌ" الصحيح العين اسما، و سواه سبعة أوزان كلها تجمع على "أَفْعَال" و هي: شَجَر، و عَضُد، و نبق، و قفل، و رُطَب، و عُنُق، و حِمْل، و عِنَب، و إِبِل [2]، و كذا المعتل العين، و الوصف من فَعْل، و كذا أيضا المضاعف كـ"عم" و"أعمام" و"جد" و"أجداد"، و ما فاؤه واو كـ: كـ"وهم" و "أوهام" على ما سبق. و أفهم أن "فَعَل" الصحيح العين لا يجمع على أفعال، و شذ فَرْخ و أَفْرَاخ.

و قال أبوحيّان: ثبت منه ما لا يحصى فلو جعل قياسا لكان مذهبا حسنا. إهـ، و عليه فلا إشكال في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ [الأنفال: ١]، ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]، و على المعروف فقال ابن هشام: المفرد "نفل"، و "شرَط" بفتح العين لغة في اسكانها.

[ما يجمع على فِعْلان]

[٨٥٦] لِفُعَلٍ يَغْلِبُ فِعْلانُ ....

لما كان (فُعَل) كـ: رُطَب مندرجا تحت ما يجمع على أفعال بيّن ذلك غير غالب، و أن الغالب جمعه على (فعلان) كـ: صَرُد و صِردان، و نُغَر و نِغْران [3]، و هو طائر صغير أحمر المنقر، و هو الذي وقع تصغيره في قوله ﷺ «يَا أَبَا عُمَيْرٍ، مَا فَعَلَ النُّغَيْرُ؟» [4].

---

(1) تقدم في البيت السابق أن (أفعل) جمع لكل اسم ثلاثي على (فَعْل) صحيح العين، و ذكر هنا أن ما لم يجمع على أفعل و كان ثلاثيا فإنه يجمع على أفعال و ذلك كـ ثَوْبٌ: أَثْوَاب، و حِمْل: أَحْمَال. (شرح ابن عقيل بتغيير)

(2) تقول في جمعها: أَشْجار، أَعْضَاد، أنباق، أقْفَال، أرطاب، أَعْنَاق، أحْمَال، أعْنَاب، آبَال.

(3) في النسخة التي بين أيدينا «خضر و خضران» .

(4) أخرجه البخاري (٦٢٠٣) ، ومسلم (٦٥٩) (٢١٥٠) من طريق عبد الوارث بن سعيد به.

|ما يجمع على وزن أَفْعِلَة قِياساً|

|٨٥٦| .... وَ قَرّ لِاسْمٍ رُباعٍ مُدَّ ثالِثاً ذَكَر

|٨٥٧| أَفْعِلَةٌ، كذا فَعالٌ أو فِعال إنْ حَوَيا تَضاعُفاً أَوِ اعْتِلال[1]

قوله (**أفعلة**) فاعل (قَرَّ)، و (لاسم) متعلق به أي: يطرد "أفعلة" فيما استجمع أربعة شروط و هي:

١- أن يكون اسما احترازا من الصفة كشجاع.

٢- رباعيا احترازا من الثلاثي و ما زاد على الرباعي.

٣- ثالثه حرف مدٍ احترازا من نحو خَصِيٍ.

٤- مُذَكَّراً[2] احترازا من عناق.

و لا فرق بين أن تكون المرة كغراب أو ياء كرغيف، أو واوا كعمود[3].

و في قوله (**فعال أو فعال** ....) نظر لأنهما مندرجان تحت الضابط المتقدم، نعم قول الخلاصة «وَ الْزَمْهُ» أفاد فائدة أخرى و على أنه يلتزم فيهما.

فالمضاعف كـ بَتَات و زِمَام[4].

و المعتل كـ قَبَاء و فِنَاء[5].

([1]) يُلْتَزَم الجمع على أَفْعِلَة كذلك في: كلّ اسم رباعي جاء على وزني (فَعَال، أو فِعَال) و كان مُضَعَّفا، أو معتل اللاَّم. (شرح ألفية) + قال في الشرح: فلم يجمعا على غيره إهـ.

([2]) في النسخة مذكر.

([3]) تقول في جمع غراب: أَغْرِبة، و في رغيف: أَرْغِفة، و في عمود: أَعْمِدَة.

([4]) يقال في جمعهما: أَبِتّة، و أَزِمَّة . و الأصل: أَبْتِتَة، وأَزْمِمَة.

([5]) يقال في جمعهما: أَقْبِيَة و أَفْنِيَة .

[أوزان جمع الكَثْرَة][1]

[ما يُجمع على وزن فُعْل قِياساً]

[٨٥٨] ﴿ فُعْـــلٌ لِفَعْـــلا أَفْعَـــلَ[2] .... ﴾

(فُعْل) مبتدأ، و (لفَعْلا) خبره، و (أفعل) عطف على (فعلا) بإسقاط الأدات، أي: "فُعْـل" -بضـم فسكون- يطرد في هذين الوزنين.

و مقتضي إطلاقه أنه لا فرق بين المتقابلتين كـ أَحْمَرَ و حَمْراء، و الممتنع المقابلة لمانع في الخلقـة نحو: رجل أكمر و إمرأة عفلاء، أو في الاستعمال نحو: رجل آلـي أو إمـرأة عجـزاء، و لـم يقولـوا رجـل أعجز، و لا إمرأة ألياء في أشهر اللغة [3]، و هذا رأي ابن مالك في شرح الكافية، و ذهـب فـي التسـهيل إلى عدم اصطراد في النوع الأخير و على الاطلاق حمل ابن قاسم عبارة الخلاصة.

[ما يجمع على فِعْلَة]

[٨٥٨] ﴿ .... وَ فِعْلَـة كَـوِلْـدَةٍ لا قَيْـسَ إِلّا نَـقْلَـه ﴾

و (فِعْلة) الذي هو من جملة جموع القلة لا ينقاس في شرح، بل هو محفوظ في ستة أوزان:

١- فَعِيل ، نحو: صَبِي و: صِبْيَة .

٢- و فَعَل ، نحو: فَتًى و: فِتْيَة .

٣- و فَعْل ، نحو: شَيْخ و: شِيْخَة .

٤- و فُعَال ، نحو: غُلاَم و: غِلْمَة .

٥- و فَعَال ، نحو: غَزَال و: غِزْلَة .

٦- و فِعْل ، نحو: ثِنْي و: ثِنْيَة . و الثني هو الثاني في السيادة كالوزير بالنسبة للأمير.

---

(1) جمع الكثرة هو: ما دلّ حقيقة على ما فوق العشرة إلى غير نهاية، و له ثلاثة وعشرون وزنا قِياسيا. (شرح الفية)

(2) وزن (فُعْل) من أوزان جمع الكثرة، ويُجمع قياساً: في كـلّ وصـف مـذكره علـى وزن (أَفْعَـل) ومؤنثـه علـى وزن (فَعْلاء) نحو: أَحْمَر: حَمْرَاء، وأَعْرَج: عَرْجَاء، وأَحْوَر: حَوْرَاء . فهذه الأوصاف تُجمع علـى (فُعْـل) قِياسـاً؛ فتقـول: حُمْر، وعُرْج، وحُوْر؛ تقول ذلك للرجال، وللنساء . (شرح ألفية)

(3) و الأكمر: العظيم الكمرة، وهي رأس الذكر. والآلي: العظيم الألية. والعفلاء: المرأة التي في رحمها صلابة تعسـر وطأها. والعجزاء: العظيمة العجيزة. (شرح الكافية الشافية)

[ما يُجمع على فُعُل بضمتين]

[٨٥٩] ﴿ لِاسْمٍ رُباعٍ صَحَّ لاماً زِيدَ مَدّ ثالِثَـهُ وَ لَـمْ يُضاعَـف إذْ وَرَد ﴾

[٨٦٠] ﴿ بِأَلِفٍ فُعُلٌ.......... .... ﴾

(فُعُل) بضمتين مبتدأ، و (لاسم) خبر، و المعنى: أنه يطرد فيما توفرت فيه خمسة شروط [١]:

١- أن يكون اسما احترازا من الصفة.

٢- رباعيا احترازا من غيره.

٣- صحيح اللام احترازا من معتلها كسقاء، فإنه لو جمع هذا الجمع لقامت الياء فيه واو لأجل الصفة، و قياسه حينئذ قلب الواو ياء، و الضمة كسرة، لأنه في كلامهم اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها، فيصير حينئذ إلى بناء مهمل.

٤- و يكون ممدود الثالث احترازا من نحو خنصر. و المد زائد احترازا من نحو مزار اسم مصدر زار، و لا فرق في المد بين الألف كحبار و أتان، و الياء كقضيب، و الواو كعمود.

٥- و لا يكون ذو الألف مضاعفا احترازا من نحو بتات و زمام، فهذا الشرط مختص بذي الألف [٢].

[ما يُجمع على فُعَل]

[٨٦٠] ﴿.......... اجْعَلْ فُعَلا لِفُعْلَةٍ فُعْلى.......... ﴾

أي: (فُعَل) -بضم ففتح- يطرد في نوعين:

١- فُعْلَةٌ بشرط الاسمية، كـ: غُرْفَة، فالصفة كضحكة لا تجمع هذا الجمع.

٢- و الثاني فُعْلَى أنثى أَفْعَل كـ: كُبرى [٣]. فإن لم يكن أنثاه كبهمى لم تجمع هذا الجمع. فقول الخلاصة «وَ نَحْوِ كُبْرَى» أحسن. و فاتهما معا شرط اسميةِ "فُعْلَة".

---

[١] مثال ما اجتمع فيه الشروط نحو: قَذَال: قُذُل، و حِمَار: حُمُر، وأَتَان: أُتُن، وكُرَاع: كُرُع، وذِرَاع: ذُرُع .

[٢] فإن كان الاسم مضعَّفا فجمعه على (فُعُل) شاذ نحو: عِنَان: عُنُن، وحِجَاج: حُجُج، والقياس جمعه على (أَفْعِلَة) وهو من جمع القِلّة. أمّا إن كانت المدّة واواً، أو ياء فلا شرطَ فيه، فيُجمع على (فُعُل) قياساً سواء أكان مضعفا، أم لا، نحو: سَرِير: سُرُر، وذَلُول: ذُلُل، وقَضِيب: قُضُب، وعَمُود: عُمُد . (شرح ألفية)

[٣] يقال في جمع غُرْفَة: غُرَف . و في جمع كُبْرَى: كُبَر، و نحو صُغْرَى: صُغَر، و أُخْرَى: أُخَر.

[٨٦٠] .... وَ أَعْطِ فِعَلا

[٨٦١] لِفِعْلَةٍ وَ فِي كَرامٍ فُعَلَة مُطَّرِدٌ، لِكامِلٍ خُذْ كَمَلَه

[ما يُجمع على فِعَل]

[و أعط فِعَل لفعلة]: و "فِعَل" -بكسر ففتح- يطرد في "فِعْلَة"، يشترط أن يكون اسما تاما كـ: فِرْقَة [1]، احترازا من الصفة كصِغْرَة و كِبْرَة و عِجْزَة، و من غير التام كرِقَّة. و هذا الثان مفهوم من تغيره بفعلة إذ رقّة لم يبق على وزن فعلاء كالخلاصة باشتراط الاسمية.

و يشترط التمام أيضا في فعلة احترازا من نحو صلة في وصلة.

[ما يُجمع على فُعَلَة قياساً]

[و في كـ: رام فُعَلَة مطرد]: "فُعَلَة" -بضم ففتح- مطرد في فاعل، وصفا لمذكر، عاقل، معتل اللام كـ: رَام و رُمَاة [2].

فخرج وصف على غير فاعل و ما كان على وزنه و هو اسم كمراد، أو وصف لمؤنث كرامية، أو لغير عاقل كأسد ضار، أو صحيح اللام كضارب.

[ما يُجمع على فَعَلَة قياساً]

[لكامل خذ كَمَله]: و "فَعَلَة" -بفتحتين- مطرد في فاعل، وصفا لمذكر، عاقل، صحيح اللام كـ: كَامِل و كَمَلَة، و منه بَرَرَة، و حَفَظَة.

و عن أبي حاتم السجستاني أنه كان يكتب عن الأصمع كل شيء تلفظ به من فوائد العلم حتى قال فيه: أنت شبيه الحَفَظَة تكتب لفظ اللَفَظَة. قال أبوحيان: و هذا أيضا مما يكتب.

---

(1) يقال في جمعه: فِرَق.

(2) نحو: رَامٍ، وقَاضٍ، وغَازٍ . فهذه الأوصاف تجمع على فُعَلَة: رُمَاة، وقُضَاة، وغُزَاة، والأصل: رُمَيَة، وقُضَيَة، وغُزَوَة . (شرح ألفية)

[ما يُجمع على فَعْلَى قياساً]

[٨٦٢] وَ لِقَتِيلِ زَمِنِ وَ مَيِّتِ وَ هالِكِ وَ أَحْمَقَ فَعْلَى اثْبِتِ

"فَعْلَى" -بفتح فسكون- مطردٌ في وصف على وزنِ:

١-فَعِيل بمعنى مفعول دالّ على هَلاكٍ كـ قَتْلى، أو تَوَجُّع كجَرْحَى، أو تشتت كأَسْرى. ٢- أو على وزن فَعِل كزَمِن. ٣- أو فَاعِل كهالك. ٤- أو فَيْعِل كمَوْتى. ٥- أو أَفْعَلَ كحَمْقى. ٦- و يزاد عليه فَعِيل بمعنى فاعل كمَرْضى. ٧- و فَعْلان كسَكْرى [١].

[٨٦٣] لِفُعْلٍ اسماً صَحَّ لاماً فِعَلَة وَ فُعَّلٌ لِفاعِلٍ وَ فاعِلَة

[٨٦٤] وَصْفاً صَحِيحاً، وَ كَذا الْفُعَّالُ في مُذَكَّرٍ..............................

[ما يُجمع على فِعَلَة قياساً]

[لفُعْل اسما صح لاما فِعَلَة]: "فِعَلَةٌ" -بكسر ففتح- مطرد فيما كان على وزن فُعْل بضم فسكون بشرط أن يكون اسما صحيح اللام كـ دُرْج و دِرَجَة، وكُوْز و كِوَزَة، و دُبٌّ و دِبَبَة.

و خرج بالاسم الوصفُ كسهل و عفى، و بصحة اللام المعتلُ كهدي و ضبي و نحي.

و لم يذكر قلتها في فِعْل و فَعْل كما في الخلاصة، لأنه غير ضروري في الكتاب [٢].

[ما يُجمع على فُعَّل قياساً]

[و فعّل لفاعل و فاعلة وصفا صحيحا]: و "فُعَّلٌ" -بضم الفاء و تشديد العين- مطرد في وصف على وزن فَاعِل و فَاعِلة كـ عادل و عادلة فتقول: عُدَّلٌ.

و خرج باشتراط الوصفية نحو حاجب العين، و جائزة البيت [٣].

([١]) يقال في جمع قتيل: قتلى، و في جريح: جرحى، و في أسير: أَسْرى، و في هالِك هَلْكى، و في ميت: مَوْتى، و في أَحْمَق: حَمْقى، و في مريض: مَرْضى، و في سَكران: سَكْرى.

([٢]) وسُمِع الجمع على فِعَلَة قليلا: في كل اسم صحيح اللام على وزن (فِعْل، أو فَعْل) نحو: قِرْد: قِرَدَة، وحِسْل: حِسَلَة، وزَوْج: زِوَجَة، وغَرْد: غِرَدَة . (شرح ألفية)

([٣]) وخرج بقيد الوصف: الاسم نحو: حاجب العين، وجائزة البيت، فلا يجمعان على: فُعَّل. (شرح التصريح). + أما الحاجب بمعنى مانع، وجائزة بمعنى مارة فهما وصفان ويجمعان على حجب وجوّز. (ضياء السالك)

[ما يُجمع على فُعَّال قياساً]

[و كذا الفُعَّال في مذكرا]: و "فُعَّال" -بضم الفاء- مطرد في وصف على وزن فاعِل لمذكر كـ: عادل و عُدَّال، و خرج فاعلة و نحو طالق.

[ما يُجمع على فِعَال قياساً]

[٨٦٤] ﴿ .... لِفَعْلَـةٍ فَعْلٍ يَفي ﴾

[٨٦٥] ﴿ مـا عَـيْنُـهُ أو فَاه يا وَ لِفَعَـل ما لامُـهُ مُـضَعَّـفٌ وَ لا مُعَـلّ ﴾

[٨٦٦] ﴿ وَ لَـوْ بِـتا وَ فُعَلٍ أَوْ فِعْلٍ فَـعِيـل كَـفاعِـلٍ فَـعْلانَ فُـعْلانَ طَـوِيـل ﴾

[٨٦٧] ﴿ وَ مَا لِذي الْأَرْبَعِ مِنْ أُنْثَى اطَّرَد فِي الْعَشْرِ جَمْعٌ بِفِعالٍ .... ﴾

(جمعٌ) فاعل (اطرد)، و الباء في (بفعال) بمعنى على. و في النسخ: جمعاً بالنصب، و لم يظهر لي وجهه. و اللام في (لِفَعْلة) بمعنى في متعلقة بـ (اطرد)، و (في العشر) بدل من ذلك، و الله أعلم، أي: يطرد "فِعَال" بكسر الفاء في عشرة أنواع:

١- (فَعْلَة) بفتح فسكون نحو: قَصْعَة و قِصَاع، و طَلْحَة و طِلاح كقوله:

أن تَهْبِطيـنَ بِلاَدَ قَـوْمٍ يَرْتَعُـونَ مِـنَ الطِّـلاَحِ [1]

و صَعْبَة و صِعَاب. لا فرق بين الاسم و الصفة.

٢- و (فَعْلٌ) بفتح فسكون نحو: كَعْب و كِعَاب، صَعْب و صِعاب. و يشترط أن لا تكون عينه ياء كضَيْف. و أن لا تكون فاؤه ياء، و ندر يِعار. و أما فَعْلة فلا يشترط ألا تكون عينها ياء، ففي التسهيل: فِعال الفَعْل غير اليائي العين، و لفَعْلة مطلقا إهـ و ذلك نحو: غَيْضَة و غِيَاض، و ضَيْعَة و ضِيَاع. و به يعلم أن عبارته أحسن مما في الخلاصة، و زاد عليها مما فاتها من اشتراط كون الفاء ياء، لكن هذا الثاني مشترط في فِعْلَة، و كلامه يوهم عدم ذلك. و (فاه) مقصور للوزن، و كذا (يا) المنصوب على أنّ (ما) حجازية، و يجوز رفعه على أنها تميمية.

---

(1) في النسخة التي بين يدينا: أن تهبطون بلاد قوم يقربون من الطلاح.

٣- و يطرد أيضا في (فَعَل) بفتحتين، بشرط ألّا يكون مضاعفا احترازا من نحو طَلَل، و لا معتل اللام احترازا من نحو فتَى. و لا فرق بين أن يكون مجردا من التاء كجَبَل و جِبال، أو مختوما بها كرَقَبة و رِقاب، و هو معنى قوله (و لو بتا). و شرط في التسهيل اسمية فَعَل دون فِعْلة كحَسَنة و حِسان.

٤- و يطرد أيضا في (فُعْلٌ) بضم فسكون كـ: رُمْح و رِماح.

٥- و (فِعْلٌ) بكسر فسكون كـ: قِدْح و قِدَاح. بشرط أن يكونا اسمين احترازا من نحو جِلْف و حُلْو. و يشترط في مضموم الفاء ألا يكون واوي العين كحوت، و لا ياءي اللام كمُدْي.

٦- و يطرد أيضا في (فَعِيل) وصفا لفاعل كـ: ظَرِيف و ظِراف، احترازاً من الذي بمعنى مفعول كقتيل. و يشترط أن يكون صحيح اللام كما في التسهيل.

٧- و في وصف على (فَعْلان) كـ: غَضْبان و غضاب.

٨- أو على (فُعْلاَن) نحو: خُمْصَانَ و خِمَاص.

٩- و نحو: طَويل من وصف على وزن (فعيل) بمعنى فاعل و لامه صحيحة فتقول: طِوال.

١٠- و يطرد أيضا في مؤنث الأربع الأخيرة، سواء كان التأنيث بالتاء و الألف فيما فيه ذلك كـ: ظَرِيفة و ظِراف، و غضبانة و غِضبى، و غضبى و غضاب، و خمصانة و خِماص، و طَويلة و طِوَال ،و أنثاه نظرا لإندراجهما تحت فعيل بمعنى فاعل.

[ما يُجمع على فُعُول]

[٨٦٧] ﴿ .... وَ أَسَد ﴾

[٨٦٧] ﴿ وَ فَعْـلا اسْماً مُطْلَـقَ الْفا وَ الْكَبِد لَـهـا فُـعُولٌ لا كَـخُصٍّ إِذْ يَـرِد ﴾

أي: و الأسد، و ما بعده (فُعُول) فهو مطرد في [أنواع]:

١- (فَعَل) بفتحتين كـ أَسَدٍ و أُسُود، و هذا ظاهر التسهيل فإنه ذكره مع ما ينقاس، لكن بشرطين: الاسمية، و عدم التضعيف، فطُلُول في طَلَلَ شاذٌّ، و هما مأخوذان من المثال.

٢- و في (فَعْل) بسكون العين (مطلق الفا) أي مفتوحها كفَلْس و فُلُوس، أو مكسورها كحِمْل و حُمُول، أو مضمومها كجُنْد و جُنُود، بشرط أن تكون أسماء، فإن كانت صفات كسهل و حلو و جلف لم تجمع على فُعُول.

و يشترط في فَعل بالفتح أن لا تكون عينه واوا كفَوج فُوُوج شاذ.

و يشترط في فُعْل بالضم أن لا تكون عينه واوا كحُوْت، و ألا يكون مضاعفا، و شذ خص و خصوص، و هذا معنى قوله (لا كخصّ)، و الخص الورس و الزعفران.

٣- و يطرد أيضا في (فَعِل) بفتح فكسر كـ كَبِد و كُبُود. و ما تفيده الخلاصة أخص من هذا.

[ما يجمع على فِعْلان قياسا]

[٨٦٩] ﴿ فِعْلانُ لِلْفُعـالِ مَعْ فُعْلٍ مُعَلّ عَيْـنٍ، كَذا فَعْـلٌ، وَ فِـي سِواه قَـلّ ﴾

(فِعْلان) -بكسر فسكون- مطرد في [نوعين]:

١- فُعَال بضم ففتح كـ غُرَاب و غِرْبان.

٢- و فُعْل واواي العين كـ حُوت و حِيتان، و فَعْل كذلك كـ تاج و تِيجان، و صرّح في شرح الكافية باطراده في هذين الوزنين، و قد تبيّن أن التعبير بالمعل إنما يطابق الثاني.

و قل في سوى ذلك كـ أخ و إخوان، و غَزَال و غزلان.

[ما يجمع على فُعلان]

[٨٧٠] ﴿ فُعْلانُ لِلْفَعْلِ سِميَ فَعِيـــلِ وَ فَعَلٍ صَحَ .... ﴾

(فُعْلان) -بضم فسكون- مطرد في:

١- فَعْل بفتح فسكون اسما صحيح العين كـ: ظَهْر و بَطْن و ظُهران و بُطنان.

٢- و في فَعيل اسما صحيح العين كــ: قضيب قُضْبان.

٣- و في فَعَل بفتحتين اسما صحيح العين كـ: ذَكَر و ذُكران.

فحذف قوله (سِميّ) من الثاني لدلالة الأول. و قوله (صُح) أي ما ذكر من الثلاثة، فخرج ما كان صفة، أو معتل العين منها. و كان من حقه أن يقيد اشتراط الصحة بالعين كما في الخلاصة.

[ما يُجمع على فُعَلاَء ، وأَفْعِلاَء قياساً]

[٨٧٠] ﴿ .... وَ لِلْبَخِيلِ ﴾

[٨٧١] ﴿ خُذْ فُعَلا، وَ أَفْعِلاءَ فِي المُعَـلّ لاماً وَ مُضْعَــفٍ، وَ غَيْـرُ ذاك قَــلّ ﴾

(فُعَلاء) -بضم ففتح- مطردٌ في فَعِيل صفة لمذكّر، عاقل، غير مضاعف، و لا معتل اللام بمعنى فاعل كـ: كَرِيم و كُرَماء، و بَخِيل و بُخَلاء، أو بمعنى مُفْعِل[1] كـ: سَمِيع و سُمَعاء، أو مُفاعِل كـ: جَلِيس و جُلَساء، لا بمعنى مفعول، و ندر دفين و دفناء، و سجين و سجناء.

و قول الخلاصة «كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا» أي: في المعنى يفيد مجيء فعلاء في نحوِ (عاقل و صالح و شاعر) مما يدل على معنى هو كالغريزة[2].

و (أَفْعِلاء) ينوب عن فعلاء في المعتل و المضاعف[3]، و نيابته عنه في غيرها كـ: صديق و أصدقاء.

---

(١) في النسخة «أو بمعنى مفعول» و الصحيح ما أثبتناه بدليل قوله الآتي لا بمعنى مفعول.

(٢) فإن العقل والصلاح والشعر من الأوصاف الشبيهة بالأوصاف الغريزية كـ: الكرم والبخل، من جهة أن كلا منهما غير مكتسب. " (شرح التصريح)

(٣) يجمع على أَفْعِلاَء قياساً: كلّ وصف على وزن (فَعِيل) لمذكر عاقل معتل اللاّم، أو مضعّف . فالمعتل، نحو: غَنِي: أَغْنِيَاء، ووَلِي: أَوْلِيَاء، والمضعَّف، نحو: شَدِيد، أَشِدَّاء، وخَلِيل أَخِلاَّء . (شرح ألفية)

[ما يجمع على فَوَاعِل قياساً]

[٨٧٢] ﴿ فَواعِـلُ لِفَوْعَـلَ وَ فـاعَـل وَ فَاعِـلاء وَ حائِـضٍ وَ كاهِـلِ ﴾

[٨٧٣] ﴿ فَاعِلَـةٍ وَ صاهِـلٍ، وَ شَـذَّ فِـي كَفارِسٍ .... ﴾

(فواعل) مطرد في سبعة أنواع و هي:

١- فَوْعل كجَوْهَر و جَوَاهِر.

٢- و فاعَل بفتح العين كطَابَع و طَوَابع.

٣- و فَاعِلاء كقَاصِعَاء و قَوَاصِع.

٤- و فاعِل صفة لمؤنث عاقل كحائِض و حَوَائض.

٥- و فاعَل اسما علما كخاتَم و خَوَاتم. أو غير علم ككاهِل و كَوَاهل.

٦- و فَاعِلة مطلقا أي وصفا كضَارِبة و ضَوَارب، أو اسما كفاطِمة و فَواطِم.

٧- و فَاعِل صفة لمذكر غير عاقل كصَاهِل و صَوَاهل.

و شذ في فاعل وصفا لمذكر عاقل كفَارس و فَوارِس، و تأوله بعضهم على أنه صفة لطوالق فوارس إلا أن ينقل عنهم أنهم قالوا: رجال فوارس.

[ما يجمع على فَعَائِل قياساً]

[٨٧٢] ﴿ .... وَ لِفَعالَةٍ يَفي ﴾

[٨٧٤] ﴿ فَعائِلٌ وَ شِبْهِهِ وَ لَوْ حُـذِف تا .... ﴾

(فَعَائِل) مطرد في كلِّ رباعي مؤنث بمدة قبل آخره مختوما بالتاء أو مجردا منها، و هذا معنى قوله (و شِبْهِه) فهو عطف على (فعالة).

و اندرج في كلامه خمسة أوزان خمسة بالتاء و خمسة بلا تاء: فالتي بالتاء: سَحابَة و سَحَائِب، و دَوَابة و دَوَائِب، و رَسَالة و رَسَائل، و حَمولة و حمائل، و صَحِيفة و صَحائف.

و التي بلا تاء: شَمَال -بالفتح و هي ريح تأتي من القبلة- وَ شَمَائِل، و شِمال -بالكسر ضد يمين- و شَمائِل، و عُقَاب و عَقَائِب، و عَجُوز و عجائز، و "سعيد" علم إمرأة، و لم يأت شيء من هذا في أسماء الأجناس. و ما كان مجردا من التاء لابد من كونه مؤنثا.

و يشترط في غير فعيلة الاسمية، و فيها ألا تكون بمعنى مفعولة، و شذّ ذَبِيحة و ذبائح.

[ما يجمع على فَعَالِي، و فَعَالَى قياساً]

[٨٧٤] .... وَ فَعالِــي مَعْ فَعــالَى قَدْ عُـرِف

[٨٧٥] لِنَحْوِ صَحْراءَ وَ عَذْرا ....

(فَعَالِي) بكسر اللام و (فَعالَى) بفتحها مطردان في "فَعْلَاء" اسما كصَحْرَاء، و صفة كعَذْرَاء [1].

و يشتركان أيضا في فَعْلى اسما كعَلْقى، و فِعْلى اسما كذِفْرى، و فُعْلى وصف لأنثى أفعل كحُبلى.

و ينفرد (فعالِي) بالكسر في نحو حِذرَية، و سِعْلاة، و تَرْقُوة، و المَرْقى، و فيما حذف أول زائديه نحو حَبَنْطى، و عَفَرْنى.

و ينفرد (فعالَى) بالفتح في وصفٍ على فعلان و فعلى كسَكْران و سَكْرى.

و بهذا يظهر أنه أخل بهذين الجمعين كالخلاصة.

[ما يجمع على فَعَالِيّ قياساً]

[٨٧٥] .... وَ انْتَخِبْ لِنَحْـوِ كُرْسِيٍّ فَعالِــيَّ تُصِــب

(فَعَالِيّ) -بفتحتين و تشديد الياء- مطرد في الثلاثي السّاكن العين مزيد في آخره ياء مشدّدة لغير تجديد نسب كـ كُرْسِيّ و كَرَاسِيّ. فخرج غير الثلاثي، و الثلاثي المحرّك العين، و المجرد من الياء، و ما ياؤه مجددة للنسب نحو بصرى [2]، و علامة كونها مجددة إليه، و قد تكون الياء في الأصل للنسب ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب منسيا أو كالمنسي فيعامل الاسم معاملة ما لا نسب فيه كمهري و مهاري، فإنه في الأصل منسوب إلى مهرة، قبيلة من قبائل اليمن، ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل.

---

(1) يقال في جمع صَحْراء: صَحَارِي، وصَحَارَى. و في جمع عَذْرَاء: عَذَارِي، وعَذَارَى.

(2) لا يُقال: بَصْرِيّ: بَصَارِيّ؛ لأن الياء في بَصْرِي للنسب. (شرح الفية)

[ما يجمع على فَعَالِل وشِبْهِه قياساً]

[٨٧٦] وَ زَائِـدُ الثُّلاثِيِّ غَيْرُ ما زُكِـنْ لَـهُ فَعالِـلُ وَ شِـبْهُـهُ، وَ مِـنْ

[٨٧٧] ذِي خَمْسَةٍ جُـرِّدَ خَتْمَهُ احْذِفِ أَوْ رابِـعاً مُشْبِـهَ ذِي الزَّيْدِ تَـفِ

[٨٧٨] وَ زَائِـداً فِيْـه احْذفا إِنْ مَا أَتى لَيْناً يَلِـي الأخيـر ....

ليس المراد بـ (زائد الثلاثي) الثلاثي المزيد فيه بل ما زادت حروفه على الثلاثة.

و ذلك أن (فَعَالِل) يجمع عليه كلُّ ما زادت أصوله على ثلاثةٍ، و شبهُه [1] يجمع عليه كلُّ ثلاثي مزيد إلا ما استثناه بقوله (غير ما زكن) [2] و ذلك نحو: كبرى و سكرى و أحمر و حمراء.

فالرباعي الأصول لا يحذف منه شيء كجعفر و جَعَافِر، و كذا الرباعي بالزيادة كصيرف و صَيارِف، و مسجد و مساجِد.

و أما الخماسي الأصول المجرد فيحذف خامسه كسَفَرْجَل و سَفارج، و هو معنى قوله (و من ذي خمسة جرد ختمَه احذف).

و إنما يتعيّن حذف خامسه إذا لم يكن رابعه شبيها بالزائد، فإن كان شبيها به لفظا نحو: خَوَرْنَق لأن النون من حروف الزيادة، أو مخرجا نحو: فَرَزْدَق، لأنّ الدال من مخرج التاء، و هي من حروف الزيـادة، فلك حذفه و إبقاء الخامس، و لك العكس، فتقول على الأول: خَوَارِق و فَرَازِق، و على الثاني خَوَارن و فَرَازِد، و هو معنى قوله (أو رابع مشبه ذي الزيد تف).

و المزيد فيه إذا جاوز أربعة أحرف حذفت الزيادة التي جاوز بها الأربعة كـ: فَدَوْكَس و فَداكِس، ما لم تكن الزيادة لينا قبل الأخير، فتبقى كقِرْطاس و قَرَاطِيس، و قِنْدِيل و قَنَادِيل، و عُصْفور و عَصافِير، و هو معنى قوله (و زائداً فيه احذفن إن ما أتى لينا يلي الأخير) و الضمير المجرور بفي يعود على الخماسي.

---

(١) شبه فَعَالِل هو: كل جمع شَابَهَ فَعَالِل في كون ثالثِه ألفاً بعدها حرفان، وإنْ خالفه في الوزن نحو: مَسَاجِد. (شرح ألفية)

(٢) أي: عُلِم.

[حكم الجمع على فَعَالِل، وفَعَالِيل إذا كان الاسم مشتملا على أحرف زائدة]

[٨٧٨] .... وَ السِّيْنَ وَ تَا ....

[٨٧٩] مِنْ نَحْوِ مُسْتَدْعٍ أَزِلْ، وَ بِالْبَقا الْمِيمُ أَوْلى، وَ كَذا ما سَبَقا

[٨٨٠] مِنْ هَمْزٍ أَوْ يا ....

نهاية ما يصل إليه الجمع (فَعَالِلَ) و شبهه[١] ، فإذا كان في الاسم ما يُخِلُّ بذلك وجبت إزالته، فإن تعدد الزائد المخل و تأتى أحد المثالين بإزالة بعض و إبقاء بعض أبقي ما له مزية في المعنى و اللفظ، فلذلك تقول في مُسْتَدْع: مَدَاع[٢]، بحذف السين و التاء، و إبقاء الميم، لأن لها مزية، لكونها تزاد لمعنى يخص الأسماء [٣]، و هو معنى قوله (و بالبقا الميم أولى). و مثلها في ذلك الهمزة و اليا نحو: أَلَنْدَد ويَلَنْدَد[٤]، فتقول فيهما: أَلَادّ، ويَلَادّ، و لأنهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون [٥].

---

(١) نهاية ما يصل إليه الجمع: أن يكون على مثال (مَفَاعِل وَمَفَاعِيل)، أقصى جمعٍ ووزنٍ هو (مَفَاعِل وَمَفاعيل)، ليس بعدهما وزن، ولذلك قلَّت الكلمات التي على هذا الوزن، وَكُلَّما اسْتُثْقِل اللفظ في لسان العرب صار معدوداً، وكلمَّا قلَّت الحروف صارت أكثر، ولذلك الصَّرفيُّون يُجْمِعون على أنَّ الثلاثي أكثر من الرُّباعي يعني: الكلمات لو نظرت في اللسان والقاموس تجد الثلاثية أكثر من الرباعية .. كثير جداً، والرُّباعي أكثر من الخماسي، لأنَّ الخماسي ثقيل .. كلمة طويلة، والرُّباعي أخف منه، والثلاثي أخف. (شرح ألفية للحازمي)

(٢) (مُسْتَدْعٍ) دعى، فهو ثلاثي زِيد عليه ثلاثة أحرف، لأنَّ أصوله ثلاثة: الدَّال والعين والياء، وزيدت عليه ثلاثة أحرف: الميم والسين والتاء، وبقاء الجميع: الميم والسين والتاء مع الدَّال والعين والياء مُخِل بالبناء، لأنَّ (فَعَالِل) على خمسة أحرف وهذا ستة، لا يأتي .. لا بُدَّ من الحذف، والحذف هنا لا يُمكن أن يُحذف الدَّال ولا العين ولا الياء، لا بُدَّ الحذف من السين أو التاء أو الميم، واحدٌ من هذه الثلاثة. إذاً: فيه ثلاث زوائد: الميم والسين والتاء، وبقاء الجميع مُخِلٌّ ببناء الجمع، فَيُحْذَف ما زاد على أربعة أحرف، نريد (مُسْتَدْعٍ) أن يكون على أربعة أحرف حتى نجمعه على (فَعَالِل).إذاً: لا بُدَّ من حذف حرفين: إمَّا الميم والسين .. إمَّا الميم والتاء .. إمَّا السين والتَّاء، فحينئذٍ يُحذف ما زاد على أربعة أحرف وهو السين والتاء، فنقول في جمعه: مَدَاعٍ (فَعَالِل) أصله: مداعي، مثل: جَوَارٍ وغواشٍ. (شرح ألفية للحازمي)

(٣) للميم مزية على السين و التاء هي: أ- أنها مصدّرة في اللفظ . ب- أنها تدلّ على معنى يختص بالاسم وهو الدلالة على اسم الفاعل . (شرح ألفية)

(٤) هذا معنى قوله (و كذا سبقا من همز أو يا).

(٥) للهمزة، والياء مزية على النون، وهي: أ- أنهما مُتَصَدرتان في اللفظ . ب- دلالتهما على معنى التكلُم والغيبة بخلاف النون التي في وسط الكلمة فإنها لا تدلّ على معنى.(شرح الفية)

[حكم حذف أحد الحرفين الزائدين إذا كان حذف أحدهما يُغني عن حذف الآخر]

[٨٨٠] .... واوَ حَيْزَبُونا أَبْقِ[1] ....

و إن لم يتأت أحد المثالين إلا بحذف زيادة معينة وجب حذفها و إبقاء غيرها، فلذا تقول في حَيْزَبُون: حَزَابِين، بإبقاء الواو و حذف الياء، و لو عكست لم يغن حذف الواو عن حذف الياء.

[حكم حذف أحد الحرفين الزائدين إذا لم يكن لأحدهما مزية على الآخر]

[٨٨٠] .... سَرَنْدى فيهِ خَيَّرُونا[2]

و إن تأتي أحدهما بحذف زيادة غير معينة و تكافأت الزيادتان (أي: لم تكن لأحدهما مزية على الأخرى) خير الحاذف، فيجوز أن تقول في سرندا: سراند، بحذف الألف و إبقاء النون، و سراد بالعكس.

❋ ❋ ❋

([1]) إذا اشتمل الاسم على حرفين زائدين، وكان حذف أحدهما يُغني عن حذف الآخر، وجب حذف ما يغني عن غيره، نحو: حَيْزَبُون، تقول في جمعه: حَزَابِين، فَتَحْذِف الياء في المفرد، وتُبقي الواو، ثم تَقلب الواوَ ياءً في الجمع؛ لوقوعها بعد كسرة. والسبب في حذف الياء، وإبقاء الواو؛ لأن بقاء الواو ضروريّ للتوصُّل إلى صيغة الجمع، وبحذفه لا يمكن التوصل إلى صيغة الجمع، أما الياء فلا يمكن التوصل إلى صيغة الجمع إلا بحذفها، وبهذا يكون حذف الياء قد أَغْنَى عن حذف الواو. (شرح ألفية)

([2]) [يعني] إذا لم يكن لأحد الحرفين الزائدين مزية على الآخر فأنت بالخيار؛ فتقول في: سَرَنْدَى: سَرَانِد (بحذف الألف، وإبقاء النون) و يجوز أن تقول: سَرَادٍ (بحذف النون، وإبقاء الألف) لأن الألف والنون زِيدَا معاً في المفرد (سرندى) لإلحاقه بالخماسي فليس لأحدهما مزية لفظية، ولا معنوية على الآخر. (شرح الفية)

– و يتلخص من ذلك كلّه: أنّ الحذف في الاسم الثلاثي المزيد له ثلاث حالات:

أ- إبقاء حرف وحذف الآخر، بشرط أن يكون للباقي مزية على المحذوف، نحو: مُسْتَدْع: مَدَاع.

ب- حذف الحرف الذي يُغني حذفه عن حذف الآخر، نحو: حَيْزَبُون: حَزَابِين.

ت- حذف أحدهما بالخيار، بشرط ألاّ يكون لأحدهما مزية على الآخر، نحو: سَرَنْدَى: سَرَانِد، وسَرَاد. (شرح الفية)

التَّصْغِيرُ [1]

[أوزان التصغير]

[٨٨١] صَغِّــرْ ثُلاثِيّـاً فُعَيْــلاً، وَ الَذِي فاقَ فُعَيْعِـلًا فُعَيْعِيــلاً خُـــذِي

أبنية التصغير ثلاثة:

١- (فُعَيْلٌ) للثلاثي مطلقا، كـ: رُجَيْل، و قُذَيّ.

٢- و (فُعَيْعِلٌ) للرباعي المجرد كـ: جُعَيْفِر، و للخماسي إذا حذف آخره، أو رابعه الشبيه بالزائد و لم يعوض كـ: فُرَيْزِد، و للرباعي بزيادة كـ: أُصَيْبِع.

٣- و (فُعَيْعِيلٌ) للخماسي التام و ما فوقه إذا كان قبل آخره حرف لين كـ: عُصَيْفِيْر، و كذا ما حذف خامسه و عوض منه كـ: سُفَيْرِيج.

و هذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل رحمه الله فقيل له: لِمَ بَنَيْتَ المصغر على هذه الأمثلة؟ فقال: وجدتُ معاملةَ الناس على فلس و درهم و دينار، و وزن المصغر بها اصطلاح خاصّ بهذا الباب [2] اعتبر فيه مجرد اللّفظ تقريبا و كراهة لتكثير الأبنية، و ليس جارياً على مصطلح التصريف، فإن وزن أحيمد و مكيرم و سفيرج في هذا الباب فعيل، و في التصريف مختلف [3].

([1]) فوائد التصغير هي:

أ- تصغير ما يُتَوَهَّم كبره، نحو: جُبَيل تصغير جَبَل، وكُتَيِّب تصغير كتاب .

ب- التَّقليل، نحو: دُرَيْهِمَان تصغير دِرْهَم، ولُقَيْمَان تصغير لُقْمَة .

ت- التَّقريب في الزمن، نحو: قُبَيل العصر، وبُعَيْدَه، أو التقريب في المكان، نحو: فُوَيْق الدار، أو التَّقريب في الرُّتبة، نحو: هو أُصَيْغِرُ منك .

ث- التَّحَبُّب، نحو: بُنَيّ، وأُخَيّ، وأُمَيْمَة .

ج- التَّحقير، نحو: شُوَيْعِر تصغير شاعر، وعُوَيْلِم تصغير عَالِم . (شرح الفية)

([2]) تقول: لتصغير الثلاثي "فليس". و لتصغير الرباعي نحو: "دريهم". و لتصغير الخماسي نحو: "دنينير".

([3]) وزن: أحيمد، ومكيرم. وسفيرج في التصغير: فعيعل، ووزنها التصريفي: أفيعل، ومفيعل، وفعيلل. وأصل هذه الأبنية الثلاثة: فعيل. "وذلك لأنه لابد في كل تصغير من ثلاثة أعمال: ضم" الحرف "الأول" إن لم يكن مضمومًا "وفتح" الحرف "الثاني"، إن لم يكن مفتوحًا، "واجتلاب ياء ثالثة ساكنة"، وتسمى ياء التصغير. (شرح التصريح على التوضيح)

[٨٨٢] ﴿ وَ مَا بِــهِ وَصَلْتَ لِلْجَمْعِ لِــذا صِــلْ ، وَ قُبَيْــلَ آخِــرِه زِدْ ياء إِذا ﴾

[٨٨٣] ﴿ يُحْذَفُ بَعْضُ الإسْمِ في ذَيْنِ، وَ ما خَــالَــفَ مــا قُلْناهُ نَــزْرٌ فيهمــا ﴾

[حكم الأحرف الزائدة في الأسماء عند تصغيرها]

[و ما به وصلت للجمع لذا صل][1]: أي: ما توصلت به من العمل إلى مثالي مفاعل و مفاعيل فيما زادت حروفه على الأربعة صل به إلى مثالي فُعَيْعِل و فُعَيْعِيل هنا فتقول: سُفَيْرِج، و فُرَيْزِد، أو فُرَيْزِق، و فُدَيْكِس. و فَرَيْطِبس، و مُدَيْع، و أُلَيْدِد، و يُلَيْدِد، و خُزَيْبِين، و سُرَيْد، أو سُرَيْنِد.

[حكم تعويض ما حذف عند التصغير ، أو الجمع]

[و قبيل آخره زد ياء إذا يحذف بعض الاسم في ذين]: و ما حذف منه بعض حروفه يجوز لك أن تُعَوض فيه من المحذوف الياء في البابين[2] فتقول [في جمع سفرجل] : سَفارِيج، و في مُطلق: مَطاليق و مُطَيْلِيق. فـ (ذين) إشارة للتصغير و التكسير المفهومين من قوله (و ما به ...) الخ و (قبيل آخره) خبرٌ مقدم، و (ياء) مبتدأ، و الجملة دليل الجواب.

[حكم مجيء التصغير ، وجمع التكسير على غير لفظ مفرده]

[و ما خالف ما قلناه نزر فيهما]: و ما جاء في البابين مخالفاً للقواعد المتقدمة فهو قليل خارج عن القياس، فمن ذلك في التصغير قولهم في مَغْرب: مُغَيْرِبَان، و المصغرُ الزمانُ، لا الصلاة المعظمة شرعا، و في العَشِيِ عُشَيانٌ، كأنه تصغير عشاة، و من ذلك في التكسير قولهم في رَهْط: أَرَاهِط، و القياس أفعل، و في باطِل: أَباطِيل، و القياس فواعل، و في حديث: أحاديث، و القياس أفعلة و فعل.

---

[1] أي: ما وصل به إلى التكسير في صيغة منتهى الجموع؛ من حذف حرف أصلي أو زائد، صل به إلى التصغير؛ حين تريد تصغير مثله. (ضياء السالك) + فَتَحْذِفُ في التصغير ما حَذَفْتَ في الجمع، وتأمل ذلك فيما يلي: تقول في جمع سَفَرْجَل: سَفَارِج (بحذف اللام الزائدة) وكذلك في التصغير تحذف اللام؛ فتقول: سُفَيْرِج؛ وتقول في جمع مُسْتَدْع: مَدَاع (بحذف السين، والتاء). (شرح ألفية)

[2] يجوز أن يُعوَّض مما حذف في التصغير، أو في جمع التكسير (ياء) قبل آخره؛ فتقول في جمع: سفرجل: سَفَارِج، وإن عَوَّضْت قلت: سَفَارِيج؛ وتقول في تصغيره: سُفَيْرِج، وإن عوضت قلت: سُفَيْرِيج، بزيادة (ياء) قبل الآخر في الجمع، والتصغير . (شرح الفية)

[حركة الحرف الواقع بعد ياء التصغير]

[٨٨٤] مِنْ قَبْلِ تا تَأْنِيثِ افْتَـحْ تالِـي لِـلْيا وَ مَـدِّ ذاكَ أَوْ أَفْعـالِ

[٨٨٥] أَوْ مَـدِّ سَكْـرانَ ....

فهم من الأبنية المتقدمة أن ما بعد ياء التصغير: تارة يكون حرف إعراب فتجري عليه أوجه الإعراب[١]، و ذلك للبناء الأوّل. و تارة لا يكون، فيكسر[٢]، و ذلك في البنائين الأخيرين.

و يستثنى من هذين الحكمين خمسة أشياء يفتح فيها ما بعد ياء التصغير في الجمع، و لا يبقى ما كان له من الإعراب في البناء:

الأوّل: ما قبل تاء التّأنيث كـ "طَلْحَة"[٣].

الثاني: ما قبل مدّ التأنيث ، سواء كانت الإضافة في هذا اللّفظ نيابة كـ: سَكْرَى، أو للمجاورة كـ: حمرَاء، بخلاف قول الخلاصة «أو مَدَّتِهِ»، فإنه خاص بالثانية، لاندراج المقصورة في قولها على علم تأنيث، و هو واضحٌ. و هذا معنى قوله (و مد ذاك)[٤]، و الإشارة للتأنيث.

الثالث: ما قبل أفعال جمعا كان كـ: أجمال، أو مفردا كـ: "بُرْمَة أَعْشَار".

الرابع: ما قبل مدّ سكران و نحوه ممّا في آخره ألفٌ و نون زائدتان لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين دون شذوذ، و هذا معنى الأصالة على سكران، فتقول فيه: سُكَيران، لأنهم يجمعوه على سَكارين، فإن جمع على (فَعَالين) دون شذوذ صغر على فعيلين كسِرحان و سُرَيْحِين، فإنه قالوا فيه: سراحين، و إن كان جمعه على فعالين شاذا لم يلتفت إليه كغرثان و إنسان قالوا فيهما: غراثين و أناسين شذوذاً.

الخامس: ما قبل عجز المركّب، و بقي عليه كالخلاصة.

([١]) يتحرّك بحسب حركة الإعراب، نحو: هذا رُجَيْلٌ، ورأيت رُجَيْلاً، ومررت برُجَيْلٍ . (شرح ألفية)

([٢]) نحو: دِرْهَم: دُرَيْهِم، وعُصفور: عُصَيْفِير، وكتاب: كُتَيِّب، و سُلْطَان: سُلَيْطِين. (شرح الفية)

([٣]) يقال طُلَيْحَة.

([٤]) و (مد) معطوف على (تاء) و تقديره: و افتح ما قبل مد ذلك التأنيث شمل ألفي التأنيث المقصورة و الممدودة كحبيلى في حبلى، و حميراء في حمراء. (المنح الحميدة)

[تصغير الاسم المختوم بعلامة التأنيث ، و المنسوب ، و غيرهما]

[٨٨٥] ﴿ .... وَ لا تُحْذَفُ فِي ذَا الْبابِ: تَا الْأُنْثى وَ مَدُّ الْأَلِفِ ﴾

[٨٨٦] ﴿ وَ الْوَسْمَ فِي تَثْنِيَةٍ وَ النَّسَبِ وَ الْجَمْعِ وَ الْعَجْزَ مِنَ الْمُرَكَّبِ ﴾

[٨٨٧] ﴿ و مِنْ مُضافٍ زَيْدُ فَعْلانَ الَّذا مِنْ بَعْدِ أربعٍ .... ﴾

أي: إن هذه الأشياء الثمانية لا تحذف في التصغير بل تقدر منفصلة، و يقدر التصغير واقعا على ما قبلها: الأول: هاء التأنيث كـ "حَنْظَلَة". الثاني: ألفه الممدودة كـ رهطاء. الثالث: علامة التثنية كـ مسلمان. الرابع: ياء النسب كـ عبقري. الخامس: علامة جمع التصحيح كـ مسلمون. السادس: عجز المركب كـ بعلبك. السابع: عجز المركب الإضافي كـ امرؤ القيس. الثامن: زيادتي فعلان كـ زعفران [١].

قوله (**الذي**) استقر هو أي ما ذكر من الأمور (**من بعد أربع**) فهو راجعٌ للجميع، لكن فيه نظر بالنسبة للمركب المزجي، و لذا مثلنا له ببعلبك.

و في ذكر عجز المركب الإضافي في هذه المسائل أيضا نظر لأنه لا مخالفة بين التصغير و التكسير فيه، فكما تقول في تصغيره: "أُميرئ القيس" تقول في جمعه: أمارئ القيس. و هذه المسائل في معرض الاستثناء من قوله (**و ما به وصلت للجمع لذا صل**)، و مثل هذا يجري في الخلاصة، و الصواب أن الاستثناء غير مقصود، و إنما المقصود التنبيه على أن هذه الأشياء الثمانية تقدر منفصلة عن ما يرد عليه في التصغير، و قد علم أن الجمع بخلاف ذلك في سبع منها، فيفهم من ذلك استثنائها، و حينئذ يسقط النظر الثاني، و يكون حينئذ الصواب اسقاط قوله (**من بعد أربع**)، و ليس هذا تخلص من نظر بآخر، لأنا نجد في نفس الأمر مخالفة التصغير للجمع فيما بعد الثلاثة كحمراء و حميراء و حمر و طلحة و طليحة و طلاح، و يمكن أن يدعى هنا حمل قوله (**و ما به وصلت ....**) الخ على ما هو أعم من منتهى الجمع الذي في الخلاصة، و يأتي الاستثناء حينئذ فيما بعد الثلاثة كما بعد الأربعة، فيتعين إسقاط التقييد –و الله أعلم–.

---

(١) تقول في تصغيرها: "حُنَيْظِلَة"، و "زُهيطاء"، و "مُسَيْلِمَيْن"، و "عُبَيْقِرِيّ"، و "مُسَيْلِمين"، و "بُعَيْلَبَكّ"، و "أُميرى القيس"، و "زُعَيفران".

قوله (و الوسمَ) بالنصب عطف على (تا). و (النسبِ و الجمعِ) بالخفض عطف على (تثنية). و (العَجْزَ) بسكون الجيم و النصب عطف على (تا). و (المركب) ينصرف للمزجي، لأن الاسنادي يسمى جملة، و الإضافي ذكره لكن في قوله: (و من مضاف) مناقشة و المعنى بين. و (زيد فعلان) و "زيد" عطف على "تا" بإسقاط الأدات.

[تصغير الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة]

[٨٨٧] .... وَ ذَا الْقَصْرِ إِذا

[٨٨٨] زَادَ عَلى أَرْبَعٍ احْذِفْ إِنْ سُبِق بِمَـدَّةٍ فَـهُوَ بِوَجْهَيْنِ يَحِقّ[1]

أي: و الألف المقصورة احذفها عند التصغير إن زادت على أربع كـ: قَرْقَرَى و قُرَيْقر، و لُغَّيْزَي و لُغَيْغِز.

و مفهوم الشرط أنّ الرابعة كـ: حُبلى لا تحذف.

و وجوب حذف الخامسة مقيد بما إذا لم تكن قبلها مدة زائدة، فإن كانت جاز حذف المدة و إبقاء ألف التأنيث، و عكسه ، و هو معنى قوله: (إن سبق ..) الخ، بناء (سُبِق) للمفعول.

و ما ذكره من الحكمين معلوم من قوله (و ما به وصلت...)[2] الخ المحال به على قوله في الجمع (و زائدا فيه احذفا ...)[3] الخ و قوله: (سَرَنْدى فيه خَيّرونا)[4] ففيه تكرار، و يحتمل أن يكون مشى على رأي ابن الحاجب في "حُبارى" من أنه لا يكسر، فلا يعلم حكمه إذاً مما سبق و ذكر ما قبله ليتوصل إليه، و مثل هذا يقال في الخلاصة -و الله أعلم-.

---

[1] إذا كانت خامسة، وقبلها مَدّة زائدة فأنت بالخيار إن شئت حذفت المدّة وأبقيت ألف التأنيث، وإن شئت حذفت ألف التأنيث وأبقيت المدّة؛ فتقول في تصغير: حُبَارى: حُبَيْرَى، بحذف المدّة، وإبقاء ألف التأنيث، ويجوز أن تقول: حُبَيّر، بحذف ألف التأنيث، وإبقاء الألف، وقلبه ياء، وإدغامه في ياء التصغير. (شرح ألفية)

[2] البيت: ٨٨٢.

[3] البيت: ٨٧٨.

[4] البيت: ٨٨٠.

[تصغير الاسم الذي ثَانِيهِ حرف عِلَّة]

[٨٨٩] ﴿ وَ ارْدُدْ لِأَصْلٍ ثـانِياً لَيْناً قُلِـب   عَنْهُ، وَ ذا لِلْجَمْعِ مَفْتُوحاً يَجِـب ﴾

[٨٩٠] ﴿ وَ الْأَلِفُ الثَّاني مَزِيداً أَوْ جُهِل   واواً .... ﴾

(و اردد لأصل ثانيا لينا قلب عنه) أي: اردد الثاني من حروف المكبر لأصله الذي أبدل منه إذا صغرته، و ذلك بشرطين:

الأوّل: أن يكون لينا، احترازاً من نحو متعد، تقول فيه: متيعد، لا مويعد [١].

و الثاني: أن يكون منقلبا عن لين. و فيه نظر بل الشرط ما هو أوسع من هذا و هو أن يكون بدلا من حرفٍ غير همزةٍ تلي همزة، احترازاً من نحو: آدم، فإنه لا يرد إلى أصله [٢] فتقول: أويدم بالواو.

و اندرج في الضابط حينئذ ثلاثة أنواع:

١- ما كان لينا منقلِباً عن لين كباب و ميزان و ناب و موقن فتقول: بُوَيْب، و مويزين، و نُيَيْب، لزوال سبب الانقلاب.

٢- و ما كان ليناً مبدلا من حرفٍ صحيح غير همزة نحو: دينار و قيراط، فإن أصلهما دنار و قراط، فالياء فيهما مبدلة من أوّل المثلين، فتقول: دُنَينِير و قريريط، لزوال سبب الإبدال.

٣- و ما كان مبدلاً من همزة لا تلي همزة نحو: ذِيْبٌ ، فإن أصله همزة فتقول: ذُؤَيْبٌ بالهمزة ردّاً لأصله، لزوال السبب.

و كان المصنف نظر إلى ظاهر قول الخلاصة «قُلِب» فإن القلب في اصطلاح أهل التصريف إنما يطلق على إبدال حرف علةٍ من حرف علة آخر. قال ابن قاسم: فإن حملت عبارتها على إرادة مطلق الإبدال وَرد عليه ما كان بدال همزة. إهـ قلت: نلتزم فيه رد الثاني للأصل فنقول: أأيدم، ثم نبدل الهمزة الثانية واواً عملا بقولها [٣]: «إن يُفتح اثر ضمٍّ أو فتح ».

([١]) نحو: متعد، فإنه غير لين" لأنه تاء مثناة فوق مبدلة عن واو، إذ أصله: موتعد، أبدلت الواو تاء وأدغمت في التاء الأخرى لاجتماع المثلين. "فيقال" في تصغيره" "متيعد، لا مويعد. و عللوه بأنه إذا قيل فيه: مويعد، أوهم أن مكبره: موعد أو موعد أو موعد، ومتيعد لا إيهام فيه. (شرح التصريح على التوضيح)

([٢]) فإنه" منقلب "عن غير لين"، لأنه منقلب عن همزة تلي همزة، والأصل: أأدم، بهمزتين، مفتوحة فساكنة، قلبت الساكنة ألفًا "فتقلب" الألف "واوًا، تقول في تصغيرها: أويدم. (شرح التصريح على التوضيح)

([٣]) أي: قول الخلاصة و هي الفية ابن مالك.

[و ذا للجمع مفتوحا يجب]: و هذا الحكم ثابت لجمع التكسير المفتوح الأوّل كـ موازين و أبواب و أنياب احترازا من المكسور الأول نحو: قيم و دِيَم من التقويم و الدوام. و بقي هذا التقييد على الخلاصة.

و في التسهيل: و للجموع على مثالي مفاعل و مفاعيل من هذا الجعل الواجب ما للمصغر. إهـ و فيه نظر .

(و الألف الثاني مزيدا أو جهل واوا) [1]: المزيد كـ ضارِب و: ضُوَيرِب، و المجهول الأصل كـ عاجّ و صاب و: عُوَيْج و صُوَيْب.

و **(الألف)** مبتدأ حذف خبره أي: يجعل واواً .

و تحرز بقوله **(مزيداً أو جهل)** من المبدلة كناب أو واواً كباب، و همزة كآدم فقد تقدم حكم ذلك.

[تصغير الاسم الذى حُذِف منه حرف]

[٨٩٠] ﴿ .... وَرُدَّ الْمَحْذُوفُ فِي مَا لَمْ يَصِلِ ﴾

[٨٩١] ﴿ بِغَيْرِ تَا إِلَى ثَلاثِ .... ﴾

أي: رُدّ المحذوف في تصغير الاسم الذي بقي بعد الحذف على أقل من ثلاثة، سواء كان المحذوف فاء كـ "خُذْ" مسمى به، فتقول: أُخَيْذ، أو عينا كـ "سَه"، فتقول: سُتَيْه، أو لاما كـ "يد"، فتقول: يُدَيَّة [2]، و لا عبرة بوجود التاء في خروجه عن أقل من الثلاث فتقول في تصغير (عِدَةٍ و سَنَةٍ و شَفَةٍ): وُعَيْدَة، و سُنَيّة، شُفَيّهة، و لهذا قال **(بغير تا)**.

و مفهوم **(ما لم يصل ...)** إلى آخره: أن ما بقي بعد الحذف على ثلاث بغير التاء لا يرد منه ما حذف منه لعدم الحاجة إليه، لأن بنية (فُعَيْل) تتأتى دونه، فتقول في "هار": هُرَيْر ، و الأصل: هارو، ثم قلبت اللام لموطن العين فصار هاير، و قيل فيه غير هذا.

---

(1) إذا كان ثاني الاسم ألفاً زائدة، أو مجهولة الأصل وجب قلبها واواً . (شرح ألفية)

(2) في النسخة التي بين يدينا «فتقول يدي».

[تصغيرُ الاسم المرخم]

[٨٩١] ﴿ .... وَ اكْتَـفِ بِالْأَصْلِ فِي تَصْغِيرِ تَرْخِيمٍ تَفِي[١] ﴾

أي: أزل الزوائد و أوقع التصغير على الأصول في تصغير الترخيم، فتقول في تصغير "حامد و حماد و محمود": حَمِيد.

[تصغير المؤنث الثلاثي الخالي من علامة التأنيث]

[٨٩٢] ﴿ وَ اخْتِمْ بِتَا الْعَارِي ثُلَاثِيّاً[٢] أُمِن[٣] .... ﴾

(العاري) مفعول (اختم)، و (بتا) متعلق به، و (ثلاثيّاً) حال.

و لا فرق بين الثلاثي في الأصل و الحال كـ "سن" أو في الأصل فقط كـ "يد"، أو في الحال فقط كـ سماء و سُمية، فإن الأصل فيه سُمَييٍ بثلاث يائات، الأولى ياء التصغير، و الثانية بدل المدة، و الثالثة بدل لام الكلمة، فحذفت إحدى الياءات على القياس المقرر في باب المنقوص، فبقي الاسم ثلاثياً فلحقته التاء، كما تلحق مع الثلاثي المجرد.

و احترز بقوله (أُمِن) -أي: أمن التباسه- مما إذا كانت التاء تؤدي إلى لبس، كما لو قيل في تصغير اسم الجنس شُجَيْرَة و بُقَيْرَة، فإنه يلبس بتصغير الواحد.

---

[١] تصغير الترخيم، هو: نوع من أنواع التصغير، وهو أنْ يُجَرَّد الاسم من الزوائد التي فيه، ويُصغر على أحرفه الأصلية، فإن كانت أصوله ثلاثة صُغّر على (فُعَيْل) وتزاد عليه تاء التأنيث إنْ كان مُسَماه مُونثا، نحو: حُبلى: حُبَيْلَة، وسُعَاد: سُعَيْدَة . فإن كان المسمّى بالمؤنث مُذكرا جُرّد من التاء، كأن تُسمّى رجلا (فاطمة) تقول في تصغيرهتقول في تصغيره: فُطَيْم. و إن كان مذكراً جُرّد من الزوائد فقط تقول في تصغير أحمد: حُمَيْد، أما إن كانت أصوله أربعة صُغر على فُعَيْعِل نحو: وعُصفور: عُصَيْفِر . (شرح ألفية)

[٢] إذا صغر الثلاثي المؤنث الخالي من علامة التأنيث لحقته التاء عند أَمْن اللَّبس، نحو: سِنّ: سُنَيْنَة، و دار: دُوَيْرَة، ويَد: يُدَيَّة . وشذّ حذفها عند أَمْن اللَّبس، ومن ذلك قولهم في تصغير: ذَوْد، وحَرْب، وقَوْس، ونَعْل. و شذّ أيضا إلحاق التاء فيما زاد على ثلاثة أحرف، كقولهم في قُدَّام: قُدَيْدِيمَة .(شرح ألفية)

[٣] فإن خِيف اللَّبس لم تلحقه التاء؛ فتقول في: شَجَر، وبَقَر: شُجَيْر، وبُقَيْر؛ ولا تقول: شُجَيْرَة، وبُقَيْرَة؛ لكيلا يُظَنّ أنها تصغير شجرة، وبقرة . وتقول في تصغير: خَمْس: خُمَيْس؛ لأن المعدود مؤنث؛ ولا تقول: خُمَيْسَة؛ لكيلا يُظن أنها تصغير لمعدود مُذكّر . (شرح ألفية)

[تصغير بعض المبنيات شذوذا]

[٨٩٢] ﴿ .... وَ ذَا الَّذي صُغِّر شُذُوذاً لا تُهِـن [1] ﴾

التصغير نوع من التصريف فلا يدخل الحرف و شبهه، و شذ ارتكابهم له في بعض الإشارات و الموصولات قالوا: ذَيَّا و اللَّذَيَّا، بإبقاء الأولى على ما كان عليه قبل التصغير، و تعويض ألف في الآخر عوضا عن ضمة التصغير.

و أصل "ذَيَّا": ذيَيَّا بثلاث ياءات، الأولى عين الكلمة، و الثانية للتصغير، و الثالثة لام الكلمة، فاستثقل ذلك مع زيادة الألف فحذفت الياء الأولى، لأن ياء التصغير لمعنىً، فلا تحذف، و الثانية لو حذفت لزم فتح ياء التصغير، لأجل الألف، و الدليل على هذا التقدير أنّ ياء التصغير لا تكون إلا ثالثة، و كلامه إن حمل على خصوص اللّفظين اللذين ذكرهما اقتضى أن التّصغير لم يدخل غيرهما، و ليس كذلك، فقد قالوا في التي: اللَّتَيَّا، و في تا: تَيَّا، و في أُولى و أُولاءِ: أُوليَّا و أُولَيَّاء، و إن حمل على أن المراد هما مع فروعهما اقتضى جواز ذلك في الفروع كلها كما في الخلاصة و ليس كذلك.

❊ ❊ ❊

---

(1) قوله (و ذا الذي صغر) اي صغر شذوذا "ذا" المشار بها، و"الذي" الموصولة. و أصل التصغير أن يكون في الأسماء المتمكنة، و لمّا خولفت بتصغيرهما خولف هذا الأصل فيهما فترك أولهما في ما كانا عليه و عوض عن ضمه ألف مزيدة في آخره فقيل في "ذا" (ذَيَّا)، وفي "الذي" (اللذَيَّا)، و قس عليهما "تا" و"اللذين" و"اللذان" و البواقي. (ابن القره داغی)

- (لا تهن) = تضعف، تتميم للبيت. (المنح الحميدة)

﴾ النَّسَبُ ﴿

[التَّغييرات اللَّفظية في الاسم المنسوب]

[٨٩٣] ﴾ في نَسَــبٍ زِدْ يا مُشَدَّداً كُسِـر ما قَبْلَهـا .... ﴿

(في) للسببية أي: زِدْ بسبب النَّسب في الاسم ياءً مُشدَّدَة فرقا بينها و بين ياء المتكلم، و يكسـر مـا قبلها للمناسبة [1].

[النِّسبة إلى ما آخره ياء مشدّدة]

[٨٩٣] ﴾ .... وَ حَــذْفُ مِثْلِها أُثِر [2] ﴿

و إن كان آخر الاسم المنسوب ياء مثلها في كونها مشددة، و في كونها بعد ثلاثة أحرف فصاعدا وجب حذفه، لأجلها، فتقول في النسب إلى الشافِعِيِ: شافِعِي.

ففي قوله (مشدَّدَة) بصيغة اسم المفعول نعت لـ (يا) . و (كُسِر) مبني للمفعول.

[النِّسبة إلى ما آخره تاء تأنيث]

[٨٩٤] ﴾ وَ عَـلَمِ التَّأْنِيثِ [3] .... ﴿

(علمِ التأنيث) بالخفض عطفا على (مثلِها) ، و المراد بعلم التأنيث هنا خصوص التـاء لقرينـة مـا يأتي في ألفه المقصورة و الممدودة، فتقول في النسب إلى مكة: مكيٌ، لا مكتي، لئلا يجمع بين علامتي تأنيث إذا كان المنسوب مؤنثا.

---

(١) فتقول: هذا دِمَشْقِيٌ- نِسبة إلى دِمَشَق - وتقول: رأيت تَمِيمِيًّا - نسبة إلى تَمِيم - وتقول فـي النّسـب إلـى أَحْمَـد: مررت بأَحْمَدِيٍّ .النَّسَبُ، هو: الدَّلالة على نِسبة شيء إلى شيء آخر. (شرح ألفية)

(٢) (أثر) اى تبع.

(٣) إذا كان في آخر الاسم تاء التأنيث وجب حذف التاء نحو: مَكَّة: مَكِيٌ وطلحة: طَلْحِيٌ. (شرح الفية)

[النّسبة إلى ما آخره ألف]

[٨٩٤] .... وَ الْـمَدَّةَ فِـي حُبْلى و مَلْهىً أَرطىً اقْلِبْ و احْذِفِ [1]

(و المدةَ) بالنصب متنازع فيه بين (اقلب) و (احذف) على جواز التنازع في المتقدم، أو حذف من الثاني لدلالة الأول.

و تحرز بالمثال إذا كان ثان فالألف فيه محركا كجَمَزَى فإنه ليس فيها إلا الحذف كالخامسة.

و أشار بـ (مَلْهىً) إلى المنقلبة عن أصل، و بـ (أرطى) إلى الألف الالحاق. و فهم من الأمثلة أن كلامه في الألف الرابعة.

و أشار بتقديم القلب إلى أنه الراجح، و هو كذلك في الألفين، إلا أن الحذف في ألف الالحاق أشبهته في الأصلية، لأن ألف الالحاق شبيه بألف التأنيث في الزيادة، و تخصيص الخلاصة أرجحية القلب بالأصلية معترض كما في شروحها. و يقرأ (أَرطى) بفتح الراء للوزن.

[النسبة إلى ما آخره ياء المنقوص أو ألف الأصلية]

[٨٩٥] وَ أَزِلِ الْـخامِسَ مِـنْ يَا وَ أَلِـفْ وَ الرَّابِعَ الْيَا اقْلِبْ، وَ الْأَوْلى أَنْ حُذِف

[٨٩٦] وَ الثَّالِثَ اقْلِـبْ لازِماً واواً يَـلي فَتْحاً ....

(و أزل الخامس من يا و ألف) أي: أزِلْ [لـ] ياء النسب الخامسَ من ياء كـ: مُعْتَدِي، أو ألف كـ: قَرْقَرا، و أحرف ما زاد على الخامسة كـ: مُسْتَدْعى و لُغَيْزَى.

(و الرابع اليا اقلب و الأولى أن حذف): و أما الرابع فإن كان الألف فقد سبق التفصيل فيها، و إن كان الياء جاز فيها: ١- القلب واوا، ٢- و الحذف، و هو أرجح كـ: قاضِي و قاضَوْيّ.

(و الثالث اقلب لازما واوا يلي فتحا) أي: ما كان ثالث من ياء أو ألف يقلب واواً لزوماً، و يمتنع حذفه: كـ شَج و: شَجَوِيّ، و فَتَى و فَتَوِيٌّ، يلي ذلك القلب في الياء فتح ما قبلها فتقول في شجي: شَجَي

---

(1) قوله (اقلب و احذف) أي: يجوز قلب المدة واوا وحذفها إن كانت رابعة، و ثاني ما هي فيه ساكنا سواء كانت للتأنيث كـ"حبلى"، أو بدلا من أصل كـ"ملهى"، أو زائدة للإلحاق كـ"أرطى" فيقال (حبليّ، وحبلويّ، وملهيّ وملهويّ، وأرطيّ، وأرطويّ). (ابن القره داغي)

ثم شَجَا ثم شَجَوِي فالفتحُ سابقٌ على القلب، كما هو مفهوم قوله (يلي فتحاً) خلاف المتبادر من قول الخلاصة «وَ أَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحاً».

[النّسبة إلى الثلاثي مكسور العين]

[٨٩٦] .... كَعَيْنِ فَعِلٍ مَعْ فُعِلِ

[٨٩٧] وَ فِعِلِ [1] ....

و كما يفتح ما قبل اليا تفتح لياء النّسب عين (فَعِل) كـ نَمِر، و فُعِل كـ دُئِل، و فِعِل كـ إِبِل، فراراً من الثقل.

[اللغات في النسبة إلى ما آخره ياء مشدّدة]

[٨٩٧] ..... وَ قُلْ بِمَرْمِيّ: مَرْمَوِيّ [2] أَوْ مِثْلِهِ، كَذا بِحَيٍّ حَيَوِيّ

تقدّم [3] أنّه يحذف لياء النسب الياء المماثلة لها، و لا فرق بين أن تكون الياءان زائدتين كالشافعي، أو إحداهما أصلية كمَرْمِيٍ، هذا لغة الجمهور. و بعضهم يقلب الأصلية واوا فيقول: مَرْمَوِيّ على هذه اللغة نبّه هنا.

و أما إن كانت الياء المشددة غير مماثلة لياء النسب بأن كانت بعد حرفٍ واحدٍ أو حرفين فالتي بعد حرفين ستأتي، و الذي بعد حرف تفتح أولاهما، و تقلب الثانية ألفا، لتحركها و انفتاح ما قبلها، ثم تقلب الألف واواً عملا بما سبق في الثالث، فتقول في حيٍ: حيويّ، هذا إن لم تكن الأولى بدل واو و إلا ردت إليها فتقول في طَيٍ: طَوويّ [4] كما في الخلاصة.

---

(1) إذا نُسب إلى اسم ثلاثي مكسور العين وجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء (فَعِل) نحو: نَمِر: نَمَرِيّ، أو مضموم الفاء (فُعِل) نحو: دُئِل: دُؤَلِيٍ أو مكسور الفاء (فِعِل) نحو: إِبِل: إِبَلِيٍ. (شرح الفية)

(2) قوله (و قل بمرمي: مرموي) اي تقول في اسم آخره ياء مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين وإحدى اليائين أصلية كـمَرْمِيٍ: مَرمويّ، بحذف احديهما وقلب الآخر واوا. و إن كانا زائدتين حذفتا كـ"كرسيٍ". و منهم من قال في مرمي: مرميٍ مثله بحذف اليائين، ومثله المسبوق بحرفين فيقال في "علي" (علويّ) إلا أنه لم يقل بحذفهما، وتقول في المسبوق بحرف كـ"حيٍ" (حيوي) بإبقاء الأولى وقلب الثانية واوا. (ابن القره داغي)

(3) في بيت ٨٩٣.

(4) لأن أصله طويت.

[٨٩٨] ﴿ وَ عَلَمُ التَّثْنِيَةِ الْجَمْعِ نُبِذْ [١] وَ ياءُ طَيِّبٍ [٢]، وَ طائِيٌّ يَشِذْ [٣] ﴾

[النسبة إلى المثنى و جمع التصحيح]

(علم) مبتدأ بمعنى علامة، و (نُبِذ) خبره، و (الجمعِ) عطف على (التثنية) بإسقاط الأدات، و هذا إذا سمي بهما، و أما إذا بقي على حالهما فإنه ينسب لواحدهما، و يظهر الأثر في نحو هندات و غرفات و ثمرات بالاتباع، فإذا نسبت لها جموعا قلت ذلك بسكون الوسط ردّا للواحد، و إذا نسبت لها مسمىً بها قلت ذلك بتحريكه بحركته، و وجه العمل أنك تحذف علامة التأنيث لما مرّ، ثم الألف، لأنها كالألف في جَمَزَى، ثم لا يحتاج لتغيير آخر.

[النسبة إلى ما قبل آخره ياء مشدّدة مكسورة]

و (ياءُ طَيِّب) عطف على نائب فاعل (نبذ)، و ضابط ذلك أن يقع قبل الحرف المكسور لياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها ياء أخرى فتحذف المكسورة و تقول: طَيْبِيٌ بالسكون، بخلاف ما إذا كانت الياءُ مفردةً كـ مُغْيِل و هي المرأة التي تحمل في الرضاع، أو مشددة مفتوحة كـ هَبَيَّخ و هو الغلام الممتلئ، أو فصل بينهما و بين المكسور نحو: مُهَيّيم تصغير "مِهْيام: مفعال" من هام، أو تصغير مهوم و هو النائم، فإنك إذا صغرته حذفت الواو الثالثة، و جئت بياء التصغير مكانها فتقلب الواو الباقية ياءً، كما في سيّد، و أنت حينئذ مخير في التعويض عن المحذوف كما في سُفَيْرِج و سُفَيْريج، فإذا أردت النسب وجب التعويض، لئلا يبقى من باب سيّد، فتحذف الياء التي هي بدل من الواو، فيكون ذلك اجحافا به، و على هذا ففي مُهَيّيمِيّ خمس ياءات، فلا تحذف الياء فيما ذكر، و أما مُهَيِّم اسم فاعل من هَيَّمَهُ الحبُ، فإنك تقول في النسب إليه: مُهَيْمِيٌ بالسكون.

([١]) يُحذف من المنسوب إليه إذا كان مثنى، أو جمعَ تصحيحٍ علامةُ التثنيةِ، والجمعِ. فإذا سمَّيت رجلا: زَيْدَانِ حذفت علامة التثنية عند النسب فتقول: زَيْدِيٌّ، وكذلك بالنسبة إلى الجمع؛ تقول فيمن اسمه زَيْدُونَ: زَيْدِيٌّ؛ وتقول فيمن اسمها هِنْدَاتٌ: هِنْدِيّ؛ وتقول في النسب إلى: مُسْلِمَيْنِ، ومُسْلِمِينَ، ومُسْلِمَات: مُسْلِمِي. (شرح الفية)

([٢]) إذا وقع قبل الحرف الأخير ياء مكسورة مُدْغَم فيها ياءٌ وجب حذف الياء المكسورة، نحو: طَيِّب: طَيْبِي بحذف الياء المكسورة التي قبل حرف(الباء) إذ أصلها هكذا: طَيْيِب . (شرح الفية)

([٣]) و شذّ في النسب إلى طَيِّئ، قولهم طَائِي (بإبدال الياء الساكنة الأولى ألفا) و ذلك على غير القياس؛ لأنه لا تُقلب ألفا إلا المتحركة، والقياس أن يُقال: طَيْئِي، ولكنهم تركوا القياس . (شرح ألفية)

و وجه قولهم: "طائِيٌّ" في النسب لطَيءٍ إبدال الياء الأولى ألفا، كما عدم تحركها، و أمّا الثانية فقد حذفت على ما تقتضيه قاعدة الباب، و إنما ذكروا شذوذه في هذا الباب و ان مقتضاه موفراً أن ذلك القلب الشاذ مختص به.

[٨٩٩] ﴿ وَ فَعَلِيٌّ في فَعِيلَةٍ، وَ في فُعَيْلَةٍ قُلْ فُعَلِّي، وَ ما نُفي ﴾

[٩٠٠] ﴿ تا مِنْ مُعَلِّ اللّامِ، وَ اتْمِمْ ما يَرِد طَويلَةً جَليلَةً وَ هَمْزُ مَدّ ﴾

[٩٠١] ﴿ هُنا و فِي تَثْنِيَةٍ فِي نَهْجِ .... ﴾

[النسبة إلى وزني فَعِيْلَة، و فُعَيْلَة]

[و فَعَلِي في فَعِيلَة و في فُعَيْلة قل فُعَلِّي]؛ أي: قُل في النّسب إلى فَعِيلَة: فَعَلِيٌّ بفتحتين، كـ حَنِيْفَة و حَنَفي، تحذف تاء التأنيث لما مرّ، و ياء فعيل للاستثقال. و قل في النسب لفُعَيلَة: فُعَلِي بضم ففتح لمثل ما مر. فـ (فَعَلِي) و (فُعَلِي) محكيان بـ (قل).

[النسبة إلى فَعِيل، و فُعَيْل مُعْتَلّي اللاّمِ]

[و ما نُفي تا من معلِّ اللام]: و كذا تقول في النسب إلى ما لا تاء فيه من المثالين إذا كان معل اللام كـ عَلِي و قُصَي، و تحذف ياء فعيل و فعيل، و تفتح العين و تقلب الياء الباقية ألفاً، و الألف واواً لما مر فتقول: عَلَوِيّ، و قُصَوِيّ.

[النّسب إلى فَعِيلَة و فُعَيْلَة معتلة العين، أو مضعَّفة العين]

[و اتمم ما يرد طويلة جليلة]: و ما تقدم في فَعِيلَة و فُعَيْلَة مشروط بما إذا لم تكونا معتلي العين و لا مضاعفتين، و إلا تمتا أي: لم تحذف ياؤهما، فتقول في طَوِيلَة و نُوَيْرَة: طَويلِي و نُوَيْرِيّ، و في جَلِيْلَة و قُلَيْلَة: جَلِيلي و قَلَيلِي.

[النسبة إلى ما خُتِم بهمزة الممدود]

[و همزُ مدّ هنا و في تثنية في نهج] أي: حكمه في النسب و في التثنية واحد [1] فتقول في النسب إلى صحراء: صَحْراوِيّ، لأنّ همزته للتأنيث، و في النّسب إلى كِساء و عِلْباء: كِسائي و عِلبائي و كساويّ و علباوِيّ، لأن همزة الأول عن أصل و الثاني الالحاق. و تقول في النسب لـ: قُرَّاء: قُرَّائي لا غير لأن همزته أصلية.

[النسبة إلى العَلَمِ الْمُرَكَّبِ]

[٩٠١] .... وَ انْسِبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَ مَزْجِ

[٩٠٢] وَ الثَّاني مِنْ إضافَةٍ بِابْنٍ أَوْ أَبِ أَوْ ذاتِ تَعْرِيفٍ، وَ غَيْرَ ذا انْتَسِبْ

[٩٠٣] لِأَوَّلٍ إِنْ لَمْ يُخَفْ لُبْسٌ [2]..... ....

([1]) الاسم المختوم بهمزة الممدود حُكْم الهمزة فيه في النسب كحكمها في التثنية. (شرح ألفية)

([2]) العَلَمُ المركّب ثلاثة أنواع: المركب الاسنادي، و المركب المزجي، و المركب الإضافي:

أما المركب الإسنادي و المركب المزجي: نُسب إلى صدرهما ويحذف عَجُزهما فتقول في: تَأَبَّطَ شَرًّا: تَأَبَّطِي و في بَعْلَبَكَّ: بَعْلِي هذا معنى قوله (**و انسب لصدري جملة و مزج**).

و المركب الإضافي فيه تفصيل: فإن كان العلم المركب مصدرا بابن و أب و أم حذف صدره و نُسب إلى الثاني أي عجزه فتقول في أبي بكرٍ و ابن الزُّبَيْر: بَكْرِيّ، وزُبَيْرِيّ. هذا معنى (**و الثاني من إضافة بابن أو أب**).

و إن كان العلم المركب معرفا بعجزه بأن كانت الإضافة معنوية كغُلاَم زيدٍ، حُذِف صدره، و نُسِبَ إلى عجزه (المضاف إليه) فيقال في غلام زيد: زَيْدِيّ . هذا معنى قوله (**أو ذات تعريف**).

و أما إن كان المضاف غير معرَّف بالعجز بأن يكون المركب الإضافي علماً بالوَضْع نسب إلى الأول أي صدره، و حذف عجزه فتقول في امرىء القيس: امْرِئِي؛ لأن إمرئ معروف وإنْ حُذِف القيس. هذا معنى (**و غير ذا انتسب لأول**) و يشترط في هذا عدم اللبس كالمثال فقال (**إن لم يخف لبس**) جاء في شرح ألفية: أمَّا إذا خيف اللّبس فيحذف الصدر، ويُنسب إلى العَجُز، نحو: عبد الأشهل، وعبد القيس، وعبد مناف؛ لأنه لو قيل: عَبْدِيّ ، لم يُعرف المنسوب إليه؛ ولذلك ينسب إلى العجز، فيقال: أَشْهَلِي وقَيْسِي ومَنَافِي .اهـ (م)

فتقول في النسب إلى "برق نحره": بَرَقِيٌّ، و شذ قولهم في النسب إلى كنت كنتي، و في حكم الجملة الملحق بها في الحكاية كحيثما.

و تقول في النسب إلى بَعْلَبَكَّ: بَعْلِيٌّ .

و منهم من يجيز النسبة لعجزه واحده.

و منهم من يجيز لهما على سبيل الاستقلالي، فتقول بعليٌّ بكيٌّ .

و منهم من نسبت لهما مركبين فيقول: بَعْلَبَكِيٌّ .

و منهم من يصيغ منهما اسما على فَعْلَل و تنسب له، فتقول في حضرموت: حضرميٌّ .

و أما المركب الإضافي فإن قصد الواضع بالثاني مقصودا ثم أضاف إليه الأوّل فإذا نسب إليه حذف المضاف كـ زُبَيريّ في ابن الزبير، لأن المضاف إليه و هو الزبير مقصود بمدلوله و نسبة الابن إليه، و إن لم يكن الثاني مقصوداً كما ذكر حذف المضاف إليه كـ: عبديّ و امرئيٌّ في عبد مناف و امرئ القيس، لأنه لم يقصد إلى مناف و القيس إضافة عبد و إمرئ إليه، فليس للثاني مدلول على حياله، فينزل منزلة بعلبك في أن الثاني ليس له مدلول على حياله، ففعل به ما فعل بذلك.

و جاء في عبد مناف: منافي [قال سيبويه: "سألت الخليل عن قولهم في عبد مناف: منافيٌّ] [1] فقال: أما القياس فكما ذكرت لك، إلا أنه قالوا "منافيٌّ" خوف اللبس" [2].

قال الجاربردي: و لي في هذا الكلام نظر، لأن لقائل يقول: لا نسلم أن الثاني ليس بمقصود في عبد مناف، فإن منافاً اسم صنم، و قد قصدت الإضافة إليه، و يحققه ما في الكشاف في قوله ﴿ خَلقكُم من نفس وَاحِدَة ﴾ [الزمر: ٦] أن الخطاب لقريش، و المعنى: خلقكم من نفس قصيٌّ، و جعل من جنسها زوجها عربية قرشية، فلما آتاهما الله تعالى ما طلبا من الولد جعلا لله شركاء فيما آتاهما الله تعالى حيث سميا أولادهما الأربع بـ (عبد مناف و عبد العزي و عبد قصيٌّ و عبد الدار)، و ذكر في حواشيه أنه

---

(١) ما بين القوسين ساقط في النسخة التي بين يدنيا.

(٢) لأنه لو نسب إلى الصدر فقيل عبدي، لم يعرف المنسوب إليه. (ضياء السالک)

أضاف قصي ولديه إلى صنميه مناف و العزي، و واحد إلى نفسه، و واحد إلى داره و هي دار الندوة. إهـ من الجار بردي[1].

قلت: جواب ما أشار إليه أن معنى المضاف إليه في نحو "ابن الزبير" كان مقصوداً قبل الغلبة، و به تكمل معنى الإضافة، و عرف مدلول المضاف فروعي ذلك، و نسب إليه، بخلاف نحو "عبد مناف" مما ليس حالة قبل العلمية، فإنّ المضاف له جزء علم، و ليس مقصودا على حياله.

قوله: "قصدت إليه" قلنا ذلك قصد عرضي تابع للمقصود بالذّات، و العلم الذي هو تميز مسماه، و لذلك لم يكن اللّفظ به مركبا، فلما تساوي الأول و الثاني في كون كل منهما جزءاً غير مستقل و لا مقصود معناه الاصلي رجح الأول بالتصدر فنسب إليه، و الاحبال الحاصل بذلك غير مضر، إذا تمهد هذا فالتعويل على ما سبق.

و يندرج في قولهم أن يكون المضاف إليه مقصوداً ما كان مبدواً بابنٍ أو أب، و ما لم يكن مبدوا بذلك كغلام زيد المقلب على بعض علمانه بعد أن كان يطلق عليه و على غيره فينسب لعجزه، و به

يصور عموم قوله (**أو ذات تعريف**)، و يكون من قبيل عطف الأعم على الأخص، و (أو) بمعنى الواو عطفه بها ضرورة، و التعريف الملاحظ هو باعتبار الحالة الأصلية.

و تقييد قوله (**غير ذا...**) الخ بقوله (**إن لم يخف لبسٌ**) غير صحيح، لما تقدم، و من هنا قول ابن هشام ينبغي بل يجب أن لا يجتنب بل يقال في عبد الأشهل: عبديّ، قال:

و هُمْ صَلَبوا العَبْديَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيبانُ إلاّ بِأجدَعا

و ذلك أنهم لم يجتنبوا في مصطفي و مصطفى و ضارب و ضاربة و مسجد و مساجد و زيدَين و زيدين و خمسة عشر، و بالجملة فالقول بمراعات اللبس هاد لقواعد هذا الباب، أو مفض لترجيح أحد المساويين.

و في المغرب مثل ما قال الناظم، و في كلام ابن الخباز ما يخالفه حيث قال: المضاف ضربان:

---

(1) هكذا في الجاربردي، و في النسخة التي بين يدينا « ... و جعل من جنسها عربية قرشية، فلما آباهما ما طلب من الولد جعلا له شركا فيما آتاهما سمي أولاهما الأربع ...» إهـ

١- مضاف إلى اسم غير مقصود فينسب إليه و يترك ذلك الذي ليس بمقصود، فتقول في النسب إلى إمري القيس و عبد مناف: إمرئي و عبديّ، و شذّ "منافيّ" نسبوا للثاني، لأن فيه الباسا.

٢- و مضاف إلى اسم يتعرف به، و ذلك في البنين و الآباء كابن الزبير و أبي بكر، فتقول: زبيري و بكري، فينسب إلى الثاني لأنه اشتهر. إهـ فظاهر قوله أولا عبدي و حكمه ثانيا بشذوذ قولهم: "مَنافيّ" أن الجادة و العمل على أن الالباس لا يراعي في ذلك. إهـ

[النسبة إلى الاسم الثلاثي المحذوف اللّام]

[٩٠٣] .... وَ رَدّ اللّامِ حَتْـمٌ إنْ إذا ثُـنّي يُـرَدّ

[٩٠٤] أَوْ لا فَجائِزٌ ....

(ردُّ اللام حتمٌ) مبتدأ و خبر، و (إن يُرَدّ) ببناء الفعل للمفعول شرط، و (إذا ثُنّي) بالبناء للمفعول ظرف للشرط فـ (إذا) فيه ظرفية لا شرطية، و المعنى: أنه يجب ردّ اللام في النسب لما حذفت منه إن ردت في تثنية ذلك الاسم كـ أب و أخ تقول: أَبَوِيّ ، وأَخَوِيّ، لقولهم في التثنية: أبوان و أخوان.

و كان من حقه أن يريد أوجمع جمع تصحيح المؤنث ليعلم وجوب الرد في نحو سنة فتقول: سَنَوِيّ، أو سَنَهِيّ لقولهم: سنوات و سنهات، فما في الخلاصة أتم، لكن ذكرها مجمع تصحيح المذكر لافادة له، كما بينه شراحها.

قوله (أو لا) أي: أو لا يرد و لا يردّ في التثنية فرَدّ اللام جائزٌ لا واجب نحو: حِر و غَدٌ و شَفَةٌ فتقول: حِريّ و غَدِيّ، و شَفيّ و لك أن تقول: حِرَحِيّ، و غَدَويٌّ، و شَفَهِيّ.

[الخلاف في النسبة إلى أخت ، و بنت]

[٩٠٤] .... وَ تاءُ احْـذِفِ مِنْ بِنْتِ أُخْتٍ، وَ لِذِكْرِها اصْطُفي

ذهب الخليل و سيبويه إلى أنه ينسب إلى أخت و بنت كما ينسب إلى أخ و ابن بحذف التاء و ردّ المحذوف فتقول: أَخَوِيّ و بَنَوِيّ.

و ذهب يونس إلى أنه ينسب إليهما على لفظهما و لا تحذف التاء فتقول: أُخْتِيّ، و بِنْتِيّ

و حجة الأول أنهم قالوا: أخوات و بنات، بحذف التاء و الرد إلى صيغة المذكر الأصلية، و تقدم أن ما وجب رده في الجمع وجب ردّه في النسب، هكذا وَجَّهَهُ في التوضيح و شرحه.

و رُدّ بأنهم لم يردوا المحذوف في جمع بنت. و أجيب بأنها ردت و حذفت بعد قلبها ألفا للالتقاء الساكنين. و رُدّ بأن شرط قلب الواو ألفا لا يكون بعدها ألف.

و قيل: إنما ردت في أخوات لأن الواو أمّ الضمة التي في أوّل المفرد و هو أخت فناسب أن يكون في الجمع. إهـ قلت: لا يخفى ضعفه و تكلفه، و الظاهر أنهم لم يردوا في جمع بنت، لعدم ردّهم في تثنية مذكرها حيث قالوا: أَخَوان و لم يقولوا: بَنَوان، و سرّه أنهم لم يعوضوا في أخ فرجعوا للأصل، و عوضوا في ابن فاكتفوا بالعوض و قالوا: بَنان، و أجروا الجمع مجرى التثنية في عدم الرد.

و حجة يونس أن التاء فيهما للإلحاق لا للتأنيث، و ألزمه الخليل أن ينسب إلى هنت و منت باثبات التاء، و لا يقول به، و فرق له بأن التاء فيهما لا تلزم بخلاف أخت و بنت، لأن التاء في هنت في الوصل خاصة، و منت في الوقف خاصة، و هذا ظاهر[1]، و من هنا اختار المصنف مذهب يونس.

[النسبة إلى ما كان ثنائيا وضعا]

[٩٠٥] ﴿ ثاني ثُنائِيَّ بِلَيْنٍ ضَعِّفِ .... ﴾

إذا نسب أي ثنائي وضعاً فإن كان ثانيه حرف لين ضعف بمثله إن كان ياء أو واوا فتقول في "كَيْ" و "لَوْ": كَيَوِيّ و لَوَوِيّ، لأن "كَيْ" لما ضعف صار ك: حيٍ، و "لو" لما ضعف صار ك: دوّ.

و إن كان ألفا ضوعفت و أبدل ضعفها همزة فتقول فيما اسمه "لا": لائيٍ و إن شئت أبدلت الهمزة واوا فتقول: لاويّ.

و مفهوم قوله (بلين) أن ثانيه إذا كان حرفا صحيحا لا يجب تضعيفه و هو كذلك، فيجوز أن تقول في "كم": كَمّيٌّ بالتضعيف، و كَمِيٍ بتركه.

---

[1] في النسخة: «و ها ظاهر».

[النسبة إلى محذوف الفاء]

[٩٠٥] .... وَشِيَــةً اجْبُـرْ وَافْتَحِ الْعَيْنَ تَفِ[1]

إذا نسب لمحذوف الفاء و كانت لامه معتلة كـ: شِيَة جبر بـرد فائـه، و تفـتح عينـه مطلقـا، و يعامـل معاملة المقصور فتقول: وَشَوِيّ، هذا مذهب سيبويه.

و قال أبو الحسن ترد العين إلى سكونها الأصلي فتقول: وَشِيِيٍ.

و الصحيح الأوّل إذا به ورد السماع، و لذلك جرى في المتن عليه.

و إن كانت اللام صحيحة كـ:عدة فمفهومه أنه لا يجبر، و هو كذلك فتقول: عِدِيّ.

و ما اعتذر به ابن هشام و أبو إسحاق عن عدم ذكر الخلاصة بمحذوف العين من أنـه لا يجبـر العـين تبعا فيه إطلاق كثير من النحويين.

و الصّواب أن ذلك مقيدٌ بغير المضاعف كـ رُبَ مخفف رُبَّ، فإنه إذا سمي به و نسبت إليه جبر وجوبا فتقول: رُبِّيِّ، نص عليه سيبويه، و لم يخالفه غيره.

و أما المعتل اللام كالمُري اسم فاعل من أرى فإنه يجبر، كذا قال الدماميني رحمه الله، و الذي يظهر أنه لا وجه لرد عين المُري و هي الهمزة، بل لا وجه لجوازه، فإن قيس على شية فباطل، لأن ذلـك بقـي على حرفين ثانيهما لين، و أما هذا فعلى ثلاثة أحرف، فلا حاجة لرد الهمزة، بل يجب قلب كسرة الـراء فتحة، كما في شج، ثم قلبت الياء ألفا، ثم الألف واوا على قولهم من وجـوب رد المحـذوف يجـوز فـي الياء الوجهان المحكيان في قاض. إهـ و مثل هذا يقال في المتن.

---

(1) قوله (و شية اجبر) المراد بالشية المحذوف الفاء المعتل اللام إذ لو كان صحيح اللام لم يعد محذوفه فيقـال فـي "عدة" (عديّ) وفي "شية" (وشَوِيّ). (ابن القره داغي)

[النسبة إلى جمع التكسير]

[٩٠٦] وَ انسِبْ لِجَمْعٍ لَمْ يُصَيَّر عَلَما بِواحِدٍ[١] ....

أي: انسب له بالاتيان بواحده و النسبة إليه، لأن المقصودَ من النسبة حاصلٌ بذلك فتقول في النسبة لـ: فَرَائِض: فَرَضِيٍ، و لـ: ثَمرات: ثَمْرِيّ بالاسكان.

و مثل الجمع الغير المسمى به المثنى قبل التسمية به فكان من حقه أن ينبه عليه، فإن حمل الجمع في عبارته على اللغوي صدق باسم الجمع، و ليس بصحيح، لأنه كالمفرد كما قال الشاطبي رحمه الله، و لهذا قال في شرح العمدة: يقال في النسب إلى نساء: نِسَويّ، فترده إلى نسوة، لأن نسوة واحد نساء.

و قال ابن هشام: ليس قياس فعلة أن يجمع على فعال و لا أظن إلا أن نسوة و نساء اسما جمع.

و تحرز بقوله **(لم يصير علما)** -مضارع صير مبني للمفعول- من الجمع المسمى به ككلاب و أنمار، و كذا ما غلب كأنصار، فقولهم أصوليٍ ليس بلحن لغلبة الأصول على الفن المعروف.

و قول الخلاصة «إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِداً بِالْوَضْعِ» أحسن منه لصلاحية ما فيها، للاحتراز به عما لا واحد له من لفظه كعبادين فإنه ينسب إليه على لفظه.

[الاستغناء عن ياء النّسب]

[٩٠٦] .... وَ فاعِلٍ قَدِ انْتَمى[٢]

[٩٠٧] فِــي نِسَــبٍ وَ فَـعِــلٌ فَــعّــال ....

١- قد يستغنى سماعا عن ياءي النسب بأن يصاغ من اسم ما قصد به ذلك اسمٌ على وزن (فاعل) في غير ذي اللزوم كـ: تَامِر و لابِن و دَارِع و رَامِح[٣].

---

(١) أي: إذا أردت النسبة إلى الجمع المكسر فله حالان: إما يبقى على جمعيته فينسب إلى مفرده فتقول في كُتُب، و فَرَائِض: كِتَابِيٍ و فَرَضِيٍ. و إما يصير علما بأن تزول جمعيته بنقله إلى العلمية كـ أَنْمار: أو بالغلبة كأنصار فينصب إلى لفظ الجمع فتقول: أنمارِيّ، و أنصاريّ. (م)

(٢) أي: يُسْتَغنى عن ياء النَّسب غالباً بِصَوْغِ فاعلٍ مقصوداً به صاحب الشيء، يعني: عندنا نِيَّة هنا هي التي تُحدِّد، يعني: وزن (فَاعِل) هذا كما سبق قد يُرَاد به اسم الفاعل الذي هو دالٌّ على حدثٍ، وقد يُراد به صِفةٌ مُشبَّهة، وقد يُراد به النَّسب، ما الذي يُميِّز هذا من ذاك؟ النِّيَّة مع القرائن والسياق. (شرح ألفية للحازمي)

(٣) تَامِر و لاَبِن (أي: صاحب تَمْرٍ، وصاحب لَبَنٍ). فُلاَنٌ طَاعِمٌ كاسٍ (أي: صاحب طَعَام، وكُسْوة). (شرح الفية)

٢- و قد يغني عنهما (فَعِل) كـ نَهِر بمعنى نهاري [١].

٣- و قد يغني عنهما (فَعَّال) في ذي اللزوم بحيث يراد به صاحب شيء يزاوله لأنه من أمثلة المبالغة و التكثير، و ذلك كـ جَمَّال و حَمَّار لصاحبي الجمال و الحمير الذين يعملان عليهما، و هو كثير، فإن أريد صاحب الشيء فقط جيء بفاعل.

و مما حمل على النسب قوله تعالى ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ﴾ [فصلت: ٤٦] لأن الأكثر توجه النفي إلى القيد، و هو هنا المبالغة فيقتضي أو لم يؤول ثبوت أصل الظلم و هو محال.

و سئل السيد صدر الدين محمد عن الآية فأجاب على البديهة بجواب قال العلماء يكتب بالتبر لا بالحبر، و حاصله أن جميع صفات الله تعالى عناية الكمال، فلو كان متصفا بالكلم لكان متصفا بكثرته فنفي كثرته عنه نفي لأصله.

[شَوَاذُّ النَّسَب]

[٩٠٧] .... وَ شَـذَّ أَشْـيا قَـدْ رَوَى النُّـقَّـالُ

أي: شذ في النسب أشياء جاءت على خلاف مقتضي القواعد المتقدمة مذرواها الناقلون المؤتمنون على نقل كلام العرب، كقولهم في النسبة للبصرة: بِصريّ بكسر الباء [٢]، و إلى الدَّهرِ: دُهْرِيّ بضم الدال، و إلى حَرُوراء حَرُورِيٌّ، و إلى البحرين بَحْراني، و إلى صنعاء صَنعاني، وإلى مَرْوَ: مَرْوَزِيّ.

❊ ❊ ❊

---

[١] نَهِر أي: نهاريّ أي: عامل بالنهار. رَجُلٌ طَعِمٌ و لَبِسٌ (أي: صاحب طَعَامٍ ولِبَاسٍ).(شرح الفية)

[٢] والقياس: بَصْريّ -بفتح الباء. (تحقيق على شرح شافية)

- قولهم في النسب إلى البصرة بصرى بكسر الباء وكذلك جميع ما استشهدوا به فعلي خلاف القياس؛ فلا يقاس عليه؛ على أنهم قد قالوا: إنما كسرت الباء لأن البصرة في الأصل الحجارة الرخوة، فإذا حذفت التاء كسرت الباء فقيل بِصر، فلما نسبت إلى البصرة حذفت تاء التأنيث لياء النسب فكسرت الباء لحذف التاء، فلذلك قيل: بِصري، بكسر الباء.
(الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين)

الإمَالَة

(الإمالة) هي: أن تنحو بالفتحة إلى جهة الكسرة ، و يلزم ذلك إن كانت بعدها ألف أن تنحو بها إلى جهة الياء فهي في الحقيقة عمل واحد[١].

[شروط إمالة الألف المتطرّفة]

[٩٠٨] الْأَلِفَ الْأَخِيرَ عَنْ يا، أَوْ جُعِل   ياءً بِلا شُذُوذٍ أَوْ زَيْدٍ أَمِلْ

تعرض هنا لبيان أسباب الإمالة فذكر أن منها:

١- أن تكون الألف بدلا من ياء، و هي في الآخر [٢]، و أفهم إطلاقه أنه لا فرق بين الاسم كمَرْمى، و الفعل كرَمَى[٣]. و شمل قوله (عن ياء) الأصلية كالمثانين، و المنقلبة عن واو كمِلْهى و أعطى. و خرج بقوله (الأخير) المتوسطة، و سيأتي حكمها.

٢- و منها: أن تكون الألف الأخيرة قد جعلت ياء في بعض تصاريف الكلمة من غير شذوذ و لا زيادة [٤] كألف التأنيث المقصورة نحو: حبلى، فإنها جعلت ياء في التثنية.

و احترز بقوله (بلا شذوذ) من قلب الألف ياء في الإضافة لياء المتكلم في لغة هذيل، فإنهم يقولون في نحو "عصا": عَصِي و لغتهم شاذة، فلا إمالة لأجل ذلك. و فيه نظر كما قال الشاطبي، إذ لا يصح إطلاق الشاذ على لغة شهيرة، فالأقرب أنهم احترزوا بما ذكر وقوف بعض طيء على "عصي" بإبدال الألف ياء، و من تثنية رضى على رضيان.

---

(١) الإمَالَةُ أن يُنَحَّى بالألف نحو الياء، يعني: يأتي بالألف قُرَابة الياء: [مثل] {وَ الضُّحَى}. (شرح ألفية للحازمي)

(٢) هذا معنى قوله (الألف الأخير عن يا) و هو السبب الأول.

(٣) فالألف في "مرمى" و "رمى" منقلبة عن الياء، لأنّه مِن: رَمَى .. يرمي، حينئذٍ تُمَال هذه الألف لكونها مُبدَلة عن ياء. (شرح ألفية للحازمي)

(٤) هذا معنى قوله (أو جعل ياء بلا شذوذ أو زيد) و هو السبب الثاني من أسباب الإمالة.

و احترز بقوله (أو زَيْدِ) من رجوع الألف للياء بسبب زيادة كقولهم في التصغير (قُفَيّ)، و في التكسير (قِفِيّ) فلا إمالة لذلك. قوله (الألفَ) مفعول مقدم بـ (أَمِلْ)، و (جُعِل) عطف على متعلق الظرف أي: أمل الألف الآخرحال كونه مبدلا من ياء، أو جعل ياء، فنائب فاعل (جعل) ضمير الألف الآخر، و (أو) بمعنى الواو.

[٩٠٩] وَ أَلِفاً تَلِيهِ ها التَّأْنِيثِ ، مَــعْ بَــدَلِ عَيْــنٍ ما كَمـاض لِيَبِــعْ

[إمالة الألف قبل تاء التأنيث]

أشار بصدر البيت [١] إلى أنّ وجود هاء التأنيث لا يمنع من كون الألف في الآخر، لأن هاء التأنيث غير معتد بها، فالألف قبلها متطرفة تقديرا، و ذلك كفتاة و رماة، فتمال ألفهما.

[شروط إمالة الألف الواقعة في عين الفعل]

و أشار بما بعدُ[٢] إلى أنّ من أسباب الإمالة أن تكون الألف بدلا من عين فعل تُكْسَر فاؤه عند إسناده لتاء الفاعل[٣]، سواء كانت الألف عن ياء كباع، أو واو كخاف [٤].

بخلاف ما تضم فاؤه عند الاسناد المذكور كطال و قال، و به يعلم أن ألف طـال لا تمـال، و إن كانـت ألفه تكسر عن الإسناد لتاء المفعول، فيقيد قول الخلاصة «إلى فلت» بالإسناد للفاعل.

---

(١) أي: بقوله (و ألفا تليه ها التأنيث).

(٢) أي بقوله (مع بدل عين ما كماض ليبع).

(٣) فـ تُمال الألف إلى الياء إذا كانت واقعة في عين الفعل بالشرطين الآتيين: ١- أن تكون منقلبة عن ياء، أو واو . ٢- أن تكون فاء الفعل مكسورة على وزن (فِلْت) عند الإسناد إلى الضمير . (شرح ألفية)

(٤) فـ باع، وخاف عند إسنادهما إلى الضمير (التاء) تجوز فيهما الإمالة: فتقول: بِعْت، وخِفْتُ، وذلك لتحقق الشروط السابقة فيهما، فَعَيْنُهَما ألف وهي منقلبة عن ياء (كبَاع) ومنقلبة عن واو (كخاف) وكُسِرت فاؤهما عند الإسناد إلى الضمير (التاء) فصارت إلى وزن (فِلْت) بحذف العين . أما إذا صارت إلى وزن (فُلْت) بضم الفاء فلا إمالة فيها، نحو: قُلْت، وجُلْت، وصُمْت . (شرح ألفية)

قوله (عين) مضاف لـ (ما) الواقعة على الفعل بدليل الصلة. و التشبيه في كسر الفاء عند الإسناد المذكور. و ما في الخلاصة أصرح مما هنا، لإيهام ما هنا إرادة التشبيه في كون الألف عن ياء.

[إمالة الألف الواقعة بعد الياء]

[٩١٠] وَ تالِي يـاءٍ أَوْ بِحَرْفٍ فُصِـلا أَوْ مَعَ ها ....

من أسباب الإمالة: وقوع الألف بعد الياء متصلة بها كـ: بَيَان، أو منفصلة بحرف كـ: شيبان، أو بحرفين ثانيهما هاء كما في التسهيل كـ: أَدِرْجَيْبَها، بشرط أن لا تكون قبل الهاء ضمة احترازاً من نحو "هذا جَيْبُها"، فلا تجوز إمالتها.

قوله (و تالي ياء) عطف على ما قبلها أي: و ألفا تالي هاء، و لم يظهر فتح المنقوص للضرورة.

[إمالة الألف الواقعة قبل كسرة أو بعدها]

[٩١٠] ....أَوْ قَبْلَ كَسْرٍ أَوْ تَلا

[٩١١] تالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ ذا وَلِي أَوْ مَعَ هاءٍ ....

و منها [1]: أن تكون الألف قبل الكسرة متصلة بها كـ: مَسَاجِدَ.

و منها: أن تكون بعد كسرة منفصلة بها بحرف كـ: عِماد، أو بحرفين أولهما ساكن كـ: شِمْلال، أو كلاهما متحرك واحدهما هاء نحو: يريد أنْ يضْرِبَهَا، بشرط أن لا يضم ما قبل الهاء احترازاً من نحو: هو يضربها.

و كلام التسهيل صريحٌ في قلة إمالة نحو: درهماك، فالصواب أن لا يعد في الإمالة المتواترة، فإسقاطه أحسن مما في الخلاصة.

قوله (أو سكون) عطف على (كسر)، و (ذا) مفعول (ولي) إشارة إلى الكسر.

---

[1] أي: من أسباب الإمالة.

[مَوَانِعُ إمالة الألف]

[٩١١] ﴿ .... وَ الرَّاءُ وَ الْحَرْفُ الْعَلِيَّ ﴾

[٩١٢] ﴿ لِمُظْهِرَيْ كَسْرٍ وَ يا كَفًا وَلي حَرْفٌ عَلِيٌّ، وَ كَذا إن يُفْصَلِ ﴾

[٩١٣] ﴿ بِحَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ أَوْ قَبْلُ إذا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ لَمْ يُسَكَّنْ إثْرَ ذا ﴾

لما فرغ من أسباب الإمالة شرع يتكلم على موانعها و هي ثمانية: حروف الاستعلاء السبعة يجمعها قولك "قَظْ خُصّ ضَغْطٍ"، و الراء [غير] المكسورة.

و إنما منعت الإمالةَ لأنّ السبع الأول تستعلي إلى الحنك، فلم تمل الألف معها طلبا للمجانسة. و الراء شبهت بالمستعلية، لأنها مكررة. و التقييد بالمكسورة يعرف من كلامه الآتي.

و احترز بقوله (لِمُظْهِرَي) من المقدّرين، فلا تمنع الإمالة في "خاف" لأن الكسر مقدّرة في نفس الألف، و لا في "طاب" لأن الياء مقدّرة، و ذلك لأن السبب المقدّر موجود في نفس الألف، فهو أقوى من الظاهر، لأنه إما متقدم على الألف أو متأخر عنها.

قوله (**لمظهري**) متعلق بـ (**كفًا**)، و اللام مقوية.

ثم إن كان المانع متأخرا عن الألف فَشَرْطُ الكفّ به أن يتصل بها كـ: حاطب، أو ينفصل بحرف كـ: باسط، أو بحرفين كـ: مواثيق [١].

و إن كان [المانع] متقدما فشرطه: ١- ألّا يكون مكسورا، ٢- و لا ساكنا إثر كسرة كـطالب، احترازا من نحو طِلاب و مِطواع [٢].

و كان عليه كالخلاصة أن يقيد لمنع المتقدم بما إذا لم ينفصل كما ذكر سيبويه و غيره.

قوله (**إثر ذا**) إشارة إلى العكس الكسر المفهوم من ينكسر.

---

(١) هذا معنى قوله: (ولي حرف علي و كذا إن يفصل بحرف أو حرفين).

(٢) هذا معنى قوله (أو قبل إذا لم ينكسر أو لم يسكن إثر ذا).

[حكم الإمالة إذا اجتمعت الراء المكسورة مع أحد موانع الإمالة]

[٩١٤] ﴿ وَ كَـفَّ كَفًا كَسْـرُ رَا [1] .... ﴾

يعني: أنّ الرّاء المكسورة تمنع موانع الإمالة من اقتضاء المنع، و منها الرّاء الغير المكسورة و ذلك نحو: ﴿ عَلَى أَبْصَارِهِم ﴾ [البقرة: ٧] و نحو: ﴿ دَارُ الْقَرَارِ ﴾ [غافر: ٣٩].

و لابد من تقييده كالخلاصة بما إذا كانت الراء متأخرة عن الألف، فالمتقدمة لا أثر لها، و لهذا لم يمل أحد ﴿ وَ مِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ﴾ [الأنفال: ٦٠] ذكره الجاربردي.

و يقيدان أيضا بما إذا كان المانع متقدما على الألف، فلا تكف المتأخر كما قال السيد و الجار بردي، فلا يمال نحو طارق. و في تمثيل الأشموني به نظر.

([1]) تقدم أن حروف الاستعلاء و الراء مانعة للإمالة، ذكر هنا أنه قد يعرض لهذا المانع ما يمنعها –مانع المانع– فقال: (و كَفَّ كفّا كسر را) أي: مَنَع مانعَ الإمالة كسرُ راء مثل أبصارهم و ضارب، جاء في شرح ألفية للحازمي: الموانع من الإمالة قد يعرض لها ما يمنعها (منع المانع)، [فـ] إذا وقعت الرّاء المكسورة بعد الألف كَفَّت مانع الإمالة، سواءٌ كان حرف استعلاء، أو راء غير مكسورة، فَيُمَال نحو: (أَبْصَارِهِمْ) لو نظرنا إلى حرف الاستعلاء (الصَّاد) وقع قبل الألف إذاً: هو مانع، جاءت الرّاء بعد الألف مكسورة، منعت تأثير الصّاد في منع الإمالة فَيُمَال .. رجع إلى الأصل، كأنّها أبطلت مفعول الصّاد فلا تأثير لها، و (ضَارِب) الألف هذه تُمْنَع لوجود الضَّاد، وهي من حروف الاستعلاء، جاءت بعد الألف راء فمنعت تأثير المانع الذي هو حرف الاستعلاء. إهـ (م)

[حكم الإمالة إذا انفصلَ سَبَبُهَا ، أومَانِعُها عن الألف]

[٩١٤] ﴿ .... وَ لا تُمِل لِسَبَبِ فَصْـلٍ، وَ كـفَّ ما فُصِل [1] ﴾

لا يؤثر سبب الإمالة إلا إذا كان متصلا فلا تمال الألف في نحو "يَدي سَابُور" [2] لانفصالها عن الياء.

و قد تمال الألف للكسرة المنفصلة و إن كانت أضعف من المتصلة.

قال سيبويه رحمه الله: سمعناهم يقولون "لزيد مال" فأمالوا للكسرة؛ و شبهوه بالكلمة الواحدة، و به يعلم أن كلام المتن كالخلاصة ليس على عمومه.

و يدخل في المنفصل نحو: "لم يضربها، و أدر جيبها".

قال ابن غازي رحمه الله: مثل هذا عندهم من المتصل، فلا يناقص ما هنا ما مر.

قوله (**فصل**) بالبناء للمفعول سكنه للضرورة.

و يؤثر مانع الإمالة و إن كان منفصلا فلا تمال الألف في نحو يريد أن يضربها قبل.

و كلام المتن كالخلاصة، و قد اعترضها في التوضيح بأن نصوص النحويين مخالفة لذلك، ثم ذكر كلام ابن عصفور.

قال الشهاب: و لا يخفى أن كلام ابن عصفور ليس حجة على ابن مالك، و لا يقتضي أن نصوص النحويين بخلاف ما قال.

---

(1) اعلم أولا: أنَّ شرط تأثير السبب في حدوث الإمالة هو: أنْ يكون السبب وهو الياء، أو الكسرة من الكلمة التي فيها الألف نحو: بَيَان، ويَسَار، وكِتَاب. فإذا انفصل السبب عن الألف فلا تأثير له في حدوث الإمالة ، فلا إمالة (للألف) في قولك: لِهَذَا الرجلِ مَالٌ؛ لأن سبب الإمالة وهو الكسرة في (الرجلِ) منفصل عنها .
أما إذا انفصل المانع من الإمالة (وهو حرف الاستعلاء) عن الألف فإنه قد يُؤثّر في منع الإمالة فتمتنع الإمالة؛ فلا يُمال نحو: أتى قاسم؛ لأن حرف الاستعلاء (القاف) منع إمالة الألف في (أتى) مع أنه منفصل عنها . وهذا معنى قوله: " قد يُوجِبُه " (أي: إنّ ذلك ليس عند كل العرب) فإنّ مِن العرب مَن لا يَعْتَدّ بحرف الاستعلاء إذا جاء بعد الألف من كلمة أخرى فَيُمِيل . (شرح ألفية)

(2) فلا تُمَال ألف: سابور، للياء قبلها في قولك: رَأَيْتُ يَدَيْ سَابُور، (سابور) لا تقل الألف هنا وقعت قبلها ياء (يَدَيْ)، هنا جاء السَّبَب الياء سابق عن ألف وَفُصِل بينهما بِحرفٍ لَكنَّه في كلمة مُنفصلة، وإنَّما يكون سبباً للإمالة إذا كان في نفس الكلمة. إذاً: لا تُمَال ألف (سَابُور) للياء قبلها في كقولك: رأيت يدي سابورٍ، (يَدَي) آخره ياء، ثُمَّ قلت: سا .. وقعت الألف ثالثة باعتبار الياء . (شرح ألفية للحازمي)

[حكم إمالة الألف الخالية من سبب الإمالة]

[٩١٥] ﴿ وَ لِتَناسُـبٍ أَمِـلْ {تَلاها} [1] .... ﴾

أَخّر هذا السبب على الموانع إشارة إلى أنها لا حظ لها في كفّه، لأنّ الإمالة فيه تابعة لما قبله أو لما بعده، و لضعفه بالنسبة إلى بقية الأسباب، و لذلك لا يعتبر إلا مع فقدها، كما قال في الخلاصة «بلا داع سواه»، و أشار له الماتن بتقديم المعمول، أو في تمثيلها له بالآية إشكال لوجود غيره فيها، و هو خلف الياء للألف عند بناء الفعل للمفعول، و أجابت عنه ابن قاسم بما اعترضه في التصريح، و قال ابن غازي رحمه الله: أبعد ابن قاسم في جوابه ما شاء و انقصار بعض الفضلاء له ردّه يس رحمه الله فلينظر. و زعم الشاطبي رحمه الله أن ابن مالك لم يرد إمالة ألف {تلا} في الآية الشريفة [الشمس: ٢]، و إنما أراد إمالة فتحة تاء {تلا} لإمالة اللام و لا يخفى بُعده.

[حكم إمالة الْمَبْنِيَّات]

[٩١٥] ﴿.................................. لا ذا الْبِناءِ غَـيْـرَ «نـا» وَ لا «هـا»﴾

(لا) ناهية، و (ذا) مفعول بمقدّر أي: لا تمل ذا البناء، لأن الإمالة ضربٌ من التصريف، و لا حظ في ذلك للحروف، و لا للأسماء الغير المتمكنة.

و أما الفعل الماضي فإمالته مطردة، لأن الفعل له الأصالة في التصريف، و هذا مفهوم من قول المتن مع بدل عين ما كماض، كقول الخلاصة «و هكذا بدل عين الفعل ...» الخ، فلا يرد عليهما.

و يستثنى من نصهما ذو البناء العارض، فإنه يمال نحو "لا حبلى"، و" يا فتى".

و في استثنائهما لـ "نا" و "ها" شيء، لأنهما إن أراد أن إمالتهما شاذة فلا خصوصية لهما، فقد سمعت الإمالة شذوذا في غيرهما، كذا الإشارية، و متى، و أنى، و، بلى، و يا في النـدا، و لا فـي قـولهم (افعل هذا إمّا لا)، و إن أراد أنها مطردة فقد قال الشهاب يتأمل معنى الاطراد، فإن أريد أنه تجوز إمالتها

---

(1) أي: تمال الألف الخالية من سبب الإمالة؛ لمناسبة ألف قبلها مشتملة على سبب الإمالة، إن لم يكن هنالك سبب سواه؛ كإمالة الألف الثانية من "عمادًا، وتلا"؛ لمناسبة الألف الممالة قبلهما. (ضياء السالك)

- وقولك: (تَلاَ)، من قوله: ((وَالْقَمَرِ إِذَا تَلاهَا)) [الشمس:٢] فالألف فيه منقلبة عن واوٍ فلا حَظَّ لها في الإمالة، لكن أُمِيلت لمناسبة رؤوس الآي، وفيها ما لإمالته سببٌ نحو: ((إِذَا جَلَّاهَا)) [الشمس:٣]. (شرح ألفية للحازمي)

في غير التركيب الذي سمعا فيه فالظاهر أن هذا ثابت في كل مسموع، و الظاهر أن وزانهما في الإمالة وزان ذا الاشارية ، و متى و غيرهما مما سمع، و إن أوهمت عبارة الناظم خلافه، و إن أراد أنه لا ضعف فيه فالظاهر خلافه. إهـ .

[أسباب إمالة الفتحة]

[٩١٦] ﴿ وَ الْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ راءِ طَرَفِ أَمِلْ وَ في كَرَحْمَةِ إنْ تَقِفِ ﴾

تمال الفتحة [١] لسببين:

أحدهما: أن تكون قبل راء مكسورة نحو:﴿ تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ ﴾ [المرسلات: ٣٢]، و لا فرق بين أن تكون الفتحة في حرف استعلاء أو راء أو غيرهما.

و فهم من قوله (**قبل**) أن الفتحة لا تمال في رِمَم و القبيلة و إن كانت لا تلزم الاتصال لكنه المتبادر من الكلام فإن وجد فاصل فإن كان مكسوراً أو ساكناً غير ياء اغتفر نحو ﴿ أَشَرٌ ﴾ [القمر: ٢٥] و نحو "عمرو"، و إن كان غير ذلك منع الإمالة نحو سمر و نحو غير.

و ما ذكر من اشتراط التطرف للرّاء غير صحيح، فإن سيبويه نص على إمالة فتحة الرّاء في نحو "رأيت خَبَطَ رِيَاح". و قول يس سكت في الخلاصة عن الإمالة قبل كسر را غير متطرفة، و لا يلزم من السكوت عن شيء نفيه، لا يخفى ضعفه، لأن المفهوم معتبر لا مهمل حكمه.

و بقى عليه كالخلاصة من شروط إمالة الفتحة شرطان: أن لا تكون على ياء، و ألّا يكون بعد الرّاء حرف استعلاء، فلا تمال فتحة الياء في نحو "أعوذ بالله من قول الغِيَر، و من قبح السِّير " [٢] و لا تمال الفتحة في نحو "من الشرق" فإن كان حرف استعلاء متقدما لم يمنع، لأنّ الرّاء المكسورة تمنع المستعلى إذا وقع قبلها فيمال نحو "من الضَّرَر".

---

(١) الإمالة هي: أن تنحو بالفتحة إلى جهة الكسرة. (المهمات المفيدة)

(٢) فلا تمال الفتحة فيهما؛ لأنها على الياء. والغير جمع غيرة، وهي أحوال الدهر وأحداثه المتغيرة، والسير: جمع سيرة، وهي السنة والطريقة. (ضياء السالك)

و ثاني السببين: أن يكون قبل هاء التأنيث إلا أن الإمالة للأوّل مطلقة في الوصل و الوقف، و للثاني مقيدة بالوقف، فهم ذلك من إطلاق قوله (أَمِل) و قوله (إن تقف) فتمال الفتحة في نحو رحمَة و همَة.

و فهم من قوله (إن تقف) أن الفتحة لا تمال إذا لم تقلب التاء هاء، لأن ذلك إنّما يكون في الوصل، و لم يحتج لاستثناء الألف كما وقع في الخلاصة، لعدم اندراجها في الكلام، و نبّه على ذلك في الخلاصة لئلا يتوهم أن إمالة هاء التأنيث تُسَوِّغ إمالة الألف كما سَوَّغت إمالة الفتحة.

❊ ❊ ❊

الْوَقْفُ [1]

[الوقف على الاسم المنوَّن، و على إذن الناصبة]

[٩١٧] تَنْوينــاً إِثْرَ فَتْــحٍ اجْعَلْ أَلِفا وَقْفــاً، كَذا إِذَنَ، وَ غَيْرَهُ احْذِفــا [2]

شمل قوله (إِثْرَ فتح) فتحة إعراب نحو: رَأيتُ زيداً، و فتحة البناء نحو: إيهاً، و وَيْهاً. و شمل المقصور نحو: فتى، فتكون ألفه من التنوين، و استصحب حذف المنقلبة وصلا و وقفا، و هذا مذهب أبي الحسن و الفرّاء و المازني، و دليله أن القياس كان يقتضي الإبدال من التنوين مطلقا منع منه في الرفع و الجر و الاستثقال و هو هنا منتف، لأنّ فتحة المقصور لازمة.

و قيل: هذه الألف هي المنقلبة في الأحوال الثلاثة، و حذف التنوين، فلمّا حذف عادت الألف، و هذا مروي عن أبي عمرو، و الكسائي، و الكوفيين.

و قيل: يعتبر بالصّحيح، فالألف في النصب بدل التنوين، و في الرفع و الجر بدل من لام الكلمة، و هو مذهب سيبويه و معظم النحويين.

و أشار بقوله (كذا إذن) إلى أن نونها شبيهة بالتنوين مع أنها إثر الفتح فتبدل في الوقف ألفا [3]، و هذا رأي الجمهور. و قيل تقر نونها لأنها بمنزلة "لن". و في صنيعه إشارة إلى أن مسألة إلحاق "إذن" بالمنون المفتوح و عدم الفصل بينهما بمسألة صلة الضمير أليق.

قوله (و غيره) أي غير التنوين الكائن إثر الفتح و هو الكائن إثر الضم أو الكسر. و سبب ذلك قصد التخفيف.

---

(١) الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة. (شرح الأشموني)

(٢) أي: إذا وقفت على اسم منون، وكان التنوين بعد فتحة فأبدله ألفًا في الوقف؛ واحذفه إذا وقع بعد غير الفتح "وهو الضم والكسر"، وسكن ما قبله. (ضياء السالك)

- إذا كان الاسم منوناً فله حالتان: ١- أن يكون التنوين واقعا بعد فتحة . ٢- أن يكون التنوين واقعا بعد ضمة، أو كسرة . فإن كان واقعا بعد فتحة أُبْدِل التنوين ألفا نحو: رأيت زيدًا ، أما إن كان التنوين واقعا بعد ضمة، أوكسرة حُذِف التنوين ، وسُكِّن ما قبله، كقولك في: جاء، ومررت:، ومررت بِزَيْدْ. (شرح الفية)

- أشار الناظم إلى الأول بقوله (تنوينا إثر فتح اجعل ألفا). و إلى الثاني بقوله (و غيره احذفا). (م)

(٣) تقول في الوقف: إذَا.

[الوقف على هاء الضمير]

[٩١٨] ﴿ وَ صِلَةَ الْمُضْمَرِ لا فَتْحاً[1] .... ﴾

(و صلةَ المضمر) عطف على (غيرَه) أي: و احذف صلة المضمر لا في حال الفتح، فـ (فتحا) نصب على نزع الخافض، فتقف في نحو رَأَيْتُهُ و مَرَرْتُ بِهِ بالاسكان، إلا في الضرورة، فقد تثبت الصلة كما في الخلاصة، و الفرق بين الفتح و غيره الخفة و الثقل.

[الوقف على المنقوص]

[٩١٨] ﴿ .... وَ يا مُنَـوَّنِ الْمَنْقُـوصِ لا نَصْباً عَيَا ﴾

[٩١٩] ﴿ و غَيْرَهُ اثْبِتِ، وَ عَكْسٌ جا .... ﴾

(و يَا) عطف على (غيرَه) أيضا، و (منون) مضاف للمنقوص إضافة صفة لموصوف، أي: و احذف ياء المنقوص المنون لا في حالة النصب، فتقف بالحذف في نحو "هذا قاضْ" و "مررت بقاضْ"، و بالإثبات في نحو "رأيت قاضِيا". قوله (عَيَا) أمر من وعى يعي[2] أسنده لألف الاثنين على حد قوله (دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ) و هو كثير.

قوله (و غيرَه) مفعول مقدم بـ (اثبت)، و الضمير لمنون المنقوص، فتقف بالاثبات في نحو "هذا القاضي"، و "مررت بالقاضي".

و قد تثبت الياء في الوقف على المنون كقراءة ابن كثير ﴿ وَ لِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي ﴾ [الرعد:٧]. و تحذف في الوقف على غير المنون فتقول: "هذا القاضي' و "مرررت بالقاضي". و هذا معنى قوله (و عكس جا).

---

(١) إذا وُقِف على هاء الضمير، فإن كانت الهاء مضمومة، أو مكسورة حُذِفت صلتها ووُقف على الهاء ساكنة، فمثال المضمومة: رأيتُهُ، ومثال المكسورة: مررتُ بِهِ، فعند الوقف تُسَكَّن الهاء؛ فتقول: رأيتُهْ، ومررتُ بِهْ، وتحذف صلتها التي هي (الواو، والياء) لأنهما يلفظان: رأيتُهُو، ومررت بِهِي. أما إن كانت الهاء مفتوحة وُقِف على صلتها (الألف) ولم تُحذف، نحو: رأيتُهَا . (شرح ألفية)

(٢) (عيا) أي: احفظه أمر من وعى يعي، دخلت عليه نون التوكيد الخفيفة فرد المحذوف ثم أبدلت النون ألفا للوقف و هو تميم للبيت. (المنح الحميدة)

و يجب أن يعلم أن الضمير في قوله (و غيرَه اثبت) راجع لمنون المنقوص لا بقيد قوله (لا نصبا)، فغير المنون إذا كان منصوبا تثبت ياؤه ساكنة.

قال في قول الخلاصة «وَ غَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ» للعهد و المعهد ذو التنوين بقيده و هو قوله «ما لَم ينصبْ» لكن لا يعلم من كلامهما حكمه على التعيين، و هو تعيين الاثبات، خلافا للشيخ يس، و مع هذا فصنيعها أسلم مما هنا، لأن الضمير في قوله (و غيرَه اثبت) إن جعل لمنون المنقوص لا بقيد قوله (لا نصبا) كما شرحنا عليه ليدخل المنصوب أوهم أن قوله (و عكس جا) راجع إلى صورته، لأنه من جملة ما اندرج في الكلام، و إن جعل له بقيد قوله (لا نصبا) أوهم أن المنصوب لا يثبت له أصل الحكم -و الله أعلم-.

[الوقف على المنقوص إذا حذف عينه أو فائه]

[٩١٩] .... وَ فِي نَحْـوِ مُرٍ اليا رُدَّ حَتْماً وَ يَفـي[1]

يريد أن ما تقدم في المنون مقيد بما إذا لم يكن محذوف العين كـ "مُر" -اسم فاعل من أرى- فإن كان كذلك تعين رد الياء له في الوقف، و إلا لزم الاجحاف ببقائه على أصل واحد.

و دخل في نحو محذوف الفا "وفى" مضارع "يفي" إذا سمي به، فإنه حينئذ من المنقوص فيجب ردّ يائه وقفا لما تقدم.

قوله (و في نحو) متعلق بـ (رُدَّ) بصيغة الأمر، و (اليا) مفعول مقدم بـ رُدَّ، و (مُر) بغير تنوين للوزن، و (يفي) تميم.

[1] أي: إذا كان المنقوص المنون محذوف العين نحو: "مُر" أو محذوف الفاء نحو "يَفِي" وجب إثبات الياء عند الوقف، فتقول: هذا مُرِي، و هذا يَفِي باثبات الياء. (م)

[الوقف على مُتَحَرِّك الآخِر]

[٩٢٠] ﴿ وَ غَيْرَ ها مُحَرَّكاً سَكِّنْ وَ رُمْ تَحْرِيكَهُ أَوِ اشْمِمِ الَّذي تَضُمّ ﴾

[٩٢١] ﴿ أَوْ غَيْرَ هَمْزٍ وَ عَليلٍ ضَعُفِ بَعْدَ مُحَرَّكٍ أَوِ انْقُلْهُ تَفِ ﴾

[٩٢٢] ﴿ لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ جَاز، فَإِنْ يَعْدَمْ نَظيرٌ لا، وَ فِي الْهَمْزِ يَعِنّ ﴾

[٩٢٣] ﴿ وَ مِن سِوَى الْمَهْمُوزِ فَتْحٌ ما نُقِل .... ﴾

(و غير ها محركا سكن) أشار إلى أنه يجوز في الوقف على المتحرك خمسة أوجه[1]:

١- أولها: الاسكان و هو ظاهر. و (ها) في كلامه ليست ضميرا، و لا مرادا لفظها، و إنما المراد هاء التأنيث، فالتصريح بالمضاف إليه كما مر في الخلاصة أوضح[2] على أن الأولى أن يقال بتاء التأنيث، لأنّ الكلام فيما يراد الوقف عليه لا في الموقوف عليه بالفعل، و التاء إنما تصير هاء في الوقف، و تحرز بذلك من تاء التأنيث، فإنه لا يجوز في الوقف عليها إلا الإسكان. قوله (محركا) حال من (غير)، و فيه مجيء الحال من المضاف بدون شرطه.

و بقي عليه كالخلاصة تقييد الحركة بغير العارضة احترازا من نحو ﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ ﴾ [القمر:١]، فإنه لا يوقف عليه إلا بالاسكان كما في العمدة و شرحها.

و لم يستثن ميم الجمع لوضوح أمرها، فإن من سكنها في الوصل لا روم و لا إشمام عنده في الوقف، و من ضَمّها و وصلها بواو فكذلك، لأنه في الوقف يحذف الواو، فالميم ليست آخرا، و من ضمها وصلا بغير واو فقياسه اجازتهما وقفا.

٢- (و رم تحريكه) [3] الروم هو إخفاء الصوت بالحركة من غير أن يذهب الصوت راسما، و يكون في جميع الحركات، و لذا عبر بمطلق التحريك.

---

(١) الاسم المتحرّك الآخر إما أن يكون آخره هاء التأنيث ، أوغيرها . فإن كان آخره غير (هاء التأنيث) ففي الوقف عليه خمسة أوجه: أحدها: التسكين نحو : هذا طالبْ ، و هذا مُعلّمْ . (شرح ألفية بتغيير)

(٢) صرح ابن مالك في ألفيته بالمضاف إليه فقال: "و غيرها التأنيث" الخ.

(٣) أي: ثانيها: الرَّوم.

٣- **(أو اشمم الذي يضم)** [1] المراد بالاشمام الإشارة بالشفتين إلى الحركة و لا يكون إلا في الضمة كما أفهمه كلامه، و سواء في ذلك ضمة البناء و الإعراب. قال الجاربردي: و اشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأت العضو للنطق. إهـ فقوله **(أو اشمم الذي بضم)** أي: الحرف المضموم أحسن من قول الخلاصة «أو اشمم الضمة».

٤- **(أو غير همز و عليل ضعف بعد محرك)** [2] التضعيف هو تشديد الحرف الموقوف عليه، و له شروط ثلاثة:

أولها: ألّا يكون همزة احترازا من نبأ للاستثقال.

ثانيها: ألّا يكون حرف علة احترازا من نحو سرو و لقي، لذلك.

ثالثها: أن يكون بعد متحرك احترازا من بكْر.

و قال ابن هشام: لا يمتنع عندي وسوط، لأن تضعيف الذي بعدهن يجعلهم من باب الطامة و خويصة، فإن قيل المدغم فيه ثم متحرك، قلت: هذا نظير ثمود لو وقف عليه. إهـ

و بقي شرط، و هو ألّا يكون منصوبا منونا في أشهر اللغات، و أما قوله (لقد خَشِيتُ أنْ أرَى جَدَبَّا ...) فضرورة. و قال ابن القاسم: قد لا يحتاج إلى هذا الشرط، لأن المنصوب المنون إذا أبدل تنوينه ألفا لم يكن الحرف الذي قبل الألف موقوفا عليه حينئذ بل الموقوف عليه إنما هو الألف، و الكلام في أحكام الموقوف عليه.إهـ

قلت: فيه نظر فإن الكلام فيما يراد الوقف عليه بالفعل كما تقدم و الألف لا وجود لها إلا حين الوقف بالفعل.

---

(1) أي: ثالثها: الإشمام.

(2) رابعها: التّضعيف ، وهو : تَشْدِيد وتضعيف الحرف الموقوف عليه ، نحو: الْجَمَلْ ؛ فتقول : الجمَلّ (بتشديد اللام) . (شرح ألفية)

٥- **(وَ انْقُلْهُ تَفِي [١] لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ جَازٍ، فَإِنْ يَعْدُمْ نَظِيرٌ لا، وَ فِي الْهَمْزِ يَعِنّ وَ مِن سِوَى الْمَهْمُوزِ فَتْحٌ ما نُقِل)** النقل: هو تحويل حركة الحرف إلى الساكن قبله و له ثلاثة شروط:

أولها: أن يكون الساكن مما لا يمتنع تحريكه، سواء كان الامتناع للتعذر كما في الألف نحو دار، و المدغم نحو الجد، أو للاستثقال كما في الواو و الياء نحو: قول و بيع، و هذا معنى قوله **(تحريكه جاز)**.

و ثانيها: أن لا يوجب عدم النظير في غير المهموز، فلا يجوز في نحو "هذا بِشُر" لما يلزم عليه من بناء فِعُل و هو مهمل، و لا في نحو "انتفعت ببُسر" لما يلزم من بناء فُعِل و هو مهمل، أو نادر، و يجوز في المهموز لاستثقال، و الضمة في الهمزة هذا ردُء، و مررت ببطء، و هذا معنى قوله **(فإن يعدم نظير ..)** الخ [٢].

و ثالثها: أن لا تكون الحركة فتحة في غير المهموز أيضا على رأي البصريين، فلا يجوز عندهم نحو: رأيت البَكَرْ أو بَكَرًا [٣]، و ذلك لأن الضمة و الكسرة قويتان فحافظ أهل هذه اللغة عليهما، و الفتحة ضعيفة فاعتبروا حذفها قاله الجار بردي. و قيل: إن المفتوح إن كان منونا من النقل فيه حذف ألف التنوين، و حمل عليه غير المنون، و فيه أن الكلام كما مر فيما يراد الوقف عليه لا في الموقوف عليه بالفعل. و أيضا هذه لغات متعددة، فلا يكون الوقف عند أهل هذه مفرعا عن الأولى. و قيل غير هذا مما معترض. و يجوز في نحو رأيت الخَبْء لثقل الهمزة، و أجاز ذلك الكوفيون في غير المهموز أيضا و هو معنى قوله **(و من سوى المهموز)**.

---

(١) خامسها: النَّقل، فتقول في نحو: هذا بَكْرْ : هذا بَكُر ، بنقل ضمة الرفع التي وتقول في الجر: مررت بِبَكِر. (شرح ألفية)

(٢) متى أَدَّى النقل إلى أنْ تصير الكلمة على وَزْن غير موجود في كلام العرب امتنع النّقل، إلا إنْ كان الحرف الأخير همزة فيجوز، فإذا أردت الوقف على قولك: هذا العِلْمُ، يمتنع أن تقول: هذا العِلُمْ؛ لأن وزن (فِعُل) لا نظير له في العربية، أما إذا قلت: هذا الرِّدُءْ، فجائز؛ لأن آخره همزة؛ واغْتُفِرَ ذلك في الهمزة لِثِقَلِها. (شرح ألفية)

(٣) هذا بنقل حركة الراء إلى الكاف.

[الوقف على الاسم المختوم بالتاء]

[٩٢٣] وَتا تَأْنِيثٍ لَدَى اسْمٍ ها جُعِل ....

[٩٢٤] لا إنْ تَلَتْ لِساكِنٍ صَحَّ [١] وَقَلّ فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَشِبْهِهِ [٢].....

احترز بإضافة (تا) لـ (تأنيث) من تاء غيره.

و بقوله (لدى اسم) من تاء تأنيث الفعل، فإنهما لا تغيران [٣].

و بقوله (لا إن تلت ..) الخ من تاء أخت و بنت، بناء على قول غير يونس أنها للتأنيث، و ما في التوضيح من الاحتراز عنها مع ارتضائه في باب النسب قول يونس ليس كما ينبغي.

و دخل في كلامه ما قبله متحرك نحو رَحْمَة، و ما قبله ساكن غير صحيح و ليس إلا الألف نحو الصلاة، و دخل فيه المفرد كما سبق و جمع التصحيح و شبهه، إلا أن ذلك في الأخيرين قليل كقول بعضهم: (دَفْنُ البَنَاه مِنَ المَكْرُمَاه) [٤] و نحو: هياه، و هذا معنى قوله (و قلّ...) الخ.

---

[١] أي: إذا وقف على اسم فيه تاء التأنيث، و لم يكن قبلها ساكن صحيح، بأن كان ما قبلها متحركًا أو ساكنًا معتلا بالألف، وقف عليه بالهاء، نحو: فَاطِمَهْ، وحَمْزَهْ، وفتَاهْ ؛ لأن ما قبل التاء في (فاطمَة، وحمزَة) غير ساكن، وفي (فتاة) حرف عِلّه. و إن كان ما قبلها ساكنًا صحيحا وقف عليه بالتاء نحو: بِنْتْ، وأُخْتْ. (ضياء السالك+ و شرح ألفية)

[٢] أما إن كان الاسم جمع تصحيح، أو شِبهه وُقف عليه بالتاء. فمثال الجمع: هِنْدَاتْ وفَاطِمَاتْ، ومثال شبه الجمع: هَيْهَاتْ، وأُوْلاَتْ، ويقل الوقف عليها بالهاء، نحو: هنداهْ، وفاطماهْ، وهيهاهْ، وأُوْلاَهْ. (شرح ألفية)

[٣] نحو: قَامَتْ، و هذا يُوقَفُ عليه بالتاء ساكنة، كما رأيت. (شرح ألفية)

[٤] يعني: دَفْنُ البَنَاتِ مِنَ المَكْرُمَات – في الجاهلية هذا انتبهوا! – قلَب التاء هاءً. (شرح حازمي)

[مواضع زيادة هَاء السَّكْت في الوقف]

[٩٢٤] ﴿ .... وَ الْـمُعَلّ ﴾

[٩٢٥] ﴿ يُوصَلْ بِهَا السَّكْتِ بِحَذْفِ اللَّامِ وَ لَيْسَ فِي الثُّلاثِ ذا الْتِزامِ ﴾

[٩٢٦] ﴿ وَ ما فِي الْاِسْتِفْهامِ إِنْ جُرَّتْ كَذا بِالْحَرْفِ وَ الْزِمْ إِنْ بِالْاِسْمِ انْجَرَّ ذا ﴾

[٩٢٧] ﴿ وَ وَصْلَها بِذي بِناءٍ لَزِما أَجِزْ .... ﴾

من عوارض الوقف اجتلاب هاء السكت و يكون ذلك في ثلاثة أشياء:

أحدها: الفعل المعتل المحذوف الآخر للجزم نحو: لَمْ يُعْطِه، أو للبناء نحو أَعْطِه [١]، و ذلك جائزٌ لا واجب إلا فيما بقى على حرفٍ واحدٍ كالأمر من وفى و وقى، أوِ على حرفين أحدهما زائد كمضارعهما المجزوم، و زاد ابن هشام وجوبهما في الثاني بالاجماع على تركها في الوقف على المراد و لم تف. قوله **(يوصل)** خبر **(المعل)** سكنه للضرورة ، و **(بها السكت)** متعلق به، و **(بحذف اللام)** حال من **(المعل)**.

و مفهوم قوله **(و ليس ..)** الخ أنه ملتزمٌ مع ما بقى على حرفٍ أو حرفين سواء كان من محذوف الفاء كما مر أو العين كـ: ره و لم يره [٢] .

ثانيها: ما الاستفهامية إذا جُرَّت و هو معنى قوله **(و ما في الاستفهام إن جرت كذا بالحرف و الزم إن بالاسم انجرّ ذا)** احترز من الموصولة و الشرطية فإنهما لا تلحقهما الهاء.

و احترز بقوله **(جرت)** من المرفوعة و المنصوبة، فلا تلحقهما.

و الإشارة راجعةٌ لقوله **(يوصل بها السكت)** أي بعد حذف ألفها. و كان من حقه أن ينبه على ذلك.

---

(١) أصلهما: لم يعط و أعط.

(٢) إذا كان الفعل المعتل الذي حذف آخره قد بَقِي على حرف واحد، نحو: عِ، وقِ، أو بقي على حرفين أحدهما زائد، نحو: لم يَعِ، ولم يَقِ، فحينئذ يجب زيادة هاء السّكت؛ فتقول: عِهْ، وقِهْ، ولم يَعِهْ، ولم يَقِهْ (والحرف الزائد هو حرف المضارعة) . (شرح ألفية)

و قوله (بالحرف) متعلق بقوله (جرت) احترز من المجرورة بالاسم، فإنها لا تحذف ألفها، و لا تلحقها الهاء، و الفرق أنّ الحرف لعدم استقلاله كالجزء منها، فلم يلزم من حذف ألفها و عدم لحاق الهاء لها بقاؤها على حرف واحد، بخلاف المجرورة بالاسم المستقل، فلذا إذا حذفت ألفها وجب لحاق الهاء لها، و هذا معنى قوله (و الزم) أي الهاء اى بالاسم (انجر ذا) أي لفظ ما.

و في نسخة (للحذف و الزم...) الخ فيكون المعنى: و ما في الاستفهام إن جرت توصل بها الهاء لأجل حذف ألفها و بقائها على حرف واحد في الحقيقة، و يفهم عدم لزوم الهاء مع المنجرة بالحرف من قوله (و الزم ...) الخ.

ثالثها: ما بني على حركة بناء لازماً و هو معنى قوله (و وصلها بذي بناء لزما أجز) أي: أجز وصل هاء السكت بما بني لازما، فخرج بـ (ذي بناء) المعرب، فإنها لا تلحقه [1].

و خرج بقوله (لزما) جائز البناء كاسم لا، و المنادى، و ما قطع عن الإضافة، فإنّ بنائها جائزٌ ملتزم، لا لازم أي: واجب، فلا تلحقه، و شذ قول الشاعر(... أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ و أُضْحَى مِنْ عَلُهْ).

و كان من حقه أن يتحرز عن المبني على السكون، لكنه تركه لوضوحه.

و كان من حقه أن يتحرز عن الفعل الماضي، فإن بنائه و إن كان لازماً فحركته شبيهة بحركة الإعراب، لأن الماضي إنما بني على حركة لشبهه بالمضارع المعرب، فلا تلحقه هاء السكت على الصحيح، و هو مذهب سيبويه و الجمهور، و اختيار ابن مالك، فكان من حقه أن يستثنيه في الخلاصة، كما استثناه في الكافية، حيث قال:

و وصل ذي الهاء أجز في كلِّ ما حرِّك تحريك بناءٍ لزما

ما لم يكن المبني فعلا ماضيا، و مثال ما توفرت فيه الشروط قوله:

---

(١) يجوز أن تقول في: كيفَ، وأينَ: كَيْفَهْ، وأَيْنَهْ ؟ لأن حركتهما حركة بناء لازم، فهما اسمان مبنيان في الأصل، ومثلها في الضمائر: هُوَ، وهِيَ؛ تقول: هُوَهْ، وهِيَهْ . (شرح ألفية)

إذا مــا تَرَعْــرَعَ فينـــا الغُلامْ   فمـــا إنْ يُقـــالُ لـــهُ مَـــنْ هُوَهْ؟ [١]

[حكم إعطاء الوَصْل حكم الوَقف]

[٩٢٧] ....وَ وَصْلٌ جا كَوَقْفٍ رُبَّما

أي: ربّما جاء في كلامهم الوصل كالوقف [٢].

و فهم من إطلاقه أن ذلك غير مختص بالشعر، فمنه في النثر﴿ فَبِهُدَاهُمْ اقْتَدِهْ قُلْ ﴾ [الأنعام: ٩٠]، و منه في النظم قوله (... مِثْلُ الحُرِيقِ وَافَـقَ القَصَـبَّا) [٣] فشـدد الـلام مـع وصـلها بحـرف الإطـلاق و المسوغ للإبتداء بوصل التخصيص المعنوي أي وصل كلمة بغيرها و الإفادة كافية.

❊ ❊ ❊

([١]) المعنى: إذا بلغ الصبي من الحلم، لا يسأله أحد عن نفسه؛ لأنه يشتهر ويعرف له شأنه وقدره في المجتمـع الـذي يعيش فيه. الشاهد: في "هوه" حيث لحقت هاء السكت الضمير؛ لتبقى حركة البناء، وهي الفتحة علـى حالهـا؛ كمـا لحقت "سلطانيه وماليه" على لغة فتح ياء المتكلم. (ضياء السالك)

([٢]) و ذلك بأنْ تُسَكّن آخر كلمة تستحق الإعراب في كلام مُتَّصل بعضه ببعض في النطق، نحو: "حضرَ المعلّمْ يبتسـمُ لطلابِه "(بتسكين المعلم) مع أنّ الكلام متصل بعضه ببعض في النطق. (شرح ألفية)

([٣]) الشاهد فيه (القَصَبَّا) فقـد شـدَّد الحـرف الأخيـر (الباء)كأنـه وقـف عليـه بالتضـعيف مـع أنَّ (البـاء) موصـولة بحرف الإطـلاق (الألـف) ولا داعـي لتضـعيف البـاء؛ لأنـه لـيس الحـرف الأخيـر؛ ولـذلك نقـول: إنـه وصـل بنيـة الوقف . (شرح الفية)

﴿ خَاتِمَةٌ ﴾

(خاتمة) لكتاب الأبنية في زيادة همزة الوصل، و قدّمها على التصريف، لأنه قيّده بالإعلالي، فهي مقدّمة على هذا النوع، لأنّ مبحثها خارجٌ عنه، و ليست مقدمة على مطلق التصريف الذي مبحثها منه، فإن مبحث الأبنية المختوم بها من حيث هو منه.

[زيادة همزة الوَصْل]

[٩٢٨] ﴿ الْإبْـتِدا بِساكِـنٍ لا يُـمْكِـنُ فَجِيءْ بِهَمْزِ الْوَصْلِ في ما يَسْكُنُ ﴾

الابتدا بالساكن محال في جميع اللغات [1]، كما قال ابن جني، و أبو البقاء، و اختار الكافيجي اختصاص عدم الإمكان بالألف، و أن ذلك ممكن في غيرها، و وجهه أن التلفظ بالحركة إنما يحصل بعد التلفظ بالحرف و توقيف الشيء على ما يحصل بعده محال، و جوابه منع البعدية بل الحركة مع الحرف، و قد أجمعوا على أن الواو و الياء تقلبان ألفاً، لتحركهما، فلو كانت الحركة بعد الحرف لما قلبتا، و بالجملة فالحركة أو السكون اي أحدهما للحرف كالعرض للذات، فلا يتعقل الحرف عارياً عنهما، فالقول بصحة الابتداء بالساكن مكابرة وإنكار المحسوس، و لا شاهد كالتجربة.

و المراد بالابتداء الأخذ في النطق بعد الصمت لا الأخذ في النطق بالحرف بعد ذهاب الذي قبله كما توهم بعضهم، فالزم وقوع الابتدا بالساكن ، فتقول حينئذ: إن كان أول الكلمة متحركا فظاهر، وإلا احتيج إلى اجتلاب همزة الوصل للمتوصل للنطق بالساكن، و هذا معنى الشطر الثاني.

و قد علم وجه تسمية هذه الهمزة بهذا الاسم، و لذلك سماها الخليل سلم اللسان، و لا يرد نحو ﴿ لَهْوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾ [الحج: ٥٨]، ﴿ لهي الْحَيَوَان ﴾ [العنكبوت ٦٤]، ﴿ فَهْيَ كَالْحِجَارَة ﴾ [البقرة: ٧٤] بسكون الهاء مع عدم همزة الوصل قبلها، لأن السكون عارض، و الحرف المتقدم كالجزء مما دخل عليه.

و ما أفاده المتن من وجوب الاتيان بها مع الساكن مستفاد من الخلاصة لوضوح أنه إذا ابتدىء بها فلابد منها، و لو أسقطت لم يصدق أنه ابتدئ بها، بخلاف ما أفادته الخلاصة من الحصر، فإنه لا يستفاد

---

(1) لعل المراد (بجميع اللغات) جميع لهجات العرب، و إلا فإن هناك لغات كثيرة، يجوز فيها الابتداء بالساكن مثل بْروا و بْرا في اللغة الكردية، و سْتار "star"في اللغة الانكليزية و غيرهما. (محمد الگزنی)

من المتن، فإن وجوبها مع الساكن كما اقتضاه الأمر لا يقتضي امتناعها مع غيره، نعم علة الاتيان بها ذلك التي أرشد لها الكلام تقتضي أنها مع المتحرك مستغنى عنها، فيكون الاتيان بها إذ ذاك لغوا و هو ممتنع.

[مواضع همزة الوصل]

[٩٢٩] ﴿ كَالْمَاضِي وَ الْمَصْدَرِ و الأمرِ لِما فَوْقَ رُباعٍ وَ كَأَمْرِ انْتَمى ﴾

[٩٣٠] ﴿ إلى الثُّلاثِيِّ .... ﴾

مواضعها المقيسة أربعة لا زائد عليها، و المتن لا ينقضي الانحصار فيها و إن لم يقتض عدمه، بخلاف الخلاصة، فإن الضمير في عبارتها عائد على همز الوصل، فتفهم أن الجنس كله إنما هو لهذه المواضع على سبيل القياس كقولك: الكرم لزيد، و الشجاعة لعمرو، و الحمد لله.

الاول: الماضي الخماسي و السداسي كـ: اِنجلى و اِستخرج.

الثاني: مصدرهما كـ: الاِنجلاء و الاِستخراج.

الثالث: أمرهما كـ: اِنجل و اِستخرج.

الرابع: أمر الثلاثي كـ: اِعلم و اُشكر، و هذا ما لم تعتل فاء مضارعه أو عينه و إلا لم يحتج إليها نحو عِدْ و قُلْ.

[دخول همزة الوصل على الحروف]

[٩٣٠] ﴿ .... وَ أَلْ وَ يُبْدَلُ مَـدّاً فِي الْإِسْتِفْهامِ أَوْ يُسَهَّلُ [1] ﴾

لم تدخل همزة الوصل على شيء من الحروف سوى (أل) فلا نظير لها في ذلك، و هذا أي عدم النظير من جملة ما رجح به مذهب الخليل أنها همزة قطع.

و إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل لم يحذف الأولى، لأنها لمعنىً، فيفوت بفواتها، و لا الثانية، لأن حذفها يوقع في التباس الاستفهام بالخبر، بل تبدل ألفا أو تسهل نحو﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ ﴾

[1] إذا دخلت همزة الاستفهام على (أل) وَجب أحد وجهين: ١- إبدال همزة الوصل ألفا - وهذا هو الأرجح-. ٢- تسهيل همزة الوصل (أي: نُطقها بين الهمزة، والألف المقصورة). (شرح ألفية) .

[الْأَنْعَام: ١٤٣]، و الإبدال أرجح، و هذا إنما هو إذا كانت همزة الوصل مفتوحة، فإن كانت مكسورة نحو: ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ ﴾ [الصافات: ١٥٣]، أو مضمومة نحو "أضطر الرجل" سقطت ، لأنه لا لبس، و هذا الحكم أعني جواز الوجهين في المفتوحة لا يختص بهمزة أل، و قد نصوا على جوازها، و كلام المتن كالخلاصة، و الكافية يوهم الاختصاص، و المتن أقوى أيها من الخلاصة، لذكره الجواز قبل أيمن، و كلام الكافية كالصريح في الاختصاص.

[بعض الأسماء التي وردت فيها همزة الوصل سَمَاعاً]

[٩٣١] ﴿ وَ أَيْمُنِ اسْمِ اسْتِ ابْنِ ابْنَمِ وَ اثْنَيْنِ وَ امْرَئٍ وَ تَأْنِيثٍ نُمي ﴾

دخولها في هذه الأسماء مسموع لا يقاس عليه و هو عشرة:

أولها: (أَيْمُن) فإنه عند البصريين مفرد، على وزن أَفْعُل لمجيئه في المفردات نحو آجر و آنك و هو الرصاص المذاب، خلافا للكوفيين في قولهم إنه جمع يمين، لأن أفعلا لم يجيء في الاحاد، و آجر و آنك أعجميان، و يشهد للبصريين مجيء الكسر في همزته و حذفها نثرا في قول سيدنا عروة بن الزبير: "أيمنك لَئِن ابْتليت لقد عافيت" و تصرفهم فيه بحذف بعضه، و ذلك في الجموع غير معروف.

ثانيهما: (اسْمٌ) أصله عند البصريين سُمُوٌ، فحذفت لامه لاستثقال الحركة عليها، و نقل سكون الميم للسين لتتعاقب الحركات على الميم، و اجتلبت همزة الوصل. و ذهب الكوفييون إلى أن أصله وَسْمٌ، فحذفت الفاء و جيء بالهمزة، و رُدَّ يتكسر على أسماء و تصغيره على سُمي[1].

ثالثها: (اسْتٌ) أصله: سَتَه كجَمَل، لجمعه على أستاه.

رابعها: (ابْنٌ) أصله: بَنُو كجمل لقولهم: أبناء، ثم أعل بحذف اللام و إسكان الأول و جيء بالهمزة.

خامسها: (ابْنَمٌ) بمعنى ابن، و الميم زائدة للتأكيد و المبالغة، كما في زرقم بمعنى الأزرق، و ليست بدلا من اللام، و إلا لكانت في حكم الثابتة، فلا يحتاج إلى الهمزة.

---

(١) و الكوفيون يَقُولُونَ أَصله وسم من السمة حذفت فاؤه ورد بِأَن جمعه أَسمَاء و تصغيره سُمي وَ لَو كَانَ كَمَا قَالُوا لَكَانَ أوساما و وسيما لِأَن التصغير و التكسير يردان الْأَشْيَاء إِلَى أُصُولهَا. (همع الهوامع)

سادسها (اثْنان) أصله: ثَنَيان كـ جَمَلان، لقولهم في النسب "ثَنَوي"، بفتحتين، و لو كانت الثاء مضمومة أو مكسورة لظهر ذلك في النسبة، و لو كانت السين ساكنة لقالوا: ثنتين بالاسكان، ثم حذفت اللام و سكنت الثاء و جيء بالهمزة.

سابعها: (امرؤ) و هو اسم تام، لكن لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها إلى الساكن قبلها مع الالف و اللام أجرى مجرى "ابن".

ثامنها: (ابنة). **تاسعها:** (اثنتان). **عاشرها:** (امراة). و الكلام فيها كمذاكرتها. و إليه أشار بقوله **(و تأنيث)**. و نبّه بقوله **(نُمي)** على أن دخولها في هذه الأسماء منقول لا يقاس.

[حركة همزة الوصل]

[٩٣٢] ﴿ مَكْسُورَةً إلّا بِأَيْمُنِ وَ أَلْ فَفُتِحَتْ وَ اضْمُمْ بِضَمٍّ اتَّصَل ﴾

مذهب البصريين أن أصل حركة همزة الوصل الكسرة.

و فتحت للتخفيف في موضعين: ١- حرف التعريف. ٢- و أيمن.

و ضمت للاتباع قبل ضمة أصلية موجودة نحو: أُسْكُن، أو مقدّرة نحو أُغْزي يا هند، فإن أصله أغزُوي، بخلاف ما ضمه عارض نحو: اِرمُوا، فإن أصله اِرْمِيوا، فتكسر همزته.

و ضمت في نحو أُنطلق بالبناء للمفعول، لأن ضمة وسطه أصلية بالنسبة إلى هذا البناء، و إن كان البناء كله عارضا.

قوله **(مكسورةٌ)** خبر لمبتدأ مضمر، أو حال من همز الوصل.

❊ ❊ ❊

الكتاب السابع

في التصريف

- الاشتقاق
- الميزان الصرفي
- الحذف
- الإبدال
- النقل
- الادغام
- الخط
- رسم المصحف

❏ الكِتابُ السَّابِعُ في التَّصْرِيفِ الإعْلالِي[1]

نبّه بقوله (الإعلالي) على أن المراد هنا نوع خاص من التصريف، و إلا فما تقدم من التكسير و التصغير و نحوهما من مطلق التصريف.

[بيان ما يقبل التصريف و ما لا يقبل]

[٩٣٣] غَيْرَ حُرُوفٍ وَ شَبِيهِ صَرِّفِ وَ غَيْرَ ذي اثْنَيْنِ إذا لَمْ يُحْذَفِ

(غيرَ) مفعول مقدم بـ (صَرِّفِ)، و (شبيه) عطف على (حروف).

منطوقه: أن الأسماء و الأفعال الخالية من شبيه الحرف تتصرف.

و مفهومه: أنّ الحروف و شبهها من الأسماء و الأفعال لا تتصرف، فالأفعال الجامدة داخلة في شبه الحرف، لجمودها و لزومها حالة واحدة.

و يفهم من قوله (و غيرَ ذي اثنين) أن ذا الواحد لا يتصرف بالأحروية[2]. و في هذا العطف نظر، لأن ذا الاثنين و الواحد هو الحروف و شبهها و غيرها هو غيرها، و لا يصح أن يكون عطف تفسير، لأن الثاني أعمّ من الأول، لصدقه على بعض الحروف و شبهها. و صنيع الخلاصة سالم من هذا، لأن قولها: «و ليس أدنى... »[3] الخ كلام تامّ يحتمل الاستئناف و العطف. و على كل فهو مفيد ما لم يفد ما قبله، بيَّنَ به: ما يقبل التصريف المأخوذ من الكلام السّابق بطريق المفهوم لا يكون في أصل الوضع على أقلّ

---

[1] (تصريف الإعلالي) أي: تغيير الكلمة لاختلاف المعنى كالنقص، و الإبدال، و القلب، و النقل، و غيرها لا التصريف الذي هو تغيير الصيغ لاختلاف المعاني كضرب، و ضارب، و كالتصغير، و التكسير، و أسماء المصادر، و غيرها، فإن ذلك جرت عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف، و إن كان منه. (المنح الحميدة)

[2] فأقل ما يقبل التصريف من الأسماء ، والأفعال ثلاثة أحرف ؛ لأن الأفعال ، والأسماء لا تنقص في أصل وضعها عن ثلاثة أحرف إلا أنْ يكون ثلاثيا في الأصل. (شرح ألفية)

[3] تمامه : وَ لَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلاثِيٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا

من ثلاثة [1] على أن ابن هشام الصواب عندي، فليس بالتصريح على أنه لا يدخل التصريف في حرف و لا شبهه و إن أجيب عنه بأنه ساقه مساق علامة مستأنفة، و ما اقتضاه قوله (و غير ذي اثنـين) و قـول الخلاصة «و ليس أدنى ...» الخ من قبول الثلاثي مطلقا للتصريف بحسب ﴿ بَادِيَ الرَّأْيِ ﴾ [هود ٢٧]، جوابه أن هذه علامة لقابل التصريف و العلامة لا يجب انعكاسها.

و نبّه بقوله (إذا لم يحذف) على أن الاسم و الفعـل القـابلين للتصـريف قـد ينقصـان عـن الثلاثـة بالحذف فالاسم كـ (يد) و (دم) و (مُ الله)[2] في القسم، و الفعل كـ (قل) و(بع) و(ق).

[طريقة معرفة الحرف الأصلي]

[٩٣٤] ﴿ وَ الْأَصْلُ حَرْفٌ لازِمٌ وَ الْغَيْرُ لا .... ﴾

أي: الحرف الأصلي هو الذي يلزم جميع تصاريف الكلمة كحاء "اِحْتَذى" [3]، و الزائد - و هو المراد بـ (الغير)- هو الذي لا يلزَمُ تصاريف الكلمة كتاء "احتذى" لسقوطها في حذا و الحذاء.

و أورد أن كلّا من التعريفين فاسد الطرد و العكس؛ لأنّ بعض الأصول قد لا يلزم كواو "وعد" فإنهـا تسقط في المضارع و الأمر و المصدر، و بعض الزائد[4] قد يلزم كواو "كوكب" فإنها تثبـت فـي تثنيتـه و جمعه و تصغيره و النسب له؟

و أجيب بأن الأصل إذا سقط لعلة فهو مقدّر الوجود، و الزائد إذا لزم فهو مقدّر السقوط. و فيه أن هذا إقرار بالفساد المتقدم، و أنه لا يكتفي في معرفة الأصلي و الزائد بمجرد ما سبق بل لابد من الرّجوع لأمر زائد على ذلك، فالصواب ما قال ابن هشام في "الحواشي": ربّ زائد يلزم، و ربّ أصـل يُزايـل، فلابـد أن يقال: ما لم يُعارض معارض.

---

(١) في النسخة « .... على أقلّ من ثلاثة على أن ابن هشام الصواب عندي، فليس بالتصريح ... ».

(٢) و "مُ الله" عند مَن يجعله محذوفا مِن ايمُن الله. (الأشموني)

(٣) الحاء في الفعل احتذى حرف أصلي لأنه لا يسقط في بعض التصاريف فتقول: حَذَا حَذْوَه.

(٤) في السنخة «و بعد الزائد».

[المِيزان الصَّرفي للكلمة]

[٩٣٤] .... في الْوَزْنِ ضِمْنَ فِعْلٍ أَصْلٌ قُوبِلا

[٩٣٥] وَ زائِـداً بِاللَّفْظِ زِنْ ، وَ كَـرِّرِ لاماً إذا أَصْـلٌ بَـقِي كَـجَعْفَـرِ

[٩٣٦] و زائِـداً كَالْأَصْلِ زِنْ كَالْأَصْـلِ وَ تَا افْـتِعـالٍ زِنْ بِـتاءِ الْـعَدْلِ

(في الوزن ضمن فعل أصل قوبلا و زائدا باللّفظ زن): أخّر هذا عن تعريف الأصلي و الزائد ليكون الحكم بعد التصور. قوله **(أصل قوبلا)** مبتدأ و خبر، و **(في)** متعلقة بالخبر، و **(ضمن)** منصوب على نزع الباء، و **المعنى**: أن الحروف الأصلية تقابل في الوزن بما تضمنه لفظ "فعل" من الفاء و العين و اللام على هذا الترتيب، فالفاء لأول الحروف، و العين للثاني، و اللام للثالث، ما لم يكن قلب، و لا عبرة بالهيئة العارضة لحروف هذه الصيغة بل يسوي بين الوزن و الموزون في الحركة و السكون [١]. و الحروف الزائدة تقابل في الوزن بلفظها [٢] إلا ما يستثنيه.

(و كرّر لاما إذا أصل بقي كجعفر) أي: إذا تممت حروف الوزن قبل تمام أصول الموزون بأن كان الموزون رباعيا أو خماسيا قوبل الرابع بلام ثانية و الخامس بلام ثالثة و هو معنى تكرير اللام و ذلك كـ "جعفر" و"سفرجل" [٣].

(و زائدا كالأصل زن كالأصل و تا افتعال زن بتاء العدل) هذا في قوة الاستثناء من قوله **(و زائدا باللّفظ زن)** فإنه يستثنى منه مسألتان:

---

(١) فتقول في وزن: ضَرَبَ (فَعَلَ) وذلك بمقابلة الضاد بالفاء، والراء بالعين، والباء باللام. (شرح ألفية)

(٢) فتقول في ضَارِبٍ (فَاعِلٍ)، و ذلک بمقابلة الألف بالألف، و في جَوْهَرٍ (فَوْعَلٍ)، بمقابلة الواو بالواو، و في مُسْتَخْرِجٍ (مُسْتَفْعِلٍ). (شرح ألفية)

(٣) فتقول في جَعْفَرٍ (فَعْلَلٍ) وفي فُسْتُقٍ (فُعْلُلٍ) و ذلک بمقابلة الحرف الرابع بلام ثانية، وفي سَفَرْجَلٍ (فَعَلَّلٍ). (شرح ألفية)

إحداهما: أن يكون الزائد تكرار أصل، فإنه لا يقابل في الوزن بلفظه، بل بما قوبل بـه ذلـك الأصـل، فتقول: في وزن "اِغْدَوْدَنَ": اِفْعوعل [١]، و في وزن "جلبب": فعلل [٢].

و الثانية: أن يكون الزائد بدل تاء الافتعال، فإنه لا يقابل بلفظه بل بالتاء التي هي أصله، كقولك في وزن "اصطبر": افتعل، و ذلك لأن المقتضي للإبدال في الموزون غير موجود في الأصل فرجع إلى أصله.

و لم أفهم تنزيل لفظ المتن على المعنى المطابق ان يقال: قابل بدل تاء الافتعال بأصله.

[طريقة معرفة الحرف الزائد]

[٩٣٧] وَ يُعْـرَفُ الزَّائِدُ بِاشتِقـاقٍ، أَوْ مَحَلِّـهِ، وَ فَيْـدَهُ مَعْنـىً رَأَوا [٣]

لمّا كان قوله (و الْغَيْرُ لا) دليلا اجمالا للزيادة أشار إلى تفصيلها هنا، و المعنـى: أن الزائـد يعـرف بأدلة:

منها: الاشتقاق و هو سقوط الحرف من أصلٍ كألف ضارب من الضرب. و الاشتقاق في الاصطلاح أكبر و أصغر:

فالأكبر: أن تكون المادة واحدة، و مختلف حالها بالترتيب، و هي مع ذلك تدل على معنـى واحـد، و هو غير معتبر إلا عند أبي الفتح، و ربما ركن إليه أبو علي.

و الأصغر: مركب من مادة سيدل عليها و على معناه، و هو المعول عليه، كدلالة ضارب على الضرب و من قام به، و هذا أقرب الأدلة إلى الضبط و أصحها، و لذلك قدمه.

---

(١) بزيادة (العين) في الميزان ؛ لأن (الدال) الثانية مكررة من (الـدال) الأولـى التـي هـي عـين الكلمـة ؛ ولـذلك ضُعّفت العين بتكرارها . ولا يجوز زيادة الحرف المضعَّف بلفظه ؛ فلا تقول في وزن قَتَّلَ : فَعْتَلَ (بزيـادة التـاء) ولا تقول في وزن اِغْدَوْدَنَ : اِفْعَوْدَلَ . (شرح ألفية)

(٢) فلا يقال في وزن جلبب فعلب.

(٣) (و فيدَه) بالنصب مفعول رأوا أي: إفادته (معنى رأوا) مما يعرف به الزوائد، فإذا رأيت حرفا في كلمـة يفهـم منـه معنى فاحكم بزيادته كحروف المضارعة، و ألف فاعل، و تاء افتعل، و ياء التصغير. (المنح الحميدة)

و **منها**: أن يكون الحرف في محل الزائد أي في محل لا يقع فيه إلا حرفٌ من حروف الزيادة نحو: (كِنْثَأْوٍ) [لعظيم اللحية] [1]، و (سِنْدَأْوٍ) و (قِنْدَأْوٍ)، و معناهما الخفيف، فوزنها "فِنْعَلْوٍ"[2]، هكذا في عبارتهم، و المطلوب أخص من هذا، و هو أن يكون الحرف في موضعٍ لا يقع فيه إلا حرف معين من حروف الزيادة كالنّون فيما ذكر. قوله (أو محله) لابد فيه من تقديرٍ أي بكونه في محله، و الضمير يعود على (الزائد) المحدث عنه، و هو الزائد من حيث هو، فعبارته كعبارة القوم.

و **منها**: أن يكون الحرفُ مع عدم الاشتقاق في موضع تلزم فيه زيادته مع الاشتقاق كالنون إذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة و بعدها حرفان نحو "عَقَنْقس" بالقاف، فنونه زائدة، و إن لم يعرف له اشتقاق لأنها في موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق إلا زائدة نحو: "جحنفل" من الجحفلة، و هو لذي الحافر كشفة الانسان.

و **منها**: كونه مع عدم الاشتقاق في موضع تكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة إذا وقعت أولا و بعدها ثلاثة أحرف كـ "أفكل" فهي زائدة، و إن لم يعرف له اشتقاق حملا على ما عرف اشتقاقه كـ "احمر". و هذان مندرجان تحت قوله **(أو محله)**.

و الفرق بين الثاني و الثالث أن التعويل في الثالث على الاشتقاق بخلاف الثاني.

و **منها**: أن يكون الحرف دالا على معنى كحروف المضارعة[3].

و بقي للزيادة أدلة تُنْظَرُ مع ما يتعلق بها من المطولات. و هذا من الزوائد على الخلاصة.

* * *

(1) ما بين القوسين من شرح شافية، و في النسخة «كِنْثَأْوٍ و هو الالحي».

(2) في النسخة «فوزنها فنعاو».

(3) هذا معنى قوله (و فيده معنى رأوا).

﴿ حُرُوفُ الزِّيادَةِ ﴾

[٩٣٨] ﴿ "سَأَلْتُمُونِيهَا" الْحُرُوفُ .... ﴾

يُحكى أن الزجاج سأله بعضُ تلامذته عن حروف الزيادة، فقال: سألتمونيها؟، قيل: نعم، قال: أجبتكم. و يحكى مثله عن غيره.

و ألـ في (الحروف) للعهد، و هو مبتدأ خبره ما قبله، و يقال عليه: إن كان من الإخبار بالجملة فالهاء ضمير المبتدأ، لا حرف، و لا وجه لقصد معنى الجملة هنا. و إن كان من الإخبار بالمفرد و المراد هذا اللّفظ المعيّن فلا معنى له، و الجواب أن العبارة على حذف مضافين، و المعنى: حروف الزيادة حروف قولك: سألتمونيها.

[زيادة الألف و الياء و الواو]

[٩٣٨] ﴿ .... فَالْأَلِفْ وَ اليـا وَ الْواوُ مَزِيدُها عُرِف ﴾

[٩٣٩] ﴿ مَعْ فَوْقِ أَصْلَيْنِ وَ لا كَوَعْوَعا وَ يُـؤْيُـؤٍ وَ يَسْتَعُـورٍ وَقَعا ﴾

أي: عُرفتْ زيادة الحروف الثلاثة[1] إذا صاحبت أكثر من أصلين كضارب، و ضيغم، و كوكب.

و مفهوم (مع أصلين) أنها إذا صاحبت أصلين فقط لم يحكم بزيادتها و هو كذلك كرضي و يوم.

ثم الحكم المذكور مقيد بما إذا لم تكن هذه الأحرف في مضاعف الرباعي و إلا فهي أصول كـ"عاعى، و ضوضا، و وعوع، و يُؤيُؤ"، فلا خصوصية للياء و الواو بهذا الشرط.

و معنى أصالة الألف أنها بدل من أصل، و وجه الأصالة فيما ذكر أن أصالة حرفين متعينة، و لابد من ثالث مكمل للأصول، و ليس أحد الباقيين بأولى من الآخر.

و يشترط في زيادة الياء أن لا تكون مصدرة و بعدها أربعة أصول كـ"يَسْتَعُور" -و هو شجر يستاك بعيدانه- فوزنه "فَعْلَلُول"، لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله إلا في المضارع.

قوله (مزيدها) بمعنى زيادتها. و (لا كوعوعا) عطف على مقدّر أي: لا مع أصلين و لا في كوعوع.

---

(١) الألف و الياء و الواو.

[زيادة الميم و الهمزة]

[٩٤٠] ﴿ وَ الْـمِيمُ وَ الْـهَمْزُ إذا تَصَـدَّرا قَـبْـلَ ثَـلاثٍ .... ﴾

أي: يحكم بزيادهما في ذلك كـ "احمر" و "مكرم".

و احترز بالتصدر مما إذا تأخرتا أو توسطتا، فإنه لا يحكم بزيادتهما إلا الهمزة فيما يأتي ذكره، و هو أصرح من قول الخلاصة «سبقا» لصدقه بـ "شمردل".

و [احترز] بقوله (قبل ثلاث) مما إذا سبق أصلين [نحو أمر] [1] و منع، أو أربعة كـ "اصطبل" و "مَرْزَجُوش" فإنهما أصلان.

و قوله (قبل ثلاث) أي: أصول ففيه الحذف من الثاني لدلالة الأول، و هذا صادق بما إذا كانت الأصالة محققة أو محتملة، فإنه يحكم بأصالة المحتمل، و زيادة الهمزة و الميم كـ (أبين) اسم رجل، و موسى. فهو أحسن من قول الخلاصة «تأصيلها تحققا» لاقتضائها أصالة الهمزة و الألف في ذلك و زيادة المحتمل، و هو خلاف المنصوص.

[زيادة الهمزة و النون]

[٩٤٠] ﴿ .... أَوْ فَـهَمْـزٌ آخِـرا ﴾

[٩٤١] ﴿ وَ النَّـونُ بَعْدَ أَرْبَعٍ مِنْـها أَلِـفْ وَ النُّونُ في الْوَسْطِ سُكُونُـهُ أُلِف ﴾

(أو فهمز آخرا و النونُ بعد أربع منها ألف) أي: تزاد الهمزة و النون بعد أربع [منها ألف، و خرج بقوله: بعد أربع] [2] نحو: "رداء" و "ماء" و "بيان" و "شان"، و بقوله (منها ألف) نحو "احبنطأ" و "اغدودن". و قول الخلاصة «بعد أل..» الخ أحسن من هذا لصدق ما هنا على نحو جمع "يُؤيُؤ"، و نحو "مباين" اسم فاعل باين.

---

(1) ما بين القوسين ساقط في النسخة، و ما أثبتناه في توضيح المقاصد.

(2) ما بين القوسين ساقط في النسخة لعل الساقط و الله اعلم ما أثبتناه قاله كاتب النسخة. مثال زيادة الهمزة نحو: حمراء و عاشوراء و مثال زيادة النون نحو: زعفران و عثمان و سكران.

(و النون في الوسط سكونه ألف) عطف على ما مرّ من حروف الزيادة، و **(في الوسْط)** بسكون السين، و جملة **(سكونه أُلِف)** -أي عهد- حالان مفيدتان لقيدين. **أي:** تزاد النون متوسطة ساكنة كـ "غَضَنْفَر". و كان من حقه أن يقيد التوسط بكونه بين أربع بالسوية، و إلا فكلامه صادق بنحو أنف، و لا يصدق بنحو "عَنْبَر" لحمل التوسط على أكمله، بحيث يكون المتأخر كالمتقدم.

و كان عليه أن يشترط التفكيك احترازا من المدغمة كـ "جَهَنَّم". فتمثيل الخلاصة بـ "غضنفر" أحسن مما هنا.

[زيادة التاء]

[٩٤٢] وَ التَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَ الْمُضارَعَة وَ نَحْوِ الْاِسْتِفْعالِ وَ الْمُطاوَعَة

أي: تزاد [التاءُ في مواضع][1]:

١- في التأنيث كـ "مسلمة" و"مسلمات". و لا يمثل له بنحو "قامتْ" لأن التاء في هذا الباب كلمة مستقلة بنفسها.

٢- و في المضارعة كـ "تقوم". و كذا غير التاء من حروف المضارعة زائدة إذ لا فرق.

٣- و في الاستفعال كـالاستخراج و نحوه كالتفعل و التفاعل و الافتعال و ما[2] اشتق منها.

٤- و في المطاوعة [3] كـ: تَعَلَّم تَعَلُّماً.

[زيادة السين]

[٩٤٣] وَ السِّينُ في اسْتِفْعالِهِ ....

أي: تزاد السين في الاستفعال و ما تصرف منه، و منه استقامة، و هذا مزيد على الخلاصة و هو محتاج إليه. قال ابن هشام رحمه الله: الخلاصة محتاجة إلى بيت من درة "ابن معط" و هو قوله:

و السين في استفعل كاستطاعا و زيد للتعويض في أسطاعا

---

(1) أضفت ما بين القوسين لإيضاح المعنى.

(2) في النسخة «من».

(3) في النسخة التي بين يدينا «و في المضارعة».

[زيادة اللام و الهاء]

[٩٤٣] ﴿ .... وَ اللَّامُ فِي إشـــارَةِ وَ الْــهاءُ مَــهْمَا تَــقِـفِ ﴾

و تزاد اللامُ في أسماء الإشارة كـ "ذلك" و"تلك"، و الهاءُ في الوقف كـ "لِمَهْ" و"لم تَرَه" على ما تقدم تفصيله.

و في عدّ لام الإشارة و هاء السكت من الزوائد ..... [1] لأنهما كلمتان مستقلتان، و اللام دالة على معنى، و لا يعد من حروف المعاني زائدا إلا ما نزل منزلة الجزء بأن تحول له الإعراب كتاء مسلمات، أو تحطاه العامل كحروف المضارعة. و قول الخلاصة «و امنع زيادة..» الخ مستفاد ممّا تقدم في أدلة الزيادة -و الله تعالى أعلم-.

❊ ❊ ❊

([1]) و هنا سقط، جاء في "ضياء السالك" «و أما تمثيل الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء بنحو: "لِمَه" و"لم تَرَه" وللام بـ"ذَلك" و"تِلك" فمردود؛ لأن كلا من هاء السكت و لام البعد كلمة برأسها، و ليست جزءا من غيرها».

الحَذْفُ

[حذف فاء الكلمة إذا كانت واواً]

[٩٤٤] يُحْذَفُ فـا مُضارِعٍ وَ الْمَصْـدَرِ وَ الْأَمْـرِ مِنْ كَعِدَةٍ خُـذْ كُـلْ مُـرِ

أي: تحذف فاء [في مواضع]:

١- كل فعل مضارع ثلاثي، و هو واو، استثقالا، لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة و كسرة في كـ "يَعِدُ" [1]، و حمل على ذي الياءِ أخواته.

٢- و الأمر كـ "عِد".

٣- و المصدر الكائن على فِعْل -بكسر الفاء و سكون العين- كـ: عِدة [2]، و بعد الحذف تحرك العين بحركة الفاء، ليكون بقائها دليلا عليها، و تعوض من الفاء تاء التأنيث.

و فهم من قوله (**من كعدة**) أنه يشترط كون الياء مفتوحة، فلا يحذف من يوعد مضارع أوعد، و لا من يوعد مبنيا للمفعول.

و فهم أيضا أنه يشترط كون العين مكسورة، فلا تحذف من المفتوح كيَوْجَلُ، و لا من المضموم كيوضأ.

و فهم أيضا أنه يشترط كون ذلك في الفعل، إذ فيه يأتي الاستثقال، فتقول في مثال يَقْطِين من الوعد: يوعيد.

و فهم أيضا أن الحذف من فعلة مشروط بأن يكون مصدرا لا غيره، و ألّا يكون لبيان الهيئة.

و قوله (**من كعدة**) راجع للمضارع و الأمر.

٤- و تحذف فاء الأمر من "أخذ" و "أكل" و "أمر"[3]، و ذلك شائعٌ استعمالا شاذٌ قياسا، و إنما فعلوا ذلك فيها لئلا تجتمع همزتان فتعل الثانية بالإبدال فرأوا الحذف أسهل و أخف.

---

[1] يَعِدُ، أصله: يَوْعِدُ.

[2] عدة أصله وِعدة نقلنا كسرة الواو إلى ما بعده و حذفنا الواو،فصار عدة. (تصريف الزنجاني)

[3] و الأصل: أأخذ، و أأكل، و أأمر، حذف الهمزة الثانية التي هي فاء الفعل، فذهبت همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة العين. (المطالع السعيدة)

[حذف الهمزة في باب أَفْعَلَ]

[٩٤٥] ﴿ وَ الْهَمْزُ مِنْ أَفْعَلَ في الْوَصْفَيْنِ مَعْ   مُضارِعٍ إِنْ كانَ قَلْبٌ لَمْ يَقَعْ ﴾

أي: يحذف همز أفعل في اسم فاعله و في اسم مفعوله و هما المراد بـ (الوصفين)، و في مضارعه كـ "مُكْرَم" بالفتح و الكسر، و"يُكْرِمُ"[1]، لأنها لو أثبتت لاجتمعت همزتان في المضارع المفتوح بهمزة التكلم، و حمل على ذي الهمزة أخواته و اسما الفاعل و المفعول.

و هذا مشروط بما إذا لم تبدل الهمزة هاء كما في "هراق"، أو عينا كما في "عيهل"[2]، و إلا لم تحذف لعدم مقتضي الحذف، و هذا التقييد زائد على الخلاصة، و تجوز في إطلاق القلب على البدل.

[الحذف في الماضي، والمضارع، و الأمر إذا كانت مضعَّفة مكسورة العين]

[٩٤٦] ﴿ وَ الْعَيْنُ إِنْ يُسْنَد لِمُضْمَرٍ أَحَسّ   وَ ظَلَّ وَ اقْرَزْنَ، وَ مِثْلُ ذاكَ مَسّ ﴾

أي: تحذف العين من الفعل المضاعف إن أسند للضمير، سواء كان زائدا على الثلاثة كـ "أحسّ"، أو ثلاثيا، و سواء كان الثلاثي مكسور العين كـ "ظلّ"، أو مفتوحها كـ "مسّ" إذا كان بمعنى لمس، فإذا كان بمعنى أصاب فمن مكسور العين، و هذا التعيمم هو مقتضي التسهيل، و مقتضي الخلاصة اختصاص ذلك بالثلاثي المكسور العين، و كلامها صريح في أن هذا الحذف جائز، فعبارتها أفيد يستفاد منها اختصاص ذلك بما إذا أسند الفعل لضمير متحرك فتخرج الواو و الألف بخلاف ما هنا، و يستفاد منها أيضا أن مكسور العين بعد الحذف يجوز نقل حركتها للفاء و عدم ذلك.

و أشار بقوله (و اقْرَرْنَ) إلى أن الأمر من المضاعف يجوز فيه ذلك، و هو مشروط بأن يكون مكسور العين كالمضارع، و ذلك إذا كان الماضي مفتوح العين تقول: قررت بالمكان أقربه، و أما المفتوح العين كـ "اقررن" من قررت بالمكان أقر به بكسر العين في الماضي، و فتحها في المضارع لغة فيه، فالحذف فيه مسموع و لكنه لا يقاس عليه. و قد نبّه على هذا في الخلاصة.

و في عطف قوله (و اقررن) على (أحس) بعد قوله (إن يسند لمضمر) بعد قلق.

❊ ❊ ❊

---

(1) "يُكْرِمُ" أصله: يُؤَكْرِمُ؛ حذفت الهمزة منه؛ لأنه يجب حذف الهمزة في "أُأَكْرِم"؛ لاجتماع الهمزتين، فحذفت في يُكْرِم، وتُكْرِم، ونُكْرِم، وإن لم تجتمع الهمزتان اطرادا للباب. (شرح شافية ابن الحاجب)

(2) هذل معنى قوله (إن كان قلب لم يقع).

الْإبْدالُ [1]

[أحرف الإبدال الشائعة]

[٩٤٧] أَحْرُفُهُ «طَوَيْتُ دَائما» ....

(أحرفه «طويت دائما») أحسن من قول الخلاصة «هَدَأْتُ مُوطِياً»، لأن ذكر الهاء ليس بضروري، و لذا لم يتكلم في الخلاصة على إبدالها، و إنْ عدّها من حروف البدل، فإن إبدالها في نحو "هراق" و "لَهَنَّكَ" و"هِيَّاكَ" [2] مقصور على السماع، و لا يطّرد إلّا في نحو "طلحة"، و لذا قال في التسهيل: و الضروري في التصريف هجاء "طويت دائما" فاسقط الهاء.

[إبدال الواو، و الياء همزة وجوبا]

[٩٤٧] ....فَمِنْ واوٍ وَ ياءٍ آخِراً هَمْزا يَعِنّ

[٩٤٨] تِلْوَ مَزِيدِ أَلِفٍ، وَ وَصْفِ ما أُعِلَّ عَيْناً، وَ مِنَ الْمَدِّ انْتَمى

[٩٤٩] فِي مُشْبِهِ الْقَلائِدِ الصَّحائِفِ وَ ثاني لَيْنَيْنِ بِكَالنَّيائِفِ

[٩٥٠] وَ هَمْزَ ذَا افْتَحْ وَ ازْدُدَنْ يَا فِي الْمُعَلّ لاماً وَ واواً فِي هَراوي لِلثِّقَل

(فمن واو و ياء آخرا همزا يعن) [3]: تبدل الهمزة من الواو و الياء لزوما في أربع مسائل:

١- (تلو مزيد أَلِف) الأولى: أن تتطرف إحداهما بعد ألف زائدة كـ "كِساءٍ" و "رِداء"، أصلهما: كساو و رداي، فأبدلت الواو في الأول و الياء في الثاني همزة. فخرج نحو: بايعته، و قاولته، و ظبي، و عدو، و زاي، و واو، و هذا لا يختص بالواو و الياء، بل تشاركهما فيه الألف كـ "صحراء"، فقول الكافية:

من حرف لين آخر بعد ألفْ مزيدا أبدلْ همزةً و ذا ألفْ

أحسن مما هنا من الخلاصة.

---

[1] الإبدال، هو: حذف حرف و وضع حرف آخر مكانه . (شرح ألفية

[2] قَالُوا فِي إيّاك هِيّاك، وَ فِي إنّك هِنّك، وَفِي اراق هَرَاق وَالْوَجْه فِي ذَلِك أَنّ الهمزةَ ثقيلةٌ والهاءَ خفيفةٌ وَهِي مصاقِبَتها فِي الْمخْرج. (اللباب فى علل البناء و الاعراب)

[3] أي: تبدل الهمزة من الواو و الياء إذا تطرفت بعد ألف زائدة نحو: دعاء، و ظباء، والأصل (دعاو وظباو). (ابن القره داغي)

٢- **(وَ وَصْفِ ما أُعِلَّ عَيْناً)** أي: يَعنُّ همزٌ من واوٍ و ياء في آخر و في وصف ما أعل عينا، هذا وجه العطف، و هو إشارة إلى المسألة الثانية و هي: أن تكون الواو و الياء عينا كاسم فاعلِ فعلٍ أعلت عينه نحو: قائل و بائع [1]. و خرج بقوله (أعل عينا) عور و صيد، تقول في اسم فاعلهما: عاور و صايد، لأن الفرع تابع للأصل.

٣- **(وِ مِنَ الْمَدِّ انْتَمى في مُشبِه القَلائِدِ الصَّحائِفِ)** المسألة الثالثة: أن تقع إحداهما مدة ثالثة زائدة، فتبدل همزة في جمعه على مثل مفاعل، و تشاركهما في ذلك الألف كما نبّه عليه بالقلائد، جمع قلادة، و تقول في صحيفة: صحائف، و في عجوز: عجائز.

فخرج نحو "قَسْوَرة" لأن الواو ليست مدا، و نحو "مَفَازة" لعدم الزيادة [2].

٤- **(و ثاني لَيِّنَيْنِ بِكَالنَّيائِفِ)** الرابعة: أن تقع إحداهما ثانية حرف لين بينهما ألف و لم يفصل بين الثانية و الطرف فاعل، سواء كان الليّنان واوين كـ: أوّل و أوائل [3]، أو يائين كـ "نَيِّف و نَيَائف[4]"، أو مختلفان كـ: سَيّد و سَيَائد. و لم نقيد الألف بألف التكسير، لأنّ المسألة لا تختص بالجمع، فلو بنيت من "القول" مثل عوارض قلت: قوائل. و خرج باشتراط عدم الفصل نحو "طواويس"[5].

---

(1) و الأصل قَاوِل، وبَايِع . فالواو، والياء وقعتا عينا لاسم فاعل، وفعلهما معتل العين (قال، وباع) والأصل: قول، وبيع، فكلما قُلبت الواو، والياء ألفا في الفعل قُلِبَتَا همزة في اسم الفاعل. (شرح ألفية)

(2) تقول: قَسَاوِر و مَفَاوِز. (شرح ألفية)

(3) أصله: أَوَاوِل، جمع (أول)، إذاً: وقعت ألف (مَفَاعِل) بين واوين، نقلب الثانية همزة. (شرح ألفية للحازمي)

(4) و نيائف، أصله: نيايف، وقعت الألف بين ياءين، فَقُلِبت الياء الثانية همزةً وقيل: نيائف، إذاً: وقعت الألف هنا (مَدّ مَفَاعِل) بين حرفي عِلّة و هما ياءان، قُلِبت الثانية همزةً. (شرح ألفية للحازمي)

(5) هذه أربعة مواضع تُبْدَل فيها الياء والواو همزة:
الموضع الأول: إذا وقعت آخراً إثر ألفٍ زائدة.
الموضع الثاني: إذا وقعت بعد ألف فاعل .. اسم فاعل، وقد أُعِلّت عينه في الماضي.
الموضع الثالث: أن تكون مَدّةً ثالثةً زائدةً في المفرد ويجمع على (فَعَائِل).
الموضع الرابع: أن تقع مَدّة (مَفَاعِل) بين لَيِّنَيْن، حينئذٍ إذا وقعت كذلك قُلِبت الثانية الواو أو الياء همزةً.(شرح الفية للحازمي)

او همزَ ذا افتحْ [١] و اردُدَنْ يا في المُعَلِّ لاما و واواً في هَراوي للثقل: ثم بعد إبدال ثاني اللينين همزة يجب فتح الهمزة للتخفيف، و تبدل ياء فيما لامه ياء كـ: هَدِيَّةٍ و هَدَايا[٢]، أو واوا لم تسلم في الواحد كـ: مَطِيَّةٌ و مَطَايا [٣]، أو همزة كـ: خطيئة و خطايا [٤]،

و تبدل واوا فيما لامه واو سلمت في الواحد كـ: هراوة و هراوا [٥].

و كيفية تطرف ذلك و بيان الاعمال التي دخلتها شهيرة.

---

(١) قوله(و همز ذا افتح) اي إذا اعتل لام ما استحق أن يبدل منه ما بعد ألف الجمع همزة يخفف بإبدال الكسرة فتحة، ثم إبدال الهمزة ياء إن لم تكن اللام واوا سلمت في الواحد نحو: قضية و قضايا، و أصله (قضائي) وإلا فتبدل الهمزة واوا نحو:هراوة، و هراوي، و أصله (هرائي). (ابن القره داغي)

(٢) "هَدِيَّة" تقول في الجمع: هَدَايا، والأصل: هَدَايِي، ثم أُبدلت الياء الأولى همزة، فصارت: هَدَائِي، ثم أبدلت كسرةُ الهمزةِ فتحةً تخفيفا، فصارت: هَدَاءَيُ، ثم قُلبت الياء ألفا؛ لأن ما قبلها مفتوح وهي متحركة، فصارت: هَدَاءَا، ثم أُبدلت الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين، فصارت: هَدَايَا، ولم تُقلب واوا؛ لأن النطق بالياء أخف من الواو . (شرح ألفية)

(٣) مَطِيَّة تقول في الجمع: مَطَايَا، والأصل: مَطَايِو، فقُلبت الواو ياء؛ لوقوعها متطرفة بعد كسرة، فصارت: مَطَايِي، ثم قلبت الياء الأولى كسرة، فصارت: مَطَائِي، ثم أُبدلت كسرة الهمزة فتحة تخفيفا، فصارت: مَطَاءَيُ، ثم قُلبت الياء ألفا؛ لأن ما قبلها مفتوح وهي متحركة، فصارت: مَطَاءَا، ثم أبدلت الهمزة ياء؛ لوقوعها بين ألفين، فصارت: مَطَايَا . (شرح ألفية)

(٤) خَطِيئَة: نقول في الجمع: خَطَايَا، والأصل: خَطَايِئ، ثم أبدلت الياء همزة، فصارت: خَطَائِئ، ثم أبدلت الهمزة الأخيرة ياء مفتوحة؛ لوقوعها متطرفة بعد همزة، فصارت: خَطَائِي، ثم أبدلت كسرة الهمزة فتحة، فصارت: خَطَاءَيَ، ثم قلبت الياء ألفا؛ لأن ما قبلها مفتوح وهي متحركة، فصارت: خَطَاءَا، ثم أبدلت الهمزة ياء؛ لوقوعها بين ألفين، فصارت: خَطَايَا. (شرح ألفية)

(٥) هِرَاوَة، وجمعها (هَرَاوَى) والأصل: هَرَائِو، بقلب الألف التي في المفرد همزة بعد ألف الجمع، ثم تُبدل الواو ياء؛ لوقوعها متطرفة بعد كسرة، فصارت: هَرَائِي، ثم تقلب كسرة الهمزة فتحة، فصارت: هَرَاءَى، ثم تُقلب الياء ألفا، فصارت: هَرَاءَا، ثم قلبت الهمزة واواً؛ لِيُشَابِه الجمعُ مفردَه، فصارت: هَرَاوَاى . (شرح الفية)

[إبدال الواو همزة]

[٩٥١] وَ هَمْزاً أَبْدِلْ أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ في بَدْءٍ سِوى وُوفِيَ[١] ....

أي: كل كلمة اجتمع في أولها واوان فإنه يجب إبدال أولهما همزة بشرط أن لا تكون الثانية بدلا من ألف فاعل كـ "وُوفِيَ"[٢] ، لأن اجتماع الواوين فيه عارض نظرا للأصل، و ذلك كـ "أواصل" جمع "واصلة"، أصله: وواصل[٣]. و كلامه كالخلاصة في هذه المسألة غير محرر، و قد تكفل في التوضيح بتحريرها كما وفى بشرح المسألة السابقة.

[إبدال الهمزة مدة تجانس الحركة]

[٩٥١] ....وَ مَدّاً اقْتَفِ

[٩٥٢] عَنْ ثاني هَمْزَيْنِ بِكَلْمَةٍ سَكَن مِنْ جِنْسِ ما قَبْلُ، و ما حُرِّكَ عَنَّ

[٩٥٣] يا إنْ يُكْسَرْ، أَوْ تَلا إنْ لَمْ يُضَمَّ أَوْ كانَ لاماً، وَ السِّوى واواً يُتِمّ

الهمزة من حروف الحلق، ففي النطق بها عسر، فإذا اجتمعت مع أخرى في كلمة كان النطق بهما أعسر، ثم لا يخلو إما أن تكون الثانية ساكنة، أو متحركة:

فإن كانت ساكنة أبدلت من جنس حركة ما قبلها[٤]، فتبدل ألفا بعد الفتحة كـ: آتى، و ياء بعد الكسرة كـ: إيتنا، و واوا بعد الضمة كـ: أُوتمن[٥].

---

(١) قوله (أول الواوين) أي: إذا اجتمع واوان في أول الكلمة أبدلت الأولى همزة ما لم تكن الثانية بدلا من ألف فاعل نحو: وُوفِيَ مجهول (وافى). (ابن القره داغي)

(٢) فإن كانت الثانية مَدَّة، وكانت بدلاً من ألف فاعل لم يجب الإبدال، نحو: وُوْفِيَ وُوْرِيَ، أصلهما: وَافَى، وَارَى، فلما بُنِيَا للمجهول ضُمَّت الواو، وأبدلت الألف واوا . (شرح ألفية)

(٣) أواصل، أصله جمع واصلة، والأصل: وواصل، بواوين: الأولى فاء الكلمة التي هي في المفرد (واصلة)، والثانية: بدلٌ من ألف (فَاعِلَة) فلما اجتمعت واوان في بدء الكلمة قُلِبَت الأولى همزة فقالوا: أواصل. (شرح ألفية للحازمي)

(٤) هذا معنى قوله: **(و مدا اقتف عن ثاني همزين بكلمة سكن من جنس ما قبل)**. + أي: اجعل مدّا بدلا عن ثاني همزين كانتا بكلمة، اي في كلمة واحدة، وسكن الثاني منهما، وذلك المدّ من جنس حركة ما قبل الثاني إن فتحاً فألفاً، أو ضماً فواواً، أو كسراً فياءً. (ابن القره داغي)

(٥) بالبناء للمفعول، أصله: "أؤتمن" بهمزتين، مضمومة فساكنة، قلبت الهمزة الثانية، واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها. (شرح التصريح)

و إن كانت متحركة أبدلت ياء:

- إن كانت مكسورة [١]، سواء انكسر ما قبلها كما إذا بنيت مثل "إِثْمِد"من "أمّ"، فتقول: إِأْمِم، ثم تنقل حركة أول المثلين للهمز الساكن، ثم تبدل الثانية ياء. أو انفتح كـ: أَيِمَّة جمع إمام [٢]. أو انضم كـ "أُينّ" مضارع أَأْنَنْتُه، أي جعلته يَئِنُّ [٣].
- و كذا إن تلت [كسرا] و هي غير مضمومة [٤]، سواء كانت مفتوحة كما إذا بنيت مثل "إِصبَع" بكسر الهمزة و فتح الباء من (أَمَّ) [٥]، أو مكسورة [٦] كما سبق.
- و كذا إن كانت لاما [٧]، سواء كانت بعد سكون، أو فتح، أو كسر، أو ضم ،كما إذا بنيت من "قَرَأَ" وزن قِمَطْر، أو جَعْفَر، و زِبرِج، و بُرْثُنُ [٨].

---

(١) هذا معنى قوله (و ما حرك عَنَّ يا إن يكسر).

(٢) أَيِمَّةٌ، في جمع: إمام، أصله: أَأْمِمَةٌ، فَنُقِلت حركة الميم إلى الهمزة الساكنة، وَ أُدْغِمَت الميم في الميم فصار: أَئِمّ، يعني: الأولى مفتوحة و الثانية مكسورة، فَأُبْدِلَت الهمزة الثانية ياءً. (شرح ألفية للحازمي)

(٣) أُيِنُّ، من: أَنَّ، يعني: انتِ به وهو من: أَنّ .. يَئِنُّ، أصله: مضارع (أَأْنَنْتُ) بمعنى: جعلته يَئِنُّ، فدخله النقل والإدغام، ثُمَّ خُفِّفَ بإبدال ثاني همزتيه من جنس حركتها فصار: أُينُّ، أصله: أُئـ بِضمِّ الثانية، ثُمَّ قُلِبت الثانية ياءً، صار: أُينُّ – هذا كله من باب التمارين –. (شرح ألفية للحازمي)

(٤) هذا معنى قوله (أو تلا إن لم تضم).

(٥) فتقول: إِيَمّ، والأصل: إِئْمَمٌ، فَنُقِلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة التي قبلها، وأُدغمت الميم في الميم، فصار: إِئَمّ، ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء، فصار: إِيَمّ. (شرح ألفية)

(٦) و لا يصدق عدم الضم هنا على المكسور إذ دخل في قوله أوّلا: (لكسر). (المنح الحميدة)

(٧) هذا معنى قوله (أو كان لاما).

(٨) فتقول في مثال جَعْفَر : قَرْأَيٌ ، والأصل : قَرْأَأٌ ، فأبدلت الهمزة الثانية ياء ؛ لأنها متطرفة . و تقول في مثال زِبرِج : قِرْئِيٍ، والأصل : قِرْئِئٌ ، فأبدلت الهمزة الثانية ياء ، ثم حُذفت الياء كما تُحذف من المنقوص ، فصار : قِرْءٍ . و تقول في مثال بُرْثُن : قُرْئِيٍ، والأصل : قُرْؤُؤٌ ، فأبدلت الهمزة الثانية ياء ، فصار : قُرْؤُي ، ثم أُبدلت الضمة التي قبل الياء كسرة ، فصار : قُرْئِي ، ثم حُذفت الياء كما تحذف في المنقوص ، فصار : قُرْءٍ . (شرح ألفية)

فإن كانت مفتوحة غير تالية للكسر، أو مضمومة و هي غير طرف أبدلت واوا [١]، سواء كان ما قبل المفتوحة مفتوحا كـ أَوَادِم، جمع آدم، أصله: أَءَادِمْ، أو مضموما كـ أُوَيْدِم في تصغيره[٢]، أصله أُأَيْـدِم، و سواء كانت المضمومة بعد ضم، كما إذا بنيت من (أمّ) وزن أُبْلُم، و بعد فتح كـ: أَوُبٌّ جمع أبّ- و هو المَرْعى- أصله أَأْبُبٌ [٣]، أو بعد كسر كما إذا بنيت من (أمّ) وزن إصبُع بكسر الهمزة و ضم الباء.

قوله (عَنّ) أي عرض، و (يا) حال قصره ضرورة. و (إن يكسر) أي: حرك شرط تقدم دليل جوابه. و مفعول (تلا) محذوف لدلالة ما قبله أي: كسرا. (أو كان) عطف على (حرك) المقدّر، و قد عرفت المراد بـ (السوى).

[إبدالُ الألف ياء]

[٩٥٤] وَ الْأَلِفَ اقْلِبْ تِلْوَ كَسْرَةٍ، وَ يا ياءً ....

تبدل الألف ياء في موضعين:

أحدهما: أن يعرض كسر ما قبلها في الجمع أو في التصغير كمِصْبَاح: و مَصابِيح، و مُصَيْبِيح [٤].

و الثاني: أن تقع قبلها ياء التصغير كـ غَزَال و غُزَيِّل [٥].

قوله (و يا) عطف على (كسرة)، و (ياء) مفعول ثان لـ (اقلب).

---

(١) أشار إلى هذا بقوله (و السوى واوا يتم). قال ابن القره داغي: أي سوى ما ذكر و هو ما يكون الثاني غير لام، و مفتوحة بعدها، أو بعد مكسورة تبدل واوا، وحينئذ يتم الأقسام، وعليك بالأمثلة. (ابن القره داغي)

(٢) اي تصغير آدم، فأبدلت الهمزة الثانية واواً في المثالين.

(٣) أَوُبّ، جمع أَبّ أصله: أَأْبُبٌ، على وزن (أَصْبُع) فنقلت حركة الباء إلى الهمزة الساكنة، ثم أُدغمت الباء في الأخرى، فصار: أَؤُبّ، ثمّ أبدلت الثانية (واوا) لأنها من جنس حركتها، فصار: أَوُبّ. (شرح الفية)

(٤) مصابيح، في جمع: مصباح، "مُصَيْبِيح" تَصْغير مِصْباح.

(٥) غُزَيِّل في تصغير (غزال)، بإبدال الألف ياءً وإدغام ياء التصغير فيها. (شرح ألفية للحازمي)

[إبدال الواو ياء]

[٩٥٤] .... كَـذا الْواوُ بِنَحْـوِ رَضِيـا

[٩٥٥] وَ فِي شَجِيَّـةٍ وَ غَزْيـانٍ ....

أي: يفعل بالواو آخرا ما فعل بالألف من إبدالها ياء، لانكسار ما قبلها [في مواضع]:

١- في الفعل كـ "رضي"[١].

٢- و الاسم المختوم بتاء التانيث كـ "شَجِيَة" من الشجو[٢].

٣- أو بزيادتي فعلان كـ غزوان من الغزو[٣].

و قوله (بنحو رضيا) أحسن مما في الخلاصة لاقتضائها أن الواو المتطرفة تبدل ياء إثر ياء التصغير، و هو و إن كان صحيحا كـ "جُرَيّ" في تصغير جَرْوٍ لكنه يتكرر مع القاعدة الآتية و هي اجتماع الواو و الياء و سبقية أحدهما بالسكون، و لذا قال في التسهيل: و كذلك الواقع إثر كسرة متطرفة فاقتصر على ذكر الكسرة. و يقرأ قوله (و غَزْيان) بسكون الزاي للوزن.

[إبدال الواو ياء في المصدر، و في جمع التكسير]

[٩٥٥] .... وَ فِي نحـوِ صِيـامٍ وَ ثِيـابٍ ذا يَفـي

أي: يجيء الاعلال المذكور للواو الواقعة عينا في مصدر الفعل المعل كـ: صام صياما، أصله صواما[٤]. و ما هنا أحسن مما في الخلاصة، لأن قولها «المعتل» صوابه المعل، كما عرفت، احترازا من نحو لاوَذَ لواذا[٥].

([١]) رضي أصله: رَضِوَ، وقعت الواو مُتطرِّفةً بعد كسرةٍ فَقُلِبَت ياءً فقيل: رضي. (شرح ألفية للحازمي)

([٢]) شجية بتخفيف الياء: اسم فاعل للمؤنث؛ من الشجو؛ وهو الحزن والهم، وأصلها: شجوة. (ضياء السالك)

([٣]) غَزيَان (مِن الغَزوِ) والأصل: غَزوَان .(شرح ألفية)

([٤]) صِيَام، والأصل: صِوَام فأبدلت الواو ياء في المصدر؛ لأن الفعل في المصدر معتل العين (صام) والألف فيه منقلبة عن الواو (صَوَمَ) ووقع بعد الواو في المصدر ألف (صِوَام) . (شرح الفية)

([٥]) إذا كانت الواو في الفعل غير منقلبة عن حرف آخرلم تعتل في المصدر نحو: لاَوَذَ لِوَاذاً، وجَاوَرَ جِوَاراً، فلا إبدال في هذين المصدرين (لِوَاذ، وجِوَار) لأن الواو في فعليهما غير منقلبة عن حرف علّة آخر . (شرح الفية)

و يجيء الإعلال المذكور أيضا في الواو المكسور ما قبلها، و هي عين جمع سكنت في واحده كثوب و ثياب [1].

و كان من حقه أن يزيد مثالا لما أعلّت الواو في واحده، كدار و ديار، فما في الخلاصة أتم.

[إبدال الواو ياء في الفعل الرُّبَاعِي، و اسم مفعوله]

[٩٥٦] وَ الْمُعْطَيَـــانِ يُرْضَيـانِ [2] ....

إذا تطرفت الواو بعد فتحة و هي رابعة فصاعدا أبدلت يـاء، لأن مـا هـي فيـه إذ ذاك لا يعـدم نظيـرا يستحق الإعلال، و سواء كانت في اسم كـ: المُعْطَيان، أصله: المعطوان فاعل حملا لبناء المفعول علـى بناء الفاعل، أو فعل كـ: يَرْضَيان، أصله يرضوان من الرضوان فاعل حملا على يرضى.

([1]) ثِيَاب أصله: ثِوَاب، فَقُلِبَت الواو ياءً في الجمع لانكسار ما قبلها، ومجيء الألف بعدها، مع كونها في الواحد إمَّا مُعتلَّة كـ: دار، أو شبيهةً بالمعتل في كونها حرف لينٍ ساكناً كـ: ثوب. (شرح ألفية للحازمي)

([2]) إذا وقعت الواو طرفاً رابعةً فصاعداً بعد فتحةٍ قُلِبَت ياءً نحو: أعطيتُ، مَثَّل هنا بـ: (الْمُعْطَيَـانِ) أصـله: المعطـوان، لَمَّا صارت الواو رابعةً قُلِبَت ياءً بالحمل على اسم الفاعل: مُعْطَى .. مُعْطَيَان، ليس فيه عِلَّة قلب الـواو يـاءً، بخـلاف الـ مُعْطِي، هذا اسم فاعل، وقعت الواو مُتَطَرِّفَةً، (إِثْرَ كَسْرٍ) فَقُلِبَت الـواو يـاءً: معطـي .. مُعْطِوٌ، واوٌ مُتطرِّفـة قبلهـا كسرة، وُجِدَت العِلَّة؟ لكن: مُعْطَى، ليس قبلها كسرة، حينئذٍ لماذا قُلِبَت؟ هم قلبوها سماعاً، لكن قالوا: حملاً لاسـم المفعول على اسم الفاعل، إذ الموجب: قلب الواو ياءً موجودٌ في اسم الفاعـل، ومفقـودٌ فـي اسـم المفعـول، فحمـلاً لاسم المفعول على اسم الفاعل قُلِبَت الواو ياءً.

و كذلك (يُرْضَيَانِ) أصله: يُرْضَوَان، واوٌ تَحرَّكت وقبلها فتحة، الأصل تُقلَب ألفاً ما تُقلَب ياءً، لكن قُلِبَت ياءً هنا حمـلاً على الفاعل فتقول: يُرْضِي، الياء هذه منقلبة عن واو، وُجِد موجب القلب: وهو كسر ما قبل الـواو. أصـله: يُرْضِـوُان، لأنَّه من الرِّضْوَان، فَقُلِبَت واوه بعد الفتحة ياءً، وهذا خلاف الأصل، تَحرَّكت الواو وَفُتِحَ مـا قبلهـا .. تُقلَـب ألفـاً هـذا الأصل، لكنَّها هنا قُلِبَت ياءً: حملاً للمبني للمفعول على المبني للفاعل، لأنَّ: يُرْضَى، هذا فعل، (يُرْضَيَانِ) ليس كـ: (الْمُعْطَيَانِ) .. (الْمُعْطَيَانِ) هذا اسمٌ، و (يرضى) هذا فِعْلٌ. (شرح ألفية للحازمي)

[إبدال الواو ياء في جمع التكسير]

[٩٥٦] ﴿ .... وَ الْحِيَل قَدْ رَجَّحُوا وَ صَحَّحُوا نَحْوَ الْحِوَلْ ﴾

الجمع الذي أُعِلَّت عين واحده أو سكنت إنما يجب إعلاله إذا كان بعد عينه ألف، كما سبق في التمثيل، فإن لم تكن: فإن كان على (فِعَلَة) وجب تصحيحه كـ: عَوْد و عِوَدَةٌ، و كَوْز و كِوَزَة. و إن كان على (فِعَل) جاز فيه التصحيح و الإعلال، و هو أرجح، فالأول كـ: حاجة و حِوَج، و الثاني كـ: حِيْلَة و حِيَل.

واعلم أن (الحيل) لما أعلت عين واحده فجر التمثيل به هنا يستفاد حكم القسم الثاني من الجمع، و منه أيضا يعلم شرط الإعلال في الجمع المذكور، لكن فاته التنبيه على حكم فعله، فما في الخلاصة أتم و أبين.

و قد علمت أن الجمع المذكور على ثلاثة أقسام، و عرفت أحكامها[1].

و أشار بقوله (و صححوا) إلى أن شرط الإعلال في المصدر المتقدم أن تكون الألف بعد عينه كـ: صيام، فإن لم تكن وجب التصحيح كـ: حال حولا.

---

(1) جميع ما سكنت عينه من الثلاثي نحو: ثوب، أو أُعِلَّت نحو: دار، إمَّا أن يُجْمَع على (فِعَال) أو (فِعَلَةٌ) أو (فِعَل)، إذاً: على ثلاثة أقسام:

أ- إن كان على وزن (فِعَال) وجب الإعلال -يبدل الواو ياء- نحو ثوب تقول: ثِيَاب أصله: ثِوَاب، فَقُلِبَت الواو ياءً في الجمع لانكسار ما قبلها، ومجيء الألف بعدها، مع كونها في الواحد إمَّا مُعتلَّة كـ: دار، أو شبيهةً بالمعتل في كونها حرف لينٍ ساكناً كـ: ثوب.

ب- إن كان على وزن (فِعَلَة) وجب التصحيح -يعني: نطقوا به صحيحاً غير مُعل، لم تُقْلَب الواو ياءً- مثاله: عَوْدٌ مثل: ثَوب، إذا جمعته على (فِعَلَة) قلت: عِوَدَة، صَحَّحت الواو ولم تقلبها ياءً لعدم وجود الألف بعدها، و (كَوْز) تقول: كِوَزَة، بتصحيح الواو، جمعته على (فِعَلَة)، وشذَّ: ثَوْر وثِيَرة، بقلب الواو ياء.

ت- إن كان على وزن (فِعَل) جاز الوجهان: التَّصحيح والإعلال، والإعلال أولى. نحو: حِيلَة وَحِيَل، (حِيَل) هذا جمع: حِيْلَة، يُجْمَع على (فِعَل)، هو مأخوذٌ من الحول، هنا حصل الإعلال، حِيَل، على وزن (فِعَل) أصله: حِوَل، حينئذٍ قُلِبَت الواو ياءً في الجمع فقيل: حِيَل، وأمَّا: حِوَج، في جمع: حاجة، فهذه صُحِّحَت هنا فقيل: حِوَج، ولم يُقَل: حِيَج. (خلاصة من شرح الفية للحازمي)

[إبدال الألف واواً]

[٩٥٧] وَ الْأَلِفَ اقْـلِبْ بَـعْدَ ضَمٍّ واوا ....

أي: يجب إبدال الألف واوا لانضمام ما قبلها، كما تقول في تصغير ضَارب: ضُوَيْرِب.

[إبدال الياء واواً]

[٩٥٧] .... و الياءُ فِي كَمُوقِنٍ قَدْ ساوى

[٩٥٨] كَالْياءِ لامُ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تا أَوْ فِي كَمِثْلِ سَبُعانٍ ....

[و الياءُ فِي كَمُوقِنٍ قَدْ ساوى] أي: يجب إبدال الياء واوا لانضمام ما قبلها إذا كانت ساكنة مفردة في غير جمع، كـ: مُوقِن أصله: مُيْقِن من المُيَيْقِن، فخرجت المتحركة لتحصنها بحركتها كـ: هُيَام، و المدغمة لتحصنها بالادغام كـ: حُيَّض جمع حائض. و التي في الجمع و هي غير مدغمة يأتي أحكامها.

[كَالْياءِ لامُ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تا أَوْ فِي كَمِثْلِ سَبُعانٍ]: و تبدل الياء المتحركة واوا لانضمام ما قبلها:

١- إن كانت لامَ فِعْل كـ "قَضُوَ الرجلُ"[١].

٢- أو لام اسمٍ مبنيٍ على التأنيث بالتاء كـ: "مَرْمُوَة" مثل مَقْدُرة من رمى [٢].

فلو كانت التاء[٣] عارضة بأن يقدر بناء الكلمة على التذكير ثم يعرض لحاق التاء وجب إبدال الضمة كسرة و تصحيح الياء، كما يجب مع التجريد كتَوَان مصدر تواني، و هذا التقييد صريح قول الخلاصة: «كتاء بان»، و لعلّ المصنف أشار له بما يستفاد من البناء على الألف و النون في مسألة المعطوف فكأنه حذف من الأول لدلالة الثاني، و فيه خفاء.

٣- و كذا إن كانت لام اسم مبني على الألف و النون الزائدتين كبناء مثل سَبُعان من الرمي تقول فيه: رَمُوان [٤].

---

(١) "قَضُوَ الرجلُ ورَمُوَ" بمعنى (ما أَقْضَاه ! وما أَرْمَاه !) وأصل الفعل قبل التحويل: قَضَى يَقْضِي، ورَمَى يَرْمِي، فلمّا حُوّل إلى صيغة (فَعُلَ) -بقصد التعجب- أبدلت الياء واوا؛ لأنها لام الفعل، ولأن ما قبلها مضموم. (شرح ألفية)

(٢) نحو: مَرْمُوَة، تقول في الأصل: مَرْمِيَة (بكسر الميم الثانية) فلما بُنيت على وزن مَقْدُرة صارت الميم مضمومة؛ ولأن الياء هي لام الكلمة أُبدلت الياء واواً، فصارت: مَرْمُوَة. (شرح ألفية)

(٣) في النسخة «لو كانت الياء».

(٤) نحو: رَمُوَان، تقول في الأصل: رَمِيَان (بكسر الميم) فلما بنيت على وزن: سَبُعَان صارت الميم مضمومة؛ ولأن الياء هي لام الكلمة أبدلت الياء واواً، فصارت: رَمُوَان . (شرح الفية)

[حكم الياء المضموم ما قبلها]

[٩٥٨] .... وَ لِلّتا ....

[٩٥٩] فِي الْجَمْعِ كَالْبِيضِ أَقِرَّ، وَ اكْسِرِ ....

تقدّم أن الياء المفردة الساكنة التي انضم ما قبلها لا تبدل في الجمع واوا [1]، و نبّه على حكمه هنا فذكر أن الياء تقر و يكسر ما قبلها لمناسبتها، كما تقول في جمع أَهْيَم: هِيْم [2].

[إبدال الياء واواً إذا وقعت عينا لفُعْلى]

[٩٥٩] .... فِي عَيْنِ فُعْلَى الْوَصْفِ وَجْهَيْنِ اذْكُرِ

و نبّه أيضا على الياء المضموم ما قبلها إذا كانت عينا لـ: فُعْلي وصفا جاز [فيه وجهان]:

١- إقرار الياء و كسر ما قبلها، كما تقول في أنثى الأَكْيَس: كِيسَى.

٢- و إبقاء الضمة فتقلب الياء واوا فتقول: كُوسَى.

و احترز بالوصف من الاسم فإنه تقلب يائه كـ: طُوبى.

[إبدال الياء واواً في الاسم الذي على وزن فَعْلى]

[٩٦٠] في لامِ فَعْلَى الاِسْمِ ذَا الْقَلْبِ غَلَب ....

إذا كانت لام فَعْلى -بفتح الفاء- ياء قلبت واوا في الاسم كالتقوى[3]، و أبقيت في الوصف كـ:خَزْيَا، و هذا هو الغالب، و قد يتخلف كما في "طَغْيا" لولد البقرة الوحشية.

---

[1] تقدم شرحه في بيت ٩٥٧.

[2] هِيْم جمع أَهْيَم والأصل: هُيْم فلم تُبدل الياء في الجمع، بل قُلبت الضمة كسرة لأن الضمة ثقيلة في جمع التكسير قبل الياء الساكنة غير المشددة . (شرح ألفية)

[3] تقوى أصله: تقْيَا؛ لأنه مِن تَقَيْتُ . ومثلها فَتْوى. (شرح ألفية)

[إبدال الواو ياء في الوصف الذي على وزن فُعْلَى]

[٩٦٠] .... وَ لامِ فُعْلَى الْوَصْفِ بِالْعَكْسِ انْقَلَب

و إن كانت لام فُعْلى -بضم الفاء- واوا قلبت ياء في الوصف كـ: دُنْيا من الدُنُو. و سلمت في الاسم كـ: حُزْوَي اسم موضع، هذا هو الغالب. و قد يتخلف كـ: قُصْوَى في لغة غير تميم، و أما هي فيقولون: القُصْيا على القياس. و قد عرفت معنى العكس في كلامه.

[إبدال الواو ياء إذا اجتمعت الواو ، و الياء في كلمة]

[٩٦١] إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ مُتَّصِلِ واوٍ وَ يا بلا عُرُوضٍ اقْلِبْ الواو يا [1]

[٩٦٢] وَ ادْغِمْ ....

أي: إذا اجتمعت الواو و الياء و سكن سابقهما قلبت الواو ياء و ادغمت في الياء كـ: سَيِّد[2]، بشرط [الآتي]:

١- أن يتصلا، فلو انفصلا أي: كانا في كلمتين نحو "أبو يوسف" اقرت الواو.

٢- و أن يكون سكون السابق أصليا، فلو عرض نحو "قَوْيَ" مخفف (قَوِيَ) فلا إبدال.

٣- و أن تكون الواو أصلية، فلو عرضت كـ: "رُوْيا" مخفف (رُؤْيا) فلا إبدال.

و هذان الشرطان مفهومان من قوله (بلا عروض).

---

(1) ان سكن السابق من متصلـــي واو و يا بلا عروض اقلب أي

الواو يا و ادغم ....

نسخة.

(2) سَيّد، والأصل: سَيْوِد فاجتمعت الواو، والياء في كلمة واحدة، وسبقت إحداهما (الياء) بالسكون، فقُلبت الواو ياء، فصارت (سَيْيِد) ثم أدغمت الياء في الياء، فصارت: سَيِّد. (شرح ألفية)

[إبدال الواو و الياء ألفا]

[٩٦٢] ﴿ .... وَ أَبْـــدِلْ أَلِـــفا مِـــنْ ياءٍ أَوْ واوٍ بِـــفَتْـحٍ اقْــتَفـى ﴾

[٩٦٣] ﴿ إِنْ حُـرِّكا وَ حُـرِّكَ الَّذي تَـلا وَ صَحِّحْ إِنْ يَسْكُنْ سِوَى اللّامِ، فَلا ﴾

[٩٦٤] ﴿ مَـا لَـمْ يَـكُنْ تـابِعُها يا شُـدِّدا وَ أَلِفا .... ﴾

أي: تبدل الألف من الياء و الواو [١] بشروط:

١- منها أن ينفتح ما قبلها، فإن سكن كـ: ضَبْي و غَزْو، أو انكسر كـ: حِيَل و عِوَض، أو انضم كـ: زُيَيْد و ضُوَيْرِب فلا.

٢- و منها أن يكون الفتح متصلا، فلو انفصل كـ: بَايَع و قَاوَل فلا، و الاتصال هو المتبادر من قوله (اقتفا)، و إن لم يكن صريحا فيه، فما في الخلاصة أحسن.

٣- و منها أن يحركا ، فلو سكنا كـ: زَيْد و يَوْم فلا.

٤- و منها أن تكون حركتهما أصلية، فلو عرضتا كـ: تَوَمٍ و جَيَلٍ مخففي: تَوْأَم و جَيْأَل فلا، و لعله اعتمد في إفادة هذا على أن التحرك عند الاطلاق ينصرف للأصلي، و ما في الخلاصة أبين.

٥- و منها أن يتحرك ما بعدهما كـ: بَاعَ و قَالَ، أصلهما: قَوَل و بَيَعَ، فإن سكن صحتا كـ: بَيَان و طَوِيْل، إلا أن تكونا لام الكلمة، فإن الساكن الذي بعدهما لا يمنع من إعلالهما كـ: يَخْشَوْنَ، أصله: يَخْشَيُونَ [٢].

ثم أعل ما لم يكن الساكن ياء مشددة كـ: عَلَوِيّ، أو ألفا كـ: رَمَيَا فيمتنع، أما الأول فلأنه لو أعل لوجب ردّ الألف واوا لما سبق في النسب من وجوب قلب الألف الثالثة فيدور، و أما الثاني فلأنه لو أعل لاجتمع الساكنان فيحذف الأول، و يلتبس الفعل المسند لاثنين بالمسند للواحد.

---

(١) في النسخة التي بين يدينا «أي تبدل الألف و الياء من الواو».

(٢) يَخْشَوْنَ، والأصل: يَخْشَيُون، فأبدلت الياء ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها (يَخْشَاْون) ثم حذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين (الألف، والواو) فصارت: يَخْشَوْن. (شرح ألفية)

[بقية شروط إبدال الواو و الياء ألفا]

[٩٦٤] .... وَ صَحَّ ماضي أَغْـيَدا

[٩٦٥] وَ مَـصْدَرٌ وَ الْواوُ عَـيْناً لِافْتَعَل مَعْنى تَـفاعَـلَ أَبـانَ لَـمْ يُـعَلّ

[٩٦٦] ثانٍ أُعِلَّ إنْ بِحَرْفَيْنِ اسْتُحِــقّ هَـذا[1]، وَ عَـيْنُ ما أَخِـيرَهُ لَـحِق

[٩٦٧] ما خُصَّ بالاَسْماءِ.................. ....

أي: و من شروط المسألة السابقة:

٦- أن لا تكون الواو و الياء عين فعل الذي اسم فاعله على (أَفْعَـل)، و إلا صحتا حملا على "أفعل"، لأنه بمعناه كـ: غَيِدَ وحَوِل، و لا عين مصدره، و إلا صحتا أيضا [٢]. قوله (و مصدر) أي: مصدر أغيد، فحذف من الثاني لدلالة الأول، عكس ما في الخلاصة، و لو قال: ماض كاغيد كما في الخلاصة.

٧- و منها و هو خاص بالواو: أن لا تكون عينا لافتعل الذي بمعنى تفاعل كـ: "اجتور القوم" بمعنى تجاوروا، حملا على ما هو بمعناه، فلو لم يكن بمعنى تفاعل أعل كـ: اجتاز، بمعنى جاز. و لو كانت الياء عينا لافتعل بمعنى تفاعل أعل كـ: استافوا، بمعنى تسايفوا، لأنّ الياء أشبه بالألف من الواو. و قوله (و الواو) مبتدأ، و جملة (لم يعل) خبره، و (عينا) حال.

٨- و منها أن لا يؤدي إلى اجتماع إعلالين، و إلا أعل الثاني، لقربه من الطرف كـ: الحوى مصدر حَوِيَ إذا اسودّ، أصله حوو، فكل واحد من الواوين يستحق الإعلال، فلو قلبناهما لاجتمع ألفان [٣] فيحذف أحدهما ثم الثاني لملاقات التنوين فيأتي الاجحاف فاقتصروا على إعلال الثاني لما سبق.

---

(١) (ثانٍ أُعِلّ إنْ بِحَرْفَيْنِ اسْتُحِــقّ هَـذا) اي: و متى اجتمع في كلمة حرفا علة استحقتا الاعلال لم تعل إلا إحديهما و الأحق به ثانيهما كالهوى و الحيا. (المواهب الحميدة) + أي: إذا اجتمع في كلمة حرفان و كل منهما متحرك مفتوح ما قبله أعل أحدهما فقط و صحح الآخر كـ"الحيا" و "الهوى". (ابن القره داغي)

(٢) فقيل غَيِدَ غَيَداً، حَوِلَ حَوَلاً، عَوِرَ عَوَراً. (المطالع السعيدة)

(٣) في النسخة «لاجتماع ألفان».

٩- و منها أن لا تكون إحداهما عين كلمة آخرها زيادة مختصة بالأسماء و إلا سلمت كـ: غليان و تروان لأنه بتلك الزيادة بَعُد عن شبهه بما هو الأصل في الإعلال.

[إبدال النون ميما]

[٩٦٧] وَ النُّـونُ إذا .... يَسْكُنُ مِيماً قَبْلَ بَا اقْلِبْ كَانْبُذا

أي: اقلب النون ميما إذا كانت قبل [الباء][1]، لعسر النطق بها بعدها، لاختلاف مخرجهما مع مباينة لين النّون و عشها لشدة الباء [2].

و قدّم مفعول الجزاء على الشرط كما حذف الفاء من الأمر للضرورة.

[إبدال الواو و الياء تاء في باب الافتعال]

[٩٦٨] فَالْافْتِعالَ اللَّيْنَ تا أَبْدِلْ، وَ شَذّ فِي الْهَمْزِ ....

فـ (**الافتعال**) مفعول أول لــ (**أبـدل**)، و (**اللـين**) بـدل منـه، و (**تـا**) مفعـول ثـان، و يؤخـذ منـه أن ما تصرف من الإفتعال له حكمـه. و شـمل اللـين: الـواو كــ: اتعـد مـن الوعيـد [3]، و اليـاء كــ: اتسـر من اليسر [4].

و إنما أبدلوها لـئلا تتلاعـب بهـا الحركـات، فتكـون بعـد الضـمة واوا، و بعـد الكسـرة يـاء، و بعـد الفتحة ألفا، فأبدلوها حرفا جلدا لا يتغير لما قبله.

(**و شذ**) مجيء هذا الإبدال (**في الهمز**) لأنه ليس بلـين كقـولهم: "اتَّـزَر" مـن الإزار، و "أتمـن" مـن الأمانة.

---

(1) ما بين القوسين ساقط في النسخة.

(2) سواء أكانتا منفصلتين (أي: في كلمتين) نحو: مِنْ بَعْد، أم كانتا متصلتين (أي في كلمـة واحـدة) نحـو: انْبَعَـثَ . (شرح ألفية)

(3) اتَّعَدَ، أصله: اوْتَعَد، على وزن (افْتَعَل)، قُلِبَت الواو تاءً، ثُمَّ أُدْغِمَت التاء في التاء. (شرح ألفية للحازمي)

(4) اتَّسَرَ أصله: ايْتَسَر، قُلِبَت الياء تاءً، ثُمَّ أُدْغِمَت التاء فـي التـاء، لمـاذا؟ لكونـه علـى وزن (افْتَعَـل). (شـرح ألفيـة للحازمي)

[إبدال تاء الافتعال طاءً بعد حرف الإطباق]

[٩٦٨] .... و التَّا في افتعـالٍ تُتَّخَذ ....

[٩٦٩] طـاءً بِـإِثْـرِ مُـطْبِـقٍ ....

ثم تقر تاء الافتعال على حالها إلا إذا تقدَّمها حرف إطباق، أو دال، أو زاي، أو ذال، فتبدل بعد المطبق -و هو الطاء، و الظاء، و الصاد، و الضاد- طاءً كافتعل من طعن و ظلم و صبر و ضرب[1]، لمناسبة حرف الإطباق.

[إبدال تاء الافتعال دالاً]

[٩٦٩] .... وَ دالا إِنْ تَـتْلُـها[2] أَوْ زاءَ أَوْ فَـذالاَ

و تبدل بعد الثلاثة الأخيرة دالا كافتعال من دان و زجر و ذكر[3].

[الإبدال بالسماع]

[٩٧٠] وَ ما عَدَا السَّابِـقِ ذُو تَوْقِيـفِ ....

أي: و ما جاء على خلاف القواعد المقررة في الباب فهو موقوف على النقل لا يقاس كقولهم: "عَوَى الكلبُ عَوَّة"[4] [و القياس "عية"]، [و نحو] [5] ضَيْوَن، و القياس ضَيَّن،

و كقولهم "غاية" و "ثاية" بإعلال الأول، و القياس إعلال الثاني،

([1]) فتقول : اصْطَبَرَ ، و اضْطَجَعَ ، و اطَّلَعَ ، و اظْطَلَمَ ، و الأصل : اصْتَبَرَ مِن : صَبَرَ ، و اضْتَجع مِن : ضَجَعَ ، و اطْتَلَعَ مِن : طَلَعَ ، و اظْتَلَمَ مِن: ظَلَمَ. (شرح ألفية)

([2]) أي: دالا.

([3]) تبدل تاء الافتعال دالا: إذا كانت فاء الكلمة أحد الأحرف الآتية: الدَّال، و الذَّال، و الزَّاي؛ فتقول: ادَّان، و اذْدَكَـرَ، و ازْدَادَ، و الأصل ادْتَانَ مِن: دَان، و ازْتَادَ مِن: زَاد، و اذْتَكَرَ مِن: ذَكَرَ . (شرح الفية)

([4]) عَوَى الكلبُ عَوَّة فأبدلت الياء التي هي لام الكلمة واواً، و أُدغمت الواو في الواو، فصارت: عَوَّة، و هو شاذ، و القياس: عَيَّة، بقلب الواو ياء؛ لأنهما اجتمعا في كلمة واحدة، و سبقت إحداهما (الواو) بالسكون الأصلي. (شرح ألفية)

([5]) ما بين القوسين [ ] من زيادتنا و ساقط في النسخة.

و كقولهم: "إمة" بالتخفيف، و كذا اللهم اغفر لي خطاءءي بهمزتين مخففتين،

و كقولهم "حنطل" بابدال النون ممّا دون باء.

فهذا أعم و أفيد من قول الخلاصة: «و شذ غير ما قد رسما»، و قولها: «و عكس قد يحق» لكنه مغن عن قوله فيما مر: (و شذ في الهمز).

[أدلة الإبدال]

[٩٧٠] .... وَ يُعْـرَفُ الإِبْـدالُ بِالتَّصْـرِيفِ

و أشار بقوله (ويعرف الابدال بالتصريف) إلى بعض أدلة الإبدال أي: يعرف كون الحرف بدلا غير أصلي بعدم وجوده في بقية تصاريف الكلمة كقولهم "تراث" [١] للمال الموروث، فإن قولنا: ورث و وارث و موروث يدل على أنّ أصله: وراث، و كذا "أوجه" جمع وجه، فإن الوجه و التوجه و المواجهة يدل على أنّ الواو أصل للهمزة، إلا أن هذا الدليل غير مطرد لما سبق قريباً في الافتعال و فروعه، و يجاب بأن البدل إنما لزم في تصاريف فرع لا في تصاريف المادة كلها، فالوعد و المواعدة يدلان على الإبدال في الاتعاد و فروعه، و هذا الشطر مزيدٌ على الخلاصة.

* * *

---

[١] في النسخة «التراث».

ـ التراث كغراب: المال الموروث، أصله وراث استثقلوا الواو المضمومة في أول الكلمة فأبدلوها تاء إبدالا غير قياسي (تحقيق ايجاز التعريف في علم التصريف) .

﴾ تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ ﴿

[إبدال الهمزة]

[٩٧١] ﴾ خُفِّفَ هَمْزٌ سَاكِنٌ فَأَبْدِلا مُجانِساً تَحْرِيكَ ما لَهُ تَلا ﴿

تقدّم اجتماع الهمزتين، و هذه الترجمة لبيان أحكام الهمزة المفردة، و هي مزيدة على الخلاصة.

و الهمزة المفردة: إما ساكنة، أو متحركة، فالساكنة تبدل من جنس حركة ما قبلها، فتبدل ألفا بعد الفتحة، و ياء بعد الكسرة، و واواً بعد الضمة، سواء كانت هي و المتحرك الذي قبلها في كلمة كـ "رَاس"، و "بِير"، و "سُور"[١]، أو في كلمتين كقوله تعالى ﴿ إِلَى الْهُدَى ائتِنَا ﴾ [الانعام: ٧١]، فإن قوله {ائتنا} أمر من الاتيان قلبت الهمزة الثانية فيه ياء، لسكونها و انكسار ما قبلها، و ليس هذا موضع الاستشهاد، ثم اتصل بالهدى فسقطت همزة الوصل، فعادت الهمزة الثانية، لزوال موجب القلب، و التقى ساكنان -ألف الهدى و الهمزة العائدة-، فحذف الأول لأنه آخر الكلمة، و هذا موضع الاستشهاد.

[حذف الهمزة]

[٩٧٢] ﴾ وَعَكْسُهُ بِحَذْفِهِ وَيُنْقَلُ[٢] .... ﴿

عكس الساكن هو المتحرك، و هو إما أن يكون ما قبله متحركا، أو ساكنا،

فإن كان متحركا فسيأتي، وإن كان ساكنا فإمّا صحيح أو معتل، واو أو ياء أو ألف،

فإن كان ألفا فسيأتي، و إن كان واوا أو ياء فإما أصليتان أو مزيدتان لغير الالحاق أو له،

فالزائدتان لغير الالحاق تقلب الهمزة بعدهما إليهما، و يدخله الادغام، كـ "خَطِيَّةٍ" و"مَقْرُوَّةٍ"، أصلهما (خطيئة ومقروءة)، و منه "أُفَيِّس" يصغر (أفؤس) جمع فاس [٣]، و خففت هنا بالإبدال، لأنه لا يمكن

---

(١) "راس" بالألف أصله رأس "ولوم" بالواو أصله لؤم "وبير" بالياء أصله بئر. (مراح الأرواح)

(٢) أي: الهمز المحرك بعد الحرف الساكن خفف جوازا بحذفه. (الجوري) + و نقل حركتها إلى الساكن قبلها كقولك في اسأل: سل. (همع الهوامع)

(٣) "أفيس" أصله أفيئس تصغير أفؤس جمع فأس؛ لأن الياء فيه يشبه المد، و كل ما كان هذا شأنه يقلب و يدغم. (مراح الأرواح)

بيّن لقربه من الساكن، فيلزم التقاء الساكنين، و لا الحذف بنقل حركتها لما قبلها، لكراهتهم تحريك حرف لا أصل له في الحركة مع الاستغناء عن تحريكه بالقلب الذي هو أولى منه، و هذا القلب والادغام بطريق الجواز.

و إن كان الساكن صحيحا كـ "مسألة" و "الخَبْء"، أو واوا أو ياء أصليتين كـ "شيء" و "سوء"، أو زائدتين للإلحاق كـ"جيل" للضبع و"حوب" لماء ملحقين بجعفر، نقلت حركة الهمز بعد حذفه لما قبله، لأن حذفه أبلغ في التخفيف، و قد بقي ما يدل عليه و هي حركته المنقولة، و هذا كله إذا كان الساكن في الكلمة التي فيها الهمزة، فإن لم يكن فيها نقلت حركته بعد حذفه، سواء كان الساكن معتلا أو صحيحا، تقول في "أبو أيوب" و"مَنْ أبوك":(أبو يُوب) و (من بُوك) [1]. و قد عرفت ما يفيد به المتن.

[تسهيل الهمزة]

[٩٧٢] .... وَ بَعْـدَ فَتْحٍ كَيْـفَ كانَ سَهِّلُـوا

[٩٧٣] أيْ بَيْنَـها وَ بَيْـنَ حَرْفِها [2].... ....

المتحركة بعد حركة تسعة أقسام، لأن حركاتها ثلاثة، و حركات ما قبلها كذلك، و ثلاثة في مثلها فتسعة، فإن كان ما قبلها مفتوحا خفف بالتسهيل، و معناه أن تجعل بينه و بين الحرف المجانس لحركتها، و معنى **(كيف كان)** أي الهمز سواء كان مفتوحا كـ"سَأَلَ"، أو مكسورا كـ"يَئِسَ"، أو مضموما كـ "يَقْرَؤُهُ"، فتجعل في الأول بين الهمزة و الألف، و في الثاني بين الهمزة و الياء، و في الثالث بين الهمزة و الواو .

---

(1) جاء في المراح: و أبو يوب" أصله أبو أيوب إهـ جاء في شرحه الفلاح: وقوله: "وأبو يوب" مثال للضرب الثاني من القسم الثاني؛ أي لما يكون الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة أخرى؛ لأن أصله أبو أيوب بإثبات همزة مفتوحة وما قبلها حرف أصلي، وهو الواو الساكنة فخففوا الهمزة بالإسكان والحذف ونقل فتحتها إلى الواو وقالوا: أبو يوب بنقل اللسان من الواو المفتوحة إلى الياء المشددة المضمومة من غير حاجز بينهما.

(2) و إن كان **(بعد فتح)** أي: بعد متحرك مفتوح، و لا تبالي كيف كانت تلك الهمزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (سهلوها)، **(أي)** تفسيرية، تجعل**(بينها)** أي الهمزة و **(بين حرفها)** أي الحرف المجانس لحركتها، فتجعل في سأل بين الهمزة و الألف .... (المنح الحميدة)

[موضع أخرى في تسهيل الهمزة]

[٩٧٣] .... وَضَمّ   وَ أَلِفٍ وَ الْكَسْرِ تُكْسَرْ أَوْ تُضَمّ

عطف على (فتحٍ) أي: و سهلوا بين بين بعد ضم و بعد الكسرة حالة كون الهمزة تكسر أو تضم في لسان الناطق. و سكن الفعلين للضرورة [١]. فهذه أربع صور تسهل فيها الهمزة أيضا، و هي الهمزة المكسورة و المضمومة بعد ضم كـ "سُئِل"، و "يَوضُؤ" مضارع وَضُأ أي: حَسُنَ، و المكسورة و المضمومة بعد كسر كباء {ربكم} و {سنقرئك}، هذا حكم الهمزة الواقعة بعد ألف مطلقا أي: سواء كانت مفتوحة كـ "جاءكم"، أو مكسورة نحو "من نسائكم"، أو مضمومة نحو ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ﴾ [بقرة ٢٢٣]، و لم يمتنع هنا جعلها بين بين مع سكون الألف و قرب همزة بين بين من الساكن، لأن خفاء الألف سهّل ذلك فكأنه ليس قبلها شيء. فقوله (تكسر أو تضم) لا يرجع لمسألة الألف [٢].

[قلب الهمزة ياء و واوا]

[٩٧٤] وَ ذاتُ فَتْحٍ قُلِبَتْ يـاءً وِلا   كَسْرٍ وَ واواً تِلْوَ ضَمٍّ فَاقْبَلا

أي: و الهمزة المفتوحة الموالية للكسر تقلب ياء نحو "لا يستهزين"، و المفتوحة الموالية للضم تقلب واوا كـ "موجل".

و لم يجعلوها في هاتين الصورين بين بين لقرب بين بين مع الفتح من الألف، و الألف لا تقع بعد الكسرة و لا بعد الضمة.

قوله: (وِلا) بكسر الواو قصره للضرورة [٣] حال من نائب فاعل (قلبت).

❊ ❊ ❊

([١]) أي: سكن قول الناظم (تكسرْ و تضمْ).

([٢]) قوله (تكسر أو تضم) قيد للضم و الكسر لا للألف أيضا، إذ الواقعة بعد الألف كالواقعة بعد الفتحة تسهل كيف كانت. (الجوري)

([٣]) قال في الشرح: و قولي (ولا كسر) هو بكسر الواو، و أصله المد، أي: ولاء كسر، أي بعده و تلوه. (المطالع السعيدة)

النَّقْلُ

[مواضع النقل أربعة]

[١- النقل في الفعل المعتل عينا، و شروطه]

[٩٧٥] مِـنْ عَيْـنِ فِعْلٍ لا تَعَجُّـبٍ وَ لا مُضاعَـفٍ وَ نَحْـوِ أَهْـوى فَانْقُلا

[٩٧٦] تَحْرِيكَـهُ لِساكِـنٍ صَـحَّ ....

إذا تحركت عين الفعل و هي لين -أي: واو أو ياء- و قبلها ساكن صحيح وجب نقل حركتها له، لاستثقالها على حرف العلة، كـ (يَقُوم) و (يَبِيعُ)، أصلهما: يَقْوُم و يَبْيِع بضم الواو و كسر الياء، فنقلت حركتهما لما قبلهما، لما ذكر، ثم بعد النقل إن بقي اللين مجانسا للحركة المنقولة منه كما مر فواضح، و إلا أبدل مجانسا لها كـ (أقام)، و (أبان).

و احترز بقوله (صح) من المعتل كـ: قَاوَل، و بايَعَ، و عَوَّقَ، و بَيَّنَ، فلا تنقل له الحركة [١].

و بقوله (لا تعجب) من نحو ما أَقْوَمَه، و أَقْوِمْ به، حملا على اسم التفضيل، لأنهما من وادٍ واحد.

و بقوله (و لا مضاعف) من نحو "ابْيَضَّ" و "اسْوَدَّ" لم ينقلوا فيه، لئلا يلتبس بـ (باض) و (ساد) اسمي فعل من البضاضة و السد [٢].

و بقوله (نحو أهوى) من المعتل اللام، فلا يدخله النقل، لئلا يتوالى إعلالان [٣].

---

[١] في (بايع) لا ننقل حركة الياء المتحركة إلى ما قبلها الساكن لكون حرف علة. و (بيَّن) عندنا ياءان الأولى ساكنة والثانية مُتحرِّكة، لا ننقل حركة الياء المُتحرِّكة إلى ما قبلها السَّاكن لكونه حرف عِلَّة. وكذلك (عَوَّق) اجتمع عندنا واوان الأولى ساكنة والثانية مُتحرِّكة، لا ننقل حركة المُتحرِّكة إلى ما قبلها، لكونه حرف عِلَّة. (شرح الفية للحازمي بتغيير جزءي)

[٢] لأن "ابيض" لو نقلت حركة عينه إلى الباء قبلها لانقلبت ألفًا، فيصير اباض، ثم تحذف الهمزة لكونها همزة وصل. لعدم الحاجة إليها، لتحرك ما بعدها فيصير باض، فيظن أنه اسم فاعل من البضاضة. (شرح التصريح)

[٣] إعلال العين، وإعلال اللام. (شرح التصريح). + لأنَّ "أَهْوَى" أصله: أَهْـوَيَ، تَحرَّكت الياء وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفاً، (أَهْوَى) والواو هنا مُتحرِّكة وما قبلها صحيحٌ ساكن، لو نُقِل لتوالى عليها إعلالان وهذا إجحافٌ بها. (شرح ألفية للحازمي)

[٢- النقل في الاسم الذي يُشبه المضارع]

[٩٧٦] ﴿ .... وَ مِنْ إِسْـمٍ كَفِعْـلٍ مَعْ وَسْمٍ قَدْ زَكِـن ﴾

[٩٧٧] ﴿ وَ الْمِفْعَـلَ الْمِفْعـالَ صَحِّح .... ﴾

(**و من اسم فعل كفعل مع وسم ق زكن**) أي: إن الاسم المشابه للفعل في عدد الحروف و الحركات يدخل فيه النقل المذكور إذا كان فيه وسم[١] يمتاز به عن الفعل، و ذلك بأن يوافق المضارع في وزنه دون زيادته كـ :مَقَام، أصله: مَقْوَم، ثم نقل و أعل [٢]، وإن زيادته و هي الميم تميزه عن الفعل، أو في زيادته دون وزنه كبناء مثل: تِحْلِيء من البيع تقول فيه: تِبْيِع بالنقل[٣]، لأن وزنه يميزه عن الفعل.

فإن لم يكن فيه وسم يميزه بأن يشابه المضارع من كل وجه وجب تصحيحه، لئلا يلتبس بالفعل كـأَبْيَضو أبْيَن منه[٤].

(**و المِفْعَل المِفْعَال صَحِّح**)[٥] أمّا وجه تصحيح مِفْعال كـ: مكيال فالساكن، و أمّا وجه تصحيح مِفْعَل فلأنه مقصور من مفعال عند كثير من أهل التصريف. و وجّهه ابن مالك بغير هذا، و ردّ عليه.

---

(١) (وسم) أي: علامة تنبئ أنه ليس من قبيل الأفعال. (المنح الحميدة)

(٢) مَقَام ، والأصل : مَقْوَم ، وهو على وزن المضارع (يَعْلَم) نُقلت حركة الواو (الفتحة) إلى القاف الساكنة ، ثم قُلبت الواو ألفا ؛ لأن ما قبلها مفتوح ، فصار : مَقَام . (شرح ألفية)

(٣) تِبْيِع ، نُقلت حركة الياء (الكسرة) إلى الباء الساكنة فصار : تِبِيع . (شرح ألفية)

(٤) "فإن أشبهه بالوزن والزيادة معًا، أو باينه فيهما معًا، وجب التصحيح"، ليمتاز عن الفعل. "فالأول"، وهو المشبه فيهما معًا، "نحو: أبيض، وأسود" وصفين فإنهما أشبها "أكرم" في الوزن وزيادة الهمزة، فلو أعلا ليقل فيهما: "أباض، وأساد"، فيلتبسان في الفعل. "والثاني"، وهو المباين في الوزن والزيادة معًا "نحو: مخيط"، بكسر الميم، فإنه مباين للفعل في كسر أوله، وزيادة الميم، "هذا" التوجيه "هو الظاهر"، ولا التفات لمن يكسر حرف المضارعة لقلته. (شرح التصريح)

(٥) أشار إلى أنّ صِيغةَ (مِفْعَال) نحو : مِسْوَاك ، ومِكْيَال ، صِيغةٌ مُختصّةٌ بالأسماء ، فهي مُخالفة للفعل المضارع في وزنه ، وزيادته معاً ؛ ولذلك وجب فيها التصحيح . وأشار إلى أن صِيغة (مِفْعَل) كذلك يجب فيها التصحيح حَمْلاً لها على (مِفْعَال) لأن مِفْعَل تُشبه مِفْعَال في المعنى ؛ تقول : مِقْوَل ، ومِقْوَال (كلاهما في المعنى صيغة مبالغة) ومِخْيَط ، ومِخْيَاط (كلاهما في المعنى اسم آلة) . (شرح ألفية)

[٣- النقل في المصدر الذي على وزن إِفْعَال، أو اسْتِفْعَال]

[٩٧٧] .... وَ أَلِف إِفْعالِ الإِسْتِفْعالِ لِلنَّقْلِ حُذِف

المصدر الذي على وزن (إفعال) و (استفعال) ممّا أعلت عينه يحمل على فعله في النقل و الإعلال كـ "إقامة" و "استقامة" أصلهما: إقوام و استقوام، فنقلت حركة المعتل للساكن، و لمّا تحرك في الاصل و انفتح ما قبله قلب ألفا، فاجتمع ألفان، و حذفت إحداهما على الخلاف المتقدم في أبينة المصادر، و عوض عنها هاء التأنيث. لا يقال: الساكن يكف إعلال غير اللام، لأن ذلك لعلة و هي خوف اللبس، كما في بيان و طويل، و ذلك مفقود هنا.

قوله **(إفعالِ)** يقرأ بغير تنوين، للوزن، و **(الاستفعال)** معطوف بحذف الأداة.

[٤- النقل، والحذف في صِيغة مَفْعُول المعتل العين]

[٨٧٨] كَواوِ مَفْعُولِ، وَ قَدْ يُصَحَّحُ ذُو الْيا وَ فِي ذِي الْواوِ ذا يَرْجَحُ

(كواو مفعول) أي: كما تحذف الألف المتقدمة للنقل تحذف له واو مفعول كـ (مَبيع) و (مَصون) أصلهما: مَبْيُوع و مَصْوُون، فنقلت الحركة للساكن، و اجتمع واوان في الثاني، فحذفت واو مفعول لزيادتها و قربها من الطرف، فوزنه مَفُعْل، و صارت الياء ساكنة إثر الضمة في الأول، و هي لا تناسبها، فقلبت الضمة كسرة لمناسبتها، و لم تقلب الياء واوا للتفرقة بين بنات الياء و بنات الواو، و حذفت واو مفعول للساكنين فوزنه مَفْعِل.

(و قد يصحح ذو اليا[1]، و في ذي الواو ذا يرجح) و مثال تصحيح ذي الياء قول الشاعر: (و كأنّها تُفَّاحةٌ مَطْيُوبَةٌ)[2]، و مثال تصحيح ذي الواو قولهم: ثَوبٌ مَصْوونٌ، و الفرق خفة الياء و الواو.

فقوله **(ذا يرجح)** إشارة إلى الإعلال، و في بعض النسخ "لا يرجح" أي: التصحيح، و هي لا تدل على أنه مرجوح كما أن الاولى لا تدل على أنه نادر، فما في الخلاصة أصرح.

---

(١) فيقولون: مَبْيُوع، ومَخْيُوط.

(٢) الشاهد: في مطيوبة، فقد جاء على الأصل، و القياس أن يقال مطيبة كمبيعة. (ضياء السالك)

[جواز الوجهين في صيغة مَفْعُول المعتلّ اللام]

[٩٧٩] وَ جَوَّدُوا تَصْحِيْـحَ مَفْعُـولِ عَـدا ....

المفعول من الثلاثي الذي ليست عينه واوا و هو على وزن فعِل بكسر العين[1] يجوز فيه [وجهان]:

١- التصحيح حملا على فعل الفاعل فتقول: زيدٌ مَعْدُوٌّ عليه .

٢- و الإعلال حملا على فعل المفعول فتقول: مَعْدِيّ.

و التصحيح أجود؛ لأن الحمل على فعل الفاعل أولى.

فإن كانت العين واوا كـ (قوي) وجب الإعلال، وإن كان على فعِل بالكسر كـ (رضِي) يرجح الإعلال. و ما أحسن لفظ «نحو» في الخلاصة.

[جواز الوجهين في صيغة فُعُول]

[٩٧٩] .... كَـذا فُـعُـولٌ لامُـهُ واواً بَـــدا

و كذا جاز الوجهان[2] في فُعُول الذي لامه واوا سواء كان مفردا نحو: عَلا عُلُوّاً، و نَما نُمُوّاً، و عَتا عُتِيّاً، و قَسَا قِسِيّاً، أو جمعا نحو: عُصِيء، و دُلِيء [جمع: عَصَا و دَلْو]، و أُبُوٌّ، و أُخُوٌّ، جمع: أبٍ و أخٍ، لكن الاعلال في الجمع أرجح لثقله، و التصحيح في المفرد أرجح لخفته.

و المتن يوهم أرجحية التصحيح مطلقا، و فيه نظر، بخلاف الخلاصة، فإن قولها «ذا وجهين» يخصص الإشارة و التشبيه، فهو إنما شبه فعول بمفعول عدا في مجيء الوجهين.

و أسقط المصنف مسألة نيم و نيام[3] لعدم إطرادهما، و على هذا فتكون مندرجة تحت قوله السابق: **(و ما عدا السابق ذو توقيف).**

* * *

---

(1) أي: و لم يكن من باب (فَعِلَ).

(2) أي: الإعلال ، و التصحيح.

(3) قال ابن مالك: (وَ شَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ فى نُوَّمٍ / وَ نَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوذُهُ نُمِي) أي: شاع وكثر في جمع التكسير الواوي العين الذي وزنه على"فعل" الإعلال بقلب واوه ياء؛ نحو: نيم في نوم، وهذا إذا لم يكن قبل لامه ألف. فإن كان قبل اللام ألف، وجب التصحيح، و شذ الإعلال؛ نحو: نيَّام في نوّام. (ضياء السالك)

﴿ التِقاءُ السّاكِنَيْن ﴾

[٩٨٠] ﴿ إنْ ساكِنانِ الْتَقَيا يَمْتَنِعُ   نَعَمْ بِتَعْدادٍ وَ وَقْفٍ يَقَعُ ﴾

[٩٨١] ﴿ وَ مُدْغَمٍ مِنْ بَعْدِ لَيْنٍ وَ ابْتِدا   بِالْوَصْلِ مَعْ هَمْزٍ و إي اللّهِ وَ ها ﴾

[٩٨٢] ﴿ و ذا فَالْمَدُّ وَ التَّوْكِيدُ حَذْفاً لَزِما   .... ﴾

[امتناع التقاء الساكنين]

(إن ساكنان التقيا يمتنع) ظاهر العبارة أنه يمتنع التقائهما بعد وقوعه، و ليس بمراد، و إنما المراد أنه إن خيف التقائهما اجتنب و ترك ما يؤدي إليه، فالمعنى: إن عرض التقائهما فإنه يمتنع، فيجب اجتناب ما يؤدي إليه، و إنما امتنع لاستثقاله.

[المواضع التي يغتفر فيها التقاء الساكنين]

(نعم بتعداد و وقف يقع): ويستثنى مواضع يغتفر فيها:

١- منها التعداد للكلمات كـ: دَاْرْ، كِتاْبْ.

٢- و منها الوقف، و قد سبق[1].

٣- **(أو مدغم من بعد لين)** الثالث من المواضع التی يغتفر فيها التقاؤهما: أن يكون أوّلهما حرف لين أعم من أن يكون مدا كـ: دَابَّةٍ، أو لا كـ: خُوَيْصَّةٍ، و ثانيهما مدغم متصل، لفظا كما مثلها، أو حكما كـ: هَلْ تَضِرِبانّ، بأن نزلا منزلة المتصلين لئلا يحصل لبس بالحذف.

٤- **(و ابتدا بالوصل مع همز)** الرابع: أن تدخل همزة الاستفهام على ما فيه الألف و اللام، فإن فيه وجهين: أحدهما تسهيل همزة الوصل بين بين. و ثانيهما: إبدالها ألفا، و يمتنع حينئذ حذفها لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، وقرئ بالوجهين {ءَآلذَّكَرَينِ حَرَّمَ} [الأنعام: ١٤٣].

٥- **(و إي الله)** الخامس: ما ورد عنهم في القسم من قولهم "إي الله" باثبات الياء، و كذلك "ها الله" باثبات الألف.

---

(١) نحو "بَكْر" و "قال" و "ثوب" و "عمرو".

[حذف حرف المد و نون الخفيفة إذا التقيا ساكنا]

(و ذا فالمد و التوكيد حذفا لزما) [١]: الإشارة لأقرب مذكور و هو (إي الله)، و **(المد و التوكيد)** عطف عليه، و **(لزما)** خبره، و **(حذفا)** مفعوله أي: لزم ما ذكر من الثلاثة الحذف أي للساكن يعني الأول، و اللزوم في الأول باعتبار ما يقتضيه القياس، و إلا فقد ورد الإثبات كما قدمه، و مثال المد ﴿ يقولوا الَّتِي هِيَ أحسن ﴾ [الإِسْرَاء: ٥٣]، ﴿ أَفِي اللَّهِ شَك ﴾ [إبراهيم: ١٠] ﴿ وَ قيل ادخلا النَّار مَعَ الداخلين ﴾ [التَّحْرِيم: ١٠] و مثال التوكيد أي نونه الخفيفة قوله (لا تُهِينَ الْفَقِيرَ ...) [٢] كما سبق.

[تحريك الحرف الأول إذا التقى ساكنان]

[٩٨٢] .... وَ يُكْسَرُ الْأَوَّل مِنْ غَيْرِهِمَا

[٩٨٣] إلَّا لِإتْبَاعٍ أَوِ اسْتِثْقَالِ وَ إنْ بِهِ يُخْتَمِ فَحَرِّك تَالِي

(و يكسر الأول مِنْ غيرهما) أي: و إذا التقى ساكنان في غير النوعين المتقدمين -و هما النوع الذي يغتفر التقائهما فيه بأقسامه، و النوع الذي يحذف أولهما فيه بأقسامه- كسر الأول منهما أي: في الأعم الأغلب بقرينة ما يأتي، و الأصل فيما حرك منهما الكسر كـ أمس و ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ ﴾ [الزمر: ٤٦]، و ذلك لأن الكسرة حركة لا توهم اعرابا إلا مع التنوين أو ما عاقبه، وقيل أصله عند سيبويه الفتح، و في البسيط ذكر ذلك احتمالا و ليس فيه نقل بذلك.

(إلا لاتباع أو استثقال و إن به يختم فحرك تالي): استثناء من التحريك بالكسر أي: إلا لقصد الاتباع فيحرك الساكن بما يقتضيه، و الاتباع إما لمتقدم كمنذ، أو لمتأخر نحو: و لقد استضيء، و إلا للفرار من الاستثقال نحو الم الله و ايي و كيف.

ثم ما تقدم من كسر الأول مقيد بما إذا لم يكن الثاني آخر كلمة و إلا حرك هو أي الثاني بالكسر كأمس و جير، أو الفتح كأين و كيف. و هذا الفصل مزيد على الخلاصة.

* * *

---

(١) إذا التقى ساكنان في غير ما ذكر حذف الأول إن كان ممدودا كقوله تعالى {يقولوا التي هي أحسن} أو نون توكيد خفيفة نحو إضربَ القوم تريد اضربن القوم. (المطالع السعيدة)

(٢) حَذف الشاعر نون التوكيد في (تُهينَ)، أصلها: لا تُهِينَن.

﴿ الْإِدْغَامُ ﴾

هو لغة: الادخال، و اصطلاحا: رفع اللسان بالحرفين دفعة واحدة، و وضعه بهما وضعا واحدا [١].

[موضع الادغام]

[٩٨٤] ﴿ أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كَلْمَةٍ أَدْغِمِ .... ﴾

أي: ادغم أول مثلين وجوبا في ثانيهما إن تحرك في كلمة واحدة، فعلا كانت كـ: رَدّ و شَدّ، أو اسما كـ: صَبّ و حَبّ.

[شروط الادغام]

[٩٨٤] ﴿ .... لا دَدن وَ صُفَفِ ﴾

[٩٨٥] ﴿ وَ جُسَّسٍ وَ هَيْلَلٍ [٢] وَ فُعُلِ أَوْ فِعَلٍ أَوْ عَارِضٍ أَوْ فَعَلِ ﴾

يريد أن ما ذكره مشروط بشروط:

أوّلها: أن لا يتصدرا نحو: دَدَن، اسم للهو، لأنّ العرب لا تبتدئ بساكن كما لا تقف على متحرك.

و ثانيها: ألّا يكون ما هما فيه اسما على (فُعَل) بضم ففتح نحو صُفَف، و لا (فُعُل) بضمتين كـ: ذُلُل، و لا (فِعَل) بكسر ففتح كـ: كِلَل، و ذلك لأنّ هذه الأمثلة مخالفة للأفعال في الوزن، و الادغام فرع الإظهار، فخص بالفعل لفرعيته، و تبع الفعل فيه ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه منها، و لا (فَعَل) بفتحتين كـ: لَبَب، لخفته، و للتنبيه على فرعية الادغام في الأسماء حيث أدغم موازنه من الفعل دونه.

و ثالثها: أن لا يتصل بأوّل المثلين مدغم فيه كـ: جُسّس، جمع جاسّ، لئلا يبطل الادغام السّابق.

و رابعها: أن لا يعرض تحريك الثاني كـ: اخْصُصَ ابي [٣]، لعدم الاعتداد بالعارض. و أَخْذ ما ذكر من المتن بيّن.

---

(١) نحو: حَبَّ، والأصل: حَبُبَ، فالحرفان الأخيران في كل فعل متشابهان ومتحركان؛ ولذا وجب إدغامهما . (شرح الفية)

(٢) شرح قوله (و هيلل) ليس موجودا في النسخة التي بين يدينا، جاء في شرح ألفية: أي: و يشترط أن لا يكون ما هما فيه مُلحقاً بغيره ؛ فلا إدغام في نحو : هَيْلَلَ ؛ لأن الياء فيه زائدة ؛ لإلْحَاقِه في الوزن بنحو (دَحْرَجَ) ومثله : جَلْبَبَ ؛ لأن إحدى باءيه زائدة ، ومثلهما : قَرْدَدٌ ، ومَهْدَدٌ ؛ لإلحاقهما بوزن : جَعْفَر . إهـ

(٣) فلا إدغام في نحو: اخْصُصَ ابي: لأن حركة حرف الصاد الثانية عارضة، والأصل فيها السكون (اخْصُصْ) فَنُقِلت حركة الهمزة في (أَبي) إلى الصاد الساكنة، وحُذفت الهمزة، ولم يعتدّ بالفتحة لأنها عارضة . (شرح ألفية)

[المواضع التي يجوز فيها الإدغام ، و الفكّ]

[٩٨٦] ﴿ وَ حَيِيَ افْكُكْ وَ ادَّغِمْ مَعْ اسْتَتَر وَ تَتَجَلّى أَوْ عَلى تَا يُقْتَصَر ﴾

أي: أجز الوجهين في هذه المواضع الثلاثة:

الأوّل: ما عينه و لامه يائين متحركتين [١]، فمن ادغم نظر إلى اجتماع المثلين فيه كالعارض لاختصاصه بالماضي، و لهذا الوجه لم تقلب العين ألفا مع تحركها و انفتاح ما قبلها، لأن حركتها كالعارضة لذهابها في الإدغام، و من فكّ و هو الراجح نظر إلى أنهما مثلان متحركا ثانيهما و هو القياس، و من أدغم خص ذلك بما إذا اتصل أولهما بمتحرك نحو ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ ﴾ [الملك: ٨] أو لين نحو ﴿ وَ لَا تَيَمَّمُوا ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

[و **الثاني:** كل فعل مبدو بتاءين مثل تَتَجَلّى، يجوز فيه الفك والإدغام، فمن فك وهو القياس نظر إلى أن المثلين مُصَدَّران، ومن أدغم أراد التخفيف فيقول أتجلى فيدغم أحد المثلين في الآخر فتسكن إحدى التاءين فيؤتى بهمزة الوصل توصّلا للنطق بالساكن][٢].

و **الثالث:** كل فعل على افتعل اجتمع فيه تاءان [٣]، فمن فَكَّ و هو القياس أبقى ما قبل المثلين على سكونه، ومن أدغم نقل حركة أوّل المثلين إلى الساكن و أسقط همزة الوصل.

و نبّه بقوله (أو على تا يقتصر) على أنه يجوز في النوع الثاني وجهٌ ثالث و هو حذف إحدى التّائين[٤]، و هي الثانية عند سيبويه و البصريين، خلافاً لهشام.

([١]) نحو: حَيِيَ وعَيِيَ (بفك الإدغام) على اعتبار أن حركة الثاني كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع، والأمر. ويجوز الإدغام؛ فتقول: حَيَّ وعَيَّ على اعتبار أنّ حركة الثاني لازمة، وحَقُّ ذلك الإدغام. (شرح ألفية)

([٢]) و هذا ليس موجودا في النسخة نقلناه من شرح ابن عقيل.

([٣]) نحو: اسْتَتَرَ، يجوز الإدغام ؛ فتقول : سَتَّرَ. فالقياس فيه الفك (اسْتَتَرَ) وذلك لأن ما قبل المثلين ساكن (وهو حرف السين) ومَن أدغم نَقَل حركة أحد المثلين إلى الساكن ، فقال : سَتَّرَ (بحذف همزة الوصل) لأن الساكن تَحَرَّك . (شرح ألفية)

([٤]) فيقال تَجَلّى. و يجوز: تتجلى و اتجلى كما سبق.

[وجوب الفك في الفعل المضعّف]

[٩٨٧] وَ فُكَّ إِذْ يُسْكَنُ قَبْلَ مُضْمَرِ رَفْعٍ ....

تقدّم أنّ شرط الإدغام تحريك المدغم فيه، فإذا أعرض ما يوجب سكونه وجب الفكّ، و ذلك ضمير الرّفع، و هو: (نا) و (نون الإناث) و (تاء الضمير) نحو: حَلَلْتُ ما حَلَلْناهُ[١].

[جواز الفك و الادغام في الجزم و الوقف]

[٩٨٧] .... وَ فِي جَزْمٍ وَ شِبْهِ خَيِّرِ

[٩٨٨] وَ عِنْدَ إِدْغَامٍ فَثَانٍ فُتِحا وَ الْكَسْرُ وَ الْإتْباعُ أيضا صَحَّا

أي: إذا سكن المدغم فيه للجزم، أو الوقف -و هو المراد بشبه الجزم- [٢] جاز [وجهان]:

١- الفكّ و هو الرّاجح. ٢- و الادغام نحو: لم يَحْلُلْ، و لم يَحُلَّ.

و على الادغام فيجوز [ثلاثة أوجه]: ١- فتح المدغم فيه، ٢- و كسره، ٣- و اتباعه لِما قبله [٣]، ما لم يلقه ساكن فيكسر، أو ضمير غائب فيتبعه في حركته.

و تحقيق هذه المسألة ما تضمنتْه الحكاية التي اتفقت للرّاعي [٤] مع شيخه ابن سمْعت:

قال الرَّاعِي رحمه الله: كان لي صاحب جندي مجاهد هو ذو مروءة تامة، فسألني يوماً عن الفعل المضارع المجزوم، و عن الأمر منه، فشرعتُ في الجواب فطمحت نفسه و فهمت أنّه كان كالمستخبر

---

[١] أصله: (حَلَّ) بإدغام الأول في الثاني، إذا قلت: (حَلَلْتُ) سُكّن آخره وهو اللام لكونه اتّصل بضمير الرفع المُتحرّك كما هو شأن المبني، حينئذٍ فُكَّ الإدغام، وهذا معلوم واضح. (شرح الفية للحازمي)

[٢] قال الأشموني: (وشبه الجزم)، والمراد به الوقف إهـ . قال الصبان: (قوله المراد به الوقف) أى لبناء لا ما قابل الوصل. إهـ + جاء فى شرح ألفية للحازمي: والمراد بـ (شِبْهِ الْجَزْمِ) سكون الآخر فى الأمر نحو: (أُحْلُلْ)، وإن شئت قلت: (حُلَّ). كذلك: أُرْدُدْ .. رُدَّ، (رُدَّ) هذا فعل أمر .. بالإدغام، (ارْدُدْ) بالفكّ، فأنت مُخيَّرٌ بين الاثنين.

[٣] فيقال في المضارع: لم يحلَّ بالفتح لخفته، و لم يحلِّ بالكسر لأنه الأصل، و لم يحُلُّ بالضم على الاتباع لحركة ما قبله ، و في الأمر أيضا: حُلَّ .. حُلِّ .. حُلُّ.

[٤] الراعي، هو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن السهيل الغرناطاي سمع من عبد المالك القيسي المنتوري و أجار له العقباني و ابن الإمام و محمد مرزوق التلسماني (توفى بالقاهرة سنة ٨٥٣ هـ) له ترجمة في نفخ الطيب. و الضوء اللامع و بغية الوعاة.

لي فيها، و أنّه غير محتاج للجواب فاعرضت عنه و قطعت الكلام، فأعاد السؤال مراراً فحلفت: ألا أجيبكَ إلّا أن تنزل عن صدر الإيوان و تقعد كما تعقد بين يدي المعلّم فردد الأمر في نفسه ساعة، ثم قال: لعن اللهُ الشيطانَ لا بأس بالذل في طلب الإفادة. و فعَل ما طلبتُ منه، فقلت: يا أبا عبد الله لم تجيء على هذه المسألة رخيصة، و سأحدثك كيف استفدتها رحت لشيخنا و سيد أبي الحسن علي بن محمد بن سمعت، و كان من فقراء البادية و كان أبوه و أخوه يعيشان من نقلة الحطب و الحلفة من الغابة، و كان أبي تاجراً في سوق القماش و كنت مع ذلك أخدمه خدمة العبيد و الموالي الناصحين، فرحت له صبيحة يوم كثير المطر و الثلج شديد البرد و الطين فقلت له ألكم حاجة؟ قال: نعم ليس عندنا من الماء قليل و لا كثير، فأخرج إلي سطل نحاس و قُلة فخار يسعان أربعين رطلا من الماء، و الماء من بيته على مسافة بعيدة فاتيته بنحو اثنتى عشرة نقلة من الماء حتى ملأت أواني البيت، ثم سلمت عليه و أردت الخروج و أنا في غاية من التعب و ثيابي قد ابتلت و جرحت من الثلج، فلما رأى ما بي قال: اقعد حتى أعطيتك مسألة عظيمة، فقعدت، فقال لي: ذكر الشيخ القالوسي في كتابه "الدر المكنون"، قال فيه: رحل طالبان من رندة إلى إشبيلية برسم قراءة الحديث على ابي بكر الحافظ فلما قرءا عليه قوله ﷺ "ما لم تصفر الشمس" قال لهما الشيخ: كيف تضبطان الراء؟ فقالا معا بالفتح، فانشد:

أوردها سعد و سعد مشتمل ما هكذا يا سعد تورد الإبل

ثم التفت إلى أبي على الشلوبين و كان أصغر القوم سِنّاً فقال: كيف تقول أنت يا عم؟، فقال: العربُ ثلاثُ فرق: مُتْبِعُون، و كاسرون، و فاتحون :

١- (فالمتبعون) يتبعون الحرف المضاعف لحركة الحرف الذي قبله، فإن كان ضمة ضموه نحو لم يُرُد و رُد، و إن كان فتحة أو ألفا فتحوا نحو لم يعض زيد و عض عمرا، و في قوله تعالى : ﴿ لا تُضَارَّ والِدَةٌ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] و إن كانت كسرة كسروا نحو لم يفر زيدٌ و فر يا عمرو، و يتبعون المضاعف لحركة ما قبله إلا في ثلاثة مواضع [فإنهم] لا يتبعون لما قبل:

أحدها: إذا اتصل بالفعل ضمير مذكر غائب نحو لم يرده و لا ترده و رده، فان المتبعين يتبعون هاء الضمير فيقولون: لم يفره و فره [بضم الراء] و لم يعضه [بضم الضاد] و نحوه، و على هذا يمكن أن يكون قوله تعالى ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة: ٧٩] نفيا و نهيا، و يكون في النهي على لغة المتبعين.

الموضع الثاني: إذا اتصل بالفعل ضمير مؤنث غائب نحو ردها و لم يردها و فرهـا بفـتح المـدغم فيـه اتباعا لفتحة الهاء، و إنما فعلوا ذلك لخفة الهاء، فلم يعتدوا بها، و كأن الفتحة باشرت الألف، و الضـمة باشرت واو الصلة فانتقلوا لذلك.

الموضع الثالث: إذا لقي آخر الفعل الساكن من كلمة أخرى نحـو رد القـوم و لـم يـرد القـوم، فيرجـع المتبعون هنا للكسر، و عليه يقال "ما لم تصفر الشمس" بالكسر.

٢- و الفرقة الثانية -هم الكاسرون- مطلقا لأنّ أصل في التقاء الساكنين الكسر، فيقولون رد زيـدا و لم يعض عمرا، و عليه قوله:

قـــال ابو ليلـــي بحمـــل مـــده حتـــى اذا مددتـــــه فشـــــده

٣- و أما الفرقة الثالثة -و هم الفاتحون- فهم علـى قسـمين: فصـحاء و غيـر فصـحاء، فالفصـحاء ينتقلون الى الكسر إذا عارضهم ساكن من كلمة أخرى، فيقولون مد الحبل و شد الحبل، و قياس لغتهم الفتح في الجميع، لكنهم كسروا مع الساكن، فيقولون "ما لم تصفر الشمس" بكسر الراء، و غير الفصحاء لا يزالون على أصلهم من الفتح مطلقا فيقولون "ما لم تصفر" بفـتح الـراء، و عليـه قوله:

فَغُـــضَّ الطَّـــرْفَ إنَّكَ مِـــنْ نُمَيْـــرٍ فَلا كَعْبـــاً بَلَغْـــتَ وَلا كِلابَـــــا

فلما فرغ الشلوبين أنشد الشيخ:

ذي المَعالـــي فَلْيَعلَوَن مَـــــن تَعالى هَكَـــــذا هَكَـــذا و إلّا فَـــلالا

قال: و لم يسألها بعد عن شيء. انتهى.

فلما فرغت قلت لصاحبي: قم الآن و اقعد في مكانك فتعجب الحاضرون و قالوا هكذا تفعل مع أجل أصحابك؟ فقلت لهم: قالت الحكماء ثلاث من لم يرع لها حقها أسرعت فـي مفارقتـه و التحـول عنـه: الملوك و العلماء و النعم. انتهى.

و قد نظم هذا التفصيل شيخنا الامام العلامة المحقق الصالح الشهير سيدي أحمد بن الحـاج رحمـه الله تعالى و نفعنا به آمين بقوله:

إن جُـــزِم الفعـــل الذي قـــد شـــدِّدا آخـــــرُه كـــلا تـــضـــر أحـــــدا

فـاكســـــره مـــطلقـــاً لـــقوم و افـتحا لآخريـــن ثــــــم إن الـــفـصـحـــا

مـــن هؤلاء حيـــث يلـق ساكنا   يأتـون بالكســـر كســـر الحازنا

ثـــالثــــه اللغات إن يـتبـع مـــا   يلـي فإثـــر ضمـــة له أضــــمما

و افـــتحـــه بـعـــد فـتحة أو ألـف   و إثـــر كســـرة لـــه الكسـر يفي

إلا بـــنحـــو مَـــشُّـــه و فـــــره   فالضـــم عـندهـــم كــ لا تمــــرُّه

و نحـــو ردهـــا و حبهـــا أفــــتحـا   لـــصلـــة و خفـــة قـــد وضحـا

و نحـــو عضِّ الطرف عـــضِّ اللحمـا   فاكســـره للساكـــن فابـــغ العلمـا

[وجوب الفك في أفعل التعجب، و الادغام في هلم]

[٩٨٩] وَ فُكَّ أَفْعِـلْ قاصِداً تَعَجُّبـا   دُونَ هَلُمَّ[1] ....

هاذان[2] في معرض الاستثناء من شبه الجزم و هو الأمر، لأنه حكم له بالتخيير، ثم استثنى أفعل في التعجب، فأمر بفكه، و الأمر حقيقة في الوجوب فأفهم أن ليس فيه سوى ذلك، أمّا على القول بأنه أمر حقيقة فاستثنانه واضح، و أمّا على مقابله فباعتبار صورته، و من ذلك قوله:

وَ قَالَ نَبِـــيُّ المُسْلِمِيــــنَ تَقَدَّمُـــوا   وَ أَحْبِــبْ إِلَيْنَا أَنْ يكُـــونَ المُقَدَّمَــــا

و أما "هلُمّ" فاستثنائه مبني على لغة بني تميم، فإنه عندهم أمر لا يتصرف، فالتزموا إدغامه، و أما الحجازيون فهي عندهم اسم فعل بمعنى احضر و أقبل.

---

(١) و لما ذكر أن فعل الأمر يجوز فيه وجهان نحو احلل وحلّ استثنى من ذلك شيئين:

أحدهما: أفعل في التعجب فإنه يجب فكه نحو أحبب بزيد وأشدد ببياض وجهه. [فلا يجوز فيه الوجهان كفعل الأمر المتقدم].

الثاني: هَلُمَّ فإنهم التزموا إدغامه، [فلم يقل فيه: هَلْمُمْ بالفك للثقل بالتركيب]. (شرح ابن عقيل)

- إذاً: هذا الإدغام على ثلاثة أنواع: واجب الإدغام، وواجب الإظهار، وجائز الوجهين. (شرح الفية للحازمي)

(٢) اي أفعل في التعجب، و هلم.

[ادغام المتقاربين و شروطه]

[٩٨٩] .... وَ الَّتِي تَقارَبا[1]

[٩٩٠] يَجُوزُ بِالْقَلْبِ لِأَوَّلٍ، وَ لا يُدْغَمُ إِنْ أَدّى لِلَبْسٍ حَصَلا

يعني: أن إدغام المتقاربين في ثانيهما جائزٌ لا واجب، و يتوصل لذلك بقلب الأوّل إلى جنس الثاني بشرط:

١- أن يكون ما قبل الأول متحركاً أو ساكنا لينا نحو: ﴿وَ يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] بقلب الباء ميما، و الثاني نحو باب مصر، بخلاف قرب مالك، فإنه لا يدغم، و ليس في المتن تنبيه على هذا الشرط، و ذكره في التسهيل.

٢- و يشترط أيضا ألّا يكون أول المتقاربين لينا نحو: قصد ياسر، و هذا ظبي واقد، و لا همزة نحو: قرا هارون، لأنها لا تدغم في مقاربها، و لا ضادا، أو شينا، أو ميما، أو صفيرا لما في ذلك من الاخلال بوصف الحرف.

٣- و يشترط أيضاً كما في المتن أن لا يؤدي الادغام إلى التباس مثال بمثال فلا يدغم صِنْوَان و قِنْوان، لأنه يوهم أن ذلك من المضاعف. و هذه زائد على الخلاصة.

[الادغام و الفك للضرورة]

[٩٩١] وَ للضَّرُورَةِ أَدْغِمِ، أَوِ افْصِلِ كَالْحَمْدُ لِلّهِ الْعَلِيِّ الْأَجْلَلِ

يعني: أنه يقع في ضرورة الشعر الادغام بدون شرطه.

و كذا يقع فيه الفصل أي التفكيك مع توفر شروط لزوم الادغام كقوله (... أَني أَجُودُ لأَقْوَامٍ وإنْ ضَنِنُوا)[2]، و كقوله (الحَمْدُ للهِ العَليِّ الأَجْلَلِ ...)[3]. و هذه أيضا زيادة على الخلاصة.

***

([1]) الادغام قسمان: الأول إدغام المثلين فقد تقدم ذكره، و الثاني: إدغام المتقاربين ذكره هنا.

([2]) والشّاهدُ فيه: (وإن ضننوا) يريد: ضَنُّوا، فأظهر التّضعيف ضرورةً. (تحقيق على اللمحة)

([3]) الشاهد فيه "الأجلل" حيث لم يدغم مع وجود شرط الادغام لأجل الضرورة. (محمد الگزنی)

ضَرَائِرُ الشِّعْرِ

[٩٩٢] يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ ما يَمْتَنِعُ فِي الْإِخْتِيارِ حَيْثُ لا يُتَّسَعُ

[٩٩٣] وَ آخَرونَ جَوَّزُوهُ مُطْلَقا ....

أي: يجوز للشاعر أن يرتكب في الشعر ما لا يجوز ارتكابه في الاختيار، إن لم يجد عنه مندوحة، بأن لم يمكنه الاتيان بعبارة أخرى، هذا رأي ابن مالك.

و قال قوم آخرون منهم ابن جني و ابن هشام يجوز مطلقا أي: و إن لم يضطر إليه؛ لأنه في موضع التفت فيه الضرائر، و استدلوا بقوله: (كم بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُولا ....) حيث فصل بين "كم" و مدخولها بالجار و المجرور، مع وجود المندوحة عن ذلك برفع "مقرف" أو نصبه.

قلت: و تظهر ثمرة الخلاف فيما وجدت فيه المندوحة هل يجوز القياس عليه أو لا؟ فابنُ مالك يقيس، و لهذا جاز وصل "ألـ" بالمضارع قليلا، و لم يجعله ضرورة استدلالا بقوله: (مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ ...) قال: و ليس بضرورة، لتمكنه من أن يقول "المرضى حكومته"، و لهذا أيضا لم يشترط في جواز حذف نون مضارع كان ملاقات الساكن استدلالا بقوله (فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرَآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً ...) قال: و ليس بضرورة، لتمكنه من أن يقول "فإن تكن المرآت أخفت".

و أهل المذهب الثاني لا يقيسون على ذلك و شبهه، و يخصونه بالضرورة.

قال أبواسحاق: ما ذهب إليه ابن مالك في هذه المسألة مذهب واه لخرقه إجماع النحاة، و لتحكمه على العرب في كلامها، و لأنه لو فتح هذا الباب ما بقيت ضرورة، و لهذا سهل بكثير من هجر "واصل بن عطاء الراء" في مناظراته و خطبه لمكان لثقته حتى ورى به الشاعر فقال: و أحسن كل الاحسان

و لما رأيت الشيب راءً بعارضي تبين أن الوصل لي منك واصال

و لأنه قد لا يخطر ببال الشاعر إلا ما قال و لو سلم تكلف الاستدراك ففي مثل حوليات زهير و لأن العبارة التي فيها الضرورة قد تكون أليق بالمقام، انتهى.

و كذا اعترض عليه أيضا أبوحيّان، و أقره ابن غازي و غيره.

قلت: و فيه أن ما ذهب إليه ابن مالك هو قول إمام النحو سيبويه رحمه الله، فإنه قال في قول الشاعر (ثَلاَثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْداً): إن الرفع في "كلهن" على الابتداء، و حذف الضمير في مثله جائز على السعة، إذ لا ضرورة تلجئه إليه، لإمكان أن يقول "كلَهن قتلت" بالنصب.

و انظر لما اعترض عليه الإمام المحقق ابن الحاجب لم يعترض عليه بأنه لم يشترط في الضرورة عدم المندوحة، بل قال: إن الشاعر مضطر للرفع، لأن كلا المضافة للضمير لا تباشر العوامل، فلا يستعملونها إلا توكيدا، و لما كان العامل في المبتدأ معنويا لم تخرجها في الصورة عن ما هي عليه، فأجازوه، و لو نصبها على المفعولية لخرجت عن ذلك. انتهى.

فبين عدم المندوحة الذي اشترط سيبويه في تحقق الضرورة حينئذ، فأين خرق الاجماع، و كلام ابن مالك ليس في بيان مطلق، فلا يجوز في الضرورة حتى يلزمه التحكم، و ما بعده في بيان الضرورة المانعة من القياس عن ما ورد فيها في السعة، و لا يلزم من انتفاء الأخص انتفاء الأعم.

ثم نقول: ما ذهب إليه ابن مالك هو الذي يجب أن يكون التعويل عليه، و المصير إليه، و ذلك أن ما لا مندوحة للشاعر عنه هو الذي يتحقق فيه مانع القياس في اللغة، و أما ما له عنه مندوحة فلا سبيل للجزم بأنه إنما ارتكبه للشعر، لأن الحكم بامتناعه في النثر دعوى بلا سند، و تخصيص جوازه بالشعر تخصيص بلا مخصص، و الاستناد إلى وروده في الشعر مصادرة.

و انظر ما يرتضى من قاعدتين:

إحداهما: الأصل أن الشعر موافق للنثر، إذ هو كلام واحد، و لغة واحدة، فما جاز في أحدهما يجوز في الآخر، إلا إذا قام دليل على أن الواقع في الشعر إنما وقع فيه لخصوصية كونه شعرا، و على هذه القاعدة ينبني مذهب ابن مالك.

القاعدة الثانية: الأصل أن الشعر مخالف للنثر إلا إذا قام دليل على أن الواقع فيه لم يقع لخصوصية كونه شعرا، و على هذه ينبني مذهب المقابل.

و بهذا يظهر لك أن القيل الثاني هو الملزوم للتحكم والتحجير، و لكن الشيء إذا اشتهر و جرت العادة بتلقيه بالقبول تمال الناس على الاذعان إليه تقليدا، و يرحم الله الامام ما أدق نظره.

ثم محل امتناع القياس على ما في الشعر على الخلاف المتقدم النثر، و إلا فيجوز القياس على ما استعمل في الضرورة.

قال ابن علي: كما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم كذلك يجوز أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، و ما لا، فلا. إهـ

[حكم قلب الإعراب في الضرورة]

[٩٩٣] .... وَ قَلْبُ الْإِعْرابِ على ما يُنْتَقى

أي: و يجوز في الضرورة أيضا قلب الإعراب كرفع المفعول في قوله:

وإِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَمَشُومُ كيفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وبُومُ [١]

و نصب الفاعل في قوله: (كَمْ نَالَنِي منهُمْ فضلًا على عَدَمٍ ...)

و قيل: لا يجوز ذلك إلا إذا كان ضِمْن العامل معنى يصح به.

و قيل: يجوز في الكلام اتساعا و اتكالا على فهم المعنى كقولهم: خرق الثوبُ المسمارَ، و كسر الزجاجُ الحجرَ.

و قيل: غير هذا مما يوقف عليه في كتب الفن.

و هذه زيادة على الخلاصة.

❊ ❊ ❊

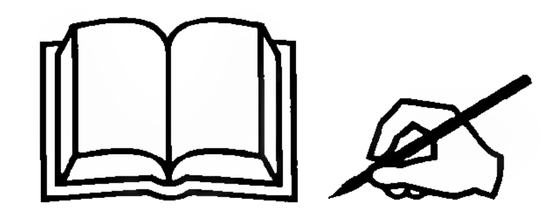
---

(١) الشاهد فيه قوله "صاد عقعقان وبوم" فإن عقعقان مفعول صاد مع أنه مرفوع فكان من حقه أن يقول: صاد عقعقين، فقد أعطي المفعول إعراب الفاعل للضرورة. (محمد الگزنی)



في

أُصُول الكِتابَةِ و قَواعِدها



﴿ خاتِمَةٌ فِي الْخَطّ [1] ﴾

[تعريف الخط]

[٩٩٤] ﴿ الخَطُّ رَسْمُ لَفْظَةٍ بِأَحْرُفِ ... هَجائِها[2] إنْ تَبْدِئْ أوْ تَقِفِ [3] ﴾

[٩٩٥] ﴿ فَرَهْ و رَحْمَه وَ مَجِيءَ مَهْ بِها ... و الياءُ في القاضِي وَ قاضٍ دُونَها ﴾

[٩٩٦] ﴿ وَ نَحْوُ زَيْداً وَ اضْرِبَنْ بِالْأَلِفِ ... وَ مُدْغَمٌ بِلَفْظِهِ إذا يَفِي ﴾

[٩٩٧] ﴿ مِنْ كَلْمَةٍ لا كَلْمَتَيْنِ .... ﴾

الخط تصوير اللّفظ المقصود، [و] تصويره برسم حروف هجائه[4] أي لا برسم حروف أسماء هجائه، فإذا قيل: أكتب (زيدا) فإنك تكتب مسمى (زاي، و ياء، و دال)، دون حروف أسمائها، و يكون ذلك باعتبار الابتداء باللّفظ و الوقف عليه و هو معنى قوله: (إن تبدئ أو تقف)، ثم فرع على ذلك فقال: (فـ ره و رحمه و مجيء مه بها) أي: من أجل ما مر كتب نحو "رَهْ زيدا"، أو "فَهْ زيدا" بالهاء[5]، و كذا مجيء مَهْ لأنه يوقف عليها بالهاء،بخلاف ما في حتى م و الى م، و على م؛ فإنها تكتب بلا هاء، لأن

---

(1) و ليس علم الخط في علم النحو، و إنما ذكره النحويون في كتبهم لضرورة ما يحتاج إليه المبتدئ في لفظه و في كتبه لأن كثيرا من الكتابة مبني على أصول نحوية، ففي بيانها بيان لتلك الأصول ككتابة الهمزة على نحو ما تُسَهّل به، و هو باب من النحو كبير قاله أبوحيان. (المنح الحميدة)

(2) (الخط) هو (رسم) كتابة و تصوير (لفظه بأحرف هجائها) الملفوظ بها بأن يوافق المنطوق به في ذوات الحروف و عددها لا أسماء الحروف، فإنه يجب الاقتصار في كتابتها على أول الكلمة نحو: ق، ر، ص.(المنح الحميدة)

(3) و من أَجل ذلك كتبوا هَمَزاتِ الوصل في درج الكلام، وإن لم يُنطق بها، لأنه إذا ابتُدِيءَ بالكلمات، التي هي أولها، نُطقَ بهمزاتها، مثلُ جاءَ الحقُّ، وسافر ابنُكَ"، فإنك، إن قدَّمتَ وأَخرتَ، فقلتَ "الحقُّ جاءَ، إبنكَ سافرَ"، نطقتَ بالهمزة إلاّ إذا سبقت "أَل" لامَ الجرّ او لامَ الإبتداء، فتَحذفُ همزتُها، مثلُ "للرَّجلِ، للمرأة، لَلرَّجل أقوى من المرأة، وللمرأَة أَرقُّ عاطفةً منه". (جامع الدروس العربية)

(4) حروف الهجاء: ما تتركب منها الألفاظ من الهمزة .... إلى الياء. (معجم المعاني)

(5) كتب بِالْهَاءِ مَا يجب إِلْحَاق هَاء السكت بِهِ عِنْد الْوَقْف ك (ره) و (رقه) و (عه) و (لم يره). (همع الهوامع)

الوقف عليها بالهاء غير لازم، نعم إذا قصد كتبت بها، و من أجله أيضا كتب نحو "رحمة" بالهاء، لأنه يوقف عليها بها، بخلاف نحو أخت.

(فره) و ما عطف عليه مبتدأ، و الخبر المتعلق المخصوص بقرينة ما قبله أي: يرسم و يكتب. و **(ها)** مقصود لفظه، و ليس ضميرا.

و لأجله كتب باب القاضي بالياء، لأنه يوقف عليه بها على الأفصح، و باب قاض بغير ياء، لأنه يوقف عليه بدونها [١]. و **(الياء)** مبتدأ أي: تكتب في القاضي. و**(قاض)** مبتدأ، و **(دونها)** -أي الياء- خبره.

و الموقوف عليه المنون المنصوب نحو "رأيت زيداً" يكتب بالألف لأن الوقف عليه بالألف، و غير المنصوب بالحذف لأن الوقف عليه به، و المؤكد بالنون الخفيفة بالألف لأن الوقف عليه بها [٢].

و يكتب المدغم من كلمة بلفظه، أي بحرف واحد[٣]، من كلمتين اسم المدغم و المدغم فيه اعتبارا بالوقف عليه، و قد اجتمعا في ﴿إِنَّ اللَّهَ لَهُوَ خَيرُ الرَّزِقِينَ﴾ [الحج: ٥٨].

---

(١) هذا معنى قوله **(و الياء في القاضي و قاض دونها)**.

(٢) هذا معنى قوله **(و نحو زيدا و اضربن بالألف)**.

(٣) قال الناظم: ويكتب المدغم من كلمة بلفظه لا بأصله نحو: ردّ. و أما المدغم من كلمتين فيكتب بأصله اعتبارا بالوقف على الكلمة الأولى نحو من مال إهـ و هو معنى قوله هنا **(و مدغم بلفظه إذا يفي من كلمة لا كلمتين)**.

[أحكام الهمزة في الخط]

[٩٩٧] ﴿ .... وَ اكْتُبِ	الْهَمْزَ بِالْأَلِـفِ بَـدْءاً تُصِـبِ ﴾
[٩٩٨] ﴿ وَ وَسَطاً سـاكِنَـةً بِـحَـرْفِ	حَرَكَـةٍ قَبْلُ وَ عَكْسـاً تُلْـفِي ﴾
[٩٩٩] ﴿ بِحَرْفِها وَ تِلْوَ تَحْرِيكٍ علـى	تَسْهِيلِها وَ طَرَفاً قَـدْ خُـزِلا ﴾
[١٠٠٠] ﴿ تِلْوَ سُكُونٍ أَوْ بِحَرْفِ مـا تَلا	.... ﴾

إذا تقرر الضابط المذكور فالنظر بعد ذلك في شيئين:

أحدهما: ما لا صورة له تخصه، و هو الهمزة، و تفصيل ذلك أنها:

إن كانت في الأول كتبت بالألف [١] مطلقا، مفتوحة كانت كـ: أَحد، و مكسورة كـ: إِبل، أو مضمومة كـ: أُحد. و هذا معنى قوله **(و اكتب الهمز بالألف بدءا تصب)**.

و إن كانت في الوسط، فإن كانت ساكنة كتبت بحرف حركة ما قبلها فتكتب ألفا في نحو يأكل، و ياء في نحو بئس، و واوا في نحو يؤمن، اعتبارا بتخفيفها. و هذا معنى قوله **(و وسطا ساكنة بحرف حركة قبل)**.

و إن كانت متحركة، فإن كان ما قبلها ساكن كتبت بحرف حركتها فتكتب ألفا في نحو يسْأل، وياء في نحو يَسْئِم، و واوا في نحو يَلْؤُم. و هذا معنى قوله **(و عكسا تلفي بحرفها)**.

و إن كان قبلها متحركا كتبت بما تسهل به، فتكتب ألفا في سَأل، و ياء في نحو فِئَة، و واوا في نحو مُؤَجّل . و هذا معنى قوله **(و تلو تحريك على تسهيلها)**.

و إن كانت متطرفة فإن كان ما قبلها ساكن حذفت و لم تثبت في الخط صورة نحو خَبْء و مِلء و جُزء . و هذ معنى قوله **(و طرفا قد خزلا)** [٢].

وإن كان قبلها متحرك كتبت بحرف حركته، فتكتب ألفا في نحو قَرَأ، و ياء في نحو يُقْرِىء، و واوا في نحو بطُوء. و هذا معنى قوله **(أو بحرف ما تلا)**.

---

(١) لأن الهمزة تشارك الألف في التخرج و هي أخف حروف اللين، لأن التخفيف يطلب خطا، و سواء كانت وصلا أو قطعا. (السح الحميدة)

(٢) **(طرفا)** أي: آخرا ساكنا كان أو متحركا. **(خزلا)** أي: حذف و لم يثبت لها في الخط صورة. (السح الحميدة)

[حذف همزة الوصل]

[١٠٠٠] ﴿ .... وَ احْذِفْ مِنْ ابْنِ عَلَمينِ اتَّصَلا ﴾

[١٠٠١] ﴿ وَ بَعْدَ لامِ أل كَذاكَ الْبَسْمَلَة .... ﴾

و تحذف الهمزة خطّاً [في مواضع]:

١- من "ابن" إذا وقع بين علمين و جعل صفة حال الابتداء و غيره نحو "جاء زيد بن عمرو". قال ابن الحاجب: و القياس كتابة الألف، لأنه يبتدأ بها في النطق، و لكنهم حذفوها اختصارا لكثرة الدوران. و اشترط أن يكون بين علمين، و صفة، لأنه إنما يكثر إذا كان كذلك. و يشترط أن لا يقع أول سطر، لأنه في محل ابتداء به غالبا، لأن القارئ ينتهي إلى آخر السطر ثم يبتدئ بأول الذي يليه. و هذا معنى قوله (و احذف ...) الخ، و فيه حذف مضاف ارشد له المعنى أي بين علمين.

٢- و تحذف أيضا من التعريفية إذا دخل عليها لام نحو: "للرَّجُلُ خيرٌ من المرأة"، و هذا معنى قوله: (**و بعد لام أل**) اي: احذف همزة أل بعد لام بتنوين (لام).

٣- و تحذف أيضا من أوّل البسملة تخفيفا لكسرة الاستعمال بخلاف غيرها نحو ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١] و هذا معنى قوله (**كذاك البسملة**).

فائدة في الشفا: كان معاوية [١] رضي الله عنه يَكْتُبُ بَيْنَ يَدَيِ النَّبيِ ﷺ فقال له النَّبيِ ﷺ «أَلْقِ الدَّوَاةَ وَ حَرِّفِ الْقَلَمَ وَ أَقِمِ الْبَاءَ وَ فَرِّقِ السِّينَ وَ لَا تُعَوِّرِ الْمِيمَ و حَسِّنِ اللَّهَ وَ مُدَّ الرَّحْمنِ وَ جَوِّدِ الرَّحِيمَ» [٢] و قوله "أقم الباء" ظاهره في التطويل، و لكن المنصوص أنه يطول تطويلا لا يبلغ مقدار الألف عرفا. و في الشفا أيضا: «لَا تَمُدُّوا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» [٣] قالوا أي لا تمد ياءها أي: لا

---

(١) سيدنا معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، كان اسلامه عام الفتح، و اتخذه النبي ﷺ كاتبا بعد أن استشار جبريل عليه السلام، فقال: اتخذه فإنه أمين. قال النبيﷺ: «اللهم اجعله هاديا مهديا و اهد به»، و قد تزوج رسول الله ﷺ أخته أم حبيبة بنت أبي سفيان رضي الله تعالى عنهما فهو صهر رسول الله ﷺ. (الفتح المبين)

(٢) انظر الشفا بتعريف حقوق المصطفى" فصل معارفه و علومه صلي الله عليه و سلم. كما في مسند الفردوس للديلمي.

(٣) قال السيوطي حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما «لا تمد بسم الله الرّحمن الرحيم..» لم أجده. (التحقيق على الشفا)

تجعلوه ألفا كاملا. و عنه ﷺ أنه قال «مَنْ كَتَبَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَلَمْ يُعْمِ المِيمَ و الْهَاءَ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ أَلْفَ أَلْفِ حَسَنَةٍ وَمَحَا عَنْهُ أَلْفَ أَلْفِ سَيِّئَةٍ» [١].

[أحكام الوصل و الفصل] [٢]

[١٠٠١] ﴿ .... وَ صِلْ بِخَطٍّ كُلَّ حَرْفٍ قَبلَه ﴾

[١٠٠٢] ﴿ وَ مُضْمَرَ الْوَصْلِ وَ ما تَكُفُّ أَوْ مُلْغاةً أَوْ بِالشَّرْطِ لا مَتى تَلَوْا ﴾

[١٠٠٣] ﴿ وَ كُلَّما ما قَبْلَها لَمْ يَعْمَلِ وَ غالِباً بِفي وَ مِنْ إنْ تُوصَلِ ﴾

[١٠٠٤] ﴿ وَ بِهِما وَ عَنْ إذا ما اسْتُفْهِما وَ صِلْ بفي مَنْ إن أَتى مُسْتَفْهِمَا ﴾

[١٠٠٥] ﴿ وَ مِنْ وَ عَنْ مَوْصُولَةً وَ أَنْ وَ إنْ شَرْطاً بِلا وَ ما وَ نُونَها أَبِنْ ﴾

النظر الثاني: فيما خولف فيه الأصل المذكورة، إما بوصل، و إما بزيادة ، وإما بنقص، و إما ببدل [٣].

أما الوصل:

فتوصل كل كلمة على حرف يقبل الوصل، و ذلك أن الأصل في الكلمة أن تكون منفصلة من غيرها، فالقابل كالباء و اللام و الكاف، بخلاف ما لا يقبله، و هو ستة أحرف: في ما قال شارح الحاوي (الألف، و الدال، و الذال، و الراء، و الزاي، و الواو). و هذا معنى الشطر الأول [٤].

و يوصل الضمير المتصل [٥]. و توصل "ما"، حال كونها كافة كـ: أنّما، أو ملغاة [٦]، أو مع أدات شرط

([١]) الأسرار المرفوعة ص(٤٠١). الؤلؤ المرصوع (٦١٧). المنار المنيف (٤١).

([٢]) الأصل فصل الكلمة من الكلمة لأن كل كلمة تدل على معنى غير معنى الكلمة الأخرى فكما أن المعنيين متميزان فكذلك اللفظ المعبر عنهما يكون وكذلك الخط النائب عن اللفظ يكون متميزا بفصله عن غيره و خرج عن ذلك ما كانا كشيء واحد فلا تفصل الكلمة من الكلمة و ذلك أشياء شرع الناظم ... (همع الهوامع و المنح الحميدة)

([٣]) سيأتي بحث الزيادة و النقص و البدل.

([٤]) اي قوله (وَ صِلْ بِخَطٍّ كُلَّ حَرْفٍ قَبلَه).

([٥]) نحو ضربت.

([٦]) نحو: {مِمَّا خَطِيئَتِهِم} [نوح: ٢٥] (همع الهوامع).

غير متى كـ أينما. و هذا معنى البيت الأول[1].

و توصل "كلّما" إن لم يعمل فيها ما قبلها و هي الظرفية نحو: كلّما جاء زيد أكرمته، بخلاف التي يعمل فيها ما قبلها و هي كل المضافة لما [بعدها] نحو: هذا كلُّ ما أعطيتنيه، و رددتُ إليك كلَّ ما أعرتنيه، و هذا معنى قوله (**و كلّما ما قبلها لم يعمل**).

و توصل ما الموصولة غالبا بفي نحو ﴿ فِيمَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [الزمر: ٣] و بمن نحو {خير مما آتيكم} [النمل: ٣٦]، و هذا معنى قوله (**و غالبا بفي و من إن توصل**).

و توصل ما الاستفهامية بفي، و من، و عن نحو فيما جئت؟ مما قدومك؟ عما تسأل؟ و هذا معنى قوله (**وبهما و عن إذا ما استفهما**).

و توصل من الاستفهامية بفي فقط نحو فيمن رغبت؟. و هو معنى قوله (**و صل بفي من إن أتى مستفهما**).

و توصل من الموصولة بمن، و عن نحو: استعدت ممن قرأت عليه، و رويت عمن رويت عنه، و هو معنى قوله (**و مِن و عن موصولة**).

و توصل أن الناصبة بلا، و تسقط نونها، فلا تظهر صورة في الخط نحو: أريد ألّا تخرج، بخلاف أن المخففة، فإنها تكتب مفصولة نحو: علمت أن لا يقوم.

و توصل إن الشرطية بلا و ما، و تحذف أبدا نونها في الخط نحو ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ ﴾ [التوبة: ٤٠] ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ ﴾ [الأنفال: ٥٨]، و إنما حذفت النون خطا ليتأكد الاتصال، و إنما تحذف لفظا للادغام، فحذفت رسماً ليوافق الخط اللّفظ. و هو معنى قوله (**و أن و إن شرطا بلا و ما و نونها أَبِن**).

و لا يوهم رجوع ما لـ "أن" الناصبة لاختصاصها بالفعل، و أما قولهم "اما أنت مطلقا انطلقت" فموضع مخصوص لا ينقاس، و مدخولها محذوف، و قيل: ان فيه شرطية، و إنه يجوز فتح همزتها[2].

---

(١) أي قوله (وَ مُضْمَرَ الْوَصْلِ وَ ما تَكُفُّ أَوْ مُلْغاةً أَوْ بِالشَّرْطِ لا مَتى تَلَوْا)

(٢) و يوصل المركب المزجي كبعلبك، بخلاف غيره من المركبات كغلام زيد وخمسة عشر وصباح مساء. ذكره في الهمع.

[أحكام الزيادة في الخط]

[١٠٠٦] وَ أَلِفٌ لِواوِ فِعْلِ جَمْعِ زِيْدَ وَ واوٌ فِي أُولُو وَ الْفَرْعِ

[١٠٠٧] وَ فِي أُولئك وَ يا أَخِي مَع عَمْرِو بِلا نَصْبِ وَ تَصْغِيرِ يَقَع

هذه أمثلة مخالفة الأصل بالزيادة:

فتزاد "الألف" بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل الماضي، و الأمر، و المضارع نحو: جاءوا، و ساروا، و كلوا، و اشربوا، و لم يضربوا، فرقا بينها و بين الواو الأصلية في يدعو و يغزو، بخلاف واو الجمع في الاسم كـ: أولو الفضل، و واو الفعل المفرد كـ: يدعو، و هذا معنى قوله (و ألف ...) الخ، و هو مبتدأ خبره (زيدَ)، و اللام في (لواو) بمعنى مع، و إضافة الفعل للجمع باعتبار فاعله.

و تزاد الواو في "أولو" و فروعه و هي أولي، و أولات، و في أولئك، و هو فروع أولو. و فهم أن الكلام في الإشارية بخلاف الألى الموصولة فإنها تكتب بغير واو.

و تزاد أيضا في قولهم: يا أوخي[١]، و في "عمرو" حالتي الرفع و الجر، فرقاً بينه و بين عُمَر، و في هذا يقول بعض الشعراء:

تجنب صديقا مثل مَا وَاحْذَرْ الَّذِي يكون كعمرو بَين عرب و أعجم

فَإِن صديق السوء يزري و شاهدي كَمَا شَرقَتْ صدر الْقَنَاة من الدَّم

أي تعرف صحبة الناقص المحتاج دائما كما الموصولة.

و الذي ينبغي الزيادة دائما كـ"عمرو"، و لا تزاد فيه حالة النصب استغناء بالألف فإنها كافية في الفرق[٢]، و كذا إذا صغر نحو عمير فلا يزاد فيه.

---

(١) كتبُوا يَا أوخي بِالْوَاو لانضمامها وليفرِّقوا بَين المصغّر والمكبّر فِي قَوْلك يَا أَخِي. (اللباب)

(٢) تقول عمراً.

[أحكام الحذف في الخط]

[١٠٠٨] ﴿ وَ لامُ مَوْصُولٍ سِوى الْمُثَنَّى ❁ تُحْذَفُ أَوْ فِيهِ ثَلاثٌ عَنَّا ﴾

[١٠٠٩] ﴿ وَ أَلِفُ الرَّحمنِ وَ الْإِلهِ ❁ سُبْحَانَ ذا إِضافَةٍ وَ اللّهِ ﴾

[١٠١٠] ﴿ وَ نَحْوِ ذَلِكَ وَ هذا وَ ثَلاث ❁ لكِنْ وَ الْأَعْلامِ ارْتَقَتْ فَوْقَ الثَّلاث ﴾

[١٠١١] ﴿ ما لَمْ يرِ حَذْفٌ كَداوُدَ وَ لا ❁ كَعامِرٍ بِالْحَذْفِ لَبْسٌ حَصَلا ﴾

[١٠١٢] ﴿ وَ الْواوِ مِنْ واوَيْنِ ضَمَّ الْأَوَّلُ ❁ وَ ياءُ إِسْرائِل .... ﴾

هذه أمثلة مخالفة الأصل بالنقص:

فتحذف اللام من "الّذي" و فروعه، سوى المثنى، و هو اللّذان، واللتان، لئلا يلتبس بصيغة الجمع[١].

و تحذف من كلّ ما اجتمع فيه ثلاث لاماتٍ نحو: "للّحم خيرٌ من غيره" بلام الإبتداء، و أما ما فيه لامان كالليلة، و الليل، و اللهو، و اللعب، و اللحم ففيه وجهان: الاثبات، والحذف. وهو معنى البيت الاول . و (فيه) صلة لما مقدّرة.

و تحذف الألف من الله، و الإله، و الرحمن، و سبحان مضافا ، ما لم يخل الأولان من الألف و اللام[٢] احترازا من نحو: لاه أبوك [تُرِيدُ: لله أَبوك]، و رحمان الدنيا و الآخرة. و هذا معنى البيت الثاني.

و تحذف من "ذلك"، و "هذا"، و "ثَلاث"، و "ثلاثون"، و كذا فروع هذا لا تأتي، و من "لكن" و "لكنّ". و من كل علم زائد على ثلاثة أحرف كصالح و ابراهيم و اسماعيل[٣]، ما لم يحذف منه حرف آخر كذا ورد و اسرائيل، فلا تحذف الألف، حذراً من الاجحاف، و كذا إن حصل بالحذف إلباس، فلا يحذف، كما مر، إذ لو حذفت ألفه لالتبس بعمرو. هذا معنى قوله (و نحو ذلك ...) الخ.

---

(١) تحذف لام التعريف من الذي وجمعه وهو الذين ومن التي وفروعه وهو للتثنية والجمع نحو التان والتين والآتي والآني كراهة اجتماع مثلين في الخط وتثبت في مثنى الذي خاصة وهو اللذان واللذين فرقا بينه وبينه الجمع ولم يثبت في مثنى التي لأنه لا يلتبس بجمعه. (همع الهوامع)

(٢) فإن جرد من الألف و اللام كتب بالألف نحو: رحمان الدنيا و الآخرة. (همع الهوامع)

(٣) فتكتب: صلح و اسمعيل، و ابرهيم. و احترز من بأعلام من الصفات كرجل صالح، و مما لم يزد على ثلاثة كسام و حام . (المنح الحميدة)

و تحذف الواو عند اجتماع واوين ضمت أولاهما كداوود، و تحذف الياء عند اجتماع يائين كاسرائيل. و هو معنى قوله (و الواو ...) الخ .

[أحكام البدل في الخط]

[١٠١٢] .... وَ الْيا تُجْعَلُ ....

[١٠١٣] فِي أَلِفٍ رَابِعَةٍ فَصاعدا أَوْ أَصْلُها الْيا أَوْ تُمالُ راشِدا [١]

[١٠١٤] وَ كُلَّ حَرْفٍ كَتَبُوا غَيْرَ بَلى حَتّى عَلى بِأَلْفٍ ثُمَّ إِلى

[١٠١٥] وَ فِي لَدَى خُلْفٌ حَكاه النَّاسُ [٢] ....

هذه أمثلة مخالفة الأصل بالبدل:

فكل ألف وقعت رابعة فصاعداً في اسم أو فعل تكتب ياء، سواء كانت مبدلة عن ياء أو واو نحو: اصطفى و مصطفى، و زكّى و مُزكّيً، ما لم يكن قبلها ياء كالدّنيا فتكتب ألفاً فراراً من اجتماع يائين.

و كذا الثالثة التي أصلها الياء كـ: فتى و سعى.

و كذا المجهولة المُمَالة كـ: متى.

و أما الثالثة [٣] التي أصلها الواو كـ: غزا، و المجهولة الغير الممالة فيرسمان بالألف. و هذا معنى البيت الأول.

و كل الحروف تكتب بالألف إلا بلى، و حتى، و على، وإلى، فبالياء. و هذا معنى [البيت] الثاني.

و اختلفوا في لدى:

فمنهم من كتبها بالألف، لأنها ثالثة مجهولة و لم تمل.

و منهم من كتبها بالياء و جعلها مستثناة من القاعدة السّابقة. و هذا معنى قوله (و في لدى ...).

---

[١] (راشدا) تتميم للبيت لا فائدة له. (المنح الحميدة)

[٢] الناس: أئمة النحاة.

[٣] في النسخة «و اما الثانية»، و الصحيح ما أثبتناه.

[رسم المصحف، و القوافي]

[١٠١٥] ﴿ وَ الْخَطُّ فِي الْمُصْحَفِ لا يُقَــاسُ ﴾ ....

[١٠١٦] ﴿ وَ مِـثْلُ هـذا أَحْــرُفُ الْقَصِيدَة ﴾ ....

و خرج عن الأصل المتقدم شيئان:

أحدهما: رسم المصحف الشريف[١]، فإنه كتبت فيه أشياء على خلاف القياس السابق، منها {نعمت} و{سنت} في مواضع بالتاء[٢]، و كذا {إمرأت}[٣]، و زيدت فيه الألف بعد واو الفعل المفرد[٤]، و واو جمع الاسم إلى غير ذلك مما هو مذكور في كتب الرسم اتّباعا لرسم الصّحابة رضوان اللّه عنهم.

و الثاني: رسم القوافي، فإنه يكتب فيه التنوين نونا، والرَّوْيُ إذا كان ألفا ممدودة يكتب بألفين نحو: (لمّا رأَتْ في ظَهْرِيَ انحناءاً)[٥]. و إن كانت القافية فيه مطلقة تكتب في النصب بالألف، و في غيره باثبات الصلة. و هو معنى قوله (و **الخط** ...).

---

(١) الرسم: أصله الأثر، والمراد: أثر الكتابة في اللفظ، وهو تصوير الكلمة بحروف هجائها بتقدير الابتداء بها، والوقوف عليها. والمراد بالمصحف: المصاحف العثمانية التي أجمع عليها الصحابة. (رسم المصحف)

(٢) كل ما في كتاب الله -عز وجل من ذكر "النعمة" فهو بالهاء, إلاّ أحد عشر حرفًا: في البقرة {واذكروا نعمت الله عليكم} "٢٣١"، وفي آل عمران {واذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم أعداء} "١٠٣" ......
و كل ما في كتاب الله -عز وجل- من ذكر "السنة" فهو بالهاء, إلاّ خمسة أحرف، في الأنفال {فقد مضت سنت الأوّلين} "٣٨" و في فاطر ثلاثة أحرف {إلاّ سنت الأولين} {فلن تجد لسنت الله تبديلا} . (رسم المصحف)

(٣) كل ما في كتاب الله -عز وجل- من ذكر "المرأة" فهو بالهاء, إلاّ سبعة أحرف: في آل عمران {إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ} "٣٥" وفي يوسف {امرأت العزيز ترود} "٣٠". (رسم المصحف)

(٤) و زيادة الألف بعد الفعل المعتل الآخر في قوله تعالى: {وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفوا عن كثير} . فقد زيدت الألف بعد الفعل "يعفوا" للإشارة إلى كثرة عفو الله تعالى واستمراره. (رسم المصحف)

(٥) الشاهد فيه قوله "انحناءا" حيث كتبت ألف الممدودة ألفين في الروي. (محمد الكزني)

[الإعلام بتمام الألفية]

[١٠١٦] هَـذا تَـمـامُ نَـظْمِي الْـفَرِيْـدَة ....

[١٠١٧] فَـرِيدَةٌ فِـي كُـلِّ عِـقْدٍ دُرَّة فِي جِـهَةِ الْمُخْتَصَراتِ [1] غُـرَّة

إعلام بتمام عرضه، و إنقضاء وطره من تأليف القصيدة المسماة بـ" الفريدة".

و (**الفريدة**) هي: الدرة الكبيرة.

و (**فريدة**) بدل، و (**درة**) خبر لمحذوف، أو خبر محذوف، و (**درة**) حينئذ بدل من (**فريدة**)، و (**في كل عقد**) صفة نكرة قدمت عليها فانتصبت حالا.

تم كتاب المهمات المفيدة في شرح الفريدة

[1] كالألفية، و الكافية الحاجبية، و الشذور، و القطر، و التوضيح، و الكافية الكبرى. (المنح الحميدة)

فهرس المحتويات

الكتاب الثالث في المجرورات

الكتاب الرابع في العوامل

الكتاب الخامس في التوابع

الكتاب السادس في الأبنية

الكتاب السابع في التصريف

خاتمة في الخط